تأليف

أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المُشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الرابع

دار القلم

دمشق

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿انظر كيف يفترون﴾**: كيف منصوبٌ بـ «يَفْتَــرون» وتقـدَّم الخـلافُ فيـه، والجملةُ في محـلِّ نصبٍ بعـد إسقاط الخافضِ، لأنها معلقةٌ لـ «انظر» و «انظر» يتعدَّى بـ «في» لأنَّها هنا ليست بصريةً. و «على الله» متعلقٌ بـ «يفترون». وأجاز أبو البقاء[1] أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الكذب» قُدِّم عليه قال: «ولا يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالكذبِ؛لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّم عليه، فإنْ جُعِل على التبيين جاز» وجَوَّز ابنُ عطية[2] أن تكونَ «كيف» مبتدأً، والجملةُ من قوله «يفترون» الخبرُ، وهذا فاسدٌ لأنَّ «كيف» لا تُرْفَعُ بالابتداء، وعلى تقديرِ ذلك فأين الرابطُ بينها وبين الجملةِ الواقعة خبراً عنها؟ ولم تكن نفسَ المبتدأ حتى تَسْتغني عن رابط. و «إثْماً» تمييزٌ، والضميرُ في «به» عائدٌ على الكذب، وقيل: على الافتراءِ، وجَعَله الزمخشري[3] عائداً على زعمِهم، يعني مِنْ حيث التقديرُ.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿يُؤمنون﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ: إمَّا من «الذين»، وإمَّا من واو «أُوتوا». و «بالجِبْتِ» متعلق به، و «يقولون» عطفٌ عليه، و «للذين» متعلِّقٌ بـ «يقولون» واللام: إمَّا للتبليـغ وإمَّا للعلةِ كنظائرِها. و «هؤلاء أَهْدَىٰ» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول. و «سبيلاً» تمييزٌ. والثاني: أنَّ «يؤمنون» مستأنف، وكأنه تعجَّبَ مِنْ حالِهم، إذ كان ينبغي لِمَنْ أُوتي نصيباً من الكتاب ألَّا يفعلَ شيئاً مِمَّا ذُكِر فيكونُ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ألا تعجَبُ من حالِ الذين أوتوا نصيباً من الكتاب؟ فقيـل: وما حالُهم؟ فقال: يؤمنون ويقولون، وهذان منافيان لحالِهم.

والجِبْتُ: هو الجِبْسُ بالسينِ المهملةِ، أُبْدِلَتْ تاءً، كالنات والأكيات وست

---

(١) الإملاء ١/١٨٣.

(٢) المحرر ٤/١٤٨.

(٣) الكشاف ١/٥٣٣.

في: الناس والأكياس وسِدْس، قال[1]:

١٥٩٤ـ . . . .

شرارُ النات ليسوا بأجوادٍ ولا أَكْياتِ

والجِبْس: هو الذي لا خيرَ عنده، يُقال: رجلٌ جِبْسٌ وجِبْتٌ أي: رَذْل، قيل: وإنَّما ادَّعَى قلبَ السينِ تاءً لأنَّ مادة جَ بَ تَ مهملةٌ، وهذا قولُ قطرب، وغيره يجعلُها مادةً مستقلة، وقيل: الجِبْت: الساحر بلغةِ الحبشة، ويُطلق الجبتُ على كل ما عُبِد مِنْ دونِ الله، ولذلك سَمَّوا به صنماً بعينِه. والطاغوتُ تقدَّم تفسيرُه وتصريفُه[2].

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿أم لهم نصيبٌ﴾**: «أم» هذه منقطعةٌ لفواتِ شرطِ الاتصال، وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة، فتتقدَّر بـ «بل» والهمزةِ التي يُراد بها الإنكارُ، وكذلك هي في قوله «أم يَحْسُدون الناسَ»[3] وقوله: «فإذَنْ» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونونُها أصليةٌ، قال مكي[4]: «وحُذَّاق النحويين على كَتْب نونِها نوناً، وأجاز الفراء أن تُكْتَبَ ألفاً»، وما قاله الفراء هو قياسُ الخطِ؛ لأنه مبني على الوقف، والوقفُ على نونها بالألف، وهي حرفٌ ينصِبُ المضارعَ بشروطٍ تقدَّمت، ولكن إذا وَقَعَتْ بعد عاطف فالأحسنُ الإهمال[5]، وقد قرأ ابن[6] مسعود وابن عباس رضي الله عنهما هنا بإعمالها فحذفا النون من قوله «لا يؤتون». وقال أبو البقاء[7]: «ولم يَعْمل هنا من أجل حرف العطف وهو الفاء، ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاءِ وليس المبطلُ «لا» لأنَّ

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.
(٢) الآية ٢٥٦.
(٣) في الآية التالية ٥٤.
(٤) المشكل ١/١٩٤.
(٥) تحتمل في الأصل: «الإعمال» والنحويون يجيزون الوجهين.
(٦) البحر ٣/٢٧٣؛ الكشاف ١/٥٣٤.
(٧) الإملاء ١/١٨٣.

«لا» يتخطَّاها العامل، فظاهرُ هذه العبارةِ أولاً أن المانعَ حرفُ العطف، وليس كذلك بل المانعُ التلاوةُ، ولذلك قال أخيراً «ويجوز في غيرِ القرآن»، وقد تقدَّم قراءةُ عبدالله وعبدالله[1].

آ. (٥٥) **والضمير في قولِه: ﴿فمِنْهم مَنْ آمَن به﴾**: عائدٌ على إبراهيم أو على القرآنِ أو على الرسول محمدٍ صلى الله عليه وسلم، أو على ما أوتيه إبراهيم عليه السلام. وقرأ الجمهور: «صَدَّ» بفتح الصاد، وقرأ[2] ابن مسعود وابن عباس وعكرمة «صُدَّ» بضمها. وقرأ أبو رجاء وأبو الجوزاء بكسرها، وكلتا القراءتين على البناء / للمفعول، إلَّا أَنَّ المضاعف الثلاثي [٢١١/أ] كالمعتلِّ العينِ منه، فيجوزُ في أولِه ثلاثُ لغات: إخلاصُ الضم، وإخلاصُ الكسر، والإِشمامُ. و «سعيراً» تمييز، فإنْ كان بمعنى التهاب واحتراق فلا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: كفى بسعيرِ جهنم سعيراً، إلَّا أَنَّ توقُّدَها والتهابَها ليس إياها، وإنْ كان بمعنى «مُسْعِر» فلا يَحْتاج إلى حذف.

آ. (٥٦) **وقرأ الجمهور: ﴿نُصْلِيهم﴾**: بضم النون من أصلَىٰ، وحميد بفتحها من صَلَيْتُ ثلاثياً، وسلام ويعقوب: «نُصْلِيهُم» بضم الهاء وهي لغة الحجاز وتقدم تقرير ذلك. قوله: «كلما نَضِجَتْ» قد تقدم الكلامُ على «كلما» وأنها ظرفُ زمانٍ، والعاملُ فيها «بَدَّلْناهم»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضميرِ المنصوبِ في «نُصْليهم»، ويجوز أن يكونَ صفة لـ «ناراً» والعائدُ محذوف وليس بالقوي، و «ليذوقوا» متعلق بـ «بَدَّلناهم».

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره «سَنُدْخِلُهم». والثاني: أنه في محل نصب عطفاً على اسم «إن» وهو «الذين كفروا»، والخبر أيضاً «سندخلهم جناتٍ»، ويصيرُ هذا نظيرَ

---

(١) الأول ابن مسعود، والثاني ابن عباس.

(٢) الشواذ ٢٦؛ البحر ٢٧٤/٣.

قولك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً قاعـدٌ» فعطفت المنصـوب على المنصوب والمرفوع على المرفوع. والثالث: أن يكون في محلِّ رفعٍ عطفاً على موضع اسم «إنَّ» لأنَّ محلَّه الرفع، ذكر ذلك أبو البقاء[1] وفيه نظرٌ من حيث الشناعةُ اللفظية حيث يقال: «والذين آمنوا» في موضع نصب عطفاً على «الذين كفروا»، وأتى بجملة الوعيد مـؤكدةً بـ «إنَّ» تنبيهاً على شدة ذلك، وبجملةِ الوعدِ خاليةً منه لتحقُّقها وأنه لا إنكار لذلك، وأَتَى فيها بحرفِ التنفيس القريبِ المدةِ تنبيهاً على قرب الوعد.

و «تَجْرِي من تحتها الأنهار» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات»، وقرأ النخعي «سَيُدْخِلُهم» وكذلك «ويُدْخِلُهم ظِلًّا» بياء الغَيْبة، رَدًّا على قوله: «إنَّ الله كان عزيزاً». والجمهورُ بالنون رَدًّا على قوله «سوف نُصْليهم». و «خالدين» يجـوزُ فيه ثـلاثة أوجـه، أحدهـا: أنه حـالٌ من الضميرِ المنصـوبِ في «سَنُدْخِلُهم»، والثاني: أجازه أبو البقاء[2] أن يكونَ حالاً من «جنات» قال: «لأنَّ فيها ضميراً لكل واحدٍ منهما، يعني أنه يجوزُ أن يكونَ حالاً من مفعول «سندخلهم»، كما تقدم، أو من «جنات» لأن في الحال ضميرين[3] أحدُهما: المستتر في «خالدين» العائدُ على الذين آمنوا، والآخر: المجرور بـ «في» العائد على «جنات» فصحَّ أن يُجعل حالاً من كل واحد لوجود الـرابط وهو الضمير. وهذا الذي قالَه فيه نظرٌ لا يَخْفى من وجهين، أحدهما: أنه يصيرُ المعنى: أنَّ الجناتِ خالداتٌ في أنفسِها، لأنَّ الضميرَ في «فيها» عائدٌ عليها، فكأنه قيل: جناتٌ خالداتٌ في الجناتِ أنفسِهـا. والثاني: أن هذا الجمعَ شرطُه العقلُ، ولو أُريد ذلك لقيل: خالدات. والثالث: أن يكون صفةً

---

(١) الشواذ ٢٦ ونسبها إلى ابن وثاب؛ والبحر ٣/٢٧٥.

(٢) الإملاء ١/١٨٤.

(٣) الأصل: «ضميران» وهو سهو.

لـ «جنات» أيضاً. قال أبو البقاء[١]: «على رأي الكوفيين»، يعني أنه جَرَتِ الصفةُ على غير مَنْ هي له في المعنى، ولم يَبْرُز الضمير، وهذا مذهبُ الكوفيين[٢]، وهو أنه إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وأُمِنَ اللَّبْسُ لم يَجِبْ بروزُ الضميرِ كهذه الآية. ومذهبُ البصريين وجوبُ بروزِه مطلقاً، فكان ينبغي أَنْ يُقالَ على مذهبهم «خالدين هم فيها»، ولَمَّا لم يَقُلْ كذلك دَلَّ على فسادِ هذا القولِ، وقد تقدَّم لك تحقيقُ ذلك. فإنْ قلت: فلْتكُنْ المسألةُ الأولى كذلك، أعني أنك إذا جعلت «خالدين» حالاً من «جنات» فيكونُ حالاً منها لفظاً وهي لغيرِها معنى، ولم يَبْرُز الضميرُ على رأي الكوفيين، ويَصِحُّ قولُ أبـي البقاء فالجواب أن هذا لو قيل به لكان جيداً، ولكن لا يَدْفَعُ الردَّ عن أبـي البقاء، فإنه خصص مذهبَ الكوفيين بوجه الصفة دون الحال. وقوله «لهم فيها أزواج» مبتدأ وخبر، ومحلُّ هذه الجملة: إمَّا النصبُ أو الرفع، فالنصبُ: إمَّا على الحال من «جنات» أو من الضمير في «سندخلهم»، وإمَّا على كونها صفةً لـ «جنات» بعد صفة. والرفعُ على أنه خبر بعد خبر.

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تُـؤَدُّوا﴾**: منصوبُ المحلِّ: إمَّا على إسقاط حرف الجر؛ لأنَّ حَذْفَه يَطَّرِدُ مع «أنْ»، إذا أُمِنَ اللَّبْسُ لطولِهما بالصلة، وإمَّا لأن «أَمَر» يتعدَّى إلى الثاني بنفسِه نحو: «أمرتك الخير». فعلى الأول يجري الخلافُ في محلِّها: أهي في محلِّ نصبٍ أم جر، وعلى الثاني: هي في محلِّ نصبٍ فقط. وقُرِىء[٣] «الأمانةَ».

والظاهرُ أنَّ قولَه: «أَنْ تَحْكُموا» معطوفٌ على «أَنْ تُـؤَدُّوا» أي: يأمركم بتأديةِ الأماناتِ وبالحكمِ بالعدلِ، فيكونُ قد فصل بين حرف العطف

---

(١) الإملاء ١/١٨٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.

(٣) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٦؛ البحر ٢/٢٧٧.

والمعطوف بالظرف، وهي مسألة خلاف: ذهب الفارسي إلى مَنْعِها إلا في الشعر، وذهب غيره إلى جوازها مطلقاً. ولننقِّحْ محلَّ الخلاف أولاً فأقول: إنَّ حرف العطف إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء: هل يجوزُ أن يُفْصَلَ بينه وبين ما عَطَفه بالظرفِ وشِبْهِهِ أم لا؟ ذهب الفارسي إلى مَنْعِه مستدلاً بأنه إذا كان على حرف واحد فقد ضَعُف، فلا يتوسَّط بينه وبين ما عطفه شيءٌ إلا في ضرورة كقوله[1]:

١٥٩٥ـ يـومـاً تَـراهـا كـشِـبْـه أَرْدِيَةِ الـ
عَـصْـب ويـومـاً أَدِيـمَـهـا نَـغِـلا

تقديره: «وترى أديمها نَغِلاً يوماً» فَفَصَل بـ«يوماً». وذهب غيرُه إلى جوازِه مُسْتَدِلاً بقوله: «ربَّنا آتِنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة»[2]، «فبشرناها بإسحاقَ ومِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوب»[3]، «وجَعَلْنا من بين أيديهم سَدَّاً ومِنْ خلفهم سداً»[4] «اللَّهُ الذي خلق سبعَ سموات، ومن الأرضِ مثلَهن»[5] «أن تـؤدُّوا الأمانات. . .» الآية.

وقال صاحب هذا القول: إن المعطوف عليه إذا كان مجروراً بحرف أُعيد ذلك الحرفُ مع المعطوفِ نحو: «امرُرْ بزيدٍ وغداً بعمروٍ»، وهذه الشواهدُ لا دليلَ فيها. أمَّا «في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً» وقوله: «وجَعَلْنا من بينِ أيديهم» فلأنَّه عَطَفَ شيئين على شيئين: عَطَفَ «الآخرة» على «الدنيا» بإعادة الخافضِ، وعَطَفَ «حسنةً» الثانيةَ على «حسنةً» الأولى،

(١) تقدم برقم ٧٢٢.
(٢) الآية ٢٠١ من البقرة.
(٣) الآية ٧١ من هود.
(٤) الآية ٩ من يس.
(٥) الآية ١٢ من الطلاق.

وكذلك عطف «مِنْ خلفهم» على «من بين»، و «سداً» على «سداً»، وكذلك البيت عطف فيه «أَدِيمَها» على المفعولِ الأولِ لـ «تَراها» و «نَغِلا» على الثاني وهو «كشِبْه» و «يوماً» الثاني على «يوماً» الأول، فلا فصلَ فيه حينئذ، وحينئذ يقال: ينبغي لأبـي عليّ أن يمنعَ مطلقاً، ولا يَسْتثني الضرورة، فإن ما استشهد به مـؤولٌ على ما ذَكَرْتُ. فإنْ قيل: إنَّما لم يجعلْه أبو علي من ذلك لأنه يـؤدِّي إلى تخصيصِ الظرفِ الثاني بما وَقَعَ في الأولِ، وهو أنه تراها كشِبْه أردية العَصْب في اليوم الأول والثاني؛ لأنَّ حكمَ المعطوف حكمُ المعطوفِ عليه فهو نظيرُ قولك: «ضربت زيداً يوم الجمعة ويوم السبت، فـ «يومَ السبت» مقيَّدٌ بضربِ زيد كما يُقيَّد به يوم الجمعة، لكن الغرض أن اليوم الثاني في البيت مُقَيَّدٌ بقيد آخر وهو رؤيةُ أديمِها نَغِلا. فالجواب: أنه لو تُرِكنا والظاهرَ من غيرِ تقييد الظرف الثاني بمعنى آخر كان الحكمُ كماذكرت؛لأنه الظاهرُ كما ذكرت في مثالك: «ضربت زيداً يوم الجمعة ويوم السبت»، أمَّا إذا قَيَّدْته بشيء آخر فقد تُركَ ذلك الظاهرُ لهذا النصِّ، ألا تراكَ تقول: «ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً يوم السبت» فكذلك هذا، وهو موضعٌ يحتاج لتأمل.

وأمَّا «فبشَّرناها بإسحاق» فـ «يعقوب» ليس مجروراً عطفاً على «إسحاق» بل منصوباً[1] بإضمار فعل أي: ووهبنا لها يعقوب، ويدل عليه قراءة الرفع[2] فإنها مـؤذنةٌ بانقطاعِه من البشارة به، كيف وقد تقدَّم أنَّ هذا القائلَ يقول: إنه متى كان المعطوفُ عليه مجروراً أُعيد مع المعطوفِ الجارُّ. وأمَّا «أَنْ تُـؤَدُّوا الأماناتِ» فلا دلالةَ فيها أيضاً لأنَّ «إذا» ظرفٌ لا بد له من عامل، وعاملُه: إمَّا «أَنْ تَحْكُموا» وهو الظاهرُ / من حيث المعنى، وإمَّا «يأمُركم»، فالأولُ ممتنعٌ [٢١١/ب] وإنْ كان المعنى عليه؛ لأنَّ مـا في حَيِّزِ المـوصول[3] لا يتقـدَّمُ عليه عنـد

(١) لعل الأنسب: «منصوب».

(٢) قراءة غير حمزة وابن عامر. انظر: السبعة ٣٣٨.

(٣) ما في حيز الموصول هنا هو «وإذا حكمتم بين الناس» والموصول هو «أن».

البصريين، وأما الكوفيون فيُجيزون ذلك، ومنه الآيةُ عندهم، واستدلُّوا بقوله[1]:

١٥٩٦ـ كان جَزائي بالعَصا أَنْ أُجْلَدا

وقد جاء ذلك في المفعول الصريح في قوله[2]:

١٥٩٧ـ .... وشفاءُ غَيِّك خابراً أَنْ تَسْألي

فكيف بالظرفِ وشبهِه؟ والثاني[3] ممتنعٌ أيضاً لأنَّ الأمرَ ليس واقعاً وقت الحكم، كذا قاله الشيخ[4]، وفيه نظرٌ، وإذا بَطَل هذان فالعامل فيه مقدرٌ يفسِّره ما بعدَه تقديرُه: وأَنْ تحكموا إذا حكمتم، و«أن» تحكموا» الأخيرةُ دالةٌ على الأولى.

قوله: «بالعدل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ«تحكموا» فتكونَ الباءُ للتعدية. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من فاعل «تَحْكُموا»، فتكونَ الباءُ للمصاحبَة أي: ملتبسين بالعدل مصاحبين له، والمعنيان متلازمان.

قوله: «إنَّ الله نِعِمَّا يَعِظُكم به» قد تقدَّم الكلامُ على «ما» المتصلة بـ«نعم» و«بئس» وما ذكر الناسُ فيها فعليك بمراجعته[5]. إلا أن ابن عطية

---

(١) تقدم برقم ٧٢٩.

(٢) البيت لربيعة بن مقروم وهو في الخزانة ٣/٥٦٤، وصدره:

هلَّا سألتِ وخيرِ قومٍ عندهم

(٣) أي أن عامل الظرف «إذا» هو «يأمركم».

(٤) البحر ٣/٢٧٧.

(٥) انظر إعرابه للآيتين: ٢٧١ من البقرة، ١٣٦ من آل عمران.

نقل هنا نَقْلاً لا يَبْعُد مِنْ وَهْمٍ، فلا بُدَّ من ذكره قال[١]: و«ما» المردفةُ على «نِعْم» إنما هي المهيئةُ لاتصالِ الفعل بها، كما هي في «ربما» و«مِمَّا» في قولِه: «وكان رسولُ الله عليه السلام مِمَّا يحرِّك شفتيه»[٢] وكقوله[٣]:

١٥٩٨ـ وإنَّا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً
على رأسِهِ تُلْقي اللسانَ من الفم

وفي هذا هي بمنزلة «ربما»، وهي لها مخالفةٌ في المعنى، لأن «ربما» للتقليل و«مِمَّا» للتكثير، ومع أن «ما» موطئة فهي بمعنى الذي، وما وَطَّأَتْ إلا وهي اسم، ولكنَّ القصدَ إنما هو لِما يليها من المعنى الذي في الفعل» قال الشيخ[٤]: «وهذا متهافتٌ؛ لأنه من حيث جَعَلَها موطئةً مهيئةً لا تكون اسماً، ومِنْ حيثُ جَعَلَها بمعنى «الذي» يلزم أن تكونَ اسماً فتدافعا».

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿منكم﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال من «أُولي الأمر» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: وأولي الأمرِ كائنين منكم، و«مِنْ» تبعيضية. قوله: «إنْ كنتم» شرطٌ جوابُه محذوفٌ عند جمهور البصريين أي: فَرُدُّوه إلى الله. وهو متقدمٌ عند غيرِهم. و«تأويلاً» نصبٌ على التمييز.

آ. (٦٠) **﴿ويزعمون﴾**: مثلُ ظنَّ وأخواتها بشرطِ ألَّا تكونَ بمعنى كَفِل ولا كذب ولا سَمِن ولا هَزَل[٥]، و«أنَّ» سادَّةٌ مسدَّ مفعوليها. وقرأ الجمهور: «أُنْزل إليك وما أُنْزل من قبلك» مبنياً للمفعول، وقرئا[٦] مبنيين

---

(١) المحرر ٤/١٥٧.

(٢) رواه البخاري (الفتح) بدء الوحي ١/٢٩.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الكتاب ١/٤٧٧؛ وأمالي الشجري ٢/٢٤٤؛ والخزانة ٤/٢٨٢؛ والدرر ٢/٣٥؛ والكبش: رئيس القوم.

(٤) البحر ٣/٢٧٨.

(٥) انظر: اللسان «زعم».

(٦) قراءة أبي نهيك. الشواذ ٢٦.

للفاعل وهو الله تعالى. والزعم ـ بفتح الزاي وضمها وكسرها ـ مصدرُ زَعَم، وهو قولٌ يقترن به اعتقاد ظني قال[1]:

١٥٩٩ـ فإنْ تَزْعُميني كنتُ أجهلُ فيكُمُ
فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدَكَ بالجَهْلِ

قال ابنُ دريد[2]: «أكثرُ ما يقع على الباطل». وقال عليه السلام: «بئس مطيةُ الرجلِ زعموا»[3] وقال الأعشى[4]:

١٦٠٠ـ ونُبِّئْتُ قيساً ولم أبْلُه
كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ

فقال الممدوح: «وما هو إلا الزعم» وحرمه ولم يُعْطِه شيئاً. [وذكر صاحبُ «العين» أنها تقع غالباً على «أنَّ» قال: «وقد تقع في الشعر على الاسم»، وأنشد بيت أبي ذؤيب[5]، وقول الآخر][6]:

١٦٠١ـ زَعَمَتْني شيخاً ولستُ بشيخٍ
إنما الشيخُ مَنْ يَدِبُّ دبيباً

وتكون «زعم» بمعنى «ظَنَّ» فتتعدَّى لاثنين، وبمعنى «كفِل» فتتعدَّى لواحد، ومنه «وأنا به زعيم»[7] وبمعنى «رَأَس» وبمعنى «سَمِن» و«هَزَل» فلا تتعدى.

---

(١) تقدم برقم ٤١٠.
(٢) الجمهرة ٣/٧.
(٣) رواه أبو داود في «الأدب» ٨٠ (٥/٢٥٤).
(٤) البيت في ديوانه ٢٥؛ والعيني ٢/٤٤٠؛ والهمع ١/١٥٩؛ والدرر ١/١٤٠.
(٥) وهو قوله: «فإنْ تزعميني» السابق.
(٦) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل لأنه كُتب على جانب الورقة. والبيت لأبي أمية أوس الحنفي، وهو في المغني ٦٥٨؛ وأوضح المسالك ١/٣٠١؛ والشذور ٣٥٨.
(٧) الآية ٧٢ من يوسف.

قوله: «يريدون» حالٌ من فاعل «يَزْعُمون» أو من «الذين يزعمون». وقوله: «وقد أمروا» حال من فاعل «يريدون» فهما حالان متداخلان، و «أن يكفروا» في محلِّ نصب فقط إنْ قَدَّرْتَ تعدية «أمر» إلى الثاني بنفسِه، وإلا ففيها الخلافُ المشهور، والضمير في «به» عائد على الطاغوت، وقد تقدَّم أنه يُذَكَّر ويـؤنث، وما قال الناس فيه في البقرة[1]. وقرأ[2] عباس بن الفضل: «أن يكفُروا بهنَّ» بضمير جمع التأنيث.

قوله: «أن يُضِلَّهم ضلالاً» في «ضلالاً» ثلاثة أقوال، أحدها: أنه مصدر على غير الصدر نحـو: «أَنْبَتكم من الأرض نباتـاً»[3] والأصل «إضـلال» و «إنبات» فهو اسمُ مصدر لا مصدر. والثاني: أنه مصدرٌ لمطاوع «أَضلَّ» أي: أَضَلَّهم فضلُّوا ضلالاً. والثالث: أن يكون من وَضْعِ أحد المصدرين موضعَ الآخر. وقد تقدم الكلامُ على «تعالوا» في آل عمران[4] وما قال الناس فيها، وقراءةِ الحسن[5] وتوجيهها فعليك بالالتفات إليه.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿رأيت﴾**: فيها وجهان، أحدُهما: أنها من رؤية البصر أي: مجاهرة وتصريحاً. والثاني: أنها من رؤية القلب أي: «علمت»، فـ «يصدُّون» في محل نصب على الحال على القول الأول، وفي محلِّ المفعول الثاني على الثاني. و «صدوداً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر، والمصدر إنما هو الصدُّ، وهذا اختيار ابن عطية[6]، وعزاه مكي[7]

---

(١) الآية ٢٥٦.
(٢) البحر ٣/٢٨٠.
(٣) الآية ١٧ من نوح.
(٤) الآية ٦١.
(٥) قراءته بضم اللام. انظر: البحر ٣/٢٨٠.
(٦) المحرر ٤/١٦٣.
(٧) المشكل ١/١٩٥.

للخليل بن أحمد. والثاني: أنه مصدر بنفسه يقال: صد صَدّاً وصُدوداً، وقال بعضُهم: «الصُّدود: مصدر «صَدَّ» اللازم، والصَّدُّ مصدر «صد» المتعدي، نحو: «فَصَدَّهم عن السبيل»[1]، والفعل هنا متعدٍّ بالحرف لا بنفسِه، فلذلك جاءَ مصدرُه على «فُعُول» لأنَّ فُعولاً غالباً للازم». وهذا فيه نظرٌ، إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: هو هنا متعد، غايةُ ما فيه أنه حَذَف المفعول أي: يَصُدُّون غيرهم ـ أو المتحاكمين عندك ـ صدوداً، وأمَّا فُعول فجاء في المتعدي نحو: لزمه لُزوماً وفتنة فُتوناً.

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿فكيف﴾**: يجوز في «كيف» وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب، وهو قول الزجاج[2] قال: «تقديره: فكيف تراهم»، والثاني: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي: فكيف صنيعُهم في وقت إصابة المصيبة إياهم؟ و«إذا معمولةٌ لذلك المقدر بعد «كيف»، والباء في «بما» للسببية، و«ما» يجوز أن تكونَ مصدريةً أو اسمية، فالعائدُ محذوف. قوله: «يَحْلفون» حال من فاعل «جاؤوك» و«إنْ» نافية أي: ما أردنا و«إحساناً» مفعول به، أو استثناء على حسب القولين في المسألة.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿في أنفسهم﴾**: فيه أوجه، أَوْجَهُها: أن يتعلق بـ«قل» وفيه معنيان، الأولُ: قل لهم خالياً لا يكون معهم أحد، لأنَّ ذلك أَدْعى إلى قَبول النصيحة. الثاني: قل لهم في معنى أنفسهم المنطوية على النفاق قولاً يَبْلُغ بهم ما يَزْجُرهم عن العَوْدِ إلى النفاق. الثاني من الأوجهِ أَنْ يتعلَّق بـ«بليغاً» أي: قولاً مؤثِّراً في قلوبِهم يغتمُّون به اغتماماً، ويستشعرون به استشعاراً، قال معناه الزمخشري[3]، ورَدَّ عليه الشيخ[4] بأنَّ هذا مذهبُ

---

(١) الآية ٢٤ من النمل.

(٢) معاني القرآن ٢/٧٣ وعبارته: «أي: فكيف تكون حالهم».

(٣) الكشاف ١/٥٣٧.

(٤) البحر ٣/٢٨١.

الكوفيين، إذ فيه تقديمُ معمولِ الصفة على الموصوف، لو قلت: «جاء زيداً رجلٌ يضربُ» لم يجز عند البصريين؛ لأنه لا يتقدم المعمولُ إلا حيث يجوز تقديم العامل، والعامل هنا لا يجوزُ تقديمه؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والكوفيون يجيزون تقديم معمولَ الصفة على الموصوف، وأمَّا قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث، وذلك أنَّا وجدنا هذه القاعدة منخرمةً في قوله: «فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ، وأمَّا السائلَ فلا تَنْهَرْ»[1] فـ «اليتيم» معمول لـ «تقهر»، و «السائل» معمول لـ «تنهر» وقد تقدَّما على «لا» الناهية، والعاملُ فيهما لا يجوز تقديمُه عليها، إذ المجزوم لا يتقدَّم على جازمه، فقد تقدَّم المعمول حيث لا يتقدم العامل، وكذلك قالوا في قوله[2]:

١٦٠٢ـ قنافِذُ هَدَّاجون حولَ بيوتهم
بما كان إيَّاهم عطيَّةُ عوَّدا

خَرَّجوا هذا البيتَ على أنَّ في «كان» ضميرَ الشان، و «عَطِيَّةُ» مبتدأ و «عَوَّدَ» خبرُه، حتى لا يَليَ «كان» معمولُ خبرها، وهو غيرُ ظرفٍ ولا شِبْهِه، فلزمهم من ذلك تقديمُ المعمول وهو «إياهم» حيث لا يتقدمَ العاملُ؛ لأن الخبرَ متى كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر امتنع تقديمه على المبتدأ / لئلا يلتبسَ [٢١٢/أ] بالفاعل نحو: «زيد ضرب عمراً». وأصلُ منشأ هذا البحث تقديمُ خبرِ «ليس» عليها، أجازه الجمهور[3] لقوله تعالى: «ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم» ووجه الدليلِ أنَّ «يوم» معمولُ لـ «مصروفاً»، وقد تقدَّم على «ليس»، وتقديمُ

(١) الآية ٨ ـ ٩ من الضحى.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٤؛ والأشموني ٢٣٧/١؛ والخزانة ٥٧/٤؛ والهمع ١١٨/١؛ والدرر ٨٧/١. والقنافذ: ج قنفذ، والهدّاج: مَنْ يمشي مشية معينة.
(٣) انظر: المقتضب ١٩٤/٤ ـ ٤٠٦؛ ابن عقيل ٢٣٦/١؛ والآية ٨ من هود.

المعمولِ يُـؤْذِنُ بتقديم العامل، فَعُورضوا بما ذَكَرْتُ لك، وللنظر في هذا البحثِ مجالٌ ليس هذا محلَّه، وقد أتقنت ذلك في كتابي «الشرحُ الكبير: شرح تسهيل الفوائد» فعليك به. الثالث: ونُقِل عن مجاهد ولا أظنُّه يَصِحُّ عنه ـ أنه متعلق بـ «مصيبة» فهو على التقديم والتأخير، والقرآن يُنَزَّهُ عن ذلك، وإنما ذَكَرْتُه تنبيهاً على ضَعْفه.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿لِيُطاعَ﴾**: هذه لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهذا استثناءٌ مفرغ من المفعول له، والتقدير: وما أرسلنا من رسولٍ لشيءٍ من الأشياء إلا للطاعة. و«بإذن الله» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: [أنه] متعلقٌ بـ «يُطاع»، والباء للسببية، وإليه ذهب أبو البقاء[(١)]، قال: «وقيل: هو مفعولٌ به أي: بسبب أمر الله». الثاني: أن يتعلق بـ «أرسلنا» أي: وما أَرْسلنا بأمر الله أي: بشريعته. الثالث: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من الضمير في «يطاعَ»، وبه بدأ أبو البقاء[(٢)]. وقال ابن عطية[(٣)]: «وعلى التعليقين: أي: تعليقِه بـ «يُطاعَ» أو بـ «أَرْسلنا» فالكلامُ عامُّ اللفظِ خاصُّ المعنى؛ لأنَّا نقطعُ أن الله تعالى قد أراد من بعضِهم ألاَّ يُطيعوه، ولذلك تَأَوَّل بعضُهم الإِذنَ بالعلم وبعضُهم بالإِرشاد». قال الشيخ[(٤)]: «ولا يُحتاج لذلك لأن قوله «عامُّ اللفظ» ممنوعٌ، وذلك أن «يُطاع» مبني للمفعول، فيقدَّر ذلك الفاعلُ المحذوفَ خاصاً، وتقديره: «إلا ليطيعَه مَنْ أراد اللَّهُ طاعتَه».

قوله: «ولو أنَّهم» قد تقدَّم الكلامُ على «أنَّ» الواقعةِ بعد «لو»، و«إذ» ظرفٌ معمولٌ لخبر «أنَّ» وهو «جاؤوك». وقال: «واستغفرَ لهم الرسولُ» ولم يَقُلْ «واستغفرت» خروجاً من الخطاب إلى الغَيْبة؛ لِما في هذا

(١) الإملاء ١/١٨٥.
(٢) الإملاء ١/١٨٥.
(٣) المحرر ٤/١٦٥.
(٤) البحر ٣/٢٨٣.

الاسم الظاهر من التشريفِ والتنويه بوصف الرسالة. و «وجَد» هنا يُحْتَملُ أن تكونَ العِلْمية فتتعدى لاثنين، والثاني «تواباً»، وأن تكون غيرَ العِلْمية فتتعدى لواحد، ويكون «تواباً» حالاً. وأمَّا «رحيماً» فيحتمل أن يكون حالاً من ضمير «تَوَّاباً»، وأن يكون بدلاً من «تواباً»، ويُحتمل أن يكونَ خبراً ثانياً في الأصل بناء على تعدُّد الخبر وهو الصحيح، فلمَّا دخل الناسخُ نُصِبَ الخبرُ المتعدد تقول: «زيدٌ فاضلٌ شاعرٌ فقيه عالم» ثم تقول: «علمتُ زيداً فاضلاً شاعراً فقيهاً عالماً» إلا أنه لا يَحْسُن أن يقال هنا: «وشاعراً: مفعول ثالث، وفقيهاً: رابع، وعالماً: خامس».

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿فلا وربِّك لا يؤمنون﴾**: في هذه المسألةِ أربعة أقوال، أحدها: ـ وهو قول ابن جرير[1] ـ أنَّ «لا» الأولى رَدٌّ لكلام تقدَّمها، تقديرُه: «فلا تعقِلون، أو: ليس الأمرُ كما يزعمون من أنهم آمنوا بما أنزل إليك، ثم استأنف قسماً بعد ذلك، فعلى هذا يكون الوقف على «لا» تاماً. الثاني: أن «لا» الأولى قُدِّمَتْ على القسم اهتماماً بالنفي، ثم كُرِّرت توكيداً، وكان يَصِحُّ إسقاطُ الأولى ويبقى [معنى] النفي ولكن تفوتُ الدلالةُ على الاهتمامِ المذكورِ، وكان يَصِحُّ إسقاطُ الثانيةِ ويبقى معنى الاهتمامِ، ولكن تفوتُ الدلالةُ على النفي، فجُمع بينهما لذلك. الثالث: أن الثانيةَ زائدةٌ، والقَسَمُ معترِضٌ بين حرفِ النفي والمنفي، وكأنَّ التقديرَ: فلا يؤمنون وربِّك. الرابع: أن الأولى زائدة، والثانيةَ غيرُ زائدةٍ، وهو اختيارُ الزمخشري فإنه قال[2]: «لا» مزيدةٌ لتأكيد معنى القسم كما زيدت في «لئلا يعلَم»[3] لتأكيدِ وجوبِ العلمِ، و «لا يؤمنون» جوابُ القسم، فإنْ قلت: هَلَّا زعمت أنها زِيدت لتظاهر «لا» في «لا يؤمنون». قلت: يأبى ذلك استواءُ النفيِ والإثباتِ فيه، وذلك قوله: «فلا أُقْسِمُ بما تُبْصِرون

(١) تفسير الطبري ٨/٥١٨. (٢) الكشاف ١/٥٣٨.

(٣) الآية ٢٩ من الحديد: «لئلا يعلَم أهلُ الكتاب ألاَّ يَقْدِرون على شيء من فضل الله».

وما لا تبصرون: إنه لقولُ رسولٍ كريم»[1] يعني أنه قد جاءت «لا» قبل القسم حيث لم تكن «لا» موجودةً في الجواب، فالزمخشري يرى أن «لا» في قوله تعالى: «فلا أُقْسِمُ بما تُبْصرون» أنها زائدةٌ أيضاً لتأكيدِ معنى القسم، وهو أحدُ القولين، والقولُ الآخر كقول الطبري المتقدم، ومثلُ الآية في التخاريج المذكورة قولُ الآخر[2]:

١٦٠٣ــ فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لِما بي
ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

قوله «حتى يُحَكِّموك»: «حتى» غايةٌ متعلقة بقوله «لا يؤمنون» أي: ينتفي عنهم الإيمانُ إلى هذه الغاية وهي تحكيمك وعدمُ وجدانِهم الحرجَ وتسليمُهم لأمرك. والتفت في قوله «ربِّك» من الغَيْبة في قوله «واستغفر لهم الرسول» رجوعاً إلى قوله «ثم جاؤوك». وقرأ[3] أبو السَّمَّال: «شَجْر» بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات وهي ضعيفةٌ، لأنَّ الفتحَ أخو السكون. و«بينهم» ظرف منصوب بـ«شجر» هذا هو الصحيح، وأجاز أبو البقاء[4] فيه أن يكون حالاً، وجعل في صاحب هذه الحال احتمالين، أحدُهما: أن يكونَ حالاً من «ما» الموصولة، والثاني: أنه حال من فاعل «شجر» وهو نفس الموصول أيضاً في المعنى، فعلى هذا يتعلق بمحذوف، و«ثم لا يجدوا» عطفٌ على ما بعد «حتى»، و«يَجِدُوا» يَحْتمل أن تكون المتعديةَ لاثنين، فيكونُ الأول «حرجاً» والثاني الجارُّ قبلَه فيتعلَّقُ بمحذوف، وأن تكونَ المتعدية لواحد فيجوز في «في أنفسهم» وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«يجدوا» تعلُّقَ الفَضَلات.

---

(١) الآية ٣٨ من الحاقة.
(٢) تقدم برقم ١٣٧٨.
(٣) البحر ٣/٢٨٤.
(٤) الإملاء ١/١٨٥.

والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «حَرَجاً» لأنَّ صفةَ النكرةِ لَمَّا قُدِّمَتْ عليها انتصبَتْ حالاً.

و «مِمَّا قَضَيْتَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بنفس «حرجاً»؛ لأنك تقول: «خَرَجْتُ من كذا». والثاني: أنه متعلق بمحذوف، فهو في محلِّ نصبٍ لأنه صفة لـ «حرجاً» و «ما» يجوز أن تكونَ مصدريةً، وأن تكون بمعنى الذي، أي: حرجاً من قضائك، أو من الذي قضيته، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، فالعائدُ على هذين القولين محذوف.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿أَنِ اقتلوا﴾**: «أن» فيها وجهان، أحدُهما: أنها المفسرةُ؛ لأنها أتت بعدما هو بمعنى القولِ لا حروفِه، وهذا أَظْهَـرُ. والثاني: أنها مصدريةٌ، وما بعدها من فعل الأمر صلتُها. وفيه إشكال من حيث إنه إذا سُبِكَ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ فاتت الدلالة على الأمر، ألا ترى أنك إذا قلت: «كتبت إليه أَنْ قم» فيه من الدلالة على طلبِ القيامِ بطريقِ الأمر ما لا في قولك: «كتبت إليه القيامَ»، ولكنهم جَوَّزوا ذلك، واستدلُّوا بقولهم «كتبت إليه بأَنْ قم»، ووجهُ الدلالةِ أنَّ حرفَ الجَرِّ لا يُعَلَّق، وتحريرُ المبحثِ في ذلك في «الشرح الكبير للتسهيل».

وقرأ أبو عمرو بكسرِ نون «أَنْ»[١]، وضم واو «أو»[٢]، وكسرهما حمزة وعاصم، وضَمَّهما باقي السبعة، فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والضمُّ للإتباع للثالث، إذ هو مضمومٌ ضمةً لازمة، وإنما فَرَّق أبو عمرو لأن الواوَ أختُ الضمةِ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرة عند قوله: «فَمَنِ اضْطُرَّ»[٣].

---

(١) من قوله تعالى: «أن اقتلوا».

(٢) من قوله تعالى: «أو اخرجوا»، وانظر: السبعة ٢٣٤.

(٣) الآية ١٧٣.

قـوله: «مـا فَعَلُوه» الهاء يُحْتمـل أن تكون ضميـر مصـدر «اقتلوا» أو «اخرجوا» أي: ما فعلوا القتل أو ما فعلوا الخروج. وقد أبعد فخرالدين الرازي[١] حيث زعم أنها تعـودُ إليهما معاً، لنُبُوِّ الصناعة عنـه. [وأجاز أبو البقاء[٢] وجهاً رابعاً][٣]: وهو أن يعودَ على المكتوبِ ودَلَّ عليه «كتبنا».

قوله: «إلا قليلٌ» رفعُهُ من وجهين، أحدهما: أنه بدلٌ من فاعل «فَعَلوه» وهو المختارُ على النصب؛ لأن الكلامَ غيرُ موجبٍ. الثاني: أنه معطوفٌ على ذلك الضمير المرفوع، و «إلاَّ» حرفُ عطف، وهذا رأي الكوفيين، ولهذه المسألةِ موضوعٌ غير هذا. وقرأ[٤] ابن عامر وجماعة: «إلا قليلاً» نصباً وفيه وجهان، أشهرُهما: أنه نصب على الاستثناء وإن كان الاختيارُ الرفعَ؛ لأنَّ المعنى موجودٌ معه كما هو موجود مع النصب، ويَزيدُ عليه بموافقة اللفظ. [٢١٢/ب] / والثـاني: أنه صفـة لمصدر محـذوف تقديـرُه: «إلا فعلاً قليـلاً» قالـه الزمخشري[٥]، وفيه نظرٌ، إذ الظاهرُ أنَّ «منهم» صفةٌ لـ «قليلاً» ومتى حُمِل القليلُ على غير الأشخاص يَقْلَق هذا التركيب، إذ لا فائدةَ حينئذ في ذِكْرِ «منهم».

قوله: «ولو أنهم فعلوا» قد تقدَّم الكلام على نظير هذه المسألة في مواضع، و «ما» في «ما يوعظون» موصولةٌ اسمية. والباءُ في «به» تحتمل أن تكونَ المعدِّيةَ دخلت على الموعوظ به، والموعوظُ به على هذا هو التكاليف من الأوامر والنواهي، وتُسَمَّى أوامرُ اللَّـهِ تعالى ونواهيه مواعظَ لأنها مقترنةٌ

---

(١) تفسير الفخر ١٠/١٦٧.
(٢) الإملاء ١/١٨٦.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٤) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٢.
(٥) الكشاف ١/٥٣٩.

بالوعد والوعيد، وأَنْ تكونَ للسببية، والتقدير: ما يوعظون بسببه أي: بسبب تَرْكِه، ودلَّ على التَرْكِ المحذوفِ قولُه: «ولو أنهم فعلوا»، واسمُ كان ضميرٌ عائدٌ على الفعلِ المفهومِ من قوله «ولو أنَّهم فعلوا» أي: لكان فعلُ ما يُوعظون به، و «خيراً» خبرها، و «تثبيتاً» تمييز لـ «أشد».

آ. (٦٧) و ﴿إذن﴾: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ. وهل هذان المعنيان لازِمان لها، أو تكونُ جواباً فقط؟ قولان، الأول قول الشلوبين تَبَعاً لظاهر قول سيبويه[١]. والثاني: قول الفارسي، فإذا قال القائل: «أزورُك غداً» فقلت: «إذن أكرمَك» فهي عنده جواب وجزاء، وإذا قلت «إذاً أظنُّك صادقاً» كانت حرفَ جوابٍ فقط، وكأنه أخذ هذا من قرينة الحال، وقد تقدَّم أنها من النواصبِ للمضارع بشروطٍ ذُكِرت. وقال أبو البقاء: «وإذَنْ جوابٌ ملغاةٌ». فظاهرُ هذه العبارةِ موافقٌ لقول الفارسي، وفيه نظرٌ، لأن الفارسيَّ لا يقول في مثلِ هذه الآية إنها جواب فقط، وكونُها جواباً يحتاجُ إلى شيءٍ مقدَّرٍ. قال الزمخشري[٣]: وإذن جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قيل: وماذا يكون لهم بعد التثبيتِ أيضاً فقيل: لو تثبتوا لآتيناهم لأنَّ «إذَنْ» جوابٌ وجزاء. و «مِنْ لَدُنَّا» فيه وجهان أظهرُهما: أنه متعلقٌ بـ «آتيناهم». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه حالٌ من «أجراً»؛ لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها، و «أجراً» مفعولٌ ثانٍ لـ «آتيناهم».

آ. (٦٨) و ﴿صراطاً﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «هَدَيْناهم».

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿من النبيين﴾: فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه بيانٌ للذين أَنْعَم الله عليهم. والثاني: أنه حالٌ من الضميرِ المجرور في

---

(١) الكتاب ٢/٣١١.

(٢) الإملاء ١/١٨٦.

(٣) الكشاف ١/٥٣٩.

«عليهم»، والثالث: أنه حالٌ من الموصولِ وهو في المعنى كالأول، وعلى هذين الوجهين فيتعلَّق بمحذوفٍ أي: كائنين من النبيين. والرابع: أن يتعلَّق بـ «يُطِعِ». قال الراغب: «أي: ومَنْ يُطِع الله والرسول من النبيين ومن بعدهم، ويكونُ قوله: «فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم» إشارةً إلى الملأ الأعلى، ثم قال: «وحَسُنَ أولئك رفيقاً» ويُبَيِّن ذلك قولُه عليه السلام عند الموت: «اللهم أَلْحِقْني بالرفيق الأعلى»[1] وهذا ظاهرٌ» انتهى. وقد أفسده الشيخ[2] من جهة المعنى ومن جهة الصناعة. أمَّا مِنْ جهةِ المعنى فلأنَّ الرسولَ هنا هو محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وقد أَخْبَرَ تعالى أنه مَنْ يُطِعِ الله ورسوله فهو مع من ذُكِر، ولو جُعل «مِن النبيين» متعلِّقاً بـ «يُطِع» لكان «من النبيين» تفسيراً لـ «مَنْ» الشرطية» فيلزم أن يكونَ في زمانه عليه السلام أو بعده أنبياءُ يطيعونه، وهذا غيرُ ممكنٍ لقوله تعالى: «وخاتَمَ النبيين»[3] وقوله عليه السلام: «لا نبيَّ بعدي». وأمَّا مِنْ جهةِ الصناعةِ فلأنَّ ما قبل الفاء الواقعةِ جواباً للشرط لا يعمل فيما بعدها، لو قلت: «إنْ تضرب يقم عمروٌ زيداً[4] لم يَجُزْ». وهل هذه الأوصافُ الأربعةُ لصنفٍ واحدٍ من الناس أو لأصنافٍ مختلفة؟ قولان.

قوله: «وحَسُنَ أولئك رفيقاً» في نصبِ «رفيقاً» قولان، أحدهما: أنه تمييزٌ، والثاني: أنه حالٌ، وعلى تقديرِ كونِه تمييزاً فيه احتمالان، أحدُهما: أن

---

(١) رواه الترمذي (التحفة) الدعوات ٩/٤٦٨.
(٢) البحر ٣/٢٨٧.
(٣) الآية ٣٠ من الأحزاب.
(٤) مثال مطبوعة البحر: «إنْ تقم هند فعمرو ذاهب ضاحكة» وامتنع لأن «ضاحكة» صفة لما قبل الفاء، وهو لا يجوز لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيها بعدها. وأما مثال المؤلف فيبدو أنه من نسخة ثانية للبحر أو أنه تصرف فيه، وينقصه تغيير الفعل «يقم» إلى «فقد يقوم» وعلى هذا فيمتنع لأن «زيداً» مفعول به لـ «تضرب» وهو ممنوع؛ لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيها بعدها.

يكونَ منقولاً من الفاعلية وتقديرُه: «وحَسُنَ رفيقُ أولئك»، فالرفيقُ على هذا غيرُ المميِّز، ولا يجوزُ دخولُ «مِنْ» عليه[1].

والثاني: ألَّا يكونَ منقولاً، فيكونُ نفسَ المميِّز، وتدخل عليه «مِنْ»، وإنما أتى به هنا مفرداً لأحدِ معنيين: إمَّا لأنَّ الرفيقَ كالخليطِ والصديق في وقوعِها على المفردِ والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ، وإمَّا اكتفاءً بالواحد عن الجمعِ لفَهْمِ المعنى، وحَسَّن ذلك كونُه فاصلةً. ويجوز في «أولئك» أن يكونَ إشارةً إلى النبيين ومَنْ بعدهم، وأَنْ يكونَ إشارةً إلى مَنْ يُطِع اللَّـهَ ورسولَه، وإنَّما جَمَع على معناها[2]، وعلى هذا فيُحتمل أَنْ يقال: إنه راعى لفظ «مَنْ» فأفردَ في قوله «رفيقاً»، ومعناها فجمع في قوله «أولئك»، إلا أن البَداءَةَ في ذلك بالحَمْل على اللفظ أحسنُ، وعلى هذا فيكونُ قد جَمَعَ فيها بين الحملِ على اللفظ في «يُطِعْ»[3]، ثم على المعنى في «أولئك» ثم على اللفظ في «رفيقاً».

والجمهورُ على فتح الحاء وضم السين من «حَسُن» وقرأ[4] أبو السَّمَّال بفتحِها وسكونِ السينِ تخفيفاً نحو «عَضْد» في «عَضُد» وهي لغة تميم، ويجوز: «وحُسْن» بضم الحاء وسكون السين، كأنهم نقلوا حركة العينِ إلى الفاء بعد سَلْبِها حركتَها وهذه لغةُ بعض قيس.

وجَعَل الزمخشري[5] هذا من بابِ التعجب فإنه قال: «فيه معنى

(١) لأن التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى لا يجوز دخول «من» عليه فلا تقول: «طاب زيد من نفس» في قولنا «طاب زيد نفساً» والأصل: طابت نفس زيد. ابن عقيل ٥٦٥/١.

(٢) أي: جمع حملاً على معنى «من».

(٣) قوله «يطع» غير واضح في الأصل.

(٤) الشواذ ٢٧؛ البحر ٢٨٩/٣.

(٥) الكشاف ٥٤٠/١.

التعجب كأنه قيل: وما أَحْسَنَ أولئك رفيقاً، ولاستقلالِه بمعنى التعجب قُرِىءَ «وحَسْنَ» بسكون السين، يقول المتعجب: «حَسُنَ الوجهُ وجهُك»، و«حَسْن الوجهُ وجهك» بالفتح والضم مع التسكين». قال الشيخ[1]: «وهو تخليطٌ وتركيب مذهبٍ على مذهبٍ، فنقول: اختلفوا في «فَعُل» المرادِ به المدحُ: فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقـهِ بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعلُه إلا ما يكونُ فاعلاً لهما. وذهب الأخفش والمبرد[2] إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فيُجْعَلُ فاعلُه كفاعلِهما، وذلك إذا لم يَدْخُلْه معنى التعجب،وإلى جوازِ إلحاقه بفعلِ التعجبِ فلا يَجْري مَجْرىٰ نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما[3]، فتقول: «لَضَرُبَتْ يَدُك» و«لَضَرُبَتِ اليدُ»، فأخذ التعجب من مذهب الأخفش، والتمثيل[4] من مذهب الفارسي، فلم يَتَّبع مذهباً من المذهبين. وأمَّا جَعْلُه التسكينَ والنقلَ دليلاً على كونه مستقلاً بالتعجبِ فغيرُ مُسَلَّمٍ ؛لأنَّ الفراء حكىٰ ذلك لغةً في غيرِ ما يُراد به التعجب».

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿ذلك الفضلُ من الله﴾**: «ذلك» مبتدأ، وفي الخبر وجهان، أحدُهما: أنه «الفضلُ»، والجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال، والعاملُ فيها معنى الإشارة. والثاني: أنه الجارُّ، و«الفضلُ» صفةٌ لاسم الإشارة، ويجوز أن يكون الفضلُ والجارُّ بعدَه خبرين لـ «ذلك» على رأي مَنْ يُجيزه[5]. قوله: «وكفى بالله عليماً». قال ابن عطية[6] «ولذلك دخلت الباءُ

---

(١) البحر ٣/٢٨٩.
(٢) المقتضب ٢/١٤١، ١٤٩.
(٣) تمام عبارة البحر: «بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب».
(٤) أي حين قال: حسن الوجه وجهك...
(٥) أي: من يجيز تعدُّد الخبر.
(٦) المحرر ٤/١٧١.

على اسمِ الله لتدلَّ على الأمر»[1] /، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المسألة [٢١٣/أ] مستوفى.

آ. (٧١) ﴿والحَذَر والحِذْر﴾: لغتان بمعنىً. قيل: ولم يُسْمَعْ في هذا التركيبِ إلا: «خُذْ حِذْرك» بالكسر لا «حَذَرك». قوله: «ثُباتٍ» نصب على الحال، وكذا [«جميعاً»، والمعنى: انفروا[2] جماعاتٍ في تفرقةٍ سَرِيَّةً بعد سرية أو مجتمعين كوكبةً واحدة][3]. قال الشيخ[4]: ولم يُقْرأ فيما عَلِمْتُ إلا بكسر التاء». انتهى. وهذه هي اللغة الفصيحة. وبعضُ العرب ينصِبُ جمعَ المؤنثِ السالم، إذا كان معتلَّ اللام معوَّضاً منها تاءُ التأنيثِ بالفتحة، وأنشد الفراء[5].

١٦٠٤ـ فلمَّا جَلاها بالأُيام تَحيَّزَتْ
ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتئابُها

وقرىء شاذاً: «ويَجْعلون لله البناتَ[6]» بالفتحةِ. وحُكِي: «سمعتُ لغاتَهم». وزعم الفارسي أنَّ الوارد من ذلك مفردٌ رُدَّتْ لامُه؛ لأنَّ الأصلَ: «لُغَوَة» فلمَّا رُدَّتِ اللامُ قُلِبَتْ ألفاً، وقد رُدَّ على الفارسي بأنه يلزمه الجمعُ بين العوض والمعوض منه، ويَرُدُّ عليه أيضاً القراءةُ المتقدمةُ في «البناتَ»، لأنَّ

---

(١) أي: أن الأصل: اكتف بالله.
(٢) ب: انفردوا.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٤) البحر ٢٩٠/٣.
(٥) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١؛ والخصائص ٣٠٤/٣؛ وابن يعيش ٤/٥؛ ورصف المباني ١٦٥. والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها. وجلاها: طردها، والأيام: الدخان، وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض، وثبات: ج ثبة وهي الجماعة.
(٦) الآية ٥٧ من النحل ولم أجد نسبة القراءة.

المفردَ منه مكسورُ الفاء، وهذه المسألةُ قد أَوْضَحْتُها في كتابي «شرح التسهيل» غايةَ الإيضاح.

و «ثباتٍ» جمعُ ثُبَة ووزنُها في الأصلِ: فُعَلة كحُطَمة، وإنما حُذِفت لامُها وعُوِّض منها تاءُ التأنيث، وهل لامُها واو أو ياء؟ قولان، حجة القول الأول أنها مشتقة من ثَبا يَثْبو كخلا يَخْلو أي: اجتمع، وحجةُ الثاني أنها مشتقةٌ من ثَبَّيْتُ على الرجل إذا أثنيتُ عليه كأنك جمعت محاسنَه، وتُجمع بالألف والتاء وبالواو والنون، ويجوز في فائِها حين تُجمع على «ثُبين» الضمُّ والكسرُ، وكذا كل ما أشبهَها نحو: «قُلة»[1] و «بُرة»[2] ما لم تُجْمَعْ جمع تكسير. والثُّبَةُ: الجماعةُ من الرجال تكون فوق العشرة. وقيل: الاثنان والثلاثة، وتُصَغَّرُ على «ثُبَيَّة» بردِّ المحذوفِ، وأمَّا «ثُبَةُ الحوضِ» وهي وسَطُه فالمحذوفُ عينُها لأنها من باب يَثُوب الماءُ أي يَرْجِعُ، تُصَغَّر على «ثُوَيْبة» كقولك في تصغير سَنَة: «سُنَيْهة».

والنَّفَر: الفَزَعُ، يقال: نَفَر إليه أي: فَزِع إليه، وفي مضارعه لغتان: ضمُّ العينِ وكسرُها، وقيل: يُقال: نَفَر الرجل يَنْفِر بالكسر، ونَفَرت الدابةُ تنفُر بالضم، فَفَرَّقوا بينهما في المضارع، وهذا الفرق يَرُدُّه قراءة الأعمش[3] «فانفُروا» «أو انفُروا» بالضم فيهما. والمصدرُ: النَّفير والنُّفور والنَّفْر، والنَّفَر: الجماعةُ كالقوم والرهط.

قوله: «وإنَّ منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنْ» «منكم» خبر مقدم لـ«إنَّ»،واسمُها «لَمَنْ» دخلت اللام على الاسم تأكيداً لَمَّا فُصِل بينه وبينها بالخبر، و «مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، واللامُ في «لَيُبَطِّئَنْ» فيها قولان،أصحُّهما: أنها

---

(١) القلة: عودان يلعب بهما الصبيان.

(٢) البرة: حلقة في أنف البعير.

(٣) البحر ٣/٢٩٠؛ الشواذ ٢٧ ونسبها إلى مجاهد.

جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: أقسم بالله ليبطِّئن، والجملتان ـ أعني القسمَ وجوابه ـ صلةٌ لـ «مَنْ» أو صفةٌ لها على حَسَبِ القولين المتقدمين، والعائدُ على كلا التقديرين هو الضمير المرفوعُ بـ «ليبطِّئَنْ» والتقديرُ: وإنَّ منكم للذي ـ أو لفريقاً ـ واللَّهِ ليبطِّئن. واستدلَّ بعضُ النحاةِ بهذه الآيةِ على أنه يجوز وصلُ الموصولِ بجملةِ القسمِ وجوابِه إذا عَرِيَتْ جملةُ القسمِ من ضميرٍ عائد على الموصول نحو: «جاء الذي أحلفُ باللَّهِ لقد قام أبوه» وجَعَلَه ردَّاً على قدماء النحاةِ حيث زعموا منعَ ذلك، ولا دَلالةَ في ذلك، إذ لقائلٍ أن يقول: ذلك القسمُ المحذوفُ لا أقدِّرُه إلا مشتملاً على ضميرٍ عائدٍ الموصول.

والقول الثاني ـ نقله ابن عطية[1] عن بعضِهم ـ أنها لام التأكيد بعد تأكيد، وهذا خطأٌ من قائله. والجمهورُ على «لَيُبَطِّئَنْ» بتشديد الطاء، ومجاهد[2] بالتخفيف، وعلى كلتا القراءتين يحتمل أن يكون الفعل لازماً ومتعدياً، يقال: أَبْطَأَ وبَطَّأَ بمعنى بَطُؤَ أي: تكاسل وتثبَّط، فهذان لازمان، وإنْ قَدَّر أنهما متعدِّيان فمفعولُهما محذوفٌ أي: ليبطِّئَنْ غيرَه أي: يُثَبِّطه ويُجْبِنُه عن القتال. و «إذ لم أكن» ظرفٌ ناصبُه «أنعم الله».

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿ليقولَنَّ﴾**: الجمهورُ على فتحِ لام «ليقولَنَّ»[3] لأنه فعل مسند إلى ضميرِ «مَنْ» مبنيٌّ على الفتح لأجل نون التوكيد. وقرأ[4] الحسن بضمها، فأسند الفعل إلى ضمير «مَنْ» أيضاً لكنْ حملاً له على معناها، والأصلُ: ليقولونَنَّ، وقد تقدَّم تصريفه.

قوله: «كَأَنْ لم تكن» هذه «كَأَنْ» المخففةُ من الثقيلة، وعملُها باقٍ عند

---

(١) المحرر ٤/١٧٣.
(٢) البحر ٣/٢٩١؛ الشواذ ٢٧.
(٣) أي: اللام الثانية، لام الفعل.
(٤) القرطبي ٥/٢٧٦؛ البحر ٣/٢٩١.

البصريين، وزعم الكوفيون أنَّها حين تخفيفِها لا تعمل كما لا تعمل «لكن» مخففةً عند الجمهور، وإعمالُها عند البصريين غالباً في ضمير الأمرِ والشأنِ وهو واجبُ الحذفِ، ولا تعملُ عندَهم في ضميرٍ غيرِه ولا في اسمٍ ظاهرٍ إلا ضرورةً كقوله[1]:

١٦٠٥ـ وصدرٍ مشرقِ النَّحْرِ   كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وقول الآخر[2]:

١٦٠٦ـ ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

في إحدى الروايات[3]، وظاهرُ كلام سيبويه[4] أنها تعمل في غير ضمير الشأن في غير الضرورة، ونَصُّه يُطالَعُ في كتابه. والجملة المنفية بعدها في محلِّ رفع خبر لها، والجملةُ بعدها إن كانت فعلية فَتُتَلَقَّى بـ «قد» كقوله[5]:

١٦٠٧ـ لا يَهُولَنْكَ اصطلاؤُكَ للحَرْ   بِ فمحذوُرها كَأَنْ قد أَلَمَّا

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٢٨١؛ والمحتسب ١/٩؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٧؛ والدرر ١/١٢٠؛ والعرب تشبه الثديين بحُقّ العاج.

(٢) البيت لعلباء بن أرقم اليشكري، أو لشعراء آخرين كنيتهم ابن أرقم، وهو في الكتاب ١/٢٨١؛ وأمالي الشجري ٢/٣؛ وابن يعيش ٨/٧٢؛ والإنصاف ٢٠٢؛ والشذور ٢٨٤؛ واللسان: «قسم»؛ والعيني ٢/٣٠١. وتوافينا: تجيئنا، والمقسم: الجميل، وتعطو: تتناول، وارق السلم: شجر السلم المورق.

(٣) لأن البيت يروى بتحريك «ظبية» بالحركات الثلاث.

(٤) الكتاب ١/٢٨٣.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣/٢٩٢؛ والشذور ٢٨٦؛ والعيني ٢/٣٠٦؛ والأشموني ١/٢٩٤؛ والتصريح ١/٢٣٥.

أو بـ «لم» كهذه الآيةِ، وقولُه: «كأَنْ لم تَغْنَ بالأمسِ»[1]، وقد تُلُقِّيَتْ بـ «لَمَّا» في قولِ عَمَّارِ الكلبي[2]:

١٦٠٨ـ بَـدَّدَتْ منـها الليـالِي شَمْـلَهمْ
فكـأنْ لمَّـا يكـونـوا قبـلُ ثَـمّْ

قال الشيخ[3]: «ويَحْتاج مثلُ هذا إلى سماعٍ من العَرَبِ». وقال ابن عطية[4]: «و «كَأَنْ» مضمنةٌ معنى التشبيهِ، ولكنها ليست كالثقيلة في الاحتياجِ إلى الاسمِ والخبرِ، وإنما تَجِيءُ بعدَها الجملُ». وظاهرُ هذه العبارة أنها لا تعمل حين تخفيفِها، وقد تقدَّم أنَّ ذلك قولُ الكوفيين لا البصريين، ويُحْتمل أنه أراد بذلك أنَّ الجملةَ بعدها لا تتأثرُ بها لفظاً لأنَّ اسمَها محذوفٌ، والجملةُ خبرٌ لها.

وقرأ ابن كثير[5] وحفص «يَكُنْ» بالياءِ، لأن المودة في معنى الودِّ، ولأنه قد فُصِل بينها وبين فِعْلِها، والباقون بالتاء اعتباراً بلفظِها. و«يكون» تحتمل أنْ تكونَ تامةً، فيتعلق الظرفُ بها أو بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «مودة» إذ هو في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم[6] عليها، وأَنْ تكونَ ناقصةً فيتعلَّقُ الظرفُ بمحذوفٍ على أنه خبرها.

واختلف الناسُ في هذه الجملةِ ـ على ثلاثةِ أقوال: الأول: أنها

---

(١) الآية ٢٤ من يونس.
(٢) البحر ٣/٢٩٢.
(٣) البحر ٣/٢٩٢.
(٤) المحرر ٤/١٧٤.
(٥) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٢ وما سيقوله وَهْمٌ، والصواب كما في كتب القراءات: ابن كثير وحفص بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت.
(٦) الأصل: «قدمت» وهو سهو؛ لأن الضمير راجع إلى الظرف «بينكم» أي: قدم «بينكم» على النكرة «مودة».

لا محلَّ لها من الإعراب اعتراضيةٌ، وعلى هذا فما المُعْتَرَضُ بينهما؟ وجهان الأول منهما: أنها معترضةٌ بين جملةِ الشرطِ التي هي «فإنْ أصابَتْكم» وبين جملةِ القسم التي هي «ولَئِنْ أصابَتْكم» والتقديرُ: «فإنْ أصابَتْكم مصيبةٌ قال: قد أَنْعَمَ اللَّهُ عليَّ إذ لم أَكُنْ معهم شهيداً، كأَنْ لم تكن بينكم وبينه مودةٌ، ولَئِنْ أصابكم فضلٌ، فأُخِّرت الجملةُ المعترَضُ بها ــ أعني قولَه: «كأنْ لم تكن بينكم» ــ والنيةُ بها التوسطُ، وهذا قول الزجاج[1] وتبعه الماتريدي[2]. وردَّ الراغب الأصبهاني هذا القول بأنه مستقبح / لأنه لا يُفْصَلُ بين بعضِ الجملة [٢١٣/ب] وبعضِ ما يتعلَّق بجملةٍ أخرى. قلت: هذا من الزجاج كأنه تفسير معنى لا إعراب، يدل على ذلك ما أذكرُه عنه من تفسيرِ الإِعراب. الثاني من الوجهين: أن تكونَ معترضةً بين القولِ ومفعولِه، والأصل: «ليقولَنَّ يا ليتني كنتُ معهم كأن لم تَكُنْ» وعلى هذا أكثر الناس، ولكن اختلفَتْ عباراتُهم في ذلك، ولا يظهر المعنى إلا بنقل نصوصِهم فَلْنَنْقلها. فقال الزمخشري[3]: «اعتراضٌ بين الفعل الذي هو «ليقولَنَّ» وبين مفعولِه وهو «ياليتني»، والمعنى: كأن لم يتقدم له معكم مودةٌ؛ لأن المنافقين كانوا يُوادُّون المؤمنين في الظاهر، وإن كانوا يبغون لهم الغوائلَ في الباطن، والظاهر أنه تهكمٌ لأنهم كانوا أَعْدَى عدوٍّ للمؤمنين وأشدَّهم حسداً لهم، فكيف يُوصَفُون بالمودةِ إلا على وجه العكس والتهكم؟». وقال الزجاج[4]: «هذه الجملةُ اعتراضٌ أخبرَ تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يُوادُّون المؤمنينَ» وقال ابن عطية[5]: «المنافِقُ يعاطِي

---

(١) معاني القرآن ٢/٨٠.

(٢) محمد بن محمد من علماء الكلام، له «تأويلات القرآن» توفي سنة ٣٣٣. انظر: مفتاح السعادة ٢/٢١؛ الأعلام ٧/٢٤٢.

(٣) الكشاف ١/٥٤١.

(٤) لم أجد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».

(٥) المحرر ٤/١٧٤.

المؤمنين المودةَ ويعاهِدُ على التزامِ كلفِ الإسلام، ثم يتخلَّفُ نِفاقاً وشكاً وكفراً بالله ورسولِه، ثم يتمنَّى عندما ينكشِفُ الغَيْبُ الظفرَ للمؤمنين، فعلى هذا يجيء قولُه تعالى: «كأَنْ لم تَكُنْ» التفاتةً بليغةً واعتراضاً بين القول والمقول بلفظٍ يُظْهِرُ زيادةً في قُبْحِ فِعْلِهم». وقال الرازي[1]: «هو اعتراض في غاية الحسنِ لأنَّ مَنْ أحبَّ إنساناً فَرِحَ لفرحِه وحزن لحزنه، فإذا قلب القضية فذلك إظهارٌ للعداوةِ، فحكى تعالى سرورَ المنافقِ عند نكبة المسلمين، ثم أراد أن يَحْكِي حُزْنَه عند دَوْلَةِ المسلمين بسببِ فواتِه الغنيمَةَ، فَقَبْلَ أن يَذْكُرَ الكلامَ بتمامِه ألقى قوله: «كأن لم تكن» والمراد التعجب، كأنه يقول: انظروا إلى ما يقوله هذا المنافق كَأَنْ لم تَكُنْ بينكم وبينه مودةٌ ولا مخالطةٌ أصلاً، والذي حَسَّن الاعتراضَ بهذه الجملة ـ وإنْ كان محلُّها التأخيرَ ـ كونُ ما بعدها فاصلةً وهي ليست بفاصلة». وقال الفارسي: «هذه الجملةُ من قولِ المنافقين للذين أَقْعدوهم عن الجهادِ وخَرَجوا هم كأن لم تكن بينكم وبينه ـ أي وبين الرسول عليه السلام ـ [مودةٌ] فيُخْرِجَكم معه لتأخذوا من الغنيمة، لِيُبْغِضُوا بذلك الرسولَ إليهم» فأعاد الضميرَ في «بينه» على النبيّ عليه السلام.

وتبع الفارسي في ذلك مقاتلاً، قال مقاتل: «معناه: كأنه ليس من أهل مِلَّتكم ولا مودةَ بينكم» يريد أن المبطِىءَ قال لِمَنْ تخلَّف عن الغزو من المنافقين وضَعَفَةِ المؤمنين ومَنْ تخلَّف بإذْن: كَأَنْ لم تكن بينكم وبين محمدٍ مودةٌ فَيُخْرِجْكم إلى الجهادِ فتفوزوا بما فاز.

الثاني من الأقوال: أنها في محل نصب بالقول، فيكون تعالى قد حكى بالقول جملتين: جملةَ التشبيه وجملة التمني، وهذا ظاهرٌ على قول مقاتل والفارسي حيث زعما أنَّ الضمير في «بينه» للرسول عليه السلام.

(١) تفسير الفخر الرازي ١٠/١٧٩.

الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستتر في «ليقولَنَّ» كما تقول: «مررت بزيدٍ وكأَنْ لم يكنْ بينك وبينه معرفةٌ فضلاً عن مودةٍ» ونُقل هذا عن الزجاج[1]، وتبعه أبو البقاء[2] في ذلك. وإنما أطلْتُ النفَسَ في هذه الآيةِ لأني رأيتُ أقوالَ الناسِ فيها منتشرةً فضَمَمْتُها.

و «يا» فيها قولان أحدُهما: ــ وهو قولُ الفارسيّ ــ أنها لمجردِ التنبيه فلا يُقَدَّر منادى محذوفٌ، ولذلك باشَرَتِ الحرفَ. والثاني: أن المنادى محذوفٌ تقديرُه: يا هـؤلاء ليتني، وهذا الخلاف جارٍ فيها إذا باشرت حرفاً أو فعلاً، كقراءة الكسائي: «ألا يا اسْجُدوا»[3]، وقوله[4]:

١٦٠٩ــ ألا يـا اسقيـاني قبـل غـارةِ سنجـالِ

. . . .

وقوله[5]:

١٦١٠ــ يـا حبَّـذا جَبَــلُ الـريَّــانِ من جبـلٍ

. . . .

على القول بفعليةِ «حَبَّذا»، ولا يُفعل ذلك إلا بـ «يا» خاصةً دونَ سائر حروفِ النداء لأنها أُمُّ البابِ، وقد كَثُرَتْ مباشرتُهـا لـ «ليت» دونَ سائـرِ الحروف.

---

(١) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

(٢) الإملاء ١/١٨٦.

(٣) الآية ٢٥ من النمل. وانظر: السبعة ٤٨٠، وغيره شدد اللام في «ألَّا».

(٤) تقدم برقم ٢٥٦.

(٥) البيت لجرير وعجزه:

وحبـذا ساكـنُ الـريَّانِ مَـنْ كـانا

وهو في ديوانه ٥٩٦؛ وابن يعيش ٧/١٤٠؛ والهمع ٢/٨٨؛ والدرر ٢/١١٥.

قوله: «فأفوزَ» الجمهور على نصبه في جواب التمني، والكوفيون[1] يزعمون نصبَه بالخلاف، والجَرْميُّ يزعم نصبَه بنفسِ الفاء، والصحيح الأول، لأن الفاء تَعْطِفُ هذا المصدر المؤول مِنْ «أن» والفعلِ على مصدر متوهم، لأن التقدير: يا ليت لي كوناً معهم ـ أو مصاحبتَهم ـ ففوزاً[2]، ولهذه المذاهبِ ـ تصحيحاً وإبطالاً ـ موضوعٌ غيرُ هذا قد نَبَّهْتُ عليه غيرَ مرةٍ. وقرأ[3] الحسن «فأفوزُ» رفعاً على أحد وجهين: إمَّا الاستئنافِ أي: فأنا أفوزُ، أو عطفاً على «كنت» فيكون داخلاً في حيِّز التمني أيضاً، فيكون الكون معهم والفوزُ العظيم مُتَمَنَّيْن جميعاً.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿الذين يَشْرون الحياة﴾: فاعل بقوله: «فليقاتل»، و«يَشْرون» يحتمل وجهين، أحدُهما: أن يكون بمعنى يشترون. فإنْ قيل: قد قررت أن الباء إنما تدخُل على المتروك، والظاهرُ هنا أنها دَخَلَتْ على المأخوذِ. فالجوابُ: أنَّ المرادَ بالذين يشترون المنافقون المبطِّئُون عن الجهاد أمَروا بأَنْ يُغَيِّروا ما بهم من النفاق، ويُخْلِصوا الإيمانَ باللَّهِ ورسوله، ويجاهدوا في سبيلِ الله، فلم تَدْخُلْ إلا على المتروك؛ لأنَّ المنافقين تاركون للآخرة آخذون للدنيا. والثاني: أنَّ «يشرون» بمعنى يَبيعون، ويكون المرادَ بالذين يَشْرُون: المؤمنون المتخلفون عن الجهاد المُؤْثِرون الآجلةَ على العاجلة، ونظيرُ هذه الآية في كون «شرى» تحتمل الاشتراء والبيع باعتبارين قوله تعالى: «وشَرَوْه بثمنٍ بَخْس»[4]، وسيأتي. وقد تقدَّم لك شيءٌ من هذا في أول البقرة[5].

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٥٧/١.

(٢) الأصل: «كون، ففوز» وهما سهو.

(٣) الشواذ ٢٧؛ والبحر ٢٩٢/٣؛ والقرطبي ٢٧٧/٥.

(٤) الآية ٢٠ من يوسف.

(٥) انظر: الآية ١٦.

والجمهورُ على سكون لام «فَلْيقاتل» لأنها وقعت بعد الفاء فأشبهت اللفظة كتفاً[1]. وقُرِئ[2] بكسرها وهو الأصل. والجمهور على بناء «فيُقْتَل» للمفعول، ومحارب[3] بن دثار ببنائه للفاعل، والأول أظهرُ، لقوله: «أو يَغْلِب». و «يُقْتَلْ» و «يَغْلِب» عطفٌ على الشرط، والفاء في «فسوف» جوابه، لا يجوز حذفها. والمشهورُ إظهار هذه الباء عند الفاء، وأدغمها أبو عمرو والكسائي وهشام وخَلَّاد بخلاف عنه. والجمهور على «نُـؤْتيه» بنون العظمة، وطلحة[4] بن مصرف والأعمش بياء الغيبة، وهما ظاهرتان.

وقدَّم قولَه: «فيُقْتل» لأنها درجةُ شهادة وهي أعظمُ من غيرها، وثَنَّى بالغَلَبة وهي تشمل نوعين: قتلَ أعداءِ الله والظفرَ بالغنيمة، والأولى أعظمُ من الثانية.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿وما لكم لا تقاتلون﴾**: هذا استفهامٌ يُراد به التحريضُ والأمرُ بالجهاد. و «ما» مبتدأٌ، و «لكم» خبرُه، أي: أيُّ شيء استقرَّ لكم. وجملةُ قوله «لا تقاتلون» فيها وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال أي: ما لكم غيرَ مقاتلين، أَنْكَرَ عليهم أن يكونوا على غير هذه الحالة، وقد صَرَّح بالحال بعد هذا التركيب في قوله: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[5]، وقالوا في مثل هذه الحال: إنها لازمةٌ / لأنَّ الكلامَ لا يتم [٢١٤/أ] دونها، وفيه نظر. والعاملُ في هذه الحال الاستقرارُ المقدَّر كقولكِ: ما لك

---

(١) وجه الشبه أن «كتف» أصلها تحريك حروفها الثلاثة، وقد يـؤثر التخفيف بإسكان الوسط فيقال: كَتْف، وكذا «فليقاتل»، وإن كانت اللام منفصلة عن الفعل وأصلها الكسر، ويعبرون عنه بإجراء القطع مجرى الوصل.

(٢) البحر ٢٩٥/٣؛ والقرطبي ٢٧٧/٥.

(٣) البحر ٢٩٥/٣.

(٤) البحر ٢٩٥/٣.

(٥) الآية ٤٩ من المدثر.

ضاحكاً؟ والوجه الثاني: أن الأصل: «وما لكم في ألا تقاتلوا» فَحُذِفَتْ «في» فبقي «أَنْ لا تقاتلوا» فجرى فيها الخلافُ المشهور، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» الناصبة فارتفع الفعل بعدها كقولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه» وقوله[1]:

١٦١١ـ ألا أَيُّهذا الزاجري أحضُرُ الوغى

. . . .

في إحدى الروايتين، وهذا يؤيد كونَ الحالِ ليست بلازمةٍ.

قوله: «والمستضعفين» فيه ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه مجرورٌ عطفاً على اسم الله تعالى أي: وفي سبيل المستضعفين. والثاني: ــ وإليه ذهبَ الزجاج[2] والمبرد ــ أن يكونَ مجروراً عطفاً على نفس «سبيل». قال أبو البقاء[3] ــ بعد أَنْ حكاه عن المبرد وحده ــ: «وليس بشيء»، كأنه لم يظهر لأبي البقاء وجهُ ذلك، ووجهُه أنَّ تقديرَه: «وفي خلاص المستضعفين». والثالث ــ وإليه ذهب الزمخشري[4] ــ: أن يكونَ منصوباً على الاختصاص تقديره: وأَخُصُّ من سبيلِ الله خلاصَ المستضعفين، لأنَّ سبيلَ اللَّهِ عامٌّ في كلِّ خير، وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخيور. والجمهورُ على «والمستضعفين» بواو العطف، وقرأ ابن شهاب[5]: «في سبيل الله المستضعفين» وفيها تخريجان، أحدُهما: أن يكونَ حرفُ العطف مقدراً كقولهم: «أكلت لحماً تمراً سمكاً». والثاني: أن يكونَ بدلاً من «سبيل الله» أي: في سبيلِ الله سبيلِ المستضعفين، لأنَّ سبيلَهم سبيلُ الله تعالى.

قوله: «من الرجالِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من المستضعفين.

---

(١) تقدم برقم ٥٢١.

(٢) معاني القرآن ٢/٨١.

(٣) الإملاء ١/١٨٧.

(٤) الكشاف ١/٥٤٢.

(٥) وهو الزهري، وتقدمت ترجمته، وانظر في هذه القراءة: البحر ٣/٢٩٥.

والثاني: أنَّ «مِنْ» لبيان الجنس، والوِلْدان قيل: جمع «وليد» وقيل: جمع وَلَد، كوَرَل[1] ووِرْلان. والمراد بهم: الصبيان وقيل: العبيد والإماء، يقال للعبد «وليد» وللأمة «وليدة»، فغلِّب المذكر على المؤنث لاندراجِهِ فيه.
و «الذين يقولون» فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ مجروراً على أنه صفةٌ: إمَّا للمستضعفين وإمَّا للرجال ومَنْ بعدَهم، وغَلَّب المذكرَ على المؤنث. وقال أبو البقاء[2] «الذين يقولون» في موضع جر صفةٌ لِمَنْ عقل من المذكورين» كأنه تَوَهَّم أن الوِلْدان [هم] الصبيانُ، والصبيانُ لا يَعْقِلون، فَجَعَله نعتاً لِمَنْ عقل من المذكورين وهم الرجال والنساء دونَ الوِلْدان، لأنَّ جَمْعَ السلامة في المذكَّر يُشْترط فيه العقلُ، و «الذين» جارٍ مجراه، وهـذه غَفْلَةٌ؛ لأنَّ مرادَ النَّحْويين بالعاقلِ ما كان من جنس العقـلاء وإنْ كان مسلوبَ العقلِ، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: «أو الطفلِ الذين لم يَظْهروا»[3] فالمرادُ هنا بالطفل الصبيانُ الصغار، ومع ذلـك وَصَفهم بالـذين. والثاني: أن يكـونَ منصوبـاً على الاختصاص.

قوله: «الظالمِ أهلُها» «الظالم» صفةٌ للقرية، و «أهلُها» مرفوعٌ به على الفاعلية. و «أل» في «الظالم» موصولةٌ بمعنى التي، أي: التي ظَلَم أهلها. فالظلمُ جارٍ على القرية لفظاً وهو لِما بعدها معنىً، ومثلُه: «مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه» قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلت: لِمَ ذكَّر «الظالم» وموصوفُه مؤنثٌ؟ قلت: هو وصفٌ للقرية إلا أنه مستندٌ إلى أهلها فأُعْطِي إعـرابَ «القرية» لأنه صفتها وذُكِّر لإسنادِه إلى الأهل، كما تقول: مِنْ هذه القريةِ التي ظَلَم أهلُها، ولو أُنِّث فقيل: «الظالمةُ أهلُها» لجازَ، لا لتأنيثِ الموصوفِ، بل لأن

---

(١) الورل: دابة كالضب.
(٢) الإملاء ١/١٨٧.
(٣) الآية ٣١ من النور.
(٤) الكشاف ١/٥٤٣.

الأهلَ يُذَكَّرُ ويؤنَّث. فإن قلت: هل يجوزُ: مِنْ هذه القريةِ الظالمين أهلُها؟ قلت: نَعَمْ كما [تقول][١]: «التي ظَلَموا أهلها» على لغة «أكلوني البراغيث» ومنه: «وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا»[٢]. انتهى. وهذه قاعدةٌ كلية: أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له سواءً كانت خبراً أم نعتاً أم حالاً يُنْعَتُ ما قبلَها في اثنين من خمسة: واحدٍ من ألقاب الإعراب، وواحد من التنكيرِ والتعريفِ، وأمَّا بالنسبةِ إلى التذكير والتأنيث والإفراد وضدَّيه فيُحْسَبُ المرفوعُ بها كالفعل، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك غيرَ مرة. ويجبُ أيضاً إبرازُ الضميرِ منها مطلقاً ـ أعني سواءً أَلْبس أم لم يُلْبِس ـ وأمَّا إذا كان المرفوعُ بها اسماً ظاهراً فلا حاجةَ إلى رَفْعها الضميرَ، إلا أنه لا بد من راجعٍ يرجِع إلى الاسمِ الموصوف بها لفظاً كهذه الآية[٣]. وقد أوضحتُ ذلك وبَيَّنْتُه في هذا الكتاب وفي شرحي للتسهيل، وهذا بخلافِ الفعلِ إذا وُصِف به أو أُخْبر به أو وقع حالاً لشيء لفظاً وهو لغيره معنى، فإن الضميرَ لا يُبْرَزُ منه بل يَسْتَتِرُ نحو: «زيدٌ هندٌ يضرُبها» و«هند زيدٌ تضربه» من غيرِ ضميرٍ بارز لقوة الفعل وضَعْفِ الاسم في العمل، وسواءً لم يُلْبِس ـ كما تقدَّم تمثيله ـ أو أَلْبس نحو: «زيدٌ عمروٌ يضربه» إذا قَصَدْتَ أن زيداً هو الضاربُ لعمرو، هذا مقتضى مذهبِ البصريينَ،نصَّ عليه مكي[٤] وغيره، إلا أنَّه قال قبل ذلك: «إلا أنَّ اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يَسْتَتِرْ فيه ضميرٌ ولا بد من إظهاره، وكذلك إنْ عُطِف على غير مَنْ هو له». قلت: هذه الزيادةُ لم يذكرها النحويون وتمثيلُها عَسِرٌ. وأمَّا ابنُ مالك فإنه سَوَّى بين الفعل والوصف، يعني

---

(١) من الكشاف.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء وإثبات هذه اللغة في القرآن أمر اختلف فيه النحاة، جمهورهم على التأويل وعدمِ إثباتها في الفصيح.

(٣) الراجع يعني به الضمير العائد، وهو هنا «ها» العائد على القرية.

(٤) المشكل ١/١٩٧.

إنْ أَلْبس وجب الإبرازُ حتى في الفعل نحو: «زيدٌ عَمْروٌ يضربه هو» وإن لم يُلْبِس جاز نحو: «زيد هند يضربها» وهذا مقتضى مذهبِ الكوفيين فإنهم عَلَّلوا باللبس، وفي الجملة ففي المسألة خلافٌ.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿إذا فريقٌ﴾**: «إذا» هنا فجائية، وقد تقدم أن فيها ثلاثةَ مذاهب، أحدها ــ وهو الأصح[١]: أنها ظرف مكان، والثاني: أنها زمان، والثالث: أنها حرفٌ، ولهذه المذاهبِ موضوعٌ غير هذا، وقد قيل في «إذا» هذه إنها فجائية مكانية، وأنها جواب لـ «لَمَّا» في قوله «فلمَّا كُتِب عليهم»، وعلى هذا ففيها وجهان، أحدهما: أنها خبر مقدم، و«فريق» مبتدأ، و«منهم» صفةٌ لـ «فريق»، وكذلك «يَخْشَون»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يخشون» حالاً من «فريق» لاختصاصِه بالوصفِ، والتقديرُ: «فبالحضرةِ فريقٌ كائنٌ منهم خاشون أو خاشين». والثاني: أن يكونَ «فريقٌ» مبتدأً، و«منهم» صفتَه، وهو المسوِّغُ للابتداءِ به، و«يَخْشَوْن» جملةٌ خبريةٌ وهو العاملُ في «إذا»، وعلى القولِ الأول العاملُ فيها محذوفٌ على قاعدةِ الظروف الواقعةِ خبراً. وقيل: إنها هنا ظرفُ زمانٍ، وهذا فاسدٌ؛ لأنها إذ ذاك لا بد لها مِنْ عاملٍ، وعاملُها إمَّا ما قبلها وإمَّا ما بعدها، لا جائز أن يكون ماقبلها، لأن ما قبلها وهو «كُتب» ماض لفظاً ومعنى وهي للاستقبال، فاستحال ذلك. فإن قيل: تُجْعَلُ هنا للمُضِيِّ بمعنى «إذ». قيل: لا يجوز ذلك لأنه يَصيرُ التقدير: فلمَّا كُتِب عليهم القتال في وقتِ خشيةِ فريقٍ منهم، وهذا يفتقرُ إلى جواب «لَمَّا» ولا جوابَ لها، ولا جائزٌ أن يكونَ مابعدها؛ لأنَّ العاملَ فيها إذا كان بعدها كان جواباً لها، ولا جوابَ لها هنا، وكان قد تقدَّم أولَ البقرة[٢] أنَّ في «لَمَّا» قولين / قولَ سيبويه[٣]: إنها [٢١٤/ب]

---

(١) وهو مذهب المبرد في المقتضب ٢/٥٧ ــ ٥٨.

(٢) انظر: الآية ١٧.

(٣) الكتاب ٢/٣١٢.

حرف وجوب لوجوب، وقولَ الفارسي[1]: إنها ظرفُ زمانٍ بمعنى «حين» وتقدَّم الردُّ عليه هناك بأنها أُجيبت بـ «ما» النافيةِ وإذا الفجـائيةِ،وأنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فَأَغْنى عن إعادتِه، ولا يجوزُ أن يَعمل ما يليهافيها؛لأنه في محلِّ خفض بالإضافة على زَعْمِه والمضافُ إليه لا يعمل في المضاف. وقد أجابَ بعضُهم بأنَّ العاملَ فيها هنا معنى «يَخْشَوْن» كأنه قيل: جَزِعوا، قال: «وجَزعوا هو العاملُ في «إذا»، وهذه الآيةُ مشكلةٌ؛لأنَّ فيها ظرفين أحدُهما لِما مضى والآخرُ لِما يُسْتقبل». انتهى.

قوله: «كخشيةِ اللَّـهِ» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها ــ وهو المشهـور عند المُعْـرِبين: أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: خشيةً كخشية الله. والثـانـي ــ وهو المقرر من مذهب سيبويه[2] غيرَ مرة ــ: أنها في محل نصب على الحال من ضمير الخشية المحذوف أي: يخشونها الناسَ، أي: يخشون الخشيةَ الناسَ مشبهةً خشيةَ الله. والثالث: أنها في محلِ نصبٍ على الحال من الضمير في «يَخْشَوْن» أي: يَخْشَون الناسَ مثلَ أهل خشية الله أي: مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ خشية أي: أشدَّ خشيةً من أهل خشية الله. و«أشدَّ» معطوف على الحال، قاله الزمخشري[3]. ثم قال: «فإنْ قلت: لِمَ عَدَلْتَ عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدِّرْه: يَخْشَوْن خشيةً [مثل خشية][4] الله بمعنى: مثلَ ما يخشى الله. قلت: أَبَـىٰ ذلك قولُه «أو أشدَّ خشية»؛لأنه وما عُطِفَ عليه في حكمٍ واحدٍ، ولو قلت: «يخشون الناسَ أشدَّ خشيةً» لم يكن إلا حالاً من ضميرِ الفريقِ، ولم ينتصِبْ انتصابَ المصدر لأنك لا تقول: «خَشِي فلانٌ أشدَّ

---

(١) الإيضاح العضدي ١/٣١٩.
(٢) الكتاب ١/١١٦.
(٣) الكشاف ١/٥٤٣.
(٤) زيادة من الكشاف.

خشيةً» فتنصِبُ «خشية» وأنت تريد المصدر، إنما تقول «أشدُّ خشيةٍ» فتجرُّها، وإذا نَصَبْتَها لم يكن «أشدَّ خشيةً» إلا عبارةً عن الفاعلِ حالاً منه، اللهم إلا أن تَجْعَلَ الخشيةَ خاشيةً على حدِّ قولِهم: «جَدَّ جَدُّه» فتزعم أنَّ معناه: يخشون الناسَ خشيةً مثل[1] خشيةٍ أشدَّ خشيةً من خشية الله، ويجوز على هذا أن يكونَ محلُّ «أشدَّ» مجروراً عطفاً على «خشية الله» تريد كخشية الله أو كخشيةٍ أشدَّ منها». انتهى.

ويجوز نصبُ «خشيةً» على وجه آخر وهو العطف على محل الكاف، وينتصب «أشدَّ» حينئذ على الحال من «خشية» لأنه في الأصلِ نعتُ نكرةٍ قُدِّم عليها، والأصل: يخشون الناسَ مثلَ خشيةِ الله أو خشيةً أشدَّ منها. فلا ينتصب «خشية» تمييزاً حتى يلزم منه ما ذكره الزمخشري ويُعْتذر عنه، وقد تقدَّم نحوٌ من هذا عند قوله «أو أشدَّ ذكراً»[2]. والمصدرُ مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف أي: كخشيتهم اللَّهَ. و «أو» تحتمل الأوجه المذكورة في قوله: «أو أشدُّ قسوةً»[3]، ويجوز أن تكونَ للتنويع: يعني أن منهم مَنْ يخشاهم كخشية الله، ومنهم مَنْ يخشاهم أشدَّ خشية من خشية الله. و «لولا أخَّرْتَنا» «لولا» تحضيضيةٌ. وقرأ[4] ابن كثير والأخوان: «لا يُظْلَمون» بالغيبة جرياً على الغائبين قبله، والباقون بالخطاب التفاتاً. و «فَتيلًا» قد تقدَّم إعرابُه[5].

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا﴾**: «أين» اسم شرط يجزم فعلين و «ما» زائدة على سبيل الجواز مؤكدةٌ لها، و «أين» ظرف مكان و «تكونوا»

---

(١) في مطبوعة الكشاف: «مثل خشية الله أو خشية أشد...

(٢) الآية ٢٠٠ من البقرة.

(٣) الآية ٧٤ من البقرة.

(٤) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٣.

(٥) الآية ٤٩ من النساء.

مجزومٌ بها، و «يُدْرِكْكم» جوابُه. والجمهورُ على جزمه؛ لأنه جواب الشرط، وطلحة بن سليمان[1]: «يدرِكُكم» برفعه، فخرَّجه المبرد على حَذْفِ الفاء أي: فيدرككم الموت. ومثلُه قولُ الآخر[2]:

١٦١٢ـ يـا أقـرعُ بـنَ حـابسٍ يـا أقـرعُ
إنـك إنْ يُـصْـرَعْ أخـوكَ تُـصْـرَعُ

وهذا تخريج المبرد. وسيبويه[3] يزعم أنه ليس بجواب، إنما هو دالٌّ على الجواب والنيةُ به التقديمُ. وفي البيت تخريجٌ آخر وهو أن يكون «يصرعُ» المرفوعُ خبراً لـ «إنك» والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه ما دَلَّ عليه قوله «إنك تُصْرَعُ» كقوله: «وإنَّا إنْ شاءَ اللَّـهُ لمهتدون»[4] وخَرَّجه الزمخشري[5] على التوهُّم فإنه قال: «ويجوز أن يقال: حُمِل على ما يقع موقعَ «أينما تكونوا» وهو «أينما كنتم» كما حُمِل «ولا ناعبٍ»[6] على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين» وهو «ليسوا بمصلحين» فرَفَع[7] كما رفع زهير[8]:

١٦١٣ـ ....
يقـول لا غـائبٌ مـالي ولا حَـرِمُ

---

(١) طلحة بن سليمان، أخذ عن الفياض بن غزوان، وله شواذ يروى عنه، وروى عنه إسحاق بن سليمان ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ١/٣٤١. وانظر في هذه القراءة: الشواذ ٢٧؛ والبحر ٣/٢٩٩؛ والقرطبي ٥/٢٨٢.
(٢) تقدم برقم ١٢٣٩، وانظر: المقتضب ٢/٧٢.
(٣) الكتاب ١/٤٣٦.
(٤) الآية ٧٠ من البقرة.
(٥) الكشاف ١/٥٤٤.
(٦) الشاهد بتمامه:
مشـائيمُ ليسـوا مصلحـينَ عشيـرةً ... ولا نـاعـبٍ إلا بِبَـيْنٍ غـرابُهـا
وقد تقدم برقم ١٣٥٣.
(٧) الضمير في «فرفع» لا يعود على الشاهد وإنما يعود على الآية.
(٨) تقدم برقم ١٢٣١.

وهو قولُ نحويّ سِيبيّ، يعني منسوب لسيبويه، فكأنه قال: «أينما كنتمُ»،وفعلُ الشرط إذا كان ماضياً لفظاً جازَ في جوابه المضارعِ الرفعُ والجزمُ كقول زهير:

وإنْ أتــاه خــليــلٌ يــومَ مــســألــةٍ
يقولُ . . . .

وفي رفعه الوجهان المذكوران عن سيبويه والمبرد. ورَدَّ عليه الشيخ[1] بأن العطفَ على التوهم لاينقاس،ولأنَّ قوله يؤدِّي إلى حذف جواب الشرط، ولا يُحْذَفُ إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً، لو قلت: «أنت ظالمٌ إنْ تفعل» لم يجز. وهذا – كما رأيتَ – مضارعٌ. وفي هذا الردِّ نظرٌ لا يَخْفَى.

«ولو كنتم» قالوا: هي بمعنى «إنْ» وجوابُها محذوف أي: لأدرككم. وذكر الزمخشري[2] فيه قولاً غريباً من عند نفسِه فقال: «ويجوزُ أن يتصل بقوله «ولا تُظْلمون فتيلاً» أي: لا تُنْقَصون شيئاً مِمَّا كُتِب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحمِ حروب أوغيرها، ثم ابتدأ بقوله: «يدركُكم الموت ولوكنتم في بروج مشيدة»،والوقف على هذا الوجه [على] «أينما تكونوا». انتهى. وردَّ عليه الشيخ[3] فقال: «هذا تخريجٌ ليس بمستقيمٍ لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية: أمَّا من حيث المعنى فإنه لا يناسِبُ أن يكون متصلاً بقوله: «ولا تظلمون فتيلاً» لأنَّ انتفاءَ الظلم ظاهراً إنما هو في الآخرة لقوله: «قُلْ متاعُ الدنيا قليلٌ والآخرة خيرٌ لِمَنِ اتَّقى». وأما من حيث الصناعةُ النحوية فإنَّ ظاهرَ كلامِه يَدُلُّ على أن «أينما تكونوا» متعلقٌ بقوله: «ولا تُظْلمون» بمعنى ما فَسَّره[4]، وهذا لا يجوز لأن أسماءَ الشرط لها صدرُ الكلام،فلا يتقدَّم عاملُها

---

(١) البحر ٣/٢٩٩.
(٢) الكشاف ١/٥٤٥.
(٣) البحر ٣/٣٠٠.
(٤) وذلك من قول الزمخشري: «أي لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم» إلى آخره.

عليها، فإنْ وَرَدَ مثلُ: «اضربْ زيداً متى جاء» قُدِّر له عاملٌ يدلُّ عليه «اضرب» لا نفسُ «اضرب» المتقدم. فإن قيل: فكذلك يُقَدِّر الزمخشري عاملاً يدلُّ عليه «ولا تُظْلمون» تقديره: «أينما تكونوا فلا تظلمون» فحذف «فلا تظلمون» لدلالةِ ما قبله عليه، فيخلُصُ من الإشكال المذكور. قيل: لا يمكن ذلك لأنه حينئذ يُحذف جواب الشرط وفعلُ الشرط مضارع، وقد تقدم أنه لا يكون إلا ماضياً» وفي هذا الردِّ نظرٌ، لأنه أراد تفسير المعنى. قوله: «ولا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: «ولا تظلمون» ممنوعٌ، بل هو مناسب، وقد أوضحه الزمخشري بما تقدَّم أحسنَ إيضاح.

والجملة الامتناعية في محلِّ نصب على الحال أي: أينما تكونوا من الأمكنة يدركْكم الموت، ولو كانت حالُكم أنكم في هذه البروج فيُفْهَمُ أن إدراكَه لهم في غيرها بطريق الأَوْلى والأَحْرى، وقريبٌ منه: «أعطُوا السائل ولو على فرسٍ». والجملةُ الشرطية تحتمل وجهين، أحدهما: أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافُ إخبارٍ، أخبر تعالى أنه لا يفوتُ الموتَ أحدٌ ومنه قولُ زهير[1]:

١٦١٤ـ ومَنْ هابَ أسبابَ المنايا يَنَلْنَه
ولو رامَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ

والثاني: أنها في محل نصب بالقول قبلها / أي: قُلْ متاعُ الدنيا قليل، [٢١٥/أ] وقل أيضاً: أينما تكونوا.

والجمهور على «مُشَيَّدة» بفتح الياء اسم مفعول. ونعيم[2] بن ميسرة بكسرها، نسَبَ الفعلَ إليها مجازاً كقولهم: «قصيدةٌ شاعرة»، والموصوفُ بذلك أهلُها، وإنما عَدَلَ إلى ذلك مبالغةً في الوصف.

---

(١) ديوانه ٣٠.

(٢) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣٠٠.

والبُروج: الحصونُ مأخوذةٌ من «التبرُّج» وهو الإظهارُ، ومنه: «غيرَ متبرِّجات بزينة»[1]، والبَرَجُ في العين سَعَتُها، ومنه قولُ ذي الرمة[2]:

١٦١٥ـ بيضاءُ في بَرَجٍ صفراءُ في غَنَجٍ
كأنَّها فِضةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ

وقولهم: «ثوبٌ مُبَرَّجٌ» أي: عليه صورُ البروج كقولهم: «مِرْطٌ مُرَجَّل» أي: عليه صورُ الرجال، يروى بالجيم والحاء. والمشيَّدة: المصنوعة بالشِّيد وهو الجِصُّ، ويقال: «شاد البناء وشَيَّده» كَرَّر العين للتكثير. ومن مجيء «شاد» قولُ الأسود[3]:

١٦١٦ـ شادَه مرمراً وجَلَّله كِلْـ
ـساً فللطيرِ في ذُراه وكُورُ

ويقال: «أشاد» أيضاً فيكون فَعَل وأَفْعل بمعنى.

ووقف[4] أبو عمرو والكسائي ـ بخلاف عنه ـ على «ما» في قوله «فما لهؤلاء» وفي قوله: «ما لهذا الرسول»[5] وفي قوله: «ما لهذا الكتابِ»[6]، وفي قوله: «فما للذين كفروا»[7]. والباقون على اللام التي للجرِّ دون مجرورها إتباعاً للرسم، وهذا ينبغي أن لا يجوز ـ أعني الوقفين ـ لأنَّ الأول

---

(١) الآية ٦٠ من النور.
(٢) ديوانه ٣٣؛ والخصائص ١/٣٢٥.
(٣) البيت لعدي بن زيد وليس كما قال، وهو في ديوانه ٨٨؛ والكامل ١/٩٠؛ واللسان: شيد.
(٤) البحر ٣/٣٠١.
(٥) الآية ٧ من الفرقان.
(٦) الآية ٤٩ من الكهف.
(٧) الآية ٣٦ من المعارج.

يُوقف فيه على المبتدأ دونَ خبرِه، والثاني يُوقف فيه على حرفِ الجَرِّ دونَ مجرورِه، وإنما يجوزُ ذلك لضرورةِ قطعِ النفَس أو ابتلاءٍ[1].

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿ما أصابَك﴾**: في «ما» هذه قولان، أحدهما: أنها شرطيةٌ وهو قول أبي البقاء[2]، وضَعَّف أن تكونَ موصولةً قال: «ولا يَحْسُن أن تكونَ بمعنى الذي؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون المصيبُ لهم ماضياً مخصَّصاً، والمعنى على العمومِ والشرطيةُ أشبهُ، والمرادُ بالآيةِ الخِصْب والجَدْب ولذلك لم يَقُلْ: ما أصبت»، انتهى. يعني أنَّ بعضَهم يقول: إنَّ المرادَ بالحسنة الطاعةُ وبالسيئةِ المعصيةُ، ولو كان هذا مراداً لقال: «ما أَصَبْتَ» لأنه الفاعلُ للحسنةِ والسيئة جميعاً، فلا تضاف إليه إلا بفعلِه لهما. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي وإليه ذهب مكي[3]، ومَنَع أن تكونَ شرطية قال: «وليسَتْ للشرطِ لأنها نزلت في شيءٍ بعينه وهو الجَدْب والخِصْب والشرطُ لا يكون إلا مبهماً، يجوزُ أَنْ يقع وألَّا يقعَ، وإنما دخلت الفاءُ للإبهام الذي في «الذي» مع أن صلتَه فعلٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الآيةَ ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهلُ الزَّيْغ، وأيضاً فإنَّ اللفظَ «ما أصابَك» ولم يقل «ما أَصَبْتَ»، انتهى. والأولُ أظهرُ؛ لأنَّ الشرطيةَ أصلٌ في الإبهام ـ كما ذكر أبو البقاء ـ والموصولةُ فبالحمل عليها. وقولُ مكيّ: «لأنها نَزَلَتْ في شيء بعينه» هذا يقتضي ألَّا يُشَبَّه الموصولُ بالشرطِ؛ لأنه لا يُشَبَّه به حتى يرادَ به الإبهامُ لا شيءَ بعينه، وإلَّا فمتى أُريد به شيءٌ بعينه لم يُشَبَّه بالشرط فلم تَدْخُلِ الفاءُ في خبره، نَصَّ النحويون على ذلك، وفي المسألةِ خلافٌ منتشر، ليس هذا موضعَه. فعلى الأول «أصابَك» في محلِّ جزم بالشرط، وعلى الثاني لا مَحَلَّ له لأنه صلة.

---

(١) لعله يعني عند الامتحان مثلًا، أو لتقرير القاعدة وتثبيتها.

(٢) الإملاء ١/١٨٨.

(٣) المشكل ١/١٩٩.

و «من حسنةٍ» الكلامُ فيه كالكلامِ في قوله: «ما نَنْسَخْ من آية»[1] وقد تقدَّم، والفاءُ في «فَمِنَ الله» جوابُ الشرط على الأولِ وزائدةٌ على الثاني، والجارُّ بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه: فهو من الله، والجملةُ: إمَّا في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ على حَسَبِ القولين. واخْتلِفَ في كافِ الخطاب: فقيل: المرادُ كلُّ أحدٍ، وقيل: الرسول والمرادُ أمتُه. وقيل: الفريقُ في قوله «إذا فريقٌ»، وذلك لأن «فريقاً» اسمُ جمعٍ فله لفظٌ ومعنىً، فراعَى لفظَه فَأَفْرَدَ، كقوله[2]:

١٦١٧ـ تفرَّق أهلانا بِبَيْنٍ فمنهمُ
فريقٌ أقامَ واستقلَّ فريقُ

وقيل في قوله «فَمِنْ نفسِك»: إنَّ همزةَ الاستفهام محذوفةٌ تقديرُه: أفمِنْ نفسِك، وهو كثير كقوله تعالى: «وتلك نعمةٌ تَمُنُّها»[3] وقوله تعالى: «بازغاً قال: هذا ربي»[4] ومنه[5]:

١٦١٨ـ رَفَوْني وقالوا: يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ
فقلتُ وأنكرْتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ

وقوله[6]:

---

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣٠١/٣.
(٣) الآية ٢٢ من الشعراء.
(٤) الآية ٧٧ من الأنعام: «فلمَّا رأى القمر...».
(٥) البيت لأبي خراش الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١٤٤/٢؛ وإصلاح المنطق ١٥٣؛ وأدب الكاتب ٥٤١؛ والخصائص ٢٤٧/١؛ واللسان: رفا؛ والخزانة ٢١١/١. ورفوني: من رفوت أي سَكَّنْتُ.
(٦) تقدم برقم ٣٤٠.

١٦١٩ـ أفرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأنْ
أُورَثَ ذَوْدَاً شَصائِصاً نَبْلاً

تقديره: وأتلك، وأهذا ربي، وأهمُ هُم، وأأفرحُ» وهذا لم يُجِزْه من النحاة إلا الأخفشُ[١]، وأمَّا غيره فلم يُجِزْه إلا قبل «أم» كقوله[٢]:

١٦٢٠ـ لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارِياً
بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ

وقيل: ثَمَّ قولٌ مقدر أي: لا يكادونَ يَفْقهون حديثاً يقولون: ما أصابك.

وقرأت[٣] عائشة: «فَمَنْ نفسُك» بفتح ميم «من» ورفع السين، على الابتداء والخبر، أي: أيُّ شيءٍ نفسُك حتى يُنْسَبُ إليها فِعْلٌ؟. قوله: «رسولاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال مؤكدة، والثاني: أنه مصدر مؤكِّدٌ بمعنى إرسال، ومن مجيء «رسول» مصدراً قوله[٤]:

١٦٢١ـ لقد كَذَبَ الواشون ما بُحْتُ عندهم
بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهمْ برسولِ

أي بإرسال، بمعنى رسالة. و«للناس» يتعلق بـ«أرسلناك»، واللام للعلة. وأجاز أبو البقاء[٥] أن يكونَ حالاً من «رسولاً» كأنه جَعَله في الأصل صفةً للنكرةَ فَقُدِّم عليها،وفيه نظر.

---

(١) معاني القرآن ٤٢٦.
(٢) تقدم برقم ٣٤١.
(٣) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣٠٢/٣.
(٤) تقدم برقم ٦٠٥.
(٥) الإملاء ١٨٨/١.

آ. (٨٠) و ﴿حفيظاً﴾: حال من كاف «أرسلناك» و «عليهم» متعلق بـ «حفيظاً»، وأجاز فيه أبو البقاء[١] ما تقدم في «للناس».

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿طاعةٌ﴾**: في رفعِه وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: «أمرٌ طاعةٌ»، ولا يجوز إظهارُ هذا المبتدأ لأن الخبر مصدر بدلٌ من اللفظ بفعلِه. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: مِنَّا طاعة، أو: عندنا طاعةٌ. قال مكي[٢]: «ويجوز في الكلامِ النصبُ على المصدر». وأدغم أبو عمرو وحمزة تاء «بَيَّت» في طاء «طائفة» لتقارُبِهما، ولم يَلْحَقِ الفعلَ علامةُ تأنيث لكونه مجازياً. و «منهم» صفةٌ لـ «طائفة»، والضمير في «تقول» يحتمل أن يكون ضمير خطاب للرسول عليه السلام أي: غيرَ الذي تقول وترسم به يا محمد. ويـؤيِّده قراءة عبدالله[٣]: «بَيَّتَ مُبَيِّتٌ منهم»[٤]، وأن يكونَ ضميرَ غَيْبة للطائفة أي: تقول هي. وقرأ يحيى ابن يعمر[٥]: «يقول» بياء الغيبة، فيحتمل أن يعود الضميرُ على الرسول بالمعنى المتقدم، وأن يعود على الطائفة. ولم يـؤنث الضميرَ لأن الطائفة في معنى الفريق والقوم. و «ما» في «ما يبيِّتون» يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفة أو مصدرية.

آ. (٨٢) **وقرأ[٦] ابن محيصن: ﴿يَدَّبَّرون﴾**: بإدغام التاء في الدال، والأصل: يَتَدبرون [وهي مخالفةٌ للسواد][٧]. والضميرُ من «فيـه»

---

(١) الإملاء ١/١٨٨.
(٢) المشكل ١/١٩٩.
(٣) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٣.
(٤) البحر ٣/٣٠٤.
(٥) البحر ٣/٣٠٤.
(٦) البحر ٣/٣٠٥.
(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

يُحتمل أن يعودَ على القرآن وهو الظاهر،وأن يعود على ما يخبره الله تعالى به ممَّا يُبَيِّتون ويُسِرُّون، يعني أنه يخبرهم به على حَدِّ ما يقع.

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿أذاعوا به﴾**: جواب إذا، وعَيْنُ أذاع ياء لقولهم: ذاع الشيءَ يذِيع، ويُقال: أذاع الشيء أيضاً بمعنى المجرد، ويكونُ متعدياً بنفسه وبالباء، وعليه الآيةُ الكريمة، وقيل: ضَمَّن «أذاع» معنى «تَحَدَّثَ» فَعدَّاه تعديتَه أي: تحدَّثوا به مذيعين له. والإذاعة: الإشاعةُ، قال أبو الأسود[1]:

١٦٢٢ـ أذاعُوا به في الناسِ حتى كأنه
بِعَلْياءِ نار أُوقِدَتْ بثَقُوب

والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على الأمر، وأن يعودَ على الأمن أو الخوفِ؛لأنَّ العطفَ بـ «أو»، والضميرُ في «رَدُّوه» للأمر فقط. والاستنباط: الاستخراج، وكذا الإنباط قال[2]:

١٦٢٣ـ نَعَمْ صادقاً والفاعلُ القائلُ الذي
إذا قال قَوْلاً أنبطَ الماءَ في الثَّرى

/ ويقال: نَبَطَ الماءُ يَنْبطُ بفتحِ الباءِ وضَمِّها، والنَّبَط: الماءُ الذي [٢١٥/ب] يَخْرج من البئرِ أولَ حَفْرِها. والنَّبَط أيضاً: جيلٌ من الناس سُمُّوا بذلك لأنهم يستخرجون المياه والنبات. ويقال في الرجل الذي يكون بعيد العِزِّ والمنعة: «ما يَجِدُ عدوُّه له نَبَطاً». قال كعب[3]:

---

(١) ديوانه ٩٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٣١.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣٠٣.
(٣) كعب بن سعد الغنوي، والبيت في الأصمعيات ١٠٣؛ والطبري ٨/٥٧١؛ والبحر ٣/٣٠٣؛ وقريب الثرى: الكريم.

١٦٢٤ـ قريبٌ ثَراه ما ينال عدوُّه
لـه نَبَطاً، آبيْ الهوانِ قَطُوبُ

و «منهم» حال: إمَّا من الذين، أو من الضمير في «يستنبطونه» فيتعلق بمحذوف. وقرأ أبو السمَّال[1]: «لَعَلْمه» بسكون اللام، قال ابن[2] عطية: «هو كتسكين «فيما شَجْر بينهم»[3]. وليس مثله؛ لأن تسكين فَعِل بكسر العين مقيسٌ، وتسكينَ مفتوحِها شاذٌّ، ومثلُ تسكين «لَعَلْمه» قوله[4]:

١٦٢٥ـ فإنْ تَبْلُه يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ
من الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُه

أي: دَبِرت، فسكَّن.

قوله: «إلا قليلاً» فيه عشرةُ أوجه، أحدها: أنه مستثنى من فاعل «اتَّبعتم» أي: لاتَّبعتم الشيطانَ إلا قليلاً منكم، فإنه لم يَتَّبع الشيطان، على تقديرِ كونِ فَضْل الله لم يأتِه، ويكونُ أراد بالفضل إرسالَ محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك القليلُ كقِسِّ بن ساعدة الأيادي وزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل، مِمَّن كان على دين المسيح قبل بعثة الرسول. وقيل: المرادُ مَنْ لم يبلغ التكليفَ، وعلى هذا التأويل قيل: فالاستثناء منقطع؛ لأن المستثنى لم يدخل تحت الخطاب، وفيه نظر يظهر في الوجه العاشر. الثاني: أنه مستثنى

---

(١) البحر ٣/٣٠٧.
(٢) المحرر ٤/١٩٠.
(٣) الآية ٦٥ من النساء وه قراءة أبي السَّمال. البحر ٣/٢٨٤.
(٤) البيت لأبي الغمر الكلابي أو عبدالرحمن بن حسان أو أبي الجراح أو الأخطل وهو في ابن يعيش ٧/١٢٩؛ والإنصاف ١٢٣؛ واللسان: ضجر؛ والأشموني ٢/٢٤٣؛ والخزانة ٢/٢٧٧. والبازل: الفتيّ من الإبل، والأدم: ج آدم وهو الأسمر اللون، ودبرت: جربت، وصفحتاه: جانباه، وغاربه: أعلاه.

من فاعل «أذاعوا» أي: أظهروا أمرَ الأمن أو الخوف إلا قليلاً. الثالث: أنه مستثنى من فاعل «عَلِمه» أي: لعلمه المستنبطون منهم إلا قليلاً. الرابع: أنه مستثنى من فاعل «لوجدوا» أي: لوجدوا فيما هو من عند غير الله التناقضَ إلا قليلاً منهم، وهو مَنْ لم يُمْعِنِ النظرَ، فيظنَّ الباطلَ حقاً والمتناقضَ موافقاً. الخامس: أنه مستثنى من الضمير المجرور في «عليكم»، وتأويلُه كتأويل الوجه الأول. السادس: أنه مستثنى من فاعل «يستنبطونه» وتأويله كتأويل الوجه الثالث. السابع: أنه مستثنى من المصدر الدالِّ عليه الفعلُ، والتقدير: لاتَّبَعْتُمْ الشيطانَ إلا اتباعاً قليلاً، ذكر ذلك الزمخشري[1]. الثامن: أنه مستثنى من المتَّبع فيه، والتقدير: لاتبعتم الشيطان كلَّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعون الشيطان فيها، فالمعنى: لاتبعتم الشيطان في كل شيء إلا في قليلٍ من الأمور، فإنكم كنتم لاتتبعونه فيها، وعلى هذا فهو استثناء مفرغ، ذكر ذلك ابن عطية[2]، إلا أنَّ في كلامِه مناقشةً وهو أنه قال «أي: لاتبعتم الشيطان كلَّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها» فجعله هنا مستثنى من المتَّبعِ فيه المحذوف على ما تقدم تقريره، وكان قد تقدَّم أنه مستثنى من الاتِّباع، فتقديرُه يـؤدِّي إلى استثنائِه من المتَّبع فيه، وادعاؤه أنه استثناء من الاتباع، وهما غَيْران[3]. التاسع: أن المراد بالقلة العدمُ، يريد: لاتبعتم الشيطان كلكم وعدمَ تخلُّفِ أحدٍ منكم، نقله ابن عطية عن جماعة وعن الطبري[4]، ورَدَّه بأن اقتران القلة بالاستثناء يقتضي دخولَها، قال: «وهـذا كلامٌ قلق ولا يشبـه ما حكى سيبويه من قولهم: «هذه أرضٌ قَلَّ ما تنبت كذا» أي لا تنبت شيئاً.

---

(١) الكشاف ١/٥٤٨.

(٢) المحرر ٤/١٩٢.

(٣) الفرق بينهما من حيث التعبير فقوله مرة «إلا اتباعاً قليلاً» لا يرادف «إلا قليلاً من الأمور كنتم لاتتبعونه فيها».

(٤) التفسير ٨/٥٧٦.

وهذا الذي قاله صحيح، إلا أنه كان تقدم له في البقرة في قوله تعالى «ولكنْ لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً»[1] أن التقليل هنا بمعنى العدم، وتقدَّم الردُّ عليه هناك فَتَنَبَّهَ لهذا المعنى هنا ولم يتنبهْ له هناك. العاشر: أن المخاطبَ بقوله «لاتبعتم» جميعُ الناس على العموم، والمرادُ بالقليلِ أمةُ محمد صلى الله عليه وسلم خاصة، وأيَّد صاحبُ هذا القولِ قولَه بقولِه عليه السلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالرَّقْمة البيضاء في الثور الأسود»[2].

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿فقاتِلْ﴾**: في هذه الفاءِ خمسةُ أوجه، أحدها: أنها عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملةِ قوله «فَلْيقاتل في سبيل الله»[3]. الثاني: أنها عاطفتها على جملةِ قوله «فقاتِلوا أولياءَ الشيطان»[4]. الثالث: أنها عاطفتها على جملة قوله: «وما لكم لا تقاتلون»[5]. الرابع: أنها عاطفتها على جملة قوله «فسوف نؤتيه أجراً عظيماً»[6]. الخامس: أنها جوابُ شرط مقدر أي: إنْ أردت فقاتِل، وأولُ هذه الأقوال هو الأظهر.

قوله: «لا تُكَلَّفُ إلا نفسَك» في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «فقاتِلْ» أي: فقاتِلْ غيرَ مُكَلَّفٍ إلا نفسَك وحدَها. والثاني: أنها مستأنفة أخبره تعالى أنه لا يكلِّف غيرَ نفسه. والجمهور على «تُكَلَّفُ» بتاء الخطاب ورفع الفعل مبنياً للمفعول، و«نفسَك» هو المفعول الثاني. وقرأ[7] عبدالله بن عمر: «لا تُكَلِّفْ» كالجماعة إلا أنه

---

(١) هذه من سورة النساء ٤٦، وأما آية البقرة ٨٨: «بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون».

(٢) رواه البخاري (الفتح) الأنبياء ٣٨٢/٦؛ ابن ماجة: الزهد ١٤٣٢/٢.

(٣) الآية ٧٤ من النساء.

(٤) الآية ٧٦ من النساء.

(٥) الآية ٧٥ من النساء.

(٦) الآية ٧٤ من النساء وكتبت سهواً: فسيؤتيه.

(٧) البحر ٣٠٩/١؛ الشواذ ٢٧.

جزمه، فقيل: على جواب الأمر، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يكون نهياً. وهي جملة مستأنفة، ولا يجوز أن تكون حالاً في قراءة عبدالله؛ لأنَّ الطلب لا يكون حالاً. وقرىء «لا نُكَلِّف» بنون العظمة ورفعِ الفعل[1] وهو يحتمل الحال والاستئناف المتقدمين.

والتحريض: الحَثُّ على الشيء، قال الراغب[2]: «كأنه في الأصل إزالةُ الحَرَضْ نحو: «قَذَيْتُه» أي: أزلت قذاه، وأَحْرضته: أَفْسَدْتُه كأقذيته أي: جَعَلْتُ فيه القذى، والحَرَضُ في الأصل ما لا يُعْتَدُّ به ولا خير فيه، ولذلك يقال للمشرف على الهلاك: «حَرَض» قال تعالى: حتى تكون حَرَضاً»[3] وأَحْرَضَه كذا، قال[4]:

١٦٢٦ـ إنـي امـرُؤ رابنـي هَمٌّ فَـأَحْـرضَـني
حتى بُـلِيتُ وحـتى شَـفَّـني الـسَّـقَـمُ

و «بأساً وتنكيلاً» تمييزٌ، والتنكيل: تفعيلٌ من النَّكْل وهو القيد، ثم استعمل في كل عذاب.

آ. (٨٥): ﴿والكِفْلُ﴾: النصيب، إلَّا أنَّ استعمالَه في الشر أكثر، عكسَ النصيب، وإنْ كان قد استُعْمِل الكِفْلُ في الخير، قال تعالى: «يُؤْتِكم كِفْلين من رحمته» وأصلُه قالوا: مستعارٌ مِنْ كِفْلِ البعير وهو كساء يدار حول سَنامِه ليُرْكَبَ، سُمِّي بذلك لأنه لم يَعُمَّ ظهرَه كله بل نصيباً منه، ولغلبةِ استعمالِه في الشر واستعمالِ النصيب في الخير غاير بينهما في هذه الآية الكريمة، إذ أتى بالكِفْل مع السيئة، والنصيبِ مع الحسنة. و «منها» الظاهر أن

---

(١) وكسر اللام كما في البحر.
(٢) المفردات ١١٢.
(٣) الآية ٨٥ من يوسف.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ١/٣٦٩؛ ومفردات الراغب ١١٢.

«مِنْ» هنا سببية أي: كِفْلٌ بسببها ونصيب بسببها، ويجوز أن تكونَ ابتدائيةً.
والمُقِيت: المقتدر قال[1]:

١٦٢٧ـ وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الودَّ عنه
وكنتُ على إساءته مُقِيتا

أي: مقتدراً، ومنه[2]:

١٦٢٨ـ ليت شِعْري وأَشْعُرَنَّ إذا ما
قَرَّبوها منشورةً ودُعِيتُ
أَلِيَ الفضلُ أم عليَّ إذا حو
سِبْتُ؟ إني على الحسابُ مُقيتُ

[٢١٦/أ] / قال النحاس[3]: «هو مشتقٌّ من القُوت، وهو مقدارُ ما يُحْفَظ به بدنُ الإنسانِ من الهلاك» فأصل مُقيت: مُقْوِت كمقيم.

آ. (٨٦) والتحية في الأصل: المُلْك. قال[4]:

١٦٢٩ـ أَؤُمُّ بها أبا قابوسَ حتى
أُنيخَ على تَحِيَّته بجُندي

وقال آخر[5]:

---

(١) البيت للزبير بن عبدالمطلب، وهو في شواهد الكشاف ٣٥١/٤؛ والبحر ٣٠٣/٣.
(٢) البيتان للسموءل، وهما في ديوانه ١٣؛ ومجاز القرآن ١٣٥/١؛ والأصمعيات ٨٦؛ والبحر ٣٠٣/٣؛ وشواهد الكشاف ٣٥١/٤. وقربوها: أي الصحف.
(٣) إعراب القرآن ٤٤٠/١.
(٤) البيت لعمرو بن معديكرب، وهو في غريب الحديث ١١١/١؛ وإصلاح المنطق ٣١٦؛ والقرطبي ٢٩٧/٥؛ والبحر ٣٠٤/٣.
(٥) البيت لزهير بن جناب الكلبي، وهو في غريب الحديث ١١٢/١؛ واللسان: «حيا»؛ والقرطبي ٢٩٧/٥؛ والتصريح ٣٢٦/١.

١٦٣٠ـ ولكل ما نال الفتى
قد نلتُه إلا التحِيَّهْ

ويقال: التحية: البقاء والمُلْك، ومنه: «التحيات لله»[١]، ثم استُعملت في السلام مجازاً، ووزنها تَفْعِلة، والأصل: تَحْيِيَة فأدغمت، وهذا الإدغامُ واجبٌ خلافاً للمازني، وأصل الأصل تَحْيِيٌ، لأنه مصدر حَيّا، وحَيّا: فَعَّل، وفَعَّل مصدرُه على التفعيل، إلا أن يكون معتلَ اللام نحو: زكّى وغطّى [فإنه تحذف إحدى الياءين][٢] ويعوض منها تاء التأنيث فيقال: تزكيةوتغطية، إلا ما شَذَّ من قوله[٣]:

١٦٣١ـ باتَتْ تُنَزِّي دلوَها تَنْزِيًّاً
كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صبيّاً

إلا أن هذا الشذوذَ[٤] لا يجوزُ مثلُه في نحو «حَيّا» لاعتلالِ عينه ولامه بالياء، وألحق بعضُهم ما لامُه همزةٌ بالمعتلِّها نحو: «نَبّأ تنبئة» و«خَبّأ تخبئة». ومثلُها[٥]: أَعْيِيَة وأَعِيَّة، جمع عَيِيٌّ. وقال الراغب[٦]: «وأصلُ التحيَّة من الحَياة، ثم جُعِل كلُّ دعاءٍ تحيةً لكون جميعِه غيرَ خارجٍ عن حصولِ الحياة أو سببِ الحياة. وأصل التحية أن تقول: «حَيَّاك الله» ثم استُعْمِل في عُرْفِ الشرعِ في دعاء مخصوصٍ.

وقولُه تعالى: «أو رُدُّوها» أي: رُدُّوامثلَها؛ لأنَّ ردَّ عينها مُحالٌ، فحُذِفَ

---

(١) صدر دعاء يقرأ به في قعود الصلاة.
(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/٣٠٢؛ والمنصف ٢/١٩٥؛ والمقرب ٢/١٣٤؛ وشواهد الشافية ١/١٦٥؛ والمخصص ٣/١٠٤. وتنزي: تحرك.
(٤) سقطت الواو من قوله «الشذوذ» سهواً.
(٥) أي: مثل تحية.
(٦) المفردات ١٤٠.

المضافُ نحو: «واسألِ القريةَ»[1] وأصلُ «حَيُّوا» حَيِّيُوا، فاستُثْقِلت الضمةُ على الياءِ، فَحُذِفت الضمةُ فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ فحُذِفت الياءُ وضُمَّ ما قبلَ الواو. وقوله «بأحسنَ» أي: بتحيةٍ أحسنَ من تلك التحيةِ الأولى.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكم﴾**: جوابُ قسمٍ محذوف، وفي جملةِ هذا القسم مع جوابِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لقوله «اللَّـهُ»، و «لا إلهَ إلا هو» جملةُ خبر أول. والثاني: أنها خبر لقوله: «الله» أيضاً، و «لا إله إلا هو» جملة اعتراضٍ بين المبتدأ وخبره. والثالث: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ. وقد تقدم إعراب «الله لا إله إلا هو»[2] و «لا ريب فيه»[3] في البقرة.

قوله: «إلى يومِ القيامةِ» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها على بابِها من انتهاءِ الغايةِ، قال الشيخ[4]: «ويكونُ الجمعُ في القبور، أو تُضَمَّن «ليجمعنَّكم» معنى «ليحشرنَّكم» فيُعَدَّى بـ «إلى»». يعني أنه إذا ضُمِّن الجمعُ معنى الحَشْر لم يَحْتج إلى تقدير مجموع فيه. وقال أبو البقاء[5] ـ بعد أَنْ جَوَّز فيها أن تكونَ بمعنى «في» ـ «وقيل: هي على بابها أي: ليجمعنَّكم في القبور، فعلى هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، ويجوز أن يكونَ حالاً أي: ليجمعنَّكم مُفْضِين إلى حساب يوم القيامة» يريد بقوله «مفعولاً به» أنه فَضْلَةٌ كسائرِ الفَضَلات نحو: «سرت إلى الكوفة» ولكن لا يَصِحُّ ذلك إلا بأَنْ يُضَمَّنَ الجمعُ معنى الحشر كما تقدم، وأمَّا تقديرُه الحالَ بـ «مُفْضِين» فغيرُ جائزٍ لأنه

---

(١) الآية ٨٢ من يوسف.
(٢) الآية ٢٥٥ من البقرة.
(٣) الآية ٢ من البقرة.
(٤) البحر ٣/٣١٢.
(٥) الإملاء ١/١٨٩.

كونٌ مقيَّدٌ. والثاني: أنها بمعنى «في» أي: في يوم القيامة، ونظيرُه قولُ النابغة[1]:

١٦٣٢ـ فلا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنني
إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القارُ أَجْرَبُ

أي: في الناس. والثالث: أنها بمعنى «مع»، وهذا غيرُ واضح المعنى. والقيامة بمعنى القِيام كالطِّلابة والطِّلاب، قالوا: ودَخَلَتْ التاءُ فيه للمبالغة كعَلَّامة ونَسَّابة لشدةِ ما يقع فيه من الهَوْل، وسُمِّي بذلك لقيامِ الناس فيه للحسابِ، قال تعالى: «يومَ يقومُ الناس لربِّ العالمين»[2]. والجملةُ من قوله: «لا ريبَ فيه» فيها وجهان، أحدُهما: أنها في محلٍّ نصب على الحال من «يوم»، فالضمير في «فيه» يعودُ عليه، والثاني: أنها في محلٍّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوف دَلَّ عليه «ليجمعنَّكم» أي: جمعاً لا ريبَ فيه، والضميرُ يعود عليه والأولُ أظهرُ. «ومَنْ أصدقُ» تقدَّم نظيرُ هذه الجملة. و«حديثاً» نصبٌ على التمييز. وقرأ الجمهور «أَصْدَقُ» بصاد خالصة، وحمزة[3] والكسائي بإشمامها زاياً، وهكذا كلُّ صادٍ ساكنةٍ بعدها دالٌ، نحو: «تَصْدُقون» و«تَصْدِيَةً»، وهذا كما فعل حمزة في «الصراط»[4] و«مصيطر»[5] للمجانسةِ قَصْدَ الخِفَّةِ.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿فما لكم﴾**: مبتدأ وخبر. و«في المنافقين» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بما تعلَّق به الخبرُ وهو «لكم» أي: أيُّ شيءٌ كائنٌ لكم ــ أو مستقر لكم ــ في أمر المنافقين. والثاني: أنه متعلق

---

(١) تقدم برقم ١٢٣.
(٢) الآية ٦ من المطففين.
(٣) الكشف ١/٣٩٣؛ البحر ٣/٣١٢.
(٤) من الآية ٥ من سورة الفاتحة. وانظر: السبعة ١٠٦.
(٥) من الآية ٢٢ من سورة الغاشية.

بمعنى فئتين، فإنه في قوة «ما لكم تفترقون في أمور المنافقين» فحُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه. والثالث: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «فئتين» لأنه في الأصل صفةٌ لها، تقديرُه: فئتين مفترقتين في المنافقين، وصفةُ النكرة إذا قُدِّمت عليها انتصبَتْ حالاً.

وفي «فئتين» وجهان، أحدُهما: أنها حالٌ من الكاف والميم في «لكم»، والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به «لكم»، ومثلُه: «فما لَهم عن التذكرة مُعْرِضين»[1]، وقد تقدَّم أنَّ هذه الحالَ لازمةٌ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ دونَها، وهذا مذهبُ البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب. والثاني ـ وهو مذهب الكوفيين ـ: أنه نصبٌ على خبر «كان» مضمرةً، والتقدير: ما لكم في المنافقين كنتم فئتين، وأجازوا: «ما لك الشاتمَ» أي: ما لك كنت الشاتمَ، والبصريون لا يجيزون ذلك لأنه حالٌ والحالُ لا تتعرَّف، ويدلُّ على كونه حالاً التزامُ مجيئه في هذا التركيب نكرةً، وهذا كما قالوا في «ضربي زيداً قائماً» إن «قائماً» لا يجوز نصبُه على خبر «كان» المقدرةِ، بل على الحال لالتزامِ تنكيره. وقد تقدَّم اشتقاقُ «الفئة» في البقرة[2].

قوله: «واللَّـهُ أَرْكسهم» مبتدأ وخبر، وفيها وجهان أظهرهما: أنها حالٌ: إمَّا من المنافقين ـ وهو الظاهرُ ـ وإمَّا من المخاطبين، والرابطُ الواوُ، كأنه أنكرَ عليهم اختلافَهم في هؤلاء، والحال أن الله قد ردَّهم إلى الكفر. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى عنهم بذلك. و«بما كَسَبوا» متعلقٌ بـ «أَرْكَسهم» والباء سببية أي: بسبب كَسْبهم، و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ على الثاني لا [على]الأولِ على الصحيح[3].

(١) الآية ٤٩ من المدثر.
(٢) الآية ٢٤٩.
(٣) لأن المصدرية لا عائد عليها عند الجمهور بخلاف ابن السراج.

والإركاس: الردُّ والرَّجْعُ، ومنه الرِّكْس للرجيع، قال عليه السلام في الرَّوْثة لمَّا أُتِيَ بها: «إنها رِكْس»[1]. وقال أمية بن أبي الصلت[2]:

١٦٣٣ـ فَأُرْكِسوا في جحيم النار إنَّهمُ
كانوا عصاةً وقالوا الإفْكَ والزورا

أي: رُدُّوا، وقال الراغب[3]: «الرِّكْس والنِّكْس: الرَّذْل، إلا أنَّ الرِّكْس أبلغُ، لأن النِّكسَ ما جُعِل أعلاه أسفله، والرِّكسَ ما صار رجيعاً بعد أن كان طعاماً. وقيل: أَرْكسه أَوْبقَه، قال[4]:

١٦٣٤ـ بشُؤْمِك أَرْكَسْتَني في الخَنا
وأَرْمَيْتَني بضروبِ العَنا

وقيل: الإركاس: الإضلال، ومنه[5]:

١٦٣٥ـ وأَرْكَسْتَنِي عن طريق الهدى
وصَيَّرْتَنِي مَثَلاً للعِدى

وقيل: هو التنكيسُ، ومنه[6]:

١٦٣٦ـ رُكِّسوا في فتنةٍ مظلمةٍ
كسوادِ الليلِ يَتْلُوها فِتَنْ

ويقال: أَرْكس وَرَكَّس بالتشديد ورَكَس بالتخفيف: ثلاث لغات بمعنى واحد، وارتكس هو أي: رجَع. وقرأ[7] عبدالله: «ركَسَهم» ثلاثياً، وقرىء

---

(١) رواه البخاري الوضوء (الفتح) ١/٢٥٦؛ الترمذي (التحفة ١/٨٢)؛ المسند ١/٣٨٨.
(٢) ديوانه ٣٦؛ الطبري ٩/٧؛ البحر ٣/٣١١.
(٣) ليس في مفرداته.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣١١.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣١١.
(٦) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في القرطبي ٥/٣٠٧؛ والبحر ٣/٣١١.
(٧) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣١٣؛ القرطبي ٥/٣٠٧.

«رَكَّسهم ـ رُكِّسوا»[1] بالتشديد فيهما. وقال أبو البقاء[2]: «وفيه لغةٌ أخرى «رَكَسه الله» من غير همز ولا تشديد، ولا أعلم أحداً قرأ به» قلت: قد تقدَّم أن عبدالله قرأ «والله ركسهم» من غير همز ولا تشديد، وكلام أبـي البقاء مُخلِّص فإنه إنما ادَّعى عدمَ العلمِ بأنها قراءةٌ لا عدمَ القراءة بها. قال الراغب[3]: «إلا أن «أركسه» أبلغُ من «رَكَسه» كما أنَّ أَسْفَله أبلغُ من سُفْلَه» وفيه نظر.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿لو تكفرون﴾**: «لو» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدرية. والثاني: أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فعلى الأول تتقدَّر مع ما بعدَها بمصدر، وذلك المصدرُ في محل المفعول لـ «وَدُّوا»، وحينئذ فلا جوابَ لها، والتقدير: وَدُّوا كفركم، وعلى الثاني يكون مفعولُ «وَدَّ» محذوفاً، وجوابُ «لو» أيضاً محذوف، لدلالةِ المعنى عليهما، والتقدير: وَدُّوا كفركم لو تكفرون كما كفروا لسُرُّوا بذلك.

و «كما كفروا» نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: كفراً مثلَ كفرهم، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدر كما هو مذهب سيبويه[4]، / و «فتكونوا» عطف على «تكفرون» والتقدير: وَدُّوا كفركم فكونَكم مستوين معهم في شَرْعهم. قال الزمخشري[5]: «ولو نُصِب على جواب التمني لجاز» وجعل الشيخ[6] فيه نظراً من حيث إن النصبَ في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يَحْتاج إلى سماع من العرب، بل لو جاء لم تتحقَّقَ فيه الجوابيةُ، لأنَّ «ودَّ» التي بمعنى التمني متعلقها المصادر لا الذوات، فإذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعيَّنْ أن

[٢١٦/ب]

---

(١) وذلك في الآية ٩١ من السورة.
(٢) الإملاء ١/١٩٠.
(٣) لم يرد هذا القول في مفرداته.
(٤) الكتاب ١/١١٦.
(٥) الكشاف ١/٥٥١.
(٦) البحر ٣/٣١٤.

تكون فاءَ جواب، لاحتمال أن يكونَ من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به فيكون من باب[1]:

١٦٣٧ـ لَـلُبْس عـبـاءةٍ وتَـقَـرَّ عـيـنـي
. . . .

يعني كأنَّ المصدر المفعولَ بـ «يود» ملفـوظٌ به، والمصـدرُ المقدَّرُ بـ «أن» والفعلِ عطفٌ عليه، فَجَعَلَ المصدرَ المحذوفَ ملفوظاً به في مقابلةِ المقدَّرِ بـ «أَنْ» والفعلِ، وإلَّا فالمصدرُ المحذوفُ ليس ملفوظاً به إلا بهذا التأويلِ المذكورِ، بل المنقولُ أنَّ الفعلَ ينتصبُ على جوابِ التمني إذا كان بالحرفِ نحو «ليت»، و «لو» و «ألا» إذا أُشْربتا معنى التمني. وفيما قاله الشيخ نظر؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهومَ من فعل الوَدادةِ، بل المفهومَ من لفظ «لو» المشعرةِ بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها كقوله: «فلو أنَّ لنا كرة فنكونَ»[2]، وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذه المسألةِ، فقد ظَهَر ما قاله الزمخشري من غير توقُّفٍ. و «سواءً» خبر «تكونون» وهو في الأصل مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ بمعنى مُسْتوين؛ ولذلك وُحِّد نحو: «رجال عَدْلٌ».

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين يَصِلُون﴾**: فيه قولان، أظهرُهما: أنه استثناءٌ متصلٌ، والمستثنى منه قولُه «فَخُذوهم واقتُلوهم» والمُسْتَثْنَوْن على هذا قومٌ كفارٌ، ومعنى الوَصْلةِ هنا الوَصْلَةُ بالمعاهَدَةِ والمهادَنَةِ. وقال أبو عبيد: «هو اتصالُ النسب». وغَلَّطه النحاس[3] بأن النسبَ كان ثابتاً بين النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم والصحابة وبين المشركين، ومع ذلك لم يَمْنَعْهم ذلك من قتالهم. والثاني: أنه منقطعٌ ـ وهو قول أبي مسلم الأصفهاني، واختيار

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.
(٢) الآية ١٠٢ من الشعراء.
(٣) ليس في كتابه «إعراب القرآن».

الراغب ـ قال أبو مسلم: «لَمَّا أوجبَ اللَّـهُ الهجرةَ على كلِّ مَنْ أسلمَ استثنى مَنْ له عذرٌ فقال: «إلا الذين يَصِلون» وهم قوم قصدوا الهجرة إلى الرسول ونصرتَه، وكان بينهم وبين المسلمين عَهْدٌ فأقاموا عندهم إلى أن يمكِّنهم الخلاصُ،واستثنى بعد ذلك مَنْ صار إلى الرسول وإلى أصحابِه لأنه يَخافُ اللَّـهَ فيه، ولا يقاتِلُ الكفارَ أيضاً لأنهم أقاربُه، أو لأنه يخاف على أولاده الذين هم في أيديهم»، فعلى هذا القولِ يكون استثناءً منقطعاً، لأن هؤلاء المستثنين لم يدخُلوا تحت قولِه: «فما لكم في المنافقين فئتين» والمستثنَوْن على هذا مؤمنون.

و «بينكم وبينهم ميثاقٌ» يجوز أن يكونَ جملةً من مبتدأ وخبر في محل جرٌ صفةً لـ «قوم»، ويجوز أن يكونَ «بينكم» وحده صفةً لـ«قوم»، فيكونَ في محلِّ جر ويتعلَّقُ بمحذوفٍ، و «ميثاق» على هذا رفعٌ بالفاعليـة؛ لأنَّ الظرفَ اعتمد على موصوفٍ، وهذا الوجهُ أقربُ؛ لأنَّ الوصفَ بالمفردِ أصلٌ للوصفِ بالجملة.

قوله: «أو جاؤوكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على الصلة، كأنه قيل: أو إلا الذين جاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم، فيكون المستثنى صنفين من الناس، أحدهما واصلٌ إلى قومٍ معاهِدين، والآخر مَنْ جاء غيرَ مقاتِلٍ للمسلمين ولا لقومِه. والثاني: أنه عطفٌ على صفةِ «قوم» وهي قولُه «بينكم وبينهم ميثاق»،فيكون المستثنى صنفاً واحداً يختلف باختلافِ مَنْ يصل إليه من معاهِدٍ وكافرٍ. واختار الأولَ الزمخشري وابن عطية[1]، قال الزمخشري[2]: «الوجهُ العطفُ على الصلةِ لقوله: «فإنْ اعتزلوكم فلم يقاتلوكم» بعد قوله: «فَخُذُوهم واقتُلوهم» فقرَّر أنَّ كفَّهم عن القتال أحدُ سببـي استحقاقِهم لنفي

---

(١) المحرر ٢٠٣/٤.
(٢) الكشاف ٥٥١/١.

التعرُّض لهم، وتَرْكِ الإيقاع بهم. فإن قلت: كلُّ واحد من الاتصالين له تأثيرٌ في صحة الاستثناء واستحقاقِ تَرْكِ التعرضِ للاتصال بالمعاهِدين والاتصالِ بالكافِّين، فهلا جَوَّزْتَ أن يكونَ العطفُ على صفةِ «قوم»، ويكون قولُه: «فإن اعتزلوكم» تقريراً لحكمِ اتِّصالهم بالكافِّين واختلاطِهم بهم وجَرْيِهم على سُنَنِهم؟ قلت: هو جائز، ولكنّ الأولَ أظهرُ وأجرى على أسلوب الكلام». انتهى.

وإنما كان أظهرَ لوجهين، أحدهما من جهة الصناعة، والثاني من جهة المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ عطفَه على الصلة لكون النسبة فيه إسناديةً، وذلك أن المستثنى مُحَدَّثٌ عنه محكومٌ له بخلاف حكم المستثنى منه، فإذا قَدَّرْتَ العطفَ على الصلة كان مُحَدَّثاً عنه بما عَطَفْتَه بخلاف ما إذا عَطَفْتَه على الصفة، فإنه يكونُ تقييداً في «قوم» الذين هم قيدٌ في الصلةِ المُحَدَّثِ عن صاحبها، ومتى دار الأمر بين أن تكون النسبة إسناديةً وبين أن تكون تقييدية كان جعلُها إسناديةً أَوْلى لاستقلالها. والثاني من جهة المعنى: وذلك أنَّ العطفَ على الصلة يؤدي إلى أنَّ سببَ تَرْكِ التعرُّض لهم تركُهم القتالَ وكَفُّهم عنه، وهذا سببٌ قريب، والعطفُ على الصفة يؤدي إلى أنَّ سببَ تركِ التعرضِ لهم وصولُهم إلى قوم كافِّين عن القتال وهذا سببٌ بعيدٌ، وإذا دار الأمرُ بين سببٍ قريبٍ وآخرَ بعيدٍ فاعتبارُ القريبِ أَوْلَى.

والجمهورُ على إثبات «أو»، وفي مصحف أُبَيّ[1]: «جاؤوكم» من غير «أو»، وخَرَّجها الزمخشري[2] على أحد أربعة أوجه: إمَّا البيانِ لـ «يَصِلون»، أو البدلِ منه، أو الصفةِ لقومٍ بعد صفة، أو الاستئنافِ.

---

(١) القرطبي ٣٠٩/٥؛ البحر ٣١٦/٣.

(٢) الكشاف ٥٥٢/١.

قال الشيخ[1]: «وهي وجوهٌ محتملةٌ وفي بعضِها ضعفٌ وهـو البيانُ والبدلُ، لأنَّ البيانَ لا يكون في الأفعال، ولأن البدل لا يتأتَّى لكونه ليس إياه ولا بعضَه ولا مشتملاً عليه». انتهى. ويحتاج الجوابُ عنه إلى تأمُّل ونظر.

قوله «حَصِرَتْ صدورهم» فيه سبعة أوجه، أحدها: أنه لا محلَّ لهذه الجملة، بل جيء بها للدعاء عليهم بضيقِ صدورهم عن القتال، وهذا منقولٌ عن المبرد[2]، إلاَّ أنَّ الفارسيَّ رَدَّ عليه بأنَّا مأمورُون بأَنْ ندعوَ على الكفارِ بإلقاءِ العداوة بينَهم فنقولُ: «اللهم أَوْقِعِ العداوةَ بين الكفار» لكن يكونُ قولُه: «أو يقاتِلوا قومَهم» نَفْيَ ما اقتضاه دعاءُ المسلمين عليهم. وقد أجابَ عن هذا الردِّ بعضُ الناس، فقال ابن عطية[3]: «يُخَرَّجُ قولُ المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزٌ لهم، والدعاءُ عليهم بأن لا يقاتِلوا قومَهم تحقيرٌ لهم أي: هم أقلُّ وأحقرُ ومستغنىً عنهم، كما تقول إذا أردت هذا المعنى: «لا جعل الله فلاناً عليَّ ولا معي» بمعنى أَسْتغنِي عنه وأستقلُّ دونَه». وأجابَ غيرُه بأنه يجوزُ أن يكونَ سـؤالاً لموتهم على أنَّ قولَه «قومهم» قد يُحْتمل أن يُعَبَّر به عَمَّنْ ليسوا منهم، بل عن مُعادِيهم».

الثاني: أنَّ «حَصِرت» حالٌ من فاعل «جاؤوكم»، وإذا وقعت الحال فعلاً ماضياً ففيها خلافٌ: هل يَحْتاج إلى اقترانِه بـ«قد» أم لا؟ والراجحُ عدمُ الاحتياجِ لكثرة ما جاء منه، فعلى هذا لا تُضْمَرُ «قد» قبل «حَصِرَتْ»، ومَنِ اشترط ذلك قَدَّرها هنا. والثالث: أَنَّ «حَصِرَتْ» صفةٌ لحالٍ محذوفةٍ تقديرُه: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدورُهم. وسَمَّاها أبو البقاء[4] حالاً مُوَطِّئَة، وهذا

---

(1) البحر ٣/٣١٧.
(2) المقتضب ٤/١٢٤.
(3) المحرر ٤/٢٠٣.
(4) الإملاء ١/١٩٠.

الوجهُ يُعْزَى للمبرد أيضاً /. الرابع: أن يكون في محل جَرٍّ صفةً لقوم بعد [٢١٧/أ] صفة، و «أوجاؤوكم» معترضٌ. قال أبو البقاء: «يَدُلُّ عليه قراءةُ مَنْ أسقط «أو» وهو أُبَيٌّ، كذا نقله عنه الشيخ[١]، والذي رأيتُه في إعرابه إسقاطُ «أوجاؤوكم» جميعه وهذا نَصُّه[٢] قال: «أحدهما: هو جَرٌّ صفةً لقوم وما بينهما صفة أيضاً، و «جاؤوكم» معترضٌ، وقد قرأ بعضُ الصحابة بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم، بحذف «أوجاؤوكم» هذا نَصُّه، وهو أوفق لهذا الوجهِ.

الخامس: أن يكونَ بدلاً من «جاؤوكم» بدلَ اشتمال لأن المجيء مشتملٌ على الحَصْر وغيرِه، نقله الشيخ[٣] عن أبي البقاء[٤] أيضاً. السادس: أنه خبرٌ بعد خبر، وهذه عبارة الزجاج[٥]، يعني أنها جملة مستأنفة، أَخْبر بها عن ضيقِ صدور هـؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدَّم. قال ابن عطية[٦] بعد حكايةِ قولِ الزجاج: «يُفَرَّق بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك: «جاء زيد ركب الفرسَ» أنك إذا أردت الحال بقولك «رَكَب الفرس» قَدَّرْتَ «قد»، وإن أردت خبراً بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها». السابع: أنه جواب شرط مقدر تقديره: إن جاؤوكم حصرت، وهو رأي الجرجاني، وفيه ضَعْفٌ لعدم الدلالة على ذلك.

وقرأ الجمهور: «حَصِرَتْ» فعلاً ماضياً، والحسن[٧] وقتادة ويعقوب:

---

(١) البحر ٣/٣١٧.
(٢) الإملاء ١/١٨٩.
(٣) البحر ٣/٣١٧.
(٤) ليس في الإملاء.
(٥) معاني القرآن ٢/٩٦.
(٦) المحرر ٤/٢٠٣.
(٧) الشواذ ٢٧ ــ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٧؛ القرطبي ٥/٣٠٩، وتجرأ المبرد (المقتضب ٤/١٢٥) وقال: إنها القراءة الصحيحة.

«حَصِرةً» نصباً على الحال بوزن «نَبِقَة» وهي تـؤيد كونَ «حَصِرت» حالاً، ونقلها المهدوي عن عاصم في رواية حفص، ورُوِي عن الحسن أيضاً: «حَصِراتٍ» و«حاصراتٍ».

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكونَ «حَصِراتٍ» و«حاصراتٍ» نصباً على الحال، أو جراً على الصفة لـ «قوم»، لأنَّ جمع المـؤنث السالم يستوي جَرُّه ونصبه، إلا أنَّ فيهما ضعفاً من حيث إنَّ الوصف الرافعَ لظاهرٍ الفصيحُ فيه أن يُوَحَّد كالفعلِ أو يُجْمَعَ جَمْعَ تكسير ويَقِلُّ جمعُه تصحيحاً، تقول: مررت بقومٍ ذاهب جواريهم، أو قيام جواريهم، ويَقِلُّ: «قائماتٍ جواريهم». وقرىء «حَصِرةٌ» بالرفع على أنه خبر مقدم، و«صدوُرهم» مبتدأ، والجملة حال أيضاً. وقال أبو البقاء[1]: «وإن كان قد قرىء «حصرةٌ» بالرفع، فعلى أنه خبر، و«صدورهم» مبتدأ، والجملةُ حال».

قوله: «أن يقاتلوكم» أصلُه: عن أَنْ، فلمَّا حُذِف حرف الجر جرى الخلاف المشهور: أهي في محل جر أو نصب؟ والحَصْرُ: الضيق، وأصلُه في المكان ثم تُوُسِّع فيه، قال[2]:

١٦٣٨ـ ولقـد تَسَقَّطَني الـوشاةُ فصـادَفُـوا
حَـصِـراً بسِـرِّكِ يـا أُميمُ ضَنِيـنـاً

وقوله: «فَلَقَاتلوكم» اللام جواب «لو» لعطفِه على الجواب، وقال ابن عطية[3]: «هي لامُ المحاذاة والازدواج بمثابةِ الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول «لقاتلوكم». وهي تسميةٌ غريبة، وقد سبقه إليها مكي[4]. والجمهور على

(١) الإملاء ١/١٩٠.
(٢) تقدم برقم ١٢٦٢.
(٣) المحرر ٤/٢٠٣.
(٤) ليس في«المشكل»،وقد يكون في كتاب آخر أو في موضع آخر.

«فَلَقاتلوكم» من المُفاعلة. ومجاهد[1] وجماعة: «فَلقتلوكم ثلاثياً»، والحسن والجحدري: «فلقتَّلوكم» بالتشديد وقرأ[2] الجحدري: «السَّلْم» بفتحِ السين وسكونِ اللام، والحسنُ بكسرها وسكون اللام. قوله: «لكم عليهم سبيلاً» «لكم» متعلق بـ«جَعَل»، و«سبيلاً» مفعولُ «جَعَل»، و«عليهم» حالٌ من «سبيلاً» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها، ويجوز أن تكونَ «جعل» بمعنى «صَيَّر»، فيكونُ «سبيلاً» مفعولاً أولَ، و«عليهم» مفعولٌ ثان قُدِّم.

آ. **(٩١): والسين في ﴿ستجدون﴾**: للاستقبال على أصلها. قالوا: وليست هنا للاستقبال بل للدلالةِ على الاستمرار، وليس بظاهر. وقرأ عبدالله[3]: «رُكِسوا» فيها ثلاثياً مخففاً، ونقل ابن جني[4] عنه «رُكِّسُوا» بالتشديد.

آ. **(٩٢) قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمنٍ أن﴾**: قد تقدَّم نظيرُ هذا التركيب: «ما كان لهم أن يَدْخُلوها إلا خائفين»[5]. و«إلا خَطَأً» فيه أربعة أوجه، أحدُها: أنه استثناء منقطع ـ وهو قولُ الجمهور ـ إنْ أُريد بالنفي معناه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً إذ يصير المعنى: إلا خطأً فله قتلُه. والثاني: أنه متصلٌ إنْ أريد بالنفي التحريمُ، ويصير المعنى: إلا خطأً بأن عَرَفَه كافراً فقتله ثم كَشَفَ الغيبُ أنه كان مؤمناً. الثالث: أنه استثناء مفرغ، ثم في نصبهِ ثلاثة احتمالات، الأول: أنه مفعولٌ له أي: ما ينبغي له أن يقتلَه لعلة من العلل إلا للخطأِ وحدَه. الثاني: أنه حال أي: ما ينبغي له أن يقتلَه في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ. الثالث: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي: إلا قَتْلاً خطأً، ذكر

(١) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٨.
(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٨.
(٣) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣١٩.
(٤) المحتسب ١/١٩٤.
(٥) الآية ١١٤ من البقرة.

هذه الاحتمالاتِ الزمخشري[1]. الرابع من الأوجه: أن تكونَ «إلا» بمعنى «ولا» والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، ذَكَره بعضُ أهل العلم، حكى أبو عبيدة عن يونس قال: «سألتُ رؤبة بن العجاج عن هذه الآيةِ فقال: «ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ»، فأقام «إلا» مقامَ الواوِ، وهو كقول الشاعر[2]:

١٦٣٩ـ وكلُّ أخٍ مفارِقُه أخوه
لَعَمْرُ أبيك إلا الفرقدانِ

إلا أن الفراء ردَّ هذا القولَ بأن مثل ذلك لا يجوزُ، إلا إذا تقدَّمه استثناء آخر فيكونُ الثاني عطفاً عليه كقوله[3]:

١٦٤٠ـ ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ
دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا

وهذا رأي الفراء[4]، وأمَّا غيرُه فيزعم أن «إلا» تكون عاطفة بمعنى الواو من غير شرط، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله: «لئلا يكونَ للناس عليكم حجةٌ إلا الذين»[5].

والجمهور قرأ «خَطَأً» مهموزاً بوزن «نبأ»، والزهري[6]: «خَطَا» بوزن عصا، وفيها تخريجان، أحدهما: أنه حذف لام الكلمة تخفيفاً، كما حذفوا لام دم ويد وأخ وبابِها. والثاني: أنه خَفَّف الهمزة بإبدالها ألفاً، فالتقت مع

---

(١) الكشاف ١/٥٥٢.
(٢) تقدم برقم ٥٧٩.
(٣) تقدم برقم ٧٧٥.
(٤) انظر: معاني القرآن ١/٩٠؛ والإنصاف ٢٦٦.
(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.
(٦) انظر في قراءاتها الشاذة: الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٢١.

التنوينِ فَحُذِفت لالتقاء الساكنين، كما يُفْعَل ذلك بسائر المقصور، والحسن قرأ: «خَطاءً» بوزن «سَماء».

قوله: «فتحريرُ» الفاء جواب الشرط، أو زائدةٌ في الخبر إنْ كانت «مَنْ» بمعنى الذي، وارتفاعُ «تحريرُ»: إمَّا على الفاعلية، أي: فيجبُ عليه تحريرُ وإما على الابتدائية والخبر محذوف أي: فعليه تحريرُ، أو بالعكس أي: فالواجبُ تحريرُ. والدِّيَةُ في الأصل مصدر، ثم أُطْلِقَ على المال المأخوذ في القتل، ولذلك قال: «مُسَلَّمَةٌ إلى أهله»، والفعلُ لا يُسَلَّمُ بل الاعيان، تقول: وَدَى يَدِي دِيةً ووَدْياً كوشَى يشي شِيَةً، فحذفت فاء الكلمة، ونظيره في الصحيح اللام «زِنة» و«عِدة». و«إلى أهله» متعلق بـ«مُسَلَّمة» تقول: سَلَّمت إليه كذا، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«مُسَلَّمة» وفيه ضعفٌ. و«خطأ» في قوله: «ومن قتل مـؤمناً خطأ» منصوبٌ: إمَّا على المصدر أي: قتلاً خطأ، وإمَّا على أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: ذا خطأ أو خاطئاً.

قوله: «إلاَّ أن يَصَّدَّقُوا» فيه قولان، أحدهما: أنه استثناء منقـطع. والثاني: أنه متصلٌ، قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: بمَ تَعَلَّق «أَنْ يصَّدَّقوا» وما محلُّه؟ قلت: تَعَلَّق بـ«عليه» أو بـ«مُسَلَّمَةٌ» كأنه قيل: وتَجِبُ عليه الدِّية أو يسلِّمها إلا حين يتصدقون عليه، ومحلُّها النصب على الظرف بتقديرِ حذف الزمان، كقولهم: «اجلِسْ ما دام زيد جالساً»، ويجوز أن يكون حالاً من «أهله» بمعنى إلا متصدقين». وخَطَّأه الشيخ[2] في هذين التخريجين /، أما الأول [٢١٧/ب] فلأنَّ النحويين نَصُّوا على منع قيام «أَنْ» وما بعدَها مقامَ الظرف، وأنَّ ذلك ما تختص به «ما» المصدريةُ لو قلت: «آتيك أن يصيحَ الديك» أي: وقت صياحِه لم يجز. وأما الثاني فنصَّ سيبويه على منعه أيضاً، قال[3] في قول

---

(١) الكشاف ١/٥٥٣.

(٢) البحر ٣/٣٢٣.

(٣) الكتاب ١/١٩٥.

العرب: «أنت الرجل أن تنازلَ، أو أن تخاصمَ» أي: أنت الرجل نزالاً ومخاصمة: «إنَّ انتصابَ هذا انتصابُ المفعول من أجله، لأنَّ المستقبل لا يكون حالاً»، فكونُه منقطعاً هو الصوابُ. وقال أبو البقاء[1]: «وقيل: هو متصلٌ، والمعنى: فعليه دِيَةٌ في كل حال إلا في حال التصدُّق عليه بها».

والجمهور على «يَصَّدَّقوا» بتشديد الصاد، والأصل يتصدَّقوا، فأدغمت التاء في الصاد. ونقل[2] عن أُبيّ هذا الأصلُ قراءةً، وقرأ أبو عمرو في روايةِ عبدالوارث ـ وتُعْزى للحسن وأبي عبدالرحمن ـ: «تَصَدَّقوا» بتاء الخطاب والأصل: تَتصدقوا بتاءين، فَأُدغمت الثانية. وقُرِىء: «تَصْدُقوا» بتاء الخطاب وتخفيف الصاد، وهي كالتي قبلها، إلا أنَّ تخفيفَ هذه بحذفِ إحدى التاءين: الأولى أو الثانيةِ على خلاف في ذلك، وتخفيفَ الأولى بالإدغام.

قوله: «فَمنْ لَمْ يَجِدْ» مفعولُه محذوفٌ أي: فَمَنْ لم يجِدْ رقبة، وهي بمعنى وجدان الضالّ، فلذلك تَعَدَّتْ لواحدٍ. وقوله: «فصيامُ شهرين» ارتفاعُه على أحدِ الأوجه المذكورة في قوله: «فتحريرُ رقبة» وقد مَرَّ. أي: فعليه صيامُ أو: فيجبُ عليه صيام أو فواجبُه صيام. قال أبو البقاء[3]: «ويجوزُ في غير القرآنِ النصبُ على «فليصم صومَ شهرين». وفيه نظرٌ لأنَّ الاستعمالَ المعروفَ في ذلك أَنْ يُقالَ: «صمتُ شهرين ويومين»، ولا يقولون: صمتُ صومَ ـ ولا صيامَ ـ شهرين.

قوله: «توبةً» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله تقديره: شَرَعَ ذلك توبةً منه. قال أبو البقاء[4]: «ولا يجوز أن يكون العامل

---

(١) الإملاء ١/١٩٠.
(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٢٤.
(٣) الإملاء ١/١٩٠.
(٤) الإملاء ١/١٩٠.

«صوم» إلا على حذف مضاف، أي: لوقوعِ توبة أو لحصول توبة» يعني أنه إنما احتاج إلى تقدير ذلك المضاف ولم يقل إن العامل هو الصيام؛لأنه اختلَّ شرطٌ من شروطِ نصبه؛لأنَّ فاعلَ الصيام غيرُ فاعل التوبة. الثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل حيث نَقَلكم من الأثقلِ إلى الأخفِّ، أو توبة منه أي: قَبُولاً منه، مِنْ تاب عليه إذا قَبِل توبته،فالتقدير: تابَ عليكم توبةً. الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال ولكن على حذف مضافٍ تقديرُه: فعليه كذا حالَ كونه صاحبَ توبةٍ، ولا يجوز ذلك من غيرِ تقدير هذا المضافِ لأنك لو قلتَ: «فعليه صيامُ شهرينِ تائباً من الله» لم يَجُزْ. و«مِن الله» في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لـ«توبة» فيتعلَّقُ بمحذوف.

آ. **(٩٣)** و **﴿متعمِّداً﴾**: حالٌ من فاعل «يَقتلْ»، وروي عن الكسائي سكون التاء[١] كأنه فَرَّ من توالي الحركات. و«خالداً» نصب على الحال من محذوف، وفيه تقديران، أحدهما: «يُجْزاها خالداً فيها»، فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه حالاً من الضميرِ المنصوب أو المرفوع، والثاني: «جازاه» بدليل «وغضب الله عليه ولعنَه» فعطفَ الماضي عليه، فعلى هذا هي حالٌ من الضمير المنصوب لا غيرُ، ولا يجوز أن تكون حالاً من الهاء في «جزاؤه» لوجهين، أحدهما: أنه مضاف إليه،ومجيء الحال من المضاف إليه ضعيفٌ أو ممتنع. والثاني: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو خبرُ المبتدأ الذي هو «جهنم».

آ. **(٩٤)** **قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنوا﴾**: قرأ الأخوان[٢] من التثبُّت، والباقون من البيان، قيل: هما متقاربان لأن مَنْ تَثَّبت في الشيء تبينه، قاله

---

(١) أي: تاء «متعمداً»، قال في البحر ٣/٣٢٧: إنها رواية عبدان عنه،وانظر: الشواذ ٢٨.
(٢) السبعة ٢٣٦؛ الكشف ١/٣٩٤.

أبو عبيد، وصَحَّحه ابن عطية[١]. وقال الفارسي[٢]: «التثبُّت هو خلاف الإقدام والمراد التَّأنِّي، والتثبت أشد اختصاصاً بهذا الموضع، يدل عليه قوله: «وأشدَّ تثبيتاً»[٣] أي: أشدُّ وقعاً لهم عَمَّا وُعِظوا به بأَنْ لا يقدُموا عليه» فاختارَ قراءة الأخوين. وعكس قومٌ فرجَّحوا قراءة الجماعة قالوا: لأن المتثبِّت قد لا يتبيَّن، وقال الراغب: «لأنه قلَّ ما يكون إلا بعد تثبُّت، وقد يكون التثبت ولا تبيُّنَ، وقد قوبل بالعجلة في قوله عليه السلام: «التبيُّن من الله والعجلةُ من الشيطان»[٤]. قلت: فهذا يقوي قراءة الأخوين أيضاً. وتَفَعَّل في كلتا القراءتين بمعنى استفعل الدال على الطلب أي: اطلبوا التثبت أو البيان.

وقوله: «لِمَنْ ألقى» اللام للتبليغ هنا، و«مَنْ» موصولة. أو موصوفةٌ، و«ألقى» هنا ماضي اللفظِ، إلا أنه بمعنى المستقبل أي: لمن يُلْقي، لأنَّ النهيَ لا يكونُ عَمَّا وقع وانقضى، والماضي إذا وقع صلة صَلَح للمضيِّ والاستقبال. وقرأ[٥] نافع وابن عامر وحمزة: «السَّلَم» بفتح السين واللام من غير ألف، وباقي السبعة: «السلام» بألف، ورُوي عن عاصم[٦]: «السِّلْم» بكسر السين وسكون اللام. فأما «السلام» فالظاهر أنه التحية. وقيل: الاستسلام والانقياد، والسَّلَم ـ بفتحهما ـ الانقياد فقط، وكذا «السِّلْم» بالكسر والسكون. والجحدري بفتحها وسكون اللام، وقد تَقَدَّم القول فيها في البقرة[٧] فعليك بالالتفات إليه. والجملة من قوله «لست مؤمناً» في محل

---

(١) المحرر ٤/٢١٧.

(٢) الحجة (خ) ٢/٢٩٤.

(٣) من الآية ٦٦ من النساء.

(٤) رواه الترمذي: البر والصلة (التحفة) ٦/١٥٣ وفيه «الأناة» وليس فيه «فتبينوا»، وانظر: النهاية في غريب الحديث ١٧٥.

(٥) السبعة ٢٣٦؛ الكشف ١/٣٩٥؛ البحر ٣/٣٢٨؛ الشواذ ٢٨.

(٦) رواية أبان بن زيد عنه كما في البحر ٣/٣٢٨.

(٧) الآية ٢٠٨.

نصب بالقول. والجمهور على كسر الميم الثانية من «مؤمناً» اسم فاعل، وأبو جعفر[1] بفتحها اسمَ مفعول أي: لا نُؤَمِّنك في نفسك، وتُروى هذه القراءة عن علي وابن عباس ويحيى بن يعمر.

قوله «تَبْتَغون» في محل نصب على الحال من فاعل «يقولوا» أي: لا تقولوا ذلك مبتغين. قوله: «كذلك» هذا خبر لـ «كان» قُدِّم عليها وعلى اسمها أي: كنتم من قبل الإسلام مثلَ مَنْ أقدم ولم يَتَثَبَّتْ. وقوله «فَمَنَّ الله» الظاهر أن هذه الجملة من تتمة قوله «كذلك كنتم من قبل» فهي معطوفة على الجملة قبلها. وقيل: بل هي من تتمة قوله «تبتغون» والأولُ أظهر. وقوله: «فتبيَّنوا» قرئت كالتي قبلها فقيل: هي تأكيد لفظي للأولى، وقيل: ليست للتأكيد لاختلاف متعلقهما، فإنَّ تقدير الأول: «فتبيَّنوا في أمر مَنْ تقتلونه»، وتقدير الثاني: فتبينوا نعمةَ الله، أو تثبَّتوا فيها، والسياقُ يدل على ذلك، ولأنَّ الأصل عدم التأكيد. والجمهورُ على كسر همزة «إنَّ الله»، وقرىء[2] بفتحها على أنها معمولة لـ «تبيَّنوا» أو على حذف لام العلةِ، وإن كان قد قرىء بالفتح مع التثبت فيكونُ على لام العلة لا غير. والمغانم: جمع «مَغْنَم»، وهو يصلح للمصدر والزمان والمكان، ثم يُطلق على [كل] ما يؤخذ من مال العدو في الغزو، إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول نحو: «ضَرْب الأمير».

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿من المؤمنين﴾**: متعلق بمحذوف لأنه حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه القاعدون، فالعامل في الحال في الحقيقة يستوي، والثاني: أنه الضمير المستكنُّ في «القاعدون» لأن «أل» بمعنى الذي، أي: الذين قعدوا في هذه الحال، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان.

---

(١) الشواذ ٢٨؛ القرطبي ٥/٣٣٨؛ البحر ٣/٣٢٨.

(٢) البحر ٣/٣٣٠ من دون نسبة.

قوله «غيرُ أولي الضَّرر» قرأ[1] ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم «غير» بالرفع، والباقون بالنصب، والأعمش بالجر. والرفع من وجهين، أظهرهما: أنه على البدل من «القاعدون» وإنما كان هذا أظهرَ لأن الكلام نفي، والبدلُ معه أرجحُ لِما قُرِّر في علم النحو. والثاني: أنه رفع على الصفة لـ «القاعدون»، ولا بد من تأويل ذلك لأن «غير» لا تتعرَّفُ بالإضافة، ولا يجوز اختلافُ النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إمَّا بأن القاعدين لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم بل أُريد بهم الجنسُ أَشْبَهوا النكرة فَوُصِفوا كما توصف، وإمَّا بأن «غير» قد تتعرَّف إذا وقعت بين ضدَّين، وهذا كما تقدم في إعراب «غيرِ المغضوب عليهم»[2] في أحد الأوجه، وهذا كلُّه خروج عن الأصول المقررة فلذلك اخترت الأول، ومثله[3]:

١٦٤١ـ وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فاجْزِهِ
إنما يَجْزي الفتى غيرُ الجَمَلْ

برفع «غير» كذا ذكره أبو علي، والرواية «ليس الجمل» عند غيره.

[٢١٨/أ] / والنصبُ على أحد ثلاثة أوجه، الأول: النصبُ على الاستثناء من «القاعدون» وهو الأظهرُ لأنه المحدَّثُ عنه. والثاني: من «المؤمنين» وليس بواضحٍ، والثالث: على الحال من «القاعدون». والجرُّ على الصفة للمؤمنين، وتأويلُه كما تقدم في وجه الرفع على الصفة.

وقوله «في سبيل الله بأموالِهم» كِلا الجارَّيْن متعلقٌ بـ «المجاهدون» و «المجاهدون» عطف على «القاعدون». قوله: «درجةً» فيها أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على المصدر لوقوع «درجة» موقعَ المَرَّة من التفضيل كأنه

---

(١) السبعة ٣٣٧؛ الكشف ١/٣٩٦؛ البحر ٣/٣٣٠.
(٢) الآية ٦ من الفاتحة.
(٣) تقدم برقم ١١١٥.

قيل: فَضَّلهم تفضيلةً نحو: «ضربته سوطاً» الثاني: أنها حال من «المجاهدين» أي: ذوي درجة. الثالث: أنها منصوبة انتصابَ الظرف أي: في درجة ومنزلة. الرابع: انتصابها على إسقاط الخافض أي: بدرجة.

قوله: «وكُلّاً وَعَدَ اللَّـهُ الحسنى» «كلاً» مفعول أول لـ «وعد» مقدماً عليه، و«الحسنى» مفعول ثان. وقرىء[1]: و«كلٌّ» على الرفع بالابتداء، والجملة بعده خبره، والعائد محذوف أي: وعده، وهذه كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: «وكلٌّ وعد الله الحسنى»[2]. قوله «أجراً» في نصبه أربعة أوجه، أحدها: النصب على المصدر من معنى الفعل الذي قبله لا من لفظه؛ لأن معنى «فَضَّل الله» آجرَ. الثاني: النصب على إسقاطِ الخافض أي: فضَّلهم بأجر. الثالث: النصب على أنه مفعولٌ ثانٍ؛ لأنه ضَمَّن «فضَّل» أعطى، أي: أعطاهم أجراً تَفَضُّلاً منه. الرابع: أنه حال من «درجات». قال الزمخشري[3]: «وانتصب «أجراً» على الحال من النكرة التي هي «درجات» مقدَّمةً عليها» وهو غير ظاهر؛ لأنه لو تَأَخَّر عن «درجات» لم يجز أن يكون نعتاً لـ «درجات» لعدم المطابقة، لأنَّ «درجات» جمع، و«أجر» مفرد. كذا ردَّه بعضهم[4]، وهي غفلة، فإنَّ «أجراً» مصدرٌ، والأفصحُ فيه أن يُوَحَّدَ ويُذَكَّر مطلقاً.

آ. (٩٦) **قوله تعالى: ﴿درجاتٍ﴾**: فيه ستة أوجه: الأربعة المذكورة في «درجة»، والخامس: أنه بدلٌ من «أجراً». السادس: ـ ذكره ابن عطية[5] ـ أنه منصوبٌ بإضمار فعل على أن يكون تأكيداً للأجر كما تقول: «لك عليَّ

(١) البحر ٣/٣٣٣ من دون نسبة.
(٢) الآية ١٠، وانظر: السبعة ٦٢٥.
(٣) الكشاف ١/٥٥٦.
(٤) وهو صاحب البحر ٣/٣٣٣.
(٥) المحرر ٤/٢٢٢.

ألفُ درهمٍ عُرْفاً» كأنك قلت: أعرفها عُرْفاً، وفيه نظر. و «مغفرة ورحمة» عطف على درجات، ويجوز فيهما النصب بفعلهما أي: وغفر لهم مغفرةً ورحمهم رحمةً.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين توفَّاهم﴾**: «توفَّاهم» يجوز أن يكون ماضياً، وإنما لم تلحق علامة التأنيث للفعل لأن[1] التأنيث مجازي، ويدل على كونه فعلاً ماضياً قراءةُ «توفَّتْهم»[2] بتاء التأنيث، ويجوز أن يكون مضارعاً حُذِفت إحدى التاءين منه، والأصلُ: تتوفاهم.

و «ظالمي» حالٌ من ضمير «توفَّاهم» والإِضافةُ غير محضة، إذ الأصل: ظالمين أنفسَهم. وفي خبر «إنَّ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ تقديرُه: إنَّ الذين توفَّاهم الملائكةُ هَلَكوا، ويكون قوله: «قالوا: فيم كنتم» مبيِّناً لتلك الجملةِ المحذوفةِ. الثاني: أنه «فأولئك مأواهم جهنم» ودخلت الفاءُ زائدةً في الخبر تشبيهاً للموصول باسمِ الشرط، ولم تمنع «إنَّ»[3] من ذلك، والأخفش يمنعه، وعلى هذا فيكون قولُه: «قالوا: فيم كنتم» إمَّا صفةً لـ «ظالمي» أو حالاً للملائكة، و «قد» معه مقدرةٌ عند مَنْ يشترط ذلك، وعلى القول بالصفة فالعائد محذوف أي: ظالمين أنفسَهم قائلاً لهم الملائكة. والثالث: أنه «قالوا فيم كنتم»، ولا بد من تقدير العائد أيضاً أي: قالوا لهم كذا، و «فيم» خبر «كنتم»، وهي «ما» الاستفهامية حُذِفت ألفها حين جُرَّتْ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك عند قوله: «فلِمَ تقتلون أنبياء الله»[4] والجملة من قوله: «فيمَ كنتم» في محل نصب بالقول. و «في الأرض» متعلقٌ بـ «مستضعفين»،

---

(١) الأصل: «ولأن» بإقحام الواو.
(٢) البحر ٣/٣٣٤، الكشاف ١/٥٥٦.
(٣) في قوله «إن الذين».
(٤) الآية ٩١ من البقرة.

ولا يجوز أن يكون «في الأرض» هو الخبرَ، و«مستضعفين» حالاً، كما يجوز ذلك في نحو: «كان زيدٌ قائماً في الدار» لعدمِ الفائدةِ في هذا الخبر.

قوله: «فتُهاجِرُوا» منصوبٌ في جوابِ الاستفهام، وقد تقدَّم تحقيق ذلك. وقال أبو البقاء[1]: «ألم تكن» استفهام بمعنى التوبيخ، «فتهاجروا» منصوبٌ على جواب الاستفهام، لأنَّ النفيَ صار إثباتاً بالاستفهام». انتهى. قولُه: «لأنَّ النفي» إلى آخره لا يَظْهر تعليلاً لقوله «منصوبٌ على جواب الاستفهام» لأن ذلك لا يَصِحُّ، وكذا لا يَصِحُّ جَعْلُه علةً لقوله «بمعنى التوبيخ». و«ساءت»: قد تقدم القول في «ساء»[2]، وأنها تجري مَجْرى «بِئْس» فيُشْترط في فاعلها ما يُشترط في فاعل تيك. و«مصيراً» تمييز.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿إلا المستضعفين﴾**: في هذا الاستثناءِ قولان، أحدهما: أنه متصلٌ، والمستثنى منه قولُه: «فأولئك مَأْواهم جهنم». والضمير يعودُ على المتوفَّيْن ظالمي أنفسِهم، قال هذا القائل: كأنه قيل: فأولئك في جهنم إلا المستضعفين، فعلى هذا يكون استثناء متصلاً. والثاني ـ وهو الصحيح ـ أنه منقطعٌ؛ لأن الضمير في «مَأواهم» عائد على قوله: «إنَّ الذين توفَّاهم»، وهؤلاء المتوفَّوْن: إمَّا كفارٌ أو عصاة بالتخلف، على ما قال المفسرون، وهم قادرون على الهجرة فلم يندرجْ فيهم المستضعفون فكان منقطعاً. و«من الرجال» حالٌ من المستضعفين، أو من الضمير المستتر فيهم، فيتعلَّقُ بمحذوف.

قوله: «لا يستطيعون حِيلة» في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما وجهُ استضعافِهم؟ فقيل: كذا.

---

(١) الإملاء ١/١١٢.

(٢) انظر: الآية ٢٢ من النساء.

والثاني: أنها حالٌ. قال أبو البقاء[١]: «حالٌ مبيِّنة عن معنى الاستضعاف» قلت: كأنه يشير إلى المعنى الذي قَدَّمْتُهُ في كونها جواباً لسؤال مقدر. والثالث: أنها مفسرةٌ لنفسِ المستضعفين؛ لأنَّ وجوه الاستضعاف كثيرة فبيَّن بأحد محتملاتِه كأنه قيل: إلا الذين استُضْعِفوا بسبب عجزهم عن كذا وكذا. والرابع: أنها صفة للمستضعفين أو للرجال ومَنْ بعدَهم، ذكره الزمخشري[٢]، واعتذر عن وَصْف ما عُرِّف بالألف واللام بالجمل التي في حكم النكرات بأن المُعَرَّف بهما لما لم يكن مُعَيَّناً جاز ذلك فيه كقوله[٣]:

١٦٤٢ـ ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني
. . . .

وقد قَدَّمْتُ تقرير المسألة مراراً.

آ. (١٠٠) و ﴿مهاجراً﴾: نصبٌ على الحال من فاعل «يَخْرج»[٤].

قوله: «ثم يُدْرِكْه» الجمهورُ على جزم «يدركْه» عطفاً على الشرط قبله، وجوابه «فقد وقع»، وقرأ[٥] الحسن البصري بالنصب. قال ابن جني[٦]: «وهذا ليس بالسهل وإنما بابُه الشعر لا القرآنُ، وأنشد[٧]:

١٦٤٣ـ وسأتركُ منزلي لبني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

---

(١) الإملاء ١/١٩٢.
(٢) الكشاف ١/٥٥٧.
(٣) تقدم برقم ٦٩٧.
(٤) بعده كلام مخروم بقدر سطر، كتب على جانب الصفحة، وأغفلته جميع النسخ، ويبدو أنه يشرح فيه قوله تعالى: «مراغماً» شرحاً لغوياً، آخره قول الجَعْدي:
كطودٍ يُلاذُ بأركانه عزيزِ المراغمِ والمذهبِ
(٥) البحر ٣/٣٣٧؛ الكشاف ١/٥٥٨.
(٦) المحتسب ١/١٩٧.
(٧) تقدم برقم ٦٩٨.

والآيةُ أقوى من هذا لتقدُّم الشرط قبل المعطوف»، يعني أن النصب بإضمار «أن» إنما يقع بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية أو عاطفٍ، على تفصيلٍ موضوعه كتب النحو[1]، والنصبُ بإضمار «أن» في غير تلك المواضع ضرورةٌ كالبيتِ المتقدم، وكقول الآخر[2]:

١٦٤٤ــ ....

ويَـأْوي إليهـا المستجيـرُ فيُعْصَـمـا

وتبع الزمخشري[3] أبا الفتح في ذلك، وأنشد البيت الأول. وهذه المسألة جَوَّزها الكوفيون لمدركٍ آخرَ وهو أن الفعلَ الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء، واستدلُّوا بقول الشاعر[4]:

١٦٤٥ــ ومَـنْ لا يُـقَـدِّمْ رِجْـلَه مـطمئـنـةً

فَيُثْبِتَهـا في مستـوى الـقـاعِ يَـزْلَقِ

وقول الآخر[5]:

١٦٤٦ــ ومَنْ يَقْتَـرِبْ منـا ويـخضـعَ نُـؤْوِه

ولا يَخْشَ ظلماً ما أقامَ ولا هَضْما / [٢١٨/ب]

وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليَجُزْ في «ثم» لأنها حرف عطف. وقرأ

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٤؛ ابن عقيل ٢/٢٧٤.

(٢) تقدم برقم ٦٩٩.

(٣) الكشاف ١/٥٥٨.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٥٠، كما يُنْسب لكعب وليس في ديوانه، والكتاب ١/٤٤٧؛ والمقتضب ٢/٢٣؛ والبحر ٣/٣٣٧.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في المغني ٦٢٥؛ والشذور ٣٥١؛ والأشموني ٤/٢٥١؛ والتصريح ٢/٢٥١.

النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف، وخَرَّجها ابن جني[1] على إضمار مبتدأ أي: «ثم هو يدركُه الموت»، فعطفَ جملةً اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط: الفعلُ المجزومُ وفاعلُه، وعلى ذلك حَمَل يونس قولَ الأعشى[2]:

١٦٤٧ـ إنْ تركَبوا فركوبُ الخيل عادتُنا
أو تَنْزِلون فإنَّا معشرٌ نُزُلُ

أي: وأنتم تنزلون، ومثله[3]:

١٦٤٨ـ إنْ تُذْنِبوا ثم تأتيني بَقِيَّتُكُمْ
فما عليَّ بذنبٍ عندكم حُوبُ

أي: ثم أنتم تأتيني. قلتُ: يريدُ أنه لا يُحْملُ على إهمالِ الجازمِ فيُرْفَعُ الفعلُ بعدَه، كما رُفِعَ في «ألم يأتِيك» فلم يَحْذِفِ الياء، وهذا البيت[4] أنشده النحويون على أنَّ علامَةَ الجزمِ حَذْفُ الحركةِ المقدرة في حرفِ العلة، وضَمُّوا إليه أبياتاً أُخَرَ، أمَّا أنهم يزعمون أنَّ حرف الجزم يُهْمل ويَسْتدلون بهذا البيت فلا. ومنهم مَنْ خَرَّجها[5] على وجه آخر، وهو أنه أراد الوقفَ على الكلمة فنقلَ حركةَ هاءِ الضمير إلى الكافِ الساكنةِ للجزم، كقولِ الآخر[6]:

١٦٤٩ـ عَجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

---

(١) المحتسب ١/١٩٥.

(٢) تقدم برقم ١٥٢٣.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: بقي. والحوب: الهلاك أو الإثم.

(٤) وهو قولُه:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمي ... بما لاقَتْ لَبونُ بني زياد

وهو في الكتاب ١/١٥.

(٥) أي قراءة رفع «يدركه».

(٦) تقدم برقم ٨٩٣.

يريد «لم أَضْرِبْه» بسكون الباء للجازم، ثم نَقَلَ إليها حركة الهاء فصار اللفظُ «ثم يُدْرِكُهْ» ثم أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ فالتقى ساكنان[1]، فاحتاج إلى تحريكِ الأولِ وهو الهاءُ، فَحَرَّكها بالضمِّ؛ لأنه الأصلُ وللإتباعِ أيضاً، وهذه الأوجهُ تَشْحَذُ الذِّهنَ وتنقِّحه.

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُروا﴾: هذا على حذفِ الخافض أي: في أَنْ تَقْصُروا، فيكونُ في محلِّ «أَنْ» الوجهان المشهوران، وهذا الجارُّ يتعلقُ بلفظِ «جُناح» أي: فليس عليكم جُناحٌ في قَصْرِ الصلاة. والجمهور على «تَقْصُروا» من «قَصَر» ثلاثياً. وقرأ ابن عباس[2]: «تُقْصِروا» من «أَقْصر» وهما لغتان: قَصَر وأقصر، حكاهما الأزهري[3]، وقرأ الضبي عن رجاله بقراءة ابن عباس. وقرأ الزهري: «تُقَصِّروا» مشدداً على التكثير. قوله: «مِنَ الصلاةِ» في «مِنْ» وجهان، أظهرُهما: أنها تبعيضيةٌ، وهذا معنى قول أبي البقاء[4] وزعم أنه مذهبُ سيبويه وأنها صفةٌ لمحذوفٍ، تقديرُه: شيئاً من الصلاة. والثاني: أنها زائدةٌ وهذا رأيُ الأخفش[5] فإنه لا يشترط في زيادتِها شيئاً. و «أن يَفْتِنَكم» مفعول «خِفْتم». وقرأ عبدالله[6] بن مسعود وأبي: «من الصلاة أن يَفْتنكم» بإسقاط الجملة الشرطية، و «أَنْ يفْتنكم» على هذه القراءة مفعولٌ من أجله، ولغةُ الحجاز «فَتَن» ثلاثياً، وتميم وقيس: «أفتن» رباعياً.

و «لكم» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «عَدُوّاً»، فإنه في الأصل صفةٌ

---

(١) هاء يدركه ولام الموت.

(٢) البحر ٣/٣٣٩؛ الشواذ ٢٨.

(٣) انظر: تهذيب اللغة: ٨/٣٦١.

(٤) الإملاء ١/١٩٢.

(٥) لم يشر إلى إعرابها هنا في معاني القرآن. وانظر مذهبه في زيادة من: ١/٩٨.

(٦) القرطبي ٣/٣٣٩؛ القرطبي ٥/٣٦١.

نكرةٍ ثم قُدِّم عليها، وأجاز أبو البقاء[1] أن يتعلَّق بـ «كان»، وفي المسألةِ خلافٌ مرَّ تفصيلُه. وأفرد «عَدُوّاً» وإن كان المرادُ به الجمعَ لِما تقدَّم تحقيقُه في البقرة[2]، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدل عليه ما قبله. وقيل: الكلامُ تَمَّ عند قوله «من الصلاة»، والجملةُ الشرطيةُ مستأنفةٌ، حتى قيل: إنها نزلت بعد سنةٍ من نزول ما قبلها، وحينئذ فجوابُه أيضاً محذوفٌ، لكن يُقَدَّرُ مِنْ جنس ما بعده، وهذا قولٌ ضعيفٌ، وتأخيرُ نزولها لا يقتضي استئنافاً.

آ. (١٠٢) والضمير في «فيهم» يعودُ على الضاربين في الأرض، وقيل: على الخائفين، وهما محتملان، والضميرُ في «وليأخذوا» الظاهر عَوْدُه على «طائفة» لقُربه منها، ولأنَّ الضمير في قوله «سجدوا» لها. وقيل: يعود على طائفة أخرى وهي التي تحرس المُصَلِّية. واختار الزجاج[3] عَوْدَه على الجميع قال: «لأنه أَهْيَبُ للعدو». والسلاح: ما يُقاتَل بـه وجمعُه أَسْلِحَـة وهو مذكر، وقد يُؤَنَّث باعتبار الشوكة، قال الطرماح[4]:

١٦٥٠ـ يَهُـزُّ سِـلاحـاً لم يَـرِثْهـا كَـلالـةً
يشُـكُّ بهـا منهـا غمـوضَ المَغَـابِنِ

فأعاد الضميرَ عليه كضمير المؤنثة، ويقال: سِلاح كحِمار، وسِلْح كضِلْع، وسُلَح كصُرَد[5]، وسُلْحان كسُلْطان نقله أبو بكر بن دريد[6]. والسَّلِيح نبت إذا رَعَتْه الإبل سَمِنَتْ وغَزُرَ لبنُها، وما يُلْقيه البعير من جوفه يقال له

---

(١) الإملاء ١/١٩٣.
(٢) انظر: الآية ٣٦.
(٣) معاني القرآن ٢/١٠٥.
(٤) اللسان: سلح؛ والبحر ٣/٣٣٨، يذكر ثوراً يهزُّ قرنَه للكلاب ليطعنها به.
(٥) صرد: اسم طائر.
(٦) انظر: الجمهرة ٢/١٥٥.

«سُلَاح» بزنة غُلام، ثم عُبِّر به عن كل عَذِرة حتى قيل في الحُبارى: «سِلاحُه سُلاحه».

قوله: «لم يُصَلُّوا» الجملة في محل رفع لأنها صفة لـ «طائفة» بعد صفةٍ، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال؛ لأنَّ النكرة قبلها تخصَّصت بالوصف بأخرى. وقرأ الحسن[1]: «فَلِتَقُمْ» بكسر لام الأمر، وهو الأصل. وقرأ أبو حيوة[2] «وليأت» بناء على تذكير الطائفة. ورُوي عن أبي عمرو[3] الإظهار والإدغامُ في «ولتأت طائفة»، ووجوهُ هذه واضحة. وفي قوله «وليأخذوا حِذْرَهم وأسلحتَهم» مجازٌ حيث جعل الحِذْر ـ وهو معنى من المعاني ـ مأخوذاً مع الأسلحة فجَعَلَه كالآلة، وهو كقوله تعالى: «تَبَوَّءوا الدارَ والإيمان»[4] في أحدِ الأوجه. وقد تقدَّم الكلامُ في «لو» الواقعةِ بعد «وَدَّ» هنا وفي البقرة[5]. وقرىء[6] «أَمْتِعاتِكم»، وهو في الشذوذِ من حيث إنه جمع الجمعِ كقولهم: أَسْقِيات وأَعْطِيات. وقوله: «أَنْ تَضَعُوا» كقوله: «أن تَقْصُروا» وقد تقدم.

آ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿قِياماً وقُعوداً﴾**: حالان من فاعل «اذكروا»، وكذلك «وعلى جُنوبكم» فإنه في قوة مُضطجعين، فيتعلق بمحذوف. وقوله: «فإذا اطْمَأْنَنْتُم» قد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة في البقرة[7] واختلافُ الناس فيها، وهل هي مقلوبةٌ أم لا؟ وصَرَّح أبو البقاء[8] هنا

(١) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤٠.
(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤٠.
(٣) البحر ٣/٣٤٠.
(٤) الآية ٩ من الحشر.
(٥) الآية ١٠٩ من البقرة.
(٦) قراءة سعيد بن حميد. الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤١.
(٧) الآية ٢٦٠.
(٨) الإملاء ١/١٩٣.

بأنَّ الهمزة أصلٌ وأن وزن الطُّمَأْنينة: فُعَلِّيلَة، وأن «طأمن» أصل آخر برأسه، وهذا مذهبُ الجرميِّ. و«موقوتاً» صفةٌ لـ «كتاباً» بمعنى محدوداً بأوقات، فهو من وَقَت مخففاً كمضروب من ضرب، ولم يقل «مَوْقوتة» بالتاء مراعاة لـ «كتاب» فإنه في الأصل مصدر.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنُوا﴾**: الجمهورُ على كسر الهاء، والحسن[1] فتحها من «وَهِن» بالكسر في الماضي، أو من وَهَن بالفتح، وإنما فُتِحت العين لكونها حلقيةً فهو نحو: يَدَع. وقرأ عبيد بن عمير: «تُهانوا» من الإِهانة مبنياً للمفعول، ومعناه: لا تَتَعاطَوا من الجبنِ والخَوَر ما يكون سبباً في إهانتِكم كقولهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا»،[2] والأعرج[3]: «أن تكونوا» بالفتح على العلة. وقرأ يحيى[4] بن وثاب ومنصور[5] بن المعتمر: «تِئْلمون فإنهم يِئْلمون كما تِئْلمون» بكسر حرف المضارعة، وابن السَّمَيْفَع بكسر تاء الخطاب فقط وهذه لغة ثابتة، وكنت قد قَدَّمْتُ في الفاتحة[6] أنَّ مَنْ يكسِرُ حرفَ المضارعة [٢١٩/أ] / يستثني التاء، وذكرت شذوذ «تِيجل» ووجهَه، فعليك بالالتفات إليه، وزاد أبو البقاء[7] في قراءةِ كسر حرف المضارعة قَلْبَ الهمزةِ ياء، وغيرُه أطلق ذلك.

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿بالحق﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال

---

(١) البحر ٣/٣٤٢.
(٢) الكتاب ١/٤٥٣.
(٣) القرطبي ٥/٣٧٥؛ البحر ٣/٣٤٣؛ الشواذ ٢٨.
(٤) القرطبي ٥/٣٧٥؛ البحر ٣/٣٤٣.
(٥) منصور بن المعتمر السلمي الكوفي، عرض على الأعمش، وعرض عليه حمزة، توفي سنة ١٧٣. انظر: الطبقات ٢/٣١٤.
(٦) انظر: الآية ٥ من الفاتحة.
(٧) الإملاء ١/١٩٣.

المؤكِّدة فيتعلَّق بمحذوفٍ، وصاحبُ الحالِ هو الكتابُ أي: أنزلناه ملتبساً بالحق. و «لتحكمْ» متعلق بـ «أَنْزلنا»، و «أراك» متعدٍّ لاثنين أحدهما العائدُ المحذوفُ، والثاني كافُ الخطابِ أي: بما أراكه الله. والإراءَةُ هنا يجوزُ أن تكون من الرأيِ كقولك: «رأيتُ رَأْيَ الشافعي» أو من المعرفة، وعلى كلا التقديرين فالفعلُ قبلَ النقل بالهمزة متعدٍّ لواحد وبعدَه متعـدٍّ لاثنين كما عَرَفْتَ. و «للخائنين» متعلِّق بـ «خصيماً» واللامُ للتعليلِ على بابها، وقيل: هي بمعنى «عن»، وليس بشيء لصحة المعنى بدون ذلك. ومفعولُ «خصيماً» محذوفٌ تقديرُه: «خصيماً البرآء»[1]، وخصيم يجوز أن يكون مِثالَ مبالغةٍ كضريب، وأن يكون بمعنى مُفاعِل نحو: خَلِيط وجَلِيس بمعنى مُخاصِم ومُخالِط ومُجالِس.

آ. (١٠٨) و ﴿يَسْتخفون﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفة لمجرد الإخبار بأنهم يطلبون التستُّر من الله تعالى بجهلهم. والثاني: أنها في محلِّ نصب صفةً لـ «مَنْ» في قوله: «لا يحبُّ مَنْ كان خَوَّاناً» وجُمع الضمير اعتباراً بمعناها إنْ جَعَلْتَ «مَنْ» نكرةً موصوفة، أو في محل نصب على الحال مِنْ «مَنْ» إنْ جَعَلْتَهـا موصـولةً، وجُمِـعَ الضميرُ بـاعتبار معنـاها أيضـاً. «وهو معهم» جملة حاليـة: إمّا من الله تعـالى أو من المُسْتَخْفِين، و «إذ» منصوبٌ بالعاملِ في الظرف الواقع خبراً وهو «معهم».

آ. (١٠٩) وتقدَّم الكلامُ في نحو ﴿ها أنتم هـؤلاء﴾: وقولُه: «فَمَنْ يُجادِلُ» مَنْ» استفهامية في محل رفع بالابتداء، و «يجادل» خبره، و «أم» منقطعة وليست بعاطفة. وظاهرُ عبارة مكي[1] أنها عاطفة فإنه قال: «وأم من يكونُ مثلُها عطف عليها» أي: مثلُ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ يجادلُ» وهو في محلِّ نظرٍ، لأنَّ في المنقطعة خلافاً: هل تُسَمَّى عاطفة أم لا؟.

---

(١) فيكون التقدير: ولا تكن لأجل الخائنين خصيماً للبرآء.

(٢) المشكل ٢٠٥/١.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿ثم يَرْمِ به﴾**: في هذه الهاءِ أقوالٌ، أحدها: أنها تعود على «إثماً»، والمتعاطفان بـ«أو»: يجوز أن يعودَ الضمير على المعطوف كهذه الآية، وعلى المعطوف عليه كقوله: «وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفَضُّوا إليها»[١]. والثاني: أنها تعودُ على الكَسْب المدلول عليه بالفعلِ نحو: «اعدِلوا هو أقربُ للتقوى»[٢]. الثالث: أنها تعود على أحد المذكورين الدالُّ عليه العطفُ بـ«أو» فإنه في قوة «ثم يَرْمِ بأحد المذكورين». الرابع: أنَّ في الكلام حذفاً، والأصل: «ومَنْ يكسِبْ خطيئة ثم يرم بها، وهذا كما قيل في قوله: «والذين يَكْنِزُون الذهبَ والفضةَ ولا يُنْفِقونها» أي: يكنزون الذهبَ ولا ينفقونه. و«أو» هنا لتفصيلِ المُبْهَمِ، وتقدَّم له نظائرُ. وقرأ[٤] معاذ بن جبل: «يَكِسِّبْ» بكسر الكاف وتشديد السين، وأصلها: يَكْتَسِبْ فأدغمت تاءُ الافتعال في السينِ وكُسِرت الكافُ إتباعاً، وهذا شبيه بـ«يَخِطِّف»[٥]، وقد تقدَّم توجيهُه في البقرةِ. والزهري[٦]: «خَطِيَّة» بالتشديدِ وهو قياسُ تخفيفِها.

قوله: «ولولا فَضْلُ اللَّهِ» في جواب «لولا» وجهان، أظهرهما: أنه مذكورٌ وهو قولُه: «لَهَمَّتْ» والثاني: أنه محذوفٌ أي: لأضلُّوك، ثم استأنف جملةً فقال: «لَهَمَّتْ» أي: لقد هَمَّتْ. قال أبو البقاء[٧] في هذا الوجه: «ومثلُ حذفِ الجوابِ هنا حَذْفُه في قوله: «ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمتُه وأنَّ اللَّهَ

---

(١) الآية ١١ من الجمعة.
(٢) الآية ٨ من المائدة.
(٣) الآية ٣٤ من التوبة.
(٤) البحر ٣/٣٤٦.
(٥) الآية ٢٠ من البقرة.
(٦) البحر ٣/٣٤٦.
(٧) الإملاء ١/١٩٤.

توابٌ حكيم»[1] وكأنَّ الذي قَدَّر الجوابَ محذوفاً استشكل كونَ قوله «لهمَّتْ» جواباً لأنَّ اللفظَ يقتضي انتفاءَ هَمِّهم بذلك، والغرضُ أنَّ الواقع كونُهم هَمُّوا على ما يُروى في القصة فلذلك قَدَّره محذوفاً، والذي جعله مثبتاً أجابَ عن ذلك بأحدِ وجهين: إمَّا بتخصيص الهَمِّ أي: لَهَمَّتْ هَمّاً يـؤثِّر عندك، وإمَّا بتخصيص الإضلال أي: يضلونك عن دينِك وشريعتِك، وكلا هذين الهمَّيْنِ لم يقع. و«أَنْ يُضِلُّوك» على حذف الباء أي: بأن يُضِلُّوك، ففي محلِّها الخلافُ المشهور، و«مِنْ» في «من شيء» زائدةٌ، و«شيء» يراد به المصدرُ أي: وما يَضُرُّونك ضرراً قليلاً ولا كثيراً.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ أَمَرِ﴾**: في هذا الاستثناءِ قولان، أحدهما: أنه متصلٌ، والثاني: أنه منقطعٌ، وهما مبنيان على أن النجوى يجوز أن يُرادَ بها المصدرُ كالدَّعْوى فتكون بمعنى التناجي، وأَنْ يُرادَ بها القومُ المتناجُون إطلاقاً للمصدرِ على الواقع منه مجازاً نحو: «رجلٌ عَدْل وصَوْم» فعلى الأول يكون منقطعاً لأنَّ مَنْ أَمَر ليس تناجياً، فكأنه قيل: لكنْ مَنْ أَمَر بصدقةٍ ففي نجواه الخيرُ، والكوفيون يقدِّرون المنقطع بـ «بل»، وجَعَلَ بعضُهم الاستثناءَ متصلاً وإنْ أُريد بالنجوى المصدرُ، وذلك على حَذْفِ مضافٍ كأنه قيل: إلا نجوى مَنْ أَمَر، وإنْ جعلنا النجوى بمعنى المتناجين كان متصلاً. وقد عَرَفْتَ مِمَّا تقدَّم أن المنقطع منصوبٌ أبداً في لغة الحجاز، وأنَّ بني تميم يُجْرونه مُجْرى المتصل بشرط توجُّهِ العاملِ عليه، وأنَّ الكلامَ إذا كان نفياً أو شبهَه جاز في المستثنى الإتباعُ بدلاً وهو المختار، والنصبُ على أصل الاستثناء، فقوله «إلا مَنْ أَمَر»: إما منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطع إنْ جَعَلْتَه منقطعاً في لغة الحجاز، أو على أصلِ الاستثناءِ إنْ جَعَلْتَه متصلاً، وإمَّا مجرورٌ على البدلِ من «كثير» أو مِنْ «نجواهم» أو صفةٌ لأحدهما، كما تقول: «لا تَمُرَّ

---

(١) الآية ١٠ من النور.

بجماعة من القوم إلا زيد» إنْ شئتَ جَعَلْتَ زيداً تابعاً للجماعةِ أوللقوم.
ولم يَجْعلْه الزمخشري تابعاً إلا «لكثير» قال[1]: «إلا نَجْوَى مَنْ أَمر على أنه مجرورٌ بدلٌ من «كثير» كما تقولُ: «لا خيرَ في قيامِهم إلا قيامِ زيدٍ» وفي التنظيرِ بالمثال نظرٌ لا تَخْفَى مباينتُه للآية، هذا كله إنْ جَعَلْنَا الاستثناءَ متصلاً بالتأويلين المذكورين أو منقطعاً على لغة تميم. وتلخَّص فيه ستة أوجه: النصب على الانقطاع في لغةِ الحجاز أوعلى أصل الاستثناءِ، والجرُّ على البدل من «كثير» أو مِنْ «نجواهم» أوعلى الصفةِ لأحدهما.

و «مِنْ نجواهُمْ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «كثير» فهو في محلِّ جر، والنجوى في الأصلِ مصدرٌ كما تقدم، وقد يُطْلَقُ على الأشخاص مجازاً [قال تعالى: وإذْهم نَجْوى][2]، ومعناها المُسَارَّة، ولا تكون إلا من اثنين فأكثرَ، وقال الزجاج[3]: «النجوى ما تَفَرَّد به الاثنانُ فأكثرُ سراً كان أو ظاهراً. وقيل: النجوى جمع نَجِيّ نقله الكرماني. قوله: «بين» يجوز أن يكون منصوباً بنفس «إصلاح» تقول: «أصحلت بين القوم» قال تعالى: «فَأَصْلِحُوا بين أخويكم»[4] وأَنْ يتعلق / بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «إصلاح». و «ابتغاءَ» مفعولٌ من أجله. وألف «مرضاة» عن واوٍ، وقد تقدَّم تحقيقُه. وقرأ أبوعمرو[5] وحمزة: «فسوف يـُؤتيه» بالياءِ نظراً إلى الاسم الظاهر في قوله «مرضات الله»، والباقون بالنون نظراً لقوله بعدُ: «نُولِّه ونُصْلِه» وهو أوقعُ للتعظيمِ. [٢١٩/ب]

آ. (١١٥): ﴿ومَنْ يُشاقِقِ﴾: تقدَّم أنَّ المضارعَ المجزوم والأمرَ من

---

(١) الكشاف ١/٥٦٣.
(٢) الآية ٤٧ من الإسراء، وما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٣) معاني القرآن ٢/١١٤.
(٤) الآية ١٠ من الحجرات.
(٥) السبعة ٢٣٧؛ الكشف ١/٣٩٧.

نحو «لم يَرْدُدْ» و«رَدَّ» يجوزُ فيه الإدغامُ وتركُه على تفصيلٍ في ذلك وما فيه من اللغات في آل عمران[١]، وكذلك حكمُ الهاء في قوله: «نُؤْته» و«نُصْلِه»، وتقدَّم قوله: «إن الله لا يَغْفِرُ أن يُشركَ به»[٢]. وخُتمت تيك بقوله «فقد افترى» وهذه بقوله: «فقد ضَلَّ» لأنَّ ذلك في غاية المناسبة، فإن الأولى في شأن أهل الكتاب من أنهم عندهم علمٌ بصحة ثبوته، وأن شريعتَه ناسخةٌ لجميع الشرائعِ، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك فافتروا على الله تعالى، وهذه في شأنِ قومٍ مشركين غير أهلِ كتابٍ ولا علمٍ فناسَب وصفُهم بالضلال، وأيضاً فقد تقدَّم ذكر الهدى[٣] وهو ضدُّ الضلال.

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿إلا إناثاً﴾**: في هذه اللفظة تسعُ قراءات[٤]: المشهورةُ وهي جمع أُنْثى نحو رِباب جمعُ رُبّـى[٥]. والثانية: وبها قرأ الحسن «أنثى» بالإفراد والمرادُ به الجمع. والثالثة: ــ وبها قرأ ابن عباس وأبو حيوة وعطاء والحسن أيضاً ومعاذ[٦] القارىء وأبو العالية وأبو نهيك ــ: «إلا أُنُثا» كرُسُل، وفيها ثلاثةُ أوجه، أحدها: ــ وبه قال ابن جرير[٧] ــ أنه جمعُ «إناث» كثِمار وثُمُر، وإناث جمع أنثى فهو جمع الجمع، وهو شاذ عند النحويين. والثاني: أنه جمع «أنيث» كقليب وقُلُب وغدير وغُدُر، والأنيث من الرجال المُخَنَّثُ الضعيفُ، ومنه «سيف أنيث وميناث وميناثة» أي: غير قاطع

(١) انظر: الآية ١٠٠ من آل عمران.
(٢) الآية ٤٨ من النساء.
(٣) الآية ٢ من البقرة.
(٤) الشواذ ٢٨؛ القرطبي ٥/٣٨٧؛ البحر ٣/٣٥٢.
(٥) الربّى: الشاة إذا ولدت.
(٦) معاذ بن الحارث المدني، روى عنه نافع وابن سيرين، توفي سنة ٦٣. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠١.
(٧) تفسير الطبري ٩/٢٠١.

قال صخر[1]:

١٦٥١ـ فتخبِرَه بأنَّ العقلَ عندي
جُرازٌ لا أَفَلُّ ولا أَنيثُ

والثالث: أنه مفردٌ أي: يكون من الصفات التي جاءت على فُعُل نحو: امرأة حُنُثٌ. والرابعة: ـ وبها قرأ سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو الجوزاء ـ «وثَنا» بفتح الواو والثاء على أنه مفرد يراد به الجمع. والخامسة ـ وبها قرأ سعيد بن المسيب ومسلم[2] بن جندب وابن عباس أيضاً ـ «أُثُنا» بضم الهمزة والثاء، وفيها وجهان، أظهرهما: أنه جمع وثَن نحو: «أَسَد وأُسُد» ثم قَلَبَ الواوَ همزةً لضمِّها ضماً لازماً، والأصلُ: «وثُنٌ» ثم أُثُن. والثاني: أن «وَثَناً» المفردَ جُمِع على «وِثان» نحو: جَمَل وجِمال، وجَبَل وجِبال، ثم جُمِع «وِثان» على «وُثُن» نحو: حِمار وحُمُر، ثم قُلبت الواوُ همزةً لِما تقدَّم فهو جمعُ الجَمْعِ. وقد رَدَّ ابن عطية[3] هذا الوجه بأنَّ فِعالاً جمعُ كثرة، وجموعُ الكثرة لا تُجْمع ثانياً، إنما يجمعُ من الجموع ما كان من جموعِ القلة. وفيه مناقشة من حيث إن الجمع لا يُجمع إلا شاذاً سواءً كان من جموعِ القلة أم من غيرها. والسادسة ـ وبها قرأ أيوب السختياني ـ: وُثُنا وهي أصل القراءة التي قبلها. والسابعة والثامنة[4]: «أُثْنا ووُثْنا» بسكونِ الثاء مع الهمزة والواو، وهي تخفيف فُعُل كسُقُف. والتاسعة ـ وبها قرأ أبو السوار[5]،

(١) وهو صخر الغي، والبيت في المفردات ٢٣؛ واللسان: أنث؛ والبحر ٣/٣٥٢. والجراز من السيوف: النافذ الماضي.

(٢) مسلم بن جندب الهذلي المدني، تابعي، عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٢/٢٩٧.

(٣) المحرر ٤/٢٥٧.

(٤) وهي قراءة عطاء كما في الشواذ ٢٨.

(٥) أبو السوار الغنوي، رجل فصيح، أخذ عنه أبو عبيدة وكان على عهد ابن الأعرابي، يروي عن العرب. انظر: بغية الوعاة ١/٦٠٧.

وكذا وُجِدَتْ في مصحف عائشة: «إلا أَوْثاناً» جمع «وَثَن» نحو: جَمَل وأَجْمال وجَبَل وأَجْبال. وسُمِّيَتْ أصنامهم إناثاً لأنهم كانوا يُلْبسونهـا أنواعَ الحُلِيّ ويسمونها بأسماءِ المـؤنثات نحو: اللات والعزى ومَناة. وقد رُدَّ هذا بأنهم كانوا يُسَمُّون بأسماء الذكور نحو: هُبَل وذي الخَلَصة، وفيه نظر، لأن الغالب تسميتهم بأسماء الاناث. و«مريداً» فعيل من «مَرَدَ» أي تَجرَّد للشرِّ، ومنه «شجرة مَرْداء» أي: تناثر ورقُها، ومنه: الأمْرَدُ لتجرُّدِ وجهِـه من الشعر، والصَّرْحُ الممرَّد الذي لا يعلوه غبار من ذلك. وقرأ[1] أبو رجاء ـ ويُرْوى عن عاصم ـ «تدْعُون» بالخطاب.

قوله: «لعنه الله» فيه وجهان. أظهرُهما: أنَّ الجملة صفة لـ «شيطاناً» فهي في محلِّ نصب، والثاني: أنها مستأنفةٌ: إمَّا إخبـار بذلك، وإمَّا دعاء عليه. وقوله: «وقال» فيه ثلاثة أوجه: الصفةُ أيضاً، أو الحالُ على إضمار «قد» أي: وقد قال، أو على الاستئناف. و«لأتَّخِذَنَّ» جوابُ قسم محذوف. و«من عبادك» يجوزُ أَنْ يتعلَّق بالفعل قبله أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نصيباً» لأنه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها.

آ. (١١٩): ومفعولاتُ الأفعال الثلاثة محذوفةٌ للدلالةِ عليها أي: وَلأُضِلَّنَّهم عن الهدىٰ ولأُمَنِّيَنَّهم بالباطل[2] ولآمُرَنَّهم بالضلال، كذا قدَّره أبو البقاء[3]، والأحسنُ أن يُقَـدَّر المحذوفُ من جنسِ الملفـوظِ به أي: ولآمُرَنَّهم بالبَتك، ولآمُرَنّهم بالتغيير. وقرأ[4] أبو عمـرو فيما نَقَـل عنه ابن عطية[5]: «ولامُرَنَّهم» بغيرِ ألفٍ وهو قصرٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، ويجوز ألَّا يُقَدَّر

---

(١) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٥٢.
(٢) الإملاء: الباطل.
(٣) الإملاء ١/١٩٥.
(٤) البحر ٣/٣٥٤.
(٥) المحرر ٤/٢٥٩.

شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ بوقوعِ هذه الأفعال من غيرِ نظرٍ إلى متعلَّقاتها نحو: «كُلوا واشربوا»[1]. والبَتْكُ: القَطْعُ والشقُّ، والبِتْكَةُ: القطعة من الشيء جَمْعُها بِتَك[2]:

١٦٥٢ـ حتى إذا ما هَوَتْ كَفُّ الغلام لها
طارَتْ وفي كفِّه مِنْ ريشها بِتَكُ

ومعنى ذلك: أنَّ الجاهلية كانوا يَشُقُّون أذن الناقة إذا ولدت خمسة أبطن آخرُها ذَكَر.

آ. (١٢٠) **وقُرِىء**[3]: **﴿يَعِدْهم﴾**: بسكونِ الدال تخفيفاً لتوالي الحركات، ومفعولُ الوعدِ محذوفٌ أي: يعِدهُم الباطل أو السلامة والعافية. «إلا غروراً» يُحْتمل أن يكونَ مفعولاً ثانياً،وأن يكونَ مفعولاً من أجلِه،وأن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: وعداً ذا غُرور، وأَنْ يكونَ مصدراً على غير الصدرِ لأنَّ «يَعِدُهم» في قوةِ يَغُرُّهم بوعدِه.

آ. (١٢١) و **﴿عنها﴾**: يجوز أن يتعلَّق بمحذوف: إمَّا على الحال من «محِيصاً» لأنه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها، وإمَّا على التبيين أي: أعني عنها، ولا يجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ؛ لأنه لا يتعدَّى بـ «عن» ولا بـ «محيصاً»، وإنْ كان المعنى عليه لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ معمولُه عليه، ومَنْ يُجَوِّزُ ذلك يُجَوِّزُ تَعَلُّق «عن» به. والمحيصُ: اسمُ مصدر من حاصَ يَحِيص إذا خَلَص ونَجا، وقيل: هو الزَّوَغان بنُفُور، ومنه قولُه[4]:

(١) الآية ١٩ من الطور.
(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٧٥؛ واللسان: «بتك».
(٣) قراءة الأعمش كما في البحر ٣/٣٥٤؛ والشواذ ٢٩.
(٤) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو في الحماسة ١/٦٤؛ والبحر ٣/٣٤٨.

١٦٥٣ـ ولم نَدْرِ إنْ حِصْناً من الموتِ حَيْصَةً
كم العمــرُ بـاقٍ والمَــدَىٰ مُتَـطاوِلُ / [٢٢٠/أ]

ويروي: «جِضْنا» بالجيم والضاد المعجمة، ومنه: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ»، وحاصَ باصَ، أي: وقعوا في أمرٍ يَعْسَرُ التخلُّص منه، ويقال: مَحِيص ومَحاص، قال[١]:

١٦٥٤ـ أتَحِيصُ من حُكْمِ المَنِيَّـةِ جـاهـداً
مـا للرجـالِ عن المَنـونِ مَحـاصُ

ويقال: حاصَ يَحُوص حَوْصاً وحِياصاً أي: زَايَل المكانَ الذي كان فيه، والحَوْصُ: ضيق مـؤخر العين ومنه الأحْوَصُ.

آ. (١٢٢) وقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا﴾: يجوزُ فيه وجهان: الرفع على الابتداءِ، والخبر «سَنُدْخِلُهم»، والنصبُ على الاشتغال أي: سَنُدْخِل الذين آمنوا سندخلهم، وقرىء[٢]: «سيُدْخِلُهم» بياء الغيْبة. وانتصب «وعد الله» على المصدرِ المـؤكِّد لنفسِه و«حقاً» على المصدرِ المـؤكِّد لغيرِه، فـ«وعدَ» مـؤكدٌ لقولِه «سندخلهم»، وهو مفهومٌ مما قبله، و«حقاً» مـؤكِّدٌ لقوله: «وعدَ الله». و«قيلا» نصبٌ على التمييز. والقيل والقول والقال مصادرُ بمعنى واحدٍ، ومنه قولُه تعالى: «وقيلِه يا ربِّ»[٣].

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿ليس بأمانِيِّكم﴾: في «ليس» ضميرٌ هو اسمُها، وفيه خلافٌ: فقيل: يعودُ على ملفوظٍ به، وقيل: يعودُ على ما دَلَّ عليه اللفظُ من الفعلِ، وقيل: يَدُلُّ عليه سببُ الآية. فأمَّا عَوْدُه على ملفوظٍ به

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٤٨/٣.
(٢) البحر ٣٥٥/٣ من دون نسبة.
(٣) الآية ٨٨ من الزخرف.

فقيل: هو الوعدُ المتقدِّم في قوله «وعدَ الله» وهذا ما اختاره الزمخشـري قال[1]: «في ليس ضميـرُ وعدَ الله أي: ليس يُنالُ ما وعد الله من الثواب بأمانيكم ولا بأماني أهلِ الكتاب. والخطابُ للمسلمين لأنه لا يُـؤمن[2] بوعِد الله إلا مَنْ آمَن به» وهذا وجهٌ حسنٌ. وأمَّا عودُه على ما يَدُلُّ عليه اللفظ فقيل: هو الإيمان المفهومُ من قوله: «والذين آمنوا» وهو قولُ الحسنِ وعنه: «ليس الإيمانُ بالتمني». وأمَّا عودُه على ما يَدُلُّ عليه السببُ فقيل: يعـودُ على مجاورةِ المسلمين مع أهلِ الكتاب، وذلك أنَّ بعضَهم قال: «دينُنا قبلَ دينكم، ونبينا قبلَ نبيكم، فنحن أفضلُ»، وقال المسلمون: «كتابُنا يقضي على كتابكم، ونبينا خاتمُ الأنبياء» فنزلت. وقيل: يعودُ على الثواب والعقاب أي: ليس الثوابُ على الحسنات، ولا العقابُ على السيئات بأمانيكم. وقيل: قالت اليهودُ نحن أنبياء الله وأحبَّاؤه، ونحن أصحاب الجنة، وكذلك النصارى. وقالت كفار قريش: لا نُبْعَثُ، فنزلت أي: ليس ما ادعيتموه يا كفارَ قريش بأمانيِّكم.

وقـرأ[3] الحسن وأبو جعفـر وشيبةُ بن نصاح والحكم[4] والأعـرج: «أمانِيكم»، «ولا أمانِي» بالتخفيف كأنَّهم جَمَعُوه على فعالِل دون فعاليل كما قالوا: قَرْقور وقراقير وقراقِر، والعرب تُنْقص من فعاليل الياء، كما تَزيدُها في فعالِل نحو قوله[5]:

١٦٥٥ــ . . . . تَنْقادَالصياريفِ

---

(١) الكشاف ١/٥٦٥.

(٢) الكشاف: «لا يتمنى».

(٣) البحر ٣/٣٥٥.

(٤) الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي، روى عن عاصم، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٧.

(٥) تقدم برقم ٦٨٧.

وقوله: «مَنْ يعمل» جملة مستأنفة مؤكدةٌ لحكم الجملة قبلها. وقرأ الجمهور «ولا يَجِدْ» جزماً، على عطفه على جواب الشرط، وروي عن ابن عامر[١] رفعُه، وهو على القطعُ عن النسق. ثم يُحْتمل أن يكون مستأنفاً وأن يكونَ حالاً، كذا قيل، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ المضارع المنفي بـ «لا» لا يقترن بالواوِ إذا وقع حالاً.

قوله: «مِن الصالحات مِنْ ذَكَرٍ» «من» الأولى للتبعيض لأنَّ المكلَّف لا يطيق عمل كل الصالحات. وقال الطبري[٢]: «هي زائدةٌ عند قوم». وفيه ضعفٌ لعدمِ الشرطين. و «مِنْ» الثانية للتبيين. وأجاز أبو البقاء[٣] أن تكونَ حالاً، وفي صاحبِها وجهان أحدُهما: أنه الضميرُ المرفوع بـ «يعمل»، والثاني: أنه الصالحات أي: الصالحات كائنةً من ذكر أو أنثى، وقد تقدَّم إيضاح هذا في قوله: «لا أُضِيعُ عَمَل عاملٍ منكم مِنْ ذَكَر أو أنثى»[٤] والكلامُ على «أو» أيضاً. وقوله: «وهو مؤمن» جملة حالية من فاعل «يعمل». وقرأ[٥] أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «يُدْخَلون» هنا وفي مريم[٦] وأول غافر[٧] بضم حرف المضارعة وفتح الخاء مبنياً للمفعول، وانفردَ ابنُ كثير وأبو بكر بثانية غافر[٨]، وأبو عمرو بالتي في فاطر[٩]، والباقون بفتحِ حرفِ

---

(١) رواية ابن بكار عنه كما في القرطبي ٥/٣٩٩.
(٢) تفسير الطبري ٩/٢٤٩.
(٣) الإملاء ١/١٩٥.
(٤) الآية ١٩٥ من آل عمران.
(٥) السبعة ٢٣٧؛ الكشف ١/٣٩٧.
(٦) الآية ٦٠.
(٧) الآية ٤٠.
(٨) الآية ٦٠.
(٩) الآية ٣٣.

المضارعةِ وضَمِّ الخاء مبنياً للفاعل، وذلك للتفنُّنِ في البلاغَةِ، وقد يظهرُ فروقٌ لا يَسَعُها هذا الكتابُ.

آ.(١٢٥) **قوله تعالى: ﴿مِّمَّنْ أَسْلَمَ﴾**: متعلِّقٌ بـ «أَحْسَنُ» فهي «مِنْ» الجارة للمفضول، و«لله» متعلقٌ بـ «أَسْلَم»، وأجاز أبو البقاء[١] أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حالٌ من «وجهه» وفيه نظرٌ لا يخفى. «وهو مُحْسِنٌ» حالٌ من فاعل «أَسْلم»، و«اتَّبع» يجوز أن يكون عطفاً على «أسلم» وهو الظاهر، وأن يكونَ حالاً ثانية من فاعل «أسلم» بإضمار «قد» عند مَنْ يشترط ذلك، وقد تقدَّم الكلام على «حنيفاً» في البقرة[٢]، إلا أنه يجوزُ هنا أن يكونَ حالاً من فاعلِ «اتّبع».

قوله: «واتخذ اللَّهُ إبراهيمَ خليلاً» فيه وجهان، وذلك أن «اتَّخذ» إنْ عَدَّيْناها لاثنين كان مفعولاً ثانياً وإلا كانَ حالاً، وهذه الجملة عطف على الجملةِ الاستفهاميةِ التي معناها الخبرُ نَبَّهَتْ على شرف المتبوع وأنه جديرٌ بأن يُتَّبع لاصطفاءِ الله له بالخُلّة، ولا يجوز عطفها على ما قبلها لعدم صلاحيتِها صلةً للموصول. وجعلها الزمخشري[٣] جملةً معترضة قال: «فإنْ قلت ما محلُّ هذه الجملةِ؟ قلت: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مِنْ جمل الاعتراضاتِ نحو ما يجيء في الشعر من قولهم «والحوادثُ جَمَّةٌ» فائدتُها تأكيدُ وجوبِ اتِّباع مِلَّته، لأنَّ مَنْ بَلَغ من الزُّلفى عند الله أن اتَّخذه خليلاً كان جديراً بأن يُتَّبع» فإنْ عنى بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس ثَمَّ اعتراضٌ، إذ الاعتراضُ بين متلازمين كفعلٍ وفاعلٍ ومبتدأ وخبر

---

(١) الإملاء ١/١٩٥.
(٢) الآية ١٣٥.
(٣) الكشاف ١/٥٦٦.

وشرط وجزاء وقسم وجواب، وإن عَنَى غيرَ ذلك احتُمِل، إلا أنَّ تنظيرَه بقولِهم: «والحوادثُ جَمَّةٌ» يُشْعِر بالاعتراض المصطلح عليه؛ فإن قولهم «والحوادث جمة» وَرَدَ في بيتين، أحدُهما بين / فعل وفاعل كقوله[1]: [٢٢٠/ب]

١٦٥٦ــ وقد أَدْرَكَتْني والحوادثُ جَمَّةٌ
أَسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلِ

والآخرُ يحتمل ذلك، على أن تكونَ الباءُ زائدةً في الفاعل كقوله[2]:

١٦٥٧ــ ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ
بأنَّ امرأ القيس بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا

ويحتمل أن يكونَ الفاعلُ ضميراً دلَّ عليه السياق أي: هل أتاها الخبر بأن امرأ القيس، فيكون اعتراضاً بين الفعل ومعموله.

والخليلُ: مشتق من الخَلَّة بالفتح وهي الحاجة، أو من الخُلَّة بالضم، وهي المودة الخالصة، أو من الخَلَل. قال ثعلب: «سُمِّي خليلاً لأن مودته تَتَخَلَّلُ القلبَ» وأنشد[3]:

١٦٥٨ــ قد تَخَلَّلْتَ مسلكَ الروحِ مني
وبه سُمِّي الخليلُ خليلا

وقال الراغب[4]: «الخَلَّة ــ أي بالفتح ــ الاختلالُ العارضُ للنفس: إمَّا لشَهْوَتِها لشيء أو لحاجتِها إليه، ولهذا فَسَّر الخَلّة بالحاجة، والخُلّة ــ أي

---

(١) تقدم برقم ٧٤١.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٦٦؛ والخصائص ١/٣٣٥؛ ومفردات الراغب ٥٤؛ وابن يعيش ٨/٢٣؛ واللسان: بقر؛ والإنصاف ١٧١. وبيقر: هاجر.

(٣) البيت لبشار، وهو في مفردات الراغب ١٥٤؛ والقرطبي ٥/٤٠٠.

(٤) المفردات ١٥٤.

بالضم ـ المودة: إما لأنها تتخلل النفس أي تتوسطها، وإما لأنها تُخِلُّ النفسَ فتؤثِّر فيها تأثيرَ السهم في الرميَّة، وإمَّا لفَرْطِ الحاجة إليها».

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿وما يُتْلى﴾**: فيه سبعة أوجه، وذلك أن موضع «ما» يحتمل أن يكون رفعاً أو نصباً أو جراً. فالرفعُ من ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكنِّ في «يُفتيكم» العائدِ على الله تعالى، وجاز ذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور مع أن الفصلَ بأحدِهما كافٍ. والثاني: أنه معطوفٌ على لفظ الجلالة فقط، كذا ذكره أبو البقاء[١] وغيرُه، وفيه نظر، لأنه: إمَّا أَنْ يُجعلَ من عطف مفردٍ على مفرد فكان يجب أن يُثَنَّى الخبرُ وإنْ توسط بين المتعاطفين فيقال: «يُفْتِيانكم»، إلاَّ أنَّ ذلك لا يجوز، ومَنِ ادَّعى جوازَه يَحْتاج إلى سماع من العرب فيقال: «زيد قائمان وعمرو»، ومثلُ هذا لا يجوز، وإمَّا أَنْ يُجْعَلَ من عطف الجمل بمعنى أنَّ خبرَ الثاني محذوفٌ أي: وما يتلى عليكم يُفْتيكم، فيكون هذا هو الوجهَ الثالث ـ وقد ذكروه ـ فيلزم التكرار. والثالث من أوجه الرفع: أنه رفع بالابتداء، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أنه الجار بعده وهو «في الكتاب» والمرادُ بما يتلى القرآنُ، وبالكتابِ اللوحُ المحفوظ، وتكون هذه الجملةُ معترضةً بين البدل والمبدل منه على ما سيأتي بيانُه. وفائدةُ الاخبارِ بذلك تعظيمُ المتلوِّ ورفعُ شأنِه، ونحوه: «وإنَّه في أُمِّ الكتابِ لدينا لَعَلِيٌّ حكيم»[٢]. والاحتمال الثاني: أن الخبر محذوف أي: والمتلوُّ عليكم في الكتاب يُفْتيكم أو يبيِّن لكم أحكامَهن، فهذه أربعة أوجه. وكلام الزمخشري[٣] يحتمل جميع الأوجه، فإنه قال: «ما يُتْلى» في محل الرفع أي: اللّـهُ يُفْتيكم والمتلوُّ في الكتاب في معنى اليتامى، يعني قولَه: «وإنْ خِفْتُم ألاَّ تُقْسِطوا في اليتامى»[٤]

---

(١) الاملاء ١/١٩٦.

(٢) الآية ٤ من الزخرف.

(٣) الكشاف ١/٥٦٧.

(٤) الآية ٣ من النساء.

وهو من قولك: «أعجبني زيدٌ وكرمه» انتهى. يعني أنه من بابِ التجريد، إذ المقصودُ الإخبارُ بإعجاب كرمِ زيدٍ، وإنما ذُكِر زيدٌ ليُفيدَ هذا المعنى الخاص لذلك المقصود أنّ الذي يُفْتيهم هو المتلو في الكتاب، وذُكِرت الجلالةُ للمعنى المشار [إليه]، وقد تقدَّم تحقيق التجريد في أول البقرة عند قوله «يخادعون الله»[1].

والجر من وجهين، أحدهما: أن تكون الواو للقسم، وأقسمَ اللّهُ بالمتلوِّ في شأن النساء تعظيماً له كأنه قيل: وأُقْسم بما يُتْلى عليكم في الكتاب، ذكره الزمخشري[2]. والثاني: أنه عطفٌ على الضمير المجرور بـ «في» أي: يُفْتيكم فيهنَّ وفيما يتلى، وهذا منقولٌ عن محمد[3] بن أبي موسى قال: «أفتاهم الله فيما سألوا عنه وفيما لم يَسْألوا»، إلا أنَّ هذا ضعيف[4] من حيث الصناعةُ، لأنه عطفٌ على الضميرِ المجرورِ من غير إعادة الجار وهو رأي الكوفيين، وقد قَدَّمْتُ ما في ذلك من مذاهب الناس ودلائلهم مستوفى عند قوله: «وكفرٌ به والمسجدِ الحرام»[5] فعليك بالالتفات إليه. قال الزمخشري[6]: «ليس بسديدٍ أن يُعْطَفَ على المجرور في «فيهنَّ» لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى» وهذا سبَقَه إليه أبو إسحاق[7] قال: «وهذا بعيدٌ بالنسبةِ إلى اللفظِ وإلى المعنى: أمَّا اللفظُ فإنه يقتضي عطفَ المُظْهَر على المضمرِ، وأما المعنى فلأنه ليس المرادُ أنَّ اللّهَ يفتيكم في شأنِ ما يُتْلى

(١) الآية ٩.

(٢) الكشاف ١/٥٦٧.

(٣) لم أهتد إلى ترجمته.

(٤) أي ضعيف عند البصريين وليس على اختياره؛ لأنه اختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة. انظر إعرابه للآية ٢١٧ من البقرة.

(٥) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٦) الكشاف ١/٥٦٧.

(٧) معاني القرآن ٢/١٢٤.

عليكم في الكتاب، وذلك غيرُ جائزٍ كما لم يَجُـزْ في قولـه «تساءلـون به والأرحامِ»[1] يعني من غيرِ إعادةِ الجار. وقد أجاب الشيخ[2] عما ردَّ به الزمخشري والزجاج بأن التقديرَ: يُفْتيكم في متلوِّهنَّ وفيما يُتْلى عليكم في الكتابِ في يتامىٰ النساء، وحُذِف لدلالة قوله «وما يتلى عليكم»، وإضافةُ «متلوّ» إلى ضمير «هُنَّ» سائغةٌ، إذ الإِضافةُ تكون بأدنى ملابسةٍ لمَّا كان متلواً فيهن صَحَّتِ الإِضافةُ إليهن، كقوله: «مكرُ الليل والنهار»[3] لمَّا كان المكرُ يقع فيهما صَحَّتْ إضافتُه إليهما، ومثله قول الآخر[4]:

١٦٥٩ـ إذا كـوكبُ الخَـرْقـاءِ لاحَ بِسُحْـرَةٍ
سهيــلٌ أذاعَتْ غَـزْلَهـا في الغـرائبِ

وفي هذا الجوابِ نظرٌ.

والنصبُ بإضمار فعل أي: ويبيِّن لكم ما يُتْلى، لأنَّ «يُفْتيكم» بمعنى يبيِّن لكم. واختار الشيخ[5] وجهَ الجرِّ على العطفِ على الضمير، مختاراً لمذهب الكوفيين وبأنَّ الأوجه كلَّها تؤدي إلى التأكيد، وأمَّا وجهُ العطف على الضمير فيجعلُه تأسيساً قال: «وإذا دار الأمرُ بينهما فالتأسيسُ أَوْلى»، وفي جَعْلِه هذا الوجهَ منفرداً بالتأسيس دونَ بقية الأوجه نظرٌ لا يَخْفى.

قوله: «في الكتـاب» يجوزُ فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنـه متعلق بـ «يُتْلى»، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «يتلى». والثالث: أنه خبر «ما يتلى» على الوجه الصائر إلى أنَّ «ما يتلى»

---

(١) الآية ١ من النساء.

(٢) البحر ٣/٣٦١.

(٣) الآية ٣٣ من سبأ.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهـو في المحتسب ٢/٢٢٨ابن يعيش ٣/٨؛ والمقرب ١/٢١٣؛ واللسان: غرب؛ والخزانة ١/٤٨٧. وأذاعت: فرقت. والشاهد في قوله «كوكب الخرقاء» حيث أضافه إليها لجدِّها في عملها عند طلوعه.

(٥) البحر ٣/٣٦٠.

مبتدأ، فيتعلق بمحذوف أيضاً، إلاَّ أنَّ محلَّه على هذا الوجهِ رفعٌ، وعلى ما قبله نصبٌ.

قوله: «في يتامى» فيه خمسة أوجه، أحدُها: أنه بدل من «الكتاب» وهو بدلُ اشتمالٍ، ولا بد مِنْ حذفِ مضافٍ أي في حُكْم يتامى، ولا شك أن الكتابَ مشتملٌ على ذكرِ أحكامهن. والثاني: أن يتعلق بـ«يتلى». فإن قيل: كيف يجوزُ تعلُّقُ حَرْفَيْ جر بلفظ واحد ومعنى واحد؟ فالجوابُ أنَّ معناهما مختلف، لأنَّ الأولى للظرفيةِ على بابها، والثانية بمعنى الباء للسببية مجازاً أو حقيقةً عند مَنْ يقولُ بالاشتراك. وقال أبو البقاء[1]: كما تقولُ «جئتُك في يوم الجمعة في أَمْرِ زيد». والثالث: أنه بدل من «فيهن» بإعادة العامل، ويكون هذا بدل بعض من كل. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: بِمَ تعلَّق قوله «في يتامى النساء؟» قلت: في الوجه الأول هو صلةُ «يُتْلى» أي: يُتْلى عليكم في معناهن، ويجوز أن يكونَ «في يتامى» بدلاً من «فيهنَّ»، وأمَّا في الوجهين الأخيرين فبدلٌ لا غير» انتهى. يعني بالوجه الأول أن يكونَ «ما يتلى» مرفوعَ المحل. قال الشيخ[3]: «أمَّا ما أجازه في وجْهْ الرفع من كونه صلة «يتلى» فلا يجوزُ إلَّا أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «في الكتاب» أو تكون «في» للسببية، لئلا يتعلق حرفا جر بلفظ واحد ومعنى واحد بعاملٍ واحد، وهو ممتنعٌ إلا في البدل والعطف، وأمَّا تجويزُه أن يكونَ بدلاً من «فيهن» فالظاهرُ أنه لا يجوز للفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بالمعطوفِ، ويصير هذا نظيرَ قولك: «زيدٌ يقيمُ في الدار وعمروٌ في كِسْرٍ منها»[4] فَفَصَلْتَ بين «في الدار» وبين «في كِسْر» بـ«عمرو»، والمعهودُ في مثل هذا / التركيب: «زيدٌ يقيمُ في الدار في [٢٢١/أ]

(١) الاملاء ١٩٦/١.
(٢) الكشاف ٥٦٧/١.
(٣) البحر ٣٦١/٣.
(٤) كسر الدار: جانبها.

كِسْرٍ منها وعمروٌ». الرابعُ: أَنْ يتعلَّق بنفس الكتاب أي: فيما كَتَب في حكم اليتامى. الخامس: أنه حال فيتعلَّق بمحذوفٍ، وصاحبُ الحالِ هو المرفوعُ بـ «يُتْلى» أي: كائناً في حكم يتامى النساء، وإضافةُ «يتامى» إلى النساء من بابِ إضافةِ الخاص إلى العام لأنهن ينقسمن إلى يتامى وغيرهن. وقال الكوفيون: هو من إضافةِ الصفة إلى الموصوف، إذا الأصلُ: في النساء اليتامى، وهذا عند البصريين لا يجوز، ويؤولون ما وَرَدَ من ذلك. وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: إضافة اليتامى إلى النساء ما هي؟ قلت: هي إضافةٌ بمعنى «مِنْ» نحو: سُحْقِ عمامةٍ. قال الشيخ[2]: «والذي ذكره النحويون من ذلك إضافة الشيء إلى جنسه نحو: «خاتمُ حديدٍ» ويجوزُ الفصل[3] إمَّا بإتباع نحو: «خاتمٌ حديدٌ» أو تنصبَه تمييزاً نحو: «خاتمٌ حديداً» أو تجرُّه بـ «مِنْ» نحو: خاتم من حديد». قال: «والظاهر أن إضافة «سُحْق عمامةٍ» و «يتامى النساء» بمعنى اللامِ، ومعنى اللام الاختصاص». وهذا الردُّ ليس بشيء فإنهم ذكروا ضابط الإضافة التي بمعنى «مِنْ» أن تكونَ إضافةَ جزءٍ إلى كل بشرطِ صدقِ اسمِ الكل على البعض، ولا شك أن «يتامى» بعض من النساء، والنساء يَصْدُق عليهنَّ، وتحرَّزْنا بقولنا «بشرطِ صدقِ الكل على البعض» من نحو «يد زيد» فإنَّ زيداً لا يَصْدُقُ على اليد وحدَها. وقال أبو البقاء[4]: «في يتامى النساء» أي: في اليتامى منهن» وهذا تفسيرُ معنى لا إعرابٍ.

والجمهور على «يتامى» جمع يتيمة. وقرأ أبو عبدالله المدني[5]:

---

(١) الكشاف ١/٥٦٧.

(٢) البحر ٣/٣٦٢.

(٣) أي الفصل عن الإضافة.

(٤) الإملاء ١/١٩٦.

(٥) البحر ٣/٣٦٢؛ الشواذ ٢٩؛ وأبو عبدالله المدني لعله أبان بن عثمان روى عنه ابنه عبدالرحمن والزهري، توفي سنة ١٠٥. انظر: البلغة ٢، البغية ١/٤٠٥.

«ييامى» بياءين مِنْ تحتُ، وخَرَّجه ابن جني[1] على أن الأصل «أيامى» فأَبْدَلَ من الهمزة ياءً، كما قالوا: «فلانٌ ابنُ أعصر ويَعْصر»، والهمزةُ أصلٌ، سُمِّي بذلك لقوله[2]:

١٦٦٠ـ أبُنَيَّ إنَّ أباكَ غَيَّر لونَه
كَرُّ الليالي واختلافُ الأعْصُرِ

وهم يُبْدلون الهمزةَ من الياء كقولهم: «قطع الله أَدَهُ» يريدون: يَده، فلذلك يُبْدِلون منها الياءَ، و«أيامى» جمع «أَيِّم» بوزن فَيْعِل، ثم كُسِّر على أيايم كسيِّد وسيايد، ثم قُلِبَتِ اللامِ إلى موضعِ العين، والعين إلى موضع اللام فصار اللفظ «أَيامي» ثم قُلِبت الكسرةُ فتحةً لخفتِها، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار: «أيامىٰ» فوزنه فيالع. وقال أبو الفتح[3] أيضاً: «ولو قيل إنه كُسِّر أيِّم على فَعْلى كسَكْرى ثم كُسِّر ثانياً على «أيامى» لكان وجهاً حسناً. وسيأتي تحقيق هذه اللفظة عند قوله: «وأنْكِحوا الأيامى منكم»[4] إنْ شاء الله تعالى. وقرىء[5]: «ما كَتَبَ اللَّهُ لهنَّ» بتسمية الفاعل.

قوله: «وتَرْغبون» فيه أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنه معطوفٌ على الصلةِ عطفَ جملةٍ مثبتةٍ على جملةٍ منفية أي: اللاتي لا تؤتونهن واللاتي ترغبون أن تنكحوهُن، كقولك: «جاء الذي لا يَبْخَلُ ويكرم الضيفان». والثاني: أنه معطوفٌ على الفعلِ المنفيِّ بـ «لا» أي: لا تؤتونهن ولا ترغبون. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «تؤتونهن» أي: لا تؤتونهن وأنتم راغبون في

---

(١) المحتسب ١/٢٠٠.
(٢) البيت لأعصر بن سعد وهو في الخصائص ٢/٨٦؛ والمحتسب ١/٢٠٠؛ واللسان: «عصر».
(٣) المحتسب ١/٢٠٠.
(٤) الآية ٣٢ من النور.
(٥) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٦٢ من دون نسبة.

نكاحهن. ذكر هذين الوجهين أبو البقاء[1]، وفيهما نظر: أمّا الأولُ فلخلافِ الظاهر، وأما الثاني فلأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا بتأويلٍ لا حاجة لنا به ههنا.

و «أن تَنْكحوهن» على حَذْفِ حرفِ الجر ففيه الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أم جر؟ واختُلِفَ في تقدير حرف الجر فقيل: هو «في» أي: ترغبون في نكاحهن لجمالِهنَّ ومالِهنَّ، وقيل: هو «عن» أي: ترغبون عن نكاحهن لقُبْحِهن وفقرهنَّ، وكان الأولياء كذلك: إن رَأَوها جميلة موسِرَةً تزوجها وليُّها، وإلاَّ رغبَ عنها. والقول الأول مرويٌّ عن عائشة وطائفة كبيرة. وهنا سؤال: وهو أنَّ أهلَ العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفُه باطراد مع «أَنْ» و «أنَّ» بشرط أَمْنِ اللبس، يعني أن يكون الحرفُ متعيناً نحو: «عجبت أن تقوم» أي: من أن تقوم، بخلاف «مِلْتُ إلى أن تقوم» أو «عن أن تقوم» والآيـةُ من هذا القبيل. والجواب: أن المعنيين صالحان يدل عليه ما ذكرت لك من سببِ النزولِ فصار كلٌّ من الحرفين مراداً على سبيلِ البدل.

قوله: «والمستضعفين» فيه ثلاثة أوجه الأول ــ وهو الظاهر ــ أنه معطوفٌ على «يتامى النساء» أي: ما يتلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين، والذي تُلي عليهم فيهم قوله: «يُوصيكم الله في أولادكم»[2]، وذلك أنهم كانوا يقولون: لا نُوَرِّثُ إلا مَنْ يحمي الحَوْزة ويَذُبُّ عن الحرَم فَيحرمون المرأةَ والصغيرَ فنزلت. والثاني: أنَّه في محلِّ جر عطفاً على الضمير في «فيهن»، وهذا رأيُ كوفي. والثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على موضع «فيهن» أي: ويبيِّن حالَ المستضعفين. قال أبو البقاء[3]: «وهذا التقديرُ يَدْخُلُ في

---

(١) الإملاء ١/١٩٦.
(٢) الآية ١١ من النساء.
(٣) الإملاء ١/١٩٦.

مذهبِ البصريين مِنْ غيرِ كَلَفَةٍ» يعني أنه خير من مذهب الكوفيين، حيث يُعْطَفُ على الضمير المجرور مِنْ غيرِ إعادَةِ الجار.

قوله: «وأَنْ تقوموا» فيه خمسةُ أوجه: الثلاثة المذكورة فيما قبله فيكون هو كذلك لعطفِه على ما قبلَه، والمتلوُّ عليهم في هذا المعنى قولُه: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»[١] ونحوه. والرابع: النصبُ بإضمار فعل. قال الزمخشري[٢]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار «يأمركم»، بمعنى: ويأمركم أن تقوموا، وهو خطابٌ للأئمة بأَنْ ينظروا إليهم ويستوفوا لهم حقوقهم ولا يَدَعوا أحداً يهتضم جانبهم»، فهذا الوجه من النصبِ غيرُ الوجهِ الذي ذكرته فيما قبلُ. والخامس: أنه مبتدأ وخبره محذوفٌ أي: وقيامُكم لليتامى بالقسطِ خيرٌ لكم. وأولُ الأوجُهِ أوجَهُ.

آ. (١٢٨) **قوله تعالى: ﴿وإن امرأةٌ﴾**: «امرأةٌ» فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ واجبِ الإضمار، وهذه من باب الاشتغال، ولا يجوز رفعُها بالابتداء لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يليها إلا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش[٣] والكوفيين، والتقديرُ: «وإنْ خافت امرأة خافت»، ونحوهُ: «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك»[٤]. واستدلَّ البصريون على مذهبهم بأن الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط في قول عدي[٥]:

١٦٦١ـ ومتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي

---

(١) الآية ٢ من النساء.
(٢) الكشاف ١/٥٦٧.
(٣) معاني القرآن ٢٤٦، ٣٢٧.
(٤) الآية ٦ من التوبة.
(٥) ملحق ديوانه ١٥٦؛ والكتاب ١/٤٥٨؛ والمقتضب ٢/٧٦؛ وأمالي الشجري ٢/٣٣٢؛ والإنصاف ٦١٧؛ وابن يعيش ٩/١٠؛ والخزانة ١/٤٥٦؛ والهمع ٢/٥٩؛ والدرر ٢/٧٥. والواغل: الداخل على الشَّرْب من غير أن يدعوه، وينبهم: ينزل بهم.

و «مِنْ بعلها» يجوزُ أن يتعلَّق بـ «خافت» وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من «نُشوزاً» إذ هو في الأصل صفةٌ نكرةٍ فلمَّا قُدِّم عليها تعذَّر جَعْلُه صفةً فنُصِب حالاً. و «فلا» جوابُ الشرط.

[٢٢١/ب] قوله «أَنْ يُصْلِحا» قرأ[١] الكوفيون: / «يُصْلِحا» من أصلح، وباقي السبعة «يَصَّالحا» بتشديد الصاد بعدها ألف، وقرأ عثمان[٢] البتي والجحدري: «يَصَّلِحا» بتشديد الصاد من غير ألف، وعبيدة السلماني: «يُصالِحا» بضمِّ الياءِ وتخفيفِ الصادِ وبعدَها ألفٌ من المفاعلة، وابن مسعود والأعمش: «أن اصَّالحا». فأمّا قراءةُ الكوفيين فواضحةٌ، وقراءةُ باقي السبعة أصلُهَا «يتصالحا»، فأُريد الإِدغام تخفيفاً فَأُبْدِلت التاءُ صاداً وأُدْغِمت، وأمَّا قراءةُ عثمان فأصلُها: «يَصْطَلِحا» فَخُفِّفَ بإبدالِ الطاء المبدلةِ من تاءِ الافتعال صاداً وإدغامها فيما بعدها. وقال أبو البقاء[٣]: «وأصلُه: «يَصْتَلِحا»[٤] فأُبْدِلت التاء صاداً وأُدْغِمت فيها الأولى» وهذا ليس بجيدٍ، لأنَّ تاءَ الافتعال يجبُ قَلْبُها طاءً بعد الأحرف الأربعة كما تقدَّم تحقيقُه في البقرة، فلا حاجة إلى تقديرِها تاءً، لأنه لو لُفِظ بالفعلِ مظهراً لم يُلْفظ فيه بالتاء إلا بياناً لأصلِهِ. وأمَّا قراءةُ عبيدة فواضحةٌ لأنها من المصالحة. وأما قراءة «يصطلحا»[٥] فأوضحُ. ولم يُخْتلف في «صُلْحاً» مع اختلافِهم في فعلِه.

وفي نصبِه أوجهٌ: فإنه على قراءةِ الكوفيين يَحْتمل أن يكونَ مصدراً،

---

(١) السبعة ٢٣٨؛ والكشف ١/٣٩٨؛ الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٦٣؛ القرطبي ٥/٤٠٥.
(٢) عثمان بن مسلم البصري، روى عن أنس والشعبي، وعنه حماد والثوري، ثقة. توفي سنة ١٤٣. انظر: تهذيب التهذيب ٧/١٥٤.
(٣) الإملاء ١/١٩٧.
(٤) في المطبوعة: «يصطلحا» وهو سهو.
(٥) لم يسبق له أن أشار إليها، وذكرها في الإملاء ١/١٩٧.

وناصبُه: إمَّا الفعلُ المتقدمُ وهو مصدرٌ على حذف الزوائد، وبعضُهم يعبِّر عنه بأنه اسمُ مصدرٍ كالعطاءِ والنبات، وإمَّا فعلٌ مقدرٌ أي: فيُصْلِحُ حالهما صلحاً. وفي المفعولِ على هذين التقديرين وجهان، أحدُهما: أنه «بينهما» اتُّسِع في الظرف فجُعِل مفعولاً به. والثاني: أنه محذوف و«بينهما» ظرفٌ أو حالٌ مِنْ «صلحا» فإنه صفةٌ له في الأصل. ويُحْتمل أن يكونَ نصبُ «صلحاً» على المفعول به إن جعلته اسماً للشيء المصطلح عليه كالعَطاء بمعنى المُعْطى، والنبات بمعنى المُنْبَت. وأمَّا على بقيةِ القراءاتِ فيجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً على أحدِ التقديرين المتقدمين: أعني كونَه اسمَ المصدرِ، أو كونَـه على حَذْفِ الزوائد، فيكون واقعاً موقعَ «تصالحا أو اصطلاحاً أو مصالحةً» حَسْبَ القراءات المتقدمة، ويجوزُ أَنْ يكون منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِ أي: بصلح أي بشيء يقعُ بسببِ المصالحة، إذا جَعَلْناه اسماً للشيء المصطلح عليـه. والحاصلُ أنه في بقية القراءات ينتفي عنه وجهُ المفعولِ به المذكورِ في قراءة الكوفيين، وتبقى الأوجهُ الباقيةُ جائزةً في سائر القراءات.

قوله: «والصلحُ خيرٌ» مبتدأ وخبر، وهذه الجملة قال الزمخشري[1] فيها وفي التي بعدها: «إنهما اعتراضٌ» ولم يبيِّنْ ذلك، وكأنه يريد أن قولَه: «وإنْ يَتفَرَّقا» معطوفٌ على قوله: «فلا جناح» فجاءت الجملتان بينهما اعتراضاً، هكذا قال الشيخ[2] وفيه نظر، فإن بعدهما جملاً أُخَرَ فكان ينبغي أن يقول الـزمخشـري في الجميـع: إنهـا اعتـراض، ولا يخص: «والصلح خيـر» «وأُحْضِرَت الأنفسُ» بذلك، وإنما يريد الزمخشري بذلك الاعتراضَ بين قوله: «وإن امرأة» وقوله: «وإنْ تحسنوا» فإنهما شرطان متعاطفان، ويَدُلُّ عليه تفسيرُه

(١) الكشاف ١/٥٦٨.

(٢) البحر ٣/٣٦٤.

له بما يفيد هذا المعنى فإنه قال: «وإن تحسنوا بالإقامة على نسائكم وإن كرهتموهن وأحببتم غيرهن وتتقوا النشوزَ والإعراضَ» انتهى. والألفُ واللام في «الصلح» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكونَ للعهد لتقدُّمِ ذكره نحو: «فعصى فرعونُ الرسولَ»[1]. و«خير» يُحْتمل أن تكون للتفضيل على بابها والمفضَّلُ عليه محذوفٌ فقيل: تقديرُه: من النشوز والإعراض، وقيل: خيرٌ من الفرقة، والتقدير الأولُ أَوْلى للدلالة اللفظية، ويُحْتمل أن تكون صفةً مجردةً أي: والصلحُ خيرٌ من الخيور، كما أنَّ الخصومةَ شرٌّ من الشرور.

قوله: «وأُحْضِرَتِ الأنفسُ الشحَّ» «حَضَر» يتعدى إلى مفعول، واكتسب بالهمزة مفعولاً ثانياً، فلمَّا بُني للمفعول قامَ أحدُهما مقامَ الفاعل فانتصبَ الآخرُ. والقائمُ مقامَ الفاعلِ هنا يَحْتمل وجهين أظهرهما ـ وهو المشهورُ مِنْ مذاهب النحاة ـ: أنه الأول وهو «الأنفس» فإنه الفاعل في الأصل، إذ الأصل: «حضرت الأنفسُ الشحَّ». والثاني: أنه المفعول الثاني، والأصل: وحضر الشحُّ الأنفسَ، ثم أحضر اللَّهُ الشحَّ الأنفسَ، فلما بُني الفعل للمفعول أُقيم الثاني ـ وهو الأنفسُ ـ مقامَ الفاعل، فأُخِّر الأول وبقي منصوباً، وعلى هذا يجوز أن يقال: «أُعْطِي درهمٌ زيداً» و«كُسِي جبةٌ عمراً»، والعكس هو المشهورُ كما تقدَّم، وكلامُ الزمخشري[2] يَحْتمل كونَ الثاني هو القائمَ مقامَ الفاعلِ فإنه قال: «ومعنى إحضارِ الأنفسِ الشحَّ أنَّ الشحَّ جُعِل حاضراً لها لا يَغِيب عنها أبداً ولا ينفك» يعني أنها مطبوعةٌ عليه، فأُسْنِدَ الحضورُ إلى الشح كما ترى، ويحتمل أنه جَعَله من باب القلب فنَسَب الحضورَ إلى الشحِّ وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس. وقرأ العدوي[3]:

---

(١) الآية ١٦ من المزمل «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى...».
(٢) الكشاف ١/٥٦٨.
(٣) وهو أبو السمَّال وتقدمت ترجمته، وانظر: البحر ٣/٣٦٤.

«الشِحَّ» بكسر الشين وهي لغة. والشُّحُّ: البخل مع حرص فهو أخص من البخل.

آ. (١٢٩) **قوله تعالى: ﴿كلَّ الميلِ﴾**: نصبٌ على المصدرية، وقد تقرر أن «كل» بحسَبِ ما تُضاف إليه، إنْ أضيفت إلى مصدر كانت [مصدراً]، أو ظرفٍ أو غيره فكذلك. قوله: «فَتَذَروها» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب بإضمارِ «أَنْ» في جواب النهي، والثاني: أنه مجزوم عطفاً على الفعل قبله أي: فلا تذروها، ففي الأول نَهْيٌ عن الجمع بينهما، وفي الثاني نهيٌ عن كلٍّ على حِدَتِه وهو أبلغُ، والضميرُ في «تَذَروها» يعود على المميلِ عنها لدلالة السياق عليها. قوله: «كالمعلَّقة» حال من «ها» في «تَذَروها» فيتعلق بمحذوف أي: فتذروها مشبهةً المعلقة، ويجوز عندي أن يكون مفعولاً ثانياً لأن قولك: / «تذر» بمعنى «تترك» و «تَرَكَ» يتعدَّى لاثنين إذا كان بمعنى صيَّر. [٢٢٢/أ]

آ. (١٣١) **قوله تعالى: ﴿وإياكم﴾**: عطف على «الذين أُوتوا» وهو واجبُ الفصلِ هنا لتعذُّرِ الاتصال. واستدلَّ بعضُهم على أنه إذا قُدِر على الضمير المتصل يجوز أن يُعْدَلَ إلى المنفصل بهذه الآية، لأنه كان يمكن أن يقال: «ولقد وَصَّيْناكم والذين أوتوا»، وكذلك استُدِلَّ بقوله تعالى: «يُخْرِجُون الرسولَ وإياكم»[1]، إذ يمكن أن يقالَ: يخرجونكم والرسولَ. وهذا ليس يَدُلّ له، أمَّا الآيةُ الأولى فلأنَّ الكلامَ فيها جاء على الترتيب الوجودي، فإنَّ وصية مَنْ قبلَنا قبلَ وصيتِنا، فلمَّا قَصَدَ هذا المعنى استحال ـ والحالةُ هذه ـ أنْ يُقْدَر عليه متصلاً. وأما الآية الثانية فلأنه قصد فيها تقدُّمَ ذِكْرِ الرسول تشريفاً له وتشنيعاً على مَنْ تجاسر على مثلِ ذلك الفعل الفظيع، فاستحال ـ والحالة هذه ـ أن يُجاء به متصلاً. و «مِنْ قبلكم» يجوزُ أَنْ يتعلق بـ«أوتوا»، ويجوز أَنْ يتعلَّق بـ «وَصَّيْنا» والأولُ أظهرُ.

---

(١) الآية ١ من الممتحنة.

قوله: «أَنِ اتَّقوا» يجوزُ في «أن» وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدريةً على حَذْفِ حرفِ الخفض تقديرُه: بأن اتَّقوا، فلما حُذِف الحرفُ جَرَىٰ فيها الخلافُ المشهور. والثاني: أن تكون المفسرةَ لأنها بعد ما هو بمعنى القول لا حروفِه وهو الوصية. والظاهر أن قوله: «وإنْ تكفروا» جملة مستأنفة للإخبار بهذه الحال ليست داخلة في معمول الوصية. وقال الزمخشري[1]: «وإنْ تكفروا فإن لله» عطفٌ على «اتقوا» لأنَّ المعنى: أمرناهم وأمرناكم بالتقوى، وقُلْنا لهم ولكم إنْ تكفروا» وفي كلامِه نظرٌ، لأنَّ تقديرَه القولَ ينفي كونَ الجملةِ الشرطيةِ مندرجةً في حَيِّز الوصيةِ بالنسبة إلى الصناعة النحوية، وهو لم يقصد تفسيرَ المعنى فقط، بل قَصَدَه هو وتفسيرَ الإعرابِ بدليل قوله: «عطف على «اتقوا»، و«اتقوا» داخلٌ في حَيِّز الوصيةِ، سواءً أَجَعَلْتَ «أنْ» مصدريةً أم مفسرة.

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿بآخرين﴾**: آخرين صفةٌ لموصوفٍ محذوف مِنْ جنسٍ ما تقدَّمه تقديرُه: بناسٍ آخرين يعبدون الله، ويجوز أن يكونَ المحذوفُ من غير جنس ما تقدَّمه. قال ابن عطية[2]: «يحتمل أن يكون وعيداً لجميع بني آدم، ويكونُ الآخَرون من غير نوعهم، كما رُوِي أنه كان ملائكةٌ في الأرض يعبدون الله. وقال الزمخشري[1]: «أو خلقاً آخرين غيرَ الإنس» وكذلك قال غيرهما. وقد رَدَّ الشيخ[3] هذا الوجه بأنَّ مدلولَ آخر وأخرى وتثنيتَهما وجمعَهما نحو مدلول «غير» إلا أنه خاصٌّ بجنسٍ ما تقدَّمه، فإذا قلت: «اشتريت فرساً وآخرَ، أو: ثوباً وآخر، أو: جارية وأخرى، أو: جاريتين وأُخْريين، أو جواري وأُخَرَ» لم يكن ذلك كلُّه إلا من جنس

---

(١) الكشاف ١/٥٦٩.
(٢) المحرر ٤/٢٧٧.
(٣) البحر ٣/٣٦٧.

ما تقدم، حتى لو عنيت «وحماراً آخر» في الأمثلة السابقةِ لم يَجُزْ، وهذا بخلافِ «غير» فإنَّها تكون من جنسِ ما تقدَّم ومِنْ غيرِه، تقول «اشتريت ثوباً وغيره» لو عنيت: «وفرساً غيره» جاز. قال: «وقَلَّ مَنْ يعرِف هذا الفرق». وهذا الفرقُ الذي ذكره وَردَّ به على هؤلاء الأكابرِ غيرُ موافَقٍ عليه، لم يستند فيه إلى نَقْل، ولكن قد يُرَدُّ عليهم ذلك من طريق أخرى، وهو أن «آخرين» صفةٌ لموصوف محذوف، والصفةُ لا تقوم مقامَ موصوفِها إلا إذا كانت خاصةً بالموصوف نحو: «مررت بكاتبٍ» أو يدل عليه دليل، وهنا ليست بخاصةٍ، فلا بد وأن[1] تكونَ من جنسِ الأولِ لتحصُلَ بذلك الدلالةُ على الموصوفِ المحذوفِ.

آ. **(١٣٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يريد﴾**: «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها شرطية، وجوابُها قولُه: «فعندَ الله»، ولا بد من ضمير مقدر في هذا الجواب يعودُ على اسم الشرط لِما تقرر قبل ذلك، والتقدير: فعند الله ثوابُ الدنيا والآخرةِ له إنْ أراده، وهذا تقدير الزمخشري[2]. قال: «حتى يتعلَّق الجزاءُ بالشرط». وجَوَّز الشيخ[3] ـ وجعله الظاهرَ ـ أنَّ الجواب محذوف تقديره: من كان يريد ثواب الدنيا فلا يَقْتصر عليه، وليطلبِ الثوابين، فعند الله ثوابُ الدارين. والثاني: أنها موصولةٌ ودخلت الفاءُ في الخبر تشبيهاً له باسم الشرط، ويُبْعِده مُضِيُّ الفعلِ بعدَه [والعائدُ محذوفٌ كما تقرَّر تمثيلُه][4].

آ. **(١٣٥) قوله تعالى: ﴿شهداءَ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبر ثان لـ «كان» وهذا فيه خلافٌ قد مَرَّ ذكره. والثاني: أنه حال من الضمير

---

(١) الواو هنا مقحمة.

(٢) الكشاف ١/ ٥٧٠.

(٣) البحر ٣/٣٦٨.

(٤) لم يظهر في مصورة الأصل، وقوله «كما تقرر تمثيله» سقط من: ي.

المستكن في «قَوَّامين» فالعاملُ فيها «قَوَّامين». وقد رَدَّ الشيخ[1] هذا الوجهَ بأنه يلزمُ منه تقييدُ كونِهم قوامين بحال الشهادة، وهم مأمورون بذلك مطلقاً، وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال ـ رضي الله عنه ـ: «كونوا قَوَّامين بالعدلِ في الشهادةِ على مَنْ كانَتْ»، وهذا هو معنى الوجهِ الصائرِ إلى جَعْلِ «شهداء» حالاً.

قوله: «ولَوْ على أنفسكم» «لو» هذه تحتمل أَنْ تكونَ على بابها من كونِها حرفاً لما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه وجوابُها محذوفٌ أي: ولو كنتم شهداءَ على أنفسكم لوجب عليكم أن تَشْهدوا عليها. وأجاز الشيخ[2] أن تكونَ بمعنى «إن» الشرطية، ويتعلَّقُ قولُه «على أنفسكم» بمحذوفٍ تقديرُه: وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله، هذا تقديرُ الكلام، وحَذْفُ «كان» بعد «لو» كثير، تقول: ائتِني بتمر ولو حَشَفاً»[3] أي: وإن كان التمر حشفاً فأتني به». انتهى. وهذا لا ضرورةَ تدعو إليه، ومجيءُ «لو» بمعنى «إنْ» شيء أثبته بعضُهم على قلة فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ القرآنُ عليه. وقال ابن عطية[4]: «على أنفسكم» متعلِّقٌ بـ «شهداء». قال الشيخ[5] «فإنْ عنى بـ «شهداء» الملفوظَ به فلا يَصِحُّ، وإنْ عَنَى به ما قَدَّرْناه نحن فيصِحُّ» يعني تقديرَه «لو» بمعنى «إنْ» وحَذْفَ «كان» واسمِها وخبرِها بعد «لو»، وقد تقدَّم أن ذلك قليلٌ، فلم يبق إلا أن ابن عطيةَ يريد «شهداء» محذوفةً كما قَدَّرْتُه لك أولاً نحو: «ولو كنتم شهداء» على أنفسكم لوجَبَ عليكم أن تشهدوا.

---

(١) البحر ٣/١٦٩.
(٢) البحر ٣/٣٦٩.
(٣) الحشف: أردأ التمر.
(٤) المحرر ٤/٢٧٩.
(٥) البحر ٣/٣٦٩.

وقال الزمخشري[1]: «ولو كانَتِ الشهادةُ على أنفسكم» فَجَعَل «كان» مقدرةً، وهي تحتملُ في تقديرِه التمام والنقصان: فإنْ قَدَّرْتَها تامةً كان قولُه «على أنفسكم» / متعلقاً بنفسِ الشهادة، ويكون المعنى: «ولو وُجِدَتِ [٢٢٢/ب] الشهادةُ على أنفسكم، وإنْ قَدَّرْتَها ناقصةً فيجوزُ أَنْ يكونَ «على أنفسكم» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه خبرها، ويجوز أن يكونَ متعلقاً بنفس الشهادة، وحينئذ يكون الخبر مقدراً، والمعنى: «ولو كانَتِ الشهادةُ على أنفسِكم موجودةً، إلا أنه يلزمُ مِنْ جَعْلِنا «على أنفسكم» متعلقاً بالشهادة حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معمولِه وهو قليلٌ أو ممتنع. وقال أيضاً: «ويجوز أن يكون المعنى: «وإن كانت الشهادة وبالاً على أنفسكم». ورَدَّ عليه الشيخ[2] هذين الوجهين فقال: «وتقديرُه: ولو كانت الشهادة على أنفسكم ليس بجيد؛ لأن المحذوف إنما يكون مِنْ جنسِ الملفوظِ به ليدلَّ عليه، فإذا قلت: «كن محسناً ولو لِمَنْ أساء إليك» فالتقدير: ولو كنت محسناً لِمَنْ أساء، ولو قَدَّرْته «ولو كان إحسانك» لم يكن جيداً لأنك تحذف ما لا دلالةَ عليه بلفظٍ مطابقٍ»[3]. وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن الدلالة اللفظية موجودةٌ لاشتراكِ المحذوفِ والملفوظِ به في المادة، ولا يَضُرُّ اختلافُهما في النوع. وقال في الوجه الثاني: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كونٌ مقيدٌ، والكونُ المقيد لا يجوز حَذْفُه بل المطلقُ، لو قلت: «[كان] زيدٌ فيك» تعني: محباً فيك لم يجز». وهذا الرد أيضاً ليس بشيء لأنه قَصَد تفسير المعنى، ومبادىءُ النحو لا تَخْفىٰ على آحاد الطلبة فكيف بشيخِ الصناعة؟.

قوله: «فاللَّهُ أَوْلى بهما» إذا عُطف بـ «أو» كان الحكمُ في عَوْدِ الضمير والإخبارِ وغيرِهما لأحدِ الشيئين أو الأشياء، ولا يجوز المطابقةُ تقول: «زيد

---

(١) الكشاف ١/٥٧١.

(٢) البحر ٢/٣٧٠.

(٣) هذا من شدة تعلق أبـي حيَّان بظاهر الصناعة.

أو عمرو أكرمته» ولو قلت: أكرمتهما لم يَجُزْ، وعلى هذا يقال: كيف ثَنَّى الضميرَ في الآية الكريمة والعطفُ بـ أو؟ لا جرم أن النحويين اختلفوا في الجوابِ عن ذلك على خمسةِ أوجه. أحدها: أنَّ الضميرَ في «بهما» ليس عائداً على الغني والفقير المذكورين أولاً، بل على جنسَيْ الغني والفقير المدلولِ عليهما بالمذكورَيْن، تقديرُه: وإنْ يكنِ المشهودُ عليه غنياً أو فقيراً فليشهد عليه، فاللَّـهُ أَوْلى بجنسَيِ الغني والفقير، ويَدُلُّ على هذا قراءة أُبَـيّ[1]: «فالله أَوْلَى بهم» أي بالأغنياء والفقراءِ مراعاةً للجنس على ما قَرَّرته لك، ويكون قوله: «فالله أولى بهما» ليس جواباً للشرط، بل جوابُه محذوفٌ كما قدعرفته، وهذا دالٌّ عليه. الثاني: أنَّ «أو» بمعنى الواو، ويُعْزى هذا للأخفش[2]، وكنت قدَّمْتُ أولَ البقرة أنه قولُ الكوفيين وأنه ضعيـفٌ. الثالث: أن «أو» للتفصيل أي: لتفصيلِ ما أُبْهم. وقد أوضح ذلك أبو البقاء[3] فقال: «وذلك أنَّ كلَّ واحد من المشهود عليه والمشهود له قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً، وقد يكونان غنيين وقد يكونان فقيرين، وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً. فلما كانتِ الأقسام عند التفصيل على ذلك أُتِي بـ «أو» لتدل على التفصيل، فعلى هذا يكون الضمير في «بهما» عائداً على المشهود له والمشهودِ عليه على أيِّ وصفٍ كانا عليه» انتهى. إلَّا أنَّ قولَه: «وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً» مكررٌ لأنه يُغْني عنه قولُه «وذلك أنَّ كلَّ واحد» إلى آخره. الرابع: أنَّ الضمير يعود على الخصمين تقديره: إن يكنِ الخصمان غنياً أو فقيراً فالله أَوْلى بذينك الخصمين. الخامس: أنَّ الضميرَ يعودُ على الغِنى والفقرِ المدلول عليهما بلفظِ الغني والفقير، والتقديرُ: فاللَّـهُ أولى بغِنى الغَني وفَقْر الفقير. وقد أساء ابنُ عصفور العبارةَ هنا بما يُوقَفُ عليه في كلامه. وعلى أربعةِ الأوجهِ الأخيرة

(١) البحر ٣/٣٧٠.
(٢) معاني القرآن ١/٢٤٧.
(٣) الإملاء ١/١٩٧.

يكونُ جوابُ الشرطِ ملفوظاً به وهو قولُه: «فالله أَوْلى بهما» بخلافِ الأول فإنه محذوفٌ. وقرأ عبدالله: «إن يكنْ غنيٌ أو فقيرٌ» برفعِهما، والظاهرُ أنَّ «كان» في قراءته تامةٌ، أي: وإنْ وُجِد غني أو فقير، نحو: «وإنْ كان ذو عسرةٍ»(١).

قوله: «أَنْ تَعْدِلُوا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: فلا تَتَّبِعوا الهوى محبةَ أَنْ تَعْدِلوا، أو إرادةَ أَنْ تَعْدِلوا أي: تَعْدِلوا عن الحق وتَجُوروا. وقال أبو البقاء(٢) في المضافِ المحذوف: «تقديرُه: مخافةَ أَنْ تَعْدِلوا عن الحق». وقال ابن عطية(٣): «يُحْتمل أن يكونَ معناه: مخافةَ أن تَعْدِلوا، ويكون العدلُ هنا بمعنى(٤) / العُدول عن الحق، [٢٢٣/أ] ويُحْتمل أن يكونَ معناه: محبةَ أَنْ تَعْدِلوا، ويكونُ العدلُ بمعنى القسط، كأنه يقول: انتهوا خوفَ أَنْ تجوروا، أو محبةَ أَنْ تُقْسِطوا، فإنْ جَعَلْتَ العامل «تتبعوا» فيحتمل أَنْ يكونَ المعنى محبةَ أَنْ تَجُورا» انتهى. فتحصَّل لنا في العاملِ وجهان: الظاهرُ منهما أنه نفسُ «تتبَّعوا». والثاني: أنه مضمر وهو فعلٌ مِنْ معنى النهي كما قَدَّره ابنُ عطية، كأنه يزعم أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قولِه: «فلا تَتَّبعوا الهوى» ثم أضْمَرَ عاملاً، وهذا ما لا حاجةَ إليه.

الثاني: أنه على إسقاطِ حرفِ الجر وحَذْفِ «لا» النافية، والأصل: فلا تَتَّبعوا الهوى في ألَّا تَعْدِلوا أي: في تَرْكِ العدل، فَحَذف «لا» لدلالة المعنى عليها، ولَـمَّا حَذَفَ حرفَ الجر من «أن» جرى القولان الشهيران(٥). الثالث: أنه على

---

(١) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١٩٨/١.

(٣) المحرر ٢٨٠/٤.

(٤) الورقة التالية لا تضم سوى صفحة واحدة لأن المؤلف كرَّر كتابة الإعراب من قوله: «فالله أولى بهما» ربما كان ينوي أن يبدأ بمجلد جديد، لذلك بدأ هذه الورقة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن».

(٥) أي: هل هو في محل نصب وهو قول سيبويه، أو في محل جر وهو قول الخليل؟ انظر الكتاب ١٧/١.

حَذْفِ لام العلة تقديرُه: فلا تتبعوا الهوى لأنْ تَعْدِلوا. قال صاحب هذا القول: «والمعنى: لا تتبعوا الهوى لتكونوا في اتِّباعكموه عدولاً تنبيهاً [على] أن اتباعَ الهوى وتَحَرِّي العدالةِ متنافيان لا يجتمعان، وهو ضعيفٌ في المعنى.

قوله: «وإنْ تَلْوُوا» قرأ ابن عامر[1] وحمزة: «تَلُوا» بلامٍ مضمومةٍ وواوٍ ساكنة، والباقون بلامٍ ساكنةٍ وواوين بعدها، أولاهما مضمومة.

فأمَّا قراءةُ الواوينِ فظاهرةٌ لأنه من لَوَى يَلْوِي، والمعنى: وإنْ تَلْووا ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل، والأصل: تَلْوِيُون كتَضْرِبون، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فَحُذفت، فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير فحُذِف أولُهما ـ وهو الياء ـ وضُمَّت الواوُ المكسورةُ التي هي عين لأجل واوِ الضمير فصار تَلْوُون، وتصريفُه كتصريف «تَرْمُون».

وأما قراءة حمزة وابن عامر ففيها ثلاثة أقوال، أحدها: ـ وهو قول الزجاج[2] والفراء[3] والفارسي[4] في إحدى الروايتين عنه ـ أنه من لَوَى يَلْوِي كقراءة الجماعة، إلاَّ أنَّ الواوَ المضمومةَ قُلِبَتْ همزةً كقلبها في «أُجوه» و«أُقِّتَتْ»، ثم نُقِلت حركةُ هذه الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها وحذفت فصار «تَلُون» كما ترى. الثاني: أنه من لَوَى يَلْوِي أيضاً، إلا أن الضمةَ استُثْقِلَتْ على الواو الأولى فنُقِلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الواوان / فحُذِف الأول منهما، ويُعْزى هذا للنحاس[5]. وفي هذين [٢٢٤/أ] التخريجين نظرٌ، وهو أنَّ لامَ الكلمة قد حُذِفَت أولاً كما قررته فصار وَزْنُه: تَفْعُوا، بحذف اللام، ثم حُذِفت العينُ ثانياً فصار وزنُه: تَفُوا، وذلك إجْحاف

(١) السبعة ٢٣٨؛ الكشف ١/٣٩٩.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٢٩.
(٣) معاني القرآن ١/٢٩١.
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٨٢.
(٥) ليس في كتابه إعراب القرآن.

بالكلمة. الثالث ــ ويُعْزى لجماعة منهم الفارسي ــ أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى: وإنْ وُلِّيتم إقامةَ الشهادة أو وُلِّيْتُم الأمرَ فتعدلوا عنه، والأصل: «تَوْلِيُوا» فحذفت الواوُ الأولى لوقوعِها بين حرفِ المضارعةِ وكسرةٍ، فصار «تَلِيُوا» كتَعِدُوا وبابه، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ ففُعِل بها ما تقـدَّم في «تَلْوُوا». وقد طَعَنَ قومٌ على قراءة حمزة وابن عامر ــ منهم أبو عبيد ــ قالوا: لأنَّ معنى الولاية غيرُ لائق بهذا الموضع. قال أبو عبيد: «القراءةُ عندنا بواوين مأخوذةً من «لَوَيْتُ» وتحقيقه في تفسيرِ ابن عباس: هو القاضي يكونُ لَيُّه وإعراضُه عن أحد الخصمين للآخر. وهذا الطعنُ ليس بشيء لأنها قراءةٌ متواترةٌ ومعناها صحيح، لأنه إنْ أَخَذْناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللَّيِّ فالأصلُ «تَلْوُوا» كالقراءة الأخرى، وإنما فُعِل بها ما تقدم من قَلْبِ الواوِ همزةً ونَقْلِ حركتها، أو من نَقْلِ حركتِها من غير قَلْبٍ فتتفق القراءتان في المعنى.

آ. (١٣٦) **وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا﴾**: أي: داوِموا على الإيمان، أو يُراد بالذين آمنوا جميعُ الناس، وذلك يوم أخذ عليهم الميثاقَ. وقرأ[1] نافع والكوفيون: «والكتابِ الذي نَزَّل على رسوله والكتاب الذي أَنْزل من قبل» على بناء الفعلين للفاعل، وهو الله تعالى، والباقون على بنائهما للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضمير الكتاب. وقال الزمخشري[2]: «فإن قلت: لِمَ قال: «نَزَّل على رسوله، وأَنْزل من قبل؟» قلت: لأنَّ القرآنَ نَزَلَ منجَّماً مفرَّقاً في عشرين سنة بخلاف الكتب قبله». وقد تقدَّم [البحثُ][3] معه في ذلك، وأن التضعيف في «نَزَّل» للتعدية مرادفٌ للهمزة لا للتكثير.

---

(١) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ١/٤٠٠؛ والكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) الكشاف ١/٥٧١.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وثبت في: ب.

وقوله: «فقد ضَلَّ ضلالًا» ليس جواباً للأشياء الثلاثة، بل المعنى: ومَنْ يكفرْ بواحدٍ منها.

آ. (١٣٧) **وقوله تعالى: ﴿لم يَكُنِ اللّـهُ ليغفرَ﴾**: كقوله: «ما كانَ اللّـهُ ليذَرَ المؤمنين»[١]، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيه ومذاهبُ الناس وأن لام الجحود تفيدُ التوكيدَ، والفرقُ بين قولِك: «ما كانَ زيدٌ يقوم»، و«ما كـان ليقومَ».

آ. (١٣٩) **والفاءُ في قوله تعالى: ﴿فإنَّ العِزةَ﴾**: لِما في الكلام من معنى الشرط، إذ المعنى: إن تبتغوا من هؤلاء عزةً. و«جميعاً» حال من الضمير المستكنِّ في قوله «لله» لوقوعه خبراً. قوله: «الذين يتَّخذون» يجوز فيه النصبُ والرفعُ، فالنصب من وجهين، أحدهما: كونُه نعتاً للمنافقين. والثاني: أنه نصب بفعل مضمر أي: أذمُّ الذين، والرفع على خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين.

آ. (١٤٠) **قوله تعالى: ﴿وقدنُزِّل﴾** قرأ الجماعة[٢]: «نُزِّل» مبنياً للمفعول، وعاصم / قرأه مبنياً للفاعل، وأبو حيوة وحميد «نَزَل» مخففاً مبنياً للفاعل، والنخعي «أُنْزِل» بالهمزة مبنياً للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ في قراءةِ الجماعة والنخعي هو «أَنْ» وما في حَيِّزها أي: وقد نَزَّل عليكم المنعَ من مجالستهم عند سماعِكم الكفرَ بالآيات والاستهزاءَ بها. وأمّا في قراءةِ عاصم فـ «أَنْ» مع ما بعدها في محل نصب مفعولاً به بـ«نزَّل»، والفاعل ضميرُ الله تعالى كما تقدم. وأما في قراءة أبـي حيوة وحميد فمحلُّها رفـع بالفـاعلية لـ «نزل» مخففاً، فمحلها: إمّا نصب على قراءة عاصم أو رفع على قراءة غيره، ولكن الرفع مختلف. و«أن» هذه هي المخففةُ من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر

[٢٢٤/ب]

---

(١) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٢) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ١/٤٠٠؛ الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٤.

والشأن، أي: أنَّ الأمر والشأن إذا سمعتم الكفر والاستهزاء فلا تقعدوا. قال الشيخ[1]: «وما قَدَّره أبو البقاء[2] من قوله: «أنكم إذا سمعتم» ليس بجيد، لأن «أن» المخففة لا تعمل إلاَّ في ضمير الشأن، إلا في ضرورة كقوله[3]:

١٦٦٢ـ فلو أَنْكِ في يومِ الرخاءِ سَأَلْتِني
طلاقَك لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ

هكذا قال، ولم أَرَه أنا في إعراب أبي البقاء إلا أنه بالهاء دون الكاف والميم. والجملةُ الشرطية المنعقدةُ من «إذا» وجوابها في محل رفع خبراً لـ «أَنْ»، ومن مجيء الجملة الشرطية خبراً لـ «أنْ» المخففة قوله[4]:

١٦٦٣ـ فعلمْتُ أَنْ ما تَتَّقُوه فإنه
جَزْرٌ لِخامعةٍ وفَرْخِ عقابِ

فـ «ما» شرطيةٌ و «فإنه» جوابُها، والجملةُ خبرٌ لـ «أن» المخففةِ.

قوله: «يُكْفَر بها» في محلِّ نصبٍ على الحال من الآيات، و «بها» في محلِّ رفعٍ لقيامِه مقامَ الفاعلِ، وكذلك في قولِه «ويُسْتهزأ بها» والأصل: يَكفر بها أحدٌ، فلمَّا حُذِف الفاعلُ قام الجارُّ والجرورُ مقامه، ولذلك رُوعي هذا الفاعلُ المحذوف، فعاد عليه الضميرُ من قوله «معهم» «حتى يخوضوا» كأنه قيل: إذا سمعتم آياتِ الله يَكْفُر بها المشركون ويستهزىء بها المنافقون فلا تَقْعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيرِه أي: غيرِ حديث الكفر والاستهزاء، فعاد الضمير في «غيره» على ما دلَ عليه المعنى. وقيل: الضمير

---

(١) البحر ٣/٣٧٤.

(٢) الإملاء ١/١٩٨، بالهاء كما سيورده السمين.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ٢٠٥؛ وابن يعيش ٨/٧١؛ والخزانة ٢/٤٦٥؛ والعيني ٢/٣١١؛ والهمع ١/١٤٣؛ والدرر ١/١٢٠.

(٤) لم أهتد إلى قائله؛ وهو في البحر ٣/٣٧٤؛ والخامعة: الضبع.

في «غيره» يجوزُ أَنْ يعودَ على الكفر والاستهزاء المفهومَيْن من قوله «يكفر بها» و«يستهزأ بها»، وإنما أفرد الضمير وإن كان المراد به شيئين لأحد أمرين: إمَّا لأنَّ الكفرَ والاستهزاء شيءٌ واحدٌ في المعنى، وإمَّا لإجراءِ الضميرِ مُجْرى اسمِ الإشارةِ نحو: «عَوَانٌ بين ذلك»[1] و[قوله:][2]

١٦٦٤ـ كأنَّه في الجِلْدِ توليعُ البَهَقْ

وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة. و«حتى» غايةٌ للنهي، والمعنى: أنه يجوز مجالستهم عند خوضِهم في غيرِ الكفر والاستهزاء.

وقوله: «إنكم إذاً مثلُهم» «إذنْ» هنا مُلْغَاةٌ لوقوعها بين مبتدأ وخبر. والجمهور على رفعِ اللام في «مثلُهم» على خبرِ الابتداء. وقرىء[3] شاذاً بفتحها، وفيها تخريجان، أحدهما: ـ وهو قولُ البصريين ـ أنه خبر أيضاً، وإنما فُتِح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: «إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون»[4] بفتح اللام، وقول الفرزدق[5]:

١٦٦٥ـ . . . . وإذ مامثلَهم بشرُ

في أحدِ الأوجه. والثاني: ـ وهو قولُ الكوفيين ـ أن «مثل» يجوز

---

(١) الآية ٦٨ من البقرة، والمسألة هي عَوْدُ اسم الإشارة إلى المفرد على أكثر من شيء واحد.

(٢) تقدم برقم ٥٣٩.

(٣) البحر ٣٧٥/٣ من دون نسبة.

(٤) الآية ٢٣ من الذاريات.

(٥) تمامه:

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتهم إذ هم قريشٌ . . . .

وهو في ديوانه ٢٢٣؛ والكتاب ٢٩/١؛ ومجالس العلماء ١١٣؛ والمقرب ١٠٢/١؛ ورصف المباني ٣١٢؛ والمغنى ٨٧. وقد اضطررنا إلى ذلك لأن الشاعر نصب الخبر مع أن «ما» الحجازية ملغاة لتقدم الخبر.

نصبُها على المحل أي الظرف، ويجيزون: «زيد مثلك» بالنصب على المحل أي: زيدٌ في مثلِ حالك. وأفرد «مثل» هنا وإن أخبر به عن جمع ولم يُطابق به كما طابق ما قبله في قوله: «ثم لا يكونوا أمثالكم»[1]، وقوله «وحورٌ عين كأمثال»[2]: قال أبو البقاء[3] وغيرُه: «لأنه قَصَدَ به هنا المصدرَ فوحَّد كما وحَّد في قوله: «أنؤمن لبشَرَيْن مثلِنا»[4]. وتحرير المعنى: أن التقدير: إن عصيانكم مثلُ عصيانهم، إلا أنَّ تقدير المصدرية في قوله «لبشرين مثلنا» قلق.

آ. (١٤١) **قولُه تعالى: ﴿الذين يتربَّصون﴾**: فيه ستة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «الذين يتخذون»، فيجيء فيه الأوجه المذكورة هناك. الثاني: أنه نعتٌ للمنافقين على اللفظ فيكون مجرورَ المحل. الثالث: أنه تابعٌ لهم على الموضعِ فيكونُ منصوبَ المحلِّ، وقد تقرر أنَّ اسمَ الفاعلِ العاملَ إذا أُضيفَ إلى معمولِه جاز أن يُتْبَعَ معمولُه لفظاً وموضعاً، تقول: «هذا ضاربُ هندٍ العاقلةِ والعاقلةَ» بجرِّ العاقلة ونصبِها. الرابع: أنه منصوبٌ على الشتم. الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمر أي: هم الذين. السادس: ـ وذكره أبو البقاء ـ[5] أنه مبتدأ، والخبرُ قولُه: «فإنْ كان لكم فتحٌ»، وهذا ضعيفٌ لنبوِّ المعنى عنه ولزيادةِ الفاءِ في غيرِ محلِّها، لأنَّ هذا الموصولَ غيرُ ظاهرِ الشبهِ باسم الشرط.

قوله: «ونمنعْكم» الجمهورُ على جزمه عطفاً على ما قبله. وقرأ[6] ابن

---

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الواقعة.

(٣) الإملاء ١/١٩٨.

(٤) الآية ٤٧ من المؤمنون.

(٥) الإملاء ١/١٩٩.

(٦) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٥.

أبـي عبلة بنصب العين وهي ظاهرةٌ، فإنه على إضمار «أن» بعد الواو المقتضية للجمع في جوابِ الاستفهامِ كقول الحطيئة[1]:

١٦٦٦ـ ألـم أكُ جـارَكـمْ ويـكـونَ بيـنـي
وبيـنـكـمُ الـمـودةُ والإخـاءُ

وعَبَّر ابنُ عطية بعبارة الكوفيين فقال[2]: «بفتحِ العين على الصرف» ويعنون بالصرف عدمَ تشريكِ الفعلِ مع ما قبلَه في الإعراب. وقرأ أُبَـي: «ومنعناكم» فعلاً ماضياً وهي ظاهرةٌ أيضاً لأنه حُمِلَ على المعنى، فإن معنى «ألم نستحوذ»: إنَّا قد استحوذنا، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على نفي قَرَّره، ومثلُه: «ألم نشرَحْ لكَ صدرَك ووضعنا»[3] لَمَّا كان «ألم نشرح» في معنى «قد شرحنا» عُطِفَ عليـه «ووضَعْنا».

[٢٢٥/أ] ونستحوذ واستحوذ مِمَّا شَذَّ قياساً وفَصُحَ استعمالاً / لأنَّه مِنْ حقه نَقْلُ حركةِ حرفِ علتِه إلى الساكن قبلها، وقَلْبُها ألفاً كاستقام واستبان وبابه، وقد قدمت تحقيق هذا في قوله: «نستعين»[4] في الفاتحة، وقد شَذَّت معه ألفاظٌ أُخَرُ نحو: «أَغْيَمتْ وأَغْيلت[5] المرأة وأَخْيلت[6] السماء» قصرها النحويون على السمـاع، وقـاسَهـا أبـو زيـد[7]. والاستحـواذ: التغلُّب على الشيء والاستيلاءُ عليه. ومنه: «استحوذ عليهم الشيطان»[8]. ويقال: «حاذَ وأحاذ» بمعنى، والمصدرُ الحَوْذ.

---

(١) ديوانه ٩٨؛ والكتاب ٤٢٥/١؛ والعيني ٤١٧/٤؛ والهمع ١٣/٢؛ والدرر ١٠/٢.
(٢) المحرر ٢٨٧/٤.
(٣) الآية ١ من الانشراح.
(٤) الآية ٤.
(٥) أغيلت ولدها: سقته اللبن.
(٦) أخيلت السماء: تهيأت للمطر.
(٧) انظر: المتع في التصريف ٤٨٢/٢.
(٨) الآية ١٩ من المجادلة.

وقوله: «يحكم بينكم» قيل: هنا معطوفٌ محذوف أي: وبينهم كقوله[1]:

١٦٦٧ـ فما كانَ بين الخيرِ لو جاء سالماً
أبو حُجُرٍ إلا ليالٍ قلائِلُ

أي: وبيني، والظاهرُ أنه لا يَحْتاج لذلك، لأن الخطاب في «بينكم» شاملٌ للجميع، والمرادُ المخاطبون والغائبون، وإنما غَلَّبَ الخطاب لِما عَرَفْتَ من لغة العرب. قوله: «على المؤمنين» يجوز أن يتعلقَ بالجَعْلِ، ويجوز أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ «سبيلا» فلمَّا قُدِّم عليه انتصبَ حالاً عنه.

آ. **(١٤٢) وقوله تعالى: ﴿يُخادِعون﴾**: قد تقدَّم اشتقاقُه ومعنى المفاعلة فيه أول البقرة[2]. قوله: «وهو خادِعُهم» فيها ثلاثةُ أوجه أحدها: ـ ذكره أبو البقاء[3] ـ وهو أنَّها نصبٌ على الحال. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على خبر «إنَّ». والثالث: أنها استئناف إخبار بذلك. قال الزمخشري[4]: «وخادِع» اسمُ فاعل من خادَعْتُه فَخَدَعْتُه إذا غلبتَه وكنتَ أخدعَ منه. قوله: «وإذا قاموا» عطفٌ على خبرِ «إنَّ» أخبر عنهم بهذه الصفاتِ الذَّميمة. و«كُسالى» نصبٌ على الحال من ضمير «قاموا» الواقع جواباً. والجمهورُ على ضم الكاف، وهي لغة أهل الحجاز. وقرأ[5] الأعرج بفتحها، وهي لغةُ تميم وأسدٍ، وقرأ ابن السَّمَيْفَع: «كَسْلى» وَصَفَهم بما تُوصف به

(١) تقدم برقم ٧٤٦.
(٢) الآية ٩.
(٣) الإملاء ١/١٩٩.
(٤) الكشاف ١/٥٧٣.
(٥) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٧.

المؤنثة المفردةُ اعتباراً بمعنى الجماعة كقوله: «وتَرَى الناسَ سَكْرى»[1]. والكسلُ: الفتورُ والتواني، وأَكْسَل: إذا جامَعَ وفَتَر ولم يُنْزِل.

قوله: «يُراؤُوْن» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها حالٌ من الضمير المستتر في «كُسالى». الثاني: أنها بدلٌ من «كُسالى» ذكره أبو البقاء[2]، فيكونُ حالاً من فاعل «قاموا» وفيه نظرٌ، لأنَّ الثاني ليس الأولَ ولا بعضه ولا مشتملاً عليه. الثالث: أنها مستأنفةٌ أَخْبر عنهم بذلك. وأصلُ يُراؤُون: يُـرائِيُون فـأُعِـلَّ كنـظائـرِه. والجمهـور على «يُراؤُون» من المفـاعلةِ قـال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: ما معنى المراءاة وهي مُفَاعَلَة من الرؤية؟ قلت: لها وجهان أحدهما: أنَّ المرائِيَ يُريهم عمله وهم يُرُوْنه الاستحسانَ. والثاني: أنْ تكونَ من المفاعلة بمعنى التفعيل[4]، يقال: نعَّمه وناعمـه، وفَنَّقه[5] وفانَقَه، وعيش مُفَانِق، وروى أبو زيد: «رأَّت المَرْأَةُ المِرْآة»[6] إذا أَمْسَكَتْها له ليرى وجهه، ويدل عليه قراءةُ ابن أبـي اسحاق[7]: «يُرَؤُّونهم» بهمزةٍ مشددةٍ مثلَ: يُدَعُّونهم، أي: يُبَصِّرونهم ويُرَاؤُوْنهم كذلك، يعني أنّ قراءةَ «يُرَؤُّونَهم» مِنْ غير ألفٍ بل بهمزةٍ مضمومةٍ مشددةٍ توضِّح أنَّ المُفَـاعلةَ هنا بمعنى التفعيل. قال ابن عطية[8]: «وهي ــ يعني هذه القراءة ــ أقوى من «يراؤون» في المعنى؛ لأنَّ معناها يَحْمِلُون الناسَ على أَنْ يَرَوْهم، ويتظاهرون لهم بالصلاة ويُبْطِنُون النفاقَ» وهذا منه ليس بجيد؛ لأنَّ المفاعلة إنْ كانت على

---

(١) على قراءة حمزة والكسائي للآية ٢ من الحج؛ انظر: السبعة ٤٣٤.

(٢) الإملاء ١/١٩٩.

(٣) الكشاف ١/٥٧٤.

(٤) قال: «فيقال راءى الناس يعني رآهم».

(٥) أفنق: تنعَّم، وعيش مفانق: ناعم.

(٦) قوله «المرآة» كذا في الأصل لعله مقحم. انظر: الصحاح «رأي».

(٧) البحر ٣/٣٧٧؛ الشواذ ٢٩.

(٨) المحرر ٤/٢٨٩.

بابها فهي أبلغُ لِما عُرِفَ غيرَ مرة، وإنْ كانت بمعنى التفعيل فهي وافيةٌ بالمعنى الذي أراده، وكأنه لم يعرف أنَّ المفاعلة قد تجيء بمعنى التفعيل. ومتعلَّقُ المراءاةِ محذوفٌ لِيَعُمَّ كلَّ مايُراءَى به. والأحسن أن تُقَدِّر يُراؤون الناسَ بأعمالهم.

وقوله: «قليلًا» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو لزمان محذوف أي: ذكراً قليلاً أو زمناً قليلًا، والقلةُ هنا على بابِها، وجَوَّز الزمخشري[1] وابن عطية[2] أن تكون بمعنى العَدَم، ويأباه كونُه مستثنى، وقد تقدَّم الردُّ عليهما في ذلك. وقوله: «ولا يذكرون» يجوز أن يكونَ عطفاً على «يُراؤُون» وأن يكون حالاً من فاعل «يُراؤون» وهو ضعيفٌ لأنَّ المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت، والمُثْبَتُ إذا وَقَع حالاً لا يَقْتَرِنُ بالواوِ، فإنْ جَعَلَها عاطفةً جاز.

آ. (١٤٣) **قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِين﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنه حال مِنْ فاعل «يُراؤون». الثاني: أنه حالٌ من فاعل «ولا يَذْكَرُون». الثالث: أنه منصوبٌ على الذمّ والجمهور على «مذبذَبين» بميمٍ مضمومة وذالين معجمتين ثانيتهما مفتوحةٌ على أنه اسم مفعول، من ذبذبته فهومُذَبْذَب أي: متحيِّر. وقرأ[3] ابن عباس وعمرو بن فائد بكسر الذال الثانيةِ اسمَ فاعل، وفيه احتمالان، أحدهما: أنه من «ذَبْذَبَ» متعدِّياً فيكونُ مفعولُه محذوفاً أي: مُذَبْذِبين أنفسهم أو دينَهم أو نحوَ ذلك. والثاني: أنه بمعنى تَفَعْلَل نحو: «صَلْصَلَ» فيكون قاصراً، ويَدُلُّ على هذا الثاني قراءةُ أُبَيّ وما في مصحف عبدالله: «مُتَذَبْـذِبين» فلذلك يُحْتَمَـلُ أن تكونَ قـراءةُ ابنِ عبـاس بمعنى متذبذبين. وقرأ الحسن البصري «مَذَبْذَبِين» بفتح الميم. قال ابن عطية[4]:

(١) الكشاف ١/٥٧٤.
(٢) المحرر ٤/٢٨٩ وعبارته: «قال الحسن: قلَّ لأنه كان لغير الله».
(٣) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٨؛ القرطبي ٥/٤٢٤.
(٤) المحرر ٤/٢٩٠.

«وهي مردودة» ولَعَمْري لقد صدق، ولا ينبغي أن تَصِحَّ عنه. واعتذر الشيخ[1] عنها لأجل فصاحة الحسن واحتجاج الناس بكلامه بأنَّ فتح الميم لأجل إتباعها بحركة الذال قال: «وإذا كانوا قد أتبعوا في «مِنْتِن» حركة الميم بحركة التاء مع الحاجز بينهما، وفي نحو «منحدُر» أتبعوا حركة الدال بحركة الراء حالة الرفع مع أنَّ حركةَ الإعرابِ غيرُ لازمة فَلأَنْ يُتْبعوا في نحو «مَذَبذبين» أولى. وهذا فاسدٌ لأن / الإتباع في الأمثلة التي أوردها ونظائرِها إنما هو إذا كانت الحركةُ قويةً وهي الضمةُ والكسرةُ، وأمَّا الفتحةُ فخفيفةٌ فلم يُتْبِعُوا لأجلها. وقرأ ابن القعقاع بدالين مهملين من الدُّبَّة وهي الطريقة، يقال: «خَلِّني ودُبَّتي» أي: طريقتي. قال[2]: [٢٢٥/ب]

١٦٦٨ـ طَها هُذْرُبانٌ قَلَّ تغميضُ عينِه
على دُبَّةٍ مثلِ الخَنيفِ المُرَعْبَلِ

وفي حديث ابن عباس: «اتَّبِعوا دُبَّة قريش» أي: طريقها، فالمعنى على هذه القراءة: أنْ يأخذَ بهم تارةً دُبَّةً وتارة دُبَّةً أخرى، فَيَتْبَعُون متحيِّرين غيرَ ماضين على طريق واحد.

ومُذَبْذَب وشبهُه نحو: مُكَبْكَب ومُكَفْكَف مِمَّا ضُعِّف أولُه وثانيه وصَحَّ المعنى بإسقاط ثالثِه فيه مذاهبُ، أحدُها: ـ وهو قولُ جمهورِ البصريين ـ أنَّ الكلَّ أصولٌ، لأنَّ أقلَّ البنية ثلاثةُ أصولٍ وليس أحدُ المكررين أَوْلى بالزيادةِ من الآخر. الثاني ـ ويُعْزَى للزجاج ـ أنَّ ما صَحَّ إسقاطُه زائدٌ. الثالث: ـ وهو قول الكوفيين ـ أن الثالث بدل من تضعيف الثاني، ويزعمون أن أصل كفكف: كَفَّفَ بثلاث فاءات، وذبذب: ذَبَّب بثلاث باءات فاستُثْقِل توالي

---

(١) البحر ٣/٣٧٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: رعبل؛ والبحر ٣/٣٧٩. والخنيف: الرديء؛ ورعبل: قطع.

ثلاثةِ أمثالٍ فَأَبْدَلوا الثالثَ من جنس الأول، ولهذه المذاهب موضوعٌ غيرُ هذا حَرَّرْتُ مباحثَهم فيه، أمَّا إذا لم يَصِحَّ المعنى بحذفِ الثالث نحو: سِمْسم ويُـؤْيؤ[1] ووَعْوَع[2] فإنَّ الكلَّ يزعمون أصالةَ الجميعِ. والذبذبة في الأصل: الاضطرابُ والتردُّد بين حالتين. قال النابغة[3]:

١٦٦٩ـ ألم تَرَ أنَّ اللَّهَ أَعْطاك سُورةً
تَرَىٰ كُلَّ مَلْكٍ دونَها يَتَذَبْذَبُ

وقال آخر[4].

١٦٧٠ـ خيالٌ لأمِّ السَّلْسبيلِ ودونَها
مسيرةُ شهرٍ للبعيرِ المُذَبْذِبِ

بكسر الذال الثانية. قال ابن جني[5]: «أي القَلِق الذي لا يستقر». قال الزمخشري[6]: «وحقيقةُ المذبذب الذي يُذَبُّ عن كلا الجانبين أي يُزاد ويُدْفع فلا يقرُّ في جانبٍ واحد، كما يقال: «فلان يُرْمَى به الرَّحَوان»، إلا أنَّ الذبذبة فيها تكريرٌ ليس في الذَّبِّ، كأنَّ المعنى: كلما مالَ إلى جانبٍ ذَبَّ عنه».

و«بين» معمولٌ لقوله: «مُذَبْذَبين» و«ذلك» إشارةٌ إلى الكفر والإيمانِ المدلولِ عليهما بذكر الكافرين والمؤمنين ونحو[7]:

---

(١) يؤيؤ: طائر ذو مخلب.
(٢) وعوع: مصدر وعوع: إذا صَوَّت.
(٣) تقدم برقم ٢٧٣.
(٤) البيت للبعيث بن حريث؛ وهو في المحتسب ١/٢٠٣؛ والحماسة ١/٢١٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٢٣؛ والبحر ٣/٣٧٧.
(٥) المحتسب ١/٢٠٣.
(٦) الكشاف ١/٥٧٤.
(٧) تقدم برقم ١٣٨٧.

١٦٧١ـ إذا نُهِي السفيهُ جَرَى إليه ....

أي: إلى السَّفَهِ لدلالةِ لفظ السفيه عليه. وقال ابن عطية[١]: «أشير إليه وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ لتضمن الكلام له، نحو: «حتى توارَتْ بالحجاب»[٢] «كلُّ مَنْ عَليها فَانٍ»[٣] يعني توارَت الشمسُ وكلُّ مَنْ على الأرض. قال الشيخ[٤]: «وليس كذلك، بل تقدَّم ما يَدُلُّ عليه» وذكر ما قَدَّمْتُه. وأشير بـ «ذلك» وهو مفردٌ لاثنين لِما تقدَّم في قوله «عَوانٌ بين ذلك»[٥]. قوله: «لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء» «إلى» في الموضعين متعلقةٌ بمحذوف، وذلك المحذوفُ هو حالٌ حُذِفَ لدلالةِ المعنى عليه، والتقدير: مُذَبْذَبين لا منسوبين إلى هؤلاء ولا منسوبين إلى هؤلاء، فالعاملُ في الحال نفسُ «مُذَبْذَبين». قال أبو البقاء[٦]: «وموضعُ «لا إلى هؤلاء» نصبٌ على الحالِ من الضمير في مذبذبين أي: يتذبذبون متلوِّنين» وهذا تفسير معنى لا إعراب.

آ. (١٤٤) **قوله تعالى: ﴿سلطاناً﴾**: السلطان يُذَكَّرُ ويؤنث، فتذكيرُه باعتبار البرهان، وتأنيثُه باعتبار الحجة، إلا أن التأنيث أكثرُ عند الفصحاء، كذا قاله الفراء[٧]، وحكى: «قَضَتْ عليك السلطان» و «أَخَذَتْ فلاناً السلطانُ» وعلى هذا فكيف ذُكِّرت صفته فقيل: مبيناً دون: مبينة؟ والجواب أن الصفة هنا رأسُ فاصلة فلذلك عَدَلَ إلى التذكير دون التأنيث. وقال ابن عطية[٨] ما يخالف ما حكاه الفراء فإنه قال: «والتذكيرُ أشهرُ، وهي لغة القرآن حيث

---

(١) المحرر ٤/٢٩٠.
(٢) الآية ٣٢ من ص.
(٣) الآية ٢٦ من الرحمن.
(٤) البحر ٣/٣٧٨.
(٥) الآية ٦٨ من البقرة.
(٦) الاملاء ١/١٩٩.
(٧) المذكر والمؤنث ٨٣.
(٨) المحرر ٤/٢٩١.

وقع». و «عليكم» يجوزُ تعلُّقه بالجَعْل، أو بمحذوف على أنه حال من «سلطانا»؛ لأنه صفة له في الأصل وقد تقدَّم نظيره.

آ. (١٤٥) **قوله تعالى: ﴿في الدَّرْك﴾**: قرأ الكوفيون[١] ـ بخلاف عن عاصم ـ بسكونِ الراء، والباقون بفتحِها، وفي ذلك قولان، أحدُهما: أنَّ الدَّرْك والدَّرَكِ لغتان بمعنى واحدٍ كالشَّمْع والشَّمَع، والقَدْر والقَدَر. والثاني: أنَّ الدَّرَك بالفتح جمعُ «دَرَكة» على حدِّ بَقَر وبَقَرة، واختار أبو عبيد الفتحَ قال: «لأنه لم يَجِيءْ في الآثار ذِكْرُ «الدَّرَك» إلا بالفتحِ، وهذا غيرُ لازمٍ لمجيء الأحاديثِ بإحدى اللغتين. واختار بعضُهم الفتحَ لجَمْعِه على أَفْعال، قال الزمخشري[٢]: «والوجهُ التحريكُ لقولِهم «أدراك جهنم»، يعني أنَّ أفعالاً منقاسٌ في فَعَل بالفتحِ دونَ فَعْل بالسكون، على أنه قد جاء أَفْعال في فَعْل بالسكون نحو: فَرْخ وأَفْراخ، وزَنْد وأَزْناد، وفَرْد وأَفْراد. وقال أبو عبدالله الفاسي في شرحِ القصيد: «وقال غيرُه ـ يعني غيرَ عاصم ـ محتجًّاً لقراءة الفتحِ قولُهم في جَمْعِه: «أَدْراك» يَدُلُّ على أنه «دَرَك» بالفتح، ولا يَلْزم ما قال أيضاً، لأنَّ فَعَلاً بالتحريك قد جُمِع على أَفْعال كقَلَم وأَقْلام، وجَبَل وأَجْبال» انتهى، وهذه غفلةٌ منه لأن المتنازَعَ فيه إنما هو فَعْل بالتسكين: هل يُجْمَعُ على أَفْعال أم لا؟ وأما فَعَل بالتحريك فأَفْعال قياسُه، وكأنه قَصَدَ الردَّ على الزمخشري فوقَع في الغلطِ، وكان ينبغي له أن يقول: وقد جُمِع فَعْل بالسكون على أَفْعال نحو: فَرْخ وأَفْراخ كما ذكرته لك. وحُكِي عن عاصم / أنه قال: [٢٢٠/أ] «لو كان «الدرَك» بالفتح لكان ينبغي أن يقال السُّفْلى لا الأسفل» قال بعض النحويين: «يعني أن الدرَك بالفتح جمع «دَرَكة» كبَقَر جمع بقَرَة، والجمعُ يُعامل معاملةَ المؤنثة. وهذا غيرُ لازمٍ لأنَّ اسمَ الجنسِ الفارقُ بين واحدِه

---

(١) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ١/٤٠١.

(٢) الكشاف ١/٥٧٥.

وجمعِه تاءُ التأنيث يجوز تذكيرُه وتأنيثُه إلا ما استُثْنِيَ وجوبُ تذكيرِه أو تأنيثه، والدرَك ليس منه، فيجوز فيه الوجهان، هذا بعد تسليم كون «الدرك» جمع «دَرَكة» بالسكون كما تقدم. والدَّرَكُ مأخوذٌ من المُداركة وهي المتابعةُ، وسُمِّيت طبقاتُ النار «دَرَكات» لأنَّ بعضَها مدارك لبعض أي: متابعة. قوله: «من النار» في محلِّ نصب على الحال، وفي صاحبِها وجهان، أحدُهما: أنه «الدرك» والعامل فيها الاستقرار، والثاني: أنه الضميرُ المستتر في «الأسفل» لأنه صفةٌ فيتحمل ضميراً.

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه منصوبٌ على الاستثناء مِنْ قوله: «إنَّ المنافقين». الثاني: أنه مستثنى من الضميرِ المجرورِ في «لهم». الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبرُه الجملةُ من قوله: «فأولئك مع المؤمنين». قيل: «ودَخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ لشبهِ المبتدأ باسم الشرط قال أبو البقاء[1] ومكي[2] وغيرُهما: «مع المؤمنين» خبرُ «أولئك»، والجملةُ خبر «إلا الذين» والتقدير: فأولئك مؤمنون مع المؤمنين، وهذا التقديرُ لا تقتضيه الصناعة، بل الذي تقتضيه الصناعة أن يُقَدَّر الخبرُ الذي يتعلق به هذا الظرف شيئاً يليق به، وهو «فأولئك مصاحبون أو كائنون أو مستقرون» ونحوه، فتقدِّرُه كوناً مطلقاً أو ما يقاربه.

قوله: «وسوف يؤت الله» رُسِمت «يؤت» دون «ياء» وهو مضارعٌ مرفوع فحقُّ يائه أن تثبت لفظاً وخطاً، إلا أنها حذفت لفظاً في الوصل لالتقاء الساكنين فجاءُ الرسم تابعاً للفظ، وله نظائر تقدم بعضها. والقراءُ يقفون عليه دون ياء اتِّباعاً للخط الكريم، إلا يعقوبَ فإنه يقف بالياء نظراً إلى الأصل، ورُوي ذلك أيضاً عن الكسائي وحمزة. وقال أبو عمرو: «ينبغي أن لا يُوقَفَ

---

(١) الإملاء ١/١٩٩.
(٢) المشكل ١/٢١٠.

عليها، لأنه إنْ وُقف عليها كما في الرسم دون ياء خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف رسم المصحف» ولا بأسَ بما قال، لأن الوقف ليس ضرورياً، فإن اضْطُرَّ إليه واقفٌ لقَطْعِ نَفَس ونحوه فينبغي أن يُتابَع الرسمُ، لأنَّ الأطرافَ قد كَثُر حَذْفُها، ومِمَّا يشبه هذا الموضعَ قولُه: «ومَنْ تَقِ السيئاتِ يومئذ»[1] فإنه رسم «تَقِ» بقافٍ دون هاءِ سكت، وعند النحويين أنه إذا حُذِف من الفعل شيءٌ حتى لم يبق منه إلا حرفٌ واحد ووُقِف عليه وَجَبَ الإتيانُ بهاء السكت في آخره جبراً له نحو: «قِهْ» و«لم يقه» و«عِه» و«لم يَعِه»، ولا يُعْتَدُّ بحرف المضارعة لزيادتِه على بنية الكلمة فإذا تقرر هذا فنقول: ينبغي ألَّا يوقف عليه؛ لأنه إنْ وُقِف بغير هاءِ سكت خالف الصناعة النحوية، وإنْ وُقِفَ بهاء خالف رسمَ المصحفَ.

آ (١٤٧) **قوله تعالى: ﴿ما يفعلُ الله بعذابكم﴾**: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها استفهامية فتكون في محل نصب بـ«يفعل» وإنما قُدِّم لكونه له صدر الكلام. والباءُ على هذا سببيةٌ متعلقةٌ بـ«يفعل»، والاستفهام هنا معناه النفي، والمعنى: أنَّ الله لا يفعل بعذابكم شيئاً؛ لأنه لا يجلب لنفسِه بعذابِكم نفعاً ولا يدفع عنها به ضراً، فأيُّ حاجة له في عذابكم؟ والثاني: أن «ما» نافية كأنه قيل: لا يعذبكم الله، وعلى هذا فالباء زائدة ولا تتعلق بشيء. وعندي أن هذين الوجهين في المعنى شيءٌ واحدٌ، فينبغي أن تكون سببية في الموضعين أو زائدة فيهما، لأن الاستفهام بمعنى النفي فلا فرق، والمصدر هنا مضاف لمفعوله. وقوله: «إنْ شكرتم» جوابه محذوف لدلالةِ ما قبله عليه أي: إنْ شكرتم وآمنتم فما يفعلُ بعذابكم؟

آ. (١٤٨) **قوله تعالى: ﴿لا يحبُّ الله الجهرَ بالسوء﴾**: «بالسوء» متعلق بالجهر، وهو مصدر معرف بـ«أل» استدل به الفارسي على جوازِ

(١) الآية ٩ من غافر.

إعمالِ المصدر المعرف بأل. قيل: ولا دليلَ فيه لأنَّ الظرف والجار يعمل فيهما روائح الأفعال. وفاعلُ هذا المصدرِ محذوفٌ أي: الجهر أحد، وقد تقدم أن الفاعل يَطَّرد حَذْفُه في صورٍ منها المصدر، ويجوز أن يكون الجهرُ مأخوذاً من فِعْل مبني للمفعول على خلاف في ذلك، فيكون الجار بعده في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، لأنك لو قلت: لا يحب الله أن يُجهر بالسوء، كان «بالسوء» قائماً مقامَ الفاعل ولا تعلُّقَ له حينئذٍ به. و «مِن القول» حال من «السوء».

قوله: «إلا مَنْ ظُلِم» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل والثاني: أنه منقطع، وإذا قيل بأنه متصل فقيل: هو مستثنى من «أحد» المقدرِ الذي هو فاعلٌ للمصدر، فيجوز أن تكون «مَن» في محلِّ نصبٍ على أصل الاستثناء أو رفعٍ على البدل من «أحد» وهو المختار، ولو صُرِّح به لقيل: لا يحبُّ الله أن يَجْهَر أحدٌ بالسوء إلا المظلومُ، أو المظلومَ رفعاً ونصباً، ذكر ذلك مكي[1] وأبو البقاء[2] وغيرُهما. قال الشيخ[3]: «وهذا مذهب الفراء[4]، أجاز في «ما قام إلا زيدٌ» أن يكون «زيد» بدلاً من «أحد»، وأمَّا على مذهب الجمهور فإنه يكون من المستثنى الذي فُرِّغ له العامل فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر، وحَسَّنَ ذلك كونُ الجهر في حَيِّز النفي، كأنه قيل: لا يَجْهَرُ بالسوء من القول إلا المظلومُ» انتهى. والفرقُ ظاهر بين مذهب الفراء وبين هذه الآية، فإن النحويين إنما لم يَرَوا بمذهب الفراء قالوا: لأن المحذوف صار نَسْياً منسياً، وأما فاعل المصدر هنا فإنه كالمنطوقِ به ليس منسياً، فلا يلزمُ من تجويزهم الاستثناء من هذا الفاعلِ المقدر أن يكونوا تابعين لمذهب الفراء لِما ظهر من الفرق. وقيل: هو مستثنى مفرغ، فتكون

---

(١) المشكل ١/٢١٠.

(٢) الإملاء ١/٢٠٠.

(٣) البحر ٣/٣٨٢.

(٤) الذي في معاني القرآن ١/١٦٧ وجه واحد وهو إعمال ما قبل «إلا» فيما بعدها.

«مَنْ» في محل رفع بالفاعلية كما تقدَّم تقريرُه في كلام الشيخ، والتفريغُ لا يكون إلا في / نفي أو شبهه، ولكنْ لَـمَّا وقع الجهر متعلقاً للحبِّ الواقعِ [٢٢٦/ب] في حَيِّز النفي ساغ ذلك. وقيل: هو مستثنى من الجَهْر على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: إلا جَهْرَ مَنْ ظُلِم، فهذه ثلاثة أوجه على تقديرِ كونه متصلاً، تحصَّل منها في محل «مَنْ» أربعةُ أوجه: الرفع من وجهين وهما البدل من «أحد» المقدر، أو الفاعلية على كونه مفرغاً، والنصبُ على أصلِ الاستثناء من «أحد» المقـدَّر أو من الجهر على حَذْفِ مضاف.

والثاني: أنه استثناءٌ منقطعٌ، تقديرُه: لكنْ مَنْ ظُلِم له أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامتَه فتكون «مَنْ» في محل نصب فقط على الاستثناء المنقطع.

والجمهورُ على «إلَّا مَنْ ظُلِمَ» مبنياً للمفعول، وقرأ[1] جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن عمر وابن جبير والحسن: «ظَلَم» مبنياً للفاعل، وهو استثناء منقطع، فهو في محل نصب على أصل الاستثناء المنقطع، واختلفت عبارات العلماء في تقدير هذا الاستثناء، وحاصل ذلك يرجع إلى أحد تقديرات ثلاثة: إمَّا أن يكون راجعاً إلى الجملة الأولى كأنه قيل: لا يحب اللَّـهُ الجهرَ بالسوء، لكنَّ الظالمَ يحبه فهو يفعله، وإما أَنْ يكونَ راجعاً إلى فاعلِ الجهر أي: لا يحبُّ اللَّـهُ أن يَجْهَر أحدٌ بالسوء، لكن الظالم يَجْهر به، وإمَّا أن يكون راجعاً إلى متعلق الجهر وهو «مَنْ يُجاهَرُ ويُواجَه بالسوء» أي: لا يحب الله أن يُجْهَر بالسوء لأحد لكن الظالم يُجْهَرُ له به، أي: يُذكر ما فيه من المساوىء في وجهه، لعله أن يَرْتدع. وكونُ هذا المستثنى في هذه القراءة منصوبَ المحل على الانقطاع هو الصحيح، وأجاز ابن عطية[2] والزمخشري[3] أن

(١) الشواذ ٣٠؛ والبحر ٣/٣٨٢؛ والقرطبي ٦/٣.
(٢) المحرر ٤/٢٩٥.
(٣) الكشاف ١/٥٧٦.

يكونَ في محلِّ رفع على البدلية، ولكن اختلف مدركُهما فقال ابن عطية: «وإعراب «مَنْ» يحتمل في بعض هذه التأويلات النصبَ، ويحتمل الرفع على البدل من «أحد» المقدر» يعني أحداً المقدرَ في المصدر كما تقدَّم تحقيقُه. وقال الزمخشري: «ويجوز أن يكون «مَنْ» مرفوعاً كأنه قيل: لا يحبُّ اللّـهُ الجهرَ بالسوء إلا الظالمُ، على لغةِ مَنْ يقول: «ما جاءني زيدٌ إلا عمروٌ» بمعنى: ما جاءني إلا عمرو، ومنه «لا يَعْلَم مَنْ في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللّـهُ»[1]. ورد الشيخ[2] عليهما فقال: «وما ذكره ـ يعني ابن عطيةَ ـ من جوازِ الرفع على البدل لا يَصِحُّ، وذلك أن المنقطع قسمان: قسمٌ يتوجه إليه العامل نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حمار» فهذا فيه لغتان: لغة الحجاز وجوب النصب، ولغةُ تميم جوازُ البدل، وإن لم يتوجه عليه العامل وجب نصبُه عند الجميع نحو: «المالُ ما زاد إلا النقصَ» أي: لكن حصل له النقص، ولا يجوز فيه البدل، لأنك لو وجهت إليه العامل لم يصح» قال: «والآية من هذا القسم، لأنك لو قلت: «لا يحبُّ اللّـهُ أَنْ يَجْهَرَ بالسوءِ إلا الظالمُ» ـ فتسلِّطُ «يجهر» على «الظالم». وقال: «وهذا الذي جَوَّزه ـ يعني الزمخشري ـ لا يجوز لأنه لا يمكن أن يكون الفاعلُ لغواً ولا يمكنُ أن يكونَ الظالمُ بدلاً من «الله» ولا «عمرو» بدلاً من «زيد»[3] لأنَّ البدلَ في هذا البابِ يَرْجِع إلى بدل بعض من كل حقيقة نحو: «ما قام القومُ إلا زيدٌ» أو مجازاً نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ»، والآيةُ لا يجوز فيها البدلُ حقيقةً ولا مجازاً، وكذا المثالُ المذكور، لأن الله تعالى عَلَمٌ وكذا زيدٌ فلا عمومَ فيهما ليُتَوَهَّمَ دخولُ شيءٍ فيهما فيُسْتثنى، وأمَّا ما يجوزُ فيه البدلُ من الاستثناء المنقطع فلأنَّ ما قبله عامٌ يُتَوَهَّم دخولُه فيه فيُبْدل ما قبله مجازاً، وأمَّا قولُه على

(1) الآية ٦٥ من النمل.

(2) البحر ٣٨٣/٣.

(3) وذلك في مثال الزمخشري: «ما جاءني زيدٌ إلا عمروٌ».

لغةِ مَنْ يقول: «ما جاءني زيد إلا عمروٌ» فلا نعلمُ هذه لغةً إلا في كتاب سيبويه[1] بعد أَنْ أنشد أبياتاً في الاستثناء المنقطع آخرُها[2]:

١٦٧٢ــ عَشِيَّــةَ مـا تُغْني الـرمـاحُ مكـانَهـا
ولا النبــلُ إلا المشــرفـيُّ المُـصَمَّـمُ

ما نصُّه: «وهذا يقوِّي: «ما أتاني زيدٌ إلاَّ عمروٌ، وما أعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه» لأنها معارفُ ليست الأسماء الآخرة بها ولا بعضَها» ولم يصرِّح ولا لَوَّح أن «ما أتاني زيدٌ إلا عمروٌ» من كلام العرب، قال مَنْ شَرَح كلام سيبويه: «فهذا يُقَوِّي «ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» أي: ينبغي أن يَثْبُتَ هذا من كلام العرب لأن النبلَ معرفةٌ ليس بالمشرفي، كما أن زيداً ليس بعمرو، كما ان إخوة زيد ليسوا إخوتك. قال الشيخ: «وليس ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» نظيرَ البيت؛ لأنَّـه قد يُتَخَيَّـل عمـومٌ في البيت إذ المعنى: لا يُغْني السـلاح، وأمَّا «زيد» فلا يُتوهم فيه عموم على أنه لو ورد من كلامهم: «ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» لأمكن أن يَصِح على[3] «ما أتاني زيد ولا غيره إلا عمروٌ» فحُذِفَ المعطوفُ لدلالة الاستثناء عليه، أمَّا أن يكونَ على إلغاء الفاعل أو على كون «عمرو» بدلاً من «زيد» فإنه لا يجوز، وأمَّا الآية فليست مِمَّا ذُكر، لأنه يحتمل أن تكونَ «مَنْ» مفعولاً بها، و«الغيبَ» بدلٌ منها بدلُ اشتمال، والتقديرُ: لا يعلم غيبَ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلا اللَّـهُ أي: سِرَّهم وعلانيتهم لاَ يَعْلَمهما إلا الله، ولو سُلِّم أنَّ «مَنْ» مرفوعةُ المحل فيتخيل فيها عمومٌ فيُبدل منها «الله» مجازاً كأنه قيل: لا يَعْلَمُ الموجودون الغيبَ إلا اللَّـهُ، أو يكونُ على سبيلِ المجازِ في الظرفية بالنسبة إلى الله تعالى، إذ جاء ذلك عنه في القرآنِ والسنة

---

(١) الكتاب ١/٣٦٦.

(٢) البيت للحصين بن الحُمام، وهو في الكتاب ١/٣٦٦؛ والمفضليات ٦٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٣٦. والمشرفي المصمم: السيف القاطع المحدد.

(٣) أي: على تأويله بهذا التقدير.

نحو: «وهو اللّـهُ في السمواتِ وفي الأرض»[1] «وهو الذي في السماء إلهٌ وفي الأرض إله»[2]، قال: «أين الله» قالت: «في السماء»[3]، ومِنْ كلامِ العرب: «لاوذو في السماءِ بيتُه» يعنون اللّـهَ، وإذا احتملت الآيةُ هذه الوجوه لم يتعيَّنْ حملُها على ما ذكره» انتهى ما رَدَّ به عليهما.

[٢٢٧/أ] أمَّا ردُّه على ابن عطية فواضحٌ، وأمَّا ردُّه على الزمخشري / ففي بعضه نظر، أما قوله «لا نعلمها لغةً إلا في كتاب سيبويه» فكفى به دليلاً على صحة استعمالِ مثله، ولذلك شرح الشراح لكتاب سيبويه هذا الكلامَ بأنه قياسُ كلام العرب لِما أَنْشد من الأبيات. وأمَّا تأويلُه «ما أتاني زيدٌ إلا عمروٌ» بـ «ما أتاني زيد ولا غيرُه» فلا يتعيَّن ما قاله، وتصحيحُ الاستثناء فيه أنَّ قولَ القائل «ما أتاني زيد» قد يُوهم أن عمـراً أيضاً لم يَجِئه فنفى هذا التوهمَ، وهذا القَدْر كافٍ في الاستثناء المنقطع، ولو كان تأويل «ما أتاني زيد إلا عمروٌ» على ما قال لم يكن استثناءً منقطعاً بل متصلاً[4]، وقد اتفق النحويون على أن ذلك من المنقطع، وأمّا تأويلُ الآية بما ذكره فالتجوُّزُ في ذلك أمرٌ خطرٌ، فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على مِثْله.

آ. (١٤٩) **قوله تعالى: ﴿أو تُخْفوه﴾**: الظاهرُ أنَّ الضميرَ المنصوبَ في «تُخْفوه» عائدٌ على «خيراً» والمرادُ به أعمالُ البر كلها. وأجاز بعضُهم أن يعودَ على «السوء» أي: أو تُخْفوا السوء، وهو بعيدٌ.

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿بين ذلك﴾**: أُشير بـ «ذلك» وهو للمفرد، والمراد به البينية أي: بين الكفر والإيمان، وقد تقدَّم نظيرُه في البقرة[5] و «بين» يجوز أن

---

(١) الآية ٣ من الأنعام.

(٢) الآية ٨٤ من الزخرف.

(٣) حديث شريف رواه مسلم: المساجد ٣٨٢/١. الموطأ: العتق ٧٧٦/٢؛ المسند ٤٤٧/٥.

(٤) لعل الأنسب: متصلٌ.

(٥) انظر: الآية ٦٨.

يكونَ منصوباً بـ «يتخذ» وأن يكونَ منصوباً بمحذوف إذ هو حال من «سبيلًا».

آ. (١٥١) **قوله تعالى: ﴿حقاً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ مؤكدٌ لمضمون الجملة قبله فيجب إضمارُ عامِلِه وتأخيرُه عن الجملة المؤكِّد لها، والتقدير: أَحُقُّ ذلك حقاً، وهكذا كلُّ مصدر مؤكد لغيره أو لنفسه[1]. والثاني: أنه حالٌ من قوله: «هم الكافرون» قال أبو البقاء[2]: أي: «كافرون غير شك» وهذا يشبه أن يكونَ تفسيراً للمصدر المؤكد. وقد طَعَن الواحدي على هذا التوجيه فقال: «الكفرُ لا يكون حقاً بوجه من الوجوه». والجوابُ: أنَّ الحق هنا ليس يُراد به ما يقابل الباطل، بل المرادُ به أنه ثابتٌ لا محالةَ وأنَّ كفرهم مقطوع به. الثالث: أنه نعت لمصدر محذوف أي: الكافرون كفراً حقاً، وهو أيضاً مصدر مؤكد، ولكن الفرق بينه وبين الوجه الأول أنَّ هذا عاملُه مذكورٌ، وهو اسمُ الفاعل وذاك عاملُه محذوفٌ كما تقدم.

آ. (١٥٢) **قوله تعالى: ﴿بين أحد﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على دخول «بين» على «أحد» في البقرة[3] فأَغنى عن إعادته. وقرأ الجمهور: «سوف نُـؤْتيهم» بنونِ العظمة على الالتفات ولموافقةِ قوله: «وأَعْتدنا». وقرأ[4] حفص عن عاصم بالياء، أعاد الضمير على اسم الله تعالى في قوله: «والذين آمنوا بالله». وقولُ بعضهم: قراءة النون أولَى لأنها أفخم، ولمقابلة «وأعتدنا» ليس بجيد لتواتر القراءتين.

---

(١) المؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملةٍ لا تحتمل غيره نحو: «له علي ألف اعترافاً» لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر لا تحتمل سواه. والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصاً فيه، نحو: «أنت ابني حقاً» فالجملة قبله تصلح للحقيقة والمجاز، فلما قال «حقاً» صارت الجملة نصاً في البنوّة حقيقة. ابن عقيل ٤٨٣/١.

(٢) الإملاء ٢٠٠/١.

(٣) الآية ١٣٦.

(٤) السبعة ٢٤٠؛ الكشف ٤٠١/١.

آ. (١٥٣) **قوله تعالى: ﴿فقد سَأَلوا﴾**: في هذه الفاءِ قولان، أحدهما: أنها عاطفةٌ على جملة محذوفة، قال ابن عطية[١]: «تقديره: فلا تبال يا محمد بسؤالِهم وتشطيطِهم فإنها عادتُهم، فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك.

والثاني: أنها جوابُ شرطٍ مقدر، قاله الزمخشري[٢] أي: إنْ استكبرت ما سألوه منك فقد سألوا». و«أكبَرَ» صفةٌ لمحذوف أي: سؤالاً أكبر من ذلك. والجمهور: «أكبرَ» بالباء الموحدة، وقراءة الحسن[٣] «أكثر» بالثاء المثلثة. وقوله: «فقالوا أَرِنا» هذه الجملةُ مفسرةٌ لكبر السؤال وعظمته. و«جهرة» تقدَّم الكلام عليها[٤]، إلا أنه هنا يجوز أن تكون «جهرةً» من صفةِ القول أو السؤالِ أو مِنْ صفة السائلين أي: فقالوا مجاهرين أو: سألوا مجاهرين، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على الحال أو على المصدر. وقرأ الجمهور «الصاعقةُ». وقرأ النخعي: «الصَّعْقةُ» وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة[٥]. و«بظلمِهم» الباءُ فيه سببيةٌ، وتتعلق بالأخذ.

آ. (١٥٤) **قوله تعالى: ﴿فوقَهم﴾**: فيه وجهان، الظاهرُ منهما أنه متعلق بـ«رَفَعْنا»، وأجاز أبو البقاء[٦] وجهاً ثانياً وهو أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الطور. و«بميثاقهم» متعلقٌ أيضاً بالرفع، والباءُ للسببية، قالوا: وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرُه: بنقض ميثاقهم. وقال الزمخشري[٧]: «بميثاقِهم» بسبب ميثاقهم ليخافوا فلاينقضوه»، وظاهر هذه العبارة أنه لا يُحتاج

---

(١) المحرر ٤/٢٩٧.
(٢) الكشاف ١/٥٧٧.
(٣) البحر ٣/٣٨٦.
(٤) انظر: الآية ٥٥ من البقرة.
(٥) الآية ٥٥ من البقرة، وانظر: الشواذ ٥؛ البحر ١/٣٨٧.
(٦) الإملاء ١/٢٠٠.
(٧) الكشاف ١/٥٧٧.

إلى حذف مضاف، بل أقول: لا يجوز تقدير هذا المضاف لأنه يقتضي أنهم نقضوا الميثاق فرفَع اللّـهُ الطورَ عليهم عقوبةً على فِعْلهم النقضَ، والقصةُ تقتضي أنَّهم هَمُّوا بنقضِ الميثاق، فرفعَ اللّـهُ عليهم الطور، فخَافوا فلم يَنْقُضوه، وإن كانوا قد نَقَضوه بعد ذلك. وقد صَرَّح أبو البقاء[1] بأنهم نقضوا الميثاق، وأنه تعالى رفع الطور عقوبةً لهم فقال: «تقديرُه: بنقض ميثاقهم، والمعنى: ورَفَعْنا فوقَهم الطور تخويفاً، لهم بسببِ نقضهم الميثاقَ». وفيه ذلك النظرُ المتقدم، ولقائل أن يقول: لَـمَّا هَمُّوا بنقضه وقاربوه صح أن يقال: رَفَعْنا الطور فوقهم لنقضهم الميثاق أي: لمقاربتهم نقضَه، لأنَّ ما قارب الشيء أُعْطِي حكمَه، فتصِحُّ عبارةُ مَنْ قدَّر مضافاً كأبـي البقاء وغيره. والميثاق مصدر مضاف لمفعوله. و «سُجَّداً» حالٌ من فاعل «ادخلوا».

قوله: «لا تَعْدُوا» قرأ الجمهور: «تَعْدُوا» بسكون العين وتخفيفِ الدال مِنْ عَدا يعدو، كغزا يغزو، والأصل: «تَعْدُوُوا» بواوين: الأولى لام الكلمة والثانية ضمير الفاعلين، فاستثقلت الضمة على لام الكلمة فَحُذِفَتْ، فالتقى بِحَذْفِها ساكنان، فحُذِفَ الأول وهو الواو الأولى، وبقيت واو الفاعلين، فوزنه: تَفْعُوا. وقرأ نافع[2] بفتح العين وتشديد الدال، إلا أن الرواة اختلفوا عن قالون عن نافع: فرووا عنه تارة بسكون العين سكوناً محضاً، وتارة إخفاء فتحة العين. فأما قراءة نافع فأصلها: تَعْتَدوا، ويدل على ذلك إجماعُهم / على: [٢٢٧/ب] «اعتدَوا منكم في السبت»[3] كونه من الاعتداء وهو افتعالٌ من العدوان، فأُريد إدغامُ تاء الافتعال في الدال فنُقِلَتْ حركتُها إلى العين وقُلبت دالاً وأدغمت. وهذه قراءةٌ واضحة. وأما ما يُروى عن قالون من السكون المحض فشيءٌ لا يراه النحويون لأنه جَمْعٌ بين ساكنين على غيرِ حَدِّهما. وأمَّا الاختلاسُ

---

(١) الإملاء ١/ ٢٠٠.

(٢) السبعة ٢٤٠؛ والكشف ١/ ٤٠١؛ الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/ ٣٨٨.

(٣) الآية ٦٥ من البقرة.

فهو قريب للإتيان بحركة ما، وإن كانت خفيَّةً، إلا أنَّ الفتحةَ ضعيفةٌ في نفسِها فلا ينبغي أن تُخْفى لِتُزادَ ضعفاً، ولذلك لم يُجزِ القراء رَوْمَها وقفاً لضعفِها. وقرأ الأعمش: «تَعْتَدُوا» بالأصل الذي أدغَمُه نافع.

آ. **(١٥٥) قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم﴾**: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ بين الجار ومجروره تأكيداً، والثاني: أنها نكرة تامة، و«نقضِهم» بدلٌ منه، وهذا كما تقدَّم في «فبما رحمةٍ من الله»[1]. و«نقض» مصدرٌ مضاف لفاعله، و«ميثاقهم» مفعوله، وفي متعلَّق الباءِ الجارةِ لـ «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنه «حَرَّمنا» المتأخر في قوله: «فبظلم من الذين هادوا حَرَّمنا»[2] وعلى هذا فيقال: «فبظلم» متعلق بـ «حَرَّمْنا» أيضاً فيلزم أن يتعلق حرفا جر متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد، وذلك لا يجوز إلا مع العطف أو البدل. وأجابوا عنه بأن قولَه «فبظلمٍ» بدل من قوله «فبما» بإعادة العامل. فيقال: لو كان بدلاً لما دخلت عليه فاء العطف؛ لأن البدل تابع بنفسِه من غير توسُّط حرف عطف. وأُجيب عنه بأنه لَمَّا طال الكلام بين البدل والمبدل منه أعادَ الفاء للطول، ذكر ذلك أبو البقاء[3] والزجاج[4] والزمخشري[5] وأبو بكر[6] وغيرهم.

وقد رَدَّه الشيخ[7] بما معناه أن ذلك لا يجوز لطول الفصل بين المبدل والبدل، وبأنَّ المعطوفَ على السبب سببٌ فيلزمُ تأخُّرُ بعضِ أجزاء السبب الذي

(١) الآية ١٥٩ من آل عمران.
(٢) في الآية ١٦٠.
(٣) الإملاء ١/٢٠٠.
(٤) معاني القرآن ٢/١٣٩.
(٥) الكشاف ١/٥٧٨.
(٦) لعله يعني به أبا بكر بن الانباري.
(٧) البحر ٣/٣٨٨.

للتحريم في الوقت عن وقت التحريم، فلا يمكن أن يكون سبباً أو جزءَ سببٍ إلا بتأويلٍ بعيد، [وذلك أن قولهم: «إنَّا قتلنا المسيحَ» وقولهم على مريم][1] البهتانَ إنما كان بعد تحريم الطيبات. قال: «فالأَوْلى أن يكونَ التقدير: لعنَّاهم. وقد جاء مصرَّحاً به في قوله: «فبما نقضِهِم ميثاقَهم لعنَّاهم».

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف، فقدَّره ابنُ عطية[2]: لعنَّاهم وأَذْلَلْناهم وختمنا على قلوبهم. قال: «وحَذْفُ جوابِ مثلِ هذا الكلام بليغٌ» وتسميةُ مثل هذا «جواب» غيرُ معروف لغةً وصناعة. وقَدَّره أبو البقاء[3]: «فبما نقضهم ميثاقهم طُبِع على قلوبهم، أو لُعِنوا. وقيل: تقديرُه: فبما نقضِهم لا يؤمنون، والفاء زائدةٌ». انتهى. [وهذا الذي أجازه أبو البقاء تعرَّضَ له الزمخشري[4] وردَّه فقال: «فإنْ قلت: فهلاَّ زَعَمْتَ أنَّ المحذوف الذي تعلَّقَتْ به الباء][5] ما دل عليه قولُه «بل طَبَع اللَّـهُ، فيكون التقديرُ: فبما نقضِهم طَبَع اللَّـهُ على قلوبهم، بل طَبَع الله عليها بكفرهم ردٌّ وإنكارٌ لقولهم: «قلوبُنا غُلْفٌ» فكانَ متعلقاً به». قال الشيخ[6]: «وهو جوابٌ حسنٌ، ويمتنع من وجهٍ آخرَ وهو أنَّ العطفَ بـ «بل» للإضرابِ، والإضرابُ إبطالٌ أو انتقالٌ، وفي كتابِ الله في الإخبار لا يكون إلا للانتقال، ويُسْتفاد من الجملةِ الثانية ما لا يُسْتفاد من الأولى، والذي قَدَّره الزمخشري[7] لا يَسُوغ فيه الذي قررناه، لأنَّ قولَه: «فبما نقضِهم ميثاقَهم وكُفْرِهم بآيات الله وقولِهم قلُوبنا غلفٌ طَبَع الله» هو مدلولُ الجملة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٢) المحرر ٤/٣٠١.
(٣) الإملاء ١/٢٠٠.
(٤) الكشاف ١/٥٧٨.
(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٦) البحر ٣/٣٨٩.
(٧) أي: وهو يرفض كلام أبي البقاء المتقدم.

التي صَحِبَتها «بل»، فأفادَتِ الثانية ما أفادت الأولى، ولو قلت: «مَرَّ زيد بعمرو، بل مَرَّ زيد بعمرو» لم يَجُزْ. وقَدَّره الزمخشري «فَعَلْنا بهم ما فعلنا».

قوله: «بل طَبَع» هذا إضرابٌ عن الكلام المتقدم أي: ليس الأمرُ كما قالوا مِنْ قولهم: «قلوبُنا غلف». وأظهرَ القرَّاءُ لامَ بل في «طبع» إلا الكسائي[1] فأدغم من غيرِ خلاف، وعن حمزة خلاف. والباء في «بكفرهم» يُحتمل أن تكون للسببية، وأن تكون للآلة كالباء في «طبعت بالطين على الكيس» يعني أنه جعل الكفر كالشيء المطبوع به أي مُغَطِّياً عليها، فيكونُ كالطابع. وقوله: «إلا قليلاً» يحتمل النصبَ على نعت مصدر محذوف أي: إلا إيماناً قليلاً، ويحتمل كونَه نعتاً لزمان محذوف أي: زماناً قليلاً، ولا يجوزُ أن يكونَ منصوباً على الاستثناءِ من فاعل «يؤمنون» أي: إلا قليلاً منهم فإنهم يؤمنون، لأنَّ الضمير في «لا يؤمنون» عائدٌ على المطبوع على قلوبهم، ومن طَبَع على قلبه بالكفر فلا يقع منه الإيمان.

آ (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿وبكفرِهم﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوف على «ما» في قوله: «فبما نقضِهم» فيكونُ متعلقاً بما تعلق به الأول. الثاني: أنه عطفٌ على «بكفرهم» الذي بعد «طبع». وقد أوضح الزمخشري[2] ذلك غايةَ الإيضاح، واعترض وأجابَ بأحسنِ جواب، فقال: «فإنْ قلت: علامَ عَطَفَ قولَه «وبكفرهم»؟ قلت: الوجهُ أن يُعْطَفَ على «فبما نقضِهم» ويُجْعَلَ قولُه: «بل طَبَع الله عليها بكفرهم» كلاماً يَتْبع قوله: «وقولهم قلوبُنا غلف» على وجهِ الاستطراد، ويجوزُ عطفُه على ما يليه من قوله «بكفرِهم». فإنْ قلت: فما معنى المجيءِ بالكفر معطوفاً على ما فيه ذِكْرُه؟ سواءً عطف على ما قبل الإضراب، أو على ما بعده، وهو قوله: «وكفرهم بآيات

---

(١) انظر: السبعة ١٢٣.
(٢) الكشاف ٥٧٨/١.

الله» وقوله «بكفرهم». قلت: قد تكرر منهم الكفر؛ لأنهم كفروا بموسى ثم بعيسىٰ ثم بمحمدٍ، فعطف بعضَ كفرِهم على بعض، أو عَطَف مجموعَ المعطوفِ على مجموعِ المعطوف عليه، كأنه قيل: فبجمعهم بين نقضِ الميثاقِ، والكفر بآيات الله، وقتلِ الأنبياء، وقولِهم: قلوبنا غلف، وجمعِهم بين كفرهم وبُهْتِهم مريمَ وافتخارِهم بقتلِ عيسى عاقبناهم، أو بل طبع الله عليها بكفرِهم وجمعِهم بين كفرهم كذا وكذا».

قوله: «بُهْتاناً» في نصبهِ خمسةُ أوجه، أظهرُها: أنه مفعول به، فإنه مُضَمَّنٌ معنى «كلام» نحو: قلت خطبة وشعراً. الثاني: أنه منصوبٌ على نوع المصدر كقولهم: «قَعَد القرفصاء» يعني أن القول يكون بُهتاناً وغيرَ بهتان. الثالث: أن ينتصبَ نعتاً لمصدر محذوف أي: قولاً بُهتاناً، وهو قريبٌ من معنى الأول. الرابع: أنه منصوبٌ بفعل مقدرٍ من لفظه أي: بَهَتوا بُهْتاناً. الخامس: أنه حال من الضمير المجرور في قولهم أي: مباهتين، وجازَ مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنه فاعل معنىً، والتقدير: وبأن قالوا ذلك مباهتين.

آ. **(١٥٧) وقوله تعالى: ﴿وقولِهم﴾**: عطفٌ على «وكفرهم» و«عيسى» بدلٌ من «المسيح» أو عطفُ بيان، وكذلك «ابن مريم»، ويجوز أن يكونَ صفةً أيضاً، وأجاز أبو البقاء[١] في «رسول الله» هذه الأوجهَ الثلاثةَ، إلا أنَّ البدل بالمشتقات قليل. وقد يُقال: إنَّ «رسول الله» جرى مَجْرى الجوامد / [٢٢٠/أ] وأجاز فيه أن يَنْتصب بإضمارِ «أعني»، ولا حاجةَ إليه. قوله «شُبِّه لهم»: «شُبِّه» مبني للمفعول وفيه وجهان، أحدهما: أنه مسند للجار بعده كقولك: «حِيل إليه، ولُبس عليه». والثاني: أنه مسندٌ لضمير المقتول الذي دَلَّ عليه قولهم: «إنَّا قتلْنا» أي: ولكن شُبِّه لهم مَنْ قتلوه. فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يعودَ على المسيح؟ فالجواب أن المسيح مشبه به لا مشبه.

---

(١) الإملاء ١/٢٠١.

[قوله]: «لفي شك منه»: «منه» في محلِّ جرٍ صفة لـ «شك» يتعلَّقُ بمحذوف، ولا يجوز أن تتعلَّق فَضْلة بنفس «شك»؛ لأن الشك إنما يتعدَّى بـ «في» لا بـ «من»، ولا يقال: إنَّ «مِنْ» بمعنى «في» فإن ذلك قولٌ مرجوح، ولا ضرورةَ لنا به هنا.

وقوله: «ما لَهم به من علم» يجوز في «من علم» وجهان، أحدهما: أنه مرفوع بالفاعلية والعاملُ أحد الجارَّيْن: إمّا «لهم» وإما «به»، وإذا جُعِل أحدُهما رافعاً له تعلَّق الآخر بما تعلَّق به الرافع من الاستقرارِ المقدر. و «مِنْ» زائدةٌ لوجودِ شرطَي الزيادةِ. والوجه الثاني: أن يكونَ «من علم» مبتدأً زِيدت فيه «من» أيضاً، وفي الخبر احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ «لهم» فيكون «به»: إمَّا حالاً من الضمير المستكنّ في الخبر، والعاملُ فيها الاستقرارُ المقدر، وإمَّا حالاً من «عِلْم» وإنْ كان نكرةً لتقدُّمها عليه ولاعتمادِه على نفي. فإن قيل: يلزمُ تقدُّمُ حالِ المجرور بالحرف عليه وهو ضرورةٌ لا يجوزُ في سَعة الكلام[1]. فالجوابُ أنَّا لا نُسَلِّم ذلك، بل نقل أبو البقاء[2] وغيره أنَّ مذهب أكثر البصريين جوازُ ذلك، ولئِنْ سلَّمنا أنه لا يجوز إلا ضرورة لكن المجرور هنا مجرورٌ بحرف جر زائد، والزائد في حكم المُطَّرَح، وأمَّا أن يتعلَّق بمحذوفٍ على سبيل البيان أي: أعني به، ذكره أبو البقاء[3]، ولا حاجةَ إليه، ولا يجوزُ أن يتعلقَ بنفس «علم» لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه. والاحتمال الثاني: أن يكون «به» هو الخبر، و «لهم» متعلق بالاستقرار كما تقدم، ويجوز أن تكون اللام مبيِّنةً مخصصة كالتي في قوله: «ولم يكن له كفواً أحد»[4]. وهذه الجملةُ المنفية تحتمل ثلاثة أوجه: الجر على أنها صفةٌ ثانية لـ «شك» أي:

---

(١) انظر المسألة في: الكتاب ١/٢٧٧؛ المقتضب ٤/٣٠٢؛ وأمالي الشجري ٢/٢٨٠.
(٢) الإملاء ١/٢٠١.
(٣) الإملاء ١/٢٠١. والأفصح «فذكره».
(٤) الآية ٤ من الإخلاص.

غيرِ معلوم. الثاني: النصب على الحالِ من «شك»، وجازَ ذلك وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِه بالوصف بقوله «منه». الثالث: الاستئناف، ذكره أبو البقاء[1]، وهو بعيد.

قوله: «إلا اتباعَ الظن» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: وهو الصحيح الذي لم يذكر الجمهورُ غيرَه أنه منقطع؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، ولم يُقْرأ فيما علمت إلا بنصبِ «اتِّباع» على أصل الاستثناء المنقطع، وهي لغةُ الحجاز، ويجوزُ في تميم الإبدالُ من «علم» لفظاً فيجرُّ، أو على الموضع فيُرفَعُ لأنه مرفوعُ المحل كما قَدَّمته لك، و«من» زائدة فيه. والثاني ـ قاله ابن عطية[1] ـ: أنه متصل قال: «إذ العلم والظن يضمهما جنسُ أنهما من معتقدات اليقين، يقول الظانُّ على طريق التجوُّز: «علمي في هذا الأمر كذا» إنما يريد ظني» انتهى. وهذا غيرُ موافَقٍ عليه لأن الظنَّ ما ترجَّح فيه أحد الطرفين، واليقين ما جُزِم فيه بأحدهما، وعلى تقدير التسليم فاتباعُ الظن ليس من جنس العلم، بل هو غيره، فهو منقطع أيضاً أي: ولكنَّ اتباعَ الظن حاصلٌ لهم.

قوله: «وما قتلوه يقيناً» الضمير في «قتلوه» فيه أقوال أظهرها أنه لعيسى، وعليه جمهور المفسرين. والثاني: ـ وبه قال ابن قتيبة[2] والفراء ـ[3] أنه يعودُ على العلم أي: ما قتلوا العلم يقيناً، على حد قولهم: «قتلت العلم والرأي يقيناً» و«قتلته علماً»، ووجه المجاز فيه أن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء، فكأنه قيل: وما كان علمهم علماً أُحيط به، إنما كان عن ظن وتخمين. الثالث: ـ وبه قال ابن عباس والسدي وطائفة كبيرة ـ أنه يعود

---

(١) المحرر ٤/٣٠٤.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٥٢.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٤.

للظن تقول: «قتلت هذا الأمر علماً ويقيناً» أي: تحققت، فكأنه قيل: وما صَحَّ ظنهم عندهم وما تحققوه يقيناً ولا قطعوا الظن باليقين.

قوله: «يقيناً» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي: قتلاً يقيناً. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه، لأنه في معناه أي: وما تيقنوه يقيناً. الثالث: أنه حال من فاعل «قتلوه» أي: وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حُذِف للدلالة عليه. أي: ما تيقَّنوه يقينا، ويكون مؤكداً لمضمون الجملة المنفية قبله. وقدّر أبو البقاء[1] العامل على هذا الوجه مثبتاً فقال: «تقديره: تيقنوا ذلك يقيناً» وفيه نظر. الخامس ـ ويُنْقَل عن أبي بكر بن الأنباري ـ أنه منصوبٌ بما بعد «بل» من قوله: «رفعه الله» وأن في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: بل رفعه الله إليه يقيناً، وهذا قد نَصَّ الخليل فَمَنْ دونه على منعِه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي ألا يَصِحَّ عنه، وقوله: «بل رفعه الله إليه» ردٌّ لما ادَّعَوْه مِنْ قتله وصلبه. والضمير في «إليه» عائد على «الله» على حَذْفِ مضاف أي: إلى سمائِه ومحلِّ أمره ونهيه.

آ. (١٥٩) **قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهل الكتاب﴾**: «إنْ» هنا نافيةٌ بمعنى «ما» و«من أهل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبرُ الجملةُ القسمية المحذوفة وجوابها، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا واللّهِ ليؤمِنَنَّ به، فهو كقوله: «وما مِنَّا إلا له مقامٌ [معلوم][2]»، أي: ما أحدٌ منا، وكقوله: «وإنْ منكم إلا واردُها»[3] أي: ما أحد منكم إلا واردُها، هذا هو الظاهر. والثاني: ـ وبه قال الزمخشري[4] وأبو البقاء[5] ـ أنه في

---

(١) الإملاء ١/ ٢٠١.
(٢) الآية ١٦٤ من الصافات.
(٣) الآية ٧١ من مريم.
(٤) الكشاف ١/ ٥٨٠.
(٥) الإملاء ١/ ٢٠١.

محلِّ الخبر، قال الزمخشري: «وجملة «ليؤمِنَنَّ به» جملةٌ قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإنْ من أهل / الكتابِ أحدٌ إلا ليؤمنن به، ونحوه: [٢٢٨/ب] «وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم» «وإنْ منكم إلا واردُها» والمعنى: وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمن». قال الشيخ[1]: «وهو غلطٌ فاحش، إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعةٌ صفةً لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة «أحد» المحذوف إنما [هو] الجار والمجرور كما قَدَّرناه، وأمّا قوله: «ليؤمنن به» فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسمُ وجوابُه خبر للمبتدأ، إذ لا ينتظم من «أحد» والمجرور إسناد لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذلك هو محطُّ الفائدة، وكذلك أيضاً الخبرُ هو «إلاَّ له مقام»، وكذلك «إلا واردها» إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي». وهذا ـ كما ترى ـ قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من «أحد» الموصوفِ بالجملة التي بعده ومن الجارِّ قبله؟ ونظيرُه أن تقول: «ما في الدار رجلٌ إلا صالحٌ» فكما أن «في الدار» خبر مقدم، و«رجل» مبتدأ مؤخر، و«إلا صالحٌ» صفته، وهو كلامٌ مفيد مستقيم، فكذلك هذا، غايةُ ما في الباب أنَّ «إلا» دَخَلَتْ على الصفة لتفيدَ الحصر. وأما ردُّه عليه حيث قال: جملةٌ قسمية، وإنما هي جوابُ القسم فلا يَحْتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثلُ هذه الاعتراضات.

واللام في «ليؤمِنَنَّ» جوابُ قسمٍ محذوف كما تقدَّم. وقال أبو البقاء[2]: «ليؤمِنَنَّ جواب قسم محذوف، وقيل: أكَّد بها في غير القسم كما جاء في النفي والاستفهام» فقوله: «وقيل إلى آخره» إنما يستقيم ذلك إذا أعَدْنا

(١) البحر ٣/٢٩٢.
(٢) الإملاء ١/٢٠٢.

الخلاف إلى نونِ التوكيد؛ لأنَّ نون التوكيد قد عُهِد التأكيدُ بها في الاستفهام باطِّراد، وفي النفي على خلاف فيه، وأما التأكيدُ بلام الابتداء في النفي والاستفهام فلم يُعْهَد البتة. وقال[1] أيضاً قبل ذلك: «وما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ، وقيل: المحذوف «مَنْ» وقد مرَّ نظيره، إلا أنَّ تقديرَ «مَنْ» هنا بعيدٌ، لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، و «مَنْ» الموصولة والموصوفة غيرُ تامة» يعني أنَّ بعضهم جعل ذلك المحذوفَ لفظَ «مَنْ» فيقدِّر: وإنْ مِنْ أهل مَنْ إلا ليؤمِنَنَّ، فجعلَ موضع «أحد» لفظَ «مَنْ»، وقوله: «وقد مر نظيره» يعني قوله تعالى: «وإنَّ من أهل الكتاب لَمَنْ يؤمِنُ بالله»[2] ومعنى التنظير فيه أنه قد صَرَّح بلفظ «مَنْ» المقدَّرة ههنا.

وقرأ أُبَـيّ[3]: «ليؤمِنُنَّ به قبل موتهم» بضم النون الأولى مراعاة لمعنى «أحد» المحذوف، وهو وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمع. والضمير في «به» لعيسى. وقيل: لله تعالى، وقيل: لمحمد عليه السلام. وفي «موته» لعيسى. ويُروى في التفسير أنه حين ينزل إلى الأرض يؤمن به كلُّ أحد حتى تصيرَ الملةُ كلها إسلاميةً. وقيل: يعود على «أحد» المقدر، أي: لا يموتُ كتابـي حتى يؤمن بعيسى، ونقل عن ابن عباس ذلك، فقال له عكرمة: «أفرأيت إنْ خَرَّ من بيت أو احترق أو أكله سَبُعٌ» قال: لا يموتُ حتى يُحَرِّكَ بها شفتيه أي: بالإيمان بعيسى. وقرأ[4] الفياض بن غزوان: «وإنَّ من أهل الكتاب» بتشديد «إنَّ» وهي قراءةٌ مردودةٌ لإشكالها. قوله: «ويومَ القيامةَ» العامل فيه «شهيداً» وفيه دليلٌ على جوازِ تقدُّم خبرِ «كان» عليها، لأنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِن

---

(١) الإملاء ١/٢٠١.
(٢) الآية ١٩٩ من آل عمران.
(٣) البحر ٣/٣٩٣.
(٤) البحر ٣/٣٩٣.

بتقديم العامل. وأجاز أبو البقاء[1] أن يكون منصوباً بـ «يكون» وهذا على رَأْي مَنْ يجيز لـ «كان» أن تعمل في الظرفِ وشبهِه. والضميرُ في «يكون» لعيسى، وقيل: لمحمد عليه السلام.

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿فبظلمٍ﴾**: هذا الجارُّ متعلق بـ «حَرَّمْنا» والباء سببية، وإنما قُدِّم على عامِلِه تنبيهاً على قبح سبب التحريم، وقد تقدَّم أنَّ قولَه: «فبظلمٍ» بدلٌ من قولِه: «فبما نقضهم ميثاقهم»، وتقدَّم الردُّ على قائله أيضاً فأغنى عن إعادته. و«من الذين» صفة لـ «ظلم» أي: ظلمٍ صادرٍ من الذين هادُوا. وقيل: ثَمَّ صفةٌ للظلم محذوفةٌ للعلم بها أي: فبظلمٍ أيِّ ظلم، أو فبظلمٍ عظيمٍ كقوله[2]:

١٦٧٣ـ فلا وأبي الطيرِ المُرِبَّةِ بالضحى
على خالدٍ لقد وقَعْتِ على لَحْمِ

أي: لحم عظيم.

قوله: «أُحِلَّتْ لهم» هذه الجملةُ صفةٌ لـ «طيبات» فمحلُّها نصبٌ، ومعنى وصفِها بذلك أي: بما كانت عليه مِنَ الحِلِّ، ويوضِّحه قراءة ابن عباس[3]: «كانت أُحِلَّتْ لهم». قوله: «كثيراً» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول به أي: بصدِّهم ناساً أو فريقاً أو جمعاً كثيراً. وقيل: نصبُه على المصدرية أي: صَدّاً كثيراً. وقيل: على ظرفية الزمان أي: زماناً كثيراً، والأول أولى، لأنَّ المصادرَ بعدها ناصبةٌ لمفاعيلها، فيجري البابُ على سَننٍ واحدٍ، وإنما أعيدت الباءُ في قوله: «وبصدِّهم» ولم تُعَدْ في قوله: «وأَخْذِهم» وما بعده لأنه قد فُصِل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمولاً

---

(١) الإملاء ٢٠٢/١.

(٢) تقدم برقم ١٢٩.

(٣) البحر ٣٩٤/٣.

للمعطوفِ عليه، بل بالعامل فيه وهو «حَرَّمْنا» وما تعلق به، فلمَّا بَعُد المعطوف من المعطوف عليه بالفصل بما ليس معمولاً للمعطوف عليه أُعيدت الباءُ لذلك، وأمَّا ما بعده فلم يُفْصَل فيه إلا بما هو معمولٌ للمعطوفِ عليه وهو «الربا».

آ. (١٦١) **والجملةُ من قوله تعالى: ﴿وقد نُهُوا عنه﴾**: في محلِّ نصب لأنها حاليةٌ، ونظيرُ ذلك في إعادة الحرفِ وعدمِ إعادتِه ما تقدَّم في قوله: «فبما نقضِهم ميثاقَهم»[1] الآية. و«بالباطل» يجوز أن يتعلق بـ«أَكْلِهم» على أنها سببيةٌ أو بمحذوفٍ على أنها حال من «هم» في «أكلهم» أي: ملتبسين بالباطل.

آ. (١٦٢) **قوله تعالى: ﴿لكنِ الراسخون﴾**: جيء هنا بـ«لكن» لأنها بين نقيضين، وهما الكفارُ والمؤمنون. و«الراسخون» مبتدأ، وفي خبره احتمالان، أظهرُهما: أنه «يؤمنون»، والثاني: أنه الجملة من قوله: «أولئك سنؤتيهم». و«في العلم» متعلقٌ بـ«الراسخون». و«منهم» متعلق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «الراسخون». قوله: «والمؤمنون» عطفٌ على «الراسخون»، وفي خبره الوجهان المذكوران في خبر «الراسخون»، ولكن إذا جَعَلْنا الخبرَ «أولئك سنُؤْتيهم» فيكون / يؤمنون ما محلُّه؟ [٢٢٩/أ] والذي يَظْهر أنه جملة اعتراض لأنَّ فيه تأكيداً وتسديداً للكلام، ويكون الضمير في «يؤمنون» يعود على «الراسخون» و«المؤمنون» جميعاً، ويجوز أن تكون حالاً منهما، وحينئذ لا يُقال: إنها حال مؤكدة لتقدُّم عاملٍ مشاركٍ لها لفظاً؛ لأنَّ الإيمانَ فيها مقيدٌ، والإيمانُ الأولُ مطلقٌ، فصار فيها فائدةٌ لم تكن في عاملها، وقد يُقال: إنها مؤكدة بالنسبةِ لقوله: «يؤمنون»، وغيرُ مؤكدة بالنسبةِ لقوله: «الراسخون».

---

(١) الآية ١٥٥، وانظر أيضاً السبب الذي ذكره في الآية ١٦٠.

قوله: «والمقيمين» قراءةُ الجمهورِ بالياء، وقرأ جماعة كثيرة[1]: «والمقيمون» بالواو منهم ابن جبير وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه، ومالك بن دينار وعصمة[2] عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجحدري وعيسى بن عمر وخلائق. فأما قراءة الياء فقد اضطربت فيها أقوال النحاة، وفيها ستةُ أقوال، أظهرها: ـ وعزاه مكي[3] لسيبويه[4]، وأبو البقاء[5] للبصريين ـ أنه منصوبٌ على القطع، يعني المفيدَ للمدح كما في قطع النعوت، وهذا القطعُ مفيدٌ لبيان فضل الصلاة فَكَثُر الكلامُ في الوصفِ بأن جُعِل في جملة أخرى، وكذلك القطعُ في قوله «والمؤتون الزكاة» على ما سيأتي هو لبيانِ فَضْلِها أيضاً، لكن على هذا الوجه يجب أن يكونَ الخبرُ قولَه: «يؤمنون»، ولا يجوز أن يكون قوله «أولئك سنؤتيهم» لأن القطع إنما يكونَ بعد تمامِ الكلام. قال مكي[6]: «ومَنْ جَعَلَ نَصْبَ «المقيمين» على المدحِ جَعَلَ خبرَ «الراسخين»: «يؤمنون»، فإنْ جَعَل الخبر «أولئك سنؤتيهم» لم يجز نصب «المقيمين» على المدح، لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام». وقال الشيخ[7]: «ومَنْ جعل الخبرَ: أولئك سنؤتيهم فقوله ضعيفٌ» قلت: هذا غيرُ لازمٍ، لأن هذا القائلَ لا يَجْعَلُ نصبَ «المقيمين» حينئذٍ منصوباً على القطع، لكنه ضعيفٌ بالنسبةِ إلى أنه ارتكبَ وجهاً ضعيفاً في تخريجِ «المقيمين» كما

---

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣٩٥/٠.

(٢) عصمة بن عروة البصري، روى عن أبي عمرو والأعمش، وعنه يعقوب بن إسحاق، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات لابن الجزري ٥١٢/١.

(٣) المشكل ٢١٢/١.

(٤) الكتاب ٢٤٨/١ ـ ٢٤٩.

(٥) الإملاء ٢٠٢/١.

(٦) المشكل ٢١٢/١.

(٧) البحر ٣٩٥/٣.

سيأتي. وحكى ابنُ عطية[1] عن قومٍ مَنْعَ نصبه على القطع من أجلِ حرف العطف، والقطعُ لا يكونُ في العطف، إنما ذلك في النعوت، ولما استدلَّ الناسُ بقول الخرنق[2]:

١٦٧٤ـ لا يَبْعَدَنْ قومي الذين همُ
سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكلِّ معتَركٍ
والطيبون معاقدَ الأُزْرِ

على جواز القطع فَرَّق هذا القائلُ بأن البيت لا عطفَ فيه؛ لأنها قطعت «النازلين» فنصبته، و«الطيبون» فرفعَتْه عن قولِها «قومي»، وهذا الفرقُ لا أثرَ له؛ لأنه في غيرِ هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف، أنشد سيبويه[3]:

١٦٧٥ـ ويَأْوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ
وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالِي

فنصب «شعثاً» وهو معطوف.

الثاني: أن يكونَ معطوفاً على الضمير في «منهم» أي: لكن الراسخون في العلمِ منهم ومن المقيمين الصلاة. الثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في «إليك» أي: يؤمنون بما أُنْزل إليك وإلى المقيمين الصلاةَ وهم الأنبياء. الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «ما» في «بما أُنْزِل» أي: يؤمنون بما أنزل إلى محمد صلى الله عليه وسلم وبالمقيمين، ويُعْزَى هذا للكسائي. واختلفت

---

(١) المحرر ٤/٣٠٨.

(٢) ديوان الخِرْنِق بنت هفان ٢٩؛ الكتاب ١/١٠٤؛ المحتسب ٢/١٩٨؛ أمالي الشجري ١/٢٤٤؛ الانصاف ٤٦٨؛ رصف المباني ٤١٦؛ والمزهر ١/١٤٥؛ والهمع ٢/١١٩؛ والدرر ٢/١٥٠؛ وطيب المعاقد: كناية عن العفة.

(٣) تقدم برقم ١٢٠٣.

عبارة هؤلاء في «المقيمين» فقيل: هم الملائكة. قال مكي[1]: «ويؤمنون بالملائكة الذين صفتُهم إقامةُ الصلاةِ كقوله: «يُسَبِّحون الليلَ والنهارَ لا يَفْتُرون»[2]. وقيل: هم الأنبياء، وقيل: هم المسلمون، ويكون على حَذْفِ مضافٍ أي: وبدين المقيمين. الخامس: أن يكونَ معطوفاً على الكاف في «قبلك» أي: ومِنْ قبلِ المقيمين، ويعني بهم الأنبياءَ أيضاً. السادس: أن يكونَ معطوفاً على نفسِ الظرف، ويكونَ على حَذْفِ مضاف أي: ومن قبل المقيمين، فحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. فهذا نهايةُ القولِ في تخريجِ هذه القراءةِ.

وقد زعم قومٌ لا اعتبارَ بهم أنها لحنٌ، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنها خطأ من جهةِ غلط كاتبِ المصحفِ، قالوا: وأيضاً فهي في مصحفِ ابن مسعود بالواو فقط نقله الفراء، وفي مصحف أُبيّ كذلك، وهذا لا يَصحُّ عن عائشة ولا أبان، وما أحسن قولَ الزمخشري[3] رحمه الله: «ولا يُلتفت إلى ما زعموا مِنْ وقوعِه لَحْناً في خط المصحف، وربما التفت إليه مَنْ لم ينظر في الكتاب ومَنْ لم يعرف مذاهبَ العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنَّ السابقين الأولين الذين مَثَلُهم في التوراة ومثلُهم في الانجيل كانوا أبعدَ همةً في الغَيْرة عن الاسلام وذَبِّ المطاعنِ عنه من أن يقولوا ثُلْمَةً في كتاب الله ليسُدَّها مَنْ بعدهم، وخَرْقاً يَرْفوه مَنْ يلحق بهم». وأمّا قراءةُ الرفعِ فواضحةٌ.

قوله: «والمؤتُون» فيه سبعةُ أوجهٍ أيضاً، أظهرها: أنه على إضمارِ مبتدأ، ويكون من باب المدحِ المذكورِ في النصب. الثاني: أنه معطوفٌ على «الراسخون»،

---

(1) المشكل ٢١٢/١.
(2) الآية ٢٠ من الأنبياء.
(3) الكشاف ٥٨٢/١.

وفي هذا ضَعْفٌ؛ لأنه إذا قُطِع التابعُ عن متبوعِه لم يَجُزْ أن يعودَ ما بعده إلى إعراب المتبوع فلا يُقال: «مررت بزيدٍ العاقلَ الفاضلِ» بنصب «العاقل» وجر «الفاضل»، فكذلك هذا. الثالث: أنه عطفٌ على الضمير المستكنِّ في «الراسخون»، وجاز ذلك للفصل. الرابع: أنه معطوفٌ على الضمير في «المؤمنون». الخامس: أنه معطوفٌ على الضمير في «يؤمنون». السادس: أنه معطوفٌ على «المؤمنون»، السابع: أنه مبتدأ وخبره «أولئك سنؤتيهم»، فيكون «أولئك» مبتدأ، و «سنؤتيهم» خبره، والجملةُ خبرُ الأولِ، ويجوزُ في «أولئك» أن ينتصِبَ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه ما بعده فيكونَ من باب الاشتغال، إلا أنَّ هذا الوجهَ مرجوحٌ من جهةِ أنَّ «زيدٌ ضربته» بالرفع أجودُ مِنْ نصبه، لأنه لا يحوج إلى إضمار، ولأنَّ لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو «سأضربُ زيداً» مَنَعَ بعضهم «زيداً سأضرب»، وشرطُ الاشتغالِ جوازُ تسلُّط العامل على ما قبله، فالأَوْلى أَنْ نَحْمِلَه على ما لا خلاف فيه. وقرأ حمزة[1]: «سيؤتيهم» بالياء مراعاةً للظاهر في قوله: «والمؤمنون بالله»، والباقون بالنون على الالتفات تعظيماً، ولمناسبةِ قوله: «وأعتَدْنا» وهما واضحتان.

[٢٢٩/ب] آ. (١٦٣) **قوله تعالى: ﴿كما أَوْحينا﴾**: / الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: إيحاءً مثلَ إيحائنا، أو على أنه حالٌ من ذلك المصدر المحذوف المقدَّرِ معرفاً أي: أوحيناه أي: الإيحاءَ حالَ كونِه مشبهاً لإيحائنا إلى مَنْ ذكر. وهذا مذهبُ سيبويه[2] وقد تقدَّم تحقيقه. و «ما» تحتمل وجهين: أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائدٍ على الصحيح، وأن تكونَ بمعنى الذي، فيكونُ العائدُ محذوفاً أي: كالذي أوحيناه إلى نوح. و «من بعده»

---

(١) السبعة ٢٤٠؛ البحر ٣/٣٩٧.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

متعلقٌ بـ «أوْحينا»، ولا يجوز أن تكونَ «من» للتبيين، لأنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى، ولا يُخبر بظرف الزمان عن الجثة إلا بتأويل ليس هذا محلَّه. وأجاز أبو البقاء[1] أن يتعلق بنفس «النبيين»، يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: «والذين تنبَّؤوا مِنْ بعدِه» وهو معنى حسن.

وفي «يونس» ستُ لغاتٍ[2] أفصحُها: واو خالصةٌ ونون مضمومة، وهي لغةُ الحجاز، وحُكِي كسرُ النونِ بعد الواو، وبها قرأ نافع في رواية حبان[3]، وحُكِي أيضاً فتحها مع الواو، وبها قرأ النخعي وهي لغة لبعض عقيل، وهاتان القراءتان جَعَلَهما بعضهم[4] منقولتين من الفعلِ المبني للفاعل أو للمفعول، جَعَل هذا الاسمَ مشتقاً من الأنس، وإنما أُبدلت الهمزةُ واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها، ويدلُّ على ذلك مجيئُه بالهمزةِ على الأصل في بعض اللغات كما سيأتي، وفيه نظرٌ،لأنَّ هذا الاسمَ أعجمي، وحُكِي تثليث النون مع همز الواو، كأنهم قلبوا الواوَ همزةً لانضمامِ ما قبلها نحو[5]:

١٦٧٦ــ أَحَبُّ المُـؤْقِـدِينَ إليَّ موسى ....

وقد تقدَّم تقريرُه، وحُكي أنَّ ضمَّ النونِ مع الهمز لغةُ بعض بني أسد، إلا أني لا أعلم أنه قُرِىء بشيء من لغات الهمز[6]. هذا إذا قلنا: إن هذا الاسمَ ليس منقولاً من فِعْلٍ مبني للفاعل أو للمفعول حالـةَ كسر النـون

---

(١) الإملاء ١/٢٠٣.
(٢) انظر في قراءات «يونس»: الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٧.
(٣) كذا في الأصل، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم عن نافع، لعله ــ كما في البحر ــ جماز، وهو سليمان بن مسلم، عرض على نافع توفي بعد سنة ١٧٠؛ انظر: البحر ٣/٣٩٧؛ الطبقات ١/٣١٥.
(٤) حكاه القرطبي ٦/١٧ عن المهدوي.
(٥) تقدم برقم ١٢٨.
(٦) أثبت ابن خالويه في الشواذ ٣٠ قراءة «يؤنس» عن طلحة بن مصرف.

أو فتحِها، أمَّا إذا قلنا بذلك فالهمزةُ أصليةٌ غيرُ منقلبةٍ من واو لأنه مشتق من الأنس، وأمَّا مع ضمِّ النونِ فينبغي أن يُقال بأن الهمزة بدلٌ من الواو لانتفاء الفعلية مع ضم النون.

قوله: «زَبورا» قراءةُ الجمهور بفتح الزاي، وحمزة[1] بضمها، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جمعُ «زَبْر» قال الزمخشري[2]: «جمعَ «زَبْر»، وهو الكتاب، ولم يَذْكر غيرَه، يعني أنه في الأصل مصدر على فَعْل، ثم جُمع على فُعول نحو: فَلْس وفُلوس، وقَلْس[3] وقُلُوس، وهذا القول سبقه إليه أبو علي الفارسي في أحد التخريجين عنه. قال أبو علي[4]: «ويحتمل أن يكونَ جمْعَ زَبْرٍ وقع على المزبور، كما قالوا: ضَرْب الأمير ونَسْج اليمن، كما سُمِّي المكتوب كتاباً» يعني أبو علي أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به كما مثَّله. والثاني: أنه جمع «زَبُور» في قراءة العامة، ولكنه على حَذْفِ الزوائد، يعني حُذِفت الواوُ منه فصار اللفظ: زَبُر، وهذا التخريجُ الثاني لأبي عليّ، قال أبو علي[5]: «كما قالوا: ظريف وظُروف، وكَرَوان وكَرْوان، ووَرَشان[6] ووِرْشان على تقدير حذف الياء والألف»[7]، وهذا لا بأس به، فإنَّ التكسير والتصغير يَجْريان غالباً مجرىً واحداً، وقد رأيناهم يُصَغِّرون بحذفِ الزوائد نحو: «زُهَيْر وحُمَيْد» في أزهر ومحمود، ويسميه النحويون «تصغير الترخيم»، فكذلك التكسيرُ. الثالث: أنه اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ جاءَ على فُعول كالدُّخول

---

(١) السبعة ٢٤٠، الكشف ١/٤٠٢.
(٢) الكشاف ١/٥٨٢.
(٣) القلس: ما خرج من الحَلْق وليس بقيء.
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٨٤.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٨٤.
(٦) الورشان: طائر شبه الحمام.
(٧) أي: فيكون زَبور جمع زُبور على تقدير حذف الزائد وهو الواو. وانظر: الكشف لمكي ١/٤٠٢؛ والصحاح: ظرف.

والقُعود والجُلوس، قاله أبو البقاء[1] وغيره. وفيه نظر من حيث إن الفُعول يكون مصدراً للازم، ولا يكون للمتعدي إلا في ألفاظ محفوظةٍ نحو: اللُّزوم والنُّهوك، وزَبَر ـ كما ترى ـ متعدٍ، فيضعفُ جَعْلُ الفُعُول مصدراً له، وقد تقدم معنى هذه المادة.

آ. (١٦٤) **قوله تعالى: ﴿ورُسُلاً قد قَصَصْناهم﴾**: الجمهور على نصب «رسلاً» وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الاشتغال لوجود شروطه، أي: وقصصنا رسلاً، والمعنى على حَذْف مضاف أي: قصصنا أخبارهم، فيكون «قد قصصناهم» لا محلَّ له لأنه مفسرٌ لذلك العاملِ المضمر، ويُقَوِّي هذا الوجهَ قراءةُ أُبي: «ورسل» بالرفعِ في الموضعينِ، والنصبُ هنا أرجحُ من الرفع؛ لأن العطف على جملةٍ فعلية وهي: «وآتينا داودَ زبوراً». الثاني: أنه منصوب عطفاً على معنى «أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح». أي: أَرْسَلْنا وَنبَّأْنا نوحاً ورسلاً، وعلى هذا فيكون «قد قَصَصْناهم» في محل نصب لأنه صفةٌ لـ «رسلاً». الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعل أي: وأرسلنا رسلاً، وذلك أنَّ الآيةَ نزلت رادَّة على اليهود في إنكارهم إرسالَ الرسل وإنزال الوحي، كما حكى اللّـهُ عنهم في قوله: «ما أنزل الله على بشر من شيء»[2] والجملةُ أيضاً في محل الصفة.

وقرأ أُبي[3]: «ورسلٌ» بالرفع في الموضعين، وفيه تخريجان، أظهرُهما: أنه مبتدأ وما بعده خبرُه، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ لأحدِ شيئين: إمَّا العطفِ كقولِه[4]:

(١) الإملاء ٢٠٣/١.
(٢) الآية ٩١ من الأنعام.
(٣) القرطبي ١٨/٦؛ البحر ٣٩٨/٣.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ٥٢١.

١٦٧٧ـ عندي اصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجبَ مِنْ هذا امرؤٌ سَمِعا

وإما التفصيلِ كقوله[١]:

١٦٧٨ـ فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ
فثوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أَجُرّْ

وكقوله[٢]:

١٦٧٩ـ إذا ما بكى مِنْ خلفِها انصرفَتْ له
بشقٍ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ

والثاني: ـ وإليه ذهب ابن عطية[٣] ـ أنه ارتفعَ على خبر ابتداء مضمر أي: وهم رسلٌ، وهذا غير واضح. والجملة بعد «رسل» على هذا الوجه تكون في محلِّ رفع لوقوعها صفةً للنكرة قبلها.

قوله: «ورسلاً لم نَقْصُصْهم» / كالأول. وقوله: «وكَلَّم اللَّهُ موسى» [٢٣٠/أ] الجمهور على رفع الجلالة، وهي واضحة. و«تكليماً» مصدر مؤكد رافعٌ للمجاز، وهي مسألةٌ يبحث فيها الأصوليون، تحتمل كلاماً كثيراً ليس هذا موضعَه، على أنه قد جاء التأكيد بالمصدر في ترشيح المجاز كقول هند بنت النعمان بن بشير في زوجِها روحِ بن زنباع وزيرِ عبدالملك بن مروان[٤]:

١٦٨٠ـ بكى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَه
وعَجَّتْ عجيجاً مِنْ جُذامَ المطارِفُ

تقول: إنَّ زوجها رَوْحاً قد بكى ثيابُ الخَزِّ من لُبْسه، لأنه ليس من أهل

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٩٦ برواية فثوباً؛ والكتاب ١/٤٤؛ والمحتسب ٢/١٤٢؛ والمغني ٥٢٤.
(٢) تقدم برقم ٢٢٢.
(٣) المحرر ٤/٣١١.
(٤) تقدم برقم ٢٠٣.

الخز، وكذلك صرخت صراخاً من جُذام ـ وهي قبيلة رَوْح ـ ثيابُ المطارف، تعني أنهم ليسوا من أهل تلك الثياب، فقولها: «عَجَّت المطارف» مجازٌ لأن الثياب لا تعجُّ، ثم رَشَّحَتْه بقولها عجيجاً. وقال ثعلب: «لولا التأكيدُ بالمصدر لجاز أن يكونَ كما تقول: «كَلَّمْتُ لك فلاناً» أي: أرسلت إليه، أوكتبت له رُقْعةً. وقرأ[1] يحيى بن وثاب والنخعي: «وكَلَّم اللَّهَ موسى» بنصب الجلالة، وهي واضحةٌ أيضاً.

آ. (١٦٥) **قوله تعالى: ﴿رسلاً مبشِّرين﴾**: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه بدل من «رسلاً» الأول في قراءة الجمهور، وعَبَّر الزمخشري[2] عن هذا بنصبه على التكرير، كذا فهم عنه الشيخ[3]. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال الموطئة، كقولك: «مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً»، ومعنى الموطئة أي: إنَّها ليست مقصودةً، إنما المقصودُ صفتُها، ألا ترى أن الرجولية مفهومة من قولك «بزيد» وإنما المقصودُ وصفُه بالصلاحية. الثالث: أنه نُصب بإضمار فعل أي: أَرْسَلْنا رسلاً. الرابع: أنه منصوبٌ على المدح، قَدَّره أبو البقاء[4] بـ «أعني»، وكان ينبغي أن يقدِّره فعلاً دالاً على المدح نحو: «أمدح»، وقد رجَّح الزمخشري هذا الأخير فقال[5]: «والأوجَهُ أن ينتصِبَ «رسلاً» على المدح».

قوله: «لئلا» هذه لام كي، وتتعلَّقُ بـ «منذرين» على المختار عند البصريين، وبـ «مبشِّرين» على المختار عند الكوفيين، فإن المسألةَ من التنازع، ولو كان من إعمالِ الأول لأضمرَ في الثاني من غير حذفٍ فكان

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٨.
(٢) الكشاف ١/٥٨٢.
(٣) البحر ٣/٣٩٩.
(٤) الإملاء ١/٢٠٣.
(٥) الكشاف ١/٥٨٢.

يُقال: مبشِّرين ومنذرين له لئلا، ولم يَقُلْ كذلك فدلَّ على مذهب البصريين، وله في القرآن نظائرُ تقدَّم منها جملة صالحة. وقيل: اللام تتعلقُ بمحذوف أي: أرسلناهم لذلك. و«حُجَّةٌ» اسمُ «كان»، وفي الخبر وجهان، أحدُهما: هو «على الله» و«للناس» حال، والثاني: أن الخَبر «للناس» و«على الله» حال، ويجوز أن يتعلق كلٌّ من الجارِّ والمجرور بما تعلَّقَ به الآخرُ إذا جَعَلْناه خبراً، ولا يجوزُ أن يتعلقَ على الله بـ«حجة»، وإنْ كان المعنى عليه؛ لأنَّ معمولَ المصدر لا يتقدَّم عليه. و«بعد الرسل» متعلقٌ بـ«حجة»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه صفةٌ لـ«حُجَّة» لأنَّ ظروف [الزمان] تُوصَفُ بها الأحداثُ كما يُخْبر بها عنها نحو: «القتالُ يوم الجمعة».

آ. (١٦٦) **قوله تعالى: ﴿لكنِ اللَّـهُ يشهد﴾**: هـذه الجملة الاستدراكية لا يبتدأ بها، فلا بد من جملة محذوفة، وتكـون هذه الجملةُ مستـدركة عنهـا، والجملة المحذوفـة هي ما رُوي في سبب النـزول أنه لَمَّا نَزَلَتْ: «إنا أَوْحَينا إليك»[1] قالوا: ما نشهد لك بهذا أبداً، فنزلت: «لكن اللَّـهُ يَشْهد». وقد أحسن الزمخشري[2] هنا في تقديرِ جملةٍ غيرِ ما ذكرتُ، وهو: «فإنْ قلت: الاستدراكُ لا بُدَّ له من مستدرَك،فأين هو في قوله: «لكن الله يشهد»؟ قلت: لَمَّا سأل أهلُ الكتاب إنزالَ الكتابِ من السماء وتعنَّتوا بذلك، واحتجَّ عليهم بقولِه: إنَّا أوحينا إليك» قال: «لكن اللَّـهُ يشهد» بمعنى أنهم لا يشهدون لكن اللَّـهُ يَشْهد» ثم ذكر الوجهَ الأول.

وقرأ الجمهور بتخفيفِ «لكن» ورفعِ الجلالة. والسُّلمي[3] والجراح الحكمي بتشديدها ونصبِ الجلالة، وهما كالقـراءتين في «ولكن الشياطين»[4]

---

(١) الآية ١٦٣ من النساء.

(٢) الكشاف ١/٥٨٣.

(٣) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٩.

(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

وقد تقدَّم حكمه. والجمهور على «أَنْزله» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، والحسن[1] قرأه «أُنزل» مبنياً للمفعول، وقرأ السلمي «نَزَّله بعلمه» مشدداً. والباء في «بعلمه» للمصاحبة أي: ملتبساً بعلمه، فالجار والمجرور في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الهاءُ في «أنزله». والثاني: الفاعل في «أنزله» أي: أنزله عالماً به. و«الملائكةُ يشهدون» مبتدأ وخبر، يجوز أن تكونَ حالاً أيضاً من المفعول في «أنزله» أي: والملائكةُ يشهدون بصدقه، ويجوز ألاَّ يكونَ لها محل، وحكمه[2] حينئذٍ كحكم الجملةِ الاستدراكية قبله. وقد تقدَّم الكلامُ على مثلِ قوله: «وكفى بالله»[3]، وعلى قوله: «ليغفر لهم» [آ. (١٦٨)] وأن الفعلَ مع هذه اللامِ أبلغُ منه دونَها. والجمهور على «وصَدُّوا» مبنياً للفاعل، وقرأ[4] عكرمة وابن هرمز: «وصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وهما واضحتان، وقد قرىء بهما في المتواتر في قوله: «وصَدُّوا»[5] في الرعد، و«صَدَّ عن السبيل»[6] في غافر.

آ. (١٦٩) **وقوله تعالى: ﴿إلا طريقَ جهنم﴾**: فيه قولان، أحدهما: أنه استثناءٌ متصل لأنَّ المرادَ بالطريقِ الأولِ العمومُ فالثاني من جنسه، والثاني: أنه منقطعٌ إنْ أُريد بالطريقِ شيءٌ مخصوصٌ[7] وهو العمل الصالح الذي يتوصَّلون به إلى الجنة. و«خالدين» حالٌ مقدَّرة.

آ. (١٧٠) **وقوله تعالى: ﴿بالحقِّ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه

---

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٩.

(٢) على تقدير: وحكم الإعراب، والأنسب: وحكمها.

(٣) انظر: الآية ٦ من النساء.

(٤) الشواذ ٣٠؛ والبحر ٣/٤٠٠.

(٥) الآية ٣٣، قرأ الكوفيون بالضم فيها وفي غافر، والباقون بالفتح. انظر: السبعة ٣٥٩.

(٦) الآية ٣٧.

(٧) الأصل «شيئاً مخصوصاً» وهو سهو.

متعلق بمحذوفٍ، والباء للحال أي: جاءكم الرسولُ ملتبساً بالحق أو متكلماً به. والثاني: أنه متعلقٌ بنفس «جاءكم» أي: جاءكم بسببِ إقامةِ الحق. و«من ربكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حال أيضاً من «الحق». والثاني: أنه متعلقٌ بـ«جاء» أي: جاء من عند الله أي: أنه مبعوثٌ لا متقوِّل.

قوله: «خيراً لكم» في نصبه أربعة أوجه، أحدها ـ وهو مذهب الخليل وسيبويه ـ[1] أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجبِ الإضمار تقديره: وأتوا خيراً لكم، لأنه لَمَّا أمرهم بالإيمان / فهو يريدُ إخراجَهم من أمر وإدخالَهم [٢٣٠/ب] فيما هو خيرٌ منه، ولم يذكر الزمخشري[2] غيره قال: «وذلك أنه لمَّا بعثَهم على الإيمان وعلى الانتهاءِ عن التثليث علم أنه يَحْمِلُهم على أمر فقال: خيراً لكم، أي: اقصِدوا وأتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث». الثاني: ـ وهو مذهب الفراء ـ[3] أنه نعت لمصدر محذوف أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. وفيه نظر، من حيث أنه يُفْهِم أنَّ الإيمان منقسم إلى خير وغيره، وإلَّا لم يكنْ لتقييده بالصفةِ فائدةٌ، وقد يُقال: إنه قد يكون لا يقول بمفهوم الصفة، وأيضاً فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغير ذلك. الثالث: ـ وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد[4] ـ أنه منصوبٌ على خبرِ «كان» المضمرةِ تقديرُه: يكنِ الإيمانُ خيراً. وقد ردَّ بعضُهم هذا المذهب بأن «كان» لا تُحْذَف مع اسمها دونَ خبرها إلا فيما لا بد له منه، ويزيد ذلك ضعفاً أنَّ «يكن» المقدرةَ جوابُ شرط محذوف فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابُه، يعني أنَّ التقديرَ: إنْ تؤمنوا يكنِ

---

(١) الكتاب ١/١٤٣.
(٢) الكشاف ١/٥٨٤.
(٣) معاني القرآن ١/٢٩٥.
(٤) وجائز أن تكون التاء سقطت من المؤلف سهواً؛ لأن هذا مذهب أبي عبيدة أيضاً في مجاز القرآن ١/١٤٣.

الإيمانُ خيراً، فَحَذفْتَ الشرطَ وهو «إنْ تؤمنوا» وجوابَه، وهو «يكن الإيمان»، وأبقيتَ معمولَ الجواب وهو «خيراً»، وقد يقال: إنه لا يُحتاج إلى إضمار شرطٍ صناعي وإن كان المعنى عليه، لأنَّا نَدَّعي أن الجزم الذي في «يكن» المقدرةِ إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله: «فآمِنُوا» من غير تقديرِ حرفِ شرط ولا فعلٍ له، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة، تقول: «قم أكرمْك» فـ «أكرمك» جواب مجزوم بنفس «قم» لتضمُّن هذا الطلبِ معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي. الرابع: ـ والظاهرُ فساده ـ أنه منصوبٌ على الحال، نقله مكي[1] عن بعض الكوفيين، قال: «وهو بعيد» ونقله أبو البقاء[2] أيضاً ولم يَعْزُه.

آ. (١٧١) **قوله تعالى:** والغُلُوُّ: تجاوزُ الحدِّ، ومنه: «غَلْوة السهم» و «غَلاء السعر». قوله: «إلا الحقَّ» هذا استثناء مفرغ، وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به لأنه تضمَّن معنى القول نحو: «قلت خطبةً». والثاني: أنه نعتُ مصدر محذوف أي: إلا القولَ الحق، وهو قريب في المعنى من الأول. وقرأ[3] جعفر بن محمد: «المِسِّيح» بوزن «السِّكِّيت» كأنه جَعَله مثالَ مبالغة نحو: «شِرِّيبَ العسلَ»، و «المسيح» مبتدأ بعد «إنَّ» المكفوفة، و «عيسى» بدل منه أو عطف بيان، و «ابن مريم» صفته و «رسول الله» خبر المبتدأ، و «كلمتُه» عطف عليه.

و «ألقاها» جملةٌ ماضية في موضع الحال، و «قد» معهامقدرةٌ. وفي عاملِ الحال ثلاثةُ أوجه نَقَلها أبو البقاء[4]. أحدها: أنه معنى «كلمة» لأنَّ معنى

---

(١) المشكل ١/٢١٤.

(٢) الإملاء ١/٢٠٤.

(٣) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٤٠٠.

(٤) الإملاء ١/٢٠٤.

وصف عيسى بالكلمة: المكونُ بالكلمة من غير أب، فكأنه قال: ومنشؤه ومبتدءُه. والثاني: أن يكون التقدير: إذ كان ألقاها، فـ «إذ»[1] ظرفُ زمانٍ مستقبل[2]، و «كان» تامة، وفاعلها ضمير الله تعالى. و «ألقاها» حالٌ من ذلك الفاعل، وهو كقولهم: «ضربي زيداً قائماً». والثالث: أن يكونَ حالاً من الهاء المجرورة، والعاملُ فيها معنى الإضافة تقديره: وكلمةُ اللّهِ مُلْقِياً إياها» انتهى.
أمّا جعله العاملَ معنى «كلمة» فصحيح، لكنه لم يبين في هذا الوجه من هو صاحبُ الحال؟ وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في «كَلِمتُه» العائدُ على عيسى لما تضمَّنَتْه من معنى المشتق نحو: «مُنشَأ ومُبتدَع»، وأمّا جَعْلُه العاملَ معنى الإضافة فشيء ضعيف، ذهب إليه بعض النحويين. وأمَّا تقديرُه الآيةَ بمثل «ضربي زيداً قائماً» ففاسد من حيث المعنى. والله أعلم.

و «روحٌ» عطفٌ على «كلمة»، و «منه» صفة لـ «روح»، و «من» لابتداء الغاية مجازاً، وليست تبعيضيةً. ومن غريب ما يحكى أن بعض النصارى ناظَرَ علي بن الحسين بن واقد المروزي[3] وقال: «في كتاب الله ما يَشْهد أنَّ عيسى جزءٌ من الله» وتلا: «وروح منه»، فعارضه ابن واقد بقوله تعالى: «وسَخَّر لكم ما في السموات ومما في الأرض جميعاً منه»[4]، وقال: «يلزم أن تكون تلك الأشياء جزءاً من الله تعالى وهو مُحالٌ بالاتفاق» فانقطع النصراني وأسلم.

و «ثلاثةٌ» خبر مبتدأ مضمر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بالقول أي: ولا تقولوا: «آلهتنا ثلاثةٌ» يدلُّ عليه قوله بعد ذلك: «إنما اللّـهُ إلهٌ واحد» وقيل: تقديره: الأقانيمُ ثلاثة أو المعبود ثلاثة. وقال

---

(١) الأصل «فإذا» وتقدير أبي البقاء حيث ينقل عنه المؤلف: «إذ».
(٢) لعل الأنسب: ماض.
(٣) علي بن الحسين محدّث مرو، روى عن أبيه، توفي سنة ٢١١. انظر: العبر للذهبي ١ / ٣٦٠.
(٤) الآية ١٣ من الجاثية.

الفارسي: «تقديره: الله ثالث ثلاثة، ثم حُذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مُقامه، يريد بذلك موافقةَ قوله: «لقد كفر الذين قالوا: إنَ الله ثالثُ ثلاثةٍ»[١].

وقوله: «انتهُوا خيراً لكم» نصب «خيراً» هنا كنصبه فيما تقدم[٢] في جميع وجوهِهِ ونسبته إلى قائليه. و«أن يكون له ولد» تقديره: من أن يكون، أو: عن أن يكون، لأنَّ معنى «سبحان» التنزيهُ، فكأنه قيل: نَزِّهوه عن أن يكون، أو من أن يكون له ولد، فيجيء في محل «أن» الوجهان المشهوران. و«واحد» نعت على سبيل التوكيد، وظاهر كلام مكي[٣] أنه نعتٌ لا على سبيل التوكيد، فإنه قال: «والله» مبتدأ، و«إله» خبره، و«واحد» نعت تقديره: إنما الله منفرد في إلَهيَّته». وقيل: «واحدٌ» تأكيد بمنزلة «لا تتخذوا إلهين اثنين»[٤]، ويجوز أن يكونَ «إله» بدلاً من «الله»، و«واحد» خبره، تقديره: إنّما المعبودُ واحدٌ. وقوله: «أن يكونَ له ولد» تقدم نظيره[٥]. وقرأ الحسن[٦]: «إنْ يكونُ» بكسرِ الهمزة ورفع «يكون» على أن «إنْ» نافية أي: ما يكون له ولد، فعلى قراءته يكون هذا الكلامُ جملتين، وعلى قراءةِ العامة يكون جملة واحدة.

آ. (١٧٢) **قوله تعالى: ﴿لن يَسْتَنْكِفَ المسيح أن يكون عبداً﴾**: قرأ عليٌّ[٧]: «عُبَيْداً» على التصغير وهو مناسبٌ للمقام. وقوله: «ولا الملائكة»

---

(١) الآية ٧٣ من المائدة.
(٢) وذلك في الآية ١٧٠.
(٣) المشكل ١/٢١٤.
(٤) الآية ٥١ من النحل.
(٥) الآية ٤٧ من آل عمران.
(٦) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٤٠٢؛ القرطبي ٦/٢٦.
(٧) البحر ٣/٤٠٢؛ الكشاف ١/٥٨٧.

عطف على «المسيح» أي: ولن يستنكف الملائكة أن يكونوا عبيداً لله. وقال الشيخ[1]: ما نصُّه: «وفي الكلام حذف، التقدير: ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله، فإنْ ضُمِّن «عبداً» معنى «مِلْكاً لله» لم يَحتجْ إلى هذا التقديرِ، ويكونُ إذ ذاك «ولا الملائكة» من باب عطف المفردات، بخلاف ما إذا لُحِظَ في «عبد» معنى الوِحْدة، فإن قوله: «ولا الملائكة» يكون من عطف الجمل لاختلاف الخبر، وإنْ لُحِظ في قوله: «ولا الملائكة» معنى: «ولا كل واحد من الملائكة» كان من باب عطف المفردات». وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: علام عُطِفَ و «الملائكة»؟ قلت: إمَّا أن يُعْطَفَ على «المسيح» أو اسمِ «يكون» أو على المستتر في «عبداً» لِما فيه من معنى الوصف لدلالته على العبادة، وقولك: «مررت برجلٍ عبدٍ أبوه» فالعطفُ على المسيح هو الظاهرُ لأداء غيره إلى ما فيه بعضُ انحرافٍ عن الغرض، وهو أن المسيح لا يأنفُ أن يكونَ هو ولا مَنْ فوقه موصوفين بالعبودية أو أن يَعْبد الله هو ومن فوقه». قال الشيخ[3]: «والانحرافُ عن الغرض الذي أشار إليه كونُ الاستنكافِ يكون مختصاً بالمسيح والمعنى التام إشراك الملائكة مع المسيح في انتفاءِ الاستنكافِ عن العبودية، ويظهرُ أيضاً مرجوحيةُ الوجهين مِنْ جهةِ دخولِ «لا» إذ لو أُريد العطفُ على الضمير في «يكون» أو في «عبدا» لم تَدْخُل «لا»، بل كان يكون التركيب بدونها، تقول: «ما يريد زيدٌ أن يكونَ هو وأبوه قائمين» و «ما يريد زيد أن يصطلح هو وعمرو» فهذان التركيبان ليسا من مَظَنَّةِ دخولِ [لا][4] وإنْ وُجد منه شيءٌ أُوِّلَ». انتهى. فتحصَّل في رفع «الملائكة» ثلاثة أوجه، أوجَهُها الأول / . [٢٣١/أ]

---

(١) البحر ٣/٤٠٢.

(٢) الكشاف ١/٥٨٨.

(٣) البحر ٣/٤٠٤.

(٤) سقط من الأصل سهواً وثبت في: ب.

والاستنكافُ: استفعال من النَّكْف، والنَّكْفُ: أن يُقال له سوء، ومنه: «ما عليه في هذا الأمر نَكْفٌ ولا وَكْف». قال أبو العباس: «واستفعل هنا بمعنى دَفْع النَّكْفَ عنه»، وقال غيره: «هو الأَنَفَةُ والترفع» ومنه: «نَكَفْتُ الدَّمعَ بإصبعي» إذا منعتَه من الجري على خَدِّك، قال[1]:

١٦٨١ـ فبـانـوا فلولا مَـا تَـذَكَّـرُ منـهـمُ
من الحِلْفِ لم يُنْكَفْ لعَيْنَيْك مَـدْمَـعُ

قوله «فسيحشرهم» الفاءُ يجوز أن تكونَ جواباً للشرط في قوله: «ومَنْ يستنكِفْ». فإنْ قيل: جواب «إنْ» الشرطية وأخواتِها غيرَ «إذا» لا بد أن يكونَ محتملاً للوقوع وعدمه، وحشرُهم إليه جميعاً لا بد منه، فكيف وقع جواباً لها؟ فقيل في جوابه وجهان، أحدهما: ـ وهو الأصح ـ أن هذا كلامٌ تضمَّن الوعدَ والوعيد، لأنَّ حَشْرَهم يقتضي جزاءَهم بالثوابِ أو العقاب، ويَدُلُّ عليه التفصيلُ الذي بعده في قوله: «فأمَّا الذين» إلى آخره، فيكونُ التقدير: وَمَنْ يستنكِفْ عن عبادته ويستكبرْ فيعذبُه عند حَشْرِه إليه، ومَنْ لم يستنكف ولم يستكبر فيثيبه. والثاني: أنَّ الجوابَ محذوف أي: فيجازيه، ثم أخبر بقوله: «فسيحشرهم إليه جميعاً»، وليس بالبيِّن. وهذا الموضوع محتمل أن يكون مِمَّا حُمِل على لفظةِ «مَنْ» تارة في قوله: «يستنكف» و«يستكبر» فلذلك أفرد الضمير، وعلى معناها أخرىٰ في قوله: «فسيحشرهم» ولذلك جَمَعه، ويَحْتمل أنه أعاد الضمير في «فسيحشرهم» على «مَنْ» وغيرِها، فيندرجُ المستنكفُ في ذلك، ويكون الرابطُ لهذه الجملةِ باسم الشرط العموم المشار إليه. وقيل: بل حَذَفَ معطوفاً لفهم المعنى، والتقدير: فسيحشرهم أي: المستنكفين وغيرَهم، كقوله: «سرابيلَ تَقيكم الحَرَّ»[2] أي: والبرد.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في زاد المسير ٢/٢٦٣؛ واللسان: «نكف»؛ والبحر ٣/٣٩٤.
(٢) الآية ٨١ من النحل.

و «جميعاً» حالٌ أو تأكيدٌ عند مَنْ جَعَلها كـ «كل» وهو الصحيح. وقرأ الحسن[1]: «فسنحشرهم» بنونِ العظمة، وتخفيفِ باء «فيعذبهم». وقرىء[2]: «فسيحشرهم» بكسرِ الشين وهي لغةٌ في مضارع «حَشَر».

آ. (١٧٣) وقوله تعالى: ﴿فأمَّا الذين﴾: قد تقدَّم الكلامُ على نظيرتها. ولكن هنا سؤالٌ حسن قاله الزمخشري[3] وهو: «فإن قلت: التفصيل غيرُ مطابق للمفصَّل، لأنه اشتمل على الفريقين، والمفصَّل على فريق واحد. قلت: هو مثلُ قولك: «جَمَعَ الإمام الخوارج: فمن لم يخرج عليه كساه حُلَّةً ومَنْ خرج عليه نَكَّل به» وصحةُ ذلك لوجهينِ، أحدُهما: أن يُحذف ذِكرُ أحدِ الفريقين لدلالةِ التفصيل عليه، ولأنَّ ذِكْرَ أحدهما يدل على ذكرِ الثاني كما حذف أحدَهما في التفصيل في قوله عقيب هذا: «فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به». والثاني: وهو أن الإحسان إلى غيرهم مما يَغُمُّهم فكان داخلاً في جملة التنكيل بهم، فكأنه قيل: ومن يستنكفْ عن عبادتِه ويستكبرْ فسيعذِّبهم بالحسرة إذا رأوا أجور العاملين وبما يصيبهم من عذاب الله» انتهى. يعني بالتفصيل قولَه: «فأما» و«أما»، وقد اشتمل على فريقين أي: المثابين والمعاقبين، وبالمفصَّل قولَه قبل ذلك: «ومَنْ يستنكف»، ولم يشتمِلْ إلا على فريق واحد هم المعاقبون.

آ. (١٧٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ ربكم﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «برهان» أي: برهانٌ كائن من ربكم. و«مِنْ» يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية مجازاً، أو تبعيضية أي: من براهين ربكم. والثاني: أنه متعلقٌ بنفسِ «جاء» و«مِنْ» لابتداء الغاية كما تقدم.

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٤٠٥/٣، ويبدو أن تخفيف الباء بسكونها.

(٢) قراءة الأعرج. انظر: الشواذ ٣؛ البحر ٢٠٥/٣.

(٣) الكشاف ٥٨٨/١.

آ. (١٧٥) **قوله تعالى: ﴿صراطاً﴾**: مفعول ثان لـ «يهدي» لأنه يتعدى لاثنين كما تقدم تحريره. وقال جماعة منهم مكي[١]: إنه مفعول بفعلٍ محذوف دَلَّ عليه «يهديهم»، والتقدير: «يُعَرِّفهم». وقال أبو البقاء[٢] قريباً من هذا إلا أنه لم يُضْمِرْ فعلاً، بل جَعَلَه منصوباً بـ «يهدي» على المعنى، لأنَّ المعنى يُعَرِّفهُم. قال مكي[٣] في الوجه الثاني: «ويجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً لـ «يَهْدي» أي: يهديهم صراطاً مستقيماً إلى ثوابه وجزائه» ولم أَدْرِ لِـمَ خَصَّصوا هذا الموضع دونَ الذي في الفاتحة[٤]، واحتاجوا إلى تقدير فعل أو تضمينه معنى «يُعَرِّفهم»؟ وأجاز أبو عليّ أن يكون منصوباً على الحال من محذوف فإنه قال: «الهاءُ في «إليه» راجعةٌ إلى ما تقدم من اسم الله، والمعنى: ويهديهم إلى صراطه، فإذا جعلنا «صراطاً مستقيماً» نصباً على الحال كانت الحالُ من هذا المحذوفِ» انتهى. فتحصَّل في نصبه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه مفعول بـ «يهدي» من غير تضمين معنى فعل آخرَ. الثاني: أنه على تضمين معنى «يُعَرفهم». الثالث: أنه منصوبٌ بمحذوفٍ. الرابع: أنه نصبٌ على الحال، وعلى هذا التقديرِ الذي قَدَّره الفارسي تقْرُب من الحالِ المـؤكدة، وليس كقولك: «تبسَّم ضاحكاً» لمخالفتِها لصاحِبها بزيادةِ الصفةِ وإن وافقته لفظاً. والهاءُ في «إليه»: إمَّا عائدةٌ على «الله» بتقدير حذف مضاف كما تقدم من نحو: «ثوابه» أو «صراطه»، وإمَّا على الفضلِ والرحمة لأنهما في معنى شيءٍ واحد، وإما عائدةٌ على الفضلِ لأنه يُراد به طريق الجنان.

آ. (١٧٦) **قوله تعالى: ﴿في الكلالة﴾**: متعلق بـ «يُفْتيكم» على إعمال الثاني، وهو اختيار البصريين، ولو أَعْمل الأولَ لأضمرَ في الثاني، وله

---

(١) المشكل ٢١٥/١.
(٢) الإملاء ٢٠٥/١.
(٣) المشكل ٢١٥/١.
(٤) الآية ٣.

نظائرُ في القرآن: «هاؤم اقرؤوا كتابِيَه»[1]. «آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً»[2] «وإذا قيل لهم / تعالوا يستغفرْ لكم رسولُ الله»[3] «والذين كفروا وكَذَّبوا بآياتنا»[4]. [٢٣١/ب]
وقد تقدَّم الكلام فيه بأشبع من هذا في سورة البقرة فليراجَعْ. وتقدَّم أيضاً اشتقاقُ الكلالة أول هذه السورة[5]. وقوله: «إنِ امرؤٌ» كقوله: «وإنِ امرأة»[6]. و«هلك» جملةٌ فعليةٌ في محلّ رفع صفة لـ«امرؤ».

و«ليس له ولدٌ» جملةٌ في محلِّ رفعٍ أيضاً صفةً ثانية، وأجاز أبو البقاء[7] أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير في «هلك»، ولم يذكر غيره. ومنع الزمخشري[8] أن تكونَ حالاً، ولم يبيِّنْ العلةَ في ذلك، ولا بيَّن صاحبَ الحال أيضاً: هل هو «امرؤ» أو الضمير في «هلك»؟ قال الشيخ[9]: «وَمَنَع الزمخشري أن يكونَ قولُه: «ليس له ولد» جملةً حالية من الضمير في «هلك» فقال: «ومحلُّ ليس له ولد الرفعُ على الصفةِ لا النصبُ على الحال» انتهى. والزمخشري لم يَقُلْ كذلك أي: لم يمنع كونَها حالاً من الضمير في «هلك»، بل منع حاليَّتَها على العموم كما هو ظاهرُ قوله، ويحتمل أنه أراد مَنْعَ حاليتها من «امرؤ» لأنه نكرةٌ، لكنَّ النكرة هنا قد تخصَّصت بالوصف، وبالجملةِ فالحالُ من النكرة أقلُّ منه من المعرفة[10]. والذي ينبغي امتناعُ

---

(١) الآية ١٩ من الحاقة.
(٢) الآية ٩٦ من الكهف.
(٣) الآية ٥ من المنافقون.
(٤) الآية ٣٩ من البقرة.
(٥) انظر: الآية ١٢ من النساء.
(٦) الآية ١٣٨ من النساء.
(٧) الإملاء ١/٢٠٥.
(٨) الكشاف ١/٥٨٩.
(٩) البحر ٣/٤٠٧.
(١٠) الأصل: «النكرة» وهو سهو.

حاليتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارته، وذلك أنَّ هذه الجملةَ المفسِّرةَ للفعل المحذوف لا موضِعَ لها من الإعراب فأشبهت الجملَ المؤكدة، وأنت إذا أتبعت أو أخبرتَ فإنما تريدُ ذلك الاسمَ المتقدِّمَ في الجملةِ المؤكدة السابقة لا ذلك الاسمَ المكرَر في الجملة الثانية التي جاءت تأكيداً، لأنَّ الجملةَ الأولى هي المقصودةُ بالحديثِ، فإذا قلت: «ضربتُ زيداً ضربت زيداً الفاضلَ» فـ «الفاضل» صفةُ «زيداً» الأول لأنه في الجملة المؤكَّدَة المقصودُ بالإخبار، ولا يَضُرُّ الفصلُ بين النعتِ والمنعوت بجملة التأكيد، فهذا المعنى يَنْفي كونَها حالاً من الضمير في «هلك» وأما ما ينفي كونَها حالاً من «امرؤ» فلِما ذكرته لك من قلةِ مجيء الحال من النكرةِ في الجملة. وفي هذه الآيةِ على ما اختاروه من كونِ «ليس له ولد» صفةً دليلٌ على الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة للمحذوف في باب الاشتغال، ونظيرُه: «إنْ رجلٌ قام عاقلٌ فأكرمْه» فـ «عاقل» صفةٌ لـ «رجل» فُصِل بينهما بـ «قام» المفسِّرِ لـ «قام» المفسَّر.

وقوله: «وله أختٌ» كقوله: «ليس له ولد»، والفاء في «فلها» جوابُ «إنْ». وقوله: «وهو يَرِثُها» لا محلَّ لهذه الجملة من الإعراب لاستئنافِها، وهي دالةٌ على جواب الشرط، وليست جواباً خلافاً للكوفيين وأبي زيد. وقال أبو البقاء[1]: «وقد سَدَّتْ هذه الجملة مسدَّ جوابِ الشرط»، يريد أنها دالةٌ كما تقدَّم، وهذا كما يقول النحاة: إذا اجتمع شرط وقسم أُجيب سابقُهما، وجعل ذلك الجواب ساداً مسدَّ جواب الآخر. والضميران من قوله: «وهو يرثها» عائدان على لفظ امرىء وأخت دونَ معناهما، فهو من باب قوله[2]:

١٦٨٢ـ وكُلُّ أناسٍ قاربوا قيدَ فَحْلِهِمْ
ونحن خَلَعْنا قيدَه فَهْوَ سارِبُ

(١) الإملاء ١/٢٠٥.

(٢) تقدم برقم ١٦٣.

وقولهم: «عندي درهمٌ ونصفه» وقوله تعالى: «وما يُعَمَّر مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يَنْقُصُ من عمره»[1] وإنما احتيج إلى ذلك لأنَّ الحيةَ لا تُورَثُ والهالكَ لا يرثُ فالمعنى: وامرأً آخرَ غيرَ الهالك يرثُ أختاً له أخرى.

قوله: «فإن كانتا اثنتين» الألفُ في «كانتا» فيها أقوال أحدُها: أنها تعودُ على الأختين يدلُّ على ذلك قولُه: «وله أخت» أي: فإن كانتِ الأختان اثنتين. وقد جَرَتْ عادةُ النحويين أن يسألوا هنا سؤالاً وهو أنَّ الخبر لا بد أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ، وإلاَّ لم يكن كلاماً، ولذلك مَنَعوا: «سيدُ الجارية مالكُها» لأن الخبر لم يَزِدْ على ما أفاده المبتدأ، والخبرُ هنا دَلَّ على عدد ذلك العدد مستفادٌ من الألف في «كانتا». وقد أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها: ما ذكره أبو الحسن الأخفش[2] وهو أنَّ قولَه «اثنتين» يدلُّ على مجرد الاثنية من غير تقييدٍ بصغير أو كبير أو غيرِ ذلك من الأوصاف، يعني أن الثلثين يُستَحقان بمجرد هذا العدد من غير اعتبار قيدٍ آخر، فصار الكلام بذلك مفيداً». وهذا غيرُ واضحٍ لأنَّ الألفَ في «كانتا» تدل أيضاً على مجرد الاثنية من غير قيد بصغير أو كبير أو غيرهما من الأوصاف، فقد رجعَ الأمرُ إلى أنَّ الخبر لم يُفِدْ غيرَ ما أفاده المبتدأ. ومنها: ما ذكره مكي[3] عن الأخفش أيضاً، وتبعه الزمخشري[4] وغيره وهو الحَمْلُ على معنى «مَنْ»، وتقريره ما ذكره الزمخشري، قال رحمه الله: «فإن قلت: إلى مَنْ يرجع ضميرُ التثنية والجمع في قوله: «فإنْ كانتا اثنتين، وإن كانوا أخوة»؟ قلت: أصلُه: فإن كان مَنْ يرث بالأخوَّة اثنتين، وإن كان [من][5] يرث بالأخوَّة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: «فإنْ

(١) الآية ١١ من فاطر.
(٢) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».
(٣) المشكل ١/٢١٦.
(٤) الكشاف ١/٥٨٩.
(٥) من الكشاف.

كانتا، وإن كانوا» كما قيل: «مَنْ كانت أمَّك» فكما أَنَّث ضميرَ «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك ثَنَّى وجمع ضميرَ مَنْ يرث في «كانتا» و «كانوا» لمكانِ تثنية الخبر وجمعِه» / وهو جوابٌ حسن. [٢٣٢/أ]

إلا أن الشيخَ(١) اعترضه فقال: «هذا تخريجٌ لا يَصِحُّ، وليس نظيرَ «مَنْ كانت أمَّك» لأنه قد صَرَّح بـ «مَنْ» ولها لفظ ومعنى، فمن أنَّث راعى المعنى، لأن التقدير: أيةُ أُمٍ كانت أمكَ» ومدلولُ الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسم، بخلافِ الآية فإن المدلولين واحد، ولم يـؤنث في «مَنْ كانت أمك» لتأنيثِ الخبر، إنما أنث لمعنى «من» إذ أراد بها مـؤنثاً ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قامت» فتـؤنث مراعاة للمعنى إذ أردْتَ السـؤال عن مـؤنث، ولا خبر هنا فيـؤَنَّثَ «قامت» لأجلِه». انتهى وهو تحاملٌ منه على عادته، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يُصَرِّح في الآية بلفظِ «مَنْ» حتى يُفَرِّقَ لهم بهذا الفرقِ الغامض، وهذا التخريجُ المذكورُ هو القولُ الثاني في الألف.

والظاهرُ أنَّ الضميرَ في «كانتا» عائدٌ على الوارثتين. و «اثنتين» خبرُه، و «له» صفةٌ محذوفة بها حَصَلت المغايرة بين الاسم والخبر، والتقدير: فإنْ كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات، وهذا جوابٌ حسن، وحَذْفُ الصفةِ لفهمِ المعنى غيرُ منكـرٍ، وإن كان أقلَّ من عكسه، ويجوز أن يكونَ خبرُ «كان» محذوفاً، والألفُ تعودُ على الاختين المدلولِ عليهما بقوله: «وله أخت» كما تقدَّم ذكرُه عن الأخفش وغيرِه، وحينئذ يكونُ قولُه: «اثنتين» حالاً مـؤكدة، والتقديرُ: وإنْ كانت الأختان له، فَحَذَفَ «له» لدلالةِ قولِه: «وله أخت» عليه. فهذه أربعةُ أقوال.

و «إنْ كانوا» في هذا الضمير ثلاثة أوجه أحدها: أنه عائد على معنى «مَنْ» المقدرة تقديرُه: «فإن كان مَنْ يرث إخوة» كما تقـدَّم تقريـره عن

---

(١) البحر ٣/٤٠٨.

الزمخشري وغيره. الثاني: أنه يعود على الإخوة، ويكون قد أفاد الخبر بالتفصيل، فإنَّ الإخوة يشمل الذكورَ والإناث، وإن كان ظاهراً في الذكور خاصة فقد أفاد الخبر ما لم يُفِدْه الاسم، وإن عاد على الوارث فقد أفاد ما لم يُفِدْه الاسم إفادة واضحة، وهذا هو الوجهُ الثالث. وقوله: «فللذكرِ» أي: منهم فحُذِفَ لدلالة المعنى عليه.

قوله: «أن تَضِلُّوا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرها: أن مفعول البيان محذوفٌ، و «أن تَضِلُّوا» مفعولٌ من أجله على حَذْفِ مضاف تقديره: يبيِّن اللَّـهُ أمرَ الكلالة كراهةَ أن تَضِلوا فيها، أي: في حكمها، وهذا تقديرُ المبرد. والثاني: ـ قول الكسائي والفراء[1] وغيرهما من الكوفيين ـ أنَّ «لا» محذوفةٌ بعد «أن» والتقدير: لئلا تضلوا. قالوا: «وحَذْفُ «لا» شائع ذائعٌ كقوله[2]:

١٦٨٣ـ رأينـا مـا رأى البُـصَـراءُ فيـهـا فـآلينـا عـليـهـا أَنْ تُـبـاعَـا

أي: أن لا تُباع. وقال أبو إسحاق الزجاج[3]: «هو مثلُ قوله تعالى: «إنَّ الله يُمْسِك السمواتِ والأرضَ أَنْ تزولا»[4] أي: لئلا تزولا. وقال أبو عبيد: «رَوَيْتُ للكسائي حديثَ ابن عمر وهو: «لا يَدْعُوَنَّ أحدُكم على ولدِه أن وافقَ من الله إجابةَ»[5] فاستحسنه أي: لئلا يوافق. ورجَّح الفارسي قولَ المبرد بأنَّ حَذْفَ المضاف أشيعُ من حذف «لا» النافية. الثالث: أنه مفعول «يبين» والمعنى: يبيِّن الله لكم الضلالة فتجتنبونَها، لأنه إذا بَيَّن الشر اجتُنِبَ، وإذا بَيَّن الخيرَ ارتُكِب.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٩٧.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٣؛ والطبري ٩/٤٤٦.

(٣) تحدث عن هذه الآية في كتابه «معاني القرآن» ٢/١٤٩، ولكنه لم يذكر شبهها بهذه الآية التي أوردها المؤلف.

(٤) الآية ٤١ من فاطر.

(٥) رواه مسلم: الزهد ٤/٢٣٠٤ بلفظ قريب.

سورة المائدة

هذه السورة مدنية. بسم الله الرحمن الرحيم. قد تقدَّم نظيرُ قوله تعالى: [آية ١] «يا أيها الذين آمنوا أَوْفوا». والبهيمة: كلُّ ذات أربع في البر أو البحر. وقيل: ما أَبْهم من جهة نقص النطق والفهم. وكل ما كان على وزن فعيل أو فعيلة حلقيَّ العين جاز في فائه الكسر إتباعاً لعينه نحو: «بهيمة وشعيرة وصغيرة وبحيرة»(١). والأنعام تقدَّم بيانها في آل عمران(٢).

قوله: «إلا ما يُتْلى» هذا مستثنى من بهيمة الأنعام، والمعنى: ما يتلى عليكم تحريمه، وذلك قوله: «حُرِّمت عليكم الميتة» إلى قوله: «وما ذُبِحَ على النُّصُب»(٣). [وفيه قولان، أحدهما: أنه مستثنى متصل، والثاني:](٤) أنه منقطعٌ حَسْبَ ما فُسِّر به المتلوُّ عليهم كما سيأتي بيانه، وعلى تقديرِ كونه استثناء متصلاً يجوز في محله وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ لأنه استثناء متصل من موجب، ويجوز أن يُرْفَع على أنه نعتٌ لـ «بهيمة» على ما قُرِّر في علم النحو. ونَقَل ابن عطية(٥) عن الكوفيين وجهين آخرين، أحدهما: أنه

---

(١) وكسر باء «بهيمة» هنا أبو السَمال. انظر: الشواذ ٣١.
(٢) الآية ١٤.
(٣) وذلك في الآية ٣ من السورة.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه والنسخ الأخرى.
(٥) المحرر ٥/٩.

يجوزُ رفعه على البدل من «بهيمة». والثاني: أنَّ «إلا» حرف عطف وما بعدها عطف على ما قبلها، ثم قال: «وذلك لا يجوز عند البصريين إلا من نكرة أو ما قاربها من أسماء الأجناس نحو: «جاء الرجالُ إلا زيدٌ» كأنك قلت: «غيرُ زيد»، وقوله: «وذلك» ظاهرُه أنه مشارٌ به إلى وجهي الرفع: البدلِ والعطف. وقوله: «إلا من نكرة» غيرُ ظاهر، لأن البدل لا يجوز البتة من موجب عند أحد من الكوفيين والبصريين. ولا يُشترط في البدل التوافقُ تعريفاً وتنكيراً. وأمَّا العطفُ فذكره بعض الكوفيين، وأما الذي اشترط فيه البصريون التنكيرَ أو ما قاربه فإنما اشترطوه في النعت بـ«إلا» فيُحتمل أنه اختلط على أبي محمد شرطُ النعت فجعله شرطاً في البدل، هذا كله إذا أريد بالمتلوِّ عليهم تحريمُه قولُه تعالى: «حُرِّمت عليكم الميتةُ» إلى آخره، وإنْ أريد به الأنعامُ والظباء وبقرُ الوحش وحُمُرُه فيكون منقطعاً بمعنى «لكن» عند البصريين وبمعنى «بل» عند الكوفيين، وسيأتي بيانُ هذا المنقطع بأكثرَ من هذا عند التعرُّض لنصب «غير» عن قرب.

[٢٣٢/ب] قوله تعالى: «غيرَ» في نصبه خمسة أوجه / ، أحدها: أنه حال من الضمير المجرور في «لكم» وهذا قول الجمهور، وإليه ذهب الزمخشري[١] وابن عطية[٢] وغيرهما، وقد ضُعِّف هذا الوجهُ بأنه يلزم منه تقييد إحلال بهيمة الأنعام لهم بحالِ كونهم غيرَ مُحِلِّي الصيد وهم حرم، إذ يصير معناه: «أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعامِ في حال كون انتفاء كونكم تُحِلّون الصيدَ وأنتم حرم»، والغرض أنهم قد أُحِلَّتْ لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها، هذا إذا أريد ببهيمة الأنعامِ الأنعامُ نفسها، وأما إذا عُنِي بها الظباءُ وحمر الوحش وبَقَره على ما فَسَّره بعضهم فيظهر للتقييدِ بهذه الحال فائدةٌ، إذ يصير المعنى: أُحِلت

(١) الكشاف ١/٥٩١.
(٢) المحرر ٥/٩.

لكم هذه الأشياء حالَ انتفاء كونكم تُحِلُّون الصيد وأنتم حرم فهذا معنى صحيح، ولكن التركيب الذي قَدَّرته لك فيه قلقٌ. ولو أُريد هذا المعنى من الآية الكريمة لجاءت به على أحسن تركيب وأفصحه.

الوجه الثاني: ـ وهو قولُ الأخفشِ[1] وجماعةٍ ـ أنه حالٌ من فاعل «أوْفوا»، والتقدير: أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم مُحِلِّين الصيد وأنتم حرم. وقد ضَعَّفوا هذا المذهبَ من وجهين، الأول: أنه يلزم منه الفصلُ بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية، ولا يجوز الفصل إلا بجمل الاعتراض، وهذه الجملةُ وهي قوله: «أُحِلَّت لكم بهيمة الأنعام» ليست اعتراضيةً، بل هي منشئةٌ أحكاماً ومُبَيِّنَةٌ لها، وجملةُ الاعتراض إنما تفيد تـأكيداً وتسـديداً. والثاني: أنه يلزمُ منه تقييد الأمر بإيفاء العقود بهذه الحالة فيصيرُ التقدير كما تقدَّم، وإذا اعتبرنا مفهومَه يصير المعنى: فإذا انتفت هذه الحالُ فلا تُوفوا بالعقود، والأمرُ ليس كذلك، فإنهم مأمورون بالإيفاءِ بالعقودِ على كلِّ حالٍ من إحرامٍ وغيرِه.

الوجه الثالث: أنه منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المجرور في «عليكم» أي: إلَّا مـا يُتْلى عليكم حـالَ انتفـاءِ كـونكم مُحِلِّين الصيـد. وهو ضعيفٌ أيضاً بما تقدَّم من أنَّ المتلوَّ عليهم لا يُقَيَّد بهذه الحالِ دون غيرها بل هو متلو عليهم في هذه الحال وفي غيرها.

الوجه الرابع: أنه حالٌ من الفاعل المقدَّر، يعني الذي حُذف وأقيم المفعولُ مُقامه في قوله تعالى: «أُحِلَّت لكم بهيمة»، فإن التقدير عنده: أَحَلَّ الله لكم بهيمة الأنعام غيرَ محلٍ لكم الصيد وأنتم حرم. فحذف الفاعلَ وأقامَ المفعولَ مقامه، وترك الحال من الفعل باقية. وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ من وجوه. الأول: أن الفاعلَ المنوبَ عنه صار نسياً منسيّاً غيرَ ملتفَتٍ إليه، نصُّوا

(١) معاني القرآن ١/٢٥٠.

على ذلك، لو قلت: «أُنْزِل الغيث مجيباً لدعائهم» وتجعل «مجيباً» حالاً من الفاعل المنوبِ عنه، فإنَّ التقدير: «أَنْزل اللّـهُ الغيثَ حالَ إجابته لدعائهم» لم يَجُزْ فكذلك هذا، ولا سيما إذا قيل: بأن بنْية الفعلِ المبني للمفعولِ بنيةٌ مستقلة غيرُ محلولةٍ من بنية مبنية للفاعل كما هو قول الكوفيين وجماعة من البصريين. الثاني: أنه يلزم منه التقييدُ بهذه الحالِ إذا عَنَى بالأنعام الثمانية[1] الأزواج، وتقييدُ إحلاله تعالى لهم هذه الثمانية الأزواج بحال انتفاء إحلالِه الصيدَ وهم حرمٌ، واللّـهُ تعالى قد أَحَلَّ لهم هذه مطلقاً. والثالث: أنه كُتب «مُحِلِّي» بصيغة الجمع فكيف يكون حالاً من الله؟ وكأن هذا القائل زعم أن اللفظَ «مُحِلّ» من غير ياء، وسيأتي ما يشبه هذا القول.

الوجه الخامس: أنه منصوبٌ على الاستثناء المكرر، يعني أنه هووقولَه «إلا ما يتلى» مستثنيان من شيء واحد، وهو «بهيمة الأنعام»، نَقَل ذلك بعضُهم عن البصريين قال: «والتقديرُ: إلا ما يتلى عليكم إلا الصيدَ وأنتم محرمون، بخلاف قوله تعالى: «إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين»[2] على ما يأتي بيانُه، قال هذا القائل: «ولو كان كذلك[3] لوَجَبَ إباحةُ الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة. وهذا وجه ساقط، فإذن معناه: أُحِلَّتْ لكم بهيمةُ الأنعام غيرَ محلّي الصيد وأنتم حُرُمٌ إلا ما يُتلى عليكم سوى الصيدِ» انتهى.

وقال الشيخ[4]: «إنما عَرْضُ الإشكالِ مِنْ جَعْلهم «غيرَ محلّي الصيد» حالاً من المأمورين بإيفاء العقود، أومِن المحلِّل لهم وهو الله تعالى، أو من

---

(١) الأفصح: ثمانية الأزواج.

(٢) الآية ٥٨ من الحجر: «قالوا إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنَّا لمنجُّوهم أجمعين، إلا امرأته».

(٣) أي من باب الاستثناء مما يلي الاستثناء، فقد أرسلوا إلى قوم مجرمين ولكن آل لوط ليسوا مجرمين، لكن امرأة من آل لوط تسلك مع المجرمين هي امرأة لوط.

(٤) البحر ٤١٦/٣.

المتلوُّ عليهم، وغَرَّهم في ذلك كونُه كتب «محلِّي» بالياء، وقدَّروه هم أنه اسم فاعل من «أحلَّ» وأنه مضاف إلى الصيد إضافةَ اسم الفاعلِ المتعدِّي إلى المفعول، وأنه جَمْعٌ حُذِف منه النونُ للإضافة، وأصلُه: «غيرَ محلين الصيد» إلا في قولِ مَنْ جعله حالاً من الفعل المحذوف فإنه لا يُقَدِّر حذفَ نون، بل حذفَ تنوين[1]. وإنما يزول الإشكال ويتضح المعنى بأن يكون قوله «مُحِلّي الصيد» من باب قولهم «حسان النساء»، والمعنى: النساء الحسان فكذلك هذا، أصلُه: غيرَ الصيدِ المُحِلّ، والمُحِلُّ صفة للصيد لا للناس ولا للفاعل المحذوف.

ووصفُ الصيد بأنه مُحِلٌّ على وجهين، أحدهما: أن يكون معناه دَخَل في الحل، كما تقول: «أَحَلَّ الرجلُ» إذا دخل في الحِلِّ، وأَحْرم إذا دخل في الحرم. والوجه الثاني: أن يكون معناه صار ذا حِلّ، أي: حَلالاً بتحليلِ الله، وذلك أنَّ الصيدَ على قسمين: حلالٌ وحرام، ولا يختصُّ الصيدُ في لغةِ العرب / بالحلال لكنه يختصُّ به شرعاً، وقد تَجَوَّزت العربُ فأطلقت الصيد [٢٣٣/أ] على ما لا يوصف بحِلٍّ ولا حُرْمة كقوله[2]:

١٦٨٤ـ لَيْثٌ بعَثَّرَ يصطادُ الرجالَ إذا
ما الليثُ كَذَّب عن أقرانِه صَدَقَا

وقولِ الآخر[3]:

١٦٨٥ـ وقد ذَهَبَتْ سَلْمَى بعقلِك كلِّه
فهل غيرُ صيدٍ أَحْرَزَتْهُ حبائِلُهْ

---

(١) لأن النون تدلُّ على الجمع والفاعل مفرد وهو «الله».

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٥٤؛ والمنصف ١٢١/٣؛ وابن يعيش ٦١/١؛ وشواهد الكشاف ٤٦٩/٤. وعثَّر: مكان.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤١٧/٣.

وقولِ امرىء القيس[1]:

١٦٨٦ـ وهِـرٌّ تـصـيـدُ قـلوبَ الـرجـالِ
وأَفْـلَتَ منهـا ابنُ عـمـروٍ حُـجُـرْ

ومجيءُ «أَفْعَل» على الوجهين المذكورين كثيرٌ في لسان العرب، فمِنْ مجيء أفعل لبلوغِ المكان ودخولِه قولُهم: أحرمَ الرجلُ وأَعْرق وأَشْأَم وأَيْمن وأَتْهم وأَنْجد، إذا بلغ هذه الأماكن وحَلَّ بها، ومن مجيء أفعل بمعنى صار ذا كذا قولهم: «أعشبت الأرض، وأبقلت، وأَغَدَّ[2] البعير، وأَلْبنت الشاة وغيرها، وأَجْرت الكلبة[3]، وأَصْرم النخل[4]، وأَتْلَت الناقة[5]، وأَحْصَدَ الزرع، وأَجْرب الرجل، وأنجبت المرأة». وإذا تقرر أن الصيد يوصف بكونه مُحِلاًّ باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه بَلَغ أو صار ذا حِلّ اتضح كونُه استثناء ثانياً ولا يكون استثناء من استثناء. إذ لا يمكن ذلك لتناقض الحكمِ، لأنَّ المستثنى من المُحَلَّل مُحَرَّم، والمستثنى من المحرم مُحَلَّل، بل إنْ كان المعنيُّ بقوله «بهيمة الأنعام» الأنعامَ أنفسها فيكونُ استثناء منقطعاً، وإن كان المرادُ الظباءَ وبقرَ الوحش وحمره، فيكون استثناء متصلاً على أحد تفسيري المُحِلّ، استثنى الصيد الذي بلغ الحِلَّ في حال كونهم مُحْرمين. فإن قلت: ما فائدةُ هذا الاستثناءِ بقيدِ بلوغِ الحِلّ، والصيد الذي في الحرم لا يَحِلُّ أيضاً؟ قلت: الصيدُ الذي في الحَرَم لا يَحِلُّ للمحرم ولا لغير المحرم، وإنما يَحِلُّ لغير المحرم الصيدُ الذي في الحِلّ، فنبَّه بأنه إذا كان الصيد الذي في الحِلِّ يَحْرُم على المُحْرِم ـ وإن كان حلالاً لغيره ـ فأحرى أن يَحْرُم عليه

---

(١) ديوانه ١٥٥؛ والبحر ٤١٧/٣.

(٢) أَغَدَّ: صار ذا غدة.

(٣) أجرت: صار ذات جَرْوٌ.

(٤) أصرم النخل: حان له أن يقطع.

(٥) أتلت: صار لها ولدٌ يتلوها.

الصيدُ الذي هو بالحَرَم، وعلى هذا التفسير يكون قوله: «إلا ما يُتلى عليكم» إنْ كان المراد به ما جاء بعده من قوله: «حُرِّمت عليكم» الآية استثناءً منقطعاً، إذ لا تختص الميتة وما ذُكِر معها بالظباء وبقرِ الوحش وحمره فيصير: «لكن ما يتلى عليكم ــ أي: تحريمُه ــ فهو مُحَرَّم»، وإن كان المرادُ ببهيمة الأنعامِ الأنعامَ والوحوشَ فيكون الاستثناءان راجِعَيْن إلى المجموع على التفصيل فيرجع «ما يتلى عليكم» إلى ثمانية الأزواج، ويرجع «غيرَ مُحِلِّي الصيد» إلى الوحوش، إذ لا يمكن أن يكون الثاني استثناء من الاستثناء الأول، وإذا لم يمكن ذلك وأمكن رجوعه إلى الأول بوجهٍ ما رجع إلى الأول، وقد نص النحويون أنه إذا لم يمكن استثناءُ بعضِ المستثنيات من بعض جُعِل الكلُّ مستثنًى من الأول نحو: «قام القومُ إلا زيداً إلا عمرواً إلا بكراً». فإن قلت: ما ذكرته من هذا التخريج وهو كونُ المُحِلِّ من صفة الصيد لا من صفة الناس ولا من صفة الفاعل المحذوف يأباه رسمه في المصحف «مُحِلّي» بالياء، ولو كان من صفة الصيد دون الناس لكتب «مُحِلّ» من غير ياء، وكونُ القراء وقفوا عليه بالياء أيضاً يأبى ذلك. قلت: لا يعكر ذلك على التخريج، لأنهم قد رسموا في المصحف الكريم أشياءَ تخالف النطق بها ككتابتهم «لا أَذْبَحَنَّه»[1]، و«لا أَوضَعوا»[2] ألفاً بعد لام الألف، وكتابتهم «بأَيْيد»[3] بياءين بعد الهمزة، وكتابتهم «أولئك» بزيادة واو، ونقصِ ألفٍ بعد اللام، وكتابتهم «الصالحات» ونحوه بسقوط الألفين إلى غير ذلك. وأمَّا وقفُهم عليه بالياء فلا يجوزُ، إذ لا يوقف على المضافِ دون المضاف إليه، وإنْ وقف واقف فإنَّما يكون لِقَطْع نَفَسٍ أو اختبار، وعلى أنه يمكن توجيهُ كتابته بالياء

---

(١) الآية ٢١ من النمل.

(٢) الآية ٤٧ من التوبة: «ولأَوْضَعُوا خلالكم يَبْغُونَكم الفتنةَ» غير أني لم أجد ذلك في المصحف، ورسمت بدن ألف.

(٣) الآية ٤٧ من الذاريات «بَنَيْناها بأَيْدٍ».

والوقف عليه بها وهو أنَّ لغةَ الأزد يقفون فيها على «بزيدٍ» : بزيدي، بإبدال التنوين ياءً فكتب «مُحِلِّي» على الوقف على هذه اللغة بالياء، وهذا توجيهُ شذوذٍ رَسْمي، ورسمُ المصحف مما لا يقاس عليه» انتهى.

وهذا الذي ذكره واختاره وغَلَّط الناس فيه ليس بشيء، وما ذكره من توجيه ثبوت الياء خطاً ووقفاً فخطأ محض؛ لأنه على تقدير تسليم ذلك في تلك اللغة فأين التنوينُ الذي في «مُحِل»؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول: إنه قد يُوَجَّه بلغة الأزد، وما ذكره من كونه يحتمل مما يكونون قد كتبوه كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعَوَّل عليه، لأنَّ خط المصحف سُنَّةٌ متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول: يحتمل أن يقاس هذا على تلك الأشياء؟ وأيضاً فإنهم لم يُعْربوا «غير» إلا حالاً، حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وإنما اختلفوا في صاحب الحال، فقوله: إنه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرقٌ للإجماع، إلا ما تقدم نَقْلُه عن بعضهم من أنه استثناء ثان، وعزاه للبصريين، لكن لا على هذا المَدْرَك الذي ذكره الشيخ. وقديماً وحديثاً استشكل الناسُ هذه الآيةَ. قال ابن عطية[1]: «وقد خَلَط الناس في هذا الموضع في نصب «غير» وقدَّروا تقديمات وتأخيرات، وذلك كله غير مُرْضٍ، لأنَّ الكلام على اطراده فيمكن استثناء بعد استثناء». وهذه الآية مما اتضح للفصحاء البلغاء فصاحتُها وبلاغتها، حتى يُحْكَى أنه قيل للكندي[1]: «أيها الحكيم اعمل لنا مثل هذا القرآن» فقال: «نعم أعملُ لكم مثلَ بعضِه»، فاحتجب أياماً كثيرة، ثم خَرَجَ فقال: «واللّـهِ لا يَقْدِرُ أحد على ذلك، إنني فتحت المصحفَ فخرجت سورةُ المائدة / فإذا هو قد نَطَقَ بالوفاء ونهى عن [٢٣٣/ب]

---

(١) المحرر ٥/١٠.

(٢) يعقوب بن إسحاق، فيلسوف نشأ في البصرة، له كتب في شتى العلوم. توفي سنة ٢٦٠؛ انظر: الأعلام ٩/٢٥٥.

النكث وحَلَّل تحليلاً عاماً ثم استثنى استثناءً بعد استثناء، ثم أَخْبَرَ عن قُدْرَتِه وحكمته في سطرين».

والجمهور على نصب «غير»، وقرأ[1] ابن أبـي عبلة برفعه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه نعت لـ «بهيمة الأنعام» والموصوف بـ «غير» لا يلزم فيه أن يكونَ مماثلاً لما بعدها في جنسه، تقول: مررت برجلٍ غيرِ حمار» هكذا قالوه، وفيه نظر، ولكن ظاهر هذه القراءة يدلُّ لهم. والثاني: أنه نعتٌ للضمير في «يُتْلى» قال ابن عطية[2]: «لأنَّ «غير محلي الصيد» في المعنى بمنزلة «غير مُسْتَحَلٍّ إذا كان صيداً» وفيه تكلُّفٌ.

والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد ويُصاد، ويُطْلق على المصيد كـ «درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ»، وهو في الآية الكريمة يحتمل الأمرين: أعني مِنْ كونه باقياً على مصدريته، كأنه قيل: أَحَلَّ لكم بهيمةَ الأنعام غيرَ محلِّين الاصطيادَ وأنتم مُحْرِمون، ومن كونه واقعاً موقع المفعول أي: غيرَ محلِّين الشيء المصيدَ وأنتم مُحْرمون.

وقـوله: «وأنتمْ حُـرُمٌ» مبتدأ وخبـر في محـل نصب على الحـال، وما هو صاحبُ هذه الحال؟ فقال الزمخشري[3]: «هي حـال عن «مُحِلِّي الصيد» كأنه قيل: أَحْلَلْنا لكم بعضَ الأنعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم مُحْرِمون لئلا نتحرَّج عليكم». قال الشيخ[4]: «وقد بَيَّنَّا فساد هذا القول بأنَّ الأنعامَ مباحةٌ مطلقاً لا بالتقييد بهذه الحال». وهذا الردُّ ليس بشيء لأنه إذا أَحَلَّ لهم بعضَ الأنعام في حالِ امتناعِهم من الصيد فأنْ يُحِلَّها لهم وهم غيرُ

---

(١) البحر ٣/٤١٨.
(٢) المحرر ٥/٩.
(٣) الكشاف ١/٥٩١.
(٤) البحر ٣/٤١٨.

مُحْرِمين بطريقِ الأولى. و«حُرُم» جمعَ حرام بمعنى مُحْرِم قال[1]:

١٦٨٧ـ فقلْتُ لهـا فيئي إليـك فـإنـني
حَـرَامٌ وإنـي بـعـد ذاك لـبـيـبُ

أي: مُلَبٍّ، وأَحْـرَمَ: إذا دَخَل في الحَـرَم أو في الإحـرام. وقـال مكي[2] بن أبـي طالب: «هو في موضع نصب على الحال من المضمر في «محلي»، وهذا هو الصحيح، وأما ما ذكره أبو القاسم فلا يَظْهَرُ[3]، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

وقرأ[4] يحيى بن وثاب وإبراهيم والحسن: «حُرْم» بسكون الراء، قال أبو الحسن: «هي لغة تميم» يعني يسكِّنون ضم «فُعُل» جمعاً نحو: «رُسْل».

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿ولا القلائدَ﴾**: ولا ذوات القلائد، ويجوز أن يكونَ المرادُ القلائدَ حقيقة، ويكون فيه مبالغةٌ في النهي عن التعرض للهَدْي المقلَّد، فإنه إذا نَهَى عن قِلادته أن يُتَعَرَّض لها فبطريق الأَوْلى أن يَنْهى عن التعرض للهَدْي المُقَلَّد بها، وهذا كما قال تعالى: «ولا يُبْدِين زينتهن»[5] لأنه إذا نَهَى عن إظهار الزينة فما بالك بمواضعها من الأعضاء. وقوله: ولا آمِّيْنَ» أي: ولا تُحِلُّوا قوماً آمِّين، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي: لا تُحِلُّوا قتالَ قوم أو أذى قوم آمِّين. وقرأ عبدالله[6] ومَنْ تبعه: «ولا آمِّي البيتِ» بحذف

---

(١) البيت للمخبل السعدي أو المضرب بن كعب، وهو في أمالي القالي ٢/١٧١؛ وأمالي الشجري ١/١٧٤؛ والقرطبي ٦/٣٦؛ واللسان: «لبب» والخزانة ١/٢٧٠.
(٢) المشكل ١/٢١٧.
(٣) أبو القاسم هو الزمخشري، وكان قد قَبِل كلامه من جهة المعنى، ويرفض الآن التوجيه الصناعي.
(٤) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٦/٣٦.
(٥) الآية ٣١ من النور.
(٦) الشواذ ٣٠؛ القرطبي ٦/٤٢؛ البحر ٣/٤٢٠.

النون وإضافةِ اسم الفاعل إلى معموله. و«البيت» نصبٌ على المفعول به بـ «آمّين» أي قاصدين البيتَ، وليس ظرفاً.

وقوله: «يبتغون» حالٌ من الضمير في «آمِّين» أي: حالَ كون الآمِّين مبتغين فَضْلاً، ولا يجوزُ أن تكونَ هذه الجملة صفة لـ «آمِّين» لأن اسم الفاعل متى وُصف بَطَل عمله على الصحيح[1]، وخالف الكوفيون في ذلك، وأعرب مكي[2] هذه الجملةَ صفةً لـ «آمِّين» وليس بجيد لِما تقدم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين. وهنا سؤال: وهو أنه لِم لا قيل[3] بجوازِ إعماله قبل وصفِه كما في هذه الآية قياساً على المصدر فإنه يَعْمل قبلَ أن يُوصف نحو: يعجبني ضربٌ زيداً شديدٌ؟ والجمهور على «يبتغون» بتاء الخطاب، على أنه خطاب للمؤمنين وهي قَلِقة لقوله: «من ربهم»، ولو أريد خطاب المؤمنين لكان تمامُ المناسبة: «تبتغون فضلاً من ربكم». و«من ربهم» يجوز أن يتعلق بنفس الفعل، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «فضلاً» أي: فضلاً كائناً من ربهم. وقد تقدم[5] الخلاف في ضم راء «رضوان» في آل عمران. وإذا عَلَّقنا «من ربهم» بمحذوفٍ على أنه صفة لـ «فضلاً» فيكون قد حَذَفَ صفة «رضوان» لدلالةِ ما قبله عليه أي: ورضواناً من ربهم، وإذا عَلَّقناه بنفس الفعل لم يَحْتَجْ إلى ذلك.

قوله: «وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا» قُرِىء[6]: «أَحْللتم» وهي لغة في «حَلَّ»،

---

(١) لأن اسم الفاعل إذا وُصِف خرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا يوصف، وإذا خرج الوصف عن شبه الفعل ينبغي ألاّ يعمل. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٢٨٣.

(٢) المشكل ١/٢١٧.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لا يقال.

(٤) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٢٠.

(٥) انظر: الآية ١٥.

(٦) البحر ٣/٤٢١.

ويقال: «أَحَلَّ من إحْرامِه» كما يقال: حَلَّ. وقرأ[1] الحسن بن عمران[2] وأبو واقد[3] ونبيح[4] والجراح بكسر الفاء العاطفة، وهي قراءةٌ ضعيفة مشكلة، وخَرَّجها الزمخشري[5] على أن الكسر في الفاء بدلٌ من كسر الهمزة في الابتداء. وقال ابن عطية[6]: «هي قراءةٌ مشكلة، ومن توجيهها أن يكونَ راعى كسر ألف الوصل إذا ابتدأ، فكسرَ الفاءَ مراعاةً وتذكُّراً لكسر ألف الوصل». وقال الشيخ[7]: «وليس عندي هو كسراً محضاً بل هو إمالة محضةٌ لتوهُّم وجود كسرة همزة الوصل، كما أمالوا فاء «فإذا» لوجود كسر الهمزة».

قوله: «ولا يَجْرِمَنَّكم» قرأ الجمهور: «يَجْرِمَنَّكم» بفتح الياء من «جرم» ثلاثياً، ومعنى «جَرَمَ» عند الكسائي وثعلب: حمل، يقال: «جَرَمه على كذا» أي: حمله عليه، فعلى هذا التفسير يتعدَّىٰ «جرم» لواحد، وهو الكاف والميم، ويكون قوله: «أَنْ تَعْتدوا» على إسقاطِ حرف الخفض وهو «على» أي: ولا يَحْملنكم بُغْضكم لقوم على اعتدائكم عليهم، فيجيء في محلِّ «أَنْ» الخلافُ المشهور، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عباس وقتادة. ومعناه عند أبـي عبيد والفراء[8] كسب، ومنه «فلان جريمةُ أهله» أي: كاسبهُم، وعن

---

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٤٢١.

(٢) الحسن بن عمران ثقة، روى عن سعيد بن عبدالرحمن ومكحول، ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٢/٣١٢.

(٣) أبو واقد الليثي، الحارث بن مالك، روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبـي بكر وعمر، توفي سنة ٦٨. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٦٥٧.

(٤) نبيح بن عبدالله العنزي الكوفي، روى عن ثلة من الصحابة، وروى عنه الأسود بن قيس، ثقة، لم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ١٠/٤١٧.

(٥) الكشاف ١/٥٩٢.

(٦) المحرر ٥/١٦.

(٧) البحر ٣/٤٢١.

(٨) معاني القرآن ١/٢٩٩.

الكسائي أيضاً: أنَّ جرم وأجرم بمعنى كَسَب غيره، وعلى هذا فيحتمل وجهين، أحدهما: أنه متعد لواحد. والثاني: أنه متعـد لاثنين، كما أن «كَسَب» كذلك، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولُهما ضميرُ الخطاب. الثاني: «أن تعتدوا» أي: لا يَكْسِبَنَّكم بغضُكم لقومٍ الاعتداءَ عليهم.

وقرأ عبدالله[1]: «يُجْـرِمَنَّكم» بضم الياء من أجـرم رباعيـاً، وقيل: هو بمعنى جَرَم كما تقدم نَقْلُه عن الكسائي، وقيل: «أجرم» منقول من «جرم» بهمزة التعدية. قال الزمخشري[2]: «جَرَمَ يجري مجرى كسب في تعديتِه إلى مفعول واحد وإلى اثنين، تقول: «جَرَم ذنباً» نحو: كَسَبه، وجرمته ذنباً أي: كَسَبته إياه، ويقال: أجرمته ذنباً على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين كقولك: «أكسبته ذنباً»، وعليه قراءةُ عبدالله: «ولا يُجْرمنكم»، وأولُ المفعولين على القراءتين / ضميرُ المخاطَبين، والثاني: «أَنْ تعتدوا». انتهى. [٢٣٤/أ] وأصلُ هذه المادةِ ـ كما قال ابن عيسى الرماني ـ القطعُ، فجرم «حَمَل على الشيء» لقطعِه عن غيره، وجَرَم «كَسَب» لانقطاعه إلى الكسب، وجَرَم بمعنى «حَقّ» لأن الحق يُقطع عليـه. قال الخليل: «لا جَرَم أن لهم النار»[3] أي: لقد حـق، هكذا قاله الرماني، فجَعَل بين هذه الألفاظ قَدْراً مشتركاً، وليس عنده من باب الاشتراك اللفظي.

و «شَنَآنُ: معناه بُغْض، وهو مصدر شَنِيء أي: أبغض. وقرأ[4] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم: «شَنْآن» بسكونِ النون، والباقون بفتحها، وجَوَّزوا في كل

---

(١) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٤٥/٦.
(٢) الكشاف ٥٩٢/١.
(٣) الآية ٦٢ من النحل.
(٤) السبعة ٢٤٢؛ الكشف ٤٠٤/١.

منهما أن يكونَ مصدراً وأن يكون وصفاً، حتى يُحْكى عن أبـي عليّ أنه قال[1]: «مَنْ زَعَم أن «فَعَلان» إذا سَكَنت عينه لم يكن مصدراً فقد أخطأ إلا أن فَعْلان بسكون العين قليلٌ في المصادر نحو: «لَوَيْتُه دَيْنَه لَيَّاناً» بل هو كثير في الصفات نحو سَكْران وبابِه، وفَعَلان بالفتح قليلٌ في الصفات قالوا: حمارٌ قَطَوان أي عَسِر السير، وتيس عَدَوان[2]، قال[3]:

١٦٨٨ـ . . . . كَتَيْسِ ظِبـاء الحُلَّبِ العَدَوانِ

ومثله قولُ الآخر[4]: ـ أنشده أبو زيد ـ

١٦٨٩ـ وقبلَك مـا هـابَ الـرجـالُ ظُـلامتي
وفَـقَّـأْتُ عـيـنَ الأَشْـوَسِ الأَبَـيَـانِ

بفتـح الباء واليـاء، بل الكثيـرُ أن يكونَ مصـدراً نحـو: «الغَلَيَـان والنزوان»[5]، فإنْ أُريد بالشنآن الساكنِ العين الوصفُ فالمعنى: ولا يَجْرمنكم بغيضُ قوم، وبغيض بمعنى مُبْغِض اسم فاعل من أبغض وهو متعدّ، ففعيل بمعنى الفاعل كقدير ونصير، وإضافته لقوم على هذا إضافةُ بيان أي: إنَّ البغيض من بينهم، وليس مضافاً لفاعل ولا مفعول، بخلاف ما إذا قَدَّرْته مصدراً فإنه يكون مضافاً إلى مفعوله أو فاعله كما سيأتي. وقال صاحبُ هذا القول: «يقال: رجلٌ شَنْآن وامرأة شنْآنة كَنْدمان وندمانة، وقياسُ هذا أن

---

(١) الحجة ٢/٣٨٥.

(٢) يقال: عَدَوان وغَذَوان وكلاهما بمعنى المسرع. انظر: اللسان: «غذا».

(٣) البيت لامرىء القيس وصدره:

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مقبـلٍ مـدبـرٍ معـاً

وهو في ديوانه ٨٧؛ واللسان: غذا. والحلَّب: نبات.

(٤) البيت لأبـي المجشر، وهو في اللسان: «أبـي». والأشوس: المتكبِّر.

(٥) النزوان: الوثوب.

يكون من فِعْلٍ متعدّ» وحكى: رجل شنآن وامرأة شَنْأىٰ كَسكْران وسكرى، وقياسُ هذا أن يكون من فِعْلٍ لازم، ولا بُعْدَ في ذلك، فإنهم قد يشتقون من مادة واحدة القاصر والمتعدي، قالوا: «فَغَرْتُ فاه وفَغَر فُوه» أي: فتحه فانفتح، وإنْ أُريد به المصدرُ فواضحٌ، ويكون مضافاً إلى مفعوله أي: بغضُكم لقومٍ، فحُذِف الفاعل، ويجوز أن يكون مضافاً إلى فاعله أي: بغضُ قوم إياكم فحذف مفعوله، والأول أظهر في المعنى، وحكم «شنآن» بفتح النون مصدراً وصفةً حكمُ الساكِنها، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك، ومن مجيءِ «شَنآن» الساكنِ العينِ مصدراً قول الأحوص[1]:

١٦٩٠ـ وما الحبُّ إلا مَا تَلذُّ وتَشْتَهي
وإنْ لامَ فيه ذو الشَّنَانِ وفَنَّدا

أرادَ الشنْآن بسكونِ النونِ فنقلَ حركةَ الهمزة إلى النون الساكنة، وحذف الهمزة، ولولا سكونُ النونِ لما جاز النقل، ولو قال قائل: إن الأصل «الشنآن» بفتح النون، وخفف الهمزة بحذفها رأساً، كما قرىء «إنها لأَحْدى الكُبَر»[2] بحذفِ همزة «إحدى» لكان قولاً يسقط به الدليل لاحتماله. والشنآن بالفتح مِمَّا شَذَّ عن القاعدة الكلية، قال سيبويه[3]: «كلُّ بناء من المصادر على وزن فَعَلان بفتح العين لم يتعدَّ فعلُه إلا أن يَشِذَّ شيءٌ كالشَّنَآن» يعني أنه مصدرٌ على فَعَلان بالفتح ومع ذلك فعلُه متعدٍّ، وفعلُه أكثر الأفعال مصادِرَ، سُمِع له ستةَ عشرَ مصدراً قالوا: شَنِيءَ يَشْنَأُ شَنْئَاً[4] وشَنَآناً مثلثي الشين فهذه ست

---

(١) ديوانه ٩٩؛ ومجاز القرآن ١/١٤٧؛ والبحر ٣/٤٢٢.

(٢) الآية ٣٥ من المدثر، وهي رواية عن ابن كثير. انظر: الشواذ ١٦٥.

(٣) الكتاب ٢/٢١٦.

(٤) الأصل: «شناناً» وليس هذا مثلث الشين.

لغات[1]. وقرأ[2] ابن وثاب والحسن والوليد[3] عن يعقوب: «يَجْرِمَنْكم» بسكون النون، جَعَلوها نونَ التوكيد الخفيفةَ، والنهي في اللفظ للشنآن وهو في المعنى للمخاطَبين نحو: «لا أُرِيَنَّك ههنا»[4] و «لاتموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون»[5] قاله مكي [6].

قوله تعالى: «أَنْ صَدُّوكم» قرأ[7] أبوعمـرو وابن كثير بكسـر «إنْ» والباقون بفتحها، فمَنْ كسر فعلى أنها شرطية، والفتح على أنها علة للشنآن أي: لا يكسبنَّكم ـ أو لا يَحْمِلَنَّكم ـ بغضُكم لقومٍ لأجل صَدِّهم إياكم عن المسجد الحرام، وهي قراءةٌ واضحة. وقد استشكل الناسُ قراءة الأبوين[8] من حيث إنَّ الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان وقد وقع، ونزولُ هذه الآية متأخرٌ عنه بمدة، فإنَّ الصدَّ وقع عامَ الحديبية وهي سنة ست، والآية نزلت سنة ثمان، وأيضاً فإنَّ مكةَ كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يُصَدون عنها؟ قال ابن جريج والنحاس[9] وغيرهما: «هذه القراءة منكرةٌ»، واحتجوا بما تقدم من الإشكال، ولا إشكالَ في ذلك. فالجواب عما قالوه من وجهين، أحدهما: أنَّا لا نُسَلِّم أن الصدَّ كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجْمعاً عليه. وذكر اليزيدي أنها نزلت قبل

---

(١) باقي المصادر: مَشْنِئَة، وشَنْأَة، وشَناءة، ومَشْنَأً، ومَشْنَأَة، ومَشْنُؤَة، وشَناء، وشَنَآناً، وشِناناً بفتح الشين وكسرها. انظر: اللسان والقاموس: شنأ.

(٢) البحر ٣/٤٢٢.

(٣) الوليد بن حسان البصري، روى عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه عرضاً محمد بن الجهم ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢/٣٥٩.

(٤) انظر الكتاب ١/٤٥٣.

(٥) الآية ١٣٢ من البقرة.

(٦) المشكل ١/٢١٩.

(٧) السبعة ٢٤٢؛ الكشف ١/٤٠٥.

(٨) لعل هذا من باب التغليب، حيث إنه يعني أبا عمرو وابن كثير.

(٩) إعراب القرآن ١/٤٨٠.

الصدِّ فصار الصدُّ أمراً منتظراً، والثاني: أنه وإنْ سَلَّمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إنْ وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية ـ أو يستديموا ذلك الصدَّ الذي وقع منهم ـ فلا يجرمنكم، قال مكي[1]: «ومثلُه عند سيبويه قول الشاعر ـ وهو الفرزدق ـ[2]:

١٦٩١ـ أتغضَبُ إنْ أُذْنـا قتيبةَ حُـزَّتا ....

وذلك شيءٌ قد كان ووقع، وإنما معناه: إنْ وقع مثلُ ذلك الغضب، وجواب الشرطِ ما قبله» يعني: وجوابُ الشرط دلَّ عليه ما قبلَه، لأن البصريين يمنعون تقديمَ الجوابِ إلا أبا زيد. وقال مكي أيضاً: «ونظيرُ ذلك أنَّ يقول رجل لامرأته[3]: «أنت طالق إنْ دخلت الدار» بكسر «إن» لم تَـطْلُق عليه بدخولها الأول لأنه أمر يُنْتَظَر، ولو فتح لَطَلَقَتْ عليه، لأنه أمرٌ كان ووقع، ففتحُ «أن» لما هو علة لما كان ووقع، وكَسْرُها إنما هو لأمرٍ يُنْتظر، والوجهان حَسَنان على معنييهما» وهذا الذي قاله مكي فَصَّل فيه الفقهاء بين مَنْ يعرف النحو وبين مَنْ لا يعرفه. ويـؤيد قراءَة الأبوين قراءة[4] عبدالله بن مسعود: «إنْ يَصُدُّوكم» قال أبو عبيد: «حَدَّثنا حجاج عن هرون قال: قرأ ابن مسعود فذكرها، قال: وهـذا لا يكـونُ إلا على استئنافِ الصدِّ، يعني إنْ وقع صَدٌّ آخرُ مثلُ ما تقدم عام الحديبية.

ونَظْمُ هذه الآيات على ما هي عليه مِنْ أبلغ ما يكون وأفصحِه، وليس فيها تقديمٌ ولا تأخير كما زعم بعضهم فقال: / أصلُ تركيب الآية الأولى: [٢٣٤/ب]

---

(١) المشكل ٢١٨/١.

(٢) ديوانه ٨٥٥ وعجزه:

جِهـاراً ولم تَغْضَبْ لقتـلِ ابن خـازم

وهو في الكتاب ٤٧٩/١؛ والمغني ٢٢؛ والخزانة ٦٥٥/٣؛ والدرر ١٣/٢.

(٣) بعده في مكي: «وقد دخلت داره».

(٤) القرطبـي ٤٦/٦؛ البحر ٤٢٢/٣.

«غيرَ محلي الصيد وأنتم حرم، فإذا حَلَلْتم فاصطادوا»، وأصل تركيب الثانية: «ولا آمِّين البيتَ الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً ولا يَجْرمنكم» ونَظَّره بآيةِ البقرة يعني: «إنَّ الله يأمركم»[1]، وهذا لا حاجةَ إليه مع أنَّ التقديم والتأخير عند الجمهور من ضرائر الشعر فيجبُ تنزيه القرآن عنه، وليست الجملةُ أيضاً من قوله: «وإذا حللتم فاصطادوا» معترضةً بين قوله: «ولا آمِّين البيتَ الحرام» وبين قوله: «ولا يَجْرمنكم»، بل هي مـؤسسةٌ ومنشئةٌ حكماً، وهو حِلُّ الاصطياد عند التحلُّل من الإحرام، والجملةُ المعترضةُ إنما تفيد توكيداً وتسديداً، وهذه مفيدةٌ حكماً جديداً كما تقدم.

وقوله: «أَنْ تَعْتدوا» قد تقدَّم أنه من متعلقات «لا يجرمنكم» على أنه مفعولٌ ثانٍ أو على حذف حرف الجر، فَمَنْ كسر «إن صدوكم» يكونُ الشرطُ وجوابُه المقدر في محلِّ جر صفةً لـ «قوم» أي شنآن قوم هذه صفتُهم، ومَنْ فتحها فمحلُّها الجرُّ أو النصب، لأنها على حَذْفِ لام العلة كما تقدم. قال الزمخشري[2]: «والمعنى: ولا يكسبنكم بغضُ قوم لأنْ صَدُّوكم الاعتداءَ ولا يَحْملنكم عليه». قال الشيخ[3]: وهذا تفسيرُ معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكونَ مدلولُ «جرم» حمل وكَسَب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما، فيمتنعُ أن يكونَ «[أن] تعتدوا» في محلِّ مفعول به ومحلِّ مفعول على إسقاط حرف الجر». وهذا الذي قاله لا يُتَصَوَّر أن يتوهَّمه مَنْ له أدنى بصر بالصناعة حتى يُنَبِّه عليه.

وقد تقدَّم قراءة البزي في نحو: «ولا تَّعاوَنُوا» وأنَّ الأصل: «تتعاونوا»

---

(١) الآية ٦٧.

(٢) الكشاف ١/٥٩٢.

(٣) البحر ٣/٤٢٢.

فـأدغم، وحَذف البـاقون إحـدى التاءين عنـد قولـه تعالى: «ولا تَيَمَّمـوا الخبيث»[1].

آ. (٣) **وتقدَّم أيضاً إعرابُ ﴿حُرِّمت عليكم الميتةُ﴾**[2]: وأصلُها.

وقدم هنا لفظَ الجلالة في قوله: «وما أُهِلَّ لغيرِ الله به» وأُخِّرت هناك، لأنها في البقرة[3] فاصلةٌ أو تشبه الفاصلة بخلافِها هنـا، فإنهـا بعدَهـا معطوفـاتٌ. والموقوذة: هي التي وُقِذَت أي: ضُربت بعصا ونحوها حتى ماتت، مِنْ: وَقَذَه أي: ضَرَبه حتى استرخى، ومنه: «وقَذَه النعاس» أي: غَلَبه، ووقَذه الحُلُم أي: سكنه، وكأن المادة دالة على سكون واسترخاء. والمُتَرَدِّيَةُ: مِنْ تَرَدَّى أي: سقط من عُلُوٍّ فهلك، ويقال: «ما يَدْري أين رَدَى» أي: ذهب، ورَدَى وَتَردَّى بمعنى هَلك. والنَّطيحة: فعيلة بمعنى مفعولة، وكان مِنْ حقها ألاَّ تدخلها تاءُ التأنيث كقتيل وجريح، إلا أنها جَرَتْ مَجْرى الأسماء أو لأنها لم يُذْكَر موصوفها، كذا قاله أبو البقاء[4]، وفيه نظرٌ، لأنهم إنما يُلحقون التاء إذا لم يُذْكر الموصوف لأجلِ اللَّبس نحو: «مَرَرْتُ بقتيلة بني فلان» لئلا يُلْبِس المذكرُ بالمـؤنث، وهنا اللبسُ منتفٍ، وأيضاً فحكمُ الذكر والأنثى في هذا سواءٌ. و«ما أكل السَّبُعُ»: «مـا» بمعنـى الذي وعائده محذوف أي: وما أكلَه السبع، ومحلُّ هذا الموصولِ الرفعُ عطفاً على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا غيرُ ماشٍ على ظاهره لأنَّ ما أكله السبع وفرغ منه لا يُذَكَّى، ولذلك قال أبو القاسم الزمخشري[5]: «وما أكل بعضَه السبُع». وقرأ[6] الحسن والفياض وأبو حيوة:

---

(١) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٢) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٣) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/٢٠٦.

(٥) الكشاف ١/٥٩٢.

(٦) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٢٣؛ القرطبي ٦/٥٠.

«السَّبْع» بسكون الباء وهو تسكين للمضموم. ونُقل فتح السين والباء معاً، والسَّبُع: كل ذي ناب ومِخْلب كالأسد والنمر، ويُطْلَقُ على ذي المخلب من الطيور أيضاً، قال[1]:

١٦٩٢ـ وسِباعُ الطيرِ تَغْدُو بِطاناً
تتخطّاهُمُ فما تَسْتَقِلُّ

قوله: «إلا ما ذَكَّيتمْ» فيه قولان، أحدهما: أنه مستثنى متصل، والقائلون بأنه استثناء متصل اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هو مستثنى من قوله: «والمنخنقة» إلى قوله: «وما أكل السَّبعُ». وقال أبو البقاء[2]: «والاستثناءُ راجعٌ إلى المتردية والنطيحة وأكيلة السَّبع» وليس إخراجُه المنخنقة منه بجيدٍ. ومنهم مَنْ قال: «هو مستثنى مِنْ «ما أكل السَّبُع» خاصة. والقول الثاني: أنه منقطعٌ أي: ولكن ما ذَكَّيْتم من غيرها فحلال، أو فكلوه، وكأنَّ هذا القائلَ رأى أنها وَصَلَتْ بهذه الأسباب إلى الموت أو إلى حالةٍ قريبة منه فلم تُفِدْ تَذْكِيتُها عندَه شيئاً. والتذكية: الذَّبْحُ، وذَكَت النارُ: ارتفعَتْ، وذَكَى الرجلُ: أَسَنَّ، قال[3]:

١٦٩٣ـ على أعراقِهِ تَجْري المَذاكي
وليس على تقلُّبِه وجُهْدِهْ

قوله: «وماذُبِحَ على النُّصُب» رُفِع أيضاً عطفاً على «الميتة». واختلفوا في النصبِ فقيل: هي حجارةٌ كانوا يَذْبحون عليها فـ «على» هنا واضحةٌ، وقيل: هي للأصنام لأنها تُنصَب لتُعْبَدَ، فعلى هذا في «على» وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى اللام أي: وما ذُبِحَ لأجل الأصنام. والثاني: هي على

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٤١٠.
(٢) الإملاء ١/٢٠٦.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٤١٠. والمَذاكي من الخيل: هي التي تمَّت قوتها وشبابها.

بابها، ولكنها في محلِّ نصب على الحال أي: وما ذبح مُسَمًّى على الأصنام، كذا ذكره أبو البقاء[1]، وفيه النظر المعروف وهو كونه قـدَّر المتعلق شيئاً خاصاً. والجمهور على «النُّصُب» بضمتين فقيل: هو جمع «نِصاب». وقيل: هو مفرد، ويدل له قول الأعشى[2]:

١٦٩٤ـ وذا النُّصُبَ المنصـوبَ لا تَـقْـرَبَنَّـه

ولا تَعْبُـدِ الشيـطانَ واللَّـهَ فـاعبُـدا

وفيه احتمالٌ. وقرأ[3] طلحة بن مصرف بضمِّ النون وإسكان الصاد وهي تخفيف القـراءة الأولى. وقرأ عيسى بن عمـر: «النَصَب» بفتحتين، قـال أبو البقاء[4]: «وهو اسمٌ بمعنى المنصوب كالقَبَض والنَقَص بمعنى المقبوض والمنقوص، والحسنُ: «النَّصْب» بفتح النون وسكون الصاد، وهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، ولا يجوز أن تكون تخفيفاً لقراءة عيسى بن عمر لأنَّ الفتحة لا تُخَفَّفُ.

/ قوله: «وأَنْ تَسْتَقْسِموا بالأزلام» «أن» وما في حيزها في محلِّ رفع [٢٣٥/أ] عطفاً على «الميتة». والأزلام: القِداح، واحدُها «زَلْم» و «زُلْم» بفتح الزاي وضمها. والقِداح: سهام كانت العرب تطلب بها معرفة ما قُسم لها من خير وشر، مكتوبٌ على أحدها: «أمرني ربـي» وعلى الآخر: «نهاني ربـي»، والآخر غُفْل. وقيل: هي سهام الميسر أي: القِمار، ووجهُ ذكرها مع هذه المطاعم أنها كانت تُرفع عند البيت معها.

---

(١) الإملاء ١/٢٠٧.

(٢) الديوان ١٣٧؛ وابن يعيش ٩/٣٩؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٤؛ والإنصاف ٦٥٧؛ واللسان: نصب؛ والممتع ٤٠٨؛ والدرر ٢/٩٥.

(٣) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٦/٥٧؛ والبحر ٣/٣٢٤.

(٤) الإملاء ١/٢٠٧.

قوله: «ذلكم فسقٌ» مبتدأٌ وخبر، واسمُ الإشارةِ راجع إلى الاستقسام بالأزلام خاصة، وهو مرويٌ عن ابن عباس. وقيل: إلى جميع ما تقدَّم، لأنَّ معناه: حَرَّم عليكم تناولَ الميتة وكذا، فرجعَ اسمُ الإشارة إلى هذا المقدَّر.

قوله: «اليوم يئس الذين كفروا» «اليوم» ظرفٌ منصوبٌ بـ «يئس»، والألفُ واللام فيه للعهدِ، قيل: أرادَ به يوم عرفة، وهو يوم الجمعة عامَ حجة الوداع، نزلَتْ هذه الآيةُ فيه بعد العصر. وقيل: هو يومَ دخوله عليه السلام مكة سنة تسع، وقيل: ثمان. وقال الزجاج[1] ـ وتبعه الزمخشري ـ[2]: إنها ليست للعَهد، ولم يُرد باليوم معيناً، وإنما أراد به الزمانَ الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية كقولك: «كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب» لا تريد بالأمس الذي قبل يومك، ولا باليوم الزمنَ الحاضر فقط، ونحوه: «الآن» في قول الشاعر[3]:

١٦٩٥ـ الآن لَـمَّـا ابـيضَّ مَـسْـربـتـي
وعَـضَـضْـتُ مِنْ نـابـي عـلى جِـذْمِ

ومثلُه أيضاً قول زهير[4]:

١٦٩٦ـ وأَعلم مـا في اليـومِ والأمسِ قبـلَه
ولكنني عن علمِ مـا فـي غَـدٍ عَمِ

لم يُرِد بهذه حقائقَها. والجمهورُ على «يَئِس» بالهمز، وقرأ[5] يزيد ابن

---

(١) معاني القرآن ٢/١٦١.
(٢) الكشاف ١/٥٩٣.
(٣) البيت للحارث بن وعلة الذهلي، وهو في اللسان سرب، وغريب الحديث ٣/٢٨.
والمسربة: الشعر المستدق ما بين اللبة إلى السُّرة. والجذم: أصل الشيء.
(٤) ديوانه ٢٩.
(٥) البحر ٣/٤٢٦.

القعقاع: «يَيِس» بياءين من غير همزة، ورُويت أيضاً عن أبي عمرو، يقال: يَئِس يَيْئَس ويَيْئِسُ بفتح عين المضارع وكسرِها وهوشاذ، ويقال: «أَيِس» أيضاً مقلوب من يئس فوزنه عَفِل، ويدل على القلب كونُه لم يُعَل، إذ لو لم يقدر ذلك للزم إلغاء المقتضي وهو تحرُّكُ حرف العلة وانفتاحِ ما قبله، لكنه لما كان في معنى ما لم يُعَلَّ صح. واليأس: انقطاع الرجاء، وهو ضد الطمع. و «من دينكم» متعلق بـ «يئس» ومعناها ابتداءُ الغاية، وهو على حَذْف مضاف أي: من إبطال أمر دينكم. والكلامُ في قوله: «اليومَ أَكْملت» كـالكلامِ على «اليـوم» قبله. و «عليكم» متعلقٌ بـ «أتْممت»، ولا يجوزُ تعلُّقه بـ «نعمتي» وإن كان فعلُها يتعدَّى بـ «على» نحو: «أَنْعَمَ الله عليه وأنعمت عليه»[1] لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّم عليه معمولُه، إلا أَنْ ينوبَ منابَه. قال أبو البقاء[2]: «فإنْ جَعَلْته على التبيين، أي: أتممت أعني عليكم جازَ»، ولا حاجةَ إلى ما ادَّعاه.

قوله: «ورَضِيْتُ لكم الإسلامَ ديناً» في «رَضي» وجهان، أحدهما: أنه متعدٌّ لواحدٍ وهو الإسلام. و «ديناً» على هذا حالٌ. وقيل: هو مُضَمَّن معنى صَيَّر وجَعَل، فيتعدَّى لاثنين أولهما «الإسلام»، والثاني: «ديناً». و «لكم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «رضي»، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من الإسلام، ولكنه قُدِّم عليه. قوله: «فمن اضطر» قد تقدَّم الكلامُ على هذه الآيةِ وما قرىء فيها في البقرة[3] فأغنى عن إعادته.

و «في مَخْمَصَةٍ» متعلقٌ بـ «اضْطُرَّ»، والمَخْمَصَةُ: المجاعة لأنها تَخْمُصُ لها البطونُ أي: تَضْمُرُ، وهي صفةٌ محمودةٌ في النساء، يقال: رجلٌ خُمْصان

---

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الإملاء ١/٢٠٧.

(٣) الآية ١٧٣.

وامرأةٌ خُمْصانة، ومنه: أَخْمَصُ القدمِ لدقتها، ويُستعمل في الجوع والغَرْث قال[1]:

١٦٩٧ـ تَبيتون في المَشْتى مِلاءً بطونُكم
وجاراتُكم غَرْثَى يَبِتْنَ خمائصا

وقال آخر[2]:

١٦٩٨ـ كُلوا في بعضِ بطنِكُمُ تَعِفُّوا
فإنَّ زمانَكم زمنٌ خَميصُ

وُصِف الزمانُ بذلك مبالغةً كقولهم: «نهارهُ صائم وليله قائم». و«غيرَ» نصب على الحال. والجمهور على «متجانِفٍ» بألف وتخفيفِ النون من تَجانَفَ. وقرأ[3] أبو عبدالرحمن والنخعي «مُتَجَنِّف» بتشديد النون دون ألف. قال أبو محمد بن عطية[4]: «وهي أبلغُ مِنْ «متجانف» في المعنى لأنَّ شدَّة العين تدلُّ على مبالغةٍ وتوغلٍ في المعنى». و«لإثم» متعلق بـ«متجانف» واللامُ على بابها، وقيل: هي بمعنى «إلى» أي: غيرُ مائل إلى إثم، ولا حاجةَ إليه، وقد تقدَّم معنى هذه اللفظة واشتقاقُها عند قوله: «فَمَنْ خاف من مُوصٍ جَنَفا»[5] وقوله: «فإن الله غفور» جملةٌ: إمَّا في محلِّ جزم أو رفع على حسب ما قيل في «من»، وكذلك القولُ في الفاء: إما واجبةٌ أو جائزةٌ، والعائد على كلا التقديرين محذوف أي: فإن الله غفور له.

آ. (٤) **وقوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم﴾**: قد تقدَّم الكلام

---

(١) البيت للأعشى، وهو في الديوان ١٤٩؛ والقرطبي ٦/٦٤.
(٢) تقدم برقم ١٥٣.
(٣) الشواذ ٣١؛ القرطبي ٦/٦٤؛ البحر ٣/٤٢٧.
(٤) المحرر ٥/٣٢.
(٥) الآية ١٨٢ من البقرة.

على «ماذا» وما قيل فيها فَلْيلتفت إليه[1]. وقوله: «لهم» بلفظ الغيبة لتقدُّم ضمير الغَيْبة في قوله تعالى: «يسألونك»، ولو قيل في الكلام: «ماذا أُحِلَّ لنا» لكانَ جائزاً على حكاية الجملة كقولك: «أقسم زيدٌ ليضربن ولأضربن» بلفظِ الغَيْبة والتكلمِ، إلاَّ أنَّ ضميرَ المتكلم يقتضي حكايةَ ما قالوا، كما أنَّ «لأضربنَّ» يقتضي حكايةَ الجملةِ المُقْسَمِ عليها، و«ماذا أحِلَّ» هذا الاستفهامُ مُعلِّقٌ للسؤال وإن لم يكن السؤال من أفعال القلوب، إلا أنَّه كان سبب العلمِ، والعلمُ يُعَلَّق، فكذلك سبُبه، وقد تقدَّم تحريرُ القول فيه في البقرة. وقال الزمخشري[2] هنا: «في السؤالِ معنى القولِ، فلذلك وقعَ بعدَه «ماذا أُحِلَّ لهم»، كأنه قيل: يقولون ماذا أحل لهم؟ ولا حاجةَ إلى تضمين السؤال معنى القول لما تقدَّم من أنَّ السؤالَ يُعَلَّق بالاستفهام كمسببه. وقال ابن الخطيب[3]: «لو كان حكاية لكلامِهم لكانوا قد قالوا: ماذا أحل لهم، ومعلومٌ أنَّ ذلك باطل لا يقولونه، وإنما يقولون: ماذا أحِلَّ لنا، بل الصحيح أنه ليس حكايةً لكلامهم بعبارتهم، بل هو بيانُ كيفية الواقعة».

قوله: «وما عَلَّمتم» في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوف أي: ما عَلَّمْتموه، ومحلها الرفع عطفاً على مرفوعِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أي وأُحِلَّ لكم صيدُ أو أخذُ ما عَلَّمتم، فلا بد من حذف هذا المضاف. والثاني: أنها شرطية فمحلُّها رفع بالابتداء، والجوابُ قولُه: «فكُلوا» قال الشيخ[4]: «وهذا أظهرُ لأنه لا إضمار فيه». والثالث: أنها موصولة أيضاً ومحلُّها الرفعُ بالابتداء، والخبر قوله: «فكُلوا، وإنما دَخَلَتِ الفاء تشبيهاً للموصول باسم الشرط.

---

(١) الآية ٢١٥ من البقرة.

(٢) الكشاف ١/٥٩٤.

(٣) وهو الفخر الرازي في تفسيره ١١/١٤١.

(٤) البحر ٣/٤٢٩.

[٢٣٥/ب] وقوله: «من الجوارح» في محلِّ نصبٍ على الحال / وفي صاحبها وجهان، أحدُهما: أنه الموصول وهو «ما». والثاني: أنه الهاء العائدةُ على الموصول، وهو في المعنى كالأول. والجوارح: جمع «جارحة»، والهاءُ للمبالغة سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْرَحُ الصيدَ غالباً أو لأنها تَكْسَبُ، والجَرْحُ: الكَسْبُ ومنه: «ويَعْلَمُ ما جَرَحتم بالنهار»[١]. والجارحَةُ: صفةٌ جارية مجرى الأسماء لأنها لم يذكر موصوفها غالباً. وقرأ عبدالله بن عباس وابن الحنفية[٢]: «عُلِّمتم» مبنياً للمفعول، وتخريجها أن يكون ثَمَّ مضافٌ محذوف أي: وما عَلَّمكم الله من أمر الجوارح.

«مكلِّبين» حالٌ من فاعل «عَلَّمتم»، ومعنى «مكلِّبين» مؤدبين ومُضْرِين[٣] ومُعَوِّدين. قال الشيخ[٤]: «وفائدةُ هذه الحالِ ـ وإنْ كانت مؤكدةً لقوله: «عَلَّمتم»، فكان يَسْتغنى عنها ـ أن يكون المعلمُ ماهراً بالتعليم حاذقاً فيه موصوفاً به». انتهى، وفي جَعْلِه هذه الحالِ مؤكدةً نظرٌ، بل هي مؤسسةٌ. واشتُقَّت هذه الحالُ من لفظ «الكَلْب» هذا الحيوانِ المعروفِ وإن كانت الجوارحُ يندرج فيها غيرُه حتى سباعُ الطيور تغليباً له، لأنَّ الصيدَ أكثرُ ما يكون به عند العرب. أو اشتقت من «الكَلَب» وهو الضراوة، يقال: هو كَلِبٌ بكذا أي: حريص، وبه كَلَبٌ أي: حرص، وكأنه أيضاً مشتق من الكَلْبِ هذا الحيوانِ لحرصه، أو اشتقت من الكَلْب، والكَلْبُ يُطْلق على السَّبُع أيضاً، ومنه الحديثُ: «اللهم سَلِّط عبه كَلْباً من كلابك» فأكَله الأسد. قال الشيخ[٥]: وهذا الاشتقاقُ لا يَصحُّ لأنَّ كونَ الأسدِ كلباً هو وصف فيه، والتكليبُ من

---

(١) الآية ٦٠ من الأنعام.
(٢) القرطبي ٦/٦٨؛ البحر ٣/٤٢٩.
(٣) مُضْرين: أي مُعَوِّديها على الضراوة.
(٤) البحر ٣/٤٢٩.
(٥) البحر ٣/٤٢٩.

صفة المعلِّم، والجوارحُ هي سباعٌ بنفسها وكلاب بنفسِها لا بجَعْلِ المُعَلِّمِ» ولا طائلَ تحت هذا الرد. وقرىء[1]: «مُكْلِبين» بتخفيفِ اللام، وفَعَّل وأَفْعل قد يشتركان في معنى واحد، إلا أن «كَلَّب» بالتشديد معناه عَلَّمها وضَرَّاها، و «أَكْلب» معناه صار ذا كِلاب، على أن الزَّجاج قال[2]: رجلُ مُكَلِّب ـ يعني بالتشديد ـ ومُكْلِب يعني من أكلب، وكَلَّاب يعني بتضعيف اللام أي: صاحب كلاب». وجاءَتْ جملةُ الجوابِ هنا فعليةً وجملةُ السؤال اسميةً وهي: ماذا أُحِل؟ فهي جوابٌ لها من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ؛ إذ لم يتطابقا في الجنس.

قوله: «تُعَلِّمونهن» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها جملة مستأنفة. الثاني: أنها جملة في محلِّ نصب على أنها حال ثانية من فاعل «عَلَّمتم». ومَنَع أبو البقاء[3] ذلك لأنه لا يُجيز للعامل أن يَعْمل في حالين، وتقدَّم الكلامُ في ذلك. الثالث: أنها حال من الضمير المستتر في «مُكَلِّبين» فتكون حالاً من حال وتسمى المتداخلة، وعلى كلا التقديرين المتقدمين فهي حال مؤكدة، لأن معناها مفهوم من «عَلَّمْتُمْ» ومن «مُكَلِّبين». والرابع: أن تكون جملة اعتراضية، وهذا على جَعْل «ما» شرطية، أو موصولة خبرها «فكلوا»، فيكون قد اعترض بين الشرط وجوابه، أو بين المبتدأ وخبره. فإن قيل: هل يجوز وجهٌ خامس، وهو أن تكون هذه الجملةُ حالاً من الجوارح أي: من الجوارحِ حالَ كونِها تُعَلِّمونهن، لأنَّ في الجملةِ ضميرَ ذي الحال؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوز، لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى الفصل بين هذه الحال وبين صاحِبها بأجنبي وهو «مكلِّبين» الذي هو حالٌ من فاعل «عَلَّمتم».

---

(١) قراءة ابن مسعود والحسن؛ انظر: الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٢٩.

(٢) ليس في معاني القرآن.

(٣) الإملاء ١/٢٠٧.

قوله: «مِمَّا أَمْسَكْنَ» في «مِنْ» وجهان، أظهرُهما: أنها تبعيضيةٌ، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، هو مفعولُ الأكل، أي: فكلوا شيئاً مما أمسكنه عليكم. والثاني: أنها زائدةٌ وهو قياسُ قولِ الأخفش[1]، فعلى الأولِ تتعلَّق «مِنْ» بمحذوفٍ، وعلى الثاني لا تَعَلُّقَ لها، و«ما» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة، والعائدُ محذوفٌ، وعلى كلا التقديرين أي: أَمْسَكْنَه كما تقدم. والنونُ في «أمسكن» للجوارح. و«عليكم» متعلق بـ«أمسكن»، والاستعلاءُ هنا مجازٌ.

قوله: «عليه» في هذه الهاء ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها تعود على المصدرِ المفهومِ من الفعل وهو الأكلُ كأنه قيل: واذكروا اسم الله على الأكلِ، ويؤيده ما في الحديث: «سَمِّ الله، وكُلْ مِمَّا يَليك»[2]. والثاني: أنه يعود على «ما عَلَّمْتم» أي: اذكروا اسمَ الله على الجوارح عند إرسالِها على الصيد، وفي الحديث: «إذا أَرْسَلْت كلبك وذكرت اسمَ الله»[3]. والثالثُ: أنَّها تعودُ على «ما أَمْسَكْن» أي: اذكروا اسمَ الله على ما أَدْرَكْتم ذكاته مما أَمْسَكْتْه عليكم الجوارح.

آ. (٥) **وقوله تعالى: ﴿اليوم أُحِلَّ لكم﴾**: الكلامُ فيه كالكلامِ فيما قبله. وزعمَ قومٌ أنَّ المرادَ بثلاثةِ الأيام المذكورةِ هنا وقتٌ واحدٌ، وإنما كرره توكيداً، ولاختلافِ الأحداثِ الواقعةِ فيه حَسُنَ تكريره، وليس بشيء. وادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، وأن الأصل: «فاذكروا اسمَ اللّـهِ عليه وكلُوا مِمَّا أَمْسَكْن عليكم» وهذا يُشْبه قولَ مَنْ يعيدُ الضميرَ على الجوارحِ المرسلة.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٤.

(٢) رواه البخاري: (الفتح) الأطعمة ٩/٥٢١؛ مسلم: الأشربة ٣/١٥٩٩؛ أبو داود: الأطعمة ٤/١٤٥.

(٣) رواه البخاري: (الفتح) الوضوء ١/٢٧٩؛ مسلم: كتاب الصيد ٣/٥٣٠؛ أبو داود: الصيد ٣/٢٦٩.

قوله: «وطعامُ الذين» فيه وجهان، الصحيحُ منهما أنه مبتدأ، وخبرُه «حِلٌّ لكم» أبرز الإخبارَ بذلك في جملةٍ اسميةٍ اعتناءً بالسؤال عنه. وأجاز أبو البقاء[1] أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعلُه وهو «الطيبات»، وجَعَل قولَه «حِلٌّ لكم» خبرَ مبتدأ محذوف، وهذا يَنْبغي ألَّا يجوزَ البتة لتقدير ما لا يُحْتاج إليه مع ذهابِ بلاغةِ الكلام. وقوله: «وطعامُكم حِلٌّ لهم» مبتدأ وخبر، وقياسُ قولِ أبي البقاء أن يكونَ «طعام» عطفاً على ما قبله، و«حِلٌّ» خبر مبتدأ محذوف، ولم يَذْكره كأنه استشعر الصواب.

قوله: «والمُحْصَنات» في رفعه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ أي: المُحْصَنات حِلٌّ لكم أيضاً، وهذا هو الظاهر. واختار أبو البقاء[2] أن يكونَ معطوفاً على «الطيبات» فإنه قال: «مِن المؤمنات» حالٌ من الضمير في «المُحْصَنات» أو من نفس «المحصنات» إذا عَطَفْتَها على «الطيبات»، و«حِلٌّ»: مصدر بمعنى الحلال فلذلك لم يُؤَنَّث ولم يُثَنَّ ولم يُجْمَع، لأنه أحسن الاستعمالين في المصادر الواقعة صفةً للأعيان، ويُقال في الإتباع: «حِلٌّ بِلٌّ» وهو كقولهم: «حَسَن بَسَن»، و«عَطْشان نَطْشان». و«من المؤمنات» حالٌ كما تقدم: إمَّا من الضمير في «المحصنات» أو من «المحصنات» /. وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاق هذه اللفظة واختلافِ القُرَّاء [٢٣٦/أ] فيها في سورة النساء[3].

قوله: «إذا آتيتموهُنَّ» ظرفُ العاملُ فيه أحدُ شيئين: إمَّا «أُحِلَّ» وإمَّا «حِلٌّ» المحذوفُ على حَسَب ما قُرِّرَ. والجملة بعده في محلِّ خفضٍ

(١) الإملاء ١/٢٠٨.

(٢) الإملاء ١/٢٠٨.

(٣) الآية ٢٤ من النساء.

بإضافته إليها، وهي هنا لمجرد الظرفية. ويجوز أن تكونَ شرطيةً وجوابُها محــذوف، أي: إذا آتيتمــوهن أجــورَهن حَلَلْنَ لكم، والأولُ أظهــر. و «مُحْصِنين» حال، وعاملُها أحد ثلاثة أشياء: إمَّا «آتيتمـوهُنَّ»، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المرفوعُ، وإمَّا «أُحِلَّ» المبني للمفعول، وإمَّا «حِلٌّ» المحذوفُ كما تقدم. و «غيرَ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصب على أنه نعت لـ «محصنين». والثاني: أنه يجوزُ نصبُه على الحال، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر في «مُحْصِنين». والثالث: أنه حالٌ من فاعل «آتيتموهن» على أنها حالٌ ثانيةٌ منه، وذلك عند مَنْ يُجَوِّز ذلك. وقوله: «ولا مُتَّخذي» يجوزُ فيه الجر على أنه عطفٌ على «مسافحين»، وزيدت «لا» تأكيداً للنفي المفهوم من «غير»، والنصبُ على أنه عطفٌ على «غير» باعتبارِ أَوْجهها الثلاثة، ولا يجوز عطفُهُ على «مُحْصِنين» لأنه مقترنٌ بـ «لا» المؤكدةِ للنفي المتقدمِ ولا نفيَ مع «محصنين». وتقدَّم معاني هذه الألفاظ.

وقوله: «ومَنْ يكفرْ بالإِيمان» تقدَّم له نظائر. وقيل: المراد بالإِيمان المؤمَنُ به، فهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول كـ «درهم ضَرْبُ الأمير» وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوف أي: بموجِبِ الإيمان وهو الباري تبارك وتعالى.

قوله: «وهو في الآخرة من الخاسرين» الظاهرُ أنَّ الخبرَ قولُه: «من الخاسرين» فيتعلَّقُ قولُه «في الآخرة» بما تعلَّق به هذا الخبر. وقال مكي[1]: «العاملُ في الظرفِ محذوفٌ تقديرُه: «وهو خاسر في الآخرةِ» ودَلَّ على المحذوفِ قولُه: «من الخاسرين». فإن جعلت الألف واللام في «الخاسرين» ليستا بمعنى الذين جاز أن يكونَ العامل في الظرف «من الخاسرين». يعني أنه لو كانَتْ موصولةً لامتنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنَّ الموصولَ لا يتقدم

---

(١) المشكل ١/ ٢٢٠.

عليه ما في حَيِّزه، وهذا كما قالوا في قوله: «إني لِعملكم من القالين»[1] «وكانوا فيه من الزاهدين»[2]، وتقديرُ مكي متعلَّق هذا الظرف وهو«خاسر» إنما هو بناء على كون «أل» موصولةً بدليل قوله: «فإنْ جعلت الألف واللام ليستا بمعنى «الذين»، وبالجملة فلا حاجة إلى هذا التقدير، بل العاملُ فيه كما تقدم العاملُ في الظرفِ الواقعِ خبراً وهو الكون المطلق، ولا يجوز أن يكونَ «في الآخرة» هو الخبـر، و«من الخاسرين» متعلِّقٌ بما تعلَّق به لأنه لا فائدة في ذلك، فإنْ جُعِل «من الخاسرين» حالاً من ضميرِ الخبر وتكونُ حالاً لازمةً جاز، وهو ضعيفٌ في الإعرابِ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية في البقرة عند قوله: «وإنه في الآخرة لمن الصالحين»[3].

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿إذا قُمْتُم إلى الصلاة﴾**: قالوا تقديرُه: إذا أردتم القيامَ كقولِه: «فإذا قَرَأْتَ القرآن فاستعِذْ»[4]، وهذا من إقامة المسبَّب مقام السبب، وذلك أنَّ القيامَ متسبِّبٌ عن الإرادة والإرادة سببه.

قال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: لِمَ جـازَ أن يُعَبِّر عن إرادة الفعـل بالفعل؟ قلت: لأن الفعل يوجَدُ بقدرة الفاعل عليه وإرادته له وهي قصدُه إليه وميلُه وخلوصُ داعيتِه، فكما عَبَّر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم: «الإنسانُ لا يطير، والأعمى لا يبصر» أي: لا يَقْدران على الطير والابصار، ومنه قولُه تعالى: «نُعيدُه، وعداً علينا إنَّا كنا فاعلين»[6] أي: قادرين على الإعادة، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل؛ وذلك لأن الفعل مُسَبَّب عن

(١) الآية ١٦٨ من الشعراء.
(٢) الآية ٢٠ من يوسف.
(٣) الآية ١٣٠ من البقرة.
(٤) الآية ٩٨ من النحل.
(٥) الكشاف ٥٩٦/١.
(٦) الآية ١٠٤ من الأنبياء: «كما بَدَأْنا أولَ خَلْقٍ نعيدُه».

القدرة، فأقيم المُسَبَّب مُقام السببِ للملابسةِ بينهما ولإيجاز الكلام». وقيل: تقديره: إذا قَصَدْتُم الصلاةَ؛ لأنَّ مَنْ توجَّه إلى شيءٍ وقام إليه كان قاصداً له فعبَّر بالقيام عن القصدِ. والجمهورُ قَدَّروا حالاً محذوفة من فاعل «قمتم»، أي: إذا قمتم إلى الصلاةِ مُحْدِثين، إذ لا وضوءَ على غير المحدِث، وإن كان قال به جماعة، قالوا: ويدُلُّ على هذه الحالِ المحذوفة مقابلتُها بقوله: «وإن كنتم جُنُباً فاطَّهَّروا» فكأنه قيل: إنْ كنتم مُحْدِثين الحدثَ الأصغر فاغسِلوا كذا وامسَحوا كذا، وإنْ كنتم مُحْدِثين الحدثَ الأكبر فاغسلوا الجسدَ كله، وهو مَحَلُّ نظر.

قوله: «إلى المرافق» في «إلى» هذه وجهان، أحدهما: أنها على بابها من انتهاء الغاية، وفيها حينئذ خلاف، فقائلٌ: إنَّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائلٌ بعكس ذلك، وقائل: لا تَعَرُّضَ لها في دخولٍ ولا عَدَمِه، وإنما يدور الدخولُ والخروج مع الدليل وعدمه. وقائل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل في الحكم وإلا فلا، ويُعْزى لأبي العباس. وقائل: إنْ كان ما بعدَها من غيرِ جنس ما قبلها لم يَدْخُل، وإن كان من جنسِه فيحتمل الدخولَ وعدَمَه. وأول هذه الأقوالِ هو الأصحُّ عند النحاة[1]. قال بعضُهم: وذلك أنَّا حيث وَجَدْنا قرينةً مع «إلى» فإنَّ تلك القرينةَ تقتضي الإخراجَ مما قبلها، فإذا وَرَدَ كلامٌ مجردٌ عن القرائن فينبغي أن يُحْمَلَ على الأمر الفاشي الكثير وهو الإخراج، وفَرَّق هذا القائل بين «إلى» و«حتى» فجعل «حتى» تقتضي الإدخالَ، و«إلى» تقتضي الإخراج بما تقدم من الدليل، وهذه الأقوالُ دلائلها في غيرِ هذا الكتاب، وقد أوضَحْتُها في كتابي «شرح التسهيل». والقول الثاني: أنها بمعنى «مع» أي: مع المرافق، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك عند قوله: «إلى أموالكم»[2]. والمرافقُ: جمع «مَرْفِق» بفتح الميم وكسر الفاء

---

(١) انظر في هذه المسألة: رصف المباني: ٨٠.

(٢) الآية ٢ من النساء.

على الفصيح من اللغة، وهومِفْصَلٌ ما بين العَضُد والمِعْصَم.

قوله: «برؤوسكم» في هذه الباءِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها للإِلصاق أي: أَلْصِقوا المسحَ برؤوسكم. قال الزمخشري[1]: «المراد إلصاقُ المسحِ بالرأسِ، وماسحُ بعضِه ومستوعبُه بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ المسحَ برأسه». قال الشيخ[2]: «وليس كما ذكر» يعني أنه لا يُطلق على الماسح بعضَ رأسِه أنه ملصقٌ المسحَ برأسِه /. وهذه مُشاحَّةٌ لا طائل تحتها. والثاني: أنها زائدةٌ، [٢٣٦/ب] كقوله: «ولا تُلْقوا بأيديكم»[3]، وقوله[4]:

١٦٩٩ـ .... لايَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وهو ظاهرُ كلام سيبويه[5]، فإنه حكى: «خَشَّنْتُ صدرَه وبصدره» و«مَسَحْتُ رأسَه وبرأسِه» بمعنىً واحد، وقال الفراء[6]: «تقول العرب: «خُذِ الخِطامَ وبالخِطام» و«هَزَّه وهَزَّ به»، و«خُذْ برأسِه ورأسَه». والثالث: أنها للتبعيضِ كقوله[7]:

١٧٠٠ـ شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعَتْ ....

وهذا قولٌ ضعيف، وقد تقدَّم القولُ في ذلك أولَ البسملة.

قوله: «وأرجلكم» قرأ[8] نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم:

---

(١) الكشاف ١/٥٩٧.
(٢) البحر ٣/٤٣٦.
(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٤) تقدم برقم ٧٤٧.
(٥) الكتاب ١/٣٧. وخشَّنت: أوغرت.
(٦) معاني القرآن ٢/١٦٥.
(٧) تقدم برقم ٩.
(٨) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ١/٤٠٦؛ الشواذ ٣١؛ القرطبي ٦/٩١؛ البحر ٣/٤٣٨.

«أرجلكم» نصباً، وباقي السبعة: وأرجلكم» جراً، والحسن بن أبي الحسن: «وأرجلُكم» رفعاً، فأمّا قراءةُ النصب ففيها تخريجان، أحدُهما: أنها معطوفةٌ على «أيديكم» فإنَّ حكمَها الغُسْلُ كالأوجه والأيدي، كأنه قيل: «واغسلوا أرجلكم». إلا أنَّ هذا التخريجَ أفسده بعضُهم بأنه يلزم منه الفصلُ بين المتعاطِفَيْنِ بجملةٍ غيرِ اعتراضية لأنها مُنْشِئَةٌ حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول. وقال ابن عصفور ـ وقد ذكر الفصلَ بين المتعاطِفَيْن ـ: «وأقبحُ ما يكونُ ذلك بالجمل» فدلَّ قولُه على أنه لا يجوزُ تخريجُ الآية على ذلك. وقال أبو البقاء[1] عكسَ هذا فقال: «هو معطوفٌ على الوجوه»، ثم قال: «وذلك جائزٌ في العربية بلا خلاف»، وجَعَلَ السنَّةَ الواردة بغسل الرجلين مقويةً لهذا التخريج، وليس بشيء، فإنَّ لقائل أن يقول: يجوز أن يكون النصب على محلِّ المجرور[2] وكان حكمُها المسحَ ولكنه نُسِخ ذلك بالسنَّة، وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء. والثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على محل المجرور قبله، كما تقدَّم تقريرُه قبل ذلك.

وأمّا قراءةُ الجر ففيها أربعةُ تخاريجَ، أحدها: أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإنما خُفض على الجوار، كقولهم: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» بجر «خرب»، وكان مِنْ حَقِّه الرفعُ لأنه صفةٌ في المعنى للجحر لصحة اتصافه به، والضَّبُّ لا يوصف به، وإنما جَرُّه على الجوار، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يُؤْمَنَ اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: «قام غلام زيد العاقل» إذا جعلت «العاقل» نعتاً للغلام امتنع جَرُّه على الجوار لأجل اللَّبْس، وأنشدوا أيضاً قول الشاعر[3]:

---

(١) الإملاء ٢٠٨/١.

(٢) أي قوله: «برؤوسكم».

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٩٩٥؛ ومعاني القرآن للفراء ٧٤/٢؛ والإنصاف ٦٠٥؛ والمستحصد: الذي أحكم فَتْلُه؛ والمحلوج: المندوف.

١٧٠١ـ كأنما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعينِها
قُطْناً بمستحصِدِ الأوتارِ مَحْلوجِ

وقول الآخر[١]:

١٧٠٢ـ فإياكم وَحيَّةَ بَطْنِ وادٍ
هموزِ النابِ ليس لكم بِسِيٍّ

وقول الآخر[٢]:

١٧٠٣ـ كأن ثَبيراً في عرانينِ وَبْلِه
كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

وقول الآخر[٣]:

١٧٠٤ـ كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

بجر «محلوج» وهو صفةٌ لـ «قطنا» المنصوبِ، وبجر «هموز» وهو صفة لـ «حية» المنصوبِ، وبجر «المزمل» وهو صفة «كبير» لأنه بمعنى الملتف، وبجرِّ «المُرْمل» وهو صفة «نَسْج»، وإنما جُرَّت هذه لأجلِ المجاورةِ، وقرأ الأعمش: «إنَّ الله هو الرزاقُ ذو القوةِ المتينِ»[٤] بجر المتين مجاورَةً لـ «القوة» وهو صفةٌ لـ «الرزاق»، وهذا وإن كان وارداً، إلا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ لضَعْفِ الجوارِ من حيث الجملةُ، وأيضاً فإنَّ الخفضَ على الجوارِ إنما وَرَدَ في

(١) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٦٩؛ والخصائص ٢٢٠/٣؛ وابن يعيش ٨٥/٢؛ والانصاف ٦٠٦؛ والخزانة ٣٢١/٢. والسيّ: المثل والعدل.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٢٥ وشرح المعلقات للتبريزي ١٢٧؛ والخصائص ١٩٢/١؛ والمحتسب ١٣٥/٢؛ وثبير: جبل، والعرانين: الأوائل، والوبل: المطر العظيم، البجاد: الكساء المخطط، والمزمل: الملتف.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١٣/١؛ والكتاب ٢١٧/١؛ والخصائص ٢٢١/٣؛ والانصاف ٦٠٥؛ والخزانة ٣٢١/٢. والمرمل: المنسوج.

(٤) الآية ٥٨ من الذاريات، ونسبها في الشواذ ١٤٥ إلى يحيى بن وثاب.

النعتِ لا في العطف، وقد وَرَدَ في التوكيدِ قليلاً في ضرورة الشعر، قال[1]:

١٧٠٥ـ يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمِ
أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

بجر «كلهم» وهو توكيدٌ لـ «ذوي» المنصوب، وإذا لم يَرِد إلا في النعت أو ما شَذَّ من غيره فلا ينبغي أن يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى، وهذه المسألةُ قد أوضَحْتُها وذكرت شواهدها في «شرح التسهيل». وممن نَصَّ على ضعفِ تخريجِ الآية على الجوارمكي بن أبـي طالب وغيرُه، قال مكي[2]: «وقال الأخفش[3] وأبـوعبيدة[4]: «الخفضُ فيه على الجوار، والمعنى للغسل» وهو بعيد لا يُحْمل القرآن عليه». وقال أبو البقاء[5] «وهو الإعرابُ الذي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر، فَمِنَ القرآن قولُه تعالى: «وحورٍ عينٍ»[6] على قراءة مَنْ جَرَّ، وهو معطوفٌ على قوله: «بأكواب وأباريق» وهو مختلفُ المعنى، إذ ليس المعنى: يَطُوف عليهم وِلْدان مخلَّدون بحورٍ عين. وقال النابغة[7]:

١٧٠٦ـ لم يَبْقَ إلَّا أسيرٌ غيرُ مُنْفَلِتٍ
أو مُوْثَقٍ في حبالِ القومِ مَجْنُوبِ

والقوافي مجرورةٌ، والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإعراب» ثم ذكر أشياء

---

(١) البيت لأبـي الغريب، وهو في الشذور ٣٣١؛ والهمع ٢/٥٥؛ والدرر ٢/٧٠.
(٢) المشكل ١/٢٢١.
(٣) معاني القرآن ١/٢٥٥.
(٤) مجاز القرآن ١/١٥٥.
(٥) الإملاء ١/٢٠٩.
(٦) الآية ٢٢ من الواقعة، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٦٢٢.
(٧) ديوانه ٩٢ برواية: «موثق مجنوب»، والعكبري ١/٢٠٩. والمجنوب: الذي يجنب إلى فرس أو جمل.

كثيرةً زعم أنها مقويةٌ لمُدَّعاه، منها: قَلْبُ الإعراب في الصفات كقوله تعالى: «عذابُ يوم محيطٍ»[1] واليومُ ليس بمحيطٍ، وإنما المحيط [هو] العذابُ، ومثلُه قولُه تعالى: «في يوم عاصفٍ»[2] و «عاصف» ليس من صفة اليوم بل من صفة الريح. ومنها: قَلْبُ بعض الحروف إلى بعض كقوله عليه السلام: «ارجِعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجورات»[3]، والأصل: «مَوْزورات»، ولكنْ أُريد التواخي، وكذلك قولُهم: «إنه ليأتينا بالغدايا والعَشايا» ويعني أنَّ الأصلَ: «بالغَدَاوىٰ» لأنها من الغُدْوة، ولكن لأجل «ياء» «العشايا» جاءت بالياء دون الواو. ومنها: تأنيثُ المذكر كقوله تعالى: «فله عَشْرُ أمثالها»[4] فحذف / التاءَ [٢٣٧/أ] منْ «عشر» وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرةٌ، ولكنْ لَـمَّا جاورت الأمثالُ ضميرَ المؤنث أَجْرى عليها حكمَه، وكذلك قوله[5]:

١٧٠٧ـ لَـمَّـا أتى خبـرُ الـزبيـرِ تـواضَعتْ
سـورُ المـدينـةِ والجبـالُ الـخُشَّـعُ

وقولهم: «ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه»، يعني أنَّ «سور» مذكرةٌ، و «بعض» أيضاً كـذلك، ولكنْ لَـمَّـا جاورا المؤنثَ أُعْـطيا حكَمـه. ومنها: «قـامت هند» لَـمَّـا لم يَفْصِلوا أتوا بالتاء، ولـمَّا فَصَلوا لم يأتوا بها، ولا فرق إلا المجاورةُ وعدمُها. ومنها: استحسانُهم النصبَ في الاشتغال بعد جملةٍ فعلية في قولهم: «قام زيدٌ وعمراً كلمته» لمجاورةِ الفعل. ومنها: قَلْبُهم الواوَ المجاورةَ للطرفِ همزةً نحو: «أوائل» بخلاف «طواويس» لبُعْدِها من مجاورةِ الطرف. قال:

---

(١) الآية ٨٤ من هود.
(٢) الآية ١٨ من إبراهيم.
(٣) رواه ابن ماجه: الجنائز ٥٠ (٥٠٣/١).
(٤) الآية ١٦٠ من الأنعام.
(٥) تقدم برقم ٥٥٢.

«وهذا موضعٌ يَحْتمل أن يكتب فيه أوراقٌ من الشواهدِ، قد بَوَّب النحويون له باباً ورتَّبوا عليه مسائلَ وأصَّلوه بقولهم: «هذا جُحْرِ ضبٍ خربٍ»، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الاتباعَ فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجهَ له بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط، ويتأيد ما ذكرناه أنَّ الجرَّ في الآية قد أجيز غيره ـ وهو الرفع والنصب ـ والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أنَّ حكمَ الرِجْلين المسحُ، فكذلك الجرُّ يجب أن يكونَ كالنصب والرفعِ في الحكم دون الإعراب» انتهى.

أمَّا قوله: «إنَّ «وحورٍ عينٍ» من هذا الباب فليس بشيء، لأنه: إمَّا [أن] يقدِّر عطفهُما على ما تقدم بتأويلٍ ذكره الناس كما سيأتي أو بغير تأويل، وإما أن لا يعطفَهما، فإنْ عَطَفَهما على ما تقدم وجب الجر، وإن لم يعطفهما لم يَجُز الجر، وأمَّا جَرُّهما على ما ذكره الناس فقيل: لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على تضمينِ الفعلِ المتقدم «يتلذذون ويَنْعَمون بأكواب وكذا وكذا»، أو لا يُضَمَّن الفعلُ شيئاً ويكون لطواف الولدانِ بالحورِ العين على أهل الجنة لذاذةٌ لهم بذلك، والجوار إنما يكونُ حيث يستحقُ الاسمُ غيرَ الجر فيُجَرُّ لمجاورةِ ما قبله، وهذا ـ كما ترى ـ قد صَرَّح هو به أنه معطوفٌ على «بأكواب» غايةُ ما في الباب أنه جَعَلَه مختلفَ المعنى، يعني أنه عنده لا يجوزُ عطفهُما على «بأكواب» إلا بمعنى آخرَ وهو تضمينُ الفعل، وهذا لا يَقْدَحُ في العطفية. وأما البيتُ فجرُّ «موثقٍ» ليس لجواره لـ «منفلتٍ» وإنما هو مراعاة للمجرور بـ «غير»، لأنهم نَصُّوا على أنك إذا جئت بعد «غير» ومخفوضها بتابعٍ جاز أن يَتْبع لفظَ «غير» وأن يَتبع المضاف إليه، وأنشدوا البيت، ويروى: «لم يبق فيها طريدٌ غيرُ منفلتٍ»، وأما باقي الأمثلة التي أوردها فليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب، وقد تقدَّم أن النحويين خَصَّصوا ذلك بالنعت وأنه قد جاء في التوكيد ضرورةً.

التخريج الثاني[1]: أنه معطوفٌ على «برؤوسكم» لفظاً ومعنى، ثم نُسِخ ذلك بوجوبِ الغسل، أو هو حكمٌ باقٍ، وبه قال جماعة، أو يُحمل مسحُ الأرجلِ على بعضِ الأحوال وهو لُبْسُ الخفِّ، ويُعزى للشافعي. التخريج الثالث: انها جُرَّتْ مَنْبَهَةً على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مَظَنَّةٌ لصبِّ الماءِ كثيراً، فَعَطَفَتْ على الممسوح، والمرادُ غَسْلُها لِما تقدم، وإليه ذَهَب الزمخشري[2]. قال: «وقيل: «إلى الكعبين» فجيء بالغاية إماطة لظنِّ ظانٍّ يَحْسَبُها ممسوحة، لأنَّ المسح لم تُضْرب له غَايةٌ في الشريعة» وكأنه لم يرتضِ هذا القولَ الدافعَ لهذا الوهمِ وهو كما قال. التخريج الرابع: أنها مجرورةٌ بحرفِ جرٍ مقدرٍ دَلَّ عليه المعنى، ويتعلَّق هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً يليق بالمحل، فيُدَّعى حذفُ جملةٍ فعلية وحَذْفُ حرفِ جر، قالوا: وتقديرُه: «وافعَلُوا بأرجِلكم غسلاً».

قال أبو البقاء[3]: «وحَذْفُ حرفِ الجر وإبقاءُ الجرِ جائزٌ كقوله[4]:

١٧٠٨ـ مشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

وقال الآخر[5]:

١٧٠٩ـ بدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائِيا

---

(١) أي لقراءة «وأرجلكم» بالجر.

(٢) الكشاف ١/٥٩٧.

(٣) الإملاء ١/٢١٠.

(٤) تقدم برقم ١٣٥٣.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٨٧؛ والكتاب ١/٨٣؛ وابن يعيش ٢/٥٢؛ والدرر ٢/١٠٥.

فجُرَّ بتقديرِ الباء، وليس بموضعِ ضرورةٍ، وقد أَفْرَدْتُ لهذه المسألةِ كتاباً»
قوله: «وإبقاء الجر» ليس على إطلاقهِ، وإنما يَطَّرد منه مواضعُ نصَّ عليها أهلُ اللسانِ ليس هذا منها، وأمَّا البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى «العطف على التوهُّم»، يعني كأنه توهَّم وجودَ الباء زائدةً في خبر «ليس» لأنها يكثُر زيادتُها، ونَظَّروا ذلك بقوله تعالى: «فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين»[1] بجزم «أَكُنْ» عطفاً على «فأصَّدَّق» على توهُّم سقوط الفاء من «فأصَّدَّق» نَصَّ عليه سيبويه[2] وغيرُه، فظهرَ فسادُ هذا التخريج.

وأمَّا قراءةُ الرفعِ فعلى الابتداء والخبر محذوف أي: وأرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها. والكلام في قوله: «إلى الكعبين» كالكلام في «إلى المرفقين». والكعبان فيهما قولان مشهوران، أشهرهما: أنهما العَظْمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم، في كل رِجْلٍ كعبان. والثاني: أنه العظم الناتيء في وجه القدم حيث يجتمع شِراك النعل[3]، ومرادُ الآية هو الأول. والكعبة: كلُّ بيتٍ مربع، وسيأتي بيانُه في موضعِه.

قوله: «منه» في محلِّ نصبٍ متعلِّقاً بـ «امسحوا» و«مِنْ» فيها وجهان أظهرهما: أنها للتبعيض. والثاني: أنها لابتداء الغايةِ، ولهذا لا يُشْترط عند هؤلاء أن يتعلق باليد غبارٌ. وقوله: «ليجعلَ» الكلامُ في هذه اللامِ كالكلامِ عليها في قوله: «يريدُ اللَّـهُ ليبيِّن لكم»[4]، إلا أنَّ مَنْ جَعَلَ مفعولَ الإرادة محذوفاً وعَلَّقَ به اللامَ مِنْ «ليجعلَ» زاد «مِنْ» في الإيجاب في قوله «من حرج»، وساغَ ذلك لأنه في حَيِّز النفي وإن لم يكن النفيُ واقعاً على فعل الحرج. و«من حرج» مفعول «ليجعل»، والجعلُ

---

(١) الآية ١٠ من المنافقون.

(٢) الكتاب ١/١٥٤، ١/٤٥٢، والعبارة بالنسبة إلى القرآن فيها نظر.

(٣) شراك النعل: سيره.

(٤) الآية ٢٦ من النساء.

يحتمل أنه بمعنى الإيجاد والخَلْق فيتعدى لواحد وهو «من حرج» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، كما تقدم، ويتعلق عليكم حينئذ بالجعل / ويجوز أن يتعلق [٢٣٧/ب] بـ «حرج». فإن قيل: هو مصدرٌ، والمصدرُ لا يتقدَّم معمولُه عليه. قيل: ذلك في المصدر المؤول بحرفٍ مصدري وفعل لأنه بمعنى الموصول، وهذا ليس مؤولاً بحرف مصدري، ويجوز أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى التصيير فيكون «عليكم» هو المفعولَ الثاني.

قوله: «عليكم»[١] فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه متعلق بـ «يتم». والثاني: «أنه متعلقٌ بـ «نعمته». والثالث: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نعمته»، ذكر هذين الوجهين الأخيرين أبو البقاء[٢]. وهذه الآيةُ بخلاف التي قبلَها في قوله «وأَتْمَمْتُ عليكم نعمتي»[٣] حيث امتنع تعلُّقُ الجارِّ بالنعمةِ لتقدُّم معمول المصدر عليه كما تقدَّم بيانه. قال الزمخشري[٤]: «وقرىء فَأَطْهِروا أي: أَطْهِروا أبدانَكم، وكذلك: «لِيُطْهِركم». يعني أنه قُرِىء: «أَطْهِروا» أمراً من أَطْهَر رباعياً كَأَكْرم، ونسب الناسُ القراءة الثانية ـ أعني قوله «لِيُطْهِرَكم» ـ لسعيد بن المسيب.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿إذ قلتم سمعنا﴾**: «إذ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أظهرُها: أنه منصوبٌ بـ «واثقكم». الثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في «به». الثالثُ: أنه حالٌ مِنْ «ميثاقه»، وعلى هذين الوجهين الأخيرين يتعلق بمحذوفٍ على القاعدةِ المقررةِ، و «قلتم» في محلِّ خفضٍ بالظرف، و «سَمِعْنا» في محل نصب بالقول.

---

(١) يعني في قوله تعالى: «وليتمَّ نعمته عليكم».

(٢) الإملاء ١/٢١٠.

(٣) الآية ٣ من المائدة.

(٤) الكشاف ١/٥٩٨، وانظر: الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٣٩.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿كونوا قَوَّامين﴾: تقدَّم نظيرُها في النساء[١]، إلا أنه هناك قَدَّم لفظة «القسط» وهنا أُخِّرت، وكأن الغرضَ في ذلك ــ والله أعلمُ ــ أنَّ آية النساء جيء بها في معرض الإقرار على نفسِه ووالديه وأقاربه فبُدىء فيها بالقسط الذي هو العدل من غير محاباةِ نَفْس ولا والدٍ ولا قرابة، والتي هنا: جِيء بها في معرض ترك العداوة فبُدِىء فيها بالأمر بالقيامِ لله؛ لأنه أردعُ للمؤمنين، ثم ثَنَّى بالشهادة بالعدل، فجيء في كل مَعْرِضٍ بما يناسِبُه. وقوله: «ولا يَجْـرِمَنَّكم» تقدَّم مثله[٢]، وظهورُ حرفِ الجر هنا يرجِّح تقديرَه قبلُ. «هو أقرب»: «هو» ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: العدل، وقد تقدَّم له نظائرُ كثيرة.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وعَدَ اللّـهُ﴾: «وعد» يتعدَّى لاثنين أولهما الموصول، والثاني محذوفٌ أي: الجنةَ، وقد صَرَّح بهذا المفعولِ في غير هذا الموضع[٣]، وعلى هذا فالجملةُ من قوله: «لهم مغفرة» لا محل لها لأنها مفسرةٌ لذلك المحذوفِ تفسيرَ السبب للمسبب، فإن الجنةَ مسببةٌ عن المغفرةِ وحصولِ الأجر العظيم، والكلامُ قبلها تام بنفسه. وذكر الزمخشري[٤] في الآية احتمالاتٍ أُخَرَ، أحدها: أنَّ الجملةَ من قولـه: «لهم مغفرةٌ» بيـانٌ للوعد[٥]، كأنه قال: قَدَّم لهم وعداً، فقيل: أيَّ شيء وعده؟ فقال: لهم مغفرة وأجر عظيم، وعلى هذا فلا محلَّ لها أيضاً، وهذا أَوْلى من الأول لأن تفسيرَ الملفوظِ به أَوْلى من ادِّعاء تفسير شيء محذوف. الثاني: أنَّ الجملةَ منصوبةٌ بقـولٍ محذوفٍ كأنه قيل: وَعَدهم وقال لهم مغفرة. الثالث: إجراءُ

---

(١) الآية ١٣٥: «كونوا قَوَّامين بالقسط شهداءَ لله».
(٢) الآية ٢ من المائدة.
(٣) انظر مثلاً: الآية ٧٢ من التوبة.
(٤) الكشاف ١/٥٩٨.
(٥) قوله «للوعد» مخروم في الأصل، وأثبتناه من الكشاف، واضطربت النسخ في رسمها.

الوعد مُجرى القول لأنه ضَرْبٌ منه، ويجعل «وعد» واقعاً على الجملةِ التي هي قوله: «لهم مغفرة» كما وقع «تركْنا» على قوله: «سلامٌ على نوح»[1]، كأنه قيل: وعدهم هذا القول، وإذا وعدهم مَنْ لا يُخْلِفُ الميعادَ فقد وعدهم مضمونَه من المغفرة والأجر العظيم، وإجراءُ الوعدِ مُجْرى القولِ مذهبٌ كوفي.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿والذين كفروا﴾**: مبتدأ، و «أولئك» مبتدأ ثان، و «أصحاب» خبره، والجملة خبر الأول، وهذه الجملة مستأنفة أُتي بها اسميةً دلالة على الثبوت والاستقرار، ولم يُؤْتَ بها في سياق الوعيد كما أتى بالجملة قبلها في سياق الوعد حسماً لرجائهم، وأجاز بعضُهم أن تكونَ هذه الجملةُ داخلةً في حَيِّز الوعد، على ما تقدَّم تقريرُه في الجملةِ قبلَها، قال: «لأنَّ الوعيد اللاحقَ بأعدائهم مِمَّا يَشْفي صدورَهم، ويُذْهب ما كانوا يَجِدونه من أذاهم، ولا شك أن الأذى اللاحقَ للعدوِّ مِمَّا يَسُرُّ، ويُفْرِحُ ما عند عدوه» وفيه نظرٌ، فإنَّ الاستئناف وافٍ بهذا المعنى؛ فإنَّ الإنسانَ إذا سمع خبراً يسوءُ عدوَّه سُرَّ بذلك، وإن لم يُوعَدْ به، وقد يَتَقَوَّى صاحبُ هذا القول المتقدم بأن الزمخشري قد نَحا إلى هذا المعنى في سورة سبحان[2]، قال: «فإن قلت: علامَ عطف «وأن الذين لا يؤمنون»؟ قلت: على «أن لهم أجراً كبيراً»، على أنه بَشَّر المؤمنين ببشارتين اثنتين: بثوابِهم وبعقابِ أعدائهم، فجعل عقابَ أعدائِهم داخلاً في حَيِّز البِشارة، فالبشارةُ هناك كالوعدِ هنا.

آ. (١١) **وقوله تعالى: ﴿عليكم﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ «نعمة» وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها. و «إذ هم» ظرفٌ، ناصبُه النعمة أيضاً أي: اذكروا نعمتَه عليكم في وقتِ هَمِّهم، ويجوز أن يتعلقَ هذا الظرفُ

---

(١) الآية ٧٩ من الصافات: «وتَرَكْنا عليه في الآخرين، سلامٌ على نوحٍ في العالمين».

(٢) وهي سورة الإسراء: ٩ ـ ١٠ «ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً، وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدنا لهم عذاباً أليماً». وانظر: الكشاف ٢/ ٤٤٠.

بما تعلّق به «عليكم» إذا جعلتَه حالاً من «نعمة»، ولا يجوزُ أَنْ يكون منصوباً بـ «اذكروا» لتنافي زمنيهما، فإنَّ «إذ» للمضي، و«اذكروا» مستقبل. و«أن يَبْسُطوا» على إسقاط الباء أي: هَمُّوا بأن يبسطوا، ففي موضع «أَنْ» الخلافُ المشهور[1].

آ. **(١٢) قوله تعالى: ﴿منهم اثني عَشَر نقيباً﴾**: «منهم» يجوز أن يتعلق بـ«بَعَثْنا»، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حال مِنْ «اثني عشر» لأنه في الأصلِ صفةٌ له، فلما قُدِّم نُصِب حالاً. وقد تقدَّم الكلامُ في تركيب «اثني عشر» وبنائه وحَذْفِ نونِه في البقرة[2] فأَغْنى عن إعادته. و«ميثاق» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى المفعول ـ وهو الظاهر ـ أي: إن الله تعالى واثَقَهم، وأَنْ يكونَ مضافاً لفاعله أي: إنهم واثقوه تعالى. والمفاعلة يجوز نسبةُ الفعلِ فيها إلى كلٍّ من المذكورَيْن. والنقيب: فعيل، قيل: بمعنى فاعِل مشتقاً من النَّقْب وهو التفتيش، ومنه: «فَنَقَّبوا في البلاد»[3] وسُمِّي بذلك لأنه يفتشُ عن أحوالِ القوم وأسرارهم. وقيل: هو بمعنى مفعول، كأن القوم اختاروه على علمٍ منهم وتفتيشٍ على أحواله. وقيل: هو للمبالغةِ كعليم وخبير.

قوله: «لَئِنْ أقمتم» هذه اللامُ هي الموطئة للقسم، والقسمُ معها محذوفٌ، وقد تقدَّم أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقهما، إلا أن يتقدَّم ذو خبرٍ فيُجاب الشرطُ مطلقاً. وقوله: «لأكفرنَّ» هذه اللام هي جوابُ القسم لسبقه، وجوابُ الشرط محذوفٌ / لدلالة جواب القسم عليه، وهذا معنى قول [٢٣٨/أ] الزمخشري[4] أنَّ قوله «لأكفرنَّ» سادٌّ مسد جوابـي القسم والشرط، لا كما فهمه بعضُهم[5]، وردَّ عليه ذلك. ويجوز أن يكون «لأكفرن» جواباً لقوله تعالى قبل

(١) سيبويه يرى أنها في محل نصب، والخليل يرى أنها في محل جر. انظر: الكتاب ١/١٧.
(٢) الآية ٦٠.
(٣) الآية ٣٦ من سورة ق.
(٤) الكشاف ١/٦٠٠.
(٥) لعله يعني به صاحب البحر ٣/٤٤٤.

ذلك: «ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل»لِما تَضَمَّنه الميثاقُ من معنى القسم، وعلى هذا فتكون الجملتان ـ أعني قوله: «وبعثنا» «وقال الله» ـ فيهما وجهان، أحدهما: أنهما في محلٍّ نصبٍ على الحال، والثاني: أن تكونا جملتي اعتراض، والظاهرُ أنَّ قولَه: «لَئِنْ أقمتم» جوابُه: «لأكفرنَّ» كماتقدم، وجملةُ هذا القسمِ المشروطِ وجوابُه مفسرةٌ لذلك الميثاق المتقدم.

والتعزير: التعظيم، قال[1]:

١٧١٠ـ وكم من ماجدٍ لهُمُ كريمٍ
ومِنْ لَيْثٍ يُعَزَّرُ في النَّدِيِّ

وقيل: هو الثناء بخير، قاله يونس، وهو قريب من الأول. وقيل: هو الردُّ عن الظلم قاله الفراء. وقال الزجاج[2]: «هو الردع والمنع» فعلى القولين الأولين يكون المعنى: «وعَظَّمْتُموهم وأثنيتم عليهم خيراً»، وعلى الثالث والرابع يكون المعنى: «ورَدَدْتم وردَعْتم سفهاءَهم عنهم. قال الزجاج[3]: «عَزَّرْتُ فلاناً»: فَعَلْتُ به ما يردعه عن القبيح، مثل نَكَّلْت، فعلى هذا يكون «عَزَّرْتُموهم» رَدَدْتم عنهم أعداءهم». وقرأ[4] الحسن البصري: «برسْلي» بسكون العين حيث وقع. وقرأ[5] الجحدري: «وعَزَرْتموهم» خفيفةَ الزاي وهي لغة. وقرأ في الفتح[6]: «وتَعْزُروه» بفتح حرف المضارعة وسكون العين وضم الزاي، وهي موافقة لقراءته هنا.

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الأضداد لابن الأنباري ١٤٧؛ والبحر ٤٤٣/٣. والنديّ: المجلس.
(٢) معاني القرآن ١٧٣/٢؛ وفي المطبوعة: «الرد».
(٣) معاني القرآن ١٧٤/٢.
(٤) البحر ٤٤٤/٣.
(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٤/٣.
(٦) الآية ٩.

وقوله: «وأَقْرضتم الله قرضاً» تقدَّم الكلام في «قَرْضا» وفي نصبه في البقرة[1].

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم﴾**: تقدم الكلام على نظيره[2]، وكذلك «سواء السبيل»[3]. وقرأ الجمهور: «قاسيةً» اسم فاعل من قسا يقسو، وقرأ[4] الأَخَوان: ــ وهي قراءة عبدالله ــ «قَسِيَّةً» بفتح القاف وكسر السينِ وتشديدِ الياء. واختلفَ الناسُ في هذه القراءةِ: فقال الفارسي[5]: «ليست من ألفاظِ العربِ في الأصل، وإنما هي كلمةٌ أعجمية معرَّبة»، يعني أنها مأخوذةٌ من قولِهم: «دِرْهم قِسِيّ» أي: مَغْشُوش[6]، شَبَّه قلوبَهم في كونِها غيرَ صافيةٍ من الكَدَر بالدراهمِ المغشوشةِ غيرِ الخالصةِ، وأنشدوا قولَ أبي زبيد[7]:

١٧١١ــ لهـا صَـواهِـلُ في صُمِّ السِّـلام كمـا
صـاحَ القَسِيَّات في أَيْـدي الصيـاريفِ

وقول الآخر[8]:

١٧١٢ــ ومـا زَوَّدوني غيـرَ سَحْقِ عِمـامـةٍ
وخـمسَ مِـئٍ مـنـهـا قَسِـيٌّ وزائـفُ

وقال صاحب الكشاف[9]: «وقرأ عبدالله: «قَسِيَّة» أي: رديئة مغشوشة

---

(١) الآية ٢٤٥.
(٢) الآية ١٥٥ من النساء.
(٣) الآية ١٠٨ من البقرة.
(٤) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ١/٤٠٧؛ الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٤٥.
(٥) الحجة ٢/٣٩١ (خ).
(٦) انظر: المعرَّب للجواليقي ٣٠٥.
(٧) البيت في المعرَّب ٣٠٦؛ وأمالي القالي ١/٢٨؛ والسمط ١٢٨؛ واللسان: أمر. والبيت في وصف وقع المجرفة من الحديد في الحجارة. والصواهل: ج الصاهلة وهو الصوت؛ والسلام: الصخور، والصياريف: ج صيرف، وهو العالم بالنقد.
(٨) البيت لمزرد وهو في اللسان: سحق، والسحق: البالي.
(٩) الكشاف ١/٦٠٠.

مِنْ قولِهم: «درهم قَسِيّ» وهو من القسوة؛ لأنَّ الذهبَ والفضة الخالصين فيهما لينٌ، والمغشوشُ فيه صلابةٌ ويُبْس، والقاسي والقاسح ـ بالحاءِ المهملة ـ أخَوانِ في الدلالة على اليُبْس». وهذا القول سبقه إليه المبردُ فإنه قال: «يُسَمَّى الدرهمُ المغشوشُ قَسِيّاً لصلابتِه وشدتِه للغشِّ الذي فيه»، وهو يَرْجِعُ للمعنى الأول، والقاسي والقاسح، بمعنى واحد، وعلى هذين القولين تكون اللفظةُ عربية، وقيل: بل هذه القراءةُ توافِقُ قراءةَ الجماعة في المعنى والاشتقاق، لأنه فعيل للمبالغة كشاهد وشهيد فكذلك قاسٍ وقسِيّ، وإنما أُنِّث على معنى الجماعةِ. وقرأ الهَيْصم[1] بن شداخ: «قُسِيَّة» بضم القاف وتشديدِ الياء. وقرىء «قِسِيَّة» بكسر القاف إتباعاً، وأصل القراءتين: قاسِوَة وقَسِيوة[2] لأنَّ الاشتقاق من القسوة.

قوله: «يُحَرِّفون» في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة بيانٌ لقسوة قلوبهم، لأنه لا قسوةَ أعظمُ من الافتراء على الله تعالى. والثاني: أنها حال من مفعول «لعنَّاهم» أي: لعنَّاهم حالَ اتصافهم بالتحريف. والثالث: ـ قاله أبو البقاء ـ[3] أنه حال من الضمير المستتر في «قاسية»، وقال: «ولا يجوزُ أن يكون[4] حالاً من القلوب، لأن الضمير في «يُحَرِّفون» لا يرجع إلى القلوب» وهذا الذي قاله فيه نظر، لأنه من حيث جَوَّز أن يكونَ حالاً من الضمير في «قاسية» يلزَمُه أن يُجَوِّز أن يكون حالاً من «القلوب» لأنَّ الضميرَ المستتر في «قاسية» يعودُ على القلوب، فكما يمتنع أن يكونَ حالاً مِنْ ظاهره،

---

(١) الهيصم بن الشداخ البصري الوراق، روى عن الجحدري والأعمش وروى عنه عقبة بن مكرم، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٧.

(٢) اجتمعت الياء والواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٣) الإملاء ١/٢١١.

(٤) أي: «يحرفون» والضمير سيعود عليه في كلام أبي البقاء والرد عليه سيكون مذكراً، وبدأ به مؤنثاً على تقدير أنه جملة.

يمتنع أن يكونَ حالاً من ضميرِه، وكأن المانع الذي توهَّمه كونُ الضمير ـ وهو الواو في «يُحَرِّفون ـ إنما يعود على اليهود بجملتِهم لا على قلوبهم خاصةً، فإنَّ القلوبَ لا تُحَرِّف، إنما يحرِّف أصحاب القلوب، وهذا لازمٌ له في تجويزه الحاليةَ من الضمير في «قاسية». ولقائل أن يقولَ: المرادُ بالقلوب نفسُ الأشخاص، وإنما عَبَّر عنهم بالقلوب لأن هذه الأعضاءَ هي محلُّ التحريف أي: إنه صادرٌ عنها بتفكُّرها فيه، فيجوزُ على هذا أن يكونَ حالاً من القلوب. والرابع: أن تكون حالاً من «هم» قال أبو البقاء[1]: «وهو ضعيفٌ» يعني لأنَّ الحالَ من المضاف إليه لا تجوزُ، وغيرُه يجوِّزُ ذلك في مثلِ هذا الموضعِ ؛لأنَّ المضافَ بعضُ المضاف إليه./ وقرأ الجمهورُ بفتح الكافِ وكسرِ [٢٣٨/ب] اللامِ وهو جمعُ «كلمة»، وقرأ[2] أبو رجاء: «الكِلْمِ» بكسر الكافِ وسكونِ اللام، وهو تخفيفُ قراءة الجماعة، وأصلُها أنه كَسَرَ الكافَ إتباعاً ثم سكَّن العينَ تخفيفاً، وقرأ السُّلمي والنخعي: «الكلام» بالألف. و «عن مواضِعه» قد ذُكِر مثلُه في النساء[3].

قوله: «على خائنةٍ» في «خائنة» ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها اسمُ فاعل والهاء للمبالغة كراوية ونسَّابة أي: على شخص خائن، قال الشاعر[4]:

١٧١٣ـ حَدَّثْتَ نفسَك بالوفاءِ ولم تَكُنْ
للغدرِ خائنةً مُغِلَّ الإصبَعِ

الثاني: أن التاء للتأنيث، وأُنِّث على معنى طائفة أو نفس أو فَعْلَة خائنة. الثالث: أنها مصدرٌ كالعافية والعاقبة، ويؤيِّد هذا الوجه قراءةُ

(١) الإملاء ١/ ٢١١.
(٢) البحر ٣/ ٤٤٦.
(٣) الآية ٤٦.
(٤) نسبه في اللسان «صبع» إلى الكلابي؛ وهو في الطبري ١٠/ ١٣٢؛ وإصلاح المنطق ٢٩٥؛ وشواهد الكشاف ٤/ ٤٤٠. يقال: «فلان مغل الاصبع»: إذا كان خائناً.

الأعمش: «على خيانة»[1]. وأصل خائِنة: خاونة، وخيانة: خِوانة، لقولهم: تَخَوَّن وخَوَّان وهو أَخْوَن، وإنما أُعِلَّ إعلالَ «قائمة وقيام». و«منهم» صفة لـ«خائنة» إن أريد بها الصفة، وإن أريد بها المصدرُ قُدِّر مضافٌ أي: من بعض خياناتهم.

قوله: «إلا قليلاً» منصوبٌ على الاستثناء، وفي المستثنى منه أربعةُ أقوالٍ، أظهرُهـا: أنه لفظ خائنة، وهمُ الأشخاصُ المذكورون في الجملة قبله أي: لا تزالُ تَطَّلع على مَنْ يَخُون منهم إلا القليلَ،فإنه لا يخون فلا تَطَّلِعُ عليه، وهؤلاء هم عبدالله بن سلام وأصحابه. قال أبو البقاء[2]: «ولو قرىء بالجر على البدل لكان مستقيماً»، يعني على البدل من «خائنة» فإنه في حَيِّز كلام غير موجب. والثاني: ـ ذكره ابن عطية ـ[3] أنه الفعل أي: لا تزال تطَّلع على فِعْل الخيانة إلا فعلاً قليلاً، وهذا واضح إنْ أُريد بالخيانة أنها صفة للفعلة المقدرة كما تقدَّم، ولكن يُبْعِدُ ما قاله ابنُ عطية قولُه بعدَه «منهم»، وقد تقدَّم لنا نـظيرُ ذلـك في قولـه «ما فعلوه إلا قليـلاً منهم»[4]، حيث جَوَّز الزمخشري فيه أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ. الثالث: أنه «قلوبهم» في قوله: «وجعلنا قلوبهم قاسيـةً»، قال صـاحبُ هذا القـول: «والمرادُ بهم المؤمنون لأن القسوة زالَتْ عن قلوبهم»، وهذا فيه بُعْدٌ كبير، لقوله «لعنَّاهم». الرابع: أنه الضمير في «منهم» مِنْ قوله تعالى: «على خائنةٍ منهم» قاله مكيّ[5].

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿ومِن الذين قالوا﴾**: فيه خمسةُ أوجه،

---

(١) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٦/٣.

(٢) الإملاء ٢١١/١.

(٣) المحرر ٦١/٥.

(٤) الآية ٦٦ من النساء؛ وقراءة ابن عامر بالنصب، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٣٥.

(٥) المشكل ٢٢٣/١.

أحدهما: ــ وهو الظاهر ــ أنَّ «مِنْ» متعلقة بقوله «أخذنا» والتقدير الصحيح فيه أن يقال: تقديرُه: «وأَخَذْنا من الذين قالوا: إنَّا نصارَىٰ ميثاقهم» فتوقع «الذين» بعد «أَخَذْنا»، وتؤخِّر عنه «ميثاقهم»، ولا يجوز أن تقدِّر «وأَخَذْنا ميثاقَهم من الذين» فتقدم «ميثاقَهم» على «الذين قالوا»، وإنْ كان ذلك جائزاً من حيثُ كونُهما مفعولين، كلٌّ منهما جائزُ التقديم والتأخيرِ، لأنه يلزم عودُ الضميرِ على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز إلا في مواضعَ محصورةٍ، نصَّ على ذلك جماعةٌ منهم مكي[1] وأبو البقاء[2]. الثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوفٍ قامَتْ صفتُه مَقامه، والتقدير: «ومن الذين قالوا إنَّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم»، فالضمير في «ميثاقهم» يعود على ذلك المحذوف. والثالث: أنه خبر مقدم أيضاً، ولكن قَدَّروا المبتدأ موصولاً حُذِف وبقيت صلتُه، والتقدير: «ومن الذين قالوا: إنَّا نصارى مَنْ أخذنا ميثاقهم»، فالضمير في «ميثاقهم» عائد على «مَنْ»، والكوفيون يجيزون حَذْفَ الموصول، وقد تقدم لنا معهم البحث في ذلك. ونقل مكي[3] مذهب الكوفيين هذا، وقَدَّره عندهم: «ومن الذين قالوا: إنَّا نصارى مَنْ أخذنا»، وهذا التقدير لا يؤخذ منه أن المحذوف موصول فقط، بل يجوز أن تكونَ «مَنْ» المقدرةُ نكرةً موصوفةً حُذِفت وبقيت صفتُها، فيكون كالمذهب الأول. الرابع: أن تتعلَّق «مِنْ» بـ «أخذنا» كالوجه الأول، إلا أنه لا يلزَمُ فيه ذلك التقديرُ، وهو أن توقع «من الذين» بعد «أخذنا»، وقبل «ميثاقهم»، بل يجوز أن يكون التقديـر على العكس ،بمعنى أنَّ الضميرَ في «ميثاقهم» يعودُ على بني إسرائيل، ويكون المصدرُ من قوله «ميثاقَهم» مصدراً تشبيهياً، والتقدير: وأخذنا من النصارى ميثاقاً مثلَ ميثاق بني إسرائيل، كقولك: «أَخَذْتُ من زيد ميثاق عمرو» أي: ميثاقاً

---

(١) المشكل ١/٢٢٣.
(٢) الإملاء ١/٢١١.
(٣) المشكل ١/٢٢٣.

مثل ميثاق عمرو، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري[1] فإنه قال: «أَخَذْنا من النصارى ميثاقَ مَنْ ذُكِر قبلَهم من قوم موسى أي: مثل ميثاقِهم بالإيمان بالله والرسل. الخامس: أنَّ «من الذين» معطوف على «منهم» من قوله تعالى: «ولا تزال تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم أي: من اليهود، والمعنى: ولا تزال تَطَّلع على خائنةٍ من اليهود ومن الذين قالوا إنَّا نصارى، ويكون قوله: «أخذنا ميثاقهم» على هذا مستأنفاً. وهذا ينبغي ألاَّ يجوز لوجهين، أحدهما: الفصلُ غيـرُ المغتفر. والثاني: أنه تهيئةٌ للعامل في شيء وقطعه عنه، وهو لا يجوز.

قوله: «بينهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه ظرفٌ لـ «أغرينا». والثاني: أنه حالٌ من «العداوة» فيتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للعداوة، لأنَّ المصدر لا يتقدم معموله عليه. و «إلى يوم القيامة» أجاز فيه أبو البقاء[2] أن يتعلَّق بأغرينا. أو بالعداوة، أو بالبغضاء، أي: أغرينا إلى يوم القيامة بينهم العداوة والبغضاء، أو أنهم يتعادَون إلى يوم القيامة، أو يتباغضون إلى يوم القيامة. وعلى ما أجازه أبو البقاء تكونُ المسألةُ من باب الإعمال، ويكون قد وُجد التنازع بين ثلاثة عوامل، ويكون من إعمال الثالث للحذف من الأول والثاني، وتقدم تحرير ذلك. و «أغرينا» مِنْ أغراه بكذا أي: ألزمه إياه، وأصلُه من الغِراء الذي يُلْصَقُ به ولامه واو، فالأصل: أَغْرَوْنا، وإنما قُلِبت الواو ياء لوقوعها رابعة كأغوينا، ومنه قولُهم: «سَهْمٌ مَغْرُوٌّ» أي معمول بالغِراء، يقال: «غَرِيَ بكذا يَغْرى غَـرًا وغِراء[3]، فإذا أريد / تعديتُه عُدِّي بالهمزة، فقيل: [٢٣١/أ] «أغريته بكذا». والضميرُ في «بينهم» يحتمل أن يعود على «الذين قالوا إنَّا نصارى» وأن يعودَ على اليهود المتقدمين الذكر، وبكلٍ قال جماعةٌ، وهذا الكلامُ معطوف على الكلام قبله من قوله: «ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل»

---

(١) الكشاف ١/٦٠٠.

(٢) الإملاء ١/٢١١.

(٣) غرى بكذا: أولع به.

أي: ولقد أخذ اللّـهُ ميثاقَ بني إسرائيل، وأخذنا مِنَ الذين قالوا.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال من «رسولنا» أي: جاءكم رسولنا في هذه الحالة. و«مـمَّا» يتعلق بمحذوف لأنه صفة لـ«كثيراً» و«ما» موصولةٌ اسميةٌ، و«تُخْفون» صلتُها والعائد محذوف أي: من الذين كنتم تخفونه. و«من الكتاب» متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من العائد المحذوف. وقوله: «قد جاءكم من الله نور» لا محلَّ له لاستئنافِه، والضميرُ في «يبيِّن» و«يَعْفُو» يعود على الرسول، وقد جَوَّز قوم أَن يعودَ على الله تعالى، وعلى هذا فلا محلَّ لقوله: «يبيِّن» من الإعراب. ويمتنع أن يكونَ حالاً من «رسولنا» لعدمِ الرابط، وصفة «كثير» محذوفةٌ للعلم بها تقديرُه: عن كثير من ذنوبكم، وحَذْفُ الصفة قليل. وقوله: «قد جاءكم من الله» لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافها، و«من الله» يجوز أَنْ يتعلَّق بـ«جاء»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حال من «نور» قُدِّمَتْ صفةُ النكرة عليها فنُصِبَتْ حالا.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿يَهْدي﴾**: فيه خمسة أوجه، أظهرها: انه في محل رفع لأنه صفة ثانية لـ«كتاب»، وَصَفه بالمفرد ثم بالجملة وهو الأصل. الثاني: أن يكون صفة أيضاً لكن لـ«نور»، ذَكَره أبو البقاء[1]، وفيه نظر، إذ القاعدة انه إذا اجتمعت التوابعُ قُدِّم النعتُ على عطف النسق تقول: «جاء زيدٌ العاقلُ وعمرو» ولا تقول: «جاء زيدٌ وعمرو العاقل» ولأن فيه إلباساً أيضاً. الثالث: أن يكونَ حالاً من «كتاب» لأنَّ النكرة لـمَّا تخصصت بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة، وقياسُ قول أبي البقاء أنه يجوز أن يكونَ حالاً من «نور» كما جاز أن يكون صفة له. الرابع: أنه حال من «رسولنا» بدلاً من الجملة الواقعة حالاً له وهي قوله «يبين». الخامس: أنه حالٌ من الضمير في «يبيِّن» ذكرهما

(١) الإملاء ١/٢١٢.

أبو البقاء[1]، ولا يَخْفى ما فيهما من الفصل، ولأنَّ فيه ما يُشْبه تهيئة العامل للعمل وقطعَه عنه.

والضميرُ في «به» يعودُ على مَنْ جَعَلَ «يَهْدي» حالاً منه أو صفة له، قال أبو البقاء[2]: «فلذلك أُفْرِد، أي: إنَّ الضمير في «به» أتى به مفرداً، وقد تقدَّمه شيئان، وهما نورٌ وكتابٌ، ولكنْ لَـمَّا قَصَد بالجملة من قوله «يهدي» الحالَ أو الوصفَ من أحدهما أفردَ الضمير، وقيل: الضمير في «به» يعودُ على الرسول. وقيل: يعودُ على السلام، وعلى هذين القولين لا تكونُ الجملة من قوله «يهدي» حالاً ولا صفةً لعدم الرابط. و«مَنْ» موصولةٌ أو نكرة موصوفة، وراعى لفظَها في قوله «اتَّبع» فلذلك أفرد الضمير،ومعناها، فلذلك جَمَعَه في قوله: «ويخرجهم».

وقرأ[3] عبيد بن عمير ومسلم بن جندب والزهري: «بهُ» بضمِّ[4] الهاء حيث وقع، وقد تقدم أنه الأصل. وقرأ[5] الحسن: «سُبْل» بسكون الباء، وهو تخفيف قياسي به كقولهم في «عُنُق»: «عُنْق»، وهذا أولى لكونه جمعاً، وهو مفعول ثان لـ«يهدي» على إسقاط حرف الجر أي: إلى سبل، وتقدم تحقيق نظيره، ويجوز أن ينتصب على أنه بدلٌ من «رضوانه»: إمَّا بدلُ كل مِنْ كل؛ لأن «سبل السلام» هي رضوان الباري تعالى، وإمَّا بدل اشتمال لأن الرضوان مشتمل على سبل السلام، أو لأنها مشتملة على رضوان الله تعالى، وإما بدل بعض من كل، لأنَّ سبل السلام بعض الرضوان. و«بإذنه» متعلق

---

(١) الإملاء ٢١٢/١.
(٢) الإملاء ٢١٢/١.
(٣) البحر ٤٤٨/٣.
(٤) أي الهاء من «به الله».
(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٨/٣.

بـ «يخرجهم» أي بتيسيره أو بأمره، والباء للحال أي: مصاحبين لتيسيره، أو للسببية، أي: بسببِ أمرِه المنزل على رسوله.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يملكُ﴾**: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملة مقدرة قبلها، والتقديرُ: قل كذبوا ـ أوليس الأمر كذلك ـ فمن يملك؟ وقوله: «من الله» فيه احتمالان، أظهرهما: أنه متعلق بالفعل قبله. والثـانـي: ذَكَره أبو البقاء[١] أنه حال من «شيئاً» يعني من حيث إنه كان صفةً في الأصل للنكرة فقُدِّم عليها فانتصب حالاً، وفيه بُعْدٌ أو منعٌ. وقوله: «فَمَنْ» استفهامُ توبيخ وتقرير، وهو دالٌّ على جواب الشرط بعده عند الجمهورِ. وقوله: «ومَنْ في الأرض» من باب عطف العام على الخاص حتى يبالِغَ في نفي الإلّهية عنهما، فكأنه نصَّ عليهما مرتين مرة بذكرهما مفردين[٢]، ومرةً باندراجِهما في العموم[٣]. و«جميعاً» حالٌ من المسيح وأمه ومَنْ في الأرض، أو من «مَنْ» وحدها لعمومها، ويجوز أن تكونَ منصوبةً على التوكيد مثل «كل»، وذكرها بعض النحويين من ألفاظ التـوكيدِ. وقـوله: «يَخْلُق» جملةٌ لا محـلَّ لها لاستئنافها.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿فَلِـمَ﴾**: هذه الفاءُ جوابُ شرط مقدر وهو ظاهرُ كلام الزمخشري[٤] فإنه قال: «فإنْ صَحَّ أنكم أبناء الله وأحباؤه فلِـمَ تُذْنبون وتُعَذَّبون؟» ويجوز أن تكون كالفاء قبلها في كونها عاطفة على جملة مقدرة أي: كَذَبْتُمْ فلِـمَ يعذبكم؟ والباء في «بذنوبكم» سببية. و«مِـمَّن خلق» صفةٌ لـ «بشر» فهو في محل رفع متعلق بمحذوف.

---

(١) الإملاء ١/٢١٢.
(٢) وهو قوله: «المسيح ابن مريم وأمه».
(٣) وهو قوله: «مَنْ في الأرض جميعاً».
(٤) الكشاف ١/٦٠٢.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ لكم﴾**: تقدَّم نظيره[1]. وقوله: «على فترة» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلقٌ بـ«جاءكم» أي: جاءكم / على [٢٣٩/ب] حين فتور من إرسال الرسل وانقطاع من الوحي، ذكره الزمخشري[2]. والثاني: أنه حال من فاعل «يبين» أي: يبين في حال كونه على فترة. والثالث: أنه حال من الضمير المجرور في «لكم»، فيتعلَّق على هذين الوجهين بمحذوفٍ. و«من الرسل» صفةً لـ«فترة» على أن معنى «من» ابتداءُ الغاية أي: فترةٍ صادرة من إرسال الرسل. قوله: «أن تقولوا» مفعول من أجله، فقدَّره الزمخشري[3]: «كراهة أن تقولوا». وأبو البقاء[4]: مخافةَ أن تقولوا، والأول أَوْلى. وقوله: «يبيِّن» يجوز ألَّا يُرادَ له مفعول البتة، والمعنى: يبذل لكم البيانَ، ويجوز أن يكون محذوفاً: إمَّا لدلالة اللفظ عليه وهو ما تقدَّم من قوله: «يبين لكم كثيراً»[5] وإمَّا لدلالة الحال أي: يبيِّن لكم ما كنتم تختلفون فيه. و«من بشير» فاعل، زِيْدَتْ فيه «مِنْ» لوجود الشرطين و«لا نذير» عطف على لفظه، ولو قرىء برفعه مراعاةً لموضعه جاز. وقوله: «فقد جاءكم» عطف على جملة مقدرة أي: لا تعتذروا فقد جاءكم. وما بعد هذا من الجمل واضحُ الإعراب لِما تقدم من نظائره.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿على أدباركم﴾**: حالٌ من فاعل «ترتدُّوا» أي: لا ترتدُّوا منقلبين، ويجوز أن يتعلَّق بنفس الفعل قبله، وقوله: «فتنقلبوا» فيه وجهان أظهرهما: أنه مجزومٌ عطفاً على فعل النهي. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أنْ» بعد الفاء في جواب النهي، و«خاسرين» حال. وقرأ[6] ابن

---

(١) انظر: الآية ١٥ من المائدة.
(٢) الكشاف ٦٠٢/١.
(٣) الكشاف ٦٠٢/١.
(٤) الإملاء ٢١٢/١.
(٥) من الآية ١٥ من المائدة.
(٦) البحر ٤٥٣/٣.

محيصن هنا وفي جميع القرآن: «يا قومُ» مضمومَ الميم، ويُروى قراءةً عن ابن كثير، ووجهُها أنها لغةٌ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كقراءة: «قل ربُّ احكمْ بالحق»[1]، وقد بَيَّنْتُ هذه المسألة قبل ذلك. وقرأ ابن السَّمَيْفَع: «يا قوميَ ادخلوا» بفتح الياء.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿فإنَّا داخِلُون﴾: أي: فإنَّا داخلون الأرضَ حَذَفَ المفعولَ للدلالة عليه.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿من الذينَ يخافون﴾: هذا الجارُّ والمجرور في محل رفعٍ صفةً لـ«رجلان»، ومفعولُ «يخافون» محذوفٌ، تقـديرُه: يخافون اللَّـهَ أو يخافون العدوَّ، ولكن ثَبَّتهما الله تعالى بالإيمان والثقة به حتى قالوا هذه المقالةَ، ويـؤيِّـد التقديرَ الأول التصريحُ بالمفعول في قراءة ابن مسعود: «يخافون الله»، وهذان التأويلانِ بنـاءً على ما هـو المشهور عنـد الجمهور مِنْ كَوْنِ الرجلين القائلَيْن ذلك مِنْ قومَ موسى وهما يُوشع وكالب، وقيل: الرجلان من الجبارين، ولكن أنعم الله عليهما بالإيمان حتى قالا هذه المقالة يُحَرِّضونهم عـلى قومهم لمعـاداتهم لهم في الدين، وعـلى هذا القـول فيحتمل أن يكونَ مفعولُ «يخافون» كما تقدَّم، أي: يخافون الله أو العدو، والمعنى كما تقدَّم، ويحتمل أن يكون المفعول ضميراً عـائداً عـلى الموصـول ويكونُ الضميرُ المرفوع في «يخافون» ضميرَ بني اسرائيل، والتقدير: من الذين يخافهم بنو اسرائيل، وأيَّد الزمخشري[2] هذا التأويل بقراءة[3] مَنْ قرأ «يُخافون» مبنياً للمفعول، وبقوله أيضاً: «أنعم الله عليهما» فإنه قال: «وقراءةُ

---

(١) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة ابن محيصن أيضاً كما في القرطبـي ٣٥١/١١. وقرأ ابن اليتيم هنا عن أبـي حفص عن حفص عن عاصم «قال» والباقون بغير ألف. السبعة ٤٣٢.

(٢) الكشاف ٦٠٤/١.

(٣) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٥٥/٣.

مَنْ قرأ «يُخافون» بالضم شاهدة له، ولذلك أنعم الله عليهما، كأنه قيل: مِنْ المُخَوَّفين» انتهى. والقراءة المذكورة مرويةٌ عن ابن عباس وابن جبير ومجاهد، وأبدى الزمخشري أيضاً في هذه القراءةِ احتمالاً آخرَ وهو أن تكون من الإِخافة، ومعناه: من الذين يُخَوَّفُون من الله بالتذكرة والموعظةِ أو يُخَوِّفهم وعيدُ الله بالعقاب. وتحتملُ القراءةُ أيضاً وجهاً آخر: وهو أن يكونَ المعنى: «يُخافون» أي: يُهابون ويُوَقَّرون، ويُرْجَعُ إليهم لفضلِهم وخيرِهم، ومع هذين الاحتمالين الأخيرين فلا ترجيحَ في هذه القراءة لكونِ الرجلين من الجبارين. وأما قوله[1]: وكذلك «أنعم الله عليهما» أي: في كونه مرجِّحاً أيضاً لكونهما من الجبارين فغيرُ ظاهرٍ، لكون هذه الصفةِ مشتركةً بين يوشع وكالب وبين غيرِهما مِمَّن أنعمَ الله عليه.

قوله: «أنعم الله عليهما» في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أظهرها: أنها صفةٌ ثانيةٌ فمحلُّها الرفعُ، وجِيء هنا بأفصحِ الاستعمالين من كونه قَدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالجملةِ لقُرْبه من المفرد. والثاني: أنها معترضةٌ، وهو أيضاً ظاهرٌ. الثالث: أنها حالٌ من الضمير في «يَخافون» قاله مكي[2]. الرابع: أنها حالٌ من «رجلان»، وجاءت الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالوصفِ. الخامس: أنها حالٌ من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرورِ، وهو «مِنَ الذين» لوقوعِه صفةً لموصوف، وإذا جَعَلْتَها حالاً فلا بُدَّ من إضمارِ «قد» مع الماضي على خلافٍ سَلَف في المسألة[3].

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿ما داموا فيها﴾**: «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ، و «داموا» صلتُها، وهي «دام» الناقصةُ، وخبرُها الجارُّ بعدَه، وهذا الظرفُ بدل من «أبداً» وهو بدلُ بعضٍ من كل؛ لأنَّ الأبَدَ يَعُمُّ الزمنَ المستقبل كلَّه، ودوامُ

---

(١) أي قول الزمخشري السابق.

(٢) المشكل ١/٢٢٤.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ١٦٠؛ والمقتضب ٤/١٢٤؛ والبحر ٣/٣١٧.

الجبارين فيها بعضُه، وظاهرُ عبارة الزمخشري يحتمل أن يكون بدلَ كل من كل أو عطفَ بيان، والعطفُ قد يقع بين النكرتين على كلامٍ فيه تقدَّم، قال الزمخشري[1]: «وأبداً» تعليقٌ للنفي المؤكد بالدهر المتطاول، و«ما داموا فيها» بيانُ الأمر»، فهذه العبارة تحتمل أنه بدلُ بعضٍ من كل، لأنَّ بدلَ البعض من الكل مبيِّنٌ للمراد نحو: «أكلت الرغيف ثلثه»، ويَحْتمل أن يكونَ بدلَ كل من كل فإنه بيانٌ أيضاً للأولِ وإيضاحٌ له، نحو: «رأيت زيداً أخاك»، ويحتمل أن يكونَ عطفَ بيان.

قوله: «وربُّك» فيه أربعة أوجه، أحدهما: أنه مرفوع عطفاً على الفاعل المستتر في «اذهب»، وجازَ ذلك للتأكيد بالضمير. الثاني: أنه مرفوعٌ بفعل [٢٤٠/أ] محذوف أي: وليذهب ربك، ويكون من عطف الجمل، وقد تقدم لي نقلُ هذا القول والردُّ عليه ومخالفتُه لنصِّ سيبويه عند قوله تعالى: «اسكُنْ أنت وزوجُك الجنة»[2]. الثالث: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ والواوُ للحالِ. الرابع: أن الواوَ للعطفِ وما بعدها مبتدأ محذوفُ الخبرِ أيضاً، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لكونها دعاءً، والتقدير: وربُّك يعينُك. قوله: «ههنا قاعدون» «هنا» وحدَه هو الظرف المكاني الذي لا يتصرَّفُ إلا بجرِّه بـ«مِنْ» و«إلى»، و«ها» قبله للتنبيه كسائر أسماءِ الإشارةِ، وعاملُه «قاعدون»، وقد أُجيز أن يكونَ خبرَ «إنَّ»، و«قاعدون» خبرٌ ثان وهو بعيدٌ، وفي غير القرآن إذا اجتمع ظرف يصلح الإخبار به مع وصفٍ آخرَ يجوزُ أن يُجْعَلَ الظرفُ خبراً والوصفُ حالاً، وأن يكونَ الخبرُ الوصفَ والظرفُ منصوبٌ به كهذه الآية.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿وأخي﴾**: فيه ستة أوجه أظهرها: أنه منصوب عطفاً على «نفسي» والمعنى: ولا أملك إلا أخي مع مِلْكي لنفسي دون غيرنـا.

---

(١) الكشاف ١/٦٠٤.

(٢) الآية ٣٥ من البقرة.

الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على اسم «إنَّ»، وخبرُه محذوفٌ للدلالة اللفظية عليه أي: وإنَّ أخي لا يملك إلا نفسَه. الثالث: أنه مرفوعٌ عطفاً على محل اسم «إنَّ» لأنه بعد استكمالِ الخبر، على خلافٍ في ذلك، وإن كان بعضُهم قد ادَّعى الإجماعَ على جوازِه. الرابع: أنه مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ للدلالة المتقدمة، ويكون قد عَطَف جملةً غيرَ مؤكدة على جملة مؤكَّدة بـ «إنَّ». الخامس: أنه مرفوع عطفاً على الضمير المستكنِّ في «أملك»، والتقدير: ولاَ يَمْلِكُ أخي إلا نفسَه، وجاز ذلك للفصلِ بقوله: «إلا نفسي» وقال بهذا الزمخشري[1] ومكي[2] وابن عطية[3] وأبو البقاء[4]. وردَّ الشيخ[5] هذا الوجهَ بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط، وليس المعنى على ذلك». وهذا الردُّ ليس بشيءٍ، لأن القائلَ بهذا الوجهِ صرَّح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللَّبْسُ مأمونٌ، فإنَّ كلَّ أحدٍ يتبادر إلى ذهنه[6] أنه يملك أمرَ نفسِه. السادس: أنه مجرورٌ عطفاً على الياء في «نفسي» أي: إلا نفسي ونفسَ أخي، وهو ضعيفٌ على قواعد البصريين للعطف على الضمير المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارّ[7]، وقد تقدَّم ما فيه[8].

والحسن[9] البصري يَقْرأ بفتحِ ياء «نفسي» و «أخي». وقرأ[10] يوسف ابن

---

(١) الكشاف ١/٦٠٥.

(٢) المشكل ١/٢٢٥.

(٣) المحرر ٥/٧٣.

(٤) الإملاء ١/٢١٣.

(٥) البحر ٣/٤٥٧.

(٦) سقطت الذال من «ذهنه» سهواً في الأصل.

(٧) الجار هنا المضاف.

(٨) انظر إعرابه للآية ١ من النساء.

(٩) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٥٧.

(١٠) الشواذ ٣١ ـ ٣٢؛ البحر ٣/٤٥٧، ولم أهتد إلى ترجمة يوسف بن داود.

داود وعبيد بن عمير: «فافرِقْ» بكسرِ الراء وهي لغة: فَرَق يفرِق كيضرِب. قال الراجز[1]:

١٧١٤ـ يا ربِّ فافرُقْ بينه وبيني
أشدَّ مَا فرَّقْتَ بين اثنَيْنِ

وقرأ ابن السَّمَيْفَع: «فَفرِّقْ» مضعفاً وهي مخالفةٌ للرسم. و«بين» معمولةً لـ «افْرُق»، وكان مِنْ حَقِّها ألَّا تُكرَّر في العطف، تقول: «المال بين زيد وعمرو» وإنما كُرِّرت للاحتياج إلى تكرُّرِ الجار[2] في العطف على الضمير المجرور، وهو يؤيِّدُ مذهبَ البصريين.

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿أربعينَ سنةً﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ بـ «مُحَرَّمة»، فإنه رُوي في القصة أنهم بعد الأربعين دَخلوها فيكون قد قَيَّد تحريمَها عليهم بهذه المدةِ، وأخبر أنهم يتيهون، ولم يبيِّن كمية التيه، وعلى هذا ففي «يتيهون» احتمالان، أحدهما: أنه مستأنفٌ، والثاني: أنه حالٌ من الضمير في «عليهم». الوجه الثاني: أنَّ «أربعين» منصوبٌ بـ «يتيهون» فيكونُ قد قَيَّد التيه بالأربعين، وأمَّا التحريمُ فمطلقٌ، فيحتمل أن يكونَ مستمراً وأن يكونَ منقطعاً، وأنها أُجِّلَتْ لهم، وقد قيل بكلٍّ من الاحتمالين، رُوي أنه لم يَدْخُلْها أحد مِـمَّن كان في التيه ولم يَدْخُلْها إلا أبناؤهُم، وأما الآباءُ فماتوا. وما أدري ما الذي حَمَل أبا محمد ابن عطية[3] على تجويزه أن يكونَ العاملُ في «أربعين» مضمراً يفسِّره «يتيهون» المتأخر، ولا ما اضطره إلى ذلك من مانعٍ صناعي أو معنوي؟ وجوازُ الوقف والابتداء بقوله: «عليهم» و«يتيهون» مفهومان ممَّا تقدَّم من الإعراب.

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ١/١٦٠؛ والطبري ١٠/١٨٨؛ والبحر ٣/٤٥٧.
(٢) الجار «بين» والضمير المجرور «نا».
(٣) المحرر ٥/٧٤ ـ ٧٥.

والتِّيه: الحَيْرةُ، ومنه: «أرضٌ تَيْهاء» لحَيْرة سالكها، قال[1]:

١٧١٥ـ بتَيْهـاءَ قَفْـرٍ والمَـطِيُّ كـأنهـا
قَطا الحَزْن قـد كانَتْ فـراخاً بيـوضُها

ويقال: «تاه يتيه» و«هو أَتْيَهُ منه» و«تاه يَتُوه» و«هو أَتْوَهُ منه» فقولُ مَنْ قال: «يتيه» و«تَوَّهْتُه» من التداخل[2]، ومثله: «طاح» في كونه سُمع في عينِه الوجهان، وأنَّ فيه التداخلَ أيضاً، فإنَّ مَنْ قال «يـطيح» قـال «طَوَّحتـه» و«هو أَطْوَحُ منه».

والأسى: الحُزْن، يقال: أَسِـي ـ بكسر العين ـ يَـأْسَى، بـفتحهـا. ولامُ الكلمة تحتمل أن تكونَ من واوٍ، وهو الظاهرُ لقولهم: «رجل أَسْوان» بزنة سَكْران، أي: كثير الحزنِ، وقالوا في تثنية الأسى: أَسَوان، وإنما قُلبت الواوُ في «أَسِيَ» ياءً لانكسارِ ما قبلَها، ويُحْتمل أن تكون ياءً فقد حُكي «رجل أَسْيان» أي كثيرُ الحزن، فتثنيتُه على هذا «أَسَيان».

وعادةُ الناسِ يَسْأَلُون هنا سؤالاً: وهو ـ كما قال الزمخشري ـ[3] «كيف نُوَفِّقُ بين قوله تعالى: «فإنها مُحَرَّمةٌ عليهم» وبين قوله: «التي كَتَبَ اللَّـهُ لكم»؟ وأجـابَ بـوجهين، أحـدُهمـا: أن يكـونَ كَتَبهـا لهم بشـرط أن يجاهدوا فلم [يجاهدوا]، والثاني: أنَّ التحريم كان مؤقتاً بمدة الأربعين، فلما انتهت دَخَلُوها / . [٢٤٠/ب]

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿بالحقِّ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه حال من فاعل «اتلُ» أي: اتلُ ذلك حالَ كونك ملتبساً بالحق أي: بالصدق.

---

(١) تقدم برقم ٣٦٤.
(٢) أي: هاتان اللغتان من التداخل.
(٣) الكشاف ١/٦٠٥.

الثاني: أنه حالٌ من مفعولِه وهو «نبأ» أَي: اتلُ نبأَهما ملتبساً بالصدق موافقاً لِما في كتب الأولين لتثبتَ عليهم الحجةُ برسالتك. الثالث: انه صفةٌ لمصدرِ «اتلُ» أي: اتل ذلك تلاوةً ملتبسةً بالحقِّ والصدق، وكأنه اختيار الزمخشري[١]، إذ به بدأ، وعلى الأوجهِ الثلاثةِ فالباء للمصاحبة، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ. وقرأ[٢] أبو عمرو بسكون الميم من «آدم» قبل باءِ «بالحق»، وكذا كلُّ ميمٍ قبلها متحركٌ وبعدها باءٌ.

قوله: «إذ قرَّبا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ـ وبه بدأ الزمخشري[٣] وأبو البقاء ـ[٤] أن يكونَ متعلقاً بنفسِ النبأ، أي: قصتُهما وحديثهما في ذلك الوقتِ، وهذا واضحٌ. الثاني: أنه بدلٌ من «نبأ» على حذف مضافٍ تقديرُه: واتلُ عليهم النبأَ نبأَ ذلك الوقتِ، كذا قَدَّره الزمخشري[٥]. قال الشيخ[٦]: «ولا يجوزُ ما ذَكَر لأنَّ «إذ» لا يُضافُ إليهما إلا الزمانُ، و«نبأ» ليس بزمان. الثالث: ـ ذكَره أبو البقاء ـ[٧] أنه حالٌ من «نبأ» وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، لكن هذا الوجهَ غيرُ واضحٍ، قال أبو البقاء: «ولا يكونُ ظرفاً لـ«اتلُ». قلت: لأنَّ الفعلَ مستقبل و«إذ» وقتٌ ماضٍ فكيف يتلاقيان؟

والقُرْبان: فيه احتمالان، أحدُهما: ـ وبه قال الزمخشري ـ[٨] انه اسمٌ لِـما يُتَقَرَّب به، قال: «كما أنَّ الحُلْـوان اسم ما يُحَلِّي أو يُعْطي يقال: «قَرَّبَ

---

(١) الكشاف ١/٦٠٦.
(٢) انظر: السبعة ١١٧.
(٣) الكشاف ١/٦٠٦.
(٤) الإملاء ١/٢١٣.
(٥) الكشاف ١/٦٠٦.
(٦) البحر ٣/٤٦١.
(٧) الإملاء ١/٢١٣.
(٨) الكشاف ١/٦٠٦.

صدقةً وتقرَّب بها»، لأن «تقرَّب» مطاوعُ «قَرَّب». قال الأصمعي: «تَقَرَّبوا قِرْفَ القِمَع»[1] فيُعَدَّى بالباء حتى يكون بمعنى قَرَّب» أي: فيكونُ قوله: «إذ قَرَّبا قُرْبانا» يَطْلُبُ مطاوعاً له، فالتقدير: إذ قَرَّباه فتقرَّبا بـه، وفيه بُعْـدٌ. قال الشيخ[2]: «وليس «تقرَّب بصدقة» مطاوع «قَرَّب صـدقة» لاتحـاد فاعـلِ الفعلين، والمطاوعةُ يختلف فيها الفاعل يكونُ من أحدِهما فعلٌ ومن الآخر انفِعال نحو: كَسَرْتُه فانكسر، وفَلَقْتُه فانفلق، فليس قَرَّب صدقته وتقرَّب بها من هذا الباب، فهو غلط فاحش». وفيما قاله الشيخ نظرٌ، لأنَّا لا نُسَلِّم هذه القاعدة. والاحتمال الثاني: أن يكونَ في الأصلِ مصدراً ثم أُطلق على الشيء المتقرَّب به كقولهم: «نَسْج اليمن» و«ضَرْب الأمير» ويؤيِّد ذلك أنه لم يُثَنَّ والموضعُ موضعُ تثنية؛ لأنَّ كلاً من قابيل وهابيل له قُرْبان يَخُصُّه، فالأصلُ: إذ قَرَّبا قربانين وإنما لم يُثَنَّ لأنه مصدرٌ في الأصل. وللقائل بانه اسمُ ما يُتَقَرَّب [به] لا مصدرٌ أن يقولَ: إنما لم يُثَنَّ، لأنَّ المعنى ـ كما قالـه أبو علي الفارسي ـ إذ قَرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قرباناً كقوله تعالى: «فاجلِدوهم ثمانين جَلْدة»[3] أي: كلَّ واحدٍ منهم.

وقوله: «قال لأقتلنَّك» أي: قال الذي لم يُتَقَبَّلْ منه للمقبول منه. وقرأ الجمهور: «لأقتلنَّك» بالنون الشديدة. وهذا جوابُ قسم محذوف، وقرأه[4] زيد بالخفيفة. قال: إنما يتقبَّل الله» مفعولُه محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه أي: قرابينَهم وأعمالَهم، ويجوز ألاَّ يُراد له مفعول كقـوله: «فـأمَّا مَنْ أَعْـطى

---

(1) قال في اللسان: «قرف»: «يعني بالقمع قمع الوطْب ـ سقاء اللبن ـ الذي يصبُّ فيه اللبن، وقِرْفُه ما يُلْزَقُ به من وسخِ اللبن، فأراد أن هؤلاء المخاطبين أوساخ، ونصبُه على النداء».

(2) البحر ٣/٤٦١.

(3) الآية ٤ من النور.

(4) البحر ٣/٤٦١ وهو زيد بن علي وتقدمت ترجمته.

واتقى»[1] هذه الجملةُ قال أبو محمد بن عطية[2]: «قبلها كلامٌ محذوف، تقديره: لِـمَ تَقْتُلني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّل الله قرباني دونَ قربانِك؟» وذكَر كلاماً كثيراً. وقال غيرُه: «فيه حذْفٌ يَطُول» وذكـرَ نحوه، ولا حاجة إلى تقديرِ ذلك كلِه، إذ المعاني المفهومةُ من فَحْوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرةً كان أحسنَ، والمعنى هنا: قال لأقتلنك حسداً على تقبُّل قربانك فعرّض له بأنَّ سببَ التقبُّل التقوى. وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: كيف كان قولُه: «إنما يتقبَّلُ الله من المتقين» جواباً لقولـه: «لأقتلنَّك»؟ قلت: لَـمَّا كان الحَسَدُ لأخيه على تقبُّل قربانه هو الذي حَمَله على توعُّدِه بالقتل، قال: إنما أُتيت مِنْ قِبل نفسك لانسلاخِها من لباس التقوى» انتهى. وهذا ونحوه من تفسير المعنى لا الإعراب. وقيل: إن هذه الجملةَ اعتراضٌ بين كلام القاتل وبين كلام المقتول. والضمير في «قال» إنما يعود على الله تعالى، أي: قال الله ذلك لرسولِه فيكونُ قد اعترضَ بقوله: «إنما يتقبَّل الله» بين كلامِ قابيل وهو: «قال لأقتلنَّك» وبين كلامِ هابيل، وهو «لئن بَسَطْتَ» إلى آخره، وهو في غايةِ البُعْد لتنافرِ النظم.

آ. (٢٨) **واللامُ في قوله: ﴿لَئِنْ﴾**: هي الموطئةُ. وقوله: «ما أنا بباسط» جوابُ القسم المحذوف، وهذا على القاعدة المقرَّرة من أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقُهما إلا في صورة تقدَّم التنبيه عليها[4].

وقال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: لِـمَ جاء الشرطُ بلفظِ الفعلِ، والجزاء بلفظِ اسمِ الفاعلِ وهو قولُه: «لَئِنْ بَسَطْتَ، ما أنا بباسطٍ»؟ قلت: ليفيدَ أنه

---

(١) الآية ٥ من الليل.
(٢) المحرر ٥/٧٨.
(٣) الكشاف ١/٦٠٦.
(٤) وهي أن يتقدم ذو خبر، فإنْ تقدم رَجَح الشرط.
(٥) الكشاف ١/٦٠٧.

لا يفعلُ هذا الوصفَ الشنيعَ، ولذلك أكَّده بالباء المفيدة لتأكيد النفي» وناقشه الشيخ[1] في قوله: «إنَّ ما أنا بباسطٍ «جزاءٌ للشرط» قال: «لأنَّ هذا جوابُ للقسمِ لا للشرطِ»، قال: «لأنه لو كان جواباً للشرطِ لَزِمَتْه الفاءُ لكونه منفياً بـ «ما» والأداةُ جازمةٌ، ولَلَزِم أيضاً خَرْمُ تلك القاعدة، وهو كونُه لم / يُجَبِ [٢٤١/أ] الأسبقُ منهما». وهذا ليس بشيء لأن أبا القاسم سَمَّاه جزاء للشرط لَـمَّا كان دالًا على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك، ولكنه مُغْرَى بأَنْ يُقال: قد اعترض على الزمخشري[2]. وقال أيضاً: «وقد خالفَ الزمخشري كلامَه هنا بما ذكَره في البقرة في قوله تعالى: «ولَئِنْ أَتَيْتَ»[3] من كونِه جَعَله جواباً للقسم ساداً مسدَّ جوابِ الشرط، وله معه هناك كلامٌ قد قَدَّمْته عنه في موضعِه فَلْيُراجَعْ.

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿إني أُريد أَنْ تبوْءَ﴾**: فيه ثلاثةُ تأويلات، أحدها: أنه على حَذْفِ همزةِ الاستفهام، وتقديرُه: أإني أريد، وهو استفهام إنكارٍ لأنَّ إرادة المعصيةِ قبيحةٌ، ومن الأنبياء أقبحُ؛ فهم معصومون عن ذلك، ويؤيِّد هذا التأويلَ قراءةُ[4] مَنْ قرأ: «أنَّى أريد» بفتح النون وهي أنَّى التي بمعنى «كيف» أي: كيف أريد ذلك. والثاني: أنَّ «لا» محذوفة تقديره: إني أريدُ أن لا تبوء كقوله تعالى: «يبيِّن الله لكم أَنْ تَضِلُّوا»[5] «رَواسيَ أن تميدَ بكم»[6] أي: أن لا تضلوا، وأَنْ لا تميد، وهو مستفيضٌ، وهذا أيضاً فرارٌ من إثبات الإرادة له. وضَعَّفَ بعضُهم هذا التأويلَ بقوله عليه السلام: «لا تُقْتَلُ

---

(١) البحر ٤٦٢/٣.

(٢) هذه قسوة على أبي حيان، والمسألة تتعلق بالتشدد في القضايا الصناعية والاهتمام بالظاهر. راجع مناقشتنا للموضوع في دراستنا للكتاب.

(٣) الآية ١٤٥.

(٤) البحر ٤٦٣/٣ من دون نسبة.

(٥) الآية ١٧٦ من النساء.

(٦) الآية ١٥ من النحل.

نفسٌ ظلماً إلا كان على ابنِ آدم الأولِ كِفْلٌ من دمِها؛ لأنه أولُ مَنْ سَنَّ القتلَ»[1]، فثبت بهذا أنَّ الإثم حاصلٌ، وهذا الذي ضَعَّفَه به غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ قائل هذه المقالة يقول: لا يلزم من عدمِ إرادته الإثـمَ لأخيه عدمُ الإثم، بل قد يريدعدَمَه ويقع. والثالث: أن الإرادة على حالِها، وهي: إمَّا إرادةٌ مجازية أو حقيقيةٌ على حَسَبِ اختلاف أهلِ التفسير في ذلك، وجاءت إرادةُ ذلك به لمعانٍ ذكروها، مِنْ جملتها أنه ظَهَرَتْ له قرائنُ تَدُلُّ على قرب أجلِه وأنَّ أخاه كافر وإرادةُ العقوبةِ بالكافرِ حسنةٌ. وقولُه: «بإثمي» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تَبُوء» أي: ترجعُ حاملاً له وملتبساً به، وتقدَّم نظيرُه في قوله «فباؤوا بغضبٍ»[2]. وقالوا: لا بُدَّ من مضافٍ، فقدَّره الزمخشري[3]: «بمثلِ إثْمي» قال: «على الاتساعِ في الكلامِ كما تقول: قرأتُ قراءة فلانٍ، وكتبت كتابتَه» وقَدَّره بعضُهم: بإثم قتلي. وقوله: «وذلك جزاء» يَحْتَمل أَنْ يكونَ من كلامِه وأن يكونَ مِنْ كلامِ اللَّـهِ تعالى.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ﴾**: الجمهورُ على «طَوَّعت» مشددَ الواو من غير ألفٍ بمعنى «سَهَّلَتْ وبعثت» قال الزمخشري[4]: «وسَّعَتْه وَيسَّرَتْه من «طاعَ له المرتعُ» إذا اتسع». انتهى. والتضعيفُ فيه للتعدية لأنَّ الأصلَ: طاعَ له قتلُ أخيه، أي: انقادَ، من الطواعية فَعُدِّي بالتضعيف، فصار الفاعلُ مفعولاً كحالِه مع الهمزة. وقرأ[5] الحسن وزيد بن علي وجماعـةٌ كثيرة: «فطاوعت»، وأبدَى الزمخشري[6] فيهـا احتمالين، أحـدُهما: أن يكـونَ

---

(١) رواه البخاري (الفتح) الأنبياء ٣٦٤/٦؛ ابن ماجة: الديات ١ (٨٧٣/١).
(٢) الآية ٩٠ من البقرة.
(٣) الكشاف ٦٠٧/١.
(٤) الكشاف ٦٠٨/١.
(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٦٤/٣.
(٦) الكشاف ٦٠٨/١.

مِـمَّا جاء فيه فاعَلَ لغير مشاركة بين شيئين، بل بمعنى فَعَّل نحو: ضاعفتُه وضَعَّفْته وناعمته ونَعَّمْتُه، وهذان المثالان من أمثلةِ سيبويه[1]، قال: «فجاؤوا به على مثال عاقَبْتُه»، قال: «وقد تجيء فاعَلْتُ لا تريدُ بها عملَ اثنين، ولكنهم بَنَوا عليه الفعلَ كما بَنَوه على أَفْعَلْتُ» وذكر أمثلةً منها «عافاه الله» وقَلَّ مَنْ ذَكَر أنَّ فاعَلَ يَجيءُ بمعنى فَعَّلْتُ. والاحتمال الثاني: أن تكون على بابها من المشاركة وهو أنَّ قَتْلَ أخيه كأنه دعا نفسَه إلى الإقدامِ عليه فطاوَعَتْه» انتهى. وإيضاحُ العبارةِ في ذلك أَنْ يُقال: جَعَل القتلَ يدعو إلى نفسِه لأجل الحَسَدِ الذي لحق قابيل، وجَعَلَتِ النفسُ تَأْبـى ذلك وتشمئز منه، فكلٌّ منهما ــ أعني القتلَ والنفسَ ــ كأنه يريد من صاحبِه أن يطيعَه إلى أن غَلَب القتلُ النفسَ فطاوعته.

و «له» متعلقٌ بـ «طَوَّعت» على القراءتين. قال الزمخشري[2]: و «له» لزيادةِ الربط، كقولك: حَفِظْتُ لزيدٍ مالَه» يعني أن الكلام تام بنفسه لو قيل: فَطَوَّعَتْ نفسُه قتلَ أخيه، كما كانَ كذلك في قولك «حَفِظْتُ مالَ زيد» فأتى بهذه اللامِ لقوةِ ربطِ الكلام. وقال أبو البقاء[3]: «وقال قوم: طاوَعَتْ تتعدَّى بغير لام، وهذا خطأ، لأنَّ التي تتعدى بغير اللام تتعدَّى لمفعولٍ واحد، وقد عَدَّاه هنا إلى قَتْل أخيه، وقيل: التقدير: طاوَعَتْه نفسُه على قَتْلِ أخيه، فزادَ اللامَ وحَذَفَ «على» أي: زاد اللام في المفعولِ به وهو الهاء، وحَذَفَ «على» الجارَّة لـ «قتل أخيه».

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿ليريَه كيف يُوارِي﴾**: هذه اللامُ يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بـ «يبحث» أي: يَنْبُشُ ويُثير الترابَ للإراءة،

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٩.

(٢) الكشاف ١/ ٦٠٨.

(٣) الإملاء ١/ ٢١٤.

الثـاني: أنها متعلقـةٌ بـ «بَعَثَ»، و «كيف» معمـولـةٌ لـ «يُوارِي»، وجملةُ الاستفهامِ معلقةٌ للرؤيةِ البصريةِ، فهي في محلِّ المفعولِ الثاني سادةً مسدَّه، لأن «رأى» البصرية قبل تعدِّيها بالهمزةِ متعديةٌ لواحد فاكتسبت بالهمزةِ آخرَ، وتقدَّم نظيرُها في قوله: «أَرِني كيفَ تحيي الموتى»[1] والسَّوْءَةُ هنا المرادُ بها ما لا يَجُوز أن ينكشِفَ مِنْ جسدِه، وهي الفضيحة أيضاً. قال[2]:

١٧١٦ـ .... يـالقَـومي لِلسَّـوْءَة السَّـوْآءِ

ويجوزُ تخفيفُها بإلقاءِ حركةِ الهمزة على الواوِ وهي قراءةُ[3] الزهري، وحينئذ فلا يجوزُ قَلْبُ هذه الواوِ ألفاً وإنْ صَدَقَ علَيها أنها حرفُ علةٍ متحركٌ منفتحٌ ما قبلَه، لأنَّ حركتَها عارضةٌ، ومثلُها: «جَيَلَ»[4] و «تَوَم» مخفَّفَيْ جَيْئَل وتَـوْءَم، ويجوزُ أيضاً قلْبُ هذه الهمزةِ واواً، وإدغام ما قبلها فيها تشبيهاً للأصلي بالزائد وهي لغةٌ، يَقُولون في «شيء» و «ضوء»: شيّ، وضـوّ، قال[5]:

١٧١٧ـ وإنْ يَـرَوْا سَيَّةً طـاروا بهـا فَـرحـاً
مني ومـا سَمِعُـوا من صـالحٍ دفَنُـوا

---

(١) الآية ٢٦٠ من البقرة.

(٢) البيت لأبـي زبيد وصدره:

لم يَهَـبْ حُـرْمَـة النـديـمِ وحُقَّـتْ

وهو في شواهد الكشاف ٦٠٨/١؛ واللسان: سـوأ. والبحر ٤٦٦/٣. وحقت: أي وجب قطع يده.

(٣) البحر ٤٦٧/٣.

(٤) الجيئل: الضبع، أو هو الضخم من كل شيء. وانظر: الممتع ٦٣٧.

(٥) البيت لقعنب بن أم صاحب، وهو في المحتسب ٢٠٦/١؛ والسمط ٣٦٢؛ والمغني ٧٧٢؛ وشواهد المغني ٣٢٦؛ والشاهد في قوله: «سَيَّة» أصلها: سَيْئَة، حيث إنه قلب الهمزة ياء وأدغم الياء في الياء، ولم أقف على هذه الرواية، والمشهورة: سُبَّة وهَيْعَة.

وبهذا الوجهِ قرأ أبو جعفر[1].

قوله: «يا ويلَتا» قلب ياءَ المتكلم ألفاً وهي لغةٌ فاشية في المنادى المضافِ إليها، وهي إحدى اللغاتِ الست، وقد تقدَّم ذكرها، وقُرِىء[2] كذلك على الأصل، وهي قراءةُ الحسن البصري. والنداء وإن كان أصلُه لِـمَنْ يتأتَّى منه الإقبالُ وهم العقلاءُ، إلا أن العرب تتجَوَّز فتنادي ما لا يعقل، والمعنى: يـا ويلتي احْضُري فهـذا أوانُ حضورك، ومثله: «يـا حسرةً على العباد»[3] / ، و «يا حَسْرَتا على ما فَرَّطْت»[4]. وأمـال[5] حمزة والكسـائي [٢٤١/ب] وأبو عمرو في رواية الدوري ألف «حسرتا». والجمهورُ قرأ: «أعَجَزْتَ» بفتح الجيم وهي اللغة الفصيحة يقال: «عَجَزت» ـ بالفتح في الماضي ـ «أعجِزُ» بكسرها في المضارع. وقرأ الحسن[6] والفياض وابن مسعود وطلحة بكسرها وهي لُغَيَّةٌ شاذة، وإنما المشهور أن يقال: «عَجِزت المرأة» بالكسر، أي كَبُرت عجيزتُها. و «أن أكون» على اسقاطِ الخافضِ أي: عَنْ أَنْ أكونَ، فلـمَّا حُذِف جَرَى فيه الخلافُ المشهور.

قوله: «فَأُوارِيَ» قرأ الجمهورُ بنصب الياء، وفيها تخريجان أصحُّها: أنه عطفٌ على «أكونَ» المنصوبةِ بـ «أَنْ» منتظماً في سلكه أي: أعجَزْت عن كوني مشبهاً للغراب فموارياً. والثاني: ـ ولم يذكر الزمخشري[7] غيره ـ أنه منصوبٌ على جواب الاستفهام في قوله: «أعجَزْتُ» يعني فيكونُ من باب

---

(١) البحر ٣/٤٦٧.

(٢) الشواذ ٣٢؛ والبحر ٣/٤٦٦.

(٣) الآية ٣٠ من يس.

(٤) الآية ٥٦ من الزمر.

(٥) انظر: السبعة ١٤٣؛ البحر ٣/٤٦٦.

(٦) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/١٤٥؛ البحر ٣/٤٦٧.

(٧) الكشاف ١/٦٠٨.

قوله: «فهلْ لنا مِنْ شفعاءَ فَيَشْفعوا لنا»[1] وهذا الذي ذكره أبو القاسم رَدَّه أبو البقاء[2] بعد أن حكاه عن قوم، قال: «وذَكَر بعضُهم أنه يجوزُ أن ينتصِبَ على جواب الاستفهام وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكونُ مني عجزٌ فمواراةٌ، ألا تَرى أنَّ قولَك: «أين بيتُك فأزورَك» معناه: لو عَرَفْتُ لزرتُ، وليس المعنى هنا لو عَجَزت لَـوارَيْتَ» قلت: وهذا الردُّ على ظاهرِه صحيحٌ، وبَسْطُ عبارةِ أبـي البقاء أنَّ النحاةَ يشترطون في جوازِ نَصْبِ الفعلِ بإضمار «أَنْ» بعد الأشياء الثمانية ـ غير النفي ـ أن ينحلَّ الكلامُ إلى شرطٍ وجزاء، فإنْ انعقدَ منه شرطٌ وجزاءٌ صَحَّ النصبُ، وإلاَّ امتنعَ، ومنه: «أين بيتـك فأزورَك» [أي:] إن عَرَّفْتَني بيتك أزرْك، وفي هذا المقام لو حَلَّ منه شرط وجزاء لفسدَ المعنى، إذ يصير التقديـرُ: إنْ عَجَزْت وارَيْتَ، وهـذا ليس بصحيح، لأنه إذا عَجَز كيف يواري. وردَّ الشيخ[3] على أبـي القاسم بما تقدَّم، وجعله غلطاً فاحِشاً، وهو مسبوقٌ إليه كما رأيت، فأساءَ عليه الأدبَ بشيءٍ نقله عن غيرِه، اللَّـهُ أعلمُ بصحتِه.

وقرأ[4] الفياض بن غزوان وطلحة بن مصرف بسكون الياء، وخَرَّجَها الزمخشري[5] على أحدِ وجهين: إمَّا القطعِ، أي: فأنا أواري، وإمَّا على التسكين في موضعِ النصب تخفيفاً. وقال ابن عطية[6]: «هي لُغَيَّةٌ لتوالي الحركاتِ». قال الشيخ[7]: «ولا يَصِحُّ أَنْ تعلل القراءة بهـذا ما وُجِـد عنه

(١) الآية ٥٣ من الأعراف.
(٢) الإملاء ١/٢١٤.
(٣) البحر ٣/٤٦٧.
(٤) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٦٧.
(٥) الكشاف ١/٦٠٨.
(٦) المحرر ٥/٨٢ وعبارة المطبوعة «لغة».
(٧) البحر ٣/٤٦٧.

منـدوحةٌ، إذ التسكينُ في الفتحـة لا يجوزُ إلا ضـرورةً، وأيضاً فلم تتـوالَ حركاتٌ».

وقوله: «فَأَصْبح» بمعنى صار، قال ابنُ عطية[1]: «قوله: «فأصبح» عبارةٌ عن جميعِ أوقاته أُقيم بعضُ الزمانِ مُقامَ كله، وخُصَّ الصباحُ بذلك لأنه بَدْءُ النهارِ والانبعاثِ إلى الأمور ومَظَنَّةُ النشاط، ومنه قولُ الربيع[2]:

١٧١٨ـ أصبحتُ لا أحملُ السلاح ولا ....

وقـولُ سعد بن أبـي وقـاص: «ثم أَصْبحت بنو أسـد تعـذرني على الإسلام» إلى غير ذلك». قال الشيخ[3]: «وهذا التعليلُ الذي ذكره لكونِ «أصبح» عبارةً عن جميعِ أوقاته وإنما خُصَّ الصباحُ لكونه بدءَ النهار ليس بجيدٍ، لأنَّ العربَ استعملت أضحى وبات وأَمْسى بمعنى صار، وليس شيءٌ منها بدءَ النهار» وكيف يَحْسُنُ أَنْ يَرُدَّ على أبـي محمد بمثل هذا؟ وهو لم يَقُلْ إنها لَمَّا أُقيمت مُقامَ أوقاتِه للعلةِ التي[4] ذَكَرها تكونُ بمعنى صار حتى يلزمَ بأخواتِها مـا نقضه عليه.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿مِنْ أجلِ ذلك﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنـه متعلق بـ«كتبنا»، و«ذلـك إشـارةٌ إلى القتـل، والأَجْـلُ في الأصـل هو الجناية، يقال: أَجَلَ الأمر إجْلاً وأَجْلاً بفتح الهمزة وكسرها إذا جَناه وحدَه، ومنه قولُ زهير[5]:

---

(١) المحرر ٥/٨١.
(٢) تقدم برقم ١٣٧٤.
(٣) يبدو أن هذه المناقشة وردت في البحر في تفسير أبـي حيان لغير هذه الآية، لأنها لم تَرِد هنا.
(٤) في الأصل: الذي ولعله سهو.
(٥) ديوانه من رواية الأعلم ١٤٥؛ وإصلاح المنطق ٩؛ والقرطبـي ٦/١٤٥؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٨١؛ وينسب أيضاً إلى الخنوت وخوات بن جبير.

١٧١٩ــ وأهــلِ خبــاءٍ صــالــحٍ ذاتُ بينِهم
قــد احتــربــوا في عــاجــلٍ أنــا آجِلُهْ

أي: جانيه، ومعنى قول الناس: «فَعَلْتُه من أجْلِك ولأجلك» أي: بسببك، يعني مِنْ أَنْ جَنَيْتَ فِعْلَه وأوجبته، وكذلك قولهم: «فَعَلْتُه من جَرَّائك» أصله مِنْ أَنْ جَرَرْتَه، ثم صار يستعمل بمعنى السبب، ومنه الحديث: «مِنْ جَرَّاي»[1] أي من أجلي. و«من» لابتداء الغاية أي: نشأ الكَتْبُ وابتدأ من جناية القتل، ويجوزُ حَذْفُ «مِنْ» واللام وانتصابُ «أَجْل» على المفعول له إذا استكمل الشروط، قال[2]:

١٧٢٠ــ أَجْلَ أنَّ اللّهَ قد فَضَّلكمْ ....

والثاني ــ أجازَه بعضُ الناس ــ أن يكونَ متعلقاً بقوله: «مِن النادمين» أي: ندم من أجل ذلك أي: قَتْلِه أخاه، قال أبو البقاء[3]: «ولا تتعلق بـ«النادمين» لأنه لا يحسن الابتداء بـ«كتبنا» هنا، وهذا الرد غير واضح، وأين عدمُ الحسنِ بالابتداء بذلك؟ ابتدأ الله إخباراً بأنه كَتَب ذلك، والإخبارُ متعلق بقصة ابنَيْ آدم، إلا أنَّ الظاهرَ خلافُه كما تقدم.

والجمهورُ على فتح همزة «أجل»، وقرأ أبو جعفر[4] بكسرها، وهي لغة كما تقدم، ورُوي عنه حذفُ الهمزة وإلقاءُ حركتها وهي الكسرة على نون «من»، كما ينقل ورش فتحتها إليها. والهاء في «أنه» ضمير الأمر والشأن،

(١) رواه مسلم في: الإيمان ٢٠٥؛ وابن حنبل ٢/٣١٧.
(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في مجالس ثعلب ١/١٩٩؛ وتأويل المشكل لابن قتيبة ١٤٣؛ واللسان: «أجل» وعجزه:
فــوق مَنْ أَحْــكَى بــصُــلْبٍ وإزارِ
والصلب: القوة، والإزار: العفة، وأحكى: عقد.
(٣) الإملاء ١/٢١٤.
(٤) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/١٤٥؛ البحر ٣/٤٦٨.

و «مَنْ» شرطيةٌ مبتدأة، وهي وخبرُها في محل رفع خبراً لـ «أن». قوله: «بغير نفسٍ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلق بالقتل قبلها. والثاني: أنه في محلّ حالٍ من ضمير الفاعل في «قَتَل» أي: قتلها ظالماً، ذكره أبو البقاء[1].

قوله: «أو فسادٍ» الجمهور على جره، عطفاً على «نفس» المجرور بإضافةِ «غير» إليها. وقرأ[2] الحسن بنصبه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ به بعاملٍ مضمرٍ يَليقُ بالمحلِّ أي: أو أتى ــ أو عمل ــ فساداً. والثاني: أنه مصدرٌ، والتقدير: أو أَفْسَدَ فساداً بمعنى إفساداً، فهو اسمُ مصدرٍ كقوله[3]:

١٧٢١ــ . . . . وبعد عطائِكَ المئةَ الرِّتاعا

ذكره أبو البقاء[4]. و «في الأرض» متعلقٌ بنفس «فساد» لأنك تقول: «أفسدَ في الأرض»، إلا في قراءةِ الحسن بنصبه، وخَرَّجناه على النصب على المصدريةِ ــ كما ذكره أبو البقاء ــ فإنه لا يتعلَّقُ به، لأنه مصدر مؤكد فقد نَصُّوا على أن المؤكِّد لا يعمل، فيكون «في الأرض» متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «فساداً». والفاء في: «فكأنما» في الموضعين جواب الشرط واجبةُ الدخولِ، و «ما» كافةٌ لحرفِ التشبيه، والأحسن / أَنْ تُسَمَّى هنا مهيئةً لوقوعِ [٢٤٢/أ] الفعلِ بعدها. و «جميعاً»: إمَّا حال أو توكيد.

قوله: «بعد ذلك في الأرضِ» هذا الظرفُ والجارُّ بعده يتعلقان بقوله: «لمُسْرِفون» الذي هو خبر «إنَّ»، ولا تَمْنَعُ من ذلك لامُ الابتداء فاصلةً بين

(١) الإملاء ٢١٤/١.
(٢) الشواذ ٣٢.
(٣) تقدم برقم ٣١٧.
(٤) الإملاء ٢١٤/١.

العاملِ ومعمولِه المتقدِّم عليه، لأنَّ دخولها على الخبر على خلافِ الأصل، إذ الأصلُ دخولُها على المبتدأ، وإنما مَنَع منه دخولُ «إنَّ». و«ذلك» إشارةٌ إلى مجيء الرسل بالبينات.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿إنما جزاءُ الذين﴾**: مبتدأٌ، وخبرُه: «أن يُقَتَّلوا» وما عُطف عليه، أي: إنما جزاؤهم التقتيل أو التصليب أو النفي. وقوله: «يحاربون الله» أي: يحاربون أولياءَه، كذا قَدَّره الجمهور. وقال الزمخشري[1]: «يحاربون رسولَ الله، ومحاربةُ المسلمين في حكم محاربته» يعني أنَّ المقصودَ أنْ يخبرَ بأنهم يحاربون رسولَ الله، وإنما ذَكَر اسمَ الله تبارك وتعالى تعظيماً وتفخيماً لِمَنْ يُحارَبُ، كقوله: «إنَّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»[2]، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك وتقديرُه عند قوله: «يخادِعُون الله والذين آمنوا»[3]. وقيل: معنى المحاربةِ المخالفةُ لأحكامهما، وعلى هذه الأوجهِ لا يلزَمُ في قوله تعالى: «يحاربون الله ورسوله» الجَمعُ بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، ومَنْ يُجِزْ ذلك لم يحتجْ إلى تأويلٍ من هذه التأويلات، بل يقول: تُحْمَلُ محاربتُهم لله تعالى على معنى يليق بها وهي المخالفة مجازاً، ومحاربتُهم لرسوله على المقاتلة حقيقة.

قوله: «فساداً» في نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه مفعول من أجلِه أي: يحاربُون ويَسْعون لأجل الفساد، وشروطُ النصبِ موجودة. الثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، أي: ويسعون في الأرض مفسدين، أو ذوي فساد، أو جُعِلوا نفسَ الفساد مبالغة، ثلاثةُ مذاهبَ مشهورةٌ تقدَّم تحريرها. الثالث: أنه منصوبٌ على المصدر أي: إنه نوع من العامل قبله، فإن معنى «يَسْعَون» هنا

---

(١) الكشاف ١/٦٠٩.

(٢) الآية ١٠ من الفتح.

(٣) الآية ٩ من البقرة.

يفسدون، وفي الحقيقة ففساد اسمُ مصدر قائمٌ مقامَ الإفساد، والتقدير: ويُفْسِدون في الأرض بسعيهم إفساداً. و«في الأرض» الظاهرُ أنه متعلق بالفعل قبله، كقوله: «سَعَى في الأرض ليفسد»[1]، وقد أُجيز أن يكونَ في محل نصب على الحال؛ لأنه يجوزُ أَنْ لو تأخَّر عنه أن يكونَ صفةً له، وأُجيز أيضاً أن يتعلق بنفس «فساداً» وهذا إنما يتمشَّى إذا جَعَلْنا «فساداً» حالاً، أما إذا جَعَلْناه مصدراً امتنع ذلك لتقدُّمه عليه، ولأنَّ المؤكِّد لا يعمل. وقرأ الجمهور: «أَنْ يُقَتَّلوا» وما بعده من الفعلين بالتثقيل، ومعناه التكثير بالنسبة إلى مَنْ تقعُ به هذه الأفعالُ. وقرأ الحسن وابن محيصن بتخفيفِها[2].

قوله: «من خِلافٍ» في محلِّ نصب على الحال من «أيديهم» و«أرجلُهم» أي بقَطْعٍ مختلِف، بمعنى أن تُقْطَعَ يَدُه اليمنى ورجلُه اليسرى. والنفي: الطرد، والأرض: المراد بها هنا ما يريدون الإقامة بها، أو يُرادُ مِنْ أرضهم، وأل عوضٌ من المضاف إليه عند مَنْ يراه. قوله: «ذلك لهم خِزْيٌ في الدنيا»: «ذلك» [إشارةٌ إلى الخبر المتقدم أيضاً][3]، وهو مبتدأٌ. وقوله: «لهم خِزْيٌ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ «لهم» خبراً[4] مقدماً، و«خِزْيٌ» مبتدأ مؤخراً و«في الدنيا» صفةٌ له، فيتعلَّق بمحذوف، أو يتعلق بنفس «خزي» على أنه ظرفُه، والجملةُ في محلِ رفع خبراً لـ «ذلك». الثاني: أن يكون «خزي» خبراً لـ «ذلك»، و«لهم» متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من «خِزْي»؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ له، فلمَّا قُدِّم انتصب حالاً. وأما «في الدنيا» فيجوزُ فيه الوجهان المتقدمان مِنْ كونه صفةً لـ «خزي» أو متعلقاً به، ويجوز فيه أن يكونَ متعلقاً بالاستقرار الذي تعلَّق به «لهم». الثالث: أن يكونَ «لهم»

---

(١) الآية ٢٠٥ من البقرة.

(٢) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٧١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) في الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.

خبراً لـ «ذلك»، و «خزي» فاعل، ورَفَع الجارُّ هنا الفاعلَ لَمَّا اعتمد على المبتدأ، و «في الدنيا» على هذا فيه الأوجهُ الثلاثة.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الاستثناء من المحاربين، وللعلماءِ خلافٌ في التائبِ من قطاع الطريق: هل تسقط عنه العقوبات كلها أوعقوبةُ قطعِ الطريق فقط، وأما ما يتعلق بالأموال وقَتْلِ الأنفس فلا تَسْقُطُ، بل حكمُه إلى صاحب المال وولي الدم؟ والظاهر الأول. الثاني: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر قوله: «فإن الله غفور رحيم»، والعائدُ محذوف أي غفور لهم، ذكر هذا الثاني أبو البقاء[١]، وحينئذ يكون استثناء منقطعاً بمعنى: لكن التائب يُغفر له.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿وابتغُوا إليه الوسيلةَ﴾**: في «إليه» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بالفعل قبله. الثاني: أنه متعلقٌ بنفس الوسيلة. قال أبو البقاء[٢]: «لأنها بمعنى المتوسَّل به، فلذلك عِمَلَتْ فيما قبلها» يعني أنها ليسَتْ بمصدرٍ حتى يمتنعَ أَنْ يتقدَّم معمولُها عليها. الثالث: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الوسيلة»، وليسَ بذاك.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿لو أنَّ لهم﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على «أَنَّ» الواقعة بعد «لو»، وأنَّ فيها مذهبين[٣]، و «لهم» خبر لـ «أَنَّ» و «ما في الأرض» اسمُها، و «جميعاً» توكيد له أو حالٌ منه. و «مثلَه» في نصبِه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على اسم «أنَّ» وهو «ما» الموصولة. والثاني: أنه منصوبٌ على المعية وهو رَأْيُ الزمخشري[٤]، وسيأتي ما يَرِدُ على ذلك والجوابُ عنه.

---

(١) الإملاء ١/٢١٤.

(٢) الإملاء ١/٢١٥.

(٣) مذهب سيبويه أن المصدر مبتدأ، ومذهب المبرد أنه فاعل بـ «ثبت» وانظر إعرابه للآية ١٠٣ من البقرة.

(٤) الكشاف ١/٦١٠.

و«معه» ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحال، واللام في «ليفتدوا» متعلقة بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو «لهم». و«به» و«مِنْ عذاب» متعلِّقان بالافتداءِ، والضميرُ في «به» عائدٌ على «ما» الموصولة، وجيء بالضميرِ مفرداً وإنْ تقدَّمه شيئان وهما: «ما في الأرض» و«مثلَه» إمَّا لتلازُمِهما، فهما في حكمٍ شيء واحد، وإمَّا لأنه حذف من الثاني لدلالةِ ما في الأول عليه كقولِه[1]:

١٧٢٢ـ .... فـإني وقَيَّـارٌ بهـا لَغَـريبُ

أي: لو أنَّ لهم ما في الأرض ليفتـدوا به ومثله معـه ليفتدوا بـه، وإمَّا لإجراء الضمير مُجْرى اسم الإشارة كقوله[2]:

١٧٢٣ـ كأنَّه في الجِلْدِ ....

وقد تقدَّم في البقرة. و«عذاب» بمعنى تعذيب، وبإضافته إلى «يوم» خَرج «يوم» عن الظرفية. و«ما» نافيةٌ، وهي جوابُ «لو» /، وجاء على الأكثر من [٢٤٢/ب] كونِ الجوابِ المنفيِّ بغير لام، والجملةُ الامتناعية في محل رفعٍ خبراً لـ «إنَّ».

وجَعَل الزمخشري[3] توحيدَ الضميرِ في «به» لمَدْركٍ آخرَ، وهو أن الواوَ في «ومثلَه» واوُ «مع»، قال بعد أن ذكر الوجهين المتقدمين: «ويجوز أن تكونَ الواوُ في «ومثلَه» بمعنى «مع» فيتوحَّد المرجوع إليه. فإن قلت: فبِمَ يُنْصَبُ المفعول معه؟ قلت: بما تستدعيه «لو» من الفعل، لأن التقدير: «لو ثبت أن لهم ما في الأرض» يعني أن حكمَ ما قبل المفعول معه في الخبر[4] والحالِ

---

(١) تقدم برقم ٦٢٥.
(٢) تقدم برقم ٥٣٩. ويجدر العودة إلى الشاهد لأنه مرتبط بحوار يتعلق بمسألة إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة.
(٣) الكشاف ١/٦١٠.
(٤) قوله «الخبر» غير واضح في الأصل.

وعودِ الضمير حكمٌ لو لم يكن بعده مفعولٌ معه، تقول: «كنتُ وزيداً كالأخ» قال[1]:

١٧٢٤ـ وكـان وإيَّـاهـا كـحَـرَّانَ لـم يُـفِـقْ
عـن المـاءِ إذ لاقَـاه حـتى تَـقَـدَّدا

فقال: «كحَرَّان» بالإفراد، ولم يَقُلْ «كحرَّانَيْنِ»، وتقول: «جاء زيد وهنداً ضاحكاً في داره» وقد أجاز الأخفش أن يُعْطَى حكمَ المتعاطفين، يعني فيطابقُ الخبرَ، والحالُ والضميرُ له ولما بعده، فتقول: «كنتُ وزيداً كالأخوين». قال بعضُهم: «والصحيحُ جوازُه على قلة».

وقد رَدَّ الشيخ[2] على أبـي القاسم وطَوَّل معه، فلا بُدَّ من نَقْل نَصِّه قال: «وقولُ الزمخشري: «ويجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ بمعنى «مع» لأنه يصيرُ التقدير: مع مثلِه معه أي: مع مثلِ ما في الأرض مع ما في الأرض، إنْ جَعَلْتَ الضميرَ في «معه» عائداً على «ما» يكون «معه» حالاً من «مثلَه»، وإذا كان ما في الأرض مع مثله كان مثلُه معه ضرورةً، فلا فائدة في ذِكْر «معه» لملازمةِ معيَّة كلٌ منهما للآخر، وإنْ جَعَلْتَ الضميرَ عائداً على «مثله» أي: مع مثلِه مع ذلك المثلِ، فيكونُ المعنى مع مثلين، فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عِيٌّ، إذ الكلامُ المنتظمُ أَنْ يكونَ التركيب إذا أُريد ذلك المعنى مع مِثْلَيْه، وقول الزمخشري: «فإنْ قلت» إلى آخرِ الجواب هذا السؤالُ لا يَرِدُ، لأنَّا قد بَيَّنَّا فسادَ أن تكونَ الواو واوَ مع، وعلى تقديرِ ورودِه فهذا بناءٌ منه على أن «أنَّ» إذا جاءت بعد «لو» كانت في محل رفع بالفاعلية، فيكون التقدير على

---

(١) البيت لكعب بن جعيل، وهو في الكتاب ١٥٠/١. والحران: شديد العطش، تقدد: انشق بطنه.

(٢) البحر ٤٧٤/٣، وقد حدث سقط في مطبوعة البحر، وتمت المقارنة بين النصين من كتاب «الدر اللقيط من البحر المحيط» لابن مكتوم، وهو على هامش البحر في صفحة البحر نفسها.

هذا: لو ثبت كينونةُ ما في الأرض مع مثلِه لهم ليفتدوا به، فيكونُ الضمير عائداً على «ما» فقط. وهذا الذي ذكره هو تفريعٌ منه على مذهب المبرد[1] في أنَّ «أنَّ» بعد «لو» في محلِّ رفع على الفاعلية، وهو مذهب مرجوح، ومذهبُ سيبويه[2] أنَّ «أنَّ» بعد «لو» في محل مبتدأ، والذي يظهرُ من كلام الزمخشري هنا وفي تصانيفه أنه ما وقف على مذهب سيبويه في هذه المسألةِ، وعلى المفرع على مذهبِ المبرد لا يجوز أن تكون الواوُ بمعنى مع، والعاملُ فيها «ثَبَتَ» المقدَّر لِما تقدَّم مِنْ وجودِ لفظةِ معه، وعلى تقديرِ سقوطِها لا يَصِحُّ، لأن «ثبت» ليس رافعاً لـ «ما» العائدِ عليها الضميرُ، وإنما هو رافعٌ مصدراً منسبكاً من أنَّ وما بعدها وهو كونٌ، إذ التقدير: لو ثبت كونُ ما في الأرض جميعاً لهم ومثلِه معه ليفتدوا به، والضميرُ عائدٌ على ما دونَ الكون، فالرافع للفاعل غيرُ الناصب للمفعول معه، إذ لو كان إياه لَلَزِمَ من ذلك وجود الثبوت مصاحباً للمثل، والمعنى على كينونة ما في الأرض مصاحباً للمثل لا على ثبوت ذلك مصاحباً للمِثْل، وهذا فيه غموضٌ، وبيانه: إذا قلت: «يعجبني قيامُ زيدٍ وعمراً» جعلت «عمراً» مفعولاً معه، والعامل فيه «يعجبني» لَزِم من ذلك أنَّ عمراً لم يَقُمْ، وأعجبك القيامُ وعمروٌ، وإنْ جعلت العاملَ فيه القيامَ كان عمروٌ قائماً، وكان الإعجابُ قد تعلَّق بالقيام مصاحباً لقيامِ عمرو، فإن قلت: هل كان «ومثلَه معه» مفعولاً معه، والعامل فيه هو العامل في «لهم» إذ المعنى عليه؟ قلت: لا يصح ذلك لما ذكرناه من وجودِ «معه» في الجملة، وعلى تقديرِ سقوطها لا يَصِحُّ، لأنهم نَصُّوا على أنَّ قولك: «هذا لك وأباك» ممنوعٌ في الاختيار، قال سيبويه[3]: «وأما هذا لك وأباك» فقبيحٌ لأنه لم يَذْكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل، حتى يصيرَ كأنه قد تكلم بالفعل» فأفصح سيبويه

---

(١) المقتضب ٣/٧٧.

(٢) الكتاب ١/٤١٠.

(٣) الكتاب ١/١٢٨.

بأن اسمَ الإشارة وحرفَ الجر المتضمِّن لمعنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه، وقد أجاز بعضُ النحويين في حرفِ الجر والظرف أن يعملا في المفعول معه نحو: «هذا لك وأباك» فقولُه: «وأباك» يكون مفعولاً معه والعامل الاستقرار في «لك» انتهى.

ومع هذا الاعتراضِ الذي ذكره فقد يظهرُ عنه جواب وهو أنَّا نقول: نختار أن يكونَ الضميرُ في قوله: «معه» عائداً على «مثلَه»، ويصيرُ المعنى: مع مِثْلين، وهو أبلغُ من أَنْ يكونَ مع مثل واحد، وقوله: «تركيبٌ عِيٌّ» فَهْمٌ قاصر. ولا بد من جملة محذوفة قبل قوله: «ما تُقُبِّل منهم» تقديره: «وبذلوه أو وافتدوا به» ليصِحَّ الترتيب المذكور، إذ لا يترتب على استقرار ما في الأرض جميعاً ومثلِه معه لهم عدمُ التقبل، إنما يترتب عدمُ التقبل على البذل والافتداء. والعامةُ على «تُقُبِّل» مبنياً للمفعول حُذِف فاعله لعظمته وللعلم به. وقرأ[1] يزيد بن قطيب: «ما تَقَبَّل» مبنياً للفاعل، وهو ضميرُ الباري تبارك وتعالى.

قوله: «ولهم عذابٌ» مبتدأ وخبرُه مقدَّم عليه. و«أليم» صفتُه بمعنى مُـؤْلم. وهذه الجملةُ أجازُوا فيها ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ حالاً، وفيه ضَعْفٌ مِنْ حيثُ المعنى. الثاني: أَنْ تكونَ في محل رفع عطفاً على خبر «أنَّ»، أخبر عن الذين كفروا بخبرين: لو استقر لهم جميع ما في الأرض مع مثله فبذلوه لم يُتَقَبَّلْ منهم، وأن لهم عذاباً أليماً. الثالث: أن تكون معطوفةً على الجملة من قوله: «إنَّ الذين كفروا»، وعلى هذا فلا محلَّ لها لعطفها على ما لا محلَّ له.

آ. (٣٧) وقوله تعالى: ﴿يريدون أَنْ يخرُجوا﴾: كقوله: «يريد الله

---

(١) البحر ٣/٤٧٤.

أن يُخَفِّفَ عنكم»[1]، وقد تقدَّم. والجمهورُ على «أن يخرجوا» مبنياً للفاعل، وقرأ[2] يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي: «يُخْرَجوا» مبنياً للمفعول، وهما واضحتا التخريج /. [٢٤٣/أ]

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿والسارقُ والسارقةُ﴾**: قراءةُ الجمهورِ بالرفعِ، وعيسى[3] بن عمر وابن أبي عبلة بالنصبِ، ونُقِل عن أُبَي: «والسُّرَّقُ والسُّرَّقةُ» بضم السين وفتح الراء مشددتين. قال الخفاف[4]: «وَجَدْتُه في مُصحف أُبي كذلك» ومِمَّنْ ضبطَهما بما ذكرت أبو عمرو، إلا أن ابن عطية[5] جَعَلَ هذه القراءةَ تصحيفاً فإنه قال: «ويشبه أن يكون هذا تصحيفاً من الضابط، لأنَّ قراءة الجماعة إذا كُتِبت: «والسارق» بغير ألف وافقت في الخط هذه» قلت: ويظهر توجيهُ هذه القراءة بوجه ظاهر وهو أن السُّرَّق جمع سارق، فإنَّ فُعَّلاً يطَّرد جمعاً لفاعل صفةً نحو: ضارب وضُرَّب، والدليل على أن المرادَ الجمعُ قراءةُ عبدالله: «والسارقون والسارقات» بصيغتي جمع السلامة، فدلَّ على أن المرادَ الجمع، إلا أنه يُشْكل علينا في هذا شيءٌ وهو أن فُعَّلاً يكون جمعَ فاعِل وفاعِلة أيضاً، تقول: «نساء ضُرَّب» كما تقول: «رجالٌ ضُرَّب» ولا يدخلون عليه تاء التأنيث حين يراد به الإناث، والسُّرَّقة هنا ــ كما رأيت ــ في هذه القراءة بتاء التأنيث حين أريد بـ فُعَّل جمع فاعلة، فهو مُشْكل من هذه الجهة، لا يقال: إن هذه التاء يجوز أن تكونَ لتأكيدِ الجمع، لأنَّ ذلك محفوظٌ لا يقاس عليه نحو: «حِجارة».

---

(١) الآية ٢٨ من النساء.

(٢) الشواذ ٣٢؛ البحر ٤٧٥/٣.

(٣) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ١٦٦/٦؛ البحر ٤٧٦/٣.

(٤) إبراهيم بن محمد المكي قرأ على البزي، وقرأ عليه الجصاص. انظر: طبقات القراء ٢٦/١.

(٥) المحرر ٩٦/٥.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ ففيها وجهان، أحدُهما ــ وهو مذهبُ سيبويه[1] والمشهورُ من أقوالِ البصريين ــ أنَّ «السارقُ» مبتدأٌ محذوفُ الخبر، تقديره: «فيما يتلى عليكم ــ أو فيما فُرِضَ ــ «السارقُ» والسارقة»، أي حكمُ السارق، ويكون قولُه: «فاقْطَعُوا» بياناً لذلك الحكمِ المقدَّر، فما بعد الفاءِ مرتبطٌ بما قبلها، ولذلك أُتِيَ بها فيه لأنه هو المقصودُ، ولو لم يأتِ بالفاء لَتُوُهِّم أنه أجنبي، والكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية، والثانية أمريةٌ. والثاني ــ وهو مذهبُ الأخفش[2]، ونُقِل عن المبرد وجماعة كثيرة ــ أنه مبتدأٌ أيضاً، والخبر الجملة الأمرية من قوله: «فاقطعوا»، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لأنه يُشْبه الشرطَ، إذ الألف واللامْ فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصفةُ صلتُها، فهي في قوة قولك: «والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا». وأجاز الزمخشري[3] الوجهين، ونسب الأول لسيبويه، ولم يَنْسُبِ الثاني، بل قال: «ووجهٌ آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر «فاقطعوا»».

وإنما اختار سيبويه أنَّ خبرَه محذوف كما تقدَّم تقديرُه دون الجملة الطلبية بعده لوجهين، أحدُهما: أنَّ النصبَ في مثله هو الوجه في كلام العرب نحو: «زيداً فاضربه» لأجلِ الأمر بعده، قال سيبويه[4] في هذه الآية: «الوجهُ في كلامِ العربِ النصبُ، كما تقول: «زيداً فاضربه» ولكن أَبَت العامةُ إلا الرفعَ». والثاني: دخولُ الفاءِ في خبره، وعنده أن الفاءَ لا تدخلُ إلا في خبر الموصول الصريح كالذي و«مَنْ» بشروط أُخَرَ ذكرْتُها في كتبي النحوية؛ وذلك لأنَّ الفاءَ إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، واشتَرطوا في صلتِه أَنْ تصلح لأداة الشرط من كونها جملةً فعلية مستقبلةَ المعنى، أو ما يقوم مقامَها من ظرفٍ

---

(١) الكتاب ١/٧١ ــ ٧٢.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى هذا الإعراب.

(٣) الكشاف ١/٦١١.

(٤) الكتاب ١/٧١ ــ ٧٢.

وشبهه، ولذلك إنها إذا لم تصلح لأداةِ الشرط لم يَجُزْ دخولُ الفاء في الخبر، وصلةُ «أل» لا تصلح لمباشرةِ أداةِ الشرط فلذلك لا تدخُلُ الفاءُ في خبرها، وأيضاً فـ «أل» وصلتُها في حكمِ اسمٍ واحدٍ ولذلك تَخَطَّاها الإعرابُ.

وأمَّا قراءةُ عيسى بن عمر وإبراهيم فالنصبُ بفعلٍ مضمر يفسِّره العامل في سببيِّهما نحو: «زيداً فأكرم أخاه» والتقدير: فعاقبوا السارق والسارقة، تقدِّره فعلاً من معناه نحو: «زيداً ضربْتُ غلامه» أي: أهنتُ زيداً، ويجوز أن يقدَّرَ العاملُ موافقاً لفظاً لأنه يُساغ أَنْ يقال: «قطعت السارق» وهذه قراءةٌ واضحةٌ لمكانِ الأمر بعد الاسم المشتغل عنه.

قال الزمخشري[1]: «وفَضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر؛ لأنَّ «زيداً فاضربه». أحسنُ مِنْ «زيدٌ فاضربه» وفي نقله تفضيلَ النصب على قراءة العامة نظر، ويظهر ذلك بنصِّ سيبويه، قال سيبويه: «الوجه في كلام العرب النصبُ كما تقول: «زيداً اضربه» ولكن أَبت العامة إلا الرفعَ»، وليس في هذا ما يقتضي تفضيلَ النصب، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء، إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النصبَ، ولكن لم يَقْرأها الجمهورُ إلا بالرفع، فدلَّ على أن الآية محمولةٌ على كلامَيْنِ كما تقدَّم، لا على كلامٍ واحدٍ، وهذا ظاهرٌ.

وقد ردَّ الفخر الرازي[2] على سيبويه بخمسة أوجه، وذلك أنه فَهم كما فهم صاحب «الكشاف» من تفضيل النصب، قال الفخر الرازي: «الذي ذهبَ إليه سيبويه ليس بشيء، ويدلُّ على فساده وجوهٌ، الأول: أنه طعن في القراءة المتواترة المنقولةِ عن الرسول وعن أعلام الأمة، وذلك باطلٌ قطعاً، فإن قال

---

(١) الكشاف ١/٦١٢.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١١/٢٢٣.

سيبويه: لا أقول إن القراءة بالرفع غير جـائزة، ولكني أقول: القراءةُ بالنصب أَوْلى، فنقول: رديء أيضاً لأنَّ ترجيحَ قراءةٍ لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر / على قراءةِ الرسول وجميعِ الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكرٌ وكلامٌ مردودٌ. الثاني: لو كانت القراءةُ بالنصبِ أَوْلى لوجَبَ أن يكونَ في القراء مَنْ يقرأ: «واللذان يأتيانِها منكم فآذوهما»[1] بالنصب، ولمَّا لم يوجد في القُرَّاء مَنْ يقرأ كذلك عَلِمْنا سقوطَ هذا القول. الثالث: أنَّا إذا جعلنا «السارق والسارقة» مبتدأً وخبرُه مضمرٌ وهو الذي يقدِّره: «فيما يتلى عليكم» بقي شيء آخر تتعلَّقُ به الفاء في قوله: «فاقطعوا». فإنْ قال: الفاء تتعلق بالفعل الذي دلَّ عليه قولُه: «والسارق والسارقة» يعني أنه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يده، فنقول: إذا احتجت في آخر الأمر [أن تقول]: السارق والسارقة [تقديرُه]: مَنْ سرق، فاذكر هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته. الرابع: أنَّا إذا اخترْنا القراءةَ بالنصب لم تـدلَّ على أنَّ السرقةَ علةٌ لوجوب القـطع، وإذا اخترنا القراءةَ بالرفع أفادت الآيةُ هذا المعنى، ثم إنَّ هذا المعنى متأكدٌ بقوله: «جزاءً بما كسبا» فثبت أنَّ القراءةَ بالرفعِ أَوْلى. الخامس: أن سيبويه قال[2]: «وهم يقدِّمون الأهمَّ والذي هم ببيانِه أَعْنى» فالقراءةُ بالرفعِ تقتضي تقديمَ ذِكرِ كونِه سارقاً على ذِكْرِ وجوب القطع، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكونَ العنايةُ ببيان القطع أتمَّ من العناية بكونه سارقاً، ومعلوم أنه ليس كذلك فإن المقصود في هذه الآية تقبيحُ السرقة والمبالغةُ في الزجر عنها، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة». انتهى ما زعم أنه ردٌّ على إمام الصناعة.

[٢٤٣/ب]

والجوابُ عن الوجه الأول ما تقدَّم جواباً عما قاله الزمخشري، وقد تقدم، ويؤيده نص سيبويه فإنه قال: «وقد يَحْسُن ويستقيم: «عبدُالله فاضربه»

---

(١) الآية ١٦ من النساء.

(٢) الكتاب ١/١٥

إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مضمر، فأمَّا في المُظْهَرِ فقولُه: «هذا زيدٌ فاضرِبْه» وإن شئت لم يظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهراً، وذلك قولك: «الهلالُ واللَّـهِ فانظرْ إليه» فكأنك قلت: «هذا الهلال» ثم جئت بالأمر، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

١٧٢٥ـ وقـائلةٍ: خَـوْلانُ فـانكِـحْ فتـاتَهُـمْ
وأُكْـرومـةُ الحَيَّيْنِ خِـلْوٌ كمـا هِـيـا

هكذا سُمع من العربِ تُنْشدُه» يعني برفع «خولان» فمع قوله: «يحسن ويستقيم» كيف [يكونُ] طاعناً في الرفع؟ وقولُه: «فإنْ قال سيبويه إلى آخره» فسيبويه لا يقول ذلك، وكيف يقوله وقد رجَّح الرفعَ بما أوضحته، وقوله: «لم يقرأ بها إلا عيسى» ليس كما زعم، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم ابن أبي عبلة، وأيضاً فهؤلاء لم يَقْرَؤُوها من تِلْقاء أنفسِهم، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم، غايةُ ما في الباب أنها ليست في شهرة الأولى. وعن الثاني: أن سيبويه لم يَدَّعِ ترجيحَ النصبِ حتى يُلْزَمَ بما قاله، بل خَرَّج قراءة العامة على جملتين، لِما ذكرت لك فيما تقدم من دخول الفاء، ولذلك لمَّا مَثَّل سيبويه جملةَ الأمرِ والنهي بعد الاسمِ مثَّلهما عاريتين من الفاء، قال: «وذلك قولك: «زيداً اضربْه» و«عمراً امرُرْ به». وعن الثالث: ما تقدم من الحكمةِ المقتضية للمجيء بالفاء وكونِها رابطة للحكم بما قبله، وعن الرابع: بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فَرْقٌ بأنَّ الرفعَ يقتضي العلةَ، والنصبَ لا يقتضيه، وذلك أن الآية من باب التعليل بالوصفِ المُرَتَّبِ عليه الحكمُ، ألا ترى أن قولك: «اقطع السارق» يفيد العلةَ، أي: إنه جَعَلَ علةَ

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٧٠؛ وابن يعيش ١/١٠٠؛ والمغني ١٧٩؛ والأزهية ٢٥٢؛ والعيني ٢/٥٢٩؛ والدرر ١/٧٩. الأكرومة: الكريمة، والحيَّان: حيّ أبيها وأمها. وخلو: خالية من الزوج.

القطعِ اتصافَه بالسرقةِ، فهذا يشعر بالعلةِ مع التصريحِ بـالنصبِ. وعن الخامس: أنهم يُقَدِّمون الأهمَّ حيث اختلفت النسبَةُ الإسنادية كالفاعِلِ مع المفعولِ، وَلْنَسْرُدْ نصَّ سيبويه ليتبيَّن ما ذكرناه، قال سيبويه[1]: «فإنْ قَدَّمْتَ [المفعول] وأخَّرت الفاعلَ جرىٰ اللفظُ كما جرى في الأول» يعني في: «ضرب عبدُالله زيداً» قال: «وذلك: ضرب زيداً عبدُالله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرِدْ أن يشتغل الفعلُ بأولَ منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمِن ثَمَّ كان حَدُّ اللفظِ أن يكونَ فيه مقدماً وهو عربـي جيدٌ كثير، كأنهم يُقَدِّمون الذي بيانُـه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم» والآية الكريمة ليست من ذلك.

قوله: «أيديَهما» جمعٌ واقعٌ موقعَ التثنيةِ لِأَمْنِ اللَّبْس، لأنه معلومٌ أنه يُقْطَعُ مِنْ كلِّ سارقٍ يمينه، فهو من باب «صَغَتْ قلوبكما»[2]، ويدل على ذلك قراءةُ عبدالله[3]: «فاقطعوا أيمانَهما». واشترط النحويون في وقوعِ الجمعِ موقعَ التثنية شروطاً، من جملتها: أن يكون ذلك الجزءُ المضافُ مفرداً من صاحبِه نحو: «قلوبكما» و«رؤوس الكبشين» لأمن الإلباس بخلافِ العينين واليدين والرجلين، لو قلت: «فَقَأْتُ أعينَهمـا» / [٢٤٤/أ] وأنت تعني عينيهمـا، و«كَتَّفْتُ أيديَهما» وأنت تعني «يديهما» لم يَجُزْ لِلَّبْسِ، فلولا أنَّ الدليل دَلَّ على أن المراد اليدان اليمنيان لَما ساغَ ذلك، وهذا مستفيضٌ في لسانِهم ـ أعني وقوعَ الجمعِ موقعَ التثنيةِ بشروطِه ـ قال تعالى: «فقد صَغَتْ قلوبُكما».

وَلْنذكر المسألةَ فنقول: كلُّ جزأين أضيفا إلى كُلَّيْهما لفظاً أو تقديراً وكانا[4] مفردَيْنِ من صاحبيهما جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ: الأحسنُ الجمعُ، ويليه

---

(١) الكتاب ١/١٤ ـ ١٥.

(٢) الآية ٤ من التحريم: ﴿إنْ تَتُوبا إلى اللّـهِ فقد صَغَتْ قلوبُكما﴾.

(٣) البحر ٣/٤٨٣.

(٤) الأصل: «وكان» وهو سهو.

الإفرادُ عند بعضِهم، ويليه التثنيةُ، وقال بعضُهم: الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفرادُ نحو: «قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين ورأسَ الكبشين ورأسَيْ الكبشين»، قال[1]:

١٧٢٦ـ ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ
ظهراهُما مثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ

فقولي: «جزآن» تَحَرُّزٌ من الشيئين المنفصلين، لو قلت: قبضت دراهمكما» تعني: دِرْهميكما لم يَجُزْ لِلَّبْس، فلو أُمِنَ جاز كقوله: اضرباه بأسيافِكما» «إلى مضاجعكما». وقولنا «أُضيفا» تحرُّزٌ من تفرُّقهما كقوله: «على لسانِ داود وعيسى بن مريم»[2]، وقولنا «لفظاً» تقدَّم مثالُه، فإنَّ الإضافةَ فيه لفظيةٌ. وقولُنا «أو تقديراً» نحو قوله[3]:

١٧٢٧ـ رأيت بني البكري في حومة الوغىٰ
كفاغِرَي الأفواهِ عند عَرِين

فإنَّ تقديره: كفاغري أفواههما. وقولنا «مفردين» تحرزٌ من العينين ونحوهما، وإنما اختير الجمع على التثنية وإن كانت الأصل لاستثقال توالي تثنيتين، وكان الجمعُ أولى من المفرد لمشاركةِ التثنيةِ في الضم، وبعده المفردُ لعدم الثقل، هذا عند بعضِهم قال: «لأنَّ التثنيةَ لم تَرِدْ إلا ضرورةً كقوله[4]:

١٧٢٨ـ هما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما
على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ

(١) البيت لخطام المجاشعي، وهو في اللسان: «سمت»، وأمالي الشجري ١٢/١؛ وابن يعيش ١٥٥/٤؛ والأشموني ٧٤/٣؛ والدرر ٥١٥/١.
المهمه: المفازة، القَذَف: البعيد، والمَرْت: الأرض الجرداء.
(٢) الآية ٧٨ من المائدة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ٥٠/١؛ والدرر ٢٥/١. والعرين: بيت الأسد.
(٤) البيت تقدم برقم ١٤٦٣.

بخلافِ الإفراد فإنه وَرَدَ في فصيحِ الكلامِ، ومنه: «مَسَح أذنيه ظاهرَهما وباطنَهما». وقال بعضُهم: «الأَحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفراد كقوله[1]:

١٧٢٩ـ حمامةَ بطنِ الواديَيْن تَرَنَّمي
سَقاكِ من الغُرِّ الغوادِي مطيرُها

وقال الزمخشري[2]: «أيديهما: يديهما، ونحوه: «فقد صَغَتْ قلوبكما» اكتفى بتثنيةِ المضافِ إليه عن تثنيةِ المضاف، وأريد باليدين اليُمْنَيان بدليلِ قراءة عبدالله: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أَيْمانهم». وردَّ عليه الشيخ[3] بأنهما ليسا بشيئين، فإنَّ النوعَ الأول[4] مطردٌ فيه وضعُ الجمعِ موضعَ التثنيةِ، بخلافِ الثاني[5] فإنه لا ينقاس، لأن المتبادَرَ إلى الذهن من قولك: «قَطَعْتُ آذانَ الزيدين: أربعة الآذان» وهذا الردُّ ليس بشيءٍ لأنَّ الدليلَ دَلَّ على أن المراد اليمنيان.

قوله: «جزاءً» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعلٍ مقدر أي: جازوهما جزاءً. الثاني: أنه مصدر أيضاً لكنه منصوب على معنى نوع المصدر، لأن قوله: «فاقطعوا» في قوة: جازُوهما بقطع الأيدي جزاء». الثالث: أنه منصوب على الحال، وهذه الحالُ يُحْتمل أن تكونَ من الفاعل أي: مُجازِين لهما بالقطع بسببِ كسبِهما، وأن تكونَ من المضافِ إليه في «أيديهما» أي: في حالِ كونهما مجازَيْن، وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف

---

(١) البيت للشماخ ــ وليس في ديوانه ــ أو لتوبة بن الحمير، وهو في أمالي القالي ١/٨٨؛ والعيني ٤/٨٦؛ والهمع ١/٥١؛ والدرر ١/٢٦.

(٢) الكشاف ١/٦١٢.

(٣) البحر ٣/٤٨٣.

(٤) وهو ما كان اثنين من شيئين كالقلب والأنف.

(٥) وهو ما كان في كل شيء منها اثنان كاليدين والرجلين.

إليه لأن المضاف جزؤه كقوله: «ونَزَعْنا ما في صدورِهم من غِلّ إخواناً»[1].
الرابع: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجلِ الجزاءِ، وشروطُ النصبِ موجودةٌ. و«نَكالاً» منصوبٌ كما نُصِب «جزاء»، ولم يذكر الزمخشري[2] فيهما غيرَ المفعولِ من أجله. قال الشيخ[3]: «تَبِع في ذلك الزجاج»[4]، ثم قال: «وليس بجيدٍ، إلاَّ إذا كان الجزاءُ هو النَّكالَ فيكون ذلك على طريقِ البدلِ، وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز ذلك إلا بوساطة حرف العطف». قلت: النكالُ نوعٌ من الجزاء فهو بدل منه، [على أن الذي ينبغي أن يُقال هنا إن «جزاء» مفعول من أجله، العاملُ فيه][5] «فاقطعوا» فالجزاءُ علةٌ للأمر بالقطع، و«نَكالاً» مفعول من أجله أيضاً، العاملُ فيه «جزاء» والنكال علة للجزاء، فتكون العلة معللةً بشيء آخرَ فتكونُ كالحال المتداخلة، كما تقول: «ضربته تأديباً له إحساناً إليه» فالتأديبُ علةٌ للضرب والإحسان علة للتأديب، وكلامُ الزمخشري والزجاج قبله لا يُنافي ما ذكرته، فإنه لا منافاة بين هذا وبين قولهما «جزاء» مفعولٌ من أجله، وكذلك «نكالاً» فتأمَّلْه، فإنه وجه حسن، فطاحَ الاعتراضُ على الزمخشري والزجاج، والتفصيلُ المذكورُ في قوله[6]: «إلا إذا كان الجزاءُ هو النكال». ثم ظَفِرت بعد ذلك بأنه يجوز في المفعول له أن يَنْصِبَ مفعولاً له آخرَ [يكون علة][7] فيه، وذلك أنَّ المُعْرِبين أجازوا في قوله تعالى: «أَنْ يكفُروا بما أَنْزَلَ الله بغياً»[8] أن يكون «بغياً» مفعولاً له، ثم ذكروا في

(١) الآية ٤٧ من الحجر.
(٢) الكشاف ١/٦١٢.
(٣) البحر ٣/٤٨٤.
(٤) معاني القرآن ٢/١٩٠.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.
(٦) أي في قول الشيخ أبي حيان.
(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٨) الآية ٩٠ من البقرة: ﴿بئسما اشْتَرَوا به أنفسَهم أَنْ يكفروا بما أنزل الله بغياً أن يُنَزِّل الله من فضله﴾.

قوله: «أَنْ يُنَزِّل الله» أنه مفعول له ناصبه «بغياً» فهو علةٌ له، صَرَّحوا بذلك فظهر ما قلت. و «بما» متعلق بـ «جزاء»، و «ما» يجوز أن تكون مصدرية أي: بكسبِهما، وأن تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمال الشروطِ أي: بالذي كَسَباه، والباء سببية.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ بعد ظُلْمه﴾: متعلق بـ «تاب» و «ظلم» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله أي: من بعد أنْ ظَلَم غيرَه بأخذِ مالِه، وهذا واضحٌ، وأجاز بعضُهم أن يكونَ مضافاً للمفعول أي: من بعد أن ظلم نفسَه، وفي جوازِ هذا نظرٌ، إذ يصير التقديرُ: مِنْ بعد أن ظلمه، ولو صَرَّح بهذا الأصلِ لم يجز لأنه يؤدي إلى تعدِّي فعلِ المضمر إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلا في باب ظن وفَقَدَ وعَدِم، كذلك قاله الشيخ[١]، وفي نظره نظر، لأنَّا إذا حَلَلْنا المصدرَ لحرف مصدري وفعل فإنما يَأْتي بعد الفعل بما يَصِحُّ تقديرُه، وهو لفظُ النفسِ، أي من بعدِ أن ظلَم نفسَه.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿لا يَحْزُنْك الذينَ﴾: قد تقدَّم[٢] أنَّ «يحزن» يُقرأ بفتحِ الياءِ وضَمِّها وأنهما لغتان، وهل هما بمعنىً أو بينهما فرقٌ؟ والنهيُ للذين في الظاهر وهو من بابِ قوله: «لا أُرَيَنَّكَ ههنا»[٣] أي: لا تتعاطَ أسباباً يحصُل لك بها حزنٌ من جهتهم، وتقدم لك تحقيق ذلك مراراً، وقول أبي البقاء[٤] في «يحزنك»: «والجيد فتح الياء وضم الزاي، ويُقرأ بضم الياء وكسر الزاي من أحزنني وهي لغة» ليس بجيد، لأنها قراءةٌ متواترةٌ، وقد تقدَّم

---

(١) البحر ٣/٤٨٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من آل عمران.

(٣) الكتاب ١/٤٥٣، ويعني بهذا الباب أن ظاهر اللفظ للمتكلم وحقيقته للمخاطب أو العكس.

(٤) الإملاء ١/٢١٥.

دليلها في آل عمران[1]. و«يُسارعون» من المسارعة، و«في الكفر» متعلق بالفعل قبله، وقد تقدَّم نظيرُها في آل عمران. قوله: «من الذين قالوا» يجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل في «يُسارعون» أي: يُسارعون حالَ كونِهم / بعضَ [٢٤٤/ب] الذين قالوا، ويجوز أن يكونَ حالاً من نفس الموصول وهو قريبٌ من معنى الأول، ويجوز أن تكونَ «مِنْ» بياناً لجنس الموصول الأول وكذلك «مِنْ» الثانية، فتكون تبييناً وتقسيماً للذين يُسارعون في الكفر، ويكون «سَمَّاعون» على هذا خبرَ مبتدأ محذوف. و«آمنَّا» منصوبٌ بـ«قالوا»، وبـ«أفواههم» متعلق بـ«قالوا» لا بـ«آمنَّا» بمعنى أنه لم يُجاوِزْ قولُهم أفواهَهم، إنما نطقوا به غيرَ معتقدين له بقلوبِهم وقوله: «ولم تؤمن قلوبهم» جملةٌ حالية.

قوله: «ومن الذين هادوا» فيه وجهان، أحدُهما: ما تقدم، وهو أن يكونَ معطوفاً على «من الذين قالوا» بياناً وتقسيماً. والثاني: أن يكونَ خبراً مقدماً، و«سَمَّاعون» مبتدأ، والتقدير: «ومن الذين هادوا قومٌ سَمَّاعون» فتكونُ جملةً مستأنفة، إلا أنَّ الوجه الأول مُرَجَّح بقراءة[2] الضحاك: «سَمَّاعين» على الذم بفعل محذوف، فهذا يدل على أن الكلامَ ليس جملةً مستقلة، بل قوله: «ومن الذين هادوا» عطفٌ على «من الذين قالوا». وقوله «سَمَّاعون» مثال مبالغة، و«للكذب» فيه وجهان، أحدُهما أن اللامَ زائدةٌ، و«الكذب» هو المفعول، أي: سَمَّاعون الكذب، وزيادةُ اللامِ هنا مطردةٌ لكونِ العاملِ فَرْعاً فقَوِي باللام، ومثلُه: «فَعَّالٌ لما يريد»[3]. والثاني: أنها على بابها من التعليل، ويكون مفعول «سَمَّاعون» محذوفاً، أي: سَمَّاعون أخباركم وأحاديثكم ليكذبوا فيها بالزيادةِ والنقصِ والتبديلِ بأَنْ يُرْجِفوا[4] بقتل المؤمنين في السرايا كما

---

(١) الآية ١٧٦ وهي قراءة نافع.
(٢) البحر ٣/٤٨٧.
(٣) الآية ١٠٧ من هود.
(٤) أرجف القوم: خاضوا في أخبار الفتن.

نُقِل من مخازيهم. وقوله: «سَمَّاعون لقوم» يجوز أن تكون هذه تكريراً للأولى، فعلى هذا يجوز أَنْ يتعلَّقَ قولُه «لقوم» بنفس الكذب أي: يَسْمعون ليكذبوا لأجل قوم، ويجوزُ أن تتعلق اللام بنفس «سَمَّاعون» أي: سَمَّاعون لأجلِ قومٍ لم يأتوك لأنهم لبغضِهم لا يقربون مجلسَك وهم اليهودُ، و«لم يأتوك» في محلِّ جرٍّ لأنه صفة لـ «قوم».

قوله: «يُحَرِّفون» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «سَمَّاعون» أي: سَمَّاعون مُحَرِّفون، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «سَمَّاعون»، ويجوز أن يكون مستأنفاً لا محل له، ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أي: هم مُحَرِّفون، ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ جر صفة لـ «قوم» أي: لقوم محرفين. و«من بعد مواضعِه» قد أتقنته في النساء[1]. و«يقولون» كـ «يحرفون» ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «يحرفون». والجملة الشرطية من قوله: «إنْ أوتيتم» مفعولةٌ بالقول، و«هذا» مفعولٌ ثان لأوتيتم، والأول قائمٌ مقامَ الفاعل، والفاءُ جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ لعدم صلاحيةِ الجزاء لأن يكونَ شرطاً، وكذلك الجملةُ من قوله: «وإن لم تُؤْتَوْه». وقوله: «ومَنْ يُرِد» «مَنْ» مفعول مقدم[2] وهي شرطية. وقوله: «فلن تملكَ» جوابه، والفاء أيضاً واجبةٌ لما تقدم، و«شيئاً» مفعولٌ به أو مصدر. و«من الله» متعلقٌ بـ «تملكَ»، وقيل: هو حالٌ من «شيئاً» لأنه صفتُه في الأصل. قوله: «أولئك» مبتدأ، و«لم يُرِد الله» جملة فعلية خبره.

آ. (٤٢) **وقوله تعالى: ﴿سَمَّاعون للكذبِ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ مكرراً للتوكيد إن كان من وصفِ المنافقين، وغيرَ مكرر إنْ كانَ مِنْ وصف بني إسرائيل، وإعرابُ مفرداته تقدَّم، ورفعُه على خبر ابتداء مضمر، أي: هم سَمَّاعون وكذلك أكَّالون. و«للسحتِ» في اللام الوجهان المذكوران في قوله: «للكذب» و«السُّحْتُ» الحرامُ، سُمِّي بذلك لأنه يُذْهِبُ البركة ويَمْحَقُها،

---

(١) الآية ٤٦.

(٢) إعرابها مبتدأً أوضح.

يقال: سَحَته الله وأسحته، أي: أهلكه وأذهبه، وقد قرىء قوله تعالى: «فيسحتكم»[1] بالوجهين من سحته وأَسْحته. وقال الفرزدق[2]:

١٧٣٠ـ وعضُّ زمـانٍ يـابنَ مـروانَ لم يَـدَعْ
من المـالِ إلا مُسْحَتـاً أو مُجَـلَّفُ

وعن الفراء: «السُّحْتُ: كلبُ الجوع» وهو راجعٌ للهلكة. وقرأ[3] نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: «السُّحْت» بضم السين وسكون الحاء، والباقون بضمهما، وزيد بن علي وخارجة بن مصعب عن نافع بالفتح وسكون الحاء، وعبيد بن عمير[4] بالكسر والسكون، وقُرِىء بفتحتين، فالضمتان اسم للشيء المسحوت، والضمة والسكون تخفيفُ هذا الأصل، والفتحتان والكسر والسكونُ اسمٌ له أيضاً، وأمَّا المفتوحُ السين الساكنُ الحاءِ فمصدرٌ أريد به اسمُ المفعول كالصيد بمعنى المصيد، ويجوز أن يكون تخفيفاً من المفتوح وهو ضعيف.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿وكيف يُحَكِّمونك﴾**: كقوله: «كيف تُحْيي الموتى»[5] وقد تقدَّم. قولُه: «وعندهم التوراة» الواوُ للحالِ، و«التوراة» يجوز أن يكونَ مبتدأً والظرفُ خبرُه، ويجوز أَنْ يكونَ الظرفُ حالاً و«التوراة» فاعلٌ به لاعتمادِه على ذي الحال، والجملةُ الاسميةُ أو الفعلية في محل نصب على الحال. وقوله: «فيها حكمُ الله» «فيها» خبرٌ مقدم و«حكم» مبتدأٌ أو فاعلٌ كما تقدَّم في «التوراة»، والجملةُ حال من «التوراة» أو الجار وحده، و«حكم»

---

(١) الآية ٦٢ من طه: «لا تَفْتَرُوا على اللّهِ كذباً فيُسْحِتَكم بعذاب» قرأ حفص والأخوان بضم الياء وكسر الحاء، والباقون بفتح الياء. انظر: السبعة ٤١٩.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٥.

(٣) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ٤٠٨/١؛ الشواذ ٣٢؛ البحر ٤٨٩/٣.

(٤) الأصل: «كبير» وهو سهو.

(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وأجاز الزمخشري[1] ألَّا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، بل هي مبيِّنة[2] لأنَّ عندهم ما يُغْنيهم عن التحكيمِ، كما تقولُ: «عندكَ زيدٌ ينصحك ويُشير عليك بالصواب فما تصنعُ بغيرِه؟» وقوله: «ثم يتولَّون» معطوفٌ على «يحكِّمونك» فهو في سياقِ التعجبِ المفهومِ من «كيف».

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿فيها هُدَى﴾**: يحتملُ الوَجْهين المذكورين في قوله: «وعندهم التوراةُ»، فـ«هُدَى» مبتدأٌ أو فاعلٌ، والجملةُ حالٌ من التوراة، وقوله: «يَحْكُم بها» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفة، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ على الحال: إمَّا من الضميرِ في «فيها» وإمَّا من التوراة. وقوله: «الذين أَسْلموا» صفةٌ لـ«النبيون» وصفهم بذلك على سبيل المدحِ والثناء لا على سبيلِ التفصيلِ فإنَّ الأنبياءَ كلَّهم مسلمون، وإنما أثنى عليهم بذلك كما تَجْري الأوصافُ على أسماءِ اللّهِ تعالى. قال الزمخشري[3]: «أُجْرِيَتْ على النبيين على سبيلِ المدحِ كالصفات الجاريةِ على القديم سبحانه لا للتفصلة والتوضيح، وأُريد بإجرائِها التعريضُ باليهود وأنهم بُعَداءُ من ملةِ الإسلام الذي هو دينُ الأنبياء كلِّهم في القديم والحديث، فإنَّ اليهودَ / بمعزل عنها، وقوله: «الذين أسلموا للذين هادوا» منادٍ على ذلك» أي دليلٌ على ما ادَّعاه. [٢٤٥/أ]

قوله: «لِلَّذين هادُوا» في هذه اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ، أظهرُها: أنها متعلقةٌ بـ«يحكم»، فعلى هذا معناها الاختصاصُ، وتشمل مَنْ يحكم له ومَنْ يحكم عليه، ولهذا ادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام حَذْفاً تقديره: «يحكم بها النبيون

---

(١) الكشاف ١/٦١٥.

(٢) أي مفسرة.

(٣) الكشاف ١/٦١٥.

للذين هادوا وعليهم» ذكره ابن عطية[1] وغيره. والثاني: أنها متعلقةٌ بأنزلنا، أي: أنزلنا التوراةَ للذين هادُوا يحكمُ بها النبيون. والثالث: أنها متعلقةٌ بنفسِ «هُدى» أي: هدى ونور للذين هادوا، وهذا فيه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه، وعلى هذا الوجهِ يجوز أن يكون «للذين هادوا» صفةً لـ«هدى ونور» أي: هدى ونور كائن للذين هادوا، وأولُ هذه الأقوالِ هو المقصودُ.

قوله: «والربَّانيُّون» عطفٌ على «النبيون» أي: إنَّ الربانيين ــ وقد تقدَّم تفسيرُهم في آل عمران[2] ــ يَحْكُمون أيضاً بمقتضى ما في التوراةِ. والأحبارُ: جمع «حَبْرٌ» بفتح الحاء وكسرها وهو العالم، وأنكر أبو الهيثم الكسر، والفراء الفتح، وأجاز أبو عبيد الوجهين، واختار الفتحَ، فأمَّا «الحِبْر» الذي يُكْتَبُ به فبالكسر فقط، وأصلُ المادةِ الدلالةُ على التحسين والمسرَّة، وسُمِّي ما يكتب به حِبراً لتحسينِ الخط، وقيل: لتأثيرِه، ويدلُّ للأول قولُه تعالى: «أنتم وأزواجكم تُحْبَرون»[3] أي: تفرحون وتُزَيَّنون. وقال أبو البقاء[4]: «وقيل: الربانيون [مرفوع] بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأحبار بما استُحْفِظوا» انتهى. يعني أنه لَـمَّا اختلف متعلَّقُ الحكم غاير بين الفعلين أيضاً فإنَّ النبيين يحكمُون بالتوراة، والأحبارُ والربانيون يحكمون بما استحفظهم اللَّـهُ، وهذا بعيدٌ عن الصواب؛ لأنَّ الذي استحفظهم الله هو مقتضى ما في التوراة، فالنبيون والربانيون حاكمون بشيء واحد، على أنه سيأتي أنَّ الضميرَ في «استُحْفِظوا» عائدٌ على النبيين فَمَنْ بعدهم.

قوله: «بما استُحْفِظُوا» أجاز أبو البقاء[5] فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنَّ

---

(١) المحرر ٥/١١٠.
(٢) انظر: الآية ٧٩.
(٣) الآية ٧٠ من الزخرف.
(٤) الإملاء ١/٢١٦.
(٥) الإملاء ١/٣١٢.

«بما» بدلٌ من قوله «بها» بإعادةِ العامل لطول الفصل، قال: «وهو جائزٌ وإنْ لم يَطُلْ» أي: يجوزُ إعادةُ العامل في البدل وإن لم يَطُلْ، قلت: وإنْ لم يُفْصَلْ أيضاً. الثاني: أن يكون متعلقاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: ويحكم الربَّانيون بما استُحْفِظُوا، كما قدمته عنه. والثالث: أنه مفعولٌ به أي: يَحْكُمون بالتوراةِ بسبب استحفاظهم ذلك، وهذا الوجهُ الأخير هو الذي نَحا إليه الزمخشري[1] فإنه قال: «بما استُحْفِظوا بما سألهم أنبياؤهم حِفْظَه من التوراة، أي: بسبب سؤالِ أنبيائِهم إياهم أَنْ يحفَظُوه من التبديلِ والتغيير»، وهذا على أن الضميرَ يعودُ على الربانيين والأحبار دون النبيين، فإنه قَدَّر الفاعلَ المحذوف «النبيين»، وأجازَ أن يعودَ الضميرُ في «استُحْفِظوا» على النبيين والربانيين والأحبار، وقَدَّر الفاعلَ المنوبَ عنه الباري تعالى أي: بما استحفظهم الله، يعني بما كلَّفهم حِفْظَه.

وقوله: «مِنْ كتابِ الله» قال الزمخشري[2]: «و«مِنْ» في «مِنْ كتاب الله» للتبيين» يعني أنها لبيانِ الجنسِ المبهمِ في «بما»، فإن «ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسمية بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: بما استحفظوه، وأن تكونَ مصدريةً أي: باستحفاظهم. وجَوَّز أبو البقـاء[3] أن تكونَ حـالاً من أحدِ شيئين: إمَّا من «ما» الموصولةِ أو مِنْ عائدها المحذوفِ، وفيه نظرٌ من حيث المعنى. وقوله: «وكانوا» داخل في حَيِّز الصلة أي: وبكونِهم شهداءَ عليه أي: رُقَبَاء لئلا يُبَدَّل، فـ «عليه» متعلقٌ بـ «شهداء» والضميرُ في «عليه» يعودُ على «كتاب الله»، وقيل: على الرسولِ، أي: شهداءَ على نبوتِه ورسالتِه، وقيل: على الحُكْم، والأولُ هو الظاهرُ.

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿أنَّ النفسَ بالنفسِ﴾**: الآية. «عليهم»

---

(١) الكشاف ١/٦١٥.

(٢) الكشاف ١/٦١٥.

(٣) الإملاء ١/٢١٦.

الضمير للذين هادُوا، و «فيها» للتوراةِ و «أن النفس بالنفس» : «أن» واسمُها وخبرُها في محلِّ نصبٍ على المفعولية بـ «كتبنا»، والتقدير: وكتبنا عليهم أَخْذَ النفسِ بالنفس. وقرأ[1] الكسائي «والعينُ» وما عطف عليها بالرفع، وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب الجميع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا «الجروح» فإنهم يرفعونها. فأما قراءة الكسائي فوجَّهَها أبو علي الفارسي[2] بثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسمية على جملةٍ فعليةٍ فَتَعْطِفُ الجملَ كما تعطِفُ المفردات، يعني أنَّ قولَه: «والعين» مبتدأ، و «بالعين» خبره، وكذا ما بعدهاوالجملةُ الاسميةُ عطفٌ على الفعليةِ من قوله: «وكتبنا» وعلى هذا فيكون ذلك ابتداءَ تشريع، وبيانَ حكمٍ جديد غيرِ مندرجٍ فيما كتب في التوراة، قالوا: وليست مشركة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى. وعَبَّر الزمخشري[3] عن هذا الوجهِ بالاستئناف، قال: «أو للاستئنافِ، والمعنى: فَرَضْنا عليهم أنَّ النفسَ مأخوذةٌ بالنفسِ مقتولةٌ بها إذا قَتَلَتْها بغيرِ حقٍّ، وكذلك العينُ مفقوءةٌ بالعينِ، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ أو مقطوعة بالأذن، والسنُّ مقلوعةٌ بالسن، والجروحُ قصاصٌ وهو المُقاصَّة»، وتقديرُه: أنَّ النفسَ مأخوذةٌ بالنفس، سبقه إليه الفارسي، إلا أنه قَدَّر ذلك في جميعِ المجروراتِ، أي: والعينُ مأخوذةٌ بالعين إلى آخره، والذي قَدَّره الزمخشري مناسبٌ جداً، فإنه قَدَّر متعلَّق كلِّ مجرور بما يناسِبُه: فالفَقْءُ للعينِ، والقلعُ للسنِّ، والصَّلْمُ للأذن، والجَدْعُ للأنف. إلا أنَّ الشيخ[4] كأنه غَضَّ منه حيث قَدَّر الخبرَ الذي تعلَّق به المجرورُ كوناً مقيداً. والقاعدةُ في ذلك إنما يقدَّر كوناً مطلقاً، قال: «وقال الحوفي: «بالنفس» يتعلَّقُ بفعلٍ

---

(١) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ١/٤٠٩.

(٢) الحجة (خ) ٢/٣٩٣.

(٣) الكشاف ١/٦١٦.

(٤) البحر ٣/٤٩٤.

محذوفٍ تقديرُه يجب أو يستقر، وكذا العينُ بالعينِ وما بعدها، فقدَّر الكونَ المطلقَ، والمعنى: يستقر قَتْلُها بقتل النفس» إلا أنه قال قبلَ ذلك: «وينبغي أَنْ يُحمل قولُ الزمخشري على تفسيرِ المعنى لا تفسيرِ الاعراب» ثم قال: «فقدَّر ـ يعني الزمخشرِي ـ ما يقربُ من الكونِ المطلق وهو: «مأخوذٌ»، فإذا قلت: «بعت الشياه شاةً بدرهمفالمعنى:مأخوذة بدرهم، وكذلك الحر بالحر أي: مأخوذ».

الوجه الثاني من توجيه الفارسي: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسمية على الجملة من قوله: «أنَّ النفسَ بالنفس»، لكنْ من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ، فإنَّ معنى «كَتَبْنا عليهم أنَّ النفس بالنفس» قلنا لهم النفس بالنفس، فالجملُ مندرجةٌ تحت الكَتْبِ من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ. وقال ابنُ عطية[1]: «ويُحْتمل أن تكونَ الواوُ عاطفةً على المعنى، وذكر ما تقدم، ثم قال: «ومثلُه لَمَّا كان المعنى في قوله: «يُطاف عليهم بكأسٍ من مَعِين»[2] يُمْنحون عَطَفَ «وحوراً عينا» عليه، فنظَّر هذه الآية بتلك لاشتراكِهما في النظرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ وهو حسنٌ. قال الشيخ[3]: «وهذا من العطفِ على التوهُّم، إذ توهَّم في قوله «أنَّ النفسَ بالنفس»: النفسُ بالنفسِ / وضعَّفه بأن العطفَ على التوهُّمِ لا ينقاس. والزمخشري نحا إلى هذا المعنى، ولكنه عَبَّر بعبارةٍ أخرى فقال[4]: «الرفع [للعطف] على محلِّ «أنَّ النفسَ» لأن المعنى: «وكتبنا عليهم النفسُ بالنفس: إمَّا لإجراء «كتبنا» «مُجْرى» قُلْنا، وإمَّا أن معنى الجملة التي هي «النفس بالنفس» مِـمَّا يقع عليه الكَتْب كما تقع عليه القراءة

[٢٤٥/ب]

(١) المحرر ٥/١١٣.
(٢) نص الآية: «يطوف عليهم وِلْدانٌ مُخَلَّدون بأكوابٍ وأباريق وكأسٍ من مَعِين. . . وحوراً عيناً» وذلك على قراءة أبي كما في الشواذ ١٥١؛ وهي الآيات ١٧ ــ ٢٢ من الواقعة.
(٣) البحر ٣/٤٩٤.
(٤) الكشاف ١/٦١٦.

تقول: كَتَبْتُ: الحمدُ لله، وقرأت: سورةٌ أنْزلناها، ولذلك قال الزجاج[1]: «لو قُرىء إنَّ النفسَ بالنفسِ بالكسرِ لكانَ صحيحاً». قال الشيخ[2]: «هذا هو[الوجهُ] الثاني من توجيه أبي عليّ، إلا أنه خَرَج عن المصطلح حيث جَعَلَه من العطفِ على المحلِّ وليس منه، لأنَّ العطفَ على المحل هو العطفُ على الموضعِ، وهو محصورٌ ليس هذا منه، ألا ترى أنَّا لا نقول: «أنَّ النفسَ بالنفس» في محلِّ رفعٍ لأنَّ طالبَه مفقودٌ، بل «أن» وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ لفظُه وموضعُه نصبٌ، إذ التقديرُ: كَتَبْنا عليهم أَخْذَ النفسِ». قلت: والزمخشري لم يَعْنِ أنَّ «أنَّ» وما في حَيِّزها في محل رفع فعطف عليها المرفوعَ حتى يُلْزِمَه الشيخُ بأنَّ لفظها ومحلَّها نصبٌ، إنما عَنَى أنَّ اسمَها محلُّه الرفعُ قبلَ دخولِها، فراعى العطفَ عليه كما راعاه في اسم «إنَّ» المكسورة. وهذا الردُّ ليس للشيخِ، بل سَبَقَه إليه أبو البقاء فأخذه منه. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز أن يكونَ معطوفاً على «أَنَّ» وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب» انتهى. وليس بشيءٍ لما تقدم.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «فمعنى الحديثِ: قُلْنا لهم: النفسُ بالنفسُ، فَحَمَل «العين بالعين» على هذا، لأنَّ «أنَّ» لو حُذِفت لاستقام المعنى بحذفِها كما استقام بثبوتها، وتكون «النفس» مرفوعةً فصارت «أنَّ» هنا كـ «إنَّ» المكسورة في أنَّ حَذْفَها لا يُخِلُّ بالجملةِ، فجاز العطفُ على محل اسمِها كما يجوزُ على محلِّ اسم المكسورة، وقد حُمِل على ذلك: «أنَّ الله بريء من المشركين ورسولُه»[4] قال الشيخ أبو عمرو ـ يعني ابن الحاجب ـ ورسولُه بالرفع معطوف على اسم «أنَّ» وإنْ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة،

(١) معاني القرآن ٢/١٩٦.
(٢) البحر ٣/٤٩٥.
(٣) الإملاء ١/٢١٦.
(٤) الآية ٣ من التوبة.

وهذا موضعٌ لم يُنَبِّه عليه النحويون». قلت: بلى قد نَبَّه النحويون على ذلك واختلفوا فيه، فجوَّزه بعضهم وهو الصحيحُ، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد «علم» أو ما في معناه كقوله[1]:

١٧٣١ـ وإلا فاعلموا أنَّا وأنتمْ
بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاق

وقوله: «وأذانٌ من الله»[2] الآية؛ لأنَّ الأذانَ بمعنى الإعلام.

الوجه الثالث: أنَّ «العين» عطفٌ على الضمير المرفوع المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً، إذ التقديرُ: أنَّ النفسَ بالنفس هي والعينُ، وكذا ما بعدها، والجارُّ والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبينةً للمعنى، إذ المرفوعُ هنا مرفوعٌ بالفاعلية لعطفِه على الفاعل المستتر، وضُعِّفَ هذا بأنّ هذه أحوالٌ لازمةٌ، والأصلُ أن تكون منتقلةً، وبأنه يلزَمُ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ من غير فصلٍ بين المتعاطفينِ ولا تأكيدٍ ولا فصلٍ بـ«لا» بعد حرف العطف كقوله: «ماأَشْرَكْنا ولا آباؤنا»[3] وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا ضرورةً، قال أبو البقاء[4]: «وجاز العطفُ من غيرِ توكيدٍ كقوله: «ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا» قلت: قام الفصلُ بـ «لا» بين حرف العطف والمعطوف مقامَ التوكيدِ فليس نظيرَه. وللفارسي [بحثٌ في قوله: «ما أشركنا ولا آباؤنا» مع سيبويه، فإنَّ سيبويه[5] يجعلُ طولَ الكلامِ بـ «لا» عوضاً عن التوكيد بالمنفصل،

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ١٦٥؛ والكتاب ١/٢٩٠؛ وابن يعيش ٨/٦٩؛ والانصاف ١٩٠؛ والقرطبي ٢/١٤٣.
(٢) الآية ٣ من التوبة وهي الآية السابقة التي أعربها ابن الحاجب.
(٣) الآية ١٤٨ من الأنعام.
(٤) الإملاء ١/٢١٦.
(٥) الكتاب ١/٣٩٠.

كما طال](1) الكلامُ في قولهم: «حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ» قال الفارسي(2): «هذا يستقيمُ إذا كان قبل حرف العطف، أما إذا وقع بعده فلا يَسُدُّ مسدَّ الضمير، ألا ترى أنك لو قلت: «حضر امرأة القاضي اليوم» لم يُغْنِ طولُ الكلامِ في غير الموضعِ الذي ينبغي أن يقع فيه». قال ابنُ عطية(3): «وكلامُ سيبويهِ متجهٌ على النظرِ النحوي وإن كان الطول قبل حرفِ العطف أَتَمَّ، فإنه بعد حرفِ العطفِ مؤثِّرٌ لا سيما في هذه الآيةِ لأن «لا» رَبَطتِ المعنى، إذ قد تَقدَّمها نفيٌ ونَفَتْ هي أيضاً عن الآباءِ فيمكن العطفُ».

واختار أبو عبيد قراءةَ رفعِ الجميع، وهي روايةُ الكسائي، لأن أَنَساً رواها قراءةً للنبـي صلى الله عليه وسلم. ورَوَى أنس عنه عليه السلام أيضاً «أنْ النفسُ بالنفس» بتخفيف «أنْ» ورفعِ النفس وفيها تأويلان، أحدهما: أَنْ تكونَ «أنْ» مخففةً من الثقيلة واسمُها ضميرُ الأمر والشأن محذوفٌ، و «النفسُ بالنفس» مبتدأ وخبر، في محلِّ رفع خبراً الـ «أَنْ» المخففة، كقوله: «أَنِ الحمدُ للّـهِ ربِّ العالمين»(4)، فيكون المعنى كمعنى المشـددة. والثاني: أنهـا «أنْ» المفسرةُ لأنها بعدما هو بمعنى القولِ لا حروفِه وهو «كَتَبْنا»، والتقديرُ: أي النفسُ بالنفس، ورُجِّح هذا على الأول بأنه يلزَمُ من الأولِ وقوعُ المخففةِ بعد غيرِ العلمِ وهو قليل أو ممنوعٌ، وقد يُقال: إن «كتبنا» لَمَّا كان بمعنى «قضينا» قَرُبَ من أفعال اليقين.

وأَمَّا قراءةُ نافع ومَنْ معه فالنصبُ على اسم «أنَّ» لفظاً وهي النفس والجارُّ بعدَه خبرُه، و «قصاصٌ» خبر «الجروح» أي: وأنَّ الجروحَ قصاص، وهذا من عطفِ الجملِ، عَطَفْنا الاسمَ على الاسم والخبرَ على الخبر،

---

(1) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(2) الحجة (خ) 2/394.
(3) المحرر 5/114.
(4) الآية 10 من يونس: «وآخر دعواهم...».

كقولك «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً منطلق» عطفْتَ «عمراً» على «زيداً»، و «منطلق» على «قائم»، ويكونَ الكَتْبُ شاملاً للجميع، إلَّا أنَّ في كلام ابن عطية[1] ما يقتضي أن يكونَ «قصاص» خبراً على المنصوباتِ أجمعَ فإنه قال: «وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصبِ ذلك كلِّه، و «قصاص» خبرُ أنَّ»، وهذا وإنْ كان يَصْدُقُ أنَّ أَخْذَ النفسِ بالنفسِ والعينَ بالعينِ قصاص، إلا أنه صار هنا بقرينة المقابلة مختصاً بالجروح، وهو محلُّ نظر.

وأمَّا قراءة[2] أبي عمرو ومَنْ معه فالمنصوبُ كما تقدَّم في قراءة نافع، لكنهم لم يَنْصِبُوا «الجروح» قطعاً له عَمَّا قبله، وفيه أربعة أوجه: الثلاثة المذكورة في توجيهِ قراءة الكسائي، وقد تقدَّم إيضاحُه. والرابع: أنه مبتدأ وخبره «قصاص» يعني أنه ابتداءُ تشريعٍ، وتعريفُ حكمٍ جديد. قال أبو عليّ[3]: «فأمَّا والجروحُ قصاص: فمن رفعه يَقْطَعْه عما قبله، فإنه يحتمل هذه الأوجهَ الثلاثةَ التي ذكرناها في قراءة مَنْ رفع «والعينُ بالعين»، ويجوز أن يُستأنف: «والجروحُ قصاص» ليس على أنه مما كُتِب عليهم في التوراة، ولكنه على الاستئناف وابتداءِ تشريع» انتهى. إلا أنَّ أبا شامة قال: ـ قبل أن يَحْكي عن الفارسي هذا الكلامَ ـ «ولا يستقيم في رفع الجروح الوجهُ الثالث وهو أنه عطفٌ على الضمير الذي في خبر «النفس»[4] وإنْ جاز فيما قبلها، وسببُه استقامةُ المعنى في قولك: مأخوذةٌ هي بالنفس، والعينُ هي مأخوذة بالعين، ولا يَسْتقيم: والجروحُ مأخوذةٌ قصاص، وهذا معنى قولي «لَـمَّا خلا قولُـه «الجروح قصاص» عن الباءِ في الخبر خالَف الأسماءَ التي قبلها فخولِفَ

---

(١) المحرر ٥/١١٣.

(٢) بالنصب فيما عدا الجروح فانهم يرفعونها.

(٣) الحجة (خ) ٢/٣٩٤.

(٤) أي: أن النفس بالنفس هي والعين...

بينهما في الاعراب». قلت: وهذا الذي قاله واضح، ولم يتنبَّه له كثيرٌ من المُعْرِبين.

وقال بعضُهم: «إنما رُفِع «الجروح» ولم يُنْصَبْ تَبَعاً لِما قبله فرقاً بين المجملِ والمفسرِ» يعني أنَّ قولَه «النفسَ بالنفسِ والعينَ بالعينِ» مفسَّرٌ غيرُ مجملٍ، بخلاف «الجروح» فإنها مجملةٌ؛ إذ ليس كلُّ جرح يَجْرَي فيه قصاصٌ: بل ما كان يُعْرَفُ فيه المساواةُ وأمكن ذلك فيه، على تفصيل معروف في كتب الفقه. وقال بعضُهم: خُولِف في الإعراب لاختلافِ الجراحات وتفاوتِها، فإذن الاختلافُ في ذلك كالخلاف المشارِ إليه، وهذان الوجهان لا معنى لهما، ولا ملازمةَ بين مخالفة الإعراب ومخالفةِ الأحكامِ المشار إليها بوجهٍ من الوجوهِ، وإنما ذَكَرْتُها تنبيهاً على ضَعْفِها.

وقرأ نافع[1]: «والأذْن بالأذْن» سواء كان مفرداً أم مثنى كقوله: «كأنَّ في أذْنيه وقراً»[2] بسكون الذال وهو تخفيفٌ للمضموم كعُنْق في «عُنُق»، والباقون بضمِّها، وهو الأصل. ولا بد من حذف مضاف في قوله: «والجروحُ قصاص»: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني، وسواءٌ قُرِىء برفعه أو بنصبِه تقديرُه: وحكمُ الجروحِ قصاصٌ، أو: والجروحُ ذاتُ قصاص.

والقِصاص: المُقاصَّةُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[3]. وقرأ[4] أُبي بنصب «النفس» والأربعة بعدها و «أنِ الجروحُ» بزيادة «أن» الخفيفة، ورفع «الجروحُ»، وعلى هذه القراءة يتعيَّن أَنْ تكونَ المخففةَ، ولا يجوز أن تكونَ المفسرةَ، بخلافِ ما تقدَّم من قراءةِ أنس عنه عليه السلام بتخفيف «أن» ورفعِ

---

(١) الكشف ١/٤٠٩؛ الإقناع لابن الباذش ٦٢٤.

(٢) الآية ٧ من لقمان.

(٣) انظر الآية ١٧٨ من البقرة.

(٤) البحر ٣/٤٩٥.

[٢٤٦/أ] «النفس» حيث جَوَّزْنا فيها الوجهين، وذلك / لأنه لو قَدَّرْتها التفسيريةَ وجَعَلْتَها معطوفةً على ما قبلَها فَسَدَ من حيث إنَّ «كتبنا» يقتضي أَنْ يكونَ عاملاً لأجل «أنَّ» المشددة غيرُ عاملٍ لأجل «أَنْ» التفسيرية، فإذا انتفى تسلُّطه عليها انتفى تشريكُها مع ماقبلها، لأنه إذا لم يكن عملٌ فلا تشريكٌ، فإذا جعلتها المخففةَ تسلَّط عملُه عليها فاقتضى العملُ التشريكَ في انصبابِ معنى الكَتْب عليهما.

وقرأ[١] أُبيّ: «فهو كفارتُه له» أي: التصدُّق كفارةٌ، يعني الكفارة التي يستحقها له لا ينقصُ منها، وهو تعظيمٌ لِما فَعَلَ كقوله: «فأجرُه على الله»[٢].

قوله: «فَمَنْ تصدَّق به» أي: بالقصاصِ المتعلِّق بالنفس أو بالعين أو بما بعدَها، فهو أي: فذلك التصدقُ، عاد الضمير على المصدر لدلالة فعلِه عليه، وهو كقوله تعالى: «اعدِلوا هوأقربُ»[٣]. والضميرُ في «له» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ـ وهو الظاهر ـ: أنه يعود على المتصدِّق، والمرادُ به مَنْ يستحِقُّ القِصاصَ مِنْ مصابٍ أو وليّ، أي: فالتصدقُ كفارةٌ لذلك المتصدِّق بحقه، وإلى هذا ذهب جماعة كثيرة من الصحابة فَمَنْ بعدَهم. والثاني: أنَّ الضميرَ يُراد به الجاني، والمراد بالمتصدِّق كما تقدم مستحقُّ القصاص، والمعنى: أنه إذا تصدَّق المستحِقُّ على الجاني كان ذلك التصدُّقُ كفارةً للجاني حيث لم يُؤَاخَذْ به. قال الزمخشري[٤]: «وقيل: فهو كفارةٌ له أي: للجاني إذا تجاوز عنه صاحبُ الحق سَقَط عنه مالَزِمه»، وإلى هذا ذهب ابن عباس في آخرين. والثالث: أن الضميرَ يعودُ على المتصدِّق أيضاً، لكن المرادَ به الجاني نفسه، ومعنى كونِه متصدِّقاً أنه إذا جنى جنايةً ولم يَعْرِفْ به أحدٌ فعَرَّف هو بنفسه كان ذلك الاعترافُ بمنزلةِ التصدُّق الماحي لذنبِه وجنايتِه، قاله

---

(١) البحر ٤٩٨/٣.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى: ﴿فَمَنْ عفا وأصلحَ فأجرُه على الله﴾.

(٣) الآية ٨ من المائدة.

(٤) الكشاف ٦١٧/١.

مجاهد، ويُحْكى عن عروة[1] بن الزبير أنه أصاب إنساناً في طوافه فلم يَعْرف الرجلُ مَنْ أصابه، فقال له عروة: «أنا أصبتك وأنا عروة بن الزبير، فإنْ كان يعنيك شيءٌ فها أنا ذا»، وعلى هذا التأويل يحتمل أن يكون «تصدَّق» من الصدَقة وأن يكون من الصِدْق. قلت: الأول واضح، والثاني معناه أنه يَتَكَلَّفُ الصدق، لأن ذلك مما يَشُقُّ. وقوله: «ومَنْ لم يحكم» يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكون موصولـةً، والفاءُ في الخبـر زائدةً لشبهِـه بالشرط. و «هم» في قوله: «هم الكافرون» ونظائرُه فصلٌ أو مبتدأ، وكلُّه ظاهرٌ مِمَّا تقدَّم في نظائره.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وقَفَّيْنا على آثارِهم بعيسى﴾: قد تقدَّم معنى «قَفَّينا» وأنه من قفا يقفو أي: تبع قفاه في البقرة[2]. وقوله: «على آثارهم بعيسى» كِلا الجـارَّيْن متعلقٌ به على تضمينِه معنى «جِئْنا به على آثارهم قافياً لهم» وتقدَّم أيضاً أن التضعيفَ فيه ليس للتعديةِ لعلة ذُكِرت هنـاك. وإيضاحُها أنَّ «قَفا» متعدٍ لواحدٍ قبلَ التضعيف، قال تعالى: «ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم»[3] فـ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي هي مفعول، وتقول العربُ: «قَفا فلانٌ أثرَ فلانٍ» أي: تَبِعه، فلو كان التضعيف للتعدِّي لتَعَدَّى إلى اثنين، فكان التركيبُ يكون: «ثم قَفَّيْنا هم عيسى بن مريم» فـ «هم» مفعول ثان و «عيسى» أول، ولكنه ضُمِّن كما تقدم، فلذلك تعدَّى بالباء و «على». قال الزمخشري[4]: «قَفَّيْتُه» مثل: عَقَّبْتُه إذا أتبعته، ثم يقال: «قَفَّيْتُه بفلان» مثل: عَقَّبْتُه به، فتعدِّيه إلى الثاني بزيادةِ الباء. فإنْ قلت: أين المفعولُ الأول؟ قلت: هو محذوفٌ،

---

(١) عروة بن الزبير القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وهو أخو عبدالله بن الزبير. توفي سنة ٩٣. انظر: وفيات الأعيان ٣١٦/١؛ الأعلام ١٧/٥.

(٢) انظر: الآية ٨٧ من البقرة.

(٣) الآية ٣٦ من الإسراء.

(٤) الكشاف ٦١٧/١.

والظرفُ الذي هو «على آثارهم» كالسادِّ مسدَّه، لأنه إذا قَفَّى به على أثرِه فقد قَفَّى به إياه» فكلامُه هنا ينحو إلى أنَّ «قَفَّيته» مضعفاً كقفوتُه ثلاثياً ثم عَدَّاه بالباء، وهذا وإنْ كان صحيحاً من حيث إنَّ فَعَّل قد جاء بمعنى فَعَل المجرد كقَدَّر وقَدَر، إلا أنّ بعضهم زعم أن تعديةَ المتعدي لواحد لا يتعدَّى إلى ثان بالباء، لا تقول في «طعم زيد اللحمَ»: «أطعمتُ زيداً باللحم»[1] ولكنَّ الصوابَ أنه قليل غيرُ ممتنعٍ، جاءت منه ألفاظٌ قالوا: «صَكَّ الحجرُ الحجرَ» ثم يقولون: صككتُ الحجرَ بالحجرِ، و«دفع زيدٌ عمراً» ثم: دَفَعْتُ زيداً بعمرو، أي: جعلتُه دافعاً له، فكلامُه: إما ممتنع أو محمولٌ على القليل، وقد أَشَرْتُ إلى منعِ ادِّعاء حذفِ المفعول من نحو: «قَفَّيْنا» في البقرة[2] فليُطلب ثَمَّة. وناقَشه الشيخ[3] في قوله: «فقد قَفَّى به إياه» من حيث إنه أتى بالضمير المنفصل مع قدرته على المتصل، فيقول: «قَفَّيْتُه به»[4] قال: «ولو قلت: زيدٌ ضربْتُ بسوط إياه» لم يجز إلا في ضرورة شعر، بل ضربتُه بسوط»، وهذا ليس بشيء، لأن ذلك من باب قوله: «يُخْرجون الرسول وإياكم»[5] «ولقد وَصَّيْنا الذين أوتوا الكتابَ من قبلكم وإياكم»[6] وقد تقدَّم تحقيقه.

والضمير في «آثارهم»: إمَّا للنبيين لقولِه: «يَحْكُم بها النبيون»، وإمَّا لِمَنْ كُتبت عليهم تلك الأحكام، والأول أظهر لقوله في موضع آخر: «برسلِنا وقَفَّينا بعيسى بن مريم»[7]. و «مصدقاً» حال من «عيسى»، قال ابن

(١) ينبغي المحافظة على ثلاثية الفعل ليكون المثال دقيقاً.
(٢) الآية ٨٧.
(٣) البحر ٤٩٨/٣.
(٤) لعل الصواب: «قفَّاه به».
(٥) الآية ١ من الممتحنة.
(٦) الآية ١٣١ من النساء، وهذا الباب أراد به النحاة أنه قد فُصِل الضمير من أجل إرادة الترتيب، ولا مجال لموضوع الترتيب في عبارة الزمخشري فالصواب مع أبي حيان.
(٧) الآية ٢٧ من الحديد.

عطية[٤]: «وهي حالٌ مؤكدة» وكذلك قال في «مصدقاً» الثانية، وهو ظاهرٌ فإنَّ مِنْ لازم الرَّسول والإنجيل الذي هو كتاب إلهي أن يكونا مصدِّقَيْن. و «لِما» متعلق به، وقوله: «من التوراة» حال: إمَّا من الموصول وهو «ما» المجرورةُ باللام، وإمَّا من الضمير المستكنِّ في الظرف لوقوعِه صلةً، ويجوز أن تكونَ لبيانِ جنس الموصول.

قوله: «وآتيناه» يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ عطفاً على قوله: «وقَفَّيْنا» فلا يكونُ لها محلٌّ، كما أن المعطوف عليه لا محلَّ له، ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ عطفاً على «مصدقاً» الأول إذا جُعل «مصدقاً» الثاني حالاً مِنْ «عيسى» أيضاً كما سيأتي، ويجوز أن تكون الجملةُ حالاً وإنْ لم يكن «مصدقاً» الثاني حالاً من «عيسى». وقوله: «فيه هدى» يجوزُ أَنْ يكونَ «فيه» وحدَه حالاً من «الإنجيل»، و «هُدى» فاعل به، لأنه لَمَّا اعتمد على ذي الحال رَفَع الفاعل، ويجوز أن يكون «فيه» خبراً مقدماً، و «هدى» مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ حال، و «مصدقاً» حالٌ عطفاً على محل «فيه هدى» بالاعتبارين: أعني اعتبار أن يكون «فيه» وحدَه هو الحالَ فعطفْتَ هذه الحال عليه، وأن يكون «فيه هدى» جملة اسمية محلُّها النصب، و «مصدقاً» عَطْفٌ على محلها، وإلى هذا ذهب ابن عطية[٢]، إلا أنَّ هذا مرجوحٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ أصلَ الحال أن تكونَ مفردةً والجارُّ أقربُ إلى المفـرد من الجمل. الثاني: أنَّ الجملةَ الاسمية الواقعةَ حالاً الأكثرُ أَنْ تأتيَ فيها بالواوِ وإنْ كان فيها ضميرٌ، حتى زعم / الفراء ـ وتَبِعه الزمخشري ـ أنَّ ذلك لا يجوز [٢٤٦/ب] إلا شاذاً[٣]، وكونُ «مصدقاً» هذا حالاً مِنَ «الإنجيل» هو الـظاهرُ، وأجـاز

---

(١) المحرر ٥/١١٧.

(٢) المحرر ٥/١١٧.

(٣) الزمخشري في الكشاف ١/٦١٧ أعرب «ومصدقاً» عطفاً على محل «فيه هدى»، ومحله النصب على الحال.

مكي[1] بن أبـي طالب ـ وتبعه أبو البقاء[2] ـ أن يكون «مصدقاً»، الثاني حالاً أيضاً من «عيسى» كُرِّر توكيداً. قال ابن عطية[3]: «وهذا فيه قلقٌ من جهة اتِّساق المعاني» قلت: إذا جعلنا «وآتيناه» حالاً منه، وعَطَفْنا عليها هذه الحالَ الأخرى فلا أدري وجهَ القلق من الحيثية المذكورة؟

وقوله: «وهدىً» الجمهورُ على النصب وهـو على الحال: إمَّـا من الإنجيل، عطفْتَ هذه الحال على ما قبلها، وإمَّا من «عيسى» أي: ذا هدى وموعظة أو هادياً، أو جُعِل نفسُ الهدى مبالغة. وأجـاز الزمخشري[4] أن ينتصبا على المفعول من أجله، وجعل العاملَ فيه قولَه تعالى: «آتيناه» قال: «وأَنْ ينتصِبا مفعولاً لهما لقوله: «وليحكمَ»[5]، كأنه قيل: وللهدى وللموعظةِ آتيناه الإنجيلَ وللحكم. وجَوَّز أبو البقاء[6] وغيرُه أن يكونَ العاملُ فيه: «قَفَّينا» أي: قفينا للهدى والموعظة، وينبغي إذا جُعِلا مفعولاً من أجله أَنْ يُقَدَّر إسنادهما إلى الله تعالى لا إلى الإنجيل ليصِحَّ النصبُ، فإنَّ شرطَه اتحادُ المفعول له مع عاملِه فاعلاً وزماناً، ولذلك لَمَّا اختلف الفاعلُ في قوله: «وليحكم أهل الإنجيل» عُدِّي إليه باللام، ولأنه خالفَه أيضاً في الزمان، فإنَّ زمنَ الحكم مستقبلٌ وزمنَ الأنبياءِ ماضٍ، بخلاف الهداية والموعظة فإنهما مقارنانِ في الزمان للإيتاء. و«للمتقين» يجوز أن يكونَ صفة لـ«موعظة»، ويجوز أن تكونَ اللامُ زائدةً مقويةً، و«المتقين» مفعول بـ «موعظة»، ولم تمنـع تاءُ التأنيث من عمله لأنه مبنيٌّ عليها كقوله[7]:

---

(1) المشكل ١/٢٣١.
(2) الإملاء ١/٢١٧.
(3) المحرر ٥/١١٨.
(4) الكشاف ١/٦١٧.
(5) أي: الوارد بعده.
(6) الإملاء ١/٢١٧.
(7) تقدم برقم ٩٨٢.

١٧٣٢ـ .... ورهبةً

عقابَك ....

وقد تقدَّم الكلام على «الإنجيل»[١] واشتقاقُه وقراءةُ الحسن فيه بما أغنى عن إعادته. وقرأ[٢] الضحاكُ بن مزاحم: «وهدى وموعظة» بالرفع، ووجهُها أنها خبرُ ابتداء مضمر أي: وهو هدى وموعظة.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿وليحكم﴾**: قرأ الجمهورُ بسكونِ اللامِ وجزمِ الفعل بعدها على أنها لامُ الأمر سُكِّنَتْ تشبيهاً بـ «كَتْف» وإن كان أصلها الكسرَ، وقد قرأ بعضُهم[٣] بهذا الأصلِ. وقرأ[٤] حمزة ـ رحمه الله ـ بكسرِها ونصبِ الفعل بعدها، جعلها لامَ كي، فنصبَ الفعلَ بعدها بإضمار «أن» على ما تقرر غيرَ مرة، فعلى قراءة الجمهور والشاذ تكونُ جملةً مستأنفة، وعلى قراءة حمزة يجوز أن تتعلق اللام بـ «آتينا» أو بـ «قَفَّيْنا» إن جعلنا «هدى وموعظة» مفعولاً لهما أي: قَفَّيْنا للهدى والموعظة وللحكم، أو آتيناه الهدى والموعظةَ والحكم، وإنْ جعلناهما حالين معطوفين على «مصدقاً» تعلَّق «وليحكم» في قراءته بمحذوف دلَّ عليه اللفظ كأنه قيل: وللحكمِ آتيناه ذلك. قال الزمخشري[٥]: «فإن قلت: فإنْ نَظَّمْتَ «هدى وموعظة» في سِلْك «مصدقاً» فما تصنعُ بقوله: «وليحكم»؟ قلت: أصنعُ به ما صنعت بـ «هدى وموعظة» حيث جعلتُهما مفعولاً لهما فاقدِّر: «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه». وقال ابن عطية[٦] قريباً من الوجه الأول ـ أعني كون «وليحكم»

---

(١) انظر الآية ٣ من آل عمران.

(٢) البحر ٣/٤٩٩.

(٣) البحر ٣/٥٠٠.

(٤) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ١/٤١٠.

(٥) الكشاف ١/٦١٧.

(٦) المحرر ٥/١١٨.

مفعولاً له عطفاً على «هدى» والعاملُ «آتيناه» الملفوظُ به ـ فإنه قال: وآتيناه الإنجيل ليتضمَّن الهدى والنورَ والتصديق وليحكم أهـل الإنجيل». قـال الشيخ[1]: «فعطفَ «وليحكم» على توهُّم علةٍ، ولذلك قال: «ليتضمن»، وذكر الشيخُ قولَ الزمخشري السابقَ، وجعله أقربَ إلى الصواب من قول ابن عطية، قال: «لأنَّ الهدى الأول والنور والتصديق لم يؤتَ بها على أنها علةٌ، إنما جيء بقوله «فيه هدى ونور» على معنى كائناً فيه ذلك ومصدقاً، وهذا معنى الحال، والحالُ لا تكونُ علةً، فقوله: «ليتضمَّن كيتَ وكيت وليحكم» بعيدٌ.

وقد خُتِمت الآيةُ[2] الأولى بـ «الكافرون»، والثانية بـ«الظالمون»، والثالثة بـ «الفاسقون» لمناسباتٍ ذكرَها الناس، وأحسنُ ما قيل فيها ما ذكره الشعبي من أن الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، وذلك أنَّ قبل الأولى «فإنْ جاؤوك فاحكُمْ» و «كيف يُحَكِّمونك» و «يَحْكُم بها النبيون» وقبل الثانية: «وكَتَبْنا عليهم» وهم اليهود، وقبل الثـالثة: «وليحكم أهـل الإنجيل» وهم النصارى، فكأنه خصَّ كلَّ واحدة بما يليه. وقرأ أُبـيّ[3]: «وأن ليحكم» بزيادة «أن»، وليس موضعَ زيادتِها.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿بالحق﴾**: الباء يجوزُ أن تكونَ للحال من «الكتاب» أي: ملتبساً بالحق والصدق، وهي حالٌ مؤكدة، ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل أي: مصاحِبين للحق، أو حالاً من الكاف في «إليك» أي: وأنت ملتبسٌ بالحق. و «من الكتاب» تقدَّم نظيرُه. و «أل» في الكتاب الأول للعهدِ وهو القـرآنُ بلا خـلافٍ، وفي الثاني: يُحْتمـل أن تكونَ للجنس، إذ المرادُ الكتبُ السماوية. وجَوَّزَ الشيخ[4] أن تكونَ للعهد؛ إذ المراد نوعٌ

---

(١) البحر ٣/٥٠٠.

(٢) الأولى وهي الآية ٤٤، والثانية هي الآية ٤٥ والثالثة هي الآية ٤٧.

(٣) البحر ٣/٥٠٠.

(٤) البحر ٣/٥٠١.

معلومٌ من الكتاب، لا كلُّ ما يقع عليه هذا الاسمُ، والفرق بين الوجهين أنَّ الأولَ يحتاج إلى حذف صفة أي: من الكتاب الإلهي، وفي الثاني لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنَّ العهدَ في الاسم يتضمَّنه بجميعِ صفاته.

قوله: «ومُهَيْمِناً» الجمهورُ على كسر الميم الثانية، اسمَ فاعل وهو حال من «الكتاب» الأول لعطفِه على الحال منه وهي «مصدقاً»، ويجوز في «مصدقاً» و«مهيمناً» أن يكونا حالين من كافِ «إليك»، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند ذِكْرِ قراءةِ مجاهد رحمه الله. و«عليه» متعلق «بمهيمِن». والمهيمِن: الرقيب، قال[1]:

١٧٣٣ـ إنَّ الكتابَ مهيمِنٌ لنبيِّنا
والحقُّ يعرِفُه ذَوُو الألْبابِ

والحافظ أيضاً، قال[2]:

١٧٣٤ـ مليكٌ على عرشِ السماء مهيمِنٌ
لعزته تَعْنُو الوجوهُ وتَسْجُدُ

وهو الشاهد أيضاً. واختلفوا فيه: هل هو أصلٌ بنفسه أي: إنه ليس مبدلاً من شيء، يقال: هَيْمَن يُهَيْمن فهو مُهَيْمِن، كبَيْطَر[3] يُبَيْطِر فهو مُبَيْطِر، قال أبو عبيدة[4]: «لم يَجِئْ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعةُ ألفاظ: «مبيطِر ومُسَيْطِر ومُهَيْمِن ومُحَيْمِر»، وزاد أبو القاسم الزجاجي[5] في شَرْحه

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/ ٢١٠؛ والبحر ٣/ ٥٠١.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/ ٥٠١.
(٣) بيطر: عالج الدواب.
(٤) ليس في كتابه «مجاز القرآن».
(٥) عبدالرحمن بن إسحاق، منسوب إلى شيخه الزجاج، له «الجُمَل، اللامات، الإيضاح» توفي سنة ٣٣٩. انظر: البغية ١/ ٧٧.

لخطبة «أدب الكاتب» لفظاً خامساً وهو: مُبَيْقِر، اسمَ فاعل مِنْ بَيْقَر يُبَيْقِرُ أي خَرَج من أفق إلى أفق، أو لعب البُقَّيْرى وهي لعبةٌ معروفة للصبيان، وقيل: إنَّ هاءه مبدلة من همزة وأنه اسمُ فاعل من آمنَ غيرَه من الخوفِ، والأصلُ: «مُأَأْمِن» بهمزتين / أُبْدِلت الثانيةُ ياءً كراهيةَ اجتماعِ همزتين[1]، ثم أُبْدلت [٢٤٧/أ] الأولى هاءً كـ هراق وهَراح وهَبَرْتُ الثوب في: أراق وأراح وأَبَرْت الثوب، وهذا ضعيفٌ أو فيه تكلفٌ لا حاجةَ إليه، مع أنَّ له أبنيةً يمكنُ إلحاقه بها كمُبَيْطِر وإخوانِه، وأيضاً فإن همزة «مُأَأْمِن» اسمَ فاعل من «آمن» قاعدتُها الحذفُ فلا يُدَّعى فيها أُثْبِتَتْ ثم أُبْدِلَت هاءً، هذا ما لا نظير له. وقد سقطَ ابنُ قتيبة سقطةً فاحشةً حيث زعم أن «مُهَيْمِناً» مصغرٌ، وأن أصله «مُـؤَيْمِن» تصغيرُ «مُـؤْمن» اسمَ فاعل، ثم قُلبت همزتُه هاء كهَراق، ويُعْزى ذلـك لأبـي العباس المبرد أيضاً. إلَّا أنَّ الزجاج[2] قال: «وهذا حسنٌ على طريقِ العربية، وهو موافقٌ لِما جاء في التفسير من أنَّ معنى مُهَيْمن: مُـؤْمن» وهذا الذي قاله الزجاج [واستحسنه أنكره الناسُ عليه وعلى المبردِ ومَنْ تَبِعَهما][3]، ولما بلغ أبا العباس ثعلباً هذا القولُ أنكره أشدَّ إنكار وأنحى على ابن قتيبة وكتب إليه: أنِ اتقِ الله فإن هذا كفرٌ أو ما أشبهه، لأن أسماء الله تعالى لا تُصَغَّر وكذلك كل اسمٍ معظَّم شرعاً. وقال ابن عطية[4]: «إن النقاش حَكَى أنَّ ذلك لَمَّا بلغ ثعلباً فقال: إنَّ ما قال ابنُ قتيبة رديءٌ باطل، والوثوبُ على القرآن شديد، وهو ما سمع الحديث من قوي ولا ضعيف، وإنما جمع الكتب من هَوَسٍ غلبه». [وقال أبو البقاء[5]: «وأصلُ مُهَيْمن: مُـؤَيْمِن لأنه مشتق من

---

(١) فصار مُـؤَيْمن.

(٢) معاني القرآن ٢/١٩٧.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٤) المحرر ٥/١٢٠.

(٥) الإملاء ١/٢١٧.

الأمانة لأن المهيمنَ الشاهدُ، وليس في الكلام «هَيْمن» حتى تكون الهاء أصلاً»، وهذا الذي قاله ليس بشيء لِما تقدم من حكايةِ أهل اللغة هَيْمَن][1] وغايةُ ما في الباب أنهم لم يَسْتعملوه إلا مزيداً فيه الياءُ كبَيْطر وبابِه.

وقرأ[2] ابن محيصن ومجاهد: «ومُهَيْمَنا» بفتح الميم الثانية على أنه اسمُ مفعولٍ بمعنى أنه حوفظ عليه من التبديل والتغيير، والفاعل هو الله تعالى: «إنَّا نحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا له لحافظون»[3] أو الحافظ له في كل بلد، حتى إنه إذا غُيِّرت منه الحركةُ تنبَّه لها الناسُ ورَدُّوا على قارئها بالصواب، والضمير في «عليه» على هذه القراءة عائد على الكتاب الأول، وعلى القراءةِ المشهورة عائد على الكتاب الثاني. وروى ابن[4] أبي نجيح عن مجاهد قراءته بالفتح وقال: «معناه: محمد مُـؤْتَمَنٌ على القرآن». قال الطبري[5]: «فعلى هذا يكون «مهيمناً» حالاً من الكاف في «إليك»، وطَعَن على هذا القول لوجود الواو في «ومهيمنا» لأنها عطف على «مصدقاً» و «مصدقاً» حال من الكتاب لا حال من الكاف؛ إذ لو كان حالاً منها لكان التركيب: «لما بين يديك» بالكاف.

قال الشيخ[6]: «وتأويلُه على أنه من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بعيدٌ عن نظم القرآن، وتقدير: «وجعلناك يا محمد مهيمناً» أبعدُ» يعني أن هذين التأويلين يصلحان أن يكونا جوابين عن قول مجاهد، لكن الأول بعيدٌ والثاني

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٢) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/٢١٠؛ البحر ٣/٥٠٢.
(٣) الآية ٩ من الحجر.
(٤) عبدالله بن يسار الأعرج المكي، روى عن سالم بن عبدالله وعنه يزيد بن إبراهيم، ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٦/٨٥.
(٥) تفسير الطبري ١٠/٣٨١.
(٦) البحر ٣/٥٠٢.

أبعدُ منه. وقال ابن عطية[١] هنا بعد أن حكى قراءةَ مجاهد وتفسيرَه محمداً عليه السلام أنه أمين على القرآن: «قال الطبري: وقولُه ومهيمناً على هذا حالٌ من الكاف في قوله «إليك» قال: «وهذا تأويلٌ بعيدٌ من المفهوم» قال: «وغَلِط الطبري في هذه اللفظةِ على مجاهد، فإنه فَسَّر تأويلَه على قراءة الناس: «مهيمناً» بكسر الميم الثانية فَبَعُدَ التأويل، ومجاهد ـ رحمه الله ـ إنما يقرأ هو وابن محيصن: «ومهيمَنا» بفتح الميم الثانية فهو بناء اسم المفعول، وهو حالٌ من الكتاب معطوف على قوله: «مصدقاً»، وعلى هذا يتجه أنَّ المؤتَمَنَ عليه هو محمد عليه السلام. قال: «وكذلك مشى مكي رحمه الله» قلت: وما قاله أبو محمد ليس فيه ما يَرُدُّ على الطبري، فإنَّ الطبري استشكل كونَ «مهيمنا» حالاً من الكاف على قراءة مجاهد، وأيضاً فقد قال ابن عطية[٢] بعد ذلك: «ويحتمل أن يكون «مصدقاً ومهيمناً» حالَيْن من الكاف في «إليك»»، ولا يَخُصُّ ذلك قراءةَ مجاهد وحده كما زعم مكي[٣]، فالناس إنما استشكلوا كونَهما حالين من كاف «إليك» لقلق التركيب، وقد تقدَّم ما فيه وما نقله الشيخُ من التأويلين، وقوله: «ولا يخص ذلك» كلامٌ صحيح، وإنْ كان مكي التزمه وهو الظاهر.

و«عليه» في موضع رفع على قراءة ابن محيصن ومجاهد لقيامِه مقامَ الفاعل، كذا قاله ابن عَطية[٤]، قلت: هذا إذا جعلنا «مهيمناً» حالاً من الكتاب، أمَّا إذا جعلناه حالاً من كاف «إليك» فيكونُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميراً مستتراً يعودُ على النبي عليه السلام، فيكون «عليه» أيضاً في محلِّ نصبٍ كما لو قُرِىء به اسمَ فاعل. قوله: «عَمَّا جاءك» فيه وجهان، أحدهما:

(١) المحرر ٥/١١٩.
(٢) المحرر ٥/١٢٠.
(٣) ليس في «المشكل» أي تعليق لمكي علي «مهيمن».
(٤) المحرر ٥/١١٩.

ـ وبه قال أبو البقاء ـ[1] أنه حال أي: عادلاً عما جاءك، وهذا فيه نظرٌ من حيث إنَّ «عن» حرفُ جر ناقص لا يقع خبراً عن الجثة، فكذا لا يقع حالاً عنها، وحرفُ الجر الناقص إنما يتعلق بكون مطلق لا بكونٍ مقيدٍ، لكنَّ المقيدَ لا يجوز حَذْفُه. والثاني: أنَّ «عَنْ» على بابها من المجاوزة، لكن بتضمين «تَتَّبِعْ» معنى «تتزَحْزَحْ وتنحرف» أي: لا تنحرف متبعاً.

قوله: «من الحق» فيه أيضاً وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «جاءك»، والثاني: أنه حالٌ من نفس «ما» الموصولة، فيتعلق بمحذوفٍ، ويجوز أَنْ تكونَ للبيانِ. قوله: «لكل» «كل» مضافة لشيء محذوف، وذلك المحذوفُ يُحتمل أن يكونَ لفظةَ «أمة» أي: لكل أمة، ويراد بهم جميعُ الناس من المسلمين واليهود والنصارى، ويحتمل أن يكونَ ذلك المحذوفُ «الأنبياء» أي: لكل الأنبياء المقدَّمِ ذكرُهم. و «جَعَلْنا» يُحتمل أن تكونَ متعديةً لاثنين بمعنى صَيَّرْنا، فيكون «لكل» مفعولاً مقدماً، و «شِرْعة» مفعولٌ ثان. وقوله: «منكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: أعني منكم، ولا يجوزُ أَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «كل» لوجهين، أحدُهما: أنه يلزمُ منه الفصلُ بين الصفة والموصوف بقوله «جَعَلْنا»، وهي جملةٌ أجنبية ليس فيها تأكيدٌ ولا تسديدٌ، وما شأنُه كذلك لا يجوز الفصلُ به. والثاني: أنه يلزم منه الفصلُ بين «جَعَلْنا» وبين معمولِها وهو «شِرْعةً»، قاله أبو البقاء[2]، وفيه نظر، فإن العامل في «لكل» غيرُ أجنبي، ويدل على ذلك قوله: «أغيرَ الله أتَّخِذُ ولياً فاطِرِ»[3] ففصل بين الجلالة وصفتِها بالعامل في المفعول الأول، وهذا نظيره. وقرأ[4] إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب: «شَرْعة» بفتح الشين، كأن المكسور

(١) الإملاء ٢١٧/١.
(٢) الإملاء ٢١٧/١.
(٣) الآية ١٤ من الأنعام.
(٤) الشواذ ٣٢؛ البحر ٥٠٣/٣.

للهيئة والمفتوح مصدر.

والشِرْعة في الأصل: السُّنَّةُ، ومنه: «شَرَعَ لكم من الدينِ»[1] أي: سَنَّ والشارع: الطريق، وهو من الشريعةِ التي هي في الأصل الطريقُ المُوصِلُ إلى الماء، ومنه قوله[2]:

١٧٣٥ـ وفـي الشـرائـعِ مِـنْ جِلاَّنَ مُـقْـتَـنِصٌ
بـالي الثيـابِ خَفيُّ الصـوتِ مُنْـزَرِبُ

والمِنْهاج: مشتق من الطريق النَّهْج وهو الواضح، ومنه قولُه[3]:

١٧٣٦ـ مَـنْ يَـكُ ذا شَـكٌّ فـهـذا فَـلْجُ
مـاءٌ رُواءٌ وطـريـقٌ نَـهْـجُ

أي: واضحٌ، يُقال: طريق مَنْهَجٌ ونَهْجٌ. وقال ابن عطية[4]: «مِنْهاج مثالُ مبالغةٍ من نَهَج» يعني نحوَ قولهم: «إنه لمِنْحار بوائكَها»[5] / وهو حسن، [٢٤٧/ب] وهل الشرعةُ والمنهاجُ بمعنى، كقوله[6]:

١٧٣٧ـ .... وهند أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

---

(١) الآية ١٣ من الشورى.
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٤؛ اللسان زرب؛ ابن عطية ٥/١٢١. المقتنص: الصائد، جلان: قبيلة. المنزرب: الداخل في بيته. وقد أصاب الشطر الأول خرم في الأصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ١/١٦٨؛ والمقتضب ٣/٢٥٩؛ واللسان: روى والرواء: العذب.
(٤) المحرر ٥/١٢٢.
(٥) البوائك: السمان من الإبل.
(٦) تقدم برقم ٤٦٦.

[وكقوله :][1]

١٧٣٨ـ . . . . وأَلْفَى قـولَها كَـذِبـاً ومَيْنـا

أو مختلفان؟ فالشِّرْعة ابتداءُ الطريق، والمِنْهاج الطريق المستمر، قاله المبرد، أو الشِرْعَةُ الطريقُ واضحاً كان أو غيـرَ واضح، والمنهـاج الطريق الواضح فقط، فالأول أعمُّ، قاله ابن الأنباري، أو الدين والدليـل؟ خلاف مشهور.

قوله: «ولكن لِيَبْلُوَكُمْ» «ليبلوكم» متعلقٌ بمحذوف فقدَّره أبو البقاء[2]: «ولكنْ فَرَّقكم ليبلوكَم» وقدَّره غيرُه: «ولكن لم يَشَأْ جَعْلَكم أمةً واحدة» وهذا أحسنُ لدلالة اللفظ والمعنى عليه. و «جميعاً» حال من «كم» في «مرجعكم»، والعاملُ في هذه الحال: إمَّا المصدرُ المضافُ إلى«كم»، فإنَّ «كم» يحتمل أَنْ يكونَ فاعلاً، والمصدرُ يَنْحَلُّ لحرف مصدري وفعل مبنيٍ للفاعل، والأصلُ: «تَرْجعون جميعاً»، ويحتمل أن يكونَ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله على أن المصدر ينحلُّ لفعل مبني للمفعول أي: يُرْجِعُكم الله، وقد صُرِّح بالمعنيين في مواضع، وإمَّا[3] أن يعملَ فيها الاستقرارُ المقدر في الجار وهو «إليه»، و «إليه مَرْجِعُكم» يُحتمل أن يكونَ من بابِ الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية، وهذا واضحٌ بما تقدَّم في نظائره، و «فَيُنَبِّئُكم» هنا من «نَبَّأ» غيرَ متضمنةٍ معنى «أعلم» فلذلك تَعَدَّت لواحدٍ بنفسها وللآخر بحرف الجر.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿وأنِ احْكُمْ﴾**: فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنَّ محلَّها النصبُ عطفاً على الكتاب، أي: وأَنْزلنا إليكم الحكمَ. والثاني: أنها في محلِّ جرٍ عطفاً على «بالحق» أي: أَنْزلناه بالحقِّ وبالحكم». وعلى هذا

---

(١) تقدم برقم ٤٦٥.

(٢) الإملاء ٢١٧/١.

(٣) قوله: «وإما» معطوف على قوله «إمَّا المصدر».

الوجهِ فيجوزُ في محلِّ «أَنْ» النصبُ والجرُّ على الخلافِ المشهور[1]. والثالث: أنَّها في محلِّ رفعٍ على الابتداء[2] وفي تقدير خبره احتمالان أحدُهما: أنْ تقدِّره متأخراً أي: حكمُك بما أنزلَ اللَّـهُ أمرُنا أو قولنا، والآخر: أن تقدِّره متقدماً أي: ومن الواجبِ أن احكم أي: حكمُك. والرابع: أنها تفسيريةٌ، قال أبو البقاء[3]: «وهو بعيدٌ لأن الواو تمنع من ذلك، والمعنى يُفْسِدُ ذلك، لأنَّ «أَنْ» التفسيريةَ ينبغي أن يَسْبِقَها قولٌ يُفَسَّر بها» أمَّا ما ذكره مِنْ مَنْعِ الواو أَنْ تكونَ «أَنْ» تفسيريةً فواضح، وأمَّا قولُه: «يسبِقُها قولٌ» إصلاحُه أن يقولَ: «ما هو بمعنى القول لا حروفه» ثم قال: «ويمكنُ تصحيحُ هذا القولِ بأن يكون التقدير: وأمرناك، ثم فَسَّر هذا الأمرَ بـ«احكم». ومنع الشيخُ[4] من تصحيحِ هذا القول بما ذكره أبو البقاء، قال: «لأنه لم يُحْفَظْ من لسانِهم حذفُ الجملةِ المفسَّرة بـ«أَنْ» وما بعدها» وهو كما قال. وقراءتا ضمِّ نونِ «أن» وكسرِها[5] واضحتان مِمَّا تقدَّم في البقرة: الضمة للإتباع والكسر على أصل التقاء الساكنين. والضميرُ في «بينهم»: إمَّا لليهود خاصةً وإمَّا لجميع المتحاكمين.

قوله: «أَنْ يَفْتِنُوك» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: احْذَرْهم مخافةَ أَنْ يَفْتِنوك. والثاني: أنها بدلٌ من المفعول على جهةِ الاشتمال كأنه [قال]: «واحْذَرْهُمْ فتنتهم» كقولك: «أعجبني زيد علمُه». وقوله: «فإنْ

---

(1) يرى الخليل أنها في محل جر ويرى سيبويه أنها في محل نصب. انظر: الكتاب ١٧/١.

(2) يلاحظ أن الأوجه الثلاثة على تقدير أن «أن» مصدرية والأمر بعدها صلتها، وذلك على خلاف الوجه الرابع.

(3) الإملاء ٢١٨/١.

(4) البحر ٥٠٤/٣.

(5) ذكر أبو حيان القراءتين من دون نسبة. البحر ٥٠٤/٣.

تَوَلَّوا» قال ابن عطية[1]: «قبلَه محذوفٌ يدل عليه الظاهرُ تقديرُه: لا تتبعْ واحذَرْ، فإنْ حَكَّموك مع ذلك واستقاموا لك فنعِمَّا ذلك، وإنْ تَوَلَّوا فاعَلْم»، ويَحْسُن أن يُقَدَّر هذا المحذوفُ المعادلُ بعد قوله: «لفاسقون». والذي ينبغي ألَّا يقال في هذا النوع ثَمَّ حذفٌ؛ لأن ذلك من بابِ فحوى الخطاب، والأمرُ فيه واضح.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿أفحُكْمَ﴾**: الجمهورُ على ضم الحاء وسكون الكاف ونصب الميم، وهي قراءةٌ واضحة، «حكمَ» مفعول مقدم، و«يبغون» فعل وفاعل، وهو المستفهم عنه في المعنى، والفاءُ فيها القولان المشهوران: هل هي مؤخرة عن الهمزة وأصلُها التقديمُ، أو قبلَها جملةٌ عَطَفَتْ ما بعدها عليها تقديره: أَيَعْدِلون عن حكمِك فيبغون حكمَ الجاهلية؟ وقرأ[2] ابن وثاب والأعرج وأبو رجاء وأبو عبدالرحمن برفع الميم، وفيها وجهان، أظهرُهما: ـ وهو المشهورُ عند المُعْرِبين ـ أنه مبتدأ، و«يبغون» خبره، وعائد المبتدأ محذوفٌ تقديرُه: «يَبْغُونه» حملاً للخبرِ على الصلة. إلا أن بعضهم جعلَ هذه القراءة خطأً، حتى قال أبو بكر بن مجاهد: «هذه القراءةُ خطأ»، وغيرُه يجعلُها ضعيفةً، ولا تبلغُ درجة الخطأ، قال ابن جني[3] في قول ابن مجاهد: «ليس كذلك، ولكنه وَجْهُ غيرِه أقوى منه، وقد جاء في الشعر، قال أبو النجم[4]:

١٧٣٩ـ قد أصبحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي
عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ

(١) المحرر ٥/١٢٤.
(٢) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/٢١٥؛ البحر ٣/٥٠٥.
(٣) المحتسب ١/٢١١.
(٤) البيت في الكتاب ١/٤٤؛ والمحتسب ١/٢١١؛ والهمع ١/٩٧؛ والدرر ١/٧٣.

أي: لم أصنعه». قال ابن عطية[1]: «هكذا الروايةُ[2] وبها يتم المعنى الصحيح، لأنه أرادَ التبـرُّؤ من جميع الذنوب، ولو نَصَب «كل» لكان ظاهرُ قوله أنه صنع بعضَه» قلت: هذا الذي ذكره أبو محمد معنى صحيح نصَّ عليه أهل علم المعاني والبيان، واستشهدوا على ذلك بقوله عليه السلام حين سأله ذو اليدين فقال: «أَقَصَرْتَ الصلاة أم نسيت؟ فقال «كلُّ ذلك لم يكن»[3] أرادَ عليه السلام انتفاءَ كلِّ فردٍ فردٍ، وأفاد هذا المعنى تقديمُ «كل»، قالوا: ولو قال: «لم يكن كلُّ ذلك» لاحتمل الكلام أن البعض غيرُ منفيّ. وهذه المسألة تُسَمَّى عمومَ السلب، وعكسُها نحو: «لم أصنعْ كلَّ ذلك» يُسَمَّى سلبَ العموم، وهذه مسألةٌ مفيدة فأتقنتُها، وإن كان بعضُ الناسِ قد فهم عن سيبويه غيرَ ما ذكرت لك.

ثم قال ابن عطية[4]: «وهو قبيحٌ ـ يعني حَذْفَ العائد من الخبر ـ وإنما يُحْذَفُ الضمير كثيراً من الصلة، ويُحْذَفُ أقلَّ من ذلك من الصفة، وحَذْفُه من الخبرِ قبيحٌ» ولكنه رجَّح البيتَ على هذه القراءةِ بوجهَين، أحدُهما: أنه ليس في صدرِ قوله ألفُ استفهام تطلب الفعل كما هي في «أفحكم»، والثاني: أن في البيت عوضاً من الهاء المحذوفة / وهو حرفُ الاطلاق، أعني الياء في «اصنعي»، فتضعفُ قراءة مَنْ قرأ «أفحكمُ الجاهلية يبغون». وهذا الذي ذكره ابن عطية في الوجه الثاني كلامٌ لا يعبأ به، وأمَّا الأول فهو قريبٌ من الصواب، لكنه لم ينهضْ في المنعِ ولا في التقبيح، وإنما ينهضُ دليلاً على الأحسنيَّة أو على أن غيرَه أَوْلى منه، وهذه المسألةُ ذكر بعضُهم الخلافَ فيها بالنسبة إلى [٢٤٨/أ]

(١) المحرر ١٢٤/٥.
(٢) أي: برفع كل.
(٣) رواه البخاري (الفتح): الصلاة ٥٦٦/١؛ مسلم: المساجد ٤٠٣/١؛ أبو داود: الصلاة ٦١٧/١.
(٤) المحرر ١٢٥/٥.

نوعٍ، ونَفَى الخلافَ فيها ـ بل حكى الإجماع على الجواز ـ بالنسبة إلى نوعٍ آخر، فحكى الإجماعَ فيما إذا كان المبتدأُ لفظَ «كل» أو ما أشبهها في العموم والافتقار، فأمَّا «كل» فنحو[1]: «كلُّ رجلٍ ضربت» ويقويه قراءةُ ابن عامر: «وكلٌّ وعد الله الحسنى»[2]، ويريد بما أشبه «كلا» نحو: «رجلٌ يقولُ الحقَّ انصرْ» أي: انصُرْه، فإنه عامٌّ ويفتقر إلى صفة، كما أن «كلاًّ» عامةٌ وتفتقر إلى مضاف إليه، قال: «وإذا لم يكن المبتدأُ كذلك فالكوفيون يَمْنعون حذفَ العائد، بل ينصبون المتقدمَ مفعولاً به، والبصريون يُجيزون: «زيدٌ ضربتُ» أي ضربته، وذكر القراءةَ. وتعالى بعضُهم فقال: «لا يجوزُ ذلك» وأطلق، إلا في ضرورة شعر كقوله[3]:

١٧٤٠ـ وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا
بالحقِّ، لا يُحْمَدُ بالباطلِ

قال: «لأنه يؤدي إلى تهيئةِ العامل للعمل وقطعه عنه»، وقد أَتْقَنْتُ هذه المسألةَ وما نُقل فيها في كتابي «شرح التسهيل» فعليك بالالتفات إليه.

والوجه الثاني من التوجيهين المتقدمين أن يكونَ «يبغون» ليس خبراً للمبتدأ، بل هو صفةٌ لموصوفٍ محذوف وذلك المحذوفُ هو الخبر، والتقدير: «أفحكمُ الجاهليةِ حكمٌ يَبْغون»، وحَذْفُ العائدِ هنا أكثرُ لأنه كما تقدَّم يكثُر حَذْفُه من الصلةِ، ودونَه من الصفةِ، ودونَه من الخبر، وهذا ما اختاره ابنُ عطية[4] وهو تخريجٌ ممكنٌ، ونَظَّره بقوله تعالى: «من الذين

---

(١) سقطت الفاء من الأصل وهي واجبة بعد «أما».
(٢) الآية ١٠ من الحديد. وانظر: السبعة ٦٢٥.
(٣) تقدم برقم ٦٨٤.
(٤) المحرر ٥/١٢٥.

هادُوا يُحَرِّفون»[1] أي: قومٌ يُحَرِّفون» يعني في حذف موصوفٍ وإقامةِ صفتِه مُقامه، وإلا فالمحذوفُ في الآيةِ المنظَّرِ بها مبتدأٌ، ونظَّرها أيضاً بقوله[2]:

١٧٤١ـ وما الـدهـرُ إلا تـارتـانِ: فمنهمـا
أمـوتُ وأُخْـرى أبتغي العيشَ أكـدحُ

أي: تارةً أموتُ فيها. وقال الزمخشري[3]: «وإسقاطُ الراجع عنه كإسقاطِه في الصلة، كقوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللّـهُ رسولاً[4] وعن الصفةِ: «في الناس رجُلان: [رجلٌ] أهنْتُ، ورجلٌ أكرمت» أي: رجلٌ أهنته[5] ورجلٌ أكرمته، وعن الحالِ في نحو: «مررت بهند يضرب زيد»[6]. قال الشيخ[7]: «إنْ عَنَى التشبيه في الحذف والحسن فليس كذلك لِما تقدَّم ذكرُه، وإن عنى في مطلق الحذفِ فَمَسَلَّم».

وقرأ الأعمش وقتادة: «أَفَحَكَمَ» بفتح الحاء والكـاف ونصب الميم، وهو مفردٌ يراد به الجنس لأن المعنى: أحُكَّامَ الجاهلية، ولا بد من حذف مضاف في هذه القراءة هو المُصَرَّحُ به في المتواترة تقديره: أَفَحُكْمَ حُكَّام الجاهليةِ.

والقُرَّاء[8] غيرَ ابنِ عامر على «يَبْغُون» بياء الغيبة نسقاً على ما تقدَّم من الأسماء الغائبة. وقرأ هو بتاء الخطاب على الالتفاتِ ليكون أبلغَ في زَجْرهم

---

(١) الآية ٤٦ من النساء.
(٢) البيت تقدم برقم ١٥٩٠.
(٣) الكشاف ١/٦١٩.
(٤) الآية ٤١ من الفرقان.
(٥) الأصل: «أهنت» «أكرمت» وهو سهو لأنه الشاهد.
(٦) أي: يضربها.
(٧) البحر ٣/٥٠٥.
(٨) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ١/٤١١.

وَرَدْعِهِم ومباكتته لهم، حيث واجَهَهم بهذا الاستفهامِ الذي يَأْنَفُ منه ذَوُوالبصائِر. و «حُكْماً» نصباً على التمييز. وقوله: «لقوم» في هذه [اللام] ثلاثةُ أوجهٍ أحدها: أن يتعلَّقَ بنفسِ «حكماً» إذ المعنى أنَّ حكمَ اللَّهِ للمؤمن على الكافر، والثاني: أنها للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوف كهي في «سُقْياً لك» و «هَيْتَ لك»[1]، وهو رأي الزمخشري[2]، وابن عطية[3] قال شيئاً قريباً منه، وهو أن المعنى: «يُبَيِّن ذلك ويُظْهِرُه لقوم». الثالث: أنها بمعنى «عند» أي: عند [قوم] وهذا ليس بشيء. ومتعلَّقُ «يوقنون» يجوز أن يُراد، وتقديرُه: يوقنون بالله وبحكمه، أو بالقرآن، ويجوز ألاَّ يُرادَ على معنى وقوع الإيقان، وإليه ميلُ الزجاج[4]، فإنه قال: «يوقنون: يتبيَّنون عَدْلَ اللَّهِ في حكمه».

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿بعضُهم أولياءُ بعض﴾**: مبتدأ وخبر، وهذه الجملة لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ، سيقت تعليلاً للنهي المتقدم، وزعم الحوفي أنَّها في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «أولياء»، والأولُ هو الظاهر، والضمير في «بعضهم» يعودُ على اليهود والنصارى على سبيل الإجمال، والقرينة تبيِّن أنَّ بعضَ اليهودِ أولياءُ بعض، وأنَّ بعضَ النصارى أولياء بعضٍ، وبهذا التقريرِ لا يُحتاج كما زعم بعضُهم إلى تقدير محذوف يَصِحُّ به المعنى وهو: بعض اليهود أولياء بعض، وبعض النصارى أولياء بعض، قال: لأنَّ اليهود لا يتولَّوْن النصارى، والنصارى لا يتوَلَّوْن اليهود، وقد تقدَّم جوابه.

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿فترى الذين﴾**: الجمهورُ على «تَرى» بتاء الخطاب، و «الذين» مفعول، فإن كانت الرؤيةُ بصريةً أو عُرْفانية ـ فيما نقله

---

(١) الآية ٢٣ من يوسف.

(٢) الكشاف ١/٦١٩.

(٣) المحرر ٥/١٢٦.

(٤) معاني القرآن ٢/١٩٨.

أبو البقاء[1] وفيه نظرٌ ـ فتكونُ الجملةُ من «يُسارعون» في محلٍّ نصبٍ على الحال من الموصول، وإنْ كانت قلبية فيكون «يسارعون» مفعولاً ثانياً. وقرأ[2] النخعي وابن وثاب: «فيَرى» بالياء وفيها تأويلان، أظهرُهما: أنَّ الفاعل ضميرٌ يعودُ على الله تعالى، وقيل: على الرأي من حيثُ هو، و«يُسارعون» بحالتِها، والثاني: أن الفاعل نفسُ الموصول والمفعول هو الجملةُ من قوله: «يسارعون» وذلك على تأويل حَذْفِ «أَنْ» المصدرية، والتقدير: ويرى القومُ الذين في قلوبهم مرض أَنْ يُسارعوا، فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» رُفِع الفعل كقوله[3]:

١٧٤٢ـ ألا أيُّهـذا الـزاجـرِي أَحْضُـرُ الـوَغى

. . . .

أجازَ ذلك ابن عطية[4]، إلا أنَّ هذا غيرُ مقيس، إذ لا تُحْذَف «أن» عند البصريين إلا في مواضعَ محفوظة. وقرأ[5] قتادة والأعمش: «يُسْرِعون» من أسرع. و«يقولون» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعـل «يسارعـون»، و«نخشى» في محلٍّ نصب بالقول، و«أن تصيبَنا» في محل نصب بالمفعول أي: نخشى إصابتَنا. والدائرة صفة غالبة لا يُذْكر موصوفُها، والأصل: داوِرَة، لأنها من دار يدور. قوله: «أن يأتي» في محلٍّ نصب: إمَّا على الخبر لـ «عسى» وهو رأي الأخفش، / وإمَّا على أنها مفعولٌ به وهو رأيُ سيبويه[6] لئلا يلزمَ الإخبارُ عن الجثة بـالحَدَث في قـولك: «عسى زيـدٌ أَنْ يقومَ»، وأجـاز أبو البقاء[7] أن يكونَ «أن يأتي» في محلٍّ رفعٍ على البدل من اسم «عسى» وفيه نظر. [٢٤٨/ب]

---

(١) الإملاء ١/٢١٨.
(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥٠٨.
(٣) تقدم برقم ٥٢١.
(٤) المحرر ٥/١٢٨.
(٥) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥٠٨.
(٦) الكتاب ١/٤٧٧.
(٧) الإملاء ١/٢١٩.

قوله: «فيُصْبِحوا» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوب عطفاً على «يأتِيَ» المنصوب بـ«أَنْ»، والذي سَوَّغ ذلك وجودُ الفاءِ السببية، ولولاها لم يجز ذلك، لأن المعطوف على الخبر خبر، و«أن يأتي» خبرعسى، وفيه راجعٌ عائدٌ على اسمها، وقوله: «فيُصْبحوا» ليس فيه ضميرٌ يعود على اسمها فكان من حقِّ المسألةِ الامتناعُ لكنَّ الفاءَ للسببية، فَجَعَلَتْ الجملتين كالجملة الواحدة وذلك جارٍ في الصلة نحو: «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ»، والصفةِ نحو: «مررت برجل يبكي فيضحكُ عمرو»، والخبرِ نحو: «زيد يبكي فيضحك خالد»، ولو كانَ العاطفُ غيرَ الفاء لم يَجُز ذلك. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد الفاء في جواب التمني قالوا: «لأنَّ عسى تمنٍّ وترجٍّ في حق البشر».
و«على ما أَسَرُّوا» متعلق بـ«نادمين»، و«نادمين» خبرُ «أصبح».

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿ويقولُ﴾**: قرأ[١] أبو عمرو والكوفيون بالواو قبل «يقول»، والباقون بإسقاطها، إلا أنَّ أبا عمرو نصب الفعل بعد الواو، وروى عنه علي بن نصر[٢] الرفع كالكوفيين، فتحصَّل فيه ثلاثُ قراءات: «يقول» من غير واو «ويقول» بالواو والنصب، «ويقول» بالواو والرفع. فأمَّا قراءةُ مَنْ قرأ «يقول» من غير واو فهي جملةٌ مستأنفة سِيقَتْ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه لمَّا تقدَّم قولُه تعالى: «فعسى الله أن يأتي بالفتح» إلى قوله: «نادمين»، سأل سائل فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيبَ بقوله تعالى: «يقولُ الذين آمنوا» إلى آخره، وهو واضح، والواو ساقطةٌ في مصاحف مكة والمدينة والشام، والقارىء بذلك هو صاحبُ هذه المصاحف، فإن القارئين بذلك ابنُ كثير المكي وابن عامر الشامي ونافع المدني، فقراءتهُم موافقةٌ لمصاحفهم، وليس في هذا

(١) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١١/١، والكوفيون عاصم وحمزة والكسائي.
(٢) علي بن نصر البصري روى عن أبي عمرو وهارون، وروى عنه ابنه نصر، توفي سنة ١٨٩. انظر: طبقات القراء ٥٨٢/١.

أنهم إنما قرؤوا كذلك لأجلِ المصحفِ فقط، بل وافَقَتْ روايتُهم مصاحفَهم على ما بيَّنْتُهُ غيرَ مرة.

وأمَّا قراءة الواو والرفع فواضحة أيضاً لأنها جملة ابتُدِىء بالإخبار بها، فالواوُ استئنافيةٌ لمجرد عطف جملة على جملة، فالواو ثابتة في مصاحف الكوفة والمشرق، والقارىءُ بذلك هو صاحبُ هذا المصحف، والكلام كما تقدَّم أيضاً. وأمَّا قراءةُ أبـي عمرو فهي التي تحتاج إلى فَضْلِ نظر، واختلف الناسُ في ذلك على ثلاثةِ أوجه، أحدُها: أنه منصوب عطفاً على «فيصبحوا» على أحد الوجهين المذكورين في نصبِ «فيُصْبحوا» وهو الوجه الثاني، أعني كونَه منصوباً بإضمار «أنْ» في جوابِ الترجِّي بعد الفاء إجراءً للترجِّي مُجْرىٰ التمني، وفيه خلافٌ مشهور بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يمنعونَه والكوفيون يُجيزونه مستدلِّين على ذلك بقراءةِ نافع: «لعله يزَّكَّى أو يَذَّكَّرُ فتنفعَه»[1] بنصب «تنفعه»، وبقراءة عاصم في رواية حفص: «لعلي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطَّلِعَ»[2] بنصب «فأطَّلِعَ»، وسيأتي الجوابُ عن الآيتين الكريمتين في موضعِه. وهذا الوجهُ ـ أعني عطفَ «ويقول» على «فيصبحوا» ـ قاله الفارسي[3] وتبعه جماعةٌ، ونقله عنه أبو محمد بن عطية[4]، وذكرَه أبو عمرو بن الحاجب أيضاً، قال الشيخ شهابُ الدين أبو شامة بعد ذكره الوجهَ المتقدِّم: «وهذا وجهٌ جيد أفادنيه الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ولم أَرَه لغيرِه، وذكروا وجوهاً كلُّها بعيدةٌ متعسِّفة» انتهى. قلت: وهذا ـ كما رأيتَ ـ

---

(١) الآية ٤ من عبس، والنصب قراءة عاصم وليس كما ذكر. وانظر: السبعة ٦٧٢؛ معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٥.

(٢) الآية ٣٦ ـ ٣٧ من غافر. انظر: السبعة ٥٧٠؛ معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٥.

(٣) لم يذكر في الحجة ـ عند ذكره هذه القراءة ـ ما نُقِل عنه هنا، وإنما ذكر وجوهاً أخرىٰ انظرها في الحجة (خ) ٢/٣٩٥.

(٤) المحرر ٥/١٣٣ أشار إلى هذا التخريج ولم يعزه إلى أبـي علي.

منقولٌ مشهور عن أبـي علي الفارسي، وأمَّا استجادتُه هذا الوجهَ فإنما يتمشى على قول الكوفيين، وهو مرجوحٌ كما تقرر في علم النحو.

الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على المصدر قبلَه وهو الفتحُ كأنه قيل: فعسى اللَّـهُ أن يأتِيَ بالفتحِ وبأَنْ يقولَ، أي: وبقولِ الذين آمنوا، وهذا الوجهُ ذكره أبو جعفر النحاس[1]، / ونظَّروه بقول الشاعر[2]: [٢٤٩/أ]

١٧٤٣ـ لَـلُبْسُ عـبـاءةٍ وتَـقَـرَّ عـيـنـي
أحـبُّ إلـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّـفـوفِ

وقول الآخر[3]:

١٧٤٤ـ لقـد كـانَ في حَـوْلٍ ثَـواءٍ ثـويتُـه
تَـقَـضِّـي لُـبـانـاتٍ ويَـسْـأَمَ سـائِـمُ

وهذا مردودٌ من ثلاثةِ أوجه، أحدُها: أنه يؤدِّي ذلك إلى الفصل بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبـي، وذلك أنَّ الفتحَ على قولِه مؤولٌ بـ«أَنْ» والفعلِ تقديرُه: أَنْ يأتِيَ بأن يفتحَ وبأَنْ يقولَ، فيقعُ الفصلُ بقولِـه: «فيُصبحوا» وهـو أجنبـي لأنـه معـطوفٌ على «يـأتي». الثـاني: أن هـذا المصـدرَ ـ وهو الفتح ـ ليس يُراد به انحلالُه لحرفٍ مصدري وفعلٍ، بل المرادُ به مصدرٌ غيرُ مرادٍ به ذلك نحو: يعجبني ذكاؤك وعلمك. الثالث: أنه وإنْ سُلِّم انحلالُه لحرف مصدري وفعل فلا يكون المعنى على: «فعسى الله أن يأتِيَ بأَنْ يقولَ الذين آمنوا» فإنه نابٍ عنه نُبُوّاً ظاهراً.

الثالث ـ من أوجه نصبِ «ويقول» ـ: أنه منصوبٌ عطفاً على قوله:

---

(١) إعراب القرآن له ٥٠٣/١.
(٢) تقدم برقم ٧٠١.
(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

«يأتي» أي: فعسى اللَّـهُ أَنْ يأتيَ ويقولَ، وإلى ذلك ذهب الزمخشري[1] ولم يَعْتَرِض عليه بشيء. وقد رُدَّ ذلك بأنه يلزمُ عطفُ ما لا يجوز أن يكون خبراً على ما هو خبر، وذلك أنَّ قولَه: «أن يأتيَ» خبرُ عسى وهو صحيحٌ، لأنَّ فيه رابطاً عائداً على اسم «عسى» وهو ضميرُ الباري تعالى، وقولُه: «ويقول» ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم «عسى» فكيف يَصِحُّ جَعْلُه خبراً؟ وقد اعتذر مَنْ أجازَ ذلك عنه بثلاثة أوجه، أَحدُها: أنه من باب العطفِ على المعنى، والمعنى: فَعَسى أَنْ يأتي الله بالفتح وبقولِ الذين آمنوا، فتكون «عسى» تامةً لإسنادها إلى «أَنْ» وما في حَيِّزها، فلا تحتاجُ حينئذ إلى رابط، وهذا قريبٌ من قولهم «العطف على التوهم» نحو: «فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين»[2]. الثاني: أنّ «أَنْ يأتي» بدلٌ من اسمِ الله لا خبرٌ، وتكونُ «عسى» حينئذ تامةً، كأنه قيل: فعسى أن يقولَ الذين آمنوا، وهذان الوجهانِ منقولان عن أبـي عليّ الفارسيّ[3]؟ إلا أنَّ الثاني لا يَصِحُّ لأنهم نَصُّوا على أنَّ عسى واخلولق وأوشك من بين سائر أخواتها يجوز أن تكونَ تامةً بشرطِ أن يكونَ مرفوعُها: «أن يفعل»، قالوا: ليوجَدَ في الصورةِ مسندٌ ومسندٌ إليه، كما قالوا / ذلك في [٢٤٩/ب] «ظن» وأخواتِها: إنَّ «أَنْ» و «أَنَّ» تسدُّ مسدَّ مفعوليها. والثالث: أن ثم ضميراً محذوفاً هو مصحِّحٌ لوقوعِ «ويقول» خبراً عن عسى، والتقدير: ويقولُ الذين آمنوا به أي: بالله، ثم حُذِفَ للعلم به، ذكر ذلك أبو البقاء[4]، وقال ابن عطية[5] بعد حكايتِه نصبَ «ويقولَ» عطفاً على «يأتي»: «وعندي في منع «عسى الله أن يقول المؤمنون» نظرٌ، إذ الله تعالى يُصَيِّرهم يقولون ذلك بنصرهِ وإظهارِ دينه»

---

(١) الكشاف ١/٦٢٠.

(٢) الآية ١٠ من المنافقون، ويسمِّي بعض النحاة هذا بعطف التوهم، وذلك لأن جزم «وأكن» على تقدير سقوط الفاء من «أصدق».

(٣) الحجة (خ) ٢/٣٩٥.

(٤) الإملاء ١/٢١٩.

(٥) المحرر ٥/١٣٣.

قلت: قولُ ابن عطية في ذلك يشبه قولَ أبـي البقاء في كونه قَدَّره ضميراً عائداً على اسم «عسى» يَصِحُّ به الربط. وبعضُ الناسِ يُكْثِرُ هذه الأوجه ويوصلُها إلى سبعة وأكثر، وذلك باعتبار تصحيحِ كلِّ وجهٍ من الأوجه الثلاثة التي ذكرتها لك، ولكن لا يخرج حاصلُها عن ثلاثة، وهو النصبُ: إمَّا عطفاً على «أن يـأتي»، وإما على «فيصبحوا»، وإمَّا على «بالفتح»، وقد تقدَّم لك تحقيقها.

قوله: «جَهْدَ أيمانهم» في انتصابِه وَجْهان، أظهرُهما: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ ناصبُه «أَقْسموا» فهو من معناه، والمعنى: أَقْسَموا إقسامَ اجتهادٍ في اليمين. والثاني ــ أجازَه أبو البقاء[1] وغيره ــ أنه منصوبٌ على الحالِ كقولهم: «افعَلْ ذلك جَهْدَكَ» أي: مجتهداً، ولا يُبالَىٰ بتعريفه لفظاً فإنه مؤولٌ بنكرة على ما ذكرته لك، وللنحْويين في هذه المسألة أبحاث، والمعنى هنا: أقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم.

قوله: «إنهم لمعكم» هذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب فإنها تفسيرٌ وحكاية لمعنى القسم لا لألفاظِهم، إذ لو كانَتْ حكايةً لألفاظهم لقيل: إنَّا معكم، وفيه نظرٌ، إذ يجوزُ لك أن تقول: «حَلَفَ زيدٌ لأفعَلَنَّ» أو «ليفعلن»، فكما جاز أن تقولَ: «لَيَفْعَلَنَّ» جاز أن يقال: «إنهم لمعكم» على الحكايةِ.

قوله: «حَبِطَتْ أعمالُهم» فيها أوجهٌ، أحدُها: أنهـا جملةٌ مستأنفـة والمقصودُ بها الإخبارُ من الباري تعالى بذلك. الثاني: أنها دعاءٌ عليهم بذلك وهو قولُ الله تعالى نحو: «قُتِل الإنسانُ ما أكفرَه»[2]. الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ لأنهـا من جملة قـول المؤمنين، ويَحْتمـل معنيين كـالمعنيين في الاستئناف، أعني كونَه إخباراً أو دعاءً. الرابع: أنها في محل رفعٍ على أنَّها خبرُ المبتدأ وهو «هؤلاء»، وعلى هذا فيحتمل قوله «الذين أقسموا» وجهين،

---

(١) الإملاء ١/٢١٩.

(٢) الآية ١٧ من عبس.

أحدُهما: أنه صفةٌ لاسمِ الإشارة، والخبر: «حَبِطَتْ أعمالُهم». والثاني: أنَّ «الذين» خبرٌ أولُ، / و«حَبِطت» خبرٌ ثانٍ عند مَنْ يُجيز ذلك. وجَعَلَ [٢٥٠/أ] الزمخشري[١] «حَبِطَتْ أعمالُهم» مُفْهِمَةً للتعجب. قال: «وفيه معنى التعجب كأنه قيل: ما أحبط أعمالَهم ما أخسرَهم»، وأجاز مع كونه تعجباً أن يكونَ من قولِ المؤمنين، فيكونَ في محل نصب، وأن يكونَ من قولِ الباري تعالى، لكنه أَوَّلَ التعجبَ في حق الله تعالى بأنه تعجيب، قال: «أو مِنْ قول الله عز وجل شهادةً لهم بحبوط الأعمال وتعجيباً من سوء حالهم». وقرأ[٢] أبو واقد والجراح: «حَبَطت» بفتح الباء، وهما لغتان، وقد تقدم ذلك[٣]. وقوله تعالى: «فأصبحوا» وجهُ التسبُّبِ في هذه الفاءِ ظاهرٌ.

آ. **(٥٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾**: «مَنْ» شرطيةٌ فقط لظهورِ أثرها[٤]، وقوله تعالى: «فسوف» جوابُها، وهي مبتدأة، وفي خبرها الخلاف المشهور، وبظاهره يتمسَّك مَنْ لا يشترط عودَ ضميرٍ على اسم الشرط من جملة الجواب، ومَنْ التزم ذلك قَدَّر ضميراً محذوفاً تقديره: «فسوف يأتي الله بقوم غيرهم»، فـ«هِم» في «غيرهم» يعودُ على «مَنْ» على معناها. وقرأ[٥] ابن عامر ونافع: «يَرْتَدِدْ» بدالين. قال الزمخشري[٦]: «وهي في الإمام ـ يعني رسمَ المصحف ـ كذلك» ولم يبيِّنْ ذلك، ونَقَل غيرُه أنَّ كلَّ قارىء وافقَ مصحفَه، فإنها في مصاحف الشام والمدينة، «يرتدد» بدالين، وفي الباقية: «يرتدَّ»، وقد تقدَّم أنَّ الإدغام لغة تميم، والإظهارَ لغةُ الحجاز، وأنَّ

---

(١) الكشاف ١/٦٢٠.
(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥١٠.
(٣) انظر: الآية ٢١٧ من البقرة.
(٤) وهو جزم الفعل بالسكون وحُرِّك بالفتح لالتقاء الساكنين.
(٥) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ١/٤١٢.
(٦) ليس في الكشاف.

وجهَ الإظهارِ سكونُ الثاني جزماً أو وقفاً، ولا يُدْغَمُ إلا في متحرك، وأنَّ وجهَ الإدغام تحريكُ هذا الساكن في بعضِ الأحوال نحو: رُدَّا، رُدُّوا، رُدِّي، ولم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا، واردُدِ القوم، ثم حُمِل «لم يردَّ» و «رُدَّ» على ذلك، فكأن التميميين اعتبروا هذه الحركة العارضة، والحجازيين لم يَعْتبروها، و «منكم» في محل نصبٍ على الحال من فاعل «يرتد»، و «عن دينه» متعلِّقٌ بـ «يرتدَّ».

قوله تعالى: «يُحِبُّهم» في محلِّ جر لأنها صفة لـ «قوم»، و «يُحِبُّونه» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه معطوفٌ على ما قبلَه، فيكون في محلِّ جرٍّ أيضاً فوصفَهم بصفتين: وصفَهم بكونِه تعالى يحبُّهم وبكونهم يحبونه. والثاني أجازه أبو البقاء[1]: أن يكون في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في «يحبهم» قال: «تقديره: وهم يحبونه». قلت: وإنما قَدَّر أبو البقاء لفظة «هم» ليخرجَ بذلك من إشكال: وهو أن المضارعَ المثبتَ متى وقع حالاً وجب تَجَرُّدُه من الواو نحو: «قمت أضحك» ولا يجوز: «وأضحك»، وإنْ وَرَدَ شيء أُوِّل بما ذكره أبو البقاء كقولهم: «قمت وأصك عينه» وقوله[2]:

١٧٤٥ـ . . . . نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا

أي: وأنا أصك، وأنا أَرْهَنُهم، فَتُؤَوَّلُ الجملةُ إلى جملة اسمية فيصِحُّ اقترانها بالواو، ولكن لا ضرورةَ في الآية الكريمة تَدْعُو إلى ذلك حتى يُرْتَكَب، فهو / قولٌ مرجوح. وقُدِّمَتْ محبةُ الله تعالى على محبتهم لشرفها وسَبْقِها، [٢٥٠/ب] إذ محبتُه تعالى لهم عبارةٌ عن إلهامِهم فعلَ الطاعةِ وإثابتِه إياهم عليها.

قوله: «أذلَّةٍ على المؤمنين أعزَّةٍ على الكافرين» هاتان صفتان أيضاً لقوم، واستدلَّ بعضُهم على جوازِ تقديمِ الصفة غير الصريحة على الصفة

---

(١) الإملاء ١/٢١٩.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

الصريحة بهذه الآيةِ، فإنَّ قوله: «يُحِبُّهم» صفةٌ وهي غير صريحة، لأنها جملة مؤولة بمفرد، وقوله «أذلة ــ أعزة» صفتان صريحتان لأنهما مفردتان، وأمَّا غيره من النحويين فيقول: متى اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤولة وجبَ تقديمُ الصريحةِ إلا في ضرورة شعر كقولِ امرىءِالقيس[1]:

١٧٤٦ــ وفَـرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسـودَ فـاحِـمٍ
أثـيثٍ كـقِنْـوِ الـنَّخْلة المُـتَـعَـثْكِـلِ

فقدَّم قوله «يُغَشِّي» ــ وهو جملة ــ على «أسود» وما بعده وهن مفردات، وعند هذا القائل أنه يُبدأ بالمفرد ثم بالظرف أو عديلِه ثم بالجملة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: «وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانَه»[2]، وهذه الآية حجةٌ عليه، وكذا قوله تعالى: «وهذا كتابٌ أَنْزلناه مبارك»[3]. قال الشيخ[4]: «وفيها دليلٌ على بطلان مَنْ يعتقد وجوبَ تقديم الوصفِ بالاسم على الوصف بالفعل إلا في ضرورة» ثم ذَكَر الآيةَ الأخرى. قلت: وليس في هاتين الآيتين الكريمتين ما يَرُدُّ قولَ هذا القائل. أما هذه الآية فيحتمل أن يكون قولُه تعالى: «يحبهم ويحبونه» جملةَ اعتراض لأنَّ فيها تأكيداً وتسديداً للكلام، وجملةُ الاعتراض تقعُ بين الصفةِ وموصوفِها كقوله تعالى: «وإنَّه لَقَسَمٌ ــ لو تعلمون ــ عظيم»[5] فـ «عظيم» صفةٌ لـ «قَسَم»، وقد فَصَل بينهما بقولُه: «لو تعلمون» فكذلك فَصَلَ هنا بين قوله «بقوم» وبين صفتهم وهي «أذلة ــ أعزة» بقولِه «يُحِبُّهم ويحبونه»، فعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب. وأمَّا «وهذا كتابٌ

---

(١) من معلقته، وهو في شرح القصائد العشر للتبريزي ١٠٦. والفرع: الشعر التام، والأثيث: المتراكب، والمتعثكل: المتدلّي.
(٢) الآية ٢٨ من غافر.
(٣) الآية ٩٢ من الأنعام.
(٤) البحر ٥١٢/٣.
(٥) الآية ٧٦ من الواقعة.

أَنْزلناه مبارك» فلا نسلِّم أن «مبارك» صفةٌ، بل يجوزُ أن يكونَ خبراً بعد خبر، ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هو مبارك، ولو استدل على ذلك بآيتين غير هاتين لكان أقوى، وهما قوله تعالى: «ما يَأْتيهم من ذِكْرٍ من ربهم مُحْدَثٍ»[1] «ما يأتيهم من ذِكْرٍ من الرحمن مُحْدَثٍ»[2]، فقدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالصريح، ويحتمل أَنْ يُقال: لا نُسَلِّم أن «مِنْ ربهم» و«مِنَ الرحمن» صفتان لجواز أَنْ يكونا حالين مُقَدَّمَيْن من الضميرِ المستترِ في «مُحْدَثٍ» أي: مُحْدَثٍ إنزالُه حالَ كونِه من ربهم.

وأَذِلَّة جمعُ ذليل بمعنى متعطف، ولا يراد به الذليل الذي هو ضعيف خاضع مُهان، ولا يجوز أن يكون جمع «ذَلُول» لأنَّ / ذلولاً يجمع على «ذُلُل» [٢٥١/أ] لا على «أَذِلة»، وإن كان كلام بعضهم يوهم ذلك. قال الزمخشري[3]: «وَمْن زعم أنه من الذُّل الذي هو نقيض الصعوبة فقد غَبِـي[4] عنه أن ذَلُولا لا يُجمع على أَذِلة». وأَذِلّة وأَعِزة جمعان لذليل وعزيز وهما مثالا مبالغة، وعَدَّىٰ «أذلة» بـ«على» وإن كان أصلُه أن يتعدى باللام لِما ضُمِّن من معنى الحُنُوِّ والعطف، والمعنى: عاطفين على المؤمنين على وجهِ التذلُّلِ لهم والتواضعِ، ويجوزُ أَنْ يكون المعنى: أنهم مع شرفهم وعلوِّ طبقتهم وفَضْلِهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم، ونحوه قولُه تعالى: «أَشِدَّاءُ على الكفار رُحَماءُ بينهم»[5] ذكر هذين الوجهين أبو القاسم الزمخشري[6]. قال الشيخ[7]: «قيل: أو لأنه على حَذْفِ مضاف، التقدير: على فَضْلِهم على المؤمنين،

(١) الآية ٢ من الأنبياء.
(٢) الآية ٥ من الشعراء.
(٣) الكشاف ٦٢٣/١.
(٤) غبي: خفي.
(٥) الآية ٢٩ من الفتح.
(٦) الكشاف ٦٢٣/١.
(٧) البحر ٥١٢/٣.

والمعنى: أنهم يَذِلُّون ويَخْضَعُون لِمَنْ فُضِلوا عليه مع شَرَفِهم وعلوِّ مكانتِهم» وذَكَر آيةَ الفتح. قلت: وهذا هو قولُ الزمخشري بعينِه، إلا أنَّ قولَه «على حَذْفِ مضاف» يُوهِم حذفَه وإقامةَ المضافِ إليه مُقامه، وهنا حَذَف «على» الأولى وحَذَفَ المضافَ والمضافَ إليه معاً، ولا أدري ما حَمَله على ذلك؟

ووقع الوصفُ في جانبِ المحبة بالجملةِ الفعلية لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، وهو مناسبٌ فإنَّ محبَّتهم للّهِ تعالىٰ تُجَدِّدُ طاعاتِه وعبادتَه كلَّ وقتٍ، ومحبةُ اللّهِ إياهم تُجَدِّدُ ثوابَه وإنعامَه عليهم كل وقت. ووقع الوصفُ في جانبِ التواضعِ للمؤمنين والغِلْظةِ على الكافرين بالاسم الدالِّ على المبالغةِ دلالةً على ثبوتِ ذلك واستقرارِه وأنه عزيزٌ فيهم، والاسمُ يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ، وقَدَّم الوصفَ بالمحبة منهم ولهم على وصفِهم بأذلَّة وأَعِزَّة لأنهما ناشِئتان عن المحبتين، وقَدَّم وصفَهم المتعلِّق بالمؤمنين على وصْفِهم المتعلق بالكافرين لأنه آكدُ وألزمُ منه، ولشرفِ المؤمنِ أيضاً.

والجمهورُ على جَرِّ «أذِلَّة ـ أَعِزَّة» على الوصفِ كما تقدم، قال الزمخشري[1]: «وقُرِىء «أَذِلَّةً وأَعِزَّةً» بالنصبِ على الحال» قلت: الذي قرأ «أَذِلَّة» هو عبدالله بن مسعود، إلا أنه قرأ بدل «أعزة»: «غُلَظاءَ على الكافرين» وهو تفسيرٌ، وهي حالٌ من «قوم»، وجاز ذلك وإن كان «قوم» نكرةً لقُرْبه من المعرفة إذ قد تخصَّص بالوصف.

قوله تعالى: «يُجاهِدُون» يحتمل ثلاثة أَوجه، أحدها: أن يكونَ صفةً أخرى لـ «قوم» ولذلك جاء بغيرِ واو، كما جاءَتِ الصفتان قبلَه بغيرها. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المستكن في «أعزة» أي: يَعُزُّون مجاهدين، قالَه أبو البقاء[2]، وعلى هذا فيجوزُ أن تكونَ حالاً من الضميرِ في

---

(١) الكشاف ١/٦٢٣ وهي قراءة ابن ميسرة كما في الشواذ ٣٣.
(٢) الإملاء ١/٢١٩.

«أَذِلَّة» أي: يتواضعون للمؤمنين حالَ كونِهم مجاهـدين، أي: لا يَمْنَعَهُم الجهادُ في سبيل الله من التواضعِ للمؤمنين، وحاليَّتُها من ضمير «أعزة» أظهر من حاليَّتِها مِمَّا ذكرت، ولذلك لم يَسُغْ أن تُجْعَلَ المسألةُ من التنازع. الثالث: أن يكونَ مستأنفاً سِيق للإِخبارِ بأنهم يجاهِدون في نصرة دين الله تعالى.

قوله تعالى: «ولا يَخافُون» فيه أوجه، أحدها: أن يكون / معطوفاً على «يُجاهِدُون» فتجري فيه الأوجهُ السابقة فيما قبله. الثاني: أن تكونَ الواوُ للحال، وصاحبُ الحالِ فاعلُ «يجاهدون»، قال الزمخشري[1]: «أي: يجاهِدُون وحالُهم في المجاهدةِ غيرُ حالِ المنافقين»، وتَبِعه الشيخ[2] ولم يُنْكِرْ عليه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم نصُّوا على أن المضارع المنفي بـ «لا» أو «ما» كالمثبت في أنه لا يجوز أن تباشِرَه واوُ الحال، وهذا كما ترى مضارعُ منفي بـ «لا» إلا أَنْ يُقال: إن ذلك الشرطَ غير مُجْمَعٍ عليه، لكنَّ العلةَ التي مَنَعوا لها مباشرةَ الواوِ للمضارع المثبتِ موجودةٌ في المضارعِ المنفيِّ بـ «لا» و «ما» وهي: أنَّ المضارعَ المثبتَ بمنزلةِ الاسمِ الصريحِ، فإنك إذا قلت: «جاء زيدٌ يضحكُ» [كان] في قوةِ «ضاحكاً»، و «ضاحكاً» لا يجوز دخولُ الواوِ عليه فكذلك ما أشبهه وهو في قوته، وهذه موجودةٌ في المنفي، فإنَّ قولك «جاء زيدٌ لا يضحكُ» في قوةِ «غيرَ ضاحك» و «غيرَ ضاحك» لا تدخلُ عليه الواوُ، إلَّا أن هذا يُشْكِلُ بأنهم نَصُّوا على أن المنفي بـ «لم» و «لما» يجوزُ فيه دخولُ الواو مع أنه في قولِك: «قام زيد لم يضحكْ» بمنزلةِ «غيرَ ضاحك»، ومِنْ دخول الواو قولُه تعالى: «أم حَسِبْتُم أَنْ تدخُلوا الجنةَ ولَـمَّا يأتِكم»[3] ونحوُه. الثالث: أن تكون الواوُ للاستئنافِ، فيكونَ ما بعدها جملةً مستأنفة مستقلة بالإِخبار،

[٢٥١/ب]

(١) الكشاف ١/٦٢٣.
(٢) البحر ٣/٥١٣.
(٣) الآية ٢١٤ من البقرة.

وبهذا يحصُل الفرقُ بين هذا الوجهِ وبين الوجهِ الذي جَوَّزْتُ فيه أن تكون الواو عاطفةً مع اعتقادِنا أنَّ «يجاهدون» مستأنفٌ وهو واضح.

واللَّوْمَةُ: المَرَّةُ من اللَّوْم، قال الزمخشري[1]: «وفيها وفي التنكير مبالغتان كأنه قيل: لا يَخافون شيئاً قَطُّ من لوم أحدٍ من اللُّوَّام»، و«لومة» مصدرٌ مضافٌ لفاعله في المعنى، فإن قيل: هل يجوزُ أن يكونَ مفعولُه محذوفاً، أي: لا يخافون لومةَ لائمٍ إياهم؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز عند الجمهور، لأنَّ المصدرَ المحدودَ بتاء التأنيث لا يعملُ، فلو كان مبنياً على التاء عَمِلَ كقوله[2]:

١٧٤٧ـ فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ
عقابَك قد كانوا لنا بالمواردِ

فأعمل «رهبةٌ» لأنه مبنيٌّ على التاء، ولا يجوز أن يعملَ المحدودُ بالتاء إلا في قليلٍ من كلامِهم كقوله[3]:

١٧٤٨ـ يُحايي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ
بضربةِ كَفَّيهِ المَلا وَهْو راكِبُ

يصفُ رجلًا سقى رجلًا ماءً فأحياه به وتيمَّم بالتراب، والمَلا: التراب، فنصب «الملا» بـ«ضربة» وهو مصدرٌ محدودٌ بالتاء. وأصل لائم: لاوِم، لأنه من اللَّوْم فأُعِلَّ كقائم. / [٢٥٢/أ]

و«ذلك» في المشار إليه به ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنه جميع ما تقدَّم من الأوصافِ التي وُصِف بها القومُ من المحبةِ والذلةِ والعزةِ والمجاهدة في سبيلِ

(١) الكشاف ١/٦٢٣.
(٢) تقدم برقم ٩٨٢.
(٣) تقدم برقم ٩٨٣.

الله وانتفاءِ خوفِ اللائمةِ من كلِّ أحدٍ، واسمُ الإشارة يَسُوغ فيه ذلك، أعني أنه يقعُ بلفظِ الإفراد مشاراً به لأكثر مِنْ واحدٍ، وقد تقدَّم تحقيقُه في قوله تعالى: «عوانٌ بين ذلك»[1]. والثاني: أنه مشارٌ به إلى حُبِّ الله لهم وحُبِّهم له. والثالث: أنه مشارٌ به إلى قوله: «أَذِلَّة» أي: لِين الجانب وتَرْكُ الترفُّع، وفي هذين تخصيصٌ غيرُ واضحٍ، وكأنَّ الحاملَ على ذلك مجيءُ اسمِ الإشارة مفرداً. و«ذلك» مبتدأٌ، و«فَضْلُ الله» خبرُه، و«يؤتيه» يحتملُ ثلاثةَ أوجه، أظهرُها: أنه خبرٌ ثان، والثاني: أنه مستأنفٌ. والثالث: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال كقوله: «وهذا بَعْلي شيخاً»[2].

آ. (٥٥) **قوله تعالى: ﴿إنَّما وَلِيُّكم اللّـهُ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ، و«رسولُه» و«الذين» عطفٌ على الخبر. قال الزمخشري[3]: «قد ذُكِرَتْ جماعةٌ فهلَّا قيل: إنما أولياؤكم. وأجابَ بأنَ الوِلايةَ بطريقِ الأصالةِ لله تعالى، ثم نَظَّم في سلكِ إثباتها لرسوله وللمؤمنين، ولو جيء به جمعاً فقيل: «إنما أولياؤكم» لم يكنْ في الكلامِ أصلٌ وتَبَعٌ». قلت: ويَحْتمل وجهاً آخرَ وهو أنَّ «وَلِيَّ» بزنة فَعِيل، وفعيل قد نصَّ عليه أهلُ اللسان أنه يقعُ للواحدِ والاثنين والجماعة تذكيراً وتأنيثاً بلفظ واحد، يقال: «الزيدون صديقٌ، وهند صديقٌ»، وهذا مثلُه، غايةُ ما فيه أنه مقدَّمٌ في التركيب، وقد أجابَ الزمخشري وغيرُه بذلك في قوله تعالى «وما قومُ لوطٍ منكم ببعيد»[4]، وذكر وجهَ ذلك وهو شِبْهُه بالمصادر وسيأتي تحقيقُه. وقرأ ابن مسعود[5]: «إنما مَوْلاكم» وهي تفسير لا قراءة.

قوله تعالى: «الذين يُقيمون الصلاة» فيه خمسةُ أوجه، أحدها: أنه

---

(١) الآية ٦٨ من البقرة.
(٢) الآية ٧٢ من هود.
(٣) الكشاف ١/٦٢٣.
(٤) الآية ٨٩ من هود.
(٥) البحر ٣/٥١٣.

مرفوعٌ على الوصفِ لقولِه «الذين آمنوا»، وَصَفَ المؤمنين بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وذكر هاتين العبادتين دونَ سائرِ فروعِ الإيمان لأنهما أفضلُها. الثاني: أنه مرفوعٌ على البدلِ من «الذين آمنوا». الثالث: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الذين. الرابع: أنه عطفُ بيانٍ لما قبله؛ فإنَّ كلَّ ما جاز أن يكونَ بدلاً جاز أن يكون بياناً إلا فيما استُثْني[1] وقد ذكرْتُه فيما تقدم. الخامس: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، وهذا الوجهُ والذي قبلَه من باب القطع عن التبعية. قال الشيخ[2]: ـ بعد أن نقلَ عن الزمخشري وَجْهَيْ البدلِ وإضمارِ المبتدأ فقط ـ «ولا أَدْري ما الذي مَنَعه من الصفةِ، إذ هو المتبادَرُ إلى الذهن، ولأنَّ المُبْدَلَ منه على نية الطرحِ، وهو لا يَصِحُّ هنا / لأنه هو الوصفُ المترتِّب عليه [صحةُ] ما بعده من الأوصاف». قلت: لا نسلِّمُ أنَّ المتبادرَ إلى الذهن الوصفُ بل البدلُ هو المتبادرُ، وأيضاً فإنَّ الوصفَ بالموصولِ على خلافِ الأصلِ؛ لأنه مؤولٌ بالمشتقِّ وليس بمشتقٍ، ولا نُسَلِّم أنَّ المبدلَ منه على نيةِ الطَرْحِ، وهو المنقولُ عن سيبويه[3]. [٢٥٢/ب]

قوله: «وهم راكعون» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرُهما: أنها معطوفةٌ على ما قبلَها من الجملِ فتكونُ صلةً للموصولِ، وجاء بهذه الجملةِ اسميةً دونَ ما قبلَها، فلم يَقُلْ «ويركعون» اهتماماً بهذا الوصفِ؛ لأنه أظهرُ أركانِ الصلاة. والثاني: أنها واوُ الحال وصاحبُها هو واو «يُـؤْتون» والمرادُ بالركوعِ الخضوعُ أي: يؤتون الصدقة وهم متواضِعُون للفقراءِ الذين يتصدَّقون عليهم، ويجوز أَنْ يُرادَ به الركوع حقيقةً؛ كما رُوي عن علي أميرِ المؤمنين أنه تصدَّقَ بخاتَمِه وهو راكعٌ.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٧٥.

(٢) البحر ٣/٥١٤.

(٣) الكتاب ١/٣٧٢؛ وانظر: المقتضب ٤/٣٩٩.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَتولَّ﴾**: «مَنْ» شرطٌ في محل رفع بالابتداءِ، وقولُه: «فإنَّ حزبَ الله» يحتمل أن يكونَ جواباً للشرط، وبه يحتجُّ مَنْ لا يشترطُ عَوْدَ ضميرٍ على اسم الشرط إذا كان مبتدأ، ولقائل أن يقولَ: إنما جازَ ذلك لأنَّ المرادَ بحزب الله هو نفس المبتدأ، فيكون من بابِ تكرارِ المبتدأ بمعناه، وفيه خلافٌ: الأخفشُ يُجيزه فإنَّ التقدير: ومَنْ يتولَّ اللّهَ ورسولَه والذين آمنوا فإنه غالبٌ، فوضَع الظاهرَ موضعَ المضمرِ لفائدةٍ وهي التشريفُ بإضافةِ الحزبِ إلى الله تعالى، ويحتمل أن يكونَ الجوابُ محذوفاً لدلالةِ الكلام عليه أي: ومَنْ يتولَّ اللّهَ ورسولَه والذين آمنوا يَكُنْ من حزبِ الله الغالبِ أو يُنْصَرْ ونحوه. ويكون قوله: «فإنَّ حزب الله» دالاً عليه، وعلى هذين الاحتمالين فلا دلالة في الآية على عدمِ اشتراط عَوْدِ ضميرٍ على اسم الشرط. وقوله: «فإن حزب الله هم الغالبون» في محلِّ جزم إنْ جعلناه جواباً للشرط، ولا محلَّ له إن جعلناه دالاً على الجواب. وقوله: «هم» يحتمل أن يكون فصلاً وأن يكونَ مبتدأ و«الغالبون» خبرُه، والجملة خبر «إنَّ»، وقد تقدَّم الكلام على ضمير الفصل وفائدته[1]. والحِزْبُ: الجماعة فيها غلظةٌ وشدةٌ، فهو جماعةٌ خاصة.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿لا تتخِذُوا الذين اتخذوا دينَكم﴾**: الآية، فالذين وصلته هو المفعولُ الأول لقولِه: «لا تتَّخِذوا»، والمفعول الثاني هو قوله: «أولياء»، و«دينَكم» مفعولٌ أولُ لـ «اتخذوا»، و«هُزُوا» مفعول ثان، وتقدَّم ما في «هُزْءاً» من القراءات والاشتقاق[2]. وقوله: «مِن الذين أوتوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محل نصب على الحال، وصاحبها فيه وجهان أحدُهما: أنه الموصولُ / الأول. والثاني: أنه فاعل «اتَّخذوا». الثاني من [٢٥٣/أ]

(١) انظر: إعراب الآية ١٢ من البقرة.

(٢) انظر الآية ٦٧ من البقرة.

الوجهين الأولين[١] أنه بيان للموصول الأول، فتكونُ «مِنْ» لبيانِ الجنس، وقوله: «مِنْ قبلكم» متعلق» بـ أوتوا»؛ لأنهم أُوتوا الكتابَ قبل المؤمنين. والمرادُ بالكتابِ الجنسُ.

قوله: «والكفار» قرأ[٢] أبو عمرو والكسائي: «والكفارِ» بالخفض، والباقون بالنصب، وهما واضحتان، فقراءةُ الخفض عَطْفٌ على الموصول المجرور بـ «من»، ومعناها أنه نهاهم أن يتخذوا المستهزئين أولياءَ، وبيَّن أن المستهزئين صنفان: أهلُ كتاب متقدم وهم اليهود والنصارى، وكفارٌ عبدةُ أوثان، وإن كانَ اسمُ الكفر ينطلق على الفريقين، إلا أنه غَلَب على عبدة الأوثان: الكفار، وعلى اليهود والنصارى: أهل الكتاب. قال الواحدي: «وحجةُ هذه القراءةِ من التنزيلِ قولُه تعالى: «ما يودُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين»[٣] اتفقوا على جَرِّ «المشركين» عطفاً على أهل الكتاب، ولم يُعْطَفْ على العاملِ الرافعِ»، يعني بذلك أنه قد أَطْلَق الكفار على أهل الكتاب وعلى عبدة الأوثان: المشركين، ويدل على أنَّ المرادَ بالكفار في آية المائدة المشركون قراءةُ[٤] عبدالله: «ومن الذين أشركوا»، ورُجِّحت قراءةُ أبـي عمرو أيضاً بالقرب، فإن المعطوفَ عليه قريبٌ، ورُجِّحت أيضاً بقراءة أُبَـيّ: «ومن الكفار» بالإتيان بـ «من». وأمَّا قراءةُ الباقين فوجهُها أنه عطفٌ على الموصول الأول أي: لا تتخذوا المستهزئين ولا الكفار أولياء، فهو كقوله تعالى: «لا يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياءَ من دونِ المؤمنين»[٥]، إلا أنه ليس في هذه القراءة تعرُّضٌ للإخبار باستهزاءِ المشركين»، وهم مستهزئون أيضاً،

---

(١) أي في إعراب «من الذين أوتوا».
(٢) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١٣/١.
(٣) الآية ١٠٥ من البقرة.
(٤) البحر ٥١٥/٣؛ القرطبـي ٢٢٣/٦.
(٥) الآية ٢٨ من آل عمران.

قال تعالى: «إنّا كفَيْناك المستهزئين»[1]، والمراد بهم مشركو العربِ، ولوضوحِ قراءةِ الجرِّ قال مكي بن أبي طالب[2]: «ولولا اتفاقُ الجماعة على النصب لاخترت الخفضَ لقوته في المعنى، ولقربِ المعطوف من المعطوف عليه».

آ. (٥٨) والضمير في: ﴿اتّخذوها﴾: يجوز أن يعودَ على الصلاة ـ وهو الظاهر ـ ويجوز أن يعودَ على المصدرِ المفهومِ من الفعل أي: اتخذوا المناداةَ، ذكره الزمخشري[3]، وفيه بُعْدٌ، إذ لا حاجةَ تدعو إليه مع التصريحِ بما يَصْلُح أن يعودَ عليه الضميرُ بخلاف قوله تعالى: «اعدِلوا هو أقرب»[4] /. [٢٥٣/ب] وقوله: «ذلك بأنهم» مبتدأٌ وخبر أي: ذلك الاستهزاءُ مستقر بسبب عدم عَقْلِهم.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿تَنْقِمُون﴾**: قراءة الجمهور بكسر القاف، وقراءة[5] النخعي وابن أبي عبلة وأبي حيوة بفتحها، وهاتان القراءتان مُفَرَّعتان على الماضي وفيه لغتان: الفصحى ـ وهي التي حكاها ثعلب في فصيحه ـ نَقَم بفتح القاف يَنْقِم بكسرها، والأخرى: نَقِم بكسر القاف ينقَم بفتحها، وحكاها الكسائي، ولم يُقْرأ في قوله تعالى: «وما نَقَموا منهم»[6] إلا بالفتح. وقوله: «إلا أَنْ آمنَّا» مفعولٌ لـ «تنقمون» بمعنى: تكرهون وتَعيبون وهو استثناء مفرغ. و«منا» متعلقٌ به، أي: ما تكرهون من جهتِنا إلا الإيمانَ، وأصلُ «نَقَم» أن يتعدَّى بـ «على» تقول: «نَقَمْتُ عليه كذا» وإنما عُدِّي هنا بـ «مِنْ»

---

(١) الآية ٩٥ من الحجر.

(٢) الكشف لمكي ١/٤١٤.

(٣) الكشاف ١/٦٢٤.

(٤) الآية ٨ من المائدة.

(٥) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥١٦.

(٦) الآية ٨ من البروج.

لمعنى سأذكره. وقال أبو البقاء[1]: «ومِنَّا مفعولُ تَنْقِمون الثاني، وما بعد «إلا» هو المفعولُ الأول، ولا يجوزُ أن يكونَ «منَّا» حالاً مِنْ «أَنْ» والفعل لأمرين، أحدُهما: تقدُّم الحالِ على «إلاَّ»، والثاني: تقدُّم الصلة على الموصول، والتقدير: هل تكرهون منا إلا إيمانَنا» انتهى. وفي قوله مفعولٌ أولُ وثانٍ نظرٌ، لأنَّ الأفعالَ التي تتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسها وإلى الآخر بحرف الجر محصورةٌ كأمر، واختار، واستغفر، وصَدَّق، وسَمَّى، ودعا بمعناه، وزَوَّج، ونبَّأ، وأنبأ، وخَبَّر، وأَخْبر، وحَدَّث غيرَ مضمَّنةٍ معنى أعلم، وكلُّها يجوز فيها إسقاطُ الخافضِ والنصبُ، وليس هذا منها. وقوله: «ولا يجوز أن يكونَ حالاً» يعني أنه لو تأخَّر بعد «أن آمنَّا» لفظةُ «منا» لجازَ أن تكونَ حالاً من المصدر المؤولِ من «أَنْ» وصلتِها، ويصير التقديرُ: هل تَكْرهون إلا الإيمان في حال كونه منا، لكنه امتنع مع تقدُّمِهِ على «أن آمنَّا» للوجهين المذكورين، أحدُهما: تقدُّمه على «إلاَّ»، ويعني بذلك أن الحال لا تتقدم على «إلاَّ»، ولا أدري ما يمنع ذلك؟ لأنه إذا جُعَل «منَّا» حالاً من «أَنْ» وما في حَيِّزها كان عاملُ الحال مقدراً، ويكونُ صاحبُ الحال محصوراً، وإذا كان صاحبُ الحال محصوراً وجبَ تقديمُ الحالِ عليه، فيقال: «ما جاء راكباً إلا زيد» و «ما ضَرَبْتُ مكتوفاً إلا عمراً»، فـ «راكباً» و «مكتوفاً» حالان مقدمان وجوباً لحصرِ صاحبَيْهما فهذا مثلُه. وقوله: «والثاني: تقدُّم الصلة على الموصول» لم تتقدَّمْ صلةٌ على موصول، بيانه: أن الموصول هو «أن» والصلة «آمنا» و «منَّا» ليس متعلقاً بالصلة بل هو معمول لمقدر، ذلك المقدَّرُ في الحقيقة منصوبٌ بـ «تَنْقِمون» فما أدري ما توهَّمه حتى قال ما قال؟ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ حالاً لكن لا لِما ذَكر بل لأنه / يؤدِّي إلى أنه يصير التقديرُ: هل تَنْقِمون إلا إيمانَنا منا، [٢٥٤/أ] فَمِنْ نفسِ قوله «إيماننا» فُهِم أنه منَّا، فلا فائدةَ فيه حينئذ. فإن قيل: تكون حالاً

---

(١) الإملاء ١/٢٢٠.

مؤكدة. قيل: خلافُ الأصل، وليس هذا من مظانِّها، وأيضاً فإنَّ هذا شبيهٌ بتهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه، فإنَّ «تَنْقِمون» يطلب هذا الجار طلباً ظاهراً. وقرأ الجمهور «وما أُنْزِل إلينـا وما أُنـزِل» بالبنـاء للمفعول فيهمـا، وقرأ[١] أبو نهيك: «أَنْزل، وأَنْزل» بالبناء للفاعل، وكلتاهما واضحة.

قوله تعالى: «وأَنَّ أكثَرَكم فاسقون» قرأ الجمهورُ: «أَنَّ» مفتوحةَ الهمزة، وقرأ[٢] نعيم بن ميسرة بكسرها. فأمَّا قراءةُ الجمهور فتحتمل «أنَّ» فيها أنْ تكونَ في محل رفع أو نصب أو جر، فالرفعُ من وجه واحد وهو أن تكونَ مبتدأً والخبر محذوف. قال الزمخشري[٣]: «والخبر محذوف أي: فسقُكم ثابت معلومٌ عنـدكم، لأنكم علمتم أنَّا على الحق وأنتم على الباطل، إلا أنَّ حبَّ الرئاسة وجمع الأموال لا يَدَعُكم فتنصفوا» فقدَّر الخبر متأخراً. قال الشيخ[٤]: «ولا ينبغي أن يُقَدَّر الخبرُ إلا مقدماً لأنه لا يُبْتَـدَأُ بـ «أنَّ» على الأصحِّ إلا بعد «أمَا» انتهى. ويمكن أن يقال: يُغْتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغْتفـر في اللفظية، لا سيما أن هذا جارٍ مَجْرى تفسير المعنى، والمرادُ إظهار ذلك الخبر كيف يُنْطَق به، إذ يقال إنه يرى جواز الابتداء بـ «أنَّ» مطلقاً، فحصل في تقدير الخبر وجهان بالنسبة إلى التقديم والتأخير.

وأمَّا النصبُ فمِنْ ستة أوجه، أحدها: أن يُعْطَفَ على «أن آمَنَّا»، واستُشْكل هذا التخريج من حيث إنه يصير التقديرُ: هل تكرهون إلا إيمـاننـا وفسقَ أكثـركم، وهم لا يَعْترفون بأن أكثرَهم فاسقون حتى يكرهونه[٥]. وأجيب عن ذلك، فأجاب الزمخشري[٦] وغيرُه بأنَّ المعنى: وما تنقمون منا إلا الجمعَ بين

---

(١) البحر ٣/٥١٦.
(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥١٦.
(٣) الكشاف ١/٦٢٥.
(٤) البحر ٣/٥١٧.
(٥) لعل الأنسب: يكرهوه.
(٦) الكشاف ١/٦٢٤.

أيماننا وبين تَمَرُّدكم وخروجكم عن الإيمان، كأنه قيل: وما تنكرون منا إلا مخالفَتكم حيث دَخَلْنا في دين الإسلام وأنتم خارجون منه».

ونقل الواحدي عن بعضهم أنَّ ذلك من باب المقابلة والازدواج، يعني أنه لَمَّا نقم اليهود عليهم الإيمانَ بجميع الرسل وهو مما لا يُنْقَم ذكَرَ في مقابلته فِسْقَهم، وهو مِمَّا يُنْقَم، ومثلُ ذلك حسنٌ في الازدواج، يقول القائل: «هل تنقم مني إلا أني عَفَوْتُ عنك وأنك فاجر» فَيَحْسُن ذلك لإتمامِ المعنى بالمقابلة. وقال أبو البقاء[1]: «والمعنى على هذا: إنكم كرهتم إيمانا وامتناعكم، أي: كرهتم مخالفتَنا إياكم، وهذا كقولك للرجل: ما كرهتَ مني إلا أني مُحَبَّبٌ للناس وأنك مُبْغَضٌ» وإن كان لا يعترف بأنه مُبْغَض. وقال ابن عطية[2]: «وأنَّ أكثركم فاسقون / هو عند أكثر المتأوِّلين معطوفٌ على قوله: «أن آمنَّا» فيدخُل [٢٥٤/ب] كونُهم فاسقين فيما نَقَموه، وهذا لا يتَّجِهُ معناه» ثم قال بعد كلام: «وإنما يتجه على أن يكون معنى المحاورة: هل تَنْقِمون منا إلا مجموعَ هذه الحال من أنَّا مؤمنون وأنتم فاسقون، ويكون «وأنَّ أكثركم فاسقون» مِمَّا قَرَّره المخاطب لهم، وهذا كما تقولُ لِمَنْ يخاصِمُ: «هل تَنْقِم عليَّ إلا أن صدقتُ أنا وكَذَبْتَ أنت» وهو لا يُقِرُّ بأنه كاذب ولا يَنْقِم ذلك، لكن معنى كلامك: هل تَنْقِم إلا مجموعَ هذه الحال» وهذا هو مجموعُ ما أجاب به الزمخشري والواحدي.

الوجه الثاني من أوجه النصب: أن يكونَ معطوفاً على «أن آمنَّا» أيضاً، ولكنْ في الكلامِ مضافٌ محذوفٌ لصحةِ المعنى، تقديرُه: «واعتقادَ أن أكثركم فاسقون» وهو معنى واضح، فإنَّ الكفار ينقِمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون، الثالث: أنه منصوبٌ بفعل مقدَّر تقديرُه: هل تنقمون منا إلا إيماننا، ولا تنقمون

---

(١) الإملاء ١/ ٢٢٠.
(٢) المحرر ٥/ ١٣٩.

فِسْقَ أكثركم. الرابع: أنه منصوبٌ على المعية، وتكونُ الواوُ بمعنى «مع» تقديرُه: وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ مع أن أكثَركم فاسقون. ذَكَر جميعَ هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري[1]. الخامس: أنه منصوبٌ عطفاً على «أنْ آمنَّا» و «أن آمنَّا» مفعولٌ من أجله فهومنصوب،فعَطَفَ هذا عليه، والأصلُ: «هل تَنْقِمون إلا لأجْلِ إيمانِنا، ولأجلِ أنَّ أكثَركم فاسقون»، فلمَّا حُذِف حرفُ الجر من «أن آمنَّا» بقِي منصوباً على أحدِ الوجهين المشهورين، إلا أنه يقال هنا: النصبُ ممتنعٌ من حيث إنه فُقِد شرطٌ من المفعول له، وهو اتحاد الفاعلِ، والفاعلُ هنا مختلفٌ، فإنّ فاعلَ الانتقام غير فاعل الإيمان، فينبغي أن يُقَدَّر هنا محلُّ «أن آمنَّا» جراً ليس إلا، بعد حذفِ حرفِ الجر،ولا يَجْري فيه الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه في محلِّ «أنْ»[2] إذا حُذِف منها حرفُ الجر، لعدمِ اتحاد الفاعل. وأُجيب عن ذلك بأنَّا وإن اشترطنا اتحادَ الفاعلِ فإنَّا نجوِّزُ اعتقادَ النصبِ في «أنْ» و «أنَّ» إذا وقعا مفعولاً من أجله بعد حَذْفِ حرفِ الجر لا لكونِهما مفعولاً من أجله، بل من حيث اختصاصُهما من حيث هما بجواز حذف حرف الجر لطولِهما بالصلةِ، وفي هذه المسألةِ بخصوصِها خلافٌ مذكور في بابِه، ويدلُّ على ذلك ما نقلَه الواحدي عن صاحبِ «النظم»، فإن صاحب «النظم» ذَكَر عن الزجاج[3] معنىً، وهو: هل تكرهون إلا إيماننا وفسقَكم، أي: إنما كرهتم إيمانَنا وأنتم تعلمون أنَّا على حقٍّ لأنكم فسقتم بأنْ أقمتم على دينِكم، وهذا معنى قولِ الحسن، فعلى هذا يجب أن يكونَ موضعُ «أنَّ» في قوله: «وأنَّ أكثَركم» نصباً بإضمار اللام على تأويل «ولأنَّ أكثَركم» والواوُ زائدةٌ، فقد صَرَّح صاحبُ «النظم» بما ذكرته. الوجه السادس: أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعول من أجله لتنقِمون، والواوُ زائدةٌ كما تقدَّم

---

(١) الكشاف ١/٦٢٤.
(٢) يرى الخليل أن محلها الجر، ويرى سيبويه أن محلها النصب، انظر: الكتاب ١/١٧.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٠٥.

تقريرُه. وهذا الوجه الخامس[1] يحتاج إلى تقرير ليُفْهَم معناه، قال الشيخ[2] بعد ذِكْرِ ما نَقَلْتُه من الأوجه المتقدمةِ عن الزمخشري: «ويظهرُ وجهٌ ثامن [٢٥٥/أ] / ولعله يكون الأرجحَ، وذلك أن «نَقَم» أصلُه أن يتعدَّى بـ«على» تقول: «نَقَمت عليه»، ثم تبني منه افْتَعَل إذ ذاك بـ«من»، ويُضَمَّن معنى الإصابة بالمكروه، قال تعالى: «ومَنْ عادَ فينتقمُ الله منه»[3]، ومناسَبَةُ التضمين فيها أنَّ مَنْ عاب على شخصٍ فِعْلَه فهو كارهٌ له، ومصيبُه عليه بالمكروه، فجاءت هنا فَعَل بمعنى افْتَعَل كقَدَرَ واقتدر، ولذلك عُدِّيت بـ«مِنْ» دون «على» التي أصلُها أن تتعدَّى بها، فصار المعنى: وما تنالون منا وما تصيبوننا بما نَكْرَهُ إلا أن آمنا، أي: إلاَّ لِأَنْ آمنَّا، فيكون «أن آمنَّا» مفعولاً من أجله، ويكون «وأنَّ أكثركم فاسقون» معطوفاً على هذه العلة، وهذا ـ والله أعلم ـ سببُ تعديتِه بـ«مِنْ» دون «على». انتهى ما قاله، ولم يُصَرِّحْ بكونِه حينئذ في محلِّ نصبٍ أو جر، إلاَّ أنَّ ظاهرَ حالِه أن يُعْتَقَد كونُه في محلِّ جرٍّ، فإنه إنما ذُكِر في أوجه الجر.

وأمَّا الجرُّ فمن ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه عطفٌ على المؤمَنِ به، قال الزمخشري[4]: «أي: وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ بالله وبما أُنْزِل، وبأن أكثركم فاسقون» وهذا معنى واضح، قال ابن عطية[5]: «وهذا مستقيمُ المعنى، لأنَّ إيمانَ المؤمنين بأنَّ أهلَ الكتابِ المستمرين على الكفر بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم فَسَقة هو مما ينقمونه». الثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على علةٍ محذوفةٍ

---

(١) عاد إلى مناقشة الوجه الخامس لأنه ذكر الوجه السادس على هامش المخطوطة، أي إنه استدركه بعد فراغه من ذكر الأوجه.

(٢) البحر ٣/٥١٧.

(٣) الآية ٩٥ من المائدة.

(٤) الكشاف ١/٦٢٤.

(٥) المحرر ٥/١٤٠.

تقديرها: ما تَنْقِمون منا إلا الإيمان لقلة إنصافِكم وفسقِكم وإتباعِكم شهواتِكم، ويدلُّ عليه تفسيرُ الحسن البصري «بفسقِكم نَقَمتم علينا»، ويُروى «لفسقهم نَقَموا علينا الإيمان». الثالث: أنه في محلِّ جرٍّ عطفاً على محل «أَنْ آمنَّا» إذا جعلناه مفعولاً من أجله، واعتقَدْنا أنَّ «أنَّ» في محل جر بعد حذف الحرف، وقد تقدَّم ما في ذلك في الوجه الخامس، فقد تحصَّل في قوله تعالى: «وأن أكثركم فاسقون» أحدَ عشرَ وجهاً، وجهان في حالة الرفع بالنسبة إلى تقدير الخبر: هل يُقَدَّرُ مُقدَّماً وجوباً أو جوازاً، وقد تقدَّم ما فيه، وستةُ أوجه في النصب، وثلاثةٌ في الجر. وأمَّا قراءةُ ابن ميسرة فوجهها أنها على الاستئنافِ، أخبر أنَّ أكثرَهم فاسقون، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ لعطفِها على معمول القول، أمرَ نبيَّه صلى الله عليه وسلم أن يقولَ لهم: هل تنقِمون إلى آخره، وأن يقول لهم: إنَّ أكثركم فاسقون، وهي قراءة جَلِيَّةٌ واضحة.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿قل هل أنبِّئكم﴾**: المخاطب في «أنبِّئكم» فيه قولان، أحدهما ــ وهو الذي لا يَعْرِف أكثرُ / أهلِ التفسير غيرَه: أنه يُراد [٢٥٥/ب] به أهلُ الكتاب الذين تقدَّم ذكرُهم. والثاني: أنه للمؤمنين، قال ابن عطية[(١)]: «ومَشَى المفسرون في هذه الآية على أن الذين أُمِر أَنْ يقول لهم: «هل أنبِّئكم» هم اليهودُ والكفار المتَّخذون دينَنا هزواً ولعباً، قال ذلك الطبري[(٢)]، ولم يُسْنِد في ذلك إلى متقدِّمٍ شيئاً، والآية تحتمل أن يكونَ القولُ للمؤمنين». انتهى، فعلى كونه ضميرَ المؤمنين واضحٌ، وتكونُ أَفْعَلُ التفضيل ــ أعني «بشرّ» ــ على بابِها، إذ يصير التقدير: قل هل أنبِّئكم يا مؤمنون بشرٍّ من حال هؤلاء الفاسقين؟ أولئك أسلافُهم الذين لعنهم الله، وتكون الإشارةُ بـ«ذلك» إلى حالِهم، كذا قَدَّره ابنُ عطية[(٣)]، وإنما قَدَّر مضافاً، وهو حال

(١) المحرر ٥/١٤٠.
(٢) تفسير الطبري ١٠/٤٣٥.
(٣) المحرر ٥/١٤٠.

ليصِحَّ المعنى، فإن «ذلك» إشارةٌ للواحدِ، ولو جاءَ مِنْ غيرِ حَذْفِ مضافٍ لقيل: بشرٍّ من أولئكم بالجمع. وقال الزمخشري[1]: «ذلك» إشارةٌ إلى المنقومِ، ولا بد من حذفِ مضافٍ قبلَه أو قبل «من» تقديرُه: بشرٍّ من أهلِ ذلك، أو دينِ مَنْ لَعَنَه [الله] » انتهى. ويجوزُ ألَّا يقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ لا قبلُ ولا بعدُ، وذلك على لغةِ مَنْ يُشير للمفردِ وللمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً بإشارةِ الواحدِ المذكر، ويكون «ذلك» إشارةً إلى الأشخاصِ المتقدِّمين الذين هم أهلُ الكتابِ، كأنه قيل: بشرٍّ من أولئك، يعني أن السلف الذي لهم شَرٌّ من الخَلَفِ، وعلى هذا يجيء قولُه «مَنْ لَعَنَه» مفسِّراً لنفس«ذلك»، وإنْ كان ضميرَ أهلِ الكتاب وهو قولُ عامةِ المفسرين فيُشْكِل ويحتاج إلى جواب.

ووجهُ الإشكالِ أنه يصيرُ التقديرُ: «هل أنبِّئكم يا أهلَ الكتاب بشرٍّ من ذلك، و«ذلك» يُراد به المنقومُ وهو الإيمان، وقد عُلِم أنه لا شرَّ في دينِ الإسلامِ البتةَ، وقد أجابَ الناسُ عنه، فقال الزمخشري[2] عبارةً قَرَّر بها الإشكالَ المتقدمَ، وأجابَ عنه بعد أَنْ قال: «فإنْ قلت: المثوبةُ مختصةٌ بالإحسانِ فكيف وَقَعَتْ في الإساءةِ؟ قلت: وُضِعَتْ موضعَ عقوبةٍ فهو كقوله[3]:

١٧٤٩ـ . . . . تحيةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ

ومنه «فبشِّرهم بعذاب أليم»[4]، وتلك العبارةُ التي ذكرتُها لك هي أن قال: «فإنْ قلت: المعاقَبُ من الفريقين هم اليهودُ، فلِمَ شُورك بينهم في العقوبة؟ قلت: كان اليهودُ ـ لُعِنوا ـ يزعمون أن المسلمين ضالُّون مستوجبون

---

(١) الكشاف ١/٦٢٥.
(٢) الكشاف ١/٦٢٥.
(٣) تقدم برقم ٦٦٥.
(٤) الآية ٢١ من آل عمران.

للعقوبة، فقيل لهم: مَنْ لعنه الله شرٌّ عقوبةً في الحقيقة واليقينِ من أهل الإسلام في زعمكم ودعواكم» وفي عبارته بعضُ علاقة وهي قوله: «فلِمَ شُورك بينهم» أي: بين اليهود وبين المؤمنين، وقوله: «من الفريقين» يعني بهما أهلَ الكتاب المخاطبين بـ«أنبِّئكم»، ومَنْ لعنه الله وغَضِب عليه، وقوله «في العقوبة» أي: التي وَقَعَت المثوبةُ /موقعَها، ففسَّرها بالأصل، وفَسَّر [٢٥٦/أ] غيرُه المثوبةَ هنا بالرجوعِ إلى الله تعالى يومَ القيامة، ويترتَّب على التفسيرين فائدةٌ ستظهرُ لك قريباً.

و «مثوبةً» نصبٌ على التميز، ومميِّزُها «شَرٌّ»، وقد تقدم في البقرة[1] الكلامُ على اشتقاقِها ووزنِها فَلْيلتفت إليه. وقوله: «عند الله» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بنفسِ «مَثُوبة» إنْ قُلْنا إنها بمعنى الرجوع، لأنك تقول: «رَجَعْتُ عنده»، والعندية هنا مجازية. والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لـ«مثوبة»، وهو في محلِّ نصبٍ إنْ قلنا: إنها اسمٌ محض، وليست بمعنى الرجوع بل بمعنى عقوبة.

وقرأ الجمهور: «أُنَبِّئكم» بتشديد الباء من «نَبَّأ». وقرأ[2] إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب: «أُنْبِئُكم» بتخفيفها من «أنبأ»، وهما لغتان فصيحتان. والجمهور أيضاً على «مَثُوبة» بضم الثاء وسكون الواو، وقرأ[3] الأعرج وابن بريدة[4] ونبيح وابن عمران[5]: «مَثْوَبة» بسكون الثاء وفتح الواو،

---

(١) الآية ١٠٣.

(٢) القرطبي ٦/٢٣٥؛ البحر ٣/٥١٨.

(٣) الشواذ ٣٣؛ المحتسب ١/٢١٣؛ البحر ٣/٥١٨.

(٤) عبدالله بن بريدة الأسلمي، تابعي ثقة، توفي سنة ١١٥. انظر: تهذيب التهذيب ٥/١٥٧.

(٥) في الأصل: «ونبيح بن عمران» بسقوط الواو وهو سهو، وابن عمران هو الحسن بن عمران وتقدَّمت ترجمته.

وجعلها ابن جني[1] في الشذوذ كقولهم «فاكهة مَقْوَدَةٌ للأذى». بسكون القاف وفتح الواو، يعني أنه كان من حقها أن تُنْقَلَ حركةُ الواو إلى الساكن قبلها، وتُقْلَبَ الواوُ ألفاً، فيقال: مثابة ومَقادة كما يقال: «مَقام» والأصل: «مَقْوَم».

قوله تعالى: «مَنْ لعنه» في محل [«مَنْ»] أربعة أوجه، أحدها: أنه في محل رفع على خبر مبتدأ مضمر تقديره: هو مَنْ لعنه الله، وقَدَّر مكي[2] قبله مضافاً محذوفاً، قال: «تقديرُه: لَعْنُ مَنْ لعنَه الله» ثم قال: وقيل: «مَنْ» في موضعِ خفضٍ على البدلِ مِنْ «بشرٍّ» بدلِ الشيءِ من الشيء وهو هو، وكان ينبغي له أن يقدِّرَ في هذا الوجه مضافاً محذوفاً كما قَدَّره في حالة الرفع، لأنه إنْ جَعل «شراً» مراداً به معنىً لزمه التقدير في الموضعين، وإن جعله مراداً به الأشخاصُ لَزِمه ألَّا يُقَدِّر في الموضعين. الثاني: أنه في محل جر كما تقدَّم بيانُه عن مكي. الثالث: أنه في محلِّ نصبٍ على البدل من محل «بشر». الرابع: أنه في محلِّ نصبٍ على أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر يدل عليه «أُنَبِّئكم» تقديره: أُعَرِّفكم مَنْ لعنه الله، ذكره أبو البقاء[3]. و«مَنْ» يُحْتَمل أن تكونَ موصولة وهو الظاهرُ، ونكرةً موصوفة. فعلى الأول لا محلَّ للجملة التي بعدها، وعلى الثاني لها محلٌّ بحسب ما يُحْكَمُ على «مَنْ» بأحد الأوجه السابقة، وقد حَمَل على لفظِها أولاً في قوله «لعنه» و«عليه» ثم على معناها في قوله: «منهم القردة»، ثم على لفظها في قوله: «وعَبَدَ الطاغوت» / ثم على لفظِها في قوله: «أولئك»، فجَمَع في الحمل عليها أربع مرات. [٢٥٦/ب]

و«جَعَل» هنا بمعنى «صَيَّر» فيكون «منهم» في محل نصب مفعولاً ثانياً، قُدِّم على الأول فيتعلق بمحذوف أي: صَيَّر القردة والخنازير كائنين منهم،

(١) المحتسب ١/٢١٣.
(٢) المشكل ١/٢٣٦.
(٣) الإملاء ١/٢٢٠.

وجعلَها الفارسي[١] في كتاب «الحجة» له بمعنى خلق. قال ابن عطية[٢]: «وهذه منه ـ رحمه الله ـ نزعةٌ اعتزالية لأن قوله: «وعبد الطاغوت» تقديره: ومَنْ عبد الطاغوت»، والمعتزلة لا ترى أن الله تعالى يصيِّر أحداً عابدَ طاغوت». انتهى. والذي يُفَرُّ منه في التصيير هو بعينِه موجودٌ في الخلق، وللبحث فيه موضع غير هذا تعرضت له في التفسير الكبير. وجَعَلَ الشيخ[٣] قولَه تعالى «مَنْ لعنَه الله» إلى آخره مِنْ وَضْعِ الظاهر موضعَ المضمرِ تنبيهاً على الوصف الذي به حصل كونهم شراً مثوبةً، كأنه قيل: قل هل أنبِّئكم بشرٍّ من ذلك عند الله مثوبةً؟ أنتم، أي: هم أنتم، ويَدُلُّ على هذا المعنى قوله بعد: «وإذا جاؤوكم قالوا آمنَّا»، فيكون الضميرُ واحداً، وجَعَلَ هذا هو الذي تقتضيه فصاحةُ الكلام. وقرأ[٤] أُبَيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود: «مَنْ غَضِب الله عليهم وجعلَهم قردةً» وهي واضحةٌ.

قوله: «وعَبَدَ الطاغوت» في هذه الآية أربعٌ وعشرون قراءةً[٥]، اثنتان في السبع، وهما «وعَبَد الطاغوتَ» على أن «عَبَد» فعلٌ ماضٍ مبني للفاعل، وفيه ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» كما تقدم، وهي قراءة جمهور السبعة غيرَ حمزة. والثانية: «وعَبُدَ الطاغوتِ» بضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت، وهي قراءةُ حمزة ـ رحمه الله ـ والأعمش ويحيى بن وثاب. وتوجيهُها كما قال الفارسي[٦] وهو أن «عَبُداً» واحدٌ يُراد به الكثرةُ مثلَ قوله تعالى: «وإنْ تَعُدُّوا

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٩٧.
(٢) المحرر ٥/١٤١.
(٣) البحر ٣/٥١٨.
(٤) البحر ٣/٥١٨.
(٥) انظر: السبعة ٢٤٦؛ الكشف ١/٤١٤؛ الشواذ ٣٣؛ القرطبي ٦/٢٣٥؛ البحر ٣/٥١٩.
(٦) الحجة (خ) ٢/٣٩٧.

نعمةَ الله لا تُحْصُوها»(١) وليس بجمع «عبد» لأنه ليس في أبنيةِ الجمعِ مثلُه. قال: «وقد جاء على فَعُل لأنه بناء يُراد به الكثرةُ والمبالغةُ في نحو يَقُظ ونَدُس(٢)، كأنه قد ذهب في عبادة الطاغوت كلَّ مذهب، وبهذا المعنى أجاب الزمخشري(٣) أيضاً، قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «معناه الغلُوُّ في العبودية كقولهم: «رجل حَذُر وفَطُن» للبليغ في الحذر والفطنة، وأنشدَ لطَرَفة(٤):

١٧٥٠ـ أبني لُبَيْنَى إنَّ أمَّكُمُ
أَمَةٌ، وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ

وقد سَبَقهما إلى هذا التوجيهِ أبو إسحاق، وأبو بكر بن الأنباري، قال أبو بكر: «وضُمَّتِ الباءُ للمبالغةِ كقولهم للفَطِن: «فَطُن» وللحَذِر: «حَذُر»، يَضُمُّون العين للمبالغة، قال أوس بن حجر:

ـ أبني لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ
أَمَةٌ، وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ

فضمَّ الباء، قلت: كذا نَسَب البيتَ لابن حجر، وقد قَدَّمْتُ أنه لطرفة، ومِمَّنْ نَسَبه لطرفةَ الشيخُ شهاب الدين أبو شامة. وقال أبو إسحاق(٥): «ووَجْهُ قراءةِ حمزةَ أنَّ الاسمَ بُنِي على فَعُل كما تقول: «رجلٌ حَذُر» وتأويلُه أنه مبالغٌ في الحذر / فتأويلُ «عَبُد» أنَّه بَلَغ الغايةَ في طاعة الشيطانِ، وكأنَّ هذا اللفظَ لفظٌ واحدٌ يَدُلُّ على الجمعِ كما تقول للقوم «عَبُد العَصا» تريدُ عبيد العصا، [٢٥٧/أ]

---

(١) الآية ٣٤ من إبراهيم.
(٢) الندس: الفَهِم الكَيِّس.
(٣) الكشاف ٦٢٥/١.
(٤) البيت لأوس بن حجر وليس لطرفة، وهو في ديوانه ٢١؛ واللسان: «عبد» منسوباً لأوس أيضاً.
(٥) معاني القرآن ٢٠٦/٢؛ وأبو إسحق هو الزجاج.

فأخذ أبو عليّ هذا وبَسَطه بما ذَكَرْتُه عنه، ثم قال[1] «وجاز هذا البناءُ في عَبْد لأنه في الأصلِ صفةٌ، وإن كان قد استُعْمِل استعمالَ الأسماءِ، لا يُزيل ذلك عنه حكمَ الوصفِ كالأبطح[2] والأبرق استُعْمِلا استعمالَ الأسماءِ حتى جُمِعا جَمْعَها في قولهم: أبارق وأباطح كأجادِل جمع الأَجْدَل[3]، ثم لم يُزِلْ ذلك عنهما حكمَ الصفة، يَدُلُّك على ذلك مَنْعُهم له الصرفَ كأحمر، وإذا لم يَخْرج العبدُ عن الصفةِ لم يمتنعْ أَنْ يُبنى بناءَ الصفات على فَعُل نحو: «يَقُظ»، وإنما أَشْبَعْتُ العبارةَ هنا لأن بعض الناس طَعَن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء[4] والزجاج[5] وأبي عبيد ونصير الرازي[6] النحوي صاحب الكسائي. قال الفراء: «إنما يجوز ذلك في ضرورةِ الشعر ـ يعني ضمَّ باء «عَبُد» ـ فأمَّا في القراءة فلا» وقال أيضاً: «إنْ تكن لغةً مثلَ حَذُر وعَجُل جاز ذلك، وهو وجهٌ، وإلاَّ فلا تجوزُ في القراءة». وقال الزجاج: «هذه القراءةُ ليست بالوجهِ لأنَّ عَبُداً على فَعُل، وهذا ليس من أمثلةِ الجمعِ». وقال أبو عبيد: «إنما معنى العَبُد عندهم الأعبُد، يريدون خدَمَ الطاغوتِ، ولم نجد هذا يَصِحُّ عن أحد من فصحاء العرب أن العَبْد يقال فيه عَبُد وإنما هو عَبْد وأَعْبُد». وقال نصير الرازي[6]: «هذا وَهْمٌ مِمَّن قرأ به فليتقِ الله مَنْ قرأ به، وليسألْ عنه العلماء حتى يوقفَ على أنه غير جائز». قلت: قد سألوا عن ذلك العلماءَ ووجدوه صحيحاً في المعنى بحمد الله تعالى، وإذا تواتر الشيء قرآناً فلا التفاتَ إلى مُنْكِره لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَح لغيره.

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٩٨.

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى.

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) معاني القرآن له ١/٣١٥.

(٥) معاني القرآن له ٢/٢٠٦.

(٦) نصير بن يوسف الرازي، أخذ عن الكسائي وروى عنه داود بن سليمان. توفي سنة ٢٤٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٠.

وأمَّا القراءاتُ الشاذةُ فقرأ أُبيّ: «وعَبَدُوا» بواوِ الجمع مراعاةً لمعنى «مَنْ» وهي واضحةٌ. وقرأ الحسن البصري في رواية عَبَّاد[1]: «وعَبْدَ الطاغوتَ» بفتح العين والدال وسكون الباء ونصب التاء من «الطاغوت» وخَرَّجها ابن عطية[2] على وجهين أحدهما: أنه أراد: «وعَبْداً الطاغوت» فحذف التنوينَ من «عبداً» لالتقاء الساكنين كقوله[3]:

١٧٥١ـ .... ولا ذاكرَ اللّهَ إلا قليلا

والثاني: أنه أراد «وعبَد» بفتح الباء على أنه فعلٌ ماضٍ كقراءة الجماعة إلا أنه سَكَّن العينَ على نحوِ ما سَكَّنها في قول الآخر[4]:

[٢٥٧/ب] ١٧٥٢ـ وما كلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ ....

بسكون اللام، ومثله قراءةُ أبي السمال: «ولُعْنوا بما قالوا»[5] بسكون العين، قلت: ليس ذلك مثلَ «لُعْنوا» لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح، ومثلُ «سَلْفَ» قولُ الآخر[6]:

١٧٥٣ـ إنما شِعْرِيَ مِلْحٌ قد خُلْطَ بِجُلْجُلانْ

---

(١) عباد بن ميسرة البصري، روى عن الحسن وابن المنكدر وعنه الغساني. انظر: تهذيب التهذيب ١٠٧/٥.

(٢) المحرر ١٤٣/٥.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١٨؛ والمحرر ١٤٣/٥؛ وأدب الكاتب ٤٣٢؛ واللسان: سلف، وعجزه:

بـراجـعِ مـا قـد فـاتَـه بـرِدادِ

وسلف: تقدم، وصفقه: مصدر صفق البائع إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند كمال البيع، ورداد: ردُّ البيع.

(٥) الآية ٦٤ من المائدة؛ وانظر: الشواذ ٣٤.

(٦) تقدم برقم ١٢٧.

من حيث إنه خَفَّف الفتحة. وقال الشيخ[1] ـ بعد أن حكى التخريج الأول عن ابن عطية ـ: «وهذا التخريجُ لا يَصِحُّ لأنَّ عَبْداً لا يمكن أن ينصبَ الطاغوت، إذ ليس بمصدرٍ ولا اسمِ فاعل، فالتخريجُ الصحيح أن يكونَ تخفيفاً من «عَبَدَ» كـ «سَلْف» في «سَلَف». قلت: لو ذكر التخريجين عن ابن عطية، ثم استشكلَ الأولَ لكان إنصافاً لئلا يُتَوَهَّم أن التخريجَ الثاني له[2]. ويمكن أن يقال: إنَّ «عَبْداً» لِـما في لفظه من معنى التذلل والخضوعِ دَلَّ على ناصبٍ للطاغوت حُذِفَ، فكأنه قيل: مَنْ يعبُد هذا العبدَ؟ فقيل: يعبُد الطاغوتَ، وإذا تقرَّر أنَّ «عَبْدَ» حُذِفَ تنوينُه فهو منصوبٌ عطفاً على القردة، أي: وجعلَ منهم عَبْداً للطاغوت.

وقرأ الحسن أيضاً في روايةٍ أخرى كهذه القراءة، إلا أنه جَرَّ «الطاغوت» وهي واضحةٌ فإنه مفرد يُراد به الجنسُ أُضيف إلى ما بعده. وقرأ الأعمش والنخعي وأبو جعفر: «وعُبِد» مبنياً للمفعول، «الطاغوتُ» رفعاً. وقرأ عبدالله كذلك إلا أنَّه زادَ في الفعلَ تاءَ التأنيث، وقرأ: «وعُبِدَتِ الطاغوتُ» والطاغوت يذكر ويؤنث، قال تعالى: «والذين اجتنبوا الطاغوتَ أن يعبُدوها»[3]، وقد تقدَّم في البقرة[4]. قال ابن عطية[5]: «وضَعَّفَ الطبري[6] هذه القراءةَ، وهي متجهةٌ»، يعني قراءةَ البناءِ للمفعول، ولم يبيِّنْ وجهَ الضعفِ ولا توجيهَ القراءة، ووجهُ الضعفِ أنه تخلو الجملة المعطوفة على الصلةِ من رابطٍ يـربطُهـا

---

(١) البحر ٣/٥١٩.

(٢) ولو أنصف المؤلف أيضاً لأقرَّ أن تخريج معظم القراءات التي خرَّجها في كتابه مقتبس من أبـي حيان ولم يفعل ذلك غالباً.

(٣) الآية ١٧ من الزمر.

(٤) الآية ٢٥٦.

(٥) المحرر ٥/١٤٥.

(٦) تفسير الطبري ١٠/٤٤٠.

بالموصول، إذ ليس في «عُبِد الطاغوتُ» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ لعنه الله»، لو قلت: «أكرمت الذين أهنتُهم وضُرِب زيدٌ» على أن يكون «وضُرِب» عطفاً على «أكرمت» لم يَجُزْ، فكذلك هذا. وأمَّا توجيهُها فهو كما قال أبو القاسم الزمخشري[1]: «إنَّ العائدَ محذوفٌ تقديرُه: «وعُبِد الطاغوتُ فيهم أوبينهم».

وقرأ ابن مسعود في روايةِ عبدالغفار[2] عن علقمة عنه: «وعَبُدَ الطاغوتُ» بفتح العين وضمِّ الباء وفتحِ الدالِ ورفعِ الطاغوت، وفيها تخريجان، أحدُهما: ـ ما ذكرَه ابن عطية[3] ـ وهو أن يصيرَ له أَنْ عُبِد كالخُلُقِ والأمرِ المعتاد المعروف، فهو في معنى فَقُه وشَرُف وظَرُف، قلت: يريد بكونِه في معناه أي: صار له الفقهُ والظرفُ خُلُقاً معتاداً معروفاً، وإلَّا فمعناه مغايرٌ لمعاني هذه الأفعالِ. والثاني: ـ ما ذكرَه الزمخشري[4] ـ وهو أَنْ صارَ معبوداً من دونِ الله كـ «أمُر» أي: صار أميراً، وهو قريبٌ من الأولِ وإنْ كان بينهما فرقٌ لطيفٌ.

[٢٥٨/أ] وقرأ ابن عباس في رواية عكرمة عنه ومجاهد / ويحيى بن وثاب: «وعُبُدَ الطاغوتِ» بضم العين والباء وفتح الدال وجر «الطاغوت» وفيها أقوال، أحدها: ـ وهو قول الأخفش ـ أنَّ عُبُداً جمع عبيد، وعبيد جمعُ عَبْد فهو جمعُ الجمعِ، وأنشد[5]:

١٧٥٤ـ انسُبِ العبدَ إلى آبائِه
أسودَ الجِلْدَةِ من قومٍ عُبُدْ

---

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) عبدالغفار بن عبدالله، روى عن عباس بن الفضل، وعنه إبراهيم بن علي، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ١/٣٩٧.

(٣) المحرر ٥/١٤٥.

(٤) الكشاف ١/٦٢٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «عبد» وشواهد الكشاف ٤/٣٧١؛ والمحرر ٥/١٤٥ وليس في «معاني القرآن» للأخفش إشارة إلى ما ينقل عنه.

وتابعه الزمخشري[1] على ذلك، يعني أنَّ عبيداً جمعاً بمنزلة رغيف مفرداً فيُجْمع جمعَه كما يُقال: رغيف ورُغُف. الثاني ـ وهو قولُ ثعلب ـ أنه جمعُ عابد كشارف وشُرُف، وأنشد[2]:

١٧٥٥ـ ألا يا حَمْزُ للشُّرُفِ النَّواءِ
فهنَّ مُعَقَّلاتٌ بالفِناءِ

والثالث: أنه جَمْعُ عَبْد كسَقْف وسُقُف ورَهْن ورُهُن. والرابع: أنه جمع عِباد، وعِباد جمعُ «عَبْد»، فيكونُ أيضاً جمعَ الجمعِ مثل «ثِمار» هو جمع «ثَمَرة» ثم يُجْمع على «ثُمُر»، وهذا لأنَّ عِباداً وثِماراً جمعين بمنزلة كتاب مفرداً، وكتاب يجمع على كُتُب فكذلك ما وازَنَه.

وقرأ الأعمش: «وعُبَّدَ» بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ مفتوحةً وفتحِ الدال، «الطاغوت» بالجرِّ، وهي جمع عابِد كضُرَّب في جمع ضارِب وخُلَّص في جمع خالِص. وقرأ ابنُ مسعود أيضاً في رواية علقمة: «وعُبَدَ الطاغوت» بضمِّ العين وفتحِ الباء والدالِ، و«الطاغوتِ» جَرًّا، وتوجيهُها أنه بناءُ مبالغةٍ كحُطَم ولُبَد[3]، وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ يُراد به الجمعُ، والقولُ فيه كالقول في قراءةِ حمزة وقد تقدَّمَتْ.

وقرأ ابن مسعود في رواية علقمةَ أيضاً: «وعُبَّدَ الطاغوتَ» بضمِّ العين وبشد الباء مفتوحة وفتح الدال ونصب «الطاغوت»، وخَرَّجها ابن عطية[4] على

---

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في التاج «شرف» والمحرر ٥/١٤٥. والشرف: جمع شارف وهي الناقة المسنَّة.

(٣) لبد: كثير.

(٤) المحرر ٥/١٤٥.

أنها جمعُ عابد كضُرَّب في جمع ضارب، وحَذَف التنوين من «عبدا» لالتقاء الساكنين كقوله[1]:

١٧٥٦ــ . . . . ولا ذاكـرَ اللّـهَ إلا قـليـلا

قال: «وقد تقدَّم نظيرُه»، يعني قراءةَ: «وعَبْدَ الطاغوتَ» بفتح العين والدال وسكونِ الباءِ ونصبِ التاء، وكان ذَكَر لها تخريجين، أحدُهما هذا، والآخرُ لا يمكنُ وهو تسكينُ عينِ الماضي. وقرأ[2] بريدة الأسلمي فيما نقلَه عنه ابنُ جرير[3]: «وعابِد الشيطانِ» بنصبِ «عابد» وجَـرِّ «الشيطان» بـدلَ الطاغوت وهو تفسيرٌ لا قراءةٌ. وقرأ أبو واقد الأعرابـي: «وعُبَّاد» بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ بعدها ألف ونصبِ الدال، والطاغوتِ بالجر، وهي جمعُ عابد كضُرَّاب في ضارب.

وقرأ بعضُ البصريين: «وعِبادَ الطاغوتِ» بكسرِ العين، وبعد الباء المخففة ألف، ونصب الدال وجَرِّ «الطاغوت»، وفيها قولان: أحدهما: أنه جمع عابِد كقائِم وقِيام، وصائِم وصِيام. والثاني: أنها جمعُ عَبْد، وأنشد سيبويه[4]:

١٧٥٧ــ أتـوعِـدُني بقـومِـك يـابنَ حَجْـلٍ
أُشـابـاتٍ يُـخـالُـون الـعِـبـادَا

قال ابن عطية[5]: «وقد يجوزُ أن يكونَ جمـعَ «عَبْد»، وقلمـا يأتي

---

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٢) قد يكون ابن بريدة وقد تقدمت ترجمته، أو يكون بريدة بن الحصيب الصحابـي، مات بالبصرة ٦٣، روى عنه عبدالله بن أوس. انظر: تهذيب التهذيب ١/٤٣٢.
(٣) تفسير الطبري ١٠/٤٤١.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/١٥٣؛ والمحتسب ١/٢١٥؛ وأمالي الشجري ١/٦٦. والأشابات: الاخلاط.
(٥) المحرر ٥/١٤٤.

«عِباد» / مضافاً إلى غيرِ الله تعالى، وأَنْشَد سيبويه: «أَتُوْعِدُني» البيت قال [٢٥٨/ب] أبو الفتح[١]: يريد عبادَ آدم عليه السلام، ولو أراد عباد الله فليس ذلك بشيء يُسَبُّ به أحدٌ، فالخَلْقُ كلُّهم عبادُ الله» قال ابن عطية[٢]: «وهذا التعليقُ بآدم شاذٌّ بعيدٌ والاعتراضُ باقٍ، وليس هذا مِـمَّا تخيَّل الشاعرُ قصدَه، وإنما أرادَ العبيد فساقَتْه القافيةُ إلى العباد، إذ قد يُقال لِـمَنْ يملكه مِلْكاً ما، وقد ذكر أن عربَ الحيرة سُمُّوا عِباداً لدخولِهم في طاعةِ كِسْرى فدانَتْهم مملكتُه» قلت: قد اشْتَهَرَ في ألسنةِ الناس أن «عَبْدا» المضافَ إلى الله تعالى يُجْمَعُ على «عِباد» وإلى غيره على «عبيد»، وهذا هو الغالبُ، وعليه بنى أبو محمد[٣].

وقـرأ عون العقيلي[٤] في روايـةِ العَبَّاس بن الفضـل عنه: «وعـابِدُ الطاغوتِ» بضمِّ الدالِ وجَرِّ الطاغوت كضاربِ زيدٍ. قال أبو عمرو: تقديرُه: «وهم عابدُ الطاغوت». قال ابن عطية[٥]: «فهو اسمُ جنسٍ» قلت: يعني أنه أرادَ بـ «عابِد» جماعةً، قلت: وهذه القراءةُ يجوز أن يكونَ أصلُها: «وعابدو الطاغوت» جَمْعَ عابد جمعَ سلامةٍ، فلمَّا لَقِيت الواوُ لامَ التعريف حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، فصار اللفظُ بدالٍ مضمومةٍ، ويؤيِّد فَهْمَ هذا أنَّ أبا عمرو قَدَّر المبتدأَ جَمْعاً فقال: «تقديرُه: هم عـابـدو»، اللهم إلا أَنْ ينقلُوا عن العقيلي أنه نَصَّ على قراءتِه أنها بالإفراد، أو سمعوه يقف على «عابد»، أو رَأَوْا مصحفَه بدالٍ دونَ واوٍ، وحينئذ تكونُ قراءتُه كقراءةِ ابن عباس: «وعابدو»

---

(١) المحتسب ٢١٦/١.
(٢) المحرر ١٤٤/٥.
(٣) أي ابن عطية.
(٤) عون العقيلي أخذ عن نصر بن عاصم وروى عنه المعلى بن عيسى وله اختيار في القرآن، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن الجزري ٦٠٦/١.
(٥) المحرر ١٤٣/٥.

بالواوِ، وعلى الجملة فقراءتُهما متحدةٌ لفظاً، وإنَّما يَظْهَرُ الفرقُ بينهما على ما قالُوه في الوقفِ أو الخطِّ.

وقرأ ابنُ عباس في روايةٍ أخرى لعكرمة: «وعابِدُو» بالجمعِ، وقد تقدَّم ذلك. وقرأ ابن بُرَيْدة: «وعابد» بنصبِ الدالِ كضاربِ زيدٍ، وهو أيضاً مفردٌ يُراد به الجنسُ. وقرأ ابن عباس وابن أبي عبلة: «وعَبَد الطاغوتِ» بفتحِ العينِ والباءِ والدال وجَرِّ الطاغوت، وتخريجُها أنَّ الأصلَ: «وعبدةَ الطاغوت» وفاعِل يُجْمَعُ على فَعَلَة كفاجِر وفَجَرة، وكافِر وكَفَرة، فحُذِفَتْ تاءُ التأنيثِ للإضافة كقوله[1]:

١٧٥٨ـ قـام وُلاهـا فسقَـوْه صَـرْخَـدا

أي: ولاتُها، وكقولِه[2]:

١٧٥٩ـ . . . . وأَخْلَفُوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

أي: عدةَ الأمرِ، ومنه: «وإقام الصلاة»[3] أي: إقامةِ الصلاة، ويجوزُ أَنْ يكونَ «عَبَدَ» اسمَ جنسٍ لعابد كخادِم وخَدَم / وحينئذ فلا حَذْفَ تاءِ تأنيثٍ لإضافة. وقُرِىء: «وعَبَدَة الطاغوت» بثبوتِ التاء وهي دالَّةٌ على حَذْفِ التاء للإضافة في القراءةِ قبلَها، وقد تقدَّم توجيهُها أنَّ فاعِلاً يُجْمَعُ على «فَعَلَة» كبارّ وبَرَرة وفاجِر وفَجَرة. [٢٥٩/أ]

وقرأ عبيد بن عمير: «وأَعْبُد الطاغوت» جمع عبد كفَلْس وأَفْلُس وكَلْب وأَكْلُب. وقرأ ابن عباس: «وعبيد الطاغوت» جمعَ عبدٍ أيضاً وهو نحو: كلب وكليب» قال[4]:

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣١٤؛ والطبري ١٠/٤٤١. وصرخد: بلد بالشام تنسب له الخمرة الجيدة.

(٢) تقدم برقم ١١٢٠.

(٣) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٤) تقدم برقم ١٠٥٦.

١٧٦٠ـ تَـعَـفَّـق بـالْأَرْطَى لـهـا وأرادَهـا
رجـالٌ فَـبَـذَّتْ نبـلَهُـمْ وكَـلِيـبُ

وقُرىء أيضاً: «وعابدي الطاغوت». وقرأ عبدالله بن مسعود: «ومَنْ عَبَدوا». فهذه أربعٌ وعشرون قـراءةً، وكان ينبغي ألاَّ يُعَـدَّ فيها: «وعـابد الشيطان» لأنها تفسيرٌ لا قراءة. وقال ابن عطية[1]: «وقد قال بعضُ الرواة في هذه الآية: إنها تجويزٌ لا قراءةٌ» يعني لَـمَّا كَثُرت الرواياتُ في هذه الآيةِ ظنَّ بعضُهم أنه قيل على سبيلِ الجواز لا أنها منقولةٌ عن أحدٍ، وهذا لا ينبغي أَنْ يُقال ولا يُعْتقدَ فإنَّ أهلَها إنما رَوَوْها قراءةً تَلَوها على مَنْ أخذوا عنه، وهذا بخلاف و«عابد الشيطان» فإنَّه مخالفٌ للسواد الكريم.

وطريقُ ضبطِ القراءةِ في هذا الحرفِ بعدَما عُرِفَ القراء أن يقال: سبع قراءات مع كونِ «عَبَد» فعلاً ماضياً وهي: وعَبَد وعَبَدُوا ومَنْ عَبَدوا وعُبِد وعُبِدَت وعَبُدَ وعَبْدَ في قولنا: إنَّ الباء سَكَنَتْ تخفيفاً كسَلْفَ في سَلَف، وتسعُ قراءاتٍ مع كونه جمعَ تكسيرٍ وهي: وعُبُدَ وعُبَّد مع جَرِّ الطاغوت وعُبَّد مع نصبه وعُبَّاد وعِباد وعَبَدَ على حَذْفِ التاءِ للإضافةِ وعَبَدَة وأَعْبُد وعبيد، وست مع المفرد: وعَبُـدَ وعُبَدَ وعابدَ الطاغوت وعابدُ الطاغوت بضم الدال وعابد الشيطان وعَبْدَ الطاغوت، وثِنتان مع كونه جمعَ سلامة: وعابِدو بالواو وعابدي بـالياء. فعلى قـراءةِ الفعـل يجـوز في الجملةِ وجهـان، أحـدهمـا: أن تكونَ معطوفةً على الصلة قبلها والتقدير: مَنْ لعنَه الله وعَبَد الطاغوت. والثاني: أنه ليس داخلاً في حَيِّز الصلةِ، وإنما هو على تقديرِ مَنْ أي: ومَنْ عَبَد، ويـدلُّ له قراءة عبدالله بإظهارِ «مَنْ»، إلاَّ أنَّ هذا ــ كما قال الواحدي ــ يؤدِّي إلى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِه، وهو ممنوعٌ عند البصريين، جائزٌ عند

---

(١) المحرر ٥/١٤٤.

الكوفيين، وسيأتي جميعُ ذلك في قوله تعالى: «وقولوا آمنّا بالذي أُنْزِل إلينا وأُنْزِل إليكم»[1] أي: وبالذي أُنْزل. وعلى قراءةِ جمع التكسير فيكون منصوباً عطفاً على القردة والخنازير أي: جَعَلَ منهم القردةَ وعِباد وعُبَّاد وعبيد، وعلى قراءةِ الإفراد كذلك أيضاً، ويجوز النصبُ فيها أيضاً من وجهٍ آخرَ وهو العطفُ على «مَنْ» في «مَنْ لَعَنه الله» إذا قلنا بأنه منصوبٌ على ما تقدَّم تحريرُه قبلُ، وهو مرادٌ به الجنس، وفي بعضِها قُرِىء برفعه نحو: «وعابدُ الطاغوت، وتقدَّم أن أبا عمرو يُقَدِّر له مبتدأ أي: هم عابد، وتقدَّم ما في ذلك، وعندي أنه / يجوزُ أن يرتفعَ على أنه معطوفٌ على «مَنْ» في قوله تعالى «مَنْ لَعَنَه الله» [٢٥٩/ب] ويَدُلُّ لذلك أنهم أجازوا في قراءةِ عبدِالله: «وعابدُو» بالواوِ هذين الوجهين فهذا مثله. وأما قراءة جمع السلامة فَمَنْ قرأ بالياء فهو منصوبٌ عطفاً على القردةِ، ويجوزُ فيه وجهان آخران، أحدُهما: أنه منصوبٌ عطفاً على «مَنْ» في «مَنْ لعنه الله» إذا قلنا إنَّ محلَّها نصبٌ كما مَرَّ. والثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على «مَنْ لَعَنه الله» أيضاً إذا قُلْنا بأنَّها في محلِّ جر بدلاً من «بشرٍّ» كما تقدَّم إيضاحُه. وهذه أوجهٌ واضحةٌ عَسِرة الاستنباطِ واللهُ أعلمُ. ومَنْ قَرَأ بالواو فرفعُه: إمَّا على إضمارِ مبتدأ أي: هم عابدُو الطاغوت، وإمَّا نسقٌ على «مَنْ» في قوله تعالى: «مَنْ لَعَنه الله» كما تقدَّم.

قوله تعالى: «أولئك شَرٌّ» مبتدأ وخبر، و«مكاناً» نصب على التمييز، نَسَب الشَّر للمكان وهو لأهلِه، كنايةً عن نهايتِهم في ذلك، و«شرّ» هنا على بابه من التفضيل، والمفضَّل عليه فيه احتمالان، أحدهما: أنهم المؤمنون، فيقال: كيف يُقال ذلك والمؤمنون لا شَرَّ عندهم البتة؟ فأُجيب بجوابين، أحدُهما: ـ ما ذكره النحاس ـ[2] وهو أنَّ مكانَهم في الآخرة شَرٌّ مِنْ مكانِ

---

(١) الآية ٤٦ من العنكبوت.

(٢) إعراب القرآن ١/٥٠٧.

المؤمنين في الدنيا لِما يلحقُهم فيه من الشر» يعني من الهمومِ الدنيويةِ والحاجةِ والإعسارِ وسماعِ الأذى والهَضْم من جانبهم، قال: «وهذا أحسنُ ما قيل فيه» لعَمْري لقد صدق فطالما يَلْقَى المؤمن من الأذى ويذوقُ من الحاجة كلَّ صابٍ وعَلْقم. والثاني من الجوابين: أنه على سبيل التنازل والتسليم للخصم على زعمه إلزاماً له بالحجة، كأنه قيل: شَرٌّ من مكانهم في زعمكم، فهو قريب من المقابلة في المعنى. والثاني من الاحتمالين أنَّ المفضَّل عليه هم طائفة من الكفارِ، أي: أولئك الملعونون المغضوبُ عليهم المجعولُ منهم القردةُ والخنازيرُ العابدون الطاغوتَ شرٌّ مكاناً من غيرهم مِنَ الكفرة الذين لم يَجْمعوا بين هذه الخصالِ الذميمةِ.

آ. (٦١) وقوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوكم﴾: الضميرُ المرفوعُ لليهودِ المعاصرين، فحينئذ لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي: وإذا جاءكم ذريتُهم أو نَسْلُهم؛ لأنَّ أولئك المجعولَ منهم القردة والخنازير لم يَجيئوا، ويجوزُ ألَّا يقدَّر مضافٌ محذوفٌ، وذلك على أن يكونَ قولُه «مَنْ لَعَنه الله» إلى آخره عبارةً عن المخاطبين في قوله: «يا أهلَ الكتاب»، وأنه مِمَّا وُضِع فيه الظاهرُ موضعَ المضمر، وكأنه قيل: أنتم، كذا قاله الشيخ[١]، وفيه نظرٌ فإنه لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ في قولِه تعالى: «وجَعَلَ منهم القردةَ» تقديرُه: وجَعَلَ من آبائِكم أو أسلافِكم أو من جنسكم، لأن المعاصرين ليسوا مجعولاً منهم بأعيانِهم، فسواءً جَعَله مِمَّا ذَكَر أم لا، لابد من حذف مضاف.

قوله تعالى: «وقد دَخَلوا بالكفرِ» هذه جملةٌ حاليةٌ / وفي العامل فيها [٢٦٠/أ] وجهان أحدُهما: ــ وبه بدأ أبو البقاء ــ[٢] أنه «قالوا» أي: قالوا كذا في حالِ دخولِهم كفرةً وخروجِهم كفرةً وفيه نظرٌ، إذ المعنى يَأْباه. والثاني: أنه «آمنَّا»،

(١) البحر ٣/٥٢٠.

(٢) الإملاء ١/٢٢١.

وهذا واضحٌ أي: قالوا آمنَّا في هذه الحال. و «قد» في «وقد دَخَلُوا» «وقد خَرَجُوا» لتقريب الماضي من الحال. وقال الزمخشري[1]: «ولمعنىً آخرَ وهو أنَّ أماراتِ النفاقِ كانت لائحةً عليهم فكان الرسولُ عليه السلام متوقعاً لإظهار الله تعالى ما كتموه، فدخَلَ حرفُ التوقعِ، وهو متعلِّقٌ بقولِه «قالوا آمنا» أي: قالوا ذلك وهذه حالُهم» يعني بقوله: «وهو متعلِّقٌ» أي: والحال، وقوةُ كلامِه تُعْطي أنَّ صاحبَ الحالِ وعاملَها الجملةُ الـمَحْكِيَّة بالقول. و «بالكفر» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعلِ «دَخلوا» فهي حال من حالٍ أي: دَخلوا ملتبسين بالكفرِ أي: ومعَهم الكفرُ كقولِهم: «خرج زيدٌ بثيابه» وقراءةِ مَنْ قرأ: «تَنْبُتُ بالدُّهْن»[2] أي: وفيها الدهن، ومنه ما أنشدَ الأصمعي[3]:

١٧٦١ـ ومُسْتَنَّةٍ كاسْتنانِ الخَرُو ... فِ قد قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ

أي: ومرودُه فيه، وكذلك «به» أيضاً حالٌ من فاعلِ «خرجوا».

وقوله: «وهم» مبتدأٌ، و «قد خَرَجُوا» خبرُه، والجملةُ حالٌ أيضاً عطفٌ على الحالِ قبلَها، وإنما جاءتِ الأولى فعليةً والثانيةُ اسميةً تنبيهاً على فرطِ تهالكِهم في الكفر، وذلك أنهم كان ينبغي لهم إذا دخلوا على الرسولِ عليه السلام أَنْ يُؤمنوا، لِما يَرَوْن[4] من حسنِ سَمْتِه وهَيْبَته وما يظهرُ على يديهِ

---

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم التاء وكسر الباء، والباقون بفتح التاء وضم الباء انظر: السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لرجل من بني الحرث، وهو في الكامل ٤٧٩؛ وسر الصناعة ١/١٥١؛ وابن يعيش ٨/٢٣؛ واللسان: خرف، ورصف المباني ١٤٥. والمستنة: الطعنة فاردَمُها، واستنان الخروف: أي: إنَّ دمها مر على وجه ولد الفرس، والمرود: حديدة في الأرض يشد فيها الحبل.

(٤) الأصل: «يروا» ولا وجه لحذف النون.

الشريفة من الخوارقِ والمعجزات، ولذلك قال بعض الكفرة: «رأيت وجهَ مَنْ ليس بكذَّاب»، فلمَّا [لم] ينجَعْ فيهم ذلك أكَّد كفرهَم الثاني بأَنْ أَبْرَز الجملةَ اسميةً صدرُها اسمٌ وخبرها فعلٌ، ليكونَ الإسنادُ فيها مرتين. وقال ابن عطية[1]: «وقولُه: «وهم» تخليص من احتمالِ العبارةِ أن يدخُلَ قومٌ بالكفرِ ثم يؤمنوا ويخرجَ قومٌ وهم كفرة، فكان ينطبِقُ على الجميع وهم قد دَخَلوا[2] بالكفر وقد خَرَجوا به، فأزال اللَّـهُ الاحتمالَ بقوله: «وهم قد خَرَجوا به» أي: هم بأعيانِهم». وهذا المعنى سَبَقه إليه الواحدي فبسَطَه ابنُ عطية، قال الواحدي: «وهم قد خَرَجوا به» أكَّد الكلامَ بالضميرِ تعييناً إياهم بالكفرِ وتمييزاً لهم عن غيرِهم». وقال بعضُهم: «معنى «هم» التأكيدُ في إضافة الكفر إليهم، ونفى أن يكونَ من الرسولِ ما يوجِبُ كفرَهم مِنْ سوءِ معاملتِه لهم، بل كان يلطفُ بهم ويعاملُهم أحسنَ معاملةٍ، فالمعنى: أنهم هم الذين خَرَجوا بالكفر باختيارِ أنفسهم، لا أنك أنت الذي تسبَّبْتَ لبقائِهم في الكفر». وقال أبو البقاء[3]: «ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وقد كانوا خَرَجُوا به» ولا معنى لهذا التأويلِ. والواوُ في قوله تعالى: «وهم قد خَرَجوا» تحتمل وجهين أحدهما: أن تكونَ عاطفةً لجملةِ حالٍ على مثلِها، والثاني: أن تكونَ هي نفسُها واوَ الحال، وعلى هذا يكونُ في الآية الكريمة حجةٌ لمن يُجيز تعدُّدَ الحالِ لذي حالٍ مفردٍ من غير عطف ولا بدل إلا في أفعلِ التفضيل، نحو: «جاء زيدٌ ضاحكاً كاتباً»، وعلى الأول لا يجوزُ ذلك إلا بالعطفِ أو البدلِ، وهذا شبيهٌ بالخلاف في تعدُّد الخبر.

آ. (٦٢) وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى﴾: يجوز أن تكونَ بصريةً فيكونَ «يُسارعون» حالاً، وأن تكونَ العِلْمية أو الظنيَّة فينتصب «يسارعون» مفعولاً ثانياً.

---

(١) المحرر ١٤٧/٥.

(٢) سقط دال «دخلوا» من الأصل سهواً.

(٣) الإملاء ٢٢١/١.

[٢٦٠/ب] / و «منهم» في محلِّ نصب على أنه صفةٌ لـ «كثيراً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائناً منهم أو استقرَّ منهم. وقرأ[١] أبو حيوة: «العِدوان» بالكسر. و «أَكْلِهم» هذا مصدرٌ مضافٌ لفاعله. والسحتَ مفعولُه، وقد تقدَّم ما فيه قبلَ ذلك[٢] وقوله: «لبئسما» قد تَقَدَّم أيضاً حكمُ «ما» مع بئس ونِعْم أولَ هذا الكتاب[٣] فأَغْنى عن إعادته.

آ. (٦٣) **وقوله تعالى: ﴿لولا﴾**: حرفُ تحضيضٍ ومعناه التوبيخ. وقرأ[٤] الجراح وأبو واقد: «الرِّبيُّون» مكان الربانيين. وقرأ[٥] ابن عباس «بئسما» بغير لام قسم. و «قولِهم» مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه، و «الإِثْمَ» مفعولُه.

آ. (٦٤) **وقرأ[٦] أبو السَّمَّال: «ولُعْنوا»** بسكون العين، وحَسَّن تخفيفَها هنا كونُها كسرةً بين ضمتين، ومثلُه قولُ الآخر[٧]:

١٧٦٢ـ لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انعصَرْ

والظاهر أن الضميرَ في «كانوا» عائدٌ على الأحبار والرهبان، ويجوز أن يعودَ على المتقدمين.

وقوله تعالى حكايةً عن اليهود: «يدُ اللَّـهِ مغلولةٌ» فيه قولان، أحدُهما:

---

(١) البحر ٣/٥٢٢.

(٢) انظر: الآية ٤٢ من المائدة.

(٣) انظر: الآية ٩٠ من البقرة.

(٤) الشواذ ٣٤؛ البحر ٣/٥٢٢.

(٥) البحر ٣/٥٢٢.

(٦) الشواذ ٣٤؛ البحر ٣/٥٢٣.

(٧) البيت لأبي النجم العجلي وقبله:

وهَزَّت الريح الندى حين قَطَرْ

وهو في المخصص ١٢/٢٢٠؛ والإنصاف ١٢٤؛ واللسان: «عصر». والبان: شجر طيب الرائحة.

أنه خبرٌ مَحْضٌ. وزعم بعضُهم أنه على تقديرِ همزةِ استفهام تقديره: «أيدُ اللَّـهِ مغلولةٌ»؟ قالوا ذلك لَـمَّا قَتَّر عليهم معيشتَهم، ولا يحتاجـون إلى هذا التقديـر. و «بما قالوا» الباء للسببية أي: لُعنوا بسببِ قولِهم، و «ما» مصدريةٌ، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً اسمية والعائدُ محذوف. وغَلُّ اليدِ وبسطُها هنا استعارةٌ للبخلِ والجود، وإن كان ليس ثَـمَّ يدٌ ولا جارحة، وكلامُ العرب ملآنُ من ذلك. قالت العرب: «فلانٌ ينفق بكلتا يديه» قال[1]:

١٧٦٣ـ يـداك يـدا مـجـدٍ، فكـفٌّ مـفـيـدةٌ،
وكفٌّ إذا مـا ضُنَّ بـالـمـالِ تُنْـفِقُ

وقال آخر هو أبو تمام[2]:

١٧٦٤ـ تـعـوَّد بَسْطَ الـكفِّ حـتى لَـوَ انَّـه
دعـاهـا لقَبْضٍ لم تُـطِعْـه أنـامِلُهْ

وقد استعارت العربُ ذلك حيث لا يدَ البتة، ومنه قولُ لبيد[3]:

١٧٦٥ـ .... إذْ أصبحَتْ بيدِ الشَمالِ زِمامُها

وقال آخر[4]:

١٧٦٦ـ جـادَ الحِمَىٰ بَسْطُ اليـدين بـوابـلٍ
شَـكَـرتْ نـداه تِـلاعُـه ووِهـادُهْ

وقالوا: «بَسَطَ اليأسُ كفَّيه في صدري»، واليأسُ معنًى لا عينٌ، وقد

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٢٥؛ والطبري: ١٠/٤٥١؛ والبحر ٣/٥٢٤.
(٢) ديوانه ٣/٢٩؛ البحر ٢/٢٤٨.
(٣) ديوانه ٣١٥ وصدره:
وغـداةِ ريـحٍ قـد وَزَعْـتُ وقِـرَّةٍ
وَزَعْتُ: كففت بردها، والقِرة: البرد، وريح الشَمال: الباردة منها.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥/٥٢٤.

جعلوا له كَفَّين مجازاً. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: لِمَ ثُنِّيت اليد في «بل يداه مبسوطتان» وهي في «يَدُ اللَّـهِ مغلولةٌ» مفردةٌ؟ قلت: ليكونَ ردُّ قولهم وإنكارُه أبلغَ وأدلَّ على إثباتِ غايةِ السخاء له ونَفْيِ البخل عنه، وذلك أنَّ غايةَ ما يبذله السخيُّ من ماله بنفسِه أن يعطيَه بيديه جميعاً فبنى المجازَ على ذلك». وقوله: «غُلَّتْ أيديهم ولُعِنوا» يحتمل الخبرَ المحضَ، ويحتمل أن يُرادَ به الدعاءُ عليهم. وفي مصحف عبدالله[2]: «بُسُطان» يقال: «يدٌ بُسُط» على زنة «ناقة سُرُح»[3] و «أُحُد»[4] و «مِشْية سُجُح»[5]، أي: مبسوطة بالمعروف، وقرأ عبدالله: «بسيطتان»، يقال: يد بسيطة أي: مُطْلَقَةٌ بالمعروف.

قوله: «يُنفق كيف يشاء» في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنْ لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مستأنفة. والثاني: أنها في محلِّ رفع لأنها خبر ثانٍ لـ «يداه». والثالث: أنها في محل نصب على الحال من الضميرِ المستكنِّ في «مبسوطتان»، وعلى هذين الوجهين فلا بُدَّ من ضمير مقدَّرٍ عائدٍ على / المبتدأ، أو على ذي الحال أي: ينفق بهما، وحَذْفُ مثلِ [٢٦١/أ] ذلك قليلٌ. وقال أبو البقاء[6]: «ينفق كيف يشاء» مستأنفٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً من الهاء ـ يعني في «يداه» ـ لشيئين، أحدُهما: أنَّ الهاءَ مضاف إليها. والثاني: أنَّ الخبرَ يَفْصِل بينهما، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من اليدين، إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما». قلت: قوله: «أحدُهما: أنَّ الهاء مضاف إليها» ليس ذلك بمانع؛ لأن الممنوع إنما هو مجيءُ الحال من المضافِ إليه إذا لم يكن

---

(١) الكشاف ١/٦٢٨.
(٢) الشواذ ٣٤ وفيه «بسطتان»؛ والبحر ٣/٥٢٤؛ والقرطبي ٦/٢٤٠، وضبطها: «بُسْطان».
(٣) السرح: السريعة.
(٤) أحد: جبل المدينة.
(٥) السجح: اللينة السهلة.
(٦) الإملاء ١/٢٢١.

المضاف جزءاً من المضافِ إليه[1] أو كجزئه[2] أو عاملاً[3] فيه، وهذا من النوع الأول فلا مانع فيه. وقوله: «والثاني: أن الخبرَ يَفْصِل بينهما» هذا أيضاً ليس بمانع، ومنه: «وهذا بَعْلِي شيخاً»[4] إذا قلنا إن «شيخاً» حالٌ من اسم الإشارة، والعاملُ فيه التنبيه. وقوله: «إذ ليس فيها ضمير» قد تقدَّم أن العائِدَ يُقَدَّر، أي: ينفق بهما.

الرابع: أنها حالٌ من «يداه» وفيه خلافٌ ـ أعني مجيءَ الحال من المبتدأ ـ ووجهُ المنعِ أنَّ العامل في الحالِ هو العاملُ في صاحبها، والعاملُ في صاحبها أمرٌ معنوي لا لفظيٌ وهو الابتداء، وهذا على أحدِ الأقوال في العاملِ في الابتداء[5]. الخامس: أنها حال من الهاء في «يداه» ولا اعتبارَ بما منعه أبو البقاء لِـمَا تقدَّم من تصحيحِ ذلك.

و «كيف» في مثلِ هذا التركيبِ شرطيةٌ نحو: «كيف تكون أكون» ومفعولُ المشبه محذوفٌ، وكذلك جوابُ هذا الشرط أيضاً محذوفٌ مدلولٌ عليه بالفعلِ السابق لـ «كيف»، والمعنى: ينفق كما يشاء أن ينفق ينفق، ويبسطُ في السماء كيف يشاء أن يبسطَه يبسطه، فحذف مفعول «يشاء» وهو «أنْ» وما بعدها، وقد تقدم أن مفعول «يشاء» و «يريد» لا يُذْكران إلا لغرابتِهما، وحَذَفَ أيضاً جوابَ «كيف» وهو «ينفق» المتأخرُ و «يبسط» المتأخرُ لدلالة «ينفق ويبسط» الأولين، وهو نظيرُ قولك: «أقوم إنْ يقم زيد»، ولا جائزٌ أن يكونَ «ينفق» المتقدمُ عاملاً في «كيف»، لأنَّ لها صدرَ الكلامِ،

---

(١) كقوله تعالى: «ونزعنا ما في صدورهم مِنْ غِلّ إخواناً».

(٢) كقوله تعالى: «أن اتَّبع ملةَ إبراهيم حنيفاً» والملة كالجزء من المضاف إليه إذ يَصِحُّ الاستغناء بالمضاف إليه عنها.

(٣) نحو: «هَذا ضاربُ هندٍ مسرعةً».

(٤) الآية ٧٢ من هود.

(٥) انظر المسألة في: الإنصاف، والمقتضب ٢/٤٩، ٤/١٢٦.

ومالَه صدرُ الكلام لا يعمل فيه إلا حرفُ الجر أو المضاف. وقال الحوفي: «كيف» سؤالٌ عن حال، وهي نصبٌ بـ «يشاء». قال الشيخ[1]: «ولا يُعْقَلُ هنا كونُها سؤالاً عن حال». قلت: وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً عند قولِه: «يُصَوِّرُكم في الأرحامِ كيف يشاء»[2]، وذكرنا عبارةَ الناس فيها.

قوله: «ما أُنْزِل» «ما» هنا موصولةٌ اسمية في محل رفع، لأنها فاعل بقوله: «ليزيدَنَّ»، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» مصدريةً، و«إليك» قائمٌ مقام الفاعل لـ «أُنْزل»، ويكون التقديرُ: «وليزيدَنَّ كثيراً الإِنزالُ إليك» لأنه لم / يُعْلَمْ نفسُ المُنَزَّل، والذي يزيدهم إنما هو المُنَزَّل لا نفسُ الإنزال. [٢٦١/ب] وقوله: «منهم» صفةٌ لـ «كثيراً» فيتعلَّقُ بمحذوف و«طغياناً» مفعولٌ ثان لـ «يَزيد». وقوله: «إلى يوم القيامة» متعلقٌ بـ «أَلْقينا»، ويجوز أن يتعلَّق بقوله: «والبغضاء» أي: إنَّ التباغضَ بينهم إلى يوم القيامة، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بالعداوةِ لئلا يَلْزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه بالأجنبي وهو المعطوفُ، وعلى هذا فلا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازع، لأن شرطَه تسلُّطُ كلٍ من العاملين، والعاملُ الأولُ هنا لو سُلِّط على المتنازع فيه لم يَجُزْ للمحذورِ المذكور. وقد نَقَل بعضُهم أنه يجوز[3] التنازع في فِعْلَي التعجب مع التزامِ إعمالِ الثاني؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين فعل التعجب ومعموله، وهذا مثلُه، أي: يُلْتَزَمُ إعمالُ العامل الثاني، وهو خارج عن قياسِ التنازع، وتقدَّم لك نظيره. والفرقُ بين العداوة والبغضاء أن العداوة كل شيء مشتهر يكون عنه عملٌ وحرب، والبغضاء لا تتجاوزُ النفوس، قاله ابن عطية[4] وقال الشيخ[5]: «العداوةُ أخصُّ من البغضاء لأنَّ كل عدو مُبْغَض، وقد يُبْغَضُ مَنْ ليس بعدو».

---

(١) البحر ٣/٥٢٤.
(٢) الآية ٦ من آل عمران.
(٣) لعلها: لا يجوز.
(٤) المحرر ٥/١٥١. (٥) البحر ٣/٥٢٥.

قوله: «للحرب» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«أوقدوا» أي: أوقدوها لأجل الحرب. والثاني: أنه صفة لـ«نارا» فيتعلق بمحذوف، وهل الإيقادُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ قولان. و«أطفأها الله» جواب«كلما»، وهو أيضاً حقيقة أو مجاز على حَسَب ما تقدم. وقوله: «فساداً» قد تقدم نظيره[1]، وأنه يجوز أن يكونَ مصدراً من المعنى، وحينئذ لك اعتباران، أحدهما: ردُّ الفعل لمعنى المصدر. والثاني: ردُّ المصدر لمعنى الفعل، وأن يكون حالاً أي: يَسْعَوْن سَعْيَ فساد، أو: يفسدون بسعيهم فساداً، أو: يَسْعَوْن مفسدين، وأن يكونَ مفعولاً من أجله أي: يَسْعَوْن لأجل الفساد. والضميرُ في «بينهم» يجوز أن يعود على اليهودِ وحدَهم لأنهم فِرَقٌ مختلفةٌ وطوائفُ متشعبةٌ، وأَنْ يعودَ على اليهود والنصارى لتقدُّم ذكرهم في قوله تعالى: «لا تتخذوا اليهود والنصارى»[2]، ولا ندراجِ الصنفين في قوله: «يا أهلَ الكتاب»[3]، والألفُ واللام في «الأرض» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكون للعهد.

آ. (٦٥) وقوله تعالى: ﴿ولو أنَّ﴾: تقدَّم الكلامُ على نظيرِ هذا التركيب[4].

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿لأَكَلوا مِنْ فوقهم﴾: مفعولُ الأكلِ هنا محذوفٌ اقتصاراً، أي لوُجِد منهم هذا الفعلُ. و«من فوقهم» متعلقٌ به أي: لأكلوا من الجهتين. وقال أبو البقاء[5]: «إنَّ «من فوقهم» صفةٌ لمفعول محذوف أي: لأكلُوا رِزْقاً كائناً مِنْ فوقِهم». وقوله «منهم» خبر مقدم، و«أمةٌ» مبتدأ، و«مقتصدةٌ» صفتُها، وعلى رأي الأخفش يجوز أن تكون «أمة» فاعلاً

---

(١) الآية ٣٣ من المائدة.

(٢) في الآية ٥١.

(٣) في الآية ٥٩.

(٤) انظر: الآية ١٠٣ من البقرة.

(٥) الإملاء ١/٢٢١.

بالجار. وقوله: «منهم أمة مقتصدة وكثير منهم» تنويعٌ في التفصيل، فأخْبر في الجملة الأولى بالجار والمجرور، ووصفَ المبتدأ بالاقتصاد، ووصفَ المبتدأ في الجملة الثانية بـ«منهم»، وأخبر عنه بجملة قوله: «ساءَ ما يعملون»، وذلك لأنَّ الطائفةَ الأولى ممدوحةٌ فوُصفوا بالاقتصاد، وأخبر عنهم بأنهم من جملة أهل الكتاب فإنَّ الوصفَ ألزمُ من الخبر، فإنهم إذا أسلموا زال عنهم هذا الاسم، وأما الطائفة الثانية فإنهم وصفوا بكونهم من أهل الكتاب فإنَّ الوصفَ ألزمُ وهم كفار فهم منهم، وأخبر عنهم بالجملة الذَّمِّيَّة / فإن الخبرَ ليس بلازم، وقد يُسْلِم منهم ناس فيزول عنهم الإخبار بذلك. [٢٦٢/أ]

و«ساءَ» هذه يجوزُ فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تعجباً كأنه قيل: ما أسوأ عملَهم، ولم يذكر الزمخشري[1] غيرَ هذا الوجه، ولكن النحاة لَـمَّا ذكروا صيغَ التعجب لم يَعُدُّوا فيها «ساء»، فإن أراد من جهةِ المعنى لا من [جهة] التعجب المبوبِ له في النحو فقريب. الثاني: أنها بمعنى «بِئْس» فتدلُّ على الذَّمِّ كقوله تعالى: «ساء مثلاً القوم»، وعلى هذين القولين فـ«ساءَ» غيرُ متصرفة، لأن التعجب والمدح والذم لا تتصرَّفُ أفعالُهما. الثالث: أن تكون «ساء» المتصرفةَ نحو: ساء يسوء، ومنه «ليسوْءُوا وجوهكم»[2] «سِيئت وجوهُ الذين كفروا»[3]، والمتصرفةُ متعديةٌ، قال تعالى: «ليسوْءُوا وجوهَكم» فأين مفعولُ هذه؟ قيل: هو محذوفٌ تقديرُه: ساء عملُهم المؤمنين، والتي بمعنى «بئس» لا بد لها من مميِّز، وهو هنا محذوفٌ تقديره: ساء عملاً الذي كانوا يعملونه. والحرب[4] مؤنثةٌ، وهي في الأصل مصدر، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة[5].

(١) الكشاف ١/٦٣٠.
(٢) الآية ٧ من الإسراء.
(٣) الآية ٢٧ من الملك.
(٤) وهي لفظة واردة في الآية ٦٤.
(٥) الآية ٢٧٩.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسولُ﴾**: ناداه بأشرفِ الصفات البشرية. وقوله: «بَلِّغْ ما أُنْزِل إليك» وهو قد بَلَّغَ!! فأجاب الزمخشري[١] بأن المعنى: جميعَ ما أُنْزل إليك، أي: أيَّ شيء أُنْزل غيرَ مراقِبٍ في تبليغه أحداً ولا خائفٍ أن ينالكَ مكروهٌ». وأجاب ابن عطية[٢] بقريبٍ منه، قال: «أَمَر رسولَه بالتبليغِ على الاستيفاء والكمال، لأنه كان قد بلَّغ»، وأجابَ غيرُهما بأنَّ المعنى على الديمومة كقوله: «يا أيها النبـيُّ اتقِ الله»[٣] يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا»[٤]، وإنما ذكرْتُ هذا لأنه ينفعُ في سؤالٍ سيأتي.

وقوله: «ما» يحتملُ أن تكونَ اسميةً بمعنى الذي، ولا يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً لأنه مأمورٌ بتبليغِ الجميع كما مَرَّ، والنكرةُ لا تَفِي بذلك فإن تقديرها: «بَلِّغْ شيئاً أُنزل إليك»، وفي «أُنزل» ضمير مرفوعٌ يعودُ على ما قام مقامَ الفاعل، وتحتمل على بُعْدٍ أن تكون «ما» مصدريةً، وعلى هذا فلا ضميرَ في «أُنْزل» لأنَّ «ما» المصدريةَ حرفٌ على الصحيح فلا بُدَّ من شيءٍ يقومُ مقامَ الفاعلِ وهو الجارُّ بعده، وعلى هذا فيكونُ التقديرُ: بَلِّغِ الإنزالَ، ولكنَّ الإنزالَ لا يُبَلَّغُ فإنه معنى، إلا أن يُراد بالمصدر أنه واقعٌ موقعَ المفعول به، ويجوز أن يكونَ المعنى: «اعلَمْ بتبليغِ الإنزالِ» فيكونُ مصدراً على بابه.

قوله تعالى: «وإنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه» أي: وإنْ لم تفعل التبليغَ، فحذَف المفعولَ به ولم يقل: «وإن لم تبلِّغْ فما بَلَّغت» لِما تقدم في قوله تعالى: «فإنْ لم تفعلوا» في البقرة[٥]، والجوابُ لا بد أن يكون مغايراً للشرط لتحصُل الفائدةُ، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام، لو قلت: «إن أتى زيد فقد

---

(١) الكشاف ١/٦٣٠.
(٢) المحرر ٥/١٥٤.
(٣) الآية ١ من الأحزاب.
(٤) الآية ١٣٦ من النساء.
(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

جاء» لم يَجُزْ، وظاهرُ قوله تعالى: «وإن لم تفعل فما بلَّغْتَ» اتحادُ الشرطِ والجزاء، فإن المعنى يَـؤُول ظاهراً إلى: وإن لم تفعل لم تفعلْ. وأجابَ الناس عن ذلك بأجوبةٍ أَسَدُّها ما قاله الأستاذ أبو القاسم الزمخشري[1] / [٢٦٢/ب]، وقد أجابَ بجوابين، أحدُهما: أنه إذا لم يمتثل أمرَ اللّـهِ في تبليغِ الرسالاتِ وكَتْمِها كلِّها كأنه لم يُبْعَثْ رسولاً كان أمراً شنيعاً لاخفاءَ بشناعته، فقيل: إنْ لم تبلغ أدنى شيء وإن كلمةً واحدةً فكنت كمن ركب الأمرَ الشنيع الذي هو كتمانُ كلِّهـا، كما عَظَّم قَتْلَ النفسِ في قـوله: «فكـأنما قَتَـلَ الناسَ جميعاً»[2]. والثاني: أَنْ يُراد: وإنْ لم تفعلْ ذلك فلك ما يُوجِبُ كتمانَ الوحي كلِّه من العقاب فوضَع السببَ موضعَ المُسَبَّب، ويؤيده: «فأوحى الله إليَّ إنْ لم تبلِّغْ رسالاتي عَذَّبْتُك».

وأجاب ابن عطية[3] فقال: «أي: وإن تركت شيئاً فقد تركت الكل وصار ما بَلَّغْت غيرَ معتدٍّ به، فمعنى «وإن لم تفعل»: «وإن لم تستوفِ»، ونحوُ هذا قولُ الشاعر[4]:

١٧٦٧ـ سُئِلْتَ فلم تبخَـلْ، ولم تُعْطِ نـائـلاً،
فـسِيَّـان لا حـمـدٌ عـليـك ولا ذَمُّ

أي: فلم تعطِ ما يُعَدُّ نائلاً، وإلا يتكاذَبِ البيتُ، يعني بالتكاذب أنه قد قال: «فلم تبخل» فيتضمن أنه أعطى شيئاً، فقوله بعد ذلك: «ولم تُعْطِ نـائلاً» لو لم يقدِّر نائلاً يُعْتَدُّ به تكاذَبَ. وفيه نظر فإن قوله «لم تبخل ولم تُعْطِ» لم يتواردا على محلٍّ واحد حتى يتكاذَبا، فلا يلزمُ من عدمِ التقدير الذي قَدَّره ابن عطية كَذِبُ البيت، وبهذا الذي ذكرتُه يتبيَّنُ فسادُ قولِ مَنْ زعم أنَّ هذا

(١) الكشاف ١/٦٣٠.
(٢) الآية ٣٢ من المائدة.
(٣) المحرر ٥/١٥٤.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٥٢٩.

البيتَ مِـمَّا تنازَعَ فيه ثلاثةُ عواملَ: سُئِلت وتَبْخَلْ وتُعْطِ، وذلك لأن قوله: «ولم تَبْخَلْ» على قولِ هذا القائلِ متسلطٌ على «طائل» فكأنه قيل: فلم تبخل بطائل، وإذا لم يبخل به فقد بذله وأعطاه فينـاقضـه قوله بعد ذلك. «ولم تُعْطِ نائـلاً».

وقد أفسد ابن الخطيب الرازي[1] الجوابَ المتقدم واختار جواباً مِنْ عنده فقال: «أجاب الجمهور بـ «إنْ لم تبلِّغ واحداً منها كنت كمن لم يبلِّغْ شيئـاً». وهذا ضعيفٌ، لأنَّ مَنْ ترك البعضَ وأتى بالبعض فإن قيل: إنه تَرَكَ الكلَّ كان كذباً، ولو قيل: إن مقدارَ الجُرْم في ترك البعض مثلُ الجرم في ترك الكل فهذا هو المُحالُ الممتنع، فسقط هذا الجوابُ، والأصحُّ عندي أن يقالَ: خَرَجَ هذا الجوابُ على قانون قوله[2]:

١٧٦٨ـ أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

ومعناه: أنَّ شعري قد بَلَغَ في الكمال والفصاحة والمتانة إلى حيث متى قيل إنه شعري فقد انتهى مدحُه إلى الغاية التي لا يزاد عليها، وهذا الكلامُ يفيد المبالغةَ التامةَ من هذا الوجه، فكذا هنا كأنه قال: فإن لم تبلِّغْ رسالاتِه فما بلَّغْتَ رسالاتِه، يعني أنه لا يمكن أن يوصفَ تَرْكُ التبليغ بتهديدٍ أعظمَ من أنه تَرَكَ التبليغَ، فكان ذلك تنبيهاً على غايةِ التهديد والوعيد.

قال الشيخ[3]: «وما ضَعَّفَ به جوابَ الجمهور لا يضعف به لأنه قال: «فإنْ قيل إنه تركَ الكل كان كذباً» ولم يقولوا ذلك، إنما قالوا إنَّ بعضها ليس أَوْلى بالأداء من بعضٍ، فإن لم تؤدِّ بعضَها فكأنك أَغْفَلْتَ أداءَها جميعَها، كما

---

(١) تفسير الفخر الرازي ٤٨/١٢.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الخصائص ٣٣٧/٣؛ وأمالي الشجري ٢٤٤/١؛ وابن يعيش ٩٨/١؛ والهمع ٦٠/١؛ والدرر ٣٥/١.

(٣) البحر ٥٢٩/٣.

أن مَنْ لم يؤمِنْ ببعضِها كان كمن لم يؤمنْ بكلِّها لإدلاء كل منها بما يُدْلي به غيرُها، وكونُها كذلك في حكم شيءٍ واحدٍ، والشيءُ الواحد لا يكون مبلَّغاً غير مبلَّغ مؤمَناً به غيرَ مؤمَن به، فصار ذلك التبليغُ للبعضِ غيرَ معتدٍّ به». قلت:

[٢٦٣/أ] هذا الكلام / الأنيق أعني ما وقع به الجواب عن اعتراض الرازي كلامُ الزمخشري أَخَذَه ونقله إلى هنا. وتمامُ كلام الزمخشري أن قال بعد قوله: «غير مؤمَنٍ» وعن ابن عباس رضي الله عنه: «إنْ كتمت آيةً لم تبلِّغْ رسالاتي» وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «بَعَثَني الله برسالاته فضِقْتُ بها ذَرْعاً، فأوحى الله إليّ إنْ لم تبلِّغْ رسالاتي عَذَّبْتُك وضَمِن لي العِصمةَ فقويتُ». قال الشيخ(١): «وأما ما ذكر من أن مقدار الجُرم في تَرْكِ البعض مثلُ الجرم في ترك الكل مُحال ممتنع فلا استحالةَ فيه؛ لأن الله تعالى أن يرتِّب على الذنب اليسير العقابَ العظيم وبالعكس، ثم مَثَّل بالسارق الآخذِ خفيةً يُقْطع ويُرَدُّ ما أخذ، وبالغاصبِ يؤخذ منه ما أخذ دونَ قطعٍ.

وقال الواحدي: «أي: إنْ يتركْ إبلاغَ البعضِ كان كَمَنْ لم يبلِّغْ، لأنَّ تَرْكه البعضَ محبطٌ لإبلاغِ ما بلَّغ، وجرمَه في كتمان البعض كجرمه في كتمان الكل في أنه يستحقُّ العقوبة مِنْ ربِّه، وحاشا لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتُمَ شيئاً مِمَّا أَوْحى الله إليه، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «مَنْ زَعَم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كَتَم شيئاً من الوحي فقد أَعْظَمَ على الله الفِرْيَةَ، والله تعالى يقول: «يا أيها الرسول بلِّغْ» ولو كَتَم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من الوحي لكتم قوله تعالى: «وتُخْفِي في نفسِك ما اللَّهُ مُبْدِيه»(٢) الآية. وهذا قريب من الأجوبة المتقدمة. هذا ما وقفتُ عليه في الجواب في هذه الآية الكريمةِ. ونظيرُ هذه الآيةِ في السؤالِ المتقدمِ الحديثُ

---

(١) البحر ٥٢٩/٣، ويناقش الآن الرازي.

(٢) الآية ٣٧ من الأحزاب. والحديث رواه مسلم: الإيمان ٦٠/١؛ والمسند ٢٤١/٦.

الصحيح عن عمر بن الخطاب: «فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله»[1]: فإنَّ نفس الجواب هو نفسُ الشرط، وأجابوا عنه بأنه لا بد من تقديرٍ تحصُل به المغايرةُ فقالوا: «تقديره: فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله نيةً وقصداً فهجرتُه إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً، ويمكن أن يأتي فيه جوابُ الرازي الذي اختاره.

وقرأ[2] نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبـي بكر: «رسالاتِه» جمعاً، والباقون: «رسالتَه» بالتوحيد. ووجهُ الجمع أنه عليه السلام بُعِث بأنواع شتى من الرسالة كأصول التوحيد والأحكام على اختلاف أنواعها، والإفرادُ واضحٌ لأنَّ اسمَ الجنسِ المضافَ يَعُمُّ جميعَ ذلك، وقد قال بعض الرسل: «أبلِّغكم رسالاتِ ربـي»[3]، وبعضُهم قال: «رسالةَ ربـي»[4] اعتباراً للمعنيين.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿والصَّابِئون﴾**: الجمهور على قراءته بالواو وكذلك هو في مصاحف الأمصار. وفي رفعِهِ تسعة أوجه، أحدها: ـ وهو قول جمهورِ أهلِ البصرة: الخليل وسيبويه[5] وأتباعِهما ـ أنه مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا مَنْ آمنَ بهم إلى آخره والصابئون كذلك، ونحوه: «إن زيداً وعمروٌ قائمٌ» أي: إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم، فإذا فَعَلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأول / أي: يكونُ خبرُ الثاني مثبتاً، والتقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائم، [٢٦٣/ب] فحذف «قائم» الأول أو بالعكس؟ قولان مشهوران وقد وَرَد كلٌّ منهما: قال[6]:

(١) رواه البخاري: «الفتح) الإيمان ١/١٣٥؛ مسلم: الإمارة ٣/١٥١٥.
(٢) السبعة ٢٤٦؛ الكشف ١/٤١٥.
(٣) الآية ٦٢ من الأعراف.
(٤) الآية ٧٩ من الأعراف.
(٥) الكتاب ١/٢٩٠.
(٦) تقدم برقم ١٠٧٨.

١٧٦٩ـ نحنُ بما عِنْدنا وأنت بما
عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

أي: نحن راضون، وعكسه قوله[١]:

١٧٧٠ـ .... فإني وقَيَّارٌ بها لَغريبُ

التقدير: وقيارٌ بها كذلك، فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ الحذفُ من الأول أيضاً؟ فالجوابُ أنه يلزم من ذلك دخولُ اللام في خبر المبتدأ غيرِ المنسوخِ بـ «إنَّ» وهو قليلٌ لا يقع إلا في ضرورة شعر، فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التخريج. قال الزمخشري[٢]: «والصابئون: رفعٌ على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والنيةُ به التأخيرعمَّا في حَيِّز «إنَّ» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمُهم كذلك والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك[٣]:

١٧٧١ـ وإلاَّ فاعلَمُوا أنَّا وأنتمْ
بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

أي: فاعلموا أنَّا بُغاةٌ وأنتم كذلك» ثم قال[٤] بعد كلام: «فإنْ قلت: فقوله «والصابئون» معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفة على جملة قوله: «إنَّ الذين آمنوا» إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عَطَفَتْ عليها. فإن قلت: فالتقديمُ والتأخير لا يكون إلا لفائدةً فما هي؟ قلت: فائدتُه التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إنْ صَحَّ منهم الإيمان والعملُ الصالحُ فما الظنُّ بغيرهم؟ وذلك أنَّ الصابئين

(١) تقدم برقم ٦٢٥.
(٢) الكشاف ١/٦٣١.
(٣) تقدم برقم ١٧٣١.
(٤) الكشاف ١/٦٣٢.

أبينُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم عتياً، وما سُمُّوا صابئين إلا أنهم صَبَؤوا عن الأديان كلها أي: خَرَجوا، كما أن الشاعر قدَّم قولَه: «وأنتـم» تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغي من قومِه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو «بُغاةٌ»؛ لئلا يدخُلَ قومُه في البغي قبلهم مع كونهم أوغَل فيه منهم وأثبتَ قدماً. فإن قلت: فلو قيل: «والصابئين وإياكم» لكانَ التقديمُ حاصلاً. قلت: لو قيل هكذا لم يَكُنْ من التقديم في شيء لأنه لا إزالةَ فيه عن موضعه، وإنما يُقال مقدمٌ ومؤخرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه، وتجري هذه الجملة مَجْرى الاعتراض».

الوجه الثاني: أن «إنَّ» بمعنى نعم فهي حرفُ جوابٍ، ولا محلَّ لها حينئذ، وعلى هذا فما بعدها مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفع، وخبرُ الجميع قوله: «مَنْ آمن» إلى آخره، وكونُها بمعنى «نعم» قولٌ مرجوح، قال به بعضُ النحويين، وجَعَل من ذلك قوله تعالى: «إنَّ هذان لساحران»[1] في قراءةِ مَنْ قرأه بالألف، وفي الآية كلامٌ طويل يأتي إنْ شاء الله تعالى في موضعِه، وجعل منه أيضاً قولَ عبدالله بن الزبير: «إنَّ وصاحبُها» جواباً لمن قال له: «لَعَنَ الله ناقة حملتني إليك» أي: نعم وصاحبُها، وجَعَلَ منه قولَ الآخر[2]:

١٧٧٢ـ بَـرَزَ الـغـوانـي فـي الـشـبـا
ب يَـلُمْـنَـنـي وألـومُـهُـنَّـهْ
ويَـقُـلْنَ شَـيْـبٌ قـد عَـلا
كَ وقـد كَـبِـرْتَ فـقـلتُ إنَّـهْ

(١) الآية ٦٣ من طه، وهي قراءة نافع وابن عامر والأخوين. انظر: السبعة ٤١٩.
(٢) البيتان لابن قيس الرقيات، وهما في ديوانه ٦٦؛ والكتاب ١/٤٧٥؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٢؛ وابن يعيش ٣/١٣٠؛ واللسان: أنن، ورصف المباني ١١٩؛ والمغنى ٣٧؛ وشواهد المغني ١٢٦.

أي: نعم والهاءُ للسكت، وأُجيب بأنَّ الاسمَ والخبرَ محذوفان في قولِ ابن الزبير، وبقي المعطوفُ على الاسمِ دليلاً عليه، والتقدير: إنها وصاحبها ملعونان، وتقدير البيت: إنه كذلك، وعلى تقديرِ أن تكونَ بمعنى «نعم» فلا يَصِحُّ هنا(١) جَعْلُها بمعناها؛ لأنها لم يتقدَّمْها شيء تكون جواباً له، و «نعم» لا تقع ابتداءَ كلام، إنما تقع جواباً لسؤال فتكونُ تصديقاً له. ولقائلٍ أن يقولَ: «يجوزُ أن يكونَ ثَمَّ سؤالٌ مقدر، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرةٍ منها قولُه تعالى: «لا أُقْسم»(٢) «لا جَرَمَ»(٣)، قالوا: يُحتمل أن يكونَ رَدَّاً لقائلٍ كيتَ وكيتَ.

[٢٦٤/أ] الوجه الثالث: / أن يكون معطوفاً على الضميرِ المستكنِّ في «هادوا» أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي، ورَدَّه تلميذه الفراء(٤) والزجاج(٥). قال الزجاج: «هو خطأ من جهتين»، إحداهما: أن الصابىء في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصابىء هو غيرُ اليهودي، وإن جُعِل «هادوا» بمعنى تابوا من قوله تعالى: «إنَّا هُدْنا إليك»(٦) لا من اليهودية، ويكون المعنى: تابوا هم والصابئون، فالتفسيرُ قد جاء بغير ذلك؛ لأنَّ معنى «الذين آمنوا» في هذه الآية إنما هو إيمانٌ بأفواههم لأنه يريد به المنافقين، لأنه وصفُ الذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، ثم ذَكَر اليهود والنصارى فقال: مَنْ آمنَ منهم بالله فله كذا، فجعَلَهم يهوداً ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يحتجْ أَنْ يقال: «مَنْ آمنَ فلهم أجرهم». قلت: هذا على

---

(١) أي في آية المائدة.
(٢) الآية ١ من القيامة. «لا أُقسم بيوم القيامة».
(٣) الآية ٢٢ من هود: «لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون».
(٤) معاني القرآن له ١/٣١٢.
(٥) معاني القرآن له ٢/٢١٣.
(٦) الآية ١٥٦ من الأعراف.

أحدِ القولين أعني أن «الذين آمنوا» مؤمنون نفاقاً. ورَدَّه أبو البقاء[1] ومكي[2] ابن أبي طالب بوجهٍ آخرَ وهو عدمُ تأكيدِ الضمير المعطوفِ عليه. قلت: هذا لا يلزمُ الكسائي، لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك، وإنْ كان الصحيحُ الاشتراطَ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائلُ الصحيحة، والله أعلم. وهذا القولُ قد نقله مكي عن الفراء، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي، وردَّ عليه بما تقدَّم، فيحتمل أن يكونَ الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجَع، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه، وعلى الجملةِ فيجوز أن يكونَ له في المسألة قولان.

الوجه الرابع: أنه مرفوعٌ نسقاً على محلِّ اسم «إنَّ» لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، فلمَّا دخلَتْ عليه لم تغيِّر معناه بل أكَّدته، غايةُ ما في الباب أنها عَمِلَتْ فيه لفظاً، ولذلك اختصَّتْ هي و«أن» بالفتح، ولكن على رأي بذلك دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها، بخلافِ ليت ولعل وكأن، فإنه خَرَج إلى التمني والتَّرَجِّي والتشبيه[3]، وأجرى الفراء[4] البابَ مُجرى واحداً، فأجاز ذلك في ليت ولعل، وأنشد[5]:

١٧٧٣ـ يا ليتني وأنتِ يا لميسُ
في بلدٍ ليس بها أنيسُ

فأتى بـ«أنت»، وهو ضميرُ رفعٍ نسقاً على الياء في «ليتني»، وهل يَجْري غيرُ العطف من التوابع مَجْراه في ذلك؟ فذهَبَ الفراء ويونس إلى جوازِ

---

(١) الإملاء ١/٢٢٢.
(٢) المشكل ١/٢٣٧.
(٣) انظر المسألة في: المقتضب ٤/١١٤؛ وابن عقيل ١/٣٢٠.
(٤) معاني القرآن ١/٣١١، ٢/٣٦٤.
(٥) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٢؛ والعيني ٢/٣٢١؛ والهمع ٢/١٤٤؛ والدرر ٢/٢٠٢.

ذلك وجَعَلا منه قولَه تعالى: «قل إنَّ ربي يَقْذِفُ بالحق عَلَّامُ الغيوب»[1] فرفعُ «عَلَّام» عندهما على النعت لـ«ربي» على المحلِّ، وحكوا «إنهم أجمعون ذاهبون»، وغَلَّط سيبويه[2] مَنْ قال مِن العرب: «إنهم أجمعون ذاهبون» فقال: «واعلم أنَّ قوماً من العرب يَغْلَطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»، وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غَلَّط أهل اللسان، وهم الواضعون أو المتلقُّون من الواضع، وأُجيب بأنهم بالنسبةِ إلى عامة العرب غالطون. وفي الجملة فالناسُ قد رَدُّوا هذا المذهبَ، أعني جوازَ الرفعِ عطفاً على محلِّ اسم «إنَّ» مطلقاً، أعني قبلَ الخبرِ وبعده، خَفِي إعرابُ الاسمِ أو ظهر. ونقل بعضُهم الإجماع على جوازِ الرفعِ على المحلِّ بعد الخبر، وليس بشيء، وفي الجملةِ ففي المسألةِ أربعةُ مذاهبَ: مذهبُ المحققين: المنعُ مطلقاً، ومذهبُ بعضهم: التفصيل قبل الخبر فيمتنع، وبعده فيجوز، ومذهب الفراء[3]: إنْ خَفِي إعرابُ الاسم جاز ذلك لزوال الكراهية اللفظية، وحُكِي من كلامهم: «إنك وزيد ذاهبان». الرابع: مذهب الكسائي: وهو الجوازُ مطلقاً ويَسْتدل بظواهرِ قوله تعالى: «إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا» الآية، وبقوله[4]: ـ هو ضابىء البرجمي ـ

١٧٧٤ـ فَمَنْ يَكُ أمسىٰ بالمدينةِ رحلُه
فإني وقَيَّارٌ بها لغريبُ

وبقوله[5]:

١٧٧٥ـ يا ليتنا وهما نَخْلُو بمنزلةٍ
حتى يَرَى بعضُنا بعضاً ونَأْتَلِفُ

---

(١) الآية ٤٨ من سبأ. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٤.
(٢) الكتاب ١/٢٩٠.
(٣) معاني القرآن له ١/٣١١.
(٤) تقدم برقم ٦٢٥.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣١١.

وبقـولـه[1]:

١٧٧٦ـ وإلاَّ فـاعـلمـوا أنَّـا وأنتـمْ ....

البيت، / وبقوله[2]: [٢٦٤/ب]

١٧٧٧ـ يـا ليتني وأنـتِ يـا لمـيسُ

وبقولهم: «إنك وزيدٌ ذاهبان»، وكلُّ هذه تَصْلُح أن تكونَ دليلاً للكسائي والفراء معاً، وينبغي أن يوردَ الكسائي دليلاً على جوازِ ذلك مع ظهور إعرابِ الاسم نحو: «إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان». وردَّ الزمخشري[3] الرفع على المحل فقال: «فإنْ قلت: هَلاَّ زَعَمْتَ أن ارتفاعه للعطف على محل «إنَّ» واسمها. قلت: لا يَصِحُّ ذلك قبل الفراغ من الخبـر، لا تقول: «إنَّ زيـداً وعمرو منطلقان»، فإنْ قلت: لِـمَ لا يَصِحُّ والنيةُ به التأخيرُ، وكأنك قلت: إنَّ زيداً منطلق وعمرو؟ قلت: لأني إذا رفعته رفعتُه على محل «إنَّ» واسمِها، والعاملُ في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العاملَ في الخبـر؛ لأنَّ الابتداءَ ينتظم الجزأين في عمله، كما تنتظِمُها «إنَّ» في عملِها، فلو رَفَعْتَ «الصابئون» المنويَّ به التأخيرُ بالابتداء وقد رفَعْتَ الخبرَ بـ «إنَّ» لأعْمَلْتَ فيهما رافعين مختلفين» وهو واضحٌ فيما رَدَّ بـه، إلا أنه يُفْهِمُ كلامُه أنه يُجيز ذلك بعـد استكمال الخبر، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم نَقَل الإجماعَ على جوازِه.

الخامس: قال الواحدي: «وفي الآيةِ قولٌ رابعٌ لهشام بن معاوية: وهو أَنْ تُضْمِرَ خبرَ «إنَّ»، وتبتدىء «الصابئون»، والتقدير: «إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرْحَمُون» على قولِ مَنْ يقولُ إنَّهم مسلمون، و «يُعَذَّبون» على قولِ مَنْ يقول إنهم كفار، فيُحْذَفُ الخبرُ إذ عُرِف موضِعُه، كما حُذِف مِنْ قولِه: «إنَّ الذين كفروا

---

(١) تقدم برقم ١٧٣١.

(٢) تقدم برقم ١٧٧٣.

(٣) الكشاف ١/٦٣٢.

بالذكر»[١] أي: «يُعاقَبون» ثم قال الواحدي: «وهذا القولُ قريبٌ من قولِ البصريين، غيرَ أنَّهم يُضْمِرون خبرَ الابتداءِ، ويَجْعلون «مَنْ آمن» خبرَ «إن»، وهذا على العكس من ذلك لأنه جَعَل «مَنْ آمَن» خبرَ الابتداء[٢]، وحَذَفَ خبرَ «إنَّ». قلت: هو كما قال، وقد نَبَّهْتُ على ذلك في قولي أولاً: إنَّ منهم مَنْ يُقَدِّر الحذفَ مِن الأول، ومنهم مَنْ يعكس.

السادس: أنَّ «الصابئون» مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ كمذهب سيبويه والخليل، إلا أنه لا يُنْوى بهذا المبتدأِ التأخيرُ، فالفرقُ بينه وبين مذهبِ سيبويه نيةُ التأخيرِ وعدمُها. قال أبو البقاء[٣] «وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لِما فيه من لزومِ الحذفِ والفصلِ» أي: لِما يلزمُ من الجمع بين الحذفِ[٤] والفصلِ، ولا يَعْني بذلك أنَّ المكانَ من مواضع الحذف اللازمِ، لأنَّ القرآنَ يلزمُ أَنْ يُتْلَىٰ على ما أُنْزِل، وإنْ كان ذلك المكان في غيرِه يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ.

السابع: أنَّ «الصابئون» منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرِهم الذين يَجْعَلون المثنَّى بالألفِ في كل حال نحو: «رأيت الزيدان ومررت بالزيدان» نقلَ ذلك مكي[٥] بن أبي طالب وأبو البقاء[٦]، وكأنَّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً[٧] رفعاً ونصباً وجراً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقِيت الألف، وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ.

---

(١) الآية ٤١ من فصلت: ﴿إنَّ الذين كفروا بالذكر لَمَّا جاءهم وإنه لكتاب عزيز﴾.
(٢) أي «الصابئون».
(٣) الإملاء ١/ ٢٢٢.
(٤) أي حذف خبر المبتدأ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.
(٥) المشكل ١/ ٢٣٨.
(٦) الإملاء ١/ ٢٢٢.
(٧) أي نائبة عن الفتحة والضمة والكسرة، لأن المثنى هو مما ينوب فيه الحرف عن الحركة.

الثامن: أنَّ علامةَ النصبِ في «الصابئون» فتحةُ النون، والنونُ حرفُ الإعرابِ كهي في «الزيتون» و«عربون». قال أبو البقاء[1]: «فإنْ قيل: إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياءِ لا مع الواوِ. قيل: قد أجازه غيرُه، والقياسُ لا يَدْفَعُه» قلت: يشير إلى مسألة وهو: أن الفارسي أجازَ / في بعضِ جموعِ السلامة [٢٦٥/أ] وهي ما جَرَتْ مَجْرى المكسَّر كبنين وسنين أن يَحُلَّ الإعرابُ نونَها، بشرطِ أن يكونَ ذلك مع الياءِ خاصةً دونَ الواوِ فيقال: «جاء البنينُ» قال[2]:

١٧٧٨ـ وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ
أباً بَرّاً ونحنُ له بنينُ

وفي الحديث: «اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف»[3]، وقال[4]:

١٧٧٩ـ دعانيَ مِنْ نجدٍ فإنَّ سنينَه
لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

فَأَثْبَتَ النونَ في الإضافةِ، فلمَّا جاءت هذه القراءةُ ووجُهت بأن علامة النصبِ فتحةُ النونِ، وكان المشهورُ بهذا القولِ إنما هو الفارسي، سأل أبو البقاء[5] هذه المسألةَ. وأجاب بأنَّ غيرَه يُجيزه حتى مع الواو، وجعل أنَّ القياسَ لا يأباه. قلت: القياسُ يأباه، والفرقُ بينه حالَ كونه بالياء وبين كونه بالواوِ ظاهرٌ قد حَقَّقْته في «شرحِ التسهيل»، نعم إذا سُمِّي بجمعِ المذكرِ السالمِ جاز فيه خمسةُ أوجه، أحدُها: أَنْ يُعْرَبَ بالحركاتِ مع الواوِ، ويصيرَ

(١) الإملاء ١/٢٢٢.
(٢) تقدم برقم ٤٠١.
(٣) رواه مسلم: المساجد ١/٤٦٧؛ والمسند ١/٣٨١.
(٤) البيت للصمَّة القشيريّ، وهو في أمالي الشجريّ ٢/٥٣، واللسان: سنه؛ وأوضح المسالك ١/٤١.
(٥) الإملاء ١/٢٢٢.

نظيرَ «الَّذُوْن» فيقال: «جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون» كـ «جاء الذون ورأيت الذون ومررت بالذون»، هذا إذا سُمِّي به، أمَّا ما دام جمعاً فلا أحفظُ فيه ما ذكره أبو البقاء، ومن أَثْبَتَ حجةٌ على مَنْ نفى لا سيما مع تقدُّمِه في العلم والزمان.

التاسع: قال مكي[1]: «وإنما رفع «الصابئون» لأن «إنَّ» لم يظهر لها عملٌ في «الذين» فبقي المعطوفُ على رفعه الأصلي قبل دخول «إنَّ» على الجملة». قلت: هذا هو بعينه مذهب الفراء[2]، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم «إنَّ» إذا لم يظهر فيه إعراب، إلا أن عبارة مكي لا توافق هذا ظاهراً.

وقرأ أُبي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وجماعة: «والصابئين» بالياء، ونقلها صاحب «الكشاف»[3] عن ابن كثير، وهذا غير مشهور عنه، وهذه القراءة واضحةُ التخريجِ عطفاً على لفظِ اسم «إنَّ»، وإن كان فيها مخالفةٌ لسوادِ المصحفِ فهي مخالفةٌ يسيرة، ولها نظائرُ كقراءة قنبل عن ابن كثير: «سراط»[4] وبابِه بالسين، وكقراءة حمزة إياه في روايةٍ بالزاي، وهو مرسومٌ بالصاد في سائر المصاحف، ونحو قراءةِ الجميع: «إيلافهم»[5] بالياء، والرسم بدونها في الجميع. وقرأ الحسن البصري والزهري: «والصابِيُون» بكسر الباء بعدها ياء خالصة، وهو تخفيف للهمزة كقراءة من قرأ: «يَسْتهزِيُون»[6] بخلوص الياء، وقد تقدم قراءة نافع في

---

(١) المشكل ١/٢٣٨.
(٢) معاني القرآن ١/٣١١.
(٣) الكشاف ١/٦٣٣.
(٤) الآية ٥ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون الورقة ٨/أ.
(٥) الآية ١ من قريش.
(٦) الآية ٥ من الأنعام. وانظر: البحر ٣/٥٣١، والمحتسب ١/٢١٦.

البقرة[1]. وأما «النصارى» فهو منصوب عطفاً على لفظ اسم «إنَّ» ولا حاجةَ إلى ادِّعاء كونِه مرفوعاً على ما رفع به «الصابئون» لكلفةِ ذلك.

قوله تعالى: «مَنْ آمن» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها شرطيةٌ، وقوله: «فلا خوفٌ» إلى آخره جواب الشرط، وعلى هذا فـ«آمن» في محل جزم بالشرط، و«فلا خوف» في محل جزم بكونه جوابَه، والفاءُ لازمةٌ. والثاني: أن تكونَ موصولةً والخبر «فلا خوف»، ودخلت الفاءُ لشبهِ المبتدأ بالشرطِ، فـ«آمَنَ» على هذا لا محلَّ له لوقوعه صلةً، و«فلا خوفٌ» محلُّه الرفعُ لوقوعِه خبراً، والفاءُ جائزةُ الدخولِ لو كان في غير القرآن، وعلى هذين الوجهين فمحلُّ «مَنْ» رفعٌ بالابتداء، ويجوز على كونها موصولةً[2] / أن تكونَ [٢٦٥/ب] في محل نصب بدلاً من اسم «إنَّ» وما عُطِف عليه، أو تكون بدلاً من المعطوف فقط، وهذا على الخلافِ في «الذين آمنوا»: هل المرادُ بهم المؤمنون حقيقةً، أو المؤمنون نفاقاً؟ وعلى كلِّ تقدير من التقادير المتقدمة فالعائدُ من هذه الجملة على «مَنْ» محذوفٌ تقديرُه: مَنْ آمنَ منهم» كما صَرَّح به في موضعٍ آخرَ[3]، وتقدَّم إعرابُ باقي الجملة فيما مضى.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿كلَّما جاءهم رسولٌ﴾**: قد تقدَّم الكلام[4] على «كلما» مشبعاً فَأَغْنى عن إعادتِه. وقال الزمخشري[5]: «كلما جاءهم رسول» جملةٌ شرطيةٌ وقعت صفةً لـ«رسلاً»، والراجعُ محذوفٌ أي: رسول منهم»، ثم قال: «فإنْ قلت: أين جوابُ الشرط، فإنَّ قولَه: «فريقاً كذبوا وفريقاً تقتلون» ناب عن الجواب، لأنَّ الرسولَ الواحدَ لا يكون فريقين، ولأنه

---

(١) الآية ٦٢ من البقرة، وقد قرأ الصابئين في كل القرآن بغير همز. انظر: السبعة ١٥٧.
(٢) ولم يجز على كونها شرطية، لأن الشرط له الصدارة فكيف يكون بدلاً مما قبله؟
(٣) كما في آية البقرة ١٢٦: ﴿وارزق أهله من الثمرات مَنْ آمن منهم﴾.
(٤) انظر: إعراب الآية ٢٠ من البقرة.
(٥) الكشاف ١/٦٣٣.

لا يحسُن أن تقولَ: «إن أكرمت أخي أخاك أكرمت»؟ قلت: هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه قوله: «فريقاً كَذَّبوا وفريقاً يقتلون»، كأنه قيل: كلما جاءَهم رسولٌ ناصَبُوه، وقوله: «فريقاً كذبوا» جواب مستأنف لقائلٍ يقول: كيف فَعَلُوا برسلهم؟» قال الشيخ[1]: «وليس «كلما» شرطاً، بل «كلَّ» منصوبٌ على الظرف و«ما» مصدرية ظرفية، ولم يجزم العرب بـ«كلما» أصلاً، ومع تسليم أن «كلما» شرط فلا يمتنع لِما ذكر، أما الأول فلأنَّ المرادَ بـ«رسول» الجنسُ لا واحدٌ بعينه، فيصح انقسامُه إلى فريقين نحو: «لا أصحبك ما طَلَعَ نجمٌ» أي: جنس النجوم، وأما الثاني فيعني أنه لا يجوزُ تقديمُ معمولِ جوابِ الشرط عليه، وهذا الذي منعه إنما منعه الفراءُ وحدَه، وأما غيرُه فأجاز ذلك، وهذا مع تسليم أنَّ «كلما» شرط، وأمَّا إذا مشينا على أنَّها ظرفيةٌ فلا حاجة إلى الاعتذارِ عن ذلك، ولا يمتنعُ تقديمُ معمولِ الفعلِ العاملِ في «كلما» تقول: «كلما جئتني أخاك أكرمتُ». قلت: هذا واضحٌ من أنها ليست شرطاً، وهذه العبارةُ تكثُر في عبارة الفقهاء دونَ النحاة. وفي عبارة أبي البقاء[2] ما يُشْعر بما قاله الزمخشري فإنه قال: «وكَذَّبوا» جواب «كلما» و«فريقاً» مفعول بـ«كَذَّبوا»، و«فريقاً» منصوب بـ«يقتلون»، وإنما قدَّمَ مفعولَ «يقتلون» لتواخي رؤوسِ الآي، وقَدَّم مفعولَ «كَذَّبوا» مناسبةً لما بعده.

قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: لِـمَ جيء بأحد الفعلين ماضياً وبالآخر مضارعاً؟ قلت: جِيء بـ«يقتلون» على حكايةِ الحالِ الماضية استفظاعاً للقتلِ، واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجبِ منها» انتهى. وقد يقال: فلِـمَ لا حُكِيت حالُ التكذيب أيضاً فيُجاء بالفعل مضارعاً لذلك؟ ويُجاب بأنَّ

---

(١) البحر ٣/٥٣٣.
(٢) الإملاء ١/٢٢٢.
(٣) الكشاف ١/٦٣٣.

الاستفظاعَ في القتلِ وشناعتِه أكثرُ / من فظاعةِ التكذيب، وأيضاً فإنه لمَّا [٢٦٦/أ] جِيء به مضارعاً ناسَبَ رؤوس الآي.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿أن لا تكون﴾**: قرأ[1] البصري والأخَوان برفع النون، والباقون بنصبها. فَمَنْ رفع فـ«أَنْ» عنده مخففةٌ من الثقيلة، واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ تقديرُه: أنه، و«لا» نافية، و«تكون» تامة، و«فتنةٌ» فاعلها، والجملةُ خبر «أن»، وهي مفسِّرةٌ لضميرِ الأمرِ والشأن، وعلى هـذا فـ«حَسِب» هنا لليقين لا للشـكِّ، ومن مجيئِهـا لليقين قـولُ الشاعر[2]:

١٧٨٠ـ حَسِبْتُ التقى والجـودَ خيـرَ تجـارةٍ
رَبـاحـاً إذا مـا المـرءُ أصبـحَ ثـاقِـلاً

أي: تيقَّنْتُ لأنه لا يَلِيقُ الشكُّ بذلك، وإنما اضطرِرْنا إلى جَعْلِها في الآية الكريمة بمعنى اليقين لأنَّ «أَنْ» المخففةَ لا تقع إلا بعد يقين، فأمَّا قوله[3]:

١٧٨١ـ أرجـو وآمُـل أَنْ تـدنُـو مـودتُـهـا
ومـا إخـالُ لـدينـا منـكِ تنـويـلُ

فظاهرُه أنها مخففةٌ لعدم إعمالها[4] وقد وقعت بعد «أرجو» و«آمل» وليسا بيقينٍ. والجوابُ من وجهين، أحدُهما: أنَّ «أَنْ» ناصبة، وإنما أُهْمِلَتْ

---

(١) السبعة ٢٤٧؛ والكشف ٤١٦/١، والبصري أبو عمرو. والأخوان حمزة والكسائي.

(٢) تقدم برقم ٩٢٣.

(٣) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٥٩؛ والتصريح ٢٥٨/١؛ والأشموني ٢٩/٢؛ والخزانة ٧/٤؛ والدرر ٣١/١.

(٤) بدليل تسكين واو «تدنو».

حملاً على «ما» المصدرية، ويَدُلُّ على ذلك أنها لو كانَتْ مخففةً لفُصِل بينها وبين الجملةِ الفعليةِ بما سنذكره، ويكون هذا[1] مثلَ قولِ الله تعالى: «لِمَنْ أراد أن يُتِمُّ الرضاعة»[2]، وكقوله[3]:

١٧٨٢ـ يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكما
وحيثما كنتما لُقِّيتُما رَشَدا
أَنْ تَحْمِلا حاجةً لي خَفَّ مَحْمَلُها
تستوجبا نعمةً عندي بها ويَدا
أَنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما
مني السلامَ وألاَّ تُشْعِرا أحدا

فقوله: «أَنْ تقرآن» بدلٌ من «حاجة» وقد أَهْمل «أن»، ومثلُه قوله[4]:

١٧٨٣ـ إني زعيمٌ يا نُوَيْـ ـقَةُ إن نجوْتِ من الرَّزاحِ
ونجوتِ من وَصَبِ العدو و [من الغدو] إلى الرَّواحِ
أَنْ تهبطين بلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

وكيفما قُدِّر فيما ذكرته من الأبيات يلزم أحد شذوذين قد قيل باحتمال كل منهما: إمَّا إهمالُ «أَنْ»، وإمَّا وقوع المخففة بعد غير علم، وعدمُ الفصل بينها وبين الجملة الفعلية.

والثاني من وجهي الجواب: أنَّ رجاءه وأملَه قَوِيا حتى قربا من اليقين فأجراهما مُجْراه في ذلك. وأما قول الشاعر[5]:

---

(١) أي مثل هذا الحمل على «ما» المصدرية.

(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة. وانظر تخريج هذه القراءة وآراء النحاة في حديث المؤلف عنها في موضعها. وهي قراءة مجاهد. البحر ٢/٢١٣.

(٣) تقدمت الأبيات برقم ٩٩٠ ما عدا الثاني منها وانظر فيه مكان تاليه.

(٤) تقدمت برقم ٩٨٩.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ١/٢٦٧؛ والعيني ٢/٢٩٤؛ والأشموني ١/٢٩٢؛ والهمع ١/١٤٣؛ والدرر ١/١٢٠.

١٧٨٤ـ عَـلِمـوا أَنْ يُـؤَمَّـلون فـجـادُوا
قبـلَ أَنْ يُسْـأَلـوا بـأعـظمِ سُـؤْلِ

فالظاهرُ أنها المخففة، وشَذَّ عدمُ الفصلِ، ويُحتمل أن تكونَ الناصبةَ شَذَّ وقوعُها بعد العلمِ وشَذَّ إهمالُها، ففي الأولِ شذوذٌ واحدٌ وهو عدم الفصلِ، وفي الثاني شذوذان: وقوعُ الناصبةِ بعد العلمِ، وإهمالُها حملاً على «ما» أختِها.

وجاء هنا[١] على الواجبِ ـ عند بعضِهم ـ أو الأحسنِ ـ عند آخرين ـ وهو الفصلُ بين «أَنْ» الخفيفةِ وبين خبرِها إذا كان جملةً فعلية متصرفة غيرَ دعاءٍ، والفاصلُ: إمَّا نفيٌ كهذه الآية، / وإمَّا حرفُ تنفيس كقوله تعالى: [٢٦٦/ب] «عَلِم أَنْ سيكونُ منكم مرضى»[٢]، ومثلُه: «عَلِمْت أن سوف تقومُ»، وإمَّا «قد» كقوله تعالى: «ونعلَمَ أَنْ قد صدقتنا»[٣] وإمَّا «لو» ـ وهي غريبة ـ كقوله: «وأَنْ لو استقاموا»[٤] «أَنْ لو كانوا يعلمون الغيب»[٥]. وتَحرَّزْتُ بالفعلية من الاسمية فإنها لا تحتاج إلى فاصل، كقوله تعالى: «وآخرُ دعواهم أَنِ الحمدُ لله رب العالمين»[٦] وكقوله[٧]:

١٧٨٥ـ في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِموا
أَنْ هـالِكٌ كـلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِـلُ

---

(١) أي في آية الإعراب.
(٢) الآية ٢٠ من المزمل.
(٣) الآية ١١٦ من المائدة.
(٤) الآية ١٦ من الجن.
(٥) الآية ١٤ من سبأ.
(٦) الآية ١٠ من يونس.
(٧) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٩ وعجزه فيه: أنْ ليس يدفع عن ذي الحِيلة الحِيَلُ؛ وشرح القصائد للتبريزي ٤٩٤؛ والمحتسب ١/٣٠٨؛ والهمع ١/١٤٢؛ والدرر ١/١١٩.

وبالمتصرفةِ من غيرِ المتصرفة فإنه لا تَحْتاج إلى فاصلٍ، كقوله تعالى: «وأَنْ ليس للإنسانِ إلا ما سَعَى»[1] «وأَنْ عَسَى أَنْ يكونَ»[2]، وبغيرِ دعاءٍ من الواقعةِ دعاءً كقوله تعالى: «أَنْ غَضِبَ اللَّـهُ»[3] في قراءة نافع.

ومَنْ نصب «تكونَ» فـ «أَنْ» عنده هي الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفي بـ «لا»، و «لا» لا يمنعُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها من ناصبٍ ولا جازمٍ ولا جارّ، فالناصبُ كهذه الآية، والجازم كقوله تعالى: «إنْ لا تفعلوه تكنْ فتنةٌ»[4] «إنْ لا تنصروه فقد نصره الله»[5]، والجارُّ نحو: «جئت بلا زادٍ».

و «حَسِب» هنا على بابها من الظن، فالناصبة لا تقع بعد علم، كما أنَّ المخففة لا تقع بعد غيرِه، وقد شَذَّ وقوعُ الناصبة بعد يقين وهو نصٌّ فيه كقوله[6]:

١٧٨٦ـ نَرْضَى عن الناسِ إنَّ الناسَ قد عَلِموا
أَنْ لا يـدانِيَنـا مـن خَـلْقِـه بشَـرُ

وليس لقائلٍ أن يقول: العلمُ هنا بمعنى الظن، إذ لا ضرورةَ تدعو إليه، والأكثرُ بعد أفعالِ الشكِّ النصبُ بـ «أَنْ»، ولذلك أُجْمِع على النصب في قوله تعالى: «أَحَسِبَ الناسُ أن يُتْركوا»[7]، وأمَّا قولُـه تعالى: «أفـلا يَرَوْن أَنْ لا يرجِعُ إليهم»[8] فالجمهورُ على الرفع، لأن الرؤية تقـعُ على العلم.

---

(١) الآية ٣٩ من النجم.
(٢) الآية ١٨٥ من الأعراف.
(٣) الآية ٩ من النور، وانظر: السبعة ٤٥٣.
(٤) الآية ٧٣ من الأنفال.
(٥) الآية ٤٠ من التوبة.
(٦) تقدم برقم ٩٨٠.
(٧) الآية ٢ من العنكبوت.
(٨) الآية ٨٩ من طه.

والحاصلُ أنه متى وَقَعَتْ بعد علمٍ وَجَبَ أن تكونَ المخففةَ، وإذا وقعت بعد ما ليس بعلمٍ ولا شك وَجَبَ أَنْ تكونَ الناصبةَ، وإن وقعت بعد فعلٍ يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين: إنْ جعلناه يقيناً جعلناها المخففةَ ورفعنا ما بعدها، وإنْ جعلناه شكّاً جعلناها الناصبةَ ونصبنا ما بعدها، والآيةُ الكريمةُ من هذا الباب، وكذلك قوله تعالى: «أفلا يرون أَنْ لا يرجعُ» وقوله: «أَحَسِبَ الناس أن يتركوا»، لكن لم يُقرأ في الأولى إلا بالرفع، ولا في الثانية إلا بالنصب، لأن القراءةَ سنةٌ متبعة. وهذا تحريرُ العبارة فيها، وإنما قلت ذلك لأن بعضَهم يقول: يجوزُ فيها بعد أفعال الشك وجهان فيوهمُ هذا أنه يجوزُ فيها أن تكونَ المخففةَ والفعلُ قبلها باقٍ على معناه من الشك، لكن يريد ما ذكرتُه لك من الصلاحيةِ اللفظيةِ بالاعتبارين المتقدمين، ولهذا قال الأستاذ الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: كيف دخل فعلُ الحسبان على «أنْ» التي هي للتحقيق؟ قلت: نَزَّل حسبانَهم لقوته في صدورهم منزلةَ العلم» والسببُ المقتضي لوقوعِ المخففةِ بعد اليقين، والناصبةِ بعد غيره، وجوازِ الوجهين فيما تردَّد: ما ذكروه وهو «أَنْ» المخففة تَدُلُّ على ثباتِ الأمرِ واستقرارِه لأنها للتوكيدِ كالمشددة، والعلمُ وبابُه كذلك فناسَبَ أَنْ تُوقِعَها بعد اليقين للملاءمةِ بينهما، ويدلُّ على ذلك وقوعُها مشددةً بعد اليقين كقوله تعالى: «ويعلمون أَنَّ الله هو الحق المبين»[2] «ألم تعلم أنَّ اللَّـهَ على كل شيء قدير»[3] «ألم تعلمْ أنَّ الله له ملكُ السموات والأرض»[4] إلى غير ذلك، والنوعُ الذي لا يدلُّ على ثبات واستقرارٍ / تقع بعده الناصبة[5] كقوله تعالى: «والذي أطمع أن يغفرَ [٢٦٧/أ]

---

(١) الكشاف ١/٦٣٣.

(٢) الآية ٢٥ من النور.

(٣) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٤) الآية ١٠٧ من البقرة.

(٥) الأصل: «المخففة» وهو سهو واضح.

لي»[1] «نخشى أن تصيبَنا دائرة»[2] «فَخَشِينا أن يُرْهِقَهما»[3] «أأشفقتم أن تُقَدِّموا»[4] إلى غير ذلك، والنوعُ المحتمل للأمرين تقع بعده تارة المخففةُ وتارةً الناصبةُ كما تقدم من الاعتبارين، وعلى كلا التقديرين أعني كونَها المخففةَ أو الناصبةَ فهي سادَّةٌ مسدَّ المفعولين عند جمهورِ البصريين، ومسدَّ الأولِ والثاني محذوفٌ عند أبي الحسن، أي: حَسِبوا عدمَ الفتنةِ كائناً أو حاصلاً. وحكى بعض النحويين أنه ينبغي لِمَنْ رفع أن يَفْصِل «أن» من «لا» في الكتابة؛ لأن الهاء المضمرةَ حائلةٌ في المعنى، ومَنْ نَصَبَ لم يَفْصِل لعدمِ الحائل بينهما. قال أبو عبدالله[5]: «هذا ربما ساغ في غيرِ المصحفِ، أمَّا المصحفُ فلم يُرْسَمْ إلا على الاتصال» انتهى. قلت: «وفي هذه العبارة تجوُّز إذ لفظُ الاتصالِ يُشْعر بأَنْ تُكْتب «أنلا» فتوصلَ «أن» بـ «لا» في الخط، فينبغي أن يقال: لا تُثْبَتُ لها صورةٌ، أو تُثْبَتُ لها صورةٌ منفصلة.

قوله تعالى: «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم» في هذا التركيب خمسة أوجه، أحدها: أنَّ الواوَ علامةُ جمع الفاعل، كما يَلْحق الفعلَ تاءُ التأنيث ليدلَّ على تأنيثِ الفاعل، كـ «قامت هند»، وهذه اللغة جاريةٌ في المثنى وجمعِ الإناث أيضاً فيقال: «قاما أخواك، وقمن أخواتك» كقوله[6]:

١٧٨٧ـ . . . . وقد أَسْلَماه مُبْعَدٌ وحَميمُ

---

(١) الآية ٨٢ من الشعراء.
(٢) الآية ٥٢ من المائدة.
(٣) الآية ٨٠ من الكهف.
(٤) الآية ١٣ من المجادلة.
(٥) وهو أبو عبدالله الفاسي وتقدمت ترجمته.
(٦) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وصدره:

تولَّى قتالَ المارقين بنفسِه

وهو في ديوانه ١٩٦؛ وأمالي الشجري ١/١٣٢؛ والشذور ١٧٧؛ وأوضح المسالك ١/٣٥٢؛ والهمع ١/١٦٠؛ والدرر ١/١٤١. وأسلماه: خذلاه، والحميم: الصديق.

وقوله[1]:

١٨٧٨ـ ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأمُّه
بِحَوْرانَ يَعْصِرنَ السَّليطَ أقاربُهْ

واستدلَّ بعضُهم بقولِه عليه السلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة»[2]، ويعبِّر النحاة عن هذه اللغةِ بلغةِ «أكلوني البراغيث»، ولكنَّ الأفصحَ ألَّا تلحقَ الفعلَ علامةٌ، وفَرَّق النحويون بين لَحاقِة علامةَ التأنيث وعلامةَ التثنية والجمع بأنَّ علامةَ التأنيث ألزمُ؛ لأن التأنيث في ذاتِ الفاعل بخلاف التثنيةِ والجمعِ فإنه غيرُ لازمٍ.

الوجه الثاني: أنَّ الواوَ ضميرٌ عائدٌ على المذكورين العائدِ عليهم واو «حسبوا»، و«كثير» بدلٌ من هذا الضمير، كقولك: «إخوتك قاموا كبيرُهم وصغيرُهم» ونحوه. الوجه الثالث: أن الواو ضمير أيضاً، و«كثيرٌ» بدلٌ منه، والفرقُ بين هذا الوجه والذي قبله أن الضمير في الوجهِ الأولِ مفسَّر بما قبلَه وهم بنو إسرائيل، وأمَّا في هذا الوجه فهو مفسَّر بما بعده، وهذا أحدُ المواضع التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعده، وهو أن يُبْدَلَ منه ما يفسِّرُهُ، وهي مسألةُ خلاف وقد تقدم تحريرها. الوجه الرابع: أن الضميرَ عائدٌ على مَنْ تقدَّم، و«كثير» خبر مبتدأ محذوف، وقَدَّره مكي[3] تقديرين، أحدهما: قال: «تقديرُه العُمْيُ والصُّمُّ كثير منهم». والثاني: العَمَى والصَّمَمُ كثيرٌ منهم، ودلَّ على ذلك قوله: «ثم عَمُوا وصَمُّوا» فعلى تقديره الأول: يكون «كثير» صادقاً عليهم و«منهم» صفة لـ«كثير»، وعلى التقدير الثاني يكون «كثير» صادقاً على العَمَى

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٠؛ والخصائص ٢/١٩٤؛ وأمالي الشجري ١/١٣٣؛ واللسان: «خطا» وابن يعيش ٧/٧؛ والهمع ١/١٦٠؛ والدرر ١/١٤٢. والديافي: منسوب إلى دياف قرية بالشام يسكنها النبط، والسليط: الزيت.
(٢) رواه البخاري (الفتح) ٢/٣٣؛ مسلم: المساجد ١/٤٣٩؛ ابن حنبل ٢/٢٥٧.
(٣) المشكل ١/٢٤١.

والصَّمَمِ لا عليهم، و«منهم» صفةٌ له بمعنى أنه صادر منهم، وهذا الثاني غيرُ ظاهرٍ. وقدَّره الزمخشري(1) فقال: «أولئك كثير منهم». الوجه الخامس: أنَّ «كثير» مبتدأٌ والجملةُ الفعلية قبله خبرٌ، ولا يُقال: إنَّ الفعلَ متى وقع خبراً وَجَبَ تأخيرُه لأنَّ ذلك مشروطٌ بكونِ الفاعل مستتراً نحو: «زيدٌ قام» لأنه لو قُدِّم فقيل: قام زيدٌ لألبس بالفاعل، فإنْ قيل: وهذا أيضاً يُلْبِس بالفاعل في لغة «أكلوني البراغيث» فالجواب أنها لغةٌ ضعيفـةٌ لا نبالي بهـا. وضَعَّفَ أبو البقاء(2) هذا الوجه بمعنى آخرَ فقال: «لأنَّ الفعلَ قد وَقَع في موضِعِه فلا يُنْوَى به غيرُه» وفيه نظرٌ لأنَّا لا نُسَلِّم أنه وَقَع موقعَه، وإنما كان واقعاً موقعَه لو كان مجرداً من علامةٍ. ومثلُ هذه الآيةِ أيضاً قولُه تعالى: «وأَسَرُّوا النجوى الذين ظَلَموا»(3).

والجمهورُ على «عَمُوا وَصمُّوا» بفتح العين والصاد، والأصل: عَمِيُوا وصَمِمُوا كشَرِبُوا، فأُعِلَّ الأولُ بالحذفِ، والثاني بالإدغام. وقرأ يحيى(4) بن وثاب وإبراهم النخعي بضم العين والصاد وتخفيف الميم من «عَمُوا». قال [٢٦٧/ب] الزمخشري(5): «على تقدير / عماهم الله وصَمَّهم أي: رماهم وضربهم بالعَمَى والصَّمم، كما يقال: نَزَكْتُه إذا ضربته بالنَّيْزَك(6)، ورَكَبْتُه إذا ضربته بركبتِك»، ولم يَعْترض عليه الشيخ، وكان قد قال(7) قبل ذلك بعد أَنْ حكى القراءة: «جَرَتْ مَجْرى زُكِم الرجلُ وأَزْكَمه الله، وحُمَّ وأَحَمَّه الله، ولا يقال: زَكَمه الله ولا حَمَّه، كما لا يقال: عَمَيْتُه ولا صَمَمْته، وهي أفعالٌ جاءت مبنيَّةً

(1) الكشاف ١/٦٣٤.
(2) الإملاء ١/٣٢٣.
(3) الآية ٣ من الأنبياء.
(4) الشواذ ٣٤؛ البحر ٥٣٤.
(5) الكشاف ١/٦٣٤.
(6) النيزك: الرمح القصير.
(7) البحر ٣/٥٣٤.

للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وهي[1] متعدِّيةٌ ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعلِ صارَتْ قاصرة[2]، فإذا أَرَدْتَ بناءَها للفاعلِ متعديةً أَدْخَلْتَ همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال». انتهى. فقوله: «كما لا يُقال عَمَيْتُه ولا صَمَمْتُه» يقتضي أن الثلاثي منها لا يتعدَّى، والزمخشري قد قال على تقدير: «عَماهُم الله وصَمَّهم» فاستعمل ثلاثيَّهُ متعدياً، فإن كان ما قاله الشيخ صحيحاً فينبغي أن يكونَ كلام أبـي القاسم فاسداً أو بالعكس.

وقرأ ابن[3] أبـي عبلة «كثيراً» نصباً على أنه نعت لمصدر محذوف، وتقدم غيرَ مرة أنه عند سيبويه حالٌ. وقال مكي[4]: «ولو نَصَبْتَ «كثيراً» في الكلام لجازَ أن تجعلَه نعتاً لمصدر محذوف، أي: عمىً وصمماً كثيراً» قلت: كأنه لم يطَّلِعْ عليها قراءةً، أو لم تَصِحَّ عنده لشذوذها.

وقوله: «فَعَمُوا» عطفَه بالفاء وقوله: «ثم عَمُوا وصمُّوا» عطفه بـ «ثم»، وهو معنى حسن، وذلك أنهم عَقِيبَ الحسبانِ حَصَل لهم العَمَىٰ والصَّمَمُ مِنْ غيرِ تراخٍ، وأسند الفعلين إليهم، بخلافِ قولِه: «فأصمَّهم وأَعْمى أبصارَهم»[5] لأنَّ هذا فيمن لم يَسْبِقْ له هدايةٌ، وأسند الفعل الحسنَ لنفسِه في قوله: «ثم تابَ الله عليهم»، وعطف قوله: «ثم عَمُوا» بحرفِ التراخي دلالةً على أنهم تمادَوا في الضلالِ إلى وقت التوبة.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿ثالثُ ثلاثةٍ﴾**: معناه أحدُ الثلاثة، ولذلك منع الجمهورُ أن يُنْصَبَ ما بعده، لا تقول: ثالثٌ ثلاثةً ولا رابعٌ أربعةً، قالوا: لأنه اسمُ فاعلٍ ويعملُ عمل فعله، وهنا لا يقع موقعَه فعلٌ إذ لا يقال: ربَّعْتُ

---

(١) الواو في «وهي» للحال.

(٢) أثبت صاحب القاموس: «زكمه» في مادة «زكم».

(٣) البحر ٣/٥٣٤.

(٤) المشكل ١/٢٤١.

(٥) الآية ٢٣ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

الأربعة ولا ثلَّثْتُ الثلاثة، وأيضاً فإنه أحدُ الثلاثة فيلزم أن يعمل في نفسِه، وأجاز النصبَ بمثل هذا ثعلب، وردَّه عليه الجمهور بما ذكرته لك، أمَّا إذا كان من غيرِ لفظِ ما بعده فإنه يجوزُ فيه الوجهان[1]: النصب والإضافة نحو: رابعٌ ثلاثةً، وإن شئت: ثلاثةٍ. واعلم[2] أنه يجوز أن يُشتقَّ من واحد إلى عشرة صيغةُ اسمِ فاعل نحو: «واحد»، ويجوز قلبه[3] فيقال: حادي وثاني وثالث إلى عاشر، وحينئذ يجوز أن يستعمل مفرداً فيقال: ثالث ورابع، كما يقال: ثلاثة وأربعة من غير ذكرِ مفسرٍ، وأن يستعملَ استعمالَ أسماءِ الفاعلين إنْ وقع بعده مغايرُه لفظاً، ولا يكونُ إلا ما دونَه برتبةٍ واحدةٍ نحو عاشرُ تسعةٍ، وتاسعُ ثمانيةٍ، فلا يجامعُ ما دونَـه برتبتين نحـو: عاشـرُ ثمانيـةٍ ولا ثامنُ أربعـةٍ، ولا يُجامِعُ ما فوقه مطلقاً فلا يقال: تاسعُ عشرةٍ ولا رابعُ ستةٍ، إذا تقرر ذلك فيعطى حكمَ اسمَ الفاعلِ فلا يعملُ إلا بشروطه، وأمَّا إذا جامع موافقاً له لفظاً وجبت إضافتُه نحو: ثالثُ ثلاثةٍ وثاني اثنين، وتقدَّم خلاف ثعلب، ويجوز أن يُبْنى أيضاً من أحد عشر إلى تسعة عشر فيقال: حادي عشر وثالث عشر، ويجوز أَنْ يُستعملَ مفرداً كما ذكَرْتُه لك، ويجوز أن يُسْتَعْمل مجامعاً لغيره ولا يكونُ إلا موافقاً، فيقال: حادي عشر أحد عشرَ، وثالثَ عشرَ ثلاثَة عشرَ، ولا يقال: ثالثَ عشرَ اثني عشرَ، وإن كان بعضهم خالف، وحكمُ المؤنثِ كحكمِه في الصفاتِ الصريحةِ فيقال: ثالثة ورابعة، وحاديةَ عشرةَ[4]، وثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ، وله أحكامُ كثيرة استوفيتُها في «شرح التسهيل».

[٢٦٨/أ] قوله: «وما مِنْ إلهٍ» / «مِنْ» زائدة في المبتدأ لوجود الشرطين، وهما كونُ الكلامِ غيرَ إيجابٍ، وتنكيرُ ما جَرَّتْهُ، و«إلَهٌ» بدل من محل «إلهٍ» المجرورِ

(١) لأنك تقول: «ربَّعْتُ الثلاثة» أي صيرتهم بك أربعة.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٨١.

(٣) أي قلباً مكانياً بتأخير الفاء بعد قلبها ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

(٤) الأصل: «عشر» والتاء واجبة.

بـ «مِنْ» الاستغراقية، لأن محلَّه رفعٌ كما تقدم، والتقدير: وما إلهٌ في الوجودِ إلا إلهٌ متصفٌ بالوحدانية. قال الزمخشري[1]: «من» في قوله: «مِنْ إله» للاستغراقِ، وهي المقدرةُ مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك: «لا إلهَ إلا اللَّـهُ» والمعنى: وما من إله قط في الوجود إلا إلهٌ متصفٌ بالوحدانيـة وهو الله تعالى». فقد تحصَّل مِنْ هذا أن «مِنْ إله» مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، و«إلا إلهٌ» بدلٌ على المحل. قال مكي[2]: «ويجوزُ في الكلام النصبُ: «إلا إلهاً» على الاستثناء». قال أبو البقاء[3]: «ولو قُرِىء بالجرِّ بدلاً من لفظ «إله» لكان جائزاً في العربية» قلت: ليس كما قال، لأنه يلزمُ زيادةُ «مِنْ» في الواجب، لأن النفيَ انتقضَ بـ«إلاَّ»، لو قلت: «ما قامَ إلا من رجلٍ» لم يَجُزْ فكذا هذا، وإنما يجوزُ ذلك على رأي الكوفيين والأخفشِ، فإنَّ الكوفيين يشترطون تنكيرَ مجرورها فقط، والأخفشُ لا يشترط شيئاً[4]. قال مكي[5]: «واختار الكسائي الخفضَ على البدل من لفظ «إله» وهو بعيدٌ لأنَّ «مِنْ» لا تُزَاد في الواجب». قلت: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ قوله «إلا إلهٌ» خبر المبتدأ، وتكونُ المسألةُ من الاستثناءِ المفرغِ، كأنه قيل: ما إلهٌ إلا إلهٌ متصفٌ بـالواحـدِ لَـمَا ظهر له منعٌ، لكني لم أرَهم قالوه، وفيه مجالٌ للنظر.

قوله: «ليمسَّنَّ» جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ هذا عليه، والتقديرُ: واللَّـهِ إنْ لم ينتهوا ليمسَّنَّ، وجاء هذا على القاعدةِ التي قَرَّرْتُها: وهو أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقُهما ما لم يسبقْهما ذو خبر، وقد يجابُ الشرطُ مطلقاً، وقد تقدَّم أيضاً أن فعلَ الشرطِ حينئذ لا يكون

---

(١) الكشاف ١/٦٣٤.

(٢) المشكل ١/٢٥١.

(٣) الإملاء ١/٢٢٣.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

(٥) المشكل ١/٢٤١.

إلا ماضياً لفظاً، أو معنىً لا لفظاً كهذه الآية، فإنْ قيل: السابقُ هنا الشرطُ، إذ القسمُ مقدرٌ فيكون تقديرُه متأخراً فالجوابُ أنه لو قُصِد تأخُّرُ القسمِ في التقدير لأُجيبَ الشرط، فلـمَّا أُجيب القسمُ عُلِـم أنه مقدَّرُ التقديمِ، وعَبَّر بعضُهم عن هذا فقال: «لام التوطئةِ للقسمِ قد تُحْذَفُ ويُراعى حكمُها كهذه الآيةِ، إذ التقدير: «ولئن لم» كما صَرَّح بهذا في غير موضع كقوله: «لَئِنْ لم ينتهِ المنافقون»[1]، ونظيرُ هذه الآية قوله: «وإنْ لم تَغْفِرْ لنا وترحمْنا لنكونَنَّ»[2] «وإن أطعتموهم إنكم لمشركون»[3]، وتقدَّم أنَّ هذا النوع من جواب القسم يَجِبُ أن يُتَلَقَّى باللامِ وإحدى النونين عند البصريين، إلَّا ما قَدَّمْت لك استثناءَه». قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلت: فهلَّا قيل: لَيَمسُّهُم عذاب. قلت في إقامة الظاهرُ مقامَ المضمرِ فائدةٌ، وهي تكريرُ الشهادة عليهم بالكفر».

وقوله: «منهم» في محلِّ نصبٍ على الحال. قال أبو البقاء[5]: «إمَّا من الذين، وإمَّا من ضميرِ الفاعل في «كفروا». قلت: لم يتغير الحكمُ في المعنى، لأنَّ الضميرَ الفاعل هو نفسُ الموصول، وإنما الخلاف لفظي. وقال الزمخشري[6]: «مِنْ» في قوله: «ليمسَّنَّ الذين كفروا منهم» للبيانِ كالتي في قوله: «فاجتنِبوا الرجسَ من الأوثان»[7] قلت: فعلى هذا يتعلقُ «منهم» بمحذوفٍ، فإنْ قلت: هو على جَعْلِه حالاً متعلقٌ أيضاً بمحذوفٌ. قلت: الفرقُ بينهما أنَّ جَعْلَه حالاً يتعلَّقُ بمحذوفٍ، ذلك المحذوفُ هو الحالُ في

---

(1) الآية ٦٠ من الأحزاب.
(2) الآية ٢٣ من الأعراف.
(3) الآية ١٢١ من الأنعام.
(4) الكشاف ١/٦٣٤.
(5) الإملاء ١/٢٢٣.
(6) الكشاف ١/٦٣٤.
(7) الآية ٣٠ من الحج.

الحقيقة، وعلى هذا الوجهِ يتعلَّقُ بفعلٍ مفسِّرٍ للموصولِ الأولِ، كأنه قيل: أعني منهم، ولا محلَّ لـ «أعني» لأنها جملةٌ تفسيرية. وقال الشيخ[1]: «ومِنْ» في «منهم» للتبعيض أي: كائناً منهم، والربطُ حاصلٌ بالضمير، فكأنه قيل: كافرُهم، وليسوا كلُّهم بَقُوا على الكفر» انتهى. يعني: هذا تقديرٌ لكونِها تبعيضيةً وهو معنى كونها في محلِّ نصبٍ على الحال.

آ. (٧٤) **وقوله تعالى: ﴿أفلا يتوبون﴾**: تقدَّم نظيره مراراً وأنَّ فيه رأيين: رأيُ الجمهورِ تقديمُ حرفِ العطف على الهمزة تقديراً، ورأيُ أبي القاسم بقاؤه على حالِه وحَذْفُ جملةٍ معطوفٍ هذا عليها، والتقديرُ: أيثبتون على كفرِهم فلا يَتُوبون، والاستفهامُ فيه قولان / أظهرُهما: أنه [٢٦٨/ب] للتعجيب من حالهم: كيف لا يتوبون ويستغفرون من هذه المقالةِ الشنعاء؟ والثاني: أنه بمعنى الأمر وهو رأي ابن زياد الفراء، كأنه قال: تُوبوا واستغفروا من هاتين المقالتين، كقوله: «فهل أنتم منتهون»[2]. وكلامُ ابنِ عطية[3] يُفْهِم أنه للتحضيضِ، قال: «رَفَقَ جلَّ وعلا بهم بتحضيضِه إياهم على التوبة وطلبِ المغفرة» يعني بذلك من حيث المعنى، وإلاَّ فَفَهْمُ التحضيضِ من هذا اللفظ غيرُ مُسَلَّمٍ، وكيف يُعْقَلُ أنَّ حرف العطف فَصَل بين الهمزة ولا المفهمةِ للتحضيضِ؟ فإنْ قلت: هذا إنما يُشْكِلُ على قولنا: إنَّ «ألا» التحضيضيةَ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ، فلا يُدَّعى فيها الفصلُ بحرفِ العطف، أما إذا قلنا إنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «لا» النافيةِ وصارَ معناهما التحضيضَ فلا يَضُرُّ الفصلُ بحرف العطف، لأنه عُهِد في «لا» النافيةِ الداخلِ عليها همزةُ الاستفهام. فالجواب: أنه لا يجوزُ مطلقاً؛ لأنَّ ذلك المعنى قد انسلخَ وحَدَثَ

---

(١) البحر ٣/٥٣٦.

(٢) الآية ٩١ من المائدة.

(٣) المحرر ٥/١٦٢.

معنىً آخرُ وهو التحضيضُ، فلا يلزُم من الجوازِ في الأصلِ الجوازُ بعد حدوثِ معنًى جديدٍ.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿ما المسيحُ ابنُ مريم إلا رسولٌ﴾**: كقوله: «وما محمد إلا رسول»[1]. و «قد خَلَتْ» صفةٌ له كما في الآيةِ الأخرى. وتقدَّم معنى الحصرِ. وقوله: «وأمُّهُ صِدِّيقَةٌ» ابتداءٌ وخبرٌ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب. و «صِدِّيقَةٌ» تأنيثُ «صِدِّيق» وهو بناء مبالغة كـ «فَعّال» و «فَعُول» إلا أنه لا يعمل عملَ أمثلةِ المبالغة، فلا يقال: «زيدٌ شِرِّيبُ العسلَ» كما يقال: «شَرَّابُ العسلَ» وإن كان القياس إعمالَه، وهل هو مِنْ «صَدَق» الثلاثي أو من «صَدَّق» مضعفاً؟ القياسُ يقتضي الأولَ، لأنَّ أمثلةَ المبالغةِ تَطَّرِدُ من الثلاثي دونَ الرباعي، فإنه لم يَجيء منه إلا القليلُ. وقال الزمخشري[2]: «انه من التصديق» وكذا ابنُ عطية[3]، إلا أنَّه جَعَله محتملاً، وهذا واضحٌ لقوله: «وصَدَّقَتْ بكلماتِ ربها» فقد صَرَّح بالفعلِ المسند إليها مضعفاً.

وقوله: «كانا يأكلانِ الطَّعامَ» لا محلَّ له لأنه استئنافٌ وبيان لكونهما كسائرِ البشرِ في احتياجِهما إلى ما يَحْتاج إليه كلُّ جسمٍ مُولَدٍ، والإلهُ الحقُّ منزَّهٌ عن ذلك. وقال بعضهم: «هو كناية عن احتياجهما إلى التغَوُّطِ» ولا حاجة إليه. قوله: «كيف» منصوب بقوله: «نُبَيِّن» بعده، وتقدم ما فيه في قوله: «كيف تكفرون»[4] وغيرِه، ولا يجوز أن يكونَ معمولاً لِما قبله لأن له صدرَ الكلام، وهذه الجملة الاستفهامية في محلِّ نصب لأنها معلقةٌ للفعل قبلها. وقوله: «ثم انظر أنَّى يُؤْفَكون» كالجملةِ قبلَها، و «أنَّى» بمعنى كيف، و «يُؤْفكون» ناصبٌ لـ «أنَّى» ويُؤْفكون: بمعنى يُصْرَفُون.

---

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٢) الكشاف ١/٦٣٥.

(٣) المحرر ٥/١٦٢.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿ما لا يَمْلِكُ﴾: يجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ، وفي وقوعِ «ما» على العاقلِ هنا لأنه أُريد به عيسى وأمُّه وجوهٌ، أحدها: أنه أُتِي بـ «ما» مراداً بها العاقلُ لأنها مبهمةٌ تقعُ على كل شيء، كذا قالَه سيبويه[1]، أو أُريد به النوعُ كقولِه: «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[2] أي: النوعَ الطيب، أو أُريد به العاقلُ مع غيره لأنَّ أكثرَ ما عُبِد مِنْ دونَ [اللَّـهِ] غيرُ عاقلٍ كالأصنامِ والأوثانِ والكواكبِ والشجرِ، أو شبهُهُ على أولِ أحوالِه، لأنه في أولِ حالِه لا يُوصَفُ بعقلٍ فكيف يُتَّخذ إلهاً معبوداً؟ وفي تكريرِ الأمرِ بقوله: «انظُرْ» «ثم انظر» دلالةٌ على الاهتمام بالنظر، وأيضاً [٢٦٩/أ] فقد اختَلف متعلَّقُ النظرين، فإنَّ الأولَ أمرٌ بالنظر في كيفية إيضاح الله تعالى لهم الآياتِ وبيانِها بحيث إنه لا شكَّ فيها ولا ريبَ، والأمرُ الثاني بالنظر في كونهم صُرِفوا عن تدبُّرها والإيمان بها، أو بكونِهم قُلِبوا عـمَّا أُريد بهم. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: ما معنى التراخي في قوله: «ثم انظرْ»؟ قلت: معناه ما بينَ التعجبين، يعني أنه بَيَّن لهم الآياتِ بياناً عجباً، وأنَّ إعراضَهم عنها أعجبُ منه» انتهى. يعني أنه من بابِ التراخي في الرُّتَبِ لا في الأزمنةِ، ونحوُه: «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[4] وسيأتي.

قوله: «واللَّـهُ هو السميعُ العليم» «هو»: يجوزُ أن يكونَ مبتدأ ثانياً، و «السميعُ» خبرُه، و «العليمُ» خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ، والجملة خبرُ الأول، ويجوزُ أَنْ يكونَ فصلاً، وقد عُرِف ما فيه، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً. وهذه الجملةُ الظاهرُ فيها أنها لا محلَّ لها من الإعراب، ويحتمل أن تكونَ في محلِّ نصبٍ

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٩.
(٢) الآية ٣ من النساء.
(٣) الكشاف ١/٦٣٥.
(٤) الآية ١ من الأنعام.

على الحالِ من فاعلِ «تَعْبُدون» أي: أتعبدون غيرَ الله والحالُ أن الله هو المستحقُّ للعبادة لأنه يَسْمع كل شيء ويعلمه، وإليه ينحو كلامُ الزمخشري[1] فإنه قال: «والله هو السميع العليم» متعلق بـ «أتعبدون» أي: أتشركون بالله ولا تَخْشَوْنه، وهو الذي يسمع ما تقولون ويعلم ما تعتقدون؟ أتعبدون العاجزَ واللَّهُ هو السميع العليم؟» انتهى. والرابطُ بين الحالِ وصاحبِها الواوُ، ومجيءُ هاتين الصفتين بعد هذا الكلام في غاية المناسبة، فإنَّ السميعَ يسمع ما يُشْكَى إليه من الضُّرِّ وطلب النفع ويعلم مواقعَهما كيف يكونان؟

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿غيرَ الحق﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت لمصدر محذوف أي: لا تَغْلُوا في دينكم غُلُوّاً غيرَ الحق أي: غلوّاً باطلاً، ولم يذكر الزمخشري[2] غيره. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال من ضمير الفاعل في «تَغْلُوا» أي: لا تَغْلوا مجاوزينَ الحق، ذكره أبو البقاء[3]. الثالث: أنه حالٌ من «دينكم» أي: لا تغلوا فيه وهو باطل، بل اغلُوا فيه وهو حَقٌّ، ويؤيد هذا ما قاله الزمخشري[4] فإنه قال: «لأنَّ الغلوَّ في الدين غُلُوَّان: حقٌّ وهو أَنْ يُفْحص عن حقائِقه ويفتَّشَ عن أباعدِ معانيه ويُجْتَهَدَ في تحصيله حُجَجِه، وغلوٌ باطل: وهو أن يَتَجاوز الحقَّ ويتخطاه بالإعراض عن الأدلة». الرابع: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل. الخامس: على الاستثناءِ المنقطع. ذكرَ هذين الوجهين الشيخُ[5] عن غيره، واستبعدهما فإنه قال: «وأبعدَ مَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ متصل، ومَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ

---

(١) الكشاف ١/٦٣٥.
(٢) الكشاف ١/٦٣٥.
(٣) الإملاء ١/٢٢٣.
(٤) الكشاف ١/٦٣٥.
(٥) البحر ٣/٥٣٩.

منقطع ويقدِّره بـ «لكن الحقَّ فـاتبعوه». قلت: والمستثنى منه يَعْسُر تعيينُـه، والذي يظهر فيه أنه قوله: «في دينكم» كأنه قيل: لا تَغْلُوا في دينكم إلا الدين الحق فإنه يجوز لكم الغلوُّ فيه، ومعنى الغلو فيه ما تقدم من تقرير الزمخشري له.

وذكر الواحدي فيه الحالَ والاستثناء فقال: «وانتصابُ «غيرَ الحق»من وجهين، أحدُهما: الحالُ والقطعُ من الدين كأنه قيل: لا تَغْلُوا في دينكم مخالفين للحقِّ، لأنهم خالفوا الحقَّ في دينهم ثم غَلَوا فيه بالإِصرارِ عليه. والثاني: أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، فيكون «الحق» مستثنًى من المَنْهِيِّ عن الغلوِّ فيه بأَنْ يجوزَ الغلوُّ فيما هو حق على معنى اتباعِه والثباتِ عليه. وهذا نصٌّ فيما ذكرْتُ لك من أنَّ المستثنى هو «دينُكم».

وتقدَّم معنى الغلوِّ في سورة النساء[1]، وظاهرُ هذه الأعاريب المتقدمةِ أنَّ «تَغْلُوا» فعلٌ لازم، وكذا نصَّ عليه أبو البقاء[2]، إلا أن أهلَ اللغةِ يفسِّرونه بمعنى متعدٍّ، فإنهم قالوا: معناه لا تتجاوزوا الحد. قال الراغب[3]: «الغلوُّ تجاوزُ الحَدِّ، يقال ذلك إذا كان في السعر «غلاءً»، وإذا كان في القَدْر والمنزلة «غُلُوًّا»، وفي السهم «غَلْوا»، وأفعالها جميعاً غلا يغلو، فعلى هذا يجوز أن ينتصب «غير الحق» مفعولاً به أي: لا تتجاوزوا في دينِكم غير الحق، فإنْ فَسَّرنا «تغلوا» بمعنى تتباعدوا من قولهم: «غلا السهمُ» أي: تباعدَ كانَ قاصراً، فيحتمل أن يكونَ مَنْ قال بأنه لازم أخذه من هذا لا من الأول.

قوله: «كثيراً» في نصبِه وجهان، أحدُهما: أنه / مفعولٌ به، وعلى هذا [٢٦٩/ب] أكثرُ المتأوِّلين، فإنهم يفسِّرونه بمعنى: وأضَلُّوا كثيراً منهم أو من المنافقين.

---

(١) الآية ١٧١.

(٢) الإملاء ١/٢٢٣.

(٣) المفردات ٣٧٧.

والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية أي: نعت لمصدر محذوف أي: إضلالاً كثيراً، وعلى هذا فالمفعولُ محذوف أي: أضَلُّوا غيرهم إضلالاً كثيراً.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿مِنْ بني إسرائيل﴾:** في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها: إمَّا «الذين» وإمَّا واو «كفروا» وهما بمعنىً واحدٍ. وقوله: «على لسان داود وعيسى» المرادُ باللسانِ الجارحةُ لا اللغةُ، كذا قال الشيخ[1]، يعني أنَّ الناطقَ بِلَعْنِ هؤلاء لسانُ هذين النبيين، وجاء قولُه «على لسان» بالإفرادِ دون التثنيةِ والجمعِ فلم يَقُلْ: «على لسانَيْ» ولا «على ألسنةِ» لقاعدةٍ كليةٍ، وهي: أن كلَّ جزأين مفردين من صاحبيهما إذا أُضيفا إلى كليهما من غيرِ تفريقٍ جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ، لفظُ الجمعِ ـ وهو المختارُ ـ ويليه التثنيةُ عند بعضِهم، وعند بعضِهم الإفرادُ مقدمٌ على التثنيةِ، فيقال: «قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين»، وإنْ شئت: رأسَي الكبشين، وإن شئت: رأسَ الكبشين، ومنه: «فقد صَغَتْ قلوبُكما»[2]، فقولي «جزأين» تحرُّزٌ من شيئين ليسا بجزأين نحو: «درهميكما» وقد جاء: «من بيوتِكما وعمائمكما وأسيافكما» لأَمْنِ اللَّبْسِ، وبقولي: «مفردين» من نحو: «العينين واليدين» فأمَّا قولُه تعالى: «فاقطعوا أيديهما»[3] ففُهِم بالإجماع[4]، وبقولي: «من غيرِ تفريق» تحرُّزٌ من نحو: قَطَعْتُ رأس الكبشين: السمينِ والكبشِ الهزيل»، ومنه هذه الآية فلا يجوزُ إلا الإفرادُ. وقال بعضهم: «هو مختارٌ» أي: فيجوز غيرُه. وقد مضى تحقيقُ هذه القاعدةِ في سورة المائدة[5] بكلامٍ طويلٍ فعليك بالالتفاتِ إليه.

وفي النفسِ من كونِ المرادِ باللسان الجارحةَ شيءٌ، ويؤيد ذلك ما قاله

---

(١) البحر ٣/٥٤٠.
(٢) الآية ٤ من التحريم.
(٣) الآية ٣٨ من المائدة.
(٤) أي فهم اليد اليمنى.
(٥) الآية ٣٨.

الزمخشري[1] فإنه قال: «نَزَّل اللّـهُ لَعْنَهم في الزبور على لسانِ داود، وفي الإنجيل على لسانِ عيسى» وقوةُ هذا تأْبى كونَه الجارحةَ، ثم إني رأيتُ الواحدي ذكرَ عن المفسرين قولين، ورجَّح ما قلته قال ـ رحمه الله ـ: «وقال ابن عباس: يريد في الزبور وفي الإنجيلِ، ومعنى هذا أنَّ اللّـهَ تعالى لَعَنَ في الزبور مَنْ يكفر من بني إسرائيل وكذلك في الإنجيل، وقيل: على لسان داود وعيسى؛ لأنَّ الزبورَ لسانُ داود والإنجيلَ لسانُ عيسى» فهذا نصٌّ في أن المراد باللسانِ غيرُ الجارحة، ثم قال: «وقال الزجاج[2]: «وجائزٌ أن يكون داود وعيسى عَلِما أنَّ محمداً نبيٌّ مبعوثٌ، وأنهما لَعَنا مَنْ يكفر به» والقول هو الأول، فتجويزُ الزجاجِ لذلك ظاهرٌ أنه يُراد باللسانِ الجارحةُ ولكن ليس قولاً للمفسرين. و «على لسانِ» متعلِّقٌ بـ «لعن» قال أبو البقاء[3]: «كما يُقال: جاء زيدٌ على فرس». وفيه نظرٌ إذ الظاهر أنه حالٌ. وقولُه: «ذلك بما عَصَوْا» قد تقدَّم نظيره[4]. قوله: «وكانوا يَعْتَدُون» في هذه الجملةِ الناقصةِ وجهان، أظهرهما: أن تكونَ عطفاً على صلةِ «ما» وهو «عَصَوْا» أي: ذلك بسبب عصيانِهم وكونِهم معتدين. والثاني: أنها استئنافيةٌ أي: أخبر الله تعالى عنهم بذلك. قال الشيخ[5]: «ويُقَوِّي هذا ما جاءَ بعده كالشرحِ له، وهو قولُه: «كانوا لا يتناهَوْن».

آ. **(٧٩) وقوله تعالى: ﴿عن منكرٍ فَعَلُوه﴾**: متعلِّقٌ بـ «يَتَناهَوْن» و «فعلوه» صفةٌ لـ «منكر». قال الزمخشري[6]: «ما معنى وصفِ المنكرِ

---

(١) الكشاف ١/٦٣٦.
(٢) معاني القرآن ٢/٢١٨.
(٣) الإملاء ١/٢٢٣.
(٤) الآية ٦١ من البقرة.
(٥) البحر ٣/٥٤٠.
(٦) الكشاف ١/٣٦٧.

بفعلوه، ولا يكونُ النهيُ بعد الفعلِ؟ قلت: معناه لا يتناهَوْن عن معاودةِ منكرٍ فَعَلُوه، أو عن مِثْلِ منكرٍ فَعَلوه، أو عن منكرٍ أرادُوا فِعْلَه، كما ترى أماراتِ الخوضِ في الفسقِ وآلاتِه تُسَوَّى وتُهَيَّأ، ويجوز أن يُرادَ: لا ينتهون ولا يمتنعون عن منكرٍ فعلوه، بل يُصِرُّون عليه ويُداومون، يقال: تناهى عن الأمر وانتهى عنه إذا امتنع منه».

آ. (٨٠) **وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَمَا﴾**: و«بئسما قَدَّمَتْ» قد تقدَّم إعرابُ نظيرِ ذلك[1] فلا حاجةَ إلى إعادته، وهنا زيادةٌ أخرى لخصوصِ التركيب وستعرِفُها. قوله: «أَنْ سَخِطَ اللَّـهُ عليهم» في محلِّه أوجهٌ، أحدها: أنه مرفوعٌ على البدلِ من المخصوصِ بالذم، والمخصوصُ قد حُذِفَ وأُقيمت صفتُه مُقامه فإنك تُعْرِبُ «ما» اسماً تاماً معرفةً في محلِّ رفعٍ بالفاعلية بفعلِ الذمِّ والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، و«قَدَّمَتْ لهم أنفُسُهم» جملة في محلِّ رفعٍ صفةً له، والتقديرُ: لبئس الشيءُ شيءٌ قَدَّمَتْهُ لهم أنفُسُهم، فـ«أَنْ سَخِط اللَّـهُ عليهم» بدلٌ من «شيء» المحذوفِ، وهذا هو مذهبُ سيبويه[2] كما تقدَّم تقريرُه. الثاني: أنه هو المخصوصُ بالذمِّ فيكونُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ المشهورةِ، أحدُها: أنه مبتدأٌ والجملةُ قبلَه خبرُه، والرابطُ على هذا العمومُ عند مَنْ يَجْعَلُ ذلك، أو لا يَحْتاج إلى رابط لأن الجملةَ عينُ المبتدأ. الثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ لأنك لَـمَّا قلت: «بِئْسَ الرجل» قيل لك: مَنْ هو؟ فقلت: فلان، أي: هو فلان. الثالث: أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، وقد تقدَّم تحريرُ ذلك، وإلى كونه مخصوصاً بالذمِّ ذهب جماعةٌ كالزمخشري[3]، ولم يذكر غيرَه، قال: «أَنْ سَخِطَ اللَّـهُ عليهم» هو المخصوص بالذمِّ كأنه قيل: لَبِئْسَ زادُهم إلى الآخرة سُخْطُ اللَّـهِ عليهم، والمعنى: موجِبُ سُخْطِ الله». قلت: وفي تقديرِ هذا

---

(١) الآية ٩٠ من البقرة.

(٢) الكتاب ١/٤٧٦.

(٣) الكشاف ١/٦٣٧.

المضاف من المحاسنِ ما لا يَخْفى على متأمِّله، فإنَّ نفسَ السخطِ المضافَ إلى الباري تعالى لا يُقال هو المخصوص بالذم، إنما المخصوصُ بالذم أسبابُه، وذهبَ إليه أيضاً الواحدي ومكي[1] وأبو البقاء[2]، إلَّا أنَّ الشيخ[3] بعد أَنْ حكى هذا الوجهَ عن أبي القاسم الزمخشري قال: «ولم يَصِحَّ هذا الإعرابُ إلا على مذهبِ الفراء والفارسي / في جَعْلِ «ما» موصولةً، أو على [٢٧٠/أ] مذهبِ مَنْ يجعلُ «ما» تمييزاً، و«قَدَّمَتْ لهم» صفتها، وأمَّا على مذهبِ سيبويه فلا يتأتَّى ذلك ثم ذَكَر مذهبَ سيبويه.

والوجه الثالث من أوجهِ «أَنْ سَخِطَ»: أنه في محل رفع على البدلِ من «ما»، وإلى ذلك ذهب مكي[4] وابنُ عطية[5]، إلا أن مكِّيّاً حكاه عن غيره، قال: «وقيل: في موضعِ رفعٍ على البدلِ من «ما» في «لبئس» على أنها معرفةٌ». قال الشيخ[6] ـ بعد ما حكى هذا الوجهَ عن ابن عطية ـ: «ولا يَصِحُّ هذا سواءٌ كانت «ما» تامةً أو موصولةً لأنَّ البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدلِ منه، و«أَنْ سَخِطَ» لا يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً لـ «بِئْسَ» لأنَّ فاعل «بِئْس» لا يكونُ أَنْ والفعل» وهو إيرادٌ واضِحٌ كما قاله.

الوجه الرابع: أنه في محلِّ نصبٍ على البدلِ من «ما» إذا قيل بأنها تمييزٌ، ذَكَر ذلك مكي[7] وأبو البقاء[8]، وهذا لا يجوزُ البتة؛ وذلك لأنَّ شرطَ

---

(١) المشكل ٢٤٢/١.
(٢) الإملاء ٢٢٣/١.
(٣) البحر ٥٤١/٣.
(٤) المشكل ٢٤٢/١.
(٥) المحرر ١٦٧/٥.
(٦) البحر ٥٤١/٣.
(٧) المشكل ٢٤٢/١.
(٨) الإملاء ٢٢٣/١.

التمييز عند البصريين أن يكونَ نكرةً، و «أَنْ» وما في حَيِّزها عندهم من قبيلِ أعرفِ المعارفِ لأنَّها تُشْبِهُ المُضْمَرَ، وقد تقدم تقريرُ ذلك فكيف يَقعُ تمييزاً لأنَّ البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدل منه؟ وعند الكوفيين أيضاً لا يجوزُ ذلك لأنَّهم لا يُجيزون التمييزَ بكلِّ معرفةٍ خصوصاً أَنْ والـفعـل. الخامسُ: أنه في محلِّ نصبٍ على البدلِ من الضميرِ المنصـوبِ بـ «قَدَّمَتْ» العـائدِ على «مـا» الموصولةِ أو الموصوفة على حَسَبِ ما تقدَّم، والتقديرُ: قَدَّمَتْه سُخْطَ الله، كقولك: «الذي رأيت زيداً أخوك» وفي هذا بحثٌ في موضعِه. السادس: أنه في موضع نصب على إسقاطِ الخافضِ، إذ التقديرُ: لِأَنْ سَخِط، وهذا جارٍ على مذهب سيبويه[1] والفراء[2] لأنهما يَزْعُمان أنَّ محلَّ «أَنْ» بعد حَذْفِ الخافض في محلِّ نصب. السابع: أنه في محلِّ جرٍ بذلك الخافضِ المقدَّرِ، وهذا جارٍ على مذهبِ الخليلِ والكسائي لأنهما يَزْعُمان أنَّها في محل جر، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك غيرَ مرةٍ، وعلى هذا فالمخصوصُ بالذم محذوفٌ أي: لَبِئْسما قَدَّمَتْ لهم أنفسُهم عملُهم أو صُنْعُهم، ولامُ العلةِ المقدرةُ معلَّقَةٌ إمَّا بجملةِ الذمِّ أي: سببُ ذَمِّهم سخطُ اللّهِ عليهم أو بمحذوفٍ بعده، أي: لِأَنْ سَخِطَ اللّـهُ عليهم كان كيتَ وكيتَ.

آ. (٨١) **وقوله تعالى: ﴿ولو كانوا﴾**: الظاهرُ أنَّ اسم «كان» وفاعل «اتخذوهم» عائدٌ على «كثيراً» من قـوله: «تَـرَى كثيراً منهم»، والضميـرُ المنصوب في «اتَّخذوهم» يعودُ على «الذين كفروا» في قولِه: «يَتَوَلَّوْن الذين كفروا»، وأجاز القفال أن يكونَ اسمُ «كان» يعودُ على «الذين كفروا» وكذلك الضميرُ المنصوبُ في «اتَّخذوهم»، والضميرُ المرفوعُ في «اتخذوهم» يعودُ على اليهودِ، والمرادُ بالنبـي محمدٌ صلى الله عليه وسلم، والتقدير: ولو كان

---

(١) الكتاب ١/١٧.
(٢) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

الكافرون المُتَوَلَّون مؤمنين بمحمد والقرآن ما اتخذهم هؤلاء اليهود أولياءَ، والأولُ أَوْلى لأن الحديثَ عن كثيرٍ لا عن المتولِّيْن، وجاء جواب «لو» هنا على الأفصح وهو عدمُ دخولِ اللام عليه لكونه منفياً، ومثله قول الآخر(١):

١٧٨٩ـ لـو أنَّ بـالعلمِ تُعْـطَى مـا تعيشُ بـه
لَـمَـا ظَفِـرْت من الـدنيـا بثُفْـرُوْقِ

و«ترى» يجوز أَنْ تكونَ مِنْ رؤية البصر، ويكونُ الكثيرُ المعاصرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن تكونَ العِلْمية، والكثيرُ على هـذا أَسْلافُهم، فمعنى «تَرى» تَعْلَمُ أخبارَهم وقصصهم بإخبارِنا إياك، فعلى الأول يكون قولُه «يَتَوَلَّون» في محلِّ نصب على الحال، وعلى الثاني يكون في محلِّ نصبٍ على المفعول الثاني. وقولُه: «ولكنَّ كثيراً منهم» هذا الاستدراكُ واضحٌ بما تقدَّم. وقولُه: «كثيراً» هو من إقامةِ الظاهر مُقامَ المضمرِ لأنه عبارةٌ عن «كثيراً منهم» المتقدِّمِ، فكأنه قيل: ترى كثيراً منهم ولكنَّ ذلك الكثيرَ، ولا يريدُ: ولكنَّ كثيراً من ذلك الكثيرِ فاسقون.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿لَتجِدَنَّ أشدَّ الناسِ﴾**: قد تقدَّم إعرابُ هذا في نحو قوله تعالى: «ولتجِدَنَّهم أحرصَ الناسِ على حياةٍ»(٢)، فَأَغْنَى عن إعادته / وقال ابنُ عطية(٣): «اللامُ للابتداءِ»، وليس بشيء، بل هي لامٌ يُتَلَقَّى بها القسمُ. و«أشدَّ الناس» مفعول أول، و«عداوةً» نصب على التمييز. و«للذين» متعلقٌ بها، قَوِيَتْ باللامِ لَـمَّا كانت فرعاً في العمل على الفعل، ولا يَضُرُّ كونُها مؤنثةً بالتاء لأنها مبنيةٌ عليها، فهي كقولِه(٤): [٢٧٠/ب]

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥٤٢/٣. والثُفْرُوق: يضرب به المثل في القلة، وهو ما بين النواة والقِمَع في رأس التمرة. والبيت ليس مثل الآية.
(٢) الآية ٩٦ من البقرة.
(٣) المحرر ١٦٧/٥.
(٤) تقدم برقم ٩٨٢.

١٧٩٠ـ .... ورهبةٌ عقابَك..............

ويجوزَ أن يكونَ «للذين» صفةً لـ «عداوة» فيتعلَّقَ بمحذوف، و «اليهودَ» مفعولٌ ثانٍ. وقال أبو البقاء(١): «ويجوزُ أن يكونَ اليهود هو الأولَ، و «أشدَّ» هو الثاني، وهذا هو الظاهرُ، إذ المقصودُ أَنْ يخبرَ الله تعالى عن اليهودِ والمشركين بأنَّهم أشدُّ الناسِ عداوة للمؤمنين، وعن النصارى بأنهم أقربُ الناسِ مودةً لهم، وليس المرادُ أَنْ يخبرَ عن أشدِّ الناس وأقربهم بكونِهم من اليهودِ والنصارى. فإنْ قيل: متى استويا تعريفاً وتنكيراً وَجَب تقديمُ المفعولِ الأولِ وتأخيرُ الثاني كما يجب في المبتدأ والخبرِ وهذا من ذاك. فالجوابُ: أنه إنما يجب ذلك حيث أَلْبس، أما إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك جاز التقديمُ والتأخيرُ، ومنه قوله(٢):

١٧٩١ـ بَنُونا بنو أبنائِنا، وبناتُنا
بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

فـ «بنو أبناء» هو المبتدأ، و «بَنُونا» خبره، لأنَّ المعنى على تشبيهِ أولادِ الأبناء بالأبناء، ومثلُه قول الآخر(٣):

١٧٩٢ـ قبيلةٌ ألأَمُ الأحياءِ أكرمُها
وأَغْدُر الناسِ بالجيرانِ وافِيها

«أكرمُها» هو المبتدأُ، و «ألأمُ الأحياءِ» خبرُه، وكذا «وافيها» مبتدأ و «أغدرُ الناس» خبره، والمعنى على هذا، والآيةُ من هذا القبيلِ فيما ذَكَرْتُ لك.

(١) لم يذكر ذلك في «الإملاء»، وإنما ذكر أن «اليهود» هو الثاني. الإملاء ١/٢٢٣.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٧؛ والإنصاف ٦٦؛ وابن يعيش ١/٩٩؛ والخزانة ١/٢١٣؛ والدرر ١/٧٦.
(٣) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢١٦؛ والهمع ١/١٠٢؛ والدرر ١/٧٦.

وقوله: «والذين أَشْركوا» عطفٌ على اليهود، والكلامُ على الجملة الثانيةِ كالكلام على ما قبلها. و «ذلك بأنَّ» مبتدأٌ وخبرٌ، وتقدم تقريره، و «منهم» خبر «أنَّ»، و «قسيسين» اسمها، وأن واسمُها وخبرها في محل جَرٍّ بالباء، والباءُ ومجرورُها ههنا خبر «ذلك». والقسيسين جمع «قِسِّيس» على فِعِّيل، وهو مثالُ مبالَغَة كـ «صِدِّيق»[1] وقد تقدَّم، وهو هنا رئيسُ النصارى وعابدُهم، وأصلُه من تَقَسَّسَ الشيءَ إذا تَتَبَّعَه وطَلَبه بالليل، يقال: «تقسَّسْتُ أصواتَهم» أي: تَتَبَّعْتُها بالليلِ، ويُقال لرئيس النصارى: قِسّ وقِسّيس، وللدليلِ بالليل: قَسْقَاس وقَسْقَس، قاله الراغب[2]، وقال غيرُه: القَسُّ بفتح القاف تَتَبُّعُ الشيءِ، ومنه سُمِّي عالُم النصارى لتتبُّعِه العلمَ. قال رؤبة[3] بن العجاج:

١٧٩٣ـ أَصْبَحْنَ عن قَسِّ الأذى غَوافِلا
يَمْشِينَ هَوْناً خُرُداً بَهالِلا

ويقال: قَسَّ الأثرَ وقَصَّه بالصاد أيضاً، ويقال: قَسّ وقِسّ بفتح القاف وكسرها، وقِسِّيس. وزعم ابن عطية[4] أنه أعجمي مُعَرَّب. وقال الواحدي: «وقد تكلمت العرب بالقَسّ والقِسّيس» وأنشد المازني[5]:

١٧٩٤ـ لو عَرَضَتْ لِأَيْبُلِيٍّ قَسِّ
أشعثَ في هيكلِه مُنْدَسِّ
حَنَّ إليها كحنينِ الطَّسِّ

---

(١) انظر: الآية ٧٥ من المائدة: «وأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ».

(٢) المفردات ٤١٨.

(٣) ديوانه ٢/١٢١. والخُرُود: السُّكوت.

(٤) المحرر ٥/١٦٩.

(٥) الأبيات للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٩٥؛ واللسان: قسس؛ والبحر ٣/١٥٦. والطس: الطست.

وأنشد لأمية بن أبي الصلت(١):

١٧٩٥ـ لـو كـان مُنْفَلَتٌ كـانت قسـاوسـةٌ
يُحْيِيهـم اللَّـهُ فـي أَيْـديهـم الـزُّبُـرُ

هذا كلامُ أهل اللغة في القِسّيس، ثم قال: «وقال عروة بن الزبير: «ضَيَّعَتِ النصارى الإنجيل وما فيه، وبقي منهم رجلٌ يُقال له قسيساً» يعني بقي على دينِه لم يُبَدِّلْه، فَمَنْ بقي على هديِه ودينِه قيل له «قِسِّيس»، وقال قطرب: «القَسّ والقِسّيس: العالم بلغة الروم، قال ورقة(٢):

١٧٩٦ـ بـمـا خَـبَّـرْتَـنـا مِـنْ قـولِ قَسٍّ
مـن الـرهبـانِ أكـرهُ أَنْ يَـبُـوحـا

فعلى هذا القَسُّ والقِسّيس مما اتفق فيه اللغتان. قلت: وهذا يُقَوّي قولَ ابن عطية، ولم ينقلْ أهلُ اللغة في هذا اللفظ «القُس» بضم القاف لا مصدراً ولا وصفاً، فأما قُسّ بن ساعدة الإيادي فهو عَلَمَ فيجوز أن يكون مِمَّا غُيِّر بطريق العلَمية، ويكون أصلُه قَسّ أو قِسّ بالفتح أو الكسر كما نَقَله ابن عطية(٣)، وقُسُّ بن ساعدة كان أعلمَ أهلِ زمانه، وهو الذي قال فيه عليه السلام: «يُبْعَثُ أمةً وحدَه»(٤) وأمَّا جمعُ قِسّيس فجمعُ تصحيحٍ كما في الآية الكريمة. قال الفراء: «ولو جُمِع «قَسُوساً» كان صواباً لأنهما في معنى واحد» يعني: «قِسّاً» و«قسِيساً». قال: «ويُجْمَعُ القِسّيس على «قساوِسَة» جمعوه على مثال المَهالِبَة، والأصلُ: قساسِسَة، فكثُرت السينات / فأُبْدِلت إحداهُنَّ واواً، [٢٧١/أ] وأنشدوا لأمية: «لـو كان مُنْفَلَتٌ كـانت قساوسةٌ» البيت. قال الـواحدي:

---

(١) ديوانه ٣٣؛ واللسان: قسس؛ والبحر ٣/٤.
(٢) البيت في السيرة ١٩٢/١، وبرواية «يعوجا» بدلًا من «يبوحا».
(٣) المحرر ١٦٩/٥.
(٤) لم أقف عليه.

«والقُسوسة مصدرُ القِسّ والقِسِّيس». قلت: كأنه جَعَل هذا المصدرَ مشتقاً من هذا الاسمِ كالأبوّة والأخوّة والفتوّة من لفظ أب وأخ وفتى، وكنتُ قد قَدَّمْتُ أن القَسّ بالفتحِ في الأصل هو المصدرُ، وأنَّ العالِمَ سُمِّي به مبالغةً، ولا أدري ما حملَ مَنْ قال: إنه معرَّب مع وجودِ معناه في لغة العربِ كما عَرَفْتَه مِمَّا تقدم؟

والرُّهْبان: جمعُ راهبٍ كراكب ورُكْبان، وفارِس وفُرْسان. وقال أبو الهيثم: «إنَّ رهباناً يكون واحداً ويكون جمعاً» وأنشد على كونه مفرداً قولَ الشاعر[1]:

١٧٩٧ـ لو عايَنَتْ رهبانَ دَيْرٍ في القُلَلْ
لأَقْبَلَ الرُّهبانُ يَعْدُو ونَزَلْ

ولو كان جمعاً لقال: «يَعْدُون» و«نَزَلُوا» بضمير الجمع. وهذا لا حُجَّة فيه؛ لأنه قد عادَ ضميرُ المفرد على الجمعِ الصريحِ لتأوُّله بواحدٍ كقوله تعالى: «وإنَّ لكم في الأنعام لعِبرةً نُسْقيكم مِمَّا في بُطونِه»[2] فالهاء في «بطونه» تعود على الأنعام، وقال[3]:

١٧٩٨ـ وطابَ ألبانُ اللِّقاحِ وبَرَدْ

في «برد» ضميرٌ يعودُ على «أَلْبان»، وقالوا: «هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه». وقال الآخر[4]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ١٠/٥٠٣؛ والقرطبي ٦/٢٥٨. والقلل: ج قلة وهي رأس الجبل.
(٢) الآية ٦٦ من النحل.
(٣) لم أقف عليه. واللقاح: النوق.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح المفصل ٩/٨٠، وشرح الملوكي ٣٨٧.

١٧٩٩ـ لـو أنَّ قـوميَ حين أَدْعُـوهمْ حَمَلْ
على الجبـالِ الشُّمِّ لانهـدَّ الجَبَـلْ

إلى غير ذلك مِمَّا يطولُ ذِكْرُه، ومن مجيئِه جمعاً الآيةُ، ولم يَرِدْ في القرآن الكريم إلا جَمْعاً، وقال كثيِّر[1]:

١٨٠٠ـ رُهْبـانُ مَـدْيَنَ والـذيـن عَهِـدْتُـهُمْ
يبكـون من حَـذَرِ العقـابِ قُعـودا
لـو يَسْمعـون كمـا سَمِعْتُ كـلامَهـا
خَـرُّوا لِـعَـزَّةَ رُكَّـعـاً وسُـجـودا

قيل: ولا حُجَّة فيه لأنه قال: «والذين» فيُحتمل أنَّ الضمير إنما جُمِع لأجلِ هذا الجمعِ لا لكونِ «رُهبان» جمعاً، وأصرحُ مِنْ هذا قولُ جرير[2]:

١٨٠١ـ رُهبـانُ مَـدْيَنَ لـو رَأَوْكِ تَنَـزَّلُـوا
والعُصْمُ مِنْ شَعَفِ العَقُـولِ الـفـادِرِ

قال أبو الهيثم: «وإنْ جُمِع الرهبان الواحدُ «رَهابين ورهابِنة» جاز، وإنْ قلت: رهبانيون كان صواباً كأنك تَنْسُبُه إلى الرهبانية، والرهبانية من الرَّهْبَة وهي المخافَةُ. وقال الراغب[3]: «والرُهبانُ يكون واحداً وجمعاً، فَمَنْ جَعَلَه واحداً جَمَعَه على رَهابين، ورهابِنَةُ بالجمع أليقُ» يعني أن هذه الصيغةَ غَلَبَتْ

---

(١) ديوانه ١/٦٥؛ والخصائص ١/٢٧.

(٢) ديوانه ٣٠٥، وهو في ديوان كثير أيضاً ١/٢٤٠؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٠٤؛ والأضداد ٢٠٤؛ والطبري ١٠/٥٠٣؛ والقرطبي ٦/٢٥٨؛ ومعجم البلدان: «مدين». والعصم: ج الأعصم وهو الوَعِل، والشعفة: أعلى الجبل، والعَقول: الوَعِل الجبلي، والفادر: المسنّ أو العظيم.

(٣) ليس في مفرداته.

في الجمع كالفرازِنَة[1] والموازِجَة[2] والكيالِجة[3]. وقال الليث: «الرهبانِيَّةُ مصدرُ الراهبِ والترهُّبِ: التعبُّد في صومعة»، وهذا يُشْبِهُ الكلامَ المتقدم في أن القَسْوَسة مصدرٌ من القَسّ والقِسِّيس، ولا حاجةَ إلى هذا بل الرهبانيةُ مصدرٌ بنفسِها من الترهُّب وهو التعبد أو من الرَّهَب وهو الخوفُ، ولذلك قال الراغب: «والرهبانيةُ غلوُّ مَنْ تحمَّل التعبُّدَ مِنْ فرطِ الرَّهْبَة» وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة في قوله: «وإياي فارهَبون»[4].

قوله تعالى: «وأنَّهم لا يَسْتكبرون» نسقٌ على «أنَّ» المجرورةِ بالباء أي: ذلك بما تقدَّم وبأنَّهم لا يستكبرون.

آ. **(٨٣) وقوله تعالى: ﴿وإذا سَمِعُوا﴾** «إذا» شرطيةٌ جوابُها «ترى» وهو العاملُ فيها، وهذه الجملةُ الشرطيةُ فيها وجهان، أظهرُهما: أنَّ محلَّها الرفعُ نسقاً على خبر «أنَّهم» الثانيةِ، وهو «لا يستكبرون» أي: ذلك بأنَّ منهم كذا وأنهم غيرُ مستكبرين وأنهم إذا سمعوا، فالواو عَطَفَتْ مفرداً على مثله. والثاني: أنَّ الجملةَ استئنافية أي: أنه تعالى أَخْبر عنهم بذلك. والضميرُ في «سمعوا» ظاهرُه أَنْ يعودَ على النصارى المتقدِّمين لعمومِهم، وقيل: إنما يعودُ لبعضِهم وهم مَنْ جاء مِن الحبشة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية[5]: «لأنَّ كلَّ النصارى ليسوا كذلك».

و «ما» في «ما أُنْزل» تحتمل الموصولةَ والنكرةَ الموصوفةَ، و «ترى» بصَريةٌ، فيكون قولُه «تَفيض من الدمع» جملةً في محلِّ نصب على الحال.

---

(١) الفرازنة: ج فرزان وهي الملكة في اصطلاح الشطرنج.
(٢) الموازجة: ج الموزج وهو الخف. وانظر: المعرَّب ٣٥٩/١.
(٣) الكيالجة: ج كيلجة ويبدو أنه ضرب من الطعام. انظر: المعرَّب ٣٤٠.
(٤) الآية ٤٠ من البقرة.
(٥) المحرر ١٧١/٥.

[٢٧١/ب] وقُرِىء[1] شاذاً: «تُرى» بالبناء للمفعول، «أعينُهم» / رفعاً، وأسند الفيضَ إلى الأعينِ مبالغةً، وإن كان الفائضُ إنما هو دمعُها لا هي، كقول امرىء القيس[2]:

١٨٠٢ـ ففاضَتْ دموعُ العينِ مني صَبابةً
على النَّحْرِ حتى بَلَّ دَمْعِيَ مَحْمِلي

والمرادُ المبالغةُ في وصفِهم بالبكاءِ، أو يكونُ المعنى أنَّ أعينَهم تمتلىء حتى تفيضَ، لأنَّ الفيضَ ناشِىءٌ عن الامتلاءِ كقولِه[3]:

١٨٠٣ـ قوارِصُ تأتيني وتَحْتَقِرُونها
وقد يَمْلأُ الماءُ الإناءَ فَيَفْعُمُ

وإلى هذين المعنيين نحا أبو القاسم، فإنه قال[4]: «فإنْ قلت: ما معنى «تَفيض من الدمع»؟ قلت: معناه تَمْتَلِىء من الدمع حتى تفيض، لأنَّ الفيضَ أَنْ يمتلىءَ الإناءُ حتى يَطْلُعَ ما فيه من جوانبه، فوضع الفيضَ الذي هو من الامتلاءِ موضعَ الامتلاء، وهو من إقامةِ المسبب مُقام السببِ، أو قَصَدْتَ المبالغةَ في وصفِهم بالبكاء، فجَعَلْتَ أعينهم كأنها تفيض بأنفسها، أي: تسيل من الدمع من أجلِ البكاء من قولك: «دَمَعَتْ عينُه دمعاً».

و «من الدمع» فيه أربعةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلِّقٌ بـ«تَفيض»، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءَ الغاية، والمعنى: تَفِيضُ من كثرة الدمع. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعلِ في «تفيضُ» قالهما أبو البقاء[5]،

---

(١) البحر ٤/٦ من دون نسبة.
(٢) ديوانه ٩؛ وشرح القصائد للتبريزي ٨٥. والمحمل: أي مَحمِل السيف.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٦٥٧؛ والكامل ١٨؛ وابن يعيش ١/٢١؛ واللسان: قرص؛ والبحر ٤/٥.
(٤) الكشاف ١/٦٣٨.
(٥) الإملاء ١/٢٢٤.

وقَدَّر الحالَ بقولك: «مملوءةً من الدمع» وفيه نظر، لأنه كونٌ مقيدٌ، ولا يجوزُ ذلك، فبقي أن يُقَدَّرَ كوناً مطلقاً أي: تفيض كائنةً من الدمع، وليس المعنى على ذلك، فالقولُ بالحاليةِ لا ينبغي. فإن قيل: هل يجوزُ عند الكوفيين أن يكونَ «من الدمع» تمييزاً، لأنهم لا يَشْترطون تنكيرَ التمييز، والأصل: تفيض دمعاً، كقولك: «تَفَقَّأَ زيدٌ شحماً»، فهو من المنتصبِ عن تمام الكلام؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوزُ، لأنَّ التمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخولُ «مِنْ» عليه، وإن كانت مقدرةً معه، فلا يجوز: «تَفَقَّأَ زيدٌ من شحم»، وهذا ـ كما رأيتَ ـ مجرورٌ بـ «من»، فامتنع أن يكونَ تمييزاً، إلا أن أبا القاسم في سورة براءة[1] جعله تمييزاً في قوله تعالى: «تولَّوا وأعينُهم تفيضُ من الدمع»، ولا بد من نقلِ نصه لتعرفه، قال رحمه الله تعالى: «تفيضُ من الدمعِ كقولك: «تفيضُ دمعاً» وهو أبلغ من قولك: يفيضُ دمعُها، لأنَّ العينَ جُعِلَتْ كأنها دمعٌ فائض، و «من» للبيان، كقولك: «أَفْديك من رجلٍ». ومحلُّ الجارِّ والمجرور النصبُ على التمييز» وفيه ما قد عَرَفْتَه من المانِعَيْنِ، وهو كونُه معرفةً، وكونُه جُرَّ بـ «مِنْ» وهو فاعلٌ في الأصل، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ، فعلى هذا تكونُ هذه الآيةُ كتلك عنده، وهو الوجهُ الثالث. الرابع: أنَّ «مِنْ» بمعنى الباء، أي: تفيضُ بالدمع، وكونُها بمعنى الباءِ رأيٌ ضعيف، وجعلوا منه أيضاً قولَه تعالى: «يَنْظُرون مِنْ طَرْفٍ خَفِيّ[2]» أي: بطرف، كما أنَّ الباءَ تأتي بمعنى مِنْ، كقوله[3]:

١٨٠٤ـ شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعَتْ
متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

---

(١) الآية ٩٢ وهي سورة التوبة، انظر: الكشاف ١/٣٣١.

(٢) الآية ٤٥ من الشورى.

(٣) تقدم برقم ٩.

أي: من ماءِ البحر.

قوله: «مِمَّا عَرَفُوا من الحقِّ» «مِنْ» الأولى لابتداءِ الغاية وهي متعلقةٌ بـ «تَفِيضُ»، والثانيةُ يُحْتمـل أن تكونَ لبيـانِ الجنس، أي: بَيَّنت جنسَ الموصولِ قبلَها، ويُحتمل أن تكونَ للتبعيض، وقد أوضح أبو القاسم هذا غايةَ الإِيضاح، قال[1] رحمه الله: «فإنْ قلت: أيُّ فرقٍ بين «مِنْ» و «مِنَ» في قوله: «مِمَّا عرفوا مِنَ الحق»؟ قلت: الأولى لابتداء الغاية، على أنَّ الدمع ابتدأ ونَشَأ من معرفة الحق، وكان من أجلِه وبسببِه، والثانيةُ لبيان الموصول الذي هو «ما عرفوا»، وتحتمل معنى التبعيض، على أنهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فـأبكـاهم وبَلَغَ منهم، فكيف إذا عَـرَفـوه كلَّه وقرؤوا القـرآن وأحـاطُـوا بالسنة» انتهى. ولم يتعرض لما يتعلَّق به الجارَّان، وهو يمكن أَنْ يُـؤْخَذَ من قوةِ كلامه، وَلْنزد ذلك إيضاحاً، و «مِنْ» الأولى متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حال من «الدمع» أي: في حالِ كونِه ناشئاً ومبتـدئاً من معـرفةِ الحق، وهو معنى قول الزمخشري، على أنَّ الدمعَ ابتدأ ونَشَأَ من معرفة الحق، ولا يجوزُ أَنْ يتعلق بـ «تفيض» لئلا يلزَم تعلُّقُ حرفين مُتَّحِدَيْن لفظاً ومعنىً بعامل واحد، فإنَّ «مِنْ» في «من الدمع» لابتداءِ الغاية كما تقدَّم، اللهم إلا أن يُعتقد كونُ «مِنْ» في «من الدمع» للبيانِ، أو بمعنى الباء فقد يجوز ذلك، وليس معناه في الوضوحِ كالأول. وأمَّا «من الحق» فعلى جَعْلِه أنها للبيان تتعلَّقُ بمحذوف أي: أعني من كذا، وعلى جَعْلِه أنها للتبعيض تتعلق بـ «عَرَفوا»، وهو معنى قوله: «عَرَفوا بعضَ الحق».

وقال أبو البقاء[2] في «مِن الحق» إنه حالٌ من العائد المحذوف» على الموصول، أي: مِمَّا عرفوه كائناً من الحق، ويجوزُ أن تكون «من» في قوله

---

(١) الكشاف ١/٦٣٨.

(٢) الإملاء ١/٢٢٤.

تعالى: / «مِمَّا عَرَفوا» تعليليةً، أي: إنَّ فَيْضَ دمعهم بسبب عرفانهم الحقَّ، [٢٧٢/أ] ويـؤيِّدُه قول الزمخشري[١]: «وكان مِنْ أجلِه وبسببِه». فقد تحصل في «مِنْ» الأولى أربعةُ أوجه، وفي الثالثةِ ضَعْفٌ أو منعٌ كما تقدم، وفي «مِنْ» الثانية أربعةٌ أيضاً: وجهان بالنسبة إلى معناها: هل «من» ابتدائية أو تعليليةٌ؟ ووجهان بالنسبة إلى ما تتعلق به: هل هو «تفيض» أو محذوفٌ على أنها حالٌ من الدمع، وفي الثالثة خمسة، اثنان بـالنسبة إلى معنـاها: هـل هي بيانيـةٌ أو تبعيضيةٌ؟ وثلاثةٌ بالنسبة إلى متعلَّقها: هل هو محذوفٌ وهو «أعني» أو نفسُ «عَرَفوا» أو هو حالٌ، فتتعلق بمحذوفٍ أيضاً كما ذكره أبو البقاء.

قوله: «يقولون» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مستأنف فلا محل له، أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالةِ الحسنةِ. الثاني: أنها حال من الضمير المجرور في «أعينهم»، وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنَّ المضافَ جزؤهُ فهو كقوله تعالى: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»[٢]. الثالث: أنه حالٌ من فاعل «عَرَفوا»، والعاملُ فيها «عرفوا». قال الشيخ[٣] لَمَّا حكى كونَه حالاً: «كذا قاله ابن عطية[٤] وأبو البقاء، ولم يُبَيِّنا ذا الحال ولا العاملَ فيهـا». قلت: أمَّا أبو البقاء فقد بَيَّنَ ذا الحال فقال[٥]: «يقولون» حالٌ من ضميرِ الفاعل في «عَرَفوا» فقد صَرَّح به، ومتى عُرِف ذو الحال عُرِف العاملُ فيها، لأنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبها، فالظاهر أنه اطَّلع على نسخةٍ مغلوطةٍ من إعراب أبـي البقاء سقط منها ما ذكرته لك، ثم إنَّ الشيخَ رَدَّ كونَها حالاً من الضمير في «أعينهم» بما معناه أن الحالَ لا تَجيءُ من المضافِ إليه وإن كان

---

(١) الكشاف ٦٣٨/١.
(٢) الآية ٤٧ من الحجر.
(٣) البحر ٦/٤.
(٤) المحرر ١٧٢/٥.
(٥) الإملاء ٢٢٤/١.

المضافُ جُزْأَه، وجعله خطأً، وأحالَ بيانَه على بعضِ مصنفاتِه، ورَدَّ كونَها حالاً أيضاً من فاعل «عرفوا» بأنه يلزمُ تقييدُ معرفتِهم الحقَّ بهذه الحال، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحالِ وفي غيرِها، قال: «فالأَوْلى أن يكون مستأنفاً» أمَّا ما جعله خطأً فالكلامُ معه في هذه المسألة في موضوعٍ غير هذا، وأمَّا قوله «يلزم التقييدُ» فالجوابُ أنه إنما ذُكِرت هذه الحالُ لأنها أشرفُ أحوالهم فَخَرَجَتْ مخرجَ المدح لهم. وقوله: «ربَّنا آمنَّا» في محل نصب بالقول، وكذلك: «فاكتُبْنا» إلى قوله: «الصالحين».

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نُـؤْمِنُ﴾**: «ما» استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء، و«لنا» جارٌّ ومجرورٌ خبرهُ، تقديرُه: أيُّ شيء استقر لنا، و«لا نؤمن» جملة حالية. وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية والكـلامُ عليها، وأنَّ بعضَهم قال: إنها حال لازمة لا يتمُّ المعنى إلا بها نحو: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[1]، وتقدَّم ما قلتُه فيه فأغنى ذلك عن إعادتِه. وقال الشيخ[2] هنا: «وهي المقصودُ وفي ذكرِها فائدةُ الكلام، وذلك كما تقول: «جاء زيدٌ راكباً» لِـمَنْ قال: هل جاء زيدٌ ماشياً أو راكباً؟.

قوله: «وما جاءَنا» في محلِّ «ما» وجهان، أحدهما: أنه مجرور نسقاً على الجلالة أي: بالله وبما جاءَنا، وعلى هـذا فقولـه: «من الحق» فيه احتمالان، أحدُهما: أنه حالٌ من فاعل «جاءنا» أي: جاء في حال كونِه من جنسِ الحقِّ. والاحتمال الآخر: أن تكونَ «مِنْ» لابتداء الغاية، والمرادُ بالحقِّ الباري تعالى، وتتعلَّقُ «مِنْ» حينئذ بـ«جاءنا» كقولك: «جاءَنا فلانٌ من عند زيد»، والثاني: أنَّ محلَّه رفعٌ بالابتداء، والخبر قوله: «من الحق»، والجملةُ في موضع الحال، كذا قاله أبو البقاء[3]، ويصيرُ التقدير: وما لنا لا نؤمِنُ بالله

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) البحر ٤/٧.

(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

والحالُ أنَّ الذي جاءنا كائنٌ من الحق، و«الحقُّ» يجوز أن يُراد به القرآنُ فإنه حقٌّ في نفسه، ويجوزُ أن يُراد به الباري تعالى ـ كما تقدَّم ـ والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تضمَّنه قولُه «لنا».

قوله: «ونطمعُ» في هذه الجملة ستة أوجه، أحدها: أنها منصوبة المحلِّ نسقاً على المحكيِّ بالقول قبلَها أي: يقولون كذا ويقولون نطمع وهو معنىً حسن. / الثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال من الضمير [٢٧٢/ب] المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً وهو «لنا» لأنه تضمَّنَ الاستقرارَ، فرفع الضمير وعَمِلَ في الحال، وإلى هذا ذهبَ أبو القاسم[1] فإنه قال: «والواو في «ونطمعُ» واو الحال، فإنْ قلت: ما العاملُ في الحال الأولى والثانية؟ قلت: العاملُ في الأولى ما في اللام من معنى الفعلِ كأنه قيل: أيُّ شيء حَصَل لنا غيرَ مؤمنين، وفي الثانية معنى هذا الفعل ولكن مقيداً بالحال الأولى لأنك لو أَزَلْتَها وقلت: «ما لنا ونطمعُ» لم يكنْ كلاماً». وفي هذا الكلامِ نظرٌ وهو قولُه: «لأنَّك لو أَزَلْتَها إلى آخره» لأنَّا إذا أَزَلْناها وأتينا بـ«نطمع» لم نأتِ بها مقترنةً بحرفِ العطف، بل مجردةً منه لنُحُلَّها محلَّ الأولى، الا ترى أنَّ النحويين إذا وضعوا المعطوفَ موضعَ المعطوف عليه وضعوه مجرداً من حرفِ العطف، ورأيتُ في بعض نسخ الكشاف: «ما لنا نطمعُ» من غيرِ واوٍ مقترنةٍ بـ«نطمعُ» ولكن أيضاً لا يَصِحُّ لأنك لو قلت: «ما لنا نطمعُ» كان كلاماً كقوله تعالى: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[2]، فـ«نطمع» واقعٌ موقعَ مفردٍ هو حال، كما لو قلت: ما لك طامعاً، وما لنا طامعين. وردَّ الشيخ[3] عليه هذا الوجه بشيئين، أحدهما: أن العامل لا يقتضي أكثرَ من حالٍ واحدة إذا كان صاحبُه مفرداً دونَ بدل أو عطف إلا أفعلَ التفضيل على الصحيح.

(١) الكشاف ١/٦٣٩.
(٢) الآية ٤٩ من المدثر.
(٣) البحر ٤/٧.

والثاني: أنه يلزم دخولُ الواو على مضارع مثبت. وذلك لا يجوزُ إلا بتأويل تقدير مبتدأ أي: ونحن نطمع.

الثالث: أنها في محل نصبٍ على الحال من فاعل «نؤمن» فتكون الحالان[1] متداخلتين. قال الزمخشري[2]: «ويجوز أن يكون «ونطمع» حالاً من «لا نؤمن» على معنى: أنهم أَنْكروا على أنفسهم أنهم لا يوحِّدون الله ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين» وهذا فيه ما تقدم من دخول واو الحال على المضارع المثبت، وأبو البقاء[3] لَـمَّا أجاز هذا الوجهَ قَدَّر مبتدأ قبل «نطمع»، وجعل الجملةَ حالاً من فاعل «نؤمن» ليخلصَ من هذا الإشكال فقال: «ويجوز أن يكون التقديرُ: «ونحن نطمع»، فتكون الجملةُ حالاً من فاعل لا نؤمن». الرابع: أنها معطوفةٌ على «لا نؤمن» فتكون في محلِّ نصب على الحال من ذلك الضميرِ المستترِ في «لنا»، والعاملُ فيها هو العاملُ في الحال قبلها. فإنْ قلت: هذا هو الوجه الثاني المتقدم، وذكرتَ عن الشيخِ هناك أنه منع مجيء الحالين لذي حال واحدة، وبأنه يلزمُ دخولُ الواو على المضارع فما الفرق بين هذا وذاك؟ فالجواب أنَّ الممنوعَ تعدُّدُ الحال دون عاطف، وهذه الواوُ عاطفةٌ، وأن المضارعَ إنما يمتنع دُخولُ واوِ الحال عليه وهذه عاطفةٌ لا واوُ حالٍ فحصل الفرقُ بينهما من جهةِ الواو، حيث كانت في الوجه الثاني واوَ الحال وفي هذا الوجه واوُ عطف، وهذا وإن كان واضحاً فقد يَخْفى على كثير من المتدربين في الإعراب، ولَمَّا حكى أبو القاسم هذا الوجهَ أبدى له معنيين حسنين فقال[4] ـ رحمه الله ـ: «وأن يكونَ معطوفاً على «لا نؤمن» على معنى: وما لنا نجمعُ بين التثليث وبين الطمعِ في صحبةِ الصالحين، أو على معنى: وما لنا لا نجمعُ بينهما بالدخولِ في الإسلام، لأنَّ الكافرَ

---

(١) الأصل «حالان» ولا مسوغ للتنكير.

(٢) الكشاف ١/٦٣٩.

(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

(٤) الكشاف ١/٦٣٩.

ما ينبغي له أن يطمعَ في صحبة الصالحين».

الخامس: أنها جملة استئنافية. قال الشيخ[1]: «الأحسنُ والأسهلُ أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ منهم بأنهم طامعون في إنعامِ الله عليهم بإدخالهم مع الصالحين، فالواوُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملة «وما لنا لا نؤمن». قلت: وهذا المعنى هو ومعنى كونِها معطوفةً على المَحْكِيِّ بالقول قبلها شيءٌ واحدٌ، فإن فيه الإخبارَ عنهم بقولهم كيتَ وكيتَ. السادس: أن يكون «ونطمعُ» معطوفاً على «نؤمن» أي: وما لنا لا نطمع. قال الشيخ[2] هنا: «ويظهرُ لي وجهٌ غيرُ ما ذكروه وهو أن يكونَ معطوفاً على «نؤمن»، التقدير: وما لنا لا نؤمنُ ولا نـطمعُ، فيكونُ في ذلك إنكارٌ لانتفاء إيمانهم وانتفاءِ طمعهم مع قدرتِهم على تحصيلِ الشيئين: الإيمانِ والطمعِ في الدخول مع الصالحين». قلت: قوله: «غيرُ ما ذكروه» ليس كما ذكـره، بل ذكر أبو البقاء[3] فقال: «ونطمعُ يجوز أن يكونَ معطوفاً على «نؤمن» أي: وما لنا لا نطمع»، فقد صَرَّح بعطفه على الفعل المنفي بـ «لا»، غايةُ ما في الباب أن الشيخَ زاده بسطاً.

والطمع قال الراغب[4]: «هو نزوعُ النفسِ إلى الشيء شهوة له» ثم قال: «ولـمَّا كان أكثرُ الطمعِ من جهة الهوى قيـل: الطَمَعُ طَبَعٌ والطَمَعُ يدنِّس الإهابَ». وقال الشيخ[5]: «الطمعُ قريبٌ من الرجاء / يقال منه: طَمِع يـطمَـعُ [٢٧٣/أ] طَمَعاً، قال تعالى: «خَوْفاً وطَمَعاً»[6] وطَماعَة وطماعِيَة كالكراهية، قال[7]:

---

(١) البحر ٤/٧.

(٢) البحر ٤/٧.

(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

(٤) المفردات ٣١٦.

(٥) البحر ٤/٣.

(٦) الآية ١٦ من السجدة.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان وبل، وصدره:

أمَـا والـذي مَسَّحْتُ أركـانَ بيتِـه

١٨٠٥ـ . . . . طَماعيةً أَنْ يغفرَ الذنبَ غافِرُهْ

فالتشديدُ فيها خطأ، واسمُ الفاعـل منه طَمِـع كـ «فَرِح» و «أَشِـر»، ولم يَحْكِ الشيخُ غيرَه، وحكى الراغب[1]: طَمِعٌ وطامعٌ، وينبغي أن يكون ذلك باعتبارين كقولِهم «فَرِح» لمن شأنه ذلك، و «فارح» لمن تجدَّد له فرحٌ.

قوله: «أن يُدْخِلَنا» أي: في أن، فمحلُّها نصب أو جر على ما تقدَّم غيرَ مرة. و «مع» على بابِها من المصاحبة، وقيل: هي بمعنى «في» ولا حاجةَ إليه لاستقلالِ المعنى مع بقاءِ الكلمةِ على موضوعها.

آ. **(٨٥) وقرأ الحسن[2]: ﴿فآتاهم﴾**: مِنْ آتاه كذا أي: أعطاه، والقراءةُ الشهيرةُ أَوْلى؛ لأنَّ الإِثابةَ فيها مَنْبَهَةٌ على أنَّ ذلك لأجلِ عملٍ، بخلاف الإِيتاء، فإنه يكونُ على عملٍ وعلى غيره. وقوله: «جنـاتٍ» مفعول ثـان لـ «أثابَهم»، أو لـ «آتاهم» على حَسَبِ القراءتين. و «تجري من تحتها الأنهار» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات». و «خالدين» حالٌ مقدرةٌ، وقوله: «وذلك جزاءُ» مبتدأٌ وخبرٌ، وأُشير بـ «ذلك» إلى الثوابِ أو الإِيتاء. و «المحسنين» يُحتمل أن يكونَ من بابِ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمر، والأصل: «وذلك جزاؤهم»، وإنما ذُكِر وصفُهم الشريف مَنْبَهَةً على أن هذه الخَصْلَة محصِّلة جزائهم بالخير، ويُحتمل أن يرادَ كلُّ محسنٍ، فيندرجون اندراجاً أولياً.

آ. **(٨٨) قوله تعالى: ﴿حلالا﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه مفعولٌ به أي: كُلوا شيئاً حلالاً، وعلى هذا الوجهِ ففي الجارِّ وهو قوله: «مِـمَّا رزقكم» وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ من «حلالا» لأنه في الأصل صفةٌ لنكرةٍ، فلـمَّا قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. والثاني: أنَّ «مِنْ» لابتداء الغاية في الأكل أي: ابتدئوا أكلكم الحلالَ من الذي رزقه الله لكم. الوجه الثاني من

---

(١) المفردات ٣٠٧.

(٢) الشواذ ٣٤؛ والبحر ٨/٤.

الأوجه المتقدمة أنه حالٌ من الموصول أو من عائده المحذوف أي: «رَزَقكموه» فالعاملُ فيه «رزقكم». الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي: أَكْلاً حلالاً وفيه تجوُّزٌ.

آ. (٨٩) وقوله تعالى: ﴿لا يؤاخذُكم﴾: إلى آخره، تقدم إعرابُ ذلك في سورة البقرة[١] واشتقاقُ المفردات. وقرأ[٢] حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: «عَقَدْتُمْ» بتخفيف القاف دون ألف بعد العين، وابن ذكوان عن ابن عامر: «عاقدتم» بزنة فاعلتم، والباقون: «عَقَّدتم» بتشديد القاف. فأمَّا التخفيفُ فهو الأصل، وأمَّا التشديدُ فيحتمل أوجهاً، أحدها: أنه للتكثيرِ لأنَّ المخاطبَ به جماعةٌ. والثاني: أنه بمعنى المجردِ فيوافِقُ القراءةَ الأولى، ونحوه: قَدَّر وقَدَر. والثالث: أنه يَدُلُّ على توكيد اليمين نحو: «واللّهِ الذي لا إله إلا هو». والرابع: أنه يدل على تأكيد العزم بالالتزام. الخامس: أنه عوضٌ من الألف في القراءة الأخرى، ولا أدري ما معناه، ولا يجوز أن يكونَ لتكرير اليمين فإنَّ الكفارةَ تَجِبُ ولو بمرةٍ واحدةٍ.

وقد تَجَرَّأ أبو عبيد على هذه القراءةِ وزيَّفَها فقال: «التشديد للتكرير [مرةً] من بعد مرة، ولست آمنُ أن توجِبَ هذه القراءةُ سقوطَ الكفارةِ في اليمين الواحدة لأنها لم تكرَّرْ». وقد وَهَّموه[٣] الناسُ في ذلك، وذكروا تلك المعاني المتقدمة، فَسَلِمَتِ القراءةُ تلاوةً ومعنى ولله الحمدُ.

وأمَّا «عاقدت» فيُحتملُ أن تكونَ بمعنى المجردِ نحو: «جاوزت الشيء وجُزْتُه». وقال الفارسي[٤]: «عاقَدْتم» يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى

---

(١) الآية ٢٢٥.
(٢) السبعة ٢٤٧؛ الكشف ١/٤١٧.
(٣) كذا على لغة «أكلوني البراغيث».
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٤٢.

فَعَل، كطارقت[1] النَّعْل وعاقبتُ اللص، والآخر: أن يُراد به فاعَلْتُ التي تقتضي فاعلين، كأن المعنى: بما عاقدتم عليه الأيمـانَ، عَدَّاه بـ «على» لَـمَّا كان بمعنى عاهد، قال: «بما عاهد عليه الله»[2] كما عَدَّى: «ناديتم إلى الصلاة»[3] بـ «إلى»، وبابُها أن تقول: ناديت زيداً [نحو:] «ونادَيْناه من جانب الطور»[4] لَـمَّا كانت بمعنى دَعَوْتُ إلى كذا، قال: «مِمَّنْ دعا إلى الله»[5] ثم اتُّسِع فحُذِف الجارُّ ونُقِل الفعل إلى المفعول، ثم حُذِف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذ صار: «بما عاقدتموه الأيمان» كما حُذِف من قوله: «فاصدَعْ بما تُؤْمَر»[6]. قلت: يريد ــ رحمه الله ــ أن يبيِّن معنى المفاعلة فأتى بهذه النظائر للتضمين ولحذفِ العائدِ على التدريج، والمعنى: بما عاقَدْتُم عليه الأيمان وعاقَدَتْكُم الأيمان عليه، فَنَسَب المعاقدةَ إلى الأيمان مجازاً. ولقائل أن يقول: قد لا نحتاجُ إلى عائد حتى نحتاج إلى هذا التكلُّفِ الكثير، وذلك بأن نجعلَ «ما» مصدريةً والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: بما عاقدتم غيرَكم الأيمانَ، أي: بمعاقدتكم غيرَكم الأيمانَ، ونخلص من مجازٍ آخر وهو نسبةُ المعاقدةِ إلى الأيمان، فإنَّ في هذا الوجه نسبةَ المعاقدة للغير وهي نسبةٌ حقيقية، وقد نَصَّ على ذلك ــ أعني هذا الوجه ــ جماعةٌ.

[٢٧٣/ب] وقد تعقَّب الشيخُ على أبي علي كلامَه / فقال[7]: «قوله: إنه مثل «طارَقْتُ النعل» و«عاقبت اللص» ليس مثلَه، لأنك لا تقول: طَرَقْتُ

(١) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق.
(٢) الآية ١٠ من الفتح.
(٣) الآية ٥٨ من المائدة.
(٤) الآية ٥٢ من مريم.
(٥) الآية ٣٣ من فصلت.
(٦) الآية ٩٤ من الحجر.
(٧) البحر ٤/٩.

ولا عَقَبْتُ، وتقول: عاقَدْت اليمين وعَقَدْتُها». وهذا غيرُ لازم لأبـي علي لأنَّ مرادَه أنه مثلُه من حيث إنَّ المفاعلةَ بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفيةٌ عنه كانتفائها من عاقَبْتُ وطارَقْتُ، أمَّا كونُه يقال فيه أيضاً كذا فلا يَضُرُّه ذلك في التشبيه. وقال أيضاً: «تقديرُه حَذْفَ حرفِ الجر ثم الضميرِ على التدرج بعيدٌ، وليس بنظير: «فاصدَعْ بما تؤمر» لأن «أمر» يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرف الجر أخرى، وإن كان الأصلُ الحرفَ، وأيضاً فـ «ما» في «فاصدَعْ بما» لا يتعيَّن أن تكونَ بمعنى الذي، بل الظاهر أنها مصدريةٌ، وكذلك ههنا الأحسنُ أن تكونَ مصدريةً لمقابلتِها بالمصدرِ وهو اللَّغْوُ».

وقد تقدَّم في سورة النساء قولُه تعالى: «والذين عَقَدَتْ أَيْمانكم»[1] و «عَاقَدْت»، وذكرت لك ما فيهما فصارَ في هذه ثلاثُ قراءاتٍ في المشهور، وفي تِيْكَ قراءاتان، وكنت قد ذَكَرْتُ أنه رُوي عن حمزة في سورة النساء: «عَقَّدت» بالتشديد، فيكون فيها أيضاً ثلاث قراءات، إلا أنه اتفاقٌ غريبٌ فإنَّ حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة، وقد رُوي عنه التثقيلُ في النساء.

قوله تعالى: «فكفَّارتُه إطعامُ» مبتدأ وخبر، والضميرُ في «فكفارته» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه يعودُ على الحِنْثِ الدالِّ عليه سياقُ الكلام، وإنْ لم يَجْرِ له ذكرٌ، أي: فكفَّارةُ الحِنْثِ. الثاني: أنه يعود على «ما» إنْ جَعَلْناها موصولةً اسميةً، وهو على حذفِ مضافٍ أي: فكفارة نُكْثه، كذا قدَّره الزمخشري[2]. والثالث: أنه يعودُ على العَقْدِ لتقدُّمِ الفعلِ الدالِّ عليه. الرابع: أن يعودَ على اليمين،وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنىَ الحَلْف، قالهما أبو البقاء[3]، وليسا بظاهرين. و «إطعامُ» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله وهو مقدَّرٌ

---

(١) الآية ٣٣.

(٢) الكشاف ١/٦٤٠.

(٣) الإملاء ١/٢٢٥.

بحرفٍ وفعل مبني للفاعل أي: فكفارته أن يُطْعِمَ الحانثُ عشرةً، وفاعلُ المصدر يُحذف كثيراً، ولا ضرورة تَدْعو إلى تقديرِه بفعلٍ مبني للمفعولِ أي: أَنْ يُطْعَمَ عشرةٌ، لأنَّ في ذلك خلافاً تقدَّم التنبيه عليه، فعلى الأول يكونُ محلُّ «عشرة» نصباً، وعلى الثاني يكون محلُّها رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله، ولذلك فائدةٌ تَظْهر في التابع، فإذا قلت: «يعجبني أكلُ الخبزِ» فإن قدرته مبنياً للفاعل فتتبع «الخبز» بالجرِّ على اللفظِ والنصبِ على المحلِّ، وإنْ قَدَّرْته مبنياً للمفعول أَتْبعته جراً ورفعاً، فتقول: يعجبني أكلُ الخبزِ والسمنِ والسمنَ والسمنُ، وفي الحديث: «نَهَى عن قتلِ الأبتر وذو الطُّفْيَتَيْنِ»[1] برفع «ذو» على معنى: أن يُقْتَل الأبتر. قال أبو البقاء[2]: «والجيد أن يُقَدَّر ـ أي المصدر ـ بفعلٍ قد سُمِّي فاعلُه، لأنَّ ما قبله وما بعده خطابٌ». قلت: فهذه قرينةٌ تُقَوِّي ذلك، لأنَّ المعنى: فكفَّارته أَنْ تُطْعِموا أنتم أيها الحالفون. وقد قَدَّمْتُ لك أَنَّ تقديرَه بالمبني للفاعل هو الراجحُ، ولو لم تُوجَدْ قرينةٌ لأنه الأصلُ.

قوله: «من أوسطِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ يبيِّنه ما قبلَه تقديرُه: طعامُهم من أوسطِ، ويكون الكلامُ قد تَمَّ عند قوله: «مساكين»، وسيأتي إيضاحُ هذا بزيادةٍ قريباً إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه في موضعِ نصبٍ لأنه صفةٌ للمفعول الثاني، والتقديرُ: قوتاً أو طعاماً كائناً من أوسط، وأما المفعول الأول فهو «عشرة» المضافُ إليه المصدرُ، و «ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائد محذوفٌ أي: من أوسطِ الذي تطعمونه، وقَدَّره

---

(١) وجدت الحديث برواية «اقتلوا ذا الطُّفْيَتَيْنْ والأبتر» وهما نوعان من الحيَّات. ورواه البخاري: بدء الخلق (الفتح) ٣٤٧/٦؛ مسلم: السلام ١٧٥٢/٤؛ وابن ماجة: الطب ٤٢ (١١٦٩/٢).

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

أبو البقاء[1] مجروراً بـ «مِنْ» فقال: «الذي تطعمون منه». وفيه نظرٌ لأنَّ من شرط العائد المجرور في الحذف أَنْ يتَّحِدَ الحرفان والمتعلَّقان، والحرفان هنا وإن اتفقا وهما «مِنْ» و «مِنْ» إلا أنَّ العاملَ اختلف، فإنَّ «مِنْ» الثانية متعلقةٌ بـ «تُطْعِمُون»، والأولى متعلقةٌ بمحذوفٍ وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف، وقد يُقال: إنَّ الفعل لَـمَّا كان مُنْصَبّاً على قوله: «من أوسط» فكأنه عاملٌ فيه، وإنما قدَّرْنا مفعولاً لضرورة الصناعة، فإن قلت: الموصولُ لم ينجرَّ بـ «مِنْ» إنما انجرَّ بالإضافةِ. فالجواب أنَّ المضافَ إلى الموصول كالموصولِ في ذلك نحو: «مُرَّ بغلام الذي مررت».

و «أهليكم» مفعولٌ أول لـ «تُطْعِمُون»، والثاني محذوف كما تقدم أي: تُطْعمونـه أهليكم. و «أهليكم» جمعُ سلامةٍ، ونقصه من الشروط كونُه ليس علماً ولا صفةً، والذي حَسَّن ذلك أنه كثيراً ما يُستعمل استعمال «مستحق لكذا» في قولهم: «هو أهلٌ لكذا» أي: مستحق له فأشبه الصفاتِ فجُمع جمعَها. وقال تعالى: «شَغَلَتْنا أموالُنا وأهلونا»[2] «قُوا أنفسَكم وأهليكم ناراً»[3]، وفي الحديث[4]: «إنَّ لله أهلين» قيل: يا رسولَ الله: مَنْ هم؟ قال: قُرَّاء القرآن هم أهلو الله وخاصَّتُه» فقوله: «أهلُو الله» جمعُ حُذِفَتْ نونُه للإضافة، ويُحتمل أن يكونَ مفرداً فيكتب: «أهلُ الله» فهو في اللفظِ واحدٌ.

وقرأ[5] جعفر الصادق: «أهالِيكم» بسكونِ الياءِ، وفيه تخريجان / أحدُهما: أنَّ «أهالي» جمعُ تكسيرٍ لـ «أَهْلَة» فهو شاذٌّ في القياس [٢٧٤/أ]

---

(١) الإملاء ١/٢٢٥.
(٢) الآية ١١ من الفتح.
(٣) الآية ٦ من التحريم.
(٤) رواه ابن ماجة: المقدمة ١٦ (١/٧٨)؛ ابن حنبل ٣/١٢٨.
(٥) البحر ٤/١٠.

كـ «لَيْلة ولَيال». قال ابن جني[1]: «أَهال» بمنزلةِ «لَيال» واحدها أَهْلاة ولَيْلاة، والعربُ تقول: أهلٌ وأَهْلَة، قال الشاعر[2]:

١٨٠٦ـ وأَهْلَةُ وُدٍّ قد سُرِرْتُ بـوُدِّهم ....

وقياسُ قولِ أبـي زيد أن تجعلَه جمعاً لواحدٍ مقدرٍ نحو: أحاديث[3] وأعاريض وإليه يشير قولُ ابن جني: «أهال بمنزلة ليال» واحدُها أَهْلاة ولَيْلاة، فهذا يحتمل أن يكونَ بطريقِ السماع، ويحتملُ أن يكونَ بطريقِ القيـاس كما يقول أبو زيد. والثاني: أنَّ هذا اسمُ جمعٍ لأَهْل. قال الزمخشري[4]: «كالليالي في جمع ليلة والأراضي في جمع أرض». قوله «في جمع ليلة وجمع أرض» أرادَ بالجمعِ اللغويَّ لأنَّ اسمَ الجمع جمعٌ في المعنى، ولا يريد أنه جمعُ «ليلة» و «أرض» صناعةً؛ لأنه قد فَرَضَه أنه اسمُ جمعٍ فكيف يجعلُه جمعاً اصطلاحاً؟.

وكان قياسُ قراءةِ جعفر تحريكَ الياءِ بالفتحة لخفتها، ولكنه شَبَّه الياء بالألف، فقدَّر فيها الحركةَ، وهو كثيرٌ في النظم كقول النابغة[5]:

١٨٠٧ـ رَدَّتْ عـليـه أقـاصِـيـه ولَـبَّـده
ضَـرْبُ الـوليـدةِ بـالمِسْحـاةِ في الثَّأَدِ

---

(١) المحتسب ١/٢١٨.

(٢) البيت لأبـي الطمحان، وهو في اللسان «أهل» وعجزه:
وأَبْلَيْتُهم في الحَمْد جُهْدي ونـائـلي

(٣) الحديث يجمع على أحاديث على غير قياس. قال الفراء: واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه جمعاً للحديث. والعروض: ميزان الشعر ولا تجمع لأنها اسم جنس، والعروض أيضاً: اسم الجزء الذي فيه آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريض على غير قياس كأنهم جمعوا إعريضاً. انظر: الصحاح «حدث ـ عرض».

(٤) الكشاف ١/٦٤٠.

(٥) ديوانه ٣؛ وشرح القصائد للنحاس ٧٣٨؛ وأقاصيه: ما شذَّ منه. ولبّده: سكّنه. والثأد: الثرى.

وقول الآخر[1]:

١٨٠٨ـ كـأنَّ أيـدِيهـنَّ بـالـقـاعِ الـقَـرِقْ
أيـدي جـوارٍ يـتـعـاطَـيْـنَ الـوَرِقْ

وقد مضى ذلك بأشبعَ من هذا.

قوله تعالى: «أوكِسْوَتُهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه نسقٌ على «إطعام» أي: فكفارتُه إطعامُ عشرةٍ أوكسوة تلك العشرة. والثاني: أنه عطفٌ على محل «من أوسط» كذا قاله الزمخشري[2]، وهذا الذي قاله إنما يتمشَّى على وجهٍ سَبَقَ لك في قوله «من أوسط» وهوأن يكونَ «من أوسط» خبراً لمبتدأ محذوفٍ يَدُلُّ عليه ما قبلَه، تقديرُه: طعامُهم من أوسط، فالكلامُ عنده تامٌّ على قولِه «عشرة مساكين»، ثم ابتدأ إخباراً آخرَ بأن الطعامَ يكونُ من أوسطِ كذا، وأمَّا إذا قلنا: إنَّ «مِنْ أوسط» هوالمفعولُ الثاني فيستحيل عطف «كسوتهم» عليه لتخالفهما إعراباً.

وقرأ الجمهور: «كِسوتهم» بكسر الكاف. وقرأ[3] إبراهيم النخعي وأبوعبدالرحمن السلمي وسعيد بن المسيب بضمها، وقد تقدم في البقرة[4] أنهما لغتان في المصدر وفي الشيء المكسوِّ، قال الزمخشري[5]: «كالقِدوة في القُدوة، والإسوة في الأُسوة، إلا أن الذي قرأ في البقرة بضمِّها هوطلحة فلم يذكروه هنا، ولا ذكروا هؤلاء هناك.

---

(١) البيت لرؤبة وهوفي ملحق ديوانه ١٧٩؛ والخصائص ١/٣٠٦؛ والمحتسب ١/١٢٦؛ وأمالي الشجري ١/١٠٥؛ والدرر ١/٢٩؛ والقرق: الأملس من الحصى. والورق: الدراهم. والشاهد في «أيديهن» حيث إنه سكن ما هوواجب التحريك لخفته.

(٢) الكشاف ١/٦٤٠.

(٣) الشواذ ٣٤؛ البحر ٤/١١.

(٤) الآية ٢٣٣.

(٥) الكشاف ١/٦٤١.

وقرأ سعيد بن جبير وابن السَّمَيْفَع: «أو كأُسْوَتِهم» بكاف الجر الداخلة على «أُسْوة» قال الزمخشري: «بمعنى: أو مثلُ ما تطعمون أهليكم إسرافاً كان أو تقتيراً، لا تُنْقصونهم عن مقدارِ نفقتِهم، ولكن تواسُون بينهم. فإنْ قلت: ما محلُّ الكاف؟ قلت: الرفعُ، تقديرُه: أو طعامُهم كأسوتِهم، بمعنى: كمثل طعامِهم إن لم يُطْعموهم الأوسطَ» انتهى. وكان قد تقدم أنه يَجْعل «من أوسط» مرفوعَ المحلِّ خبراً لمبتدأ محذوف، فتكونُ الكاف عنده مرفوعةً عطفاً على «مِنْ أوسطِ». وقال أبو البقاء[1] قريباً من هذا فإنه قال: «فالكافُ في موضعِ رفع أي: أو مثلُ أسوةِ أهليكم». وقال الشيخ[2]: «إنه في موضعِ نصبٍ عطفاً على محلِّ «مِنْ أوسط»، لأنه عنده مفعولٌ ثان. إلَّا أنَّ هذه القراءةَ تنفي الكسوةَ من الكفَّارة، وقد أجمع الناس على أنها إحدىٰ الخصالِ الثلاث، لكن لصاحبِ هذه القراءةِ أن يقولَ: «استُفيدت الكسوةُ من السنَّـة» أمَّا لو قام الإجماع على أن مستندَ الكسوة في الكفارة من الآية فإنه يَصِحُّ الردُّ على هذا القارىء.

قوله: «أو تحريرُ رقبة» عطف على «إطعامُ» وهو مصدر مضاف لمفعوله، والكلامُ عليه كالكلامِ على «إطعامُ عشرة» من جوازِ تقديره بفعلٍ مبني للفاعل أو للمفعول وما قيل في ذلك. وقوله: «فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ» كقوله في النساء: «فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ شهرين»[3] وقد تقدَّم ذلك مُحَرَّراً.

قوله: «إذا حَلَفْتُم» قال أبو البقاء[4]: «منصوبٌ على الظرف وناصبُه «كفارة» أي: ذلك الإطعامُ، / أو ما عُطِف عليه يُكَفِّر عنكم حِنْثَ اليمينِ وقتَ [٢٧٤/ب]

(١) الإملاء ١/٢٢٥.
(٢) البحر ٤/١١.
(٣) الآية ٩٢.
(٤) الإملاء ١/٢٢٥.

حَلْفِكم». وقال الزمخشري[1]: «ذلك المذكورُ كفارة، ولو قيل: «تلك كفارةُ» لكان صحيحاً بمعنى تلك الأشياء، أو التأنيث للكفارة، والمعنى: «إذا حلفتم حَنِثْتُم فترك ذِكْرَ الحِنْثِ لوقوع العلم بأن الكفارة إنما تَجِبُ بالحِنْثِ بالحَلِف لا بنفس الحَلِف». ولا بد من هذا الذي ذكره الزمخشري وهو تقديرُ الحِنْث، ولذلك عيب على أبـي البقاء قوله: «العامل في «إذا» كفارةُ أَيْمانكم، لأن المعنى: ذلك يُكَفِّر أَيْمانكم وقتَ حَلْفكم» فقيل له: الكفارةُ ليست واقعةً في وقت الحَلْف فكيف يَعْمل في الظرف ما لا يقع فيه؟ وظاهرُ الآية أنَّ «إذا» متمحِّضَةُ الظرفية، وليس فيها معنى الشرط، وهو غيرُ الغالبِ فيها، وقد يجوزُ أن تكونَ شرطاً، ويكونُ جوابُها محذوفاً على قاعدةِ البصـريين يَدُلُّ عليـه ما تقدَّم، أو هو نفسُ المتقدم عند أبـي زيد والكوفيين، والتقدير: إذا حَلَفْتُم وحَنِثْتُم فذلك كفارةُ إثمِ أيْمانكم، كقولهم: «أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ». والكافُ في قوله: «كذلك يبيِّن» نعت لمصدر محذوفٍ عند جماهيرِ المُعْربين، أي: يبيِّن الله آياتِه تبييناً مثلَ ذلك التبيين، وعند سيبويه[2] أنه حالٌ من ضميرِ ذلك المصدرِ على ما عُرِفَ غيرَ مرةٍ.

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿رِجْسٌ﴾**: خبرٌ عن هذه الأشياء المتقدمة فيقال: «كيف أخبر عن جمع بمفرد؟ فأجاب الزمخشري[3] بأنه على حَذْف مضاف أي: إنما شأنُ الخمرِ. وكذا وكذا، ذكر ذلك عند تعرُّضِه للضميرِ في «فاجتنبوه» كما سيأتي، وكذا قَدَّره أبو البقاء فقال[4]: «لأنَّ التقديرَ: إنما عَمَلُ هذه الأشياءِ». قال الشيخ[5] بعد حكايته كلامَ الزمخشري: «ولا حاجة إلى

(١) الكشاف ١/٦٤١.
(٢) الكتاب ١/١١٦.
(٣) الكشاف ١/٦٤٢.
(٤) الإملاء ١/٢٢٥.
(٥) البحر ٤/١٤.

هذا، بل الحكمُ على هذه الأربعةِ أنفسِها أنَّها رِجْسٌ أبلغُ من تقدير هذا المضاف كقوله: «إنما المشركون نَجَسٌ»[1]. وهو كلامٌ حسن، وأجاب أبو البقاء[2] أيضاً بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ «رجس» خبراً عن «الخمر»، وحُذِفَ خبرُ المعطوفاتِ لدلالةِ خبرِ الأولِ عليها». قلت: وعلى هذا فيجوزُ أن يكونَ خبراً عن الآخِرِ وحُذِفَ خبرُ ما قبلَه لدلالةِ خبرِ ما بعده عليه؛ لأنَّ لنا في نحو قوله تعالى: «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه»[3] هذين التقديرين، وقد تقدَّم تحقيقُهما غيرَ مرةٍ.

والأنصابُ جمع «نَصَب»، وقد تقدم ذلك أول السورة[4]. والأزلام تقدمت أيضاً، والرِّجْسُ قال الراغب[5]: «هو الشيء القَذِرُ، رجل رِجْس، ورجالٌ أَرْجاس» ثم قال: «وقيل: رِجْس ورِجْز للصوت الشديد، يقال: بعير رَجَّاس: شديد الهدير، وغمام راجِس ورجَّاس: شديد الرعد». وقال الزجاج[6]: «هو اسمٌ لكل ما استُقْذر من عمل قبيح، يقال: رَجِس ورَجَس بكسر الجيم وفتحها يَرْجُسُ رِجْساً إذا عمل عملاً قبيحاً، وأصله من الرَّجْس بفتح الراء وهو شدة صوت الرعد، قال[7]:

١٨٠٩ــ وكلُّ رَجَّاسٍ يسوقُ الرَّجْسا

---

(١) الآية ٢٨ من التوبة.

(٢) الإملاء ١/٢٢٥.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

(٤) الآية ٣.

(٥) المفردات ١٩٣.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٢٤.

(٧) البيت للعجاج، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٤ واللسان «رجس»، وضَبَطها «يسوق الرُّجَّسا» ولكننا التزمنا ضبط المؤلف لها، وكتب اللغة تجيز الوجهين. انظر: اللسان «رجس».

وفَرَّق ابن دريد[1] بين الرِّجْس والرِّجْز والرِّكْس، فجعل الرِّجْسَ: الشر، والـرِّجْز: العـذاب، والرِّكْس: العَـذِرة والنَّتْن، ثم قال: «والـرِّجْسُ يقال للاثنين»، فتحصَّل من هذا أنه اسمٌ للشيءِ القَذِرِ المنتن أو أنه في الأصل مصدرٌ.

وقوله: «مِنْ عملِ الشيطانِ» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ«رجس». والهاء في «فاجتَنِبُوه» تعودُ على الرجس أي: فاجتنبوا الرجسَ الذي أخبر به عَمَّا تقدَّم من الخمر وما بعدها. وقال أبو البقاء[2]: «إنها تعود على الفعل» يعني الذي قَدَّره مضافاً إلى الخمر وما بعدها، وإلى ذلك نحا الزمخشري أيضاً، قال[3]: «فإنْ قلت: إلامَ يَرْجِعُ الضمير في قوله: «فاجتنبوه؟ قلت: إلى المضافِ المحذوف[4]، أو تعاطِيهما أو ما أشبه ذلك، ولذلك قال: «رِجْسٌ من عمل الشيطان»، وقد تقدَّم أن الأحسن أن هذه الأشياء جُعِلَتْ نفسَ الرجس مبالغة.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿في الخمر﴾**: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ«يوقع» أي: يُوقع بينكم هـذين الشيئين في الخَمْر أي: بسبب شربها، و«في» تفيد السببية كقوله عليه السلام: «إنَّ امرأةً دخلت النار في هِرَّةٍ»[5]. الثاني: أنها متعلقة بالبغضاء لأنه مصدر معرف بأل /. الثالث: أنه [٢٧٥/أ] متعلقٌ بـ«العَداوة». وقال أبو البقاء[6]: «ويجوز أن تتعلَّق «في» بالعـداوة

---

(١) انظر: الجمهرة ٧٤/٢.

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

(٣) الكشاف ٦٤٢/١.

(٤) لأن الأصل: إنما شأن الخمر.

(٥) رواه البخاري: (الفتح) بدء الخلق ٣٥٦/٦؛ مسلم التوبة ٢١١٠/٤؛ ابن ماجة: الزهد ٣٠ (١٤٢١/٢)؛ المسند ٢٦١/٢.

(٦) الإملاء ٢٢٥/١.

أو بـ «البغضاء» أي: أَنْ تتعادَوْا وأَنْ تتباغضوا بسبب شربِ الخمرِ»، وعلى هذا الذي ذكره تكونُ المسألةُ من باب التنازع وهو الوجهُ الرابع، إلاَّ أنَّ في ذلك إشكالاً وهو أَنَّ من حق المتنازعين أن يصلُحَ كلٌّ منهما للعمل، وهذا العاملُ الأولُ وهو العداوة لو سُلِّط على المتنازع فيه لزم الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو المعطوف، وقد يقال: إنه في بعضِ صورِ التنازع يُلْتَزَمُ إعمالُ الثاني، وذلك في فِعْلَي التعجب إذا تنازعا معمولاً فيه، وقد تقدَّم هذا مشبعاً في البقرة.

قوله: «فهل أنتم مُنْتَهُون» هذا الاستفهامُ فيه معنى الأمر أي: انتهوا، ولذلك لَمَّا فهم عمر بن الخطاب الأمرية، قال: «انتهَيْنا يا رب انتهينا يا رب» ويدلُّ على ذلك أيضاً عطفُ الأمرِ الصريح عليه في قوله «وأطيعوا»، كأنه قيل: انتهوا عن شرب الخمر وعن كذا وأطيعوا، فمجيءُ هذه الجملةِ الاستفهاميةِ المصدَّرةِ باسمٍ مُخْبَرٍ عنه باسمِ فاعل دالٍّ على ثبوتِ النهي واستقرارِه أبلغُ من صريحِ الأمر. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: لِـمَ جُمع الخمرُ والميسرُ مع الأنصابِ والأزلام أولاً ثم أفـردهما آخـراً؟ قلت: لأنَّ الخطابَ مـع المؤمنين، وإنما نهاهم عَمَّا كانوا يتعاطَوْنه من شرب الخمرِ واللعبِ بالميسرِ وذِكْرِ الأنصابِ والأزلام لتأكيدِ تحريمِ الخمر والميسر وإظهارِ أنَّ ذلك جميعاً من أعمال أهل الجاهلية وأهل الشرك» انتهى. ويظهرُ شيءٌ آخرُ وهو أنه لم يُفْرِدِ الخمرَ والميسرَ بالذكر آخراً، بل ذَكَر معهما شيئاً يلزُم منه عدمُ الأنصاب والأزلام فكأنه ذكر الجميع آخراً، بيانه أنه قال: «في الخمر والميسر ويَصُدُّكم عن ذكر الله» بعبادة الأنصاب أو بالذبح عليها للأصنام على حَسَبِ ما تقدم تفسيره أول السورة، و «عن الصلاة» باشتغالِكم بالأزلام، وقد تقدَّم تفسيرها أيضاً، فَذِكْرُ الله والصلاة مُنَبِّهان على الأنصاب والأزلام، وهذا وجه حسن.

---

(١) الكشاف ١/٦٤٢.

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿إذا ما اتَّقَوا﴾**: ظرفٌ منصوبٌ بما يُفْهَم من الجملة السابقة وهي: «ليس» وما في حَيِّزها، والتقدير: لا يَأْثمون ولا يُؤاخَذُون وقت اتِّقائهم، ويجوزُ أن يكونَ ظرفاً محضاً، وأن يكونَ فيه معنى الشرط، وجوابه محذوف أو متقدِّمٌ على ما مَرَّ.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿ليبلونَّكم﴾**: جوابُ قسم محذوف أي: واللّهِ ليبلونكم، وقد تقدَّم أنه تَجِبُ اللامُ وإحدى النونين في مثل هذا الجواب. قوله: «بشيءٍ» متعلِّقٌ بـ«ليبلونَّكم» أي: ليختبرنَّكم بشيءٍ. وقوله: «من الصيدِ»: في محلِّ جرٍّ صفةً لـ«شيء» فيتعلَّقُ بمحذوف، و«من» الظاهرُ أنها تبعيضيةٌ لأنه لم يُحَرِّم صيدَ الحلال ولا صيد الحِلّ ولا صيد البحر. وقيل: إنها لبيان الجنس. وقال مكي[1]: «وقيل «من» لبيان الجنس، فلما قال «بشيء» لم يُعْلَم من أيِّ جنسٍ هو فبيَّن فقال: «من الصيدِ» كما تقولُ: «لأعطينَّك شيئاً من الذهبِ»، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء ثم قال[2]: «وقيل: إنها للتبعيضِ». وكونُها للبيان فيه نظرٌ، لأنَّ الصحيحَ أنها لا تكونُ للبيان، والقائلُ بأنها للبيانِ يُشْترط أن يكونَ المُبَيَّنُ بها معرفاً بأل الجنسية كقوله: «فاجتنِبُوا الرجسَ من الأَوْثان»[3]، وبه قال ابنُ عطية[4] أيضاً، والزجاج هو الأصل في ذلك فإنه قال[5]: «وهذا كما تقولُ: «لامتحِنَنَّك بشيءٍ من الرِّزْقِ»، وكما قال تعالى: «فاجتنِبوا الرجسَ من الأوثان».

قوله: «تنالُه» في محلِّ جر لأنه صفةٌ ثانيةٌ لـ«شيء»، وأجاز أبو البقاء[6]

---

(١) المشكل ١/٢٤٣.
(٢) الإملاء ١/٢٢٥.
(٣) الآية ٣٠ من الحج.
(٤) المحرر ٥/١٨٨.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٧.
(٦) الإملاء ١/٢٢٦.

أن يكونَ حالاً: إمَّا من الصيد، وإمَّا من «شيء» وإن كان نكرة لأنه قد وُصِفَ فتخصَّص، واستبعدَ الشيخُ[1] جَعْلَه حالاً من الصيد، ووجهُ الاستبعادِ أنه ليس المقصودَ بالحديث عنه. وقرأ الجمهور: «تناله» بـالمنقوطـةِ فوقُ لتـأنيثِ الجمعِ، وابن وثاب[2] والنخعي / بالمنقوطةِ من تحتُ لأنَّ تأنيثَه غيرُ حقيقي. [٢٧٥/ب]
وقوله[3]: «ثم اتَّقَوا وآمنوا ثم اتَّقوا» للناس فيه قولان، أحدُهما: أنَّ هذا من بابِ التوكيد، ولا يَضُرُّ حرفُ العطف في ذلك، وهذا كقوله تعالى: «كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون»[4]، حتى إنَّ الشيخَ جمالَ الدين بن مالك[5] يَجْعَلُ هذا من التوكيدِ اللفظي المبوبِ له في النحو. والثاني: أنه ليس للتأكيد بل للتأسيس، إلا أنَّه جَعَل التغايرَ حاصلاً بتقديرِ المتعلقـاتِ، فمنها أنَّ التقدير: اتَّقَوا الشرك وآمَنوا إيماناً كاملاً ثم اتقوا وآمَنوا أي: ثم ثَبَتُوا على التقوى والإيمان المتقدمين، واستمروا على هذه الحالة ثم اتقوا ثم تناهَوْا في التقوى وتوغلوا فيها، وأحسنوا للنـاسِ وواسَوْهم[6] بـأموالِهم، وإليـه نحا أبو القاسم الزمخشري[7] بعبارةٍ قريبةٍ من هذا المعنى.

قوله تعالى: «ليعلـمَ اللَّـهُ» اللامُ متعلقةٌ بـ «لَيبلونَّكم»، والمعنى: ليتميَّزَ أو ليظهرَ لكم، وقد مضى تحقيقُه في البقرة، وأنَّ هذه تسمَّى لام كي. وقرأ بعضُهم: «لِيُعْلِـم» بضم الياء وكسر اللام من أعلم، والمفعول الأول على هذه القراءة محذوفٌ أي: لِيُعْلِـم اللَّـهُ عبادَه، والمفعول الثاني هو قوله: «مَنْ يخافُه» فـ «أَعْلَـمَ» منقولةٌ بهمزة التعدية من «علم» المتعدية لواحد بمعنى

---

(١) البحر ٤/١٧.
(٢) البحر ٤/١٧.
(٣) عاد إلى الآية ٣٣.
(٤) الآية ٣ ـ ٤ من التكاثر.
(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ له ٥٧٢.
(٦) سقطت إحدى الواوين سهواً من الأصل.
(٧) الكشاف ١/٦٤٣.

«عَرَف». قوله: «بالغيب» في محل نصب على الحال من فاعلِ «يَخافُه» أي: يخافُه ملتبساً بالغيبِ، وقد تقدم معناه في البقرة[1]. وجَوَّز أبو البقاء[2] فيه ثلاثة أوجه، أحدها: ما ذكرته، والثاني: أنه حالٌ من «مَنْ» في «من يخافه»، والثالث: أنَّ الباءَ بمعنى «في»، والغيب مصدرٌ واقعٌ موقعَ غائبٍ أي: يخافه في المكانِ الغائبِ عن الخَلْقِ، فعلى هذا يكونُ متعلقاً بنفس الفعل قبله، وعلى الأَوَّلَيْن يكونُ متعلقاً بمحذوفٍ على ما عُرِف.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿وأنتم حُرُمٌ﴾**: في محل نصب على الحال من فاعل «تقتلوا»، و«حُرُمٌ» جمع حَرام، وحَرام يكون للمُحْرِم وإنْ كان في الحِلِّ ولِمَنْ في الحَرَم وإنْ كان حلالاً، وهما سِيَّان في النهي عن قتل الصيد، وقد تقدم الكلامُ[3] على هذه اللفظة. قوله: «منكم» في محلِّ نصب على الحال من فاعل «قَتَله» أي: كائناً منكم. وقيل: «مِنْ» للبيان وليس بشيء، لأنَّ كلَّ مَنْ قَتَلَ صيداً حكمُه كذلك. فإنْ قلت: هذا واردٌ أيضاً على جَعْلِه حالاً. قلتُ: لم يُقْصَدْ لذلك مفهومٌ حتى إنه لو قتَله غيرُكم لم يكن عليه جزاءٌ، لأنه قصد بالخطابِ معنىً آخرَ وهو المبالغةُ في النهي عن قَتْلِ الصيد.

قوله: «متعمِّداً» حالٌ أيضاً من فاعل «قَتَلَه» فعلى رَأْيِ مَنْ يجوِّزُ تعدُّدَ الحال يُجيز ذلك هنا، ومَنْ مَنَعَ يقول: إنَّ «منكم» للبيانِ حتى لا تتعدَّد الحالُ، و«مَنْ» يُجَوِّزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، وموصولةً، والفاءُ لشبهِها بالشرطيةِ، ولا حاجةَ إليه وإنْ كانوا فعلوه في مواضع. قوله: «فجزاء» الفاءُ جوابُ الشرطِ أو زائدةٌ لشبه المبتدأ بالشرط، فعلى الأول الجملةُ بعدها في محلِّ جزمٍ، وعلى الثاني في محلِّ رفعٍ، وما بعد «مَنْ» على الأولِ في محلِّ

---

(١) الآية ٣.

(٢) الإملاء ١/٢٢٦.

(٣) انظر: الآية ١ من المائدة.

جزمٍ لكونه شرطاً، وعلى الثاني لا محلَّ له لكونه صلةً. وقرأ[1] أهلُ الكوفة: «فجزاءٌ مثلُ» بتنوين جزاء ورفعه ورفع «مثل»، وباقي السبعة برفعه مضافاً إلى «مثل»، ومحمد بن مقاتل[2] بتنوين «جزاءً» ونصبِه ونصب «مثلَ»، والسُلمي برفع «جزاء» منوناً ونصبِ «مثل»، وقرأ عبدالله: «فجزاؤه» برفع «جزاء» مضافاً لضمير «مثل» رفعاً.

فأمَّا قراءةُ الكوفيين فلأنَّ «مثل» صفةٌ لـ«جزاء» أي: فعليه جزاءٌ موصوفٌ بكونه «مثلَ ما قتله» أي مماثِلَه. وجَوَّز مكي[3] وأبو البقاء[4] وغيرُهما أَنْ يرتفعَ «مثل» على البدلِ، وذكر الزجاج[5] وجهاً غريباً وهو أن يرتفعَ «مثل» على أنه خبرٌ لـ«جزاء»، ويكونُ «جزاء» مبتدأً قال: «والتقديرُ: فجزاءُ ذلك الفعلِ مثلُ ما قتل». قلت: ويؤيد هذا الوجهَ / قراءةُ عبدالله: «فجزاؤه مثلُ»، [٢٧٦/أ] إلا أن الأحسنَ أن يقدَّر ذلك المحذوفُ ضميراً يعودُ على المقتول لا أَنْ يُقَدِّره: «فجزاءُ ذلك الفعل» و«مثل» بمعنى مماثل قاله جماعةٌ: الزمخشري[6] وغيره، وهو معنى اللفظِ، فإنَّها في قوةِ اسمِ فاعل، إلاَّ أنَّ مكّيّاً[7] تَوَهَّم أنَّ «مِثْلاً» قد يكون بمعنى غير مماثل فإنه قال: «ومثل» في هذه القراءة ـ يعني قراءة الكوفيين ـ بمعنى مُماثِل، والتقديرُ: فجزاءٌ مماثلٌ لِما قَتَل يعني في القيمةِ أو في الخِلْقة على اختلافِ العلماء، ولو قَدَّرْتَ مِثْلاً على لفظه لصار

(١) السبعة ٢٤٧؛ الكشف ١/٤١٨؛ والشواذ ٣٤؛ البحر ٤/١٩، وأهل الكوفة: عاصم وحمزة والكسائي.
(٢) محمد بن مقاتل العكي، رضيع هارون الرشيد، وُلِّي افريقية، وتوفي بعد سنة ١٨٤. انظر: الأعلام ٧/٣٢٨.
(٣) المشكل ١/٢٤٤.
(٤) الإملاء ١/٢٢٦.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٨.
(٦) الكشاف ١/٦٤٤.
(٧) المشكل ١/٢٤٤.

المعنى: فعليه جزاءٌ مثلُ المقتولِ من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينِه لا جزاءُ مثلِه، لأنه إذا وَدَى جزاءَ مثلَ المقتول صار إنما وَدَى جزاءَ ما لم يُقْتَل؛ لأنَّ مثلَ المقتول لم يَقْتُلْه، فصَحَّ أن المعنى: فعليه جزاءٌ مماثِلٌ للمقتول، ولذلك بَعُدَتِ القراءةُ بالإضافة عند جماعة. قلت: «مثل» بمعنى مُماثِل أبداً فكيف يقول «ولو قَدَّرْتَ مِثْلاً على لفظه»؟ وأيضاً فقوله: «لصار المعنى إلى آخره» هذا الإشكالُ الذي ذكره لا يُتَصَوَّرُ مجيئُه في هذه القراءةِ أصلاً، وإنما ذَكَره الناسُ في قراءةِ الإضافة كما سيأتي، وكأنه نَقَل هذا الإشكالَ من قراءةِ الإضافةِ إلى قراءةِ التنوين.

وأمَّا قراءةُ باقي السبعة فاستبعَدها جماعةٌ، قال الواحدي: «ولا ينبغي إضافةُ الجزاءِ إلى المِثْلِ لأنَّ عليه جزاءَ المقتولِ لا جزاءَ مثلِه فإنه لا جزاءَ عليه لَمَّا لم يقتلْه» وقال مكي[1] بعد ما قَدَّمْتُه عنه: «ولذلك بَعُدَت القراءةُ بالإضافةِ عند جماعةٍ لأنها تُوجِبُ جزاءً مثلَ الصيدِ المقتول». قلت: ولا التفاتَ إلى هذا الاستبعادِ فإنَّ أكثرَ القراء عليها. وقد أجاب الناسُ عن ذلك بأجوبةٍ سديدةٍ، لَمَّا خفيت على أولئك طَعَنوا في المتواتر، منها: أنَّ «جزاء» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل، أي: أن يَجزي مثلَ ما قتل، ثم أُضيف، كما تقول: «عجبت من ضربٍ زيداً» ثم «من ضربِ زيدٍ» ذَكَر ذلك الزمخشري[2] وغيره، وبَسْطُ ذلك أنَّ الجزاءَ هنا بمعنى القضاء والأصل: فعليه أن يُجْزَى المقتولُ من الصيد مثلَه من النعم، ثم حُذِف المفعولُ الأول لدلالة الكلامِ عليه وأُضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: «زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ» أي: إعطاؤك إياه. ومنها: أنَّ «مثل» مقحمةٌ كقولهم: «مِثْلُك لا يفعل ذلك» أي: أنت لا تفعل ذلك، ونحو

(١) المشكل ١/٢٤٤.

(٢) الكشاف ١/٦٤٤.

قوله تعالى: «فإن آمنَوا بمثلِ ما آمنتم به»(١) أي: بما آمنتم [به] وكقوله: «ليس كمثلِه شيءٌ»(٢) فـ«مثل» زائدةٌ، وهذا خلاف الأصلِ، فالجوابُ ما قَدَّمْتُه. و«ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسمية أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ محذوفٌ على كِلا التقديرين أي: مثلُ ما قتله من النعم.

فَمَنْ رفع «جزاء» ففيه أربعة أوجه، أحدُها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: فعليه جزاء. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه: فالواجبُ جزاءُ. والثالث: أنه فاعلٌ بفعل محذوف أي: فيلزَمُه أو يَجِبُ عليه جزاءٌ. الرابع: أنه مبتدأ وخبره «مثل»، وقد تقدَّم أن ذلك مذهبُ أبي إسحاق الزجاج، وتقدم أيضاً رفع «مثل» في قراءة الكوفيين على أحدِ ثلاثةِ أوجه: النعتِ والبدلِ والخبرِ حيث قلنا: «جزاء» مبتدأٌ عند الزجاج.

وأمَّا قراءةُ «فجزاؤه مثلُ» فظاهرةٌ أيضاً. وأمَّا قراءة «فجزاءٌ مثلَ» برفع «جزاء» وتنوينه ونصب «مثل» فعلى إعمال المصدر المنونِ في مفعولِه، وقد تقدَّم أنَّ قراءةَ الإضافةِ منه، وهو نظيرُ قوله [٢٧٦/ب] تعالى: «أو إطعامٌ في يوم / ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً»(٣) وفاعلُه محذوف أي: فجزاءُ أحدِكم أو القاتلِ، أي: أن يُجْزى القاتلُ للصيدِ. وأما قراءة: «فجزاءً مثلَ» بنصبهما فجزاءً منصوب على المصدر أو على المفعول به، و«مثلَ» صفتُه بالاعتبارين، والتقدير: فليَجْزِ جزاءً مثلَ، أو: فليُخْرِجْ جزاءً، أو فليُغَرَّم جزاءً مثلَ.

قوله: «مِن النَّعَم» فيه ثلاثةُ وجه، أحدُها: أنه صفةٌ لـ«جزاء» مطلقاً، أي: سواءً رُفِع أم نُصِبَ، نُوِّن أم لم يُنَوَّنْ، أي: إنَّ ذلك الجزاء يكونُ من

---

(١) الآية ١٣٧ من البقرة.
(٢) الآية ١١ من الشورى.
(٣) الآية ١٤ من البلد.

جنسِ النَّعم، فهذا الوجهُ لا يمتنع بحالٍ. الثاني: أنه متعلق بنفسِ «جزاء» لأنه مصدرٌ، إلا أنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في قراءة مَنْ أضاف «جزاء» إلى «مثل» فإنه لا يلزَمُ منه محذورٌ، بخلافِ ما إذا نَوَّنْتَه وجعلتَ «مثلَ» صفتَه أو بدلاً منه أوخبراً له فإنَّ ذلك يمتنع حينئذ، لأنَّك إنْ جَعَلْتَه موصوفاً بـ «مثل» كان ذلك ممنوعاً من وجهين، أحدُهما: أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ وهـذا قد وُصِفَ. والثاني: أنه مصدر فهو بمنزلةِ الموصولِ والمعمولُ من تمامِ صلتِه، وقد تقرَّر أنه لا يُتْبَعُ الموصولُ[1] إلا بعد تمام صلته لئلا يلزمَ الفصلُ بأجنبي. وإنْ جَعَلْتَه بدلاً لَزِم أن يُتْبَعَ الموصولُ قبل تمام صلته، وإنْ جَعَلْتَه خبراً لزم الإخبار عن الموصولِ قبلَ تمامِ صلتِه، وذلك كلُّه لا يجوزُ. الثالث[2]: ذكره أبو البقاء[3] وهو أَنْ يكونَ حالاً من عائدِ الموصولِ المحذوفِ فإنَّ التقدير: فجزاءٌ مثلَ الذي قتله حالَ كونِه من النَّعم، وهذا وهمٌ لأن الموصوف بكونه من النَّعم إنما هو جزاءُ الصيد المقتولِ، وأمَّا الصيدُ نفسُه فلا يكونُ من النعم. والجمهـورُ على فتحِ عين «النَّعَم»، وقـرأ[4] الحسن بسكـونهـا، فقـال ابنُ عطية[5]: «هي لغة» وقال الزمخشري[6]: «استثقلَ الحركةَ على حرفِ الحلق كما قالوا: «الشَّعْر» في «الشَّعَر».

قوله: «يَحْكُمُ به ذَوا» في موضعِ رفعٍ صفةً لـ «جزاء» أو في موضع نصبٍ على الحـال منه أو على النعتِ لـ «جـزاء» فيمَنْ نَصَبه، وخَصَّصَ أبو البقاء[7] كونَه صفةً بقراءةِ تنوين «جزاء»، والحالَ بقراءةِ إضافته، ولا فرقَ،

---

(١) الموصول مجازاً هنا «جزاء» و «من النعم» من تمام صلته، والأجنبي «مثل».
(٢) أي من إعراب «من النعم».
(٣) الإملاء ١/٢٢٦.
(٤) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/١٩.
(٥) المحرر ٥/١٩٣.
(٦) الكشاف ١/٦٤٥.
(٧) الإملاء ١/٢٢٦.

بل يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ نعتاً أو حالاً بالاعتبارين؛ لأنه إذا أُضيف إلى «مثل» فهو باقٍ على تنكيرِه لأنَّ «مِثْلاً» لا يتعرَّفُ بالإضافة، وكذا خصَّص مكي[1] الوصفَ بقراءةِ إضافةِ الجزاء إلى «مِثْل» فإنه قال: «ومِن النَّعم في قراءةِ مَنْ أضاف الجزاء إلى «مِثْل» صفةً لجزاء، ويَحْسُنُ أَنْ تتعلَّق [من] بالمصدرِ فلا تكونُ صفةً، وإنما المصدرُ مُعَدًّى إلى «من النعم»، وإذا جَعَلْتَه صفةً فـ «مِنْ» متعلقةٌ بالخبرِ المحذوف وهو «فعليه». وفي هذا الكلامِ نظرٌ مِنْ وجهين، أحدُهما: قد تقدَّم وهو التخصيصُ بقراءةِ الإِضافة. والثاني: أنه حين جَعَلَ «من النَّعم» صفةً عَلَّقها بالخبرِ المحذوفِ لِـما تضمَّنه مِن الاستقرار، وليس كذلك؛ لأنَّ الجـارَّ إذا وَقَع صفـةً تعلَّق بمحذوفٍ، ذلـك المحذوفُ هو الوصفُ في الحقيقةِ، وهذا الذي جَعَلَه متعلِّقاً لهذه الصفةِ ليس صفةً للموصوف في الحقيقةِ بل هو خبرٌ عنه، أَلا ترى أنك لو قلت: «عندي رجلٌ من بني تميم» أنَّ «مِنْ بني» متعلِّقٌ بوصفٍ محذوفٍ في الحقيقة لا بقولِك «عندي»، ويمكن أَنْ يُقال: ـ وهو بعيدٌ جداً ـ إنه أراد التعلُّقَ المعنوي، وذلك أنَّ العاملَ في الموصوفِ عاملٌ في صفتِه، و «عليه» عاملٌ في «جزاء» فهو عاملٌ في صفتِه، فالتعلقُ من هذه الحيثيةِ، ولكن إنما يتأتَّى ذلك حيث جَعَلْنا الخبرَ عاملاً في المبتدأ، أو قلنا: إنَّ الجارَّ يرفع الفاعلَ ولو لم يعتمدْ، وإنما أذكرُ هذه التوجيهاتِ لأنَّ القائلين بذلك مِـمَّنْ لا يُلْغَى قولُهم بالكلية.

والألفُ في «ذوا» علامةُ الرفعِ لأنه مثنًّى، وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاقِ هذه اللفظةِ وتصاريفِها[2] وقرأ الجمهورُ: «ذَوا» بالألف، وقرأ[3] محمد بن جعفرٍ الصادقِ / : «ذو» بلفظِ الإِفراد قالوا: «ولا يريدُ بذلك الوحدةَ بل يريدُ: [٢٧٧/أ]

(١) المشكل ١/٢٤٥.

(٢) انظر: الآية ١٧٧ من البقرة.

(٣) البحر ٤/٢٠، وهو أبو جعفر وإقامته بمكة، توفي سنة ٢٠٣ وصَلَّى عليه المأمون وهو من نسل عليّ. انظر: الكامل لابن الأثير ٦/١٢١، والأعلام ٦/٦٩.

يحكم به مَنْ هو مِنْ أهلِ العدل. وقال الزمخشري[١]: «وقيل: أرادَ الإمام» فعلى هذا تكونُ الوِحْدَةُ مقصودةً. و«منكم» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «ذوا» أي: إنهما يكونان من جنسكم في الدين، ولا يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ «عَدْل» لأنه مصدرٌ قاله أبو البقاء[٢]، يعني أن المصدرَ ليس مِنْ جنسِهم فكيف يُوصف بكونه منهم؟

قوله: «هَدْياً» فيه ستةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه حالٌ من الضمير في «به» قال الزجاج[٣]: «هو منصوبٌ على الحالِ، المعنى: يحكم به مقدراً أن يُهْدَىٰ» يعني أنه حال مقدرةٌ لا مقارنةٌ، وكذا قال الفارسي كقولك: «معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مُقَدَّراً الصيدَ. الثاني: أنه حالٌ من «جزاء» سواءً قُرِىء مرفوعاً أم منصوباً، منوناً أم مضافاً. وقال الزمخشري[٤]: «هَدْياً» حالٌ من «جزاء» فيمَنْ وصَفَه بمثل، لأنَّ الصفةَ خَصَّصَتْه فَقَرُبَ من المعرفة، وكذا خَصَّصه الشيخ[٥]، وهذا غير واضح، بل الحاليةُ جائزةٌ مطلقاً كما تقدَّم. الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ أي: يُهديه هَدْياً، ذكره مكي[٦] وأبو البقاء[٧]. الرابع: أنه منصوبٌ على التمييزِ، قاله أبو البقاء[٨] ومكي[٩]، إلا أنَّ مكياً قال: «على البيان»، وهو التمييز في المعنى، وكأنهما ظَنَّا أنه تمييزٌ لِما أُبْهِم في المِثْلية، إذ ليس هنا شيءٌ يَصْلُحُ للتمييزِ غيرَها. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ التمييزَ إنما يرفع

(١) الكشاف ١/٦٤٥.
(٢) الإملاء ١/٢٢٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٢٩.
(٤) الكشاف ١/٦٤٥.
(٥) البحر ٤/٢٠.
(٦) المشكل ١/٢٤٥.
(٧) الإملاء ١/٢٢٧.
(٨) الإملاء ١/٢٢٧.
(٩) المشكل ١/٢٤٥.

الإبهامَ عن الذواتِ لا عن الصفاتِ، وهذا كما رأيتَ إنما رفع إبهاماً عن صفة، لأن الهدى صفةٌ في المعنى إذ المرادُ به مُهْدَى. الخامس: أنه منصوبٌ على محلِّ «مثل» فيمَنْ خَفَضَه، لأنَّ محلَّه النصبُ بعملِ المصدرِ فيه تقديراً كما تقدَّم تحريرُه. السادس: أنه بدلٌ من «جزاء» فيمَنْ نصبَه. و«بالغ الكعبة» صفةٌ لـ«هَدْيا»، ولم يتعرَّفْ بالإضافة لأنه عاملٌ في الكعبة النصبَ تقديراً، ومثلُه: «هذا عارضٌ مُمْطِرُنا»[1] وقولُ الآخرِ[2]:

١٨١٠ــ يـا رُبَّ غـابِطِنـا لـو كـان يَـطْلُبُكُمْ
لاقَـى مبـاعَـدةً مـنكـم وحِـرْمـانـا

في أنَّ الإضافةَ فيها غيرُ مَحْضَةٍ. وقرأ[3] الأعرج: «هَدِيًّا» بكسر الدال وتشديد الياء.

قوله: «أو كفارةٌ» عطفٌ على قوله: «فجزاءٌ»، و«أو» هنا للتخييرِ، ونُقِل عن ابن عباس أنها ليسَتْ للتخيير، بل للترتيب، وهذا على قراءةِ مَنْ رفع «فجزاءٌ»، وأمَّا مَنْ نَصَبَه فقال الزمخشري[4] «جَعَلَها خبرَ مبتدأ محذوفٍ كأنه قيل: أو الواجبُ عليه كفارةٌ، ويجوزُ أَنْ تُقَدِّر: فعليه أن يَجْزِيَ جزاءً أو كفارةً، فتَعْطِفَ «كفارة» على «أَنْ يَجْزي»، يعني أنَّ «عليه» يكونُ خبراً مقدماً، و«أَنْ يَجْزي» مبتدأً مؤخراً، فَعَطَفْتَ «الكفارة» على هذا المبتدأ. وقرأ[5] نافع وابن عامر بإضافة «كفارة» لِما بعدها، والباقون بتنوينِها ورفعِ ما بعدها.

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٥؛ والكتاب ٢١٢/١؛ وابن يعيش ٥١/٣؛ والتصريح ٢٨/٢؛ والدرر ٥٦/٢. والشاهد في قوله «غابطنا» حيث إنَّ دخول رُبَّ عليها أكَّد تنكيرها لأن «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرات.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٠/٤.

(٤) الكشاف ٦٤٥/١.

(٥) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٨/١.

فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ، ورفعُ «طعام» على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من «كفارة» إذ هي من جنسِه. الثاني: أنه بيانٌ لها كما تقدَّم، قاله الفارسي[1]. وردَّه الشيخ[2] بأنَّ مذهبَ البصريين اختصاصُ عطفِ البيان بالمعارفِ دونَ النكراتِ. قلت: أبو علي يُخالِفُ في ذلك ويستدل بأدلة، منها: «شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ»[3]، فـ«زيتونةٍ» عنده عطف بيان لـ«شجرة»، وكذا قولُه تعالى: «من ماءٍ صديدٍ»[4]، فـ«صديد» عنده بدلٌ[5] من «ماء» والبدلُ فيهما محتملٌ فلا حُجَّةَ له، والبدلُ قد يجيء للبيان[6]. الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هي طعام أي: تلك الكفارة. وأمَّا قراءة نافع وابن عامر فوجهُها أنّ الكفارة لَـمَّا تنوَّعت إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل وتكفير بالصيام حَسُن إضافتها لأحدِ أنواعها تبييناً لذلك، والإضافةُ تكون بأدنى ملابسة كقوله[7]:

١٨١١ـ إذا كوكبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ
سهيلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في القَرائبِ

/ أضاف الكوكبَ إليها لقيامِها عند طلوعِه فهذا أَوْلَى. ووجَّهَها [٢٧٧/ب] الزمخشري[8] فقال: «وهذه الإضافةُ مبيِّنة، كأنه قيل: أو كفارةٌ مِنْ طعام مساكين، كقولك: «خاتمُ فضةٍ» بمعنى مِنْ فضة». قال الشيخ[9]:

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٤٨.
(٢) البحر ٤/٢٠.
(٣) الآية ٣٥ من النور.
(٤) الآية ١٦ من إبراهيم.
(٥) كذا في الأصل، لعله «بيان» لأن موضع المناقشة.
(٦) يعني أن حجة أبي علي ضعيفة؛ لأن الشواهد التي يسوقها تحتمل البدلية وليس ثم شيء يحتم البيان فسقط استدلاله.
(٧) تقدم برقم ١٦٥٩.
(٨) الكشاف ١/٦٤٥.
(٩) البحر ٤/٢١.

«أمَّا ما زعمه فليس من هذا البابِ لأنَّ «خاتم فضة» من بابِ إضافةِ الشيء إلى جنسه والطعامُ ليس جنساً للكفارةِ إلا بتجوُّزٍ بعيدٍ جداً» انتهى. قلت: كان مِنْ حَقِّه أَنْ يقولَ: والكفارةُ ليست جنساً للطعام لأنَّ الكفارةَ في التركيب نظيرُ «خاتم» في أنَّ كلاً منهما هو المضافُ إلى ما بعده، فكما أن «خاتماً» هو المضافُ إلى جنسه ينبغي أَنْ يُقال: الكفارةُ ليست جنساً للطعام لأجل المقابلةِ، لكن لا يمكنُ أَنْ يُقال ذلك فإنَّ الكفارةَ كما تقدَّم جنسٌ للطعامِ والجزاءِ والصومِ، فالطريقُ في الردِّ على أبي القاسم أن يُقال: شرطُ الإضافة بمعنى «مِنْ» أن يُضاف جزءٌ إلى كل بشرطِ صِدْقِ اسمِ الكلِ على الجزءِ نحو: «خاتمُ فضةٍ»، و «كفارةُ طعامٍ» ليس كذلك، بل هي إضافة «كل» إلى جزء. وقد استشكل جماعةٌ هذه القراءةَ من حيث إنَّ الكفارةَ ليست للطعام إنما هي لقتلِ الصيدِ، كذا قاله أبو علي الفارسي[1] وغيره، وجوابُه ما تقدَّم. ولم يختلفِ السبعةُ في جمع «مساكين» هنا وإن اختلفوا في البقرة، قالوا: والفرقُ بينهما أنَّ قَتْل الصيد لا يُجْزِىء فيه إطعامُ مسكينٍ واحد. على أنه قد قرأ[2] عيسى بن عمر والأعرج بتنوين «كفارة» ورفع «طعام مسكين» بالتوحيد، قالوا: ومرادُهما بيانُ الجنسِ لا التوحيدُ.

قوله: «أو عدل» نسقٌ على «فجزاء»، والجمهورُ على فتحِ العين، وقرأ[3] ابن عباس وطلحة بن مصرف والجحدري بكسرها، وقد بَيَّنْتُ معناهما في أولَ هذا التصنيف عند قوله تعالى: «ولا يُؤْخَذُ منها عَدْلٌ»[4]. و «ذلك» إشارةٌ إلى الطعام، وكيفيتُه مذكورةٌ في «التفسيرِ الكبيرِ». و «صياماً» نصبٌ على التمييزِ لأنَّ المعنى: أو قَدْرُ ذلك صِياماً فهو كقولك: «لي مِلْؤُه عسلاً». وأصلُ «صِياماً»: «صِواماً» فَأُعِلَّ لِما عُرِف غيرَ مرة.

---

(١) الحجة ٣٤٨/٢ (خ).

(٢) البحر ٢١/٤.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٢١/٤.

(٤) الآية ٤٨ من البقرة.

قوله: «ليذوقَ» فيه ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بـ«جزاء» قاله الزمخشري[١]، قال الشيخ[٢]: «إنما يتأتَّى ذلك حيث يضاف إلى «مثل» أو يُنَوَّن «جزاء» ويُنْصَبُ «مثل»، وعَلَّل ذلك بأنه إذا رفع مثلاً كان صفةً للمصدر، وإذا وُصِف المصدرُ لم يعمل إلا أن يتقدم المعمول على وصفِه نحو: «يعجبني الضربُ زيداً الشديدُ» فيجوز. قلت: وكذا لو جَعَلَه بدلاً أيضاً أو خبراً لِما تقدم من أنه يلزمُ أن يُتبعَ الموصول أو يخبرَ عنه قبل تمامِ صلتِه وهو ممنوعٌ، وقد أَفْهَمَ كلامُ الشيخ بصريحه أنه على قراءةِ إضافة الجزاءِ إلى «مثل» يجوزُ ما قاله أبو القاسم، وأنا أقول: لا يجوزُ ذلك أيضاً لأنَّ «ليذوقَ» مِنْ تمامِ صلةِ المصدرِ، وقد عُطِف عليه قولُه «أو كفارةٌ أو عَدْلٌ» فيلزمُ أَنْ يُعْطَفَ على الموصولِ قبل تمام صلتِه، وذلك لا يجوزُ لو قلت: «جاء الذي ضَرَبَ وعمروٌ زيداً» لم يَجُزْ للفصل بين الصلة ـ أو أبعاضِها ـ والموصولِ بأجنبي، فتأمَّلْه فإنه موضعٌ حسن.

الثاني: أنه متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ كأنه قيل: جُوزي بذلك ليذوقَ. الثالث: أنه متعلقٌ بالاستقرارِ المقدَّرِ قبل قولِه: «فجزاء» إذ التقديرُ: فعليه جزاءٌ ليذوقَ. الرابع: أنه متعلق بـ«صيام» أي: صومُه ليذوقَ. الخامس: أنه متعلِّقٌ بـ«طعام» أي: طعام ليذوقَ، ذكر هذه الأوجهَ الثلاثةَ أبو البقاء[٣] وهي ضعيفةٌ جداً، وأجودُها الأولُ. السادسُ: أنها تتعلَّقُ بـ«عَدْل ذلك»، نَقَله الشيخ[٤] عن بعضِ المُعْرِبين، قال: ـ وهو كما قال ـ «غلطٌ».

---

(١) الكشاف ١/٦٤٥.
(٢) البحر ٤/٢٢.
(٣) الإملاء ١/٢٢٧.
(٤) البحر ٤/٢٢.

والوَبالُ: سوءُ العاقبةِ وما يُخاف ضررُه، قال الراغب[1]: «والوابل: المطرُ الثقيلُ القطرِ، ولمراعاة الثِّقَلِ قيل للأمر الذي يُخاف ضررُه: وبال، قال تعالى: «فذاقوا وبالَ أمرهم»[2]، ويقال: «طعامٌ وَبيلٌ»، و «كـلأ وبيل» يُخاف وبالُه، قال تعالى: «فأخَذْناه أخذاً وبيلاً»[3]. وقال غيره: «والوبالُ في اللغةِ ثِقَلُ الشيءِ في المكروهِ، يقال: «مرعىً وبيل» إذا كان / يُسْتَوْخَمُ، [٢٧٨/أ] و «ماء وبيلٌ» إذا كان لا يُسْتَمْرأ، واستوَبَلْتُ الأرضَ: كرهتُها خوفاً من وبالِها، والذوقُ هنا استعارةٌ بليغة.

قوله: «ومَنْ عاد فينتقمُ» «مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً، فالفاءُ جوابُها، و «ينتقمُ» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو ينتقمُ، ولا يجوز الجزمُ مع الفاءِ البتة، ويجوز أن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في خبر المبتدأ لَـمَّا أشبه الشرطَ، فالفاءُ زائدةٌ،والجملةُ بعدها خبرٌ، ولا حاجة إلى إضمارِ مبتدأ بعد الفاءِ بخلافِ ما تقدَّم. قال أبو البقاء[4]: «حَسَّن دخولَ الفاءِ كونُ فعلِ الشرطِ ماضياً لفظاً».

آ. (٩٦) **قوله تعالى: ﴿وطعامُه﴾**: نسقٌ على «صيد» أي: أُحِلَّ لكم الصيدُ وطعامُه، فالصيدُ الاصطيادُ، والطعامُ بمعنى الإطعام أي: إنه اسم مصدر، ويُقَدَّرُ المفعولُ حينئذٍ محذوفاً أي: إطعامُكم إياه أنفسَكم، ويجوز أن يكون الصيدُ بمعنى المَصِيد. والهاءُ في «طعامُه» تعودُ على البحر على هذا أي: أُحِلَّ لكم مصيدُ البحرِ وطعامُ البحر، فالطعام على هذا غير الصيد، وفيه خلافٌ بين أهل التفسير ذكرْتُه في موضعه، ويجوز أن تعود الهاء على هذا الوجهِ أيضاً على الصيد بمعنى المصيد، ويجوز أن يكونَ «طعام» بمعنى

(١) المفردات ٥٤٧.
(٢) الآية ١٥ من الحشر.
(٣) الآية ١٦ من المزمل.
(٤) الإملاء ١/٢٢٧.

مَطْعوم، ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ[1] ابن عباس وعبدالله بن الحرث[2]: «وطَعْمُه» بضم الميم وسكون العين.

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ على المصدر وإليه ذهب مكي[3] وابن عطية[4] وأبو البقاء[5] وغيرهم، والتقدير: مَتَّعكم به متاعاً تنتفعون وتَأْتَدِمون به، وقال مكي: «لأنَّ قولَه» «أُحِلَّ لكم» بمعنى أَمْتَعْتُكم به إمتاعاً، كقوله: «كتابَ الله عليكم»[6]. والثاني: أنه مفعول من أجله، قال الزمخشري[7]: «أي: أحلَّ لكم تمتيعاً لكم، وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى: «ووهَبْنا له إسحاقَ ويعقوبَ نافلةً»[8] في باب الحالِ، لأنَّ قولَه «متاعاً لكم» مفعولٌ له مختصٌّ بالطعام كما أنَّ «نافلةً» حالٌ مختص بيعقوب، يعني أُحِلَّ لكم طعامُه تمتيعاً لتنائكم[9] تأكلونَه طريًّا ولسيَّارتكم يتزودونه قَديداً» انتهى. فقد خصَّص الزمخشري كونه مفعولاً له بكون الفعلِ وهو «أُحِلَّ» مسنداً لقوله: «طعامُه» وليس علة لحِلِّ الصيد، وإنما هو علةٌ لحِلِّ الطعام فقط، وإنما حَمَلَه على ذلك مذهبُه ـ وهو مذهبُ أبي حنيفة ـ من أنَّ صيدَ البحرِ منقسمٌ إلى ما يُؤْكل وإلى ما لا يؤكل، وأنَّ طعامَه هو المأكولُ منه، وأنه لا يقع التمثيلُ إلا بالمأكول منه طرياً وقديداً، وقوله «نافلةً» يعني أنَّ هذه الحالَ

---

(١) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٢٣.

(٢) ثمة ثلاثة من الصحابة بهذه التسمية وهم: السهمي والهاشمي والزبيدي، لعل المقصود الهاشمي منهم المتوفى سنة ٨٤. انظر: الأعلام ٤/٢٠٥.

(٣) المشكل ١/٢٤٦.

(٤) المحرر ٥/١٩٩.

(٥) الإملاء ١/٢٢٧.

(٦) الآية ٢٤ من النساء.

(٧) الكشاف ١/٦٤٦.

(٨) الآية ٧٢ من الأنبياء.

(٩) التناء: المقيمون.

مختصةٌ بيعقوب لأنه وَلَدُ وَلَدٍ بخلاف إسحاق فإنه ولدُه لصلبه، والنافلةُ إنما تُطْلَقُ على ولد الولد دونَ الولد، فكذا «متاعاً»، إلَّا أنَّ هذا يؤدِّي إلى أنَّ الفعلَ الواحدَ يُسْنَدُ لفاعلين متعاطفين يكونُ في إسناده إلى أحدهما معللاً وإلى الآخر ليس كذلك، فإذا قلت: «قام زيد وعمرو إجلالاً لك» فيجوز أن يكونَ «قيام زيد» هو المختصَّ بالإجلال أو بالعكس، وهذا فيه إلباسٌ، وأمَّا ما أورده من الحالِ في الآية الكريمة فثَمَّ قرينةٌ أَوْجَبَتْ صَرْفَ الحالِ إلى أحدِهما بخلافِ ما نحن فيه من الآية الكريمة، وأمَّا غيرُ مذهبِه فإنه يكونُ مفعولاً له غيرَ مختصٍّ بأحدِ المتعاطفين وهو ظاهرٌ جَلِيٌّ. و«لكم» إنْ قلنا «متاعاً» مصدرٌ فيجوز أن يكونَ صفةً له، ويكونُ مصدراً مبيناً لكونه وُصِف، وإن قلنا إنه مفعولٌ له فيتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ، أي: أعني لكم نحو: «قمتُ إجلالاً لك»، ويجوز أن تكونَ اللامُ مقويةً لتعدية المصدر، إذ التقديرُ: لأنْ أمتِّعَكم، ولأنْ أُجِلَّك، وهكذا ما جاء من نظائره.

قوله: «ما دُمتم» «ما» مصدريةٌ، و«دمتم» صلتُها وهي مصدريةٌ ظرفيةٌ أي: حُرِّم عليكم صيدُ البر مدةَ دوامِكم مُحْرمين. والجمهور على ضمِّ دال «دمتم» من لغة من قال: دام يدوم. وقرأ[1] يحيى: «دِمتم» بكسرها من لغة مَنْ يقول: / دام يدام كخاف يخاف، وهما كاللغتين في مات يموتُ ويَمات، [٢٧٨/ب] وقد تقدَّم[2]. والجمهورُ على «وحُرِّم» مبنياً للمفعول، «صيدُ» رفعاً على قيامه مَقامَ الفاعل، وقرىء[3]: «وحَرَّم» مبنياً للفاعل، «صيدَ» نصباً على المفعول به. والجمهورُ أيضاً على «حُرُماً» بضم الحاء والراء جمعُ «حَرام» بمعنى مُحْرِم كـ «قَذال» و «قُذُل». وقرأ[4] ابن عباس «حَرَماً» بفتحهما، أي: ذوي حَرَم أي

---

(١) الشواذ ٣٥.

(٢) انظر: الآية ١٥٧ من آل عمران.

(٣) قراءة ابن عباس كما في الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/ ٢٤.

(٤) البحر ٤/ ٢٤.

إحرام، وقيل: جَعَلَهم بمنزلة المكان الممنوع منه، والأحسنُ أن يكون من باب «رجل عدل» جعلهم نفسَ المصدرِ فإنَّ «حَرَما» بمعنى إحرام، وتقدم أن المصدر يقع للواحدِ فما فوقُ بلفظٍ واحد. والبَـرُّ معروفٌ، قـال الليث: «ويستعمل نكرة يقال: جلست بَرًّا وخرجْتُ برًّا». قال الأزهري[1]: «وهو من كلام المولَّدين» وفيه نظر لقول سلمان الفارسي: «إنَّ لكلِّ امرىء جَوَّانِيًّا وبَرَّانياً» أي باطنٌ وظاهرٌ، وهو من تغييرِ النسب، وقد تقدم استيفاء هذه المادةِ في البقرة[2]. وقَدَّم «إليه» على «تُحْشرون» للاختصاص أي: تُحشرون إليه لا إلى غيره، أو لتناسُبِ رؤوس الآي.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿جعل اللّـهُ﴾**: فيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى صَيَّر فتتعدَّى لاثنين، أولهما «الكعبة» والثاني «قياماً»، والثاني: أن تكون بمعنى خلق فتتعدى لواحد، وهـو «الكعبة»، و «قيـاماً» نصبٌ على الحال. وقال بعضهم: إنَّ «جعل» هنا بمعنى «بَيَّن» و «حَكَم»، وهذا ينبغي أن يُحْمل على تفسير المعنى لا تفسير اللغة؛ إذ لم ينقل أهلُ العربية أنها تكونُ بمعنى بَيَّن ولا حَكَم، ولكن يلزم من الجَعْلِ البيانُ، وأمَّا «البيتَ» فانتصابُه على أحد وجهين: إما البدلِ وإما عطفِ البيان، وفـائدةُ ذلـك أن بعض الجاهلية ـ وهم خثعم ـ سَمَّوْا بيتاً الكعبةَ اليمانية فجيء بهذا البدلِ أو البيانِ تبييناً له من غيره. وقال الزمخشري[3]: «البيتَ الحرامَ» عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفةُ كـذلك». واعتـرض عليه الشيخ[4] بأن شرطَ البيانِ الجمودُ، والجمودُ لا يُشْعر بمدح، وإنما يُشْعر به

---

(١) تهذيب اللغة: ١٨٤/١٥.
(٢) الآية ٤٤.
(٣) الكشاف ٦٤٦/١.
(٤) البحر ٢٥/٤.

المشتقُّ، ثم قال: «إلا أَنْ يريدَ أنه لـمَّا وُصِف البيت بالحرام اقتضى المجموعُ ذلك فيمكنُ».

والكعبة لغةً: كلُّ بيت مربع، وسُمِّيَتْ الكعبةُ كعبةً لذلك، وأصل اشتقاق ذلك من الكَعْب الذي هو أحد أعضاء الآدمي. قال الراغب[1]: «كَعْبُ الرجل» [العظم] الذي عند مُلْتقى الساق والقدم، والكعبة كلُّ بيتٍ على هيئتِها في التربيع، وبها سُمِّيَتِ الكعبة، وذُو الكَعَبات: بيتٌ كان في الجاهلية لبني ربيعة، وامرأة كاعِب: تكعَّب ثدياها» وقد تقدَّم القولُ في هذه المادةِ أولَ السورة[2].

والجمهور قرؤوا هنا: «قياماً» بألفٍ بعد الياء، وابن عامر[3]: «قِيَماً» دون ألف بزنة «عِنَب»، والقيام هنا يحتمل أن يكون مصدراً لـ «قام ـ يقوم» والمعنى: أنَّ اللَّـهَ جعل الكعبةَ سبباً لقيامِ الناس إليها، أي لزيارتِها والحجِّ إليها، أو لأنَّها يَصْلُح عندها أمرُ دينهم ودنياهم، فيها يَقُومون، ويجوزُ أَنْ يكونَ القيامُ بمعنى القِوام فَقُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها، كذا قالَ الواحدي، وفيه نظرٌ إذ لا موجبَ لإِعلاله إذ هو كـ «السِّواك»[4] فينبغي أن يقال: إن القِيام والقِوام بمعنى واحد، قال[5]:

١٨١٢ـ قِوامُ دنيا وقِوامُ دينِ

فأمَّا إذا دخَلَها تاءُ التأنيث لَزِمَتِ الياءُ نحو: «القيامة». وأمَّا قراءةُ

---

(١) المفردات ٤٥٠.

(٢) الآية ٦ من المائدة.

(٣) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٩/١؛ الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٦/٤.

(٤) أي هو اسم وليس مصدراً، وشرط الإعلال المصدرية.

(٥) البيت لحميد الأرقط، وهو في مجاز القرآن ١٧٧/١؛ والطبري ٩٠/١١؛ والبحر ٢٥/٤؛ والمحرر ٢٠٣/٥.

ابنِ عامر فاستشكلها بعضُهم بأنه لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يكونَ مصدراً على فِعَل، وإما أن يكون على فِعال، فإنْ كان الأول فينبغي أن تصِحَّ الواو كـ «حِوَل» و «عَوَر»، وإن كان الثاني فالقصر لا يأتي إلا في شعر. وقرأ الجحدري: «قَيِّماً» بتشديد الياء وهو اسمٌ دالٌّ على ثبوت الصفة، وقد تقدَّم تحقيقُه أول النساء[1].

قوله: «والشهرَ الحرامَ والهَدْيَ والقلائدَ» عطف على «الكعبة»، والمفعول الثاني أو الحال محذوفٌ لفهم المعنى أي: جَعَلَ الله أيضاً الشهرَ والهَدْيَ والقلائدَ قياماً. و«ذلك» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: الحُكْمُ الذي حَكَمْناه ذلك لا غيرُه. والثاني: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي: ذلك الحكمُ هو الحقُّ لا غيره. الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه السِّياقُ أي: شَرَعَ اللَّـهُ ذلك، وهذا أقواها لتعلُّقِ لام العلة به. و«تعلموا» منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد لام كي، لا بها. و«أنَّ الله» وما في حَيِّزها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو أحدِهما على حَسَبِ الخلاف المتقدم. و«أن الله بكل شيء عليم» نسقٌ على «أنَّ» قبلها /. [٢٧٩/أ]

آ. (٩٩) وقوله تعالى: ﴿إلا البلاغُ﴾: في رفعه وجهان، أحدهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، أي: ما استقرَّ على الرسول إلا البلاغ. والثاني: أنه مبتدأٌ، وخبرُه الجارُّ قبله، وعلى التقديرين فالاستثناء مفرَّغٌ.

آ. (١٠٠) وقوله تعالى: ﴿ولو أعْجَبَك كثرةُ﴾: جوابُها محذوف أي: ولو أعجَبك كثرةُ الخبيثِ لَما استوى مع الطيب، أو: لَما أجدى شيئاً في المساواة. والبلاغُ يُحتمل أن يكون مصدراً لـ «بَلَّغ» مشدداً أي: ما عليه إلا التبليغُ، فجاء على حذف الزوائد، كـ «نبات» بعد «أنبت»، ويحتمل أن يكونَ

---

(١) الآية ٥.

مصدراً لـ «بَلَغ» مخففاً بمعنى البلوغ، ويكون المعنى: ما عليه إلا البلوغُ بتبليغه، فالبلوغُ مستلزِمٌ للتبليغ، فعبَّر باللازم عن الملزومِ.

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿عن أشياءَ﴾**: متعلق بـ «تَسْألوا». واختلف[1] النحويون في «أشياء» على خمسة مذاهب، أحدها ـ وهو رَأْي الخليل وسيبويه[2] والمازني وجمهور البصريين ـ: أنها اسمُ جمعٍ من لفظ «شيء» فهي مفردةٌ لفظاً جمعٌ معنى، كطَرْفاء[3] وقَصْباء[4] وأصلُها: شَيْئاء بهمزتين بينهما ألف ووزنها فَعْلاء كـ «طَرْفاء» فاستثقلوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، لا سيما وقد سَبَقها حرفُ علة وهي الياءُ، وكَثُر دَوْر هذه اللفظةِ في لسانهم فَقَلبوا الكلمةَ بأَنْ قَدَّموا لامَها، وهي الهمزةُ الأولى على فائها وهي الشين فقالوا أَشْياء فصارَ وزنُها لَفْعاء، ومُنِعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة. ورُجِّح هذا المذهبُ بأنه لم يلزمْ منه شيءٌ غيرُ القلب، والقلبُ في لسانِهم كثيرٌ كالجاه والحادي والقِسِيّ وناءَ وآدُرٌ[5] وآرام وضِئاء[6] في قراءة قنبل وأَيِس. والأصل: وجه وواحد وقُووس ونَأَى وأَدْوُرٌ وأَرْآم وضياء ويَئِس. واعترضَ بعضُهم على هذا بأن القلب على خلافِ الأصل، وأنه لم يَرِدْ إلا

---

(١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف ٨١٢؛ المنصف ٢/٩٤ ـ ١٠٢؛ الممتع ٥١٣؛ شرح الشافية ١/٢٨، اللسان: «شيأ».

(٢) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٣) الطرفاء: شجر بعينه.

(٤) القصباء: القصب.

(٥) أصلها أَدْوُر نقلت ضمة الواو إلى الدال الساكنة فصارت أدُور، تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها فأصبحت «أدار» ثم حَدَث فيها قلب مكاني بين الألف والدال فصارت: آدُر.

(٦) السبعة ٣٢٣؛ الكشف ١/٥١٢، قال مكي: «قلبت عين الفعل وهو الياء المنقلبة عن واو إلى موضع لام الفعل وهو الهمزة، ورِدَّتْ الهمزة في موضع الياء، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة؛ والآية ٥ من يونس.

ضرورةً أو في قليلٍ من الكلام، وهذا مردودٌ بما قَدَّمْتُه من الأمثلةِ، ونحن لا نُنْكِرُ أنَّ القلبَ غير مطَّرد، وأما الشاذُّ القليل فنحو قولهم: «رَعَمْلي» في «لَعَمْري»، و«شَواعي» في «شوايع» قال[1]:

١٨١٣ـ وكـان أَوْلاهـا كِـعـابُ مُـقـامِـرٍ
ضُـرِبَتْ على شَـزَنٍ فهنَّ شَـواعِـي

يريد شوائع.

وأمَّا المذاهبُ الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالاتٌ، هذا المذهبُ سالمٌ منها فلذلك اعتبره الجمهورُ دونَ غيره.

المذهب الثاني ــ وبه قال الفراء[2] ــ: أن أشياء جمع لـ «شيء» والأصل في شيء: شَيِّىء على فَيْعِل كـ «لَيِّن»، ثم خُفِّف إلى «شيء» كما خففوا لَيِّناً وهَيِّناً ومَيِّتاً إلى لَيْن وهَيْن ومَيْت، ثم جَمَعَه بعد تخفيفِه، وأصله أَشْيِئاء بهمزتين بينهما ألفٌ بعد ياءٍ بزنة أَفْعِلاء فاجتمع همزتان: لام الكلمة والتي للتأنيث، والألف تشبه الهمزة والجمع ثقيل، فَخَفَّفُوا الكلمة بأن قلبوا الهمزة الأولى ياءً لانكسار ما قبلها، فيجتمع ياءان أولاهما مكسورة، فحذفوا الياء التي هي عينُ الكلمة تخفيفاً فصارت أَشْياء، ووزنها الآن بعد الحذف أَفْلاء، فمَنْعُ الصرفِ لأجل ألف التأنيث، وهذه طريقة بعضِهم في تصريف هذا المذهب كمكي[3] بن أبـي طالب. وقال بعضهم كأبـي البقاء[4]: لَمَّا صارت إلى أَشْيِئاء حُذِفت الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة لأنَّها بها حَصَلَ الثِّقَلُ،

---

(١) البيت للأجدع بن مالك، وهو في المقتضب ١/١٤٠؛ والمنصف ٢/٥٧؛ والممتع ٦١٥؛ واللسان والتاج: «شزن». والشزن: الكعب أو الناحية. شواعي: متفرقات، والبيت في وصف خيل مغيرة.

(٢) معاني القرآن ١/٣٢١.

(٣) المشكل ١/٢٤٧.

(٤) الإملاء ١/٢٢٧.

وفُتِحَتِ الياءُ المكسورةُ لتسلمَ ألف الجمعِ فصار وزنُها: أَفْعاء.

المذهب الثالث ـ وبه قال الأخفش[1] ـ: أنَّ أَشْياء جمعُ «شَيْء» بزنة فَلْس، أي: ليس مخففاً من شَيِّـىء كما يقوله الفراء، بل جمع شيء وقال: «إن فَعْلاً يجمع على أَفْعِلاء فصار أَشْيِئاء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء، ثم عُمِل فيه ما عُمِل في مذهب الفراء، والطريقان المذكوران عن مكي وأبي البقاء في تصريف / هذا المذهب جاريان هنا، وأكثر المصنفين يذكرون [٢٧٩/ب] مذهب الفراء عنه وعن الأخفش. قال مكي[2]: «وقال الفراء والأخفش والزيادي[3]: أَشْياء وزنها أَفْعِلاء، وأصلها أَشْيِئاء، كهيِّن وأَهْوِناء، لكنه خُفِّف» ثم ذَكر تصريفَ الكلمةِ إلى آخره. وقال أبو البقاء[4]: «وقال الأخفشُ والفراء: أصلُ الكلمةِ شَيِّـىء مثل هَيِّن، ثم خُفِّف بالحذف»، وذكر التصريف إلى آخره فهؤلاء نقلوا مذهبهما شيئاً واحداً، والحق ما ذكرته عنهما، ويدل على ما قلته ما قاله الواحدي فإنه قال: «وذهب الفراء في هذا الحرف مذهب الأخفش» غير أنه خَلَط حين ادَّعى أنها كهيْن ولَيْن حين جمعا على أَهْوناء وأَلْيِناء، وهَيْن تخفيف «هيِّن» فلذلك جاز جمعُه على أَفْعِلاء، وشَيء ليس مخففاً من «شَيِّـىء» حتى يُجْمع على أَفْعِلاء، وهذان المذهبان ـ أعني مذهب الفراء والأخفش ـ وإن سَلِما من منع الصرف بغيرِ علة فقد رَدَّهما الناس، قال الزجاج[5]: «وهذا القولُ غلطٌ لأنَّ «شَيْئاً» فَعْل، وفَعْل لا يجمع على أَفْعِلاء،

(١) ليس في «معانيه» إشارة إلى هذه المسألة.
(٢) المشكل ١/٢٤٧.
(٣) إبراهيم بن سفيان راوية نحوي قرأ على سيبويه وروى عن أبي عبيدة والأصمعي. له: الشكل والأمثال وأسماء السحاب، توفي سنة ٢٤٩. انظر: معجم الأدباء ١/١٥٨؛ البغية ١/٤١٤.
(٤) الإملاء ١/٢٢٧.
(٥) معاني القرآن ٣/٢٣٣.

فأما هَيِّن ولَيِّن فأصلُه: هَيِين[1] ولَيِين، فجُمع [على] أَفْعِلاء، كما يُجمع فعيل على أَفْعلاء مثل: نصيب وأَنْصباء» قلت: وهذا غريبٌ جداً، أعني كونَه جَعَل أنَّ أصلَ هيِّن هَيِين بزنة فَعِيل، وكذا لَيِّن ولَيِين، ولذلك صرح بتشبيههما بنصيب، والناس يقولون: إن هَيِّناً أصله هَيْوِن، كميِّت أصلُه مَيْوِت ثم أُعِل الإعلالَ المعروف، وأصلُ لَيِّن: لَيْيِن بياءين، الأولى ساكنة والثانية مكسورة، فأُدْغمت الأولى، والاشتقاقُ يساعدهم، فإن الهيِّن من هانَ يهون، ولأنهم حين جمعوه على أَفْعلاء أظهروا الواوَ فقالوا: أَهْوِناء. وقال الزجاج[2]: «إن المازني ناظر الأخفش في هذه المسألة فقال له: كيف تُصَغِّر أشياء؟ قال: أقول فيها أُشَيَّاء. فقال المازني: لو كانت أَفْعالاً لَرُدَّت في التصغير إلى واحدها وقيل: شُيَيْئات مثل شُعَيْعات، وإجماعُ البصريين أن تصغير أصدقاء إن كان لمؤنث «صُدَيِّقات»، وإن كان لمذكر: «صُدَيِّقون» فانقطع الأخفش». قلت: وبَسْطُ هذا أنَّ الجمعَ المكسَّرَ إذا صُغِّر: فإمَّا أن يكون من جموعِ القلة وهي أربعٌ على الصحيح: أَفْعِلة وأَفْعُل وأفعال وفِعْلة، فيُصَغَّرُ على لفظه، وإن كان من جموع الكثرة فلا يُصغَّر على لفظِه على الصحيح، وإنْ وَرَدَ منه شيءٌ عُدَّ شاذاً كـ «أُصَيْلان» تصغير «أُصْلان» جمع «أَصيل»، بل يُرَدُّ إلى واحدِه. فإنْ كان من غيرِ العقلاء صُغِّر وجُمِع بالألفِ والتاءِ فتقول في تصغير حُمُر جمع حمار: «حُمَيْرات»، وإن كان من العقلاء صُغِّر وجُمع بالواو والنون، فتقول في تصغير «رجال»: «رُجَيْلون، وإن كان اسم جمع كـ «قوم» و «رهط» اسم جنس كـ «قمر» و «شجر» صُغِّر على لفظه كسائر المفردات. رجَعْنا إلى أشياء فتصغيرُهم لها على لفظِها يَدُلُّ على أنها اسم جمع، لأن اسم الجمع يُصَغَّر على لفظه نحو: «رُهَيْط» و «قُوَيْم» وليست بجمع تكسير إذ هي من جموعِ الكثرة ولم تُرَدَّ إلى واحدها، وهذا لازمٌ للأخفش لأنه بصري، والبصري لا بدَّ

(١) في المطبوعة: «أهين» ولم يذكر لين.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٤.

وأن[1] يفعل ذلك، وأُصَيْلان عنده شاذ فلا يقاس عليه، وفي عبارة مكي قال[2]: «وأيضاً فإنه يَلْزمهم أن يصغِّروا أشياء على شُوَيَّات أو على شُيَيْئات وذلك لم يَقُلْه أحد». قلت: قوله «شُوَيَّات» ليس بجيد، فإن هذا ليس موضعَ قلبِ الياء واواً / ، ألا ترى أنك إذا صَغَّرت بيتاً قلت: بُيَيْتاً لا بُوَيْتاً، إلا أن [٢٨٠/أ] الكوفيين يُجيزون ذلك فيمكن أن يرى رأيهم. وقد ردَّ مكي[3] أيضاً مذهبَ الفراء والأخفش بشيئين، أحدهما: أنه يلزم منه عدمُ النظير إذ لم يقع أَفْعِلاء جمعاً لـ فَيْعِل فيكون هذا نظيرَه، وهَيِّن وأَهْوناء شاذٌّ لا يقاس عليه. والثاني: أن حذفَه واعتلالَه مُجْرى على غير قياس، فهذا القولُ خارجٌ في جمعه واعتلالِه عن القياس والسماع».

المذهب الرابع ـ وهو قول الكسائي وأبي حاتم ـ أنها جمع شيء على أَفْعال كـ «بَيْت» و «أبيات» و «ضيف» و «أضياف». واعترض الناس هذا القول بأنه يَلْزَم منه منعُ الصرف بغير علته إذ لو كان على «أَفْعال» لانصرفَ كأبيات. قال الزجاج[4]: «أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قولَ الكسائي خطأ، وألزموه ألَّا يَصْرِفَ أنباء وأسماء». قلت: والكسائي قد استشعر بهذا الردِّ فاعتذر عنه ولكن بما لا يُقبل، قال الكسائي ـ رحمه الله ـ: «هي ـ أي أَشْياء ـ على وزن أَفْعال ولكنها كَثُرت في الكلام فَأَشْبهت فَعْلاء فلم تُصْرَفْ كما لم يُصْرَفْ حَمْراء»، قال: «وجَمَعوها أشاوَى كما جمعوا عَذْراء وعـذارى، وصَحْراء وصحارى، وأَشْياوات كما قيل حَمْراوات»، يعني أنهم عامَلوا «أَشْياء» وإن كانت على أفعال معاملةَ حَمْراء وعَذْراء في جمعي التكسير والتصحيح. إلا أن

(١) لعل الصواب: ولا بد أن.
(٢) المشكل ٢٤٧/١.
(٣) المشكل ٢٤٧/١.
(٤) معاني القرآن ٢٣٣/٢.

الفراء والزجاج اعترضا على هذا الاعتذار، فقال الفراء[1]: «لو كان كما قال لكان أملكَ الوجهين أَنْ تُجْرَى، لأن الحرف إذا كَثُر في الكلام خَفَّ وجاز أن يُجْرَى كما كَثُرت التسمية بـ«يزيد»،وأَجْروه في النكرة وفيه ياءٌ زائدة تَمْنَعُ من الإجراء». قلت: يعني بالإجراء الصرف. وقال الزجاج: «أجمع البصريون وأكثر الكوفيين» وقد تقدم آنفاً. وقال مكي[2]: «وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تَنْصَرف ــ أي أشياء ــ لأنها أشبهت «حمراء» لأن العرب تقول: أَشْياوات» كما تقول: حَمْراوات، قال: «ويلزمهما ألَّا يَصْرِفا في الجمع أسماء وأبناء، لقول العرب فيهما: أسماوات وأبناوات». قلت: قد تقدم شرح هذا، ثم إنَّ مكّيّاً بعد أن ذكر عن الكسائي ما قَدَّمْتُه ونقل مذهب الأخفش والفراء قال: «قال أبو حاتم: أَشْياء أَفْعال جمع شيء كأبيات» فهذا يُوهم أن مذهب الكسائي المتقدمَ غيرُ هذا المذهب،وليس كذلك بل هو هو. قلت: وقد أجاب بعضهم عن الكسائي بأن النحويين قد اعتبروا في بابِ ما لا ينصرف الشبهَ اللفظيَّ دون المعنوي، يَدُلُّ على ذلك مسألةُ سراويل في لغةِ مَنْ يمنعُه فإنَّ فيه تأويلين، أحدهما: أنه مفردٌ أعجمي حُمِل على مُوازِنه في العربية، أي صيغة مصابيح مثلاً، ويَدُلُّ له أيضاً أنهم أَجْروا ألفَ الإلحاق المقصورة مُجرى ألف التأنيث المقصورة، ولكن مع العلمية، فاعتبروا مجردَ الصورة، ولولا خوفُ الإطالة لذكرت له نظائر كثيرة.

المذهب الخامس: أنَّ وزنها أَفْعِلاء أيضاً جمعاً لـ «شَيِيْءٌ بزنة ظريف، وفَعيل يجمع على أَفْعلاء كـ نَصيب وأَنْصِباء، وصَدِيق وأَصْدقاء، ثم حُذِفت الهمزة الأولى التي هي لامُ الكلمة، وفُتحت الياءُ لتسلمَ ألفُ الجمع فصارت أَشْياء، ووزنُها بعد الحذف أَفْعاء، وجعله مكياً[3] في التصريف

(١) معاني القرآن له ١/٣٢١.
(٢) المشكل ١/٢٤٦.
(٣) المشكل ١/٢٤٨.

كتصريف مذهب الأخفش من حيث إنه تُبدل الهمزة ياءً ثم تُحْذف إحدى الياءين. قال ــ رحمه الله ــ: «وحَسَّن الحذفَ في الجمع حَذْفُها في الواحد، وإنما حُذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال إذ «شيء» يقع على كل مسمًّى من عَرَضٍ أو جوهرٍ أو جسمٍ فلم ينصرف لهمزةِ التأنيث في الجمع. قال: «وهذا قولٌ حسنٌ جارٍ في الجمع وتُركَ الصرفُ على القياس، لولا أنَّ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش». قلت: قوله «هذا قول حسن» فيه نظر لكثرة ما يَرِد عليه وهو ظاهر ممَّا تقدم، ولمَّا ذكر الشيخ هذا المذهب قال[1] في تصريفه: «ثم حذفت الهمزة الأولى / وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً» قال: «وزنُها في هذا القول إلى أفياء، وفي القول قبله إلى أَفْلاء» كذا رأيته «أفياء» بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أَفْعاء بالعين فصحَّفها الكاتب إلى أَفْياء. وقد ردَّ الناس هذا القول: بأنَّ أصل شيء: شَيِّيْء بزنة صديق دعوى من غير دليل، وبأنه كان ينبغي ألاَّ يُصَغَّر على لفظه، بل يُرَدُّ إلى مفرده كما تقدم تحريره. [٢٨٠/ب]

وقد تلخص القول في أشياء: أنها هل هي اسم جمع وأصلها شَيْئاء كطَرْفاء، ثم قُلِبت لامُها قبل فائِها فصارَ وزنُها لَفْعاء أو جمعٌ صريح؟ وإذا قيل بأنها جمع صريح فهل أصلها أَفْعِلاء ثم تحذف، فتصير إلى أَفْعاء أو أَفْلاء، أو أنَّ وزنَها أفعال كأبيات. ولولا خوف الخروج عن المقصود لذكرت المسألة بأطرافِها مستوفاةً، ولكنَّ في هذا كفايةً لائقةً بهذا الموضوع.

قوله تعالى: «إن تُبْدَ» شرط، وجوابه «تَسُؤكم»، وهذه الجملة الشرطية في محل جر صفة لـ«أشياء»، وكذا الشرطية المعطوفة أيضاً. وقرأ[2] ابن عباس: «إن تَبْدُ لكم تَسُؤكم» ببناء الفعلين للفاعل مع كون حرف

---

(١) البحر ٤/٢٨.

(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٣٠.

المضارعة تاءً مثناة من فوق، والفاعل ضمير «أشياء». وقرأ الشعبي ـ فيما نقله عنه أبو محمد ابن عطية[1]: «إنْ يَبْدُ» بفتح الياء من تحت وضم الدال، «يَسُؤْكم» بفتح الياء من تحت، والفاعل ضمير عائد على ما يليق تقديره بالمعنى، أي: إن يَبْدُ لكم جواب سؤالكم أو سؤلكم يسؤكم، ولا جائز أن تعود على «أشياء» لأنه جارٍ مجرى المؤنث المجازي، ومتى أسند فعلٌ إلى ضمير مؤنث مطلقاً وَجَبَ لَحاقُ العلامة على الصحيح، ولا يُلتفت لضرورة الشعر، ونقل غيره عن الشعبي أنه قرأ: «يُبْدَ لكم يَسُؤْكم» بالياء من تحت فيهما إلا أنه ضمَّ الياء الأولى وفتح الثانية، والمعنى إنْ يُبْدَ ـ أي يُظْهَر ـ السؤال عنها يَسُؤْكم ذلك السؤالُ أي جوابه، أو هو، لأنه سببٌ في ذلك والمُبْدِيه هو اللَّـهُ تعالى. والضميرُ في «عنها» يحتمل أن يعودَ على نوعِ الأشياءِ المَنْهِيِّ عنها لا عليها أنفسِها، قاله ابن عطية[2]، ونقله الواحدي عن صاحبِ «النظم»، ونظَّره بقوله تعالى: «ولقد خَلَقْنا الإنسانَ من سلالةٍ من طينٍ»[3] يعني آدم، «ثم جَعَلْناه» قال «يعني ابن آدم» فعاد الضميرُ على ما دل عليه الأول، ويحتمل أن يعود عليها أنفسها، قاله الزمخشري[4] بمعناه.

قوله: «حين يُنَزَّلُ القرآن» في هذا الظرفِ احتمالان، أحدهما ـ وهو الذي يَظْهَرُ، ولم يَقُل الزمخشري[5] غيرَه ـ: أنه منصوبٌ بـ «تسألوا»، قال الزمخشري: «وإنْ تَسْألوا عنها: عن هذه التكاليفِ الصعبةِ، حين يُنَـزَّلُ القرآن: في زمانِ الوَحْيِ، وهو ما دام الرسولُ بين أَظْهُرِكم يُوحَىٰ إليه تَبْدُ لكم تلك التكاليفُ التي تَسُؤْكم وتُؤْمروا بتحمُّلها، فَتُعَرِّضوا أنفسَكم لغضبِ اللَّـهِ

---

(١) المحرر ٥/٢٠٨.
(٢) المحرر ٥/٢٠٩.
(٣) الآية ١٢ من المؤمنون.
(٤) الكشاف ١/٦٤٨.
(٥) الكشاف ١/٦٤٨.

لتفريطِكم فيها» ومن هنا قلت لك: إنَّ الضمير في «عنها» عائدٌ على الأشياءِ الْأُوَلِ لا على نوعِها. والثاني: أنَّ الظرفَ منصوبٌ بـ «تُبْدَ لكم» أي: تَظْهَرْ لكم تلك الأشياءُ حين نزولِ القرآن. قال بعضهم: «في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، لأنَّ التقديرَ: عن أشياءَ إنْ تُسْأَلوا عنها تُبْدَ لكم حين نزولِ القرآن، وإن تُبْدَ لكم تَسُؤْكم» ولا شك أن المعنى على هذا الترتيب، إلا أنه لا يُقال في ذلك تقديمٌ وتأخيرٌ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً فلا فرقَ، ولكن إنما قُدِّم هذا أولاً على قوله: «وإنْ تَسْألوا» لفائدةٍ وهي الزجرُ عن السؤالِ فإنه قدَّم لهم أنَّ سؤالَهم عن أشياءَ متى ظهرت أساءَتْهم قبل أن يُخْبِرَهم بأنهم إنْ سألوا عنها بَدَتْ لهم لينزجروا، وهو معنىً لائقٌ.

قوله: «عفا الله عنها» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محلِّ جر لأنه صفةٌ أخرى لـ«أشياء»، والضميرُ على هذا في «عنها» يعود على «أشياء»، ولا حاجةَ إلى ادِّعاء التقديمِ والتأخيرِ في هذا كما قاله بعضهم، قال: «تقديرُه: لا تَسْأَلوا عن أشياءَ عفا الله عنها إنْ تُبْدَ لكم إلى آخر الآية / ، لأنَّ كلًّا من الجملتين الشرطيتين وهذه الجملةَ صفةٌ لـ«أشياء»، فمن أين أنَّ هذه الجملةَ مستحقةٌ للتقديمِ على ما قبلَها؟ وكأنَّ هذا القائلَ إنَّما قَدَّرها متقدمةً ليتضحَ أنها صفةٌ لا مستأنفةٌ. والثاني: أنها لا محل لها لاستئنافِها، والضميرُ في «عنها» على هذا يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بـ «لا تَسْألوا»، ويجوزُ أَنْ تعودَ على «أشياء»، وإنْ كان في الوجه الأولِ يتعيَّن هذا لضرورةِ الربطِ بين الصفةِ والموصوفِ. [٢٨١/أ]

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿قد سَأَلَها﴾**: الضميرُ في «سألها» ظاهرُه يعود على «أشياء»، لكن قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلت: كيف قال: لا تَسْأَلوا عن أشياءَ، ثم قال: «قد سَأَلها» ولم يقل سَأَل عنها؟ قلت: [الضميرُ في

(١) الكشاف ٦٤٨/١.

سألها][1] ليس يعودُ على أشياءَ حتى يَتعدَّى إليها بـ«عن»، وإنما يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بقوله: «لا تَسْألوا» أي: قد سأل المسألةَ قومٌ، ثم أصبحوا بها ـ أي بمرجوعِها ـ كافرين». ونحا ابن[2] عطية مَنْحاه. قال الشيخ[3]: «ولا يتجه قولُهما إلا على حذف مضاف، وقد صَرَّح به بعضُ المفسرين، أي: قد سأل أمثالَها أي: أمثالَ هذه المسألة أو أمثالَ هذه السؤالات». وقال الحوفي في «سألها»: «الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ على «أشياء» ولا يتجه حَمْلُه على ظاهرِه لا مِنْ جهة اللفظ العربي ولا من جهةِ المعنى، أمَّا من جهة اللفظ فلأنه كان ينبغي أن يُعَدَّى بـ«عن» كما عُدِّي في الأول، وأمَّا من جهةِ المعنى فلأنَّ المسؤولَ عنه مختلِفٌ قطعاً، فإنَّ سؤالهم غيرُ سؤالِ مَنْ قبلهم، فإنَّ سؤالَ هؤلاء[4] مثلُ مَنْ سأل: أين ناقتي وما في بطن ناقتي، وأين أبي وأين مَدْخَلي؟ وسؤالُ أولئك غيرُ هذا نحو: «أَنْزِل علينا مائدة»[5] «أَرِنا الله جهرة»[6] «اجعَلْ لنا إلهاً»[7] ونحوه. وقال الواحدي: ـ ناقلاً عن الجرجاني ـ «وهذا السؤالُ في هذه الآيات يخالِفُ معنى السؤال في قوله: «لا تَسْأَلوا عن أشياء» «وإن تَسْأَلوا عنها» ألا ترى أنَّ السؤال في الآية الأولى قد عُدِّي بالجار، وها هنا لم يُعَدَّ بالجار، لأن السؤالَ ها هنا طَلَبٌ لعينِ الشيء نحو: «سَأَلْتُك درهماً» أي طلبته منك، والسؤالُ في الآية الأولى سؤالٌ عن حالِ الشيء وكيفيتِه، وإنما عَطَفَ بقوله «قد سَأَلها قوم» على ما قبلَها وليست بمثلِها في التأويل، لأنه إنما نَهاهم عن تكليفِ ما لم يُكَلَّفوا، وهو مرفوعٌ

---

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من الكشاف.

(٢) المحرر ٥/٢٠٩.

(٣) البحر ٤/٣٢.

(٤) أي اهتماماتهم وتفكيرهم.

(٥) الآية ١١٤ من المائدة.

(٦) الآية ١٥٣ من النساء.

(٧) الآية ١٣٨ من الأعراف.

عنهم» قلت: ويجوز أن يعودَ على «أشياء» لفظاً لا معنًى كما قال النحويون في مسألة: «عندي درهمٌ ونصفُه» أي: ونصفُ درهمٍ آخرَ، ومنه[1]:

١٨١٤ـ وكــلُّ أُنـاسٍ قــاربــوا قَيْــدَ فَحْلِهِمْ
ونحنُ خَـلَعْنــا قيــدَه فَهْــوَ ســارِبُ

قوله: «من قبلكم» متعلق بقوله: «سَأَلَها». فإنْ قيل: هل يجوزُ أن يكونَ صفةً لقوم؟ قلت: منعَ من ذلك جماعةٌ معتلِّين بأنَّ ظرف الزمان لا يقعُ خبراً ولا صفةً ولا حالاً عن الجثة، وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أولِ البقرة عند قوله: «والذين مِنْ قبلكم»، فإنَّ الصلةَ كالصفة، و«بها» متعلق بـ «كافرين»، وإنما قُدِّم لأجلِ الفواصلِ. والنخعي[3] قرأ: «سالها» بالامالة من غير همزٍ وهما لغتان، ومنه يَتَساولان[4] فإمالتُه لـ «سأل» كإمالة حمزة «خاف» وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرةِ عند «فإنَّ لكم ما سألتم»[5] و«سَلْ بني إسرائيل»[6].

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿من بَحِيرة﴾: «مِنْ» زائدةٌ لوجودِ الشرطين المعروفين[7] و«جَعَل» يجوز أن يكونَ بمعنى «سَمَّى» ويتعدى لمفعولين، أحدهما محذوف، والتقدير: ما جعَلَ ـ أي ما سَمَّى ـ اللّـهُ حيواناً بَحِيرةً.

---

(١) تقدم برقم ١٦٣، وهذا الباب يعني به عـود الضمير على المعنى لا على اللفظ أي: ونصف درهم آخر غير الدرهم المشار إليه، وكذا في البيت أي: قيد فحل لنا، ولا يقصد قيد فحل العدو، لأنه ليس له، والمقصود أنه لا يخاف الإغارة على فحله حيث إنه يتركه حيث يشاء.

(٢) الآية ٢٢.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٢/٤.

(٤) تقول العرب: «هما يتساولان» انظر: البحر ٣٢/٤.

(٥) الآية ٦١.

(٦) الآية ٢١١.

(٧) وهما تنكير مجرورها وأن تسبق بكلام غير موجب.

قاله أبو البقاء[1]. وقال ابن عطية[2] والزمخشري[3] وأبو البقاء[4]: «إنها تكونُ بمعنى شَرَع ووضع. أي: ما شَرَع اللّـهُ ولا أمر». وقال الواحدي ـ بعد كلامٍ طويل ـ «فمعنى ما جعل اللّـهُ مِنْ بَحيرةٍ: ما أوجبَها ولا أمر بهـا» وقال ابن عطية[5]: «وجَعَلَ في هذه الآيةِ لا تكون بمعنى «خلق» لأنَّ الله خَلَق هذه الأشياءَ كلها، ولا بمعنى «صَيَّر»، لأن التصيير لا بد له من مفعول ثان، فمعناه: ما سَنَّ الله ولا شَرَع. ومنع الشيخ[6] هذه النقولاتِ كلَّها بأنَّ «جَعَل» لم يَعُدَّ اللغويون من معانيها شرع، وخَرَّج الآية على التصيير، ويكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً أي: ما صَيَّر الله بحيرةً مشروعةً.

والبَحيرة: فَعِيلة بمعنى مَفْعولة، فدخولُ تاءِ التأنيث عليها / لا ينقاس، [٢٨١/ب] ولكن لَمَّا جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ الجوامدِ أُنِّث، وهذا قد أوضَحْتُه في قوله «النطيحة»[7]. واشتقاقُها من البَحْر، والبَحْر: السَّعَـةُ، ومنه «بَحْـرُ الماءِ» لسَعَتِه. واختلف أهلُ اللغة في البَحِيرة عند العرب ماهي؟ اختلافاً كثيراً، فقال أبو عبيد: «هي الناقةُ التي تُنْتِج خمسةَ أبطنٍ في آخرها ذَكَرٌ فتُشَقُّ أذنُها وتُتْرَكُ فـلا تُرْكَبُ ولا تُحْلَبُ ولا تُطْرَدُ عن مَـرْعَى ولا ماءٍ، وإذا لَقِيهـا المُعْيِي[8] لم يركبها. وروي ذلك عن ابن عباس، إلا أنه لم يذكر في آخرها ذكَرا. وقال بعضهم: «إذا أنتجت الناقة خمسة أبطن نُظر في الخامس: فإن كان ذكرا ذبحوه وأكلوه، وإن كان أنثى شَقُّوا أذنها وتركوهـا تَرْعى وتَـرِدُ ولا تُرْكَبُ

(١) الإملاء ٢٢٨/١.
(٢) المحرر ٢١١/٥.
(٣) الكشاف ٦٤٩/١.
(٤) الإملاء ٢٢٨/١.
(٥) المحرر ٢١١/٥.
(٦) البحر ٣٣/٤.
(٧) الآية ٣ من المائدة.
(٨) المعيي: المتعب العاجز.

ولا تُحلب فهذه هي البحيرة»، ورُوِي هذا عن قتادة. وقال بعضهم: «البحيرة: الأنثى التي تكون خامسَ بطنٍ كما تقدَّم بيانُه، إلا أنها لا يَحِلُّ للنساء لحمها ولا لبنها، فإنْ ماتت حَلَّت لهن». وقال بعضهم: «البحيرة: بنت السائبة» وسيأتي تفسير السائبة، فإذا وَلدت السائبة أنثى شقوا أذنها وتركوها مع أمها ترعى وتَرِدُ ولا تركب حتى للمُعْيِيّ، وهذا قولُ مجاهد بن جبر. وقال بعضُهم: «هي التي مُنِع دَرُّها ـ أي لَبَنُها ـ لأجل الطواغيت، فلا يَحْلِبُها أحدٌ. وقال بهذا سعيد بن المسيب. وقيل: هي التي تُتْرَكُ في المَرْعى بلا راعٍ، قاله ابنُ سيده[1]. وقيل: إذا وَلَدَتْ خمسَ إناث شَقُّوا أذنَها وتركوها. وقال بعضُهم ـ ويُعْزَى لمسروق[2] ـ: «إنها إذا وُلِدت خمساً أو سبعاً شَقُّوا أذنَها». وقيل: هي الناقةُ تَلِدُ عشرةَ أبطن فَتُشَقُّ أذنُها طولاً بنصفين، وتُتْرَكُ فلا تُرْكَبُ ولا تُحْلَبُ ولا تُطْرَدُ عن مرعى ولا ماء، وإذا ماتَتْ حَلَّ لحمُها للرجال دون النساء»، نقله ابن عطية[3]، وكذا قاله أبو القاسم الراغب[4]. وقيل: البحيرة السَّقْبُ[5] إذا وُلِد نحروا أذنه، وقالوا: اللهم إن عاش فَقَنِيّ[6] وإن مات فَذَكِيّ[7]، فإذا مات أكلوه. ووجه الجمع بين هذه الأقوالِ الكثيرة أنَّ العربَ كانت تختلف أفعالُها في البحيرة.

والسائبة قيل: كان الرجلُ إذا قَدِم من سفر أو شكر نعمة سَيَّبَ بعيراً فلم يُرْكَبْ ويفعل به ما تقدم في البحيرة، وهذا قول أبي عبيد. وقيل: هي

---

(١) المحكم له ٣/٢٤١.

(٢) مسروق بن الأجدع، أخذ عن عبدالله بن مسعود وثلة من الصحابة، وروى عنه يحيى بن وثاب توفي سنة ٦٣. انظر: طبقات القراء ٢/٢٩٤.

(٣) المحرر ٥/٢١١.

(٤) المفردات ٣٤.

(٥) السقب: ولد الناقة.

(٦) القَنِيّ: هي التي تقتنى للدَّرِّ والولد.

(٧) الذكي: المذبوح.

الناقة تُنْتِجُ عشر إناث فلا تُرْكب ولا يَشْرب لبنها إلا ضيفٌ أو ولدٌ، قاله الفراء[1]. وقيل: ما تُرِك لآلهتهم، فكان الرجل يجيء بماشيته إلى السدنة فيتركه عندهم ويسيل لبنه. وقيل: هي الناقة تُتْرك ليُحَجَّ عليها حَجَّة، ونُقِل ذلك عن الشافعي. وقيل: هو العبدُ يُعْتَقُ على ألَّا يكونَ عليه ولاءٌ ولا عقلٌ[2] ولا ميراثٌ.

والسائِبَةُ هنا: فيها قولان، أحدُهما: أنها اسم فاعل على بابه من ساب يَسِيب أي يَسْرَح، كسَيَّب الماء، وهو مطاوعُ سِبْتُه، يقال: سَيَّبْتُه فساب وانساب. والثاني: أنه بمعنى مَفْعول نحو: «عيشةٌ راضية» ومجيءُ فاعِل بمعنى مَفْعول قليلٌ جداً نحو: «ماء دافق»، والذي ينبغي أَنْ يُقال: إنه فاعل بمعنى ذي كذا أي: بمعنى النسب، نحو قولهم: لابن أي: صاحبُ لبن، ومنه في أحدِ القولين: «عيشةٌ راضية وماء دافق» أي: ذات رضى وذا دفق، وكذا هذا، أي: ذات سَيْبٍ.

والوصيلةُ هنا فَعِيلة بمعنى فاعِلة على ما سيأتي تفسيره، فدخول التاءِ قياسٌ. واختلف أهلُ اللغةِ فيها هل هي من جنسِ الغنم أو من جنس الإِبل؟ ثم اختلفوا بعد ذلك أيضاً، فقال الفراء[3]: «هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعةَ أبطن عَناقَيْن عَناقَيْن، فإذا وَلَدَت في آخرها عَناقاً وجَدْياً قيل: وصلت أخاها فَجَرَتْ مَجْرى السائبة». وقال الزجاج[4]: «هي الشاة إذا وَلَدَتْ ذكراً كان لآلهتهم، وإذا ولدت أنثى كانت لهم». وقال ابن عباس: ـ رضي الله عنه ـ هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعة أبطن، فإذا كان السابع أنثى لم تنتفع النساءُ منها بشيء، إلا أَنْ تموتَ فيأكلَها الرجال والنساء، وإنْ كانت ذكراً ذبحوه وأكلوه جميعاً، وإنْ كان

---

(1) معاني القرآن ١/٣٢٢.

(2) العقل: تأدية جناية الدم.

(3) معاني القرآن له ١/٣٢٢.

(4) معاني القرآن له ٢/٢٣٥.

[٢٨٢/أ] ذكراً وأنثى قالوا: / وَصَلْت أخاها فيتركونها معه لا تُذْبَحُ ولا ينتفع بها إلا الرجالُ دونَ النساء، فإنْ ماتَتْ اشتركنْ مع الرجال فيها». وقال ابن قتيبة: «إن كان السابع ذكراً ذُبح وأكله الرجال دونَ النساء، وقالوا: «خالصةٌ لذكورِنا ومُحَرَّمٌ على أزواجِنا» وإنْ كان أنثى تُرِكَتْ في الغنم، وإن كان ذكراً وأنثى فكقول ابن عباس. وقيل: «هي الشاة تنتج عشر إناثٍ متوالياتٍ في خمسة أبطن ثم ما وَلَدت بعد ذلك فللذكور دون الإناث، وبهذا قال أبو إسحاق[١] وأبو عبيدة[٢]، إلا أن أبا عبيدة قال: «وإذا ولدت ذكراً وأنثى معاً قالوا: وَصَلت أخاها فلم يذبحوه لمكانها». وقيل: هي الشاة تنتج خمسةَ أبطن أو ثلاثةً، فإن كان جَدْياً ذبحوه، وإن كان أنثى أَبْقَوْها، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها، هذا كلُّه عند مَنْ يَخُصُّها بجنس الغنم. وأما من قال إنها من الإبل فقال: «هي الناقة تبتكر فتلد أنثى ثم تُثَنِّي بولادة أنثى أخرى ليس بينهما ذكر فيتركونها لآلهتهم، ويقولون: قد وَصَلَت أنثى بأنثى ليس بينهما ذكر».

والحامي: اسمُ فاعل من حَمَى يَحْمي أي: منع، واختلف فيه تفسير أهل اللغة، فعن الفراء[٣]: «هو الفحل يُولد لولدِ ولدِه»[٤] فيقولون: قد حَمَى ظهرَه، فلا يُرْكب ولا يُستعمل ولا يُطْرَدُ عن ماء ولا شجر». وقال بعضهم: «هو الفحل يُنْتِجُ من بين أولاده ذكورها وإناثها عشرَ إناث» روى ذلك ابن عطية[٥]. وقال بعضُهم: «هو الفحل يولَدُ من صلبِه عشرةُ أبطن، فيقولون قد حمى ظهره، فيتركونه كالسائبة فيما تقدم، وهذا قول ابن عباس وابن مسعود

(١) ليس في إعرابه.
(٢) مجاز القرآن ١/١٧٨.
(٣) معاني القرآن ١/٣٢٢.
(٤) أي فكان بمنزلة الحفيد لهذا الفحل.
(٥) المحرر ٥/٢١٢.

وإليه مال أبو عبيدة[١] والزجاج[٢]. ورُوِي عن الشافعي أنه الفحل يَضْرِب في مال صاحبه عشرَ سنين. وقال ابن زيد: «هو الفحل يُنتج له سبع إناث متواليات فيحمي ظهرَه فيُفْعل به ما تقدم. وقد عرفت منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء أنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها. وقد أنشدوا في البَحِيرة قوله[٣]:

١٨١٥ـ مُحَرَّمَةٌ لا يَطْعَمُ الناسُ لحمَها
ولا نحن في شيءٍ كذاك البحائِرُ

وأنشدوا في السائبة قوله[٤]:

١٨١٦ـ وسائبةٍ لله مالي تشكُّرا
إنِ اللّهُ عافَى عامراً أو مجاشعا

وأنشدوا في الوصيلة لتأبط شراً[٥]:

١٨١٧ـ أجِدَّك أمَّا كنت في الناسِ ناعقاً
تراعي بأَعْلى ذي المجازِ الوَصايلا

وأنشدوا في الحامي قوله[٦]:

١٨١٨ـ حَماها أبو قابوسَ في عِزِّ ملكِه
كما قد حَمَى أولادَ أولادِه الفحلُ

---

(١) مجاز القرآن ١/١٧٨.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٥.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٦.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٦.
(٥) لم أقف عليه.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٧.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿حَسْبُنا ما وَجَدْنا عليه آباءنا﴾**: «حسبنا» مبتدأ وقد تقدم أنه في الأصل مصدرٌ والمرادُ به اسم الفاعل أي: كافينا، وتفسيرُ ابنِ عطية[١] له بـ «كفانا» تفسيرُ معنىً لا إعراب. و«ما وَجَدْنا» هو الخبر، و«ما» ظاهرُها أنها موصولة اسمية، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة أي: كافينا الذي وجدنا، و«وجد» يجوز أن يكون بمعنى المصادفة، فـ«عليه» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«وجدنا» وأنه متعدٍ لواحد. والثاني: أنه حال من «آباءنا» أي وجدناهم مستقرين عليه، ويجوز أن يكونَ بمعنى العلم فيتعدى لاثنين ثانيهما «عليه».

وقوله: «أَوَ لَوْ كان» قد تقدم إعراب هذا في البقرة[٢] وما قالوا فيه، وأنَّ «لو» هنا معناها الشرط وأنَّ الواوَ للحال، وتقدم تفسيرُ ذلك كله فأغنى عن إعادته، إلا أنَّ ابنَ عطية قال هنا[٣]: «ألف التوقيف دخلت على واو العطف» قلت: تسميةُ هذه الهمزةِ للتوقيف فيه غرابةٌ في الاصطلاح. وجَعَل الزمخشري[٤] هذه الواوَ للحال، وابنُ عطية جعلها عاطفةً، وتقدَّم [٢٨٢/ب] الجمعُ / بين كلامهما في البقرة فعليك بالالتفات إليه. واختلاف الألفاظ في هاتين الآيتين ــ أعني آية البقرة وآية المائدة ــ من نحو قوله هناك: «اتبعوا» وهنا «تعالَوْا» وهناك «أَلْفَيْنا» وهنا «وجدنا» من باب التفنّن في البلاغة، فلا تُطْلَبُ له مناسبةٌ، وإن كنتُ قد تكلَّفْتُ ذلك ونقلته عن الناس في كتاب «التفسير الكبير».

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسَكم﴾**: الجمهورُ على نصب «أنفسكم» وهو منصوب على الإغراء بـ«عليكم»؛ لأنّ «عليكم» هنا اسمُ فعل

---

(١) المحرر ٥/٢١٤.
(٢) الآية ١٧٠.
(٣) المحرر ٥/٢١٤.
(٤) الكشاف ١/٦٤٩.

إذ التقدير: الزموا أنفسَكم أي: هدايتَها وحِفْظَها مِـمَّا يؤذيها، فـ «عليكم» هنا يرفع فاعلاً تقديره: عليكم أنتم، ولذلك يجوز أن يُعْطَفَ عليه مرفوع نحو: «عليكم أنتم وزيدٌ الخيرَ»، كأنك قلت: الزموا أنتم وزيدٌ الخيرَ. واختلف النحاة في الضميرِ المتصلِ بها وبأخواتِها نحو: إليك ولديك ومكانـك، فالصحيح أنه في موضعِ جر كما كان قبلَ أن تُنْقَلَ الكلمة إلى الإغراء، وهذا مذهب سيبويه[1] واستدل له الأخفش بما حكى عن العرب «على عبدِالله» بجرِّ «عبدالله» وهو نص في المسألة. وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل وفيه بُعْدٌ لنصب ما بعدهما، أعني «على» وما بعدها كهذه الآية. وذهب الفراء إلى أنه مرفوعُه، وقد حَقَّقْتُ هذه المذاهبَ بدلائلها مبسوطة في «شرح التسهيل». وقال أبو البقاء[2]: ـ بعد أن جعل «كم» في موضع جر بـ «على» بخـلافِ رُوَيدَكم فإن الكاف هناك للخطاب ولا موضعَ لها، فإن «رويد» قد استُعْمِلتْ للأمر المواجَهِ من غير كاف الخطاب، وكذا قولُه تعالى: «مكانَكم»[3] «كم» في محل جر». قلت: في هذه المسألة كلامٌ طويل، صحيحُه أنَّ «رويد» تارةً يكون ما بعدها مجرورَ المحلِّ وتارةً منصوبَه، وليس هذا موضعه، وقد قَدَّمْتُ في سورةِ النساءِ الخلافَ في جواز تقديم معمول هذا الباب عليه.

وقرأ نافـع بن أبـي نعيم: «أنفسُكم» رفعاً فيمـا حكاه عنـه صاحب «الكشاف»[4]، وهي مُشْكَلِةٌ وتخـريجُهـا على أحـد وجهين: إمـا الابتداء، و «عليكم» خبره مقدم عليه، والمعنى على الإغراء أيضاً، فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية، ومنه قراءةُ بعضِهم «ناقةُ الله وسُقْياها»[5]، وهذا تحذيرٌ

(١) الكتاب ١/١٢٧.
(٢) الإملاء ١/٢٢٨.
(٣) الآية ٢٨ من يونس: «مكانَكم أنتم وشركاؤهم».
(٤) الكشاف ١/٦٥٠.
(٥) الآية ١٣ من الشمس، ولم أجد من نسب القراءة.

وهو نظيرُ الإغراء. والثاني من الوجهين: أن تكون توكيداً للضميرِ المستترِ في «عليكم» لأنه كما تقدم تقديره قائمٌ مقامَ الفعل، إلا أنه شَذَّ توكيدُه بالنفس من غير تأكيد بضمير منفصل، والمفعول على هذا محذوفٌ، تقديرُه: عليكم أنتم أنفسُكم صلاح حالكم وهدايتكم.

قوله: «لا يَضُرُّكم» قرأ الجمهور بضم الراء مشددة. وقرأ[1] الحسن البصري: «لا يَضُرْكم» بضم الضاد وسكون الراء، وقرأ إبراهيم النخعي: «لا يَضِرْكم» بكسر الضاد وسكون الراء، وقرأ أبو حيوة: «لا يَضْرُرُكم» بسكون الضاد وضم الراء الأولى والثانية. فأمَّا قـراءة الجمهور فتحتمـل وجهين، أحدهما: أن يكونَ الفعلُ فيها مجزوماً على جواب الأمر في «عليكم»، وإنما ضُمَّت الراءُ إتباعاً لضمةِ الضاد، وضمةُ الضادِ هي حركةُ الراء الأولى نُقِلَتْ للضادِ لأجلِ إدغامها في الراء بعدها، والأصل: «لا يَضْرُرْكم»، ويجوز أن يكونَ الجزمُ لا على وجه الجواب للأمرِ، بل على وجهِ أنه نهيٌ مستأنف، والعملُ فيه ما تقدَّم، وينصُر جوازَ الجزم هنا على المعنيين المذكورَيْن من الجواب والنهي قراءةُ الحسن والنخعي فإنهما نَصٌّ في الجـزم ولكنهما محتملتان للجزمِ على الجوابِ أو النهي. والوجه الثاني: أن يكونَ الفعلُ مرفوعاً وليس جواباً ولا نهياً، بل هو مستأنفٌ سِيقَ للإخبار بذلك، وينصرُه قراءةُ أبـي حيوة / المتقدمة. [٢٨٣/أ]

وأمَّا قراءةُ الحسنِ فَمِنْ «ضارَه يَضُوره» كصانَه يصونه. وأما قراءة النخعي فمِنْ «ضاره يضيره» كباعه يَبيعه، والجزم فيهما على ما تقدم في قراءة العامة من الوجهين. وحَكَى أبو البقاء[2]: «لا يَضُرَّكم» بفتح الراء، ووجهها على الجزم، وأن الفتح للتخفيف وهو واضح، والجزم على ما تقدم أيضاً من

---

(١) انظر: الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٧/٤.
(٢) الإملاء ٢٢٨/١.

الوجهين. وهذه كلُّها لغاتٌ قد تقدَّم التنبيهُ عليها في آل عمران[1].

و «مَنْ ضَلَّ» فاعل، و «إذا» ظرفٌ محضٌ ناصبُه «يَضُرُّكم» أي: لا يَضُرُّكم الذي ضلَّ وقتَ اهتدائِكم، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ الكلام عليه. وقال أبو البقاء[2]: «ويبعد أن تكون ظرفاً لـ «ضَلَّ» لأنَّ المعنى لا يَصِحُّ معه». قلت: لأنه يصير المعنى على نفي الضرر الحاصل مِمَّن يضل وقت اهتدائهم، فقد يُتَوَهَّم أنه لا ينتفي عنهم ضرر مَنْ ضَلَّ في غيرِ وقتِ اهتدائهم، ولكنَّ هذا لا ينفي صِحَّة المعنى بالكليةِ كما ذَكَره.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿شهادةُ بينكم﴾**: هذه الآية وما بعدها من أشكلِ القرآنِ حُكْماً وإعراباً وتفسيراً، ولم يَزَلِ العلماء يستشكلونها ويَكِعُّون[3] عنها حتى قال مكي بن أبي طالب[4] ـ رحمه الله ـ في كتابه المسمى بالكشف: «هذه الآيةُ في قراءاتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامِها من أصعب آيٍ في القرآن وأشكلِها، قال: «ويحتمل أن يُبْسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر» قال: وقد ذكرناها مشروحة في كتاب مفرد». وقال ابن عطية[5]: «وهذا كلام من لم يقع له الثلج في تفسيرها، وذلك بَيِّنٌ من كتابه» وقال السخاوي[6]: «لم أر أحداً من العلماء تَخَلَّص كلامُه فيها من أولها إلى آخرها». وقال الواحدي: «وهذه الآية وما بعدها من أغوص

---

(١) الآية ١٤٤.
(٢) الإملاء ١/٢٢٩.
(٣) كَعَّ: جَبُن.
(٤) الكشف ١/٤٢٠.
(٥) المحرر ٥/٢١٧.
(٦) علي بن محمد النحوي المقرىء الأديب، أخذ عن الشاطبي، وله: شرحان على «المفصل»، توفي سنة ٦٤٣. انظر: البغية ٢/١٩٢.

ما في القرآن معنى وإعراباً» قلت: وأنا أستعين الله تعالى في توجيه إعرابها واشتقاق مفرداتها وتصريف كلماتها وقراءاتها ومعرفة تأليفها مِمَّا يختصُّ بهذا الموضوع، وأمَّا بقية علومها فنسأل الله العون في تهذيبه في كتابي «تفسير القرآن العزيز» إنْ شاء الله، وبه الحول والقوة.

قرأ الجمهور «شهادةُ بينكم» برفع «شهادة» مضافة لـ «بينكم». وقرأ[1] الحسن والأعرج والشعبي برفعها منونة، «بينَكم» نصباً. والسلمي والحسن والأعرج ــ في رواية عنهما ــ: «شهادةً» منونةً منصوبة، «بينَكم» نصباً. فأمَّا قراءة الجمهور ففي تخريجها خمسة أوجه، أحدها: أنها مرفوعةٌ بالابتداءِ، وخبرُها «اثنان»، ولا بد على هذا الوجهِ من حذفِ مضافٍ: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني، فتقديرُه من الأول: ذوا شهادةِ بينكم اثنان، أي صاحبا شهادةِ بينكم اثنان، وتقديرُه من الثاني: شهادةُ بينِكم شهادةُ اثنين، وإنما اضطررنا إلى حذفٍ من الأول أو الثاني ليتصادقَ المبتدأ والخبر على شيء واحد، لأنَّ الشهادةَ معنىً والاثنان جثتان، ولا يجيء التقديران المذكوران في نحو: «زيدٌ عدلٌ» وهما جعله نفسَ المصدر مبالغةً أو وقوعُه موقع اسم الفاعل، لأنَّ المعنى يأباهما هنا، إلا أنَّ الواحدي نقل عن صاحب «النظم» أنه قال: «شهادة» مصدرٌ وُضِع مَوْضِعَ الأسماء» يريد بالشهادة الشهود، كما يقال: رجلٌ عَدْلٌ ورِضا، ورجالٌ عدلٌ ورِضا وزَوْر، وإذا قَدَّرْتها بمعنى الشهود كان على حذف المضاف، ويكون المعنى: عدةُ شهودٍ بينكم اثنان، واستشهد بقوله: «الحجُّ أشهرٌ»[2] أي: وقت الحج، ولولا ذلك لنصب أشهراً على تأويل: الحج في أشهر». قلت: فعلى ظاهر هذا أنه جَعَلَ المصدر نفسَ الشهود مبالغةً، ولذلك مَثَّله بـ «رجال عدل» وفيه نظر. الثاني: أن ترتفع على أنها مبتدأ أيضاً، وخبرها

---

(١) الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٨/٤.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

محذوف يَدُلُّ عليه سياق الكلام، و «اثنان» على هذا مرتفعان بالمصدر الذي هو «شهادة»، والتقدير: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان، كذا قَدَّره الزمخشري[١] وهو أحد قولي الزجاج[٢]، وهو ظاهرٌ جداً، و «إذا» على هذين الوجهين ظرف لـ «شهادة» أي لِيُشْهَد وقت حضور الموت ـ أي أسبابه ـ و «حين الوصية» على هذه الأوجه فيه ثلاثة أوجه، أوجهها: أنه بدلٌ من «إذا»، ولم يذكر الزمخشري غيره، قال: «وفي إبدالِه منه دليلٌ على وجوبِ الوصية». الثاني: أنه منصوبٌ بنفسِ الموت أي: يقع الموت وقت الوصية، ولا بُدَّ من تأويله بأسبابِ الموت؛ لأنَّ وقتَ الموت الحقيقي لا وصيةَ فيه. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «حَضَر» أي: حَضَر أسبابَ الموت حين الوصية.

الثالث[٣]: أنَّ «شهادةُ» مبتدأ وخبره: «إذا حضر»، أي وقوعُ الشهادة في وقتِ حضور الموت /، و «حين» على ما تقدم فيه من الأوجه الثلاثة آنفاً، [٢٨٣/ب] ولا يجوزُ فيه والحالةُ هذه أن يكونَ ظرفاً للشهادة لئلا يلزَم الإِخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صلتِه وهو لا يجوز، وقد عرفت شرح ذلك مِمَّا مَرَّ. ولَمَّا ذكر الشيخ[٤] هذا الوجهَ لم يستدرك هذا، وهو عجيب منه. الرابع: أنَّ «شهادة» مبتدأ، وخبرُها «حين الوصية»، و «إذا» على هذا منصوبٌ بالشهادة، ولا يجوز أن ينتصِبَ بالوصية وإن كان المعنى عليه؛ لأنَّ المصدرَ المؤولَ لا يَسْبقه معمولُه عند البصريين ولو كان ظرفاً، وأيضاً فإنه يلزمُ منه تقديمُ المضافِ إليه على المضافِ؛ لأنَّ تقديم المعمول يُـؤْذِنُ بتقديمِ العامل والعاملُ لا يتقدَّم[٥] فكذا معمولُه، ولم يجوِّزوا تقديمَ معمولِ المضاف إليه على

---

(١) الكشاف ١/٦٥٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٧.

(٣) أي في إعراب «شهادة بينكم».

(٤) البحر ٤/٣٩.

(٥) العامل هو «الوصية» وهو المضاف إليه، والمضاف «حين» والمعمول «إذا» وعلى هذا فقد تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وهذا بمنزلة تقديم المضاف إليه على المضاف.

المضاف إلا في مسألة واحدة وهي: إذا كان المضافُ لفظة «غير»، وأنشدوا[1]:

١٨١٩ـ إنَّ امرأً خَصَّني عمداً مودَّتَه
على التنائي لَعندي غيرُ مكفورِ

فـ «عندي» منصوبٌ بـ «مكفور»، قالوا: لأنَّ «غير» بمنزلة «لا»، و «لا» يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها. وقد ذكر الزمخشري[2] ذلك آخرَ الفاتحة، وذكر أنه يجوزُ «أنا زيداً غيرُ ضارب» دون «أنا زيداً مثلُ ضارب». و «اثنان» على هذين الوجهين الأخيرين يرتفعان على أحدِ وجهين: إمَّا الفاعليةِ أي: «يشهد اثنان» يدل عليه لفظ «شهادة»، وإمَّا على خبر مبتدأ محذوف مدلولٍ عليه بـ «شهادة» أيضاً أي: الشاهدان اثنان.

الخامس: أنَّ «شهادةُ» مبتدأ، و «اثنان» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، ذكره أبو البقاء[3] وغيره وهو مذهبُ الفراء[4]، إلا أنَّ الفراء قَدَّر الشهادةَ واقعةً موقعَ فعلِ الأمر كأنه قال: «ليشهد اثنان» فجعله من باب نيابةِ المصدرِ عن فعل الطلب، وهو مثل «الحمدُ لله» و «قال سلام»[5] من حيث المعنى، وهذا مذهبٌ لبعضهم في نحو: «ضَرْبي زيداً قائماً» يَدَّعي أن الياء فاعل سَدَّتْ مسد الخبر، وهذا مذهب ضعيفٌ ردَّه النحويون، ويخصون ذلك بالوصفِ المعتمدِ على نفي أو استفهام نحو: «أقام أبواك» وعلى هذا المذهب فـ «إذا» و «حين» ظرفان منصوبان على ما تقرَّر فيهما في غير هذا الوجه. وقد تحصَّلْنا

---

(١) تقدم برقم ٨١.
(٢) الكشاف ١/٧٢ ـ ٧٣.
(٣) الإملاء ١/٢٢٩.
(٤) معاني القرآن ١/٣٢٣.
(٥) الآية ٦٩ من هود.

فيما تقدَّم أن رفع «شهادة» من وجه واحد وهو الابتداء، وفي خبرها خمسة أوجه تقدَّم ذكرُهامفصلةً، وأنَّ رفع «اثنان» من خمسة أوجه، الأول: كونه خبراً لشهادة بالتأويل المذكور، الثاني: أنه فاعل بـ «شهادة»، الثالث: أنه فاعل بـ «يشهد» مقدراً، الرابع: أنه خبر مبتدأ أي: الشاهدان اثنان. الخامس: أنه فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر. وأنَّ في «إذا» وجهين: إمَّا النصبَ على الظرفية، وإمَّا الرفعَ على الخبرية لـ «شهادة»، وكل هذا بَيِّنٌ مما لَخَّصْتُه قبل. وقراءةُ الحسن برفعها منونةً تتوجه بما تقدم في قراءة الجمهور من غير فرق.

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ـ وإليه ذهب ابن جني ـ[1]: أنها منصوبةٌ بفعل مضمر، و«اثنان» مرفوع بذلك الفعل، والتقدير: لِيُقِمْ شهادةَ بينكم اثنان، وتبعه الزمخشري[2] على هذا فذكره. وقد ردَّ الشيخ[3] هذا بأن حَذْفَ الفعل وإبقاء فاعله لم يُجزْه النحويون إلا أن يُشْعِرَ به ما قبله كقوله تعالى: «يُسَبَّح له فيها بالغدوِّ والآصالِ رجالٌ»[4] في قراءة ابن عامر وأبـي بكر، أي: يسبحه رجال، ومثله[5]:

١٨٢٠ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ
ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيح الطَّوائِحُ

وفيه خلافٌ: هل يَنْقاسُ أو لا؟ أو يُجاب به نفي كقوله[6]:

١٨٢١ـ تَجَلَّدْتُ حتى قيل: لم يَعْرُ قلبَه
من الوجدِ شيءٌ قلتُ: بل أعظمُ الوَجْدِ

---

(١) المحتسب ١/ ٢٢٠.

(٢) الكشاف ١/ ٦٥٠.

(٣) البحر ٤/ ٣٩.

(٤) الآية ٣٦ من النور، وقرأ الباقون بكسر الباء، والآية ٣٦ من النور.

(٥) تقدم برقم ١٢٠١.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في أوضح المسالك ١/ ٣٤١؛ والعيني ٢/ ٤٥٣.

أي: بل عراه أعظمُ الوجد، أو يُجاب به استفهامٌ كقوله[1]:

١٨٢٢ـ ألا هَلْ أتى أمَّ الحويرثِ مُرْسِلي
نعم خالدٌ إنْ لم تُعِقْه العوائِقُ

أي: بل أتاها أو يَأْتيها، وما نحن فيه ليس من الأشياء الثلاثة. الثاني: أن «شهادةً» بدل من اللفظ بفعل أي: إنها مصدر ناب مناب الفعل فيعملُ عملَه، والتقدير: لِيَشْهد اثنان، فـ «اثنان» فاعل بالمصدر لنيابته منابَ الفعل، أو بذلك الفعلِ المحذوفِ على حَسَبِ الخلاف في أصل المسألة، وإنما قَدَّرْتُه «ليشهد اثنان» فأتيتُ به فعلاً مضارعاً مقروناً بلام الأمر، ولم أقدِّرْه فعلَ أمر بصيغة «افعل» كما يُقَدِّرُه النحويون في نحو: «ضرباً زيداً» أي: اضرِبْ، لأنَّ هذا قد رَفَع ظاهراً وهو «اثنان»، وصيغةُ «افعل» لا ترفع إلا ضميراً مستتراً إن كان المأمور واحداً، ومثلُه قوله[2]:

١٨٢٣ـ . . . .
فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

فـ «زريق» يجوز أن يكون منادى أي: يا زريق، والثاني: أنه مرفوع بـ «ندلاً» على أنه واقعُ موقع «ليندلْ»، وإنما حُذِف تنوينه / لالتقاء الساكنين [٢٨٤/أ] على حَدِّ قوله[3]:

١٨٢٤ـ . . . . ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا

الثالث: أنَّ «شهادةً» بدل من اللفظ بفعل أيضاً، إلا أنَّ هذا الفعل خبري وإن كان أقلَّ من الطلبي نحو: «حمداً وشكراً لا كفراً»، و «اثنان» أيضاً فاعلٌ به تقديرُه: يشهد شهادةً

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٣٨.
(٢) تقدم برقم ٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

اثنان، وهذا أحسن التخاريج المذكورة في قول امرىءالقيس[1]:

١٨٢٥ـ وقـوفـاً بهـا صَحْبي عليَّ مَـطِيَّهم

. . . .

«وقوفاً» مصدرٌ بدلٌ من فعل خبري رفع «صحبي» ونصب «مطيهم» تقديره: وقف صحبي، وقد تقدَّم أنَّ الفراء في قراءة الرفع قَدَّر أن «شهادة» واقعةٌ موقعَ فعل، وارتفع «اثنان» بها، وتقدم أنَّ ذلك يجوز أن يكونَ مِمَّا سَدَّ فيه الفاعل مسدَّ الخبر. و«بينكم» في قراءةِ مَنْ نوَّن «شهادة» نصبٌ على الظرف وهي واضحةٌ.

وأمَّا قراءةُ الجر فيها فَمِنْ باب الاتساع في الظروف أي بجعل الظرفِ كأنه مفعولٌ لذلك الفعلِ، ومثلُه: «هذا فراقُ بيني وبينك»[2] وكقوله تعالى: «لقد تقطَّع بينُكم» فيمن رفع[3]. قال الشيخ[4]: «وقال الماتريدي ـ وتبعه الرازي[5] ـ إنَّ الأصلَ «ما بينكم» فحذف «ما». قال الرازي: و«بينكم» كنايةٌ عن التنازع، لأنه إنما يُحتاج إلى الشهود عند التنازع، وحَذْفُ «ما» جائزٌ عند ظهورِه، ونظيرُه كقوله تعالى: «لقد تقطَّع بينَكم» في قراءة من نصب». قال الشيخ: «وحَذْفُ «ما» الموصولة غيرُ جائز عند البصريين، ومع الإضافة لا يَصِحُّ تقدير «ما» البتة، وليس قولُه «هذا فراقُ بيني» نظيرَ «لقد تقطَّع بينكم» لأن هذا مضافٌ، وذلك باقٍ على ظرفيتِه فيُتَخَيَّلُ فيه حَذْفُ «ما» بخلاف «هذا

---

(١) من معلقته، وهو في ديوانه ٦ وعجزه:

يقولون لا تهلِكْ أسىً وتجمَّل

(٢) الآية ٧٨ من الكهف.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وابن عامر وحمزة بالرفع، وقرأ نافع والكسائي وحفص بالنصب. انظر: السبعة ٢٦٣.

(٤) البحر ٤/٣٩.

(٥) تفسير الرازي ١٢/١١٤.

فراقُ بيني» و «شهادةُ بينكم» فإنه لا يُتَخَيَّل فيه تقديرُ «ما» لأنَّ الإضافة أَخْرَجَتْه عن الظرفية وصَيَّرَته مفعولاً به على السعة». قلت: هذا الذي نقله الشيخ عنهما قاله أبو علي الجرجاني بعينه، قال ــ رحمه الله ــ: «قولُه شهادةُ بينكم» أي: ما بينكم، و «ما بينكم» كناية عن التنازع والتشاجر، ثم أضاف الشهادة إلى التنازع لأن الشهود إنما يُحتاج إليهم في التنازع الواقعِ فيما بين القوم، والعربُ تضيف الشيء إلى الشيء إذا كان منه بسبب كقوله تعالى: «ولِمَنْ خاف مقام ربه»[1] أي: مقامه بين يدي ربه، والعربُ تَحْذِفُ كثيراً ذِكْرَ «ما» و «مَنْ» في الموضع الذي يُحتاج إليهما فيه كقوله: «وإذا رأيتَ ثَمَّ»[2] أي: ما ثَمَّ، وكقوله: «هذا فراقُ بيني وبينك» و «لقد تقطَّع بينكم» أي ما بيني، وما بينكم»، وقول الشيخ «لا يُتَخَيَّل فيه تقدير «ما» إلى آخره» ممنوعٌ لأنَّ حالة الإضافة لا تَجْعَلُها صلةً للموصول المحذوف، ولا يَلْزم من ذلك أَنْ تُقَدِّرَها من حيث المعنى لا من حيث الإعرابُ نظراً إلى الأصلِ، وأمَّا حَذْفُ الموصولِ فقد تقدَّم تحقيقُه.

وقوله: «ذوا» صفةٌ لاثنين أي: صاحبا عدل، وكذلك قولُه «منكم» صفة أيضاً لاثنين، وقوله: «أو آخران» نسقٌ على اثنين، و «من غيركم» صفةٌ لآخَرين، والمراد بـ «منكم» من قرابتِكم وعِتْرَتِكم، ومن غيركم من المسلمينَ الأجانبِ. وقيل: «منكم» من أهل دينكم، و «من غيركم» من أهل الذمة. ورجَّح النحاسُ[3] الأولَ، فقال: «هذا يَنْبني على معنىً غامضٍ في العربية، وذلك أنَّ معنى «آخر» في العربية من جنس الأولِ تقولُ: «مررت بكريمٍ وكريم آخر» ولا يجوز «وخسيس آخَر» ولا: «مررت بحمارٍ ورجلٍ آخَرَ»، فكذا هنا يجب أن يكون «أو آخَران»: أو عَدْلان آخران، والكفارُ لا يكونون عُدولاً.

---

(١) الآية ٤٦ من الرحمن.
(٢) الآية ٢٠ من الإنسان.
(٣) إعراب القرآن ١/٥٢٥ بلفظ قريب.

وردَّ الشيخ[1] ذلك فقال: «أمَّا ما ذكره من المُثُل / فصحيح لأنه مَثَّل بتأخير [٢٨٤/ب] «آخَر» وجَعَلَه صفة لغير جنس الأول، وأمَّا الآية فمن قبيل ما يُقَدَّم فيه «آخر» على الوصف واندرج «آخر» في الجنس الذي قبلَه، ولا يُعْتَبَرُ وصفُ جنس الأول، تقول: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وآخرَ كافرٍ، واشتريت فرساً سابقاً وآخرَ بطيئاً» ولو أخَّرْتَ «آخر» في هذين المثالين فقلت: «مررتُ برجل مسلم وكافر آخر» لم يَجُزْ، وليس الآية من هذا لأن تركيبَها «اثنان ذوا عَدْل منكم أو آخران من غيركم» فـ «آخران» من جنسِ قوله «اثنان» ولا سيما إذا قَدَّرْته: «رجلان اثنان» فـ «آخران» هما من جنس «رجلان اثنان»، ولا يُعْتبر وصفُ قوله: «ذوا عدل منكم» وإن كان مغايراً لقوله «من غيركم»، كما لا يُعتبر وصفُ الجنس في قولك: «عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافران»، إذ ليس من شرطِ «آخر» إذا تقدم أن يكون من جنس الأول بقيدِ وصفِه، وعلى ما ذكرته جاء لسان العرب، قال الشاعر[2]:

١٨٢٦ـ كانوا فريقين يُصْفون الزُّجاجَ على
قُعْسِ الكواهلِ في أَشْداقِها ضَخَمُ
وآخَرين تَرَى الماذِيَّ فوقَهُمُ
مِنْ نَسْجِ داودَ أو ما أَوْرَثَتْ إرَمُ

التقدير: كانوا فريقين: فريقاً ـ أو ناساً ـ يُصْفون الزجاج، ثم قال: وآخرين ترى الماذِيَّ، فـ «آخرين» من جنس قولك «فريقاً» ولم يعتبره بوصفه بقوله «يصفون الزجاج» لأنه قَسَّم مَنْ ذكر إلى قسمين متباينين بالوصف متحدين بالجنس. قال: «وهذا الفرقُ قَلَّ مَنْ يفهمه فضلاً عَمَّنْ يعرفه».

---

(١) البحر ٤/٤١.

(٢) البيتان لزهير، وهما في ديوانه ١٥٨؛ والبحر ٤/٤٢، ويُصْفون: يُميلون للطعن، والزجاج: الأسِنَّة، وقعس الكواهل: حدب الأكتاف، والماذي: الدروع اللينة الضافية.

وقوله: «أو» الظاهرُ أنها للتخيير، وهو واضحٌ على القول بأن معنى «من غيركم»: من غير أقاربكم من المسلمين، يعني الموصي مخيَّرٌ بين أَنْ يُشْهِد اثنين من أقاربه أو من الأجانبِ المسلمين، وقيل: «أو» للترتيب أي: لا يُعْدَلُ عن شاهدَيْن منكم إلا عند فَقْدِهما، وهذا لا يجيء إلا إذا قلنا «من غيركم»: من غير أهل مِلَّتكم.

قوله: «إنْ أنتم» «أنتم» مرفوعٌ بمحذوفٍ يفسِّره ما بعده وهي مسألة الاشتغال[1]، والتقديرُ: إنْ ضَـرَبْتُم، فلمَّـا حُذِفَ الفعـلُ انفصلَ الضميـرُ، وهذا مذهبُ جمهور البصريين، وذهب الأخفشُ[2] منهم والكوفيون إلى جواز وقوعِ المبتدأ بعد «إنْ» الشرطية كما أجازوه بعد «إذا» أيضاً، فـ «ضربتم» لا محلَّ له عند الجمهور لكونه مفسِّراً، ومحلُّه الرفعُ عند الكوفيين والأخفش لكونه خبراً، ونحوُه: «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك»[3]، «إذا الشمسُ كُوِّرَتْ»[4]. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدل عليه قوله تعالى: «اثنانِ ذوا عدلٍ منكم أو آخران»، ولكنَّ تقديرَ هذا الجوابِ يتوقف على خلافٍ في هذا الشرط: هل هو قيدٌ في أصلِ الشهادة أو قيدٌ في «آخران مِنْ غيركم» فقط؟ بمعنى أنه لا يجوزُ العدولُ في الشهادة على الوصية إلى أهلِ الذمةِ إلا بشرطِ الضربِ في الأرض وهو السفر. فإن قيل: هو شرطٌ في أصلِ الشهادةِ فتقديرُ الجوابِ: إنْ ضَرَبْتُم في الأرضِ فليشهد اثنانِ منكم أو مِنْ غيركم، وإنْ كان شَرَطاً في العدول إلى آخَرَيْن من غير الملَّة فالتقدير: فأشْهِدُوا آخَرَيْن من غيركم، أو فالشاهد آخران من غيركم، فقد ظهر أنَّ الدالَّ على جواب الشرط:

---

(١) أي تشبه كون المتقدم قد عمل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، ولا يعني أنها مسألة الاشتغال نفسها.

(٢) معاني القرآن ١/٢٤٦.

(٣) الآية ٦ من التوبة.

(٤) الآية ١ من التكوير.

إمَّا مجموعُ قوله: «اثنان ذوا عدل إلى آخره» على القولِ الأول، وإمَّا «أو آخران من غيركم» فقط على القولِ الثاني.

والفاء في «فأصابتكم» عاطفةٌ هذه الجملةَ على نفس الشرط، وقوله تعالى: «تَحْبِسونهما» فيه وجهان: أحدُهما: أنها في محلِّ رفع صفة لـ «آخران» وعلى هذا فالجملةُ الشرطيةُ وما عُطِفَ عليها معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفِها، فإنَّ قوله «تَحْبسونهما» صفةٌ لقوله «آخران» وإلى هذا ذهب الفارسي[1] ومكي[2] بن أبي طالب والحوفي وأبو البقاء[3] وابن عطية[4]. وقد أوضح / الفارسي[5] ذلك بعبارةٍ خاصةٍ فقال: «تحبسونهما صفةٌ لـ «آخران» [٢٨٥/أ] واعترض بقوله: «إنْ أنتم ضربتم في الأرض»، وأفاد الاعتراضُ أنَّ العُدولَ إلى آخرين من غير المِلَّة أو القرابة حَسَبَ اختلاف العلماء فيه إنما يكون مع ضرورة السفر وحلول الموت فيه، واستغنى عن جواب «إنْ» لِما تقدَّم في قولِه «آخران من غيركم». قلت: فقد ظهر من كلامه أنه يجعلُ الشرطَ قيداً في «آخران من غيركم» فقط لا قيداً في أصل الشهادة، فتقديرُ الجوابِ على رأيه كما تقدم: «فاستشهدوا آخَرَين من غيركم» أو «فالشاهدان آخران من غيركم».

والثاني: أنه لا محلَّ له لاستئنافِه، وإليه ذهب الزمخشري[6] قال: «فإنْ قلت: ما موقعُ قوله: «تَحْبِسونهما»؟ قلت: هو استئناف كلام، كأنه قيل بعد اشتراطِ العدالة فيهما: فكيف نعمل إنْ ارتَبْنا فيهما؟ فقيل: تَحْبِسونهما». وهذا الذي ذكرَه أبو القاسم أوفقُ للصناعة؛ لأنه يلزمُ في الأولِ الفصلُ بكلام

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.

(٢) المشكل ١/٢٥٠.

(٣) الإملاء ١/٢٢٩.

(٤) المحرر ٥/٢٢١.

(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.

(٦) الكشاف ١/٦٥١.

طويل بين الصفةِ وموصوفِها، وقال: «بعد اشتراطِ العدالة» بناءً على مختاره في قوله: «أو آخران من غيركم» أي: أو عَدْلان آخران من الأجانب.

قال الشيخ[1]: «في قوله: «إن أنتم ضربتم» إلى آخره التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، إذ لو جَرَى على لفظ «إذا حضر أحدَكم الموتُ» لكان التركيب: إن هو ضرب في الأرض فأصابته، وإنما جاء الالتفات جمعاً لأنَّ «أحدكم» معناه: إذا حضر كلَّ واحد منكم الموتُ». وفيه نظرٌ لأن الخطاب جارٍ على أسلوب الخطاب الأول من قوله: «يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بينكم» إلى آخره. وقال ابن عباس: «في الكلامِ حذفٌ تقديرُه: فأصابتكم مصيبةُ الموت وقد أشهدتموهما على الإِيصاءِ». وعن سعيد بن جبير: تقديره «وقد أوصيتم». قال بعضُهم: «هذا أَوْلى لأنَّ الوصِيَّ يحلف والشاهدَ لا يَحْلِفُ». والخطابُ في «تحبسونهما» لولاةِ الأمور لا لِمَنْ خوطب بإصابتِه الموتَ لأنه يتعذَّر ذلك فيه. و«من بعد» متعلق بـ «تحبسونهما» ومعنى الحَبْسِ: المنعُ، يقال: حَبَسْتُ وأَحْبَسْتُ فرسي في سبيل الله فهو مُحْبَسٌ وحبيس. ويقال لمصنعِ الماءِ: «حَبْس» لأنه يمنعه، ويقال: «حَبَّست» بالتشديد أيضاً بمعنى وَقَفْتُ وسَبَلْتُ؛ وقد يكون التشديدُ للتكثير في الفعل نحو: «حَبَّسْتُ الرجال». والألف واللام في «الصلاة» فيها قولان، أحدهما: أنها للجنس أي: بعد أيِّ صلاة كانت. والثاني ـ وهو الظاهر ـ أنها للعهد، فقيل: العصر، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «فيُقْسِمان» في هذه الفاء وجهان، أظهرهما: أنها عاطفة هذه الجملةَ على جملةِ قوله: «تَحْبِسونهما» فتكون في محل رفع، أو لا محلَّ لها حَسْبما تقدَّم من الخلاف. والثاني: أنها فاءُ الجزاءِ أي: جوابُ شرطٍ مقدرٍ.

---

(١) البحر ٤/٤٢.

قال الفارسي[1]: «وإنْ شئتَ لم تَجْعَلِ الفاءَ لعطفِ جملة، بل تجعلُه جزاءً كقول ذي الرمة[2]:

١٨٢٧ـ وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً
فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ

تقديرُه عندهم: إذا حَسَر بدا، وكذا في الآية: إذا حَبَسْتموهما أقسما. وقال مكي[3] نحوه، فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ تكونَ الفاءُ جوابَ جزاءٍ لأن «تحسبونهما» معناه الأمر بذلك، وهو جواب الأمر الذي دلَّ عليه الكلامُ كأنه قيل: إذا حبستموهما أَقْسَما» قلت: ولا حاجةَ داعية إلى شيء من تقديرِ شرطٍ محذوفٍ، وأيضاً فإنه يحوج إلى حذفِ مبتدأ قبل قولِه «فَيُقْسِمان» أي: فهما يُقْسمان، وأيضاً فـ«إنْ تحبسوهما» تقدَّم أنها صفةٌ فكيف يَجْعَلُها بمعنى الأمر، والطلب لا يقع وصفاً؟ وأمَّا البيتُ الذي أنشده أبو عليّ فَخَرَّجَه النحويون على أن «يَحْسِر الماءُ تارة» جملةٌ خبرية، وهي وإن لم يكن فيها رابط فقد عُطِف عليها جملةٌ فيها رابط بالفاء السببية، وفاءُ السببية جَعَلَتِ الجملتين شيئاً واحداً.

و «بالله» متعلِّقٌ بفعلِ القسم، وقد تقدَّم أنه لا يجوز إظهار فعلِ القسمِ إلا معها لأنها أمُّ الباب. وقوله: «لا نَشْتري به» جواب القسمِ المضمرِ في «يُقْسِمان» فتُلُقِّي بما يُتَلَقَّى به. وقوله: «إن ارتبتم» شرطٌ / وجوابُه محذوفٌ [٢٨٥/ب] تقديرُه: إن ارتبتم فيهما فحلِّفوهما، وهذا الشرط وجوابُه المقدَّرُ معترضٌ بين القسمِ وجوابِه. وليس هذه الآيةُ مِمَّا اجتمع فيه شرطٌ وقسمٌ فأُجيب سابقُهما،

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.

(٢) ديوانه ٤٦٠؛ والمحتسب ١/١٥٠؛ وأوضح المسالك ٣/٤٢؛ والهمع ١/٨٩؛ والدرر ١/٧٤. ويحسر: يكشف، ويجم: يكثر.

(٣) المشكل ١/٢٥١.

وحُذِفَ جوابُ الآخرِ لدلالةِ جوابه عليه؛ لأنَّ تلكَ المسألةَ شرطُها أن يكونَ جوابُ القسمِ صالحاً لأن يكون جوابَ الشرط حتى يَسُدَّ مسدَّ جوابه نحو: «واللّـهِ إن تقم لأكرمنَّك» لأنك لو قَدَّرْتَ «إن تقم أكرمتك» صَحَّ، وهنا لا يُقَدَّر جوابُ الشرط ما هو جوابٌ للقسم، بل يُقَدَّر جوابُه قِسْماً برأسِه، ألا ترى أنَّ تقديره هنا: «إن ارتبتم حَلِّفوهما» ولو قَدَّرْته: إن ارتبتم فلا نشتري لم يَصِحَّ، فقد اتفق هنا أنه اجتمع شرطٌ وقسمٌ وقد أُجيب سابقهما، وحُذِفَ جواب الآخر وليس من تيك القاعدةِ. وقال الجرجاني: «إنَّ ثم قولاً محذوفاً تقديرُه يُقْسِمان بالله ويقولان هذا القولَ في أيمانِهما، والعرب تُضْمِرُ القولَ كثيراً، كقولِه تعالى: «والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»[1] أي: يقولون سلام عليكم». ولا أدري ما حمله على إضمارِ هذا القولِ؟.

قوله: «به» في هذه الهاءِ ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها تعودُ على الله تعالى. الثاني: أنها تعودُ على القسمِ. الثالث: ـ وهو قول أبي علي[2] ـ أنها تعودُ على تحريفِ الشهادةِ، وهذا قَويٌّ من حيث المعنى. وقال أبو البقاء[3]: «تعودُ على اللّـهِ أو القسمِ أو الحَلْفِ أو اليمينِ أو تحريفِ الشهادةِ أو على الشهادةِ لأنها قولٌ». قلت: قوله «أو الحَلْف أو اليمين» لا فائدةَ فيه إذ هما شيءٌ واحدٌ، وكذلك قولُ مَنْ قال: إنها تعودُ على الله تعالى، لا بد أن يقدَّر مضافاً محذوفاً أي: لا نشتري بيمينِ الله أو قسمِه ونحوِه، لأنَّ الذاتَ المقدسة لا يُقال فيها ذلك. وقال مكي[4]: «وقيل: الهاءُ تعودُ على الشهادة لكن ذُكِّرَتْ لأنها قولٌ كما قال: «فارزقُوهم منه»[5] فردَّ الهاءَ على المقسومِ لدلالة القسمة على

---

(١) الآية ٢٣ من الرعد.
(٢) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٣) الإملاء ١/٢٢٩.
(٤) المشكل ١/٢٥١.
(٥) الآية ٨ من النساء.

ذلك». والاشتراءُ هنا هل هو باقٍ على حقيقتِه أو يُراد به البيع؟ قولان، أظهرُهما الأولُ، وبيانُ ذلك مبنيٌّ على نصبِ «ثمناً» وهو منصوبٌ على المفعولية، قال الفارسيّ[1]: «وتقديره: لا نشتري به ذا ثمن، ألا ترى أنَّ الثمن لا يُشْترى، وإنما يُشْترى ذو الثمن قال: «وليس الاشتراءُ هنا بمعنى البيع وإنْ جاء لغةً، لأنَّ البيعَ إبعادٌ عن البائعِ، وليس المعنى عليه، إنما معناه التمسُّكُ به والإيثارُ له على الحقِّ». وقد نَقَل الشيخُ[2] هذا الكلامَ بعينِه ولم يَعْزُه لأبـي علي.

وقال مكي[3]: «معناه ذا ثمن، لأنَّ الثمن لا يُشْترىٰ، إنما يُشْتَرى ذو الثمن، وهو كقوله: «اشْتَرَوا بآياتِ الله ثمناً»[4] أي ذا ثمن». وقال غيرُه: «إنه لا يَحْتاج إلى حذف مضاف». قال أبو البقاء[4]: «ولا حَذْفَ فيه لأنَّ الثمنَ يُشْترى كما يُشْتَرَى به، وقيل: التقدير: ذا ثمن»، وقال بعضُهم: «لا نَشْتري: لا نبيعُ بعهدِ الله بغرضٍ نأخذُه، كقولِه تعالى: «إنَّ الذين يَشْتَرُون بعهدِ الله وأَيْمانهم ثمناً قليلاً»[6]، فمعنى «لا نَشْتَري به» لا نأخذُ ولا نستبدِلُ، ومَنْ باع شيئاً فقد اشترى، ومعنى الآية: لا نأخذُ بعهدِ الله ثمناً بأن نبيعَه بعَرَضٍ من الدنيا. قال الواحدي: «ويُسْتغنى بهذا عن كثيرٍ من تكلُّفِ أبـي علي، وهذا معنى قولِ القتيبـي[7] والجرجاني».

قوله: «ولو كان ذا قُربـى» الواوُ هنا كالتي سَبَقَتْ في قوله: «أو لو كانَ

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٢) البحر ٤/٤٤.
(٣) المشكل ١/٢٥١.
(٤) الآية ٩ من التوبة.
(٥) الإملاء ١/٢٢٩.
(٦) الآية ٧٧ من آل عمران.
(٧) تأويل مشكل القرآن ٣٧٨.

آباؤهم لا يَعْقِلون» في البقرة[1] من أنها يحتمل أن يقال عاطفةٌ أو حاليةٌ، وأنَّ جملةَ الامتناعِ حالٌ معطوفةٌ على حالٍ مقدرةٍ كقوله: «أعطُوا السائلَ ولو على فَرَسٍ» فكذا هنا تقديرُه: لا نَشْتري به ثمناً في كل حال ولو كانَ الحالُ كذا، واسمُ «كان» مضمرٌ فيها يعودُ على المشهودِ له أي: ولو كانَ المشهودُ له ذا قرابةٍ.

قوله: «ولا نكتُم» الجمهورُ على رفعِ ميم «نكتُم» على أنَّ «لا» نافية، والجملةُ تحتمل وجهين، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ ـ كونُها نسقاً على جواب القسمِ فتكونُ أيضاً مقسماً عليها. والثاني: أنه إخبارٌ من أنفسهم بأنهم لا يكتمُون الشهادة، ويتأيَّدُ بقراءة[2] الحسن والشعبي: «ولا نَكْتُمْ» على النهي، وهذه القراءةُ جاءت على القليل من حيث إنَّ دخولَ «لا» الناهية على فعلِ المتكلم قليلٌ، ومنه[3].

١٨٢٨ـ إذا ما خَرَجْنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ
بها أبداً ما دامَ فيها الجَراضِمُ

والجمهورُ على «شهادةَ الله» بالإضافة، وهي مفعولٌ بها، وأُضيفت إليه تعالى لأنه هو الآمرُ بها وبحفظِها وأَنْ لا تُكْتَمَ ولا تُضَيَّعَ. وقرأ عليٌّ[4] أميرُ المؤمنين / ونعيم بن ميسرة والشعبي في رواية: «شهادة الله» بتنوينِ شهادة ونصبِها ونصبِ الجلالة، وهي واضحةٌ، فـ«شهادة» مفعول ثان، والجلالةُ نصبٌ على التعظيمِ وهي الأول. والأصلُ: ولا نكتمُ اللّهَ شهادةً، وهو كقوله: [٢٨٦/أ]

---

(١) الآية ١٧٠.
(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.
(٣) البيت للفرزدق ـ وليس في ديوانه ـ أو الوليدين عقبة، وهو في أمالي الشجري ٢/٢٢٦؛ والعيني ٤/٤٢٠؛ والتصريح ٢/٢٤٦. والجَراضم: الواسع البطن.
(٤) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

«ولا يكتمُون اللّـهَ حديثاً»(١) وإنما قُدِّمَتْ هنا للاهتمامِ بها، فإنها المحدَّثُ عنها. وفيها وجهٌ ثانٍ ـ نقله الزهراوي ـ وهو أن تكون الجلالةُ نصباً على إسقاطِ حرفِ القسم، والتقديرُ: ولا نكتمُ شهادةً واللّـهِ، فلمَّا حُذِف حرفُ الجر نُصِب المقسمُ به، ولا حاجةَ إليه، لأنه يَسْتدعي حذفَ المفعولِ الأولِ للكتمان أي: ولا نكتمُ أحداً شهادةً والله، وفيه تكلفٌ، وإليه ذهبَ أبو البقاء(٢) أيضاً قال: «على أنه منصوبٌ بفعلِ القسم محذوفاً».

وقرأ عليٌّ أمير المؤمنين والسلمي والحسن البصري: «شهادةً» بالتنوين والنصب، «آلله» بمدِّ الألفِ التي للاستفهام دَخَلَتْ للتقرير وتوقيف نفوسِ الحالفين، وهي عوضٌ من حرفِ القسمِ المقدَّرِ، وهل الجرُّ بها أم بالحرف المحذوف خلافٌ؟ وقرأ الشعبـي في رواية وغيره: «شهاده» بالهاء ويقف عليها، ثم يَبْتدىء «آللّـهِ» بقطع همزة الوصل وبمدِّ الهمزة على أنها للاستفهام بالمعنى المتقدم، وجَرِّ الجلالة، وهمزةُ القطعِ تكون عوضاً من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة، تقول: «يا زيدُ آللّـهِ لأفعلن»، والذي يُعَوِّض من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة ثلاثةٌ: ألفُ الاستفهامِ وقطعُ همزةِ الوصلِ وها التي للتنبيه، نحو: «ها اللّهِ»، ويجوزُ مع «ها» قطعُ همزةِ الجلالة ووصلُها. وهل الجرُّ بالحرف المقدر أو بالعوض؟ تقدَّم أنَّ فيه خلافاً، ولو قال قائل: إن قولَهم «أللّـهِ لأفعلنَّ» بالجر وقطع الهمزة بأنها همزة استفهام لم يُرَدَّ قولُه. فإن قيل: همزةُ الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل التي مع لام التعريف أو ايمن في القسم وجب ثبوت همزة الوصل، وحينئذ إمَّا: أَنْ تُسَهَّلَ وإمَّا أَنْ تُبْدَلَ ألفاً، وهذه لم تَثْبُتْ بعدَها همزةُ وصل فتعيَّن أن تكونَ همزةَ وصلٍ قُطِعَتْ عوضاً عن حرف القسم. فالجواب: أنهم إنما أَبْدلوا ألفَ

---

(١) الآية ٤٢ من النساء.

(٢) الإملاء ١ / ٢٣٠.

الوصلِ أو سَهَّلوها بعد همزةِ الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر، وهنا اللَّبْسُ مأمونٌ فإنَّ الجر في الجلالة يؤذن بذلك فلا حاجةَ إلى بقاءِ همزةِ الوصلِ مُبْدَلةً أو مُسَهَّلَةً، فعلى هذا قراءة: الله وآلله بالقصر والمد تحتمل الاستفهامَ، وهو تخريجٌ حسن. قال ابن جني[1] في هذه القراءة: «الوقفُ على «شهادة» بسكون الهاء واستئنافُ القسم حسن، لأنَّ استئنافَه في أولِ الكلام أَوْجَهُ له وأشدُّ هيبةً مِنْ أَنْ يدخُلَ في عَرَضِ القول» ورُوِيَتْ هذه القراءةُ ـ أعني ألله بقطع الألفِ من غير مَدٍّ وجرِ الجلالة ـ عن أبي بكر عن عاصم. وقرىء: شهادةً اللّهِ» بنصب الشهادة منونة وجر الجلالة موصولة الهمزةِ، على أن الجر بحرفِ القسمِ المقدَّرِ من غير عوضٍ منه بقطعٍ ولا همزةِ استفهام، وهو مختصٌ بذلك.

وقوله تعالى: «إنَّا إذاً لَمِن الآثمين» هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها استئنافيةٌ، أخبروا عن أنفسِهم بأنهم من الآثمين إنْ كتموا الشهادة، ولذلك أتوا بـ «إذَنْ» المؤذنةِ بالجزاء والجواب. وقرأ الجمهور: «لمن الآثمين» من غير نقل ولا إدغام. وقرأ[2] ابن محيصن والأعمش: «لَمِلاَّثِمين» بإدغام نون «من» في لام التعريف بعد أن نقل إليها حركة الهمزة في «آثمين» فاعتدَّ بحركة النقل فأدغم، وهي نظيرُ قراءةِ مَنْ قرأ: «عاداًلُّولَىٰ»[3] بالإدغام، وهناك إن شاء الله يأتي تحقيق ذلك وبه القوة.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿فإنْ عُثِرَ﴾**: مبني للمفعول، والقائمُ مقامَ فاعِله الجارُّ بعدَه، أي: فإنِ اطُّلِعَ على استحقاقِهما الإثمَ / يقال: [عَثَر الرجلُ [٢٨٦/ب]

---

(١) المحتسب ١/٢٢٠.

(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

(٣) الآية ٥٠ من النجم وقراءة الجمهور: «عاداً الأولى» وما ذكره قراءة نافع وأبي عمرو كما في السبعة ٦١٥.

يعثُر](١) عُثوراً: إذا هَجَم على شيء لم يَطَّلِعْ عليه غيرُه، وأعثرتُه على كذا: أطلعتُه عليه، ومنه قولُه تعالى: «أَعْثَرْنا عليهم»(٢). قال أهلُ اللغة: «وأصلُه من «عَثْرة الرجل» وهي الوقوع، وذلك أن العاثِرَ إنما يَعْثُر بشيء كان لا يَراه، فإن عَثَر به اطَّلع عليه ونَظَر ما هو، فقيل لكل أمر كان خَفِيّاً ثم اطُّلِع عليه: «عُثِر عليه». وقال الليث: «عَثَر يَعْثُر عُثوراً هجم على أمرٍ لم يهجم عليه غيرُه، وعَثَر يَعْثُر عَثْرَةً وقع على شيء، ففرَّق بين الفعلين بمصدريهما. وفَرَّق أبو البقاء(٣) بينهما بغير ذلك فقال: «عَثَر مصدرُه العُثور، ومعناه اطَّلع، فأمَّا «عَثَر» في مَشْيِه ومنطقه ورأيه فالعِثارُ». والراغب(٤) جَعَلَ المصدرين على حَدٍّ سواء فإنه قال: «عَثَر الرجلُ بالشيء يَعْثُر عُثوراً وعِثاراً: إذا سَقَط عليه، ويُتَجَوَّزُ به فيمن يَطَّلِعُ على أمرٍ من غيرِ طلبه، يقال: «عَثَرْتُ على كذا» وقوله: «وكذلك أَعْثَرْنا عليهم»(٥) أي: وَقَّفْناهم عليهم من غير أَنْ طَلَبوا».

قوله تعالى: «فآخَرانِ» فيه أربعةُ أوجه، [الأول]: أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمر تقديره: فالشاهدان آخران، والفاء جواب الشرط، دَخَلَتْ على الجملة الاسمية، والجملةُ من قوله: «يقومان» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ آخران. الثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: فليشهد آخران، ذكره مكي(٦) وأبو البقاء(٧)، وقد تَقَدَّم أن الفعلَ لا يُحْذَفُ وحدَه إلا في مواضعَ ذكرتُها عند قوله: «حين الوصيةِ اثنان»(٨). الثالث: أنه خبرٌ مقدم، و«الأَوْلَيان» مبتدأٌ

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.
(٢) الآية ٢١ من الكهف.
(٣) الإملاء ١/٢٣٠.
(٤) المفردات ٣٣٣.
(٥) الآية ٢١ من الكهف.
(٦) المشكل ١/٢٥٢.
(٧) الإملاء ١/٢٣٠.
(٨) الآية ١٠٦ من المائدة.

مؤخرٌ، والتقدير: فالأَوْلَيان بأمر الميت آخران يَقُومان مقامَهما، ذكر ذلك أبو عليّ[1]. قال: «ويكونُ كقولك: «تميمي أنا». الرابع: أنه مبتدأٌ، وفي الخبرِ حينئذٍ احتمالات، أحدُها: قولُه: «من الذين اسْتَحَقَّ»، وجاز الابتداءُ به لتخصُّصِه بالوصف وهو الجملة من «يَقُومان»، والثاني: أنَّ الخبرَ «يَقُومان» و«من الذين استحَقَّ» صفةُ المبتدأ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر بين الصفة وموصوفها، والمسوِّغُ أيضاً للابتداء به اعتمادُه على فاءِ الجزاء. وقال أبو البقاء[2] لَـمَّا حَكَى رفعَه بالابتداء: «وجازَ الابتداءُ هنا بالنكرةِ لحصولِ الفائدةِ» فإنْ عَنَى أنَّ المسوِّغَ مجردُ الفائـدةِ من غيرِ اعتبـارِ مسوِّغٍ من المُسَوِّغات التي ذكرتُها فغيرُ مُسَلَّم. الثالث: أنَّ الخبرَ قولُه: «الأَوْلَيان» نقله أبو البقاء[3]، وقوله «يَقُومان» و«مِن الذين استَحَقَّ» كلاهما في محلِّ رفعٍ صفةً لـ«آخَران»، ويجوزُ أن يكونَ أحدُهما صفةً والآخرُ حالاً، وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالوصفِ. وفي هذا الوجهِ ضعفٌ من حيث إنه إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلْتَ المعرفةَ محدَّثاً عنها والنكرةَ حديثاً، وعكسُ ذلك قليلٌ جداً أو ضرورةٌ كقوله[4]:

١٨٢٩ـ . . . . يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

[وكقوله][5]:

١٨٣٠ـ وإنَّ حراماً أَنْ أَسُبَّ مجاشِعاً
بآبائي الشمِّ الكرامِ الخَضارِمِ

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) الإملاء ١/٢٣٠.
(٤) البيت لحسان وصدره: كأنَّ سُلافةً من بيت رأسٍ. وهو في ديوانه ٥٩؛ والكتاب ١/٢٣؛ والمغني ٥٠٥؛ والهمع ١/١١٩؛ والدرر ١/٨٨. والسلافة: الخمرة.
(٥) تقدم برقم ١٣٥٧.

وقد فَهِمْتَ مِمَّا تقدَّم أنَّ الجملةَ من قوله «يقومان» والجارَّ من قوله: «من الذين»: إمَّا مرفوعُ المحلِّ صفةً لـ «آخَران» أو خبرٌ عنه، وإمَّا منصوبه على الحالِ: إمَّا من نفسِ «آخَران»، أو مِنَ الضميرِ المستكنِّ في «آخَران»، ويجوزُ في قولِه «مِنَ الذين» أَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ «يَقُومان».

قوله: «استَحَقَّ» قرأ الجمهورُ: «استُحِقَّ» مبنياً للمفعول، «الأَوْلَيان» رفعاً، وحفص[1] عن عاصم: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للفاعل، «الأوليان» كالجماعة، وهي قراءة عبدالله بن عباس وأمير المؤمنين علي رضي الله عنهم، ورُوِيَتْ عن ابن كثير أيضاً، وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «استُحِقَّ» مبنياً للمفعول كالجماعة، «الأَوَّلِينَ» جمعَ «أَوَّل» جمعَ المذكرِ السالم، والحسن البصري: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للفاعل، «الأوَّلان» مرفوعاً تثنية «أَوَّل»، وابن سيرين كالجماعة، إلا أنه نصب الأَوْلَيَيْن تثنيةَ «أَوْلى». وقرىء: «الأَوْلَيْنَ» بسكون الواو وفتح اللام وهو جمع «أَوْلى» كالأعلَيْنَ في جمعِ «أَعْلى». ولما وصل أبو إسحاق الزجاج[2] إلى هذا الموضوع قال: «هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعراباً». قلت: ولَعَمْري إنَّ القول ما قالت حَذامِ، فإن النـاس قد دارَتْ رؤوسُهم في فَكِّ هذا التركيب، وقد اجتهدْتُ ـ بحمد الله تعالى ـ فلخَّصْتُ الكلام فيها أحسنَ تلخيصٍ، ولا بد من ذِكْرِ شيءٍ من معاني الآية لنستضيء به على الإعراب فإنه خادِمٌ لها.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فرفعُ «الأَوْلَيان» فيها من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره «آخَران»، تقديره: فالأَوْلَيان بأمر الميت آخران، وقد تقدَّم شرحُ هذا. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هما الأَوْلَيان، كأنَّ سائلاً سأل فقال: «مَنِ الآخَران»؟ / فقيل: هما الأَوْلَيان. الثالث: أنه بدلٌ من «آخَران»، وهو بدلٌ في [٢٨٧/أ]

---

(١) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ١/٤١٩؛ الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٩.

معنى البيان للمبدل منه، نحو: «جاء زيدٌ أخوك» وهذا عندهمْ ضعيفٌ لأنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ. الرابع: أنه عطفُ بيان لـ «آخَران» بَيَّن الآخَرَيْن بالأَوْلَيَيْنِ. فإن قلت: شرطُ عطفِ البيان أن يكونَ التابعُ والمتبوعُ متفقين في التعريفِ والتنكيرِ، على أنَّ الجمهورَ على عدمِ جريانِه في النكرةِ خلافاً لأبي علي، و «آخَران» نكرةٌ، و «الأَوْلَيان» معرفةٌ. قلت: هذا سؤال صحيح، ولكنْ يَلْزَمُ الأخفشَ ويلزم الزمخشريَّ جوازُه: أمَّا الأخفش[1] فإنه يُجيز أَنْ يكونَ «الأَوْلَيان» صفةً لـ «آخَران» بما سأقرره عنه عند تعرُّضي لهذا الوجهِ، والنعت والمنعوت يُشترط فيهما التوافقُ، فإذا جاز في النعت فَلْيَجُزْ فيما هو شبيه به، إذ لا فرق بينهما إلا اشتراطُ الاشتقاقِ في النعت. وأمَّا الزمخشري فإنه لا يشترط ذلك ــ أعني التوافق ــ وقد نَصَّ هو في سورة آل عمران[2] على أن قوله تعالى: «مقامُ إبراهيم»[3] عطفُ بيان لقوله «فيه آياتٌ بَيِّناتٌ» و «آياتٌ بَيِّنات» نكرةٌ لكنها لَمَّا تخصَّصَتْ بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة، كما قَدَّمْتُه عنه في موضعِه، وكذا «آخَران» قد وُصِف بصفتين فَقَرُب من المعرفة أشدَّ من «آياتٌ بيناتٌ»، من حيث وُصِفَتْ بصفةٍ واحدة. الخامس: أنه بدلٌ من فاعلِ «يَقُومان».

السادس: أنه صفةٌ لـ «آخران»، أجازَ ذلك الأخفشُ[4]. قال أبو عليّ[5]: «وأجازَ أبو الحسن فيها شيئاً آخرَ، وهو أن يكونَ «الأَوْلَيان» صفةً لـ «آخَران» لأنه لَمَّا وُصِفَ تخصَّص، فَمِنْ أجلِ وصفِه وتخصيصِه وُصِفَ بوصفِ المعارف». قال الشيخ[6]: «وهذا ضعيفٌ لاستلزامِه هَـدْمَ ما كادوا أن

(١) معاني القرآن ١/٢٦٦.
(٢) الكشاف ١/٤٤٧.
(٣) الآية ٩٧.
(٤) معاني القرآن ١/٢٦٦.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٦) البحر ٤/٤٥.

يُجْمعوا عليه من أَنَّ النكرةَ لا تُوصف بالمعرفةِ، ولا العكس». قلت: لا شكَّ أنَّ تخالفَهما في التعريفِ والتنكيرِ ضعيفٌ، وقد ارتكبوا ذلك في مواضعَ، فمنها ما حكاه الخليل: «مَرَرْتُ بالرجلِ خيرٍ منك» في أحدِ الأوجه في هذه المسألةِ. ومنها «غيرِ المغضوب عليهم»[1] على القولِ بأنَّ «غير» صفةُ «الذين أنعمت عليهم»، وقولُه[2]:

١٨٣١ـ ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني
فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني

وقولُه تعالى: «وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ»[3]، على أنَّ «يَسُبُّني» و «نَسْلَخُ» صفتان لِما قبلَهما فإنَّ الجملَ نكراتٌ، وهذه المُثُلُ التي أوردتها عكسُ ما نحن فيه، فإنها تُؤَوَّلُ فيها المعرفةُ بالنكرة، وما نحن فيه جعلنا النكرةَ فيه كالمعرفةِ، إلاَّ أنَّ الجامعَ بينهما التخالفُ، ويجوز أن يكون ما نحن فيه من هذه المُثُلِ باعتبار أنَّ «الأَوْلَيَيْنِ» لَمَّا لم يُقْصَدْ بهما شخصان معينان قَرُبا من النكرةِ فوقعا صفةً لها مع تخصُّصِها هي، فصار في ذلك مسوِّغان: قربُ النكرةِ من المعرفة بالتخصيصِ، وقربُ المعرفةِ من النكرة بالإبهام، ويدلُّ لِما قلتُه ما قال أبو البقاء[4]: «والخامسُ أن يكون صفة لـ «آخران» لأنه وإنْ كان نكرةً فقد وُصِفَ، والأَوْلَيان لم يَقْصِدْ بهما قصدَ اثنين بأعيانِهما».

السابع: أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ «استُحِقَّ»، إلاَّ أنَّ كلَّ مَنْ أعربه كذا قَدَّر قبلَه مضافاً محذوفاً. واختلفت تقديراتُ المُعْرِبين، فقال

---

(١) الآية ٧ من الفاتحة.
(٢) تقدم برقم ٦٩٧، والشاهد في قوله «يسبني» على تقدير أنها صفة بتقدير: «سابٌّ» وما قبلها معرف بأل فانعدم التوافق.
(٣) الآية ٣٧ من يس.
(٤) الإملاء ١/ ٢٣٠.

مكي[1]: «تقديرُه: استُحِقَّ عليهم إثمُ الأَوْلَيَيْن» وكذا أبو البقاء[2] وقد سبقَهما إلى هذا التقديرِ ابنُ جرير الطبري[3]، وقَدَّره الزمخشري[4] فقال: «مِن الذين استُحِقَّ عليهم انتداب الأَوْلَيَيْنِ منهم للشهادةِ لاطِّلاعِهم على حقيقةِ الحال»، ومِمَّن ذهبَ إلى ارتفاع «الأَوْلَيان» بـ «استُحِقَّ» أبو علي الفارسي[5]، ثم منَعه، قال: «لأنَّ المُسْتَحَقَّ إنما يكون الوصيةَ أو شيئاً منها، وأمَّا الأَوْلَيان بالميتِ فلا يجوزُ أَنْ يُسْتَحَقَّا فيُسْنَدَ استُحِقَّ إليهما» قلت: إنما منع أبو عليّ ذلك على ظاهرِ اللفظِ فإنَّ الأَوْلَيَيْنِ لم يستحقَّهما أحدٌ كما ذكر، ولكنْ يجوزُ أَنْ يُسْنَدَ «استُحِقَّ» إليهما بتأويلِ حذفِ المضافِ المتقدم. وهذا الذي منعه الفارسي ظاهراً هو الذي حَمَل الناسَ على إضمار ذلك المضافِ، وتقديرُ الزمخشري بـ «انتداب الأوليين» أحسنُ من تقدير غيرِه، فإنَّ المعنى يُساعِدُه، وأمَّا إضمارُ «الإثم» فلا يَظْهر أصلاً إلا بتأويل بعيدٍ.

وأجازَ ابن عطية[6] أن يرتفعَ «الأَوْلَيان» بـ «استُحِقَّ» أيضاً، ولكنْ ظاهرُ عبارتِه أنه لم يُقَدِّر مضافاً فإنه استشعر باستشكالِ الفارسي المتقدم فاحتالَ في الجوابِ عنه وهذا نَصُّه، قال ما ملخصُه: إنه «حُمِل «استُحِقَّ» هنا على الاستعارة فإنه ليس استحقاقاً حقيقةً لقولِه: «استحقَّا إثْماً»، وإنما معناه أنَّهم غَلَبوا على المالِ بحكمِ انفرادِ هذا الميت / وعدمِه لقرابته أو أهلِ دينِه [٢٨٧/ب] فجَعَل تسوُّرَهم عليه استحقاقاً مجازاً، والمعنى: من الجماعة التي غابت وكان مِنْ حَقِّها أَنْ تُحْضِرَ وليَّها، فلمَّا غابَتْ وانفرد هذا الموصي استحقَّت هذه

---

(١) المشكل ١/٢٥٢.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) تفسير الطبري ١١/١٩٧.
(٤) الكشاف ١/٦٥١.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.
(٦) المحرر ٥/٢٢٤ ـ ٢٢٥.

الحال، وهذان الشاهدان من غيرِ أهل الدين والولاية وأَمْرِ الْأَوْلَيَيْنِ على هذه الجماعة، فبُنِي الفعلُ للمفعولِ على هذا المعنى إيجازاً، ويُقَوِّي هذا الفرضَ تعدِّي الفعلِ بـ «على» لَمَّا كان باقتدارٍ وحَمْلٍ هَيَّأَتْه الحالُ، ولا يُقال: استَحَقَّ منه أو فيه إلا في الاستحقاقِ الحقيقي على وجهِهِ، وأمَّا «استَحَقَّ عليه» فبالحملِ والغلَبةِ والاستحقاقِ المستعارِ» انتهى، فقد أسند «استحق» إلى «الأَوْليان» من غيرِ تقديرِ مضافٍ متأوِّلاً له بما ذَكَر، واحتملتُ طولَ عبارتِه لتتَّضحَ.

واعلم أنَّ مرفوعَ «استُحِقَّ» في الأوجهِ المتقدِّمة ـ أعني غيرَ هذا الوجهِ وهو إسنادُه إلى «الأَوْلَيان» ـ ضميرٌ يعودُ على ما تقدَّم لفظاً أو سياقاً، واختلفت عباراتُهم فيه، فقال الفارسي[1] والحوفي وأبو البقاء[2] والزمخشري[3]: إنه ضميرُ الإثم، والإثمُ قد تقدَّم في قولِه: «استحقا إثماً». وقال الفارسي[4] والحوفي أيضاً: «استحق هو الإيصاءُ أو الوصيةُ» قلت: إضمارُ الوصية مُشْكِلٌ؛ لأنه إذا أُسْنِد الفعلُ إلى ضميرِ المؤنثِ مطلقاً وَجَبَتِ التاءُ إلا في ضرورة، ويونس لا يَخُصُّه بها، ولا جائز أَنْ يقال أَضْمرا لفظَ الوصية لأنَّ ذلك حُذِفَ، والفاعلُ عندهما لا يُحْذَفُ. وقال النحاس[5] مستحسناً لإضمارِ الإيصاء: «وهذا أحسنُ ما قيل فيه؛ لأنه لم يُجْعل حرفٌ بدلاً من حرفٍ» يعني أنه لا يقولُ إنَّ «على» بمعنى «في»، ولا بمعنى «مِنْ» كما قيل بهما، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد جَمَع الزمخشري[6] غالبَ ما قُلْتُه وحَكَيْتُه من الإعرابِ والمعنى بأوجزِ عبارةٍ فقال: «فـ «آخَران» أي: فشاهدان آخَران يَقُومان مقامَهما من الذين

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.

(٢) الإملاء ١/٢٣٠.

(٣) الكشاف ١/٦٥١.

(٤) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.

(٥) ليس في إعرابه.

(٦) الكشاف ١/٦٥١.

استُحِقَّ عليهم أي: [مِن الذين] استُحِقَّ عليهم الإثمُ، ومعناه: من الذين جُنِي عليهم وهم أهلُ الميتِ وعشيرتُه والأَوْلَيان الأحقَّان بالشهادة لقرابتِهما ومعرفتِهما، وارتفاعُهما على: «هما الأَوْلَيان» كأنه قيل: ومَنْ هما؟ فقيل: الأَوْلَيان، وقيل: هما بدلٌ من الضميرِ في «يَقُومان» أو من «آخَران»، ويجوزُ أَنْ يرتفِعَا بـ«استُحِقَّ» أي: من الذين استُحِقَّ عليهم انتدابُ الأَوْلَيَيْنِ منهم للشهادة لاطِّلاعهم على حقيقة الحال».

وقولُه «عليهم»[1]: في «على» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها على بابِها، قال أبو البقاء[2]: «كقولك: «وَجَبَ عليه الاثم». وقد تقدَّم عن النحاس أنه لَمَّا أَضْمر الإِيصاءَ بَقَّاها على بابها، واستحسن ذلك. والثاني: أنها بمعنى «في» أي استُحِقَّ فيهم الإِثمُ فوقَعَتْ «على» موقعَ «في» كما تقعُ «في» موقعَها كقوله تعالى: «ولأُصَلِّبَنَّكم في جُذوعِ النخل»[3] أي: على جذوعٍ، وكقوله[4]:

١٨٣٢ـ بَطَلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ
يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوءمِ

أي: على سَرْحةٍ. وقَدَّره أبو البقاء فقال[5]: «أي استُحِقَّ فيهم الوصية» والثالث: أنها بمعنى «مِن» أي: استُحِقَّ منهم الإِثمُ، ومثلُه قولُه تعالى: «إذا

---

(١) الأصل: «عليهما» وهو سهو.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) الآية ٧١ من طه.
(٤) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢١٢؛ والتنبيه على التصحيف ١٨٧؛ وأدب الكاتب ٣٩٤؛ والأزهية ٢٧٧؛ ورصف المباني ٣٨٩؛ والمغني ١٨٣؛ واللسان سبت؛ وشواهد المغني ٤٧٩. والسرحة: نوع من الشجر، ونعال السبت: هي المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك، وليس بتوءم: أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضعفه.
(٥) الإملاء ١/٢٣٠.

اكتالوا على الناسِ»[1] أي: من الناسِ. وقَدَّره أبو البقاء[2] فقال: «أي استُحِقَّ منهم الأَوْلَيان، فحين جَعَلَها بمعنى «في» قَدَّر «استُحِقَّ» مسنداً للوصية، وحين جعلها بمعنى «من» قَدَّره مُسْنداً لـ «الأَوْلَيان». وكان لَمَّا ذَكَر القائمَ مقامَ الفاعلِ لم يذكر إلا ضميرَ الإثم والأوليان. وأجاز بعضُهم أَنْ يُسْنَدَ «استُحِقَّ» إلى ضمير المال أي: استُحِقَّ عليهم المالُ الموروث، وهو قريبٌ.

فقد تقرَّر أنَّ في مرفوع «استُحِقَّ» خمسةَ أوجه، أحدُها: «الأَوْلَيان»، الثاني: ضميرُ الإيصاء، الثالث: ضميرُ الوصية، وهو في المعنى كالذي قبلَه وتقدَّم إشكالُه، الرابع: أنه ضميرُ الإثمِ، الخامس: أنه ضميرُ المال، ولم أَرَهم أجازوا أن يكونَ «عليهم» هو القائمَ مقامَ الفاعلِ نحو: «غيرِ المغضوبِ عليهم»[3] كأنهم لم يَرَوْا فيه فائدةً.

وأمَّا قراءةُ حفص[4] فـ «الأَوْلَيان» مرفوعٌ بـ «استَحَقَّ» ومفعولُه محذوفٌ، قَدَّره بعضهم «وصيتَهما»، وقَدَّره[5] الزمخشري[6] بـ «أن يجرِّدوهما للقيام بالشهادة» فإنه قال: «معناه من الورثة الذين استَحَقَّ عليهم الأَوْلَيان من بينهم بالشهادة أن يُجَرِّدوهما للقيام بالشهادة، ويُظْهِروا بها كذبَ الكاذبين» / وقال [٢٨٨/أ] ابنُ عطية[7]: «الأَوْلَيان» رفعٌ بـ «استَحَقَّ» وذلك أن يكون المعنى: من الذين استَحَقَّ عليهم مالَهم وتَرِكَتهم شاهدا الزور فسُمِّيا[8] أَوْلَيَيْنِ أي: صَيَّرهما عدمُ الناس أَوْلَيَيْنِ بالميت وتَرِكَتِه فخانا وجارا فيها، أو يكونُ المعنى: مِن الذين حَقَّ

---

(١) الآية ٢ من المطففين.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) الآية ٧ من الفاتحة.
(٤) ببناء «استحق» للفاعل.
(٥) الأصل: «وقدرها» ولا مسوغ لتأنيث الضمير.
(٦) الكشاف ١/٦٥١.
(٧) المحرر ٥/٢٢٦.
(٨) ابن عطية: «فسمَّى شاهدَي الزور أَوْلَيَيْنْ».

عليهم أَنْ يكونَ الأَوْلَيانِ منهم، فاستَحَقَّ بمعنى حَقَّ كاستعجب وعجب، أو يكون استحقَّ بمعنى سعى واستوجب فالمعنى: من القوم الذين حَضَر أَوْلَيان منهم فاستَحَقَّا عليهم أي: استحقا لهم وسَعَيا فيه واستوجباه بأيمانهما وقُرْبانهما» قال الشيخ[1] ــ بعد أَنْ حكى عن الزمخشري وأبي محمد ما قَدَّمْتُه عنهما ــ: «وقال بعضُهم: المفعولُ محذوفٌ تقديرُه: الذين استَحَقَّ عليهم الأَوْلَيان وصيتَهما» قلت: وكذا هو محذوفٌ أيضاً في قولَي أبي القاسم وأبي محمد وقد بَيَّنْتُهما ما هما فهو عند الزمخشري قولُه: «أَنْ يُجَرِّدُوهما للقيامِ بالشهادة»، وعند ابن عطية[2] هو قولُه: «ما لَهم وتَرِكَتَهم»، فقولُه: «وقال بعضهم: المفعولُ محذوفٌ» يُوهِمُ أنه لم يَدْرِ أَنَّه محذوفٌ فيما تقدَّم أيضاً. وممن ذهبَ إلى أن «استَحَقَّ» بمعنى «حَقَّ» المجردِ الواحدي فإنه قال: «واستحقَّ هنا بمعنى حَقَّ، أي وَجَبَ، والمعنى: فآخران من الذين وَجَبَ عليهم الإيصاءُ بتوصيته بينهم وهم وَرَثَتُه» وهذا التفسير الذي ذكره الواحدي أوضحُ من المعنى الذي ذكره أبو محمد على هذا الوجهِ وهو ظاهرٌ.

وأمَّا قراءةُ حمزة وأبي بكر[3] فمرفوعُ «استُحِقَّ» ضميرُ الإيصاء أو الوصية أو المال أو الإثم حَسْبما تقدَّم، وأمَّا «الأَوَّلين» فجمعُ «أوّل» المقابِل لـ «آخِر»، وفيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مجرورٌ صفةً لـ «الذين». الثاني: أنه بدلٌ منه وهو قليلٌ لكونِه مشتقاً. الثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ في «عليهم»، وحَسَّنَه هنا وإنْ كان مشتقاً عدمُ صلاحية ما قبلَه للوصف، نَقَل هذين الوجهين الأخيرين مكي[4]. الرابع: أنه منصوبٌ على المدح، ذكره الزمخشري[5]، قال: «ومعنى الأَوَّلِيَّة التقدُّمُ على الأجانب في الشهادة لكونِهم أحقَّ بها»، وإنما

---

(١) المحرر ٥/٢٢٦.
(٢) المحرر ٥/٢٢٦.
(٣) ببناء استحق للمجهول، والأوّلين جمع أوَّل.
(٤) المشكل ١/٢٥٢.
(٥) الكشاف ١/٦٥١.

فَسَّر الأَوَّلِيَّة بالتقدُّمِ على الأجانبِ جَرْياً على ما مَرَّ في تفسيرِه: أو آخَران مِنْ غيرِكم أنَّهما من الأجانبِ لا من الكفارِ. وقال الواحدي: «وتقديرُه مِنَ الأَوَّلِين الذين استُحِقَّ عليهم الإِيصاءُ أو الإِثم، وإنما قيل لهم «الأَوَّلين» من حيث كانوا أَوَّلين في الذِّكْرِ، أَلا ترى أنه قد تقدَّم: «يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بَيْنِكم» وكذلك «اثنان ذوا عدلٍ منكم» ذُكِرا في اللفظ قبل قوله: «أو آخَران من غيرِكم»، وكان ابنُ عباس يختارُ هذه القراءةَ ويقول: «أرأيتَ إن كان الأَوْلَيان صغيرين كيف يَقُومان مقامَهما»؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما في اليمين مقامَ الحانثين. ونحا ابن عطية[1] هذا المنحى قال: «معناه من القوم الذين استُحِقَّ عليهم أمرُهم أي: غُلِبوا عليه، ثم وصفَهم بأنهم أَوَّلون أي: في الذكر في هذه الآية».

وأمَّا قراءة الحسن[2] فالأولان مرفوعان بـ «استَحَقَّ» فإنه يقرؤه مبنياً للفاعل. قال الزمخشري[3]: «ويَحْتَجُّ به مَنْ يرى ردَّ اليمين على المُدَّعي»، ولم يبيِّن مَنْ هما الأَوَّلان، والمرادُ بهما الاثنان المتقدِّمان في الذكر. وهذه القراءةُ كقراءةِ حفص، فيُقَدَّر فيها ما ذُكِر، ثم مما يليقُ من تقديرِ المفعولِ.

وأما قراءة ابن سيرين[4] فانتصابُها على المَدْحِ ولا يجوزُ فيها الجر، لأنه: إمَّا على البدل وإمَّا على الوصف بجمع، والأَوْلَيين في قراءته مثنى فتعذر فيها ذلك. وأمَّا قراءة «الأَوْلَيْن» كالأعلَيْن فحكاها أبو البقاء قراءةً شاذة لم يَعْزُها، قال[5]: «ويُقْرأ «الأَوْلَين» جمعَ الأَوْلَى، وإعرابه كإعراب الأَوَّلين» يعني في قراءة حمزة، وقد تقدَّم أنّ فيها أربعةَ أوجه وهي جارية هنا.

---

(١) المحرر ٥/٢٢٦.
(٢) استَحَقَّ الأَوَّلان.
(٣) الكشاف ١/٦٥١.
(٤) استُحِقَّ الأَوْلَيَيْنِ.
(٥) الإملاء ١/٢٣٠. ورسمها في المطبوعة «الأَوّلين».

قوله: «فيُقْسِمانِ» نسقٌ على «يَقُومان» والسببيَّةُ فيها ظاهرةٌ. و«لَشهادَتُنا أحقُّ»: هذه الجملة جوابُ القسمِ في قوله: «فيُقْسِمـان»، و«ذلك أَدْنَى» لا محلَّ لهذه الجملةِ لاستئنافِها، والمشارُ إليه الحكمُ السابقُ بتفصيلِه، أي: ما تقدَّم ذكرُه من الأحكام أقربُ إلى حصول إقامة الشهادة على ما ينبغي. وقيل: المشارُ إليه الحَبْس بعد الصلاة، وقيل: تحليفُ الشاهدين. و«أَنْ يأتوا /» أصلُه إلى أن يأتوا. وقَدَّره أبو البقاء[1] بـ«من» أيضاً، أي: أَدْنَى مِنْ أَنْ يأتُوا. وقَدَّره مكي[2] بالباء أي: بأَنْ يأتُوا، وليسا بواضحين، ثم حَذَفَ حرفَ الجر فَنَشَأ الخلافُ المشهور[3]. و«على وجهها» متعلقٌ بـ«يأتُوا». وقيل: في محلِّ نصبٍ على الحال منها، وقَـدَّره أبو البقـاء[4] بـ«محقَّقة وصحيحة» وهو تفسيرُ معنى؛ لِما عرفت غير مرة من أنَّ الأكوانَ المقيدة لا تُقَدَّر في مثله.

[٢٨٨/ب]

قوله: «أو يَخافوا» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب عطفاً على «يَأْتوا»، وفي «أو» على هذا تأويلان، أحدُهما: أنها على بابِها من كونِها لأحدِ الشيئين، والمعنى: ذلك الحكمُ أقربُ إلى حصول الشهادة على ما ينبغي أو خوفِ رَدِّ الأيمان إلى غيرِهم فتسقطُ أَيْمانهم. والتأويلُ الآخَر: أن تكونَ بمعنى الواو، أي: ذلك الحكم كله أقربُ إلى أَنْ يأتُوا، وأقربُ إلى أن يَخافوا، وهذا مفهومٌ من قول ابن عباس. الثاني من وجهي النصب: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد «أو» ومعناها هنا «إلا» كقولهم: «لألزمنَّك أو تقضِيَني حَقِّي» تقديره: إلَّا أَنْ تقضِيَني، فـ«أو» حرفُ عطفٍ على بابها، والفعلُ بعدَها

---

(١) الإملاء ١/٢٣١.

(٢) المشكل ١/٢٥٣.

(٣) أي أن سيبويه يرى أن محلها نصب، ويرى الخليل أن محلها جر. انظر: الكتاب ١/١٧.

(٤) الإملاء ١/٢٣١.

منصوبٌ بإضمار «أَنْ» وجوباً، و«أَنْ» وما في حَيِّزها مؤولةٌ بمصدرٍ، ذلك المصدرُ معطوفٌ على مصدر متوهَّم من الفعل قبله، فمعنى: لألزمنَّك أو تقضيَني حقي: ليكوننَّ مني لزومٌ لك أو قضاؤك لحقي، وكذا المعنى هنا أي: ذلك أدنى بأن يأتوا بالشهادة على وجهها؛ وإلَّا خافوا ردَّ الأَيْمان، كذا قَدَّره ابن عطية[1] بواوٍ قبل «إلا» وهو خلافُ تقدير النحاة، فإنهم لا يقدِّرون «أو»[2] إلا بلفظ «إلا» وحدها دون واو. وكأن «إلا» في عبارته على ما فهمه الشيخ ليسَتْ «إلا» الاستثنائية، بل أصلُها «إنْ» شرطيةً دَخَلَتْ على «لا» النافيةِ فأُدْغمت فيها، فإنه قال[3]: «أو تكون «أو» بمعنى «إلَّا إنْ»، وهي التي عَبَّر عنها ابن عطية بتلك العبارةِ من تقديرها بشرطٍ ـ محذوفٍ فعلُه ـ وجزاء» انتهى. وفيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: أنه لم يَقُلْ بذلك أحدٌ، أعني كونَ «أو» بمعنى الشرط. والثاني: أنه بعد أَنْ حَكَم عليها بأنها بمعنى «إلَّا إنْ» جَعَلَها بمعنى شرطٍ حُذِفَ فعلُه.

و «أَنْ تُرَدَّ» في محلِّ نصبٍ على المفعولِ به أي: أو يَخافُوا رَدَّ أَيْمانهم. و «بعدأَيْمانهم»: إمَّا ظرفٌ لـ «تُرَدَّ» أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «أَيْمان». وجُمِع الضميرُ في قوله «يَأْتُوا» وما بعده وإنْ كان عائداً في المعنى على مثنًى وهو الشاهدان، فقيل: هو عائدٌ على صنفي الشاهدين. وقيل: بل عائدٌ على الشهودِ من الناسِ كلِّهم، معناه: ذلك أَوْلى وأجدرُ أَنْ يحذرَ الناسُ الخيانةَ فيَتَحَرَّوا في شهادتِهم خوفَ الشناعةِ عليهم والفضيحةِ في رَدِّ اليمين على المُدَّعي. وقوله: «واتقوا الله» لم يذكرْ متعلَّق التقوى: إمَّا للعلمِ به أي: واتقوا اللَّـهَ في شهادتِكم وفي الموصِين عليهم بأن لا تَخْتَلِسوا لهم شيئاً؛ لأن القصةَ كانت بهذا السببِ، وإمَّا قصداً لإيقاعِ التقوى، فيتناولُ كلَّ ما يُتَّقى

---

(١) المحرر ٥/٢٢٨.

(٢) كما في الآية.

(٣) البحر ٤/٤٧.

منه. وكذا مفعولُ «اسمعوا» إنْ شئتَ حذفتَه اقتصاراً أو اختصاراً أي: اسمعوا أوامرَه ونواهيَه من الأحكام المتقدمة، وما أفصحَ ما جيء بهاتين الجملتين الأمريتين، فتباركَ اللّـهُ أصدقُ القائلين.

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿يومَ يَجْمَعُ﴾**: في نصبِه أحدَ عشرَ وجهاً، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «اتقوا» أي: اتقوا اللّـهَ في يومِ جَمْعِه الرسلَ قاله الحوفي، وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ، لأنَّ أمرَهم بالتقوى في يوم القيامة لا يكون، إذ ليس بيومِ تكليفٍ وابتلاء، ولذلك قال الواحدي: «ولم يُنْصَب اليوم على الظرفِ للاتقاء، لأنهم لم يُـؤْمَروا بالتقوى في ذلك اليوم، ولكن على المفعول به كقوله: «واتَّقُوا يوماً»[(١)]. الثاني: أنه منصوب بـ «اتقوا» مضمراً يدل عليه «واتقوا الله». قال الزجاج[(٢)]: «هو محمول على قوله: «واتقوا الله» ثم قال: «يوم يجمع» أي: واتقوا ذلك اليوم»، فدلَّ ذِكْرُ الاتقاء في الأول على الاتقاء في هذه الآية، ولا يكون منصوباً على الظرف للاتقاء لأنهم لم يُـؤْمروا بالاتقاء في ذلك اليوم، ولكن على المفعول به كقوله تعالى: «واتقوا يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفس شيئاً». الثالث: أنه منصوب بإضمار «اذكروا». الرابع: بإضمار «احذروا». الخامس: أنه بدل اشتمال من الجلالة. قال الزمخشري[(٣)]: «يوم يجمع» بدلٌ من المنصوب / في «واتقوا الله» وهو من بدلِ الاشتمال كأنه [٢٨٩/أ] قيل: واتقوا الله يوم جَمْعِه» انتهى، ولا بد من حذفِ مضافٍ على هذا الوجهِ حتى تَصِحَّ له هذه العبارةُ التي ظاهرها ليس بجيدٍ، لأنَّ الاشتمالَ لا يُوصَفُ به الباري تَعالى على أيِّ مذهبٍ فَسَّرناه من مذاهبِ النحويين في الاشتمالِ، والتقديرُ: واتقوا عقابَ الله يومَ يجمعُ رسلَه، فإنَّ العقابَ مشتملٌ على زمانِه، أو زمانُه مشتملٌ عليه، أو عاملُهما مشتملٌ عليهما على حَسَبِ الخلافِ في

---

(١) الآية ٤٨ من البقرة.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٤٠.
(٣) الكشاف ١/٦٥٢.

تفسيرِ البدلِ الاشتمالي، فقد تبيَّن لك امتناعُ هذه العباراتِ بالنسبةِ إلى الجلالةِ الشريفة. واستبعد الشيخ[1] هذا الوجهَ بطولِ الفصلِ بجملتين، ولا بُعْدَ فإنَّ هاتين الجملتين من تمامِ معنى الجملةِ الأولى. السادسُ: أنَّه منصوبٌ بـ «لا يَهْدي» قاله الزمخشري[2] وأبو البقاء[3]. قال الزمخشري: «أي: لا يهديهم طريقَ الجنة يومئذ كما يُفْعَلُ بغيرهم». وقال أبو البقاء: «أي: لا يهديهم في ذلك اليومِ إلى حُجَّة أو إلى طريق الجنة».

السابع: أنه مفعولٌ به وناصبُه «اسمعوا» ولا بد من حذف مضاف حينئذ لأنَّ الزمان لا يسمع، فقدَّره أبو البقاء[4]: «واسمعوا خبر يوم يجمع»، ولم يذكر أبو البقاء غيرَ هذين الوجهين وبدأ بأولهما. وفي نصبِه بـ «لا يَهْدي» نظر من حيث إنه لا يهديهم مطلقاً لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا، أعني المحكومَ عليهم بالفسق، وفي تقدير الزمخشري «لا يهديهم إلى طريق الجنة» نُحُوٌّ إلى مذهبه من أنّ نَفْي الهداية المطلقة لا يجوز على الله تعالى، ولذلك خَصَّص المُهْدَى إليه ولم يذكر غيره، والذي سَهَّل ذلك عنده أيضاً كونُه في يومٍ لا تكليفَ فيه، وأما في دار التكليف فلا يُجيز المعتزلي أن يُنْسَبَ إلى الله تعالى نَفْيُ الهدايةِ مطلقاً البتة. الثامن: أنه منصوبٌ بـ «اسمعوا» قاله الحوفي، وفيه نظرٌ لأنهم ليسوا مكلَّفين بالسماعِ في ذلك اليومِ، إذ المرادُ بالسماع السماعُ التكليفي. التاسع: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ متأخرٍ أي: يوم يَجْمَعُ اللَّـهُ الرسلَ كان كيتَ وكاتَ، قاله الزمخشري[5]. العاشر: قلت: يجوز أن تكونَ المسألة من باب الإعمال، فإنَّ كُلًّا من هذه العوامل الثلاثة المتقدمة

---

(١) البحر ٤/٤٨.

(٢) الكشاف ١/٦٥٢.

(٣) الإملاء ١/٢٣١.

(٤) الإملاء ١/٢٣١.

(٥) الكشاف ١/٦٥٢.

يَصِحُّ تسلُّطُه عليه بدليل أنَّ العلماء جَوَّزوا فيه ذلك، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازع فيها ثلاثةُ عواملَ وهي «اتقوا» و«اسمعوا» و«لا يَهْدي»، ويكون من إعمال الأخير لأنه قد حُذِفَ من الأوَّلين ولا مانع يمنع من الصناعة، وأمَّا المعنى فقد قَدَّمْتُ أنه لا يظهر نصب «يوم» بشيء من الثلاثة لأنَّ المعنى يأباه، وإنما أجَزْتُ ذلك جرياً على ما قالوه وجَوَّزوه، لا سيما أبو البقاء فإنه لم يذكر غيرَ كونه منصوباً بـ«اسمعوا» أو بـ«لا يهدي»، وكذا الحوفي جَوَّز أن ينتصب بـ«اتقوا» وبـ«اسمعوا». الحادي عشر: أنه منصوب بـ«قالوا: لا علمَ لنا» أي: قال الرسل يوم جمعهم وقول الله لهم ماذا أُجبتم. واختاره الشيخ[1] على جميع ما تقدم، قال: «وهو نظيرُ ما قلناه في قوله تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، قالوا: أَتَجْعَلُ»[2] وهو وجه حسن.

قوله: «ماذا أُجِبْتُم» فيه أربعةُ أقوال، أحدُها: أنَّ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فَغَلَب فيه جانبُ الاستفهام ومحلُّه النصبُ على المصدرِ بما بعده، والتقديرُ: أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُم. قال الزمخشري[3]: «ماذا أُجِبْتُم» منتصِبُ انتصابَ مصدرِهِ على معنى: أيَّ إجابة أُجِبْتُم، ولو أُريد الجوابُ لقيل: بماذا أُجبتم» أي: لو أُريد الكلامُ المجابُ لقيل: بماذا. ومِنْ مجيء «ماذا» كلِّه مصدراً قوله[4]:

١٨٣٣ـ ماذا يَغِيرُ ابنَتَيْ ربعٍ عويلُهما
لا تَرْقُدانِ ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا

[٢٨٩/ب] الثاني: أن «ما» استفهاميةٌ / في محل رفع بالابتداء و«ذا» خبره، وهي

---

(١) البحر ٤/٤٨.
(٢) الآية ٣٠ من البقرة.
(٣) الكشاف ١/٦٥٢.
(٤) البيت لعبدمناف بن ربع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٣٨؛ واللسان «العج». يغير: ينفع.

موصولةٌ بمعنى الذي لاستكمال الشرطين المذكورين، و«أُجِبْتُم» صلتُها، والعائدُ محذوفٌ أي: ما الذي أُجِبْتم به، فَحَذَفَ العائدَ، قاله الحوفي. وهذا لا يجوزُ، لأنه لا يجوزُ حَذْفُ العائدِ المجرورِ إلا إذا جُرَّ الموصولُ بحرف مثلِ ذلك الحرفِ الجارِّ للعائدِ، وأَنْ يَتَّحِدَ متعلَّقاهما نحو: «مررتُ بالذي مررتَ» أي به، وهذا الموصولُ غير مجرورٍ، لو قلت: «رأيت الذي مررتَ» أي: مررتَ به لم يجز، اللهم إلا أَنْ يُدَّعى حَذْفُه على التدريج بأن يُحْذَفَ حرفُ الجر فيصلَ الفعل إلى الضمير فيحذفَ كقوله: «وخُضْتم كالذي خاضوا»[1] أي في أحد أوجهه، وقوله: «فاصْدَعْ بما تُؤْمَرْ»[2] في أحد وجهيه، وعلى الجملةِ فهو ضعيف. الثالث: أنَّ «ما» مجرورةٌ بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ، لَمَّا حُذِف بقيت في محل نصب، ذكره أبو البقاء[3] وضَعَّف الوجه الذي قبله ــ أي كونَ ذا موصولةً ــ فإنه قال: «ماذا» في موضعِ نصب بـ«أُجِبْتُم» وحرفُ الجرِّ محذوفٌ، و«ما» و«ذا» هنا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ويَضْعُفُ أَنْ تُجْعَلَ «ما» بمعنى الذي لأنه لا عائدَ هنا، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجَرِّ ضعيفٌ». قلت: أمَّا جَعْلُه حذفَ العائدِ المجرورِ ضعيفاً فصحيحٌ تقدَّم شرحُه والتنبيهُ عليه، وأمَّا حذفُ حرفِ الجر وانتصابُ مجرورِه فهو ضعيفٌ أيضاً، لا يجوزُ إلا في ضرورة كقوله[4]:

١٨٣٤ـ فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنَنِي

. . . .

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) الآية ٩٤ من الحجر.

(٣) الإملاء ١/٢٣١.

(٤) البيت للنابغة، وعجزه:

هَراساً به يُعْلَى فراشي ويُقْشَبُ

وهو في ديوانه ٧٤. والهراس: الشوك. وصدر البيت في الأصل «فلو أن العائدات» وهو مضطرب عروضياً.

وقـولـه[1]:

١٨٣٥ـ ....

وأُخْفي الـذي لـولا الأَسَى لقَضـاني

وقـولـه[2]:

١٨٣٦ـ تَـمُـرُّون الـديـارَ ولـم تَـعُـوجُـوا

....

وقد تقدَّم تحقيق ذلك واستثناءُ المطَّرِدِ منه، فقد فَرَّ من ضعيفٍ ووقع في أضعفَ منه. الرابع: قال ابن عطية[3]: «معناه: ماذا أجابت به الأمم» فَجَعَلَ «ماذا» كنايةً عن المجابِ به لا المصدرِ، وبعد ذلك، فهذا الكلامُ منه محتملٌ أَنْ يكونَ مثلَ ما تقدَّم حكايتُه عن الحوفي في جَعْلِه «مـا» مبتدأً استفهاميةً، و«ذا» خبره على أنها موصولةٌ، وقد تقدَّم التنبيه على ضعفه، ويُحْتمل أن يكون «ماذا» كلُّه بمنزلةِ اسمِ استفهام في محلِّ رفع بالابتداء، و«أُجِبْتُم» خبرُه، والعائدُ محذوفٌ كما قَدَّره هـو، وهو أيضـاً ضعيفٌ؛ لأنه لا يُحْذَفُ عائدُ المبتدأِ وهو مجـرورٌ إلا في مواضعَ ليس هذا منها، لو قلت: «زيدٌ مررتُ» لم يجز، وإذا تبيَّن ضعفُ هذه الأوجهِ رُجِّح الأول.

والجمهـور على «أُجِبْتم» مبنياً للمفعـول، وفي حذف الفـاعل هنـا ما لا يُبْلَغُ كُنهُه من الفصاحة والبلاغة حيث اقتصر على خطاب رسله غيرَ مذكورٍ معهم غيرُهم، رفعاً من شأنهم وتشريفاً واختصاصاً. وقرأ[4] ابن عباس

---

(١) البيت لعروة بن حزام وليس في ديوانه، وصدره:

تَحِنُّ فتُبْـدي ما بهـا من صَبابةٍ

وهـو في اللسـان «غـرض»؛ والمغني ١٥٢؛ والعيني ٢/٥٥٢؛ والهمـع ٢/٢٩؛ والدرر ٢/٢٢.

(٢) تقدم برقم ١٤٨.

(٣) المحرر ٥/٢٢٨.

(٤) البحر ٤/٤٩.

وأبو حيوة «أَجَبْتم» مبنياً للفاعل والمفعول محذوف أي: ماذا أَجَبْتم أممكم حين كَذَّبوكم وآذَوْكم، وفيه توبيخٌ للأمم، وليست في البلاغةِ كالأولى.

وقوله: «إنك أنتَ عَلاَّمُ الغُيوبِ» كقوله: «إنك أنت العليم الحكيم» في البقرة[1]. والجمهورُ على رفع «عَلاَّمُ الغيوب»، وقرىء[2] بنصبِه وفيه أوجهٌ ذَكَرها أبو القاسم[3] وهي: الاختصاصُ والنداءُ وصفةٌ لاسم «إنَّ» قال: «وقُرِىء بالنصب على أنّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله «إنك أنت» أي: إنك الموصوف بأوصافِك المعروفة من العلم وغيرِه، ثم انتصَبَ «عَلاَّم الغيوب» على الاختصاصِ أو على النداء أو هو صفةٌ لاسم «إنَّ». قال الشيخ[4]: «وهو على حَذْفِ الخبر لفهم المعنى، فَتَمَّ الكلامُ بالمقدَّرِ في قوله «إنَّك أنتَ» أي: إنَّك الموصوفُ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره» ثم قال: «قال الزمخشري: ثم انتصب فذكره إلى آخره» فزعم أنَّ الزمخشري قَدَّر لـ «إنك» خبراً محذوفاً، والزمخشري لا يريد ذلك البتةَ ولا يَرْتضيه، وإنما يريد أنَّ هذا الضمير بكونِه لله تعالى هو الدالُّ على تلك الصفات المذكورة / لا انفكاكَ لها [٢٩٠/أ] عنه، وهذا المعنى هو الذي تقتضيه البلاغةُ والذي غاص [عليه أبو القاسم، لا ما قدَّره][5] الشيخُ مُوهِماً أنه أتى به من عنده. ويعني بالاختصاص النصبَ على المدح لا الاختصاصَ الذي هو شبيه بالنداء، فإنَّ شرطه أن يكون حشواً، ولكنَّ الشيخَ قد رَدَّ على أبي القاسم قولَه «إنه يجوز أن يكون صفةً لاسم «إنَّ» بأنَّ اسمها هنا ضمير مخاطب، والضمير لا يوصف مطلقاً عند البصريين، ولا يوصَف منه عند الكسائي إلا ضميرُ الغائبِ لإبهامه في قولهم «مررت به

---

(١) الآية ٣٢.
(٢) قراءة يعقوب كما في الشواذ ٣٦؛ البحر ٤/٤٩.
(٣) الكشاف ١/٦٥٢.
(٤) البحر ٤/٤٩.
(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

المسكينِ» مع إمكان تأويله بالبدل وهو ردٌّ واضح، على أنه يمكن أن يقال أرادَ بالصفةِ البدلَ وهي عبارة سيبويه، يُطْلِقُ الصفةَ ويريد البدل[1] فله أُسْوَةٌ بإمامه واللازم مشترك، فما كان جواباً عن سيبويه كان جواباً له، ولكن يَبْقَى فيه البدلُ بالمشتق وهو أسهلُ من الأول. ولم أَرَهُم خرَّجُوها على لغة مَنْ ينصِبُ الجزأين بـ «إنَّ» وأخواتِها كقوله[2]:

١٨٣٧ـ إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزاً

[وقوله][3]:

١٨٣٨ـ .... إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

[وقوله][4]:

١٨٣٩ـ ليتَ الشبابَ هو الرَّجِيعُ على الفتى ....

[وقوله][5]:

١٨٤٠ـ كأنَّ أُذْنيه إذا تَشَوَّفا قادِمةً أو قَلَماً مُحَرَّفا

---

(١) الكتاب ١/٣٩٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وبعده:

تأكلُ في مقعدها قفيزاً

وهو في النوادر ١٧٢؛ والهمع ١/١٣٤؛ والدرر ١/١١٢. والخبَّة: الخَدَّاعة، والجروز: كثيرة الأكل، والقفيز: مكيال معروف.

(٣) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وتمامه:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكن خُطاك خِفافاً ....

وهو في الأشموني ١/٢٦٩؛ والهمع ١/١٣٤؛ والخزانة ٢/١٤٤؛ والدرر ١/١١١.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

والشيب كان هو البَدِيءُ الأولُ

وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٢؛ والزاهر ٢/٢٢٤.

(٥) البيت لأبي نخيلة أو محمد بن ذؤيب العماني، وهو في الكامل ٥١٣؛ والخصائص ٢/٤٣٠؛ والسمط ٨٧٦؛ والدرر ١/١١٢. وتشوَّفَ: نصب أذنيه للاستماع، والقادمة: إحدى قوادم الطير، والمحرف هنا: هو الذي كان شقه أعلى من الشق الآخر.

ولو قيل به لكان صواباً.

و «عَلَّامُ» مثالُ مبالغة فهو ناصب لما بعده تقديراً، وبهذا أيضاً يُرَدُّ على الزمخشري على تقديرِ تسليم صحة وصف الضمير من حيث إنه نكرة؛ لأن إضافَته غيرُ محضة وموصوفَه معرفةٌ. والجمهور على ضمِّ العين من «الغيوب» وهو الأصل، وقرأ[1] حمزة وأبو بكر بكسرها، والخلافُ جارٍ في ألفاظٍ أُخَرَ نحو: «البيوت والجيوب والعيون والشيوخ» وقد تقدَّم تحرير هذا كله في البقرة عند ذكر «البيوت»[2]، وستأتي كلُّ لفظةٍ من هذه الألفاظِ مَعْزُوَّةً لقارئِها في سورها إن شاء الله تعالى. وجُمِع الغيبُ هنا وإنْ كان مصدراً لاختلافِ أنواعِه، وإن أريد به الشيء الغائب، أو قلنا إنه مخففٌ من فَيْعِل كما تقدم تحقيقه في البقرة[3] فواضح.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿إذ قال الله﴾: فيها أوجه، أحدها: أنه بدل من «يوم يجمع» قال الزمخشري[4]: «والمعنى: أنه يوبخ الكافرين بسؤال الرسل عن إجابتهم، وبتعديد ما أَظْهر على أيديهم من الآيات العِظام فكذَّبهم بعضُهم وسَمَّوهم سحرةً، وتجاوزَ بعضُهم الحَدَّ فجعله وأمه إلهين». ولـمَّا ذَكَر أبو البقاء[5] هذا الوجهَ تأوَّلَ فيه «قال» بـ «يقول»، وأنَّ «إذ» وإنْ كانت للماضي فإنما وَقَعَتْ هنا على حكاية الحالِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «اذكر» مقدراً، قال أبو البقاء[6]: «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: اذكر إذ يقول»، يعني أنه لا بد من تأويل الماضي بالمستقبلِ، وهذا كما تقدَّم له في الوجهِ قبله، وكذا

---

(١) القرطبي ٦/٣٦١؛ وزاد أنها للكسائي؛ والبحر ٤/٤٩.
(٢) الآية ١٨٩.
(٣) الآية ٣.
(٤) الكشاف ١/٦٥٣.
(٥) الإملاء ١/٢٣١.
(٦) الإملاء ١/٢٣١.

ابن عطية[1] تأوَّله بـ «يقول» فإنه قال: «تقديرُه: اذكر يا محمد إذ». و «قال» هنا بمعنى «يقول» لأنَّ ظاهرَ هذا القولِ إنما هو في يوم القيامة تقدمة لقوله: «أأنت قلت للناس». الثالث: أنه في محل رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمر، أي: ذلك إذ قال، ذكره الواحدي وهذا ضعيفٌ، لأن «إذ» لا يُتَصَرَّف فيها، وكذلك القولُ بأنها مفعول بها بإضمار «اذكر»، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، اللهم إلا أَنْ يريدَ الواحدي بكونِه خبراً أنه ظرفٌ قائمٌ مقامَ خبرٍ نحو: «زيدٌ عندك» فيجوز.

قوله: «يا عيسى بنَ مريمَ» تقدَّم الكلام في اشتقاق هذه المفـردات ومعانيها[2]. و «ابن» صفة لـ «عيسى» نُصِب لأنه مضاف، وهذه قاعدةٌ كلية مفيدة، وذلك أنَّ المنادى المفردَ المعرفةَ الظاهرَ الضمةِ إذا وُصف بـ «ابن» أو ابنة ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متفقين في اللفظ ولم يُفْصَل بين الابن وبين موصوفه بشيء تثبت له أحكامٌ منها: أنه يجوزُ إتباعُ المنادى المضمومِ لحركةِ نون «ابن» فيُفتح نحو: «يا زيدَ بن عمرو، ويا هندَ ابنة بكر» بفتح الدال من «زيد» و «هند» وضمِّها، فلو كانت الضمةُ مقدرةً نحو ما نحن فيه، فإنَّ الضمة مقدرة على ألف «عيسى» فهل يُقَدَّر بناؤه على الفتح إتباعاً كما في الضمة الظاهرة؟ خلاف: الجمهورُ على عَدَمِ جوازِه، إذ لا فائدة في ذلك، فإنه إنما كان للإتباع / وهذا المعنى مفقود في الضمة المقدرة. وأجاز [٢٩٠/ب] الفراء[3] ذلك إجراءً للمقدر مُجْرى الظاهر، وتبعه أبو البقاء[4] فإنه قال: «يجوز أن يكونَ على الألف من «عيسى» فتحةٌ، لأنه قد وُصِف بـ «ابن» وهو بين عَلَمين، وأن يكونَ عليها ضمةٌ، وهو مثلُ قولِك: «يا زيد بن عمرو» بفتح الدال وضمها». وهذا الذي قالاه غيرُ بعيدٍ، ويَشْهَدُ له مسألة عند الجميعِ:

---

(١) المحرر ٥/ ٢٣٠.
(٢) انظر: الآية ٨٧ من البقرة.
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٢٦.
(٤) الإملاء ١/ ٢٣١.

وهو ما إذا كان المنادى مبنياً على الكسرِ مثلاً نحو: «يا هؤلاء» فإنهم أجازوا في صفتِه الوجهين: الرفعَ والنصبَ فيقولون: «يا هؤلاء العقلاءِ والعقلاءُ» بنصب العقلاء ورفعها، قالوا: والرفعُ مراعاةً لتلك الضمة المقدرة على «هؤلاء» فإنه مفرد معرفة، والنصب على محله، فقد اعتبروا الضمةَ المقدرةَ في الإتباع، وإنْ كان ذلك فائتاً في اللفظ. وقد يُفَرَّقُ بأنَّ «هؤلاء» نحن مضطرون فيه إلى تقديرِ تلك الحركةِ لأنه مفرد معرفةٌ، فكأنها ملفوظٌ بها بخلافِ تقديرِ الفتحة هنا.

وقال الواحدي في «يا عيسى»: ويجوزُ أن يكونَ في محل النصب [لأنه في نية الإضافة، ثم جَعَل الابنَ توكيداً له، وكل ما كان][1] مثلَ هذا جاز فيه الوجهان نحو: «يا زيد بن عمرو» وأنشد[2]:

١٨٤١ـ يــا حَكَمُ بنُ المنــذرِ بن الـجــارودُ

أنتَ الجــوادُ بنُ الجـوادِ بنُ الجــودْ

سُــرادِقُ المجـدِ عليــك ممـدودْ

بنصب الأول ورفعه على ما بَيَّنَّا. وقال التبريزي: «الأظهر عندي أنَّ موضع «عيسى» نصب؛ لأنك [تجعلُ الاسم مع نعتِه إذا أضفته إلى العلم][3] كالشيء الواحد المضافِ، وهذا الذي قالاه لا يُشْبِهُ كلامَ النحاةِ أصلاً، بل يقولون: الفتحةُ للإتباع ولم يُعْتَدَّ بالساكن[4] لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ، كذا قال الشيخ[5]. قلت: قد قال الزمخشري[6] ـ وكونه ليس من النحاة مكابرةٌ في

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من باقي النسخ.

(٢) تقدم برقم ١٢١٧.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من باقي النسخ.

(٤) أي سكون الباء من «ابن».

(٥) البحر ٤/٥٠.

(٦) الكشاف ١/٦٥٣ والنص المقتبس الآن يريد أن يدعم به المؤلف كلام الشيخ، والجملة الاعتراضية التي ساقها توهم مخالفة الزمخشري لقاعدة أبي حيان وليس كذلك.

الضروريات ـ عند قوله: «إذ قال الحواريون يا عيسى بنَ مريم»[1]: «عيسى في محل النصب على إتباع حركته حركةَ الابن كقولك: «يا زيدَ بنَ عمرو» وهي اللغة الفاشية، ويجوزُ أن يكونَ مضموماً كقولك «يا زيدُ بنَ عمرو» والدليل عليه قوله[2]:

١٨٤٢ـ أحارِ بن عمرٍو كأني خَمِرْ ....

لأنَّ الترخيم لا يكونُ إلا في المضمومِ» انتهى. فاحتاج إلى الاعتذار عن تقديرِ الضمة، واستشهد لها بالبيتِ لمخالفتِها اللغةَ الشهيرة.

وقولي[3]: «المفرد» تحرُّزٌ من المُطَوَّل. وقولي «المعرفة» تحرز من النكرة نحو: «يا رجلاً ابن رجل» إذا لم تَقْصِدْ به واحداً بعينه. وقولي: «الظاهرَ الضمةِ» تحرُّزٌ من نحو: «يا موسى بن فلان» وكالآية الكريمة. وقولي بـ «ابن» تحرُّزٌ من الوصف بغيرِه نحو: «يا زيدُ صاحبَنا» وقولي: «بين علمين أو متفقين لفظاً» تحرُّزٌ من نحو: «يا زيد بن أخينا». وقولي: «غيرَ مفصولٍ» تحرُّزٌ من نحو: «يا زيدُ العاقلُ ابنَ عمرو» فإنه لا يجوز في جميع ذلك إلا الضم. وقولي: «أحكام» قد تقدَّمَتْ منها ما ذكرتُه من جوازِ فتحِه إتباعاً، ومنها: حَذْفُ ألفِه خطاً، ومنها: حَذْفُ تنوينِه في غيرِ النداء؛ لأنَّ المنادَى لا تنوينَ فيه. وقولي: «وصفٌ» تحرُّزٌ من أن يكون الابن خبراً لا صفة نحو: «زيدٌ ابنُ عمرو». وهل يجوزُ إتباعُ «ابن» له فيُضَمَّ نحو: «يا زيد بنُ عمرو» بضم «ابن»؟ فيه خلافٌ.

---

(١) الآية ١١٢ من المائدة.

(٢) البيت لامرىء القيس وبعده:

وَيَعْدُو على المرء ما يأتَمِرْ

وهو في ديوانه ١٥٤؛ والأشموني ٣٢/١؛ والدرر ١٠٤/٢. و«حار» ترخيم حارث، وخمر: مخمور؛ ويعدو: يسطو.

(٣) يشرح ضابط القاعدة التي قررها في صدر إعرابه للآية.

وفي قوله: «ابنَ مريم» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنـه صفةٌ كمـا تقدم، والثاني: أنه بدلٌ، والثالث: أنه بيانٌ، وعلى الوجهين الأخيرين لا يجوزُ تقديرُ الفتحةِ إتباعاً إجماعاً، لأنَّ الابنَ لم يَقَعْ صفةً، وقد تقدم أنَّ ذلك شرطٌ.

قوله: «إذ أَيَّدْتُكَ» في «إذ» أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ«نعمتي» كأنه قيل: اذكُر إذ أنعمتُ عليك وعلى أمِّك في وقت تأييدي لك. والثاني: أنه بدلٌ من «نعمتي» بدلُ اشتمال، وكأنه في المعنى تفسيرٌ للنعمة. والثالث: أنه حالٌ من «نعمتي» قاله أبو البقاء[1]. والرابع: أن يكون مفعولاً به على السَّعَة قاله أبو البقاء[2] أيضاً. قلت: هذا هو الوجهُ الثاني ـ أعني البدليةَ ـ. وقرأ الجمهور «أيَّدتك» بتشديد الياء، وغيرهم «آيَدْتُك» وقد تقدَّم الكلام على ذلك وعلى مَنْ قرأ بها وما قاله الزمخشري وابن عطية والشيخ في سورة البقرة[3] فلْيُنْظر ثَمَّ.

قـولـه: «تُكَلِّم النـاس في المهـد» إلى آخـرهـا: تقـدَّم أيضـاً في آل عمران[4]، وما فائدةُ قوله: «في المهد وكَهْلًا»، إلا أنَّ هنا بعضَ زياداتٍ لا بدَّ من التعرض لها. قرأ[5] ابن عباس: «فتنفخُها» بحذف حرف الجر اتساعاً. والجمهور: «فتكونُ» بالتاء منقوطةً فوق، وأبو جعفـر[6] منقوطـةً تحتُ، أي: فيكونُ المنفوخ فيه. والضمير في «فيها» قال ابن عـطية[7]:

---

(١) الإملاء ١/٢٣١.
(٢) الإملاء ١/٢٣١.
(٣) الآية ٨٧؛ والآية ٢٥٣.
(٤) الآية ٤٦.
(٥) البحر ٤/٥١.
(٦) البحر ٤/٥١ ونسبها إلى عيسى بن عمر.
(٧) المحرر ٥/٢٣١.

«اضطربت فيه أقوال المفسرين» قال مكي[1]: «هو في آل عمران[2] عائدٌ على الطائر، وفي المائدة عائدٌ على الهيئة». قال: «وَيَصِحُّ عكس هذا». وقال غير مكي: «الضمير المذكور عائد على الطين». قال ابن عطية[3]: «ولا يَصِحُّ عودُ هذا الضمير على الطير ولا على الطين ولا على الهيئة، لأنَّ الطير أو الطائر الذي يَجِيء الطين على هيئته لا يُنْفَخُ فيه البتةَ، وكذلك لا نفخَ في هيئته الخاصة به، وكذلك الطينُ إنما هو الطينُ العام ولا نفخَ في ذلك». وقال الزمخشري[4]: «ولا يَرْجِعُ الضميرُ إلى الهيئةِ المضافِ إليها لأنها ليست مِنْ خَلْقِه ولا مِنْ نفخِه في شيء، وكذلك الضميرُ في «فتكون»». ثم قال ابن عطية[5]: «والوجهُ عودُ ضميرِ المؤنث على ما تقتضيه الآيةُ ضرورةً أي: صوراً أو أشكالاً أو أجساماً، وعودُ الضميرِ المذكَّر على المخلوقِ المدلولِ عليه بـ«تخلقُ»». ثم قال: «ولك أن تعيدَه على ما تَدُلُّ عليه الكاف من معنى المثل لأنَّ المعنى: وإذ تَخْلُق من الطينِ مثلَ هيئتِه، ولك أن تعيدَه على الكاف نفسِها فتكونَ اسماً في غيرِ الشعر» انتهى. وهذا القولُ هو عينُ ما قبله، فإنَّ الكافَ أيضاً بمعنى مِثْل، وكونُها اسماً في غير الشعرِ لم يَقُلْ به غيرُ الأخفش[6].

[٢٩١/أ] واستشكل الناسُ / قولَ مكي المتقدم كما قَدَّمْتُ حكايتَه عن ابن عطية، ويمكنُ أنْ يُجابَ عنه بأنَّ قولَه «عائدٌ على الطائر» لا يريدُ به الطائر الذي أُضيفت إليه الهيئةُ بل الطائرُ المُصَوَّرُ، والتقدير: وإذ تخلق من الطين طائراً

---

(١) عبارة مكي في «المشكل» في إعرابه لآيتي آل عمران والمائدة ليس فيها هذا التحديد، وإنما أجاز عودها على الهيئة أو الطير. المشكل ١/٢٥٣؛ ١/١٤٢.
(٢) الآية ٤٩.
(٣) المحرر ٥/٢٣١.
(٤) الكشاف ١/٦٥٣.
(٥) المحرر ٥/٢٣٢.
(٦) انظر المسألة في: المغني ٢٣٩.

صورةَ الطائرِ الحقيقي فتنفخُ فيه فيكونُ طائراً حقيقياً، وأنَّ قولَه «عائدٌ على الهيئة» لا يريدُ الهيئةَ المجرورةَ بالكاف، بل الموصوفةَ بالكاف، والتقدير: وإذ تخلُق من الطينِ هيئةً مثلَ هيئة الطائر فتنفخُ فيها أي: في الموصوفة بالكافِ التي نُسِب خَلْقُها إلى عيسى. وأمَّا كونُه كيف يعودُ ضميرٌ مذكر على هيئةٍ وضميرٌ مؤنثٌ على الطائرِ لأنَّ قولَه: «ويجوز عكسُ هذا» يؤدي إلى ذلك؟ فجوابُه أنه جازَ بالتأويل، لأنه تُـؤَوَّلُ الهيئةُ بالشكل ويُـؤَوَّل الطائرُ بالهيئةِ فاستقام، وهو موضعُ تأولٍ وتأنٍّ. وقال هنا «بإذني» أربعَ مراتٍ عَقِيب أربع جمل، وفي آل عمران «بإذن الله» مرتين؛ لأنَّ هنالك موضعَ إخبارٍ فناسَبَ الإيجازَ، وهنا مقامُ تذكيرٍ بالنعمةِ والامتنانِ فناسبَ الإسهابَ؛ وقوله «بإذني» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول.

قوله: «إلا سحر» قرأ[1] الأخَوان هنا وفي هود[2] وفي الصف[3] «إلا ساحر» اسم فاعل، والباقون: «إلا سحرٌ» مصدراً في الجميع، والرسمُ يحتمل القراءتين، فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فتحتمل أن تكون الإشارةُ إلى ما جاءَ به من البينات أي: ما هذا الذي جاء به من الآيات الخوارقِ إلا سحرٌ، ويُحْتمل أن تكونَ الإشارةُ إلى عيسى، جَعَلُوه نفسَ السحر مبالغةً نحو: «رجلٌ عدلٌ»، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: إلا ذو سحر. وخَصَّ مكي[4] هذا الوجهَ بكون المرادِ بالمشارِ إليه محمداً صلى الله عليه وسلم فقال: «ويجوزُ أن تكونَ إشارةً إلى النبـي محمد صلى الله عليه وسلم على تقديرِ حَذْفِ مضافٍ أي: إنْ هذا إلا ذو سحر». قلت: وهذا جائزٌ، والمرادُ بالمشار إليه عيسى عليه السلام، وكيف يكونُ المرادُ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم وهو لم يكن في زمنِ عيسى

(١) السبعة ٢٤٩؛ الكشف ١/٤٢١.
(٢) الآية ٧.
(٣) الآية ٦.
(٤) المشكل ١/٢٥٣.

والحواريين حتى يشيروا إليه إلا بتأويلٍ بعيد؟. وأمَّا قراءةُ الأخوين فتحتمل أن يكون «ساحر» اسم فاعل والمشارُ إليه «عيسى»، ويُحتمل أن يكونَ المرادُ به المصدرَ كقولهم: عائذاً بك وعائذاً بالله مِنْ شَرِّها، والمشارُ إليه ما جاء به عيسى من البيِّنات والإنجيل، ذَكَر ذلك مكي[1]، وتَبِعه أبو البقاء[2]، إلا أنَّ الواحدي مَنَع مِنْ ذلك فقال ـ بعد أَنْ حَكَى القراءتين ـ «وكلاهما حَسَنٌ لاستواءِ كلٍّ واحدٍ منهما في أنَّ ذِكْرَه قد تقدَّم، غير أَنَّ الاختيار «سحر» لجوازِ وقوعِه على الحَدَثِ والشخص، أمَّا وقُوعه على الحدث فسهلٌ كثير، ووقُوعه على الشخصِ يريدُ ذو سحر كقوله: «ولكنَّ البِرَّ مَنْ آمن»[3] وقالوا: «إنما أنت سيرٌ» و «ما أنت إلا سيرٌ» و[4]:

١٨٤٣ـ . . . . فـإنمـا هـي إقبـالٌ وإدبـارُ

قلت: وهذا يرجِّحُ ما قَدَّمْتُه من أنه أَطْلق المصدر على الشخص مبالغةً نحو: «رجل عدل» ثم قال: «ولا يجوزُ أَنْ يُراد بساحر السحر، وقد جـاء فاعِل يراد به المصدرُ في حروفٍ ليست بالكثير نحو: «عائذاً بالله من شره» أي: عياذاً، ونحو «العافِية» ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها».

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿أن آمِنوا﴾**: في «أَنْ» وجهان، أظهرهما: أنها تفسيرية لأنها وردت بعدما هو بمعنى القول لا حروفِه. والثاني: أنها

---

(١) المشكل ١/٢٥٣.
(٢) الإملاء ١/٢٣٢.
(٣) الآية ١٧٧ من البقرة.
(٤) البيت للخنساء وهو في ديوانها ٤٨ وصدره:

تَـرْتَـعُ مـا رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَـرَتْ

والمقتضب ٣/٢٣٠؛ والخصائص ٢/٢٠٣؛ والمحتسب ٢/٤٣؛ وأمالي الشجري ١/٧١؛ وابن يعيش ١/١٤٤؛ والخزانة ١/٢٠٧.

مصدرية بتأويلٍ متكلف أي: أَوْجَبْتُ إليهم الأمر بالإيمان، وهنا قالوا «آمنَّا» ولم يُذْكر المُـؤْمَنْ به، وهناك «آمنَّا بالله»[1] فذكره، والفرق أنَّ هناك تقدَّم ذِكْرُ الله تعالى فقط فأُعيدَ المؤمَنُ به فقيل: «بالله» وهنا ذُكِر شيئان قبل ذلك وهما: «أَنْ آمِنوا بـي وبرسولي» فلم يُذْكَر ليشمل المذكورين، وفيه نظرٌ. وهنا «بأنَّنا» وهناك «بأنَّا» بالحذف، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ هذا هو الأصل، وإنما جِيء هنا بالأصل لأنَّ المُـؤْمَنَ به متعدِّدٌ فناسَبَه التأكيد.

قوله: «هل يستطيع» قرأ الجمهورُ «يَسْتَطِيع» بياء الغيبة «ربك» مرفوعاً بالفاعلية، والكسائي[2]: «تَسْتطيع» بتاء الخطاب لعيسى، و«ربَّك» بالنصب على التعظيم، وقاعدتُه أنه يُدْغِم لام «هل» في أحرف منها هذا المكان، وبقراءة الكسائي قرأت عائشة، وكانت تقول: «الحواريُّونَ أعرفُ بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربك» كأنها ـ رضي الله عنها ـ نَزَّهَتْهم عن هذه المقالةِ الشنيعة أَنْ تُنْسَبَ إليهم، وبها قرأ معاذ أيضاً وعلي وابن عباس وسعيد بن جبير في آخرين، وحينئذ فقد اختلفوا في هذه القراءة: هل تحتاجُ إلى حَذْفِ مضاف أم لا؟ فجمهور المُعْربين / يقدِّرون: هل تستطيعُ سؤالَ ربك، وقال [٢٩١/ب] الفارسي[3]: «وقد يمكن أَنْ يُسْتغنى عن تقـدير «سؤالَ» على أن يكـون المعنى: هل تستطيع أن يُنَزِّل ربُّك بدعائك، فيُرَدُّ المعنى ـ ولا بد ـ إلى مقدَّر يدل عليه ما ذُكِر من اللفظ». قال الشيخ[4]: «وما قاله غيرُ ظاهرٍ لأنَّ فعلَه تعالى وإنْ كان مسبباً عن الدعاءِ فهو غيرُ مقدورٍ لعيسى». واختار أبو عبيد هذه القراءةَ قال: «لأنَّ القراءةَ الأخرى تُشْبه أن يكونَ الحواريُّون شاكِّين، وهذه لا تُوهِمُ ذلك». قلت: وهذا بناء من الناسِ على أنهم كانوا مؤمنين، وهذا هو الحقُّ.

---

(١) آل عمران ٥٢: «قال الحواريون نحن أنصارُ اللّـهِ آمنَّا بالله».

(٢) السبعة ٢٤٩؛ الكشف ١/٤٢٢؛ البحر ٤/٥٤.

(٣) لم أجد هذا القول للفارسي في مخطوطة «الحجة» التي عدت إليها.

(٤) البحر ٤/٥٤.

قال ابن الأنباري: «لا يجوزُ لأحد أن يَتَوَهَّم على الحواريين أنهم شَكُّوا في قدرة الله تعالى» وبهذا يَظْهَرُ أنَّ قول الزمخشري[1] أنهم ليسوا مؤمنين ليس بجيدٍ وكأنه خارقٌ للإجماع. قال ابن عطية[2]: «ولا خلاف أحفظُه أنهم كانوا مؤمنين». وأمَّا القراءةُ الأولى فلا تَدُلُّ له لأن الناس أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها: أنَّ معناه: هل يَسْهُل عليك أن تسأل ربَّك، كقولك لآخر: هل تستطيع أن تقومَ؟ وأنت تعلم استطاعته لذلك. ومنها: أنهم سألوه سؤالَ مستخبرٍ: هل يُنَزِّل أم لا، فإن كان يُنَزِّلُ فاسأله لنا. ومنها: أنَّ المعنى هل يفعلُ ذلك وهل يقع منه إجابةٌ لذلك؟ ومنه ما قيل لعبدالله بن زيد: هل تستطيعُ أن تُرِيَني كيف كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ أي: هل تُحِبُّ ذلك؟ وقيل: المعنى: هل يطلب ربُّك الطاعةَ من نزول المائدة؟ قال أبو شامة: «مثلُ ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم ــ وإن كان ضعيفاً ــ عن ثابت عن أنس أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عادَ أبا طالب في مرض فقال: يابنَ أخي ادعُ ربَّك الذي تعبده فيعافيَني. فقال: اللهم اشفِ عمي، فقام أبو طالب كأنما نَشِط من عِقال[3]. فقال: يابنَ أخي إنّ ربك الذي تعبدُ لَيطيعُك. قال: وأنت يا عَمَّاه لو أَطَعْتَه، أو: لئن أطعتَ اللّـهَ ليطيعَنَّك أي: لَيجيبَنَّك إلى مقصودك. قلت: والذي حَسَّن ذلك المقابلةُ منه صلى الله عليه وسلم للفظِ عَمِّه كقوله: «ومَكَروا ومكرَ اللّـهُ»[4] وقيل: التقدير: هل يُطيع؟ فالسينُ زائدة كقولهم: استجاب وأجاب، قال[5]:

١٨٤٤ـ وداعٍ دعـا يـا مَنْ يُجيب إلى النَّـدى
فـلم يَسْتَجِبْـه عـنـد ذاك مُـجيـبُ

(١) الكشاف ١/٦٥٤.
(٢) المحرر ٥/٢٣٥.
(٣) العقال في الأصل: هو الحبل الذي يشد به البعير.
(٤) الآية ٥٤ من آل عمران.
(٥) تقدم برقم ٢١٥.

وبهذه الأجوبةِ يُستغنى عن قولِ مَنْ قال: «إنَّ يستطيع زائدةٌ» والمعنى: هل يُنَزِّل ربُّك، لأنه لا يُزاد من الأفعال إلا «كان» بشرطينِ[1]، وشَذَّ زيادةُ غيرِها في مواضعَ عَدَدْتُها في غيرِ هذا الكتاب، على أنَّ الكوفيين يُجيزون زيادةَ بعض الأفعال مطلقاً، حَكَوْا: «قَعَد فلانٌ يتهكَّم بـي»، وأنشدوا[2]:

١٨٤٥ـ على ما قام يَشْتِمُني لئيمٌ
كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وحكى البصريون على وجه الشذوذ: «ما أصبحَ أبردَها وما أمسى أدفأَها» يعنون الدنيا.

قولُه «أَنْ يُنَزِّل» في قراءةِ الجماعة في محل نصب مفعولاً به أي: الإِنزالَ. وقال أبو البقاء[3]: «والتقدير: على أن ينزِّل، أو في أن ينزِّل، ويجوزُ ألَّا يُحتاجَ إلى حرف جر على أن يكون «يَسْتطيع» بمعنى «يُطِيق». قلت: إنما احتاج إلى تقديرِ حَرْفَي الجرِّ في الأول لأنه حَمَل الاستطاعةَ على الإِجابة، وأمَّا قولُه أخيراً «إنَّ يستطيع بمعنى يُطِيق» فإنما يَظْهَرُ كلَّ الظهورِ على رأي الزمخشري من كونِهم ليسوا بمؤمنين. وأمَّا على قراءةِ الكسائي فقالوا: هي في محلِّ نصبٍ على المفعولية بالسؤالِ المقدَّر أي: هل تستطيع أنت أن تسألَ ربَّك الإِنزالَ، فيكون المصدرُ المقدرُ مضافاً لمفعوله الأول وهو «ربّك» فلمَّا حُذِفَ المصدرُ انتصب. وفيه نظرٌ من أنهم أعملوا المصدرَ مضمراً، وهو لا يجوزُ عند البصريين، يُـؤَوِّلون ما ورد ظاهرُه ذلك. ويجوز أن يكونَ «أن

---

(١) كونها بلفظ الماضي وأن تقع بين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً. انظر: أوضح المسالك ١٣٠.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) الإملاء ١/٢٣٢.

ينزِّل» بدلاً من «ربكِ» بدلَ اشتمالٍ، والتقدير: هل تستطيع أي: هل تُطيق إنزالَ الله تعالى مائدةً بسبب دعائك؟ وهو وجهٌ حسن.

و «مائدةً» مفعول «يُنَزِّلُ»، والمائدة: الخِوانُ عليه طعامٌ، فإن لم يكن عليه طعامٌ فليست بمائدةٍ، هذا هو المشهور، إلا أن الراغب[1] قال: «والمائدةُ: الطبقُ الذي عليه طعام، ويقال لكل واحدٍ منها مائدةٌ» وهو مخالِفٌ لما عليه المُعْظَمُ، وهذه المسألة لها نظائرُ في اللغة، لا يقال للخِوان مائدةٌ إلا وعليه طعامٌ وإلا فهو خِوان، ولا يقال كأسٌ إلا وفيها خَمْرٌ وإلا فهي قَدَحٌ، ولا يقال ذَنوب[2] وسَجْل إلا وفيه ماء، وإلا فهو دَلْو، ولا يقال جِراب إلا وهو مدبوغٌ وإلا فهو إهاب، ولا قَلَمٌ إلا وهو مَبْرِيٌّ وإلا فهو أنبوب. واختلف [٢٩٢/أ] اللغويون / في اشتقاقها فقال الزجاج[3]: «هي من مادَ يَميدُ إذا تحرك، ومنه قوله: «رواسِيَ أَنْ تَميدَ بهم»[4] ومنه: مَيْدُ البحر» وهو ما يُصيب راكبَه، فكأنها تَميد بما عليها من الطعام، قال: «وهي فاعِلة على الأصل». وقال أبو عبيد[5]: «هي فاعلة بمعنى مَفْعولة مشتقةٌ من مادَهُ بمعنى أعطاه، وامتادَهُ بمعنى استعطاهُ فهي بمعنى مَفْعولة» قال: «كعِيشة راضِية» وأصلُها أنها مِيدَ بها صاحبُها أي: أُعْطِيها، والعربُ تقول: ما دَني فلان يَميدني إذا أحسنَ إليَّ وأعطاني» وقال أبو بكر بن الأنباري[6]: «سُمِّيت مائدةً لأنها غياثٌ وعطاءٌ، من قولِ العرب: مادَ فلانٌ فلاناً إذا أَحْسَنَ إليه، وأنشدَ[7]:

(١) المفردات ٤٩٨.
(٢) الذنوب: الدلو، وكذا السجل.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٣.
(٤) الآية ٣١ من الأنبياء.
(٥) نسبة هذا النص لأبي عبيد فيها نظر، وأرجح أن تكون لأبي عبيدة لأنه ورد في كتابه مجاز القرآن ١/١٨٢ وكذا في اللسان ميد والزاهر ١/٤٧٧ منسوباً لأبي عبيدة.
(٦) الزاهر ١/٤٧٧.
(٧) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ٤٠ وقبله:
تُهدي رؤوس المترفين الأنداد

١٨٤٦ـ إلى أميـرِ المؤمنينَ المُمْتادْ

أي: المُحْسِنُ لرعيَّته، وهي فاعِلَة من المَيْد بمعنى مُعْطِية فهو قريب من قولِ أبـي عبيد في الاشتقاق، إلا أنَّها عنده بمعنى فاعِلة على بابها. وابنُ قتيبة وافق أبا عبيد في كونها بمعنى مفعولة، قال: «لأنها يُمادُ بها الآكلون أي يُعْطَوْنها». وقيل: هي من المَيْد وهو الميل، وهذا هو معنى قول الزجاج. قوله: «من السماء» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، وأَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «مائدة» أي: مائدةً كائنةً من السماء أي: نازلةً منها.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿تكونُ لنا عِيداً﴾**: في «تكون» ضمير يعود على «مائدة» هو اسمُها، وفي الخبرِ احتمالان، أظهرُهما: أنه عيد، و «لنا» فيه وجهان أحدهما: أنه حال من «عيدا» لأنها صفة له في الأصل، والثاني: أنها حال من ضمير «تكون» عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالَها في الحال. والوجه الثاني: أنَّ «لنا» هو الخبر، و «عيداً» حال: إمَّا من ضمير «تكونُ» عند مَنْ يرى ذلك، وإمَّا من الضمير في «لنا» لأنه وقعَ خبراً فتحمَّل ضميراً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لمائدة.

وقرأ عبدالله: تَكُنْ»[١] بالجزم على جواب الأمر في قوله: «أَنْزِل». قال الزمخشري[٢]: «وهما نظير «يَرِثُني ويرث»[٣] يريد قوله تعالى: «فهب لي من لدنك ولياً يرثني» بالرفع صفةً، وبالجزم جواباً، ولكنْ القراءتان هناك متواترتان، والجزمُ هنا في الشاذ.

= وهو في مجاز القرآن ١/١٨٣؛ الطبري ١١/٢٢٣؛ والقرطبي ٦/٣٦٧؛ والمحرر ٥/٢٣٥ واللسان: «ميد»؛ والزاهر ١/٤٧٧.

(١) كتبها في الشواذ ٣٦ بالتاء، وكتبها في البحر ٤/٥٦ بالياء أي: يكن يوم نزولها عيداً.

(٢) الكشاف ١/٦٥٥.

(٣) الآية ٦ من مريم، وقرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم في الفعلين، وقرأ الباقون برفعهما. انظر: السبعة ٤٠٧.

والعِيد مشتق من العَوْد لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعرابـي.

وقال ابن الأنباري[1]: «النحويون يقولون: يوم العيد، لأنـه يعود بـالفرح والسرور، وعند العرب لأنه يعود بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليك في وقت فهو عِيد، حتى قالوا للطَّيْفِ عِيد» قال الأعشى[2]:

١٨٤٧ــ فـواكبـدي من لاعـجِ الحُبِّ والهَـوَىٰ
إذا اعتـاد قَلْبـي من أُمَيْمَـةَ عيـدُهـا

أي: طيفُها، وقال تأبَّط شراً[3]:

١٨٤٨ــ يـا عيـدُ مـا لـكَ مِنْ شـوقٍ وإيـراقِ
. . . .

وقـــال[4]:

١٨٤٩ــ عـادَ قـلبـي مـن الـطويـلةِ عِيـدُ
. . . .

وقال الراغب[5]: «والعيدُ حالةٌ تعاوِدُ الإنسانَ، والعائدة: كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء، ومنه «العَوْدُ» للبعيرِ المسنِّ: إمَّا لمعاودته السيرَ والعملَ فهو بمعنى فاعِل، وإمَّا لمعاودةِ السنين إياه ومَرِّها عليه فهو بمعنى مفعول، قال امرؤالقيس[6]:

---

(١) الزاهر له ١/٣٩٤.

(٢) لم أقف عليه ولم أجده في ديوانه.

(٣) عجــزه:

ومَــرِّ طَيْفٍ على الأهـوال طَـرَّاقِ

وهو في المفضليات ٢٧؛ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٧٣؛ والزاهر ١/٣٩٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وعجزه: واعتراني من حُبِّها تسهيدُ. وهو في الزاهر ١/٣٩٤ واللسان «عود».

(٥) المفردات ٣٦٤.

(٦) تقدم برقم ١٠٨٨.

١٨٥٠ـ علـى لاحِـبٍ لا يُـهْـتَـدى بـمـنـارِه
إذا سـافَـه العَـوْدُ النبـاطِيُّ جَـرْجَـرا

وصَغَّروه على «عُيَيْد» وكَسَّروه على «أعياد»، وكانَ القياسُ عُوَيْد وأَعْواد، لزوالِ موجبِ قَلْبِ الواوِ ياءً، لأنها إنماقُلِبت لسكونِها بعد كسرةٍ كـ«ميزان»، وإنما فَعَلوا ذلك قالوا: فرقاً بينَه وبين عودِ الخشب.

قوله: «لأوَّلِنا وآخِرنا» فيه وجهان أحدُهما: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه وقعَ صفةً لـ«عيداً». الثاني: أنه بدلٌ من «نا» في «لنا»، قال الزمخشري[١]: «لأولنا وآخرنا» بدلٌ من «لنا» بتكريرِ العاملِ» ثم قال: «وقرأ زيد بن ثابت والجحدري: لِأُولانا وأُخْرانا[٢]، والتأنيثُ على معنى الأمة». وخَصَّص أبو البقاء[٣] كلَّ وجه بشيء وذلك أنه قال: «فأمَّا «لأولنا وآخرنا» فإذا جعلت «لنا» خبراً أو حالاً من فاعل «تكون» فهو صفةٌ لـ«عيداً»، وإن جعلت «لنا» صفة لـ «عيد» كان «لأولنا» بدلاً من الضمير المجرور بإعادة الجارِّ». قلت: إنما فعل ذلك لأنه إذا جعل «لنا» خبراً كان «عيداً» حالاً، وإن جعله حالاً كان «عيداً» / خبراً، فعلى التقديرين لا يمكنُه جَعْلُ «لأولنا» بدلاً من «لنا» لئلا يلزَم [٢٩٢/ب] الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه: إمَّا بالحال وإما بالخبر وهو«عيد»، بخلافِ ما إذا جُعِل «لنا» صفةً لـ «عيد»، هذا الذي يظهر في تخصيصِه ذلك بذلك، ولكن يُقال: قولُه «فإنْ جعلت لنا صفة لعيداً كان لأولنا بدلاً» مُشْكل أيضاً، لأنَّ الفصلَ فيه موجود، لا سيما أنَّ قولَه لا يُحْمل على ظاهره لأنَّ «لنا» ليس صفةً بل هو حالٌ مقدمة، ولكنه نظر إلى الأصل، وأنَّ التقدير: عيداً لنا لأوَّلنا،

---

(١) الكشاف ٦٥٥/١.
(٢) الشواذ ٣٦؛ البحر ٥٦/٣.
(٣) الإملاء ٢٣٢/١.

فكأنه لا فصلَ، والظاهرُ جوازُ البدل، والفصلُ بالخبر أو الحال لا يَضُرُّ لأنه من تمامِه فليس بأجنبي.

واعلم[1] أن البدلَ من ضميرِ الحاضر سواءً كان متكلماً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهورِ البصريين في بدلِ الكل من الكلّ لو قلت: «قمتُ زيدٌ» يعني نفسَك، و«ضربتُك عَمْراً» لم يَجُزْ، قالوا: لأنَّ البدلَ إنما يؤتى به للبيانِ غالباً، والحاضرُ متميِّزٌ بنفسِه فلا فائدةَ في البدلِ منه، وهذا يَقْرُبُ من تعليلِهم في منعِ وصفِه. وأجازَ الأخفشُ ذلك مطلقاً مستدِلاً بظاهر هذه الآية وبقوله[2]:

١٨٥١ـ أنا سيفُ العشيرةِ فاعرِفوني
حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما

فـ «حُمَيْداً» بدل من ياء اعرفوني، وقولِ الآخر[3]:

١٨٥٢ـ وشوهاءَ تَغْدو بي إلى صارخ الوغىٰ
بمُسْتَلْئِمٍ مثلِ الفنيق المُدَجَّلِ

وقوله[4]:

١٨٥٣ـ بكم قريشٍ كُفينا كُلَّ مُعْضِلَةٍ
وأَمَّ نهجَ الهُدىٰ مَنْ كان ضِلِّيلا

وفي الحديث: «أتينا النبيَّ صلى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعريين»[5]

---

(١) انظر المسألة في: المقتضب ٢٩٦/٤؛ الكافية ٣٤١/١ وكان المؤلف قد بحث هذه المسألة في إعرابه للآية ١٩٥ من آل عمران.
(٢) تقدم برقم ١٠٤٢.
(٣) تقدم برقم ١٥١٨ والشاهد إبدالُ الظاهر «بمستلئم» من ضمير الحاضر «بي».
(٤) تقدم برقم ١٥١٧.
(٥) رواه البخاري في: الذبائح (الفتح) ٦٤٥/٩ برواية: «إني أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفرٍ من الأشعريين».

والبصريون يُـؤَوِّلون جميع ذلك، أمَّا الآية الكريمة فعلى ما تقدم في الوجه الأول، وأما «حُمَيْداً» فمنصوب على الاختصاص، وأمَّا «بمُسْتلئم» فمن باب التجريد وهو شيءٌ يعرفه أهلُ البيان، يعني أنه جَرَّد من نفسه ذاتاً متصفةً بكذا، وأمَّا «قريش» فالروايةُ بالرفعِ على أنه منادى نُوِّن ضرورةً كقوله[1]:

١٨٥٤ـ سلامُ اللَّهِ يا مطرٌ عليها
وليسَ عليك يا مطرُ السَّلامُ

وأمَّا «نفرٌ» فخبر مبتدأ مضمر أي: نحن، ومنع ذلك بعضُهم إلا أَنْ يُفيدَ البدلُ توكيداً وإحاطةَ شمولٍ فيجوزُ، واستدلَّ بهذه الآيةِ وبقول الآخر[2]:

١٨٥٥ـ فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مقامِنا
ثلاثتِنا حتى أُزيروا المَنائِيَا

بجر «ثلاثتنا» بدلاً من «نا»، ولا حُجَّة فيه لأنَّ «ثلاثتنا» توكيدٌ جارٍ مَجْرى «كل».

آ. (١١٣) وقرأ الجمهور: ﴿ونَعْلَمَ﴾: و «نكون» بنون المتكلم مبنياً للفاعل، وقرأ[3] ابن جبير ـ فيما نقله عنه ابن عطية[4] ـ «وتُعْلَم» بضم التاء على أنه مبني للمفعول، والضميرُ عائدٌ على القلوب أي: وتُعْلَمَ قلوبُنا، ونُقل عنه «ونُعْلَم» بالنون مبنياً للمفعول، وقرىء: «ويُعْلم»[5] بالياء مبنياً

---

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/٧٤؛ والأزهية ١٧٣؛ وأمالي الشجري ١/٤٣١؛ وأمالي الزجاجي ٨١؛ والإنصاف ٣١١؛ والخزانة ١/٢٩٤.

(٢) تقدم برقم ١٥١٦.

(٣) الشواذ ٣٦؛ البحر ٤/٥٥.

(٤) المحرر ٥/٢٣٦ وفي مطبوعته أن القراءة بالياء.

(٥) وهي قراءة سعيد بن المسيب كما في الشواذ ٣٦.

للمفعول، والقائمُ مقام الفاعل[1]: «أَنْ قد صدقتنا» أي: ويُعْلَمَ صِدْقُك لنا، ولا يجوز أن يكونَ الفعلُ في هذه القراءةِ مسنداً لضميرِ القلوب لأنه جارٍ مَجْرى المؤنثِ المجازي، ولا يجوزُ تذكيرُ فعلِ ضميرِه. وقرأ الأعمش: «وتَعْلَم» بتاء والفعل مبني للفاعل، وهو ضمير القلوب، ولا يجوزُ أن تكونَ التاءُ للخطاب لفسادِ المعنى، ورُوي: «وتِعْلَم»[2] بكسر حرف المضارعة، والمعنى على ما تقدَّم. وقُرِىء: «وتَكون» بالتاء والضمير للقلوب.

و «أَنْ» في «أَنْ قد صَدَقْتَنا» مخففةٌ واسمُها محذوفٌ، و«قد» فاصلةٌ لأنَّ الجملة الواقعةَ خبراً لها فعليةٌ متصرفةٌ غيرُ دعاءٍ، وقد عَرَفْتَ ذلك مما تقدم في قوله: «أَنْ لا تكونُ فتنةٌ»[3]، و«أن» وما بعدها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو مسدَّ الأول فقط والثاني محذوف. و«عليها» متعلقٌ بمحذوف يَدُلُّ عليه «الشاهدين»، ولا يتعلَّقُ بما بعده لأن «أل» لا يَعْمل ما بعدَها فيما قبلَها عند الجمهورِ، ومَنْ يُجيز ذلك يقول: «هو متعلقٌ بالشاهدين، قُدِّم للفواصل».
وأجاز الزمخشري[4] أن تكونَ «عليها» حالاً فإنه قال: «أو نكونُ من الشاهدين لله بالوحدانية ولك بالنبوةِ عاكفين عليها، على أن «عليها» في موضع الحال» قلت: قوله «عاكفين» تفسيرُ معنىً؛ لأنه لا يُضْمر في هذه الأماكن إلا الأكوانُ المطلقة، وبهذا الذي قلته لا يَرِد عليه ما قاله الشيخ[5] فإنه غاب عليه ذلك، وجعله متناقضاً من حيث إنه لَمَّا علَّقه بـ «عاكفين» كان غير حال؛ لأنه إذا كان حالاً تعلَّق بكون مطلق، ولا أدري ما معنى التناقض وكيف يَتَحَمَّلُ عليه إلى هذا الحَدِّ؟.

---

(١) الأصل: «المفعول» وهو سهو.
(٢) وهي رواية عن الأعمش كما في الشواذ ٣٦.
(٣) الآية ٧١ من المائدة.
(٤) الكشاف ١/٦٥٤.
(٥) البحر ٤/٥٦.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿وآيةً﴾**: عطف على «عيداً»، و«منك» صفتها. وقرأ اليماني[١]: «وإنَّه» بـ«إنَّ» المشددة، والضمير: إما للعيد وإما للإنزال.

آ. (١١٥) وقرأ نافع وابن عامر وعاصم[٢]: ﴿مُنَزِّلُها﴾: بالتشديد، فقيل: إنَّ أَنْزَل ونَزَّل بمعنى، وقد تقدم تحقيق ذلك /. وقيل: التشديد للتكثير، ففي التفسير أنها نَزَلت مراتٍ متعددة، وأما نُنَزِّلُ فقُدِّم تحقيق الخلاف فيه. [٢٩٣/أ]

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿بعدُ﴾**: متعلق بـ«يكفر»، وبُني لقَطْعِه عن الإضافة، إذ الأصل: بعد الإنزال. و«منكم» متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حال من فاعل «يَكْفُرْ». وقوله: «عذاباً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه اسمُ مصدرٍ بمعنى التعذيب، أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد نحو: «عطاء ونبات» لـ«أعطى» و«أنبت»، وانتصابُه على المصدرية بالتقديرين المذكورين. والثاني ـ أجازه أبو البقاء[٣] ـ: أن يكون مفعولاً به على السَّعَة، يعني جَعَلَ الحَدَثَ مفعولاً به مبالغةً، وحينئذ يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به، والمنصوبُ على التشبيه بالمفعولِ به عند النحاة ثلاثةُ أنواع: معمولُ الصفةِ المشبهة، والمصدرُ، والظرفُ المتسع فيهما، أمَّا المصدرُ فكما تقدَّم، وأمَّا الظرفُ فنحو: «يوم الجمعة صُمتُه»، ومنه قوله[٤]:

١٨٥٦ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامراً
قليلٌ سوى الطعنِ النِّهالِ نوافِلُهْ

---

(١) الشواذ ٣٦.

(٢) السبعة ٢٥٠؛ الكشاف ١/٤٢٣.

(٣) الإملاء ١/٢٣٣.

(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

قال الزمخشري[(١)]: «ولو أُريد بالعذاب ما يُعَذَّب به لكان لا بد من الباء» قلت: إنما قال ذلك لأنَّ إطلاقَ العذاب على ما يُعَذَّب به كثير، فخاف أن يُتوهَّم ذلك، وليس لقائلٍ أن يقولَ: كان الأصلُ: بعذاب، ثم حَذَفَ الحرف فانتصب المجرورُ به، لأنَّ ذلكَ لم يَطَّرِدْ إلاَّ مع «أَنْ» و«أَنَّ» بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ.

قوله: «لا أعذِّبُه» الهاءُ فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها عائدة على «عذاب» الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب، التقدير: فإني أعذِّبه تعذيباً لا أعذِّبُ مثلَ ذلك التعذيب أحداً، والجملة في محلِّ نصب صفة لـ«عذاباً» وهذا وجه سالم من تَكَلُّفٍ ستراه في غيره. ولَمَّا ذكر أبو البقاء[(٢)] هذا الوجه ـ أعني عودَها على «عذاباً» المتقدم ـ قال: «وفيه على هذا وجهان، أحدُهما: على حَذْفِ حرف الجر، أي: لا أعذب به أحداً، والثاني: أنه مفعولٌ به على السَّعة. قلت: أمَّا قوله «حُذِف الحرف» فقد عرفت أنه لا يجوز إلا فيما استثني. الثاني من أوجه الهاء: أنها تعود على «مَن» المتقدمة في قوله: «فَمَنْ يكفرْ» والمعنى: لا أعذِّبُ مثلَ عذاب الكافر أحداً، ولا بد من تقدير هذين المضافين ليصِحَّ المعنى. قال أبو البقاء[(٣)] في هذا الوجه: «وفي الكلام حذفٌ أي: لا أعذب الكافر أي: مثل الكافر، أي: مثل عذاب الكافر». الثالث: أنها ضمير المصدر المؤكد نحو: «ظَنَنْتُهُ زيداً قائماً» ولَمَّا ذكر أبو البقاء[(٤)] هذا الوجهَ اعترض على نفسِه فقال: «فإنْ قلت: «لا أعذِّبه» صفةٌ لـ«عذاب»، وعلى هذا التقدير لا يعودُ من الصفة على الموصوف شيءٌ. قيل: إنَّ الثاني لما كان واقعاً موقعَ المصدرِ والمصدرُ جنس و«عذاباً» نكرةٌ كان الأول داخلاً في

---

(١) الكشاف ١/٦٥٥.
(٢) الإملاء ١/٢٣٣.
(٣) الإملاء ١/٢٣٣.
(٤) الإملاء ١/٢٣٣.

الثاني، والثاني مشتملٌ على الأول وهو مثل: «زيد نعم الرجل» انتهى، فجعل الرابطَ العمومَ، وهذا الذي ذكره من أنَّ الربط بالعموم إنما ذكره النحويون في الجملةِ الواقعةِ خبراً لمبتدأ، ولذلك نَظَّره أبو البقاء بـ «زيد نِعْم الرجل» وهذا لا ينبغي أن يُقاسَ عليه، لأن الربطَ يحصُل في الخبر بأشياءَ لا تجوز في الجملة الواقعةِ صفةً، وهذا منها، ثم هذا الاعتراضُ الذي ذَكَره واردٌ عليه في الوجه الثاني؛ فإنَّ الجملة صفة لـ «عذاباً» وليس فيها ضميرٌ، فإنْ قيل: ليست هناك بصفةٍ، قيل: يفسد المعنى بتقدير الاستئناف، وعلى تقديرِ صحته فلتكنْ هنا أيضاً مستأنفةً. و«أحداً» منصوبٌ على المفعول الصريح. و«من العالمين» صفةٌ لـ «أحداً» فيتعلَّق بمحذوف.

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿وإذ قال الله﴾**: هل هذا القولُ وقعَ وانقضَى أو سيقع يومَ القيامة؟ قولان للناس، فقال بعضُهم: لَمَّا رفعه إليه قال له ذلك، وعلى هذا فـ «إذ» و«قال» على موضوعهما من المُضِيِّ وهو الظاهر. وقال بعضُهم: سيقولُه له يوم القيامة، وعلى هذا فـ «إذ» بمعنى «إذا»، و«قال» بمعنى «يقول»، وكونُها بمعنى «إذا» أهونُ من قول أبي عُبيد[1] إنها زائدة؛ لأنَّ زيادةَ الأسماء ليست بالسهلة.

قوله: «أأنت قُلْتَ» دَخَلَتِ الهمزةُ على المبتدأ لفائدةٍ ذكرها أهل البيان وهو: أن الفعلَ إذا عُلِم وجودُه وشُكَّ / في نسبته إلى شخص أُولِي الاسمُ [٢٩٣/ب] المشكوكُ في نسبة الفعل إليه للهمزة فيقال: «أأنت ضرب زيداً» فَضَرْبُ زيدٍ قد صدر في الوجود وإنما شُكَّ في نسبته إلى المخاطب، وإنْ شُكَّ في أصل وقوع الفعل أُولِي الفعلُ للهمزة فيقال: «أضربْتَ زيداً» لم تَقْطَعْ بوقوعِ الضرب بل شَكَكْتَ فيه، والحاصل: أنَّ الهمزةَ يليها المشكوك فيه، جئنا إلى الآية الكريمة فالاستفهامُ فيها يُراد به التقريعُ والتوبيخُ بغيرِ عيسى عليه السلام

---

(١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٨٣، وقد يكون أبو عبيد قد ذهب هذا المذهب.

وهم المتَّخذون له ولأمه الهين، دَخَل على المبتدأ لهذا المعنى الذي قد ذكرته، لأن الاتخاذَ قد وقع ولا بد. واللام في «للناس» للتبليغ فقط، و «واتخذوني» يجوز أن تكون بمعنى «صَيَّر» فتتعدَّى لاثنين ثانيهما «إلهين»، وأن تكونَ المتعدية لواحد فـ «إلهين» حالٌ. و «من دون الله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالاتخاذ. وأجاز أبو البقاء[1] ـ وبه بدأ ـ أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «إلَهين».

قوله: «سبحانَك» أي: تنزيهاً، وتقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[2] مشبعاً، ومتعلَّقُه هنا محذوفٌ فقدَّره الزمخشري[3]: «سبحانك من أن يكونَ لك شريكٌ» وقَدَّره ابن عطية[4]: «عن أَنْ يُقال هذا وينطق به» ورجَّحه الشيخ[5] لقوله بعد: «ما يكونُ لي أَنْ أقولَ». قوله: «أن أقولَ» في محلِّ رفع لأنه اسمُ «يكون»، والخبرُ في الجار قبله، أي: ما ينبغي لي قولُ كذا. و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرة موصوفة، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ، فإنّ «ما» منصوبةٌ بـ «أقول» نصبَ المفعول به لأنها متضمنةٌ لجملة فهو نظيرُ «قلت كلاماً»، وعلى هذا فلا يُحتاج أن يُؤَوَّل «أقول» بمعنى أَدَّعِي أو أذكر، كما فعله أبو البقاء[6]. وفي «ليس» ضميرٌ يعودُ على ما هو اسمُها، وفي خبرِها وجهان، أحدهما: أنه «لي» أي: ما ليس مستقراً لي وثابتاً. وأمَّا «بحق» على هذا ففيه ثلاثةُ أوجه، ذكر أبو البقاء[7] منها وجهين، أحدُهما: أنه حالٌ من الضمير في «لي» قال: «والثاني: أن يكونَ مفعولاً به

(1) الإملاء ١/٢٣٣.
(2) الآية ٣٢.
(3) الكشاف ١/٦٥٥.
(4) لم أجد في «المحرر» هذا القول في هذا الموضع.
(5) البحر ٤/٥٨.
(6) الإملاء ١/٢٣٣.
(7) الإملاء ١/٢٣٣.

تقديره: ما ليسَ يَثْبُتُ لي بسببِ حق، فالباءُ متعلقةٌ بالفعلِ المحذوف لا بنفسِ الجارِّ، لأنَّ المعاني لا تعمل في المفعول به». قلت: وهذا ليس بجيدٍ لأنه قَدَّر متعلَّق الخبرِ كوناً مقيداً ثم حَذَفه وأبقى معموله. الوجه الثالث: أنَّ قوله «بحق» متعلقٌ بقوله: «عَلِمْتَه» ويكون الوقف على هذا على قوله «لي» والمعنى: فقد عَلِمْتَه بحق. وقد رُدَّ هذا بأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وهذا لا ينبغي أن يُكتفى به في ردِّ هذا، بل الذي منع من ذلك أنَّ معمولَ الشرطِ أو جوابِه لا يتقدَّم على أداة الشرط لا سيما والمرويُّ عن الأئمة القُرَّاء الوقفُ على «بحق»، ويَبْتدئون بـ «إنْ كنت قلتُه» وهذا مَرْوِيٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [فوجَبَ اتِّباعه][(1)]. والوجهُ الثاني في خبرِ «ليس» أنه «بحق»، وعلى هذا ففي «لي» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه «يتبين» كما في قولهم: «سُقْياً له» أي: فيتعلَّقُ بمحذوف، والثاني: أنه حال من «بحق»، لأنه لو تأخَّر لكانَ صفةً له، قال أبو البقاء[(2)]: «وهذا يُخَرَّج على قولِ مَنْ يجوِّزُ تقديمَ حالِ المجرور عليه» قلت: قد تقدم لك خلافُ الناسِ فيه وما أوردوه من الشواهدِ، وفيه أيضاً تقديمُ الحال على عامِلها المعنوي، فإنَّ «بحق» هو العاملُ إذ «ليس» لا يجوز أن تعملَ في شيء، وإنْ قلنا: إنَّ «كان» أختها قد تعمل لأن «ليس» لا حدَثَ لها بالإجماع. والثالث: أنه متعلِّقٌ بنفسِ «حق» لأنَّ الباءَ زائدةٌ، وحَقّ بمعنى مُسْتحق أي: ما ليس مستحِقّاً لي.

قوله: «إنْ كنتُ»: «كنت» وإن كانت ماضية اللفظ فهي مستقبلة في المعنى، والتقدير: إن تَصِحَّ دعواي لِـما ذُكر، وقَدَّره الفارسي بقوله: «إن أكن الآن قلتُه فيما مضى» لأنَّ الشرطَ والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل». وقولُه: «فقد عَلِمْتَه» أي: فقد تبيَّن وظهرَ عِلمُك به كقوله: «فصدَقَتْ»[(3)]

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الإملاء ١/٢٣٣.

(٣) الآية ٢٦ من يوسف: «إنْ كان قميصه قُدَّ من قُبُل فصدقَتْ».

و «فَكَذَبَتْ»[1] و «فَكُبَّت وجوهُهم في النار»[2].

قوله: «تعلمُ ما في نفسي» هذه لا يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، لأنَّ العرفان كما قَدَّمْتُه يستدعي سَبْقَ جهل، أو يُقْتَصَرُ به على معرفةِ الذات دونَ أحوالها حَسْبَ ما قاله الناس، فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، أي: تعلمُ ما في نفسي كائناً وموجَداً على حقيقتِه لا يَخْفَى عليك منه شيءٌ، وأمَّا: «ولا أعلم» فهي وإنْ كان يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، إلا أنها لَـمَّا صارَتْ مقابلةً لما قبلها ينبغي أن يكونَ مثلَها، والمرادُ بالنفسِ هنا على ما قاله الزجاج[3] / أنها تُطْلَقُ ويُراد بها حقيقةُ الشيء، والمعنى في قوله «تعلم ما في نفسي» إلى آخره واضحٌ. وقال: «المعنى: تعلمُ ما أُخْفيه من سِرِّي وغيبي، أي: ما غابَ ولم أُظْهِرْه، ولا أعلمُ ما تُخْفِيه أنت ولا تُطْلِعُنا عليه، فذكر النفس مقابلةً وازدواجاً، وهذا منتزع من قول ابن عباس، وعليه حام الزمخشري[4] فإنه قال: «تعلمُ معلومي ولا أعلمُ معلومَك»، وأتى بقوله: «ما في نفسك» على جهةِ المقابلةِ والتشاكلِ لقوله: «ما في نفسي» فهو كقوله: «ومَكَروا ومكر الله»[5]، وكقوله: «إنما نحن مستهزئون، الله يَسْتهزِىء بهم»[6].

[٢٩٤/أ]

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿إلا ما أَمَرْتَني﴾**: هذا استثناءٌ مفرغ فإنَّ «ما» منصوبةٌ بالقول؛ لأنها وما في حَيِّزها في تأويلِ مقول. وقَدَّر أبو البقاء[7] القولَ بمعنى الذكرِ والتأديةِ. و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً.

---

(١) الآية ٢٧ من يوسف: «وإنْ كان قميصه قُدَّ من دُبُر فكذبَتْ».
(٢) الآية ٩٠ من النمل: «ومَنْ جاء بالسيئة فكُبّت...».
(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٥.
(٤) الكشاف ١/٦٥٥.
(٥) الآية ٥٤ من آل عمران.
(٦) الآية ١٤ ــ ١٥ من البقرة.
(٧) الإملاء ١/٢٣٣.

قوله: «أَنِ اعبُدوا» في «أَنْ» سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها مصدرية في محلٍّ جر على البدل من الهاء في «به» والتقديرُ: ما قلتُ إلا ما أمرتَني بأن اعبدوا، وهذا الوجهُ سيأتي عليه اعتراض. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بإضمار «أعني»، أي: إنه فَسَّر ذلك المأمورَ به. والثالث: أنه في محلِّ نصب على البدل من محلِّ «به» في «ما أمرتني به» لأن محلَّ المجرور نصب. والرابع: أن موضعَها رفعٌ على إضمار مبتدأ وهو قريبٌ في المعنى من النصب على البدلِ. الخامس: أنها في محل جر لأنها عطف بيان على الهاء في به، السادس: أنها بدلٌ من «ما» نفسِها أي: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا. السابع: أنَّ «أَنْ» تفسيرية، أجازه ابن عطية[1] والحوفي ومكي[2]. وممن ذهب إلى جواز أَنَّ «أَنْ» بدلٌ مِنْ «ما» فتكونُ منصوبةَ المحلِّ أو مِن الهاء فتكونُ مجرورتَه أبو إسحق[3] الزجاج، وأجاز أيضاً أن تكونَ تفسيريةً لا محلَّ لها. وهذه الأوجهُ قد منع بعضَها الزمخشري[4]، وأبو البقاء[5] منع منها وجهاً واحداً وهو أن تكون تفسيرية، أما الزمخشري فإنه منع أن تكون تفسيرية إلا بتأويل ذكره وسيأتي، وبدلاً من «ما» أو من الهاء في «به». قال ـ رحمه الله ـ: «أنْ» في قوله: «أَن اعبدوا الله» إنْ جَعَلْتَها مفسرةً لم يكن لها بُدٌّ من مفسِّر، والمفسِّر: إما أن يكون فعل القول أو فعل الأمر، وكلاهما لا وجهَ له: أما فعل القول فلأنه يُحْكى بعده الجمل ولا يَتوسَّط بينه وبين محكيِّه حرفُ تفسير، وأما فعل الأمر فمستنِدٌ إلى ضمير الله عز وجل، فلو فَسَّرْتَه بـ «اعبدوا الله ربي وربكم» لم يستقم لأن الله لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، وإنْ جَعَلْتَها بدلاً لم يخلُ

---

(1) المحرر ٥/ ٢٤٠.

(2) المشكل ١/ ٢٥٤.

(3) معاني القرآن ٢/ ٢٤٦.

(4) الكشاف ١/ ٦٥٦.

(5) الإملاء ١/ ٢٣٣.

مِنْ أَنْ تجعلَها بدلاً من «ما» في «ما أمرتني به» أو من الهاء في «به»، وكلاهُما غيرُ مستقيم؛ لأنَّ البدلَ هو الذي يقوم مقامَ المبدلِ منه، ولا يُقال: ما قلتُ لهم إلا أَنِ اعبدوا الله، أي: ما قلتُ لهم إلا عبادتَه لأنَّ العبادةَ لا تقال، وكذلك لو جَعَلْتَها بدلاً من الهاء، لأنك لو أَقَمْتَ «أن اعبدوا» مُقامَ الهاء فقلت: إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله لبقي الموصولُ بغير راجعٍ إليه من صلتِه، فإن قلت: كيف تصنع؟ قلت: يُحْمل فعلُ القول على معناه، لأنَّ معنى «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به»: ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به، حتى يستقيمَ تفسيره بـ «أن اعبدوا الله ربي وربكم»، ويجوزُ أن تكونَ «أَنْ» موصولةً عطفاً على بيانِ الهاء[1] لا بدلاً.

وتعقَّب عليه الشيخ[2] كلامَه فقال: «أمَّا قولَه «وأمَّا فعلُ الأمر إلى آخر المنع وقوله: «لأنَّ الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم» فإنما لم يستقمْ لأنه جَعَلَ الجملةَ وما بعدها مضمومةً إلى فعلِ الأمر، ويستقيم أن يكونَ فعلُ الأمر مفسَّراً بقوله: «اعبدوا الله» ويكون «ربي وربكم» من كلام عيسى على إضمار «أعني» أي: «أعني ربي وربكم»، لا على الصفة التي فَهِمها الزمخشري فلم يستقم ذلك عندَه، وأمَّا قولُه: «لأنّ العبادة لا تُقال» فصحيحٌ، لكن يَصِحُّ ذلك على حَذْفِ مضاف أي: ما قلت لهم إلا القولَ الذي أمرتني به قولَ عبادة الله أي: القولَ المتضمن عبادة الله، وأمَّا قولُه «لبقي الموصول بغير راجع إليه من صلته» فلا يلزمُ في كل بدل أن يَحُلَّ محلَّ المبدل منه، / ألا ترى إلى [٢٩٤/ب] تجويز النحويين: «زيد مررت به أبي عبدِالله» ولو قلت: «زيدٌ مررت بأبي عبدالله» لم يجز[3] إلا على رأي الأخفش. وأما قولُه «عطفاً على بيان

(١) عبارة الكشاف: «عطف بيان للهاء» وكلاهما واحد.
(٢) البحر ٤/٦١.
(٣) لأن جملة الخبر ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ.

الهاء» ففيه بُعْد، لأن عطفَ البيانِ أكثرُه بالجوامدِ الأعلام. وما اختاره الزمخشري[1] وجَوَّزه غيرُه لا يَصِحُّ، لأنها جاءت بعد «إلا»، وكلُّ ما كان بعد «إلا» المستثنى بها فلا بُدَّ أن يكونَ له موضعٌ من الإعراب، و«أن» التفسيرية لا موضعَ لها من الإعراب». انتهى.

قلت: أمَّا قوله: «إنَّ ربي وربكم من كلام عيسى» ففي غايةِ ما يكون من البُعْد عن الأفهام، وكيف يَفْهم ذلك الزمخشري والسياق والمعنى يقودان إلى أنَّ «ربي» تابعٌ للجلالة؟، لا يتبادر للذهن ـ بل لا يُقْبل ـ إلا ذلك، وهذا أشدُّ من قولهم «يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه» فآل قولُ الشيخ إلى أنَّ «اعبدوا الله» من كلام الله تعالى و«ربي وربكم» من كلام عيسى، وكلاهما مفسِّرٌ لـ «أمرتَ» المسند للباري تعالى. وأمَّا قولُه «يَصِحُّ ذلك على حَذْف مضاف» ففيه بعض جودة، وأما قولُه: «إنَّ حلولَ البدل محلَّ المبدل منه غيرُ لازم» واستشهاده بما ذكر فغيرُ مُسَلَّم، لأنَّ هذا معارَضٌ بنصِّهم، على أنه لا يجوز «جاء الذي مررت به أبي عبدالله» بجرِّ «عبدالله» بدلاً من الهاء، وعَلَّلوه بأنه يلزمُ بقاءُ الموصول بلا عائدٍ، مع أنَّ لنا أيضاً في الربط بالظاهر في الصلة خلافاً قَدَّمْتُ التنبيه عليه، ويكفينا كثرةُ قولهم في مسائل: «لا يجوزُ هذا لأنَّ البدل يَحُلُّ محل المبدل منه» فيجعلون ذلك علةً مانعةً، يَعْرف ذلك مَنْ عانى كلامَهم، ولولا خوفُ الإطالة لأوردْتُ منه مسائل شتى. وأمَّا قوله: «وكلُّ ما كان بعد «إلا» المستثنى به إلى آخره» فكلامٌ صحيح لأنها إيجابٌ بعد نفي فيستدعى تسلُّط ما قبلها على ما بعدها.

ويجوز في «أَنْ»[2] الكسرُ على أصل التقاء الساكنين والضمُّ على الإتباع، وقد تقدَّم تحقيقُه ونسبتُه إلى مَنْ قرأ به في قوله: «فَمَنِ اضْطُرَّ» في

---

(١) أي من كون «أن» مفسرة.

(٢) يعني في قوله تعالى: «أن اعبدوا الله».

البقرة[1]. و «ربـي» نعت أو بدل أو بيان مقطوعٌ عن الإتباع رفعاً أو نصباً، فهذه خمسةُ أوجهٍ تقدَّم إيضاحُها.

قوله: «شهيداً» خبر «كان»، و «عليهم» متعلق به، و «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ أي: تتقدَّر بمصدر مضاف إليه زمان، و «دام» صلتها، ويجوز فيها التمامُ والنقصان، فإنْ كانت تامةً كان معناها الإقامةَ، ويكون «فيهم» متعلقاً بها، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال، والمعنى: وكنتُ عليهم شهيداً مدة إقامتي فيهم، فلم يُحْتج هنا إلى منصوب، وتكون حينئذٍ متصرفةً، وإنْ كانت الناقصةَ لزمت لفظ المضيِّ ولم تكتفِ بمرفوع، فيكون «فيهم» في محلِّ نصب خبراً لها، والتقديرُ: مدةَ دوامي مستقراً فيهم، وقد تقدم أنه يقال: «دِمْتَ تَدام» كخِفْتَ تَخاف. قوله: «كنت أنت الرقيب» يجوز في «أنت» أن تكون فصلاً وأن تكونَ تأكيداً. وقرىء[2] «الرقيب» بالرفع على أنه خبر لـ «أنت» والجملةُ خبرٌ «لـ كان»، كقوله[3]:

١٨٥٧ـ . . . . وكنتَ عليها بـالمَلا أنْتَ أَقْدَرُ

وقد تقدَّم اشتقاقُ «الرقيب»[4]. و «عليهم» متعلِّقٌ بـه. و «على كلِّ شيء» متعلِّقٌ بـ «شهيد» قُدِّم للفاصلة.

---

(١) الآية ١٧٣.

(٢) قال في الشواذ ٣٦: «حكاه أبو معاذ».

(٣) البيت لقيس بن ذريح وصدره:
أُبَكِّي علـى لُبْنىٰ وأنـت تـركتَـهـا
وهو في الكتاب ١/٣٩٥؛ والمقتضب ٤/١٠٥؛ وابن يعيش ٣/١١٢؛ واللسان: «ملا». والملا: ما اتسع من الأرض.

(٤) انظر: الآية ١ من النساء.

آ. (١١٨) **قوله تعالى: ﴿فإنك أنتَ العزيزُ الحكيم﴾**: تقدَّم نظيره[1]، وهي في قراءةِ الناس ومصاحفِهم «العزيزُ الحكيم»، وفي مصحف ابن مسعود[2] ـ وقرأ بها جماعة ـ: «الغفورُ الرحيم»، وقد عبِث بعض مَنْ لا يفهم كلامَ العرب بهذه الآيةِ، وقال: «إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود» وخَفِي عليه أنَّ المعنى متعلق بالشرطين جميعاً، ويوضِّح هذا ما قاله أبو بكر بن الأنباري، فإنه نَقَلَ هذه القراءة عن بعض الطاعنين ثم قال: «ومتى نُقِل إلى ما قاله هذا الطاعن ضَعُفَ معناه، فإنه ينفرد «الغفور الرحيم» بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلُّقٌ، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون / معروف بالشرطين كليهما: أولهما وآخرهما، [٢٩٥/أ] إذ تلخيصه: إنْ تعذبهم فأنت العزيز الحكيم، وإن تغفرْ لهم فأنتَ العزيزُ الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران، فكأنَّ «العزيز الحكيم» أليقُ بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين، ولم يصلُحْ «الغفور الرحيم» أَنْ يحتمل من العموم ما احتمله «العزيز الحكيم». قلت: وكلامُه فيه دقةٌ، وذلك أنه لا يريد بقوله «إنه معروف بالشرطين إلى آخره» أنه جوابٌ لهما صناعةً، لأنَّ ذلك فاسدٌ من حيث الصناعةُ العربية؛ فإنَّ الأول قد أخذ جوابَه وهو «فإنهم عبادُك» وهو جوابٌ مطابِقٌ فإنَّ العبدَ قابل ليصرِّفه سيدُه كيف شاء، وإنما يريد بذلك أنه متعلق بهما من جهة المعنى. وقد أكثر الناسُ في الكلامِ على هذه الآية بما لا يحتمله هذا الموضوع، وإنما تعرَّضْتُ لبعضِها لتعلُّقِه بالقراءة الشاذة والرسم الشاذ.

---

(١) انظر: الآية ٣٢ من البقرة.

(٢) البحر ٦٢/٢.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿يومُ ينفع﴾**: الجمهور على رفعه من غير تنوين، ونافع[١] على نصبه من غير تنوين، ونقل الزمخشري[٢] عن الأعمش «يوماً» بنصبه منوناً، وابن عطية[٣] عن الحسن بن عياش الشامي: «يوم» برفعه منوناً، فهذه أربع قراءات. فأما قراءة الجمهور فواضحةٌ على المبتدأ والخبر، والجملةُ في محل نصب بالقول. وأمَّا قراءة نافع ففيها أوجه، أحدها: أنَّ «هذا» مبتدأ، و«يوم» خبره كالقراءة الأولى، وإنما بُنِي الظرفُ لإضافتِه إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربةً، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلُّوا عليه بهذه القراءةِ، وأمَّا البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها بفعلٍ ماض، وعليه قولُ النابغة[٤]:

١٨٥٨ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا
فقلتُ: أَلَـمَّـا أَصْـحُ والشيـبُ وازِعُ

وخَرَّجوا هذه القراءةَ على أن «يوم» منصوبٌ على الظرف، وهو متعلق في الحقيقةِ بخبر المبتدأ أي: هذا واقعٌ أو يقع في يوم ينفع، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية أيضاً في المعنى. ومنهم مَنْ خَرَّجه على أنَّ «هذا» منصوبٌ بـ «قال»، وأُشير به إلى المصدرِ فنصبُه على المصدر، وقيل: بل أُشير به إلى الخبر والقِصَص المتقدمةِ فيجري في نصبه خلافٌ:

---

(١) السبعة ٢٥٠؛ الكشف ١/٤٢٣؛ البحر ٤/٦٣.
(٢) الكشاف ١/٦٥٨.
(٣) المحرر ٥/٢٤٢ وفيه وفي الأصل «الحسن بن العباس» وهو تصحيف وقد صوَّبناه من البحر ٤/٦٣ وتصحيفات المحدِّثين للعسكري ٢/٨٦٥ حيث أثبت روايته عن الأعمش وهو الحسن بن عياش بن سالم مولى بني أسد أخو أبي بكر بن عياش، ويكنى أبا محمد. انظر: تهذيب التهذيب ٢/٣١٣.
(٤) تقدم برقم ١١٧٢.

هل هو منصوبٌ نصبَ المفعول به أو نصبَ المصادر؟ لأنه متى وقع بعد القول ما يُفْهِم كلاماً نحو: «قلت شعراً وخطبة» جَرَى فيه هذا الخلاف، وعلى كلٍّ تقدير فـ «يوم» منصوبٌ على الظرف بـ «قال» أي: قال الله هذا القولَ أو هذه الأخبارَ في وقتِ نفعِ الصادقين، و«ينفع»» في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وقد تقدَّم ما يجوزُ إضافتُه إلى الجمل وأنه أحد ثلاثةِ أشياء. وأمَّا قراءةُ التنوين فرفعُه على الخبريةِ كقراءة الجماعة، ونصبُه على الظرفِ كقراءة نافع، إلا أنَّ الجملةَ بعده في القراءتين في محل الوصفِ لِـما قبلها، والعائدُ محذوفٌ، وهي نظيرَةُ قولِه تعالى: «يوماً لا تَجْزي نفس عن نفس شيئا»[1]، فيكونُ محلُّ هذه الجملة إما رفعاً أو نصباً.

قوله: «صِدْقُهم» مرفوع بالفاعلية، وهذه قراءة العامة، وقُرِىء[2] شاذاً بنصبه وفيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المفعول من أجله أي: ينفعهم لأجلِ صِدْقِهم، ذكر ذلك أبو البقاء[3]، وتبعه الشيخ[4] وهذا لا يجوزُ لأنه فاتَ شرطٌ من شروط النصب، وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعلَ النفعِ غيرُ فاعلِ الصدقِ، وليس لقائلٍ أن يقولَ: «يُنْصب بالصادقين فكأنه قيل: الذين يَصْدُقون لأجل صدقهم فيلزمُ اتحادُ الفاعل» لأنه يؤدي إلى أنَّ الشيء علة لنفسِه، وللقولِ فيه مجال. الثاني: على إسقاطِ حرف الجر أي: بصدقِهم، وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه أيضاً من أنَّ حَذْف الحرفَ لا يطَّرد. الثالث: أنه منصوب على المفعول به، والناصب له اسم الفاعل في «الصادقين» أي: الذين صَدَقوا صدقهم، مبالغةً نحو: «صَدَقْت القتال» كأنك وَعَدْتَ القتالَ

(1) الآية ٤٨ من البقرة.
(2) البحر ٦٣/٤.
(3) الإملاء ٢٣٤/١.
(4) البحر ٦٣/٤.

فلم تَكْذِبْه، وقد يُقَوِّي هذا نصبُه على المفعول له، والعامل فيه اسم الفاعل قبله. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكد كأنه قيل: الذين / يَصْدُقون الصدقَ كما تقول: «صَدَق الصدقَ»، وعلى هذه الأوجه كلِّها ففاعلُ «ينفع» ضميرٌ يعود على الله تعالى. وقولُه تعالى: «رَضِي اللّـهُ عنهم» معناه الدعاءُ. وباقي السورة ظاهرُ الإعراب مِمَّا تقدَّم مِنْ نظائرِه ولله الحمدُ. [٢٩٥/ب]

* * *

سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظلماتِ﴾**: «جعل» هنا تتعدى لمفعول واحد لأنها بمعنى خلق، هكذا عبارة النحويين، ظاهرها أنهما مترادفان. إلا أن الزمخشري[1] فرَّق بينهما فقال: «والفرق بين الخَلْق والجَعْل أنَّ الخَلْق فيه معنى التقدير و[في][2] الجعل معنى التصيير[3] كإنشاء شيء من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نقلِه من مكان إلى مكان، ومن ذلك: «وَجَعَلَ منها زَوْجَها»[4] «وجَعَل الظلماتِ والنور»[5]؛ لأنَّ الظلمات من الأجرام المتكاثفة والنور من النار». انتهى. وقال الطبري[6]: «جَعَلَ» هنا هي التي تتصرف في طَرَف الكلام كما تقول: جعلت أفعل كذا، فكأنه: «وجعل إظلامَها وإنارتَها». وهذا لا يشبه كلام أهل اللسان[7]. ولكونها عند

---

(١) الكشاف ٢/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) الكشاف: التضمين.

(٤) الآية ١٨٩ من الأعراف.

(٥) الآية ١ من الأنعام.

(٦) تفسير الطبري ١١/٢٥٠.

(٧) مثّل الطبري لجعل التي هي من أفعال الشروع، وأما التي في الآية فهي التي تتعدى إلىٰ مفعول واحد.

أبي القاسم[1] ليست بمعنى «خلق» فسَّرها هنا بمعنى أحدث وأنشأ. وكذا الراغب[2] جعلها بمعنى أوجد.

ثم إن الشيخ اعترض عليه[3] هنا لمَّا استطرد، وذكر أنها تكون بمعنى صَيَّر، ومثَّل بقوله: «وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً»[4] فقال[5]: «وما ذَكَره من أنَّ «جَعَل» بمعنى صَيَّر في قوله: «وجعلوا الملائكة» لا يَصِحُّ لأنهم لم يُصَيِّروهم إناثاً، وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى سمَّى». قلت: ليس المرادُ بالتصيير التصييرَ بالفعل، بل المراد التصيير بالقول، وقد نصَّ الزمخشري على ذلك، وسيأتي لهذا ـ إن شاء الله ـ مزيدُ بيان في موضعه. وقد ظهر الفرق بين تخصيص السموات والأرض بالخَلْق والظلمات والنور بالجَعْل بما ذكره الزمخشري. وإنما وَحَّد النور وجَمَع الظلمات لأن النورَ مِنْ جنس واحد وهو النار، والظلمات كثيرة، فإنَّ ما من جِرْمٍ إلا وله ظلٌّ، وظلُّه هو الظلمة، وحَسَّن هذا أيضاً أن الصلةَ التي قبلها تقدَّم فيها جَمْعٌ ثم مفردٌ فعطفْتَ هذه عليها كذلك؟[6]. وقد تقدَّم في البقرة الحكمة في جمع السموات وإفراد الأرض[7]. وقُدِّمت «الظلمات» في الذِّكْر لأنه مُوافِقٌ في الوجود؛ إذ الظلمة قبل النور عند الجمهور.

قوله: «ثم الذين كفروا» «ثم» هذه ليست للترتيب الزماني، وإنما هي للتراخي بين الرتبتين، والمراد استبعادُ أن يَعْدِلوا به غيرَه مع ما أوضح من

---

(١) أي الزمخشري في الكشاف ٢/٣.

(٢) المفردات ٩٤.

(٣) أي: اعترض الشيخ أبو حيان على الزمخشري.

(٤) الآية ١٩ من الزخرف.

(٥) البحر المحيط ٤/٦٨.

(٦) أي حسَّن توحيد النور وجمع الظلمات أن الصلة التي قبلها وهي «خلق» تقدم فيها جمعٌ (السموات) ثم مفرد (الأرض) فعطفت هذه (الظلمات والنور) كذلك.

(٧) لم أجدها فيما تقدم.

الدلالات. وهذه عطفٌ: إمَّا على قوله «الحمد لله» وإما على قوله «خلق السموات». قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: فما معنى «ثم»؟ قلت: استبعاد أن يَمْتَرُوا فيه بعد ما ثبت أنه محييهم ومميتهم وباعثهم». وقال ابن عطية[2]: «ثم» دالة على قُبْح فِعْل الذين كفروا؛ فإنَّ خَلْقه للسموات والأرض وغيرهما قد تَقَرَّر، وآياتِه قد سَطَعَتْ، وإنعامه بذلك قد تبيَّن، ثم مع هذا كله يَعْدِلون به غيره».

قال الشيخ[3]: «ما قالاه من أنها للتوبيخ والاستبعاد ليس بصحيح، لأنها لم تُوضَعْ لـذلك، والاستبعـادُ والتوبيـخُ مستفادٌ من السيـاق لا من «ثم»، ولـم أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل «ثم» هنا للمُهْلة في الزمان، وهي عاطفةٌ جملةً اسمية على جملة اسمية». يعني على[4] «الحمـد لله». ثم اعترض على الزمخشري في تجويزه أن تكون معطوفةً على «خَلَق» بأنَّ «خَلَق» صلة، فالمعطوفُ عليها يُعطىٰ حكمَها، ولكن ليس ثَمَّ رابطٌ يعود منها على الموصول. ثم قال: «إلا أن يكون على رأيِ / مَنْ يَرَىٰ الرَّبْطَ بالظاهـر [٢٩٦/أ] كقولهم: «أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخدري» وهو قليلٌ جداً لا ينبغي أن يُحملَ عليه كتابُ الله». قلت: الزمخشري إنما يريد العطف بـ «ثم» لتراخي ما بين الرتبتين، ولا يريد التراخي في الزمان كما قد صرَّح به هو فكيف يَلْزَمُه ما ذَكَر مِنَ الخلوِّ عن الرابط، وكيف يَتَخيَّل كونَها للمهلة في الزمان كما ذكر الشيخ؟

قوله: «بربِّهم» يجوز أن يتعلَّق بـ «كفروا» فيكون «يَعْـدِلون» بمعنىٰ يَميلون عنه، من العُدول، ولا مفعولَ له حينئذ، ويجوز أن يتعلَّق بـ «يعدِلون»

(١) الكشاف ٢/٤.

(٢) المحرر الوجيز ٦/٣.

(٣) البحر ٤/٦٩.

(٤) قوله «على» تكرر في الأصل.

وقُدِّم للفواصل، وفي الباء حينئذ احتمالان، أحدهما: أن تكون بمعنىٰ عن، و «يَعْدِلون» من العُدول أيضاً، أي يعدِلون عن ربهم إلى غيره. والثاني: أنها للتعدية، ويَعْدِلون من العَدْل وهو التسوية بين الشيئين، أي: ثم الذين كفروا يُسَوُّوْن بربهم غيرَه من المخلوقين، فيكون المفعول محذوفاً.

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿من طينٍ﴾**؛ فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَقَكم» و «مِنْ» لابتـداء الغاية. والثاني: أنه متعلِّق بمحذوف على أنه حال، وهل يُحتاج في هذا الكلام إلى حَذْفِ مضاف أم لا؟ خلاف: ذهب جماعة كالمهدويِّ ومكي[١] وجماعة إلى أنه لا حَذْفَ، وأن الإنسان مخلوقٌ من الطين، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مولودٍ يولد إلا ويُذَرُّ على النطفة من تراب حفرته»[٢]. وقيل: إن النطفة أصلها الطين. وقال غالب المفسرين: ثَمَّ محذوفٌ أي: خَلَقَ أَصْلَكم أو أباكم من طينٍ، يعنون آدم وقصته مشهورة. وقال امرؤ القيس[٣]:

١٨٥٩ـ إلى عِرْقِ الثَّرىٰ رَسَخَتْ عُروقي وهذا الموتُ يَسْلُبُني شبـابـي

قالوا: أراد بعِرْق الثرى آدمَ عليه السلام لأنه أصلُه.

قوله: «ثم قَضَىٰ» إن كان «قضى» بمعنىٰ أظهر فـ «ثُمَّ» للترتيب الزماني على أصلها؛ لأنَّ ذلك متأخرٌ عن خَلْقِنا وهي صفة فعل، وإن كان بمعنى كَتَب وقَدَّر فهي للترتيب في الذِّكْر؛ لأنها صفة ذات، وذلك مُقَدَّم على خَلْقِنا.

قوله: «وأجلٌ مُسَمَّى عنده» مبتدأ وخبر، وسوَّغ الابتداء هنا شيئان، أحدهما: وَصْفُه، والثاني: عَطْفُه، ومجرَّدُ العطف من المسوغات، قال[٤]:

---

(١) لم يَرِدْ هذا القول لمكيِّ في «مشكل إعراب القرآن».

(٢) لم أجده بهذه الرواية.

(٣) ديوانه ٩٨؛ والبحر ٤/٧٠، ورواية «رسخت» في الديوان «وَشَجَتْ» أي اتصلت.

(٤) تقدم برقم ١٦٧٧.

١٨٦٠ـ عندي اصْطِبارٌ وشَكْوىٰ عندَ قاتلتي ... فهل بأعجبَ مِنْ هذا امرؤٌ سَمِعا

والتنكير في الأجلين للإبهام. وهنا مُسَوِّغٌ آخر وهو التفصيل كقوله[1]:

١٨٦١ـ إذا ما بكى مِنْ خلفِها انصرفَتْ له ... بشِقٍ وشِقٌ عندنا لم يُحَوَّلِ

ولم يَجِبْ هنا تقديمُ الخبر وإن كان المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً؛ قال الزمخشري[2]: «لأنه تخصَّص بالصفةِ فقارَبَ المعرفةَ». قال الشيخ[3]: «وهذا الذي ذكره من كَوْنه مُسَوِّغاً للابتداء بالنكرة لكونها وُصِفَتْ لا يتعيَّن، لجواز أن يكون المسوِّغُ التفصيلَ، ثم أنشد البيت: إذا ما بكىٰ». قلت: الزمخشري لم يقلْ إنه تعيَّن ذلك حتى يُلْزِمَه به، وإنما ذكر أشهرَ المسوِّغات فإنَّ العطفَ والتفصيل قَلَّ مَنْ يذكرُهما في المسوِّغات.

قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: الكلامُ السائرُ أن يُقال: «عندي ثوب جيِّدٌ،ولي عبدٌ كيِّس» فما أوجب التقديم؟ قلت: أوجبه أن المعنىٰ: وأيُّ أجل مسمًّى عنده، تعظيماً لشأن الساعة، فلمَّا جرىٰ فيه هذا المعنىٰ أوجب التقديم». قال الشيخ[5]: «وهذا لا يجوز؛ لأنه إذا كان التقدير: وأيُّ أجل مسمى عنده كانت «أيّ» صفةً لموصوف محذوف تقديره: وأجلٌ أيُّ أجلٍ مسمًّى عنده، ولا يجوز حَذْفُ الصفةِ إذا كانت «أيّاً»، ولا حَذْفُ موصوفِها وإبقاؤها. لو قلت: مررت بأيِّ رجل، تريد برجلٍ أيِّ رجل لم يَجُزْ». قلت: ولم أَدْرِ كيف يُـؤاخَذُ مَنْ فسَّر معنى / بلفظٍ لم يَدَّعِ أن ذلك اللفظَ هو أصل [٢٩٦/ب] الكلام المفسَّر، بل قال: معناه كيت وكيت، فكيف يَلزمه أن يكون ذلك

---

(١) تقدم برقم ٢٢٢.
(٢) الكشاف ٢/٤.
(٣) البحر ٤/٧١.
(٤) الكشاف ٢/٥.
(٥) البحر ٤/٧١.

الكلام الذي فسَّر به هو أصل ذلك المفسَّر؟ على أنه قد وَرَدَ حذفُ موصوفِ «أيّ» وإبقاؤها كقوله[1]:

١٨٦٢ـ إذا حارب الحَجَّاجُ أيَّ منافقٍ عَلاه بسيفٍ كلما هَزَّ يقطعُ

قوله: «ثم أنتم تَمْتَرُون». قد تقدَّم الكلامُ على «ثم» هذه. وتمترون تَفْتَعُوْن[2] من المِرْيَة، وتقدَّم معناها في البقرة عند قوله «من الممترين»[3]. وجَعَلَ الشيخ[4] هذا من باب الالتفات، أعنى قوله: «خَلَقَكم ثم أنتم تَمْتَرون»، يعني أن قوله «ثم الذين كفروا» غائبٌ، فالتفت عنه إلى قوله: «خلقكم ثم أنتم». ثم كأنه اعترض على نفسه بأنَّ خَلْقَكم وقضاءَ الأجلِ لا يختصُّ به الكفار، بل المؤمنون مثلُهم في ذلك. وأجاب بأنه إنما قصد الكفار تنبيهاً لهم على خَلْقِه لهم وقدرته وقضائه لآجالهم. قال: «وإنما جَعَلْتُه من الالتفات؛ لأن هذا الخطابَ وهو «ثم أنتم تمترون» لا يمكن أن يندرجَ فيه مَنْ اصطفاه الله بالنبوَّة والإيمان».

وأصل مُسَمَّى: مُسَمَّوٌ لأنه من مادة الاسم، وقد تقدَّم ذلك[5]، فقلبت الواو ياءً، ثم الياء ألفاً. وتمترون أصله تَمْتَرِيُون فأُعِلَّ كنظائر له تقدَّمَتْ.

آ. **(٣) قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات﴾**: في هذه الآية أقوالٌ كثيرة لخَّصْتُ جميعها في اثني عشر وجهاً؛ وذلك أن «هو» فيه قولان، أحدهما: هو ضمير اسم الله تعالىٰ يعود على ما عادت عليه الضمائر قبله والثاني: أنه ضمير القصة، قاله أبو عليّ. قال الشيخ[6]: «وإنما فَرَّ إلى هذا

---

(١) تقدم برقم ١٠٧٦.

(٢) الأصل: «تفتعلون» وهو سهو.

(٣) الآية ١٤٧.

(٤) البحر ٤/٧١.

(٥) انظر إعرابه للتسمية في الورقة ٣ أ.

(٦) البحر ٤/٧٢.

لأنه لو أعاده على الله لصار التقدير: الله الله، فتركَّب الكلام من اسمين متَّحِدَيْن لفظاً ومعنًى لا نسبةَ بينهما إسنادية» قلت: الضمير إنما هو عائد على ما تقدَّم من الموصوف بتلك الصفاتِ الجليلة وهي خَلْقُ السموات والأرض، وجَعْلُ الظلمات والنور، وخَلْق الناس من طين إلى آخرها، فصار في الإخبار بذلك، فائدةٌ من غير شك، فعلى قول الجمهور يكون «هو» مبتدأً و «الله» خبره، و «في السموات» متعلق بنفس الجلالة لما تَضَمَّنَتْه من معنىٰ العبادة كأنه قيل: وهو المعبود في السموات، وهذا قول الزجاج[1] وابن عطية[2] والزمخشري.

قال الزمخشري: «في السموات» متعلق بمعنى اسم الله كأنه قيل: وهو المعبود فيها ــ ومنه: «وهو الذي في السماء إله»[4] ــ أو هو المعروف بالإلهيَّة والمتوحِّد بالإلهيَّة فيها، أو هو الذي يقال له «الله» لا يَشْرَكُه في هذا الاسمِ غيره». قلت: إنما قال: «أو هو المعروف أو هو الذي يقال له الله» لأن هذا الاسم الشريف تقدَّم لك فيه خلاف[5]: هل هو مشتق أو لا؟ فإن كان مشتقاً ظهر تعلُّق الجار به، وإن كان ليس بمشتق: فإمَّا أن يكون منقولاً أو مرتجلاً، وعلى كلا التقديرين فلا يعمل؛ لأن الأعلام لا تعمل فاحتاج أنْ يَتَأَوَّل ذلك على كل قول من هذه الأقوال الثلاثة، فقوله «المعبود» راجع للاشتقاق، وقوله «المعروف» راجع لكونه عَلَماً منقولاً، وقوله «الذي يقال له اللَّـهُ» راجع إلى كونه مرتجلاً، وكأنه ــ رَحِمه الله ــ استشعر بالاعتراض المذكور. والاعتراضُ منقولٌ عن الفارسي، قال[6]: «وإذا جَعَلْتَ الظرف

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٥٠.

(٢) المحرر ٦/٦.

(٣) الكشاف ٢/٥.

(٤) الآية ٨٤ من الزخرف.

(٥) انظر إعرابه للبسملة في الورقة ٤ أ.

(٦) أي الفارسي.

متعلقاً باسم الله جاز عندي على قياس مَنْ يقول إن الله أصله الإله، ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأعلام وجب أن لا يتعلق به عنده إلا أن تُقَدِّر فيه ضرباً من معنى الفعل» فكأن الزمخشري ـ والله أعلم ـ أخذ هذا من قول الفارسيِّ وبَسَطه. إلا أن أبا البقاء[1] نقل عن أبي علي أنه لا يتعلَّق «في» باسم الله لأنه صار بدخول الألف واللام، والتغييرِ الذي دخله، كالعلمَ، ولهذا قال تعالى: «هل تعلم له سَمِيًّا»[2]. فظاهرُ هذا النقلِ أنه يمنع التعلُّق به وإن كان في الأصل مشتقاً.

وقال الزجاجُ[3]: «هو متعلِّقٌ بما تضمَّنه اسم الله من المعاني كقولك: «أميرُ المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب». قال ابن عطية[4]: «هذا عندي أفضل / الأقوال وأكثرُها إحرازاً لفصاحة اللفظ، وجزالة المعنى. وإيضاحُه أنه أراد أن يَدَلَّ على خَلْقه وآثارِ قدرته[5] وإحاطته واستيلائه ونحوِ هذه الصفات، فَجَمع هذه كلَّها في قوله: «وهو الله»؛ أي الذي له هذه كلُّها في السموات وفي الأرض، كأنه قال: وهو الخالق والرازق والمُحْيي والمحيط في السموات وفي الأرض، كما تقول: «زيد السلطان في الشام والعراق»، فلو قصدت ذات زيد لكان محالاً، فإذا كان مقصدُ قولك: [زيد][6] الآمرُ الناهي الذي يولِّي ويَعْزِل كان فصيحاً صحيحاً، فأقمت السلطنة مُقامَ هذه الصفات، كذلك في الآيةالكريمة أقمت «الله» مقام تلك الصفات». [٢٩٧/أ]

قال الشيخ[7]: «ما ذكره الزجاج، وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث

(١) الإملاء ١/٢٣٥.
(٢) الآية ٦٥ من مريم.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٠.
(٤) المحرر ٦/٦.
(٥) قوله: «قدرته» غير واضح في الأصل.
(٦) زيادة من ابن عطية.
(٧) البحر ٤/٧٢.

المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنهما زعما أن «في السموات» متعلق باسم الله لِما تَضَمَّنه من تلك المعـاني، ولو صرح بتلك المعاني لم تعمل فيه جميعها، بل العمل من حيث اللفظُ لواحدٍ منها، وإن كان «في السموات» متعلقاً بجميعها من حيث المعنىٰ، بل الأَوْلى أن يتعلَّق بلفظ «الله» لِما تضمَّنه من معنى الألوهية، وإن كان عَلَماً لأن العلمَ يَعْمَلُ في الظرف لِما يتضمنه من المعنىٰ كقوله[1]:

١٨٦٣ـ أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحيانْ

فـ «بعضَ» نصب بالعلمَ لأنه في معنىٰ أنا المشهور». قلت: قوله «لو صُرِّح بها لم تعمل» ممنوعٌ، بل تعمل ويكون عملُها على سبيل التنازع، مع أنه لو سكت عن الجواب لكان واضحاً. ولما ذكر الشيخ ما قاله الزمخشري قال[2]: «فانظر كيف قَدَّر العاملَ فيها واحداً لا جميعَها» يعني أنه استنصر به فيما رَدَّ به على الزجاج وابن عطية.

الوجه الثاني: أن «في السموات» متعلِّقٌ بمحذوف هو صفة لله تعالى حُذِفَتْ لفَهْمِ المعنىٰ، فقدَّرها بعضهم: وهو الله المعبود، وبعضهم: وهو الله المدبِّر، وحَذْفُ الصفة قليلٌ جداً لم يَرِدْ منه إلا مواضعُ يسيرةٌ على نَظَرٍ فيها، فمنها «وكَذَّب به قومُك»[3] أي المعانِدون، «إنه ليس من أهلك»[4] أي: الناجين فلا ينبغي أن يُحْمَلَ هذا عليه.

الوجه الثالث: قال النحاس[5]: «ـ وهو أحسنُ ما قيل فيه ـ إن الكلام

---

(١) البيت لسالم بن مسافع وبعده:

لـيس عـليّ حَـسْـبي بِـضُـؤْلانْ

وهو في المغني ٥٦٨، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥.

(٢) البحر ٤/٧٢ ـ ٧٣.

(٣) الآية ٦٦ من الأنعام.

(٤) الآية ٤٦ من هود.

(٥) إعراب القرآن ١/٥٣٦.

تمَّ عند قولـه: «وهو الله»، والمجـرور متعلِّقٌ بمفعول «يَعْلَم» وهـو «سِرَّكم وجَهْرَكم» [أي:] يَعْلَم سِرَّكم وجَهْرَكم فيهما». وهذا ضعيفٌ جداً لِما فيه من تقديم معمول المصدر عليه وقد عرف ما فيـه.

الوجه الرابع: أن الكلام تمَّ أيضاً عند الجلالة، ويتعلق الظرف بنفس «يعلم» وهذا ظاهر، و«يعلم» على هذين الوجهين مستأنف.

الوجه الخامس: أن الكلام تمَّ عند قوله «في السموات» فيتعلق «في السمـوات» باسم الله، على مـا تقـدَّم، ويتعلَّق «في الأرض» بـ«يعلم». وهو قول الطبري[1]. قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيفٌ؛ لأن الله تعالىٰ معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما في السموات وما في الأرض، فلا تتخصَّص إحدىٰ الصفتين بأحد الظرفين» وهو رَدٌّ جميل.

الوجه السادس: أنَّ «في السموات» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من «سرَّكم»، ثم قُدِّمَت الحالُ على صاحبها وعلى عاملها[3].

السابع: أنه متعلق بـ«يَكْسِبون». وهذا فاسد من جهة أنه يلزم منه تقديمُ معمولِ الصلةِ على الموصول؛ لأن «ما» موصولة اسمية أو حرفية، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسِبون في السموات؟ ولو ذهب هذا القائل إلى أن الكلام تمَّ عند قوله «في السموات» وعلَّق «في الأرض» بـ«يَكْسِبون» لسَهُلَ الأمرُ من حيث المعنىٰ لا من حيث الصناعةُ.

الثـامن: أن «الله» خبـر أول، و«في السمـوات» خبـر ثـان. قـال الزمخشري[4]: «على معنى: أنَّه الله وأنه في السموات وفي الأرض، وعلى

---

(١) تفسير الطبري ١١/٢٦١.
(٢) الإملاء ١/٢٣٥.
(٣) الأصل: «على صاحبه وعلى عامله» وهو سهو حيث إنه أنَّث «قدمت».
(٤) الكشاف ٢/٥.

معنى: أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما» / قال [٢٩٧/ب] الشيخ[١]: «وهذا ضعيفٌ لأن المجرور[٢] بـ«في» لا يدل على كون مقيد، إنما يدل على كونٍ مُطْلَق» وهذا سهلُ الجواب لتقدُّمِه مراراً.

التاسع: أن يكون «هو» مبتدأ و«الله» بدل منه، و«يَعْلَمُ» خبره، و«في السموات» على ماتقدَّم.

العاشر: أن يكون «الله» بدلاً أيضاً، و«في السموات» الخبرُ بالمعنى الذي قاله الزمخشري.

الحادي عشر: أن «هو» ضمير الشأن في محل رفع بالابتداء، والجلالة مبتدأ ثان، وخبرها «في السموات» بالمعنى المتقدِّم أو«يَعْلَمُ»، والجملة خبر الأول ــ وهو الثاني عشر ــ مفسرةً له.

وأمَّا «يَعْلَمُ» فقد عَرَفْتَ من تفاصيل ما تقدَّم أنه يجوز أن يكون مستأنفاً، فلا محلَّ [له]، أوفي محل رفع خبراً، أوفي محل نصب على الحال، و«سِرَّكم وجهرَكم»: يجوز أن يكونا على بابهما من المصدرية ويكونان مضافين للفاعل. وأجاز أبو البقاء[٣] أن يكونا واقعين موقع المفعول به أي مُسَرَّكم ومَجْهوركم، واستدل بقوله تعالى: «يعلم ما يُسِرُّون وما يُعْلِنون»[٤] ولا دليلَ [فيه] لأنه يجوز أن تكون «ما» مصدرية. و«ما» في «ما تكسبون» يحتمل أن تكون مصدريةً ــ وهو الأليق لمناسبة المصدَرَيْن قبلها ــ وأن تكون بمعنى الذي.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿وما تأتيهم مِنْ آيةٍ﴾**: «مِنْ آية» فاعل زيدت

---

(١) البحر ٤/٧٣.
(٢) قوله: «المجرور» غير واضح في الأصل.
(٣) الإملاء ١/٢٣٥.
(٤) الآية ٧٧ من البقرة.

فيه «مِنْ» لوجود الشرطين[1] فلا تَعَلُّق لها. و «من آيات» صفة لـ «آية» فهي في محل جرٍّ على اللفظ أو رفعٍ على الموضع. ومعنىٰ «مِنْ» التبعيض.

قوله: «إلا كانوا» هذه الجملةُ الكونيَّةُ في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في «تأتيهم» والثاني: أنه «من آية» وذلك لتخصُّصِها بالوصف. و «تأتيهم» يحتمل أن يكون ماضيَ المعنى لقوله «كانوا»، ويحتمل أن يكون «كانوا» مستقبلَ المعنى لقوله «تأتيهمْ». واعلمْ أن الفعل الماضي لا يقع بعد «إلا» إلا بأحد شرطين: إمَّا وقوعِه بعد فعلٍ كهذه الآية الكريمة، أو يقترن بـ «قد» نحو: ما زيدٌ إلا قد قام». وهنا التفات من خطابه بقوله[2] «خلقكم» إلى آخره إلى الغَيْبة بقوله: «وما تأتيهم».

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿فقد كَذَّبوا﴾**: الفاء هنا للتعقيب، يعني أن الإعراض عن الآيات أعقبه التكذيب. وقال الزمخشري[3]: «فقد كذَّبوا» مردودٌ على كلامٍ محذوف، كأنه قيل: إن كانوا مُعْرِضين عن الآيات فقد كذبوا بما هو أعظمُ آيةٍ وأكبرها». قال الشيخ[4]: «ولا ضرورةَ تدعو إلى هذا مع انتظام الكلام»، وقوله «بالحق» من إقامة الظاهر مُقام المضمر، إذ الأصل: فقد كذَّبوا بها، أي بالآية. والأنباء جمع نبأ، وهو ما يَعْظُم وَقْعُه من الأخبار. وفي الكلام حذف، أي يأتيهم مضمون الأنباء. و «به» متعلق بخبر «كانوا». و «لمَّا» حرفُ وجوب أو ظرف زمان[5]، والعامل فيه «كَذَّبوا».

و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، والضمير في «به» عائدٌ عليها،

---

(١) وهما: تنكير مجرورها وسبقها بنفي أو نهي أو استفهام.

(٢) الأصل: «بقولهم» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/٥.

(٤) البحر ٤/٧٤.

(٥) كونها حرفاً هو مذهب الجمهور، وكونها ظرفاً مذهب الفارسي. انظر: رصف المباني ٢٨٤.

ويجوز أن تكونَ مصدرية، قاله ابن عطية[1]، أي أنباء كونهم مستهزئين، وعلى هذا فالضمير لا يعود عليها لأنها حرفية، بل يعود على الحق، وعند الأخفش[2] يعود عليها لأنها اسم عنده.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا﴾**: يجوز في «كم» أن تكون استفهامية وخبرية، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلِّقةٌ للرؤية عن العمل، لأن الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في ذلك، ولذلك أُعْطِيت أحكامَها من وجوب التصدير وغيره. والرؤيةُ هنا عِلْميَّة، ويَضْعُفُ كونها بصريةً، وعلى كلا التقديرين فهي معلَّقة عن العمل، لأنَّ البَصَرية تجري مجراها، فإن كانت عِلْميَّةً فـ «كم» وما في حيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولين، وإن كانت بصرية فمسدَّ واحد.

و «كم» يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص فتكونَ مفعولاً بها ناصبها «أَهْلَكْنا»، و «مِنْ قَرْنٍ» على هذا تمييز لها، وأن تكون عبارةً عن المصدر فتنتصبَ انتصابَه بأَهْلَكْنا، أي إهلاكاً، و «مِنْ قـرن» على هذا صفةٌ لمفعول «أَهْلَكْنا»، أي أهلكنا قوماً أو فوجاً من القرون؛ لأنَّ قرناً يراد به الجمع، و «مِنْ» تبعيضية، والأُولى لابتداء الغاية. وقال الحوفي: «من» الثانية بدل[3] من «مِنْ» الأولى»[4] وهذا لا يُعْقل فهو وَهْمٌ بَيِّنٌ، ويجوز أن تكون «كم» عبارة عن الزمان فتنتصب على الظرف. قال أبو البقاء[5]: «تقديره: كم أزمنةٍ / أهلكنا فيها» وجعل أبو البقاء على هذا الوجه «من قرن» هو المفعول به و «مِنْ» مزيدة [٢٩٨/أ]

---

(١) المحرر ٦/٧.

(٢) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في كتابه «المعاني»، وإنما هو مذهب ابن السراج في «الأصول» ١/١٦١.

(٣) قوله «بدل» غير واضح في الأصل.

(٤) أي مِنْ في قوله «من قرن» بدل من مِنْ في قوله «من قبلهم».

(٥) الإملاء ١/٢٣٥.

فيه، وجاز ذلك لأن الكلام غير موجب والمجرور نكرة. إلا أن الشيخ[1] منع ذلك بأنه لا يقع إذ ذاك المفردُ موقعَ الجمع[2]، لو قلت: [«كم أزماناً ضربتُ رجلًا، أو كم مرةً ضربتُ رجلًا» لم يكن مدلولُ رجل رجالًا][3]، لأن السؤال إنما يقع عن عدد الأزمنة أو المرات التي ضربت فيها، وبأن[4] هذا ليس [موضعَ زيادة «مِنْ» لأنها لا تُزاد في الاستفهام][5]، إلا وهو استفهام مَحْضٌ أو يكونُ بمعنى النفي، والاستفهام هنا ليس مَحْضَاً ولا مُـراداً به النفيُ. [انتهى. والجواب عمَّا قاله: لا نُسَلِّم ذلك][6].

قوله: «مَكَّنَّاهُمْ في الأرض» في موضع جر صفةً لـ«قَرْن»، وعاد الضميرُ عليه جمعاً باعتبار معناه، قاله أبو البقاء[7] والحوفي، وضَعَّفه الشيخ[8] بأنَّ «مِنْ قرن» تمييز لـ«كم» فـ«كم» هي المحدَّث عنها بالإهلاك، فهي المُحَدَّثُ عنها بالتمكين لا ما بعدها، إذ «من قرن» يجري مجرى التبيين، ولم يُحَدَّثْ عنه. وجَوَّز الشيخ[9] أن تكون هذه الجملة استئنافاً جواباً لسؤالٍ مقدَّر، قال: كأنه قيل: ما كان من حالهم؟ فقيل: مكَّنَّاهم، وجعله هو الظاهر. وفيه نظر، فإن النكرة مفتقرةٌ للصفة فَجَعْلُها صفةً أَلْيَق.

والفرق بين قوله «مكَّنَّاهم في الأرض» [وقوله]: «ما لم نمكِّن لكم» أنَّ

---

(1) البحر ٤/٧٦.

(2) قوله: «المفرد موقع الجمع» غير واضح في الأصل.

(3) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(4) معطوف على قوله «بأنه لا يقع».

(5) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(6) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي، إلا أن قوله «لا نسلم» ورد في ي: «فلا»، وأثبتناه بحذف الفاء من ص.

(7) الإملاء ١/٢٣٥.

(8) البحر ٤/٧٦.

(9) البحر ٤/٧٦.

«مَكَّنه في كذا»: أَثْبته فيها، ومنه: «ولقد مكَّنَّاهم فيما إن مكَّنَّاكم فيه»[1] وأمَّا مكَّن له فمعناه جعل له مكاناً ومنه: «إنَّا مكَّنَّا له في الأرض»[2] «أولم نمكِّنْ لهم»[3]، ومثله: «أَرَضَ له»[4] أي جعل له أرضاً، هذا قول الزمخشري[5]. وأمَّا الشيخ فإنه يظهر من كلامه التسوية بينهما فإنه قال[6]: «وتَعَدِّي مَكَّن هنا للذوات بنفسه وبحرف الجر، والأكثرُ تعديتهُ باللام: «مَكَّنَّا ليوسف»[7] «إنَّا مكَّنَّا له»[8] «أولم نُمَكِّنْ لهم»[9]. وقال أبو عبيدة[10]: «مكَّنَّاهم ومكَّنَّا لهم: لغتان فصيحتان نحو: نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له». [قلت: وبهذا قال][11] أبو علي والجرجاني.

قوله: «ما لم نُمَكِّنْ لكم» في «ما» هذه خمسة أوجه، أحدها: أن تكون موصولةً بمعنى الذي، وهي حينئذ صفة لموصوف محذوف، والتقدير: التمكين الذي لم نمكِّن لكم، والعائد محذوف أي: الذي لم نمكِّنه لكم. الثاني: أنها نكرةٌ صفةٌ لمصدر محذوف تقديره: تمكيناً ما لم نمكِّنه لكم، ذكرهما الحوفي. وردَّ الشيخ[12] الأول بأن «ما» بمعنى الذي لا تكون صفةً لمعرفة وإن

---

(١) الآية ٢٦ من الأحقاف.
(٢) الآية ٨٤ من الكهف.
(٣) الآية ٥٧ من القصص، والأصل: «لكم» وهو سهو.
(٤) قال في اللسان «أرض»: أرض الرجلُ: أقام على الإراض، والإراض: البساط لأنه يلي الأرض.
(٥) الكشاف ٢/٥ ـ ٦.
(٦) البحر ٤/٧٦.
(٧) الآية ٢١ من يوسف.
(٨) الآية ٨٤ من الكهف.
(٩) الآية ٥٧ من القصص.
(١٠) مجاز القرآن ١/١٨٦.
(١١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.
(١٢) البحر ٤/٧٦.

كان «الذي» يقع صفة لها، لوقلت: «ضربت الضرب ما ضَرَبَ زيدٌ» تريد الضربَ الذي ضربه زيد، لم يجز، فإن قلت: «الضرب الذي ضربه زيد» جاز. ورَدَّ الثاني بأن «ما» النكرة[1] التي تقع صفةً لا يجوز حَذْفُ موصوفِها، لوقلت: «قمت ما وضربت ما» وأنت تعني: قمت قياماً ما، وضرباً ما، لم يجز».

الثـالث: أن تكون مفعـولاً بها لـ «مَكَّن» على المعنى، لأن معنى مكَّنَّاهم: أعطيناهم ما لم نُعْطِكُمْ، ذكره أبو البقاء[2] قال الشيخ[3]: «هذا تضمينٌ، والتضمين لا ينقاس». الرابـع: أن تكون «مـا» مصدريةً، والزمـان محذوف، أي: مدةَ ما لم نمكِّن لكم، والمعنى: مدة انتفاء التمكين لكم. الخامس: أن تكون نكرةً موصوفة بالجملة المنفيَّة بعدها والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكِّنْه لكم، ذكرهما أيضاً أبو البقاء[4]. قال الشيـخ[5] في الأخير: «وهذا أقرب إلى الصواب». قلت: ولو قدَّره أبو البقاء بخاص لكان أحسن من تقديره بلفظ شيء فكان يقول: مكنَّاهم تمكيناً لم نمكنه لكم.

والضمير في «يروا» قيل: عائد على المستهزئين، والخطاب في «لكم» راجع إليهم أيضاً فيكون على هذا التفاتاً فائدتُه التعريض بقلَّة تمكُّن هؤلاء ونَقْصِ أحوالهم عن حال أولئك، ومع تمكينهم وكثرتهم فقد حَلَّ بهم الهلاك فكيف وأنتم أقلُّ منهم تمكيناً وعَدَدَاً؟ وقال ابن عطية[6]: «والمخاطبة في «لكم» هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم ولسائر الناس كافة، كأنه قيل:

---

(١) قوله «النكرة» غير واضح في الأصل.
(٢) الإملاء ١/٢٣٥، وقوله «ذكره أبو البقاء» مخروم في الأصل.
(٣) البحر ٤/٧٦.
(٤) الإملاء ١/٢٣٥.
(٥) البحر ٤/٧٦.
(٦) المحرر ٦/٨.

ما لم نمكّن يا أهل هذا العصر لكم، ويحتمل أن يُقَدَّر معنى القول لهؤلاء الكفرة، كأنه قال: يا محمد قل لهم: ألم يروا كم أهلكنا الآية، فإذا أخبرت أنك قُلْتَ ـ أو أَمَرْتَ أن يقال ـ فَلَكَ في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها فتجيءَ بلفظ المخاطبة، ولك أن تجيء بالمعنىٰ في الألفاظ بالغيبة دون الخطاب». انتهىٰ ومثاله: «قلت لزيد: ما أكرمك، أو ما أكرمه».

والقَرْن[1]: لفظ يقع على معانٍ كثيرة، فالقرن: الأمَّة من الناس، سُمُّوا بذلك لاقترانهم في مدة من الزمان، ومنه قوله عليه السلام[2]: «خيرُ القرون قرني». وقال الشاعر[3]:

١٨٦٤ـ أُخَبِّرُ أخبارَ القُرونِ التي مَضَتْ　　　أَدِبُّ كأني كلما قُمْتُ راكِعُ

وقال قس بن ساعدة[4]:

١٨٦٥ـ في الذاهبين الأوَّليـ　　　ـنَ من القرون لنا بصائِرْ

وقيل: أصله الارتفاع، ومنه قَرْنُ الثور وغيره، فَسُمُّوا بذلك لارتفاع السنِّ، وقيل: لأن بعضهم يُقْرَن ببعض ويُجعل مجتمعاً معه، ومنه القَرَن للحَبْلِ يُجمع به بين البعيرين، ويُطلق على المدة من الزمان أيضاً.

وهل إطلاقه على الناس والزمان بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز؟ / الراجح الثاني؛ لأن المجازَ خيرٌ من الاشتراك. وإذا قلنا بالراجح فإنها [٢٩٨/ب] الحقيقة، الظاهر أنه القوم لأنَّ غالبَ ما يُطلق عليهم[5]، والغَلَبة مؤذنةٌ بالأصالة

---

(١) انظر: المفردات ٤٠١.

(٢) البخاري: (الفتح) الشهادات ٢٥٨/٥؛ الترمذي (التحفة)؛ الفتن ٤٦٩/٦.

(٣) تقدم برقم ٤٢١.

(٤) البيت في البحر ٦٦/٤.　　(٥) قوله «عليهم» خبر «لأنّ».

غالباً. وقال ابن عطية[1]: «القرن أن يكون وفاة الأشياخ وولادة[2] الأطفال، ويَظْهر ذلك من قوله تعالى: «وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين»[3]، فجعله معنى، وليس بواضح. وقيل: القرن: الناس المجتمعون، قلَّت السنون أو كَثُرت، واستدلوا بقوله عليه السلام[4]: «خيرُ القرونِ قَرْني» وبقوله[5]:

١٨٦٦ـ في الذاهبين الأوَّليـ ـنَ من القرون لنا بصائرْ

وبقوله[6]:

١٨٦٧ـ إذا ذَهَب القومُ الذي كنتَ فيهمُ وخُلِّفْتَ في قَرْن فأنت غريبُ

فأطلقوه على الناس بقيد الاجتماع. ثم اختلف الناس في كمية القرن حالة إطلاقه على الزمان فالجمهور أنه مئة سنة، واستدلوا له بقوله عليه السلام: «يعيش قرناً» فعاش مائة سنة[7]. وقيل: مئة وعشرون قاله إياس بن معاوية[8] وزارة بن[9] أبي أوفى. وقيل: ثمانون نقله صالح[10] عن ابن

---

(١) المحرر ٦/٨.

(٢) المحرر: ثم ولادة.

(٣) الآية ٦ من الأنعام.

(٤) ذكرنا تخريجه قبل قليل.

(٥) تقدم برقم ١٨٦٥.

(٦) البيت لأبي محمد التميمي (عباسي) وهو في البيان والتبيين ٣/١٩٥؛ والبحر ٤/٦٦؛ والقرطبي ٦/٣٩١.

(٧) قالها لعبدالله بن بُسْر. انظر: القرطبي ٦/٣٩١.

(٨) إياس بن معاوية المزني قاضي البصرة، معروف بذكائه وفراسته توفي سنة ١٢٢. انظر: الوفيات ١/٨١؛ الأعلام ٢/٣٣.

(٩) كذا في الأصل: بن أبي أوفى، لعله بن أوفى كما في البحر ٤/٦٦، وزرارة بن أوفى العامري قاضي البصرة مات في أول قدوم الحجاج للعراق. انظر: مشاهير علماء الأمصار ٩٥.

(١٠) في البحر ٤/٦٥: أبو صالح، ويبقى تحديده صعباً.

عباس. وقيل: سبعون قاله الفراء[1]. وقيل: ستون لقوله عليه السلام: «معترك المنايا ما بين الستين إلى السبعين»[2] وقيل: أربعون، حكاه محمد بن سيرين، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك الزهراوي أيضاً يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: ثلاثون حكان النقاش عن أبي عبيدة[3]، كانوا يرون أن ما بين القرنين ثلاثون سنة. وقيل: عشرون، وهو رأي الحسن البصري. وقيل: ثمانية عشر عاماً. وقيل: هو المقدار الوسط من أعمار أهل ذلك الزمان، واستحسن هذا بأنَّ أهل الزمن القديم كانوا يعيشون أربعمئة سنة وثلثمئة وألفاً وأكثر وأقل.

وقدَّر بعض الناس في قوله تعالىٰ: «كم أهلكنا مِنْ قبلِهم من قَرْن» أهلاً، أي: أهل قرن؛ لأنَّ القرنَ الزمانُ، ولا حاجة إلى ذلك إلا على اعتقاد أنه حقيقةٌ فيه، مجاز في الناس، وقد قدَّمْتُ أن الراجحَ خلافُه.

قوله: «مِدْراراً» حال من «السماء» إن أريد بها السحابُ، فإنَّ السحابَ يوصفُ بكثرة التتابع أيضاً، وإن أريد به الماء فكذلك. ويدلُّ على أنه يراد به الماءُ قولُه في الحديث «في أثر سماء كانت من الليل»[4] ويقولون: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم، ومنه[5]:

١٨٦٨ـ إذا نَزَل السماءُ بأرضِ قومٍ رَعَيْناه وإن كانوا غضابا

أي: رَعَيْنا ما ينشأ عنه. وإن أريد بها هذه المِظَلَّةُ فلا بد من حذف مضافٍ حينئذ أي: مطر السماء، ويكون «مدراراً» حالاً منه. ومدرار مِفْعال

(١) معاني القرآن ١/٣٢٨.

(٢) رواه ابن ماجه بلفظ قريب في الزهد ٢/١٤١٥.

(٣) مجاز القرآن ١/١٨٥.

(٤) أبو داود: الطب ٤/٢٢٧؛ الموطأ: الاستسقاء ١/١٩٢.

(٥) البيت لمُعَوِّد الحكماء معاوية بن مالك، وهو في اللسان: سمو؛ والقرطبي ٦/٣٩٢.

وهو للمبالغة كامرأة مِذْكار ومِئْناث. قالوا: وأصله مِن «دَرِّ اللبن» وهو كثرةُ وروده على الحالِب ومنه: «لا درَّ درُّه» في الدعاء عليه بقلة الخير. وفي المثل: «سبقَتْ دِرَّتُه غِرارَه»[1] وهي مثلُ قولهم: «سبَقَ سيلُه مَطَرَه»[2]. واستدَّرت المِعْزى كناية عن طلبها الفحل، قالوا: لأنَّها إذا طَلَبَتْه حَمَلَتْ فَوَلَدَتْ فَدَرَّت.

قوله: «تجري» إنْ جعلنا «جَعَلَ» تصييرية كان «تجري» مفعولاً ثانياً، وإن جعلناها إيجادية كان حالاً. و«من تحتهم» يجوز فيه أوجه: أن يكون متعلقاً بـ«تجري»، وهذا هو الذي ينبغي أن لا يُعْدَلَ عنه، وأن يكون حالاً: إمَّا من فاعل «تجري» أو من «الأنهار»، وأن يكون[3] مفعولاً ثانياً لـ«جعلنا»، و«تجري» على هذا حال من الضمير في الجار، وفيه ضعف لتقدُّمها على العامل المعنوي، ويجوز أن يكون «من تحتهم» حالاً من «الأنهار» كما تقدَّم، و«تجري» حال من الضمير المستكنِّ فيه، وفيه الضعف المتقدم.

قوله: «من بعدهم» متعلق بـ«أنشأنا» قال أبو البقاء[4]: «ولا يجوز أن يكون حالاً من «قرن»؛ لأنه ظرف زمان»، يعني أنه لو تأخر عن قرن / [٢٩٩/أ] لكان يُتَوَهَّم جوازُ كونه صفةً له، فلما قُدِّم عليه قد[5] يوهم أن يكون حالاً منه، لكنه منع ذلك كونُه ظرفَ زمان، والزمان لا يُخبر به عن الجثث ولا يوصف به. وقد تقدم لك أنه يصِحُّ ذلك بتأويلٍ ذكرته في البقرة عند قوله «والذين من قبلكم»[6]. و«آخرين» صفة لـ«قَرْن» لأنه اسم جمعٍ كقوم ورهط، فلذلك

---

(١) كذا أورده المؤلف، والذي في مجمع الأمثال ١/٣٣٦: «سبقَ درَّتَه غِرارُه». والغرار: قلة اللبن، والدرة: كثرته، أي: سبقَ شرُّه خيرَه.

(٢) مجمع الأمثال ١/٣٣٦ يُضْرَبُ لمن يسبق تهديدُه فعلَه.

(٣) أي: «من تحتهم».

(٤) الإملاء ١/٢٣٦.

(٥) لعل الأفصح: فقد. أو: «أَوْهَمَ».

(٦) الآية ٢١، الورقة ٢٣ أ.

اعتُبر معناه، ومن قال: إنه الزمان قَدَّر مضافاً أي: أهل قرن آخرين، وقد قَدَّمْتُ أنَّه مرجوح.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿في قِرْطاس﴾**: يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لكتاب، سواء أريد بكتاب المصدرُ أم الشيء المكتوب. ويجوز أن يتعلَّق بنفس «كتاباً» سواء أريد به المصدر أم الشيء المكتوب. ومن مجيء الكتاب بمعنى مكتوب قوله[1]:

١٨٦٩ـ . . . . صحيفةً أَتَتْكَ من الحَجَّاج يُتْلى كتابُها

وفي النفس مِنْ جَعْلِ «كتاباً» في الآية الكريمة مصدراً شيء؛ لأن نفس الكتب لا تُوصف بالإنزال إلا بتجوُّز بعيد، ولكنهم قد قالوه هنا، ويجوز أن يتعلَّق «في قرطاس» بـ «نَزَّلْنا».

والقِرْطاس: الصحيفة يُكتب فيها تكون من رَقٍّ وكاغد، بكسر القاف وضمها، والفصيح الكسر، وقرىء بالضم شاذاً نقله أبو البقاء[2]. والقِرْطاس: اسم أعجمي معرَّب، ولا يقال قرطاس إلا إذا كان مكتوباً وإلا فهو طِرْس وكاغَد، وقال زهير[3]:

١٨٧٠ـ لها أخاديدُ مِنْ آثارِ ساكنها كما تردَّدَ في قِرْطاسِه القلمُ

قوله: «فلمسوه» الضمير المنصوب يجوز أن يعود على القِرْطاس، وأن يعود على «كتاب» بمعنى مكتوب. و«بأيديهم» متعلق بـ «لَمَسَ». والباء للاستعانة كعملت بالقَدُوم. و«لقال» جواب لو، جاء على الأفصح من اقتران جوابها المثبت باللام.

قوله: «إنْ هذا» «إنْ» نافية، و«هذا» مبتدأ، و«إلا سحرٌ» خبره

---

(١) تقدم برقم ١٠٠.

(٢) الإملاء ١/٢٣٦.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٤/٦٦.

فهو استثناء مفرغ، والجملةُ المنفيَّةُ في محل نصب بالقول، وأوقع الظاهرَ موقع المضمر في قوله «لقال الذين كفروا» شهادةً عليهم بالكفر. والجملة الامتناعية لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافها.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿وقالوا: لولا﴾**: الظاهر أن هذه الجملة مستأنفة سِيْقَتْ للإخبار عنهم بفرط تعنُّتِهم وتصلُّبهم في كفرهم. قيل: ويجوز أن تكون معطوفةً على جواب «لو» أي: لو نَزَّلْنا عليك كتاباً لقالوا كذا، ولقالوا: لولا أُنْزِل عليه مَلَك. وجيء بالجواب على أحد الجائزين، أعني حذف اللام من المثبت. وفيه بُعْدٌ؛ لأن قولهم «لولا أُنْزل» ليس مترتباً على قوله: «ولو نَزَّلْنا». و«لولا» هنا تحضيضية. والضمير في «عليه» الظاهر عودُه على النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: يجوز أن يعود على الكتاب أو القرطاس، والمعنى: لولا أُنْزل على الكتاب مَلَك لشهد بصحته، كما يُرْوى في القصة أنه قيل له: لن نؤمن حتى تعرجَ فتأتي بكتاب، ومعه أربعة ملائكة يشهدون، وهذا يَظْهر على رأي مَنْ يقول: إن الجملة من قوله: «وقالوا: لولا أُنْزل» معطوفةٌ على جواب لو، فإنه يتعلق به من حيث المعنى حينئذ.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿ما يَلْبِسُون﴾**: في «ما» قولان، أحدهما: أنها موصولة بمعنى الذي أي: ولَخَلَطْنَا عليهم ما يخلطون على أنفسهم أو على غيرهم، قاله أبو البقاء[١]، وتكون «ما» حينئذ مفعولاً بها. الثاني: أنها مصدرية أي: ولَلَبَسْنا عليهم مثل ما يلبسون على غيرهم ويسلكونهم. وقرأ ابن محيصن[٢]: «وَلَبَسْنا» بلام واحدة هي فاء الفعل، ولم يأت بلام في الجواب اكتفاءً بها في المعطوف عليه. وقرأ الزُّهري «ولَلَبَّسْنا» بلامين وتشديد الفعل على التكثير.

---

(١) الإملاء ١/٢٣٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الكشاف ٢/٧؛ البحر ٤/٧٩؛ الشواذ ٣٦.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿ولقد اسْتُهْزِىءَ﴾**: قرأ[١] حمزة وعاصم وأبو عمرو بكسر الذال على أصل التقاء الساكنين، والباقون بالضم على الإتباع[٢]، ولم يبالَ بالساكن لأنه حاجزٌ غيرُ حصين، وقد قرَّرْتُ هذه القاعدة بدلائلها في البقرة / عند قوله: «فمن اضْطُرَّ»[٣]. و«برسلٍ» متعلق [٢٩٩/ب] بـ «استهزىء». و«مِنْ قبلك» صفة لرسل، وتأويلُه ما تقدَّم في وقوع «من قبل» صلة[٤].

قوله: «فحاقَ بالذين سَخِروا» فاعل حاق: «ما كانوا»، و«ما» يجوز أن تكون موصولةً اسمية، والعائد الهاء في «به»، و«به» يتعلق بـ «يستهزئون»، و«يستهزئون» خبر لـ «كان»، و«منهم» متعلق بسخروا، على أنَّ الضمير يعود على الرسل، قال تعالى: «إنْ تَسْخَروا منا فإنَّا نَسْخر منكم»[٥]، ويجوز أن يتعدَّى بالباء نحو: سَخِرْت به، ويجوز أن يتعلَّق «منهم» بمحذوف على أنَّه حال من فاعل «سَخِروا»، والضمير في «منهم» يعود على الساخرين. وقال أبو البقاء[٦]: «على المستهزئين». وقال الحوفي: «على أُمَمِ الرسلِ».

وقد رَدَّ الشيخ[٧] على الحوفي بأنه يلزم إعادته على غير مذكور. وجوابُه أنه في قوة المذكور، وردَّ على أبي البقاء بأنه يصير المعنى: فحاق بالذين سخروا كائنين من المستهزئين، فلا حاجةَ إلى هذه الحال لأنها مفهومةٌ من

---

(١) السبعة ١٧٤؛ الكشف لمكي ١/٢٧٤؛ النشر ٢/٢٤٧. وانظر: الدر المصون الورقة ٦٥ أ.

(٢) أي ضم دال «قد» إتباعاً لضمة التاء في «استهزىء» ولم يبال بسكون السين.

(٣) الآية ١٧٣.

(٤) انظر: الورقة ٢٣ أ في إعرابه للآية ٢١ من البقرة.

(٥) الآية ٣٨ من هود.

(٦) الإملاء ١/٢٣٦.

(٧) البحر ٤/٨٠.

قوله «سخروا». وجوَّزوا أن تكون «ما» مصدرية، ذكره الشيخ[1]، ولم يتعرَّض للضمير في «به» والذي يظهر أنه يعود على الرسول الذي يتضمَّنه الجمع، فكأنه قيل: فحاق بهم عاقبةُ استهزائهم بالرسول المندرج في جملة الرسل، وأمَّا على رأي الأخفش وابن السراج[2] فتعود على «ما» المصدرية لأنها اسم عندهما.

وحاق ألفه منقلبة عن ياء بدليل يَحِيق، كباع يبيع، والمصدر حَيْق وحُيُوق وحَيَقان كالغَلَيان والنَّزَوان. وزعم بعضهم أنه من الحَوْق، وهو المستدير بالشيء، وبعضهم أنه من الحقّ، فأُبْدِلت إحدى القافين ياءً كتظنَّنْتُ، وهذان ليسا بشيء، أمَّا الأول فلاختلاف المادة إلا أن يريدوا الاشتقاق الأكبر، وأما الثاني فلأنها دعوى مجردة من غير دليل. ومعنى حاق أحاط، وقيل: عاد عليه وبالُ مَكْرِه، قاله الفراء. وقيل: دار، والمعنى يدور على الإحاطة والشمول، ولا تستعمل إلا في الشر. قال الشاعر[3]:

١٨٧١ـ فأوطأَ جُرْدُ الخيلِ عُقْرَ ديارهمْ ... وحاقَ بهم من بأسِ ضَبَّةَ حائقُ

وقال الراغب[4]: «قيل وأصله حَقَّ، فقلب نحو: زلَّ وزال، وقد قرئ[5]: «فأزلَّهما وأزالَهما» وعلى هذا ذمَّه وذامه» وقال الأزهري[6]: «جعل أبو إسحاق «حاق» بمعنى أحاط، وكأنَّ مأخذه من الحَوْق وهو ما استدار بالكَمَرَة»[7] قال: «وجائز أن يكون الحَوْق فعلاً من حاق يحيق، كأنه في

---

(١) البحر ٤/٨٠.
(٢) الأصول ١/١٦١.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٦٦.
(٤) المفردات ١٣٧.
(٥) قرأ حمزة «فأزالهما» والباقون: «فأزلَّهما». انظر: السبعة ١٥٣.
(٦) تهذيب اللغة ٥/١٢٦.
(٧) الكمرة: رأس الذكر.

الأصل: حُيْق، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها». وهل يحتاج إلى تقدير مضاف قبل «ما كانوا»؟ نقل الواحدي عن أكثر المفسرين ذلك أي: عقوبة ما كانوا، أو جزاء ما كانوا، ثم قال: «وهذا إذا جعلت «ما» عبارة عن القرآن والشريعة وما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وإن جعلْتَ «ما» عبارةً عن العذاب الذي كان صلى الله عليه وسلم يُوعدهم به إن لم يؤمنوا استَغْنَيْتَ عن تقدير المضاف، والمعنىٰ: فحاق بهم العذابُ الذي يستهزئون به وينكرونه.

والسُّخْرِيَّة: الاستهزاء والتهكم، يقال: سَخِر منه وبه، ولا يقال إلا استهزاءً به فلا يتعدَّىٰ بـ «مِنْ»، وقال الراغب[1]: «سَخَرْتُهُ إذا سَخَّرْتَه للهُزْء منه[2]، يقال: رجل سُخَرَة بفتح الخاء إذا كان يَسْخَر من غيره، وسُخْرة بسكونها إذا كان يُسْخر منه، ومثله: ضُحَكة وضُحْكة، ولا ينقاس. وقوله: «فاتَّخَذْتُموهم سخريّـاً»[3] يحتمل أن يكـون من التسخير، وأن يكـون من السُّخْرية». وقد قرىء[4] سُخرياً وسِخرياً بضمِّ السين وكسرها. وسيأتي له مزيد بيان في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿ثم انظروا﴾**: عطف على «سيروا» ولم يجىء في القرآن العطفُ في مثل هذا الموضع إلا بالفاء، وهنا جاء بـ «ثم» فيحتاج إلى فرق، فذكر الزمخشري[5] الفرق وهو: أَنْ جَعَل النظر مسبَّباً عن السير في قوله: «فانظروا» كأنه قيل: «سيروا لأجل النظر، ولا تسيروا سيرَ الغافلين» وهنا معناه إباحةُ السَّيْر في الأرض / للتجارة وغيرها من المنافع [٣٠٠/أ] وإيجاب النظر في آثار الهالكين، ونبَّه على ذلك بـ «ثم» لتباعد ما بين الواجب والمباح».

---

(١) المفردات ٢٢٧.
(٢) في مطبوعة الراغب: «سخرت منه واستسخرتُه للهزء منه».
(٣) الآية ١١٠ من المؤمنون.
(٤) قرأ بالضم نافع وحمزة والكسائي، والباقون بالكسر. انظر: القرطبي ١٥٤/١٢.
(٥) الكشاف ٧/٢.

قال الشيخ[1]: «وما ذكره أولاً متناقض لأنه جعل النظر مُتَسَبِّباً عن السير، فكان السير سبباً للنظر، ثم قال: فكأنه قيل: سيروا لأجلِ النظر، فجعل السيرَ معلولاً بالنظر، والنظرُ سببٌ له فتناقضا، ودعوىٰ أن الفاء سببية دعوى لا دليلَ عليها، وإنما معناها التعقيب فقط، وأمَّا: «زنَىٰ ماعِزٌ فَرُجِم» فَفَهْمُ السببية من قرينةٍ غيرِها» قال: «وعلى تقدير تسليم إفادتها السببَ فلِمَ كان السيرُ هنا سيرَ إباحة وفي غيره سيرَ إيجاب»؟ قلت: هذا اعتراضٌ صحيح إلا قولَه: «إن الفاء لا تفيد السببية» فإنه غير مُرْضٍ، ودليلُه في غير هذا الموضوع. ومثل هذا المكان في كون الزمخشري جعل شيئاً علة ثم جعله معلولاً ما سيأتي إن شاء الله في أول الفتح ويأتي هناك جوابه.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبر مقدَّم و «عاقبة» اسمها، ولم يُـؤَنَّثْ فعلُها لأن تأنيثها غير حقيقي، ولأنها بتأويل المآل والمنتهىٰ، فإنَّ العاقبة مصدرٌ على وزن فاعِلة، وهو محفوظ في ألفاظ تقدَّم ذِكْـرُها وهي منتهى الشيء وما يصير إليه. والعاقبة إذا أُطْلِقَتْ اختصت بالثواب. قال تعالىٰ: «والعاقبةُ للمتقين»[2]، وبالإضافة قد تستعمل في العقوبة كقوله تعالىٰ: ثم كان عاقبةَ الذين أساؤوا السوْءَىٰ»[3]، «فكان عاقبتَهما أنهما في النار»[4] فصَحَّ أن تكون استعارة مِنْ ضدِّه كقوله تعالىٰ: «فبشِّرْهم بعذاب أليم»[5]. و «كيف» معلِّقة للنظر فهي في محل نصب على إسقاط الخافض؛ لأنَّ معناه هنا التفكُّر والتدبُّر.

---

(١) البحر ٤/٨١.
(٢) الآية ١٢٨ من الأعراف.
(٣) الآية ١٠ من الروم.
(٤) الآية ١٧ من الحشر.
(٥) الآية ٢١ من آل عمران.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿لمن ما في السموات﴾: «لمَنْ» خبرٌ مقدَّمٌ واجبُ التقديم؛ لاشتماله على ما له صدرُ الكلام فإنَّ «مَنْ» استفهامية والمبتدأ «ما» وهي بمعنىٰ الذي، والمعنىٰ: لمن استقر الذي في السموات. وقوله: «قل لله» قيل: إنما أمَرَه أن يجيب وإن كان المقصود أن يُجيب غيرُه؛ ليكون أولَ مَنْ بادر إلى الاعتراف بذلك، وقيل: لمَّا سألهم كأنهم قالوا: لمن هو؟ فقال الله: قل لله، ذكره الجرجاني. فعلى هذا قوله: «قل لله» جواب للسؤال المضمر الصادر من جهة الكفار، وهذا بعيدٌ، لأنهم لم يكونوا يشكُّون في أنه لله، وإنما هذا سؤال تبكيت[1] وتوبيخ، ولو أجابوا لم يَسَعْهم أن يُجيبوا إلا بذلك. وقوله «لله» خبر مبتدأ محذوف، أي هو أو ذلك لله.

قوله: «كَتَبَ على نفسه» أي: قضى وأوجب إيجابَ تَفَضُّلٍ لا أنه مستحق عليه تعالى. وقيل: معناه القسم، وعلى هذا فقوله: «ليجمعنَّكم» جوابُه؛ لِما تضمن من معنى القسم، وعلى هذا فلا توقُّفَ على قوله: «الرحمة». وقال الزجاج[2]: «إن الجملة من قوله: «ليجمعنَّكم» في محل النصب على أنها بدل من «الرحمة»، لأنه فَسَّر قوله «ليجمعنَّكم» بأنه أمهلكم وأمدَّ لكم في العمر والرزق مع كفركم، فهو تفسير للرحمة. وقد ذكر الفراء[3] هذين الوجهين: أعني أن الجملة تَمَّتْ عند قوله «الرحمة»، أو أن «ليجمعنكم» بدلٌ منها فقال: «إن شئت جعلت الرحمة غايةَ الكلام ثم استأنفت بعدها «ليجمعنكم»، وإن شِئْتَ جَعَلْتَها في موضع نصب كما قال: «كتب ربكم على نفسه الرحمةَ أنه مَنْ عمل منكم»[4]. قلت: واستشهاده بهذه الآيةِ حسن جداً.

---

(١) سؤال التبكيت هو سؤال التقريع والغلبة بالحجة.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٥.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٨.

(٤) الآية ٥٤ من الأنعام.

وردَّ ابن عطية[1] هذا بأنه يلزم دخولُ نونِ التوكيد في الإيجاب قال: «وإنما تدخل على الأمر والنهي وجواب القسم». وردَّ الشيخ[2] حصر ابن عطية ورودَ نون التوكيد فيماذكر، وهو صحيح، وردَّ كونَ «ليجمعنَّكم» بدلاً من الرحمة بوجه آخر، وهو أنَّ «ليجمعنَّكم» جوابُ قسمٍ، وجملة الجواب وحدها لا موضع لها من الإعراب، إنما يُحْكَمُ على موضع جملتي القسم والجواب بمحلِّ الإعراب». قلت: وقد خلط مكي المذهبين وجعلهما مذهباً واحداً فقال[3]: «ليجمعنَّكم» في موضع نصبٍ على البدل من «الرحمة» واللام لام القسم. فهي جواب «كتب» لأنه بمعنى: أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم، وقد يظهر جوابٌ عما أورده الشيخ على غير مكي، وذلك أنهم جعلوا «ليجمعنَّكم» بدلاً من «الرحمة»، يعني هي وقسيمها المحذوف، واستغنوا عن ذكر القسم بها؛ لأنها مذكورةٌ في اللفظ، فكأنهم قالوا: وجملة القسم في محل نصب بدلاً من الرحمة، وكما يقولون جملة القسم ويستغنون به عن ذِكْرِهم جملةَ الجواب كذلك يستغنون بالجواب عن ذكر القسم لا سيما وهو غير مذكور. وأمَّا مكي فلا يظهر هذا جواباً له؛ لأنه نصَّ / على أنه جوابٌ لـ «كَتَبَ» فَمِنْ حيث جعله جواباً لكَتَبَ لا محلَّ له، ومن حيث جَعَلَه بدلاً كان مَحَلُّه النصب فتنافيا. والذي ينبغي في هذه الآية أن يكون الوقفُ عند قوله «الرحمة»، وقوله «ليجمعنَّكم» جواب قسم محذوف، أي: والله ليجمعنكم، والجملة القسمية لا تعلُّق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن تعلَّقَتْ به من حيث المعنى. [٣٠٠/ب]

و «إلى» على بابها أي: ليجمعنَّكم منتهين إلى يوم القيامة. وقيل: هي

---

(١) المحرر ١٣/٦.

(٢) البحر ٨٢/٤.

(٣) المشكل ٢٥٨/١. وانظر: المغني ٤٠٧/٢.

بمعنى اللام كقوله: «إنك جامعُ الناس ليوم»[1] وقيل: بمعنىٰ «في» أي: ليجمعنَّكم في يوم القيامة. وقيل: هيَ زائدة أي:ليجمعنكم يوم القيامة، وقد يشهد له قراءة من قرأ «تهوىٰ إليهم»[2] بفتح الواو إلا أنه لا ضرورةَ هنا إلى ذلك.

قوله: «لا ريب فيه» تقدم نظيره أول البقرة[3]. والجملة حال من «يوم»، والضمير في «فيه» يعود على اليوم، وقيل: يعود على الجمع المدلول عليه بالفعل لأنه رَدٌّ على منكري الحشر.

قوله: «الذين خسروا» فيه ستة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمار «أذمُّ»، وقدَّره الزمخشري[4] بـ أريد، وليس بظاهر. الثاني: أنه مبتدأ أخبر عنه بقوله «فهم لا يؤمنون» وزيدت الفاءُ في خبره لِما تضمَّن من معنى الشرط، قاله الزجاج[5] كأنه قيل: مَنْ يخسرْ نفسه فهو لا يؤمن. الثالث: أنه مجرور على أنه نعت للمكذبين. الرابع: أنه بدل منهم، وهذان الوجهان بعيدان. الخامس: أنه منصوبٌ على البدل من ضمير المخاطب، وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه غيرَ مرَّةٍ، وهو أنه هل يُبْدَل من ضمير الحاضر بدلُ كل من كل في غير إحاطة ولا شمول أم لا؟ ومذهب الأخفش جوازه، وقد ذكرْنا دليل الجمهور ودلائله وما أُجيب عنها فأغنىٰ عن إعادتها. وردَّ المبرد عليه مذهبه بأن البدل من ضمير الخطاب لا يجوز، كما لا يجوز: «مررت بك زيدٍ». وهذا عجيب؛ لأنه استشهد بمحل النزاع وهو: مررت بك زيدٍ. ورَدَّ ابنُ عطية[6] ردَّه فقال:

---

(١) الآية ٩ من آل عمران.
(٢) الآية ٣٧ من آل إبراهيم وهي قراءة مجاهد، انظر: القرطبي ٢٧٣/٩.
(٣) الآية ٢ من البقرة.
(٤) الكشاف ٨/٢.
(٥) معاني القرآن ٢٥٥/٢.
(٦) المحرر ١٤/٦.

«ما في الآية مخالفٌ للمثال؛ لأن الفائدة في البدل مترتبة[1] من الثاني، فإذا قلت: «مررت بك زيدٍ» فلا فائدة في الثاني، وقوله «ليجمعنَّكم» يصلح لمخاطبة الناس كافةً فيفيدنا إبدال «الذين» من الضمير أنهم هم المختصُّون بالخطاب، وخُصُّوا على جهة الوعيد، ويجيء هذا إبدالَ البعض من الكل».

قال الشيخ[2]: «هذا الردُّ ليس بجيد لأنه إذا جَعَلْنا «ليجمعنَّكم» صالحاً لخطاب جميع الناس كان «الذين» بدل بعض، ويحتاج إذ ذاك إلى ضميرٍ، تقديره: خسروا أنفسهم منهم. وقوله «فيفيدنا إبدال الذين من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب وخُصُّوا على جهة الوعيد» وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل، فتناقض أول كلامه مع آخره؛ لأنه من حيث الصلاحيةُ بدل بعض، ومن حيث اختصاص الخطاب بهم يكون بدلَ كل فتناقضا». قلت: ما أبعدَه عن التناقض، لأن بدل البعض من الكل من جملة المخصِّصات كالتخصُّص بالصفة والغاية والشرط، نصَّ أهل العلم على ذلك، فإذا تقرر هذا فالمبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عام، وفي المعنى ليس المراد به إلا ما أراده المتكلم فإذا ورد: «اقتلوا المشركين بني فلان» مثلاً فالمشركون صالح لكل مشرك من حيث اللفظ، ولكنَّ المراد به بنو فلان، فالعموم في اللفظ والخصوص في المعنى، فكذا قول أبي محمد[3] يَصْلُح لمخاطبة الناس، معناه أنه يَعُمُّهم لفظاً. وقوله «فيفيدنا إبدال الضمير إلى آخره» هذا هو المخصِّص فلا يجيء تناقضٌ البتةَ، وهذا مقرر في علم أصول الفقه.

السادس: أنه مرفوع على الذمِّ، قاله الزمخشري[4]، وعبارته فيه وفي الوجه الأول: «نصبٌ على الذمِّ أو رفعٌ، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم،

---

(١) المحرر: مترقبة.
(٢) البحر ٤/٨٣.
(٣) أي ابن عطية.
(٤) الكشاف ٢/٨.

أو أنتم الذين خسروا أنفسهم» انتهى. قلت: إنما قَدَّر المبتدأ «أنتم» ليرتبط مع قوله «ليجمعنَّكم». وقوله «خسروا أنفسهم» من مراعاة الموصول، ولو قال: «أنتم الذين خسروا أنفسكم» مراعاةً للخطاب لجاز، تقول: أنت الذي قعد، وإن شئت: قَعَدْت.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿وله ما سكن﴾**: جملة من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أظهرهما: أنها استئناف إخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب نسقاً على قوله «لله» أي على الجملة المحكية بـ قل أي: قل: هو لله وقل: له ما سكن. و«ما» موصولة بمعنى الذي، ولا يجوز غيرُ / ذلك. [٣٠١/أ] و«سَكَن» قيل: معناه ثبت واستقر، ولم يذكر الزمخشري[١] غيره. وقيل: هو مِنْ سَكَن مقابل تَحرَّك، فعلى الأول لا حَذْفَ في الآية الكريمة، قال الزمخشري[٢]: «وتَعَدِّيه بـ في كما في قوله: «وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم»[٣]. ورجَّح هذا التفسيرَ ابن عطية[٤]. وعلى الثاني اختلفوا، فمنهم مَنْ قال: لا بد من محذوفٍ لفهم المعنى، وقدَّر ذلك المحذوفَ معطوفاً فقال: تقديره: وله ما سكن وما تحرك، كقوله في موضع آخر: «تقيكم الحرَّ»[٥] أي: والبرد، وحَذْفُ المعطوف فاشٍ في كلامهم، وأنشد[٦]:

١٨٧٢ـ كأنَّ الحصى مِنْ خلفِها وأمامِها ... إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرا

١٨٧٣ـ فما كان بين الخيرِ لو جاء سالماً ... أبو حُجُرٍ إلا ليالٍ قلائلُ[٧]

---

(١) لم يذكر الزمخشري في «كشافه» غير قوله: «له ما سكن من السكنى» ٨/٢.
(٢) الكشاف ٨/٢.
(٣) الآية ٤٥ من إبراهيم.
(٤) المحرر ١٤/٦.
(٥) الآية ٨١ من النحل.
(٦) تقدم برقم ٦٨٨.
(٧) تقدم برقم ٧٤٦.

يريد: رجلها ويدها، وبين الخير وبيني. ومنهم مَنْ قال: لا حَذْفَ؛ لأنَّ كل متحرك قد يُسَكَّن. وقيل: لأن المتحرك أقلُّ والساكن أكثر، فلذلك أوثر بالذكر.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿أغيرَ الله﴾**: مفعول أول لـ «أتَّخِذُ» و «وليًّا» مفعولٌ ثان، وإنما قَدَّم المفعول الأول على فعله لمعنى: وهو إنكار أن يُتَّخَذَ غيرُ اللَّـهِ ولياً لا اتخاذ الوليّ، ونحوُه قولك لمن يهين زيداً وهو مستحقٌّ للإكرام: «أزيداً أهنت»، أنْكَرْتَ أن يكون مثله مُهاناً. وقد تقدَّم هذا موضحاً في قوله: «أأنت قلت للناس»[1] ومثله: «أغيرَ الله أبغي رباً»[2] «أفغيرَ الله تأمرونِّي أعبد»[3] «آلله أَذِن لكم»[4] «آلذَّكَرَيْنِ حرَّم»[5] وهو كثير. ويجوز أن يكون «أتخذ» متعدياً لواحد فيكون «غيرَ» منصوباً على الحال من «وليًّا» لأنه في الأصل صفة له، ولا يجوز أن يكون استثناءً البتة، كذا منعه أبو البقاء[6]، ولم يُبَيِّنْ وجهَه. والذي يظهر أنَّ المانع تقدُّمه على المستثنىٰ منه في المعنى وهو «وليًّا»، وأما المعنى فلا يأبـى الاستثناء، لأن الاستفهام لا يُراد به حقيقته، بل يُراد به الإنكار، فكأنه قيل: لا أتَّخذ ولياً غير الله، ولو قيل كذا لكان صحيحاً، فظهر أن المانع عنده إنما هو التقديم على المستثنىٰ منه، لكن ذلك جائز، وإن كان قليلاً ومنه[7]:

١٨٧٤ـ وما ليَ إلاَّ آل أحمدَ شيعـةٌ وما لي إلا مَشْعبَ الحقِّ مَشْعَبُ

---

(١) الآية ١١٦ من المائدة.
(٢) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٣) الآية ٦٤ من الزمر.
(٤) الآية ٥٩ من يونس.
(٥) الآية ١٤٣ من الأنعام.
(٦) الإملاء ١/٢٣٦.
(٧) البيت للكميت بن زيد وهو في المقتضب ٤/٣٩٨؛ وابن يعيش ٢/٧٩؛ والخزانة ٢/٢٠٧.

وقرأ الجمهور «فاطرِ» بالجر، وفيها تخريجان، أحدهما ـ وبه قال الزمخشري[1] والحوفي وابن عطية ـ[2] صفة للجلالة المجرورة بـ «غير»، ولا يَضُرُّ الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية، إذ هي عاملة في عامل الموصوف. والثاني ـ وإليه نحا أبو البقاء ـ[3] أنه بدلٌ من اسمِ الله، وكأنه فرَّ من الفصل بين الصفة وموصوفها، فإن قيل: هذا لازمٌ له في البدل، فإنه فَصَل بين التابع ومتبوعِه أيضاً. فيقال: إن الفصل بين البدلِ والمبدلِ أسهلُ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فهو أقرب إلى الفصل، وقد ترجَّح تخريجُه بوجهٍ آخرَ: وهو أنَّ «فاطر» اسم فاعل، والمعنى ليس على المضيِّ حتى تكون إضافتُه غيرَ محضة فيلزم وَصْفُ المعرفة بالنكرة لأنه في نية الانفصال من الإضافة، ولا يقال: الله فاطر السموات والأرض فيما مضى، فلا يُراد حال ولا استقبال؛ لأن كلام الله تعالى قديم متقدِّمٌ على خلق السموات، فيكون المراد به الاستقبال قطعاً، ويدلُّ على جواز كونه في نية التنوين ما سأذكره عن أبي البقاء قريباً.

وقرأ ابن أبي عبلة[4] برفعه، وتخريجه سهل، وهو أنه خبر مبتدأ محذوف. وخَرَّجه ابن عطية[5] على أنه مبتدأ فيحتاج إلى تقدير خبر، الدلالةُ عليه خفيةٌ بخلاف تقدير المبتدأ فإنه ضمير الأول أي: هو فاطر: وقرىء شاذاً بنصبه، وخرَّجه أبو البقاء[6] على وجهين، أحدهما: أنه بدل من «وليّاً» قال: «والمعنى على هذا أجعلُ فاطر السموات والأرض غيرَ الله» كذا قدَّر وفيه نظر؛ فإنه جعل المفعول الأول وهو «غير الله» مفعولاً ثانياً، وجعل البدل من المفعول الثاني مفعولاً أول، فالتقدير عكسُ التركيب الأصلي. والثاني: أنه صفةٌ لـ «وليّاً» قال:

---

(١) الكشاف ٢/٨.

(٢) المحرر ٦/١٥.

(٣) الإملاء ١/٢٣٦.

(٤) انظر في قراءات فاطر: الكشاف ٢/٨؛ الشواذ ٣٦.

(٥) المحرر ٦/٦٥.

(٦) الإملاء ١/٢٣٦.

«ويجوز أن يكون صفة لـ «وليّاً» والتنوينُ مرادٌ». قلت: يعني بقوله: «التنوين مراد» أن اسم الفاعل عامل تقديراً / فهو في نية الانفصال، ولذلك وقع وصفاً للنكرة كقوله: «هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا»[1]. [٣٠١/ب]

وهذا الوجه لا يكاد يَصِحُّ إذ يصير المعنىٰ: أأتخذ غيرَ الله وليّاً فاطر السموات إلى آخره، فيصفُ ذلك الولي بأنه فاطر السموات. وقرأ الزهري: «فَطَر» على أنه فعل ماضٍ وهي جملة في محل نصب على الحال من الجلالة كما كان «فاطر» صفتها في قراءة الجمهور. ويجوز على رأي أبي البقاء أن تكون صفة لـ ولياً. ولا يجوز أن تكون صفةً للجلالة، لأن الجملة نكرة.

والفَطْر: الشَّقُّ مطلقاً، وقيَّده الراغب[2] بالشق طولاً، وقيَّده الواحدي بشَقِّ الشيء عند ابتدائه. والفَطْر: الإبداع والاتخاذ على غير مثال، ومنه «فاطر السموات» أي أوجدها على غير مثالٍ يُحتذى. وعن ابن عباس[3]: «ما كنت أدري ما معنى فَطَر وفاطِر، حتى اختصم إليَّ أعرابيان في بئر فقال أحدهما: «أنا فَطَرْتُها» أي: أنشأتها وابتدأتها. ويقال[4]: فَطَرْتُ كذا فَطْراً وفَطَر هو فُطوراً، وانفطر انفطاراً وفَطَرْتُ الشاة: حَلَبْتُها بأصبعين، وفَطَرْت العجين: خبزته مِنْ وقته، وقوله تعالى: «فطرةَ الله التي فَطَر الناس عليها»[5] إشارةً منه إلى ما فَطَر أي أبدع وركَّز في الناس من معرفته، ففطرةُ الله ما رُكِّز من القوة المُدْرِكة لمعرفته، وهو المشار إليه بقوله تعالى: «ولئن سَأَلْتَهم مَنْ خلقهم ليقولُنَّ الله»[6]، وعليه: «كلُّ مولودٍ يُوْلَدُ على الفطرة...»[7] الحديث، وهذا أحسنُ ما سمعت في تفسير «فطرة الله» في الكتاب والسنة.

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) المفردات ٣٨٢.

(٣) انظر في هذا الأثر: الكشاف ٢/٨.

(٤) انظر: مفردات الراغب ٣٨٢.

(٥) الآية ٣٠ من الروم.

(٦) الآية ٨٧ من الزخرف.

(٧) رواه البخاري (الفتح) في الجنائز ٣/٢٤٦؛ الموطأ: الجنائز ١/٢٤١؛ ابن حنبل ٢/٢٣٣.

قوله: «وهو يُطْعِمُ ولا يُطْعَم» القراءة المشهورة[1] ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول، والضمير لله تعالى، والمعنى: وهو يَرْزق ولا يُرْزَق، وهو موافقٌ لقوله تعالىٰ: «ما أُريد منهم من رزقٍ وما أريد أن يُطْعِمُون»[2]. وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر والأعمش وأبو حيوة وعمرو بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء في رواية عنه: «ولا يَطْعَمُ» بفتح الياء والعين بمعنى ولا يأكل، والضمير لله تعالى.

وقرأ ابن أبي عبلة ويمان العماني[3]: ولا يُطْعِم، بضم الياء وكسر العين كالأول، فالضميران ـ أعني هو والمستكنُّ في «يطعم» ـ عائدان على الله تعالى، والضمير في ولا يُطْعِم للوليّ. وقرأ يعقوب في رواية ابن المأمون: «وهو يُطْعَمُ ولا يُطْعِم» ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل، على عكس القراءة المشهورة، والضمائر الثلاثة أعني هو والمستتريْنِ في الفعلين للولي فقط أي: وذلك الوليُّ يُطْعمه غيره ولا يُطْعِمُ هو أحداً لعَجْزه.

وقرأ الأشهب: «وهو يُطْعِمُ ولا يُطْعِم» ببنائهما للفاعل. وذكر الزمخشري[4] فيها تخريجين ثانيهما لنفسه، فإنه قال ـ بعد أن حكى القراءة ـ: «وفُسِّر بأن معناه وهو يُطْعِم ولا يَسْتَطْعِم». وحكى الأزهري[5]: أطعمت بمعنى استطعمت، ونحوه: أَفَدْت، ويجوز أن يكون المعنىٰ: وهو يُطْعِمُ تارة ولا يُطْعم أخرىٰ على حسب المصالح كقولك: هو يعطي ويمنع ويَقْدِر ويبسط ويغني ويفقر». قلت: [هكذا ذكر الشيخ هذه القراءة، وقراءةُ الأشهب هي][6] كقراءة ابن أبي عبلة والعماني سواء، لا تخالُفَ بينهما،

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨٥/٤؛ الكشاف ٨/٢؛ الشواذ ٣٦.
(٢) الآية ٥٧ من الذاريات.
(٣) لم أعثر على ترجمة له.
(٤) الكشاف ٨/٢.
(٥) لم يورد الأزهري في «تهذيب اللغة» مادة «طعم» هذا المعنى.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ص ولم تثبته ي.

فكان ينبغي أن يذكر هذه القراءة لهؤلاء كلِّهم، وإلاَّ يوهِمْ هذا أنهما قراءتان متغايرتان وليس كذلك.

وقرىء شاذاً: «يَطْعَم» بفتح الياء والعين، ولا يُطْعِم بضم الياء وكسر العين أي: وهو يأكل ولا يُطْعِم غيره، ذكر هذه القراءةَ أبو البقاء[1] وقال: «والضمير راجع على الولي الذي هو غير الله». فهذه ست قراءات وفي بعضها ــ وهي تَخالُفُ الفعلين ــ من صناعة البديع تجنيس التشكيل: وهو أن يكون الشكل فارقاً بين الكلمتين، وسمَّاه أسامة[2] بن منقذ تجنيس التحريف، وهو تسمية فظيعة، فتسميتُه بتجنيس التشكيل أَوْلىٰ.

قوله: «مَنْ أَسْلَمَ» «مَنْ» يجوز أن تكون نكرةً موصوفة واقعةً موقعَ اسمِ جمع، أي: أول فريق أسلم، وأن تكون موصولة أي: أول الفريق الذي أسلم. وأفرد الضمير في «أسلم»: إمَّا باعتبار لفظ «فريق» المقدَّر، وإمَّا باعتبار لفظ «مَنْ». وقد تقدَّم الكلام على «أول» وكيف يُضاف إلى مفرد بالتأويل المذكور في البقرة[3].

قوله: «ولا تكونَنَّ» فيه تأويلان، أحدهما على إضمار القول أي: وقيل لي: لا تكونَنَّ، قال أبو البقاء[4]: «ولو كان معطوفاً على ما قبله لفظاً لقال: «وأنْ لا أكون» وإليه نحا أبو / القاسم الزمخشري[5] فإنه قال: «ولا تكونَنَّ: [٣٠٢/أ] وقيل لي لا تكونَنَّ، ومعناه: وأُمرت بالإسلام ونُهيت عن الشرك». والثاني: أنه معطوف على معمول «قل» حملاً على المعنى، والمعنى: قل إني قيل لي:

---

(١) الإملاء ١/٢٣٧.

(٢) أسامة بن مرشد من العلماء الذين تميزوا بالأدب والشجاعة له: «لباب الآداب» «البديع» توفي سنة ٥٨٤، قاد حملات ضد الصليبيين. الأعلام ١/٢٨٢.

(٣) الآية ٤١ من البقرة.

(٤) الآية ١/٢٣٧.

(٥) الكشاف ٢/٨.

كن أولَ مَنْ أسلم ولا تكونن من المشركين، [فهما][1] جميعاً محمولان على القول، لكن أتى الأول بغير لفظ القول وفيه معناه، فحمل الثاني على المعنىٰ. وقيل: هو عطف على «قل» أُمِرَ بأن يقول كذا ونهيٰ عن كذا.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿إن عَصَيْتُ﴾**: شرط حُذِفَ جوابه لدلالة ما قبله عليه، ولذلك جيء بفعل الشرط ماضياً، وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أحدهما: أنه معترضٌ بين الفعل وهو «أخاف» وبين مفعوله وهو «عذاب». والثاني: أنها في محلٍّ نصب على الحال. قال الشيخ[2]: «كأنه قيل: إني أخاف عاصياً ربِّي» وفيه نظرٌ، إذ المعنىٰ يأباه. و «أخاف» وما في حَيِّزه خبر لـ «إنَّ»، وإنَّ وما في حيزها في محل نصب بـ «قل».

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرَف﴾**: «مَنْ» شرطية، ومحلُّها يحتمل الرفع والنصب كما سيأتي بيانه بعد ذِكْر القراءتين فنقول: قرأ الأخوان[3] وأبو بكر عن عاصم: «يَصْرِف» بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل. والباقون بضمِّ الياء وفتح الراء على ما لم يُسَمَّ فاعله.

فأمَّا في القراءة الأولىٰ فـ «مَنْ» فيها تحتمل الرفع والنصب: فالرفع من وجه واحد وهو الابتداء، وخبرها فعل الشرط أو الجواب أو هما، على حسب الخلاف، وفي مفعول «يَصْرِف» حينئذ احتمالان، أحدهما: أنه مذكور وهو «يومئذ»، ولا بد من حذف مضاف أي: من يَصْرِفِ الله عنه هَوْل يومئذ ــ أو عذاب يومئذ ــ فقد رحمه، فالضمير في «يَصْرِف» يعود على الله تعالىٰ، ويدلُّ عليه قراءة أُبَيّ بن كعب «مَنْ يَصْرِف اللّهُ» بالتصريح به. والضميران في «عنه» و «رَحِمَه» لـ «مَنْ». والثاني: أنه محذوف لدلالة ما ذكر

---

(١) قوله «فهما» مخروم في الأصل.

(٢) البحر ٤/٨٦.

(٣) الأخوان: حمزة والكسائي. وانظر في قراءات يصرف: حجة القراءات ٢٤٣؛ السبعة ٢٥٤؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الكشف ١/٤٢٥؛ البحر ٤/٨٦.

عليه قبل ذلك أي: مَنْ يَصْرِف اللّـهُ عنه العذابَ. و «يومئذ» منصوبٌ على الظرف. وقال مكي[1]: «ولا يَحْسُن أن تقدِّرَ هاءً؛ لأن الهاء إنما تُحْذف من الصلات». قلت: يعني أنه لا يُقَدَّرُ المفعولُ ضميراً عائداً على عذاب يوم؛ لأن الجملة الشرطية عنده صفةٌ لـ «عذاب» والعائد منها محذوف، لكنَّ الحذف إنما يكون من الصلة لا من الصفة، وهذا معنى قول الواحدي أيضاً، إلا أنَّ قولَ مكيّ «إنما يُحْذف من الصلات» يريد في الأحسن، وإلَّا فيحذف من الصفات والأخبار والأحوال، ولكنه دون الصلة.

والنصب من وجهين[2] أحدهما: أنه مفعول مقدَّمٌ لـ «يَصْرِف» والضمير في «عنه» على هذا يتعيَّن عَوْدُه على العذاب المتقدم، والتقدير: أيَّ شخص يَصْرِفِ اللّـهُ عن العذاب. والثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعل مضمر لا يبرز، يفسره هذا الظاهر من معناه لا من لفظه، والتقدير: مَنْ نُكْرِمْ أو مَنْ نُنَجِّ يَصْرِفِ الله. والضمير في «عنه» للشرطية. وأمَّا مفعول «يَصْرِفْ» على هذا فيحتمل الوجهين المتقدمين، أعني كونه مذكوراً وهو «يومئذ» على حذفِ مضاف، أو محذوفاً اختصاراً.

وأمَّا القراءة الثانية[3] فـ «مَنْ» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها في محل رفعٍ بالابتداء، وخبره ما بعده على ما تقدَّم، والفـاعل المحـذوف هو الله تعالىٰ، يدلُّ عليه قراءة أبـيّ المتقدمة، وفي القائمِ مَقامَه أربعةُ أوجـه، أحدهما: أنه ضمير العذاب، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» فقط، والظرف فيه حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب بـ «يُصْرَف». الثاني: أنه منصوب بالعذاب أي: الذي قام ضميره مقام الفاعل، قاله أبو البقاء[4]، ويلزم

---

(١) لم يرد هذا القول في مشكل مكي.

(٢) أي تقدير «مَنْ» منصوبة.

(٣) أي يُصْرف بالبناء للمجهول.

(٤) الإملاء ١/٢٣٧.

منه إعمال المصدر مضمراً، وقد يقال: يُغْتفر ذلك في الظروف. الثالث: قال أبو البقاء[1]: «إنه حال من الضمير». قلت: يعني الضمير الذي قام مقام الفاعل، وجاز وقوعُ الحال ظرف زمان لأنها عن معنىً لا عن جثة.

الثاني من الأوجه الأربعة[2]: أن القائم مقام الفاعل ضمير «مَنْ»، والضمير في «عنه» يعود على العذاب، والظرف منصوب: إمَّا بـ «يُصْرف»، وإمَّا على الحال من هاء «عنه». والثالث من أوجه العامل في «يومئذ» متعذِّر هنا وهو واضح، والتقدير: أي شخصٍ يُصْرف هو عن العذاب. الثالث: أن القائم مقام الفاعل «يومئذ»: إمَّا على حذف مضاف أي: من يُصرف عنه فَزَعُ يومئذ أو هول يومئذ، وإمَّا على قيام الظرف دون مضاف كقولك: «سير يوم الجمعة»، وإنما بُني «يومئذ» على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، ولو قرىء بالرفع لكان جائزاً في الكلام، وقد قرىء: «ومِنْ خزي يومئذ»[3] فتحاً وجراً بالاعتبارين، وهما اعتباران متغايران، فإن قيل: يلزمُ على عدم تقدير حذف المضاف إقامةُ الظرف غير التام مقامَ الفاعل، وقد نصُّوا على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يُخبر به ولا يقوم مقام فاعل، لو قلت: «ضُرب قبلُ» لم يجز، والظرف هنا في حكم المقطوع عن الإضافة فلا يجوز قيامه مقام / الفاعل إلا على حذف مضاف، فالجواب أن هذا في قوة الظرف المضاف، [٣٠٢/ب] إذ التنوين عوضٌ عنه، وهذا ينتهض على رأي الجمهور، أما الأخفش فلا، لأن التنوين عنده تنوين صَرْفٍ والكسر كسر إعراب، وقد أوضحت ذلك إيضاحاً شافياً في غير هذا الموضوع[4].

---

(١) الإملاء ١/٢٣٧.

(٢) أي في القائم مقام فاعل يُصْرَف.

(٣) الآية ٦٦ من هود، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة بكسر الميم، وقرأ الكسائي بالفتح واختلف عن نافع. السبعة ٣٣٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٦٧ من آل عمران.

الرابع: أن القائم مَقامَه «عنه»، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» و«يومئذ» منصوب على الظرف، والعامل فيه «يُصْرَفْ». ولا يجوز الوجهان الأخيران، أعني نصبَه على الحال؛ لأنَّ الضميرَ للجُثَّة، والزمانُ لا يقع حالاً عنهما كما لا يقع خبراً، وأعني كونَه معمولاً للعذاب، إذ ليس هو قائماً مقام الفاعل.

والثاني من وجهي «مَنْ»: أنها في محل نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، وهذا إذا جعلنا «عنه» في محل نصب بأَنْ يُجْعَلَ القائم مقام الفاعل: إمَّا ضميرَ العذاب وإمَّا «يومئذ»، والتقدير: مَنْ يكرم اللَّهُ أو من يُنَجِّ يُصْرف عنه العذابُ أو هولُ يومئذ، ونظيره: «زيدٌ مُرَّ به مرورٌ حسن»، أقمت المصدر فبقي «عنه» منصوب المحل، والتقدير: جاوزت زيداً مُرَّ به مرورٌ حسن. وأمَّا إذا جُعل «عنه» قائماً مقام الفاعل تعيَّن رَفْعُه بالابتداء.

واعلم أنه متى قلت: منصوب على الاشتغال فإنما يُقَدَّر الفعل بعد «مَنْ» لأنَّ لها صدر الكلام، ولذلك لم أُظْهِره إلا مؤخراً، ولهذه العلَّةِ منع بعضهم الاشتغالَ فيما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط. والتنوين في «يومئذ» عوض عن جملة محذوفة تضمَّنها الكلام السابق، التقدير: يوم إذ يكون الجزاء، وإنما قلت كذلك لأنه لم يتقدَّم في الكلام جملةٌ مُصَرَّحٌ بها يكون التنوين عوضاً منها، وقد تقدَّم خلاف الأخفش.

وهـذه الجملة الشرطية يجوز فيهاوجهان: الاستئناف والوصف لـ «عذاب يوم»، فحيث جعلنا فيها ضميراً يعود على عذاب يوم إمَّا مِنْ «يُصْرف» وإمَّا مِنْ «عنه» جاز أن تكونَ صفةً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً، وحيث لم نجعلْ فيها ضميراً يعود عليه ـ وقد عرفت كيفية ذلك ـ تَعَيَّن أن تكون مستأنفة، ولا يجوز أن تكون صفةً لخلوِّها من الضمير.

وقد تكلَّم الناس في ترجيح إحدى هاتين القراءتين على الأخرى، وذلك

على عادتهم، فقال أبو علي الفارسي[1]: «قراءة «يَصْرِفْ» يعني المبنيَّ للفاعل أحسن لمناسبة قوله «رحمه». يعني أن كلاً منهما مبني للفاعل ولم يقل «فقد رُحِمَ». واختارها أبو حاتم وأبو عبيد، ورجَّح بعضهم قراءة المبني للمفعول بإجماعهم على قراءة قوله: «ليس مصروفاً عنهم»[2] يعني في كونه أتىٰ بصيغة اسم المفعول المسند إلى ضمير العذاب المذكور أولاً. ورجَّحها محمد بن جرير بأنها أقلُّ إضماراً[3]. ومكي ـ رحمه الله ـ تلعثم في كلامه في ترجيحه لقراءة الأخوين وأتى بأمثلةٍ فاسدةٍ في كتاب «الهداية» له، قاله ابن عطية[4]. وقد قدَّمْتُ أول الكتاب عن العلماء[5] ثعلب وغيره أن ذلك ـ أعني ترجيحَ إحدى القراءات المتواترة على الأخرى بحيث تُضَعَّفُ الأخرىٰ ـ لا يجوز. والجملة من قوله: «فقد رحمه» في محل جزم على جواب الشرط، والفاء واجبة.

قوله: «وذلك الفوزُ» مبتدأ وخبر جيء بهذه الجملة مقرِّرة لما تقدَّم من مضمون الجملةِ قبلها، والإشارة بـ«ذلك» إلى المصدر المفهوم من قوله «يُصْرف» أي ذلك الصرف. و«المبين» يحتمل أن يكون متعدِّياً فيكون المفعول محذوفاً أي: المبين غيرَه، وأن يكون قاصراً بمعنىٰ يَبين، وقد تقدَّم أن «أبان» يكون قاصراً بمعنى ظهر، ومتعدياً بمعنىٰ أظهر.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿بضُر﴾**: الباء هنا للتعدية وكذا في «بخير» والمعنىٰ: وإن يمسسك الله الضرَّ أي: يجعلك ماسَّاً له، وإذا مسست الضر

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٧٠.

(٢) الآية ٨ من هود.

(٣) رجَّح في تفسيره ١١/٢٨٦ قراءة المبني للفاعل لدلالة «فقد رحمه»، وقد يكون ترجيحه الذي ذكره المؤلف له في غير تفسيره.

(٤) المحرر ٦/١٧.

(٥) انظر إعرابه لقوله تعالى في الفاتحة «مالك يوم الدين».

فقد مَسَّك، إلا أنَّ التعدية بالباء في الفعل المتعدي قليلة جداً، ومنه قولهم: صَكَكْتُ أحد الحجرين بالآخر. وقال الشيخ[1]: «ومنها قوله: «ولولا دَفْعُ اللَّهِ الناسَ بعضَهم ببعض»[2]. وقال الواحدي: «إن قيل: إنَّ المسَّ من صفة الأجسام فكيف قال: وإن يمسَسْك الله؟ فالجواب أن الباء للتعدية والباء والألف يتعاقبان في التعدية، والمعنى: إن أَمَسَّك الله ضراً أي: جعله ماسَّك فالفعل للضرّ وإن كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالىٰ كقولك: «ذهب زيد بعمرو» وكان الذهاب فعلاً لعمرو، غير أنَّ زيداً هو المسبب له والحامل عليه، كذلك ههنا المسُّ للضرِّ والله تعالى جعله ماسَّاً.

قوله: «فلا كاشِفَ له» «له»: خبر لا، وثَمَّ محذوف تقديره: فلا كاشفَ له عنك، وهـذا المحذوفُ ليس متعلقاً بـ«كاشف» إذ كـان يلزم تنوينـه وإعرابه[3]، بل يتعلق بمحذوف أي: أعني عنه[4].

و «إلا هو» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدل من محل «لا كاشف»، فإن محله الرفع على الابتداء، والثاني: أنه بدل من الضمير المستكنِّ في الخبر، ولا يجوز أن / يرتفع باسم الفاعل وهو «كاشف» لأنه يصير مطولاً[5] ومتى كان مطوَّلاً أُعْرب نصباً، وكذلك لا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من الضمير المستكنِّ في «كاشف» للعلة المتقدمة، إذ البدل يحلُّ محل المبدل منه. [٣٠٣/أ]

فإن قيل: المقابل للخير هو الشر فكيف عَدَلَ عن لفظ الشر؟ والجواب أنه أراد تغليب الرحمة على ضدها فأتى في جانب الشر بأخص منه وهو الضرُّ، وفي جانب الرحمة بالعام الذي هو الخير تغليباً لهذا الجانب. قال

---

(١) البحر ٤/٨٧.
(٢) الآية ٢٥١ من البقرة.
(٣) لأنه يصير شبيهاً بالمضاف.
(٤) لعل الأنسب: «عنك» كما قدَّره.
(٥) أي شبيهاً بالمضاف.

ابن عطية[1]: «ناب الضرُّ هنا مناب الشرِّ وإن كان الشر أعمَّ منه فقابل الخير، وهذا من الفصاحة عدول عن [قانون التكليف والصيغة، فإن باب التكليف وصيغ الكلام][2] أن يكون الشيء مقترناً بالذي يختص به بنوع من أنواع الاختصاص موافقةً أو مضاهاة، فمن ذلك: «أن لا تجوعَ فيها ولا تَعْرىٰ وأنك لا تَظْمَأُ فيها ولا تَضْحىٰ»[3] فجاء بالجوع مع العري وبابه أن يكون مع الظمأ ومنه قول امرىء القيس[4]:

١٨٧٥ـ كـأنّيَ لم أركبْ جـواداً لِلَّذةٍ ... ولم أَتَبَطَّنْ كاعِباً ذاتَ خَلْخالِ
ولم أَسْبَأِ الزِّقَّ الرَّويَّ ولم أقُلْ ... لخيلي كُرِّي كَرَّةً بعد إجْفـالِ

ولم يوضح ابن عطية ذلك. وإيضاحه في آية طه اشتراك الجوع والعري في شيء خاص وهو الخلوُّ، فالجوع خلوٌّ وفراغ في الباطن، والعريُّ خلوٌّ وفراغ في الظاهر، واشتراك الظمأ والضحىٰ في الاحتراق، فالظمأ احتراق في الباطن ولذلك تقول: «بَرَّد الماء حرارة كبدي وأُوام[5] عطشي»، والضحىٰ: احتراق الظاهر. وأمَّا البيتان فالجامع بين الركوب للَّذة وهو الصيد وتبطُّن الكاعب اشتراكهما في لذة الاستعلاء والقهر والاقتناص والظفر بمثل هذا المركوب، ألا ترىٰ إلى تسميتهم هَنَ المرأة «رَكَباً» بفتح الراء والكاف وهو فَعَل بمعنى مَفْعول كقوله[6]:

١٨٧٦ـ إنَّ لـهـا لَـرَكَـبـاً إرْزَبَّـا ... كـأنـه جـبهـةُ ذَرَّىٰ حَـبَّـا

---

(١) المحرر ٦/١٨.
(٢) المحرر: «قانون التكلف والصنعة، فإن باب التكلف وترصيع الكلام» وهي أنسب.
(٣) الآية ١١٩ من طه.
(٤) ديوانه ٣٥؛ البحر ٤/٨٨. سبأ الخمر: اشتراها.
(٥) الأوام: حرّ العطش.
(٦) البيت لرجل من طهية وهو في الكتاب ٢/٦٤؛ والمقتضب ٤/٩؛ وابن يعيش ١/٢٨؛ واللسان: رزب ـ حبب. والإرزب: الضخم، وذرَّى حبا: اسم رجل.

وأما البيت الثاني فالجامعُ بين سبأ الخمر والرجوع بعد الهزيمة اشتراكهما في البذل، فشراء الخمر بَذْل المال، والرجوع بعد الانهزام بذل الروح. وقدَّم تبارك وتعالىٰ مَسَّ الضرِّ على مسِّ الخير لمناسبة اتصال مسِّ الضر بما قبله من الترهيب المدلول عليه بقوله: إني أخاف. وجاء جواب الشرط الأول بالحصر إشارةً إلى استقلاله بكشف الضر دون غيره، وجاء الثاني بقوله «فهو على كل شيء قدير» إشارةً إلى قدرته الباهرة فيندرجُ فيها المَسُّ بخير وغيره، على أنه لو قيل: إن جواب الثاني محذوف لكان وجهاً أي: وإنْ يَمْسَسْك فلا رادَّ لفضله للتصريح بمثله في موضع آخرَ[1].

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿فوق﴾: فيه أوجه أظهرها: أنه منصوب باسم الفاعل قبله. والفوقيَّةُ هنا عبارة عن الاستعلاء والغلبة. والثاني: أنه مرفوع على أنه خبر ثان، أخبر عنه بشيئين أحدهما: أنه قاهرٌ، والثاني: أنه فوق عباده بالغلبة والقهر. الثالث: أنه بدلٌ من الخبر. الرابع: أنه منصوبٌ على الحالِ من الضمير في «القاهر» كأنه قيل: وهو القاهرُ مُسْتعلياً أو غالباً، ذكره المهدوي وأبو البقاء[2]. الخامس: أنها زائدةٌ، والتقدير: وهو القاهر عباده، ومثلُه: «فاضربُوا فوق الأعناق»[3] وهذا مردودٌ، لأن الأسماء لا تُزاد.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أيُّ شيء أكبر﴾: مبتدأ وخبر، وقد عَرَفْتَ مما مرَّ أن «أيّاً» بعضُ ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهاميةً اقتضىٰ الظاهرُ أن تكون مسمَّى باسم ما أضيفت إليه. قال أبو البقاء[4]: «وهذا يوجب أن يُسَمَّى الله تعالىٰ «شيئاً»، فعلىٰ هذا تكون الجلالةُ خبرَ مبتدأ محذوف أي: ذلك الشيء

---

(١) بعد قوله: «في موضع آخر»: لكان جيداً، ولكن عليها شطباً خفيفاً ولا مكان لها هنا لذلك لم نثبتها وكذلك صنعت النسخ الأخرى.

(٢) الإملاء ١/٢٣٧.

(٣) الآية ١٢ من الأنفال.

(٤) الإملاء ١/٢٣٧.

/ هو الله تعالىٰ. ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: الله [٣٠٣/ب] أكبر شهادة. و «شهيد» على هذين القولين خبرُ مبتدأ محذوف أي: هو شهيد بيني وبينكم. والجملة من قوله: «قل الله» على الوجهين المتقدمين جواب لـ «أيّ» من حيث اللفظ والمعنى. ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ، و «شهيد» خبرها، والجملة على هذا جوابٌ لـ «أيّ» من حيث المعنىٰ أي: إنها دالة على الجواب وليست به.

قوله: «شهادةً» نصبٌ علىٰ التمييز، وهذا هو الذي لا يَعْرِفُ النحاةُ غيرَه. وقال ابن عطية[1]: «ويَصِحُّ على المفعول بأن يُحْمَلَ «أكثر» على التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل». وهذا ساقطٌ جداً، إذ نصَّ النحويون على أن معنى شبهها باسم الفاعل في كونها تؤنث وتثنَّىٰ وتجمع، وأفعلُ مِنْ لا يؤنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمع فلم يُشْبِه اسم الفاعل، حتى إن الشيخ[2] نسب هذا الخِباط إلى الناسخ دون أبـي محمد.

قوله: «بيني وبينكم» متعلِّقٌ بـ «شهيد» وكان الأصل: قل الله شهيد بيننا فكُرِّرَتْ «بين» توكيداً، وهو نظير قوله[3]:

١٨٧٧ـ فأيِّي ما وأيُّك كان شراً ... فَسِيقَ إلى المَقامةِ لا يراها

وقولـه[4]:

١٨٧٨ـ يا ربَّ موسَىٰ أظلمي وأَظْلَمُهْ ... فاصْبُبْ عليه مِلِكاً لا يَرْحَمُهْ

وقولـه[5]:

---

(١) المحرر ٦/٢٠.
(٢) البحر ٤/٩١.
(٣) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الكتاب ١/٣٩٩؛ وشرح المفصل ٢/١٣١؛ واللسان: أيا؛ والخزانة ٢/٢٣٠.
(٤) تقدم برقم ٦٢٠.
(٥) تقدم برقم ١٢٧٥.

١٨٧٩ـ فلئِنْ لَقِيْتُك خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ   أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزابِ

والجامع بينها أنه لَمَّا أضاف إلى الياء وحدها احتاج إلى تكرير ذلك المضاف. وجَوَّز أبو البقاء[1] أن يكون «بيني» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفة لشهيد فيكون في محل رفع، والظاهر خلافه.

قوله: «وأُوْحِيَ» الجمهور على بنائه للمفعول وحُذِف الفاعلُ للعِلْمِ به وهو الله تعالى. و «القرآن» رفع به. وقرأ[2] أبو نهيك والجحدري وعكرمة وابن السَّمَيْفَع: «وأَوْحَىٰ» ببنائه للفاعل، «القرآن» نصباً على المفعول به. و «لأنذركم» متعلِّقٌ بـ «أُوحِي» قيل: وثَمَّ معطوف حُذف لدلالة الكلام عليه أي: لأنذركم به وأبَشِّركم به، كقوله: «تقيكم الحَرَّ»[3] وتقدَّم منه جملةٌ صالحة. وقيل: لا حاجة إليه لأن المَقام مَقامُ تخويف.

قوله: «ومَنْ بَلَغ» فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه في محل نصب عطفاً على المنصوب في «لأُنْذِرَكم»، وتكون «مَنْ» موصولة والعائدُ عليها مِنْ صلتها محذوف أي: ولأنذرَ الذي بلغه القرآن. والثاني: أنَّ في «بَلَغ» ضميراً مرفوعاً يعود على «مَنْ» ويكون المفعولُ محذوفاً، وهو منصوب المحل أيضاً نسقاً على مفعول «لأنذركم»، والتقدير: ولأنذر الذي بَلَغ الحُلُمَ، فالعائد هنا مستتر في الفعل. والثالث: أن «مَنْ» مرفوعةُ المحلِّ نَسَقاً على الضمير المرفوع في «لأنذرَكم»، وجاز ذلك لأنَّ الفصلَ بالمفعول والجارِّ والمجرور أغنىٰ عن تأكيده، والتقدير: لأنذركم به ولينذركم الذي بلغه القرآن.

قوله: «أ إنكم» الجمهور على القراءة بهمزتين أولاهما للاستفهام، وهو استفهامُ تقريعٍ وتوبيخ، وقد تقدَّم الكلام في قراءاتٍ مثلِ هذا. قال

---

(١) الإملاء ١/٢٣٨.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤/٩١؛ الشواذ ٣٦.
(٣) الآية ٨١ من النحل.

الشيخ[1]: «وبتسهيل الثانية وبإدخال ألفٍ بين الهمزة الأولى والهمزةِ المُسَهَّلَة، روى هذا الأخيرةَ الأصمعيُّ عن أبي عمرو ونافع» انتهى. وهذا الكلام يُؤذن بأنها قراءة مستغربة وليس كذلك، بل المرويُّ عن أبي عمرو المدُّ بين الهمزتين، ولم يُخْتَلَفْ عن قالون في ذلك. وقرىء بهمزة واحدة وهي محتملة للاستفهام وإنما حُذفت لفهم المعنىٰ، ودلالة القراءة الشهيرة عليها، وتحتمل الخبر المحض.

ثم هذه الجملة الاستفهامية يحتمل أن تكون منصوبةَ المحلِّ لكونها في حيز القول وهو الظاهر، كأنه أُمِرَ أن يقول: أيُّ شيء أكبرُ شهادةً، وأن يقول: أإنكم لتشهدون. ويحتمل أن لا تكونَ داخلةً في حيِّزه فلا محلَّ لها حينئذ. و «أخرىٰ» صفةٌ لـ «آلهة» لأنَّ ما لا يَعْقِل يُعامَل جمعُه معاملةَ الواحدةِ المؤنثة كقوله: «مآرب أخرىٰ»[2] و «الأسماء الحسنى»[3].

قوله: «إنما هو إله واحد» يجوز في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها كافة لـ «إنَّ» عن عملها، و «هو» مبتدأ، و «إله» خبر و «واحد» صفته. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي و «هو» مبتدأ و «إله» خبره، وهذه الجملةُ صلةٌ وعائد، والموصول في محل نصب اسماً لـ «إن»، و «واحد» خبرها. والتقدير: إن الذي هو إله واحد، ذكره أبو البقاء[4]، وهو ضعيفٌ، ويدلُّ على صحة الوجه الأولِ تعيُّنُه في قوله تعالىٰ: «إنَّما الله إله واحد»[5]، إذ لا يجوز فيه أن تكون موصولة لخلوِّ الجملة من ضمير الموصول. وقال أبو البقاء[6]: ـ في هذا الوجه ـ «وهو أليقُ مما قبله» ولا أدري ما وجه ذلك؟.

---

(١) البحر ٤/٩٢.
(٢) الآية ١٨ من طه.
(٣) الآية ١٨٠ من الأعراف.
(٤) الإملاء ١/٢٣٨.
(٥) الآية ١٧١ من النساء.
(٦) الإملاء ١/٢٣٨.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿الذين آتيناهم الكتابَ﴾: الموصول مبتدأ، و «يَعْرِفونه» خبره، والضميرُ المنصوبُ يجوز عَوْدُه على / الرسول أو على [٣٠٤/أ] القرآن لتقدُّمه في قوله: «وأُوحِي إليَّ هذا القرآن» أو على التوحيد لدلالة قوله: «إنما هو إله واحد» أو على كتابهم أو على جميع ذلك. وأَفْرد الضمير باعتبار المعنى كأنه قيل: يعرفون ما ذَكَرْنا وقصصنا. وقد تقدَّم إعراب هذه الجملة في البقرة[1].

قوله: «الذين خَسِروا» في محله أربعة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره الجملة من قوله: «فهم لا يؤمنون» ودخلت الفاء لما عَرَفْتَ من شبه الموصول بالشرط. الثاني: أنه نعت للذين آتيناهم الكتاب. قاله الزجاج[2]. الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين خسروا. الرابع: أنه منصوبٌ على الذم، وهذان الوجهان فرعان على النعت لأنهما مقطوعان عنه، وعلى الأقوال الثلاثة الأخيرة يكون «فهم لا يؤمنون» من باب عَطْفِ جملة اسمية على مثلها، ويجوز أن يكونَ عطفاً على «خسروا»، وفيه نظرٌ من حيث إنَّه يؤدِّي إلى ترتُّب عدم الإيمان على خسرانهم. والظاهر أن الخُسْران هو المترتِّبُ على عدم الإيمان، وعلى الوجه الأول يكون الذين خسروا أعمَّ من أهل الجاحدين من المشركين، وعلى غيره يكون خاصاً بأهل الكتاب، والتقدير: الذين خسروا أنفسهم منهم أي: من أهل الكتاب.

واسْتُشْكِل على كونه نعتاً الاستشهادُ بهم على كفار قريش وغيرهم من العرب، يعني كيف يُسْتشهد بهم ويُذَمُّون في آية واحدة؟ فقيل: إن هذا سِيق للذمِّ لا للاستشهاد. وقيل: بل سيق للاستشهاد وإن كان في بعض الكلام ذمٌّ

---

(١) انظر إعرابه ١٢١ من البقرة.

(٢) ذكر الزجاج في معاني القرآن ٢/٢٥٥ الابتداء ولم يذكر النعت.

لهم، لأن ذلك بوجيهن واعتبارين. قال ابن عطية[1]: «فصَحَّ ذلك لاختلاف ما استشهد بهم فيه وما ذُمُّوا فيه، وأنَّ الذمَّ والاستشهاد ليسا من جهة واحدة».

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿ويومَ نحشُرهم﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ بعده، وهوعلى ظرفيَّته، أي: ويوم نحشرهم كان كيت وكيت، وحُذِفَ ليكونَ أبلغَ في التخويف. والثاني: أنه معطوف على ظرفٍ محذوف، ذلك الظرف معمول لقوله: «لا يُفْلح الظالمون» والتقدير: إنه لا يفلح الظالمون اليوم في الدنيا ويوم نحشرهم، قاله محمد بن جرير[2]. الثالث: أنه منصوب بقوله: «انظر كيف كَذَبوا» وفيه بُعْدٌ لبعده من عامله بكثرة الفواصل. الرابع: أنه مفعول به باذكر مقدراً. الخامس: أنه مفعول به أيضاً، وناصبه احذروا أو اتقوا يوم نحشرهم، كقوله: «واخشوا يوماً»[3] وهو كالذي قبله فلا يُعَدُّ خامساً.

وقرأ الجمهور «نَحْشرهم» بنون العظمة وكذا «ثم نقول»، وقرأ[4] حميد ويعقوب بياء الغيبة فيهما وهو الله تعالىٰ. والجمهور على ضم الشين من «نَحْشُرهم»، وأبو هريرة بكسرها، وهما لغتان في المضارع. والضمير المنصوب في «نحشرهم» يعود على المفترين الكذب، وقيل: على الناس كلهم فيندرج هؤلاء فيهم، والتوبيخ مختص بهم. وقيل: يعود على المشركين وأصنامهم، ويدل عليه قوله: «احشرُوا الذين ظلموا وأزواجَهم وما كانوا يعبدون»[5]. و«جميعاً» حال من مفعول «نحشُرهم». ويجوز أن يكونَ توكيداً عند مَنْ أثبته من النحويين كأجمعين. وعطف هنا بـ«ثُمَّ» للتراخي الحاصل

---

(١) المحرر ٦/٢٢.
(٢) تفسير الطبري ١١/٢٩٦.
(٣) الآية ٣٣ من لقمان.
(٤) انظر: البحر ٤/٩٤؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الشواذ ٣٨.
(٥) الآية ٢٢ من الصافات.

بين الحشر والقول. ومفعولا «تَزْعُمون» محذوفان للعِلْمِ بهما أي: تزعمونهم شركاء أو تزعمون أنهما شفعاؤكم.

وقوله: «ثم نقول للذين» إن جَعَلْنا الضمير في «نحشرهم» عائداً على المفترين الكذبَ كان ذلك من باب إقامة الظاهرِ مُقام المضمر، إذ الأصل: ثم نقول لهم وإنما أُظْهِرَ تنبيهاً على قبح الشرك.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿ثم لم تكنْ فِتْنتهم﴾**: قرأ حمزة والكسائي[1]: «يكن» بالياء من تحت، «فتنتهم» نصباً. وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم: «تكن» بالتاء من فوق، «فتنتُهم» رفعاً. والباقون بالتاء من فوق أيضاً، «فتنتهم» نصباً. فأمَّا قراءة الأخوين[2] فهي أفصحُ هذه القراءات لإجرائها على القواعد من غير تأويل، وستعرفه في القراءتين الأُخْرَيَيْن، وإعرابها ظاهر. وذلك أن «فتنتهم» خبر مقدم، و«أَنْ قالوا» بتأويل اسم مؤخر، والتقدير: ثم لم تكن فتنتَهم إلا قولُهم، وإنما كانت أفصحَ لأنه إذا اجتمع اسمان، أحدهما أعرفُ، فالأحسنُ جَعْلُه اسماً مُحَدَّثاً عنه والآخر خبراً حديثاً عنه، و«أَنْ قالوا» يشبه المضمر، والمضمر أعرف المعارف، وهذه القراءة جُعِلَ الأعرفُ / فيها اسماً لـ«كان» وغيرُ الأعرف خبرَها، ولم يؤنَّث الفعل لإسناده إلى مذكر. وأما قراءة ابن كثير ومَنْ تبعه فـ«فتنتُهم» اسمها، ولذلك أُنِّثَ الفعلُ لإسناده إلى مؤنث، و«إلا أَنْ قالوا» خبرها، وفيه أنك جعلت غير الأعرف اسماً والأعرفَ خبراً، فليست في قوة الأولى. [٣٠٤/ب]

وأمَّا قراءةُ الباقين فـ«فتنتَهم» خبر مقدم، و«إلا أن قالوا» اسمٌ مؤخَّرٌ، وهذه القراءةُ ـ وإن كان فيها جَعْلُ الأعرفِ اسماً ـ كالقراءة الأولى، إلا أن

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٢٥٤؛ الكشف ١/٤٢٦؛ وحجة القراءات ٢٤٣؛ والنشر ٢/٢٤٨؛ والبحر ٤/٩٥؛ الشواذ ٣٦.

(٢) وهما حمزة والكسائي.

فيها لَحاقَ علامة تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل ولكنه بتأويل. فقيل: لأن قوله: «إلا أَنْ قالوا» في قوة مقالتهم. وقيل: لأنه هو الفتنة في المعنى، وإذا أخبر عن الشيء بمؤنَّثٍ اكتسب تأنيثاً فعومل معاملته، وجعل أبو علي منه «فَلَهُ عَشْرُ أمثالها»[1] لما كانت الأمثال هي الحسنات في المعنىٰ عومل معاملة المؤنث فسقطت التاء من عدده. ومثلُ الآيةِ قولُه[2]:

١٨٨٠ــ ألم يكُ غَدْراً ما فَعَلْتُم بسَمْعَلٍ وقد خاب مَنْ كانَتْ سريرتَه الغَدْرُ

فـ «كانت» مسند إلى الغدر وهومذكَّر، لكن لما أخبر عنه بمؤنث أنَّث فِعْلَه، ومثله قول لبيد[3]:

١٨٨١ــ فـمـضـىٰ وقـدَّمَـهـا وكـانـت عـادةً
إذا هـي عـرَّدَتْ إقـدامُـهـا

قال أبو علي: «فأنَّث الإقدام لما كان العادة في المعنىٰ» قال: «وقد جاء في الكلام: «ما جاءت حاجتَك» فأنّث ضمير «ما» حيث كانت الحاجة في المعنى، ولذلك نصب «حاجتك». وقال الزمخشري[4]: «وإنما أنَّث «أن قالوا» لوقوع الخبر مؤنثاً كقولهم: من كانت أمَّك».

وقال الشيخ[5]: «وكلام الزمخشري مُلَفَّقٌ من كلام أبـي علي، وأمَّا «من كانت أمَّك» فإنه حَمَلَ اسمَ «كان» على معنىٰ «مَنْ» فإن لها لفظاً مفرداً مذكراً، ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وليس الحَمْلُ

(١) الآية ١٦٠ من الأنعام.
(٢) البيت لأعشى تغلب، وهو في أمالي الشجري ١/١٢٩؛ ومعجم الشواهد ١٤٩.
(٣) ديوانه ٣٠٦؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٢٢٣. وعردت: تركت الطريق، والضمير في «مضى» للحمار، وفي «قدمها» للأتان.
(٤) الكشاف ٢/١١.
(٥) البحر ٤/٩٥.

على المعنىٰ لمراعاة الخبر، ألا ترىٰ أنه يجيء حيث لا خبر، كقوله: «ومنهم مَنْ يَسْتَمعون إليك»[1] [وقوله][2]:

١٨٨٢ـ . . . . نكن مثلَ مَنْ يا ذئب يَصْطحبانْ

قلت: ليت شعري ولأي معنى خصَّ الزمخشريَّ بهذا الاعتراض فإنه وارد على أبـي علي أيضاً؟ إذ لقائلٍ أن يقول: التأنيث في «جاءت» للحمل على معنىٰ «ما» فإن لها هي أيضاً لفظاً ومعنىٰ مثل «مَنْ». على أنه يقال: للتأنيث علّتان، فذكرا[3] إحداهما.

ورجَّح أبو عبيد قراءَة الأخوين بقراءة أُبَـيّ وابن مسعود: «وما كان فتنتُهم إلا أن قالوا» فلم يُلْحِقْ الفعلَ علامةَ تأنيث. ورجَّحها غيره بإجماعهم على نصب «حُجَّتَهم» من قوله تعالىٰ: «ما كان حُجَّتَهم إلا أن قالوا»[4]. وقرىء شاذاً: «ثم لم يكنْ فتنتُهم إلا أن قالوا» بتذكير «يكنْ» ورفع «فتنتهم». ووجهُ شذوذِها سقوطُ علامةِ التأنيثِ والفاعلُ مؤنثٌ لفظاً وإن كان غيرَ حقيقي[5]، وجَعْلُ غيرِ الأعـرف اسماً والأعرفِ خبراً، فهي عكس القـراءة الأولى من الطرفين، و «أن قالوا» ممَّا يجب تأخيرُه لحَصْره سواء أجُعِلَ اسماً أم خبراً.

قوله: «ربِّنا» قرأ الأخَوان[6]: «ربَّنا» نصباً والباقون جراً. ونصبه: إمَّا على النداء وإمَّا على المدح، قاله ابن عطية[7]، وإمَّا على إضمار «أعني» قاله

---

(١) الآية ٤٢ من يونس.

(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.

(٣) أي أبو علي والزمخشري.

(٤) الآية ٢٥ من الجاثية.

(٥) مثل هذا لا يُعَدُّ شذوذاً؛ لأن تذكير الفعل المسند إلى فاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً وارد كثيراً.

(٦) انظر: السبعة ٢٥٥؛ الكشف ١/٤٢٧؛ النشر ٢/٢٤٨؛ حجة القراءات ٢٤٤؛ البحر ٤/٩٥.

(٧) المحرر ٦/٢٦.

أبو البقاء[1]، والتقدير: يا ربنا. وعلى كلٍّ تقديرٍ فالجملة معترضةٌ بين القسم وجوابه وهو قوله «ما كنا مشركين». وخفضُه في ثلاثةِ أوجهٍ: النعتِ والبدلِ وعطفِ البيان. وقرأ عكرمة وسلام بن مسكين[2]: «واللَّـهُ ربُّنا» برفعهما على المبتدأ والخبر. قال ابن عطية[3]: «وهذا على تقديمٍ وتأخير، كأنهم قالوا: واللَّـهِ ما كنَّا مشركين واللَّـهُ ربُّنا». قلت: يعني أن ثَمَّ قَسَماً مضمراً.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿كيف كَذَبوا﴾**: «كيف» منصوب على حدِّ نَصْبها في قوله: «كيف تكفرون بالله»[4] وقد تقدَّم بيانه. و«كيف» وما بعدها في محل نصب بـ«انظر» لأنها معلِّقة لها عن العمل. و«كَذَبوا» وإن كان معناه مستقبلاً لأنه في يوم القيامة، فهو لتحقُّقِه أبرزه في صورة الماضي. وقوله: «وضَلَّ» يجوز أن يكونَ نَسَقاً على «كَذَبوا» فيكون داخلاً في حَيِّز النظر، ويجوز أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ فلا يندرجُ في حَيِّزِ المنظور إليه. وقوله: «ما كانوا» يجوز في «ما» أن تكون مصدرية أي: وضلَّ عنهم افتراؤهم، وهو قولُ ابن عطية[5]. ويجوز أن تكونَ موصولةً اسمية، أي: وضَلَّ عنهم الذي كانوا يفترونه، فعلى الأول لا يُحْتاج إلى ضمير عائد على «ما» عند الجمهور، وعلى الثاني لا بد من ضمير عند الجميع.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُ﴾**: راعىٰ لفظَ «مَنْ» فأفردَ، ولو راعى المعنى لَجَمَع كقوله في موضع آخر: / «ومنهم مَنْ [٣٠٥/أ]

---

(١) الإملاء ١/٢٣٨؛ الشواذ ٣٦.

(٢) سلام بن مسكين النمري الأزدي، أبو روح، من المتقنين، وأهل الفضل في الدين، مات سنة ١٦٤. انظر: مشاهير علماء الأمصار ١٥٧.

(٣) المحرر ٦/٢٦.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

(٥) المحرر ٦/٢٦.

يستمعون»[1] وقوله: «على قلوبهم أكنَّةً أن يفقهوه» إلى آخره، حُمِل على معناها.

قوله: «وجَعَلْنا» «جَعَلَ» هنا يحتمل أن يكونَ للتصيير فيتعدى لاثنين، أوَّلُهما «أكنَّةً»، والثاني الجار قبله، فيتعلَّق بمحذوف، أي: صَيَّرنا الأكِنَّةَ مستقرَّةً على قلوبهم. ويحتمل أن يكون بمعنى خلق فيتعدَّى لواحد، ويكون الجارُّ قبله حالاً فيتعلَّق بمحذوف، لأنه لو تأخر لوقع صفةً لـ «أَكِنَّة». ويُحتمل أن يكونَ بمعنىٰ «ألقىٰ» فتتعلق «على» بها كقولك: «ألقيت على زيدٍ كذا» وقوله: «وألقيتُ عليكَ مَحَبَّةً مني»[2].

وهذه الجملةُ تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها مستأنفة سيقت للإِخبار بما تضمَّنَتْه من الخَتْم على قلوبهم وسمعهم. ويُحْتمل أن تكون في محلِّ نصب على الحال، والتقدير: ومنهم مَنْ يستمع في حال كونه مجعولاً على قلبه كِنانٌ وفي أذنه وَقْرٌ، فعلى الأول يكون قد عطف جملةً فعلية على اسمية، وعلى الثاني تكون الواو للحال، و«قد» مضمرة بعدها عند مَنْ يقدِّرها قبل الماضي الواقع حالاً.

والْأَكِنَّة: جمع كِنان وهو الوعاء الجامع. قال[3]:

١٨٨٣ـ إذا ما انْتَضَوْها في الوغَىٰ مِنْ أكنَّةٍ حَسِبْتَ بروقَ الغيث تأتي غيومُها

وقال بعضهم: «الكِنُّ ـ بالكسر ـ ما يُحْفَظُ فيه الشيء، وبالفتح المصدر. يقال: كَنَنْتُه كَنَّاً أي: جعلتُه في كِنّ، وجُمِعَ على أَكْنان. قال تعالى: «من الجبال أَكْناناً»[4]. والكِنانُ: الغِطاء الساتر، والفعل من هذه المادة

---

(١) الآية ٤٢ من يونس.
(٢) الآية ٣٩ من طه.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٩٧؛ والمحرر ٦/٢٧.
(٤) الآية ٨١ من النحل.

يُستعمل ثلاثياً ورباعياً، يقال: كَنَنْتُ الشيء وأكنَنْتُه كِنّاً وأكناناً، إلا أنَّ الراغبَ فرَّقَ بين فَعَل وأَفْعل فقال[1]: «وخُصَّ كَنَنْتُ بما يَسْتُرُ من بيتٍ أو ثوب أو غير ذلك من الأجسام، قال تعالىٰ: «كأنهنَّ بَيْضٌ مَكْنون»[2] وأكنَنْتُ بما يُسْتَرُ في النفس، قال تعالى: «أو أَكْنَنْتُم في أنفسكم»[3]. قلت: ويَشْهد لما قال قوله أيضاً: «إنه لقرآنٌ كريمٌ في كتاب مكنون»[4] وقوله تعالىٰ: «ما تُكِنُّ صدورهم»[5]. وكِنان يُجْمع على أكِنَّة في القلة والكثرة لتضعيفه، وذلك أن فَعالاً وفِعالاً بفتح الفاء وكسرها يُجْمع في القلة على أَفْعِلة كأَحْمِرَة واقْذِلة[6]، وفي الكثرة على فُعُل كحُمُر وقُذُل، إلا أن يكونَ مضاعفاً كـ«بَتَات»[7] و«كِنان»، أو معتلَّ اللام كخِباء وقَباء[8] فيُلْتَزَمَ جَمْعُه على أَفْعِلة، ولا يجوز على فُعُل إلا في قليلٍ من الكلام كقولهم عُنُن[9] وحُجُج[10] في جمع عِنان وحِجاج[11].

قوله: «أَنْ يَفْقَهوه» في محلِّ نصب على المفعول من أجله،وفيه تأويلان سَبَقا، أحدهما: كراهةَ أن يفقهوه، وهو رأيُ البصريين، والثاني: حَذْفُ «لا» أي: أن لا يفقهوه، وهو رأيُ الكوفيين.

---

(١) المفردات ٤٤٢.
(٢) الآية ٤٩ من الصافات.
(٣) الآية ٢٣٥ من البقرة.
(٤) الآية ٧٨ من الواقعة.
(٥) الآية ٦٩ من القصص.
(٦) القذال: جماع مؤخر الرأس.
(٧) البتات: الزاد ومتاع البيت.
(٨) القباء: نوع من الثياب.
(٩) العنان: سير اللجام الذي تمسك به الدابة.
(١٠) الحجاج: الطريق المحفّرة.
(١١) انظر: أوضح المسالك ٢/٦٤٧.

قوله: «وَقْراً» عطفٌ على «أَكِنَّة» فينتصبُ انتصابَه، أي: وجَعَلْنا في آذانهم وقراً. و«في آذانهم» كقوله «على قلوبهم». وقد تقدَّم أنَّ «جَعَل» يَحْتمل معانيَ ثلاثةً فيكونُ هذا الجار مبنيًّا عليها مِنْ كونه مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، أو متعلقاً بها نفسِها أو حالاً.

والجمهور على فتح الواو من «وَقْراً»، وقرأ[1] طلحة بن مصرف بكسرها والفرق بين الوَقْر والوِقْر أنَّ المفتوح هو الثِّقَل في الأذن، يُقال منه: وَقِرَتْ أذنه بفتح القاف وكَسْرِها، والمضارع تَقِر وتَوْقَر بحسب الفعلين كـ تَعِد وتَوْجَل. وحكى أبو زيد: أذنٌ مَوْقورة، وهو جارٍ على القياس، ويكون فيه دليلٌ على أن وَقَر الثلاثي يكون متعدِّياً، وسُمِع «أذن مُوْقَرَة» والفعل على هذا أَوْقَرْتُ رباعياً كأكرم. والوِقْر ــ بالكسر ــ الحِمْل للحمار والبغل ونحوهما، كالوَسَق للبعير، قال تعالى: «فالحامِلاتِ وِقْراً»[2] فعلى هذا قراءةُ الجمهور واضحة أي: وجَعَلْنا في آذانهم ثِقَلاً أي: صَمَماً. وأمَّا قراءةُ طلحة فكأنه جَعَلَ آذانهم وَقِرت من / الصَّمَم كما تُوْقَرُ الدابة بالحِمْل، والحاصل أن المادَّةَ تدلُّ على الثِّقَل والرَّزانة، ومنه الوَقار للتُّؤَدة والسَّكينة، وقولُه تعالى: «وفي آذانهم وَقْراً» فيه الفصلُ بين حَرْفِ العطفِ وما عَطَفه بالجار مع كونِ العاطف على حرفٍ واحد وهي مسألةُ خلافٍ تقدَّم تحقيقُها في قوله: «أن تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلها»[3]، والظاهر أن هذه الآيةَ ونظائرَها مثلُ قوله: «آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنة»[4] ليس مما فُصِل فيه بين العاطفِ ومعطوفِه. وقد حقَّقْتُ جميع ذلك في الموضعِ المُشارِ إليه. [٣٠٥/ب]

قوله: «حتى إذا جاؤوك» قد تقدَّم الكلام في «حتى» الداخلة على «إذا»

---

(١) انظر: البحر ٤/٩٧؛ الشواذ ٣٦.

(٢) الآية ٢ من الذاريات.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٠١ من البقرة.

في أول النساء[١]. وقال أبو البقاء[٢] هنا: «إذا» في موضع نصب بجوابها وهو «يقول»، وليس لـ «حتى» هنا عملٌ وإنما أفادَتْ معنىٰ الغاية كما لا تعمل في الجمل». وقال الحوفي: «حتى» غاية، و «يُجادلونك» حال، و «تقولُ» جوابُ «إذا»، وهو العامل في «إذا». وقال الزمخشري[٣]: «هي «حتى» التي تقع بعدها الجمل، والجملةُ قولُه: «إذا جاؤوك يجادلونك يقول»، و «يجادلونك» في موضع الحال، ويجوزُ أن تكونَ الجارَّةَ، ويكون «إذا جاؤوك» في محل الجَرِّ بمعنىٰ: حتى وقت مجيئهم، ويجادلونك حال، وقوله: «يقول الذين كفروا» تفسير له، والمعنى: أنه بلغ تكذيبُهم الآياتِ إلى أنهم يجادلونك ويناكرونك، وفسَّر مجادلتهم بأنهم يقولون: إنْ هذا إلا أساطير الأولين.

قال الشيخ[٤]: «وقد وُفِّق الحوفي وأبو البقاء وغيرُهما للصواب في ذلك، ثم ذكر عبارة أبي البقاء والحوفي. وقال أيضاً: «و «حتى» إذا وقع بعدها «إذا» يُحْتمل أن تكونَ بمعنى الفاء، ويُحتمل أن تكون بمعنى إلى أن، فيكون التقدير: فإذا جاؤوك يجادلونك يقول، أو يكون التقدير: وجَعَلْنا على قلوبهم أَكِنَّة، وكذا إلى أَنْ قالوا: إنْ هذا إلا أساطير الأولين، وقد تقدَّم أن «يُجادِلونك» حالٌ من فاعل «جاؤوك»، و «يقول»: إمَّا جواب «إذا» وإمَّا مفسِّرةٌ للمجيء كما تقدَّم تقريره.

و «أساطير» فيه أقوال، أحدها: أنه جمع لواحد مقدر، واختُلِفَ في ذلك المقدَّر فقيل: أُسْطورة، وقيل: أَسْطارة، وقيل: أُسْطور، وقيل: أَسْطار،

---

(١) انظر إعرابه للآية ٦ من النساء.

(٢) الإملاء ١/٢٣٨.

(٣) الكشاف ٢/١٢.

(٤) البحر ٤/٩٩.

وقيل: إسْطير. وقال بعضهم: بل لُفِظَ بهذه المفردات. والثاني: أنه جمعُ جمعٍ، فأساطير جمع أَسْطار، وأَسْطار جمع سطَر بفتح الطاء، وأما سَطْر بسكونها فجمعُه في القلة على أَسْطُر، وفي الكثرة على سُطور كفَلْس وأَفْلُس وفُلوس. والثالث: أنه جَمْعُ جَمْعِ الجمع، فأساطير جمع أَسْطار، وأَسْطار جمع أَسْطُر، وأَسْطُر جمع سَطْر. وهذا مرويٌّ عن الزجاج[1]. وهذا ليس بشيء، فإنَّ «أَسْطار» ليس جمعَ أَسْطُر، بل هما مثالا جمع قلة. الرابع: أنه اسم جمع، قال ابن عطية[2]: «وقيل: هو اسم جمعٍ لا واحد له من لفظه» وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ النحويين قد نصُّوا على أنه إذا كان على صيغة تَخُصُّ الجموعَ لم يُسمُّوه اسم جمع بل يقولون هو جمعٌ كعباديد[3] وشماطيط[4]. وظاهر كلام الراغب[5] أن أساطير جمع سَطَر بفتح الطاءِ فإنه قال: «وجمعُ سَطَر ــ يعني بالفتح ــ أسطار وأساطير» ووقال المبرد: «هي جمع أُسْطورة نحو أُرْجوحة وأراجيح وأُحْدُوثة وأحاديث». ومعنى الأساطير الأحـاديث الباطلة والتُّرَّهات ممَّا لا حقيقةَ له.

آ. **(٢٦) قوله تعالى: ﴿وهم يَنْهَوْن عنه﴾**: في الضميرين ــ أعني هم وهاء «عنه» ــ أوجه، أحدها: أن المرفوع يعود على الكفار، والمجرور يعود على القرآن، وهو أيضاً الذي عاد عليه الضميرُ المنصوب من «يَفْقهوه»، والمشارُ إليه بقولهم: «إنْ هذا». والثاني: أنَّ «هم» يعود على مَنْ تقدَّم ذِكْرُهم مِن الكفار، وفي «عنه» يعود على الرسول، وعلى هذا ففيه التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبة، فإن قوله: «جاؤوك يجادلونك» خطاب للرسول، فخرج

---

(١) لم يرد هذا في كتابه «معاني القرآن».
(٢) المحرر ٦/٢٨.
(٣) العباديد: الفِرق من الناس.
(٤) قوم شماطيط: متفرقون.
(٥) المفردات ٢٣٣.

من هذا الخطاب إلى الغَيْبة. وقيل: يعود المرفوع على أبـي طالب وأتباعه.

وفي قوله «يَنْهَوْن» و«يَنْأون» تجنيس التصريف، وهو عبارة عن انفراد كل كلمة عن الأخرى بحرف فينهَوْن انفردت بالهاء، وينْأَوْن بالهمزة، ومثله قـوله تعـالى: «وهـم يَحْسبون أنهـم يُحْسنـون»[1] «بما كنتم تَفْـرحون... وبما كنتم تَمْرحون»[2] وقولـه عليه السـلام: «الخيلُ معقـودٌ في نواصيهـا الخيـرُ»[3]، وبعضهم يسمِّيه «تجنيس التحـريف» وهو الفـرق بين كلمتين بحرف، وأنشدوا[4]:

١٨٨٤ـ إنْ لم أشُنَّ على ابن حرب غارةً   لم تَخْلُ يوماً من نِهاب نفوسِ

/ وذكر غيره أن تجنيسَ التحريف هو أن يكـون الشكل فـرقاً بين [٣٠٦/أ] كلمتين، وجعل منه «اللُّهى تفتح اللَّهى»[5] وقد تقدم تحقيق ذلك. وقرأ[6] الحسن البصري «ويَنَوْن» بإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها، وهو تخفيف قياسي. والنَّأْيُ: البُعْد، قال[7]:

١٨٨٥ـ إذا غيَّر النأيُ المُحِبِّين لم يَزَلْ   رَسِيسُ الهوىٰ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

وقال آخر[8]:

١٨٨٦ـ ألا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ   وهنـدٌ أتىٰ مِنْ دونها النأيُ والبعدُ

---

(١) الآية ١٠٤ من الكهف.
(٢) الآية ٧٥ من غافر.
(٣) رواه البخاري (الفتح): الجهاد ٥٤/٦؛ الموطأ: الجهاد ٤٦٧/٢؛ ابن حنبل ٤٩/٢.
(٤) تقدم برقم ٨٠٣.
(٥) اللُّهاة: لحمة في الحلق، وبالضم العطية. انظر: أساس البلاغة ٥٧٨.
(٦) البحر ١٠٠/٤.
(٧) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١١٩٢/٢؛ والتاج: رسس؛ والخزانة ٧٥/٤.
(٨) تقدم برقم ٤٦٦.

عطف الشيء على نفسه للمغايرة اللفظية، يقال: نأىٰ زيد يَنْأىٰ نأياً، ويتعدَّى بالهمزة فيقال: أنْأيْتُه، ولا يُعَدَّى بالتضعيف، وكذا كلُّ ما كان عينه همزة. ونقل الواحدي أنه يقال: نَأَيْتُه بمعنى نَأَيْتُ عنه، أنشد المبردِ[1]:

١٨٨٧ـ أعاذِلُ إن يُصْبحْ صَداي بقَفْرَةٍ بعيداً نَآني صاحبي وقريبي

أي: نأىٰ عني. وحكى اللَّيْث: «نَأَيْت الشيء» أي: أبعدته، وأنشد[2]:

١٨٨٨ـ إذا ما التَقَيْنَا سالَ من عَبَراتنا شآبيبُ يُنْأىٰ سَيْلُها بالأصابع

فبناه للمفعول أي: يُنَحَّىٰ ويُبْعَد. والحاصلُ أن هذه المادةَ تدلُّ على البُعْد، ومنه: أَتَنَأَّى أي: أفتعلُ النَّأْيَ. والمَنْأى: الموضع البعيد، قال النابغة[3]:

١٨٨٩ـ فإنَّك كالموتِ الذي هو مُدْرِكي وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتأىٰ عنك واسعُ

وتناءَىٰ: تباعَدَ، ومنه النُّؤْيُ للحُفَيْرة التي حول الخِباء لتُبْعِدَ عنه الماء. وقُرِىء: «وناءَ بجانبه»[4] وهو مقلوبٌ مِنْ نأىٰ، ويدل على ذلك أن الأصلَ هو المصدرُ وهو النَّأْيُ بتقديم الهمزة على حرف العلة.

قوله: «وإن يُهْلِكون» «إنْ» نافيةٌ كالتي في قوله: «إنْ هـذا»[5]، و «أنفسَهم» مفعولٌ، وهو استثناء مفرغ، ومفعول «يَشْعرون» محذوف: إمَّا اقتصاراً وإمَّا اختصاراً، أي: وما يشعرون أنهم يُهْلكون أنفسَهم.

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿ولو ترىٰ﴾**: جوابها محذوف لفَهْمِ

---

(١) البيت للنمر بن تولب وهو في الكامل ١/٣٧٣.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نأي.
(٣) ديوانه ١١١.
(٤) قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان. السبعة ٥٧٧. وهي الآية ٥١ من فصلت.
(٥) من الآية ٢٥ من الأنعام.

المعنى، التقدير: لرأيت شيئاً عظيماً وهَوْلاً مُفْظِعاً. وحَذْفُ الجواب كثيرٌ في التنزيل وفي النظم، كقوله تعالى: «ولو أن قرآناً»[1] وقول الآخر[2]:

١٨٩٠ـ وجَدِّكَ لو شيءٌ أتـانا رسـولُه سِواكَ ولكن لم نَجِدْ لك مَدْفَعا

وقوله[3]:

١٨٩١ـ فلو أنها نفسٌ تموتُ جميعـةً ولكنهـا نفسٌ تسـاقَطُ أنفُسَـا

وقوله[4]:

١٨٩٢ـ كَذَبَ العواذِلُ لو رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بحَزيزِ رامـةَ والمَطِيُّ سَـوَامي

وحَذْفُ الجواب أبلغُ. قالوا: لأنَّ السَّامع تَذْهَبُ نفسُه كلَّ مذهب، فلو صُرِّح له بالجواب وَطَّن نفسَه عليه فلم يَخْشَ منه [كثيراً، ولذلك قال كثير[5]:

١٨٩٣ـ فقلتُ لها يا عَزُّ كلُّ مصيبـةٍ إذا وُطِّنَتْ لهـا النفسُ ذَلَّتِ]

و «ترىٰ» يجوز أن تكونَ بَصَريةً ومفعولُها محذوف، أي: ولو ترى حالَهم، ويجوز أن تكونَ القلبيةَ، والمعنى: ولو صَرَفْتَ فكرَكَ الصحيح لأن تَتَدَبَّر حالَهم لازْدَدْتَ يقيناً.

وفي «لو» هذه وجهان، أظهرهما: أنها الامتناعية فينصرف المضارع بعدها للمضيِّ، فـ«إذ» باقية على أصلها من دلالتها على الزمن الماضي،

---

(١) الآية ٣١ من الرعد.

(٢) تقدم برقم ٨٠١.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٧؛ وابن يعيش ٨/٩.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٥٢؛ وابن يعيش ٨/٩. والسوامي: الرافعة لأبصارها وأعناقها.

(٥) ديوانه ٩٧، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ي.

وهذا وإن كان لم يقعْ بعدُ لأنه سيأتي يوم القيامة إلا أنه أُبْرِزَ في صورة الماضي لتحَقُّقِ الوعد. والثاني: أنها بمعنى «إنْ» الشرطية». و «إنْ» هنا تكون بمعنى «إذا»، والذي حَمَلَ هذا القائلَ على ذلك كونُه لم يقعْ بعدُ، وقد تقدَّم تأويله.

وقرأ الجمهور: «وُقِفُوا» مبنياً للمفعول من وقف ثلاثياً. و «على» يُحْتمل أن تكونَ على بابها وهو الظاهر أي: حُبِسوا عليها، وقيل: يجوز أن تكون بمعنىٰ في، وليس بذاك. وقرأ[1] ابن السَّمَيْفَع وزيد بن علي: «وَقَفوا» مبنياً للفاعل. و «وقف» يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ، وفرَّقَتِ العرب بينهما بالمصدر، فمصدرُ اللازم على فُعول، ومصدرُ المتعدِّي على فَعْل، ولا يقال: أَوْقَفْتُ. قال أبوعمرو بن العلاء: «لم أسمعْ شيئاً في كلام العرب: أوقفت فلاناً، إلا أنِّي لو رأيت رجلًا واقفاً فقلت له: «ما أوقفك ههنا» لكان عندي حسناً» وإنما قال كذلك لأنَّ تعدِّيَ الفعل بالهمزة مقيس نحو: ضحك زيد وأضحكته أنا، ولكن سَمِعَ غيره في «وقف» المتعدي أوقفته. قال الراغب[2]: «ومنه ـ يعني من لفظِ وَقَفْتُ القومَ ـ استُعير وَقَفْتُ الدابة إذا سَبَلْتُها» فَجَعَل الوقفَ حقيقةً في مَنْع المشي وفي التسبيل مجازاً على سبيل الاستعارة، وذلك أن الشيء المُسْبَل كأنه ممنوع من الحركة، والوَقْفُ لفظٌ مشترك بين ما تقدَّم وبين سِوار من عاج[3]، ومنه: «حمار مُوَقَّفٌ بأرساغه مِثْلُ الوَقْف من البياض».

قوله: «يا لَيْتنا» قد تقدَّم الكلام في «يا» المباشِرة للحرف والفعل. وقرأ[4]: «ولا نُكَذِّبُ» و «نكونُ» برفعهما نافع وأبوعمرو وابن كثير والكسائي،

---

(١) انظر: البحر ١٠١/٤.

(٢) المفردات ٥٣٠.

(٣) انظر: اللسان «وقف».

(٤) انظر: السبعة ٢٥٥؛ الحجة ٢٤٥؛ الكشف ٤٢٧/١؛ النشر ٢٤٨/٢؛ البحر ١٠١/٤.

وبنصبهما حمزةُ وحفصٌ عن عاصم، وبرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر وأبو بكر. ونقل الشيخ[1] عن ابن عامر أنه نصبَ الفعلين، ثم قال بعد كلام طويل «قال ابن عطية[2]: وقرأ ابن عامر / في رواية هشام بن عمار عن [٣٠٦/ب] أصحابه عن ابن عامر: «ولا نكذِّبُ» بالرفع، و«نكون» بالنصب»[3]. فأما قراءة الرفع فيهما ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما وهو «نُرَدُّ»، ويكونون قد تمنَّوا ثلاثة أشياء: الردَّ إلى دار الدنيا، وعدمَ تكذيبهم بآيات ربهم، وكونَهم من المؤمنين. والثاني: أن الواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمر، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع «نُرَدُّ»، والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين وكائنين من المؤمنين، فيكونُ تمنِّي الرد مقيَّداً بهاتين الحالَيْن، فيكونُ الفعلان أيضاً داخلَيْن في التمني.

وقد استشكل الناسُ هذين الوجهين: بأن التمني إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب، وإنما يدخلان في الإخبار، وهذا قد دخله الكذبُ لقوله تعالىٰ: «وإنهم لكاذبون»[4]. وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدها ــ ذكره الزمخشري[5] ــ قال: «هذا تمنٍّ تضمَّنَ معنى العِدَة فجاز أن يدخلَه التكذيبُ كما يقول الرجل: «ليت اللَّـهَ يرزقني مالاً فأُحْسِنَ إليك، وأكافئَك على صنيعك» فهذا مُتَمَنٍّ في معنى الواعد، فلو رُزِق مالاً ولم يُحْسِنْ إلى صاحبه ولم يكافئه كذَّبَ، وصَحَّ أن يقال له كاذب، كأنه قال: إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك.

---

(١) البحر ٤/١٠١.
(٢) المحرر ٦/٣١.
(٣) انتهى كلام ابن عطية.
(٤) وذلك في الآية التالية.
(٥) الكشاف ٢/١٣.

والثاني: أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس متعلِّقاً بالمتمنَّىٰ، بل هو مَحْضُ إخبار من الله تعالىٰ بأنهم دَيْدَنهم الكذب وهِجِّيراهم ذلك، فلم يدخل الكذب في التمني. وهذان الجوابان واضحان، وثانيهما أوضح.

والثالث: أنَّا لا نُسَلِّم أن التمنِّي لا يَدْخُله الصدق ولا الكـذب، بل يدخلانه، وعُزِي ذلك إلى عيسىٰ بن عمر. واحتجَّ على ذلك بقول الشاعر[1]:

١٨٩٤ـ مُنَىً إن تكن حقاً يكنْ أحسنَ المنىٰ   وإلَّا فقد عِشنا بها زمناً رغْدا

قال: «وإذا جاز أن توصف المنى بكونها حقاً جاز أن توصف بكونها باطلاً وكذباً». وهذا الجواب ساقط جداً، فإن الذي وُصِفَ بـالحق إنما هو المنى، والمُنى جمع مُنْيَة والمُنْيَةُ توصف بالصدق والكذب مجازاً؛ لأنها كأنها تَعِد النفس بوقوعها فيُقال لِما وقع منها صادق ولِما لم يقع منها كاذب، فالصدق والكذب إنما دخلا في المُنْيَةِ لا في التمني.

والثالث من الأوجه المتقدمة أن قوله «ولا نكذِّبُ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية لا تعلُّقَ لها بما قبلها، وإنما عُطِفَتْ هاتـان الجملتان الفعليَّتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حَيِّزها فليسَتْ داخلةً في التمني أصلاً، وإنما أخبر الله تعالىٰ عنهم أنهم أَخْبروا عن أنفسهم بأنهم لا يُكَذِّبون بآيات ربهم، وأنَّهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عُطِف عليها في محل نصبٍ بالقول، كأنَّ التقديرَ: فقالوا: يا ليتنا نُرَدُّ وقالوا: نحن لا نُكَذِّبُ ونكونُ من المؤمنين. واختار سيبويه[2] هذا الوجه، وشبَّهه بقولهم: «دعني ولا أعودُ»، أي وأنا لا أعود تركتني أو لم تتركني، أي: لا أعود على كل حال، كذلك معنى الآية أَخْبروا أنهم لا يُكَذِّبون بآيات ربهـم وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال، رُدُّوا أو لم يُرَدوا.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) الكتاب ١/٤٩٨.

وهذا الوجه وإن كان الناسُ قد ذكروه ورجَّحوه واختاره سيبويه ــ كما مرَّ ــ فإن بعضهم استشكل عليه إشكالاً وهو: أنَّ الكذبَ لا يقع في الآخرة فكيف وُصِفوا بأنهم كاذبون في الآخرة في قولهم «ولا نكذِّب ونكون»؟ وقد أُجيب عنه بوجهين، أحدهما: أن قوله «وإنهم لكاذبون» استيثاقٌ لذَمِّهم بالكذب، وأن ذلك شأنهم كما تقدَّم ذلك آنفاً. والثاني: أنهم صَمَّموا في تلك الحال على أنهم لو رُدُّوا لَمَا عادوا إلى الكفر لِما شاهدوا من الأهوال والعقوبات، فأخبر الله تعالىٰ أنَّ قولَهم في تلك الحال: «ولا نكذِّبُ» وإن كان عن اعتقاد وتصميم يتغيَّر على تقدير الرد ووقوع العَوْد، فيصير قولهم: «ولا نكذب» كذباً، كما يقول اللص عند ألم العقوبة: «لا أعود»، ويعتقد ذلك ويصمم عليه، فإذا خُلِّص وعادَ كان كاذباً.

[وقد أجاب مكي[1] أيضاً بجوابين، أحدهما][2] قريبٌ مما تقدَّم، والثاني لغيره، فقال: «أي: لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعثَ للحال التي كانوا عليها[3]. وقد أجاز أبو عمرو وغيره وقوعَ التكذيب في الآخرة لأنهم ادَّعوا أنهم لو رُدُّوا لم يكذِّبوا بآيات الله، فعلمَ اللَّهُ ما لا يكون لو كان كيف يكون، وأنهم لو رُدُّوا لم يؤمنوا ولكذَّبوا بآيات الله، فأكذبهم الله في دعواهم».

[٣٠٧/أ] وأمَّا نَصْبُهما فبإضمار «أَنْ» بعد الواو التي بمعنىٰ مع، كقولك: «ليت لي مالاً وأنفقَ منه» فالفعل منصوب بإضمار «أن» و«أنْ» مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدرٌ، والواوُ حرف عطف فيستدعي معطوفاً عليه، وليس قبلها في الآية إلا فعلٌ فكيف يُعْطَفُ اسمٌ على فعل؟ فلا جَرَمَ أنَّا نقدِّر مصدراً

(١) المشكل لمكي ١/٢٦٢.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.
(٣) عبارة المشكل: «فيكون ذلك حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا».

متوهماً يُعْطَفُ هذا المصدر المنسبك من «أَنْ» وما بعدها عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رَدٌّ وانتفاءُ تكذيب بآيات ربنا وكون من المؤمنين، أي: ليتنا لنا ردٌّ مع هذين الشيئين، فيكون عدمُ التكذيب والكونُ من المؤمنين مُتَمَنَّيْنِ أيضاً، فهذه الثلاثةُ الأشياءِ: أعني الردَّ وعدمَ التكذيب والكونَ من المؤمنين متمنَّاةٌ بقيد الاجتماع، لا أنَّ كلَّ واحدٍ متمنًّى وحدَه؛ لأنه كما قَدَّمْتُ لك: هذه الواوُ شرطُ إضمار «أَنْ» بعدها: أن تصلح «مع» في مكانها، فالنصبُ يُعَيِّنُ أحدَ محتملاتِها في قولك «لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن» وشبهه، والإشكالُ المتقدم وهو إدخال التكذيب على التمني واردٌ هنا، وقد تقدم جواب ذلك، إلا أن بعضَه يتعذَّر ههنا: وهو كون «لا نكذِّبُ، ونكونُ» مستأنَفَيْن سِيقا لمجرد الإخبار، فبقي: إمَّا لكون التمني دخله معنى الوعد، وإمَّا أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس راجعاً إلى تمنِّيهم، وإمَّا لأنَّ التمنِّي يدخله التكذيب، وقد تقدَّم فساده.

وقال ابن الأنباري: «أَكْذَبَهم في معنى التمني؛ لأن تمنِّيَهم راجعٌ إلى معنى: «نحن لا نكذِّب إذا رُدِدْنا» فغلَّب عزَّ وجل تأويلَ الكلام فأكذبهم، ولم يُسْتعمل لفظ التمني». وهذا الذي قاله ابن الأنباري تقدَّم معناه بأوضح من هذا. قال الشيخ[1]: «وكثيراً ما يوجد في كتب النحو أنَّ هذه الواوَ المنصوبُ بعدها هو على جواب التمني، كما قال الزمخشري[2]: «وقرىء: ولا نكذِّبَ ونكونَ بالنصب بإضمار أَنْ على جواب التمني، ومعناه: إنْ رُدِدْنا لم نكذِّبْ ونكنْ من المؤمنين». قال[3]: «وليس كما ذكر، فإنَّ نَصْبَ الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأنَّ الواوَ لا تقع [في][4] جواب الشرط فلا ينعقد

---

(١) البحر ٤/١٠١.
(٢) الكشاف ٢/١٣.
(٣) أي الشيخ أبو حيان.
(٤) زيادة من البحر.

ممَّا قبلها ولا ممَّا بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو «مع» يُعْطَفُ ما بعدها على المصدر المتوهَّم قبلها، وهي واو العطف يتعيَّنُ مع النصب أحدُ محامِلها الثلاثة: وهي المعيَّةُ ويُمَيِّزها من الفاء تقديرُ «مع» موضعها، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعلٌ منصوب ميَّزها تقدير شرطٍ قبلها أو حال مكانها. وشُبْهَةُ مَنْ قال إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهَّم أنها جواب. وقال سيبويه[1]: «والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترىٰ[2]:

١٨٩٥ـ لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله ....

لو دخلت الفاءُ هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا تجمع النهيَ والإتيان وتقول: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن» لو أَدْخَلْتَ الفاء فَسَدَ المعنىٰ». قال الشيخ[3]: «ويوضِّح لك أنها ليست بجوابٍ انفرادُ الفاءِ دونها بأنها إذا حُذِفت انجزم الفعلُ بعدها بما قبلها لِما تضمَّنه من معنى الشرط إلا في النفي[4]، فإن ذلك لا يجوز». قلت: قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخُ الجماعة. قال أبو إسحاق[5]: «نصبٌ على الجواب بالواو في التمني كما تقول: «ليتك تصير إلينا ونكرمَك» المعنى: ليت مصيرَك يقع وإكرامَنا، ويكون المعنىٰ: ليت ردَّنا وقع وأن لا نكذِّب».

وأمَّا كونُ الواو ليست بمعنى الفاء فصحيحٌ، على ذلك جمهورُ النحاة. إلا أني رأيت أبا بكر ابن الأنباري خرَّج النصب على وجهين، أحدهما: أن

---

(١) الكتاب ١/٤٢٤.
(٢) تقدم برقم ٤١١.
(٣) البحر ٤/١٠٢.
(٤) عبارة البحر: «إلا إذا نصبت بعد النفي وسقطت الفاء فلا ينجزم».
(٥) معاني القرآن ٢/٢٦٣.

الواو بمعنى الفاء. قال أبو بكر: «في نصب «نكذِّبَ» وجهان، أحدهما: أن الواو مُبْدَلةٌ من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ فلا نكذِّبَ ونكونَ، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله: «لو أنَّ لي كرة فأكون من المحسنين»[1] يؤكد هذا قراءةُ ابنِ مسعود وابن أبـي إسحاق: «يا ليتنا نردُّ فلا نكذبَ» بالفاء منصوباً. والوجه الآخر: النصب على الصرف ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين / . [٣٠٧/ب]

وأمَّا قراءة ابن عامر ـ برفع الأول ونصب الثاني ـ فظاهرةٌ بما تقدَّم؛ لأنَّ الأولَ يرتفع على حدِّ ما تقدَّم من التأويلات، وكذلك نصبُ الثاني يتخرَّج على ما تقدَّم، ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أنَّ المنصوبَ يحتمل أن يكون من تمام قوله «نُرَدُّ» أي: تَمَنَّوا الردَّ مع كونهم من المؤمنين، وهذا ظاهر إذا جَعَلْنا «ولا نكذِّب» معطوفاً على «نردُّ» أو حالاً منه. وأما إذا جَعَلْنا «ولا نكذِّبُ» مستأنفاً فيجوز ذلك أيضاً ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكونَ من تمام «ولا نكذِّب» أي: لا يكونُ منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين، ويكون قوله «ولا نكذب» حينئذ على حاله، أعني مِنْ احتماله العطفَ على «نُرَدُّ» أو الحالية أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذٍ دخولُ كونهم مع المؤمنين في التمني وخروجُه منه بما قَرَّرْتُه لك.

وقُرِىء شاذاً عكسَ قراءة ابن عامر، أي: بنصب «نكذبَ» ورفع «نكون». وتخريجها على ما تقدم، إلا أنها يضعف فيها جَعْلُ «ونكونُ من المؤمنين» حالاً لكونه مضارعاً مُثْبَتاً إلا بتأويل بعيد كقوله[2]:

١٨٩٦ـ . . . . نَجَوْتُ وأَرْهَنُهم مالكاً

أي: وأنا أَرْهَنُهم، وقولهم: «قمتُ وأصكُّ عينه»، ويدل على حذف هذا المبتدأ قراءةُ أُبـيٍّ: «ونحن نكونُ من المؤمنين».

---

(١) الآية ٥٨ من الزمر.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿بل بدا﴾**: «بل» هنا لانتقالٍ من قصة إلى أخرىٰ وليست للإبطالِ، وعبارةُ بعضهم توهم أن فيها إبطالاً لكلام الكفرة فإنه قال: «بل» رَدٌّ لِما تمنَّوه، أي: ليس الأمر على ما قالوه لأنهم لم يقولوا ذلك رغبةً في الإيمان، بل قالوه إشفاقاً من العذاب وطمعاً في الرحمة. قال الشيخ[١]: «ولا أدري ما هذا الكلام؟». قلت: ولا أدري ما وَجْهُ عدمِ الدراية منه؟ وهو كلام صحيح في نفسه، فإنهم لمَّا قالوا: يا ليتنا كأنهم قالوا تمنَّيْنا، ولكن هذا التمنِّيَ ليس بصحيح، لأنهم إنما قالوه تقيَّةً، فقد يتمنى الإنسان شيئاً بلسانه وقلبه فارغ منه. وقال الزجَّاج[٢] «بل» هنا استدراكٌ وإيجابُ نفي كقولهم: ما قام زيد بل قام عمرو». قال الشيخ[٣]: «ولا أدري ما النفيُ الذي سَبَق حتى توجبَه «بل»؟ قلت: الظاهرُ أنَّ النفي الذي أراده الزجاج هو الذي في قوله: «ولا نكذِّبُ بآيات ربنا» إذا جعلناه مستأنفاً على تقدير: ونحن لا نكذِّبُ، والمعنىٰ: بل إنهم مُكَذِّبون.

وفاعلُ «بدا» قوله: «ما كانوا»، و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً وهو الظاهر، أي: ظهر لهم الذي كانوا يُخْفونه. والعائد محذوف. ويجوز أن تكونَ مصدريةً، أي ظهر لهم إخفاؤهم، أي: عاقبته، أو أُطْلِق المصدرُ على اسم المفعول، وهو بعيد، والظاهر أن الضميرين: أعني المجرورَ والمرفوعَ في قوله «بدا لهم ما كانوا يخفون» عائدان على شيء واحد، وهم الكفار أو اليهود والنصارىٰ خاصة. وقيل: المجرورُ للأتباع والمرفوعُ للرؤساء، أي: بل بدا للأتباع ما كان الوجهاء المتبوعون يُخْفُونه.

قوله: «ولو رُدُّوا» قرأ الجمهور بضم الراء خالصاً. وقرأ[٤] الأعمش

---

(١) البحر ٤/١٠٣.
(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».
(٣) المحرر ٤/١٠٣.
(٤) البحر ٤/١٠٤.

ويحيى بن وثاب وإبراهيم: «رِدُّوا» بكسرها خالصاً. وقد عَرَفْتَ أن الفعلَ الثلاثي المضاعف العين واللام يجوز في فائه إذا بُني للمفعول ثلاثة الأوجه المذكورة في فاء الثلاثي المعتل العين إذا بُني للمفعول نحو: قيل وبيع، وقد تقدَّم ذلك. وقال الشاعر[1]:

١٨٩٧ـ وما حِلَّ مِنْ جهلٍ حُبا حُلمائِنا ... ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ

بكسر الحاء.

قوله: «وإنهم لكاذبون» تقدَّم الكلام على هذه الجملة: هل هي مستأنفة أو راجعة إلى قوله «يا ليتنا»؟

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿وقالوا﴾**: هل هذه الجملة معطوفة على جواب «لو»، والتقدير: ولو رُدُّوا لعادوا ولقالوا، أو هي مستأنفة ليست داخلةً في حَيِّز «لو»، / أو هي معطوفةٌ على قوله: «وإنهم لكاذِبون»؟ ثلاثةُ أوجه، ذكر [٣٠٨/أ] الزمخشري[2] الوجهين الأول والآخِر فإنه قال: «وقالوا عطف على «لعادوا» أي: لو رُدُّوا لكفروا ولقالوا: إنْ هي إلا حياتنا الدنيا، كما كانوا يقولون قبل معاينة القيامة، ويجوز أن يُعْطف على قوله: «وإنهم لكاذبون» على معنى: وإنهم لقوم كاذبون في كل شيء». والوجهُ الأولُ منقول عن ابن زيد، إلا أن ابن عطية ردَّه فقال[3]: «وتوقيفُ اللـهِ لهم في الآية بعدها على البعث والإشارة إليه في قوله «أليس هذا بالحق» يردُّ على هذا التأويل». وقد يُجاب عن هذا باختلاف حالين: فإنَّ إقرارَهم بالبعث حقيقةً إنما هو في الآخرة، وإنكارَهم ذلك إنما هو في الدنيا بتقدير عَوْدِهم إلى الدنيا، فاعترافهم به في الدار الآخرة غيرُ منافٍ لإنكارهم إياه في الدنيا.

---

(١) تقدم برقم ١٨٨.
(٢) الكشاف ١٣/٢.
(٣) المحرر ٣٤/٦.

قوله: «إنْ هي إلا حياتُنا» «إنْ» نافية و«هي» مبتدأ، و«حياتُنا» خبرها، ولم يكتفُوا بمجرَّد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورةً في نفيٍ وإثبات، و«هي» ضمير مُبْهَم يفسِّره خبره، أي: ولا نعلم ما يُراد به إلا بذكر خبره، وهو من الضمائر التي يفسِّرها ما بعدها لفظاً ورتبة، وقد قَدَّمْتُ ذلك عند قوله: «فسَوَّاهن سبعَ سموات»[1]، وكونُ هذا ممَّا يفسِّره ما بعده لفظاً ورتبةً فيه نظرٌ، إذ لقائل أن يقول «هي» تعود على شيء دلَّ عليه سياقُ الكلام، كأنهم قالوا: إنَّ العادةَ المستمرة أو إن حالتنا وما عَهِدْنا إلا حياتنا الدنيا، واستند هذا القائل إلى قولِ الزمخشري[2]: «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُراد به إلا بِذِكْر ما بعده» ومثَّل الزمخشري بقول العرب: «هي النفس تتحمَّل ما حَمَلَتْ» و«هي العرب تقول ما شاءت».

وليس فيما قاله الزمخشري دليل له؛ لأنه يعني أنه لا يُعلم ما يعود عليه الضمير إلا بذكر ما بعده، وليس في هذا ما يدلُّ على أن الخبر مفسِّرٌ للضمير، ويجوز أن يكون المعنى: إنِ الحياة إلا حياتنا الدنيا، فقوله «إلا حياتنا الدنيا» دالٌّ على ما يفسِّر الضمير وهو الحياة مطلقاً، فَصَدَقَ عليه أنه لا يعلم ما يُراد به إلا بذكر ما بعده من هذه الحيثية لا من حيثيَّة التفسيرِ، ويدلُّ على ما قلتُه قولُ أبـي البقاء[3]: «هي كنايةٌ عن الحياة، ويجوز أن يكون ضميرَ القصة».

قلت: أمَّا أولُ كلامِه فصحيحٌ، وأمَّا آخرُه وهو قوله: «إن هي ضمير القصة» فليس بشيء؛ لأن ضمير القصة لا يفسَّر إلا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزْأَيْها. فإن قلت: الكوفي يجوِّزُ تفسيره بالمفرد فيكون نحا نحوَهم. فالجوابُ أن الكوفيَّ إنما يُجَوِّزه بمفرد عامل عملَ الفعل نحو: «إنه قائم زيد» «وظننتُه قائماً زيدٌ» لأنه في صورة الجملة، إذ في الكلام مسندٌ ومسندٌ إليه. أما نحـو

---

(١) الآية ٢٩ من البقرة.

(٢) لم يرد في «الكشاف» في هذا الموضع.

(٣) الإملاء ١/٢٣٩.

«هو زيد» فلا يُجيزه أحدٌ، على أن يكونَ «هو» ضميرَ شأنٍ ولا قصة، والدنيا صفة الحياة، وليست صفةً مزيلةً اشتراكاً عارضاً، يعني أن ثَمَّ حياةً غيرَ دنيا يُقِرُّون بها، لأنهم لا يَعْرفون إلا هذه، فهي صفةٌ لمجرد التوكيد، كذا قيل، ويَعْنون بذلك أنها لا مفهومَ لها، وإلاَّ فحقيقةُ التوكيد غير ظاهرةٍ بخلاف «نفخة واحدة»[1]. والباء في قوله «بمبعوثين» زائدةٌ لتأكيد الخبر المنفي، ويحتمل مجرورها أن يكونَ منصوبَ المحلِّ على أنَّ «ما» حجازيةٌ، أو مرفوعةً على أنها تميمية.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿على ربهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب الحذف، تقديره: على سؤال ربهم أو ملك ربهم أو جزاء ربهم. والثاني: أنه من باب المجاز؛ لأنه كنايةٌ عن الحَبْسِ للتوبيخ، كما يوقَفُ العبدُ بين يدي سيِّده ليعاتبَه، ذكر ذلك الزمخشري[2]، ورجَّح المجاز على الحذف لأنه بدأ بالمجاز، ثم قال: «وقيل [وُقفوا][3] على جزاء ربهم». وللناس خلافٌ / في ترجيح أحدهما على الآخر. وجملةالقول فيه أن فيه ثلاثةَ مذاهب، [٣٠٨/ب] أشهرُها: ترجيحُ المجاز على الإضمار، والثاني عكسُه، والثالث: هما سواء.

قوله: «قال أليسَ» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استفهاميةٌ أي: جواب سؤال مقدر، قال الزمخشري[4]: «قال» مردودٌ على قولِ قائلٍ قال: ماذا قال لهم ربُّهم إذا وُقِفوا عليه؟ فقيل: قال لهم: أليس هذا بالحق». والثاني: أن تكون الجملة حالية، وصاحبُ الحال «ربُّهم» كأنه قيل: وُقِفوا عليه قائلًا: أليس هذا بالحق. والمشارُ إليه قيل: هو ما كانوا يكذِّبون به من البعث. وقيل: هو العذاب يدلُّ عليه «فذوقوا العذابَ».

---

(١) من الآية ١٣ من الحاقة.

(٢) الكشاف ٢/١٣.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) الكشاف ٢/١٣.

وقوله: «بما كنتم» يجوز أن تكونَ «ما» موصولةً اسميةً والتقدير: تكفرونه، والأصل: تكفرون به، فاتصل الضمير بالفعل بعد حذف الواسطةِ، ولا جائزٌ أن يُحْذَف[1] وهو مجرور بحاله، وإن كان مجروراً بحرفٍ جُرَّ بمثله الموصولُ لاختلاف المتعلَّق، وقد تقدَّم إيضاحُه غيرَ مرة. والأَوْلَىٰ أن تُجْعَلَ «ما» مصدرية ويكون متعلَّق الكفر محذوفاً، والتقدير: بما كنتم تكفرون بالبعث أو بالعذاب أي بملاقاته أي بكفركم بذلك.

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿بَغْتَةً﴾**: في نصبها أربعة أوجه، أحدها: أنها مصدرٌ في موضع الحال من فاعل «جاءَتْهم» أي: مباغتةً، وإمَّا من مفعوله أي: مَبْغوتين. الثاني: أنها مصدرٌ على غير الصدر؛ لأنَّ معنى «جاءتهم» بَغَتَتْهُمْ بغتة، فهو كقولهم: «أتيته رَكْضاً». الثالث: أَنَّها منصوبةٌ بفعلٍ محذوف من لفظها، أي: تَبْغَتُهم بَغْتة. الرابع: بفعلٍ من غير لفظها، أي: أتتهم بغتة.

والبَغْتُ والبَغْتةُ مفاجأة الشيء بسرعة من غير اعتدادٍ به ولا جَعْلِ بالٍ منه حتى لو استشعر الإنسانُ به ثم جاءه بسرعةٍ لا يُقال فيه بَغْتَة، ولذلك قال الشاعر[2]:

١٨٩٨ـ إذا بَغَتَتْ أشياءُ قد كان قبلها ... قديماً فلا تَعْتَدَّها بَغَتاتِ

والألف واللام في «الساعة» للغلبة كالنجم والثريا، لأنها غلبت على يوم القيامة، وسمِّيَتِ القيامةُ ساعةً لسرعة الحساب فيها على الباري تعالى. وقوله «قالوا» هو جواب «إذا».

قوله: «يا حَسْرَتنا» هذا مجازٌ؛ لأنَّ الحسرةَ لا يتأتَّى منها الإقبال، وإنَّما

---

(١) أي بحذف الضمير العائد.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في مفردات الراغب ٥٥.

المعنى على المبالغة في شدة التحرُّ، وكأنهم نادوا التحسُّر، وقالوا: إن كان لكِ وقتٌ فهذا أوان حضورك. ومثله: «يا ويلتا»، والمقصودُ التنبيهُ على خطأ المنادي حيث ترك ما أحوجه تركه إلى نداء هذه الأشياء.

قوله: «على ما فرَّطْنا» متعلقٌ بالحَسْرة، و«ما» مصدريةٌ، أي: على تفريطنا. والضمير في «فيها» يجوز أن يعود على الساعة، ولا بد من مضاف أي: في شأنها والإيمان بها، وأن يعود على الصفقة المتضمِّنة في قوله: «قد خسر الذين» قاله الحسن، أو يعود على الحياة الدنيا وإن لم [يَجْرِ] لها ذِكْرٌ لكونها مَعْلومةً، قاله الزمخشري[1]. وقيل: يعود على منازلهم في الجنة إذا رأَوْها. وهو بعيدٌ.

والتفريطُ: التقصيرُ في الشيء مع القدرة على فعله. وقال أبو عبيد[2]: «هو التضييع». وقال ابن بحر: «هو السَّبْق، ومنه الفارط أي السابق للقوم، فمعنى فرَّط بالتشديد خلَّى السبق لغيره، فالتضعيف فيه للسَّلْب كجلَّدْتُ البعير[3]،ومنه «فتهجَّد به نافلة»[4].

قوله: «وهم يَحْمِلون» الواو للحال، وصاحب الحال الواو في «قالوا» أي: قالوا: يا حَسْرَتَنا في حالةِ حَمْلِهم أوزارَهم. وصُدِّرت هذه الجملة بضمير مبتدأ ليكون ذِكْرُه مرتين فهو أبلغُ، والحَمْلُ هنا قيل: مجازٌ عن مقاساتهم العذابَ الذي سببُّه الأوزارُ، وقيل: هو حقيقةٌ. وفي الحديث: «إنه يُمَثَّل له عملُه بصورةٍ قبيحةٍ مُنْتِنَةِ الريح فيحملها»[5] وخُصَّ الظهرُ لأنه يُطِيق من الحمل ما لا يُطِيقه غيره من الأعضاء كالرأس والكاهل، وهذا كما تقدَّم في

---

(١) الكشاف ٢/١٣.

(٢) هذه عبارة أبـي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٩٠، وأثبتنا ما هو في الأصل.

(٣) جلَّدت البعير: مثل سلخ الشاة.

(٤) الآية ٧٩ من الإسراء. (٥) لم أقف عليه.

«فلمسوه بأيديهم»[1]؛ لأن اليدَ أقوى في الإدراك اللمسي من غيرها.

الأوزار[2]: جمع وِزْر كحِمْل وأَحْمال وعِدْل وأعدال. والوِزْر في الأصل الثقل، ومنه: وَزِرْتُهُ أي: حَمَّلْته شيئاً ثقيلاً، ووزير المَلِك من هذا لأنه يتحمَّل أعباءَ ما قلَّده الملك من مؤونة رعيَّته وحَشَمِته، ومنه أوزار الحرب / لسلاحها وآلاتها، قال[3]: [٣٠٩/أ]

١٨٩٩ـ وأعـدَدْتُ للحـرب أوزارَهــا   رمـاحاً طِـوالاً وخيـلاً ذُكـورا

وقيل: الأصل في ذلك الوَزَر بفتح الواو والزاي، وهو الملجأ الذي يُلْتجأ إليه من الجبل، قال تعالىٰ: «كلا لا وَزَر»[4] ثم قيل للثقل وِزْرٌ تشبيهاً بالجبل، ثم استُعير الوِزْرُ للذَّنْبِ تشبيهاً به في ملاقاة المشقة منه، والحاصل أنَّ هذه المادةَ تَدُلُّ على الرَّزانةِ والعِصْمة.

قوله: «ألا ساءَ ما يَزِرون» «ساء» هنا تحتمل أوجهاً ثلاثة، أحدُها: أنها «ساء» المتصرفةُ المتعدِّية، ووزنها حينئذ فَعَل بفتح العين، ومفعولُها حينئذ محذوف، وفاعلها «ما»، و «ما» تحتمل ثلاثة أوجه: أن تكونَ موصولةً اسمية أو حرفية أو نكرة موصوفة وهو بعيدٌ، وعلى جَعْلِها اسميةً أو نكرة موصوفة تُقَدِّر لها عائداً، والحرفية غير محتاجة إليه عند الجمهور. والتقدير: ألا ساءَهم الذي يَزِرُونه أو شيء يزرونه أو وِزْرُهم. وبدأ ابن عطية بهذا الوجه قال[5]: «كما تقول: ساءني هذا الأمر، والكلام خبر مجرد كقوله[6]:

١٩٠٠ـ رَضِيْتِ خِطَّةَ خَسْفٍ غيرَ طائلةٍ   فساءَ هذا رِضَىً يا قيسَ عيلانا

---

(١) الآية ٧ من الأنعام.
(٢) انظر: مفردات الراغب ٥٢١.
(٣) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٣٥؛ واللسان: وزر.
(٤) الآية ١١ من القيامة.
(٥) المحرر ٣٧/٦.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٠٨/٤.

قال الشيخ[1]: «ولا يتعيَّن أن تكون «ما» في البيت خبراً مجرداً بل تحتمل الأوجهَ الثلاثة» انتهى وهو ظاهر.

الثاني: أن تكون للتعجُّبِ فتنتقل من فَعَل بفتح العين إلى فَعُل بضمها، فتُعْطى حكمَ فعل التعجب: من عدم التصرُّفِ والخروج من الخبر المحض إلى الإنشاء، إن قلنا: إن التعجب إنشاءٌ وهو الصحيح، والمعنى: ما أسوأ ـ أي أقبح ـ الذي يَزِرُونه أو شيئاً يَزِرُونه أو وِزْرُهم. الثالث: أنها بمعنى بئس فتكون للمبالغةِ في الذم فتُعْطى أحكامَها أيضاً، ويجري الخلاف في «ما» الواقعةِ بعدها حَسْبما ذكر في «بئسما اشتروا»[2]. وقد ظهر الفرقُ بين هذه الأوجه الثلاثة فإنها في الأول متعدية متصرفة والكلام معها خبرٌ محض، وفي الأخيرين قاصرة جامدة إنشائية. والفرق بين الوجهين الأخيرين أنَّ التعجبيَّةَ لا يُشْترط في فاعلها ما يشترط في فاعل بئس. وقال الشيخ[3]: «والفرقُ بين هذا الوجهِ ـ يعني كونها بمعنى بئس ـ والوجه الذي قبله ـ يعني كونَها تعجبيَّةً ـ أنه لا يُشترط فيه ما يُشترط في فاعل «بئس» من الأحكام، ولا هو جملةٌ منعقدةٌ من مبتدأ وخبر، إنما هو منعقدٌ من فعل وفاعل». انتهى.

وظاهره لا يَظْهر إلا بتأويل وهو أن الذمَّ لا بد فيه من مخصوصٍ بالذم وهو مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره فانعقدَ من هذه الجملةِ مبتدأٌ وخبر، إلا أنَّ لقائلٍ أن يقول: إنما يتأتَّىٰ هذا على أحد الأعاريب في المخصوص، وعلى تقدير التسليم فلا مَدْخَل للمخصوص بالذم في جملة الذم بالنسبة إلى كونها فعليةً فحينئذ لا يظهر فرقٌ بينها وبين التعجبية في أنَّ كلاًّ منها منعقدة من فعلٍ وفاعل.

---

(1) البحر ٤/١٠٨.
(2) الآية ٩٠ من البقرة.
(3) البحر ٤/١٠٨.

آ. (٣٢) **قوله تعالى: ﴿وما الحياةُ الدنيا إلا لَعِبٌ﴾**: يجوز أن يَكون من المبالغة جَعْلُ الحياة نفس اللعب واللهو كقولها[١]:

١٩٠١ـ . . . . فـإنمـا هي إقبـالٌ وإدبـار

وهذا أحسن، ويجوز أن يكون في الكلام حذف أي: وما أعمال الحياة، وقال الحسن البصري: «وما أهل الحياة الدنيا إلا أهل لعب»، فقدَّر شيئين محذوفين.

واللَّهْو: صَرْفُ النفس عن الجدِّ إلى الهزل[٢]. ومنه لها يلهو. وأمَّا لَهِي عن كذا فمعناه صَرَفَ نفسَه، والمادةُ واحدةٌ انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها نحو: شَقِي ورضي. وقال المهدوي: «الذي معناه الصرفُ لامُه ياء بدليل قولهم لَهْيان، ولام الأول واو». قال الشيخ[٣]: «وليس بشيء؛ لأن الواو في التثنية انقلبت ياءً فليس أصلها الياء، ألا ترى إلى تثنية شَجٍ: شَجِيان وهو مِن الشَّجْوِ» انتهى. يعني أنهم يقولون في اسم فاعله: لَهٍ كشجٍ، والتثنيةُ مبنيَّةٌ على المفرد، وقد انقلبت في المفرد فَلْتنقلب في المثنى [ولنا فيه بحثٌ أَوْدَعْناه في «التفسير الكبير» ولله الحمد][٤] وبهذا يَظْهَرُ فسادُ رَدِّ المهدوي على الرماني، فإنَّ الرماني قال: «اللعب عَمَلٌ يُشْغِلُ النفسَ عما تنتفعُ به، واللَّهْوُ صَرْفُ النفسِ من الجدِّ إلى الهزل، يقال: لَهَيْتُ عنه أي صرفْتُ نفسي عنه» قال المهدوي: «وفيه ضعفٌ وبُعْدٌ؛ لأنَّ الذي فيه معنى الصرف لامه ياء، بدليل قولهم في التثنية لهيان» انتهى. وقد تقـدَّم فسادُ هـذا الردِّ وقـال / الراغب[٥]: «اللَّهْوُ ما يَشْغَلُ الإنسانَ عما يَعْنيه ويَهُمُّه، يقال: لَهَوْتُ بكذا [٣٠٩/ب]

---

(١) تقدم برقم ١٨٤٣.

(٢) قوله: «الهزل» غير واضح في الأصل.

(٣) البحر ٤/١٠٨.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل أثبتناه من ص.

(٥) المفردات ٤٥٥.

أو لهيت عن كذا اشتغلْتُ عنه بلَهْوٍ» وهذا الذي ذكره الراغب هو الذي حَمَلَ المهدوي على التفرقة بين المادتين.

قوله: «وللدارُ الآخرةِ» قرأ الجمهور بلامَيْن، الأُوْلى لام الابتـداء، والثانية للتعريفِ، وقرؤوا «الآخرةُ» رفعاً على أنها صفةٌ للدار، و«خيـرٌ» خبرُها. وقرأ[1] ابن عامر: «ولَدارُ» بلامٍ واحدة هي لامُ الابتداء، و«الآخرةِ» جرٌّ بالإضافة. وفي هذه القراءة تأويلان، أحدُهما قولُ البصريين وهو أنه من باب حَذْف الموصوف وإقامةِ الصفةِ مُقامه، والتقدير: ولَدارُ الساعةِ الآخرة، أو لَدار الحياة الآخرة، يدلُّ عليه «وما الحياة الدنيا» ومثله قولهم: «حبة الحمقاء ومسجد الجامع وصلاة الأولى ومكان الغربـي» التقدير: حبة البقلة الحمقاء، ومسجد المكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى، ومكان الجانب الغربـي. وحَسَّن ذلك أيضاً في الآية كونُ هذه الصفةِ جَرَتْ مَجْرى الجوامد في إيلائِها العواملَ كثيراً، وكذلك كلُّ ما جاء مما تُوُهِّم فيه إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، وإنما احتاجوا إلى ذلك لِئلاَّ يَلْزَمَ إضافةُ الشيء إلى نفسه وهو ممتنع؛ لأن الإضافة: إمَّا للتعريف أو للتخصيص، والشيء لا يُعَرِّف نفسه ولا يخصِّصُها.

والثاني :ـ وهو قول الكوفيين ـ[2] أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها، وأوردوا ما قدَّمْتُه من الأمثلة. قال الفراء[3]: «هي إضافةُ الشيء إلى نفسِه كقولك: بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين». وقراءةُ ابنِ عامر موافقةٌ لمصحفه؛ فإنها رُسِمَتْ في مصاحف الشاميين بلامٍ واحدة، واختارها بعضُهم لموافقتها لما أُجْمِع عليه

(١) انظر: السبعة ٢٥٦؛ الكشف ١/٤٢٩؛ الحجة ٢٤٦؛ النشر ٢/٢٤٨؛ البحر ٤/١٠٩.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٦.

(٣) معاني القرآن ١/٣٣٠.

في يوسف: «ولَدارُ الآخرةِ خير»[1]، وفي مصاحف الناس ِ بلامَيْنِ.

و «خيرٌ» يجوز أن يكون للتفضيل، وحُذِف المفضَّلُ عليه للعلم به أي: خيرٌ من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكونَ لمجرَّدِ الوَصْف بالخَيْرية كقوله تعالىٰ: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً»[2]. و «للذين يتَّقُون» متعلِّقٌ بمحذوف؛ لأنه صفةٌ لـ «خير». والذي ينبغي ـ أو يتعيَّن ـ أن تكونَ اللامُ للبيان، أي: أعني للذين، وكذا كلُّ ما جاء مِنْ نحوه، نحو: «خيرٌ لك من الأولى»[3].

قوله: «أفلا تَعْقِلون» قد تقدَّم الكلامُ في مثل هذه الهمزةِ الداخلةِ على الفاء وأختِها الواوِ وثم. وقرأ[4] ابن عامر ونافع وحفص عن عاصم: «تَعْقِلُون» خطاباً لمن كان بحضرته عليه السلام وفي زمانه. والباقون بياء الغيبة رَدَّاً على ما تقدَّم من الأسماء الغائبة، وحُذِفَ مفعول «تَعْقِلون» للعلم ِ به، أي: أفلا تَعْقلون أنَّ الأمرَ كما ذكر فتزهَّدوا في الدنيا، أو أنها خير من الدنيا.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿قد نَعْلَمُ﴾**: «قد» هنا حرف تحقيق. وقال الزمخشري[5] والتبريزي: «قد نعلم: بمعنى ربما التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته نحو قوله[6]:

١٩٠٢ـ . . . . قديُهْلِكُ المالَ نائِلُهْ

---

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.
(٢) الآية ٢٤ من الفرقان.
(٣) الآية ٤ من الضحى.
(٤) انظر: السبعة ٢٥٦؛ الكشف ٤٢٩/١؛ الحجة ٢٤٦؛ النشر ٢٤٨/٢، البحر ١١٠/٤.
(٥) الكشاف ١٤/٢.
(٦) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٤١، وأخي ثقة أي: يثق بما عنده من الخير، وسيرد تامَّاً بعد قليل.

قال الشيخ[1]: «وهذا القول غير مشهور للنحاة، وإن قال به بعضهم مستدلاً بقوله[2]:

١٩٠٣ـ قد أَتْرُكُ القِرْن مُصْفرّاً أناملُه ... كأنَّ أثوابه مُجَّتْ بفِرصادِ

وقول الآخر[3]:

أخي ثقةٍ لا تُتْلِفُ الخمرُ مالَه ... ولكنه قد يُهْلك المالَ نائلُه

والذي يَظْهر أن التكثيرَ لا يُفْهَمُ من «قد» إنما فُهم من سياق الكلام؛ إذ التمدُّحُ بقتل قِرْن واحد غيرُ طائل، وعلى تقدير ذلك فهو متعذِّر في الآية؛ لأنَّ علمه تعالىٰ لا يقبل التكثير». قلت: قد يُجاب عنه بأنَّ التكثير في متعلَّقات العلم لا في العلم، ثم قال: «وقولُه بمعنى «ربما» التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته المشهورُ أنَّ «رُبَّ» للتقليل لا للتكثير، وزيادةُ «ما» عليها لا يُخْرجها عن ذلك بل هي مهيِّئة لدخولها على الفعل، و«ما» المهيِّئة لا تزيلُ الكلمة عن معناها الأصلي، كما لا تزيل «لعلَّ» عن الترجِّي ولا «كأنَّ» عن التشبيه ولا «ليت» عن التمني. وقال ابن مالك: «قد» كـ«ربما» في التقليل والصَّرف إلى معنى المضيّ، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد نحو: «قد نعلم إنه لَيَحْزُنُكَ»[4] «وقد تعلمون أني رسولُ الله»[5] وقوله[6]:

١٩٠٤ـ وقد تُدْرِكُ الإنسانَ رحمةُ ربِّه ... ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

[٣١٠/أ] / وقد تخلُو من التقليل وهي صارفةٌ لمعنى المضيِّ نحو قوله: «قد نرىٰ

(١) البحر ٤/١١٠.
(٢) تقدم برقم ٥٢٥.
(٣) تقدم برقم ١٩٠٢.
(٤) الآية ٣٣ من الأنعام.
(٥) الآية ٥ من الصف.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/١١١.

تقلُّبَ وجهك»(١).

وقال مكي(٢): «قد» هنا وشبهه تأتي لتأكيد الشيء وإيجابه وتصديقه. و«نعلم» بمعنى عَلِمْنا، وقد تقدَّم الكلام في هذا الحرف وأنها متردِّدةٌ بين الحرفيةِ والاسميةِ. وقال الشيخ(٣) هنا: «قد حرف توقع، إذا دخلت على مستقبلِ الزمان كان التوقُّعُ من المتكلم كقولك: «قد ينزل المطرُ شهرَ كذا»، وإذا كان ماضياً أو فعل حال بمعنى المضيِّ كان التوقُّع عند السامع، وأمَّا المتكلمُ فهو موجِبُ ما أخبر به، وعَبَّر هنا بالمضارع إذ المرادُ الاتِّصافُ بالعلم واستمراره، ولم يَلْحَظْ فيه الزمانَ كقولهم: «هو يعطي ويمنع»».

و «إنه لَيَحْزُنُكَ» سادٌّ مَسَدَّ المفعولين فإنها معلِّقة عن العمل، وكُسِرت لدخول اللام في خبرها. وتقدَّم الكلامُ في «لَيَحْزُنك»، وأنه قرىء بفتح الياء وضمِّها من حَزَنه وأَحْزنه في آل عمران(٤). و «الذي يقولون» فاعلٌ وعائده محذوف، أي: الذي يقولونه مِنْ نسبتهم إلى ما لا يليق به، والضمير في «إنه» ضمير الشأن والحديث، والجملة بعده خبر مفسِّرةً له، ولا يجوزُ في هذا المضارعِ أن يُقَدَّر باسم فاعلٍ رافعٍ لفاعلٍ كما يُقَدَّرُ في قولك: «إنَّ زيداً يقوم أبوه» لئلا يلزمَ تفسير ضمير الشأن بمفرد، وقد تقدَّم أنَّه ممنوعٌ عند البصريين.

قوله: «لا يكذبونَكَ» قرأ(٥) نافع والكسائي: «لا يَكْذِبُونك» مخففاً من أَكْذَبَ، والباقون مثقَّلاً مِنْ كذَّب، وهي قراءة علي وابن عباس. واختلف الناس في ذلك، فقيل: هما بمعنى واحد مثل: أَكْثَر وكثَّر، ونَزَّل وأنزل،

---

(١) الآية ١٤٤ من البقرة.

(٢) لم يَرِدْ هذا النص في المشكل.

(٣) البحر ٤/١١٠.

(٤) الآية ١٧٦.

(٥) السبعة ٢٥٧؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الحجة ٢٤٦؛ البحر ٤/١١٠؛ الكشف ١/٤٣٠.

وقيل: بينهما فرق، قال الكسائي: «العرب تقول «كذَّبْتُ الرجلَ» بالتشديد، إذا نَسَبْتَ الكذبَ إليه، و«أَكْذَبْتُه» إذا نسبْتَ الكذبَ إلى ما جاء به دون أن تنسبه إليه، ويقولون أيضاً: أَكْذَبْتُ الرجل إذا وجدْتُه كاذباً كأَحْمَدْتُه إذا وجدته محموداً، فمعنى «لا يُكْذِبونك» مخفَّفاً: لا يَنْسِبون الكذبَ إليك ولا يجدونك كاذباً، وهو واضحٌ.

وأمَّا التشديدُ فيكونُ[1] خبراً محضاً عن عدم تكذيبهم إياه. فإن قيل: هذا مُحالٌ؛ لأنَّ بعضهم قد وُجِد منه تكذيبٌ ضرورةً. فالجواب أن هذا وإن كان منسوباً إلى جميعهم، أعني عدمَ التكذيب فهو إنما يراد به بعضُهم مجازاً كقوله: «كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ»[2] «كَذَّبَتْ قومُ لوط»[3] وإن كان فيهم مَنْ لم يُكَذِّبْه فهو عامٌّ يُرادُ به الخاص. والثاني[4]: أنه نفىٰ التكذيب لانتفاء ما يترتَّب عليه من المَضَارِّ، فكأنه قيل: فإنهم لا يُكَذِّبونك تكذيباً يُبالَىٰ به ويَضُرُّكَ لأنك لست بكاذب، فتكذيبُهم كلا تكذيب، فهو مِنْ نفي السبب لانتفاءِ مُسَبِّبه. وقال الزمخشري[5]: «والمعنى: أنَّ تَكْذيبَك أمرٌ راجع إلى الله لأنك رسولُه المصدَّق، فهم لا يكذِّبونك في الحقيقة، إنما يكذبون الله بجحود آياته فانْتَهِ عن حزنك كقول السيدِ لغلامه: ـ وقد أهانه بعض الناس ـ لن يُهِينُوك وإنما أهانوني، وعلى هذه الطريقة: «إن الذين يُبايعونك إنما يبايِعون الله»[6].

قوله: «بآيات الله» يجوز في هذا الجارِّ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ«يَجْحَدون»، وهو الظاهرُ الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه. وجَوَّز أبو البقاء[7] أن

(١) هذا هو الوجه الأول لتخريجه قراءة التشديد.
(٢) الآية ١٠٥ من الشعراء.
(٣) الآية ١٦ من الشعراء.
(٤) هذا هو الوجه الثاني للتشديد.
(٥) الكشاف ٢/١٤.
(٦) الآية ١٠ من الفتح.
(٧) الإملاء ١/٢٤٠.

يتعلَّق بالظالمين، قال: «كقوله تعالىٰ: «وآتينا ثمودَ الناقةَ مُبْصِرَةً فظلموا بها»[1] وهذا الذي قاله ليس بجيد، لأن الباءَ هناك سببيةٌ، أي: ظلموا بسببها، والباء هنا معناها التعدية، وهنا شيءٌ يتعلق بـه تعلُّقاً واضحـاً، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه. وفي هذه الآية إقامةُ الظاهرِ مُقامَ المضمر، إذ الأصل: ولكنهم يَجْحدون بآيات الله، ولكنه نَبَّه على أن الظُلْمَ هو الحاملُ لهم على الجُحود.

والجُحود والجَحْد[2] نَفْيُ ما في القلب ثباتُه أو إثباتُ ما في القلب نفيُه. وقيل: الجَحْد: إنكار المعرفة فليس مرادفاً[3] للنفي من كل وجه.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلك﴾**: متعلِّقٌ بـ «كَذَّبَتْ». ومنع أبو البقاء[4] أن يكون صفةً لرسل لأنه زمانٌ، والزمان لا يُوصف به الجثث، وقد تقدَّم البحث في ذلك غيرَ مرةٍ وأَتْقَنْتُه في البقرة، وذكرته قريباً هنا في قوله: «وأنشأنا مِنْ بعدِهم قرناً»[5].

قوله: «وأُوذُوا» يجوز / فيه أربعة أوجه أظهرها: أنه عطفٌ على قوله [٣١٠/ب] «كُذِّبَتْ» أي: كُذِّبَت الرسلُ وأُوْذُوا فصبروا على كل ذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على «صَبَروا» أي: فصبروا وأُوْذُوا. والثالث: ـ وهو بعيدٌ ـ أن يكونَ معطوفاً على «كُذِّبوا» فيكون داخلاً في صلة الحرف المصدري والتقدير: فصَبروا على تكذيبهم وإيذائهم. والرابع: أن يكون مستأنفاً. قال أبو البقاء[6]: «ويجوز أن يكون الوقف تَمَّ على قوله «كُذِّبوا» ثم استأنف فقال: «وأُوْذوا».

---

(١) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٢) انظر: المفردات ٨٨.

(٣) الأصل: مرادافاً وهو سهو.

(٤) الإملاء ١/٢٤٠.

(٥) الآية ٦ من الأنعام.

(٦) الإملاء ١/٢٤٠.

وقرأ الجمهور: «وأُوْذُوا» بواو بعدَ الهمزةِ من آذىٰ يؤذي رباعياً. وقرأ[1] ابن عامر في روايةٍ شاذةٍ: «وأُذوا» من غير واو بعد الهمزة، وهو من أَذَيْتُ الرجل ثلاثياً لا من «آذيت» رباعياً.

قوله: «حتى أتاهم نَصْرُنا» الظاهر أن هذه الغايةَ متعلقةٌ بقوله: «فصبروا» أي: كان غايةُ صبرهم نَصْرَ الله إياهم، وإن جَعَلْنا «وأوذوا» عطفاً عليه كانت غايةً لهما، وهو واضح جداً. وإن جعلناه مستأنفاً كانت غايةً له فقط، وإن جَعَلْناه معطوفاً على «كُذِّبَتْ» فتكون الغاية للثلاثة. والنصر مضافٌ لفاعله ومفعوله محذوف، أي: نَصْرُنا إياهم. وفيه التفاتٌ من ضمير الغيبة إلى التكلُّم، إذ قبله «بآيات الله» فلو جاء على ذلك لقيل: نَصْرُه. وفائدةُ الالتفات إسناد النصر إلى ضمير المتكلم المُشْعر بالعظمة.

قوله: «ولقد جاءَك مِنْ نبأ المرسلين» في فاعل «جاء» وجهان، أحدهما: هو مضمر، واختلفوا فيما يعود عليه هذا الضمير، فقال ابن عطية[2]: «الصواب عندي أن يقدر: «جَلاء، أو بيان». وقال الرماني: «تقديره: ولقد جاءك نبأ»[3]. وقال الشيخ[4]: «الذي يظهر لي أنه يعود على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: ولقد جاءك هذا الخبرُ من تكذيبِ أَتْباع الرسل للرسل والصبر والإيذاء إلى أن نُصِروا». وعلى هذه الأقوال يكون «من نبأ المرسلين» في محل نصب على الحال من ذلك الضمير، وعاملها هو «جاء» لأنه عاملٌ في صاحبها. والثاني: أنَّ «من نبأ» هو الفاعل، ذكره الفارسي، وهذا إنما يتمشَّى له على رأي الأخفش[5]؛ لأنه

---

(١) البحر ٤/١١٢؛ الشواذ ٣٧.

(٢) المحرر ٦/٤٢.

(٣) أي فتكون «مِنْ» زائدة عنده.

(٤) البحر ٤/١١٣.

(٥) معاني القرآن ٢٧٤.

لا يَشْترط في زيادتها شيئاً، وهذا ـ كما رأيت ـ كلامٌ موجَب، والمجرور بـ «مِنْ» معرفة. وضُعِّفَ أيضاً من جهة المعنىٰ بأنه لم يَجِئْه كلُّ نبأ للمرسلين لقوله: «منهم مَنْ قَصَصْنا عليك، ومنهم مَنْ لم نقصص عليك»[1]، وزيادة «مِنْ» تؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنباء؛ لأنه اسم جنس مضاف، والأمر بخلافِه.

ولم يتعرَّض الزمخشري للفاعل إلا أنه قال[2]: «ولقد جاءك من نبأ المرسلين بعضُ أنبائهم وقصصهم» وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ «مِنْ» لا تكون فاعلة، ولا يجوز أن يكون «من نبأ» صفةً لمحذوف هو الفاعل، أي: ولقد جاءك نبأٌ من نبأ المرسلين، لأن الفاعلَ لا يُحْذَفُ بحالٍ إلا في مواضع ذُكِرت، كذا قالوا. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز عند الجميع أن تكون «مِنْ» صفةً لمحذوف، لأن الفاعلَ لا يُحْذف، وحرف الجر إذا لم يكن زائداً لم يصحَّ أن يكون فاعلاً لأنَّ حرف الجر يُعَدِّي، وكل فعل يعمل في الفاعل من غير تعدٍّ» يعني بقولِهِ «لم يصحَّ أن يكونَ فاعلاً» لم يَصِحَّ أن يكون المجرور بذلك الحرف، وإلاَّ فالحرفُ لا يكونُ فاعلاً البتة.

آ. **(٣٥) قوله تعالى: ﴿وإنْ كان كَبُر﴾**: هذا شرطٌ، جوابه الفاء الداخلة على الشرط الثاني، وجواب الثاني محذوف تقديره: فإن استطعت أن تبتغي فافعلْ، ثم جُعِل الشرطُ الثاني وجوابُه جواباً للشرط الأول، وقد تقدَّم مِثْلُ ذلك في قوله: «فإمَّا يَأْتِيَنَّكم... فَمَنْ تَبِعَ هُداي فلا خوف»[4]. وتقدَّم تحرير القول فيه، إلا أن جواب الثاني هناك مُظْهَرٌ. و«كان» في اسمها وجهان، أحدهما: أنه «إعراضهم»، و«كَبُرَ» جملة فعلية في محل نصب خبراً

---

(١) الآية ٧٨ من غافر.

(٢) الكشاف ٢/١٥.

(٣) الإملاء ١/٢٤٠.

(٤) الآية ٣٨ من البقرة.

مقدماً على الاسم، وهي مسألة خلاف: هل يجوزُ تقديمُ خبرِ كان على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أم لا؟ وأمَّا إذا كان خبراً للمبتدأ فلا يجوزُ البتةَ، لئلا يلتبسَ بباب الفاعل واللَّبْسُ هنا مَأْمون. وَوَجْهُ المَنْع استصحابُ الأصل. و «كَبُر» إذا قيل إنه خبر «كان» فهل يُحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ والظاهر أنه لا يحتاج، لأنه كثر وقوع الماضي خبراً لها من غير «قد» نظماً ونثراً. وبعضهم يَخُصُّ ذلك بـ «كان» ويمنعه في غيرها من أخـواتها إلا بـ «قد» ظاهرةً أو مضمرةً / ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قولُ النابغة(١): [٣١١/أ]

١٩٠٥ـ أمسَتْ خَلاءً وأمسىٰ أهلُها احَتَمَلُوا أَخْنىٰ عليها الذي أخنىٰ على لُبَدِ

والثاني: أن يكونَ اسمُها ضميرَ الأمر والشأن، والجملة الفعلية مفسِّرةٌ له في محل نصب على الخبر، فإعراضُهم مرفوعٌ بـ «كَبُر». وفي الوجه الأول بـ «كان»، ولا ضمير في «كَبُر» على الثاني، وفيه ضمير على الأول. ومثلُ ذلك في جواز هذين الوجهين قولُه تعالىٰ: «ودَمَّرْنا ما كان يصنعُ فرعون»(٢) «وأنه كان يقول سَفِيْهُنا»(٣)، ففرعون يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فاعلاً، وكذلك «سفيهُنا»، ومثلُه أيضاً قولُ امرىء القيس(٤):

١٩٠٦ـ وإنْ تَكُ قد ساءَتْكِ مني خَليقةٌ فَسُلِّي ثيابـي مِنْ ثيابك تَنْسُلِ

فخليقة يحتمل الأمرين. وإظهار «قد» هنا يرجِّح قولَ مَنْ يشترطها، وهل يجوز في مثل هذا التركيب التنازعُ؟ وذلك أن كلاً من «كان» وما بعدها من الأفعال المذكورة في هذه الأمثلةِ يطلب المرفوع من جهة المعنىٰ، وشروط الإعمال موجودة. وكنت قديماً سألت الشيخ عن ذلك فأجابَ بالمنع، محتَّجاً

---

(١) ديوانه ٣١، أخنىٰ عليها: أفسدها وغيَّرها. لبد: اسم نسر يزعمون أنه عمِّر طويلاً.
(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف.
(٣) الآية ٤ من الجن.
(٤) تقدم برقم ٩٠٠.

بأنَّ شرط الإعمال أن لا يكونَ أحدُ المتنازعين مفتقراً إلى الآخر، وأن لا يكونَ من تمام معناه، و «كان» مفتقرةٌ إلى خبرها وهو من تمام معناها. وهذا الذي ذكره مِن المنع وترجيحِه ظاهرٌ، إلا أن النَّحْويين لم يذكروه في شروط الإعمال.

وقوله: «وإن كان كَبُر» مؤولٌ بالاستقبال وهو التبيُّن والظهور فهو كقوله: «إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ»[1] أي: إنْ تبيَّن وظَهَر، وإلاَّ فهذه الأفعالُ قد وقعتْ وانقضتْ فكيف تقع شرطاً؟ وقد تقدَّم أنَّ المبردَ يُبْقي «كان» خاصةً على مضيِّها في المعنىٰ مع أدوات الشرط، وليس بشيء. وأمَّا: «فإن استطعتَ» فهو مستقبلٌ معنى لأنه لم يقعْ، بخلافِ كونه كَبُر عليه إعراضُهم وقَدِّ القميص و «أن تبتغي» مفعولُ الاستطاعة. و «نَفَقاً» مفعول الابتغاء.

والنَّفَقُ: السَّرَب النافذ في الأرض وأصله في جُحْرة اليربوع ومنه النافقاء والقاصِعاء، وذلك أن اليربوعَ يَحْفِر [في] الأرض سَرَباً ويجعل له بابين، وقيل: ثلاثة؛ النَّافِقاء والقاصعاء والدَّابِقاء، ثم يَرِقُّ بالحفر ما تقارب وجه الأرض، فإذا نابه أمرٌ دفع تلك القشرةَ الرقيقةَ وخرجَ. وقد تقدَّم لك استيفاء هذه المادة عند ذكر «يُنْفِقُون»[2] و «المنافقين»[3].

وقوله «في الأرض» ظاهرُه أنه متعلقٌ بالفعل قبله، ويجوز أن يكون صفةً لـ «نَفَقاً» فيتعلَّقَ بمحذوف، وهي صفة لمجرد التوكيد، إذ النفق لا يكون إلا في الأرض. وجوَّز أبوالبقاء[4] مع هذين الوجهين أن يكونَ حالاً من فاعل «تَبْتغي» أي: وأنت في الأرض، قال: «وكذلك في السماء» يعني مِنْ جوازِ الأوجه الثلاثة، وهذا الوجهُ الثالث ينبغي أن لا يجوز لخُلُوِّه عن الفائدة.

---

(١) الآية ٢٦ من يوسف.
(٢) من الآية ٣ من البقرة.
(٣) من الآية ٦١ من النساء.
(٤) الإملاء ١/٢٤٠.

والسُّلَّم: قيل: المِصْعَد، وقيل: الدَّرَج، وقيل: السبب، تقول العرب: اتَّخِذْني سُلَّماً لحاجتك أي: سبباً، قال كعب بن زهير[1]:

١٩٠٧ــ ولا لكما مَنْجَىً من الأرض فابغِيا بها نَفَقاً أو في السموات سُلَّماً

وهو مشتقٌّ من السَّلامة، قالوا: لأنه يُسْلَمُ به إلى المصعد. والسُّلَّم مذكر، وحكى الفراء[2] تأنيثه، قال بعضهم: ليس ذلك بالوضع، بل لأنه بمعنى المِرْقاة كما أنَّث بعضهم الصوت في قوله[3]:

١٩٠٨ــ . . . . سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

لمَّا كان في معنى الصرخة.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿والموتَىٰ يَبْعثهم الله﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أظهرها: أنها جملة من مبتدأ وخبر سِيْقَتْ للإِخبار بقدرته، وأنَّ مَنْ قَدَرَ على بعث الموتى يَقْدِرُ على إحياء قلوب الكفرة بالإِيمان فلا تتأسَّفْ علىٰ / مَنْ كفر. [٣١١/ب] والثاني: أن «الموتى» منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، ورُجِّح هذا الوجهُ على الرفع بالابتداء لعطف جملة الاشتغال على جملةٍ فعلية قبلها فهو نظير: «والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً»[4] بعد قوله: «يُدْخِل». والثالث: أنه مرفوع نسقاً على الموصول قبله، والمراد بالموتى الكفار أي: إنما يَسْتجيب المؤمنون السامعون من أول وهلة، والكافرون الذين يُجيبهم الله تعالى بالإِيمان ويوفقهم له، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: «يَبْعَثُهم الله» في محل نصب على الحال، إلا أن هذا القولَ يُبْعده قوله تعالىٰ: «ثم إليه يُرْجَعون»، إلا أن يكون من ترشيح المجاز. وتقدَّمت له نظائر.

---

(١) ليس في ديوانه وهو في البحر ١/ ١١٤.
(٢) المذكر والمؤنث ٩٧.
(٣) تقدم برقم ٩١٧.
(٤) الآية ٣١ من الإنسان وتمامها: يُدْخِلُ مَنْ يشاء في رحمته والظالمين أعدَّ لهم».

وقرىء[1] «يَرْجِعون» مِنْ رَجَع اللازم.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿مِنْ ربه﴾**: فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ «نُزِّل». والثاني: أنها متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لـ «آية» أي: آية كائنة من ربه. وتقدَّم الكلام على «لولا» وأنها تحضيضية.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿وما مِنْ دابة﴾**: «مِنْ» زائدة لوجود الشرطين وهي مبتدأ، و«إلا أممٌ» خَبرُها مع ماعُطِفَ عليها. وقوله «في الأرض» صفةٌ لدابَّة، فيجوز لـك أن تجعلَها في محلٍّ جر باعتبار اللفظ، وأن تجعلها في محل رفع باعتبار الموضع.

قوله: «ولا طائرٍ» الجمهور على جرِّه نسقاً على لفظ «دابة»، وقرأ ابن أبـي عبلة[2] برفعه نسقاً على موضعها. وقرأ ابن عباس: «ولا طيرٍ» من غير ألف. وقد تقدَّم الكلامُ فيه: هل هوجمع أو اسم جمع[3]؟ وقوله: «يطير» في قراءة الجمهور يحتمل أن يكون في محلٍّ جر باعتبار لفظه، ويحتمل أن يكون في محل رفع باعتبار موضعه. وأمَّا على قراءة ابن أبـي عبلة ففي محل رفع ليس إلا. وفي قوله «ولا طائرٍ» ذكرُ خاصٍ بعد عام، لأنَّ الدابَّةَ تَشْمل كلَّ ما دَبَّ من طائرٍ وغيره فهوكقوله: «وملائِكتـه... وجبريـل»[4] وفيه نـظر إذ المقابلة هنا تنفي أن تكون الدابة تشمل الطائر.

قوله: «بجناحَيْه» فيه قولان، أحدهما: أن الباء متعلقة بـ «يطير» وتكونُ الباءُ للاستعانة. والثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوف على أنها حال وهي حال مؤكدة، وفيها رفعُ مَجازٍ يُتَوَهَّم؛ لأنَّ الطيران يُستعار في السرعة قال[5]:

---

(١) انظر: البحر ٤/١١٨.

(٢) البحر ٤/١١٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٦٠ من البقرة.

(٤) الآية ٩٨ من البقرة «وملائكته ورسله وجبريل».

(٥) البيت لقريط بن أنيف وهو في الحماسة ٥٨.

١٩٠٩ـ قومٌ إذا الشرُّ أبدَىٰ ناجِذَيْه لهم طاروا إليه زَرافاتٍ ووِحْدانا

ويُطلق الطيرُ على العمل، قال تعالىٰ: «وكلَّ إنسان ألْزَمْناه طائرَه في عُنُقه»[1]

وقوله: «إلا أممٌ» خبر المبتدأ، وجُمع وإن لم يتقدَّمْهُ إلا شيئان، لأن المراد بهما الجنس. و«أمثالكم» صفة لأمَم، يعني أمثالهم في الأرزاق والآجال والموت والحياة والحشر والاقتصاص لمظلومها من ظالمها. وقيل: في معرفة الله وعبادته.

قوله: «مِنْ شيء» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «مِنْ» زائدة في المفعول به والتقدير: ما فرَّطْنا شيئاً، وتضمَّن «فرَّطْنا» معنى تركنا وأغفلنا، والمعنى: ما أَغْفَلْنا ولا تَرَكْنا شيئاً. ثم اختلفوا في الكتاب: ما المراد به؟ فقيل: اللوح المحفوظ، وعلى هذا فالعموم ظاهر لأن الله تعالىٰ أثبت ما كان وما يكون فيه. وقيل: القرآن، وعلى هذا فهل العمومُ باقٍ؟ منهم من قال: نعم، وأن جميع الأشياء مثبتة في القرآن. إمَّا بالصريح وإمَّا بالإيماء، ومنهم من قال: إنه يُراد به الخصوص، والمعنى: من شيءٍ يحتاج إليه المُكَلَّفون. والثاني: أن «مِنْ» تبعيضيةٌ أي: ما تركْنا ولا أَغْفَلْنا في الكتاب بعضَ شيء يَحْتاج إليه المكلَّف. الثالث: أنَّ «من شيء» في محل نصب على المصدر و«من» زائدة فيه أيضاً. ولم يُجِزْ أبو البقاء غيره، فإنه قال[2]: «مِنْ» زائدة، و«شيء» هنا واقع موقع المصدر أي تفريطاً. وعلى هذا التأويل لا يَبْقى في الآية حجةٌ لمن ظنَّ أن الكتابَ يَحْتوي على ذِكْر كل شيء صريحاً. ونظير ذلك: «لا يَضُرُّكم كيدُهم شيئاً»[3]، ولا يجوز أن يكون[4] مفعولاً به لأنَّ «فرَّطْنا» لا يتعدىٰ بنفسه بل

---

(١) الآية ١٣ من الإسراء.

(٢) الإملاء ١/٢٤١.

(٣) الآية ١٢٠ من آل عمران.

(٤) أي: شيئاً.

بحرف الجر، وقد عُدِّيَتْ إلى الكتاب بـ «في» فلا يتعـدَّىٰ بحرف آخـر، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء، لأن المعنى على خلافه فبان التأويل بما ذكرنا» انتهى. قوله: «يحتوي على ذِكْرِ كل شيء صريحاً» لم يَقُلْ به أحدٌ لأنَّه مكابرة في الضروريات. وقرأ[1] الأعرج وعلقمة: «فَرَطْنا» مخفَّفاً، فقيل: هما بمعنى. وعن النقاش: فَرَطْنا: أَخَّرْنا كما قالوا: «فَرَطَ الله عنك المرض» أي: أزاله /. [٣١٢/أ]

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿والذين كَذَّبوا﴾: مبتدأٌ وما بعده الخبرُ. ويجوز أن يكون «صمٌّ» خبرَ مبتدأ محذوف، والجملة خبر الأول، والتقدير: والذين كذَّبوا بعضُهم صمٌّ وبعضُهم بُكْمٌ، وقال أبو البقاء[2]: «صمٌّ وبُكْمٌ الخبرُ، مثل حلو حامض، والواو لا تمنع من ذلك». قلت: هذا الذي قاله لا يجوزُ مِنْ وجهين، أحدهما: أنَّ ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد لأنهما في معنى مُزّ، وهو أَعْسَرُ يَسَرٌ بمعنى أضبط، وأمَّا هذان[3] الخبران فكلٌّ منهما مستقلٌّ بالفائدة. والثاني: أن الواو لا تجوز في مثل هذا إلا عند أبـي علي الفارسي وهو وجه ضعيف.

قوله: «في الظلمات» فيه أوجهُ، أحدها: أن يكون خبراً ثانياً لقوله: «والذينَ كَذَّبوا» ويكون ذلك عبارةً عن العَمَىٰ، ويصير نظيرَ الآيةِ الأخرىٰ: «صمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ»[4] فَعَبَّر عن العمىٰ بلازمه، والمراد بذلك عَمَىٰ البصيرة. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكنِّ في الخبر تقديرُه: ضالُّون حال كونهم مستقرين في الظلمات. الثالث: أنه صفةٌ لـ «بُكْم» فيتعلَّقُ أيضاً بمحذوف أي بُكم كائنون في الظلمات. الرابع: أن يكون ظرفاً

---

(١) المحتسب ٢٢٣/١؛ البحر ١٢١/٤.

(٢) الإملاء ٢٤١/١.

(٣) الأصل «هذا» وسقطت النون سهواً.

(٤) الآية ١٨ من البقرة.

على حقيقته وهو ظرف لـ «صُمٌّ» أو لـ «بُكْم». قال أبو البقاء[1]: «أو لِما ينوبُ عنهما من الفعل» أي: لأن الصفتين في قوة التصريح بالفعل.

قوله: «مَنْ يَشَإِ اللـهُ يُضْلِلْه» في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها مبتدأ وخبرها ما بعدها، وقد عُرِف غير مرة. ومفعول «يشأ» محذوف أي: مَنْ يشأ الله إضلاله. والثاني: أنه منصوب بفعل مضمر يفسِّره ما بعده من حيث المعنىٰ، ويقدَّر ذلك الفعل متأخراً عن اسم الشرط لئلا يلزمَ خروجه عن الصدر، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك وأن فيه خلافاً، والتقدير: مَنْ يُشْقِ اللـهُ يَشَأْ إضلاله ومن يُسْعِدْ يَشَأْ هدايته. فإن قلت: هل يجوز أن تكون «مَنْ» مفعولاً مقدَّماً لـ «يشأ»؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز لفساد المعنىٰ. فإن قلت: أُقَدِّرُ مضافاً هو المفعول حُذِفَ وأقيمت «مَنْ» مُقامه تقديره: إضلال مَنْ يشاء وهداية من يشاء، ودلَّ على هذا المضاف جوابُ الشرط. فالجوابُ أنَّ الأخفشَ حكى عن العرب أنَّ اسم الشرط غير الظرف والمضاف إلى اسم الشرط لا بد أن يكون في الجزاء ضمير يعود عليه أو على ما أُضيف إليه، فالضمير في «يُضْلِلْه» و «يَجْعَلْه»: إمَّا أن يعود على المضاف المحذوف ويكونَ كقوله: «أو كظُلُمات في بحر لجيّ يغشاه»[2] فالهاء في «يغشاه» تعود على المضاف أي: كذي ظلمات يَغْشاه، وإمَّا أن يعود على اسم الشرط، والأول ممتنع، إذ يصير التقدير: إضلال مَنْ يشأ الله يُضْلِلْه أي: يُضِلُّ الإضلال، وهو فاسدٌ. والثاني أيضاً ممتنعٌ لخلوِّ الجوابِ من ضميرٍ يعود على المضاف إلى اسم الشرط. فإن قيل: يجوز أن يكون المعنى: مَنْ يشأ الله بالإضلال وتكون «مَنْ» مفعولاً مقدماً؛ لأنَّ «شاء» بمعنى أراد، و «أراد» يتعدىٰ بالباء قال[3]:

---

(١) الإملاء ١/٢٤١.

(٢) الآية ٤٠ من النور.

(٣) تقدم برقم ٨٤٩.

١٩١٠ـ أرادَتْ عَراراً بالهَوانِ ومَنْ يُرِدْ عَراراً لعَمْري بالهَوان فقد ظَلَمْ

قيل: لا يلزم من كون «شاء» بمعنى «أراد» أن يتعدَّى تعديته، ولذلك نجد اللفظ الواحد تختلف تعديتُه باختلافِ متعلَّقِه تقول: دخلت الدار ودخلت في الأمر، ولا تقول: دخلتُ الأمرَ، فإذا كان ذلك في اللفظ الواحد فما بالك بلفظين؟ ولم يُحفظ عن العرب تعديةُ «شاء» بالباء وإن كانت في معنى أراد.

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم﴾**: يجوز نَقْلُ حركة همزة الاستفهام إلى لام «قُلْ» وتحذف الهمزة تخفيفاً وهي قراءة ورش[1]، وهو تسهيل مطرِّد، وأرأيتكم هذه بمعنىٰ أَخْبِرْني، ولها أحكام تختص بها، اضطربت أقوال الناس فيها، وانتشر خلافهم فلا بد من التعرُّض لذلك فأقول:

«أرأيْتَ» إن كانت البصَرِيَة أو العِلْمِيَة الباقيَةَ على معناها أو التي لإصابة الرئة كقولهم: «رَأَيْتُ الطائر» أي: أصبت رِئَته، لم يَجُزْ فيها تخفيفُ الهمزةِ التي هي عينُها، بل تُحَقَّق ليس إلا، أو تُسَهَّل بينَ بينَ من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن تَلْحَقَها كافٌ على أنها حرف خطاب، بل إن لحقها كاف كانت / ضميراً مفعولاً أولَ، ويكون مطابقاً لما يُراد به من تذكير وتأنيثٍ وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتَّصَلَتْ بها تاءُ خطاب لَزِم مطابقتُها لما يُراد بها ممَّا ذُكِر، ويكون ضميراً فاعلاً نحو: أرأيتم، أرأيتما أرأيتنَّ، ويدخلها التعليق والإلغاء. [٣١٢/ب]

وإن كانت العِلْمِيَّةَ التي ضُمِّنَتْ معنىٰ «أخبرني» اختصَّتْ بأحكامٍ أُخَرَ منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً، وهي مَرْوِيَّةٌ عن نافع[2] من طريق ورش، والنحاةُ يَسْتَضْعِفُون إبدالَ هذه الهمزةِ ألفاً، بل المشهورُ عندهم تسهيلُها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نَقَل الإبدالَ

(١) انظر: السبعة ٢٥٧؛ الكشف ٤٣١/١؛ الحجة ٢٥٠؛ البحر ١٢٥/٤.
(٢) انظر: الحجة للفارسي ٣٨٤/٢.

المحض قطربٌ وغيرُه من اللغويين. قال بعضهم: «هذا غَلَطٌ غُلِطَ عليه» أي على نافع. وسببُ ذلك أنه يؤدِّي إلى الجمع بين ساكنين فإن الياء بعدها ساكنة. ونقل أبو عبيدالقاسم بن سلام عن أبي جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يُسْقطون الهمزة، ويَدَّعون أن الألف خَلَفٌ منها. قلت: وهذه العبارة تُشْعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة.

وقال مكي[1] بن أبي طالب: «وقد رُوي عن ورش إبدالُ الهمزة ألفاً، لأن الرواية عنه أنه يَمُدُّ الثانية، والمدُّ لا يتمكَّن، إلا مع البدل، وحسَّن جوازَ البدلِ في الهمزة وبعدها ساكنٌ أنَّ الأولَ حرفُ مَدٍّ ولين، ، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقومُ مقامَ حركةٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن». وقد تقدَّم لك شيءٌ من هذا عند قوله «أأنذرتهم». ومنها: أن تُحْذَفَ الهمزة التي هي عين الكلمة، وبها قرأ الكسائي، وهي فاشيةٌ نظماً ونثراً، فَمِنَ النظم قوله[3]:

١٩١١ـ أَرَيْتَ ما جاءت به أُمْلُودا　　مُرَجَّلاً ويلبسُ البُرودا
أقائِلُنَّ أحضِروا الشهودا

وقال آخر[4]:

١٩١٢ـ أَرَيْتُكَ إذ هُنَّا عليك ألم تَخَفْ　　رقيباً وحولي مِنْ عَدُوِّك حُضَّرُ

---

(١) الكشف ١/٤٣١.
(٢) الآية ٦ من البقرة.
(٣) البيت لرؤبة أو لرجل من هذيل، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣؛ والمحتسب ١/١٩٣؛ والخصائص ١/١٣٦؛ والمغني ٤٤٣؛ والعيني ١/١١٨؛ والخزانة ٤/٥٧٤.
والأملود: الناعم اللين.
(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٩٦.

وأنشد الكسائي لأبـي الأسود[1]:

١٩١٣ـ أَرَيْتَ امـرَأً كنـت لم أَبْـلُهُ ... أتـاني فقـال اتَّخِـذْني خليـلا

وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال[2]: «في أَرَأَيْتَ لغتان ومعنيان، أحدهما: أن يسأل الرجل: أرأيت زيداً، أي: أعلمت، فهذه مهموزة، وثانيهما: أن تقول: أرأيت بمعنى أَخْبِرْني، فههنا تُتْرك الهمزة إن شِئْتَ وهو أكثرُ كلامِ العرب، تُومِيء إلى تَرْك الهمزِ للفرق بين المعنيين» انتهى.

وفي كيفيَّةِ حَذْفِ هذه الهمزة ثلاثةُ أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنه اسْتُثْقِلَ الجمعُ بين همزتين في فِعْلٍ اتصل به ضمير، فَخَفَّفَه بإسقاط إحدىٰ الهمزتين، وكانت الثانيةُ أَوْلىٰ لأنها حَصَل بها الثقلُ، ولأنَّ حَذْفَها ثابتٌ في مضارع هذا الفعل نحو أرى، ويرىٰ، ونرىٰ، وترىٰ، ولأنَّ حذف الأولى يُخِلُّ بالتفاهم إذ هي للاستفهام. والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً كما فَعَل نافعٌ في رواية ورش فالتقىٰ ساكنان فحذف أولهما وهو الألف، والثالث: أنه أبدلها ياءً ثم سكَّنها ثم حَذَفَها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء[3]، وفيه بُعْدٌ، ثم قال: «وقَرَّب ذلك فيها حَذْفُها في مستقبل هذا الفعل» يعني في يرى وبابه. ورجَّح بعضُهم مذهبَ الكسائيّ بأن الهمزة قد اجتُرِيء عليها بالحذف، وأنشد[4]:

١٩١٤ـ إنْ لم أُقاتِلْ فألبِسوني بُـرْقُعا

وأنشد لأبـي الأسود[5]:

١٩١٥ـ يابا المُغيرةِ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ ... فـرَّجْتُه بـالمَكْرِ مني والـدَّهـا

وقولهم: «وَيْلُمِّه»، وقوله[6]:

---

(١) ديوانه ٢٠٢؛ والأغاني ١١/١٠٧؛ وشرح شواهد الشافية ٣١٤. لم أبله: لم أختبره.

(٢) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٣) الإملاء ١/٢٤١.

(٤) تقدم برقم ١٥٦٠.

(٥) ديوانه ١٣٤؛ وأمالي الشجري ٢/١٦؛ ورصف المباني ٤٤؛ والممتع ٦٢٠.

(٦) تقدم برقم ٣٨.

١٩١٦ـ وَيْلُمِّها خُلَّةً قد سِيْطَ مِنْ دَمِها فَجْعٌ وَوَلْعٌ وإخلافٌ وتَبْديلُ

وأنشد أيضاً(١):

١٩١٧ـ ومَنْ رَاْ مثلَ مَعْدانَ بنِ سعدٍ إذا ما النِّسْعُ طال على المَطِيَّةْ

أي: ومن رأى.

ومنها: أنه لا يدخلها تعليقٌ ولا إلغاء لأنها بمعنى أخبرني، و«أخبرني» لا يُعَلَّقُ عند الجمهور. قال سيبويه(٢): «وتقول: أَرَأَيْتَك زيداً أبو مَنْ هو؟ لا يَحْسُنُ فيه إلا النصبُ في «زيد»، ألا ترى أنك لو قلت: «أرأيت أبو مَنْ أنت؟» لم يحسن، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد، وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني» وقد خالف سيبويه غيرَه من النحويين وقالوا: كثيراً ما تُعَلَّق «أرأيت» وفي القرآن من ذلك كثيرٌ، واستدلُّوا بهذه الآيةِ التي نحن فيها، وبقوله: «أَرَأَيْتَ إن كذَّب وتَوَلَّىٰ ألم يَعْلَم»(٣)، وبقوله(٤):

١٩١٨ـ أَرَيْتَ ما جاءَتْ به أملودا

وهذا لا يَرِد على سيبويه، وسيأتي تأويل ذلك قريباً.

[٣١٣/أ] ومنها: أنها تَلْحَقُها التاءُ فَيُلْتَزَمُ إفرادها / وتذكيرها ويستغنىٰ عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف بخلاف التي لم تُضَمَّن معنى «أخبرني» فإنها تطابق فيها ـ كما تقدَّم ـ ما يُراد بها.

ومنها: أنه يَلْحَقُها كافٌ هي حرفُ خطاب تطابق ما يُراد بها من إفراد وتذكير وضدَّيهما. وهل هذه التاء فاعل والكاف حرف خطاب تُبَيِّن أحوالَ

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في الحجة للفارسي (خ) ٢/٣٨٤. والنسع: سَيْرٌ تشد به الرحال.

(٢) الكتاب ١/١٢٢.

(٣) الآية ١٣ من العلق.

(٤) تقدم برقم ١٩١١.

التاء، كما تُبَيِّنه إذا كانت ضميراً، أو التاء حرف خطاب والكاف هي الفاعل، واستعير ضميرُ النصبِ في مكان ضمير الرفع، أو التاءُ فاعلٌ أيضاً، والكاف ضمير في موضع المفعول الأول؟ ثلاثة مذاهبَ مشهورة، الأولُ قولُ البصريِّين، والثاني قول الفراء[1]، والثالثُ قولُ الكسائي. ولنقتصر على بعضِ أدلةِ كلِّ فريق.

قال أبو علي[2]: «قولهم»: «أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فعل» بفتح التاء في جميع الأحوال، فالكافُ لا يَخْلو أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسميةِ مخلوعٌ منه، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالته على الخطاب، ولو كان اسماً لوجبَ أن يكونَ الاسمُ الذي بعده هو هو، لأن هذه الأفعالَ مفعولُها الثاني هو الأول في المعنى، لكنه ليس به، فتعيَّنَ أن يكون مخلوعاً منه الاسميةُ، وإذا ثبت أنه للخطاب مُعَرًّى من الاسمية ثبت أن التاء لا تكون لمجرَّد الخطاب. ألا ترى أنه لا ينبغي أن يَلْحق الكلمةَ علامتا خطاب، كما لا يلحقها علامتا تأنيث ولا علامتا استفهام، فلمَّا لم يَجُز ذلك أُفْرِدَت التاء في جميع الأحوال لَمَّا كان الفعل لا بد له من فاعل، وجُعِل في جميع الأحوال على لفظ واحد استغناءً بما يلحق الكاف، ولو لحق التاءَ علامةُ الفروع لاجتمع علامتان للخطاب مما كان يلحق التاء، وممَّا كان يلحق الكاف، فلما كان ذلك يؤدِّي إلى ما لا نظيرَ له رُفِضَ وأُجْرِي على ما عليه سائر كلامهم».

وقال الزجاج[3] بعد حكايته مذهبَ الفراء: «وهذا القول لم يَقْبله النحويون القدماء وهو خطأ؛ لأنَّ قولَك: «أرأيتك زيداً ما شأنه» لو تَعَدَّت الرؤية إلى الكاف وإلى زيد لصار المعنى: أَرَأَتْ[4] نَفْسُك زيداً ما شأنُه،

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٣٣.

(٢) الحجة (خ) ٢/ ٣٨٤ بعبارة قريبة.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٧٠.

(٤) مطبوعة المعاني: أرأيت.

وهذا مُحالٌ» ثم ذكر مذهبَ البصريين. وقال مكي[1] بن أبي طالب بعد حكايته مذهبَ الفراء: «وهذا مُحالٌ؛ لأنَّ التاءَ هي الكاف في أرأيتكم، فكان يجب أن تَظْهر علامةُ جمع التاء[2]، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعلٍ واحد وهما لشيء واحد، ويجب أن يكون معنى قولك أرأيتَك زيداً ما صنع: أرأيْتَ نفسَك زيداً ما صنع، لأن الكاف هو المخاطب، وهذا مُحَالٌ في المعنى ومتناقض في الإعراب والمعنى، لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم تَرُدُّ السؤالَ إلى غيره في آخره وتخاطبه أولاً، ثم تأتي بغائب آخر، أو لأنه يصير ثلاثة مفعولين لرأيت، وهذا كلُّه لا يجوزُ، ولو قلت: «أرأيتك عالماً بزيد» لكان كلاماً صحيحاً[3] وقد تعدَّى «رأى» إلى مفعولين».

وقال أبو البقاء[4] بعدما حكىٰ مذهب البصريين: «والدليل على ذلك أنها ـ أي الكاف ـ لو كانت اسماً لكانت: إمَّا مجرورةً ـ وهو باطل، إذ لا جارَّ هنا ـ وإمَّا مرفوعةً، وهو باطلٌ أيضاً لأمرين، أحدهما: أن الكافَ ليسَتْ من ضمائرِ الرفع، والثاني: أنها لا رافعَ لها، إذ ليست فاعلاً لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعلٍ واحد فاعلان، وإمَّا أن تكون منصوبةً وذلك باطلٌ لثلاثة أوجه، أحدُها: أن هذا الفعلَ يتعدَّىٰ إلى مفعولين كقولك: «أرأيت زيداً ما فعلَ» فلو جُعِلَت الكافُ مفعولاً لكان ثالثاً. والثاني: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرضُ أرأيت نفسك، بل أرأيت غيرك. ولذلك قلت: أرأيتك زيداً، وزيداً غير المخاطب ولا هو بدل منه. والثالث: أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظهرَتْ علامةُ التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ في التاء فكنت تقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم،

---

(١) المشكل ١/٢٦٦.

(٢) مطبوعة المشكل: في التاء.

(٣) قبله في المشكل: تقديره: أرأيت نفسك عالماً بزيد.

(٤) الإملاء ١/١٤٢.

أرأيتكنَّ». ثم ذكر مذهبَ الفراء ثم قال: «وفيما ذَكَرْنا إبطالٌ لمذهبه».

وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء بأن قال: «لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلمَّا فُتِحت التاءُ في خطاب الجمع ووقع مِيْسَم الجمع لغيرها كان ذلك دليلاً على أن الكافَ غيرُ توكيد. ألا ترى أن الكاف لو سَقَطَت لم يَصْلُحْ أن يُقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصرافُ الفعلِ إلى الكاف وأنها واجبةٌ لازمةٌ مفتقر إليها». وهذا الذي قاله أبو بكر باطل بالكاف اللاحقةِ لاسمِ الإشارة، فإنها يقع عليها / مِيْسَمُ الجمعِ، ومع ذلك هي حرف. [٣١٣/ب]

وقال الفراء[1]: «موضعُ الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهي بمنزلة الكاف في «دونك» إذا أغري بها، كما تقول: «دونكَ زيداً» فتجد الكاف في اللفظ خَفْضاً وفي المعنى رفعاً، لأنها مأمورةٌ، فكذلك هذه الكافُ موضعُها نصبٌ وتأويلها رفع». قلت: وهذه الشبهةُ باطلةٌ مما تقدم، والخلاف في «دونك» و«إليك» وبابِهما مشهورٌ تقدَّم التنبيهُ عليه غيرَ مرة.

وقال الفراء أيضاً كلاماً حسناً رأيت أن أذكره فإنه مُبين نافع، قال[2]: «للعرب في «أرأيْتَ» لغتان ومعنيان، أحدُهما رؤيةُ العين، فإذا أردت هذا عَدَّيْتَ الرؤية بالضمير إلى المخاطب ويتصرَّف تصرُّفَ سائرِ الأفعال، تقول للرجل: «أرأيتك على غير هذه الحال» تريد: هل رأيتَ نفسَك، ثم تثنِّي وتجمع فتقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم، أرأيتكنَّ، والمعنى الآخر: أن تقول: «أرأيتك» وأنت تريد معنى أخبرني، كقولك: أرأيتك إنْ فَعَلْتَ كذا ماذا تفعل أي: أخبرني، وتترك التاء ـ إذا أردت هذا المعنى ـ موحدةً على كل حال تقول:

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣.
(٢) معاني القرآن ١/٣٣٣.

أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكنَّ، وإنما تركَتِ العربُ التاءَ واحدةً؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من المخاطب على نفسه فاكتفوا من علامة المخاطب بذكره في المكان، وتركوا التاء على التذكير والتوحيد إذا لم يكن الفعل واقعاً».

قال: «والرؤيةُ من الأفعال الناقصة التي يُعَدِّيها المخاطبُ إلى نفسه بالمكنى مثل: ظننتُني ورأيتُني، ولا يقولون ذلك في الأفعالِ التامة، لا يقولون للرجل: قتلتَك بمعنىٰ: قتلتَ نفسَك، ولا أحسنتَ إليك، كما يقولون: متى تظنُّك خارجاً؟ وذلك أنَّهم أرادوا الفصلَ بين الفعل الذي قد يُلغىٰ وبين الفعلِ الذي لا يجوزُ إلغاؤه، ألا ترىٰ أنك تقول: «أنا أظنُّ خارجٌ» فتلغي«أظن»، وقال الله تعالىٰ: «أَنْ رَآهَ اسْتَغْنىٰ»[1] ولم يَقُلْ: رأىٰ نفسه. وقد جاء في ضرورة الشعر إجراءُ الأفعال التامة مُجْرى النواقص:

قال جران العود[2]:

١٩١٩ ـ لقد كان لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وعَمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزِحُ

والعرب تقول: عَدِمْتُني ووَجَدْتُني وفَقَدْتُني وليس بوجه الكلام» انتهىٰ.

واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بأرأيتك نحو: أرأيتك زيداً ما صنع؟ فالجمهور على أن «زيداً» مفعول أول، والجملة بعده في محل نصب سادَّةً مَسَدَّ المفعول الثاني. وقد تقدم أنه لا يجوز التعليق في هذه وإن جاز في غيرها من أخواتها نحو: علمت زيداً أبو مَنْ هو؟، وقال ابن كَيْسان: «إن الجملة الاستفهامية في أرأيتك زيداً ما صنع بدل من أرأيتك». وقال الأخفش: «إنه لا بد بعد «أرأيت» التي بمعنى أخبرني من الاسم المستَخْبَرِ عنه، ويلزمُ الجملةَ التي بعده الاستفهامُ لأن

---

(١) الآية ٧ من العلق.

(٢) ديوانه ٤٠؛ وأمالي الشجري ٣٩/١؛ وابن يعيش ٨٨/٧.

«أخبرني» موافق لمعنى الاستفهام» وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى «أما» أو «تنبَّه»، وحينئذ لا يكون لها مفعولان ولا مفعول واحد، وجعل من ذلك: «أرأيت إذ أوَيْنا إلى الصخرة فإنِّي نسيت الحوت»[1]، وهذا ينبغي أن لا يجوز لأنه إخراج للَّفْظَة عن موضوعها من غير داعٍ إلى ذلك.

إذا تقرَّر هذا فليُرْجع إلى الآية الكريمة فنقول وبالله التوفيق: اختلف الناس في هذه الآية على ثلاثة أقوال، أحدُها: أن المفعولَ الأولَ والجملةَ الاستفهامية التي سَدَّت مَسَدَّ الثاني محذوفان لفهم المعنى، والتقدير: أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعُكم؟ أو اتِّخاذَكم غيرَ الله إلهاً هل يَكْشِفُ ضُرَّكم؟ ونحو ذلك، فعبادَتَكُمْ أو اتِّخاذَكم مفعول أول، والجملة الاستفهامية سادَّةٌ مَسَدَّ الثاني، والتاء هي الفاعل، والكاف حرف خطاب.

الثاني: أن الشرط وجوابه ـ وسيأتي بيانه ـ قد سَدَّا مَسَدَّ المفعولين لأنهما قد حَصَّلا المعنىٰ المقصود، فلم يَحْتج هذا الفعل إلى مفعولٍ، وليس بشيء؛ لأن الشرط وجوابه لم يُعْهد فيهما أن يَسُدَّا مَسَدَّ مفعولي ظن، وكونُ الفعلِ غيرَ محتاجٍ لمفعول إخراجٌ له عن وضعه، فإنْ عَنَى بقوله: «سَدَّا مَسَدَّه» أنَّهما دالَّان عليه فهو المدَّعى.

والثالث: أن المفعول الأول محذوفٌ، والمسألةُ من باب التنازع بين أرأيتكم وأتاكم، والمتنازَعُ فيه هو لفظُ «العذاب». وهذا اختيار الشيخ[2]، ولنوردْ كلامه ليظهرَ فإنَّه كلامٌ حسن قال: «فنقول: الذي نختاره: / أنها باقية [٣١٤/أ] على حكمها في التعدِّي إلى اثنين، فالأول منصوب والثاني لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية. فإذا تقرَّر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف، والمسألة من باب التنازع، تنازع «أرأيتكم» والشرط

---

(١) الآية ٦٣ من الكهف.

(٢) البحر ١٢٧/٤.

على «عذاب الله»، فأعمل الثاني وهو «أتاكم» فارتفع «عذاب» به، ولو أعمل الأول لكان التركيب: «عذابَ» بالنصب، ونظير ذلك: «اضرب إنْ جاءك زيد» على إعمال «جاءك»، ولو نصب لجاز، وكان من إعمال الأول. وأمَّا المفعول الثاني فهو الجملة من الاستفهام: «أغيرَ الله تَدْعُون»، والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف محذوف تقديره: أغيرَ الله تَدْعُون لكَشْفِه، والمعنى: قل أرأيتكم عذابَ الله إنْ أتاكم ـ أو الساعة إن أتتكم ـ أغيرَ الله تَدْعُون لكشفه أو لكشف نوازلها» انتهىٰ. والتقدير الإعرابيُّ الذي ذكره يحتاج إلى بعض إيضاح، وتقديره: قل أرأيتَكموه أو أرأيتَكم إياه إن أتاكم عذاب الله، فذلك الضمير هو ضمير العذاب لمَّا عمل الثاني في ظاهره أُعطي المُلْغَى ضميرَه، وإذا أُضْمِرَ في الأول حُذِف ما لم يكن مرفوعاً أو خبراً في الأصل، وهذا الضمير ليس مرفوعاً ولا خبراً في الأصل، فلأجل ذلك حُذِف ولا يَثْبُتُ إلا ضرورةً.

وأمَّا جوابُ الشرط ففيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه محذوفٌ، فقدَّره الزمخشري[1]: «إن أتاكم عذابُ الله مَنْ تدعون». قال الشيخ[2]: «وإصلاحُه أن يقول: «فَمَنْ تدعون» بالفاء، لأن جوابَ الشرطِ إذا وقع جملةً استفهاميةً فلا بد فيه من الفاء. الثاني: أنه «أرأيتكم»، قاله الحوفي، وهو فاسِدٌ لوجهين، أحدهما: أن جوابَ الشرط لا يتقدَّمُ عند جمهور البصريين، إنما جوَّزَه الكوفيون وأبو زيدٍ والمبردُ[3]. والثاني: أن الجملةَ المصدَّرَةَ بالهمزة لا تقع جواباً للشرط البتة، إنما يقع من الاستفهام ما كان بـ «هل» أو اسمٍ من أسماء الاستفهام، وإنما لم تقع الجملة المصدرة بالهمزة جواباً لأنه لا يخلو: أن تأتي معها بالفاء أو لا تأتي بها، لا جائز أن لا تأتي بها؛ لأنَّ كلَّ ما لا يَصْلح شرطاً

(١) الكشاف ٢/١٨.
(٢) البحر ٤/١٢٧.
(٣) المقتضب ٢/٦٨.

يجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً، ولا جائز أن تأتي بها لأنك: إمَّا أن تأتي بها قبل الهمزة نحو: «إن قمت فأزيد منطلق»، أو بعدها نحو: «أفزيد منطلق»، وكلاهما ممتنعٌ، أمَّا الأول فلتصدُّر الفاء على الهمزة، وأما الثاني فلأنه يؤدي إلى عدم الجواب بالفاء في موضع كان يجب فيه الإتيانُ بها، وهذا بخلاف «هل» فإنك تأتي بالفاء قبلها فتقول: إن قمت فهل زيد قائم، لأنه ليس لها تمامُ التصدير الذي تستحقُّه الهمزةُ، ولذلك تَصَدَّرَتْ على بعضِ حروف العطف وقد تقدَّم مشروحاً غير مرة.

الثالث[1]: أنه «أغير الله» وهو ظاهر عبارة الزمخشري فإنه قال[2]: «ويجوز أن يتعلَّق الشرطُ بقوله: «أغيرَ الله تَدْعُون»، كأنه قيل: أغير الله تَدْعُون إن أتاكم عذاب الله». قال الشيخ[3]: «ولا يجوز أن يتعلَّق الشرط بقوله: «أغير الله»؛ لأنه لو تعلَّق به لكان جواباً له، لكنه لا يقع جواباً؛ لأنَّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بـ «هل»، وذَكَر ما قدَّمْتُه إلى آخره، وعزاه الأخفش[4] عن العرب ثم قال: «ولا يجوز أيضاً من وجه آخر، لأنَّا قد قَرَّرْنا أنَّ «أرأيتك» متعدِّية إلى اثنين، أحدهما في هذه الآية محذوفٌ، وأنه من باب التنازع، والآخر وقعت الجملة الاستفهامية موقعَه، فلو جَعَلْتها جواب الشرط لبقيَتْ «أرأيتَكم» متعدية إلى واحد وذلك لا يجوز». قلت: وهذا لا يلزم الزمخشري فإنه لا يرتضي ما قاله / من الإعراب المشار إليه. قوله «يلزم تعدِّيها لواحد» قلنا: لا نسلِّم بل يتعدَّىٰ لاثنين محذوفين ثانيهما جملة استفهام، كما قدَّره غيرُه: بأرأيتكم عبادتَكم هل تنفعكم، ثم قال: «وأيضاً التزامُ العرب في الشرط الجائي بعد «أرأيت» مُضِيَّ الفعل دليلٌ على أن [٣١٤/ب]

---

(١) من أوجه جواب الشرط.

(٢) الكشاف ٢/١٨.

(٣) البحر ٤/١٢٧.

(٤) كذا، عـلى تضمين «عزا» معنى نقل.

جواب الشرط محذوف، لأنه لا يُحْذَفُ جوابُ الشرط إلا عند مُضِيِّ فِعْلِه، قال تعالىٰ: «قل أرأيتَكم إنْ أتاكم عذاب الله»[1] «قل أرأيتم إن أخذ الله»[2] «قل: أرأيتم إنْ جَعَلَ الله»[3] «قل أرأيتُمْ إنْ جَعَلَ الله»[4] «قل أرأيتُمْ إنْ أتاكم عذابُه»[5] «أفرأيت إن متَّعْناهم سنين»[6] «أرأيْتَ إنْ كذَّبَ وتولَّىٰ»[7] إلى غير ذلك من الآيات. وقال الشاعر[8].

١٩٢٠ــ أَرَيْتَ إنْ جــاءت بـه أُمْلودا

وأيضاً مجيءُ الجملة الاستفهامية مُصَدَّرةً بهمزة الاستفهام دليل على أنها ليست جوابَ الشرط، إذ لا يَصِحُّ وقوعُها جواباً للشرط» انتهىٰ.

ولما جَوَّزَ الزمخشري أن الشرطَ متعلِّقٌ بقوله: «أغيرَ الله» سأل سؤالاً وأجابَ عنه، قال[9]: «فإنْ قلت: إنْ عَلَّقْتَ الشرطَ بِه فما تصنعُ بقوله: «فيكشِفُ ما تَدْعُون إليه» مع قوله: «أو أتتكم الساعة» وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين؟ قلت: قد اشترط في الكشفِ المشيئةَ وهو قوله «إنْ شاء» إيذاناً بأنه إنْ فَعَلَ كان له وجهٌ من الحكمة، إلا أنه لا يَفْعلُ لوجهٍ آخرَ من الحكمةِ أرجحَ منه» قال الشيخ[10]: «وهذا مبنيٌّ على أن الشرط متعلقٌ بـ «أغير الله». وقد استَدْلَلْنا على أنه لا يجوز». قلت: تَرَكَ الشيخُ التنبيهَ على ما هو أهمُّ من

---

(١) الآية ٤٧ من الأنعام.
(٢) الآية ٤٦ من الأنعام.
(٣) الآية ٧١ من القصص.
(٤) الآية ٧٢ من القصص.
(٥) الآية ٥٠ من يونس.
(٦) الآية ٢٠٥ من الشعراء.
(٧) الآية ١٣ من العلق.
(٨) تقدم برقم ١٩١١.
(٩) الكشاف ٢/١٨.
(١٠) البحر ٤/١٢٨.

ذلك وهو قوله: «إلا أنه لا يفعل لوجهٍ آخر من الحكمة أرجحَ منه» وهذا أصل فاسد من أصول المعتزلة يزعمون أن أفعاله تعالىٰ تابعةٌ لمصالحَ وحِكمٍ يترجَّح مع بعضها الفعلُ ومع بعضها التركُ، ومع بعضها يجب الفعل أو الترك، تعالى الله عن ذلك بل أفعاله لا تُعَلَّلُ بغرضٍ من الأغراض، لا يُسأل عما يَفعل، وموضوع هذه المسألةِ غيرُ هذا الموضوع، ولكني نبَّهْتُك عليها إجمالاً.

الرابع: أنَّ جواب الشرط محذوف تقديره: إن أتاكم عذابُ الله أو أَتَتْكم الساعةُ دَعَوْتم، ودَلَّ عليه قوله: «أغير الله تدعون». الخامس: أنه محذوف أيضاً، ولكنه مقدَّرٌ من جنس ما تقدَّم في المعنى، تقديرُه: إنْ أتاكم عذاب الله أو أَتَتْكم الساعة فأخبروني عنه أَتَدْعُون غيرَ الله لكشفِه كما تقول: «أخبرني عن زيدٍ إن جاءك ما تصنعُ به» أي: إن جاءَك فأخبرني عنه، فحُذِفَ الجوابُ لدلالة «أخبرني» عليه، ونظيرُه: أنت ظالمٌ إن فعلت، أي: فأنت ظالم، فحذف «فأنت ظالمٌ» لدلالةِ ما تقدَّم عليه. وهذا ما اختاره الشيخ. قال[1]: «وهو جارٍ على قواعد العربية» وادَّعىٰ أنه لم يَرَه لغيره.

قوله: «أغيرَ الله تَدْعُون» «غيرَ» مفعول مقدم لـ «تَدْعون» وتقديمُه: إمَّا للاختصاص كما قال الزمخشري[2]: «بكَّتهم بقوله: أغيرَ الله تَدْعُون، بمعنىٰ: أَتَخُصُّون آلهتَكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضرٌّ أم تدعون اللَّـهَ دونها، وإمَّا للإنكارِ عليهم في دعائهم للأصنام؛ لأن المُنْكَرَ إنما هو دعاءُ الأصنامِ لا نفسُ الدعاء، ألا ترىٰ أنك إذا قلت «أزيداً تضربُ» إنما تُنْكِرُ كونَ «زيد» مَحَلاًّ للضرب ولا تُنْكر نفسَ الضرب، وهذا من قاعدةٍ بيانية قَدَّمْتُ التنبيهَ عليها عند قوله تعالىٰ: «أأنت قلت للناسِ اتَّخِذوني»[3].

---

(١) البحر ٤/١٢٨.

(٢) الكشاف ٢/١٨.

(٣) الآية ١١٦ من المائدة.

قوله: «إنْ كنتمْ صادقين» جوابُه محذوف لدلالة الكلام عليه وكذلك معمولُ «صادقين» والتقدير: إن كنتم صادقين في دعواكم أنَّ غيرَ الله إلهٌ فهل تَدْعُونه لكشْفِ ما يَحُلُّ بكم من العذاب؟

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿بل إيَّاه تَدْعُون﴾**: «بل» حرفُ إضرابٍ وانتقال لا إبطالٍ، لِما عَرَفْتَ غيرَ مرة من أنها في كلام الله كذلك. و «إياه» مفعول مقدَّم للاختصاص عند الزمخشري، ولذلك قال[1]: «بل تَخُصُّونه بالدعاء، وعند غيره للاعتناء، وإن كان ثَمَّ حَصْرٌ واختصاص فَمِنْ قرينة أخرىٰ. و «إياه» ضمير منصوب منفصل تقدَّم الكلامُ عليه مشبعاً في الفاتحة[2] وقال ابن عطية[3]: «هنا «إيَّا» اسم مضمر أُجري / مُجرىٰ المظهرات في أنه مضاف أبداً». قال الشيخ[4]: «وهذا خلافُ مذهبِ سيبويه، فإنَّ مذهب سيبويه[5] أن ما بعد «إيَّا» حرفٌ يُبَيِّن أحوال الضمير، وليس مضافاً لما بعده، لئلَّا يلزمَ تعريفُ الإضافةِ، وذلك يستدعي تنكيره، والضمائر لا تَقْبَلُ التنكير فلا تقبل الإضافة. [٣١٥/أ]

قوله: «ما تَدْعُون» يجوز في «ما» أربعةُ أوجه، أظهرها: أنها موصولة بمعنى الذي أي: فتكشف الذي تَدْعون، والعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: تَدْعونه. الثاني: أنها ظرفية، قاله ابن عطية[6]. وعلى هذا فيكون مفعول «يكشفُ» محذوفاً تقديره: فيكشف العذاب مدةَ دعائكم أي: ما دُمْتُمْ داعِيه.

---

(١) الكشاف ١٨/٢.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥ من الفاتحة.
(٣) المحرر ٥٠/٦.
(٤) البحر ١٢٨/٤.
(٥) الكتاب ٣٨٠/١.
(٦) المحرر ٥٠/٦.

قال الشيخ[1]: «وهذا ما لا حاجةَ إليه مع أنَّ فيه وَصْلَها بمضارعٍ، وهو قليلٌ جداً تقولُ: «لا أُكَلِّمك ما طلَعت الشمس»، ويضعف: ما تطلع الشمس». قلت: قوله «بمضارع» كان ينبغي أن يقول مثبت؛ لأنه متى كان منفياً بـ «لم» كَثُر وَصْلُها به نحو قوله[2]:

١٩٢١ـ ولَنْ يَلْبَثَ الجُهَّالُ أن يَتَهَضَّموا ‏ ‏ ‏ ‏ أخا الحلم ما لم يَسْتَعِنْ بجَهول

ومِنْ وَصْلها بمضارعٍ مثبت قولُه[3]:

١٩٢٢ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي ‏ ‏ ‏ ‏ إلى أمَّا ويَرْوِيني النقيعُ

وقول الآخر[4]:

١٩٢٣ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي ‏ ‏ ‏ ‏ إلى بيتٍ قعيدَتُهُ لَكاعِ

فـ «أُطَوِّفُ» صلةٌ لـ «ما» الظرفية.

الثالث: أنها نكرة موصوفة ذكره أبو البقاء[5]، والعائد أيضاً محذوف أي: فيكشفُ شيئاً تَدْعونه أي: تَدْعون كَشْفَه، والحذفُ من الصفةِ أقلُّ منه من الصلة. الرابع: أنها مصدرية، قال ابن عطية[6]: «ويَصِحُّ أن تكون مصدرية على حذف في الكلام». قال الزجاج[7]: «وهو مثل: واسأل

---

(١) البحر ٤/١٢٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في الدرر ١/٥٥؛ والهمع ١/٨٢؛ ومعجم شواهد العربية ٣١٢.

(٣) البيت لنقيع بن جرموز، وهو في النوادر ١٩؛ واللسان «نقع» برواية «أمي»؛ والعيني ٤/٢٤٧؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٩.

(٤) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٢٠؛ والمقتضب ٤/٢٣٨؛ وابن يعيش ٤/٥٧؛ والهمع ١/٨٢؛ والدرر ١/٥٥.

(٥) الإملاء ١/٢٤٢.

(٦) المحرر ٦/٥٠.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٧١.

القرية»[1]. قلت: والتقدير: فيكشف سبب دعائكم وموجبه. قال الشيخ[2]: «وهذه دعوى محذوف غيرِ معين وهو خلاف الظاهر». وقال أبو البقاء[3]: «وليست مصدرية إلا أَنْ تجعلَها مصدراً بمعنى المفعول» يعني يصير تقديره: فيكشف مَدْعُوَّكم أي: الذي تَدْعُون لأجله، وهو الضُّرُّ ونحوه.

قوله: «إليه» فيما يتعلق به وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ «تَدْعون»، والضمير حينئذ يعود على «ما» الموصولة أي: الذي تدعون إلى كَشْفِه، و «دعا» بالنسبة إلى متعلَّق الدعاء يتعدى بـ «إلى» أو اللام. قال تعالى: «ومَنْ أحسنُ قولاً مِمَّن دَعا إلى الله»[4] «وإذا دُعُوا إلى الله»[5] وقال[6]:

١٩٢٤ـ وإن أُدْعَ للجُلَّىٰ أكنْ مِنْ حُماتها ....

وقـال[7]:

١٩٢٥ـ وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ يوماً سَراةَ كرامِ الناس فادْعِينا

وقـال[8]:

١٩٢٦ـ دعـوتُ لِمـا نـابني مِسْوَراً فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

والثـاني: أن يتعلَّق بـ «يَكْشِفُ» قال أبـو البقـاء[9]: «أي: يـرفعـه

(١) الآية ٨٢ من يوسف.
(٢) البحر ٤/١٢٩.
(٣) الإملاء ١/٢٤٢.
(٤) الآية ٣٣ من فصلت.
(٥) الآية ٤٨ من النور.
(٦) لم أهتد إلى قائله وتمامه وهو في البحر ٤/١٢٩.
(٧) تقدم برقم ٥٧٦.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/١٧٦؛ والمحتسب ١/٧٨؛ وابن يعيش ١/١١٩؛ واللسان: لبب؛ والعيني ٣/٣٨١؛ والهمع ١/١٩٠؛ والدرر ١/١٦٥.
(٩) الإملاء ١/٢٤٢.

إليه» انتهىٰ. والضميرُ على هذا عائد على الله تعالىٰ، وذكر أبو البقاء وجهَي التعلق ولم يَتعرَّضْ للضمير وقد عَرَفْتَه. وقال ابن عطية[1]: «والضمير في «إليه» يُحتمل أن يعودَ إلى الله بتقدير: فيكشف ما تدعون فيه إليه». قال الشيخ[2]: «وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ «دعا» يتعدى لمفعول به دون حرف جر: «ادعُوني أستجبْ لكم»[3] «إذا دَعانِ»[4] ومن كلام العرب: «دعوتُ الله سميعاً». قلت: ومثلُه: «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا»[5] «ادعُوا ربَّكم تَضَرُّعاً»[6] قال: «ولا تقول بهذا المعنى: «دعوت إلى الله» بمعنى: دعوت الله، إلا أنه يمكن أن يُصَحِّح كلامُه بمعنىٰ التضمين، ضمَّن «تدعون» معنى «تلجَـؤون فيه إلى الله»، إلا أنَّ التضمين ليس بقياس، لا يُصارُ إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورةَ تدعو إليه هنا».

قلت: ليس التضمين مقصوراً على الضرورة، وهو في القرآن أكثر من أن يُحْصَر، تقدَّم لك منه جملةٌ صالحة، وسيأتي لك إن شاء الله مثلُها، على أنه قد يقال تجويزُ أبـي محمد عَوْدَ الضمير إلى الله تعالىٰ محمولٌ على أن «إليه» متعلق بيكشف، كما تقدَّم نَقْلُه عن أبـي البقاء / وأن معناه «يرفعه»[7] فلا يلزم [٣١٥/ب] المحذورُ المذكور، لولا أنه يُعَكِّر عليه تقديرُه بقوله «تدعون فيه إليه» فتقديره «فيه» ظاهره أنه يزعمُ تعلُّقَه بـ «تَدْعُون».

قوله: «إنْ شاء» جوابه محذوف لفهم المعنى، ودلالة ما قبله عليه، أي: إنْ شاء أن يكشِفَ كشف، وادِّعاءُ تقديمِ جواب الشرط هنا واضحٌ

(١) المحرر ٦/٥٠.
(٢) البحر ٤/١٢٩.
(٣) الآية ٦٠ من غافر.
(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.
(٥) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٦) الآية ٥٥ من الأعراف.
(٧) قوله «يرفعه» غير واضح في الأصل.

لاقترانه بالفاء، فهو أحسنُ مِنْ قوله: «أنت ظالم إن فعلت» لكن يمنع مِنْ كونها جواباً هنا أنها سببيَّةٌ مرتبة أي: أنها أفادَتْ ترتُّبَ الكشفِ على الدعاء، وأن الدعاءَ سببٌ فيه، على أن لنا خلافاً في فاء الجزاء: هل تفيد السببيَّة أو لا؟

قوله: «وتنسَوْن ما تُشْركون» الظاهر في «ما» أن تكون موصولةً اسمية، والمرادُ بها ما عُبِد مِنْ دون الله مطلقاً: العقلاءُ وغيرُهم، إلا أنه غَلَّب غيرَ العقلاء عليهم كقوله: «ولِلَّه يَسْجُد ما في السموات»[1] والعائدُ محذوفٌ أي ما تُشْركونه مع الله في العبادة. وقال الفارسي: «الأصلُ: وتَنْسَون دعاءَ ما تشركون، فحذف المضاف». ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وحينئذ لا تحتاج إلى عائد عند الجمهور. ثم هل هذا المصدر باق على حقيقته؟ أي: تَنْسَوْن الإشراكَ نفسَه لِما يلحقُكم من الدَّهْشَة والحَيْرة، أو هو واقعٌ موقعَ المفعول به، أي: وتنسَوْن المُشْرَكَ به وهي الأصنام وغيرها، وعلى هذا فمعناه كالأول وحينئذٍ يحتمل السياقُ أن يكون على بابه من الغفلة، وأن يكون بمعنى الترك، وإن كانوا ذاكرين لها أي للأصنام وغيرها.

آ. (٤٢) **وقوله تعالى: ﴿ولقد أَرْسلنا إلى أممٍ مِنْ قبلك فأخذناهم﴾**: في الكلام حَذْفٌ تقديره: أَرْسَلْنا رسلاً إلى أمم فكذَّبوا فأخذناهم، وهذا الحذفُ ظاهرٌ جداً، و «مِنْ قبلك» متعلِّق بأَرْسلنا، وفي جعله صفةً لأمم كلامٌ تقدَّم غيرَ مرة، وتقدَّم تفسيرُ البأساء والضرَّاء[2]، ولم يُلْفَظْ لهما بمذكَّر على أَفْعَل.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿فلولا إذ جاءهم بأسُنا تَضَرَّعوا﴾**: «إذ» منصوب بـ «تضرَّعوا» فَصَلَ به بين حرف التحضيض وما دخل عليه، وهو جائز

(١) الآية ٤٩ من النحل.

(٢) في الآية ١٧٧ من البقرة.

حتى في المفعول به، تقول: «لولا زيداً ضَرَبْتَ»، وتقدَّم أن حرف التحضيض مع الماضي يكون معناه التوبيخ.

والتضرُّع: تفعُّل من الضَّراعة، وهي الذِّلَّة والهيئة المسبِّبة عن الانقياد إلى الطاعة يقال: ضَرَع يَضْرَعُ ضَراعة فهو ضارعٌ وضَرِع قال[1]:

١٩٢٧ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومَةٍ ومختبطٌ ممَّا تُطيح الطوائِحُ

وللسهولة والتذلُّل المفهومة من هذه المادة اشتقُّوا منها للثدي اسماً فقالوا له «ضَرْعاً».

قوله: «ولكنْ قَسَتْ قلوبُهم» «لكنْ» هنا واقعة بين ضدين، وهما اللين والقسوة؛ وذلك أن قولَه «تَضَرَّعوا» مُشْعِرٌ باللين والسهولة، وكذلك إذا جَعَلْتَ الضراعةَ عبارة عن الإيمان، والقسوة عبارة عن الكفر، وعَبَّرت عن السبب بالمسبَّب وعن المسبَّب بالسبب، ألا ترىٰ أنك تقول: «آمَنَ قلبُه فتضرَّع، وقسا قلبه فكفر» وهذا أحسن من قول أبي البقاء[2]: «ولكن» استدراك على المعنىٰ، أي ما تضرَّعوا ولكن» يعني أن التحضيض في معنىٰ النفي، وقد يترجَّح هذا بما قاله الزمخشري فإنه قال[3]: «معناه نَفْيُ التضرُّع كأنه قيل: لم يتضرعوا إذ جاءهم بأسُنا، ولكنه جاء بـ «لولا» ليفيد أنه لم يكنْ لهم عذرٌ في تَرْك التضرُّع إلا قسوةُ قلوبِهم وإعجابُهم بأعمالهم[4] التي زيَّنها الشيطان لهم».

قوله: «وزَيَّن لهم» هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون استئنافيةً، أخبر تعالىٰ عنهم بذلك. والثاني ـ وهو الظاهر ـ: أنها داخلةٌ في حَيِّز

---

(١) تقدم برقم ١٢٠١.
(٢) الإملاء ١/٢٤٢.
(٣) الكشاف ٢/١٩.
(٤) قوله: «بأعمالهم» غير واضح في الأصل.

الاستدراك فهي نسقٌ على قوله: «قَسَتْ قلوبهم» وهذا رأيُ الزمخشري فإنه قال[1]: «لم يكن لهم عُذْرٌ في ترك التضرع إلا قسوةُ قلوبهم وإعجابُهم بأعمالهم» وقد تقدَّم ذلك. و«ما» في قوله: «ما كانوا» يحتمل أن تكـونَ موصولةً اسمية أي: الذي كانوا يعملونه وأن تكونَ مصدرية، أي: زَيَّن لهم عملَهم، كقوله: «زيَّنَّا لهم أعمالهم»[2] ويَبْعُد جَعْلُها نكرةً موصوفة.

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿فَتَحْنا﴾**: قرأ الجمهور «فَتَحْنا» مخفَّفاً، وابن عامر[3] «فتَّحنا» مثقلاً، والتثقيلُ مُـؤْذِنٌ بالتكثير؛ لأنَّ بعده «أبـواب» فناسب التكثير، والتخفيف هو الأصل. وقرأ ابنُ عامر أيضاً في الأعراف: «لفتَّحنا»[4]، وفي القمر: «ففتَّحْنا أبواب»[5] بالتشديد أيضاً، وشدَّد أيضاً «فُتِحَتْ يـأجوج»[6] والخـلاف أيضاً في «فُتِحَتْ أبـوابها» في الـزمـر في الموضعين[7]، «وفُتِحَتْ السماء» في النبأ[8]، فإن الجماعة وافقوا ابن عامر على تشديدها، ولم يَقْرَأها بالتخفيف إلا الكوفيون[9]، فقد جرى ابن عامر على نمطٍ واحد في هذا الفعل، والباقون شدَّدوا في المواضع الثلاثة المشارِ إليها، وخفَّفوا في الباقي جَمْعاً بين اللغتين.

[٣١٦/أ] قوله: «فإذا هم مُبْلسون» / «إذا» هي الفجائية وفيها ثلاثة مذاهب،

---

(١) الكشاف ٢/١٩.

(٢) الآية ٤ من النمل.

(٣) انظر: السبعة ٢٥٧؛ الكشف ١/٤٣٢؛ والحجة ٢٥٠؛ والنشر ٢/٢٤٩.

(٤) الآية ٩٦. وانظر: السبعة ٢٨٦.

(٥) الآية ١١. وانظر السبعة ٦١٨.

(٦) الآية ٩٦ من الأنبياء. وانظر: السبعة ٤٣١.

(٧) الآية ٧١، والآية ٧٣ من الزمر. وانظر: السبعة ٥٦٤.

(٨) الآية ١٩ من النبأ.

(٩) الكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي. وانظر: السبعة ٦٦٨.

مذهب سيبويه[1] أنها ظرف مكان، ومذهب جماعة منهم والرياشي أنها ظرفُ زمانٍ، ومذهب الكوفيين أنها حرف. فعلى تقدير كونها ظرفاً مكاناً أو زماناً الناصبُ لها خبر المبتدأ، أي أُبْلِسوا في مكان إقامتهم أو في زمانها.

والإبلاسُ: الإطراق، وقيل: هو الحُزْن المعترض من شدة البأس، ومنه اشْتُقَّ «إبليس» وقد تقدَّم في موضعه[2] وأنه هل هو أعجمي أم لا؟.

قوله: «فقُطِع دابرُ» الجمهور على «فَقُطِع» مبنيّاً للمفعول. «دابر» مرفوع به. وقرأ عكرمة[3]: «قطع» مبنياً للفاعل وهو الله تعالىٰ، «دابر» مفعول به، وفيه التفاتٌ، إذ هو خروج من تكلم في قوله: «أخذناهم» إلى غيبة. والدابِرُ: التابع من خلف، يقال: دَبَر الولدُ والدَه، ودَبَر فلان القوم يَدْبُرُهم دُبوراً ودَبْراً. وقيل: الدابِر: الأصل، يقال: قطع الله دابِرَه أي: أصله، قاله الأصمعي. وقال أبو عبيد: «دابرُ القوم آخرُهم»، وأنشدوا لأميَّة بن أبـي الصلت[4]:

١٩٢٨ـ فاستُؤْصِلوا بعذابٍ حَصَّ دابِرَهُمْ ... فما استطاعوا له صَرْفاً ولا انتصروا

ومنه: دَبَر السهمُ الهدفَ أي: سقَط خلفَه.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿أرأيْتُمْ إن أخذ الله﴾**: المفعول الأول محـذوف تقديـره: أرأيتم سَمْعَكم وأبصـاركم إن أخـذهـا الله، والجملة الاستفهامية في موضع الثاني، وقد تقدم أنَّ الشيخ يجعلُه من التنازع، وجواب الشرط محذوف على نحو ما مرَّ. وقال الحوفي: «وحرفُ الشرط وما اتصل به في موضع نصبٍ على الحال، والعاملُ في الحال «أرأيتم» كقولك: «اضربه إن خرج» أي خارجاً، وجواب الشـرط ما تقـدَّم مِمَّا دخلَتْ عليـه همزة

(١) الكتاب ٢/٣١١.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣٤ من البقرة.
(٣) انظر: البحر ٤/١٣١.
(٤) ديوانه ٣٨٩. حصّ: لم يُبْق شيئاً.

الاستفهام» وهذا إعرابٌ لا يَظْهر. ولم يُـؤْتَ هنا بكاف الخطاب وأُتي به هناك؛ لأنَّ التهديدَ هناك أعظم فناسب التأكيد بالإتيان بكاف الخطاب، ولمَّا لم يُـؤْتَ بالكافِ وجب بروزُ علامةِ الجمع في التاء لئلا يلتبسَ، ولو جيء معها بالكاف لاستُغْنِي بها كما تقدَّم، وتوحيد السمـع وجَمْعُ الأبصارِ مفهومٌ ممَّا تقدَّم في البقرة[1].

قوله: «مَنْ إلهٌ» مبتدأ وخبر، و«مَنْ» استفهامية، و«غيرُ الله» صفـةٌ لـ «إلهٌ» و«يأتيكم» صفةٌ ثانية، والهاء في «به» تعود على سمعكم. وقيل: تعود على الجميع. وَوُحِّد ذهاباً به مذهب اسم الإشارة. وقيل: تعود على الهَدْي المدلول عليه بالمعنى. وقيل: يَعودُ على المأخوذ والمختوم المدلول عليهما بالأَخْذ والخَتْم. والاستفهام هنا للإنكار.

قوله: «انظر كيف نُصَرِّفُ» «كيف» معمولةٌ لنصرِّف، ونصبُها: إمَّا على التشبيه بالحال أو التشبيه بالظرف، وهي مُعَلِّقةٌ لـ «انظر» فهي في محل نصب بإسقاط حرف الجر، وهذا كله ظاهر مِمَّا تقدم. و«يَصْدِفون» معناه يُعْرِضُون، يقال: صَدَف عن الشيء صَدْفاً وصُدُوفاً وصدافِيَةً. قال عدي بن الرقاع[2]:

١٩٢٩ـ إذا ذكرْنَ حديثاً قُلْنَ أحسنَه وهُنَّ عن كل سوءٍ يُتَّقى صُدُفُ

«صُدُف» جمع صَدُوف كـ صُبُر في جمع صبور، وقيل: معنى صدف: مالَ، مأخوذ من الصَّدَف في البعير وهو أن يَميل خِفُّه من اليد إلى الرِّجْل من الجانب الوحشي. والصَّدَف جمع صَدَفة وهي المَحارة التي تكون فيها الدُّرَّة قال[3]:

---

(١) انظر: الورقة ١٣ أ، الآية ٧.

(٢) البيت في تفسير الطبري ١١/٣٦٦؛ والقرطبي ٦/٤٢٨؛ والبحر ١/١١٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/١١٧. وقوله «سبل» ورد في البحر «سمك»، وقوله «دوران» وردت في الأصل بسقوط الواو. وقوله «درت» كذا في الأصل.

١٩٣٠ـ وزادَها عَجَباً أَنْ رُحْتُ في سُبُلٍ　　　وما دَرَتْ دَوَرَان الدُّرِّ في الصَّدَفِ

والصَّدَف والصُّدُف بفتح الصاد والدال وضمهما، وضم الصاد وسكون الدال ناحية الجبل المرتفع، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان.

والجمهور: «بهِ انظر» بكسر الهاءِ على الأصل، وروى المُسَيَّبِـي[1] عن نافع: «بهُ انظر» بضمها نظراً إلى الأصل[2]. وقرأ الجمهور أيضاً: «نُصَرِّف» مضعَّفاً، وقُرِىء شاذاً: «نَصْرِف» بكسر الراء من صرف ثلاثياً[3].

قوله: «هل يُهْلَكُ» هذا استفهامٌ بمعنى النفي؛ ولذلك دخلت «إلاَّ»، وهو استثناءٌ مفرَّغٌ، والتقدير: ما يُهْلك إلا القـوم الظالمـون. وهذه الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتكم» والأولُ محذوفٌ، وهذا من التنازع على رأي الشيخ كما تقدَّم تقريره. وقال أبو البقاء[4]: «الاستفهامُ ههنا بمعنى التقرير، فلذلك ناب عن جواب الشرط أي: إن أتاكمْ هَلَكْتم، والظاهرُ ما قَدَّمْتُه، ويجيء هنا قول الحوفي المتقدم في الآية قبلها من كون الشرط حالاً. وقرأ ابن محيصن[5]: «هل يَهْلَكُ» مبنياً للفاعل. وتَقَدَّم الكلام أيضاً على «بَغْتة» اشتقاقاً وإعراباً»[6].

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿إلا مُبَشِّرين ومُنْذِرين﴾**: حال من «المرسلين»، وفي هذه الحال معنىٰ الغَلَبة أي: لم نُرْسِلْهم لأن تُقْتَرَحَ عليهم

---

(١) إسحاق بن محمد المسيبي المدني ضابط لقراءة نافع، توفي سنة ٢٠٦. انظر: طبقات القراء ١/١٥٧.

(٢) انظر: البحر ٤/١٣٢، وهي قراءة الأعرج أيضاً وانظر: السبعة ١٢٨.

(٣) انظر: البحر ٤/١٣٢ ــ ونسبها إلى بعض القراء ــ والمحرر ٦/٥٣.

(٤) الإملاء ١/٢٤٣.

(٥) البحر ٤/١٣٢.

(٦) انظر إعرابه للآية ٣١ من الأنعام.

الآيات، بل لأن يُبَشِّروا ويُنْذِرُوا. وقرأ[1] إبراهيم ويحيىٰ: «مُبْشِرين» بالتخفيف وقد تقدَّم أن «أَبْشَر» لغةٌ في «بَشَّر»[2].

قوله: «فَمَنْ آمَنَ» يجوز في «مَنْ» أن تكون شرطية، وأن تكونَ موصولةً، وعلى كلا التقديرين فمحلُّها رفعٌ بالابتداء والخبر: «فلا خوف»: فإن كانت شرطية فالفاء جواب الشرط، وإن كانت موصولة فالفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط، وعلى الأول يكون محلُّ الجملتين الجزمَ، وعلى الثاني لا محلَّ للأولى، ومحلُّ الثانية / الرفع، وحُمِل على اللفظ فأفردَ في «آمن» و «أصلَح»، [٣١٦/ب] وعلى المعنىٰ فجمع في «فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»، ويُقَوِّي كونَها موصولةً مقابلتُها بالموصول بعدها في قوله: «والذين كَذَّبوا».

آ. (٤٩) **وقرأ علقمة: «نُمسُّهم»**[3]: بنونٍ مضمومة من «أَمَسَّه كذا» «العذابَ» نصباً، و الأعمش ويحيى بن وثاب[4]: «يَفْسِقون» بكسر السين، وقد تقدَّم أنها لغة[5]. و «ما» مصدريةٌ على الأظهر، أي: بفِسْقِهم.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿ولا أعلمُ الغيبَ﴾**: في محلِّ هذه الجملة وجهان، أحدهما: النصب عطفاً على قوله «عندي خزائنُ الله» لأنه من جملة المقول، كأنه قال: لا أقول لكم هذا القولَ ولا هذا القولَ، قاله الزمخشري[6]، وفيه نظرٌ من حيث إنه يؤدي إلى أنه يصير التقدير: ولا أقول لكم لا أَعْلَمُ الغيب، وليس بصحيحٍ. والثاني: أنه معطوف على «لا أقول» لا معمولٌ له، فهو أمَرَ أن يُخْبِرَ عن نفسه بهذه الجمل الثلاث فهي معمولة

---

(١) الشواذ ٣٧.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.
(٣) انظر: البحر ٤/١٣٣.
(٤) انظر: البحر ٤/١٣٣.
(٥) انظر إعرابه للآية ٥٩ من البقرة.
(٦) الكشاف ٢/٢١.

للأمر الذي هو «قل»، وهذا تخريجُ الشيخ[1]، قال بعد أن حكى قول الزمخشري: «ولا يتعيَّنُ ما قاله، بل الظاهرُ أنه معطوفٌ على «ألاَّ أقول» إلى آخره».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿بالغداة﴾**: قرأ الجمهور: «بالغداة» هنا وفي الكهف[2]، وابن عامر[3]: «بالغُدْوة» بضم الغين وسكون الدال وفتح الواو في الموضعين، وهي قراءة أبي عبدالرحمن السلمي والحسن البصري ومالك بن دينار وأبو رجاء العطاردي ونصر بن عاصم الليثي[4]. والأشهر في «الغُدْوة» أنها معرفة بالعلمية، وهي علميَّة الجنس كأسامة في الأشخاص ولذلك مُنِعت من الصرف[5]. قال الفراء[6]: «سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يريد: غداة يومه» قال: «ألا ترىٰ أن العرب لا تضيفها، فكذا لا يدخلها الألف واللام، إنما يقولون: جئتك غداة الخميس». وقال الفراء[7] في كتاب «المعاني» في سورة الكهف: «قرأ أبو عبدالرحمن السلمي: «بالغُدْوَة والعَشِيّ»[8] ولا أعلم أحداً قرأ بها غيره، والعرب لا تُدْخل الألف واللام في «الغدوة» لأنها معرفة بغير ألف ولام» فذكره إلى آخره.

---

(١) البحر ٤/١٣٤.

(٢) الآية ٢٨ من الكهف.

(٣) السبعة ٢٥٨، ٣٩٠؛ النشر ٢/٢٤٩؛ الكشف ١/٤٣٢؛ الحجة ٢٥١؛ البحر ٤/١٣٦.

(٤) نصر بن عاصم الليثي، تابعي، يقال إنه أول من نقط المصاحف وخمَّسها وعشَّرها. مات سنة ٩٠. طبقات القراء ٢/٣٣٦.

(٥) يُقال «أتيته غُدْوَة» غير مصروفة لأنها معرفة مثل سحر، إلا أنها من الظروف المتمكنة. تقول: سِير على فرسك غُدْوَةَ وغُدْوَةٌ، وغُدوةُ وغدوةٌ فما نُوِّن من هذا فهو نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة. انظر: اللسان «غدو».

(٦) لم يرد هذا النص في كتابه «معاني القرآن» في هذا الموضع.

(٧) معاني القرآن ٢/١٣٩.

(٨) من الآية ٢٨ من الكهف.

وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة فقال: «إنما نرىٰ ابن عامر والسلمي قرآ تلك القراءة إتباعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظُهما على تَرْكها، وكذلك الغداة، على هذا وجدنا العرب». وقال الفارسيُّ[1]: «الوجه قراءة العامة بالغداة، لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام، فأمَّا «غُدْوَة» فمعرفة وهو عَلَمٌ وُضِع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف، كما لا تَدْخُل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كُتِبَتْ بالواو لأنها لا تدلُّ على ذلك، ألا ترىٰ الصلاة والزكاة بالواو ولا تُقرآن بها، فكذلك الغداة. قال سيبويه[2]: «غُدْوة وبُكْرة جُعِل كلُّ واحد منهما اسماً للحين، كما جعلوا «أم حُبَيْن» اسماً لدابَّةٍ معروفة». إلا أنَّ هذا الطعنَ لا يُلتفت إليه، وكيف يُظَنُّ بمَنْ تَقَدَّم أنهم يَلْحنون، والحسن البصري ممن يُسْتَشْهد بكلامِه فضلاً عن قراءته، ونصر بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العلمَ عن أبي الأسود ينبوعِ الصناعة، وابن عامر لا يَعْرف اللحن لأنه عربي، وقرأ على عثمان بن عفان وغيره من الصحابة، ولكن أبا عبيد ــ رحمه الله ــ لم يعرف أن تنكير «غدوة» لغةٌ ثانية عن العرب حكاها سيبويه والخليل.

قال سيبويه[3]: «زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: «أتيتُكَ اليوم غُدْوةً وبُكْرة» فجعلهما مثل ضَحْوة، قال المهدوي: «حكى سيبويه والخليل أنَّ بعضَهم يُنَكِّر فيقول «غُدْوةً» بالتنوين، وبذلك قرأه ابن عامر، كأنه جعله نكرة، فأدخل عليها الألف واللام» / وقال أبو علي الفارسي[4]: «وجه دخول الألف واللام عليها أنه يجوز وإن كانت معرفةً أن تُنَكَّر، كما حكى أبو زيد «لقيته فَيْنَةَ» [٣١٧/أ]

(١) الحجة (خ) ٣٨٦/٣.
(٢) الكتاب ٤٨/٢.
(٣) الكتاب ٤٨/٢.
(٤) الحجة ٣٨٦/٣ (خ).

غير مصروفة «والفَيْنَةَ بعد الفينة» أي: الحين بعد الحين، فألحق لام التعريف ما استعمل معرفة، ووجه ذلك أنه يُقَدَّر فيه التنكير والشيوع كما يُقَدَّر فيه ذلك إذا بني».

وقال أبو جعفر النحاس[1]: «قرأ أبو عبدالرحمن ومالك بن دينار وابن عامر: «بالغُدْوة» قال: «وباب غُدْوة أن يكون معرفة إلا أنه يجوز تنكيرها كما تُنَكَّر الأسماءُ الأعلام، فإذا نُكِّرَتْ دَخَلَتْها الألف واللام للتعريف». وقال مكي بن أبي طالب[2]: «إنما دَخلَت الألف واللام على «غداة» لأنها نكرة، وأكثر العرب يَجْعل «غُدوة» معرفةً فلا ينوِّنها، وكلهم يجعل «غداة» نكرةً فينوِّنها، ومنهم مَنْ يجعل «غُدْوة» نكرة وهم الأقل» فثبت بهذه النقولِ التي ذكرْتُها عن هؤلاء الأئمةِ أن قراءة ابن عامر سالمةٌ من طعن أبي عبيد، وكأنه ـ رحمه الله ـ لم يحفظها لغةً.

وأما «العَشِيُّ» فنكرةٌ وكذلك «عَشِيَّة». وهل العَشِيُّ مرادِفٌ لعَشِيَّة؟ أي: إن هذا اللفظَ فيه لغتان: التذكير والتأنيث أو أن عَشِيّاً جمعُ عَشِيَّة في المعنى على حدِّ قمح وقمحة وشعيروشعيرة، فيكون اسم جنس، خلاف مشهور، والظاهر الأول لقوله تعالىٰ: «إذ عُرِض عليه بالعَشِيِّ الصافِناتُ»[3]، إذ المرادُ هنا عشيَّة واحدة، واتفقت مصاحف الأمصار على رسم هذه اللفظة «الغدوة» بالواو وقد تقدَّم لك أن قراءة ابن عامر ليست مستندة إلى مجرد الرسم بل إلى النقل، وثَمَّ ألفاظ اتُّفِقَ أيضاً على رسمها بالواو، واتُّفق على قراءتها بالألف وهي: الصلاة والزكاة ومَنَاة ومِشْكاة والربا والنجاة والحياة، وحرفٌ اتُّفِق على رسمه بالواو واختلف في قراءته بالألف والواو وهو «الغداة». وأصل غداة: غَدَوَة، تحرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفاً. وقرأ ابن أبي عبلة

---

(١) إعراب القرآن ١/٥٤٨.

(٢) المشكل ١/٢٦٧.

(٣) الآية ٣١ من ص.

«بالغَدَوات والعَشِيَّات»، جمع غداة وعشية. ورُوي عن أبي عبدالرحمن أيضاً «بالغدوِّ» بتشديد الواو من غير هاء.

قوله: «يريدون» هذه الجملةُ في محلِّ نصب على الحال من فاعل «يَدْعون» أو مِنْ مفعوله، والأول هو الصحيح، وفي الكلام حَذْفٌ أي: يريدون بدعائهم في هذين الوقتين وجهَه.

قوله: «ما عليكَ مِنْ حسابهم مِنْ شيء» «ما» هذه يجوز أن تكونَ الحجازيةَ الناصبة للخبر فيكون «عليك» في محل النصب على أنه خبرها، عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالَها في الخبر المقدَّم إذا كان ظرفاً أو حرف جر، وأمَّا إذا كانت تميميةً أو متعيَّناً إهمالُها في الخبر المقدم مطلقاً كان «عليك» في محل رفع خبراً مقدماً، والمبتدأ هو «مِنْ شيء» زِيْدت فيه «مِنْ».

وقوله «مِنْ حسابهم» قالوا: «مِنْ» تبعيضية وهي في محلِّ نصب على الحال، وصاحبُ الحال هو «مِنْ شيء» لأنها لو تأخرت عنه لكانت صفةً له، وصفةُ النكرة متى قُدِّمَتْ انتصبت على الحال، فعلى هذا تتعلَّق بمحذوفٍ، والعامل في الحال الاستقرار في «عليك»، ويجوز أن يكون «من شيء» في محلِّ رفعٍ بالفاعلية ورافعُه «عليك» لاعتماده على النفي، و «مِنْ حسابهم» حالٌ أيضاً من «شيء» العامل فيها الاستقرار، والتقدير: ما استقرَّ عليك شيء من حسابهم. وأُجيز أن يكون «من حسابهم» هو الخبر: إمَّا لـ «ما»، وإمَّا للمبتدأ، و «عليك» حال من «شيء»، والعامل فيها الاستقرار، وعلى هذا فيجوز أن يكون «من حسابهم» هو الرافع للفاعل على ذاك الوجه، و «عليك» حال أيضاً كما تقدم تقريره، وكونُ «من حسابهم» هو الخبر، و «عليك» هو الحال غيرُ واضح لأنَّ مَحَطَّ الفائدة إنما هو «عليك».

وقوله: «وما مِنْ حسابك عليهم مِنْ شيء» كالذي قبله، إلا أنَّ[1] هنا

(١) كذا على تقدير الحال والشأن اسماً للحرف الناسخ.

يمتنع بعض ما كان جائزاً هناك، وذلك أن قوله «من حسابك» / [٣١٧/ب] لا يجوز أن يُنْصَبَ على الحال لأنه يلزمُ تقدُّمه على عامله المعنوي، وهو ضعيفٌ أو ممتنع، لا سيما وقد تقدَّمَتْ هنا على العامل فيها وعلى صاحبها، وقد تقدَّم لك أن الحال إذا كانت ظرفاً أو حرفَ جر كان تقديمُها على العامل المعنويِّ أحسنَ منه إذا لم يكن كذلك، فحينئذ لك أن تجعل قوله «مِنْ حسابك» بياناً لا حالاً ولا خبراً حتى تخرجَ من هذا المحذورِ، وكَوْنُ «مِنْ» هذه تبعيضيةً غيرُ ظاهر، وقدَّم خطابَه عليه السلام في الجملتين تشريفاً له، ولو جاءت الجملة الثانية على نَمَط الأولى لكان التركيب: «وما عليهم مِنْ حسابك من شيء» فتقدَّم المجرور بـ «على» كما قَدَّمه في الأولى، لكنه عَدَل عن ذلك لما تقدم.

وفي هاتين الجملتين مايُسَمِّيه أهل البديع: ردَّ الأعجاز على الصدور، كقولهم: «عادات السادات سادات العادات»، ومثله في المعنى قول الشاعر[١]:

١٩٣١ ـ وليس الذي حَلَّلْتَه بمُحَلَّلٍ   وليس الذي حَرَّمْتَه بمُحَرَّم

وقال الزمخشري[٢]: ـ بعد كلامٍ قَدَّمَه في معنى التفسير ـ «فإن قلت أما كفى قولُه: «ما عليك مِنْ حِسابهم من شيء» حتى ضمَّ إليه «وما مِنْ حسابك عليهم من شيء» قلت: قد جُعِلَتِ الجملتان بمنزلة جملة واحدة وقُصِد بهما مُؤَدَّىً واحدٌ وهو المَعْنِيُّ بقوله: «ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرىٰ»[٣]، ولا يَسْتَقِلُّ بهذا المعنى إلا الجملتان جميعاً كأنه قيل: لا تُؤاخَذُ أنت ولا هم بحسابِ صاحبه». قال الشيخ[٤]: «قوله: لا تُؤاخَذُ أنت إلى آخره» تركيبٌ غير عربي،

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٣٨/٤.
(٢) الكشاف ٢٢/٢.
(٣) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٤) البحر ١٣٧/٤.

لا يجوزُ عَوْدُ الضمير هنا غائباً ولا مخاطباً، لأنه إنْ عاد غائباً فلم يتقدَّمْ له اسمٌ مفرد غائب يعود عليه، إنما تقدَّم قولُه «هم» ولا يمكن العَوْدُ عليه على اعتقادِ الاستغناء بالمفرد عن الجمع، لأنه يصير التركيب بحساب صاحبهم، وإنْ أُعيد مخاطباً فلم يتقدم مخاطب يعودعليه، إنما تقدَّم قولُه «لا تُؤاخذ أنت»، ولا يمكن العَوْدُ إليه، فإنه ضميرٌ مخاطب فلا يعودُ عليه غائباً، ولو أَبْرَزْته مخاطباً لم يَصِحَّ التركيب أيضاً، فإصلاحُ التركيبِ أن يقال: «لا يُـؤاخَذُ كلُّ واحدٍ منك ولا منهم بحسابِ صاحبه، أو لا تؤاخذ أنت بحسابهم ولا هم بحسابك، أو لا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم»، فتُغَلِّب الخطابَ على الغيبة كما تقول: أنت وزيد تضربان». والذي يظهر أن كلامَ الزمخشري صحيحٌ، ولكنْ فيه حذفٌ، وتقديره: لا يؤاخذ كل واحد: أنت ولا هم بحساب صاحبه، وتكون «أنت ولا هم» بدلاً من كل واحد، والضمير في «صاحبه» عائد على قـوله «كـل واحد»، ثم إنـه وقع في محـذور آخر ممـا أَصْلَحَ به كـلام أبـي القـاسم، وذلك أنـه قال: «أولا تؤاخـذ أنت ولا هم بحسابكم»وهـذا التركيبُ يُحتمل أن يكونَ المرادُ ـ بل هو الظاهر ـ نفيَ المؤاخذة بحساب كل واحد بالنسبة إلى نفسه هو، لا أن كلَّ واحد غير مؤاخذ بحساب غيره، والمعنى الثاني هو المقصود.

والضمائر الثلاثة، أعني التي في قوله: «من حسـابهم» و«عليهم» و«فتطردهم» الظاهر عَوْدُها على نوعٍ واحد وهم الـذين يَدْعُـون ربهم، وبه قال الطبري[1]، إلا أنه فسَّر الحساب بالـرزقِ الدنيـويِّ. وقال الـزمخشريّ[2] وابن عطية[3]: «إن الضميرَيْن الأوَّلَيْن يعودان على المشركين، والثالث يعود

(١) تفسير الطبري ١١/٣٨٧.
(٢) الكشاف ٢/٢٢.
(٣) المحرر ٦/٥٧.

على الـداعين». قال الشيخ[1]: «وقيل: الضميرُ في «حسابهم» و «عليهم» عائد على المشركين وتكون الجملتان اعتراضاً بين النهي وجوابه»، وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اعتراضاً إلا على اعتقاد كون الضميرين «في حسابهم» و «عليهم» عائدَيْن على المشركين، وليس الأمرُ كذلك، بل هما اعتراضٌ بين النهي وهو «ولا تَطْرُدِ» وبين جوابِه وهو «فتكونَ»، وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين، ويدل على ذلك أنه قال بعد ذلك في «فتكون»: «وجوَّزوا أن يكون جواباً للنهي في قوله «ولا تَـطْرُدِ»، وتكون الجملتان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه» فجعلهما اعتراضاً مطلقاً من غير نظر إلى الضميرين[2]. ويعني بالجملتين «ما عليك من حسابهم مِنْ شيء» و «ما من حسابك عليهم من شيء»، وبجواب الأول قوله «فتطرُدَهم».

قولُه تعالىٰ: «فَتَطْرُدَهم» فيه وجهان، أحدهما: منصوب على جواب النهي بأحد معنيين فقط، وهو انتفاءُ الطَّرْدِ لانتفاء كون حسابهم عليه وحسابه عليهم، لأنـه ينتفي المُسَبَّب بانتفـاء سببـه، ويتوضَّح ذلـك في مثـال وهو «ما تأتينا فتحدِّثنا»، بنصب «فتحدِّثَنا» وهو يحتمل معنيين، أحدُهما: انتفاءُ الإتيان وانتفاء الحديث، كأنه قيل: ما يكون منك إتيانٌ فكيف يقع منك حديث؟ وهذا المعنى هو مقصود الآية الكريمة أي: ما يكون مؤاخذةُ كلِ واحدٍ بحساب صاحبه فكيف يقع طرد؟ والمعنى الثاني: انتفاء الحديث وثبوت الإتيان كأنه قيل: ما تأتينا مُحَدِّثاً بل تأتينا غيرَ محدِّث. وهذا المعنى لا يليق بـالآية الكريمة، والعلماء ــ رحمهم الله ــ وإن أطلقوا قولهم إنه منصـوبٌ على / جواب النفي[3]، فإنما يريدون المعنى الأول دون الثـاني. والثاني: أن [٣١٨/أ] يكون منصوباً على جواب النهي.

---

(١) البحر ١٣٧/٤.

(٢) قوله: «الضميرين» غير واضح في الأصل.

(٣) في ص: «النهي» وفي الأصل محتملة للكلمتين: النهي والنفي.

وأما قوله «فتكونَ» ففي نصبه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب عطفاً على «فتطرُدَهم» والمعنى: الإِخبار بانتفاء حسابهم، والطرد والظلم المسبب عن الطرد. قال الزمخشري[١]: «ويجوز أن تكون عطفاً على «فتطردَهم» على وجه السبب، لأنَّ كونَه ظالماً مُسَبَّبٌ عن طردهم».

والثاني من وجهي النصب: أنه منصوب على جواب النهي في قوله: «ولا تَطْرد»، ولم يذكر مكي[٢] ولا الواحدي ولا أبو البقاء[٣] غيره. قال الشيخ[٤]: «وجوَّزوا أن يكون «فتكونَ» جواباً للنهي في قوله «ولا تَطْرِدِ» كقوله: «لا تَفْتروا على الله كذباً فَيُسْحِتَكم بعذاب»[٥]، وتكون الجملتان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه». قلت: قد تقدَّم أن كونَهما اعتراضاً لا يتوقف على عَوْد الضميرين في قوله «مِنْ حسابهم» و«عليهم» على المشركين كما هو المفهوم من قوله ههنا، وإن كان كلامه قبل ذلك كما حَكَيْتُه عنه يُشْعر بذلك.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿وكذلك فَتَنَّا﴾**: الكاف في محل نصب على أنها نعت لمصدر محذوف والتقدير: ومثل ذلك الفُتُون المتقدِّم الذي فُهِم من سِياق أخبار الأمم الماضية فَتَنَّا بعضَ هذه الأمةِ ببعض، فالإِشارةُ بذلك إلى الفتون المدلول عليه بقوله: «فتنَّا»، ولذلك قال الزمخشري[٦]: «ومِثْل ذلك الفَتْن العظيم فُتِن[٧] بعض الناس ببعض» فجعلَ الإِشارة لمصدر «فتنَّا»،

---

(١) الكشاف ٢/٢٢.
(٢) المشكل ١/٢٦٧.
(٣) الإملاء ١/٢٤٣.
(٤) البحر ٤/١٣٨.
(٥) الآية ٦١ من طه.
(٦) الكشاف ٢/٢٢.
(٧) الكشاف: فتنّا.

وانظر كيف لم يتلفظ هو بإسناد الفتنة إلى الله تعالى في كلامه، وإن كان الباري تعالىٰ قد أَسْندها، بل قال: «فُتِن بعضُ الناس» فبناه للمفعول على قاعدة المعتزلة.

وجعل ابنُ عطية[1] الإشارةَ إلى طلب الطرد فإنه قال بعد كلام يتعلق بالتفسير: «والإشارة بذلك إلى ما ذُكِرَ مِنْ طلبهم أنْ يطرد الضعفة». قال الشيخ[2]: «ولا ينتظم هذا التشبيه، إذ يصير التقدير: مثل طلب الطرد فتنًا بعضهم [ببعض][3]، والمتبادر إلى الذهن من قولك: «ضربْتُ مثل ذلك» المماثلةُ[4] في الضرب، أي: مثل ذلك الضرب لا أن تقع المماثلة في غير الضرب، وقد تقدم غير مرة أن سيبويه[5] يجعل مثل ذلك حالاً من ضمير المصدر المقدر.

قوله: «لِيَقولوا» في هذه اللام وجهان، أظهرهما: ـ وعليه أكثر المعربين والمفسِّرين ـ أنها لام كي، والتقدير: ومثل ذلك الفُتُون فَتَنَّا ليقولوا هذه المقالة ابتلاءً منا وامتحانا. والثاني: أنها لام الصيرورة أي العاقبة كقوله[6]:

١٩٣٢ـ لِـدُوا للموتِ وابنُـوا للخراب ....

«فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عَدُوًّا»[7] ويكونُ قولهم «أهؤلاء» إلى آخره صادراً على سبيل الاستخفاف.

---

(١) المحرر ٦/٥٨.

(٢) البحر ٤/١٣٩.

(٣) من البحر.

(٤) قوله «المماثلة» خبر قوله «والمتبادر».

(٥) الكتاب ١/١١٦.

(٦) البيت لعليّ بن أبي طالب ـ رض ـ، وعجزه:

فـكـلكـمُ يـصـير إلى ذهـاب

وهو في الهمع ٢/٣٢؛ والدرر ٢/٣١؛ والتصريح ٢/١٢.

(٧) الآية ٨ من القصص.

قوله: «أهؤلاء» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب المحل على الاشتغال بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره الفعل الظاهر، العامل في ضميره بوساطة «على»، ويكون المفسِّر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أَفَضَّلَ الله هؤلاء منَّ عليهم، أو اختار هؤلاء مَنَّ عليهم، ولا محلَّ لقوله: «مَنَّ الله عليهم» لكونها مفسرة، وإنما رجَّح هنا إضمار الفعل لأنه وقع بعد أداةٍ يغلب إيلاءُ الفعلِ لها. والثاني: أنَّه مرفوع المحل على أنه مبتدأ، والخبر: مَنَّ الله عليهم، وهذا وإن كان سالماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله، إلا أنه مرجوحٌ لما تقدم، و «عليهم» متعلِّقٌ بـ «مَنَّ».

و «مِنْ بَيْنِنا» يجوز أن يتعلَّق به أيضاً، قال أبو البقاء[1]: «أي: ميَّزهم علينا، ويجوز أن يكون حالاً» قال أبو البقـاء[2] أيضاً: «أي: مَنَّ عليهم منفردين، وهذان التفسيران تفسيرا معنى لا تفسيرا إعراب، إلا أنه لم يَسُقْهما إلا تفسيرَيْ إعراب. والجملة من قوله: «أهؤلاء مَنَّ الله» في محلٍّ نصب بالقول.

وقوله: «بأعلمَ بالشاكرين» الفرق بين التاءين أن الأولى لا تعلُّق لها لكونها زائدةً في خبر ليس، والثانية متعلقة بأعلم، وتَعدِّي العِلْم بها / لِما ضُمِّن من معنى الإحاطة، وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء فيقولون: عَلِم بكذا، والعِلْم بكذا، لما تقدم. [٣١٨/ب]

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوك﴾**: «إذا» منصوب بجوابه أي: فقلْ: سَلامٌ عليكم وقتَ مجيئهم أي: أوقع هذا القول كلَّه في وقت مجيئهم إليك، وهذا معنى واضح. وقال أبو البقاء[3]: «العامل في «إذا» معنى الجواب

---

(١) الإملاء ١/٢٤٤.
(٢) الإملاء ١/٢٤٤.
(٣) الإملاء ١/٢٤٤.

أي: إذا جاؤوك سلِّمْ عليهم». ولا حاجةَ تدعو إلى ذلك مع فوات قـوة المعنى، لأن كونه يبلِّغهم السلام والإخبارَ بأنه كتب على نفسه الرحمة، وأنه من عَمِل سوءاً بجهالة غفر له، لا يقوم مقامَه السَّلامُ فقط، وتقديره يُفْضي إلى ذلك.

وقوله: «سَلامٌ» مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كان نكرةً لأنه دعاءٌ، والدعاء من المسوِّغات. وقال أبو البقاء[1]: «لما فيه من معنىٰ الفعل» وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين إنما هو شيء نُقل عن الأخفش: أنه إذا كانت النكرة في معنى الفعل جاز الابتداء بها ورَفْعُها الفاعل وذلك نحو: قائمٌ أبواك، ونَقَل ابن مالك أن سيبويه أومأ إلى جوازه[2]، واستدل الأخفش بقوله[3]:

١٩٣٣ـ خبيـرٌ بنـو لِهْبٍ فـلاتـك مُلْغِيـاً
مـقـالـةَ لِهْبِيٍّ إذا الـطيـرُ مَـرَّتِ

ولا دليلَ فيه؛ لأنَّ فَعيلاً يقع بلفظ واحد للمفرد وغيره، فـ «خبير» خبرٌ مقدَّمٌ، واستدلَّ له أيضاً بقول الآخر[4]:

١٩٣٤ـ فخيـرٌ نـحنُ عـنـد النـاسِ مـنكـمْ
إذا الـداعـي الـمـثـوِّبُ قـال يـالا

فخير مبتدأ، و «نحن» فاعل سدَّ مَسَدَّ الخبر.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «خير» خبراً مقدماً، و «نحن» مبتدأ

---

(١) الإملاء ١/٢٤٤.

(٢) الكتاب ١/١٦٦، ٢٧٨؛ الكافية الشافية ١/٣٣٢.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الأشموني ١/١٩٢؛ والهمع ١/٩٤؛ والعيني ١/٥١٨؛ والدرر ١/٧٢.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي وهو في النوادر ٢١؛ والخصائص ١/٢٧٦؛ والمغني ٢٤١؛ وشواهد المغني ٥٩٥؛ والرصف ٢٩؛ والهمع ١/١٨١؛ والخزانة ٢/٦. المثوب: الذي يكرر النداء.

مؤخر؟ قيل: لئلا يلزم الفصلُ بين أفعل و «مِنْ» بأجنبي بخلاف جَعْلِه فاعلاً، فإن الفاعلَ كالخبر بخلاف المبتدأ، وهذا القدرُ في هذا الموضع كافٍ والمسألةُ قد قرَّرتُها في غير هذا الموضوع، و«عليكم» خبرُه، و«سلام عليكم» أبلغُ من «سلاماً عليكم» بالنصب، وقد تقرَّر هذا في أول الفاتحة عند قراءة «الحمدُ» و «الحمدَ».

وقوله: «كَتَب ربكم» في محل نصب بالقول لأنه كالتفسير لقوله «سلام عليكم».

قوله «أنَّه، فأنَّه» قرأ[1] ابن عامر وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى وكسر الثانية، وهذه القراءاتُ الثلاثُ في المتواتر، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكسَ قراءة نافع، هذه رواية الزهراوي عنه وكذا الداني. وأمَّا سيبويه[2] فروى قراءته كقراءة نافع، فيحتمل أن يكون عنه روايتان. فأمَّا القراءة الأولى فَفَتْحُ الأولى فيها مِنْ أربعة أوجه، أحدها: أنها بدل من الرحمة بدل شيء من شيء والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل إلى آخره، فإنَّ نفس هذه الجملِ المتضمنةِ للإخبار بذلك رحمة. والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: عليه أنه من عمل إلى آخره. والثالث: أنها فتحت على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير: لأنه مَنْ عمل، فلما حُذِفت اللامُ جرى في محلها الخلاف المشهور. الرابع: أنها مفعول بـ«كتب» و«الرحمة» مفعول من أجله، أي: كتب[3] أنه مَنْ عَمِل لأجل رحمته إياكم. قـال الشيخ[4]:

---

(١) انظر: السبعة ٢٥٨؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والحجة ٢٥٢؛ والبحر ٤/١٤١.

(٢) الكتاب ١/٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٣) قوله: «كتب» غير واضح في الأصل.

(٤) البحر ٤/١٤١، وليس في البحر هذا المنقول عن الشيخ، وإنما فيه تعليق على هذا الوجه بما يشعر بقبوله، فإنه قال: «لم يبعد».

«وينبغي أن لا يجوز لأن فيه تهيئة العامل للعمل وقَطْعَه[1] منه».

وأمَّا فَتْحُ الثانية فمن خمسة أوجه، أحدها: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ والخبر محذوف أي: فغفرانُه ورحمتُه حاصلان أو كائنان، أو فعليه غفرانه ورحمته. وقد أجمع القرَّاء على فتح ما بعد فاء الجزاء في قوله: «ألم تَعْلموا أنَّه مَنْ يُحادِدِ الله ورسولَه فإن له نار جهنم»[2] كُتِب عليه أنه مَنْ تولَّاه فأنه يُضِله»[3] كما أجمعوا على كسرها في قوله: «ومَنْ يَعْصِ الله ورسولِه فإنَّ له نار جهنم»[4]. الثاني: أنها في محل رفعٍ على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: فأمرُه أو شأنه أنه غفور رحيم. الثالث: أنها تكريرٌ للأولى كُرِّرت لمَّا طال الكلام وعُطِفت عليها بالفاء، وهذا منقولٌ عن أبي جعفر النحاس[5]. وهذا وهمٌ فاحش لأنه يلزم منه أحد محذورين: إمَّا بقاءُ مبتدأ بلا خبر أو شرط بلا جواب، وبيان ذلك أن «مَنْ» في قوله: «أنه مَنْ عمل» لا تخلو: إمَّا أن تكون موصولةً أو شرطية، وعلى كلا التقديرين فهي في محل رفع بالابتداء، فلو جعلنا «أن» الثانية، معطوفة على الأولى لزم عدم خبر المبتدأ وجواب الشرط، وهو لا يجوز.

قد ذكر هذا الاعتراضَ وأجاب عنه الشيخ شهاب الدين أبو شامة فقال: «ومنهم مَنْ جعل الثانيةَ تكريراً للأولى لأجل طول الكلام على حد قوله: «أيَعِدُكم أنكم إذا متُّم وكنتمْ تراباً وعظاماً أنكم مُخْرَجون»[6] ودخلت الفاء في

---

(١) قوله: «وقطعه» غير واضح في الأصل.
(٢) الآية ٦٣ من التوبة.
(٣) الآية ٤ من الحج.
(٤) الآية ٢٣ من الجن.
(٥) هذا المنقول غير وارد في كتابه «إعراب القرآن».
(٦) الآية ٣٥ من المؤمنون.

«فأنه غفورٌ» على حَدِّ دخولها في «فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازة»[1] على قول مَنْ جعله تكريراً لقولِه: «لا تَحسَبَنَّ الذين يفرحون» إلا أن هذا ليس مثلَ «أيَعِدُكم أنَّكم»؛ لأنَّ هذه لا شرطَ فيها وهذه فيها شرط، فيبقىٰ بغير جواب. فقيل: الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: غفر لهم» انتهىٰ. وفيه بُعْدٌ، وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أبـي البقاء، وكان ينبغي أن يجيب به هنا لكنه لم يفعلْ، ولم يظهرْ فرقٌ في ذلك.

الرابع: أنها بدل من «أنَّ» الأولىٰ، وهو قول الفراء[2] والزجاج[3]. وهذا مردودٌ بشيئين، أحدهما: أنَّ البدلَ لا يَدْخُل فيه حرفُ عطف، وهذا مقترنٌ بحرفِ العطف، فامتنع أن يكون بدلاً. فإن قيل: نجعل الفاء / زائدةً. [٣١٩/أ] فالجواب أن زيادتها غيرُ جائزة، وهو شيء قال به الأخفش[4]، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجهٍ آخر: وهو خلوُّ المبتدأ أو الشرط عن خبر أو جواب. والثاني من الشيئين: خلوُّ المبتدأ أو الشرط عن الخبر أو الجواب، كما تقدَّم تقريره، فإن قيل: نجعل الجوابَ محذوفاً ـ كما تقدَّم نَقْلُه عن أبـي شامة ـ قيل: هذا بعيدٌ عن الفَهْم.

الخامس: أنها مرفوعةٌ بالفاعلية، تقديره: فاستقرَّ له أنه غفورٌ أي: استقرَّ له وثَبَتَ غُفرانه، ويجوز أن نُقَدِّر في هذا الوجه جارًّا رافعاً لهذا الفاعلِ عند الأخفش، تقديره: فعليه أنه غفور، لأنه يُرْفَعُ به وإن لم يَعْتمد، وقد تقدَّم تحقيقُه غيرَ مرَّة.

---

(١) الآية ١٨٨ من آل عمران وتمامها: «لا تحسَبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوْا ويحبُّون ان يُحْمدوا بما لم يَفْعلوا فلا تَحسبَنَّهم بمفازة من العذاب».

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٣٦.

(٣) معاني القرآن للزجاج ليس فيه قول بالبدلية وإنما فيه «وقعت الثانية مؤكدة للأولى». انظر: ٢/٢٧٨.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتابه معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

وأما القراءة الثانية[1]: فكَسْرُ الأولى من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة، وأن الكلام تام قبلها، وجيء بها وبما بعدها كالتفسير لقوله: «كَتَبَ ربُّكم على نفسه الرحمة». والثاني: أنها كُسِرَتْ بعد قولٍ مقدَّر أي: قال الله ذلك، وهذا في المعنىٰ كالذي قبله. والثالث: أنه أجرىٰ «كتب» مُجْرىٰ «قال»، فكُسِرَتْ بعده كما تُكْسَرُ بعد القول الصريح، وهذا لا يتمشَّىٰ على أصول البصريين. وأمَّا كَسْرُ الثانية فمن وجهين، أحدهما: أنها على الاستئناف، بمعنىٰ أنها في صدر جملة وقعت خبراً لـ «مَنْ» الموصولة، أوجواباً لها إن كانت شرطاً. والثاني: أنها عطفٌ على الأولى وتكرير لها، ويُعْترض على هذا بأنه يلزم بقاءُ المبتدأ بلا خبر أو الشرط بلا جزاء، كما تقدَّم ذلك في المفتوحتين.

وأجاب أبو البقاء[2] هنا عن ذلك بأن خبر «مَنْ» محذوفٌ دلَّ عليه الكلام، وقد قدَّمْتُ لك أنه كان ينبغي أن يُجيب بهذا الجواب في المفتوحتين عند مَنْ جعل الثانية تكريراً للأولى أو بدلاً منها، ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ العائدُ محذوفاً أي: فإنه غفورٌ له». قلت: قوله «ويجوز» ليس بجيدٍ، بل كان ينبغي أن يقول ويجب، لأنه لا بد من ضمير عائد على المبتدأ من الجملة الخبرية، أو ما يقوم مقامه إن لم يكنْ نفسَ المبتدأ.

وأمَّا القراءةُ الثالثة: فيؤخذُ فتحُ الأولى وكَسْرُ الثانية مما تقدَّم مِنْ كسرِها وفتحها بما يليق من ذلك، وهو ظاهر.

وأمَّا القراءة الرابعة[3] فكذلك. وقال أبو شامة: «وأجاز الزجاجُ[4] كَسْرَ

---

(١) أي بكسرها في الموضعين.
(٢) الإملاء ١/٢٤٤.
(٣) بكسر الأولى وفتح الثانية.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٧٨.

الأولى وفَتْحَ الثانية وإن لم يُقرأْ به». قلت: قد قدَّمْتُ أن هذه قراءةُ الأعرج وأن الزهراوي وأبا عمرو الداني نقلاها عنه، فكأن الشيخ[1] لم يَطَّلِعْ عليها وقَدَّمْتُ لك أيضاً أنَّ سيبويه لم يَرْوِ عن الأعرج إلا كقراءة نافع، فهذا ممَّا يصلح أن يكون عذراً للزجاج، وأما أبو شامة فإنه متأخر، فعدمُ اطِّلاعِه عجيب.

والهاء في «أنَّه» ضمير الأمر والقصة. و«مَنْ» يجوز أن تكون شرطيةً وأن تكون موصولة، وعلى كل تقدير فهي مبتدأةٌ، والفاءُ وما بعدها في محل جزم جواباً إن كانت شرطاً، وإلاَّ ففي محلِّ رفعٍ خبراً إن كانت موصولة، والعائد محذوف أي: غفور له. والهاء في «بعده» يجوز أن تعود على «السوء»، وأن تعود على العمل المفهوم من الفعل كقوله: «اعدلوا هو أقرب»[2]، والأول أولى لأنه أصرح، و«منكم» متعلِّقٌ بمحذوف إذ هو حالٌ من فاعل «عمل»، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان فيعمل فيها «أعني» مقدراً.

وقوله «بجَهالة» فيه وجهان، أحدهما: أنه يتعلَّقُ بـ«عمل» على أن الباءَ للسببيةِ أي: عملُه بسبب الجهل. وعَبَّر أبو البقاء[3] في هذا الوجه عن ذلك بالمفعول به وليس بواضح. والثاني ـ وهو الظاهر ـ أنها للحال أي: عملُه مصاحباً للجهالة. و«مِنْ» في «مِنْ بعده» لابتداء الغاية.

آ. (٥٥) **قوله تعالى: ﴿وكذلك نُفَصِّل﴾**: الكاف أمرُها واضحٌ من كونها نعتاً لمصدر محذوف أو حالاً من ضمير ذلك المصدر كما هو رأي سيبويه[4]، والإشارة / بـ«ذلك» إلى التفصيل السابق، تقديره: مثل ذلك [٣١٩/ب]

---

(١) أي الشيخ أبو شامة.
(٢) الآية ٨ من المائدة.
(٣) الإملاء ١/٢٤٤.
(٤) الكتاب ١/١١٦.

التفصيل البيِّنِ، وهو ما سَبَقَ من أحوال الأمم نفصِّل آيات القرآن. وقال ابن عطية[١]: «والإشارة بقوله «وكذلك» إلى ما تقدَّم، من النَّهْي عن طَرْد المؤمنين وبيانِ فساد منزع المعارضين لذلك، وتفصيل الآيات تبيينُها وشَرْحُها». وهذا شبيهٌ بما تقدم له في قوله: «وكذلك فَتَنَّا»[٢] وتقدَّم أنه غير ظاهر.

قوله: «ولتستبينَ سبيلُ» قرأ الأخوان[٣] وأبو بكر: «وليستبين» بالياء من تحت، و«سبيلُ» بالرفع. ونافع: «ولتستبين» بالتاء من فوق، «سبيلَ» بالنصب. والباقون: بالتاء من فوق، «سبيل» بالرفع. وهذه القراءات دائرة على تذكير «السبيل» وتأنيثه وتَعَدِّي «استبان» ولُزومِه. وإيضاح هذا أن لغة نجد وتميم تذكير «السبيل»، وعليه قوله تعالى: «وإن يَرَوا سبيل الرُّشْد لا يتخذوه سبيلا، وإن يَرَوا سبيلَ الغيِّ يَتَّخذوه سبيلا»[٤]، ولغةُ الحجاز التأنيث، وعليه: «قل هذه سبيلي»[٥] وقوله[٦]:

١٩٣٥ــ خَلِّ السبيل لِمَنْ يبني المنار بها ....

وأمَّا «استبانَ» فيكونُ متعدِّياً نحو: استَبَنْتُ الشيءَ»، ويكون لازماً نحو: «استبان الصبح» بمعنىٰ بان، فَمَنْ قرأ بالياء من تحت ورَفَع فإنه أسند الفعل إلى «السبيل» فرفْعُه على أنه مذكَّرٌ وعلى أن الفعل لازم، ومن قرأ بالتاء من فوق فكذلك ولكن على لغة التأنيث. ومن قرأ بالتاء من فوق ونصب «السبيلَ» فإنه أسند الفعلَ إلى المخاطب ونصب «السبيل» على المفعولية وذلك على

---

(١) المحرر ٦/٦١.
(٢) من الآية ٥٣ من الأنعام.
(٣) انظر: السبعة ٢٥٨؛ الكشف ١/٤٣٣؛ والحجة ٢٥٣؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والبحر ٤/١٤١.
(٤) الآية ١٤٦ من الأعراف.
(٥) الآية ١٠٨ من يوسف.
(٦) البيت لجرير، وعجزه:
وابْرُزْ ببَرْزَةَ حيث اضطرَّك القَدَرُ
وهو في ديوانه ٢١١؛ والكتاب ١/١٢٨؛ واللسان برز.

تعدية الفعل أي: ولتستبين أنت سبيل المجرمين، فالتاء في «لتستبينَ» مختلفةُ المعنىٰ، فإنها في إحدى القراءتين للخطاب وفي الأخرىٰ للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة، و«تستبين» منصوب بإضمار «أن» بعد لام كي، وفيما تتعلَّق به هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على علة محذوفة، وتلك العلة معمولةٌ لقوله: «نفصِّل» والمعنىٰ: وكذلك نفصل الآيات لتستبين لكم ولتستبين.

والثاني: أنها متعلقة بمحذوف مقدر بعدها أي: ولتستبين سبيل المجرمين فصَّلناها ذلك التفصيل. وفي الكلام حذفُ معطوف على رأيٍ، أي: وسبيل المؤمنين، كقوله تعالى: «سرابيلَ تَقيكم الحر»[1]. وقيل: لا يُحتاج إلى ذلك، لأن المقام إنما يقتضي ذِكْرَ المجرمين فقط، إذ هم الذين أثاروا ما تقدَّم ذِكْره.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿أن أَعْبُدَ﴾**: في محل «أَنْ» الخلاف المشهور، إذ هي على حَذْفِ حرف تقديره: نُهِيْتُ عن أن أعبدَ. وقوله: «قد ضَلَلْت إذن» «إذن» حرف جواب وجزاء لا عمل لها هنا لعدم فعلٍ تعمل فيه، والمعنىٰ: «إن اتَّبَعْتُ أهواءَكم ضَلَلْت وما اهتدَيْت» فهي في قوة شرط وجزاء.

والجمهور: «ضَلَلْتَ» بفتح اللام الأولى. وقرأ[2] أبو عبدالرحمن ويحيىٰ وطلحة بكسرها، وقد تقدَّم أنها لغة. ونقل صاحب التحرير[3] [عن يحيىٰ وابن أبي ليلى أنهما قرآ][4] هنا وفي ألم السجدة: «أ إذا صللنا»[5] بصاد غير

---

(١) الآية ٨١ من النحل.
(٢) انظر: البحر ١٤٢/٤؛ الشواذ ٣٧.
(٣) لعله التحرير والتحبير للشيخ محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨. انظر: كشف الظنون ٣٥٨/١.
(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.
(٥) الآية ١٠ من السجدة ونسبها في الشواذ ٣٧ إلى الحسن.

معجمة. يقال: صَلَّ اللحمُ أي: أنتن، وهذا لـه بعض مناسبـة في آية السجدة، وأما هنا فمعناه بعيدٌ أو ممتنعٌ. وروىٰ العباس عن ابن مجاهد في «الشواذ» له[1]: «صُلِلْنا في الأرض» أي دُفِنَّا في الصَّلَّة وهي الأرضُ الصُلْبة. وقوله: «وما أنا من المهتدين» تأكيد لقوله: «قد ضَلَلْت». وأتىٰ بالأولى جملةً فعلية ليدلَّ على تجدد الفعل وحُدوثِهِ، وبالثانية اسميةً ليدلَّ على الثبوت.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿وكذَّبْتُم به﴾**: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سيقت للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، وحينئذ هل يُحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ والهاء في «به» يجوز أن تعود على «ربـي» وهو الظاهر. وقيل: على القرآن لأنه كالمذكور. وقيل على «بَيِّنَة» لأنها في معنىٰ البيان. وقيل: لأن التاء فيها للمبالغة، والمعنىٰ: على أمرٍ بَيِّنٍ من ربـي، و«من ربـي» في محل جر صفة لـ «بينة».

قوله: «يَقُصُّ الحق» قرأ[2] نافع وابن كثير وعاصم: «يقص» بصاد مهملة مشددة مرفوعة، وهي قراءة ابن عباس، والباقون بضاد معجمة مخففة مكسورة، وهاتان في المتواتر. وقرأ عبدالله وأُبَـيّ ويحيـى بن وثاب والنخعي والأعمش وطلحـة: «يقضي بالحق» من القضـاء. وقرأ سعيـد بن جبير [٣٢٠/أ] ومجاهد: «يقضي بالحق وهو خيـر القاضين». فـأمَّا قـراءة «يقضي» فمِن القضاء. ويؤيده قوله: «وهو خير الفاصلين» فإنَّ الفصل يناسب القضـاء، ولم يُرْسَم إلا بضاد، كأن الباء حُذِفَتْ خَطًّا كما حذفت لفظاً لالتقاء الساكنين، كما حذفت من نحو: «فما تُغْنِ النذر»[3]، وكما حُذِفَتْ الواو في «سنـدعُ

---

(١) عبارة البحر ١٤٢/٤: «رواه أبو العباس عن مجاهد بن الفرات في كتاب الشواذ له».

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ حجة القراءات ٢٥٤؛ الكشف ٤٣٢/١؛ والنشر ٢٤٩/٢؛ والبحر ١٤٣/٤.

(٣) الآية ٥ من القمر.

الزَّبانية»[1] «ويمحُ الله الباطل»[2] لما تقدم.

وأمَّا نصب «الحق» بعده ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف أي: يقضي القضاء الحق. والثاني: أنه ضمَّن «يقضي» معنى يُنْفِذ، فلذلك عدَّاه إلى المفعول به. الثالث: أن «قضى» بمعنى صنع فيتعدَّىٰ بنفسه من غير تضمين، ويدل على ذلك قولُه[3]:

١٩٣٦ـ وعليهما مَسْرُودتان قضاهُما داودُ . . . .

أي: صَنَعَهما. الرابع: أنه على إسقاط حرف الجر أي: يقضي بالحق، فلما حذف انتصب مجروره على حَدِّ قوله[4]:

١٩٣٧ـ تمرُّون الدِّيار فلم تَعُوجوا . . . .

ويؤيد ذلك: القراءةُ بهذا الأصل.

وأما قراءة «يَقُصُّ» فمِنْ «قَصَّ الحديث» أو مِنْ «قصَّ الأثر» أي: تَتَبَّعه. وقال تعالىٰ: «نحن نقصُّ عليك أحسنَ القصص»[5]. ورجحَّ أبو عمرو بن العلاء القراءة الأولى[6] بقوله: «الفاصلين»، وحُكي عنه أنَّه قال: «أهو يَقُصُّ الحقَّ أو يقضي الحق» فقالوا: «يقصُّ» فقال: «لو كان «يقص» لقال: «وهو خير القاصِّين» اقرأ أحدٌ بهذا؟ وحيث قال: «وهو خير الفاصلين» فالفصل إنما يكون في القضاء» وكأن أبا عمرو لم يَبْلُغْه «وهو خير القاصِّين»

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٢٤ من الشورىٰ.

(٣) تقدم برقم ٦٩٣.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

(٥) الآية ٣ من يوسف.

(٦) يعني قراءة «يقضي».

قراءةً. وقد أجاب أبو علي الفارسي[1] عما ذكره ابن العلاء فقال: «القصصُ هنا بمعنى القول، وقد جاء الفصل في القول أيضاً قال تعالىٰ: «إنه لقول فصل»[2] وقال تعالىٰ: «كتاب أُحْكِمَتْ آياته ثم فُصِّلَتْ»[3]. وقال تعالىٰ: «ونفصِّل الآيات»[4] فقد حمل الفَصْل على القول، واستُعْمل معه كما جاء مع القضاء فلا يلزم «من الفاصلين» أن يكون مُعَيِّناً ليقضي.

آ. (٥٨) **وقوله تعالى: ﴿والله أعلمُ بالظالمين﴾**: من باب إقامة الظاهر مقام المضمر تنبيهاً على استحقاقهم ذلك بصفةِ الظلم، إذ لو جاء على الأصل لقال: «والله أعلمُ بكم».

آ. (٥٩) **وقوله تعالى: ﴿مفاتح﴾**: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه جمعُ مِفْتح بكسر الميم والقصر، وهو الآلة التي يُفتح بها نحو: مُنْخُل ومَنَاخل. والثاني: أنه جمع مَفْتَح بفتح الميم، وهو المكان، ويؤيده تفسير ابن عباس هي خزائن المطر. والثالث: أنه جمع مِفتاح بكسر الميم والألف، وهو الآلة أيضاً، إلا أنَّ هذا فيه ضعفٌ من حيث إنه كان ينبغي أن تُقْلب ألف المفرد ياء فيقال: مفاتيح كدنانير، ولكنه قد نُقِل في جمع مصباح مصابح، وفي جمع مِحْراب مَحارِب، وفي جمع قُرْقُور[5] قراقِر، وهذا كما أتوا بالياء في جمع ما لا مَدَّةَ في مفرده كقولهم: دراهيم وصياريف في جمع دِرْهَم وصَيْرَف، قال[6]:

١٩٣٨ـ تَنْفي يداها الحصىٰ في كل هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصَّياريفِ

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٩٢.
(٢) الآية ١٣ من الطارق.
(٣) الآية ١ من هود.
(٤) الآية ١١ من التوبة.
(٥) القرقور: السفينة أو الطويلة.
(٦) تقدم برقم ٦٨٧.

وقالوا: عيِّل وعَيابيل. قال[1]:

١٩٣٩ـ فيها عيابيلُ أُسودٌ ونُمُرْ

الأصل: عيايل ونمور، فزاد في ذلك ونَقَّصَ مِنْ هذا.

وقد قُرِىء «مفاتيح» بالياء[2] وهي تؤيد أنَّ مفاتح جمع مفتاح، وإنما حُذِفَتْ مدَّتُه. وجَوَّز الواحدي أن يكون مفاتح جمع مَفْتَح بفتح الميم على أنه مصدر، قال بعد كلام حكاه عن أبي إسحاق: «فعلى هذا مفاتح جمع المَفْتَح بمعنى الفتح»، كأن المعنى: «وعنده فتوح الغيب» أي: هو يفتح الغيب على مَنْ يشاء من عباده. وقال أبو البقاء[3]: «مفاتح جمع مَفْتَح، والمَفْتَحُ الخزانة، فأمَّا ما يُفتح به فهو المفتاحُ، وجمعه مفاتيح وقد قيل مَفْتَح أيضاً» انتهى. يريد جمع مَفتح أي بفتح الميم. وقوله: «وقد قيل: مَفْتَح يعني أنها لغة قليلة في الآلة والكثير فيها المدُّ[4]، وكان ينبغي أن يوضِّح عبارته فإنها موهمة ولذلك شرحتها.

قوله: «لا يَعْلَمُها إلا هو» في محل نصب على الحال من «مفاتح»، والعامل فيها الاستقرار الذي تضمَّنه / حرف الجر[5] لوقوعه خبراً. وقال [٣٢٠/ب] أبو البقاء[6]: «نفسُ الظرف إنْ رَفَعْتَ به مفاتح» أي: إنْ رفعته به فاعلاً، وذلك على رأي الأخفش، وتضمُّنه للاستقرار لا بد منه على كل قول، فلا فرق بين أن ترفعَ به الفاعل أو تجعله خبراً.

---

(١) البيت لحكيم بن معية الربعي، وهو في الكتاب ٢/١٧٩؛ والمقتضب ٢/٢٠٣؛ وابن يعيش ٥/١٨؛ والعيني ٤/٥٨٦؛ واللسان: عيل.

(٢) وهي قراءة ابن السميفع كما في البحر ٤/١٤٤.

(٣) الإملاء ١/٢٤٥.

(٤) أي: مفتاح.

(٥) يعني بحرف الجر الظرف «عنده».

(٦) الإملاء ١/٢٤٥.

قوله: «مِنْ ورقةٍ» فاعل «تَسْقُط» و«مِنْ» زائدة لاستغـراق الجنس، وقوله: «إلَّا يعلمُها» حالٌ من «ورقة»، وجاءت الحال من النكرة لاعتمادِها على النفي، والتقدير: وما تسقط من ورقة إلا عالماً هو بها كقولك: «ما أكرمْتُ أحداً إلا صالحاً» ويجوز عندي أن تكونَ الجملة نعتاً لـ«ورقة» وإذا كانوا أجازوا في قوله «إلا ولها كتابٌ معلوم»[1] أن تكون نعتاً لقرية في قوله: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم» مع كونها بالواو ويعتذرون عن زيادة الواو، فأَنْ يجيزوا ذلك هنا أولىٰ، وحينئذ فيجوز أن تكون في موضع جر على اللفظ أو رفع على المَحَلِّ.

قوله: «ولا حبَّةٍ» عطفٌ على لفظ «ورقةٍ»، ولو قُرِىء بالرفع لكان على الموضع. و«في ظلمات» صفة لحبة. وقوله: «ولا رطبٍ ولا يابسٍ» معطوفان أيضاً على لفظ «ورقة». وقرأهما[2] ابن السميفع والحسن وابن أبـي إسحاق بالرفع على المحل، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن يكونا مبتدأين، والخبر قوله «إلا في كتاب مبين». ونقل الزمخشري[3] أن[4] الرفع في الثلاثة أعني قوله: «ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يابسٍ» وذكر وجهي الرفع المتقدِّمين، ونظَّر الوجه الثاني بقولك: «لا رجلٌ منهم ولا امرأة إلا في الدار».

قله: «إلا في كتـابٍ مبين» في هـذا الاستثنـاء غمـوض، فقـال الزمخشري[5]: «وقوله: «إلا في كتاب مبين» كالتكرير لقوله: «إلا يعلمها» لأن معنىٰ «إلَّا يعلمها» ومعنىٰ «إلا في كتاب مبين» واحد، والكتاب علم الله

---

(١) الآية ٤ من الحجر.

(٢) انظر: البحر ٤/١٤٦.

(٣) الكشاف ٢/٢٤ ـ ٢٥.

(٤) «أن» هنا مقحمة.

(٥) الكشاف ٢/٢٥.

أو اللوح» وأبرزه الشيخ[1] في عبارة قريبة من هذه فقال: «وهذا الاستثناء جارٍ مجرىٰ التوكيد لأن قوله: «ولا حبةٍ ولا رطب ولا يابس» معطوف على «مِنْ ورقة» والاستثناءُ الأولُ منسحبٌ عليها كما تقول: «ما جاءني من رجلٍ إلا أكرمته ولا امرأةٍ» فالمعنى: إلا أكرمتها، ولكنه لَمَّا طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد، وحَسَّنه كونُه فاصلة» انتهىٰ. وجعل صاحب «النظم»[2] الكلامَ تاماً عند قوله: «ولا يابس» ثم استأنف خبراً آخر بقوله «إلا في كتاب مبين» بمعنى: وهو في كتاب مبين أيضاً. قال: «لأنك لو جَعَلْتَ قوله «إلا في كتاب» متصلاً بالكلام الأول لفَسَدَ المعنىٰ، وبيان فساده في فصل طويل ذكرناه في سورة يونس في قوله: «ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلا في كتاب مبين»[3] انتهىٰ. قلت: إنما كان فاسدَ المعنىٰ من حيث اعتقد أنه استثناءٌ آخرُ مستقلٌّ، وسيأتي كيف فسادُه، أمَّا لو جعله استثناء مؤكداً للأول كما قاله أبو القاسم[4] لم يفسد المعنىٰ، وكيف يُتَصَوَّرُ تمام الكلام على قوله تعالىٰ: «ولا يابسٍ» ويُبْتَدَأ بـ «إلا» وكيف تقع «إلا» هكذا؟

وقد نحا أبو البقاء[5] لشيءٍ مِمَّا قاله الجرجاني فقال: «إلا في كتاب مبين» أي: إلا هو في كتاب مبين، ولا يجوز أن يكون استثناء يعمل فيه «يَعْلَمها»؛ لأنَّ المعنى يصير: وما تسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب، فينقلب معناه إلى الإثبات أي: لا يعلمها في كتاب، وإذا لم يكن إلا في كتاب وجب أن يعلمها في الكتاب، فإذن يكون الاستثناءُ الثاني بدلاً من الأول أي: وما تسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يَعْلَمُها» انتهىٰ. وجوابه ما تقدم من

(١) البحر ٤/١٤٦.
(٢) وهو الجرجاني.
(٣) الآية ٦١.
(٤) أي الزمخشري في الكشاف ٢/٢٤.
(٥) الإملاء ١/٢٤٥.

جَعْلِ الاستثناء تأكيداً، وسيأتي هذا مقرَّراً إن شاء الله في سورة يونس لأنَّ له بحثاً يخصُّه.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿بالليل﴾**: متعلق بما قبله على أنه ظرف له، والباء تأتي بمعنى «في»، وقد قدَّمْتُ منه جملةً صالحة. وقال أبو البقاء[١] هنا: «وجاز ذلك لأنَّ الباء للإِلصاق، والملاصِقُ للزمان والمكان حاصل فيهما» يعني فهذه العلاقَةُ المجوِّزةُ للتجوُّز، وعلى هذا فلا حاجة إلى أن ينوبَ حرفٌ مكان آخر، بل نقول: هي هنا للإِلصاق مجازاً نحو ما قالوه في«مررت بزيد». وأسند التوفِّيَ هنا إلى ذاته المقدسة لأنه لا يُنْفَرُ منه هنا، إذ المرادُ به الدَّعة والراحة، وأسنده إلى غيره في قوله تعالى: «توفَّتْهُ رسلُنا»[٢] «يتوفَّاكم مَلَكُ الموت»[٣] لأنه يُنْفَرُ منه، إذ المرادُ به الموت.

وقوله: «ما جَرَحْتُم» الظاهر أنها مصدريةٌ، وإن كان كونُها موصولةً اسميةً أكثرَ، ويجوز أن تكونَ نكرةً موصوفةً بما بعدها، والعائد على كلا التقديرين الآخرين محذوف، وكذا عند الأخفش وابن السراج[٤] على القول الأول. و «بالنهار» كقوله: «بالليل»، والضمير في «فيه» عائد على النهار. هذا هو الظاهر. قال الشيخ[٥]: «عاد عليه لفظاً، والمعنىٰ: في يوم آخر، كما تقول: عندي درهم ونصفه». قلت: ولا حاجةَ في الظاهر إلى عوده على نظير المذكور، إذ عَوْدُه على المذكور لا محذورَ فيه، وأمَّا ما ذكر من نحو: «درهم ونصفه» فلضرورة انتفاء العيِّ من الكلام، قالوا: لأنك إذا قلت: «عندي درهم» عُلِمَ أن عندك نصفَه ضرورةً، فقولك بعد ذلك: «ونصفه» تضطر إلى

---

(١) الإملاء ١/٢٤٥.
(٢) الآية ٦١ من الأنعام.
(٣) الآية ١١ من السجدة.
(٤) الأصول ١/١٦١.
(٥) البحر ٤/١٤٧.

[٣٢١/أ] عَوْدِه / إلى نظير ما عندك بخلاف ما نحن فيه. وقيل: يعود على الليل. وقيل: يعود على التوفِّي وهو النوم أي: يُوقظكم في خلال النوم. وقال الزمخشري[١]: «ثم يَبْعثكم مِن القبور في شأن الذي قطعتم به أعماركم من النوم بالليل وكَسْبِ الآثام بالنهار» انتهى. وهو حسن.

وخصَّ الليل بالتوفي والنهار بالكسب وإن كان قد يُنام في هذا، ويُكسَبُ في الآخر اعتباراً بالحال الأغلب. وقَدَّم التوفِّيَ بالليل لأنه أبلغ في المِنَّة عليهم، ولا سيما عند مَنْ يَخُصُّ الجَرْحَ بكَسْب الشر دون الخير.

قوله: «لِيُقْضَىٰ أجلٌ» الجمهور على «لِيُقْضَىٰ» مبنياً للمفعول و«أجلٌ» رفع به، وفي الفاعل المحذوف احتمالان، أحدهما: أنه ضمير الباري تعالى. والثاني: أنه ضمير المخاطبين، أي: لتقضوا أي: لتستوفوا آجالكم. وقرأ أبو رجاء[٢] وطلحة: «ليقضي» مبنياً للفاعل وهو الله تعالىٰ، «أجلاً» مفعول به، و«مُسَمًّى» صفة، فهو مرفوع على الأول ومنصوب على الثاني، ويترتب على ذلك خلافٌ للقراء في إمالة ألِفه قد أوضحته في «شرح القصيد». واللام في «لِيُقْضَىٰ» متعلقةٌ بما قبلها من مجموعِ الفعلين أي: يتوفَّاكم ثم يبعثكم لأجل ذلك.

آ. (٦١) **قولُه تعالى: ﴿ويُرْسِلُ﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه عطفٌ على اسم الفاعل الواقع صلة لأل، لأنه في معنى يفعل، والتقدير: وهو الذي يقهر عباده ويرسل، فعطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله، ومثلُه عندبعضهم: «إن المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقرضوا»[٣] قالوا: فأقرضوا عطف على «مصدقين» الواقعِ صلةً لأل، لأنه في معنى: إنَّ الذين صدَّقوا وأقرضوا،

---

(١) الكشاف ٢/٢٥.
(٢) انظر: البحر ٤/١٤٧.
(٣) الآية ١٨ من الحديد.

وهذا ليس بشيء، لأنه يلزم من ذلك الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبيّ وذلك أن «وأقرضوا» من تمام صلة أل في «المصَّدِّقين»، وقد عطف على الموصول قوله «المصدقات» وهو أجنبي، وقد تقرر غيرَ مرة أنه لا يُتْبَعُ الموصول إلا بعد تمام صلته. وأمَّا قوله تعالىٰ: «فوقهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ»[1] فيقبضن في تأويل اسم أي: وقابضات. ومن عطف الاسم على الفعل لكونه في تأويل الاسم قولُه تعالىٰ: «يُخْرِج الحيَّ من الميت ومُخْرِجُ الميِّتِ»[2] وقوله[3]:

١٩٤٠ـ فأَلْفَيْتُه يوماً يُبِيرُ عدوَّهُ ... ومُجْرٍ عطاءً يستخفُّ المعابِرا

والثاني: أنها جملة فعلية عُطِفَتْ على جملة اسمية وهي قوله: «وهو القاهر»، والثالث: أنها معطوفة على الصلة وما عُطِف عليها وهو قوله: يتوفَّاكم ويعلم، وما بعده، أي: وهو الذي يتوفَّاكم ويرسل. الرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الضميرُ المستكنُّ في «القاهر»، والثاني: أنها حال من الضمير المستكنّ في الظرف، كذا قال أبو البقاء[4]، ونقله عنه الشيخ[5] وقال: «وهذا الوجهُ أضعفُ الأعاريب» وقولهما «الضمير الذي في الظرف» ليس هنا ظرفٌ يُتَوهَّم كونُ هذه الحالِ من ضميرٍ فيه إلا قولَه «فوق عباده»، ولكن بأي طريق يَتَحَمَّل هذا الظرفُ ضميراً؟

والجواب أنه قد تقدم في الآية المشبهة لهذه[6] أن «فوق عباده» فيه خمسة أوجه، ثلاثة منها تَتَحَمَّلُ فيها ضميراً وهي: كونه خبراً ثانياً أو بدلاً من

---

(١) الآية ١٩ من الملك.
(٢) الآية ٩٥ من الأنعام.
(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.
(٤) الإملاء ١/٢٤٥.
(٥) البحر ٤/١٤٧.
(٦) الآية ١٨ من الأنعام.

الخبر أو حالاً، وإنما اضطررنا إلى تقدير مبتدأ قبل «يُرْسِلُ» لأن المضارعَ المثبتَ إذا وقع حالاً لم يقترنْ بالواو، وقد تقدَّم إيضاحُ هذا غيرَ مـرة. والخامس: أنها مستأنفةٌ سِيقت للإخبار بذلك، وهذا الوجهُ هو في المعنى كالثاني.

وقوله: «عليكم» يحتمل ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلق بيرسل، ومنه: «يُرْسَلُ عليكما»[1] «فأرْسَلْنا عليهم»[2] «وأرسل عليهم طيراً»[3] إلى غير ذلك. والثاني: أنه متعلق بـ «حَفَظَة». يقال: حَفِظْتُ عليه عمله، فالتقدير: ويُرْسل حَفَظَة عليكم. قال الشيخ[4]: «أي يحفظون عليكم أعمالهم كما قال: «وإنَّ عليكم لحافظين»[5] كما تقول: حَفِظْتُ عليك ما تعمل». فقوله «كما قال: وإن عليكم لحافظين» تشبيه من حيث المعنىٰ لا أن «عليكم» تعلق بحافظين؛ لأن «عليكم» هـو الخبر لـ «إن» فيتعلق بمحـذوف. والثالث: أنـه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من «حفظة» / إذ لو تأخَّر لجاز أن يكون صفةً لها. [٣٢١/ب]

قال أبو البقاء[6]: «عليكم» فيه وجهان أحدهما: هو متعلِّق بيرسل، والثاني: أن يكون في نية التأخير وفيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بنفس «حَفَظة» والمفعول محذوف أي: يرسل عليكم مَنْ يحفظ أعمالكم. والثاني: أن يكون صفةً لـ «حَفَظة» قُدِّمَتْ فصارت حالاً» انتهىٰ. قوله: «والمفعول محذوف» يعني مفعول «حفظة» إلا أنه يُوهم أنَّ تقديرَ المفعول خاصٌّ بالوجه الذي ذكره، وليس كذلك بل لا بد من تقديره على كل وجه، و «حَفَظَة» إنما

---

(١) الآية ٣٥ من الرحمن.
(٢) الآية ١٣٣ من الأعراف.
(٣) الآية ٣ من الفيل.
(٤) البحر ٤/١٤٧.
(٥) الآية ١٠ من الانفطار.
(٦) الإملاء ١/٢٤٥.

عمل في ذلك المقدَّر لكونه صفةً لمحذوف، تقديره: ويرسل عليكم ملائكة حفظة، لأنه لا يعمل إلا بشروطٍ هذا منها، أعني كونه معتمداً على موصوف.

و «حَفَظَة» جمع حافظ، وهو منقاسٌ في كل وصف على فاعِل صحيح اللام، لعاقل مذكر كـ «بارّ» و «بَرَرة» و «فاجِر» و «فَجَرة» و «كامل» و «كَمَلة»، ويَقِلُّ في غير العاقل كقولهم: غراب ناعق وغربان نَعَقَة. وتقدَّم مثل قوله: «حتى إذا جاء»[1].

قوله: «توفَّتْه» قرأ الجمهور: «توفَّتْه» ماضياً بتاء التأنيث لتأنيث الجمع. وقرأ حمزة[2]: «توفَّاه» من غير تاء تأنيث، وهي تحتمل وجهين أظهرهما: أنه ماضٍ وإنما حَذَفَ تاء التأنيث لوجهين، أحدهما: كونه تأنيثاً مجازياً، والثاني: الفصلُ بين الفعل وفاعله بالمفعول. والثاني: أنه مضارع، وأصله: تتوفاه بتاءين، فحذفت إحداهما على خلاف في أيتهما كـ «تَنَزَّلُ» وبابه. وحمزةُ على بابه في إمالة مثل هذه الألف. وقرأ الأعمش: «يتوفَّاه» مضارعاً بياء الغَيْبة، اعتباراً بكونه مؤنثاً مجازياً أو للفصل، فهي كقراءة حمزة في الوجه الأول من حيث تذكيرُ الفعل، وكقراءته في الوجه الثاني من حيث إنه أتى به مضارعاً. وقال أبو البقاء[3]: «وقرىء شاذاً: «تتوفَّاه» على الاستقبال ولم يذكر بياء ولا تاء.

قوله: «وهم لا يُفَرِّطون» هذه الجملة تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها حال من «رسلنا». والثاني: أنها استئنافية سيقت للإخبار عنهم بهذه الصفة، والجمهور على التشديد في «يُفَرِّطون» ومعناه لا يُقَصِّرون. وقرأ[4] عمرو بن

---

(١) في الآية ٣٢ من المائدة.

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ والحجة ٢٥٤؛ والكشف ١/٤٣٥؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والبحر ٤/١٢٨.

(٣) الإملاء ١/٢٤٥.

(٤) انظر: المحتسب ١/٢٢٣؛ البحر ٤/١٤٨.

عبيد والأعرج: «يُفْرِطون» مخففاً من أفرط، وفيها تأويلان أحدهما: أنها بمعنىٰ لا يجاوزون الحدَّ فيما أُمِروا به. قال الزمخشري[1]: «فالتفريط: التواني والتأخير عن الحدِّ، والإفراط: مجاوزة الحدِّ أي: لا يُنْقصون ممَّا أمروا به ولا يَزيدون». والثاني: أن معناه لا يتقدمون على أمر الله، وهذا يحتاج إلى نَقْلِ أنَّ أفرط بمعنىٰ فَرَّط أي تَقَدَّم. وقال الجاحظ قريباً من هذا فإنه قال: «معنى لا يُفْرِطون: لا يَدَعون أحداً يفرُط عنهم أي: يَسْبقهم ويفوتهم». وقال أبو البقاء[2]: «ويُقرأ بالتخفيف أي: لا يزيدون على ما أُمِروا به»، وهو قريب مِمَّا تقدم.

آ. **(٦٢) قوله تعالى: ﴿مولاهم الحقُّ﴾**: صفتان لله. وقرأ[3] الحسن والأعمش: «الحقَّ» نصباً، وفيه تأويلان، أظهرهما: أنه نعت مقطوع. والثاني: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي: رَدُّوا الردَّ الحقَّ لا الباطل. وقرىء: «رِدُّوا» بكسر الراء، وتقدَّم تخريجها مستوفى[4]. والضمير في «مولاهم» فيه ثلاثة أوجه، أظهرهما: أنه للعباد في قوله «فوق عباده» فقوله: «ويرسل عليكم» التفاتٌ، إذ الأصل: ويرسل عليهم. وفائدة هذا الالتفات التنبيهُ والإيقاظ. والثاني: أنه يعود على الملائكة المعنيِّين بقوله: «رسلنا»، يعني أنهم يموتون كما يموت بنو آدم ويُـرَدُّون إلى ربهم. والثالث: أنه يعود على «أحد» في قوله: «جاء أحدَكم الموتُ» إذ المراد به الجمع لا الإفراد.

آ. **(٦٣) قوله تعالى: ﴿قل مَنْ يُنَجِّيكم﴾**: قرأ السبعة هذه مشددة، «قل الله ينجيكم»[5]: قرأها الكوفيون وهشام بن عمار عن ابن عامر مشددة

---

(١) الكشاف ٢/٢٥.

(٢) الإملاء ١/٢٤٥.

(٣) البحر ٤/١٤٩؛ الشواذ ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٩١ من النساء.

(٥) الآية ٦٤ من الأنعام.

كالأولى، وقرأ الثِّنتين بالتخفيف من «أنجىٰ» حميدُ بن قيس ويعقوب وعلي بن نصر عن أبـي عمرو، وتحصَّل من ذلك أن الكوفيين وهشاماً يثقِّلون في الموضعين وأن حميداً ومَنْ معه يُخففون فيهما، وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وابن ذكوان عن ابن عامر يُثَقِّلون الأولىٰ ويُخَفِّفون الثانية، والقراءاتُ واضحة فإنها من نجَّىٰ وأَنْجىٰ، فالتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية، فالكوفيون وهشام التزموا التعدية بالتضعيف، وحميد وجماعته التزموها بالهمزة، والباقون جمعوا بين التعديتين جمعاً بين اللغتين كقوله تعالىٰ: «فَمَهِّلِ الكـافرين أَمْهِلْهُمْ رويداً»[1]. والاستفهام للتقرير والتوبيخ، وفي الكلام حذف مضاف أي: مِنْ مَهالِك ظلمات أو من مخاوفها، والظلمات كناية عن الشدائد / . [٣٢٢/أ]

قوله: «تَدْعُونه» في محل نصب على الحال: إمَّا من مفعول «ينجيكم» وهو الظاهر، أي: يُنَجيكم داعين إياه، وإمَّـا من فاعله أي: مَـدْعُوَّاً مِنْ جهتكم.

قوله: «تَضَرُّعاً وخُفْيَة» يجوز فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال أي: تَدْعُونه متضرِّعين ومُخْفِين. والثاني: أنهما مصدران من معنىٰ العامل لا من لفظه كقوله: قَعَدْتُ جلوساً. وقرأ الجمهور[2]: «خُفْية» بضم الخاء. وقرأ أبو بكر بكسرها وهما لغتان كالعُدوة والعِدوة[3]، والأُسوة والإِسوة. وقرأ الأعمش: «وخيفة» كالتي في الأعراف[4] وهي من الخوف، قُلِبَتْ الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا ما يأباه «تضرُّعاً» من المعنىٰ.

---

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ النشر ٢/٢٥٠؛ الكشف ١/٤٣٥؛ والحجة ٢٥٥؛ والبحر ٤/١٥٠.

(٣) العدوة: المكان المرتفع.

(٤) الآية ٢٠٥: «واذكر ربك في نفسك تَضَرُّعاً وخيفة».

قوله: «لَئِنْ أَنْجَيْتنا» الظاهر أن هذه الجملةَ القسمية تفسير للدعاء قبلها، ويجوز أن تكون منصوبةَ المحلِّ على إضمار القول، ويكون ذلك القول في محل نصب على الحال من فاعل «تَدْعُونه» أي: تدعونه قائلين ذلك، وقد عرفت ممَّا تقدَّم غيرَ مرة كيفيةَ اجتماع الشرط والقسم. وقرأ الكوفيون[1]: «أَنْجانا» بلفظ الغيبة مراعاةً لقوله: «تَدْعونه»، والباقون: «أَنْجَيْتنا» بالخطاب حكايةً لخطابهم في حالة الدعاء، وقد قرأ كلٌّ بما رُسِم في مصحفه، فإنَّ في مصاحف الكوفة: «أنجانا»، وفي غيرِها: «أَنْجَيْتنا».

قوله: «مِنْ هذه» متعلِّقٌ بالفعل قبله، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«هذه» إشارةٌ إلى الظلمات؛ لأنها تجري مَجْرىٰ المؤنثة الواحدة، وكذلك في «منها» تعود على الظلمات لِما تقدم.

آ. **(٦٤) وقوله: ﴿ومن كل كَرْب﴾**: عطف على الضمير المجرور بإعادة حرف الجر وهو واجبٌ عند البصريين وقد تقدم.

آ. **(٦٥) قوله: «عذاباً مِنْ فوقكم»**: يجوز أن يكون الظرف متعلقاً بـ«نبعث»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لـ«عذاباً» أي: عذاباً كائناً من هاتين الجهتين.

قوله: «أويَلْبِسَكم» عطف على «يَبْعَث». والجمهور على فتح الياء من «يَلْبسكم» وفيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى يخلطكم فِرَقاً مختلفين على أهواء شتى، كل فرقةمشايعة لإمام، ومعنى خَلْطِهم إنشابُ القتال بينهم فيختلطوا[2] في ملاحم القتال، كقول الحماسي[3]:

(١) انظر: السبعة ٢٥٩؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ البحر ٤/١٥٠؛ والكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) كذا بتقدير أَنْ مضمرة، فيعطف على «إنشاب» لأنه خالص من تأويل الفعل.

(٣) تقدم الأول برقم ٤١٦.

١٩٤١ـ وكتيبـةٍ لَبَّسْتُهـا بكـتيبـةٍ حتى إذا التبسَتْ نَفَضْتُ لها يدي
فَتَرَكْتُهمْ تَقِصُ الرماحُ ظهورَهم مـا بين مُنْعَفِـرٍ وآخـرَ مُسْنَـدِ

وهذه عبارة الزمخشري[١]، فجعله من اللَّبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدِّي «يلبس» إلى المفعول. و«شيعاً» نصب على الحال. وهي جمع شِيْعة كسِدْرة[٢] وسِدَر. وقيل: «شيعاً» منصوب على المصدر مـن معنى الفعل الأول أي: إنه مصدر على غير الصدر كقعدت جلوساً. قال الشيخ[٣]: «ويحتاج في جعله مصدراً إلى نَقْلٍ من اللغة»، ويجوز على هذا أيضاً أن يكونَ حالاً كأتيته ركضاً أي: راكضاً أو ذا ركض. وقال أبو البقاء[٤]: «والجمهور على فتح الياء أي: يلبس عليكم أموركم، فحذف حرف الجر والمفعول، والأجودُ أن يكون التقدير: أو يلبس أموركم، فحُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه»، وهذا كلُّه لا حاجةَ إليه لِما عَرَفْتَ من كلام الزمخشري.

وقرأ[٥] أبو عبدالله المدني: «يُلبسكم» بضم الياء من «ألبس» رباعياً، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: أويلبسكم الفتنة. و«شيعاً» على هـذا حال أي: يُلْبِسكم الفتنـة في حال تفـرُّقكم وشتاتكم. والثاني: أن يكون «شِيَعاً» هو المفعولُ الثاني كأنه جعل الناسَ يلبسون بعضَهم مجازاً كقوله[٦]:

١٩٤٢ـ لَبِسْـتُ أنـاسـاً فـأَفْنَيْتُـهمْ وأَفْنَيْتُ بعـد أُنـاسٍ أُنـاسـا

---

(١) الكشاف ٢/٢٦.
(٢) السدرة: ضرب من الشجر.
(٣) البحر ٤/١٥١.
(٤) الإملاء ١/٢٤٦.
(٥) انظر: البحر ٤/١٥١ وهو أبان بن عثمان، وتقدمت ترجمته.
(٦) تقدم برقم ٨٦١.

والشيعة: مَنْ يتقوَّى بهم الإنسان، والجمع: «شِيَع» كما تقدم، وأشياع كذا قاله الراغب[1]، والظاهر أن أشياعاً جمع شِيَع كعِنَب وأعناب وضِلَع وأضلاع، وشِيَع جمع شِيْعة، فهو جمع الجمع.

قـوله: «ويُذِيْقَ» نسق على «يَبْعَث» والإذاقة: استعارة، وهي فاشية: «ذوقوا مَسَّ سقر»[2] «ذق إنك»[3] «فذوقوا العذاب»[4]، وقال[5]:

١٩٤٣ـ أَذَقْناهُمْ كؤوسَ الموت صِرْفاً　　وذاقـوا من أَسِنَّتنـا كؤوسـا

وقرأ الأعمش: «ونذيق» بنون العظمة، وهو التفاتٌ فائدتُه تعظيم الأمر والتحذير من سطوته.

آ. (٦٦) **قوله: ﴿وكذَّب به﴾**: الهاء في «به» تعود على العذاب المتقدم في قوله «عذاباً مِنْ فوقكم» قاله الزمخشري[6]، وقيل: تعود على القرآن، وقيل: تعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة. وقيل: على النبـي صلى الله عليه وسلم، وهذا بعيدٌ / لأنه خوطب بالكاف عَقِيبَه، [٣٢٢/ب] فلو كان كذلك لقال: وكذَّب به قومك، وادِّعاء الالتفات فيه أبعدُ. وقيل: لا بد من حذف صفة هنا أي: وكذَّب به قومك المعاندون، أو الكافرون، لأن قومه كلهم لم يكذِّبوه كقوله: «إنه ليس مِنْ أهلك»[7]، أي: الناجين. وحَذْفُ الصفة وبقاءُ الموصوف قليل جداً بخلاف العكس. وقرأ ابن أبـي عبلة[8]:

---

(١) المفردات ٢٧١.
(٢) الآية ٤٨ من الذاريات.
(٣) الآية ٤٩ من الدخان.
(٤) الآية ٣٠ من الأنعام.
(٥) لم أهتد إلى قـائـله، وهو في البحر ٤/١٥١.
(٦) الكشاف ٢/٢٦.
(٧) الآية ٤٦ من هود.
(٨) انظر: البحر ٤/١٥٢.

«وكذَّبَتْ» بتاء التأنيث، كقوله تعالىٰ: «كذبَتْ قومُ نـوح»[1] «كذَّبَتْ قـوم لوط»[2] باعتبار الجماعة.

قوله: «وهـو الحقُّ» في هذه الجملةِ وجهـان، الظاهـر منهما: أنهـا استئناف، والثاني: أنها حال من الهاء في «به» أي: كذَّبوا به في حال كونه حقاً،وهو أعظم في القبح.

قوله: «عليكم» متعلق بما بعده وهو توكيد، وقدَّم لأجل الفواصـل، ويجوز أن يكون حالاً من قوله «بوكيل»؛ لأنه لو تأخر لجاز أن يكون صفةًله، وهذا عند مَنْ يُجيز تقديمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو اختيار جماعة، وأنشدوا عليه[3]:

١٩٤٤ـ غـافـلاً تُعْـرَضُ المَنِيَّـةُ للمَـرْ　　ءِ فيُـدْعَى ولات حين إبـاءُ

فقدَّم «غافلاً» على صاحبها وهو «المرء» وعلى عاملهاوهو«تُعرض»فهذا أَوْلى .ومنه[4]:

١٩٤٥ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً　　إليَّ حبيبـاً إنـهـا لحـبيـبُ

أي: إليَّ هيمان صادِياً، ومثله[5]:

١٩٤٦ـ فـإن يـك أذوادٌ أُصِـبْـنَ ونـسـوةٌ
فَلَنْ يـذهبـوا فَـرْغـاً بقتـل حبـالِ

---

(١) الآية ١٠٥ من الشعراء.
(٢) الآية ٣٣ من القمر.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني ٣/١٦١؛ والأشموني ٢/١٧٧.
(٤) البيت لعروة بن حزام وهو في ديوانه ٥؛ والعيني ٣/١٥٦؛ والخزانة ١/٥٣٣؛ ونسبه العيني إلى كثير عزة.
(٥) تقدم برقم ٤٠٦.

«فرغاً» حال من «بقتل» و«حبال» بالمهملة اسم رجل، مع أن حرف الجر هنا زائد فجوازه أولى من ما ذكرنا.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿لكلِّ نبأ مستقرٌّ﴾**: يجوز رفع «نبأ» بالابتدائية وخبرُه الجارُّ قبله، وبالفاعلية عند الأخفش بالجار قبله، ويجوز أن يكونَ «مستقر» اسمَ مصدرٍ أي استقرار، أو مكان أو زمان.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿وإذا رأيْتَ﴾**: «إذا» منصوب بجوابها وهو «فأعرضْ» أي: أعرضْ عنهم في هذا الوقت، و«رأيت» هنا تحتمل أن تكون البصَرية وهو الظاهر ولذلك تعدَّت لواحد. قال الشيخ[١]: «ولا بد من تقدير حالٍ محذوفة أي: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا وهم خائضون فيها، أي: وإذا رأيتهم ملتبسين بالخوض فيها» انتهى. قلت: ولا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ قوله «يخوضون» مضارع والراجح حاليَّتُه، وأيضاً فإن «الذين يخوضون» في قوة الخائضين، واسم الفاعل حقيقةٌ في الحال بلا خلاف، فيُحمل هذا على حقيقته، فيُستغنى عن حذف هذه الحال التي قَدَّرها وهي حال مؤكدة. ويحتمل أن تكون عِلْميَّة، وضعَّفه الشيخ[٢] بأنه يلزم منه حَذْفُ المفعول الثاني، وحذفه: إمَّا اقتصارٌ وإمَّا اختصار، فإن كان الأول فممنوعٌ اتفاقاً، وإن كان الثاني فالصحيح المنع حتى منع ذلك بعض النحويين.

قوله: «غيره» الهاء فيها وجهان، أحدهما: أنه تعود على الآيات، وعاد مفرداً مذكراً؛ لأن الآيات في معنى الحديث والقرآن. وقيل: إنها تعود على الخوض أي: المدلول عليه بالفعل كقوله[٣]:

١٩٤٧ـ إذا نُهِي السَّفيهُ جرىٰ إليه ... وخالف والسفيهُ إلى خلافِ

أي: جرى إلى السَّفه، دل عليه الصفة كما دل الفعل على مصدره أي:

---

(١) البحر ٤/١٥٢.

(٢) البحر ٤/١٥٢. (٣) تقدم برقم ١٣٨٧.

حتى يخوضوا في حديث غيرِ الخوض.

قوله: «يُنْسِيَنَّكَ» قراءة العامة: «يُنْسِيَنَّك» بتخفيف السين من «أنساه» كقوله: «وما أنسانيه إلا الشيطان»[1] «فأنساه الشيطان»[2]. وقرأ ابن عامر[3] بتشديدها مِنْ «نَسَّاه» والتعدّي جاء في هذا الفعلِ بالهمزة مرةً وبالتضعيف أخرىٰ كما تقدم في أنجى ونجّى، وأمهل ومهّل. والمفعول الثاني محذوف في القراءتين، تقديره: وإمَّا يُنْسِيَنَّك الشيطان الذكرَ أو الحق. والأحسنُ أن تقدِّر ما يليق بالمعنى أي: وإمَّا يُنْسِيَنَّك الشيطان ما أُمِرْت به من تَرْك مجالسة الخائضين بعد تذكيرك فلا تقعد بعد ذلك معهم، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم، وجاء الشرط الأول بـ«إذا»؛ لأنَّ خوضهم في الآيات محقق، وفي الشرط الثاني بـ«إنْ»؛ لأنَّ إنساءَ الشيطان له ليس أمراً محققاً بل قد يقع وقد لا يقع وهو معصومٌ منه.

ولم يَجِيءْ مصدرٌ على فِعْلى غيرُ «ذكرىٰ». وقال ابن عطية[4]: «وإمَّا» شرط، ويلزمُها في الأغلب النون الثقيلة، وقد لا تلزم، كقوله[5]:

١٩٤٨ــ إمَّا يُصِبْكَ عدوٌّ في مُنَاوَأَةٍ ....

وهذا الذي ذكره مِنْ لزوم التوكيد هو مذهب الزجاج، والناس على خلافه وأنشدوا ما أنشده ابن عطية وأبياتاً أُخَرَ ذكرتها في «شرح التسهيل» كقوله[6]:

---

(١) الآية ٦٣ من الكهف.
(٢) الآية ٤٢ من يوسف.
(٣) انظر: السبعة ٢٦٠؛ الكشف ١/٤٣٦؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والبحر ٤/١٥٣.
(٤) المحرر ٦/٧٣.
(٥) لم أهتد إلى قائله وعجزه: يوماً فقد كنت تستعلي وتنتصر
وهو في القرطبي ٧/١٣؛ والبحر ٤/١٥٣.
(٦) تقدم برقم ٣٩٢.

١٩٤٩ـ إمَّا تَرَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ

[٣٢٣/أ] / على أني قد ضممت كثيراً من أطراف هذه المسألة في أوائل البقرة، إلا أن أحداً لم يقل يلزم توكيده بالثقيلة دون الخفيفة، وإن كان ظاهر عبارة أبي محمد ذلك.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿وما على الذين﴾**: يجوز أن تقدِّر «ما» حجازية فيكون «من شيء» اسمَها، و«من» مزيدة فيه لتأكيد الاستغراق، و«على الذين يتقون» خبرها عند مَنْ يُجيز إعمالَها مقدَّمَةَ الخبر مطلقاً أو يرى ذلك في الظرف وعديله. و«مِنْ حسابهم» حال من «شيء»؛ لأنه لو تأخر لكان صفة له، ويجوز أن تكون مهملةً: إمَّا على لغة تميم وإمَّا على لغة الحجاز لفواتِ شرطٍ وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً، وتحقيق ذلك ممَّا تقدم في قوله: «ما عليك من حسابهم من شيء»[١].

قوله: «ولكنْ ذكرىٰ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر بفعلٍ مضمر، فقدَّره بعضهم أمراً أي: ولكن ذكِّروهم ذكرىٰ، وبعضهم قدَّره خبراً أي: ولكن يذكرونهم ذكرىٰ. الثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف أي: ولكن عليهم ذكرىٰ، أو عليكم ذكرىٰ أي: تذكيرهم. الثالث: أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو ذكرىٰ أي: النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرىٰ. الرابع: أنه عطف على موضع «شيء» المجرور بـ «مِنْ» أي: ما على المتَّقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرىٰ، فيكون من عطف المفردات، وأما على الأوجه السابقة فمن عطف الجمل، وقد رَدَّ الزمخشري هذا الوجهَ الرابعَ، وردَّه عليه الشيخ، فلا بد من إيراد قولهما. قال أبو القاسم[٢]: «ولا يجوز أن

---

(١) الآية ٥٢ من الأنعام.
(٢) الكشاف ٢/٢٧.

يكون عطفاً على محل «من شيء» كقولك: «ما في الدار من أحد ولكن زيد» لأن قوله «من حسابهم» يأبـىٰ ذلك.

قال الشيخ[1]: «كأنه تخيَّـل أن في العطف يلزم القيـد الذي في المعطوف عليه وهو «من حسابهم» فهو قيد في «شيء»، فلا يجوز عنده أن يكون من عطف المفردات عطفاً على «من شيء» على الموضع؛ لأنه يصير التقديـر عنده: ولكن ذكرى من حسابهم، وليس المعنىٰ على هذا، وهذا الذي تخيَّله ليس بشيء، لا يلزم في العطف بـ «ولكن» ما ذكر، تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجلُ صدق، وما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش، وما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل، فعلى هذا الذي قَرَّرناه يجوز أن يكون من عطف الجمل كما تقدَّم، وأن يكون من عطف المفردات، والعطف بالواو، و «لكن» جيء بها للاستدراك».

قلت: قوله «تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق» إلى آخر الأمثلة التي ذكرَها لا يَرُدُّ على الزمخشري؛ لأنَّ الزمخشري وغيرَه من أهل اللسان والأصوليين يقولون: إن العطف ظاهر في التشريك، فإن كان في المعطوف عليه قيدٌ فالظاهر تقيُّد المعطوف بذلك القيد، إلا أن تجيء قرينةٌ صارفة فيُحال الأمر عليها. فإذا قلت: ضربت زيداً يوم الجمعة. وعمـراً، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة فإن قلت: «وعمرا يوم السبت» لم يشاركه في قيده، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول أي: لم يؤت مع المعطوف بقرينةٍ تُخْرِجه؛ فالظاهر مشاركته للأول في قيده، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري. وأمَّـا الأمثلةُ التي أوردها فالمعطوف مقيد بغير القيد الذي قُيِّد به الأول، وإنما كان ينبغي أن يأتي بأمثلةٍ هكذا فيقول: ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة، وما عندنا رجل من تميم ولكن

---

(١) البحر ١٥٤/٤.

صبيٌّ، فالظاهر من هذا أن المعنى: ولكنْ امرأة سوء، ولكن صبي من قريش، وقول الزمخشري «عطفاً على محل «من شيء»»، ولم يقل عطفاً على لفظه لفائدة حسنة يَعْسُر معرفتها: وهو أن «لكن» حرف إيجاب، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ «مِنْ» لفظاً لزم زيادة «من» في الواجب، وجمهورُ البصريين على عدم زيادتها فيه، ويدلُّ على اعتبار الإيجاب في «لكن» أنهم إذا عطفوا بعد خبر ما الحجازية، أبطلوا النصب؛ لأنها لا تعمل في المنتقض النفي، و «بل» كـ «لكن» فيما ذكرت لك.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا دينهم لعباً ولهواً﴾**: «اتخذوا» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها متعدية لواحد على أنها بمعنى اكتسبوا وعملوا، و «لهواً ولعباً» على هذا مفعول من أجله أي: اكتسبوه لأجل اللهو واللعب. والثاني: أنها المتعدية إلى اثنين أوَّلُهما «دينهم» وثانيهما «لعباً ولهواً». قال الشيخ[1]: «ويظهر من بعض كلام الزمخشري وكلام ابن عطية[2] أن «لعباً ولهواً» هو المفعول الأول، و «دينهم» هو المفعول الثاني. قال الزمخشري[3]: «أي: دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لعباً / ولهواً، وذلك أن عبادتهم وما كانوا عليه من تبحير البحائر وتسويب السوائب من باب اللهو واللعب واتِّباع هوى النفس وما هو من جنس الهَزْل لا الجد، أو اتخذوا ما هو لعبٌ ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم، أو اتخذوا دينهم الذي كُلِّفوه وهو دين الإسلام لَعِباً ولهواً حيث سخروا به قال: «فظاهرُ تقديرِه الثاني يدلُّ على ما ذكرنا».

[٣٢٣/ب]

وقال ابن عطية[4]: «وأضاف الدين إليهم على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً، ويحتمل أن يكون المعنى: اتخذوا دينهم الذي كان ينبغي لهم لعباً

---

(١) البحر ٤/١٥٤ ـ ١٥٥.
(٢) المحرر ٦/٧٥.
(٣) الكشاف ٢/٢٧.
(٤) المحرر ٦/٧٥.

ولهواً، فتفسيره الأول هو ما ذكرناه عنه» انتهى. قلت: وهذا الذي ذكراه إنما ذكراه تفسيرَ معنى لا إعراب، وكيف يَجْعلان النكرةَ مفعولاً أولَ والمعرفةَ مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك، مع أنهما من أكابر أهل هـذا الشأن، وانظر كيف أبرزا ما جعلاه مفعولاً أولَ معرفةً وما جعلاه ثانياً نكرة في تركيب كلامهما ليَخِدوا[1] على كلام العرب فكيف يُظَنُّ بهما أن يجعلا النكرة محدَّثاً عنها والمعرفة حديثاً في كلام الله تعالى؟

وقوله: «وذكِّرْ به» أي بالقرآن، يدلُّ له قوله: فذكِّر بالقرآن مَنْ يخاف وعيد»[2] وقيل: يعود على حسابهم. وقيل: على الدين. وقيل: هذا ضميرٌ يُفَسِّره ما بعده وسيأتي إيضاحُه.

وقوله: «وغرَّتهم الحياة» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها مستأنفةٌ. والثاني: أنها عطفٌ على صلةِ الذين أي: الذين اتخذوا وغَرَّتْهُم. وقد تقدم معنى الغرور في آخر آل عمران[3]. وقيل هنا: غَرَّتهم من «الغَرّ» بفتح العين أي: ملأت أفواههم وأشبعتهم، وعليه قول الشاعر[4]:

١٩٥٠ـ ولمَّا التقَيْنا بالحُلَيْبَةِ غَرَّني بمعروفِهِ حتى خرجْتُ أفوقُ

قوله: «أن تُبْسَلَ» في هذا وجهان، المشهور ـ بل الإجماع ـ على أنه مفعول من أجله وتقديره: مخافة أن تُبْسَل، أو كراهة أن تُبْسَلَ، أو أن لا تبسل. والثاني: قال الشيخ[5]: ـ بعد أن نقل الاتفاق على المفعول من أجله ـ «ويجوز عندي أن يكون في موضعِ جرٍّ على البدل من الضمير،

---

(١) الوخد: ضرب من المشي يتصف بسعة الخطو.
(٢) الآية ٤٥ من سورة ق.
(٣) الآية ١٨٥ من آل عمران.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/١٥٥؛ والمحرر ٦/٧٥.
(٥) البحر ٤/١٥٥.

والضميرُ مفسَّرٌ بالبدل، ويُضْمر الإبسالُ لما في الإضمار من التفخيم، كما أضمروا ضمير الأمر والشأن، والتقدير: وذكِّرْ بارتهان النفوس وحبسها بما كسبت كما قالوا: «اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، وقد أجاز ذلك سيبويه[1] قال: «فإن قلت: «ضربت وضربوني قومك» نصبت، إلا في قول مَنْ قال: أكلوني البراغيث، أو تحملُه على البدل من المضمر. وقال أيضاً: «فإن قلتَ: «ضربني وضربتُهم قومُك» رَفَعْتَ على التقديم والتأخير، إلا أن تَجْعَلَ ههنا البدل كما جعلته في الرفع» انتهى. وقد روي قوله[2]:

١٩٥١ـ .... فاستاكَتْ به عُودِ إسْحِلِ

بجر «عُود» على البدل من الضمير. قلت: أمَّا تفسيرُ الضميرِ غيرِ المرفوع بالبدل فهو قول الأخفش وأنشد عليه هذا العجز وأوله:

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ ... تُنُخِّلَ فاستاكَتْ به عودِ إسحلِ

والبيت لطُفَيل الغَنَويّ، يُروىٰ برَفْع «عود»، وهذا هو المشهور عند النحاة، ورفعُهُ على إعمالِ الأولِ وهو «تُنُخِّل» وإهمال الثاني وهو «فاستاكَتْ» فأعطاه ضميرَه، ولو أَعْمَلَه لقال: «فاستاكَتْ بعود إسحل»، ولا يمكن لانكسار البيت، والروايةُ الأخرىٰ التي استشهد بها ضعيفةٌ جداً لا يعرفها أكثر المُعْرِبين، ولو استشهد بما لا خلاف فيه كقوله[3]:

١٩٥٢ـ على حالةٍ لو أن في القوم حاتِماً ... على جوده لضَنَّ بالماء حاتِمِ

(١) الكتاب ١/٣٩.

(٢) هو لطفيل الغنوي، ديوانه ٣٧، وينسب أيضاً لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٤٩٠؛ والكتاب ١/٤٠؛ وابن يعيش ١/٧٨؛ والعيني ٣/٢٢؛ والهمع ١/٦٦؛ والدرر ١/٤٦.

(٣) تقدم برقم ٥٩٦.

بجرِّ «حاتم» بدلاً من الهاء في «بجوده» والقوافي مجرورة لكان أَوْلَى.

والإبسال: الارتهان، ويقال: أَبْسَلْتُ ولدي وأهلي أي ارْتَهَنْتُهُمْ قال[1]:

١٩٥٣ـ وإبسالي بَنِيَّ بغير جُرْمٍ بَعَوْناه ولا بدمٍ مُراقِ

بَعَوْنا: جَنَيْنَا، والبَعْوُ: الجناية. وقيل: الإبسال: أن يُسْلِمَ الرجل نفسه للهلكة.

وقال الراغب[2]: «البَسْلُ: ضَمُّ الشيء ومَنْعُه، ولتضمُّنِه معنىٰ الضمِّ استُعير لتقطُّب الوجه فقيل: هو باسل ومُبْتَسِلُ الوجه، ولتضمينه معنىٰ المنع قيل للمُحَرَّم والمرتَهَن: بَسْلٌ». ثم قال: «والفرقُ بين الحرام والبَسْل أنَّ الحرامَ عامٌّ فيما كان ممنوعاً منه بالقهر والحكم، والبَسْلُ هو الممنوع بالقهر، وقيل للشجاعة بسالة: إمَّا لِما يُوْصَفُ به الشجاع من عُبوسٍ وجهه أو لكونه / مُحَرَّماً على أقرانه أو لأنه يمنع ما في حوزته وما تحت يده من أعدائه، [٣٢٤/أ] والبُسْلَةُ أجرة الراقي، مأخوذة من قول الراقي: أَبْسَلْتُ زيداً أي: جَعَلْتُه محرَّماً على الشيطان أو جَعَلْتُه شجاعاً قوياً على مدافعته[3]، وبَسَل في معنى أَجَلْ وبَسْ» أي: فيكون حرفَ جواب كأجل، واسمَ فعل بمعنى اكتف كـ«بس».

وقوله: «بما» متعلّقٌ بـ«تُبْسَل» أي بسبب، و«ما» مصدرية أو بمعنى الذي، أو نكرة، وأمرها واضح.

قوله: «ليس لها» هذه الجملة فيها ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنها مستأنفةٌ سِيقَتْ للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل رفع صفة لـ«نفس» والثالث: أنها في محل نصب حالاً من الضمير في «كسبت».

(١) البيت لعوف بن الأحوص وهو في معاني القرآن للزجاج ٢٨٧/٢؛ واللسان: بعا؛ والبحر ١٤٤/٤؛ والكشاف ٢٧/٢؛ والقرطبي ١٦/٧.

(٢) المفردات ٤٦.

(٣) أي: مدافعة الشيطان.

قوله: «مِنْ دون» في «مِنْ» وجهان، أظهرهما: أنها لابتداء الغاية، والثاني: أنها زائدةٌ، نقله ابن عطية[1]، وليس بشيء؛ وإذا كانت لابتداء الغاية ففي ما يتعلَّق به وجهان، أحدهما: أنها حال مِنْ «وليّ» لأنها لو تأخَّرَتْ لكانَتْ صفةً له، فتتعلَّقُ بمحذوف هو حال. والثاني: أنها خبر «ليس» فتتعلق بمحذوف أيضاً هو خبر لـ «ليس»، وعلى هذا فيكون «لها» متعلقاً بمحذوف على البيان. وقد مرَّ نظائره، و «مِنْ دون الله» فيه حذفُ مضافٍ أي: من دون عذابِهِ وجزائه.

قوله: «كلَّ عَدْلٍ» منصوبٌ على المصدرية لأنَّ «كل» بحسب ما تُضاف إليه، هذا هو المشهور، ويجوز نصبُه على المفعول به أي: وإن تَفْدِ يداها كلَّ ما تَفْدِي به لا يُؤخَذُ، فالضميرُ في «لا يُؤخَذُ» على الأول: قال الشيخ[2]: «عائد على المعدول به المفهوم من سياق الكلام، ولا يعود إلى المصدر، لأنه لا يُسْنَدُ إليه الأخذ، وأمَّا في «ولا يُؤخَذُ منها عَدْلٌ»[3] فمعنى المَفْدِيِّ به فيصح» انتهى. أي: إنه إنما أَسْنَدَ الأخْذَ إلى العدل صريحاً في البقرة، لأنه ليس المرادُ المصدرَ بل الشيءُ المَفْدِيُّ به، وعلى الثاني يعود على «كل عدل» لأنه ليس مصدراً فهو كآية البقرة.

قوله: «أولئك الذين أُبْسِلوا» يجوز أن يكون «الذين» خبراً و «لهم شراب» خبراً ثانياً، وأن يكون «لهم شراب» حالاً: إمَّا من الضمير في «أُبْسلوا»، وإمَّا من الموصول نفسه، و «شرابٌ» فاعل لاعتماد الجارِّ قبله على ذي الحال، ويجوز أن يكون «لهم شراب» مستأنفاً فهذه ثلاثة أوجه في «لهم شراب». ويجوز أن يكون «الذين» بدلاً من «أولئك» أو نعتاً لهم فيتعيَّنُ أن تكون الجملة من «لهم شرابٌ» خبراً للمبتدأ، فتحصَّل في الموصول أيضاً ثلاثة

---

(١) المحرر ٦/٧٦.

(٢) البحر ٤/١٥٦.

(٣) الآية ٤٨ من البقرة.

أوجه: كونه خبراً أو بدلاً أو نعتاً، فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه في هذه الآية.

و «شراب» يجوز رفعُه مِنْ وجهين: الابتدائية والفاعلية عند الأخفش، وعند سيبويه[1] أيضاً على أن يكون «لهم» هو خبر المبتدأ أو حالاً حيث جعلناه حالاً، و«شراب» مرتفعٌ به لاعتماده على ما تقدَّم، و«من حميمٍ» صفةٌ لـ «شراب» فهو في محلِّ رفع ويتعلق بمحذوف.

و «شراب» فَعَال بمعنى مَفْعول، وفَعال بمعنى مفعول كطعام بمعنى مطعوم وشراب بمعنى مشروب لا ينقاس لا يقال: أَكال بمعنى مأكول، ولا ضَراب بمعنى مضروب. والإشارة بـ «ذلك» في قول الزمخشري[2] والحوفي إلى الذين اتخذوا، فلذلك أتى بصيغة الجمع، وفي قول ابن عطية[3] وأبي البقاء[4] إلى الحبس المفهوم من قوله «أن تُبْسَلَ نَفْسٌ» إذ المرادُ به عمومُ الأنفسِ فلذلك أُشير إليه بالجمع.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿أندعو﴾**: استفهام توبيخ وإنكار، والجملة في محل نصب بالقول، و«ما» مفعولةٌ بـ «ندعو» وهي موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة، و «مِنْ دونِ الله» متعلِّقٌ بـ «ندعو» قال أبو البقاء[5]: «ولا يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «يَنْفَعنا» ولا معمولاً لـ «ينفعنا» لتقدُّمِه على «ما» والصلةُ والصفةُ لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف». قوله «من الضمير في يَنْفعنا» يعني به المرفوعَ العائدَ على «ما» وقوله: «لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف» يعني أن «ما» لا تخرج عن هذين القسمين، ولكن يجوز أن يكون «من دون» حالاً من «ما» نفسها على قوله، إذ لم يجعل المانعَ

(١) لم أجد في الكتاب نصاً يفيد ذلك.
(٢) الكشاف ٢/٢٨.
(٣) المحرر ٦/٧٧.
(٤) الإملاء ١/٢٤٧.
(٥) الإملاء ١/٢٤٧.

من جَعْلِه حالاً من ضميره الذي في «ينفعنا» إلا صناعياً لا معنوياً، ولا فرق بين [٣٢٤/ب] الظاهر / وضميره بمعنى أنه إذا جاز أن يكون حالاً من ظاهر جاز أن يكون حالاً من ضميره، إلا أن يمنع مانع.

قوله: «ونُرَدُّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه نسقٌ على «ندعو» فهو داخلٌ في حيِّز الاستفهام المتسلط عليه القول. والثاني: أنه حال على إضمار مبتدأ أي: ونحن نُرَدُّ. قال الشيخ[1] بعد نقله عن أبي البقاء: «وهو ضعيفٌ لإضمار المبتدأ، ولأنها تكون حالاً مؤكدة» وفي كونها مؤكِّدةً نظر، لأنَّ المؤكِّدةَ، ما فُهِم معناها من الأول وكأنه يقول مِنْ لازم الدعاء «من دون الله» الارتداد على العَقِب.

قوله: «علىٰ أعقابنا» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «نُرَدُّ». والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من مرفوع «نُرَدُّ» أي: نُرَدُّ راجعين علىٰ أَعْقابنا أو منقلبين أو متأخرين، كذا قدَّروه، وهو تفسيرُ معنىٰ، إذ المقدَّر في مثله كون مطلق، وهذا يحتمل أن يُقال فيه إنه حال مؤكدة، و «بعد إذ» متعلق بـ «نُرَدُّ».

قوله: «كالذي اسْتَهْوَتْه» في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه نعت مصدر محذوف أي: نُرَدُّ رَدّاً مثل ردِّ الذين. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من مرفوع «نرد» أي: نُرَدُّ مشبهين الذي استهوته الشياطين، فَمَنْ جوَّز تعدُّدَ الحال جَعَلَها حالاً ثانية إن جعل «على أعقابنا» حالاً، ومَنْ لم يُجَوِّزْ ذلك جَعَلَ هذه الحالَ بدلاً من الحالِ الأولى، أولم يجعل «على أعقابنا» حالاً بل متعلقاً بـ «نُرَدُّ».

والجمهورُ على «اسْتَهْوَتْهُ» بتاء التأنيث. وحمزة[2] «استهواه» وهو على

---

(١) البحر ٤/١٥٦؛ والإملاء ١/٢٤٧.

(٢) السبعة ٢٦٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والبحر ٤/١٥٨.

قاعدتِه من الإمالة، والوجهان معروفان ممَّا تقدَّم في: «توفَّتْه رسلنا»[1]. وقرأ أبو عبدالرحمن والأعمش: «استهوَتْه الشيطان» بتأنيث الفعل والشيطان مفردٌ. قال الكسائي: «وهي كذلك في مصحف ابن مسعود». وتوجيهُ هذه القراءة أنها تُؤوِّل المذكر بمؤنث كقولهم: «أتته كتابي فاحتقرها» أي: صحيفتي، وتقدم له نظائر. وقرأ الحسن البصري[2]: «الشياطون» وجعلوها لحناً ولا تصل إلى اللحن، إلا أنهـا لُغَيَّةٌ رديئةٌ، سُمِع: حول بستان فلانٍ بساتون، وله سَلاطون، ويحكى أنه لمَّا حُكِيَتْ قراءة الحسن لحَّنه بعضهم، فقال الفراء: «أَيْ والله يُلحِّنون الشيخ، ويستشهدون بقول رؤبة»، ولعمري لقد صدق الفراء في إنكار ذلـك. والمراد بالذي الجنس، ويحتمل أن يُراد به الواحدُ الفذُّ.

قوله: «في الأرض» فيه أربعةُ أوجـه، أحدهـا: أنه متعلقٌ بقـوله: «استهوته». الثاني: أنه حال من مفعول «استهوته». الثالث: أنه حال من «حَيْران» الرابع: أنه حال من الضمير المستكنّ في «حيران»، و«حَيْران» حال: إمَّا من هاء «اسْتَهْوَتْه» على أنها بدل من الأولى أو عند مَنْ يُجيز تَعَدُّدها، وإمَّا من «الذي»، وإمَّا من الضمير المستكنِّ في الظرف، وحيران مؤنَّثه حَيْرى، ولذلك لم ينصرف. والفعل حار يحار حَيْرةً وحَيَراناً وحَيْرورة[3].

قوله: «له أصحاب» جملة في محل نصب صفة لحيران، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في حيران وأن تكون مستأنفةً. و«إلى الهدى» متعلِّقٌ بـ«يَدْعُونه». وفي مصحف ابن مسعود وقراءته[4]: «أتينا» بصيغة الماضي، و«إلى الهدى» على هذه القراءة متعلِّقٌ به، وعلى قراءة الجمهورِ: الجملة

---

(1) الآية ٦١ من الأنعام.
(2) البحر ١٥٨/٤.
(3) زاد في القاموس: «حَيَراً».
(4) البحر ١٥٨/٤.

الأمريَّة في محل نصب بقول مضمر أي: يقولون ائتنا، والقول المضمر في محلِّ صفةٍ لأصحاب وكذلك «يدعونه».

قوله: «لِنُسْلِمَ» في هذه اللام أقوال، أحدها: ـ وهو مذهب سيبويه[١] ـ أن هذه اللامَ بعد الإرادة والأمر وشبهِهِما متعلقة بمحذوف على أنه خبر للمبتدأ وذلك المبتدأ هو مصدر من ذلك الفعل المتقدم، فإذا قلت: أردْتَ لتقوم، وأمرت زيداً ليذهب كان التقدير: الإرادة للقيام والأمر للذهاب، كذا نقل الشيخ[٢] ذلك عن سيبويه وأصحابه، وفيه ضعفٌ قد قَدَّمْتُه في سورة النساء عند قوله: «يريد الله ليبيِّن لكم»[٣]. الثاني: أن مفعول الأمر والإرادة محذوف، وتقديره: وأُمِرْنا بالإخلاص لنُسْلِمَ.

الثالث: قال الزمخشري[٤]: «هي تعليل للأمر بمعنى: أُمِرْنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نُسْلم». الرابع: أن اللام زائدة أي: أُمِرْنا أن نُسْلِمَ. الخامس: أنها بمعنى الباء أي: بأَنْ نُسْلِمَ. السادس: أن اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع «أن» أي أنهما يتعاقبان فتقول: أمرتُك لتقومَ وأن تقوم، وهذا مذهب الكوفيين. وقال ابن عطية[٥]: «ومذهبُ سيبويه أنَّ «لِنُسْلِمَ» في موضع المفعول وأنَّ قولك: «أُمِرْت لأقومَ وأَنْ أقومَ» يجريان سواء وقال الشاعر[٦]:

١٩٥٤ـ أُريد لِأَنْسى حبَّها فكأنَّما ... تَمثَّلُ لي ليلى بكل طريقِ

(١) الكتاب ١/٤٧٩. وانظر: دراسات لأسلوب القرآن ٤/٤٨٤.
(٢) البحر ٤/١٥٨.
(٣) الآية ٢٦.
(٤) الكشاف ٢/٢٩.
(٥) المحرر ٦/٨١.
(٦) البيت تقدم برقم ٨٥٠.

/ وهذا ليس مَذْهَبَ سيبويه إنما مذهبُه ما تقدَّم، وقد تقدَّم تحقيق هذه [٣٢٥/أ] المسألة في السورةِ المشارِ إليها قبلُ.

آ. **(٧٢) قوله تعالى: ﴿وأَنْ أقيموا﴾**: فيه أقوال أحدها: أنها في محل نصب بالقول نسقاً على قوله: إنَّ هُدَى الله هو الهدىٰ أي: قل هذين الشيئين. والثاني: أنه نسقٌ على «لِنُسْلَم» والتقدير: وأمرنا بكذا للإسلام ولنقيم الصلاة، و«أن» توصل بالأمر كقولهم: «كتبت إليه بأن قم» حكاه سيبويه[١]، وهذا رأي الزجاج[٢]. والثالث: أنه نسق على «ائتنا» قال مكي[٣]: «لأن معناه أن ائتنا» وهو غير ظاهر. والرابع: أنه معطوف على مفعول الأمر المقدَّر، والتقدير: وأُمِرْنا بالإيمان وبإقامة الصلاة، قاله ابن عطية[٤].

قال الشيخ[٥]: «وهذا لا بأسَ به إذ لا بد من تقدير المفعول الثاني لـ «أُمِرْنا»، ويجوز حَذْفُ المعطوف عليه لفهم المعنىٰ، تقول: أضربت زيداً؟ فيجيب: نعم وعمراً، التقدير: ضربته وعمراً. وقد أجاز الفراء: «جاءني الذي وزيد قائمان» التقدير: الذي هو وزيدٌ قائمان، فحذف «هو» لدلالة المعنى عليه».وهذا الذي قال إنه لا بأس به ليس من أصول البصريين. وأمَّا «نَعَمْ وعَمْراً» فلا دلالة فيه لأنَّ «نَعَمْ» قامَتْ مقامَ الجملة المحذوفة. وقال مكي قريباً من هذا القول إلا أنه لم يُصَرِّحْ بحذف المعطوف عليه فإنه قال[٦]: «وأن في موضع نصب بحذفِ الجارِّ تقديرُه: وبأَنْ أَقيموا» فقوله: وبأن أقيموا هو معنى قول ابنِ عطية، إلا أن ذاك أوضحه بحذف المعطوف عليه.

---

(١) الكتاب ١/٤٧٩.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٨.
(٣) المشكل ١/٢٧١.
(٤) المحرر ٦/٨١.
(٥) البحر ٤/١٦٠.
(٦) المشكـل ١/٢٧١.

وقال الزمخشري[1]: «فإن قلت علام عطف قوله «وأن أقيموا»؟ قلت: على موضع «لِنُسْلِمَ»، كأنه قيل: وأُمِرْنا أن نسلم وأن أقيموا». قال الشيخ[2]: «وظاهر هذا التقدير أنَّ «لنسلم» في موضع المفعول الثاني لـ«أُمِرْنا» وعُطِفَ عليه «وأَنْ أقيموا»، فتكون اللام على هذا زائدة، وكان قد قدَّم قبل هذا أن اللام تعليل للأمر فتناقض كلامه، لأن ما يكون علةً يستحيل أن يكون مفعولاً ويدل على أنه أراد بقوله: «أن نسلَم في موضع المفعول الثاني» قوله بعد ذلك: «ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وأُمِرْنا لأن نسلم ولأن أقيموا أي للإسلام ولإقامة الصلاة، وهذا قول الزجاج، فلو لم يكن هذا القول مغايراً لقوله الأول لاتَّحد قولاه وذلك خُلْف».

وقال الزجاج[3]: «أن أقيموا عطف على قوله «لِنُسْلِمَ» تقديره: وأُمِرْنا لأن نُسْلِمَ وأن أقيموا». قال ابن عطية[4]: «واللفظ يمانعه لأنَّ«نُسْلِمَ» مُعْرَبٌ و «أقيموا» مبني وعطفُ المبنيِّ على المعرب لا يجوز؛ لأنَّ العطفَ يقتضي التشريك في العامل».

قال الشيخ[5] «وما ذُكِرَ من أنه لا يُعْطف المبني على المعرب ليس كما ذكر، بل يجوز ذلك نحو: «قام زيد وهذا» وقال تعالىٰ: «يَقْدُم قومه يوم القيامة فأوردهم النار»[6]، غاية ما في الباب أنَّ العامل يؤثر في المعرب ولا يؤثر في المبني، وتقول: «إنْ قام زيد ويقصدْني أُكرمه» فـ«إن» لم تؤثر في «قام» لأنه مبنيٌّ وأثَّرت في «يقصِدْني» لأنه معرب». ثم قال ابن عطية: «اللَّهم إلا أن

(١) الكشاف ٢/٢٩.
(٢) البحر ٤/١٦٠.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٨.
(٤) المحرر ٦/٨١.
(٥) البحر ٤/١٥٩.
(٦) الآية ٩٨ من هود.

تجعل العطف في «إنْ» وحدها، وذلك قلق، وإنما يتخرَّج على أن يقدَّر قوله «وأن أقيموا» بمعنى «ولنقم» ثم خرجَتْ بلفظ الأمرِ لما في ذلك من جزالةِ اللفظ، فجاز العطف على أن يُلغىٰ حكم اللفظ ويُعَوَّلَ على المعنىٰ، ويُشْبه هذا من جهةٍ ماحكاه يونس عن العرب: «ادخلوا الأول فالأول» وإلَّا فلا يجوز إلا: الأولَ فالأولَ بالنصب».

قال الشيخ[1]: «وهذا الذي استدركه بقوله «اللهم إلا» إلى آخره هو الذي أراده الزجَاج بعينه، وهو أنَّ «أَنْ أقيموا» معطوفٌ على «أن نُسْلِمَ» وأنَّ كليهما علة للمأمور به المحذوف؛ وإنما قلق عند ابن عطية لأنه أراد بقاء «أن أقيموا» على معناها من موضوع الأمر وليس كذلك، لأنَّ «أَنْ» إذا دخلت على فعل الأمر وكانت المصدرية انسبك منها ومن الأمر مصدر، وإذا انسبك منهما مصدر زال معنى الأمر، وقد أجاز النحويون سيبويه وغيره أن تُوْصَلَ أَنْ المصدرية الناصبةُ للمضارع بالماضي والأمر. قال سيبويه[2]: «وتقول: كتبت إليه بأَنْ قم، أي بالقيام» فإذا كان الحكم كذا كان قوله «لنُسْلِمَ» و«أَنْ أقيموا» في تقدير: للإسلام ولإقامة الصلاة، وأمَّا تشبيه ابن عطية له بقوله: «ادخلوا الأولُ فالأولُ» بالرفع فليس بتشبيهٍ لأن «ادخلوا» لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلط على ما بعده بخلاف «أَنْ» فإنها توصلُ بالأمر فإذن لا شبه بينهما» انتهى[3].

أمَّا قولُ الشيخ «وإنما قَلِقَ عند ابن عطية لأنه أراد بقاء «أَنْ أقيموا» على معناها من موضوع الأمر» فليس القلقُ عنده لذلك فقط كما حصره الشيخ، بل لأمرٍ آخر من جهة اللفظ وهو أنَّ السِّياقَ التركيبي يقتضي على ما قاله الزجاج

(١) البحر ٤/١٥٩.

(٢) الكتاب ١/٤٧٩.

(٣) انتهى هذا الاقتباس الطويل من الشيخ أبي حيان.

أن يكون «لنسلم» وأن نقيم، فتأتي في الفعل الثاني بضمير المتكلم فلما لم يقل ذلك قلق عنده، ويدلُّ على ما ذكرته قول ابن عطية «بمعنى ولنقم، ثم خرجت بلفظ الأمر» إلى آخره.

[٣٢٥/ب] والخامس: أنه محمول / على المعنى، إذ المعنىٰ: قيل لنا: أَسْلِموا وأن أقيموا.

آ. **(٧٣) قوله تعالى: ﴿ويوم يقول كن﴾**: في «يوم» ثمانية أوجه أحدها ــ وهو قول الزجاج ــ[1] أنه مفعول به لا ظرف وهو معطوف على الهاء في «اتقـوه» أي: واتقوا يومَ أي عقابَ يومِ يقول أو هَوْلَه أو فَزَعَه، فهو كقوله تعالىٰ في موضع آخر: «واتَّقوا يوماً لا تجزي»[2] على المشهور في إعرابه. الثاني: أنه مفعول به أيضاً ولكنه نسق على «السمـوات والأرض» أي: وهو الذي خلق يوم يقول. الثالث: أنه مفعولٌ لا ذكْرُ مقـدراً. الرابع: أنه منصوبٌ بعامل مقدَّرٍ، وذلك العامل المقدر مفعول فعل مقدر أيضاً، والتقدير: واذكروا الإعادة يوم يقول: كن أي: يوم يقول الله للأجساد كوني معادةً. الخامس: أنه عطف على موضع قوله «بالحق» فإنَّ موضعه نصب ويكون «يقول» بمعنى «قال» ماضياً كأنه قيل: وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق ويوم قال لها: كن.

السادس: أن يكون «يوم يقول» خبراً مقدماً، والمبتدأ «قوله»، و«الحق» صفته أي: قوله الحق في يوم يقول كن فيكون، وإليه نحا الزمخشري فإنه قال[3]: «قوله الحق مبتدأ، ويوم يقول خبره مقدماً عليه، وانتصابه بمعنى الاستقرار كقولك «يوم الجمعة القتال» واليوم بمعنى الحين، والمعنى: أنه خلق

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٨٨.
(٢) الآية ٤٨ من البقرة.
(٣) الكشاف ٢/٢٩.

السموات والأرض قائماً بالحكم وحين يقول لشيء من الأشياء كن، فيكون ذلك الشيء قوله الحق والحكمة. السابع: أنه منصوب على الظرف، والناصب له معنى الجملة التي هي «قوله الحق» أي: حق قوله في يوم يقول كن. الثامن: أنه منصوب بمحذوف دلَّ عليه «بالحق».

قال الزمخشري[1]: «وانتصابُ اليوم بمحذوف دلَّ عليه قوله «بالحق» كأنه قيل: وحين يكوِّن ويقدِّر يقوم بالحق». قال الشيخ[2]: «وهذا إعـراب متكلف».

قوله: «فيكون» هي هنا تامة، وكذلك قوله: «كن» فتكتفي بمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب، وفي فاعلها أربعة أوجه، أحدها: أنه ضمير جميع ما يخلقه الله تعالى يوم القيامة، كذا قَيَّده أبو البقاء[3] بيوم القيامة. وقال مكي[4]: «وقيل: تقدير المضمر في «فيكون» جميع ما أراد» فأطلق ولم يقيِّدْه، وهذا أولىٰ وكأن أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال. الثاني: أنه ضمير الصور المنفوخ فيها، ودلَّ عليه قوله: «يومَ يُنفخُ في الصور». الثالث: هو ضمير اليوم أي: فيكون ذلك اليوم العظيم. الرابع: أن الفاعل هو «قولُه» و «الحق» صفته أي: فيوجَدُ قوله الحق، ويكون الكلام على هذا تاماً على «الحق».

قوله: «قولُه الحقُّ» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه مبتدأ و «الحق» نعته، وخبره قوله «يوم يقول». والثاني: أنه فاعل لقوله «فيكون» و «الحق» نعته أيضاً، وقد تقدَّم هذان الوجهان. الثالث: أنَّ «قولُه» مبتدأ، و «الحقُّ» خبره، أَخْبَرَ عن قوله بأنه لا يكون إلا حقاً. الرابع: أنه مبتدأ أيضاً و «الحق» نعته، و «يوم يُنْفخ» خبره، وعلى هذا ففي قوله «وله الملك» ثلاثة أوجه أحدها: أن

(١) الكشاف ٢/٢٩.
(٢) البحر ٤/١٦١.
(٣) الإملاء ١/٢٤٨.
(٤) المشكل ١/٢٧٢.

تكونَ جملةً من مبتدأ وخبر معترضة بين المبتدأ وخبره فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب. والثاني: أن يكون «الملك» عطفاً على «قوله»، وأل فيه عوضٌ عن الضمير، و«له» في محل نصب على الحال من «الملك» العامل فيه الاستقرار والتقدير: قولُه الحقُّ وملكه كائناً له يوم يُنفخ، فأخبرت عن القول الحق والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصور. الثالث: أنَّ الجملة من «وله الملك» في محل نصب على الحال، وهذا الوجه ضعيف لشيئين، أحدهما: أنها تكون حالاً مؤكدة، والأصل: أن تكون مؤسسةً. الثاني: أن العاملَ فيها معنويٌّ؛ لأنه الاستقرار المقدَّر في الظرف الواقع خبراً، ولا يجيزه إلا الأخفشُ ومَنْ تابعه. وقد تقرَّر مذهبُه غيرَ مرة بدلائله.

قوله: «يوم يُنْفخ» فيه ثمانية أوجه، أحدها: أنه خبر لقوله «قوله الحق» وقد تقدَّم هذا بتحقيقه. الثاني: أنه بدل من «يوم يقول» فيكون حكمه حكمَ ذاك. الثالث: أنه ظرف لـ «تُحْشَرون» أي: وهو الذي إليه تُحشرون في يوم ينفخ في الصور. الرابع: أنه منصوب بنفس الملك أي: وله الملك في ذلك اليوم. فإن قلت: يلزم من ذلك تقيُّد الملك بيوم النفخ والملك له كل وقت. فالجواب ما أُجيب به في قوله «لمن الملك اليوم؟ لِلَّـه»[1] وقوله: «والأمر يومئذ لله»[2] وهو أن فائدةَ الإخبار بذلك أنه أَثْبَتَ المُلْك والأمر / في يوم لا يمكن أحد أن يدَّعي فيه شيئاً من ذلك فكذلك هذا. الخامس: أنه حال من الملك، والعامل فيه «له» لما تضمَّنه من معنى الفعل. السادس: أنه منصوبٌ بقوله «يقول». السابع: أنه منصوب بعالم الغيب بعده. الثامن: أنه منصوب بقوله «قوله الحق» فقد تحصَّل في كل من اليومين ثمـانيةُ أوجه، ولله الحمد. [٣٢٦/أ]

والجمهور على «يُنْفَخُ» مبنيّاً للمفعول بياء الغيبة، والقائم مقام الفاعل

(١) الآية ١٦ من غافر.
(٢) الآية ١٩ من الانفطار.

الجارُّ بعده. وقرأ[1] أبو عمرو في رواية عبدالوارث: «ننفخ» بنون العظمة مبنياً للفاعل. والصُّور: الجمهورُ على قراءته ساكنَ [العين]، وقرأه[2] الحسن البصري بفتحها، فأمَّا قراءة الجمهور فاختلفوا في معنى الصُّور فيها، فقال جماعة: الصُّور جمع صُورة كالصُّوف جمع صُوفة، والثُّوم جمع ثومة، وهذا ليس جمعاً صناعياً وإنما هو اسم جنس، إذ يُفَرَّق بينه وبين واحده بتـاء التأنيث، وأيَّدوا هذا القولَ بقراءة الحسنِ المتقدمة. وقال جماعةٌ: إن الصُّور هو القَرْن، قال بعضهم: هي لغة اليمنِ وأنشد[3]:

١٩٥٥ـ نحن نَطَحْناهُمْ غداةَ الجَمْعَيْنْ   بالشامخـات في غبار النَّقْعَيْنْ

نَطْحاً شديداً لا كنطح الصُّوَرَيْن

وأيَّدوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة، قال عليه السلام[4]: «كيف أَنْعَمُ وصاحبُ القَرْن قد التقمه»[4] وقيل في صفته: إنه قَرْنٌ مستطيل فيه أبخاش، وأن أرواحَ الناس كلهم فيه، فإذا نفخ فيه إسرافيل خرجَتْ روحُ كلِّ جسدٍ من بخش من تلك الأبخاش. وأنحى أبو الهيثم على مَن ادَّعى أن الصُّور جمع صُورة فقال: «وقد اعترض قومٌ فأنكروا أن يكون الصُّور قرناً كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادَّعَوا أن الصور جمع الصورة كالصوف جمع الصوفة، ورَوَوْا ذلك عن أبي عبيدة[5]، وهذا خطأٌ فاحشٌ وتحريفٌ لكلام الله عز وجل عن مواضعه لأن الله قال: «وصَوَّركم فأحسن صُوَركم»[6] «ونُفِخَ

---

(١) البحر ٤/١٦١، ورسمها في الشواذ ٣٨ بالياء.

(٢) البحر ٤/١٦١.

(٣) لم أهتد إلى قائلها، وهي في القرطبي ٧/٢٠؛ والبحر ٤/١٤٤.

(٤) رواه الترمذي. (التحفة) القيامة (٨) ٧/١١٧؛ وأحمد في المسند ٣/٧.

(٥) مجاز القرآن ١/١٩٦.

(٦) الآية ٦٤ من غافر.

في الصُّور»(١) فَمَنْ قرأها: «ونُفِخ في الصُّوَرِ» أي بالفتح، وقرأ «فَأَحْسَنَ صُوْرَكم» أي بالسكون فقد افترى الكذبَ على الله، وكان أبو عبيدة صاحبَ أخبارٍ وغريب ولم يكن له معرفة بالنحو». قال الأزهري(٢): «قد احتجَّ أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، ولا يجوز عندي غيرُ ما ذهب إليه وهو قول أهل السنة والجماعة» انتهى، ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم. وقال الفراء(٣): «يُقال: نَفَخ في الصور ونَفَخَ الصورَ» وأنشد(٤):

١٩٥٦ــ لولا ابنُ جَعْدَةَ لم يُفْتَح قُهَنْدُزُكُمْ
ولا خراسانُ حتى يُنْفَخَ الصُّورُ

وفي المسألة كلامٌ أكثرُ من هذا تركتُه إيثاراً للاختصار.

قوله: «عالمُ الغيبِ» في رفعه أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكون صفةً للذي في قوله: «وهو الذي خلق» وفيه بُعْدٌ لطول الفصل بأجنبيٍّ. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هو عالم. الثالث: أنه فاعلٌ لقوله: «يقول» أي: يوم يقول عالم الغيب. الرابع: أنه فاعل بفعلٍ محذوف يدل عليه الفعلُ المبنيُّ للمفعول؛ لأنه لمَّا قال «يُنفخ في الصور» سأل سائِلٌ فقال: منِ الذي يَنْفُخ؟ فقيل: «عالم الغيب» أي: يَنْفخ فيه عالمُ الغيب أي: يأمر بالنفخ فيه، كقوله: «يُسَبَّح له فيها بالغدوِّ والآصال رجال»(٥) أي يُسَبِّحُه، ومثله أيضاً قول الآخر(٦):

(١) الآية ٩٩ من الكهف.
(٢) تهذيب اللغة ١٢/٢٢٩.
(٣) معاني القرآن ١/٣٤٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٤٠. والقهندز: أعجمية ومعناها الحصن.
(٥) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة ابن عامر وأبـي بكر. انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٠١.
(٦) تقدم برقم ١٢٠١.

١٩٥٧ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ ممَّا تُطيح الطوائح

أي: مَنْ يَبْكيه؟ فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع ومثله: «وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادِهم شركاؤُهم»[1] في قراءة مَنْ بنى «زُيِّن» للمفعول ورفع «قَتْلُ» و«شركاؤهم» كأنه قيل مَنْ زيَّنه لهم؟ فقيل: زيَّنه شركاؤهم. والرفع[2] على ما تقدَّم قراءة الجمهور، وقرأ[3] الحسن البصري والأعمش: «عالمِ» بالجر وفيها ثلاثة أوجه، أحسنها: أنه بدل من الهاء في «له». الثاني: أنه بدل من «رب العالمين» وفيه بُعْدٌ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه. الثالث: أنه نعت للهاء في «له»، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الكسائيّ حيث يجيز نعت المضمر بالغائب وهو / ضعيفٌ عند البصريين [٣٢٦/ب] والكوفيين غيرَ الكسائي.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿وإذ قال﴾: «إذ» منصوبٌ بفعل محذوف أي: اذكر، وهو معطوفٌ على «أقيموا» قاله أبو البقاء[4]. و«قال» في محل خفض بالظرف».

قوله: «آزَرَ» الجمهور: آزرَ بزنة آدم، مفتوح الزاي والراء، وإعرابه حينئذ على أوجه، أحدها: أنه بدل من «أبيه» أو عطف بيان له إن كان آزر لقباً له، وإن كان صفةً بمعنى المخطىء كما قاله الزجاج[5]، أو المعوجّ كما قـاله الفراء[6]، أو الشيخ الهرم كما قاله الضحاك، فيكون نعتاً لـ «أبيه» أو حالاً منه بمعنى: وهو في حالة اعوجاج أو خطأ، ويُنْسَبُ للزجاج. وإن قيل: إن آزر

---

(١) الآية ١٣٧ من الأنعام وهي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٢٧٠.
(٢) أي: رفع «عالم».
(٣) البحر ٤/١٦١.
(٤) الإملاء ١/٢٤٨.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٩٠.
(٦) معاني القرآن ١/٣٤٠.

اسم صنم كان يعبده أبوه، فيكون إذ ذاك عطفَ بيان لأبيه أو بدلاً منه، ووجهُ ذلك أنه لما لازم عبادته نُبِزَ به وصار لَقَباً له كما قال بعض المُحْدَثين[1]:

١٩٥٨ـ أُدْعىٰ بـأسمـاءَ نَبْـزاً في قبـائِلهـا
كـأنَّ أسمـاءَ أَضْحَتْ بعضَ أسمـائي

كذا نسبه الزمخشري[2] إلى بعض المُحْدَثين، ونسبه الشيخ[3] لبعض النحويين، قال الزمخشري: «كما نُبِزَ ابن قيس بالرُّقَيَّات اللاتي كان يشبِّبُ بهنَّ فقيل: ابن قيس الرُّقَيَّات» أو يكون على حذف مضاف أي: لأبيه عابد آزر، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، وعلى هذا فيكون عابد صفة لأبيه أُعْرِبَ هذا[4] بإعرابه، أو يكون منصوباً على الذمّ.

وآزر ممنوع الصرف واختلف في علةِ مَنْعِه فقال الزمخشري[5]: «والأقربُ أن يكون وزن آزر فاعَل كعابَر وشالَخ وفالَغ، فعلى هذا هو ممنوع للعلمية والعجمة. وقال أبو البقاء[6]: «ووزنه أفعل ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقَّه من الأزر أو الوزر، ومَن اشتقَّه من واحدٍ منهما قال: هو عربيٌّ ولم يَصْرِفْه للتعريف ووزن الفعل» وهذا الخلاف يشبه الخلاف في آدم، وقد تقدم ذلك وأن اختيار الزمخشري فيه أنه فاعَل كعابَر، وما جرىٰ على ذاك، وإذا قلنا بكونِه صفةً على ما قاله الزجاج بمعنىٰ المخطىء أو بمعنى المعوجّ أو بمعنى الهَرِم، كما قاله الفراء والضحاك، فَيُشْكل مَنْعُ صرفِه، ويُشْكل أيضاً وقوعُه صفة للمعرفة.

---

(١) البيت لأبي محمد عبدالله الخازن، وهو في شرح شواهد الشافية ٢٩٨؛ والكشاف ٢/٣٠. ونبزاً: لقباً.
(٢) الكشاف ٢/٣٠.
(٣) البحر ٤/١٦٣، وعبارة مطبوعة البحر «لبعض المحدثين».
(٤) أي آزر.
(٥) الكشاف ٢/٢٩.
(٦) الإملاء ١/٢٤٨.

وقد يُجاب عن الأول بأن الإشكال يندفع بادِّعاء وزنه على أَفْعَل فيمتنع حينئذ للوزن والصفة كأحمر وبابه، وأمَّا على قول الزمخشري فلا يتمشَّى ذلك، وعن الثاني بأنه لا نُسَلِّم أنه نعت لـ «أبيه» حتى يلزم وصفُ المعارف بالنكرات بل هو منصوبٌ على الذم أو أنه على نية الألف واللام، قالهما الزجاج[1]، والثاني ضعيف، لأنَّ حذف أل وإرادة معناها إمَّا أن يؤثر مَنْعَ صرف [كما] في «سحر» ليوم بعينه ويسمَّى عَدْلاً، وإمَّا أن يؤثر بناءً ويسمى تضمُّناً كأمس، وفي سحر وأمس كلامٌ طويلٌ ليس هذا مقامه، ولا يمكن أن يقال إن «آزَر» امتنع من الصرف كما امتنع «سحر» أي للعدل عن أل، لأن العدلَ يُمْنع فيه مع التعريف، فإنه لوقتٍ بعينه، بخلاف هذا فإنه وصفٌ كما فرضتم.

وقرأ[2] أُبَـيُّ بنُ كعب وعبدالله بن عباس والحسن ومجاهد في آخرين بضمِّ الراء على أنه منادىً حُذِفَ حرفُ ندائِه كقوله تعالى: «يوسُفُ أعرضْ»[3] وكقوله[4]:

١٩٥٩ـ لِيُبْك يزيـدُ ضارعٌ لخصـومةٍ ....

في أحد الوجهين أي: يا يزيد، ويؤيِّده ما في مصحف أُبَـيّ: يا آزر بإثبات حرفه، وهذا إنما يَتَمشَّىٰ على دعوىٰ أنه عَلَم، وأمَّا على دعوىٰ وصفيَّته فيضعف؛ لأنَّ حَذْفَ حرفِ النداء يَقِلُّ فيها كقولهم: «افتدِ مخنوقُ» و «صاحِ شَمِّرْ».

وقرأ ابن عباس في روايةٍ: «أأَزْراً تتخذ» بهمزتين مفتوحتين وزاي ساكنة

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٩١.

(٢) البحر ٤/١٦٤؛ والمحتسب ١/٢٢٣.

(٣) الآية ٢٩ من يوسف.

(٤) تقدم برقم ١٢٠١.

وراء منونة منصوبة، «تتخذ» بدون همزة استفهام، ولمَّا حكى الزمخشري[1] هذه القراءة لم يُسْقط همزة الاستفهام من «أتتخذ». فأمَّا على القراءة الأولى فقال ابن عطية[2] مفسراً لمعناها: «أعضداً وقوة ومظاهرةً على الله تتخذ، وهو من قوله «اشدُدْ به أَزْري»[3] انتهى. وعلى هذا فيحتمل «أزراً» أن ينتصب من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، و«أصناماً آلهة» منصوب بتتخذ على ما سيأتي بيانه، والمعنى: أتتخذ أصناماً آلهةً لأجل القوة والمظاهرة. والثاني: أن ينتصبَ على الحال لأنها في الأصل صفةٌ لأصناماً، فلما قُدِّمَتْ عليها وعلى عاملها انتَصَبْت على الحال. / والثالث: أنْ ينتصب [٣٢٧/أ] على أنه مفعول ثان قُدِّم على عامله، والأصل: أتتخذ أصناماً آلهة أزْراً أي قوة ومظاهرة.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فقال الزمخشري[4]: «هو اسم صنم ومعناه: أتعبد أزْراً،على الإنكار، ثم قال: تتخذ أصناماً آلهة تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حكم الإنكارِ لأنه كالبيان له» فعلى هذا «أزْراً» منصوب بفعل محذوف يدل عليه المعنى، ولكن قوله «وهو داخلٌ في حكم الإنكار» يقوِّي أنه لم يُقرأ: «أَتَتَّخِذُ» بهمزة الاستفهام لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار، ولم يحتج أن يقول: هو داخلٌ في حكمِ الإنكارِ لأنه كالبيان له.

وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو إسماعيل الشامي[5]: «أإزراً» بهمزة استفهام بعدها همزةٌ مكسورة ونصب الراء منونةً، فجعلها ابن عطية[6] بدلاً من واو

(١) الكشاف ٢/٣٠.
(٢) المحرر ٦/٨٦.
(٣) الآية ٣١ من طه.
(٤) الكشاف ٢/٣٠.
(٥) ثمة أكثر من علَم بهذه الكنية ولم أر من بينهم الشامي. انظر: تهذيب الكمال ١٥٧٦/٣.
(٦) المحرر ٦/٨٦.

اشتقاقاً من الوزر كإسادة وإشاح في: وسادة ووشاح. وقال أبو البقاء[1]: «وفيه وجهان، أحدهما: أن الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلاً من شيء ومعناه الثقل» وجعله الزمخشري[2] اسمَ صنم، والكلامُ فيه كالكلام في «أزراً» المفتوح الهمزة وقد تقدم.

وقرأ الأعمش: «إزْراً تَتَّخِذُ» بدون همزةِ استفهام، ولكن بكسر الهمزة وسكونِ الزاي ونصب الراء منونة، ونصبُه واضح مما تقدم، و«تتخذ» يُحتمل أن تكونَ المتعدية لاثنين بمعنىٰ التصييرية، وأن تكون المتعديةَ لواحدٍ لأنَّها بمعنى عمل، ويحكى في التفسير أن أباه كان ينحتها ويصنعها، والجملة الاستفهامية في محل نصب بالقول، وكذلك قوله «إني أراك» و«أراك» يحتمل أن تكون العِلْميَّة وهو الظاهر فتتعدَّىٰ لاثنين وأن تكون بصرية وليس بذاك، فـ «في ضلال» حالٌ، وعلى كلا التقديرين يتعلَّق بمحذوف إلا أنه في الأول أحدُ جُزْأَي الكلام، وفي الثاني فَضْلة.

و «مبين» اسم فاعل من «أبان» لازماً بمعنى ظهر، ويجوز أن يكون من المتعدِّي والمفعول محذوف، أي: مبين كفـرُكم بخالقكم، وعلى هذا فقولُ ابن عطية[3] «ليس بالفعلِ المتعدِّي المنقول من بان يبين» غيرُ مُسَلَّم، وجعلَ الضلالَ ظرفاً محيطاً بهم مبالغةً في اتِّصافهم به فهو أبلغُ مِنْ قوله «أراكم ضالين».

* * *

---

(١) الإملاء ١/٢٤٨.

(٢) الكشاف ٢/٣٠.

(٣) المحرر ٦/٨٧.

فهرس

انتهى الجزء الرابع من كتاب

الدُّرّ المصُون

ويليه إن شاء الله الجزء الخامس

مبتدئاً بالآية ٧٥ من سورة الأنعام

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في (المجلد الأول)

الخطأ	الصواب	ص	س
«أنْ»	«إنْ»	٧٣	١٢
وأصبحتم	فأصبحتم	٧٨	٤
القصص(٢)	القصص(١)	٤	١٠
—	وتعديل الأرقام التالية		
وشبهِه	وشبهُه	٤٢	٢ تحت*
للجَد	للجِد	٧٥	٢
غَضَبة	غُضُبَّة	٧٦	٨
آمين	أمين	٧٧	٢ تحت
تَرونني	تُرونني	٨٢	٥ تحت
فعَّل	فَعَل	٩٢	٢
يوماً	نوماً	٩٤	٧
يُروى	يَرْوى	٩٩	١
خُلْطَ	خُلِطْ	١٠٠	٧
حَلَّ	حُلَّ	١٠٤	٥ تحت
شُجينا	شَجِينا	١١٥	٢
محسنون	محسنين	١٢٢	١٠
الحاشية ٦	إلغاؤها	١٢٢	—
فعاليل	فياعيل	١٤٦	٢
تنقفناه	تنفَّقْناه	١٥٣	٢ تحت
أهْدَموا	أهَدَموا	١٦٠	١ح٦
مضاف	ولا مضاف	١٧٣	٤ تحت
تفعلوا	لم تفعلوا	٢٠٣	٣
قيسٍ	قيسَ	٢١٢	٣ من ح٨
ميثاقَه	ميثاقِه	٢٣٥	٥
زيدٍ	زيدٌ	٢٤٧	٣ تحت
هيَ	هيْ	٢٥٦	٣

الخطأ	الصواب	ص	س
لكم	لك	٢٥٧	١٠
المَقْدِس	المقدَّس	٢٥٩	٤ تحت
أعطيت	آعطيت	٢٦٤	٦
هَوْلا	هَوْلاءِ	٢٦٤	٨
هَوْلا	هَوْلاءِ	٢٦٤	٩
التكرار	حذفه	٢٧٧	٩ — ١٢
والجنة	والحيَّة	٢٩٠	١
وللجنة	وللحية	٢٩٠	٢
والشعْر	والشعَر	٣٣١	٤
عَذْل	عِذْل	٣٣٨	١ تحت
حَلاَلَكْ	حِلاَلَكْ	٣٤٣	٢
يضاعفُ	يُضاعَفُ	٣٤٦	٢
خير	خير وشر	٣٤٨	٨
نافرة	نافرة عليهم	٣٤٩	٤ تحت
خُلْطَ	خُلِطْ	٣٦٣	٧
الشاكرين	بالشاكرين	٣٦٤	٤ تحت
التُّرنجبين	التَرنجبين	٣٦٩	٤ تحت
الطُّرنجبين	الطَرنجبين	٣٦٩	٤ تحت
تفعُون	تفعَوْن	٣٨٨	٤ تحت
التاء	الثاء	٣٩٣	٣ تحت
حسنُ	حسنَ	٤٤٦	٦
والويل	والويح	٤٥٠	٩
يد	يدا	٤٥٢	٦
موصوفة	موصولة	٤٥٧	١
برزت	برزت لنا	٤٧٧	١
الرأس	الرأس منها	٤٨٣	٣

* كلمة تحت تعني عد السطور من أسفل.

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في (المجلد الثاني)

الخطأ	الصواب	ص	س
لا يُزَحْزَح	لا يُزَحْزِح	١٦	٨
احتضَرَت	احتُضِرَت	١٦	٣
جملةٍ لا	جملةِ لمَّا	٢٨	٤
بيعلمون	بيتعلَّمون	٤٠	٤
قَطْر	قِطْر	٤٦	١ تحت*
مساواتِهم	مساواتَهم	٥١	٩
هُنا	هِنًّا	٨٢	٦
ولكنها مؤذنة	ولكونها مؤذنةً	٩٤	٢
والظالمون	الظالمون	١٠٣	١ تحت
الظهرِ	الظهرَ	١٢١	٢ تحت
بمحذوف	بمحذوف تقديره أعني في الآخرة نحو: لك بعدُ سَقْياً. الثالث: أن يتعلق	١٢٢	١٠
حَمَدْت	حمِدت	١٣٨	١
، ونظيرُه	ونظيره،	١٤٠	٢
الكلمتين	الكاتمين	١٤٩	٦ تحت
رسولَنا	رسولُنا	١٥٤	٢ تحت
لنبلونك	لنبلونكم	١٨٥	١٠
جمع العقلاءَ	جمعوا جمع العقلاء	٢٠٩	٥ تحت

* كلمة تحت تعني عد السطور من أسفل.

الخطأ	الصواب	ص	س
وحَرَم	وحِرْم	٢٢٣	٥ تحت
تناسب	لا تناسب	٢٢٨	٩
فانعَق	فانعِق	٢٣٣	٧ تحت
حَرَّم	حُرُّم	٢٣٥	٢ تحت
وما صَحَّ	وما صِيح	٢٣٧	٤ تحت
المعتمرُ	المعتمرْ	٢٣٧	١ تحت
يَهل	يُهِل	٢٣٨	٢
أتيت	آتيت	٢٤٩	٤
تعملون	تعلمون	٢٧٨	١٠
يَرْمَضُ	يُرْمِضُ	٢٧٩	٢ تحت
ضحُّوا	ضحَّوا	٢٨٠	٦ تحت
ما تعلمون	ما تعملون	٢٨٦	٢ تحت
احتُجنا	احتِجنا	٢٨٩	٥ تحت
فحذفت	فحذفت فالتقى	٣٠٨	٣ تحت
ولا تَقْبضوا	ولا تُقْبضوا	٣١١	٢
طريداً	طريداً والهمزة	٣١٢	٦ تحت
فليَهْد	فليُهد	٣١٣	٤
معه	منعه	٣١٤	١
كمطية ومطايا	كمطية ومَطِيّ(٣)	٣١٥	٦
إضافة الحاشية (٣)	الأصل: ومطايا، وركايا	٣١٥	٣ح تحت
لا رجلَ	لا رجلٌ	٣٢٦	٤ تحت
موصولة لا	حذف لا	٣٤٤	٧ تحت
يشتري	يشري	٣٥٧	٣
البُهم	البَهْم	٣٦٠	١ تحت
فُلْ	فَلْ	٣٦٦	٧ تحت
قَدَحاً	قِدْحاً	٤٠٦	٩ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
الشيخ(٣)	الشيخ(٧) (البحر ٢/١٦٠)	٤١٠	١ تحت
لكم	لهم	٤١٢	٢
فإنهما	فأيهما	٤١٥	٣
فبالكسر، وتثقب	حذف وتثقب	٤٣٢	٥ تحت
متطرفة	متطرفة مفتوح	٤٩٥	٥
الياء فيه	الباقية	٤٩٦	٤
الفصل	الفعل	٤٩٦	٧
«فَبُهِتَ»	فَبَهِتَ	٥٥٥	٩
التوكيد	التوكيد(٢)	٥٧٤	٥
إضافة الحاشية ٢	هذا سهو منه	٥٧٤	—
يُقَعْقِع	يُقَعْقَع	٥٩٦	٩
تعلمون	تعملون	٥٩٥	٣
فأصابه	أصابها	٥٩٨	٥ تحت
تغمِّضوا	تغمَّضوا	٦٠٣	١ تحت
خُلِطَ	خُلِطْ	٦٣٧	٣ تحت
الديَّان	الديان(١)	٦٥٤	٢
إضافة الحاشية: كذا لعل الصواب المدين	—	٦٥٤	—
ناصبة	ناصبة للفعل	٦٥٩	٣ تحت
أثِم	أثَّم	٦٨٦	٧ تحت
بـيَ	بـيْ	٧٠٢	٥